وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

المشروع الوطني للترجمة
العلوم الإنسانية

كتاب الرأسمالية الأسود

وداعاً لاقتصاد السوق:
كيف تثرى في اقتصاد السوق

تأليف : روبرت كورتس
ترجمة : د. مازن المغربي

كتاب الرأسمالية الأسود ،
وداعاً لاقتصاد السوق:
كيف تثرى في اقتصاد السوق.

رئيس مجلس الإدارة

محمد صالح

وزير الثقافة

المشرف العام

د. نايف الياسين

المدير العام للهيئة العامّة السوريّة للكتاب

رئيس التحرير

د. باسل المسالمة

الإشراف الطباعي

أنس الحسن

تصميم الغلاف

عبد العزيز محمد

كتاب الرأسمالية الأسود،
وداعاً لاقتصاد السوق:
كيف تثرى في اقتصاد السوق.

تأليف: روبرت كورتس
ترجمة: د. مازن المغربي

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب
وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٢٥م

العنوان الأصلي للكتاب:

Schwarzbuch Kapitalismus - Ein Abgesang auf die Marktwirtschaft

الكاتب: Robert Kurz

الناشر: Eichborn 1999

المترجم: د. مازن المغربي

الآراء والمواقف الواردة في الكتاب هي آراءُ المؤلِّفِ ومواقِفُهُ ولا تعبِّر **(**بالضرورةِ**)** عن آراء الهيئة العامة السورية للكتاب ومواقفها.

كتاب الرأسمالية الأسود، وداعاً لاقتصاد السوق: كيف تثرى في اقتصاد السوق. تأليف روبرت كورتس؛ ترجمة د. مازن المغربي.- دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٢٥م.-٩٦٠ص؛ ٢٥سم.- (المشروع الوطني للترجمة. العلوم الإنسانية).

١- ٣٣٠,١٢ ك و ر ك ٢- العنوان ٣- كورتس
٤- المغربي ٥- السلسلة

المكتبة الوطنية

الإهداء :

إلى

ذكرى ابني يزن الشاب

الذي كان واعداً

مقدمة المترجم

صار هناك شبه اجماع في أننا على أعتاب مرحلة حاسمة من تاريخ البشرية تتطلب قراراً تاريخياً متحرراً من نمط التفكير السائد، وهو في جوهره نمط تفكير أوروبي بامتياز مر بمراحل تطور تاريخية. كيف وصلنا إلى هذا المأزق؟ وهل كان من الوارد تجاوزه؟ هذه أسئلة مشروعة ونحن نشهد بأعيننا عملية إبادة جماعية منقولة على شاشات التلفزيون، واندفاعة لا عقلانية نحو مواجهة نووية يمكن أن تنهي مغامرة البشر في هذا الكون. حاول مؤلف الكتاب إيضاح صورة واقعنا من خلال استعراض المراحل التاريخية التي حددت سمات عصرنا وعالمنا بطريقة صارمة للغاية. إنه كتاب صعب وجهه الكاتب إلى نخبة ثقافية وفق ما قاله في مقابلة تلفزيونية أبدى فيها استغرابه من انتشار الكتاب في البلدان الناطقة باللغة الألمانية وتحوله إلى موضوع لنقاشات أكاديمية.

شهد القرن الثامن عشر انتصار الرأسمالية كنظام عالمي اخترق الحدود السياسية وتجاوزها، تم هذا في ظل أنظمة حكم ملكية مطلقة واستبدادية أرسلت الجيوش لاحتلال إفريقيا، والقارتين الأمريكيتين، وآسيا، وتحولت الرأسمالية فعلياً إلى نظام عالمي يخضع لقوانين العرض والطلب وفائض القيمة، ولكن في عام ١٩١٧ بدا أن هناك عصراً تاريخياً جديداً سيبدأ، حيث قام في روسيا القيصرية نظام رفع شعارات السلم والعدالة والمساواة، ولكن تبيّن لاحقاً أن ذلك لم يتعد إلا السطح، فبعد تطبيق سياسات اشتراكية صارمة فرضت القوانين الموضوعية نفسها، وتحولت الدولة الجديدة إلى نظام رأسمالية الدولة البيروقراطي الذي استمر حتى تفكك الاتحاد السوفييتي، واليوم يخضع العالم بأسره لمنطق السوق وقوانينه، وهذا يشمل كل القوى الصاعدة مثل الصين، وروسيا، وغيرها التي تبنت بدورها

نظام الإنتاج الرأسمالي، أما شعارات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي فليست سوى مساحيق تجميل لوجه الرأسمالية القبيح الذي شرح حقيقته بشكل مفصل الباحث الألماني روبرت كورتز في مؤلف مثير للاهتمام حمل عنوان الكتاب الأسود للرأسمالية صدر في مدينة فرانكفورت عام ١٩٩٩، وتضمن تحليلاً مفصلاً للمشروع الرأسمالي، والمراحل المختلفة التي مر بها.

كان الاستعمار الأوروبي همجياً بكل معنى الكلمة، وقام على القرصنة والسطو والاستعباد، وترافق ذلك بعمليات انتهاك منظمة للكرامة البشرية، كما نتبيّن من كتاب جديد صدر مؤخراً في فرنسا تحت عنوان «المستعمرات: جذور عنصرية اسمها الرغبة»، فعلى امتداد أكثر من خمسمئة صفحة قام المؤلفون باستعراض جانب آخر من عمليات انتهاك حقوق سكان إفريقيا مازال مستمراً منذ ستة قرون، اشترك في تحرير الكتاب سبعة وتسعون باحثاً، وتضمن ١٢٠٠ صورة، وعرض بشكل منهجي سياسات استعمارية بشعة تصر على انتهاك أجساد أصحاب الأرض الأصليين.

لا يستطيع مكابر أن ينكر أن النظام الرأسمالي تمكن من تجاوز العديد من الأزمات الكبرى، لكن ذلك تم على حساب أغلبية البشر، ولمصلحة طغمة مالية جشعة تتحكم بإيقاع كل ما يدور في كوكبنا. قاد التنافس الرأسمالي إلى مجزرتين رهيبتين لم يفصل بينهما سوى واحد وعشرين عاماً، ولم يتردد رئيس الولايات المتحدة، المنتخب ديمقراطياً، في إصدار أمر بضرب مدن يابانية آمنة بالسلاح الذري، مدشناً بذلك عصر الرعب النووي الذي صار يهدد استمرار الحياة على كوكبنا.

إذن تمكنت الرأسمالية من فرض برنامجها، ونجحت إلى حد بعيد في السيطرة على عقول البشر في كل أرجاء العالم، وروّجت لفكرة أن القيم التي يدافع عنها العالم الغربي المتقدم هي قيم عالمية تصلح لكل الشعوب، وثمة كتاب صدر عن الهيئة العامة للكتاب في سورية عالج هذا الموضوع بالتفصيل من تأليف الكاتب الألماني راينر

ماوسفيلد حمل عنوان (لماذا تصمت الحملان). ويشير واقع الأمر إلى أنه تم استخدام أقذر الوسائل لنشر ثقافة الخنوع الذي صار سمة عامة في كل بلدان العالم، وصارت النخب الثقافية في مختلف الدول تتبارى في تبني شعارات تم صوغها بدقة مثل الديمقراطية، وحرية الإعلام، والأهم حرية التجارة، وابتعاد الدولة عن التدخل في الشأن العام، واحترام القانون الدولي، وكلها شعارات براقة تجذب الكثيرين، لكنها تتعارض مع الممارسات الحقيقية للبلدان الرأسمالية.

ففي ما يخص الديمقراطية التي تتجسد وفق المفهوم السائد في الانتخابات، تمتلك واشنطن سجلاً طويلاً من العمليات السرية التي أطاحت بأنظمة منتخبة ديمقراطياً، أما حرية الإعلام فصارت كذبة مفضوحة بعد أن تبيّن أن كل وسائل الإعلام الكبرى مملوكة من قبل شركات ضخمة مرتبطة بوكالة الأمن القومي في الولايات المتحدة، كما أن هذه الوكالة تتحكم بشكل مباشر في وسائل التواصل الاجتماعي، وفرضت على شركات تصنيع الحواسيب استخدام برمجيات شركة مايكروسوفت التي هي في حقيقة الأمر واجهة لوكالة الأمن القومي التي أقامت برنامج الرقابة الشامل «إكيلون ECHELON» الذي يرصد أي جهاز يصدر إشارة كهرطيسية، ويحول تلك الإشارة إلى معالجات خارقة لديها القدرة على فرز كل ما يتم تبادله من معلومات عبر شبكة الأنترنت، وفيما يتعلق بالابتعاد عن التدخل في الشأن العام نجد أن هذا ينطبق فقط على الأمور المتعلقة بعامة الشعب، أما نخبة الواحد في المئة المتربعة على قمة النظام الرأسمالي فلا تتردد في الطلب من الدولة التدخل لصالحها، كما حدث مراراً في السنوات الماضية، حيث تم إنقاذ البنوك الضخمة من الإفلاس بعد تدخل الدولة بما يتعارض تماماً مع شعار حرية السوق.

وكانت اللجنة الثلاثية، وهي مجموعة نقاش **غير حكومية**، غير حزبية، أسسها **ديفيد روكفلر** سنة **١٩٧٣** لتعزيز التعاون الوثيق بين **الولايات المتحدة وأوروبا** أصدرت عام ١٩٧٩ تقريراً تضمن إعلان نهاية الديمقراطية بوصفها نظام صالح لإدارة شؤون البلدان في ظل العولمة الاقتصادية.

وأتمنى من القارىء العزيز امتلاك الكثير من الصبر وهو يتابع جولة في تاريخ الممارسات التي فُرضت علينا بوصفها حالة «طبيعية» لكنها تتنافى بشكل قطعي مع طبيعة البشر الذين عاشوا على مدى آلاف السنين في تناغم مع الطبيعة حتى جاءت الثورة الصناعية وفرضت منطقها الصارم على كل نواحي الحياة. وسيكتشف القارىء أن مفكري الليبرالية تمكنوا من وضع تصور تام لطريقة إدارة شؤون المجتمع وفق منطق الاقتصاد الرأسمالي القائم على فكرة «العمل المجرد» أي العمل بهدف تحقيق منفعة اقتصادية لصالح سوق مُغفل (أي أن العامل لا يعرف مصير السلعة التي أنتجها) ومقارنة هذا مع العمل المخصص لتلبية مصلحة شخصية مباشرة كما كان حال الحرفيين في عصر ما قبل التصنيع.

رأى رواد الفكر الليبرالي أنه من مصلحة الإنتاج الرأسمالي فرض انضباط شبه عسكري في مواقع العمل بالإضافة إلى فكرة فرض رقابة دائمة على أفراد المجتمع. ونقرأ في وثائق الكومونة الخاصة بتنظيم العمل المقطع التالي :

«لا يجوز لأي عامل البقاء ضمن الورشة وقت وجبة الطعام (...) يتم قرع إشارة قبل خمس دقائق من موعد وجبة الطعام وقبل خمس دقائق من نهاية العمل (...) وعلى العمال إبلاغ معلم الورشة بوصولهم ليتم حساب ساعات العمل(...) لا يحق لأي مواطن لا يحمل ترخيص المرور الجديد الدخول إلى الورشة ...إلخ»

كتاب الرأسمالية الأسود عنوان مثير للاهتمام أراد من خلاله الكاتب الرد على كتاب تحريضي حمل عنوان كتاب الشيوعية الأسود كتبه مجموعة من المؤلفين الفرنسيين تم اعتماد العنوان تلبية لرغبة الناشر في حين كان العنوان الأصلي للكتاب (الطواحين الشيطانية) وفق ما ورد في مقابلة أجراها الصحافي ديترهيدمان **Dieter Heidemann** مع مؤلف الكتاب جاء فيها:

«أردت أن أكتب تاريخاً نقدياً جذرياً للتحديث منذ القرن الثامن عشر، سيكون بمثابة عرض متكامل للجوانب التي لا يتم تقديمها عادةً بطريقة تبريرية فحسب، بل يتم التعامل معها أيضا بشكل منفصل عن سياقها العام».

الكتاب هو:

١) تاريخ الثورات الصناعية الثلاث الكبرى (إدخال نظام التصنيع باستخدام المحرك البخاري في بداية القرن التاسع عشر، و«التعبئة الذاتية» الفوردية مع خط التجميع، وترشيد اقتصاد الشركات في النصف الأول من القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين، وثورة الإلكترونيات الدقيقة عشية القرن الحادي والعشرين).

٢) تاريخ علم الاقتصاد السياسي مع تذبذبه المستمر بين قطبي السوق والدولة.

٣) تاريخ أيديولوجية الشرعية البرجوازية التي هدفت إلى فرض طابع بيولوجي على المجتمع (تتعامل هذه الأيديولوجية مع الاقتصاد الرأسمالي وعواقبه الاجتماعية على أنها مسألة «قانون طبيعي» يتجاوز كل النقد).

٤) تاريخ انضباط «المادة البشرية» واستيعاب معايير السلوك الرأسمالي الذي أوصلنا إلى «الإنسان الذي ينظم نفسه بنفسه» اليوم.

٥) تاريخ الحركة العمالية الاشتراكية واشتراكية الدولة، ليس كنموذج متناقضبل باعتباره «جانباً جوهرياً» للتحديث البرجوازي.

٦) تاريخ الأزمات الكبرى التي وسمت جوهر هذا النظام.

رأى المؤلف أن تجربة البلدان الاشتراكية وبلدان الديمقراطيات الشعبية لم تعدُ أن تكون محاولة، من بلدان متخلفة، للحاق بركب الحداثة. قد لا ينطبق هذا على المجر وعلى تشيكوسلوفاكيا اللتان عرفتا درجة تطور صناعي لكن الواقع الجيوسياسي الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فرض عليهما الانضمام إلى كتلة اقتصادية متخلفة وفق معايير الحداثة. لم تتمكن الثورة البلشفية، على الرغم من

فرادتها وأثرها العميق على الفكر البشري، من بناء نظام متحرر من قيود نظام الإنتاج الرأسمالي. فبعد شيوعية الحرب أعلن فلاديمير لينين سياسة اقتصادية جديدة (النيب) كانت في جوهرها عودة طوعية إلى نظام الإنتاج الرأسمالي، لكن مع عدالة نسبية في التوزيع منحت الفقراء الكثير على صعيد التعليم والرعاية الصحية وفرص الارتقاء الاجتماعي. وأفضل ما في الكتاب هو أنه ينقل القارىء عبر مراحل تطور الفكر الليبرالي وفق القواعد التي وضعها رواد هذا الاتجاه الذي نشأ في مرحلة الرأسمالية التجارية (أي رأسمالية ما قبل التصنيع) وتمكن من إنشاء نموذج وفق ضوابط صارمة لا يزال يوجه شؤون العالم ويفرض حالة فقر عامة مترافقة مع تقديم صورة إعلامية منمقة حول وضع البشر في البلاد الصناعية المتقدمة تتناقض بشكل مطلق مع واقع المعاناة الجماعية لشعوب تحولت إلى قطيع لا يتحرك إلا وفق توجيهات الراعي الحريص على تسمين الماشية تمهيداً لذبحها.

والمثير للاهتمام هو تتبع صيرورة تكوين النموذج الذي وضع قواعده رواد الليبرالية قبل أكثر من قرنين ورسموا حدوده بشكل صارم، بما في ذلك نظام الرقابة الشامل الذي تضمن فكرة تحويل كل شخص إلى مراقب صارم لسلوكه، وحريص على الانضباط الذاتي بهدف خدمة النظام الاقتصادي الرأسمالي. لا مجال لتجميل وجه الرأسمالية! هذا النظام الاقتصادي يتضمن نشر الفقر الجماعي، ونهب ثروات الشعوب، وفرض انضباط صارم. إنه نظام لا يعترف بأي قيم إنسانية أو أخلاقية، وهذا أمر مثبت بالوثائق والإحصائيات. أتمنى أن يستمتع القارىء الكريم بهذه الجولة التاريخية التحليلية وأن تولد لديه رغبة في التدقيق بكل ما يتشدق به الإعلام الغربي من دعاية كاذبة تحت شعارات الدفاع عن حقوق الشعوب.

* * *

«بالمناسبة بدا المحكوم عليه هزلياً، ووشى منظره كما لو أنه من الوارد تركه يسرح على المنحدر، وأن كل ما عليه هو الصفير عند بدء التنفيذ ليحصل على هذا».

فرانتس كافكا

مدخل

إن ذاكرة البشر التاريخية قصيرة إلى حد تشحب فيه سيرة المرء الشخصية حين يستذكرها. ما الذي نعرفه حقيقة عن حياتنا، وعن خواطرنا، وعن مشاعرنا وظروفنا قبل عشرين، أو أربعين سنة؟ سيُدهش معظم البشر، إذا واجهوا بالمصادفة تسجيلاً وثائقياً لماضيهم، ومن ثم أدركوا مدى التباين بين الحقيقة المثبتة والصور التي احتفظوا بها في رؤوسهم. نحن نتغير باستمرار ونصبح غرباء عن أنفسنا. لكن يبدو أن الأمر لا يتعلق كثيراً بقدرة الدماغ البشري المحدودة في التسبب بهذا الانطباع الخاطئ عن الذكريات. ومن المرجح أننا، من حيث القاعدة، فنانون في الإزاحة وإسباغ الألوان على تاريخنا الشخصي والتعامل مع هذا على أنه أمر مشروع. يركز كل شخص على غروره الواهي، ليتمكن من العيش مرتاحاً في جلده دون نزاع ودون أن يضع نفسه موضع تساؤل.

الأمر مماثل حين ننتقل إلى قياس أكبر يتعلق بذاكرة البشر الجمعية. إن كل ما يتجاوز أفق بدايات تاريخ الحياة، يغوص في عتم أشد سواداً من تاريخنا الشخصي. ويبدو لنا الأمر غريباً حين ندرك أن آباءنا وأجدادنا الذين هم موضع ثقة، عاشوا حياة يجب أن تظل غريبة عنا. وهنا يبدأ تاريخ المجتمع، القائم على تنظيم العشائر على أساس قرابة الدم، والذي تحول في العالم المعاصر لينتهي عند العائلة الصغيرة مع الكلب، التي مُسخت فيه ذرة المجتمع في زمن ما بعد الحداثة ليكون الفرد هو الأساس، وليختلط تاريخ الأجيال الشخصي بالتاريخ الثقافي، والسياسي، والاقتصادي الاجتماعي. وبصرف النظر عن العادة، والأخلاق، والثياب في الماضي البعيد التي نهزأ بها، فنحن لم نعد نعرف الظروف الحقيقية، إذ يتم دائماً صبغ الحكايات المجتزأة، تحت تأثير النزوح، بألوان بحيث يكون التاريخ

أحياناً «الزمن الطيب القديم» أو على العكس«الزمن السيئ»؛ وأحياناً كلا الأمرين معاً، إذ لا تتخلص الحياة اليومية من الحيرة أمام التناقضات التي تم حلها. إن الحكايات حول قصص عشناها ليست جديرة بالثقة.

لكن كيف يشرعن الفرد لنفسه تاريخ حياته كما يشرعن البنى السائدة في المجتمع. ففي الذكريات الشخصية يعمل الوصف التاريخي الرسمي، الشائع في الكتب، الذي شرعن نفسه عقائدياً، لعلاقات السلطة القائمة التي تضغط على التفكير وتهدد بتذويبه. وتضيف الرقابة المجتمعية نفسها إلى جانب الرقابة الذاتية. وتُعد الرأسمالية المعاصرة بطلة العالم في هذا المجال. لم يسبق لأي نظام في تاريخ البشرية فرض نفسه بشكل مطلق ودون خجل. إن نظام السوق الشامل يسبغ لونه على تاريخه الخاص ولا يكتفي بهذا بل يمحو قسماً كبيراً منه. إن «الإنسان الاقتصادي» يعيش بشكل تام ضمن أفق زمن طفل صغير؛ وبالتحديد في حاضر سرمدي لمقايضات السوق، التي تبدو أن كلها تقع في مستوىً واحد زمنياً. إن الروح المحافظة تستحضر التاريخ، بهدف تزويره باسم السلطة، كما أن الروح الاقتصادية الليبرالية تبيع التاريخ، كما لو كان ملابس داخلية، وقاذفات مقاتلة، ودمىً جاهزة وغيرها من أشياء السوق، وتحول العالم المعيش إلى واقع لا يمكن تمييزه. وقبل ذلك كان يتم تداول الأساطير المُنمذجة المجافية للمنطق في وسائل الإعلام الرأسمالية ونشر التاريخ نفسه وطمسه في اقتصاد السوق. وتتفوق هذه الطريقة، إيديولوجياً، على كل عمليات تحطيم التاريخ الغبية. وانتهى هذا بابتلاع كل حقيقة موضوعية تتعلق بالعالم الحقيقي زاهي الألوان، ولم يكتف ما يُسمى بما بعد الحداثة بالنجاح ضمن السوق الشاملة، بل حط رحاله عند عملية فرض نسبية شاملة، أي ضمن مفارقة. «كل هذا ليس سوى فيلم وعليه يتم تفريغ كل ردة فعل ناقدة حول الصيرورة التاريخية، وسؤال ما هذا؟ إنه هذا وانتهى الأمر ببساطة. فبالنسبة لهذا التفكير (وبالأحرى العجز عن التفكير) يبدو بريق الميدالية أو الظاهر الإيديولوجي كما لو كان حقيقة ملموسة مثل الواقع؛ وقلنا بالتحديد» «يبدو»، إذ لم يعد هناك تمييز بين الحقيقة وما هو مفبرك.

إن الكذبة لا تقل في حقيقتها عن الحقيقة، وعليه فنحن نعيش في ظل ديمقراطيتنا الحرة، منذ زمن خلال عالم أورويللي[1]. إن رواية ١٩٤٨ صارت خلفنا لكن لم ينتبه أحد لهذا. فحين يسعى إنسان السوق الساخر لتكوين نفسه بحيث يصبح الكائن الأكثر استنارة في الكون، ويتيح لك فعل أي شيء معه، نجده يتخذ موقفاً مجافياً للمنطق كما لو كان صوفياً شرقياً قدرياً ويترك نفسه يتكلم حديثاً فارغاً كما لو كان فلاحاً من العصور الوسطى. لأنه أضاع كل مقياس، بحيث فقد القدرة على تمييز الأبيض عن الأسود؛ وإن شعر بألم ما، وجب عليه الاعتماد على خبير أو على إحصائيات لتشخيص وضعه. لقد تم سلبه كل منطق نقدي وصار أحمقا منهكاً وناضجاً ليكون ضمن اقتصاد السوق الذي غطى كل المساحات، وعليه الإيمان «بقوانينه» كما آمن الإقطاعي المتخلف بحقيقة وجود الجحيم والمطهر.بدا، في تاريخ ما بعد الحرب أن المقياس المتبقي هو الصراع بين الشرق والغرب. وكان ذلك مقياساً متاحاً ورخيصاً يمكن للغرب الرأسمالي قياس نفسه به. أما اشتراكية الدولة البيروقراطية فلم تكن، في أي مكان، في إطار نضج أزمة الرأسمالية بل على العكس كانت ضمن إطار أزمة «التخلف» على أطراف عالم السوق في النصف الأول من القرن العشرين. وليس من الصعب اكتشاف أن الأنظمة «الحاملة للتحديث» في الشرق وفي الجنوب، لم تكن سوى تمويهاً إيديولوجياً لعملية تكرار مراحل الرأسمالية المبكرة المنسية في الغرب بهدف إقامة اقتصاد صناعي حقيقي في وقت سريع؛ قلدت بشكل مثير للضحك تأثيرات وأساطير الثورات المدنية، التي حددت شكل الحياة الرأسمالية وتصميم المجتمع الغربي. لم يمثل الشرق منذ البداية بديلاً تاريخياً، بل كان تقليداً فظاً وسقيماً ونسخة رخيصة من الغرب في حد ذاته. أتاح تفوق الرأسمالية الغربية الاقتصادي والتقني، للغرب شغل موقع الأخ الكبير الذي راقب محاولات الشقيق الأصغر وكان فخوراً بذلك. ولا يمكن إلا للعمى التاريخي الكامل أن يجعل

---

(١) إشارة إلى رواية **(١٩٨٤)** لجورج أورويل، وللغة الجديدة التي تتغير معاني مفرداتها بتغير الأوضاع العامة. **(المترجم)**.

من الممكن أن ينادي إن انهيار اشتراكية الدولة العائدة إلى ما قبل الطوفان بوصفه انتصاراً نهائياً للرأسمالية وحلاً نهائياً للمسألة الاجتماعية. ويبدو اليوم أكثر من أي وقت مضى أنه من غير الوارد أن الأسس الاقتصادية لنظام إنتاج السلع، الذي أصر المتطرفون التاريخيون منذ البداية على قياس أنفسهم على أساسه سيكون بدوره نموذجاً مضى زمانه. وعلى الرغم من أن كل الوعود الرأسمالية منذ ١٩٨٩ أثبتت أنها فقاعات هواء. إن سوق الشرق المفتوحة لم تمنح الغرب معجزة اقتصادية جديدة بل اكتفت بالمنافسة على الأجور المنخفضة. كما أن الناس في الشرق يفركون أعينهم بعد أن أدركوا، أن أحلك إيديولوجيي شيوعية الثكنات، التي نشرت دعاياتهم الكاذبة فكرة تفوقها، قد وصفوا بشفافية مثيرة للشفقة وبدقة مزعجة، وبشكل صحيح تماماً، العجز الاجتماعي لاقتصاد السوق الغربي.

لكن الفكرة أصيبت بالشلل، وبدا أن الطاقات الطوباوية قد استُهلكت. فبعد نهاية التاريخ ساد التباس وتصلب داخلي. وضاع الأمل، لأنه لم يعد هناك بديل يمكن أن نفكر به. وحتى النزعة الإصلاحية المعتدلة انهارت. والرأسمالية هي حلقة في هذه السلسلة وهي أظهرت وجهاً بشع للغاية بحيث عزف الكثيرون عن الثقة بها. وبدأ اضطراب قاحل في المفاهيم، وتتالت اقتراحات رخيصة عبثية، بهدف إيقاف الأزمة الاجتماعية الاقتصادية، لاقتصاد السوق «الذي ليس له بديل»، الذي صار، تقريباً، من الصعب إبعادها.

قادت الرقابة الذاتية للشخص الرأسمالي، التي هي أشد فعالية من كل هيئات الشرطة، في خاتمة المطاف إلى وضع حد للفكر الانتقادي. بل كفت الثقافات الفرعية أن تكون معارضة.وبهدف امتلاك القدرة على التفكير من جديد ببديل آخر، لا بد أولاً من إعادة الاعتبار للتاريخ. لا بد من وضع الرأسمالية الخارجة عن التاريخ ضمن سياقها التاريخي. لم يعد الأمر اليوم مسألةً يمكن حصرها في ميدان الفكر. في الحقيقة نحن بلغنا حدود ألم اقتصاد السوق، الذي بدأت شموليته الاقتصادية تغدو غير محمولة وفي ثرثرة «العالم الحر» إن الحروب الباردة الأخيرة تحول النظام الرأسمالي

الكوكبي ليصبح مجتمعاً مجنوناً بكل معنى الكلمة (أوسكار نيغت). ومن المعروف أن هذا هو مصير كل متعجرف.

ولا يمكن للمجتمع التعافي ذاتياً، ولا العودة إلى أسس الحقائق الاجتماعية والبيئية، ولا تهدئة التقدم المتعطش الذي لا يعرف حدوداً، ولا الحصول على حياة اجتماعية محمولة، والعودة إلى الأمان الأساسي بوصفه شرطاً للتضامن وللمسؤولية الخلاقة، والوصول إلى تفكير أقرب إلى المثالية إلا حين يتم إنهاء نظام التنافس الشامل العبثي الذي يمثل خطراً اجتماعياً لأنه شظى الأفراد ليكونوا على صورة تاريخه الشخصي بحيث يمكن للإنسان الرأسمالي، دون أن يصاب بالفزع، الإقرار بوجود نهاية للرأسمالية.

لا يقتصر الأمر على أن هذا التاريخ هو قبل كل شيء تاريخ اقتصادي واجتماعي. فحين تكون وسائل الإعلام هي السفارة (مارشال ماك لوهان)، يمكن لتاريخ الإنسان الاقتصادي الحديث (أومو أوكونوميكوس) أن يكون في واقع الحال تاريخ اقتصاده، وتاريخ «تطور القوى المنتجة»، وتاريخ الدورات الاقتصادية، والأزمات وتاريخ مملكة المال المجردة. فمع العنف والقدرات الكامنة الهائلة فإن هذا التاريخ يتضمن تفاهات متناقضة. فبعد أن ضبطت ما تُسمى بقوانين السوق المسائل الوجودية، وقضايا ما وراء الطبيعة، وأسئلة المعارف النظرية عند البشرية، لا يبقى متاحاً سوى عالم المال المفارق للطبيعة والتافه. انتهى زمن المغامرين، حيث إنه في تفاهة السوق الكلية لم يعد هناك شيء لاكتشافه أو لتجربته. هنا لم يعد هناك من فائدة تُجنى من رياضات المخاطر أو من السياحة في جبال الهيمالايا.

إن بطل الأسبوع يُدعى على سبيل المثال ب. هارتفيج بيبنبروك، فهو سيد طاقم من ثلاثين ألفاً من عمال التنظيف منخفضي الأجور (صحيفة الاقتصاد الأسبوعي ٣٧/ ١٩٩٦) الذي يتمثل هدف حياته إن يكون الأكبر في ميدان تشغيل عمال التنظيف منخفضي الأجور. إن حدود الألم التاريخية لاقتصاد السوق هي أيضاً جماليات عرض السلع في العالم (دبل يو. ف. هاوغ) وحدود الكفاح

البشري المحدود والمؤلم. إن حدود الألم لا يمكن أن تكون بلا عواقب. فعند تلك الحدود يكون المريض ميتاً أو قد تغير. ما عاد من الممكن فصل المحاولة المتأخرة لوضع الرأسمالية في سياقها التاريخي عن الصراعات الداخلية في تاريخ التحديث. بل عليها أخذ كل هذا بعين الاعتبار وهذا يعني متابعة الصيرورة حتى النهاية. ومن الوارد أن تتجلى سخرية التاريخ في تزامن الانتصار الكامل للرأسمالية مع أزمة نهايتها. كما تبدو الأزمة غير المتوقعة مختلفة تماماً عما كان متوقعاً قبل الآن إذ ترافقت مع انهيار النظام المرجعي ذاته. إن منطلق النقاش الحالي على مستوى العالم فظ لأنه لا يريد تقبل إن نظام فرص العمل الذي غطى الكوكب قد خرب نفسه ذاتياً وصار مستحيلاً. وبطبيعة الحال تؤدي قضية فرص العمل دوراً في التاريخ. إن التصنيع الرأسمالي الذي انطلق في وقت متأخر من القرن الثامن عشر، دخل في مرحلة اليأس. لم يعد أمامنا سوى مغامرة واحدة هي تجاوز اقتصاد السوق وكذلك تجاوز أفكار اشتراكية الدولة. ومن الوارد بعد ذلك أن يبدأ تاريخ جديد.

التحديث وفقر الجماهير

إن آخر بقايا مثيرة للشفقة للوعي التاريخي الممل، الذي خلفه اقتصاد السوق، هو أسطورته الخاصة القائلة إنه كان على الدوام من حيث الأساس مولداً للرخاء المتصاعد. وعلى هذا فإن البشر ذبلوا في البؤس قبل التحديث القائم على اقتصاد السوق. وفي الحقيقة يشير واقع الأغلبية العظمى من سكان العالم إلى عكس هذا تماماً. فعلى الرغم من أن الرأسمالية سرعت بلا كلل وعلى أسس علمية تطور القوى المنتجة لكن نمو الرخاء كان على الدوام وبصورة مثيرة للدهشة محدوداً في الزمن ومحصوراً في قطاعات محددة ومناطق محددة من العالم. لأن الرأسمالية لعبة فظة فيها رابح وخاسر، وهي لم توفر، نتيجة لطابعها الشمولي الوجود الاجتماعي الصافي ولا حتى المادي؛ وخلفت منذ البداية خاسرين أكثر من الرابحين.

لا يقتصر الأمر على أن الميزان العام خاسر بل إنه وخيم». توصل مؤرخ الاقتصاد إيمانويل فاليرشتاين وفريقه في مركز فرناند براوديل لدراسة الاقتصاد في الجامعة الحكومية في نيويورك من أبحاثه في نهاية العقد السابع من القرن العشرين إلى أنه «على المدى الطويل تراجع الرخاء في النظام العالمي وعلى مستوى القوى العاملة في كل الأرض وعلى عكس الافتراض واسع الانتشار فهو لم يرتفع (هوبكينز / فاليرشتاين، ١٩٧٩). من الوارد أن يتم استقبال هذا من قبل سكان وسط غرب أوروبا (ديدريش ديدريشزن) حتى اليوم بوصفه مفاجئاً وغير قابل للتصديق، على الرغم من أنه حاضر منذ زمن طويل في تراجع معايير مستوى الحياة. لكن الميزان العام لا يقتصر: أولاً، على الماضي القريب لتاريخ ما بعد الحرب الذي شهد تدفقاً مؤقتاً في الإكراميات المخصصة للاستهلاك، بل يجب النظر إلى كل تاريخ التحديث وحياة كل الأجيال. ثانياً بطبيعة الحال لا يمكن أن يقتصر الحساب على أناس الغرب فائق التصنيع بل يجب أن يتضمن الميزان كل شعب الأرض أي ما يقارب حالياً ستة مليار فرد وعلاقات حياتهم الحقيقية. ثالثاً من غير المقبول اعتماد مؤشر نصيب الفرد مقياساً بالدولار كما جرت عادة الهيئات القومية والدولية، وليس نتيجة سوء انتباه، حين إجراء مقارنة تاريخية أو في الدراسات الحالية. إن هذه القيمة المتوسطة المجردة تتجاهل بالكامل، أن اقتصاد السوق يتضمن ميلاً جوهرياً، لاستقطاب المجتمع. وقد تراجع هذا الميل حالياً في البلدان القليلة الرابحة، وها هو ينهار اليوم دون ضابط يردعه. من جهة لدينا ثراء فاحش، ومن جهة أخرى عملية إفقار الجماهير وبل حتى نشر البؤس فإن الإحصائيات القائمة على القيمة المتوسطة لقياس رخاء المجتمع يعني توجيه صفعة للحقيقة الاجتماعية.

فعلى سبيل المثال حين نضع حدود الفقر عند دخل يساوي مئة دولار في الشهر، ونعرف أن ٩٩ من مئة من البشر يعيشون تحت هذا الحد ولا يجنون إلا ٩٠ $ في الشهر، وأن عليهم تدبر أمرهم بدخل ١٠٨٠ $ سنوياً، في حين هناك مئة يجنون خمسة ملايين الدولارات في السنة، عندها تكون القيمة المتوسطة

للدخل ٥١٠٠٠$ سنوياً، ومن ثم على المرء عد كل فرد من أصحاب الحظ على هذه الأرض. وفي الواقع فإن الواقع التاريخي والحالي لاقتصاد السوق المدهش ليس بعيداً عن هذا المثال الملموس، في حين أن التوزيع الشامل وبشكل خاص على الطبقة الوسطى يظهر بشكل مختلف تبعاً للبلد وللحقبة.

رابعاً، وهذا أمر معروف بشكل عام، تم إهمال تكاليف تخريب البيئة نتيجة نظام اقتصاد السوق الشامل، بل ويتم التعامل معها كما لو كانت عوامل إيجابية في الناتج الاجتماعي الخام؛ وكذلك حين يتم التعامل مع حوادث السير وتداعياتها، وتلوث التربة والمياه والهواء وما إلى ذلك (وكالعادة يتم التعامل مع إدارة الفقر الرأسمالي) ليبدو كما لو كان دخلاً. وهناك قسم لا يمكن إهماله من البشرية يكسب ما يقيم أوده عن طريق الإضرار بالبيئة. ناهيك تماماً عن أن شراهة اقتصاد السوق على مدى تاريخه قطعت الطريق أمام وصول الناس إلى الثروات الطبيعية من خلال عملية خصخصة العالم وتم فرض قاعدة الشراء والبيع على كل علاقة البشر بالطبيعة.

اقتصاد السوق يولد فقراً

الرأسمالية تُثري البعض، لكنها تُفقر الجماهير حتى الفاقة، اندرج هذا ضمن إطار التجارب التاريخية الأساسية. عاش العدد الأكبر من البشر في تاريخ الرأسمالية المبكر منذ القرن السادس عشر وكذلك في ربع الألفية منذ عام ١٧٥٠ وحتى اليوم عموماً في أوضاع أسوأ من تلك التي سادت في القرنين الرابع عشر والخامس عشر. ينتمي جميع الذي يتحدثون اليوم عن انعدام الخيار البديل (وتضمن هذا قسم كبير من اليسار إثر تداعي اشتراكية الدولة)، إلى الأقلية ضئيلة الحجم التي تتقلص باستمرار من الرابحين وإلى عقائديي التبرير المثيرين للسخرية المدافعين عن شكل اجتماعي معاد للإنسانية وعبثي. ولم تعد تلك السخرية في الوقت الذي مضى مخفيةً. إن السيدات والسادة الواقعيين يقفون في هذا الجانب. وقد أصيبوا بالتوحد، فهم لا يسمحون لأي حقيقة باقتحام عالمهم الخاص. وهم يتكلمون عن الفقر ضمن إطار الشروط البديهية لاقتصاد السوق، وفي أفضل الأحوال بمعنى تسوية تكنوقراطية. لكن التاريخ عاد

مجدداً. ولهذا، لن يكون من غير المجدي، إجراء جردة حساب لما سيفرض دفعه على هذا النظام وعلى المدافعين عنه.

في البداية كانت معاناة الجماهير، التي ولدتها الرأسمالية المبكرة ونشرتها. ففي فترة التحديث المبكرة قبل التصنيع تحولت كل أوروبا إلى جحيم خاسر مثل الذي وصفه الشاعر دانتي ولم يكن له ما يشابهه في كثافته وتوليده للوهم على المستوى التاريخي إلا الأوضاع الحالية في إفريقيا (وهي بدورها نتيجة شيطانية من نتائج إنتاج الرأسمالية). وبغض النظر عن عدم الثقة بإحصائيات تلك الفترة وسطحيتها يمكن لعلم الاجتماع التاريخي اليوم وصف البنى الاجتماعية المتثائبة والمتوثبة في عصر الرأسمالية قبل التصنيع في القرون السادس عشر، والسابع عشر، والثامن عشر:

«شكلت فئات أصحاب الدخول الأعلى في اسإنيا في القرن السادس عشر (وهذا شمل النبلاء، والكهنة، وأصحاب المهن الحرة ما بين ٥ و٧% من السكان، يضاف إليهم أصحاب الحرف اليدوية الذين شكلوا ما بين ١٠و١٢%) وهذا يقارب خمس السكان، في حين كان ٨٠% الباقون فقراء».

في نهاية القرن السابع عشر قدم غريغوري كينغ وصفاً أقوى وأكثر تفصيلاً للوضع في إنكلترا (...) وهنا أيضاً شكل الأثرياء قسماً صغيراً من المجتمع في حين مثل الفقراء قرابة ٥٠% عاش نصفهم في فقر مدقع مزمن. وفي الوقت نفسه (...)عاش خمس أتساع الشعب الفرنسي في الفقر. وفي بداية القرن الثامن عشر أشارت التقديرات، في ألمانيا، إلى أنه بين ألف ساكن في مقام روحي عاش ٥٠ رجل دين و٢٦٠ شحاذ، في حين أنه في مدينة كولونيا التي ضمت وقتها خمسين ألف ساكن كان هناك ٢٠ ألف شحاذ (مينشينتون، ١٩٨٣، ٦٠).

ظهر التآكل المطلق والنسبي في الرخاء المادي تحت تأثير التحديث الذي قام به اقتصاد السوق، ناهيك عن تحلل الرخاء غير المادي نتيجة تفكك العلاقات الاجتماعية، باستمرار على مدى حقب تاريخية ضخمة ضمن الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، لكن نادراً ما تم عرضه بشكل منهجي وبقسوته الكاملة.

كما تم بالتحديد على الدوام تجاهل زمن عمل الجماهير الطويل بشكل مرتفع، وهو الذي تم فرضه من خارجها في تاريخ التحديث مقارنة مع كل ما ساد في كل المجتمعات قبل الرأسمالية. ووفقاً لإيمانويل فاليرشتاين توصل مختلف مؤرخو المجتمع بالاستناد إلى شهادات تعود إلى العصور الوسطى إلى أنه في إنكلترا تلك الفترة امتد يوم العمل من شروق الشمس حتى منتصف النهار وأنه من أبرز مظاهر ما سُمي بتطور اقتصاد السوق تجلى في التوسع التدريجي لساعات العمل في الحقول (فاليرشتاين).

و أشار مرسوم صادر عن الملك فينتزيل الثاني في سنة ١٣٠٠ أن يوم العمل في موقع تعدين بوهيمي كان ستة ساعات يومياً وفق ما ورد في مجموعة وثائق حول مسألة مدة زمن العمل (أوتو). وكذلك توصل مؤرخ المجتمع فيلهلم آبل إلى نتيجة أن في أواخر العصر الوسيط حظي عمال البناء بيومي عطلة في الأسبوع في حين أن عمال الفئة نفسها لم يكتفوا في عام ١٨٠٠ بالعمل يوماً إضافياً بل كانوا مضطرين نتيجة انخفاض الأجور للعمل في الآحاد وفي الأعياد بهدف تحسين دخولهم عبر العمل الذي يمكن أن يتوفر.(آبل).

واليوم يعمل العاملون لقاء أجر، على الرغم من كل عمليات تقليص يوم العمل (التي تم التراجع عنها الآن) في البلدان الرأسمالية الرئيسية فترة أطول وأشد تركيزاً من معظم أقنان العصر الوسيط.

وينطبق هذا التطور السلبي على إعادة الإنتاج المادية التي يُطلق عليها اليوم وفق المفردات الرأسمالية «الأجور الحقيقية». ففي كتابة التاريخ الاجتماعي ونتيجة استمرار المقاييس يتم في أغلب الأحيان اعتماد مقياس كتلة الحبوب. وقد توصل فيلهلم آدل إلى نتيجة مذهلة من مقارنته بين القرن الرابع عشر وبدايات القرن التاسع عشر:

«فيما يخص العصر الوسيط المنفتح تم اختيار نجار من فورتسبوغ، وفيما يتعلق بسنة ١٨٠٠ تم اختيار عامل بناء من برلين. نال عامل البناء والنجار على

الأرجح أجر متماثل **(...)** حصل النجار من فورتزبورغ وفق تعليمات الشرطة عام ١٣٨٧ على أجر يومي يمكن تخطيه لكن لا يمكن تجاهله مقداره ما يقارب ٢٦ كيلوغراماً من الذرة. وهذا يعني أن حصل في يومي العطلة الأسبوعية على ما يقارب ١٨,٦ كيلوغراماً من الذرة في حين حصل عامل البناء في برلين لقاء عمله اليومي على ما يعادل قيمة ٦,٧ كيلوغرام ذرة **(آبل)** ».

إنه فعلاً لارتفاع عظيم في مستوى الرخاء بعد قرون من اقتصاد السوق. ويجب على المرء أن يكون متماسكاً إلى حد بعيد حتى لا يُدهش من جودة هذا التقدم الذي خفض الأجر الحقيقي إلى ما يقارب ثلث قيمته. وتوصل مؤرخو الاقتصاد والمجتمع إلى نتائج مماثلة فيما يخص البلدان الأخرى. وقام فاليرشتاين باعتماد دراسات مؤرخ الزراعة سليشر فان باث بوضع جدول حول تطور الأجر اليومي الحقيقي للنجار الإنكليزي **(مقدراً بقيمة كيلوغرام من القمح)** من القرن الثالث عشر إلى القرن التاسع عشر.

الزمن	الأجر الحقيقي
١٣٠١ - ١٣٥٠	٩٤,٦
١٤٠١ - ١٤٥٠	١٥٥,١
١٦٠١ - ١٦٥٠	٤٨,٣
١٧٠١ - ١٧٥٠	٩٤,٦
١٧٥١ - ١٨٠٠	٧٩,٦
١٨٠١ - ١٨٥٠	٩٤,٦
(المصدر فاليرشتاين ١٩٨٦/١٩٧٤)	

يا للسخرية، ففي القرن التاسع عشر المجيد لمرحلة التصنيع بلغ معيار الحياة من جديد مستواه في نهايات العصور الوسطى دون أن يتمكن من بلوغ مستواه في القرن الخامس عشر. إن كل تاريخ الرأسمالية المبكرة موسوم بتراجع

مستوى الحياة. ونحن نتعامل مع البلد الذي سيصعد لاحقاً ليصبح أول قوة دولية وضم حرفيين من المهرة. كم سيكون تدهور الأجر اليومي للعامل البسيط في بلدان الأطراف إلى مستويات أعمق بكثير. واليوم بالتحديد بلغ مستوى الحياة في العديد من بلدان العالم الثالث مستوىً أكثر انخفاضاً بكثير مقارنة مع تاريخ تلك البلدان قبل الاستعمار وقبل الرأسمالية.

الفقر نسبي بطبيعة الحال. وثمة تباينات في بُنية مستوى الحياة، يمكن أن تستخدم لمنح اقتصاد السوق براءة ذمة. أنا رأيت بعيني الأحياء البرازيلية الفقيرة حيث يعيش البشر في بيوت لا تليق بالكلاب، ويعاني الأطفال سوء تغذية مزمناً على الرغم من غابة لواقط البث التلفزيوني التي تدل على انتشار أجهزة التلفزيون. هل كان كل أولئك الأحرار، القادرين على تلبية كل الاحتياجات الأساسية والمتمتعين بعلاقات اجتماعية مستقرة أكثر فقراً نتيجة عجزهم عن إبعاد عقولهم عن المسلسلات المصورة الطويلة.

الأمر مماثل حين ننتقل إلى مستوىً آخر يتعلق بالمرأة التي تربي أولادها وحيدة في بلدان وسط أوروبا في الزمن المعاصر وتحظى بدعم الدولة والسوق وكل الأرواح الخيرة، وتمتلك هاتفاً وساعة يد ومجموعة صوتية، لكنها توفر متطلبات مدارس أولادها على حساب وجباتها، وتحظى بمعاملة من موظفي الإعانة الاجتماعية المتذمرين لا تختلف عن معاملة الشحاذ من قبل السيد الإقطاعي.

وبهدف تحاشي الالتباس أنا لا أسعى بأي طريقة لإنكار أن تاريخ التحديث رفع قدرات البشر بما لا يقاس؛ ولا أكتفي بالقدرات التقنية، لكن في العديد من المجالات بما في ذلك القدرة على التجريد وتوليد ردة الفعل.

يتعلق النقاش هنا بأمر آخر وبالتحديد بمسألة مستوى الحياة ووقت الفراغ ورخاء الأغلبية. لم تكن الرأسمالية قط قادرة على تسخير القدرات التي أوجدتها لتحسين حياة كل البشر المجبرين على العيش تحت قانونها.

وهذا العجز لم يتراجع اليومبل على العكس صار أضخم بالنسبة لمجموع سكان العالم. الأمر لا يتعلق، إذن بمصادفة غبية أو بارتباطات ظاهرية، بل ينتمي هذ إلى جوهر اقتصاد السوق الذي لا يعرف أن يوظف قدراته بطريقة أفضل.

كما لا يتعلق الأمر بتمني العودة إلى أي ماض ولى ولن يعود، أو محاولة تفسير عيوبه بطريقة راجعة. بطبيعة الحال كان في مجتمعات ما قبل التحديث اضطهاد إقطاعي وبطريركي، وأوبئة وحروب، وجهل، وقيود قائمة على قرابة الدم. لكن ومع ذلك ومقارنة مع هذه الظروف البعيدة عن التنوير الخصب فإن اقتصاد السوق جلب معه، على المستوى التاريخي العام، تدهوراً في علاقات الحياة الاجتماعية. وأي تقييم عام قريب من الصدق سيرفض أن اقتصاد السوق جلب معه تأثيراً على ارتفاع مستوى الرخاء. لم تكد تخفف فترات الرخاء النسبي القليلة التي تتشبث بها التجربة الغربية اليوم، ما ولده اقتصاد السوق من بؤس وكوارث ناهيك عن أنها ترافقت بجزء كبير من الأضرار.

إن رأسمالية ما قبل التصنيع، التي كانت مبادئ اقتصاد السوق متأصلة فيها، لم تعرف الرحمة ولا أي اعتدال مؤقت، بل فقط انخفاضاً مستمراً في مستوى الحياة على مدى ثلاثمئة عام. وحين نسمع أن حرفي بسيط حظي بدخل جعله ضمن صفوف الأثرياء، يمكن أن نتصور بشكل تقريبي معنى الفقر في ذلك الزمن. وينطبق هذا على الاحتياجات الأساسية وبشكل خاص تماماً على مستوى التغذية. وبهدف استيعاب مدى همجية فقر المساكين يجب على المرء مقارنة عادات وحصص الطعام. قام فرناند براودل في كتابه الضخم عن التاريخ الاجتماعي بربط المصادر اللازمة؛ وهذه المقارنة بدورها تدين كل منظري اقتصاد السوق والتحديث:

«في ألمانيا نص مرسوم دوق ساكسن عام ١٤٨٢ على تحديد طعام العمال بحيث يتضمن وجبتي منتصف النهار والعصر أربعة أنواع: في اليوم الذي يُسمح به بأكل اللحم تتضمن الوجبة حساءً، وقطعتي لحم ونوعاً من الخضار، أما في أيام الأعياد والأيام الأخرى التي يُحظر فيها تناول اللحم فإن الوجبة تتضمن

سمكاً طازجاَ أو مقدداً ونوعين من الخضار؛ أما في أيام الصوم فيُقدم خمسة أنواع: حساء، وقطعتا سمك، ونوعان من الخضار. ويضاف الخبز إلى ذلك في وجبتي الصباح والمساء ناهيك عن البيرة. (دونبييه).إنها وجبة للحرفي يمكن للمرء وصفها بالتحضر. وفي يوم الاحتفال بالسر العلوي حين يعزف المزارع عن الأكل في منزل العمدة؛ يلتزم العمدة بإرسال قطعتين من لحم العجل، وقطعتي خضار مقلية، ونبيذاً وخبزاً مقابل قطعتي نقود. (...) وكلما ابتعدنا عن خريف العصور الوسطى، ساء الوضع بشكل ملموس وهذا ميل استمر حتى منتصف القرن التاسع عشر في بعض مناطق شرق أوروبا واستمر حتى القرن العشرين في منطقة البلقان. وقد بدأت التضييقات تظهر في أوروبا منذ أواسط القرن السادس عشر. أما في منطقة شفابين، وفق هاينريش مولر (١٥٥٠) فقد بدأ مستوى تغذية الناس يتراجع تراجعاً مروعاً. وبدلاً من وجبات الماضي الغنية التي تضمنت اللحم يومياً في حين تضمنت أيام الصوم، مثل يوم تكريس الكنيسة ولائم، صار ارتفاع الأسعار والبؤس ملحوظين في كل مكان. ووفق هذا الكاتب كان وضع الفلاح الغني لا يقل بؤساً عن وضع العامل المياوم والخادم. وكان المؤرخون محقين حين ذكروا باستمرار عن شهادات أشارت إلى حاجة البشر المرضية لتبجيل الزمن الماضي.(براودل). إن تراجع جودة الطعام وانخفاض كمياته الذي مازال اقتصاد السوق يفرضه على البشر وهو مستمربلا انقطاع ولم يتوقف في أرجاء واسعة من العالم حتى اليوم. يجب على المرء عدم الانخداع باتساع استهلاك اللحوم والكحول، والاعتراف إنه بالنسبة لمعظم البشر لم يعد هناك ضمان للحصول على حصة أساسية من الخيرات والطعام الكافي. بل إن أدب القرن التاسع عشر أشار بوضوح إلى انتشار المعاناة من الجوع في بلدان أوروبية رئيسية في السهول وفي المناطق الهامشية المنتشرة حول التجمعات السكنية، وقد وصف فريدريش ليست وهو اقتصادي قومي معروف ومن رواد التصنيع الألماني في عام ١٨٤٤ بسخرية واضحة العلاقات وثيقة الصلة بهذا الوضع في العديد من مناطق ألمانيا:

شاهدت مناطق حيث يتم تعليق السمك المقدد بسقف الغرفة فوق وسط الطاولة، حيث إنتقلت الصحون من يد إلى يد مجموعة آكلي البطاطا لتتم محاولة تلطيف طعام الخضار بدهن السمك بفركه بالأيدي في سفرة الطعام المشتركة. وهناك من يسمي هذا رخاءً، في الزمن الصعب حيث يسعى المرء بكل سرور وراء هذه المتعة بعد أن عز الحصول على الملح. (ليست، ١٩٢٨ / ١٨٤٤، ٣٠٧). وليس من قبيل المصادفة الحديث باستمرار عن الطعام حين يتعلق الأمر بمستوى الحياة، لأن كل السعي لتلبية الاحتياجات، بما في ذلك أكثرها بدائية فقد سمته بوصفه أمراً مفروغاً منه. كان للكوارث الطبيعية والمواسم السيئة دور محدود في هذه المعاناة، حيث خلقت المواسم السيئة قبل التحديث الرأسمالي المبكر ضمن شروط الإنتاج السيئة أشخاصاً فقراء، كما أن الكوارث الطبيعية خلقت أزمات عابرة لكن لم يكن هناك قط فقر عام منتشر وعميق فيما يتعلق بالحصول على الاحتياجات الأساسية. كيف كان هذا التدهور الاجتماعي الصارخ ممكناً بالمقارنة مع قرون العصر القديم والعصر الوسيط على الرغم المعارف العلمية المتصاعدة؟»

البؤس وصناعة النسيج.

لم يدر أحد في القرنين السابع عشر والثامن عشر أنه عاش مرحلة الرأسمالية المبكرة. إن مفهومي الرأسمالية واقتصاد السوق المنتمي إليها لم يظهرا إلا في القرن التاسع عشر. كل ما لاحظه البشر هو ارتفاع دلالة النقود وتراجع دلالتهم. لم تكن الأغلبية الكبرى، منذ القرن السادس عشر، فاعلاً بل موضوعاً لتوسع علاقات السوق والنقود. ووفق المعنى السائد اليوم لم يكن إنتاج السلع منظماً على أساس رأسمالي، باستثناء صناعة النسيج. فبالتباين مع الأسواق المحلية التي عملت فيها نقابات الحرفيين فإن المستلزمات الأولية لصناعة النسيج وجدت طريقها إلى سوق التجارة غير الزراعية الضخمة؛ وكانت من المنتجات الضخمة القليلة في الاقتصاد الحقيقي الحديث المبكر. لكن هذا القطاع شهد بدوره اندثار عملية الإنتاج الحرفية لمصلحة نمط الإنتاج الرأسمالي وفق تحليل فريدريش ليست عام ١٩٤٢:

«لعبت المغازل والأنوال في كل الأزمان دوراً في التجارة الداخلية والخارجية في البلدان الزراعية وقدمت معظم السلع المخصصة للتبادل. ففي زمن ازدهار البندقية، ولاحقاً في بلاد الفلاندر وفي منطقة برابانت وأخيراً في إنجلترة كانت المنتجات النسيجية هي أساس التجارة الكبيرة، وفي إيطاليا وفرنسا كانت صناعة المنسوجات الحريرية، وفي ألمانيا المنسوجات الكتانية. وهكذا ادعى كل بلد زراعي تفوقه في أحد فروع صناعة النسيج، دون أن يكون مستبعداً من باقي فروع تلك الصناعة. وانحصر التنافس وقتها على تلبية احتياجات الأثرياء؛ أما أقمشة ملابس الطبقات الدنيا فتمت تغطيتها عن طريق الإنتاج المحلي والمنزلي **(...)** حيث كانت تكاليف الإنتاج متماثلة في معظم الإنتاج الحرفي في البلدان والمناطق المختلفة **(ليست)**».

لم تبلغ رأسمالية المقاولة الحديثة ذروتها إلا حين بدأت المنافسة والأسواق الضخمة تتوقف عن السعي لتلبية احتياجات الأغنياء وانتقلت إلى العمل على تلبية احتياجات الجماهير. وقدم قطاع النسيج المتطلبات الأفضل نتيجة تطور بنية تجارته. كما صدرت عن الرأسمال التجاري المبادرة التي قادت إنتاج النسيج على طريق الرأسمالية. وفي البداية أدى ما سُمي بعملية التوزيع دوراً ريادياً من خلال القضاء على إنتاج الأقمشة والثياب القديم يدوياً. وحين نتكلم عن عملية النشر اليوم يخطر على بالنا نشر الكتب أما في القرن الثامن عشر، والفترة المبكرة من القرن التاسع عشر فكان المقصود هو التجار الذين جعلوا الحرفيين يعملون لحسابهم ليقوموا لاحقاً ببيع المنتجات وفق المبادئ الرأسمالية في الأسواق التي تتجاوز حدود المناطق. لكن الإنتاج ظل تقليدياً يُنتج في البيوت ضمن إطار العائلة، لكن بعد أن كف عن أن يكون على حساب الحرفي وصار على حساب البائع. إذن لم ينطلق التنظيم الرأسمالي من الإنتاجبل من التجارة التي بدأت بإخضاع الإنتاج لسلطتها. كما أن العلاقة الندية والتوازن بين المنتجين الحرفيين والتجار انتقلت في نهاية المطاف لمصلحة الأخيرين. ولم يبق بعد ذلك سوى خطوة واحدة حتى تمكن المقاولون التجاريون من التحكم بوسائل الإنتاج

وبشروط الإنتاج. وسرعان ما توسع هذا الشكل البدائي لرأسمالية التعهدات الخاصة في قطاع النسيج. ومع حلول عام ١٨٠٠ تحول نصف إنتاج الغزل في ألمانيا إلى شكل التعاقد. وسعت الشركات باستمرار لاستخدام حاجة العاملين في هذا القطاع بهدف الضغط على أسعار بيع الإنتاج. وبهذه الطريقة تم إجبار العاملين في البيوت على العمل بسرعة أكبر، وعلى إطالة يوم العمل ودفع الأولاد إلى المشاركة في العمل.

وفيما يتعلق بالفقر الذي وصفه فريدريش ليست، فإن عمال الغزل والنسيج في منطقتي شليزيين وبوهيميا عانوا من جوع الفاقة حرفياً، تذكرنا بكارثة المجاعة التي يمكن رؤيتها حالياً في بعض مناطق الفقر في إفريقيا كما نستخلص من التحليل التاريخي الآتي: «لطالما كانوا على حافة الموت جوعاً ولم يحافظوا على أنفسهم إلا من خلال التهام الحيوانات التي سقطت ميتة في مستنقعات القصب أو الاستعاضة بالطحالب بديلاً عن الخبز» (مقتبس عن إنغيلمان)، وكل هذا في زمن «العمل طيلة الوقت» الذي قضى على توفير احتياجات مستوى حياة أفضل إلى حد بعيد سادت في العصر الوسيط المبكر! ودفعت الحاجة الكثيرين إلى رهن دورهم وأكواخهم أو حتى إلى بيعها، في حين تحسن باستمرار متوسط الدخل المحسوب على أساس توزيع الناتج العام على عدد السكان. وشهدت أغنيات وحكايات مرحلة الانتقال من القرن الثامن عشر إلى القرن التاسع عشر تعبيراً عن تنهدات الأشخاص مغفلي الاسم الذين قضى التحول إلى اقتصاد السوق على أسس حياتهم.

تغير حال الزمان
وحين يكدح المرء إلى هذا الحد ويعرق
ويعجز عن الراحة دقيقة واحدة
ولا يمكن له تجديد قواه
بعد أن حُظر عليه ذوق العسل.

وسرعان ما صار القائمون على نشر الإنتاج مرهوبي الجانب ومكروهين. وسُدت طريق الخلاص في وجه عمال الغزل وعائلاتهم في قرى جبال منطقة شليزيشن. واعتباراً من ١٧٨٥/١٧٨٦، وفي عامي ١٧٩٣، و١٧٨٩، اندلعت انتفاضات يائسة في مناطق شليزيشن الخاضعة للبروسيين الذين قمعوها بشكل دموي:

«يا لفظاعة عملية قمع الحركة الثورية التي ألهبت قطاع صناعة النسيج في كل شليزيشن عام ١٧٩٣ التي يمكن تلمس مداها من التعليمات الخطية التي أصدرها ملك بروسيا فريدريش فيلهلم الثاني، المشهور بتصوفه وكثرة عشيقاته، إلى وزيره الشاب دانكلمان، حيث أمر الملك من جهته بقمع انتفاضة عمال الغزل دون تردد **(...)** فُرض وقتها على كل المجتمعات الريفية مواجهة الرماح، الأمر الذي أصاب عمال الغزل شبه الجائعين بجروح عميقة، كما تم خطف المئات منهم وزجهم في القلاع بعد جرهم بالعربات(إينغلمان) ».

يبدو هذا مثل الحكايا المؤسفة العائدة إلى أفظع أساطير العصور السحيقة لكن الأمر متعلق بتاريخ موثق لعملية التحديث المرتبطة باقتصاد السوق. غابت فظائع السنوات السابقة لعام ١٨٠٠ تقريباً في غياهب النسيان، وهكذا اندلعت بعد نصف قرن انتفاضة جديدة لعمال الغزل في شليزيشن تحت ظروف نظام عمل عقود التوزيع ودُفنت عميقاً في الذاكرة التاريخية. وفي عام ١٨٤٤ لما اندلعت في ناحية رايشنباخ في شليزيشن انتفاضة عمال الغزل ضد الموزعين وأسياد التجارة واستهدفت رجلي أعمال هما تزفانزيغر وديريش، وكانا من أسياد اقتصاد السوق البريء لكن الأمر لم يتعد وقع همسة وسط أوراق أشجار الغابة التي نمت بكثافة. لكن في حضور صحافة متطورة تحولت لأول مرة القوى المنتجة التي رعتها الرأسمالية ضد الرأسمالية بالتحديد، لأنه لم يكن هناك رقابة قادرة على منع نقل ما حدث في شليزيين. تم قمع الانتفاضة من قبل فرق المشاة البروسية. لكن معاناة عمال الغزل وانتفاضتهم على عتبة مرحلة التصنيع تحولت إلى حالة وعي بالمسألة الاجتماعية التي ولدتها الرأسمالية وإلى صدمة انتشرت في كل ألمانيا صاغها هاينريش هاينة بأبيات متجهمة وشهيرة:

ما من دموع في الأعين المغبرة،

جلسوا على مقعد الغزل وأسنانهم تصر:

يا ألمانيا نحن ننسج كفنك،

ونحوك لعنة مثلثة،

نحن نغزل ونغزل.

لعنة على الملك، ملك البلاد،

الذي عجز عن التخفيف من معاناتنا،

وابتز آخر قرش معنا،

وتركهم يردوننا كما لو كنا كلاباً،

نحن نغزل ونغزل.

لعنة على الوطن الأم الزائفة،

حيث لا يزدهر إلا العار والظلم،

حيث يتم سحق كل وردة مبكرة،

حيث الكسل والعفن يغذي الدودة،

نحن نغزل ونغزل!

انطلق المركب وانهار كرسي النول،

نغزل ليل نهار،

ألمانيا القديمة نحن ننسج كفنك،

وننسج لعنة مثلثة،

نحن نغزل ونغزل!

ثمة سؤال فرض نفسه هنا: كيف يمكن أن يصل الحال بالمنتجين الحرفيين ليسقطوا في حالة التبعية؟

هل رأوا وضعهم اليائس بوصفه نتيجة تلك التبعية ولتداعياتها الاجتماعية التي تم قمعها عسكرياً، لكن التغيير في العلاقات الاقتصادية التي قامت في السابق لم يكن ليقع تحت تهديد السلاح. لا بد أن هناك أسباباً بنيوية واجتماعية- اقتصادية. في الواقع تم منذ القرن السادس عشر تغيير النطاق الاجتماعي، ولم يكن ذلك نتيجة مباشرة للتعهدات الرأسمالية الخاصة.

مولد السوق العالمية من روح الحكم المطلق.

كان الوسط الرأسمالي المبكر بين القرنين السادس عشر والثامن عشر إلى حد بعيد نتاج عالم دولة الحكم المطلق، إذ حرص جهاز الدولة العصرية القائمة على فكرة الإقليم المحدد قبل كل شيء على فرض توسع التجارة المالية، بهدف تمويل احتياجاته البيروقراطية والعسكرية. كان الكثير من الحكام المدفونين في مقابر العظماء في فترة بزوغ التحديث الأوروبي مثل «الملك الشمس» الفرنسي شبه الأمي لويس الرابع عشر أو البروسي فريدريش الأكبر في واقع الأمر لصوصاً محتقرين على نمط عيدي أمين أو صدام حسين في أيامنا. ولولا ذلك لما ظهرت هراوة حارس التحديث الرأسمالي في أي مكان.

كما أن النزعة العسكرية الحديثة ساعدت إلى حد بعيد في فرض الوسط الرأسمالي؛ ولم يقتصر ذلك على الإجراءات القسرية، بل في المقام الأول نتيجة الانفلات الأعمى لمنطق اقتصاد المال المنتمي إلى هذا السياق. ما كان تعطش السلطة المطلقة للمال اختيارياً، لكن كان وراء ذلك آليتان اقتصاديتان عامتان، تكررتا عدة مرات في المرحلة اللاحقة من الرأسمالية. لقد تم أولاً التغلب على كل العوائق في وجه السوق المتوسعة في نطاق الأمم الحديثة ومن ثم التخلص من كل قيود تمنع تدفق المال التي ظن البعض أن هناك إمكانية لكبحه عبر الضرائب والرسوم من كل نوع. وترافق هذا مع إلغاء كل الحقوق الخاصة المحلية والإقليمية وبشكل خاص

نقابات الحرفيين والقيود المرتبطة بها. كانت فرنسا وإنجلترة سباقتين في السير وفق هذا التطور. وكان هناك حتى قبل ثورة ١٧٨٩ في ضاحية سان أنطوان الباريسية أكثر من ثلاثين ألف حرفياً عملوا خارج نطاق النقابات لمصلحة السوق الحرة. وفي بريطانيا تضاعف عدد العاملين لقاء أجر خارج قطاع الزراعة غير المنظمين في نقابة من ٢٤% عام ١٧٦٠ إلى ما يقارب ٤٧% عام ١٨٤٠.

أما في ألمانيا فكان الحكم المطلق ضد هذا التطور من وجهة نظر بروسيا تجاه المدن الصغرى المنشقة، ولكن على الأقل سقطت قوانين النقابة هناك بشكل مستمر.

إن التحرر الجديد من النقابة كان إلى حد بعيد مختلفاً عن توسع، باتجاه زيادة الرخاء، لحيز الحركة الشخصية للمنتجين الحرفيين الذين انتقلوا من تحت الدلف إلى تحت المزراب فبعد أن تخلصوا من إشراف النقابات (التي امتلكت على الدوام وسائل قسر خاصة بها) صاروا في قبضة بيروقراطية الدولة مطلقة السلطة؛ التي ضغطت عليهم؛ وفُرض عليهم في الوقت ذاته الإنتاج لمصلحة سوق خارج نطاق مراقبتهم.

ثانياً ترافق انفلات السوق القومية الضخمة وتراكب مع قيام سوق عالمية. ورأى فاليرشتاين أنه كان للسوق العالمية الأولوية، وفق الشكل الذي اتخذته منذ القرن السادس عشر، وهو الذي أوجد شروط وإمكانية تشكيل أسواق قومية داخل الدول. وارتبط هذا بواقع أنه إلى جانب التوسع الاستعماري السابق سعت بيروقراطية دول السلطة المطلقة إلى تعزيز التجارة بين الدول بهدف تعزيز تدفق الأموال. ويمكن القول بالتحديد أن كل دولة مطلقة السلطة حاولت، رفع التصدير قدر الإمكان، والحد من الاستيراد قدر الممكن بهدف تحقيق ميزان تجاري إيجابي (وكان هذا وقتها مصطلحاً جديداً ضمن الإطار النظري للسوق القومية المستحدث) وجذب أكبر قدر من المال إلى بلدها وتسخيره لخدمة مصالح الدولة. كان هذا هو المذهب التجاري وهو عقيدة التجارة الخارجية ونزعة التصدير، ومن ثم تم صياغة أول مصطلحات السياسة الاقتصادية في التاريخ،

التي تم وقتها جعلها متوافقة مع احتياجات الدول العسكرية الحديثة المبكرة. إذن تعلق الأمر بعنصر التصدير. حاولت الدول مطلقة السلطة بكل الوسائل، بما في ذلك الضغط السياسي والعسكري، تحصين نفسها بدرع الجمارك من جهة أولى وفرض توسيع صادراتها بكل الوسائل الشيطانية من جهة ثانية.

ووفقاً لقاعدة الضغط والضغط المضاد لم يكن من الممكن بطبيعة الحال تصفير الاستيراد بهدف تعظيم التصدير أي دون التوافق على التبادل. وكان على جهاز الدولة الوصول إلى تفاهمات فيما يتعلق بالاستيراد تبعاً للوزن الاقتصادي والعسكري. وهذا التدافع بين الدول القومية والصراع حول الميزان التجاري رافق كل تاريخ التحديث حتى يومنا هذا، حتى بعد أن فقد المذهب التجاري أحادي الجانب جدواه. وكانت نتيجة هذه السياسة الاقتصادية الأولى في كل الأحوال تشكيل سوق عالمية، ونتيجة لهذا بشكل رئيسي توسعت بسرعة علاقات السوق والمال، وكان دور تشكيل الأسواق الداخلية القومية محدوداً في هذا، وهي كانت بدورها من نتاج النظام العالمي لتوليد المال **(فاليرشتاين)**.

من السهل تفسير هذا أيضاً. لم يهتم الحكام إلا بتدفق المال وضبط هذا التدفق، هم لم يعبؤوا برخاء رعيتهم، حتى في ظل النظام البرلماني المعاصر كما يتم على الدوام الادعاء بالبيانات المعسولة المرحة؛ وكان هذا بنفس مستوى الخداع في خطاب ديمقراطيات اقتصاد السوق الحالية. وهكذا فإن الهدف ليس قوة عمل الجماهير، ولهذا لم يتعلق الأمر إنشاء أسواق داخلية قومية. إن مكانة جماهير المنتجين كانت وما زالت المادة البشرية لقوة العمل الكلية المجردة في كل بلد يمكن زجها في الحرب الاقتصادية للحصول على الثراء المادي المجرد. لا يجب على الناس العيش الكريم والاستهلاك بل عليهم ترك حياتهم لتتصحر خدمة لضرورات الحكم المطلق. وهكذا كان من المنطقي أن الرخاء المستند إلى نزعة التصدير اعتمد على إخضاع هياكل الاستيراد والتصدير وما يرتبط بها من الاقتصاد النقدي وكذلك إعادة إنتاج الدول المعاصرة التي نشأت، بشكل متصاعد للسوق.

ونظراً لأن المجتمع كان إلى حد بعيد زراعياً، صار من الضروري في المقام الأول تحويل الإنتاج الزراعي الأساسي وفق مقتضيات السوق العالمية. لم تعد البنية الاجتماعية في الريف منظمة على أساس إقطاعي إلا بشكل سطحي، بوصفها علاقة سلطوية ربطت سادة الأرض والمزارعين الذين تنوعت تبعيتهم لسيد الأرض. فتحت ضغط نزعة السلطة المطلقة تم تحويل هذه البنية لتصبح أداة تناسب السوق العالمية والرأسمالية. أظهر فاليرشتاين هذا بالتعارض مع إقطاعية العصور الوسطى والإقطاعية الزائفة المرتبطة بالسوق في الرأسمالية المبكرة في شرق أوروبا.

«فيما يتعلق بالمرحلة الأولى أنتج سادة الأرض والملاك في الأساس لمصلحة اقتصاد محلي، واتسمت طبيعة السلطة بضعف العنف الذي يمارسه المركز **(....)** أما في المرحلة الأخيرة فقد أنتج سادة الأرض لصالح سوق عالمية **(...)** وارتبطت سلطة الإقطاعي بمدى قوة ثم بمدى ضعف سلطة المركز، واعتمدت بشكل أساسي على قوة الإقطاعي في مواجهة العاملين في الأرض. وبهدف إنجاز هذا التحول تم تقديم العبودية بوصفها نوعاً من العمل في الأرض بهدف بيع المحصول **(...)** إن فرض العمل القسري في الأرض المخصص لبيع المحصول هو نظام لتنظيم العمل في الأرض مدعوم من الدولة أجبر المزارعين على العمل لصالح السوق العالمية. شاعت فكرة أن المُلكية مرتبطة بشخص تسميه الدولة لكن لا يمكنه بالضرورة توريثها. ويمكن للدولة أن تكون المالك المباشر للأرض لكن هذا تتطلب تغيير تنظيم العمل **(فاليرشتاين ١٩٨٦)**».

لا ينطبق هذا فقط على المناطق الواقعة شرق جبال الألب التي استمرت حتى أواسط القرن العشرين بل حتى اليوم بالالتزام بالإنتاج الزراعي المخصص للتصدير على أساس العمل القسري؛ من الدويلات الألمانية حتى ديكتاتوريات الدولة الاشتراكية على نمط تشاوشيسكو وأمثاله وكذلك كبار ملاكي الأراضي في إسبانيا، الذين خصصوا خيرات منطقة لومبارديا، وحولوا كل الإنتاج الزراعي لمصلحة

الاقتصاد العالمي وفق ما ركز عليه فاليرشتاين لجهة هذا التحول في كل بلدان أطراف وشبه أطراف المركز الأوروبي. وينطبق هذا في المقام الأول على الاستعمار الرأسمالي في أمريكا اللاتينية الذي استثمر الملكيات الواسعة المعتمدة على عمل العبيد لمصلحة السوق العالمية. كما أن الولايات الجنوبية في الولايات المتحدة رعت هذا النوع من العمل الزراعي المعتمد على العبيد لمصلحة الرأسمالية الزراعية، وبعدها أدى الوضع في بلد حقوق الإنسان إلى حرب أهلية اندلعت من هذا القطاع بعد أن أدى التطور الاقتصادي في الولايات الشمالية إلى جعل هذا النمط من تنظيم العمل المستند إلى عبودية العمال في الجنوب منتهي الصلاحية.

وحتى اليوم ينتج اقتصاد المزارع في قسم كبير من العالم الثالث عن طريق العمل القسري لصالح السوق العالمية؛ كما أن الرق، بكل معنى الكلمة، ليس بالأمر غير المعتاد في بعض مناطق إفريقيا وأمريكا اللاتينية وبشكل خاص في شمال البرازيل. إن زراعة المحصول الواحد الموجه إلى السوق العالمية في معظم بلدان الجنوب ليس من إرث الماضي بل يتم حتى اليوم إجبار الناس بمساعدة من الدولة وبمباركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على ترك أراضيهم حيث يتم الاستيلاء عليها لتُزرع بمحصول محدد، ويفرض عليهم الالتحاق بهياكل محددة في الاقتصاد العالمي، ليخدموا الثورة القومية المرتبطة باقتصاد السوق (بحجة كسب العملات الصعبة) وليعيشوا حياة الكلاب. إن الرق والاتجار بالرقيق ليسا من خصوصيات الماضي بل إنهما رافقا منذ البداية السوق الزراعية العالمية الحديثة، كما أن الرأسمالية الزراعية الشاملة لن تتخلى عنهما حتى نهايتها الوخيمة. لم تتمكن السلطة المطلقة في بلدان أوروبا الرئيسية في الشمال والغرب من إقامة هذا النوع من الرأسمالية الزراعية الكبرى شبه الحكومية ذات المظهر الإقطاعي. لكن هنا أيضاً كان هناك بعض الصيرورات المشابهة تحمل تكاليفها المستأجرون خدمة لمصالح الرأسمالية الخاصة؛ ففي إنكلترا تم منذ القرن السادس عشر تحويل الأراضي الصالحة للزراعة إلى مراع لقطعان الماشية، لأن إنتاج الصوف لمصلحة الصناعة النسيجية وعد بتحقيق أرباح أكبر لمصلحة

الاقتصاد المالي. وبهذه الطريقة تم فرض عملية تحديد الملكيات سيئة الصيت، وطرد المزارعين وصولاً في النهاية إلى حالة من نقص في المواد على أساس تعويضه عبر الاستيراد ضمن سياق السوق العالمية والاقتصاد النقدي. فخلف المثل القائل إن النعاج افترست البشر نجد عملية نزع ملكية وإفقار لقسم كبير من سكان الريف. كما أن الدول الحديثة الناشئة حاولت الاسترشاد بشكل غير مباشر على الأقل بالاقتصاد المالي والسوق العالمية لتوجيه إنتاجها الزراعي، عن طريق تحويل الخدمات الطبيعية إلى شكل أموال تصب في جيب الدولة وسادة الأرض، الأمر الذي ضاعف عمليات البيع وكثف الإنتاج (لكن ليس لتلبية احتياجات المزارعين الخاصة). ويمكن مقارنة هذا اليوم مع ممارسات مختلفة يطبقها البنك الدولي الذي يقول أن هدفه المعلن هو تحويل صغار المزارعين، عبر القروض وعبر وعود كاذبة إلى العمل القسري لمصلحة السوق العالمية، حيث يمرون بعمليات ضغط على الأسعار وأزمات القروض التي تنتهي بخرابهم. لا يختلف الأمر إن استخدمت الحلوى أو السوط، ولا بالقسر المباشر أو غير المباشر حيث حولت الرأسمالية الزراعية المرتبطة بالسوق العالمية الناشئة الاقتصاد المنزلي الزراعي إلى قوى دفع للتحديث القائم على السلطة المطلقة.

لكن الرأسمالية الزراعية وتكثيف الاقتصاد الزراعي لمصلحة اقتصاد السوق لم يكفيا لإشباع تعطش النزعة التصديرية للمال. وقد شرح آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) وهو أول منظر كلاسيكي كبير للاقتصاد القومي الناشئ في كتابه الشهير(ثروة الأمم) لماذا يجب على قوة التصدير الزراعي أن تظل ضعيفة:

«الأمم الأكثر ثراءً متفوقة عادة على جيرانها في ميدان الزراعة وكذلك في الصناعة، لكن تقدمها في ميدان الزراعة أقل من تقدمها في باقي فروع الأعمال. وعادة ما تكون أراضيها مزروعة بشكل أفضل وتقدم محاصيل أوفر نتيجة للمساحات الواسعة وللخصوبة الطبيعية، وعدا عن ذلك يتم توظيف يد عاملة أفضل ورأسمال أكبر. لكن هذا التوظيف الأعلى والجهد الإضافي في العمل وفي توظيف الرأسمال لا

يحقق عائدات أفضل. إن العمل في الزراعة في البلدان الغنية هو أقل إنتاجية بشكل ملحوظ مقارنة مع البلدان الفقيرة، وهو بالتأكيد ليس أعلى بكثير عند مقارنته مع الوضع في الصناعة. ولهذا فإن قمح البلدان الغنية لا يصل إلى السوق بسعر أقل من أمثاله في البلدان الفقيرة (...) وعلى هذا يمكن لبلد فقير، على الرغم من تخلف زراعته، منافسة أقماح البلدان الغنية، إلى حد ما، لجهة النوعية والسعر في حين تعجز صناعة البلدان الفقيرة عن خوض مثل هذه المنافسة (...) (سميث)».

وهذا أمر عرفته بيروقراطيات دول السلطة المطلقة. ففي الإنتاج الصناعي يفسح الاقتصاد المالي المجال لتركيز العائدات بشكل أكبر بكثير من الاقتصاد الزراعي، ويتيح الفرصة أمام النزعة التصديرية لتحقيق ميزان تجاري إيجابي. وهكذا لا يقتصر الأمر على فرض الرأسمالية الزراعية، بل إن الدولة تحرك بشكل مكثف نمطاً جديداً من الإنتاج المخصص للسوق وللتصدير. إن تفكيك النقابات الحرفية وأسواقها المحلية المحدودة وأنماط إنتاجها التقليدية ما كان سوى خطوة في هذا الاتجاه. وبالتزامن مع هذا أنجزت الدولة بنفسها مؤسسات متعددة للعمل القسري ابتداءً من الإصلاحيات، والبيوت البائسة، ومصحات المجانين وما إلى ذلك. كان كارل ماركس هو من أوائل من سلطوا الضوء على خزانة الرعب هذه التي وسمت بدايات إدارة العمل المعاصرة، كما أن ميشيل فوكو حلل في وقت لاحق بعمق أكبر فظائع تاريخ «العمل» المجنون. تم تحويل البشر إلى ثيران في خدمة «العمل المجرد» (ماركس) وفرض بالتحديد عمل مصمم خارج إطار الاحتياجات الخاصة وخارج نطاق مراقبة القدرات الذاتية. وعلى الثور، ليتمكن من إعادة إنتاج حياته الخاصة، تسخير كل قدراته لمنطق المال المجرد (جعل المال يولد المزيد من المال). وهكذا تم إضافة صفة التجريد على قدراته من خلال تحويلها إلى نفقات عمل بوصفه شخصاً نسي اسمه على عكس إرادته. ووفق هذا المسار تم تأسيس شركات تعهد حكومية بهدف التصدير فيها (كما في عملية الإنتاج القسري مقابل المال) أشكال جديدة من تنظيم تقسيم العمل مثل عبودية الرأسمالية الزراعية، وكانت مصحات الأمراض العقلية

والمصانع الحكومية هي الشكل الأولي للمشاغل الصناعية الحديثة ولنظام «فرص العمل». وفي خضم تعطش السلطة المطلقة للمال، و«نزعة التصدير»، والعمل القسري، واقتصاد الدولة، والاستعمار، والسوق العالمية، وتوسع علاقات السوق تم نشر ديناميكية تعسفية ضمن قطاع النسيج الأمر الذي أسعد الرأسمالية الخاصة الوليدة. ففي المقام الأول لم تمتلك الأنظمة المطلقة رغبة ولا كانت في موقع يسمح لها إن تقوم بنفسها بتنظيم عملية توسع المال التي أطلقتها. لم يكن بقدرتها سوى ضبط تدفق المال عن طريق فرض الضرائب وتحقيق ميزان تجاري إيجابي؛ وستكون مبادرات المقاولات الخاصة بدورها جاهزة للخدمة (ويكون الاقتصاد الكلي تحت إدارة الدولة).

ثانياً فُرض على المنتجين الحرفيين الذين اعتادوا الإنتاج في ظل التقاليد القوية، وعلى صغار المزارعين، وعلى المعدمين ممن لم يمتلكوا أرضاً الذين عاشوا بالاعتماد على فرص عمل مؤقتة، مجابهة منافسة مع أسواق غير معروفة ومغفلة الاسم تجاوزت المستوى الإقليميبل اكتست سمة عالمية. وضمن سياق مماثل، وكما فقدوا القدرة على التحكم بأسواق البيع، فُرض عليهم فقدان القدرة على التحكم بإنتاجهم لأنهم افتقدوا للخدمات اللوجستية التي تمكنهم من الوصول إلى الأسواق في ظل مثل تلك الظروف. وهكذا صعدت أهمية التجارة البينية بقوة، وتم بذلك أيضاً إنجاز قاعدة تحويل «سادة التجارة» إلى «سادة معامل» وفق نموذج المعامل الحكومية.

إن المزارعين والمنتجين الحرفيين، الذين وجدوا أنفسهم تحت ضغط رأسمال كبار الملاك والموزعين وجدوا أنفسهم مجبرين على التلاؤم مع العمل لقاء أجر بما يشبه العبودية وعلى العمل القسري ضمن عملية الإنتاج المقسمة لمصلحة الأسواق الكبرى، بل حتى السوق العالمية (كان هذا تحذيراً يتعلق بالوضع الحالي، حيث تتكرر العملية نفسها لكن بمستويات أعلى بكثير)، وتم إفقارهم إلى حد الجوع؛ وكان عليهم ترك أنفسهم يُقادون فيما يتعلق إنتاجهم وطرقهم

ليكونوا في ظل رعاتهم. كانت عملية توزيع الإنتاج شكلاً انتقالياً باتجاه المعمل الرأسمالي الخاص. وبما أن إنتاج النسيج كان الأفضل لتلبية متطلبات هذا التحول، فقد تم اعتباره على مدىً طويل من وجهات نظر متعددة بوصفه معياراً.

وهم المنافسة الشاملة الأسود

ما من شك في أن السوق الاستبدادية، كما نعرفها بوصفها شرط الرأسمالية ومجال عملها، لعبت دور الأب بالنسبة لأنظمة السلطة المطلقة وجهازها البيروقراطي. وكذلك كان الأمر فيما يتعلق بالتجارة العالمية وتوزيع المنتجات لعمليات التعهد الرأسمالية الخاصة بوصفه تحولاً لهذه الكوكبة الاجتماعية التاريخية. وما كان وارداً فشل تمكن الوجه الاجتماعي الجديد لسادة المعامل الخاصة ضمن سياق السوق النامية في كسب ديناميكيته الخاصة. وضمن هذا السياق وكما بدأ يشتد منطق صنع المال في عملية إعادة الإنتاج الاجتماعية الذي أطلقته الملكية المطلقة وتحول إلى وسيط قامت عليه العلاقات الاجتماعية، تكون بشكل حتمي على هذه الأرضية الجديدة للمجتمع بُنىً لمصالح نوعية تخص مختلف فئات الموظفين.

ومنذ مرحلة النهضة تمكن كبار سادة التجارة من تحقيق وعي ذاتي بمهابة موقعهم تجاه سلالات النبلاء المعاصرة. كما استفاد من هذا كبار الموزعين ورأسماليي المصانع. ففي مجتمع دبت فيه الديناميكية تسارعت أهمية المصالح الخاصة. ضمنت عمليات التعهد التجاري المتصاعدة لنفسها مكانة اجتماعية قوية، لكنها لم تكن، في الوقت نفسه، مرتبطة بهياكل تراتبية السلطة التقليدية. لم ينظر هذا النمط الجديد من السادة إلى العادات التقليدية للعائلات العريقة بل غالباً ما خرجت من وسط الشعب. وقد تجلى الاشمئزاز الذي لا لبس فيه من هذه الشخصيات في مؤلف الكوميديا الإنسانية للكاتب هونوريه دو بلزاك (١٧٩٩ - ١٨٥٠) وتمسك المحافظون، على مدىً طويل، بالرغبة بالتشبث بالحنين إلى السلطة القديمة. ومنذ ذلك الوقت تعمقت في الصراعات الاجتماعية الاقتصادية عقيدة «تساوي الفرص»

ورجعية النخب المظلمة (النبلاء السابقون)، والنزعة الحكومية المحافظة وتعايشت مع الحرية الاقتصادية، وهي عقيدة أوجدت تداعيات جوفاء سيئة؛ لكن هذه المنافسة النبيلة ظلت مترددة. وفي جميع الأحوال بدأت حركة المال الزئبقية تؤثر على البنية الاجتماعية. كان وسط الارتقاء الاجتماعي الذي تسبب في انتزاع قوة الكثيرين وخسارتهم هو في الوقت ذاته وسط ارتقاء قلة من الناس من أصحاب الحظ والأذكياء، والمتملقين الساعين للثراء و«الناجحين». إن مخلوقات السوق، الذي ظنوا أنهم كانوا رعايا الحركة الجديدة وأصابوا في ذلك، شعروا باستمرار أن تعليمات بيروقراطية جهاز السلطة المطلقة الحكومية تضايقهم وتخيفهم. وهكذا كان عليهم جلب إيديولوجية حكم خاصة بهم، لا تكتفي بإضفاء شرعية على مصالحهم الخاصة بل وتعرف أيضاً صوغ تفسيراً للعالم ونظرة إلى البشر، كما كان عليه الحال منذ البداية بالنسبة للفكر الغربي المعاصر وحتى اليوم بحيث تكون مسيطرة وحاضرة كما كان عليه الحال من قبل. وهكذا من المثير للاهتمام عرض جذور عقيدة اقتصاد السوق هذه المسماة الليبرالية.

ومن البداية لم يقتصر الاسم على حمل مسحة تضليل بل والتواء غادر حيث تم تحوير مصطلح حرية البشر بوصفها الأحقر والأدنى لأن كل النشاط والعقل الذي تم تطبيقهما حتى الآن من قبل كل الشعوب وفي جميع العصور، وبالتحديد تحويل المال إلى مزيد من المال بوصفه هدفاً في حد ذاته، المتضمن العمل لقاء أجر واستسلام كل أولئك المستعدين لبيع أنفسهم. إن تدنيس مفهوم الحرية، الذي تجلى في مديح الدعارة الذاتية، حقق السيرة المهنية الأكثر إثارة للدهشة في تاريخ الفكر البشري.

مجتمع الهمج.

يُعد الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩) الجد الأكبر لليبرالية. ولا يتعارض هذا قط مع واقع أن هوبز كان المنظر الأول للحكم المطلق. تشير هذه المصادفة إلى وجود عوامل مشتركة بين الحكم المطلق

والليبرالية؛ لا شيء يثير العجب لأن المفهومين ينتميان إلى عملية إطلاق حركة النقود المرتبطة «بالعمل المجرد». لقد انبثقت الليبرالية من الحكم المطلق وتضمنت مثله عنصر شمولية، وهي في النهاية ليست سوى لعبة جديدة للشمولية المعاصرة في حد نفسها؛ ولا تتميز إلا بأنها تمثل شمولية السوق ويلعب فيها الجانب الاقتصادي دوراً أكبر. وكما حدث مراراً في التاريخ تعلق تحول الليبرالية ضد عقيدة سلطة الدولة المطلقة بعملية قتل الأب ضمن إطار التجمع التاريخي - المجتمعي ذاته، ولم يكن هناك اختلاف جوهري.

لم يتعلق الوضع بالنسبة لهوبز بقتل الأب[1]، فهو قدم أساساً لشكلي عقيدة التحديث الرأسمالي. وقد عكس بذلك بوضوح عملية تشظي (تذرية) البشر الاجتماعية عبر منطق المال، التي بدأ تطور شكلها الجنيني في القرن السابع عشر. ربط المجتمع ما قبل المعاصر البشر وقدراتهم في سبيل العيش، حتى في إطار عالم غالباً ما كان خاماً ومقيداً، ضمن وحدة ثقافية ولدت تحكماً اجتماعياً ونوعاً من الأمان، في حين مال التحديث الرأسمالي لتفكيك كل تواصل اجتماعي بشكل كامل، وفرض العلاقة القائمة على المال بدلاً عن تشارك ثقافي والشعور بالمسؤولية المتبادلة. وهكذا كفت النزعة الاجتماعية للبشر، بشكل عبثي، على أن تبدو بشرية وصارت مثل شيء حقيقي.

لم يترافق هذا بالتغلب على التحكم الاجتماعي بل بميل أكبر لإفراغه من موضوعه، وليكف عن أن يكون قابلاً للتداول الشخصي، ومن ثم جعله بلا رحمة بصورة لم يسبق لها مثيل. وفي ضمن هذا النظام المملوء بالمفارقة صار كل شخص هو من ناحية المبدأ جوهراً اجتماعياً فردياً ومعزولاً، على الرغم من النمو المستمر لتقسيم المهام وتعقد الواقع الاجتماعي.

ويمكننا استعارة ما قالته مارغريت تاتشر من أنه: «لا يوجد مجتمع بل أفراد فقط». وبغض النظر عن واقع أنه في زمن هوبز كان التعاون الاجتماعي

---

(١) إشارة إلى عقدة أوديب. (المترجم).

أكثر تنوعاً إلى حد بعيد، ولم يتحلل بعد تحت تأثير منطق المال لكنه توقع المستقبل وتحول الشخص إلى فرد مجرد يكافح في سبيل بقائه بوصفه فرداً:

«في ظل حق الطبيعة، الذي يسميه المتعلمون طبيعياً، يفهم المرء حرية كل فرد في استخدام قواه وفق تقديراته هو، ليتمكن من العيش، أي للاهتمام بضمان حياته، وعليه ضمان حريته بالقيام بكل ما في وسعه بحيث يتمكن من الوصول إلى هدفه بأفضل السبل وفق حكمه وتقديراته» (هوبز ١٩٦٥).

لم يترك هوبز أي شكوك حول طبيعة هذه الحرية التي يجب أن يتمتع بها المواطنون: «لديهم حرية الشراء والبيع وتبادل التجارة فيما بينهم (مصدر سابق). لا يجوز أن يحظى البشر بحرية عقد الصفقات والتعاون لتلبية احتياجاتهم بل في ظل استبداد مال اقتصاد السوق؛ وما يزال هذا حتى اليوم هو جوهر الليبرالية الرئيسي، الذي يسعى لمنع أي تعاون وكل تضامن اجتماعي يهدد بتجمع الأفراد المعزولين عديمي القوة في مواجهة قوانين المال، ويتم ملاحقة هذا بشك ويمكن عند الحاجة ردعه عن طريق إجراءات إدارية أو عنيفة. أي وفق اللغة الأورويلية يتم إطلاق اسم الحرية على انعدام الحرية لدى الأفراد فاقدي الأمل.

وبما أن تعميم علاقات المال لم يكن ممكناً إلا من خلال إنشاء أسواق واسعة مغفلة، فكان لا بد أن تجلب معها مع الميل لنشر عملية العزل الشاملة الميل إلى المنافسة الشاملة. حيث إن عملية المقارنة بين البضائع المغفلة والخارجة عن رقابة المجتمع من قبل منتجين بعيدين عن بعضهم إلى حد بعيد، عاجزين عن التواصل فيما بينهم، أطلق قانون العرض والطلب» حيث فُرض على البضائع خوض المنافسة على أساس السعر ومن ثم إخضاع الإنتاج بدوره لمقتضيات المنافسة مكتومة الصوت. وهذا يعني أن السياق الاجتماعي للأفراد المعزولين خضع إلى تأثير سلبي من قبل المنافسة الاقتصادية. إن كل قطيع ذئاب هو أكثر تنظيماً على المستوى الاجتماعي من الناس في اقتصاد السوق. ولهذا جرى الاستخفاف بالذئب من خلال الكلام عن قانون تنافس الذئاب.

لطف هوبز منطق التنافس هذا، لكن دون أن ينتقد أسسه. كان بإمكانه أن يصير الأب الإيديولوجي لليبرالية، لأنه عمم ملاحظاته بشكل جذري من خلال تقديم صورة قاتمة للبشر وتجاهل بذلك أنه لم يصف طبيعة المجتمع البشري بل النتيجة التاريخية لصيرورة، بدأت توجهاتها الأولى مع اقتصاد السوق الحديث، وأبعدت كل أشكال التعاون الاجتماعي الطوعي المحدد بشكل اختياري. وعلى هذا طرح هوبز الفرد بوصفه كائناً أنانياً من حيث المبدأ وأكثر انعزالاً من أي حيوان:

«العيش المشترك ليس مصدر سعادة للبشر بل على العكس فهو يفرض عليهم الكثير من الهموم، طالما لم يكن هناك سلطة فائقة التنظيم تشد اللجام (...) لذا نرى ثلاثة أسباب رئيسية للخلافات في طبيعة البشر وهي التنافس، والريبة والسعي إلى الشهرة. تتعلق المنافسة بتحقيق الربح، وتتعلق الريبة بالأمان، في حين تتعلق الشهرة بتقدير الذات. يؤدي السبب الأول في عدم تحرج البشري عن استخدام العنف للاستيلاء على امرأة أو ابن أو بقرة الآخرين، ويقود السبب الثاني للدفاع عن المسلوبات، في حين يقود السبب الثالث للثأر من الإهانة (...) ينتج عن هذا سيادة الحرب طالما عاش الناس سوية دون أن يكون هناك عنف في وضع يتمكن من ضبط النظام. إنها حرب كل فرد ضد الجميع» (مصدر سابق). ووفق رأي هوبز فإن حرب الكل ضد الكل هي من طبيعة البشر يمكن أن نجدها في كل الثقافات النقية المزعومة حيث لا يوجد مؤسسات للترويض. وكي لا يترك مجالاً للشك حول أن الأمر متعلق بحتمية قوى الطبيعة العمياء بالغ من خلال استخدام الصيغة باللغة اللاتينية (bellum omnium contra omnes) ليصل إلى مقارنة حيوانية:

«لماذا يريد البشر، الذين يمتلكون فهماً المزيد من الإثباتات، طالما أن حتى الكلاب فهمت على ما يبدو جوهر الأمر فهي تنبح على كل من تجده في طريقها، هي تنبح في النهار على كل غريب، وتنبح في الليل على الجميع (مصدر سابق)».

وهذا يعني بالمعنى الحرفي للكلمات أن يصل الأمر إلى وصف البشر بالكلاب وما يزال هذا حتى اليوم عقيدة الليبرالية.

إن هذا الشخص المحدق والمستعد للعض في إطار التنافس، الذي حط اقتصاد السوق الفرد إلى مستواه، قد جرى تحوير تعريفه في ظل القانون الطبيعي للوعي البشري والتأثير التاريخي الجلي لاقتصاد السوق بحيث اكتسى «شكلاً طبيعياً» فوق تاريخي تحت تأثير العلاقات الاجتماعية. وهكذا تم بطريقة غدارة وماكرة فرض واقع أن كل أولئك الذين لا يقبلون بالخضوع لتشبيه البشر بالكلاب يقترفون خطيئة بحق الطبيعة.

وبدوره تحدث آدم سميث بعد هوبز بمئة وعشرين سنة عن: «ميل البشر الطبيعي للتجارة وتبادل الأشياء(سميث) وهو الأمر الذي انبثق عنه تقسيم العمل والثقافة».

ويمكننا العثور على أشكال عديدة من هذه البنى الأساسية لدى كل إيديولوجيي الليبرالية على مدى أكثر من ثلاثمئة عام وبالتحديد «إضفاء صفة طبيعية على ما هو اجتماعي»، وإضفاء سمة بيولوجية أو فيزيائية على اقتصاد السوق وعلى المنافسة. وبما أن الأمر هكذا فلا يجوز أن تفوتنا صورة السلام المقدسة التي وسمت ثورات الحرية الفتية في شرق أوروبا مجسدة في شخص الرئيس التشيكي فاكلاف هافل الذي قال:

«قبل كل شيء وهو الأمر الأكثر أهمية لم أتماه في حياتي قط مع أي إيديولوجية أو عقيدة إيمان، أو مبدأ، أكان هذا يميناً أو يساراً أو في أي اتجاه (...) وكما أن قلبي ينبض وسط صدري جهة اليسار، عرفت على الدوام، أن الاقتصاد الفعال والوحيد الممكن هو اقتصاد السوق (...) فمثل هذا الاقتصاد هو فريد وطبيعي (...) اقتصاد السوق في نظري أمر مفروغ منه مثل الهواء ويتعلق الأمر بتجربته على مدى مئة عام (ما الذي قلته!! بل ألف عام) والحفاظ عليه بوصفه مبدأ قدرات البشر الاقتصادية، الأفضل تعبيراً عن طبيعة البشر» (هافل ١٩٩٢).

يا للوقاحة المدهشة التي عبر عنها شخص طرح نفسه بوصفه محرراً من الإيديولوجية وهو يكرر في نفس واحد وبشكل غير مقبول النسخة الأصلية لكل الفكر الإيديولوجي المعاصر، التي تقدم صورة للبشر وللعالم تتصف بأكبر قدر من التعصب المذهبي يمكن تصوره. لا يتطلب الأمر الكثير لتفنيد هذا المذهب حيث أثبت المؤرخون وعلماء الإثنيات وعلماء الإناسة، منذ زمن طويل، آلاف المرات أن افتراض آدم سميث المبالغ فيه حول «الميل الطبيعي» لدى البشر لتبادل البضائع لا أساس له بالمطلق وأن تقسيم المهام الاجتماعية كان على صورة مختلفة تماماً في الجماعات المنغلقة الصغيرة غير القائمة على تبادل البضائع. كما أنه من السهل إثبات أنه فيما يتعلق بالأنانية الشديدة لدى البشر المتعاملين بالنقود، وفق ادعاء الليبراليين، ثمة مفارقة لأن سعادة البشر في كل المجالات تقريباً لا تكون ممكنة إلا في إطار علاقات اجتماعية مولدة للرضا، الأمر الذي يطعن تماماً في مبدأ الأنانية المجردة.

وفي الواقع فإن البشر في ظل الرأسمالية يسعون إلى حد كبير إلى تدمير الذات. يجب على المرء، بأي شكل، ألا يطور صورة مثالية، مثيرة للشفقة وغيرية ومن ثم ساذجة عن البشر بهدف الحصول على معارضة لموقف الليبرالية. إن التوتر الأنتروبولوجي بين الشخصية الفردية والتنظيم الاجتماعي لا يجب بالضرورة أن يأخذ شكل الرأسمالية المجنونة، وهذا ما كان عليه الحال خلال أكثر من ٩٩% من تاريخ البشر. إن واقع أن البشر الاجتماعيين يتصارعون، وأن شروط وجودهم المشترك لا يمكن أن تقوم إلا ضمن إطار عملية تواصلية لا تستر نفسها حتى بالقدر الأدنى بقوانين السوق وسيلان المال. وأن الخصائص الفردية للبشر مثل الشجاعة، والجبن، والكرامة، والحسد، والود، والعدائية، تتطور، وأن الأذواق مختلفة وكل هذا لم يتجل في منطق التنافس الاقتصادي إلا منذ القرنين السادس عشر والسابع عشر.

كما أن بديهية أن البشر يريدون أن يتصارعوا دون سبب أو تحت تأثير رغبة إلهية لا ترتبط قط بعلاقة تبادل محددة على أساس توازن مجرد بين مكونات روحية متنافسة؛ بل هي مختلفة تماماً ولم يتم رصد مثل هذا الشكل المحدد لتنافس قائم على أساس عمليات تبادلية. بل إن الأمر على عكس ذلك حيث إن قوانين التنافس التي جلبتها الرأسمالية فرضت على معظم الأفراد شروطاً تضغط على مساهمتهم في الإنتاج الاجتماعي ضغوطاً لا وجود لها في أي شكل اجتماعي آخر.

إن الصورة السوداء الموجهة لليبرالية تحط بالبشر إلى مستوى أدنى من الحيوان، حيث إن نمط حرب الكل ضد الجميع وفق رأي هوبز لا يلعب دوراً في تشكيل الغرائز الحيوانية. إن حق الأقوى هو النتيجة الداخلية لهذه «الحرية»، حيث إن المعيار الذي سبق الإشارة إليه هو فرض القوة ضمن إطار تفاهة علاقات السوق، إن تعريف القوة هذا يعطي الأولوية لنمط رث منها. إن العنصرية والفاشية لا يعدوان أن يكونا استمراراً لعقيدة التنافس الليبرالية بين الإثنيات والشعوب وغيرها من الكيانات الجمعية غير المنطقية. وفي جميع الأحوال ليس من المبالغة وصف الفاشية بإنها نتيجة عقيدة التحديث المهيمنة الليبرالية.

وينطبق هذا في نهاية المطاف على الدول القمعية وجهازها لإدارة البشر. وبعد أن حكم هوبز على البشر بأنهم كيانات ذاتية وجودية تخوض حرب الكل ضد الجميع ترتب عليه البحث على كل سلطة فائقة التنظيم توكل لها مهمة ردع القرود المفترسة البشرية عن توليد نتائج سلبية على المجتمع. وبناء على ذلك فإن منع الأفراد المجردين في تنافسهم الحديث من افتراس بعضهم بعضاً، فرض على الدولة تشكيل أداة القسر الضرورية توكل بالإشراف على الفرد وأن تحكم باسم المسخ التوراتي (لوياثان). أما صغار الوحوش الكثيرون من الأفراد الذين يخوضون تنافساً اقتصادياً فعليهم الخضوع لوحش الدولة الضخم، وأن يُربطوا بسلسلة النظام بحيث يتمكنون من التعامل مع بعض دون اللجوء إلى الأسنان والسرقة والسكاكين في مواجهة بعضهم البعض. إنه لمجتمع بديع لم يعرف شكله هذا الأقزام ولا البشر الأصليون ولا حتى جحافل جنكيز خان.

لكن بالنسبة للفكر المعاصر (وليس فقط الفكر الليبرالي بل حتى بالنسبة للفكر المحافظ واليميني الراديكالي) فإن دافع ترويض البشر المفترسين عن طريق المؤسسات صار مكوناً رئيسياً وفق النسخة الأنثروبولوجية التي رسمها أرنولد غيلن (١٩٠٤-١٩٧٦).

إن لوياثان هو إلى حد ما مثل الغابة الاجتماعية المرتبطة بالسوق، أي أرضية ثقافية واجتماعية مشتركة. فالدولة لا تلغي المنافسة الشاملة؛ وهي مقاتل اجتماعي قمعي منفرد يمارس العنف الظاهر، هي جهاز يفرض إطار الشروط الضرورية لرعايا السوق المجانين. لم يتغير الأمر منذ زمن هوبز. وما نخشاه هو أن أفراد البشر بعد ٤٠٠ سنة من اقتصاد السوق صاروا يعدون أنفسهم تلك القرود المفترسة المجنونة، التي تم التصريح لها إيديولوجياً بذلك، على الرغم من أن معظمهم صاروا مادة التغذية الحية لعملية إعادة تدوير الرأسمال. ما كان هوبز عارفاً بطبيعة البشر بل كان نبي اقتصاد السوق المر والقاتم.

وبفضل فكرة لوياثان التقى هوبز، بطبيعة الحال، مع الحكم المطلق. ويُعد من الناشطين في البروباغاندا المؤيدة للعرش وللميل القوي الواضح في إنجلترة للدولة مطلقة الصلاحية. ولهذا لا مجال للدهشة في أنه بعد إعدام تشارلز الأول (١٦٤٩) دعم الديكتاتور الجمهوري الأصولي أوليفر كرومويل (١٥٩٩-١٦٥٨). ففي الواقع ما كانت نظرية هوبز حول المجتمع والدولة مبنية على نمط ملموس محدد، ولهذا تمكن خليفته جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) من تعديلها وفرض اتجاه دستوري معتدل صار نموذجاً أساسياً لكل أنماط المجتمعات وأشكال الدولة المعاصرة. وقد بقي هذا الرسم التخطيطي المجرد، وكرره الليبراليون الأوائل حتى اليوم بإصرار كامل. وعلى هذا نجد أن ليبرالياً معاصراً مثل رالف دارندورف يضع جانباً نبرته المعتدلة القائمة على التفكير ما أن يتعلق الأمر بالقوة الذاتية، ويهاجم مستخدماً إيماءات غاضبة الفكرة الماركسية المتعلقة بتشارك البشر الأحرار وفكرة الفيلسوف هابرماس حول التواصل المتحرر من السلطة:

«لكن كل هذه الأمنيات هي أوهام. فعملياً تحتاج كل التشاركات الاجتماعية إلى سلطة، وهذا الأمر جيد **(...)** ويمكن للإثنولوجيين ترديد ما شاؤوا حول تاريخ القبائل بلا زعيم، لكن هذا لا يتصف بالكثير من المعقولية **(...)** المجتمع يعني سيادة حاكم **(...)** لا يقتصر الأمر على أن المجتمع جيد بل هو ضروري» **(داينـدورف ١٩٩٢)**.

إن كل حقيقة تاريخية أو فكر خارج نطاق التصور الذي حدده اقتصاد السوق لا يتصف إلا بالقليل من المعقولية ويمكن التخلص منه دون تردد وعند الضرورة استخدام الدبابات والأسلحة الآلية. يجب على المجتمع أن يبقى كما صاغته الرأسمالية. إنها الحاجة المرة التي تمت رعايتها بشكل مصطنع، التي تفرض على الفرد الاستسلام للضرورة التي فرضتها السوق العالمية. وقد توصل إلى هذه النتيجة في هذه الفي أثناء يساريو الغرب السابقون المتحولون إلى الواقعية الرأسمالية كما هو حال السيدة الجليلة نائبة رئيس البوندستاغ الألماني، عن حزب الخضر، وصاغته بنغمة مستعارة من علم الأنثروبولوجيا:

«بدأ كل شيء بواقع أن لدى البشر أمنية. بدأ كل شيء من الحاجة. بدأ كل شيء بواقع أن الشخص ليس وحيداً. بدأ كل شيء بالمنافسة الفظة في كل مراحل الوجود. الغذاء، وحب الوالدين، والعمل، المجال المحيط بالفرد،هواء التنفس، الاعتراف بالفرد والقيم البشرية وهي كلها حاجات **(...)** وكل العنف ينبثق من التعطش الذي يسم أمنياتنا، ومن واقع أننا نصطدم في ذلك بشركائنا البشر الذين لديهم الأمنيات نفسها ويشاركوننا في التعطش لتحقيقها. وهكذا ينبع العنف من الصراع حول الكينونة وفق صياغة نيتشه. والشيء الوحيد المريب في هذه العملية هو أن الصراع حول الكينونة لا يشتعل فقط في زمن الحاجةبل إنه ممكن في أي وقت، حال وقوع حالة تنافس أو الشعور بذلك **(فولمر١٩٩٦)**».

ربما أحرجت هوبز بهذا النمط من التبرير الأخرق، حيث إن كراهيته للبشر لم تكن إلى هذا الحد من البساطة بحيث تتلاقى مع بديهيات تعاليم اقتصاد الشعب

الرأسمالي. إن كل أسلوب المحاججة التي لا تطرح صياغة منطقية شفافة للتحول الإيديولوجي الذاتي تعبر، وفق كل الأشكال، عن سخرية اجتماعية تاريخية.

إن المنافسة داخل المجتمع على أمور مثل الغذاء، خارج نطاق وضع الحدود القصوى أو الكوارث الطبيعية، ستكون عبثية بالنسبة لكل بشر ما قبل الرأسمالية، إن عدم الاضطرار للأكل ورمي البقايا للخنازير كانت بالنسبة لفقراء المزارعين الحد الأدنى لتقدير الذات. كم إن التأثير العنيف للمعاناة كما هو الحال مع الأعمال الحربية لم يقع قط تحت تأثير ضغط بهدف التنافس على عمل الخير.

كما أن الهواء الذي يتنفسه المرء بمعنى الحفاظ على حيز شخصي كريم أو نيل حيز اجتماعي خارج المنافسة وهو أمر انتُزع من معظم البشر من خلال مسام مبدأ المنافسة الرأسمالي العميقة، ومن خلال الحسابات التافهة المتعلقة بالقروش ونمط التقسيم في اقتصاد السوق؛ ومن الواضح أن السيدة فولمر سعت لإضفاء سمة عقلانية على اقتصاد السوق وهاجمت بكل صوتها نظام إنتاج البضائع على الرغم من أنه يعمل دون شك مع السلطة لتحويل نفسه ليكون خيراً إلى حد ما.

لا يقتصر الأمر على الطعام، بل إن العنف المرتبط بتأكيد الذات صار مثيراً للشفقة في تاريخ فرض اقتصاد السوق. فعلى الأقل وضع هوبز (مثل نيتشه لاحقاً) الوهم الكئيب المبالغ فيه حول حيوان مفترس بطبيعته أمام عينيه، في حين أنه في تنافس الفئران على الجبن والحب، والعمل وإلى حد ما على الهواء لا يتم التقليل من العداء للبشر. إن الليبرالية الدستورية (ومن ثم الليبرالية الديمقراطية في القرن العشرين) لم تسم بشكل أعمق من تاريخ النفس حيث إن دافع العنف، وكذلك انتقاده ينزل إلى مستوى كراهية المال البورجوازية الصغيرة وقيام الدولة بنشر الخوف المحكم من مواجهة هيئات الشرطة.

ومع التحول المعلن للأنانية الفردية المنبثقة من دوافع المنافسة الخالصة في اقتصاد السوق وتبريرها بوصفها حركات طبيعية ضرورية فإن الليبرالية المتأخرة غيرت الموازين ضم إطار بناء العداء للبشر الذي وضعه هوبز.

لم يحاجج هوبز على أساس اقتصادي فعلي، وظل ضمن إطار تفسير السلطة المطلقة والنزعة التجارية لموضوع لوياثان بوصفه مقاولاً افتراضياً رأسمالياً شاملاً. كما لم تكتف الليبرالية من جهتها بالاستيلاء على صورة البشر التي وضعها هوبز بل استولت أيضاً على فكرة لوياثان وتم في ذلك تحويل عضو رعية المقاولة الرأسمالية بوصفه عموداً ضرورياً أكثر استقلالية.

وهكذا تم بالاستناد إلى هوبز وجدله توسيع عقيدة الليبرالية وتعديل العلاقة بين اقتصاد السوق والدولة وظيفياً بحيث تضم ديناميكية التنافس الخاصة ورعاياها دون استبعاد لوياثان بوصفه قوة ربط. ويُفترض بالوحش الكبير ضمان حرية لعب قوى التنافس داخلياً وخارجياً بطريقة تعسفية. وفي الوضع الليبرالي المثالي يحق للدولة اللجوء إلى الوسائل العسكرية لخوض الصراع الضاري بين الأمم الساعية للنهب يمكنها ذلك، ابتداء من الهيمنة الاستعمارية وصولاً إلى مذبحة جزر الفولكلاند القومية بتوجيه من السيدة تاتشر.

وبإمكان السيدة الحديدية ويجوز لها بالتأكيد، على المستوى الداخلي، استخدام جهاز العنف فائق التسليح لردع ضحايا المنافسة عن التفكير بأي حياة أخرى غير تلك التي فرضها قانون السوق ونظمها. لا يتطلب الأمر وجود بينوشيه لإثبات أن الديكتاتورية الدموية، والدولة البوليسية، وفرق الموت، تنسجم بشكل رائع مع الليبرالية الاقتصادية الثابتة ومع اقتصاد السوق الحر. لا تثق الليبرالية كثيراً بالتأثير المفيد لحريتها الأمر الذي يدفعها باستمرار للاستسلام أمام لوياثان، فمن جهة أولى نراه يتعامل مع الفرد البشري، كل البشر دون استثناء، بوصفه مقاتلاً وحيداً معادياً بديهياً لسلطة شبكته العنكبوتية، وأن البشر يحتاجون إلى مشرف ليتمكنوا من العيش، ويتم من جهة أخرى استخدام لوياثان بهدف اضطهاد كل من يرفض الخضوع لصورة البشر السلبية، ويرفض التطابق معها لأنه يعرفها أو يمكن أن يتصورها بشكل مختلف.

ولهذا لا يقتصر الأمر على أن الليبرالية انبثقت عن الحكم المطلق بل إنها قادرة أيضاً في كل وقت على استعادة شكل الحكم المطلق. وضمن هذه الرؤية تكون الفاشية وكذلك اشتراكية الدولة (ومعظم ديكتاتوريات التحديث) هي أشكال متغيرة وتجليات لداء بروتيوس[1] الليبرالي وهو الاسم الشائع الذي ظهر في الأشكال الأولية في القرنين السادس عشر والسابع عشر وأطلق على عملية التوسع والتطلعات التخريبية لشكل البضائع وعلاقات المال وتحول إلى ميل باتجاه فرض طابع اقتصادي شامل على المجتمع أو تقييمه على هذا الأساس.

وكما كان عليه الحال بالتحديد في الأشكال التاريخية الأولى للحكم المطلق ولليبرالية في الغرب، قامت أنظمة اشتراكية الدولة أو أنظمة التحرر القومي المتمسكة بالتحديث في بلاد الشرق والجنوب بالتعامل مع شعوب بلدانها بوصفها قوة عمل جماعية مجردة، يجب حشد وتنظيم كل قدراتها لخدمة توليد القيمة المضافة الاقتصادية. وكما هو حال المنافسة الحرة في الغرب تم إقامة جهاز دولة بيروقراطي، وهكذا جاء التخطيط البيروقراطي لحكم الدولة الاشتراكية المطلق المتأخر ليس دون عناصر جريان المال، والتنافس الاقتصادي بين الشركات وإصلاحات السوق الاجتماعية. وفي كل مكان تم فيه ترويض البشر على التناغم مع المال و«العمل المجرد» كما هو الحال في سيرك الحيوانات حيث يهدد المروض بالسوط ويُغري ببعض قطع الحلوى. يتعلق الأمر على المستويين التاريخ والبنيوي بالتباين بين السوق والدولة، وبين الرأسمال الخاص واقتصاد الدولة، وبين النخبتين السياسية والاقتصادية حيث يسود التوتر بين قطبي الميدان الاجتماعي الواحد وحيث تكون القفزات ممكنة في كل وقت. ومن ثم فإن الانتقال شبه الناعم للنخب الوظيفية في اشتراكيات الدولة إلى نزعة السوق النيوليبرالية بعد ١٩٨٩ لا يثير أي استغراب. وعليه فإن مسخ التحديث غير من جديد شكله لكنه لم يغير طبيعته الداخلية. إن

---

(١) تناذر مرضي يتظاهر بنمو غير عادي في الجلد والعظام والعضلات، وتوسع الأوعية الدموية، ويغير شكل المريض. المترجم

التركيز على التباين الظاهري فقط بين عقيدة السوق وعقيدة الدولة هو إلى حد بعيد فخ ولعبة السلطة المطلقة- الليبرالية بطبيعتها المزدوجة الباهرة. وهي فهمت كيف تحصر حركات التحرر في حالة منطقية وثقافية، وأن تعذب أرانب التحرر بين أشواك المال الفردي وسلطة الدولة حتى الموت.

مثل هوبز بوصفه الأب الأكبر لهذه الإيديولوجية اللحظتين بقدر متساو، وهكذا بدأ تمايز استقطاب التحديث القمعي بشكل كبير تبعاً للبلد وللحقبة. عُدت إنجلترا، ولاحقاً العالم الإنجيلي، موطن الليبرالية الاقتصادية في حين عُدت أوروبا القارية (وألمانيا على وجه التحديد) والشرق موطناً لسلطة الدولة المطلقة، على الرغم من أن عنصري تطلعات الحكم المعاصرة تبدلا باستمرار بشكل متكيف مع الأوضاع. ويمكن تفسير واقع تطابق إنجلترة مع هذا الدور بالاستناد إلى التاريخ الذي شهده هوبز ثم فسره ويتصل الأمر بالحرب الأهلية الإنجليزية في القرن السابع عشر (وبالتأكيد من مراقبة حرب الثلاثين عام في القارة) حيث استخلص بوصفه مفكراً متبايناً صورته المشوهة عن البشر، وأسفرت تلك الحرب عام ١٦٨٨ عن إعادة مملكة خاضعة لرقابة برلمانية، تركت مجالاً كافياً للسادة من أصحاب الأملاك الخاصة ليمارسوا مقاولاتهم المؤسفة، ومخرجاً اجتماعياً للتخلص من الليبرالية؛ حيث إنه وعلى التباين مع الوضع في القارة لم يعد من الممكن في إنجلترة بروز سلطة مطلقة مرتكزة على اقتصاد الدولة بل مبادرات فردية متجهة إلى السوق العالمية ومحمية من قبل الدولة التي كانت بطبيعة الحال في القرن السابع عشر تحت قيادة ملاك الأرض المحليين والمستأجرين ومن ثم لم يكن هناك نظام مقاولة بالمعنى الذي نعرفه الآن. لكن كانت تلك التربة التي استندت عليها عملية كبح الرأسمالية الخاصة بأسرع وقت وأقل أضرار.

إن الليبرالية الاقتصادية الأنجلو- ساكسونية التي لم ترغب في تسخير آلة الدولة ولا حتى خدمة لمصالح صناع الرأسمالية الخاصة، وبرزت لاحقاً ضمن هذا السياق فكرة بعض الاقتصاديين الفرنسيين لم يتمكنوا حتى من فرضها إلا بشكل مؤقت في فرنسا نفسها. إن هؤلاء المدعوين فيزيوقراط وعلى رأسهم فرانسوا كسناي (١٦٩٤-١٧٧٤)

قامت باسمهم عملية تسجيل العقيدة الليبرالية العامة مرتبطة بطبيعة هيمنة الطبيعة على الاقتصاد وطالبوا بوجوب ترك الاقتصاد يتبع القانون الطبيعي. وعلى الأفراد الذين تمت تشظيتهم والمقيدين بسلاسل النقود أن يتحركوا مثل حركة النقود ويحق لهم المتاجرة على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي الصاعد وفق حاجاتهم الخاصة وأنانيتهم الطبيعية؛ وكان المقصود بالطبيعي بالأساس علاقة كبار الصناعيين والتجار بالدولة مطلقة الصلاحية.

وقد صارت هذه الدروس شهيرة وفق صياغتها الفرنسية، **(دع الأمور تمشي على هواها)** وباختصار تعبير Laisser faire الذي ساد في فرنسا بين حقبتي اقتصاد الدولة مطلق الصلاحية تحت قيادة جان بابتيست كولبرت **(١٦١٩ - ١٦٨٣)** وزير اقتصاد لويس الرابع عشر، وحقبة حكم الثورة الذي قام إلى حد بعيد على أساس اقتصاد الدولة. لكن الليبرالية الأنجلو –ساكسونية رفضت هذا القول بشكل قطعي ووضعت بذلك النقاط على الحروف في تاريخ التحديث. حيث إن أفكار الليبرالية الاقتصادية جاءت من المنطق الداخلي لنمط الإنتاج الرأسمالي في المقام الثاني كما تطور عليه الحال في القرنين اللاحقين.

الخطيئة الخاصة بوصفها ميزة علنية

ظهرت لاحقاً صعوبة أخلاقية كبرى فيما يتعلق بتقدم الليبرالية واقتصاد السوق الحر المرتبط بها. فبالنسبة لهوبز فإن الطبيعة الزائفة للفرد موضوع المنافسة سلبية تماماً على الدوام كما هو حال طبيعة الميل للنهب القابلة للترويض لدى البشر. يبدو هنا الشخص الرأسمالي المثالي بوصفه من المواشي الوحشية، في حين يتم إرجاع الجانب الإيجابي إلى الدولة المروضة، التي تتطوع لقيادة الوحش المندفع ليتمكن من أداء عمله. لكن حين يكون من الضروري تغيير سمات هذه العلاقة أوأن يتم تحديد موضوع المنافسة نفسه ليصبح إيجابياً، عندها يجب أن يتم تحويل الخصائص التي عُدت على مدى تاريخ البشر حتى الآن سيئة، وبشعة وسافلة ورفعها إلى مستوى النُبل. ووفق هذا المعنى تكون الليبرالية قد أعادت تقييم كل القيم قبل نيتشه بوقت طويل.

لكن الشرخ الكبير في سور كل التصورات الأخلاقية التي سادت حتى الآن جاء على يد أحد أبرز المفكرين الساخرين في العصر الحديث، كان كاتباً قاسياً وناشراً متهوراً لم يتم التوافق على الإقرار بدوره المحفز .إنه برنارد ماندیفیل **(١٦٧٠-١٧٣٣)** وكان إنجليزياً من أصول هولندية. كان طبيباً مستنيراً حمل ثقة كاملة بعلاقات الرأسمالية المبكرة في القارة وفي الجزيرة البريطانية، وحقق إنجازاً لم يبلغه أحد لجهة وضوحه وحدته. نبذ ماندیفیل، محقاً، كل محاولة لتجميل كل إيديولوجية. وشى تبريره الصارم لاقتصاد السوق بسخرية كاوية بحيث يراودنا الشك حتى اليوم إن كان لم يرغب في الحقيقة بكتابة قصة ساخرة حول التحديث الرأسمالي المثير للدهشة. ومن طبيعة الأمور أن كل تبرير لنظام المجتمع هذا دون استخدام مساحيق التجميل يُمكن أن يقرأ على أنه نقد له. كان كارل ماركس من محبي هذا النمط من السخرية، وهو سمى ماندیفیل بالرأس المشرق الأكثر صدقاً من المدافعين التافهين عن المجتمع البورجوازي.

نشر ماندیفیل أفكاره للمرة الأولى عام ١٧٠٥ على شكل أبيات في قصيدة في كُتيب لم يقتصر الأمر على إعادة طبعه مراراً حتى عام ١٧٢٣، بل تحول إلى كتاب بفضل شروحات وطروحات المؤلف كما تُرجم العديد من المرات وصار له مكانة هامة في خطاب التنوير. وفي جميع الأحوال ما من شيء جمع «حكاية النحل» هذه بالصورة القديمة الرزينة للنحل بوصفها كائنات كادحة؛ أو بمستوى رسم ساخر مرير الذي صار السمة المؤلف المميزة. إن العنوان الفرعي وحده يفضح حقيقة المقصود: «النائب الخاص بوصفه ميزة اجتماعية».

إن كل إنجازات الأنانية، والجشع، والمنافسة متبدلة الوجوه حتى سفك الدم هي الوحيدة والفريدة التي تجعل مجتمعاً ما (وماندیفیل فكر بمجتمعه الإنجليزي المعاصر) في النتيجة النهائية مجتمعاً مزدهراً. إن صورة مجتمع النحل المكون من نحلات عديمة الأخلاق، وفق ما ورد في بعض المقاطع الحاسمة، تولد إحباطاً يتعلق بهذه الفكرة الأساسية:

ثمة خاطئون في كل جزء،
لكن الكُل كان جنة؛
مهابات الجانب في الحرب وإلا تم استهدافهن،
مشهورات ومبجلات من كل العالم،
مقبلات على الحياة وعلى الخير:
يكتفي شعب النحل بالتزيين.
كان خلاص المدينة حتمياً:
تركيز الإثم جعلها عظيمة.
رأت الفضيلة السياسة،
لجأت إلى حيل مخادعة،
عقدت صداقة مع النائب،
وما حدث في الواقع بعدها
خلص الشرير الأعظم
إلى أن الصالح العام يجب أن يخضع
وأن الرذيلة تغذي المنطق
المرتبط بالعقل والكد
ويخلق وفرة الحياة،
الراحة والرضا والمتعة...
وأن الإنسان المبتهج في هذا العالم
يستمتع ويحصد الشهرة في الميدان
ويعيش برخاء دون خطايا،

هو وهم وأضغاث أحلام.

يجب أن يكون هناك خطأ وظلام وأبهة،

فنحن نستفيد منها...

وهكذا يمكن أن تكون الخطيئة مفيدة،

وتقيد القانون بحكمة.

وإن أراد الشعب التطلع إلى العظمة،

يجب أن يكون في المدينة رذائل..

فبالفضيلة وحدها لا يمكن أن يكون هناك على الأرض

بلد يمتلك العظمة والثروة والقوة .

هل تريدون العودة إلى العصور الذهبية؟

حين كان المرء صادقاً يأكل البلوط.

وبهذه الطريقة طرح ماندیفیل النموذج الأساسي (الذي وصفه هو بذاته إنه مفارقة غريبة) للوعظ الليبرالي المعادي للغريزة الاجتماعية. فحين تكون النتيجة النهائية للحقد الفردي هو «رخاء الدولة» فإن هذا لا يعني بأي طريقة، إن المقصود بالشعب كل الناس، إذ إن الرأسمالية سعت منذ البداية إلى دفع جماهير البشر على مستوى العالم إلى حالة فقر اجتماعي مصطنع بحيث يتوجب عليها فعلاً أن تقتات على البلوط.

وفي نهاية المطاف يجب أن تنطبق النتيجة الخيرة لعملية إطلاق النار الشريرة فقط على مصلحة «أصحاب الدخول المرتفعة» وعلى حسابات الدولة المجردة. وبالمقابل يجب على كتلة دواب السخرة البشريين، وفق ماندیفیل وسخريته منقطعة النظير في أطروحاته حول «حكاية النحل» أن يُجبروا على العمل بطريقة منمقة:

«يعرف الجميع أن عدد كبير من الحرفيين العاملين في الغزل والحبك والنسج وعشرين مهنة حرفية أخرى، لا يمكن تحريكهم للعمل يوماً خامساً حين يمكن تلبية احتياجاتهم المعيشية بالعمل أربعة أيام فقط، كما أن هناك آلاف العمال من مختلف المهن لا يكادون يقدرون على تأمين معيشتهم لكنهم يقومون عن طيب خاطر بارتكاب الكثير من المضايقات التي تغضب أرباب العمل، وتفرض عليهم الجوع والديون، فقط ليحصلوا على يوم عطلة. وحين يكون لدى البشر مثل هذا الميل إلى البطالة والقناعة، ما هو الأمر الذي يمكن لنا الاقتناع إنهم سيعملون، إن لم يتم إجبارهم تحت وطأة الحاجة الملحة؟ **(...)** ما الذي يمكن أن يحل بمشاغلنا في ظل مثل هذا التطور؟ فحين يرغب البائع بتصدير أقمشة يجب عليه أن ينتج بنفسه لأن النساج لن يستطيع الحصول على رجل من بين أولئك الذين يعملون تحت إمرته **(...)** ومن هنا نتبين أن وفرة القوى العاملة تجعلها رخيصة طالما تمكن المرء من التحكم بالفقراء؛ لكن على المرء عدم تركهم للجوع، لكن يجب حرمانهم من إمكانية التوفير. وحين نجد هنا أو هناك رجلاً من الطبقة الأدنى يتمكن من خلال الجهد غير العادي والتوفير عبر حرمان نفسه ليخرج من ظروف حياته السابقة، فيجب ألا يمنعه أحد من هذا. ولا يمكن قط إنكار أن هذه هي أفضل الطرق لكل أفراد المجتمع ولكل عائلة خاصة، لتكتفي؛ لكن من مصلحة البلدان الغنية، أن تكون أغلبية الفقراء على حافة البطالة، وأن يقدموا دائماً بقدر ما يأخذون» **(ماندیفیل)**. هنا تم بكل وضوح وصف العقلية التي ميزت، حتى اليوم، من حيث الأساس الليبرالية بوصفها إيديولوجية أصولية، وفكر صناع الرأسمالية والموظفين ومجالس الإدارة، والنخب، ووارثي الممتلكات، وممثلي الاحترام البورجوازي وأصحاب المال، بجدية وبالتحديد الشعور الأساسي بالاستفزاز غير المحتشم لأن الإنسان في حد ذاته ولد لحياة أفضل ولعمل أرقى من كسب المال عن طريق فرض نمط متواضع من قدراته لخدمة اقتصاد السوق في حين أنه يجب أن تتوفر كتلة متراجعة من المادة البشرية يجب عليها النظر إلى العمل بوصفه قدرها بطريقة غير منطقية ولا أخلاقية

والحكم عليها بالفشل، وهي تحتاج ليد وصي قوية بهدف توجيه موافقته التابعة. كان ماندیفیل واضحاً في كلماته. وأعلن تقدير المشاعر والمواساة في حالات الأسى والمعاناة هي مشاعر ضعف أمام النساء والأولاد، ولا يحق لرجال السوق الاستسلام لذلك:

«إن معظم الأعمال الخيرية تولد في معظم الأحيان كسلاً وبطالة ولا تقدم شيئاً للحكومة وهي تشجع المتسكع وتقضي على الكد. وكلما شيد المرء ملاجئ وبيوت للفقراء احتاج إلى المزيد منها **(...)** أنا لا أخطط بشكل قاس ولا أهدف على المدى البعيد لأمر يفوح منه طعم اللاّإنسانية. أنا أعدُّ أن إقامة مستشفيات كافية للمرضى والمصابين في أوقات السلم والحرب واجباً ملحاً. يجب على المرء رعاية الأولاد المحرومين من الأهل والعجائز العاجزين وكل غير القادرين على العمل بكل حماس. لكن بما أنني، من جهة أخرى، لا أرغب برؤية أي متقاعس ما كان ليحتاج المساعدة لولا خطؤه هو، ومن ثم لا أرغب في رعاية تسول وفشل الفقراء.على الجميع أن يعملوا في أي مجال يقدرون عليه بل يجب فحص المرضى لتحديد وضعهم. وسيكون هناك مجال للعثور على عمل ما لمعظم عجزتنا وعميانا**(...)**» **(**ماندیفیل**)**.

«استخدم هذا التفكير المزدوج الملتوي لليبرالية «ولغتها الجديدة» منذ القرن الثامن عشر ازدواجية احترافية» فمن حيث المبدأ يعترف المرء بواقع البشرية، لكن إلى الحد الضروري لكن هذه الضرورة يجب أن تُحصر عند أقل درجة ممكنة بحيث يتم دمج العجائز، والمرضى، والضعفاء، والعميان، والعاجزين ضمن آلة تعافي الرأسمال وانتزاع آخر ما تبقى لديهم.

هذا هو النبع الضبابي الإيديولوجي الذي نهل منه رونالد ريغان ومارغريت تاتشر ونيوت غينغريش أو الذي مازال ينهل منه غراف لامبسدورف. وفي سياق تعبير ماندیفیل عن تعاطفه نراه يهاجم مدارس الفقراء بشكل يهدد بالتذكير بالخدعة البورجوازية حول تأنيب الضمير:

«وثانياً علينا أن نأخذ مع السلوك الحسن والتهذيب بعين الاعتبار، والذان يُفترض أن يتم تلقينهما للفقراء في مدارس الفقراء. أقر أن الحصول على هذه الخصائص غير ضروري البتة في رأي إن لم يكن ضاراً، فعلى الأقل يمكن الاستغناء عن هذا بالنسبة للعاملين الفقراء. ما نريده منهم هو ليس الإطراءات بل قوة عملهم واجتهادهم في الخدمة» ماندیفیل).

هذا هو في الحقيقة ما يدور في عقول الليبراليين على الدوام، واستحق ماندیفیل التقدير لأنه عبر عنه بصراحة. وينطبق هذا بشكل أكبر على موقفه الحاد إلى حد الحكم القاطع ضد التكوين المدرسي بوصفه ترفاً أم ضرورة:

«يكون جلياً مما قيل أنه في أمة حرة، حيث لا يُسمح بالعبيد، أن الثروة الأكثر ضماناً هي توفر أعداد كبيرة من العمال الفقراء؛ وبغض النظر على أنهم لا يشكلون معيناً لا ينضب للأساطيل والجنود، ودونهم لا مجال للرضا ولا قيمة لأي منتج في أي بلد. وبهدف جعل المجتمع سعيداً والناس راضين في ظل ظروف محددة، من الضروري أن يكون عدد كبير منهم فقراء بل وجهلة (...) إن ازدهار ونجاح كل بلد وكل مملكة يتطلب أن تكون معارف العمال الفقراء منحصرة في مجال عملهم وألا تتجاوز قط (فيما يتعلق بالأمور المرئية) ما هو مرتبط بقدراتهم. وكلما عرف راع، أو عامل حراثة أو غيرهما من العاملين بالأرض المزيد عن العالم من الأمور البعيدة عن مهنته قلت ملاءمته لتحمل مشاق ومضايقات عمله بسرور. إن القراءة والكتابة والحساب ضرورية جداً بالنسبة لمن تتطلب مهامه مثل هذا التأهيل، لكن حين لا يكون تدبير معيشة الناس مرتبطاً بهذه الفنون فإنها تفسد الفقراء الذين عليهم كسب خبزهم اليومي بعملهم اليومي. فقط قلة من الأولاد ينجزون تقدماً في المدرسة، وكان بإمكانهم تخصيص هذا الوقت لمشاغل منتجة، وهكذا تكون كل ساعة يمضيها أبناء الفقراء وهم منكبون على كتبهم، هي وقت ضائع بالنسبة للمجتمع. إن ارتياد المدرسة حين مقارنته بالعمل يمثل بطالة، وكلما طالت فترة ممارسة الأولاد هذا

النمط المريح من الحياة، تراجعت صلاحيتهم للعمل الحقيقي حين يصلون إلى سن النضج، وهذا مرتبط بالقوة وبالميل على حد سواء.

إن البشر الذين فُرض عليهم البقاء في حالة حرمان وفي وضعية الكد في مجال العمل حتى آخر حياتهم، سيجدون أنهم سيعتادون هذا بصبر كلما بكروا بالخضوع لظروفهم **(...)** إن الرجل الذي تلقى قدراً ما من التعليم، لن يختار العمل في الأرض وأن يكدح في عمل قذر وصعب؛ لكن عليه القيام بهذا لمصلحته بالتحديد **(...)** لكنه لن يكون عاملاً مأجوراً جيداً حين يضطر للعمل لقاء أجر مثير للشفقة لدى مزارع؛ على الأقل هو غير مناسب ليكون عاملاً مياوماً عليه المثابرة على العمل بالمحراث وبعربات الروث وهو يتذكر أنه سبق له العيش بصورة أفضل. وحين يكون الولاء والوظائف الوديعة مطلوبين، يجب علينا الإقرار إنه لا يمكن تحمل ذلك بمهارة وكد إلا حين تمارس من جانب من هم أدنى لمصلحة من هم أعلى؛ ولا أقصد أدنى من حيث الأملاك والمستوى بل من حيث المعرفة والفهم. لا يمكن للمُستخدم تقديم الاحترام اللازم لسيده طالما أنه ذكي كفاية إلى حد ملاحظة أنه يخدم أحمقاً **(...)** ما من مخلوق يسعد بالخضوع لنظيره؛ ولو كان هناك حصان له ذكاء رجل لعزفت عن أكون خياله.» **(مصدر سابق)**.

إن كان هذا قد أوضح شيئاً فهو قد أوضح الطبيعة الحقيقية للأمم الرأسمالية الغربية الحرة، صحيح أنها لا تسمح بوجود عبيد **(**وهذا لم يكن القاعدة على الدوام كما أظهر تاريخ الرأسمالية الزراعية حتى اليوم**)** لقد عملت الليبرالية على مدى ٣٠٠ عام ونجحت في إنجاز نمط جديد من العبودية له سلاسل خفية. وفي الوقت نفسه فضح ماندیفیل روح المعرفة الرأسمالية حيث لا يُسمح قط بمعرفة حرة بل يجب بدلاً عن ذلك نشر معرفة وظيفية غبية تخدم سحق الذات، وتسعى لسحق كل معرفة.

ولهذا يجب فرض قيود على كل الطرق المودية إلى مستوى أعلى من المعرفة في كل مستويات التحديث؛ وتنفيذ ذلك أيضاً بإقرار بورجوازي لا أساس له

بحيث يترتب على أغبى ولد من الطبقة المتوسطة الكفاح بجهده ودمه، وأن يحصل على حقن مساعدة وإنهاكه عبر امتحان المرحلة الثانوية، وحرمانه نتيجة النقص في الموارد الاقتصادية من الوصول إلى المعاهد العليا أو الجامعات المجانية ومن ثم إلغاء تكافؤ الفرص بالنسبة لأولاد الفقراء (أو أن يفرض عليهم اختيار مواهب تؤهلهم للخضوع لمعارف السلطة).

وعدا عن هذا فإن المعرفة، التي طورت منذ القرن التاسع عشر على قاعدة تعافي الرأسمال، سعت لأن تنقل إلى الفئات الأدنى القدر الذي يبدو ضرورياً وسلساً ضمن إطار الاحتياجات وفق المفهوم الرأسمالي، وأن تقيد التعليم بتدريبات على الخضوع. وهو الأمر الذي صاغه الشاعر الغنائي رينر كونتزه بالاستناد إلى تجربته بالمعرفة الاستبدادية في اشتراكية الدولة، لكنه ينطبق أيضاً على كل المعرفة الغبية التي تنشرها مدارس نظام إنتاج البضائع الحديث: «أيها الجهلة... ولكي تبقوا جهلة علينا إرسالكم إلى المدارس». ولقد نجحت الرأسمالية من خلال ذلك في ترويض الأفراد بحيث يستبطنون هذا الشكل من المعرفة بوصفه دمار للذات؛ كما أن طلاب إدارة الأعمال، اليوم، الملتزمين بإنسيابية والعارفين بمطالب مهنتهم الراغبين بتعلم معارف لا يحبونها لكنها توفر مقومات نجاح وظيفي في منصب عمل يدر المال حتى ولو كان عن طريق حقن وريدية يمثلون شهوداً على هذا. إن كل ما يرغب المرء في دراسته اليوم لا يعدو أن يكون فرعاً من علم الإدارة الاقتصادية للشركات.

وفي النهاية لم يترك ماندیفیل أي شك (وهذا ما قاله هوبز حرفياً) في أن خسة الكلاب في مجتمع يعد الخطيئة الخاصة ميزة اجتماعية تم تنصيبها لخدمة غرض مجرد للدولة وتكون جاهزة للتضحية بمصالح حياة أغلبية الناس دون رحمة، وستلتزم باستقامة صارمة حين يتعلق الأمر بوصولنا لمواجهة لوياثان من جديد. كما أن المغالطة سيئة النية والطماعة التي تسم قدرة الأفراد على تسخير إمكانياتهم لخدمة السوق بوصفها فضيلة اجتماعية، وعليهم بالقدر نفسه أن يحبوا حرية السوق بقدر حبهم للسجن والمشنقة في حال حدوث انحراف اجتماعي حتمي:

«ومن أضخم عواقب المدن الضخمة المزدحمة بالسكان مثل لندن أو باريس أنها تضم محتالين ومجرمين مثل مخازن الحبوب التي تحتوي الهوام **(...)** وحين يتم اعتقالهم، ربما لا تكفي القرائن لإدانة المتهم بشكل سهل، بحيث يشعر المحلفون وربما القاضي بنوع من التعاطف. في حين يهاجم ممثلو الادعاء بلا هوادة في البداية، لكنهم يصبحون في كثير من الأحيان أكثر مرونة حين تصل الأمور إلى المحاكمة **(...)** حيث إن الشخص طيب النية لا يحكم بسهولة بإعدام شخص آخر حتى وإن استحق الشخص حبل المشنقة **(...)**وهذا هو سبب أن آلاف الأشخاص استحقوا فعلاً عقوبة الإعدام، وهذا أيضاً هو سبب وجود هذا القدر الكبير من منتهكي القانون، الذين يتمسكون علناً بالأمل في أنه سيتم إطلاق سراحهم في حال تم توقيفهم. لكن في حال تم تعزيز فكرة الناس من أنه في حال استحقت الجريمة الشنق فإن المعني سيعلق بالمشنقة بكل تأكيد، وستكون الإعدامات نادرة بل إن المجرم الأكثر قسوة سيفضل شنق نفسه على الانهيار وهو ينتظر مصيره» **(**مصدر سابق**)**.

كما أن هذا التصريح مبدد الأوهام صار من النماذج الأصلية للفكر الليبرالي بمعنى عدم معالجة المسببات الاجتماعية للجريمة بل إن على المرء إبراز الوسائل القانونية والقضائية القاسية. وهكذا تم تحويل تعريف الفقر الذي نشرته الرأسمالية ليصبح قضية أمنية. ووسط هذه المعاناة يُفترض على الفائزين قطف ثمار كل القدرات الخاضعة للسوق دون مضايقة أو هموم. وبهذا أنجز ماندیفیل شريعة الليبرالية. وبفضل هذه الصراحة التي أنجز بها هذا استحق شكر التاريخ كما استحق مكانة الشرف ضمن مقبرة عظماء السخرية الرأسمالية.

المرأة بوصفها كلبة الرجل.

لم تتم تجاوز سخرية ماندیفیل إلا من قبل الماركيز دو ساد الشهير**(١٧٤٠ - ١٨١٤)** الذي نال شرف ربط الميل للتعذيب باسمه. وبدوره وصف دو ساد، مستلهماً هوبز، الشكل الأحادي للشخص الرأسمالي في الفترة المبكرة من التنظيم الاجتماعي الأشد قسوة حتى الآن بعبارات جافة بقدر وضوحها:

«كل المخلوقات منذ يوم ولادتها وحيدة، ولا تحتاج إلى أحد آخر(...) جاري هو لا شيء في نظري، ولا يوجد بيني وبينه أدنى علاقة» (اقتباس عن لوكوف، ١٨٤٢). وكما هو حال ماندفيل تحدث دو ساد عن القناعات الأساسية الليبرالية الرأسمالية دون التستر عند الضرورة وكان ذلك علنياً بحيث يمكن أدراجه بالعقائد العنصرية التي نشأت لاحقاً.

ومن أكثر أعمال دو ساد انتشاراً حكاية جوستين المليئة بالتوريات (جوستين أو مآسي الفضيلة) وهي من حيث الشكل والمضمون قريبة من حكاية النحل. كانت في البداية قصة موجزة، لكن العمل تضخم مع الطبعات الكثيرة ما بين ١٧٨٧ و١٧٩٧ لأن المؤلف لم يكتف بإضافة العديد من الفصول الجديدة بل لأنه أدخل استطرادات فلسفية جديدة. ولو أن دو ساد فعل ذلك في الإصدار الأول لكانت قصته واجهت القيود المفروضة على الكتابة وهكذا لم يترك الحجاب (الذي كان رقيقاً على أي حال) يسقط إلا في النهاية:

«إن كل ما يُسمى بالصدقات هي في رأيي في غير موضعها إلى حد أنني لو كنت أكثر ثراءً ثلاث مرات لما فكرت بمنح محتاجٍ حتى نصف قرش. وضمن هذا السياق أقر بوضوح أنني لن أتخلى عن موقفي هذا. فالفقير ينتمي إلى نظام الطبيعة (...) . ومساعدته تعني إنكار النظام القائم، ومعارضة نظام الطبيعة وإخلال بالتوازن الذي تستند إليه كل الأبنية القائمة. كما يعني هذا العمل لمصلحة مساواة اجتماعية ضارة، وتشجيع التسكع والتقاعس». (دو ساد).

وقد رد دو ساد على استنكار مثل هذه الرؤى التي تحكم على الضعفاء بالسحق (وفق المفهوم الرأسمالي) ببرودة: «إن لدى فرنسا متذللين أكثر مما تحتاجه. والدولة التي تهتم بالكليات، تولي اهتماماً أقل بالأفراد طالما أن الآلة تدور(مصدر سابق). ورد على تنهيدة ضحية اجتماعية (آه... كان من الأفضل لو أنهم خنقونا فور ولادتنا) بصوت التنوير الحاد «ثمة شيء من الصحة في هذا» (مصدر سابق). وفي كراسه «الفلسفة في صالون النساء»بلغ دو ساد نوعاً من

الكره الوجودي للفقراء العاملين وللعدد الكبير من الأولاد الذين ينجبونهم بحدة فاقت حدة ماندیفیل في معارضة اهتمام الدولة بدور الفقراء:

«دمروا هذه البيوت المقززة، اقتلعوها دون رحمة، ففيها تنبت بذور الفوضى، التي تنشر يوماً بعد يوم أسراب جديدة من المخلوقات في المجتمع لا تحمل إلا أمنية واحدة هي الوصول إلى نقودكم. وأسأل ما هو النافع بالاهتمام إلى هذا الحد ببقاء مثل هذه المخلوقات على قيد الحياة **(...)** إن الإفراط بهذا النوع من الكائنات يشبه الأعشاب الضارة التي تستهدف حتماً الجذع الذي تعيش عليه. تذكروا أنه في كل مرة حين يكون حجم الجماعة أكبر من وسائل البقاء فإن هذه الجماعة لا تمنح ملجأً لبذور الفوضى وتتخلى عنها كما تتخلى عن مخلفات عملية الهضم**(...)»** **(دوساد)**.

نجد هنا أصول كل التبريرات الباردة، التي تم بعد عقود لاحقة من السنين رفعها من قبل منظر علم السكان مالتوس في خضم أزمة التحول التي شهدتها الثورة الصناعية، إلى مستوى العلم مستعملاً كالعادة النداء للإصغاء إلى صوت الطبيعة كما سبق لهوبز طرحه. مضى دو ساد إلى حد أبعد وصاغ بوصفه متحرراً مستنيراً أفكاراً قوية بشكل لا يصدق، فرضت الداروينية الاجتماعية على عتبة القرن العشرين بشكل منهجي وحولتها إلى أداة قتل اجتماعي:

«في الجمهوريات الإغريقية جرى فحص كل طفل يولد بعناية وحين كان يتم التيقن إنه لن يكون قادراً لاحقاً على الدفاع عن الجمهورية كان يقتل على الفور، إذن لم يتم هناك استبعاد ما هو غير معتاد **(!)** أي رعاية طبيعة الحثالة البشرية ضمن مؤسسات باهظة التكاليف **(...)** وعلينا أن نأمل أن تبادر الأمم على حذف هذه الوظيفة الفائضة عن اللزوم؛ إن الكائن الذي يفشل في كل المعايير في أن يكون يوماً ما نافعاً للجمهورية لا يحق له الحياة؛ والقضاء الفوري عليه، هو على الدوام أفضل حل **(...)** على العرق البشري التعلم من مهد الحضارة؛ وعلى ذلك يجب التخلص من كل ما يبدو أنه لن ينفع المجتمع قط **(...)»** **(دو ساد)**

وكما هو الحال مع ماندیفیل تم تبدید كل الشكوك، إن كانت مثل هذه الصراحة الجارحة لا یمكن أن تُقرأ على أنها نقدٌ، على الرغم من أنها لا تطرح سوى تجزیر للمنطق الرأسمالي المعتاد. نصل هنا إلى محطة فریدة على سكة قطار الثقافة البورجوازیة الحدیثة المتمثل في ازدراء الإنسان الخیر المتمسك بالأخلاق حین تقتضي الحاجة، لأن هذا الإنسان یستند إلى قیم مثیرة للشفقة في محاولة تغلیف كل شكل مناف للعقل ومدمر لشكل العلاقة الاجتماعیة الرأسمالیة بورق سیلوفان، في حین أنه یجب الخلط بین مقتضیات هذا الشكل القریب من المصالح البورجوازیة ومن ثم یكون الكلام مزدوج المعنى إلى حد بعید مع الإقرار الساخر بتبعات التنافس الرأسمالي بوصفها نوعاً من العمل. لكن الحقیقة السلبیة تؤكد نفسها (وأنا أؤید هذا) بعد الإعلان عنها یبدو أن النقد في غیر موضعه.

استمرت ازدواجیة المعنى هذه حتى الیوم، وهي تحتفل في النقد الاجتماعي ما بعد الحداثاوي بالمبالغة في تأكید الانتصار الجدید الذي یمكن أن ینقلب من جدید لیتحدث عن طبیعة إیدیولوجیا الموت التي یتم استدعاؤها. ویجري الحدیث عن هذا الأمر دون رفة جفن. ولم ترف عین دو ساد حیث تعلق الأمر بموقف بعید عن المزاح، ولا یحمل أي سخریة، بل إنه قصد بوضوح ما قاله وعبر عن فرحه بوضوح تقریباً منذ ذلك الوقت بنظم الشر ما بعد الحداثویة. إن واقع الكره الساخر الموجه ضد الفقراء العاملین وعن خیال إبادة المعاقین عدیمي النفع اجتماعیاً وما إلى ذلك وهي في النهایة نتیجة صیاغة مسار معاصر تغذى من العدید من المصادر (مثل ماندیفیل على سبیل المثال)؛ ویجب أن نستنتج من ذلك أن كل باقي أفكار دو ساد، ولیس الاحتفال بالقسوة هو آخرها، بوصفها تصریحات إیجابیة یجب ألا تفهم على أنها تتحمل فهماً مزدوجاً. وهناك جیل كامل من المثقفین البورجوازیین قرنوا أنفسهم أدبیاً بالسخریة السادیة من خلال نقد غیر مباشر فعال.

«إن واقع أن دو ساد على عكس ماندیفیل لم یسع إلى تبریر اجتماعي لتصریحاته، قد اعتمد في المقام الأول على تبریر إیدیولوجي للمجتمع الشعبي

(الرخاء الاقتصادي القائم على دوافع أنانية لا أخلاقية تضبطها الدولة) سعى لنشرها إلى حد غير محمول. إن هذا الموقف الذي لا يمكن غفرانه يقود إلى مسألة «الأمان» و«المُلكية». بطبيعة الحال لم يضع دو ساد شكل المُلكية الفردية الرأسمالية موضع تساؤل، لكنه استخلص مرة أخرى أغرب النتائج وتسامح مع السرقة (وهذا أمر لا ينفي بأي شكل المُلكية الخاصة وفق شكلها القائم، بل على العكس تعامل معها وفق افتراض منطقي). ففي كتاب «الفلسفة في صالون النساء» ورد أن السارق بفعلته يتبع الدافع الأعلى والأكثر حكمة وبالتحديد دافع المحافظة على وجوده، بغض النظر على حساب من. (دو ساد). وبهذا تتخذ العقيدة الليبرالية لحق الأقوى للمرة الأولى شكلاً راديكالياً يرفض بأي طريقة تقييده وترويضه:

أنتم تتحدثون عن صوت هذه الطبيعة الخلاب، الذي يرجونا عدم اقتراف شيء تجاه الآخرين لا نرغب أن يفعلوه معنا؛ صحيح أن هذه النصيحة العبثية منتشرة بين البشر، وبالتحديد بين الضعفاء. لا يمكن لشخص قوي قط ترك نفسه يردد هذا (...) صدقوني فالطبيعة أمنا جميعاً، تخاطبنا على الدوام بما يخصنا؛ وهي ليست أنانية بقدر صوتها، وما الذي يجب علينا سماعه بأكبر قدر من الوضوح، هو النصيحة المقدسة التي لا تتبدل التي تنشرها بيننا، أي علينا السعي إلى البهجة على حساب أي كان. لكن قد يجيب المرء إن الآخرين يمكن أن ينتقموا (...) وهذا صحيح والأقوى هو الذي يكون على حق دائماً. لقد صنعتنا يد الطبيعة في ظل الوضع القديم القائم على حروب دائمة ودمار مستمر (...) وحين يجب أن تقع جريمة، تفيد شخصاً ما، وتضر شخصاً آخر، وهنا يجب على المرء أولاً إثبات أن المتضرر كان أقل قيمة من المستفيد. وبما أن الجميع متساوون في عين الطبيعة فإن وجود مثل هذه الأفضلية غير ممكن؛ وعليه فإن الفعل الذي يخدم شخص ويضر بآخر لا قيمة له في نظر الطبيعة» (مصدر سابق).

وعلى هذا نصح دو ساد معاقبة «المهمل» الذي ترك الناس يسرقونه. وهكذا لم يبق سوى تبرير القتل: «في اسبرطة تمت صيد أفراد شعب الهلوتين المُضطهد كما

نصيد نحن في فرنسا طائر الحجل. كما أن القتل احتل أسمى مكانة لدى الشعوب الأكثر حرية» (مصدر سابق) وعليه فإن على المواطنين أن يحظوا بمباركة الطبيعة الأم، «وأن يمتلكوا في حالات محددة الحرية الكاملة في قتل بعضهم بعضاً (مصدر سابق)». ويمثل هذا إلى حد ما حرية سفر المواطنين مجاناً. إن البشري، وهو ركام من المادة، يقدر في ظل قانون المنافسة وحق القوي أن يتحول في أي وقت كما ورد في رواية جوستين: «كل الأشكال متساوية في عين الطبيعة، وما من شيء يتلاشى وسط بوتقة الصهر التي يتم فيها التحول؛ فكل المواد المتكدسة فيها، تتجدد دون توقف لتكتسي شكلاً آخراً (...) ما الذي يهم الطبيعة الخلاقة الأبدية، حين تتحول كتلة لحم التي تشكل اليوم امرأة، وتعود وتظهر على شكل آلاف من مختلف أنواع الحشرات؟ (...) ما الذي يمكن أن يؤثر فيها ما يُسمى جريمة شخص في حال تحول شخص آخر إلى طائر أو إلى خس؟ (دو ساد)».

ووفق هذا المعنى فإن الطبيعة تسمح بكل ما هو ممكن؛ حيث إن كل ما هو ممكن فكرياً وقابل للتنفيذ ينتمي إلى الطبيعة: «يمكننا سحق هذه العاهرة وتحويلها إلى عجينة دون أن يتضمن ذلك ظل جريمة (دو ساد). إذن وفي رؤية تضمنت الكثير من التنبؤ بما جرى في القرن العشرين ترك دو ساد الطبيعة تخطو نحو الخارج: «لقد أوصتنا أن تقوم الأدوات العمياء بحرق المساحات، ومن ثم تكون جريمتنا الوحيدة هي رفض الوصية».(مصدر سابق). في الواقع كرر دو ساد حتى الملل فكرة فرض المنافسة بوسائل أخرى يمكن أن تتوفر في إطار المجتمع البورجوازي إلى حد فتح المجال أمام تناقضاتها الذاتية. قد يبدو هذا بمثابة دعوة للتوجه نحو الخارج على شكل حرب إمبريالية (وهل تم منذ ذلك الحين استبعاد هذا من مجموعة الأمور المرعبة التي وصفها دو ساد؟) أو بوصفها إعادة فرض سلطة لوياثان على رعايا المنافسة ذاتهم. وحتى هذا المتحول قد تم نشره من مجموعة من مواقف الليبرالية المتطرفة، بشكل أقل غباء مقارنة مع ما طرحه المعلم القديم. وفي حين تقوم هيئات الأمن الخاصة والحراس الشخصيون

في العالم النيوليبرالي اليوم بوظائف أساسية من وظائف لوياثان، الأمر الذي يشير إلى تصدع في المجتمع لم يتمكن دو ساد ومخيلته الأشد ضراوة من رسمه.

ربما كان من الأمور التي لم يطقها الوعي الطبيعي البورجوازي الليبرالي هو وضع لوياثان موضع تساؤل أساسي؛ ألا يبدو هذا بعض الشيء بوصفه إعلاناً عن حركة انعتاق اجتماعي، بدلاً من أن يكون على العكس من ذلك أي تذرع رعايا المنافسة نفسه بهدف الدعاية وهو ما تنبأ به قبل وقت طويل من نيتشه حول عدم قانونية حق السادة القائم على القانون الطبيعي ولطف البشر.

لكن لا يمكن التسامح مع أن دو ساد أخرج التداعيات العدمية لهذا المنطق وربطها بسذاجة من يتمرد. ولم يكن بإمكانه رؤية هذا الميل المبكر للوصول إلى حلول وسطى من قبل عقل التنوير. والأمر الثاني، وربما كان الأدهى، الذي لا يمكن غفرانه أنه سعى بهوس شرير لاقتحام المجال المحرم لموضوع الجنس في جوهر الرأسمالية بقصد كشف أسراره ببراءة إيجابية. لم يكن الأمر صدفة بطبيعة الحال أن مصيبة الفضيلة اكتست شكل أنثى هي جوستين وأن النساء والشابات والأولاد كانوا موضوع السادية (وهذا بالمناسبة مطابق للواقع) وتركوا فريسة لمجازر جنسية. من المؤكد أن ممارسة الجنس من قبل البشر تتضمن عنصر استمتاع بالعدوانية كما تتضمن عنصر الاستمتاع بالاستسلام (وهو أمر لم تحدده البيولوجيا بشكل كامل تبعاً للجنس والفئة العمرية). كما أنه لمن الصحيح أن خضوع المرأة للنظام البطريركي وسم الكثير من المجتمعات (لكن ليس كلها) عبر التاريخ. لكن حتى من وجهة النظر هذه فإن الرأسمالية القادمة وعقلها التنويري لم تُخفف من خضوع المرأة للنظام الأبوي ولا من العنصر العدواني لدى الرجل بل حولتها إلى درجة عليا من الفظاظة. وقد عبر دو ساد ببصيرة المجانين عن ذلك بالتخيلات الأكثر ضراوة التي لم تعدُ أن تكون تعبيرات متطرفة عن تداعيات العلاقات الرأسمالية بين الجنسين. لم يتعلق الأمر قط باستطلاع أغوار النشاط الجنسي البشري بل بردة فعل عمياء على تغيير بنيوي.

كما أن النصوص العادية عكست مثل هذه التغيرات في الحقبة المبكرة للرأسمالية في القرن الثامن عشر. ونجد فيها انحطاط وضع المنتجين ليصبحوا مادة بشرية لخدمة مقتضيات الرأسمالية، وانفلات المنافسة المغفلة وتغير بنية العلاقة بين الجنسين في عملية تبادلية ضيقة. وقد سبق لماندیفیل الإشارة إلى أن الشفقة هي عاطفة مثيرة للازدراء تسم النساء والأولاد؛ أما دو ساد (في طبعة موسعة من جوستين) فذهب إلى القول إن تلك المشكلة هي من المزايا الطبيعية السلبية لدى المرأة.

«(...) إن ضعف أعضائها جعلها مناسبة أكثر مننا لشعور الشفقة المرتبط بضعف القلب، وتسبب لها، دون إرادة ودون أي ميزة في أن تلجأ للشكوى وترتاح لذلك (...) لكن ما من أثر للفضيلة والإيثار في هذا وهو لاشيء سوى الأنانية. إنها لسخافة شنيعة أن تسعى لكسب مزايا بطريقة مختلفة عن ضعفها وخوفها للعثور على دافع هذا التصرف اللطيف الذي ندهش له تحت تأثير الوهم (...)» (دو ساد).

لكن من أين جاء هذا الترتيب العبثي السيئ حيث يكون واضحاً أن النساء والرجال هم «طبيعة» و«ثقافة»؟

فقبل بداية التحديث الرأسمالي (الذي تعود بدايته المبكرة إلى عصر النهضة)، حين لعب السوق والمال دوراً هامشياً فقط، وكان الإنتاج المادي - الاقتصادي مركزاً في نطاق تدبير شؤون بيوت المزارعين، والحرفيين، والملاك. في ذلك السياق كان للتمايز الجنسي مجالاً محدداً للواجبات يمكن تبريره بهذا القدر أو ذاك؛ وكان النموذج الأبوي محصوراً في نطاق تمثيل شؤون البيوت على المستوى الاجتماعي الخارجي. ومع انفلات اقتصاد المال برز «اقتصاد منفصل» عن عملية تدبير شؤون المنزل لا يسعى لتلبية الاحتياجات المتسعة بل هدفاً مجرداً قائماً بذاته (كان بالأصل لتلبية احتياجات آلات الحرب الحديثة المبكرة)، تم دمج المنتجين المباشرين فيه بطريقة عنيفة. إن نظام إنتاج السلع الحديث المسمى بالرأسمالية جلب لأول مرة بمقياس

اجتماعي كبير شيئاً مثل اقتصاد علني كان في البداية متشابكاً مع التطور العسكري، ومنح بذلك الرجال فرصاً هيكلية. وبقي للنساء ما فضل من بقايا ثانوية لتدبير شؤون المنزل وفق الطريقة القديمة بما في ذلك اللحظات الانفعالية المرتبطة به، الذي نظر إليه رعايا المنافسة من الرجال نظرة استعلاء.

إن تدهور وضع المرأة في العصر الحديث وتراجع قيمة المنتجين المباشرين هما جانبي صيرورة واحدة؛ مرتبطين بشكل هيكلي بالاقتصاد المستقل القائم على المنافسة وعلى المال. اعترفت الحركة النسائية الحديثة، بذلك على الأقل من حيث الظاهر،ودون أن تستخلص النتيجة النهائية؛ حيث أصرت الحركة النسائية منذ الثورة الفرنسية وحتى اليوم على التحرر ضمن إطار نظام إنتاج السلع. وفقط منذ وقت قصير جرى في إطار نقد نسوي للحركة النسائية تحديد الترابط والوحدة بين النقد المفاهيمي للرأسمالية وللنظام الأبوي:

«إن التناقض الأساسي بين الجوهر(المضمون، الطبيعة) والشكل (القيمة المجردة) محدد على أساس الجنس. وكل ما لا يلائم من حيث شكل القيمة المجردة المضمون الحسي، ويظل من متطلبات الإنتاج الاجتماعي، يتم إيكال أمره للنساء (الشهوانية، الانفعالية وما إلى ذلك) وهو يتلاءم مع التأهيل على المستوين الخاص والعام. وينتج عن هذا أن النطاق الخاص هو من نصيب المرأة وفق النمط المثالي (العائلة، النشاط الجنسي، إلخ)، أما النطاق العلني («العمل المجرد»،الدولة، السياسة، العلم، الفن إلخ) فذكوري. بالمقابل يضفي الرجال طابعاً مثالياً على المرأة التي تلعب على الصعيد الاجتماعي دور الوسادة الوثيرة التي يستريح عليها الرجال المنشغلين في النطاق العام (شولتز)».

في الواقع لم يتم بهذه الطريقة حظر المرأة في النطاقين الخاص والعائلي فقط، بمعنى أن تكون جاهزة لأداء مهام غير ملموسة بالنسبة للرأسمالية (العمل المنزلي) ووظائف الرعايا (رعاية الأطفال وكبار السن وما إلى ذلك) بل تم بذلك تحويلها لتكون ممثلة للحظات طبيعية. وتحويلها إلى حد ما إلى مصدر إزعاج بنيوي، حيث إن

وجودها يُذكر رعايا المنافسة الاستبدادية باستمرار، أن هناك شيئاً في العالم، وهذا أمر منبثق من التطلعات الشمولية لأهداف الرأسمالية، يتسبب بتكاليف ومتاعب. لم تكن هذه المشكلة قد عُممت اجتماعياً في زمن دو ساد؛ وارتبطت في البداية بالبورجوازية في المدن وبالنبلاء المندمجين في الاقتصاد المالي، وبعائلات أسياد الرعية، أي أن الفقراء العاملين وزوجاتهم وأولادهم ظهروا فجأة على الخط ويجب بحكم الطبيعة تدجينهم ليصبحوا على شكل مادة غير طبيعية ضخمة. ومن ثم كان لا بد من تنشئة النساء والفقراء العاملين على الخضوع لرعايا المنافسة كما قال على سبيل المثال جان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨) في روايته التربوية «إميل»:

«وهكذا يجب أن تكون كل تنشئة النساء مركزة على الرجال. يجب أن ينلن إعجابهم، وأن يكن مفيدات لهم، وأن يستسلمن لحبهم ولرعايتهم، وأن يكن وفيات لهم، وأن يوفرن لهم وضعاً لذيذاً ومريحاً، تلك هي واجبات النساء في كل العصور، وهذا ما يفُترض أن يتعلمنه منذ الطفولة (روسو)».

لكن كيف يتوافق خضوع المرأة مع مبادئ المساواة البورجوازية؟ لا يتعلق الأمر في أي حال بعملية استبعاد شكلية عرضية؛ طالما أن الإخوة لم تستبعد النساء وفق الشعار الشهيربل جاءت بعد الحرية والمساواة. لأن المساواة تنبثق بما منحتنا إياه الطبيعة، والمرأة وفق هذا مدرجة ضمن المساواة في المواطنة إلى حد قد تكون مجبرة فيه عند الحاجة على الانسجام مع طبيعتها. ويكتسي هذا وفق طرح روسو شكل أن تؤدي دور ربة البيت المسكينة الذي يجسد خضوعها المناسب للعائلة. لكن صورة الأم وقفت منذ البداية إلى جانب صورة العاهرة وهي الجانب الآخر (الجنسي) للكائن نفسه. لم يكن الأمر بلا فائدة لجهة أن أفكار دو ساد قد فُهمت بوصفها نسخة سوداء من أفكار روسو حيث قام في الواقع بالذهاب إلى أقصى النتائج المترتبة على جانب الدافع الجنسي.

الدافع الجنسي هو بالتحديد الجزء من الفرد من رعايا المنافسة من الذكور الذي لا يستطيع هو بالذات إنكار قدرته الطبيعية بحيث تبدو له العلاقة مع عالم

الاقتصاد المنقسم مريبة. وحين تم ربط الدافع الجنسي بالمرأة وجرى احتسابه بوصفه مرتبطاً بالطبيعة يجب عنده أن يكون هذا الفرد الذي يكبت دافعه الجنسي بحيث يصير في وضع يشعر فيه إن عليه الإقرار بأمر مزعج مفاده أن غطرسته الاجتماعية مهددة. وهكذا وليس تحت تأثير طبيعتها فقط، ولا بوصفها حاملة شعور الشفقة المزري بل بوصفها ممثلة الدافع الجنسي (حتى لدى الرجال) بحيث تتحول المرأة «المنشطرة» إلى موضوع كراهية.

يبدو هنا من حيث الأساس ازدواج معنى مفهوم الطبيعة في الإيديولوجية المعاصرة وتناقضه. فمن جهة أولى نجد مزاح الطبيعة، لكن من جهة أخرى يُفترض بالفرد الذكر الرأسمالي أن يكون وضعه بوصفه ممثلاً «للثقافة» هو أمر محدد من قبل الطبيعة؛ وبالتحديد على شكل حيوان مفترس منفرد مطارد. وهكذا وبعملية خداع مزدوجة يتم إيقاف الثقافة من قبل الطبيعة بهدف إعادة تشكيل كل الثقافات لتكتسي طبيعة إيديولوجية في حين يتم في الوقت نفسه إسقاط الشكل الاجتماعي الرأسمالي على الطبيعة. يبدو من التقسيم على أساس الجنس أن مفهومي الطبيعة المتناقضين في هذه الإيديولوجية بقدر تباين وتناقض طبيعتي الرجل والمرأة. وعليه يكون كلا الجنسين من حيث الطبيعة غريبين كما لو كانا كائنين من نمطين مختلفتين أو من عالمين منفصلين.

بطبيعة الحال لا يمضي أحد إلى هذا الحد من حالة استلاب غريبة للعلاقة بين الجنسين، ولا يتوقف الناس، على الرغم من كل منطق الرأسمال، عن تبادل الحب. ومع ذلك تختلط في علاقة الحب التي تبدو الأكثر صدقاً والأكثر صفاء عناصر كاوية مرتبطة بكل حالة انشطار وما يرتبط بها من كراهية الجنس الآخر التي يمكن أن تتحول في أي وقت إلى شكل عنيف.

لقد جعل دو ساد من نفسه الناطق الذي لا يضاهى لهذا الجانب القاتم في هذا الدافع الجنسي المفرط المرتبط بالرأسمالية. وبهدف التحكم بالشكل الذي لا غنى عنه من الشهوانية، وفق تفكيره، يجب إرجاعه ليكون فعلاً فيزيولوجياً صافياً وهكذا نجد

في النسخة القديمة لرواية جوستين: «أدع المرأة تخدمني فقط على أساس الاحتياجات، كما هو حال الرجل الذي يستخدم رجلاً آخر لينام (دو ساد).

يجب تنقية الدافع الجنسي المُدجن من كل العناصر الانفعالية الخطيرة وإلى حد ما (بما يماثل عملية الإنتاج الرأسمالية) بحيث يتحول إلى عملية آلية. وعلى هذا الأساس تُظهر نفسها الأنثى المطيعة في كتاب الفلسفة في صالون السيدات إنها مصنوعة من هذه العملية الآلية:

«حين يكون المرء في وضعي، ويرغب في ممارسة الجنس كل الوقت، بحيث يكون مثل آلة (!) ويكون الرجل مندفعاً وسعيداً للقيام بذلك» (دو ساد).

إن إرجاع الدافع الجنسي إلى مستوى فيزيولوجي – آلي يحدد بشكل منطقي قابلية تبادل موضوع الدافع، بشكل مماثل لإنتاج السلع والمنافسة المُغفلة. ومن ثم يجب أن يكون الجنس سلعة، وأن يكون المستمتع به شخصاً واحداً وفق منطق الوحدة الاجتماعية:

«في مدة الجماع أستمتع تماماً بهذا الوضع الذي يمنحه لمن يشارك فيه، لكن أرجوكم ما الذي يبقى فور انتهائه بيني وبين هذا الوضع؟ وما هي الواجبات الملموسة التي تترتب علي أو عليها إثر هذا الجماع؟ (...) ثمة آلاف الأوضاع الأخرى، المشابهة، وغالباً ما تكون أفضل تُشعرنا بالراحة؛ كل الرجال وكل النساء متشابهات ولا وجود لحب يصمد في وجه التقدير المنطقي (...) ما الذي يسعى إليه المرء غير متعة الحب؟ أن ينصب كل الانشغال علينا، وألا يفكروا إلا بنا فقط ليهتموا بنا.

وحين تنجح السيدة التي خدمتنا في تحقيق متعتها الذاتية فهذا يثبت أنها اهتمت بنفسها أكثر من انشغالها بنا وهذا يُفسد متعتنا» (دو ساد).

وحين استذكار هوبز تبدو العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة بوصفها نوع من «اللواط»، «المرأة مثل الكلبة ومثل الذئبة وترغب في كل من هم حولها» (مصدر سابق). إذن يصبح من «الطبيعي» أن الكائن الخاضع يلعب الدور

السلبي للحيوان الذي تمت ممارسة الجنس معه كما هو حال الرجال المقهورين والأولاد حين يكونون موضوعاً للجنس **(فقط ضمن هذا الشكل فهم دو ساد المثلية الجنسية المتحررة).** وماذا حين يرفض موضوع الجنس الأمر إن كان الأمر يؤلمه، أو حين يتطلب شروطاً انفعالية خطيرة؟ هنا يُفترض أن تتدخل لذة القسوة. لكن هذا لا ينفع إلا في حال تم تأمين المزيد من حالة إغفال الاسم على آلة الجنس، وهكذا وصل دو ساد إلى تأليه الحرية الجنسية للمرأة التي ستقوم فيه بدور متخيل ضمن نظام دعارة استبدادي في دور الدعارة العلنية:

«لا يمكن لأي فرد حيازة حق امتلاك شخص حر بل إنه من غير العادل احتكار امرأة لنفسه، كما أنه من غير القانوني امتلاك عبيداً فكل البشر ولدوا أحراراً ولديهم حقوق متماثلة. وعلينا ألا نسمح قط بخرق هذه القوانين الأساسية، ولا يحق قط لأي جنس السيطرة على الجنس الآخر **(...)** لا يمكن لسيدة وفق قانون الطبيعة النقي الذي يتضمن الرغبة رفض حب بحجية أنها تحب شخصاً آخر لأن هذا يعني عملية استبعاد في حين لا يجوز استبعاد أي رجل من امتلاك امرأة، بعد أن تبين أنها قررت أن تكون ملك الجميع **(...)** لدينا حق لا يمكن تخطيه، في إصدار قوانين تجبرها على أن تُخضع عواطفها للشخص الذي ترغب به حيث إن المعاملة العنيفة تندرج ضمن إطار هذا القانون ومن ثم يمكنها أن تلبي رغباتنا حتى وإن كانت في حالة شرود **(...)** كما أن الرجل الذي يرغب في امرأة أو فتاة **(...)** يمكن أن يدعيها إلى إحدى الدور المذكورة سابقاً **(...)** لكن على الرجل الاعتراض حيث إن هناك عمراً حين يكون من الوارد أن تتسبب معاشرة الرجل بأضرار على صحة الفتاة. لكن هذا الاعتبار متداع تماماً حيث إنه ما أن يقر المرء بالرغبة باللذة الحسية تصبح هذه الرغبة مستقلة عن تداعياتها؛ واعتباراً من هذه العنصر لا يعود هناك أهمية إن كان الشخص الذي سيقدم له الخدمة سيستفيد أو سيتضرر منها **(مصدر سابق)».**

يبدو الإعلان، مزدوج المعنى، أن كل البشر ولدوا أحراراً، وأن لا يحق قط لأي جنس امتلاك حق استبعاد الآخر سطحياً حين التمعن فيه ومناقضاً لتخيلات الجزار

الاجتماعية والجنسية التي عبر عنها دو ساد. حيث إن الحرية المدنية لا يمكن أن تتحقق إلا، إذا خضعت دون شرط لقوانين الطبيعة الاجتماعية بحيث يكون هذا الخضوع واجباً ذاتياً مفروضاً، وهكذا لا يمكن «للحرية» التعبير عن نفسها إلا إذا عاش كل الرعايا مبدأ عدم المساواة الطبيعي حيث يعيش الضعفاء ضعفهم ليكونوا قابلين للانقياد في حين يلعب الأقوياء قوتهم بهدف إخضاع الضعفاء.

وبما أن الرجال والنساء الذي يفترض أنهما من طبيعتين مختلفتين بشكل كامل ويترتب عليهم ترك حريتهم وتساويهم القابلين لتغيير الأدوار عن طريق التمسك بمعايير الطبيعة لذا لا يُسمح للرجال احتكار مُلكية امرأة؛ ولكن ليس بسبب الإقرار بوضع المرأة ككيان مستقل في علاقة حب بل لأن هذا الاستيلاء أحادي الجانب يتعارض مع الطبيعة الجنسية الخاصة بالشخص وكذلك تلك الخاصة بالغرباء عنه. إن حرية ومساواة المرأة تنتج بشكل مباشر من إتباع طبيعتها المحددة والامتثال لوضعية العبدة الجنسية؛ وتكون كل أشكال الفظاظة مسموحاً بها في حال أنكرت هذه «الطبيعة».

لا يقتصر الأمر على أن كل أشكال تهيؤات الاغتصاب الأصلية تظهر هنا بل وكل الدياليكتيك الكامن وراء الحرية المدنية. إن المتحرر دو ساد قد فكر بمنطق إلى أقصى حد فيما يتعلق بالليبرالية بوصفها تهيؤات عنف جنسي؛ وقد تكون «تعاليمه حول الاقتصاد الشعبي الجنسي غير قابلة للحياة واقعياً لكنه يبدو من تداعيات بنية العلاقة الرأسمالية بين الجنسين، التي تظل قاعدتها على الرغم من كل التغيرات السطحية، مستندة إلى أرضية نظام إنتاج السلع الحديث الذي لا رجعة عنه».

اليد الخفية.

بلغت الليبرالية للمرة الأولى، من خلال تحوير معنى القيم، نقطة معادية للأخلاق. حتى ماندیفیل نفسه بدا مصدوماً بعض الشيء من تقدمه الخاص حين جره عرضه للأفكار السرية الليبرالية إلى المثول أمام المحكمة بتهمة التجديف. ولهذا سارع على الأقل (على عكس دو ساد الذي قاده عرضه للحقيقة وتصعيده

إلى السجن) إلى التعبير عن تقديره للفقراء العاملين إلى جانب التعبير عن شكره الاجتماعي لوساطة الشركات الخاصة وليس الدولة المجردة، لأنها سعت لأن يحظى الشعب بمزايا اجتماعية:

«من نتائج تقدير أمة بكاملها وميلها للاكتفاء، دون شك، واقع أن ما من أحد يشيد بيوتاً جديدة أو يحتاج لمواد جديدة طالما أن القديمة ما زالت في الخدمة. ومن خلال ذلك سيكون ثلاثة من كل أربعة ناحتي الحجارة، والنجارين، والبنائين وغيرهم دون عمل. وحين تنهار مهنة البناء بهذا الشكل ما الذي يمكن أن يحل بالدهانين والنقاشين وغيرها من الفنون التي تخدم حالة الرخاء، الذين سيُمنعون بقوة القانون من الاستفادة بشرف من المجتمع لتحقيق الازدهار والرخاء، وأن يصبحوا أثرياء عن طريق التمسك بالفضيلة.» (مصدر سابق).

لم يأت،حتى هذا الاعتراف الواضح، دون لمسة ساخرة في التبرير فهو عرض وضعاً من عدم النضج الاجتماعي لدى البشر لم يكن سائداً بعد في زمنه؛ حيث طرح أن الناس سيكونون دون أرباب العمل الرأسماليين بلا حول مثل أولاد صغار وسيكونون عاجزين عن تلبية احتياجاتهم وما يتناسب مع قدراتهم، وغير قادرين على بناء بيوت لهم أو إنجاز أعمال حرفية وما إلى ذلك. وهو أسس بذلك لعملية إضفاء طابع العمل الخاص على العالم الذي يعني ارتباط الجماهير الكامل بالأجر. إن الهدف الذاتي لتعافي رأس المال يدفع نفسه بين الناس والطبيعة، ويشل القدرة على التعاون ويسقطها على شكل رأس المال بحيث يفرض على الناس الاعتياد على الكف عن العمل لمصلحتهم ولمصلحة الآخرين دون أن يكون هناك عملية كسب للنقود. وبطبيعة الحال يُفترض أن يتم تدمير القيادة، ووسائل الإنتاج وثروات الطبيعة حين لا تقدم مردوداً يمكن أن تستفيد منه عملية الإنتاج المجرد الهادف للربح. إن عملية تشييد البيوت وفق توفر المواد، والقدرات، والحاجات. ففي المجتمع ما قبل الرأسمالي جرى استغلال الحيز الاجتماعي للإنتاج لتلبية المتطلبات التي عبر عنها بشكل رئيسي السادة (على سبيل المثال جباية الضرائب، رسوم

مفروضة، وخدمات العمل)، وعلى هذا نشر ماندیفیل منذ ذلك الحین الجوهر السیئ لتلك التطلعات في الإنتاج الشخصي المباشر، بحیث اجتاح مصطلح «السلطة الغریبة» بسلاسة الحیاة ولم یعد هناك مجال لعمل الخیر إن لم یمر عبر الطاحونة الاقتصادیة. وتحول البشر الذین سلبتهم السوق القدرة على التحكم بشروط إنتاجهم الخاص لیصبحوا مثل المصابین بشلل نصفي اقتصادیاً وبالتوحد اجتماعیاً، فرض علیهم التذلل أمام مستثمر ما حتى یحصلون على عمل.

هذه العبثیة هي الركن الخفي في كل الفكر التنویري في القرن الثامن عشر. وفي هذا القسم من تبریره تجاوز ماندیفیل الشرعنة الأخلاقیة. تم تحریف محتوى واقع أن حیاة الجماهیر والتسامح معها بوصفها نفایات الإنتاج الربحي الرأسمالي، لتصبح «عنصر رخاء»؛ وفي الوقت نفسه عنى ذلك أن التفكیر بنظام اجتماعي، تضمن تحویل الخدع الجدلیة للرذائل الخاصة لتصبح مزایا علنیة في عجلة دوران آلة اجتماعیة (وهو أمر عبر عنه دو ساد). وبهذا تم إنجاز الخطوة الإیدیولوجیة التالیة لللیبرالیة، التي رافقت تبجیل اقتصاد السوق وإعطائه سمة الموضوعیة.

یُعد إیمانویل كانط (١٧٢٤-١٨٠٤) من العقول العظیمة التي وضعت نظام التفكیر الجدید في مساره، وربما كان أكثر الفلاسفة تأثیراً في تاریخ التحدیث، كما كان مدافعاً لیبرالیاً عن المنافسة الأنانیة بین الأفراد، وصاغ آرائه في كتاب «فكرة حول التاریخ العام من رؤیة عالمیة» (نُشر عام ١٧٨٤ في مجلة شهریة صادرة في برلین):

«إن الأداة التي تستخدمها الطبیعة في تطویر كل استثماراتها، هي التناقضات الذاتیة داخل المجتمع، إلى حد أن هذه التناقضات تُصبح في النهایة سبباً في نظام مُحكم. وأنا أفهم هنا هذه التناقضات بوصفها مؤانسة الناس غیر السعیدة وهذا یعني میل الناس للصراع ضمن المجتمع بالارتباط مع بروز معارضة مستمرة، تهدد بتقسیم المجتمع (...) وهذه المعارضة هي التي تستفز كل قوى الشخص وتجعله یتخطى میله للكسل، وتدفعه من خلال السعي للكرامة، وللهیمنة أو السعي

للامتلاك، ولأن يحقق لنفسه مكانة بين أمثاله دون أن يعاني منهم لكن دون أن يستسلم لهم. ومن هنا تبرز الخطوة الأولى نحو قسوة الثقافة المتمثلة في واقع الحال بقيم المجتمع؛ وهكذا تتطور كل القدرات التي تحدد المذاق، التي تعمل من خلال فرض التنوير لتعمل منه بداية تأسيس نمط من التفكير الذي يحول قانون الطبيعة، مع الوقت، إلى مزايا جسدية على أساس مبادئ عملية، وتحقيق إجماع شارد الذهن إلى حد مرضي، ليصبح كلاً أخلاقياً مقبولاً اجتماعياً.

دون كل أولئك الذي هم بالأصل غير أعزاء، والشعور بعدم الانتماء إلى المؤسسة، وهو الأمر الذي تنبثق منه المعارضة، التي يُفرض على كل واحد مواجهتها تبعاُ لمقاييسه، وبوحدة مكتملة، وفي ظل الرضا وحب التغيير، فإن كل المواهب تظل خفية إلى الأبد فإن الناس مسالمون مثل الخراف التي يرعونها، وكان وجودهم بالكاد أعظم مما لو كانوا حيوانات منزلية؛ وعليهم التعامل مع خواء خلقهم واحترام الغرض منه بوصفه من مقتضيات الطبيعة والقبول به. لذا لا بد من شكر الطبيعة على تعصبها وعلى غرسها التنافس والغرور التي تمنع الرضا بما يناله المرء، أو السعي للهيمنة! ودون ذلك لظلت كل مؤسسات البشر عاجزة عن التطور وغارقة في النوم. يريد الإنسان الوحدة لكن الطبيعة أدرى منه بطبيعته وهي تريد الخلاف.

هو يريد العيش على مهل وفي رضا؛ لكن الطبيعة تريد أن يبتعد عن الكسل وعن الاكتفاء غير النشط، وهي تريد رميه في العمل والمشاكل، حتى يجد وسائل ضد هذا، بحيث يتمكن باستمرار من الخروج فائزاً من المشاكل. إن الينابيع الطبيعية الرئيسية، ومنابع عدم الانتماء والمقاومة المستمرة التي ينبثق عها الكثير من الشر، التي تتسبب من جديد في توتير القوى وتقود إلى المزيد من تطور المنشآت الطبيعية تكشف عن ترتيب الخالق الحكيم؛ وليس عن يد روح شريرة تهرب إلى مؤسستها الرائعة أو تفسدها عن طريق الغيرة» (كانط).

بدوره برر كانط وفق طريقة هوبز؛ وقد اعترف أنه خلف واجهة التنوير نجد المثال ذاته الخاص «بالكلاب البشرية المُحدقة» وثمة ليبرالي معاصر هو رالف

داريندورف يورد دائماً اقتباساً لهذا المقطع ويؤيده وهو مرتاح (داريندورف). ومثل كل الإيديولوجيين في تاريخ التحديث تعامل كانط بدوره، بشكل سيّىء، مع الأشكال السابقة للرأسمالية، بوصفها إنجازات سلبية للتحديث فرضت نفسها وفق قانون تطور البشرية. وركز بدوره على افتراض السادة المسطح حول الكسل الخلقي للجماهير الذي يفترض أن يتم تجاوزه تحت ضغط المنافسة المقدسة. وما زال كانط يُعد حتى اليوم وفق التفكير البورجوازي بوصفه مؤسس المبادئ الأخلاقية الديمقراطية الجدير بالتقدير، لكنه فضح بنفسه سمتها الحقيقية حين استنبط كل أخلاقيات مجموع الديمقراطية من توافق مرضي مفروض.

كما أن فرضية كانط في أن نمط إنتاج تعاوني اجتماعي لا يتخذ شكل توفير سلع سيفرض على أعضائه حياة قطيع، ورأى مثل من سبقوه من الليبراليين سيقضي على «التطلعات العليا» وعلى كل قوة مبادرة البشر من خلال الافتراض بتفاهة علاقات السوق. وسيتم القضاء على العزم وقوة العمل وسط تفاهة اقتصاد السوق ولا يمكن تحفيزهما إلا من خلال أدنى الغرائز. في الحقيقة كان على الليبرالية التعامل بحذر مع صورة قطيع الخرفان التي لا تعني بالنسبة لأغلبية اقتصاد السوق إلا الهبوط بالتفاؤل الاقتصادي غير العقلاني إلى مستوى صورة قطيع الأغنام التي يتم باستمرار فصلها أو ذبحها.

ومن الملاحظ أن ترنيمة كانط المادحة للمنافسة قامت في المقام الأول بالتخلي عن تأكيد ماندفيل الغامض على توافق أخلاقي بين الرذيلة الفردية والمزايا الاجتماعية، وهي قامت على نمط من التفكير السببي المجرد، وتخلت عن الرذائل أو المزايا. إن عقل كانط هو عقل الرأسمال الجشع. وقد سما بنفسه بذلك عن الأبوية الاجتماعية لطبقة السادة، وعد الموضوع ضرورة رأسمالية تعرف ما هو جيد للمخلوق وتعرف كيف تنظم الطبيعة في حد نفسها وتنظم في النهاية حكمة الخالق. هنا نلاحظ حدوث انعطاف في مسألة إضفاء سمة طبيعية على ما هو اجتماعي مقارنة مع طرح هوبز ولم يعد الأمر يقتصر على قرد الرأسمالية

السارق المتجسد إنانية البشر الطبيعي، وأن السوق هو أمر فيزيائي تماماً مرتبط بالوجود البشريل يبدو أن القانون الداخلي لهذا الكل العظيم بوصفه مخططاً فريداً ضخماً للطبيعة الثانية التي هي ببساطة طبيعة البشر الذاتية بحيث تبدو عملية توسع الرأسمال في العالم القائم على العنف بوصفها عمل «يد الرب» الذي يتحكم من جهته بالعوامل الذاتية للأنانية الفردية الطبيعية ويوجهها. وبكلمات أخرى فإن المزايا الاجتماعية تكف عن أن تكون المحصلة العامة الاجتماعية المشكلة من إرادات الكثير من الرأسماليين المفردين بل هي على العكس من ذلك حيث إن الممارسات شديدة الأنانية للأفراد المنعزلين هي نتيجة طبيعة النظام السامية التي صاغتها الإرادة الإلهية.

هذا التوسع النظري (وهو إلى حد ما لاهوت رأسمالي)التي صاغت نفسها فيه الإيديولوجية الليبرالية منهجياً، وأنتجت بذلك بشكل، غير مستقر، تبريراً ضد الأخلاق لدى ماندیفیل أو تجاوزت دو ساد، عكس التقدم الاجتماعي الحقيقي لعلاقات السوق الرأسمالية من تركيز على القيود إلى نظام وهمي منغلق على نفسه له صبغة موضوعية فرض على الفور شروطاً بديهية. إن ما أورده كانط عن «نظام خالق حكيم» يذكر بقوة بالمثل الشهير حول اليد الخفية في نظرية آدم سميث. إن مفهوم «اليد الخفية» هذا لم يظهر للمرة الأولى في ملف آدم سميث الرئيسي «ثروة الأمم» بل يعود إلى قبل ذلك بسبعة عشر عاماً في الكتاب الذي حمل عنوان «نظرية الشعور الأخلاقي» الذي نشره آدم سميث عام ١٧٥٩ وبرز باستمرار في سياق كل عملية تخويف أخلاقي تمارسه الرأسمالية وهي السمة التي تسم تبريرها لنمط الإنتاج الرأسمالي. وبهذا وضع سميث نفسه عند مستوى استندت إليه منذ ذلك الوقت الإرادة البشرية:

«نحن (...) مسرورون من بهاء المرافق التي تنتشر في قصور ودور الأغنياء، ونُعجب بذلك، وبكيفية انسجام كل شيء على ذلك الأساس لتأمين راحتهم، وتلبية احتياجاتهم على الفور، وإرضاء أمنياتهم ورعاية نزواتهم البسيطة

عديمة الدلالة وإبهاجهم. وحين نكون في وضع يضمن التلبية الحقيقية لكل هذه الأمور كما هي وبشكل منفصل عن الأخذ بعين الاعتبار جمال النظام، التي توفرت لهذا الغرض ودفعتنا للمطالبة بإشباع رغباتنا فإنها تبدو لنا دوماً وإلى حد بعيد تافهة وتستحق الازدراء. لكن نادراً ما نتعامل معها تحت هذا الضوء المجرد والفلسفي. ونحن أكثر ميلاً لخلطها في فكرنا بشكل لا إرادي بالكامل بالتنظيم، وبحركة النظام المنتظمة والمتسقة للآلة أو للمنشآت الاقتصادية التي ولدت فيها. إن المسرات التي يوفرها الرخاء وسمو المقام، تنبثق في حال تأملناها ضمن هذا السياق لنرى أن قوة الخيال جعلتها بشكل ما أعظم وأجمل بحيث تستحق كل المشقات والمخاوف التي نتقبلها برضا للحصول عليها.

من الجيد أن الطبيعة تخدعنا بهذه الطريقة، حيث إن هذا الخداع هو بشكل ما هو الذي يحفز نشاط البشر ويحافظ على حركتهم الدائمة. إنها هي التي تدفع في المقام الأول للعمل في الأرض وتشييد البيوت، ولتأسيس المرافق العامة للمدن وللدولة، وإلى ابتداع كل العلوم والفنون وتعليمها وهي التي أسبغت نبلاً وبهاءً على حياة البشر وغيرت وجه الكرة الأرضية **(...)** إنه من العبث أن يترك سيد الأرض المتغطرس والقاسي نظره يجوب حقوله الواسعة، وأن يسعى في خياله للاستحواذ على كل المحصول الذي نما على تلك الحقول دون أن يفكر باحتياجات إخوته. إن المثل المقزز والسوقي أن العين تشتهي أكثر من البطن لم ينطبق بشكل كامل إلا عليه. لكن قدرات معدته لا علاقة لها بحجم رغباته ولا يمكنها أن تهضم ما يزيد على ما يهضمه أدنى مزارع. أما الباقي فعليه توزيعه على أولئك الذين يعدون القليل بعناية أكبر للحصول على احتياجاتهم.

يصل مردود الأرض في كل الأزمان إلى كل فرد قادر على الحصول عليه بغض النظر عن عدد السكان. وكل ما في الأمر أن الأثرياء في كل مكان ينتقون ما هو أثمن وما هو الأكثر ملائمة لهم. وهم يستهلكون أكثر بعض الشيء من الفقراء؛ على الرغم من أنانيتهم الطبيعية وجشعهم **(...)** وهم يشاركون الفقراء

كل مردود التحسينات **(...)** وثمة يد خفية تدفعهم للقيام بتوزيع الخيرات الضرورية للحياة على كل جيرانهم كما لو أن الأراضي وزعت بمساحات متساوية على كل السكان؛ وبهذا يقومون دون قصد، بل حتى دون معرفة بخدمة مصلحة المجتمع ويقدمون الوسائل لتكاثر الخلق. وحين اقتضت العناية الإلهية توزيع الأراضي على عدد قليل من السادة والملاك لكنها، وعلى عكس الظاهر، لم تنس الفقراء في عملية التوزيع ولم تتخل عنهم. كما أن الأخيرين يتمتعون بنصيبهم من كل شيء تقدمه الأرض.

وفي كل ما يبث السعادة الحقيقية في الحياة البشرية لا تبقى هناك علاقات ظاهرة خلف كل ما يحدث. ففي راحة الجسد وسلام الروح تتساوى كل ظروف الحياة بحيث إن المتسول الذي يتشمس عند حافة الطريق يمتلك الأمان وراحة البال التي يقاتل في سبيلها الملوك. ثمة مبدأ متماثل وحب متماثل للنظام الكلي، وثمة حرص متماثل على بهاء النظام وعلى السهول المشمسة تدفع للتوصية بالمحافظة على كل المرافق التي توفر الرخاء العام **(...)** إن ما يولد لدينا الرضا في تأمل كمال مثل هذا النظام الضخم والجميل، ولا يمكننا أن نرتاح إلا حين نتغلب على كل عائق يمكن أن يُزعج بأقل قدر ممكن انتظام حركته أو يعيقها» **(سميث)**.

إن الفكرة الثابتة لدى الطبقة الوسطى الثرية لاستحضار سعادة التسول في الشمس المرتبطة بحياة أبسط وبذلك إرضاء الحساسية الاجتماعية الخاصة بهم لكن بطريقة غير خطيرة لا تتوج فقط بالتعهد الأبوي إنه من خلال النشاط المهووس «للصانع» الرأسمالي يتم تحقيق أفضل التحسينات الممكنة وأفضل عمليات التوزيع الممكنة **(**التي تتضمن بطبيعة الحال وجود المتسولين**)**، بحيث تنتفي ضرورة أي انتقاد. مال سميث أكثر لتسخير الاحتياجات الحسية لتمجيد «بهاء النظام» القائم بنفسه والمستقل وكذلك لتمجيد بريق الآلة الاقتصادية وحركة النظام المنتظمة والمتسقة.

إن تأثيرات «اليد الخفية» الناشرة للرخاء هي في نظر سميث أقل أهمية بكثير من عبادة هذا الإله الذي تمت إضفاء طابع دنيوي عليه ولا يتحمل وجود إله آخر إلى جانبه. وهكذا لا يجوز أن ينتفي هذا التهديد الممل المتعلق بالتغلب على كل المعوقات التي يمكن أن تزعج الحركة المنتظمة أو تعرقلها.

إن هذا التبجيل لليد الخفية يظهر إلى أي حد تم بناء الاقتصاد الحديث بشكل منهجي وفق الفيزياء الميكانيكية؛ وهذا سياق ركز عليه كل كتاب سيرة آدم سميث وكل المعلقين على أعماله:

«سعت الفلسفة الإنجليزية في عصره، وهي التي مثلت التنوير الاسكتلندي **(...)** لدمج ما وراء الطبيعة بما في ذلك سيكولوجيتنا والأخلاق في صورة العالم الميكانيكية كما حددها كوبرنيكوس، وكيبلر، وغاليليو، ونيوتن.وقد تعاملوا مع الكون بوصفه آلة هائلة ما إن تتحرك حتى تنتظم. وهكذا استخدم سميث الصورة نفسها **(...)** بهدف تحديد سمات نموذج مسار الاقتصاد» **(ريكتين فالد ١٩٩٣، XXXIV).**

يتطابق الكون النيوتوني الميكانيكي مع اقتصاد السوق الميكانيكي لدى آدم سميث، وبهذا تقدم الفكر الرأسمالي من مجرد إيديولوجية تبرير إلى منظومة مفاهيم مغلقة. وبهذا ورث كانط وسميث فكر الفيلسوف الألماني غوتفريد فيلهلم لايبنيتز **(١٦٤٦-١٧١٦)** حول تناسق العالم المُعد مسبقاً منذ البداية وفق مخطط الرب الذي خلق كل مواد العالم بحيث إن كل واحد يتبع قانونه الخاص، المتوافق مع كينونته، ويسمح له إن يظل متوافقاً مع الآخرين حين يتدخل نفوذ مضاد أو حين تتدخل يد الرب **(لآيبنيتز في اقتباس أورده شتوريش ١٩٦٦)** هذا المنطق لا يحتاج سوى أن نستخرجه من عالم «العمل المجرد» المتبدل وسط التاريخ الدموي لإعادة تفسير التحديث القمعي، ليكون نظام منطق العالم الضروري. وهكذا تمكنت صيرورة النظام العمياء في السوق الشمولية من تحويل التفكير الإيجابي إلى منظومة التفكير الحديثة التي شارك في بداياتها لايبنيتز وكانط

وسميث وصولاً اليوم إلى نظريات النظام الاجتماعي (مثل نيكلاس لومان) التي حطَّت فئاته التي أضفيت عليها سمة الموضوعية بالإنسان إلى حد تحوير نظامه الاجتماعي الخاص بحيث يتم إخفاء كل آثار تكوينها التاريخي.

وهكذا تمكن آدم سميث، بعد تعرفه على إضفاء صفة موضوعية على اقتصاد السوق وبعد أن صاغه في إطار نظام مفاهيم من أن ينجز بسعادة اكتشاف القوانين الداخلية للنظام الذي أنجزته اليد الخفية، وأن يصفها، وأن يصوغ وصايا لسلوك الناس. كان ذلك هو المولد الحقيقي لما يسمى بتعاليم الاقتصاد القومي أو تعاليم اقتصاد الشعب، الذي بحث في نظام الوهم التاريخي للبشرية مع تطلعات لجعله من العلوم الطبيعية وإثبات ضرورة وجوده بشكل جديد.

وبهذا وضع آدم سميث، مستبقاً عصره (وهو انطبق بشكل رئيسي على إنجلترة) أسس مجتمع اخترقته الرأسمالية، وترافق ذلك بإنشاء نظام تفكير سطحي لإنتاج السلع. وقد افترض أن هذا النظام وراء كل إيديولوجيات الحرية وأن هناك مبدأ ضبط ذاتي ميكانيكي بشكل مستقل عن إرادة البشر المشاركين فيه. هنا تقوم جذور التفكير التنويري في إطار «نظام قانوني» اجتماعي - تاريخي مستقل وهو في كل الأحوال موقف يفترض وجود قانون طبيعي زائف حول إضفاء صبغة موضوعية على اقتصاد السوق مثلته بشكل مذهل الماركسية بصورة إيجابية. إن تصور هذا التنظيم الذاتي عديم الموضوع هو وفق رأي سميث آلية التسعير التي تضبط حركة المجتمع الذي تم فرض طابع اقتصادي عليه. وهو سمى المبدأ المنظم، وهل يمكن أن يكون هناك خيار آخر، غير السعر الطبيعي للبضائع الذي يتجسد فيه رأس المال:

«تباع البضاعة وفق السعر الطبيعي الذي يتم تحديده، وحين يكون السعر معبراً عن الكمية، التي تكفي، ويتضمن محصول الأرض، وأجور العمل، وربح رأس المال وكل التكاليف المرتبطة بنمو المنتج ومعالجته ونقله إلى السوق» (سميث).

وهنا مرر سميث ما هو في المقام الأول نتيجة تاريخية بوصفه بديهية ومفاده أن إنتاج كل البشر لا يتم إلا تحت لافتة فئات الاستحواذ الرأسمالية، التي تبدأ بالهجوم فور أن يتم عرض منتج ما؛ وهذا في نظر سميث هو بالأحرى تكرار لنتيجة طبيعية لتقسيم العمل بصورة مطلقة، على الرغم من أنه هناك أشكال تاريخية شديدة التعقيد للإنتاج دون وجود فئات استحواذ. وبعد قيامه بتحديد متطلبات هذا «السعر الطبيعي» كان بإمكانه تحديد هذه الميكانيكية ذاتية الحركة من خلال تقلبات أسعار السوق بوصفها نتيجة لملايين الإجراءات التنافسية:

«إن السعر الواقعي، الذي تباع به سلعة ما عادة، هو ما يسمى بسعر السوق. ومن الوارد أن يكون أعلى أو أرخص من السعر الطبيعي أو أن يكون مساوياً له **(...)** وفي حال توافق العرض في السوق مع الطلب الفعلي، فإن سعر السوق يكون مساوياً للسعر الطبيعي أو قريباً منه إلى حد بعيد **(...)** إن الكمية المعروضة من سلعة ما في السوق تتلاءم بشكل ذاتي تماماً مع الطلب لأن من مصلحة الجميع، بما في ذلك الأرض والعمل أو رأس المال هو أن يُجلب إلى السوق كمية من الخيرات بحيث لا يتخطى العرض الطلب قط، وبالمقابل ليس من مصلحة أحد أن يكون العرض أقل من الطلب **(...)** ولهذا السبب يكون السعر الطبيعي هو السعر المركزي الذي تسعى كل الخيرات لأن يكون سعرها**(...)** إن كل المساعي لتحقيق الربح، على أساس العرض السنوي من سلعة ما، تتوافق بهذه الطريقة مع الطلب الحقيقي **(...)**» (سميث).

إن تخصيص آلية التسعير الأوتوماتيكية هذه لا تزال حتى اليوم أساس تعاليم الاقتصاد القومي ومبرره العلمي وظل هو الافتراض الذي تبنته الإيديولوجية الليبرالية والذي يرفض تدخل الدولة في الماكينة الجميلة الخاصة بالضبط الذاتي المنهجي. وهذا منعطف عبقري بمعنى مزدوج فمن جهة أولى كف البشر عن أن يكونوا تحت رعاية أي حُكم شخصي هش يمكن التملص منه، كما كفوا عن الاعتقاد فقط بإيديولوجية مجردة وما يرافق ذلك من معقولية رأسمالية طبيعية زائفة بل هم تحت رعاية حكم آلية قائمة في الواقع وغير

مشخصنة بالمطلق، وثانياً يمكن من خلال مجموعة القواعد الأوتوماتيكية هذه، ما إن يتم تثبيتها اجتماعياً، تحويل مشاعر ورغبات الناس، غير المتوافقة مع قوانين حركة رأس المال العبثية، ليشعروا بسرور بعبثيتها بحيث تكون خارج نطاق حياتهم، مع الرجوع دائماً إلى القانون الطبيعي لآلية التسعير الذي ينطبق بطبيعة الحال على قيمة قوة العمل التي تصنع السلع.

في مواجهة صورة البشر المنحرفة وفي مواجهة التحريف المنافي للأخلاق التي تنفذه الليبرالية بوصفها فكرة يمكن للمرء أن يبرر أنه في مواجهة قسوة النظام القانوني لعملية التسعير العاملة في الواقع يكف المرء عن القدرة على التبرير طالما أنه قد تم تحويله هو بالتحديد إلى قطعة محددة السعر لها شكل دابة عمل. وما أن يتم جمع رأس المال وقطع الفخ التاريخي بهذه الطريقة، حتى يصبح من الصعب بمكان تحديد نقطة انطلاق لموقف ناقد حتى ولو اقتصر الأمر على مستوى التفكير والتعرف على الوقاحة البشعة لمقتضيات الرأسمالية.

وبهذا يمكن «للخدم الأحرار» المرتبطين بالأجر أن يثبتوا وأن يحسبوا مسبقاً، كيف أنهم من خلال دوافعهم المرتبطة بإرادتهم الخاصة ومواقفهم الخاصة ينحرفون عن إملاءات «الآلة البديعة» بحيث لا يضرون إلا أنفسهم أو يتصرفون بطريقة لا أخلاقية تماماً مع الآخرين. ومن يمتنع عن بيع نفسه يمكن أن يجوع؛ حيث ما من حيز متوفر خارج النظام. أما من رغب ببيع نفسه فعليه القبول بما توزعه عليه اليد الخفية لعملية التسعير. ولو أن هذه الآلية اقتضت فرض أجور عالية حينها ترد الآلية الاجتماعية ذاتية الضبط بنشر البطالة؛ وتدفع تصورها لسوق العمل إلى خفض سعر قوة العمل إلى مستوى حياة يقارب حد الكفاف وبعدها يتم حجز الخدم المأجورين المعارضين، ويُفرض عليهم عدم التضامن مع العاطلين عن العمل. وبهدف السخرية من الصبي الذي أراد إتباع ميله وقدراته ليصير باحثاً في الطبيعة أو راعياً للمرضى، نجده وقد وجد نفسه بائعاً للسيارات، أما الصبية التي حلمت إن تصبح مصممة غرافيك أو صحافية، فمن الوارد أن ينتهي بها الأمر مع عمل بائس على صندوق محاسبة في سوبر ماركت.

ومن الوارد أيضاً أن يتم فرض حيز حركة يُحدد بشكل غريب من خلال ساعات السفر وفراق الأقرباء في أسبوع العمل وصولاً إلى اقتلاع كامل للجذور الاجتماعية والتشرد تلبية لسوق العمل؛ بحيث إن الحكمة التي تضمنتها ترتيلة الكنيسة اللوثرية القائلة: «دعنا نمضِ إلى هناك / بعيداً عن الدار والزوجة والابن / فما من شيء نكسبه منهم» وهذا أمر فرضه الإله بعل الذي تم إضفاء طابع علماني عليه من قبل رأس المال بعناد أكثر مقارنة مع ما قام به رب البروتستانت في السماء.

وأروع ما في الأمر هو عدم جعل أياً كان مسؤولاً عن كل هذا. هذه الخطوة الأضخم للاستعانة بالنظام القانوني المُشكل موضوعياً مقارنة بسخرية مانديفيل الذاتية، وصار بإمكان المديرين والبيروقراطيين، والقضاة، ومنفذي فروض اقتصاد السوق، التماهي مع البشر والاستسلام لقوة القدر الموضوعية والواقعية؛ مع هز الكتفين للتعبير عن الأسف لأن «اليد الخفية» أرادت هذا للأسف، وأنه من الطبيعي تماماً أنه على البشر التوافق مع الدعارة الذاتية للطبيعة المرتبطة بالطلب الحقيقي لأن هذه هي الحياة.

إن التحسينات النسبية للحياة، مثل رفع الأجور وما إلى ذلك وفق شروط الآلة الرأسمالية العالمية فقط في مراحل دورانها السريع، أي عند ازدهار الحاجة إلى «العمل المجرد» ممكن؛ لكن من الممكن التراجع عنها في كل وقت من خلال آلية السوق. لكن حتى حين يبدو من الواضح أن «اليد الخفية» كفت عن توزيع الفرص والمكافآت على آخر المؤمنين بها، وأخذت توجه ضربات عمياء ناشرة التصحر من جديد، يكون من الوارد التعامل مع هذا كما لو كان كارثة طبيعية مثل زلزال أو فيضان يتم بنشاط وبعيون دامعة الدعوة، وسط عملية إدارة الأزمة، إلى التضامن الذي تمت تربية الجماهير عليه، دون أن تخطر فكرة وضع حد لأفعال اليد الخفية.

الحظ الأفضل الممكن المرتبط بالعدد الأكبر الممكن.

قامت الليبرالية بوصفها الإيديولوجية الأصلية التي انبثقت عنها كل الإيديولوجيات الحديثة، التي تبنت دون تبصر البديهيات نفسها التي شكلت أساس نظم إنتاج السلع، و«العمل المجرد» (العمل المجزي بهدف كسب المال) وفق ما يناسب شكل قدرات الفرد، في الفترة الفاصلة بين هوبز وآدم سميث بتجميع تناقضاتها المركزية، فمن جهة أولى نجد افتراض الفردية الحرة التي لا تتعرض إلى مضايقات، ومن جهة ثانية ممارسات لوياثان القمعية؛ ومن ناحية أولى مبدأ المسؤولية الخاصة والتفاوض على العقود (عقود العمل، عقود التجارة وما على ذلك) بين أفراد يفترض أنهم مستقلون، ومن ناحية ثانية فرض آلة الرأسمال الاجتماعية غير المشخصنة مع آلية التسعير الخاصة بها ذاتية الضبط؛ ومن جهة أولى الوعد توزيع بركات اليد الخفية التي يتصاعد تأثيرها باستمرار، ومن جهة أخرى الإنتاج العالمي المصطنع (لم يعد متعلقاً بقيود طبيعية) لفقر جماهيري لم يسبق له مثال تاريخي. ويكمن بشكل خاص خلف افتراض المسؤولية الخاصة سخرية أكثر استفزازاً لا قعر لها لكنها في الوقت نفسه مشوبة بسمة موضوعية؛ حيث إن العمل الذاتي المطلوب ينبثق من فرد تم تجريده من كل وسائل إثبات الذات القائمة على التعاون الاجتماعي وإعادة إنتاج حياته الخاصة. والمسؤولية الشخصية لا تعني ضمن هذه الشروط شيئاً سوى الاستسلام الخانع لإملاء السوق في ظل كل الظروف المتغيرة (حتى أكثرها إثارة للدهشة) والانشغال بالبحث عن عمل والنظر إلى كل ما هو غير منطقي بوصفه الأفضل، دون وضع تركيبة المجتمع العبثية موضع تساؤل ولا حتى في الحلم.

وقد سبق للايبنيتز القول إنَّ هذا العالم الحديث المناقض للمنطق بصورة غير معتادة هو أفضل ما يمكن استخلاصه؛ كما أن شباب اقتصاد السوق حولوه إلى عبقري يهزم نفسه، فعلى الرغم من أن النظام يعاني بالتأكيد من الكثير من النواقص، التي تجعله من بعض وجهات النظر بشعاً، لكنه مع ذلك هو الأفضل

بين كل الأنظمة الممكنة المعروفة حتى الآن. وكلما تعمق غوص فئات التكسب في الجسد المجتمعي وتم حرقها لتكون آثار مضيئة، اشتدت المفارقة واشتد اعتدال نبرة طريقة التفكير الرأسمالية. إن إيديولوجيي الليبرالية لا يعدون أنفسهم سوى أصدقاء البشر، وأنهم لا يريدون سوى الأفضل ضمن ظروف اقتصاد السوق القائمة. وبعد الساخرين وبعد مجموعة أنصار إيديولوجية النظام الميكانيكية جاء دور المتفائلين المحترفين، ورعاة الصحة، ومقدمي وسادة استعراضات الإحسان العام في مرحلة من تاريخ التحديث. بدأ الأمر مع فيلسوف الحظ المثير للدهشة جيريمي بنثام (١٧٤٨-١٨٣٢) وكان حقوقياً إنجليزياً نشر المبدأ الأخلاقي «أكبر قدر ممكن من السعادة لأكبر عدد ممكن من الناس». ويعود هذا المبدأ بدوره إلى مرحلة التنوير الاسكوتلاندي وبالتحديد إلى أفكار الفيلسوف فرنسيس هتشسون (١٦٩٤-١٧٤٧) وهو بالمناسبة من معلمي آدم سميث. تم النظر بعيون فاغرة مليئة بالرضا إلى الرأسمالية بوصفها مجتمع يمنح كل فرد الحق في بناء سعادته، أو يُفترض أن يمنحه إياه. فتحت شعار السعي إلى السعادة تم إدراج هذا الحق في إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية الشهير في الرابع من تموز ١٧٧٦:

«نعد أنه من الحقائق المفروغ منها، أن كل البشر متساوون، وأن خالقهم منحهم حقوقاً غير قابلة للتصرف تتضمن حياتهم، وحريتهم، وسعيهم نحو السعادة» (اقتباس عن فورستر).

قام بنثام من خلال إيديولوجية السعادة هذه بتحوير تفسير المعوقات الرأسمالية إلى وعد لذيذ كخطوة أولى لبناء نظرية. وبعد أن تم عد آلية التسعير الأوتوماتيكية شرطاً، وترسيخ عبادة «اليد الخفية»، صار من الممكن من جديد أن يؤخذ بعين الاعتبار الجانب الذاتي للكُل، أي أخلاقية الصداقة البشرية على شكل السعي للتربح الرأسمالي. تمكن بنثام في تحقيق العديد من الخطوات الناجحة في هذا الصدد. وتمكن في المقام الأول من أن يفرض أن يُفهم شعار القدر الأكبر

الممكن من السعادة للعدد الأكبر الممكن من البشر بوصفه مولداً لأكبر قدر ممكن من الفائدة. وتم عد فلسفة السعادة التي طرحها على أنها فلسفة نفعية، أي على أنها مذهب المنفعة. وتعلق الأمر بتعظيم المنفعة الاجتماعية. بعدها طرح سؤال نفسه حول كيف يمكن قياس هذه المنفعة بشكل موضوعي. لم يتردد بنثام في الجواب فالمقياس هو المال:

«أود هنا عقد اتفاق وقف تبادل النار مع صديق مليء بالمشاعر والتعاطف، حين أتكلم بهذه الطريقة عن المال فإني قمت بذلك تحت ضغط الضرورة وأود من البشر القيام بذلك تلبية للضرورة. الترمومتر هو الأداة التي نقيس بها الحرارة الخارجية؛ أما البارومتر فهو أداة قياس ضغط الهواء. ومن هو غير راض عن دقة هاتين الأداتين، عليه اختراع غيرهما، أو عليه وداع علم الطبيعة. المال هو الأداة الذي تقيس مقدار الألم أو الفرح **(...)** لا يجوز لأحد الاندهاش أو الانزعاج من هذا حين يجد أنني في هذا العمل قست كل شيء على أساس المال.» **(بنثام ١٨٤٣).**

إن تعظيم السعادة من خلال تعظيم المنفعة على أساس مقياس تعظيم المال، وهذا البناء ربما قاد قلوب ساذجة إلى افتراض أن مقياس المال الذي ولدته الرأسمالية يجب أن يتم توزيعه وفق نوع ما من مبادئ العدالة. وهنا لا بد لفلسفة السعادة من أن تتخذ وضعية الاستعداد لإطلاق النار:

«ولهذا يجب على المرء **(...)** استنباط أنه في مقدمة أي دستور، وضع لنفسه هدف توفير أكبر قدر ممكن من السعادة لأكبر عدد ممكن من البشر، أن هناك ما يكفي من الأسباب لتقليص ثروات من هم الأكثر ثراءً وتحويلها إلى من هم أقل ثراء**(...)** لكن ما أن يأخذ المرء التداعيات من الدرجة الثانية والثالثة حتى تظهر تأثيرات معاكسة بدلاً من القدر الأكبر الممكن من السعادة وصولاً إلى القضاء التام على السعادة وما يلي ذلك من القضاء على الوجود. أما الشر من الدرجة الثانية فسيتمثل بالقضاء على السعادة من خلال نشر قلق عام وتورم الخطر إلى أن يصبح ملموساً؛ أما الشر من الدرجة الثالثة فسيعني القضاء على الوجود من

خلال معرفة المرء إنه لن يستمتع بجني ثمار عمله، الأمر الذي يقود إلى القضاء على كل حافز للعمل. وبغض النظر تماماً عن الخراب الذي سيسود عبر هذا، بمعنى السعي إلى المساواة أو بالأحرى إلى نظام يفرض المساواة **(...)** سيقود إلى نتيجته الأخيرة، أو أن على المرء أن يضع في حسابه إنه في حال حدث هذا فإن كل مجموع الرخاء سيتقلص، وإن صندوق الوفرة سيختفي، وهو الذي تم تحقيقه بهدف أن يكون هناك باستمرار قسم أساسي من الثروة تحت الطلب، وهو الأمر الذي تفرضه المحافظة على ما يكفي لتوفير مقتضيات الحياة الضرورية» **(بنثام).**

وبكلمة واحدة فإن إعادة التوزيع باتجاه الأسفل شر يناقض جوهر الثروة. سيكون بمقدور من قاموا بهذا الانسحاب ملعونين، وسيتم ترك البشرية وسط معاناة كاملة في ظروف لا يتوفر فيها أرباب عمل. ومن هنا لا يجوز بأي حال أن يتم بتر حركة تراكم رأس المال، وإجهاض ولادة المنفعة، ويمكن من وجهة النظر هذه التعامل، في السعي للرخاء، مع المادة البشرية الرأسمالية، بحيث تبدو أنها بقايا عملية فرض التساوي **(**وبالمناسبة فإن هذا تصور لا يمكن أن يتحقق إلا عبر الشكل المجرد للثراء الرأسمالي**)**. ووصل بنثام بهذا بسرعة إلى أنه فيما يتعلق بالقدر الأكبر الممكن من السعادة للعدد الأكبر الممكن من البشر فإن التركيز يتم على «الممكن» أي ما هو ممكن بالتوافق مع قوانين حركة «الآلة البديعة».

يقوم المرء بما في وسعه؛ لكن فيما يخص الفرد المنعزل **(**لا سيما الأفراد القابعين عند قاعدة هرم السعادة الرأسمالية**)** فيمكن أن تكون «السعادة الممكنة» محدودة جداً. وبقول آخر يمكن أن يكون هذه هي حصة السعادة التي تبقى لمن عانى من التجويع:

«الموت هو من نتائج عدم توفر ما يكفي لضمان مستلزمات حياة الجميع؛ ومثل هذا الموت الطبيعي**(!)** يمر بدور معاناة يكون أشد قسوة بكثير من المعاناة المرتبطة بالموت العنيف المترافق بأشد الآلام الذي تفرضها مقتضيات العقوبة. فبدلاً من الاستمرار في المعاناة من مثل هذا فإن البشر، الذين يجب عليهم المرور

بهذا، سيسعون بشكل طبيعي تحت وطأة الضرورة طالما أتيحت لهم الفرصة، إلى القيام بما يناسبهم على حساب الآخرين بهدف المحافظة على أنفسهم؛ إلى الحد الذي تسمح به جهودهم لتحقيق هذا الغرض، أو إلى حد ما هو متوقع، أن مثل هذه الجهود تحد من أمان المُلكية، كما تهدد على الأرجح أمان الشخص، من قبل كل الآخرين» (مصدر سابق).

كان على فيلسوف السعادة الخيرة بنثام أن يرى أيضاً أن الهدف العام، وبالتحديد السعادة الأكبر للعدد الأكبر، يندرج ضمن إطار مجموعة الأهداف تحت البند الأول أي «الأمان» (مصدر سابق). ها هو بنثام يجرف مسألة الأمان وكان مهووساً بها. فعلى التباين مع الساخرين مثل ماندیفیل فهو محب للخير من قلبه ومقتنع بذلك ومن ثم لم يكن من الوارد أن يكتفي بالمشنقة وانعدام التعاطف. وعدا عن هذا التعبير عن الشكوك فيما إن كان هناك ما يكفي من الشرطة، والعسكر، والقضاة، والجلادين وأن يكونوا مسلحين، بهدف ضمان الأمان، حين ستغرق سعادة العدد الأكبر الممكنة إلى أعماق سحيقة مستمرة.

لدى الليبرالية المحبة للخير مشكلة أخرى، وهي أنه من الأفضل دفع المادة البشرية الرأسمالية بحيث تلتزم دائماً بقواعد اللعبة، وأن عليها أن تخسر باستمرار وألا تجرؤ على اللعب بآلية الساعة الخاصة بمجموع السعادة. وبهذا تكون قضية الأمان ليست مسألة بوليسية وحسبل مسألة تربوية. لا بد من تصحيح ماندیفیل حول هذه النقطة؛ فهو قد ابتعد عن الهدف حين تناول مسألة مدارس الفقراء فقط من خلال مسألة المعارف الضرورية أو التي لا لزوم لها أو الخطرة. يجب أن يظل هذا الجانب صالحاً بطبيعة الحال لكن يتدخل هنا الافتراض التربوي. وبما أن فرض الانضباط على المادة البشرية لا يجب أن يكون خارجياً فقط، ويجب أن يستند إلى الإجبار العنيف. إن توظيف المعارف، وتحديدها، والتحكم بها كان مسألة، أما المسألة الأخرى (وربما كانت الأكثر أهمية) فهي التوجيه التربوي، والتدريب الجيد على خدمة أغراض الرأسمالية، وممارسة الانضباط والتعود على القيود. ومن خلال استخدام الحلوى والسوط صار هناك عملية غسيل دماغ منهجية.

ولهذا لا يُمكن أن يُدهش المرء من ظهور التربية الحديثة في التقدم اللاحق للتحديث، إن نشر المدارس ونشر التربية الشعبية العامة وكذلك صناعة التربية بلغ حداً لا يمكن تصوره وشارك فيه أعظم محبي الخير من مربين ومن منظري غسيل الأدمغة. وسبق لجان - جاك روسو كتابة رواية «إميل»، وهي رواية تربوية نشرت، متسترة بالتربية المتوافقة مع الطبيعة، الممارسة وسط العلاقات الحديثة كما سبق لنا عرضه، ودور الجنسين. كان روسو والثورة الفرنسية مختلفين عن الليبرالية الإنجليزية لناحية التوجه بالجانب السياسي للتحديث؛ إن روسو قد قدر مع ذلك البورجوازي الطماع وروج في مواجهته فضيلة المواطنة المرتبطة بليبرالية سياسية صارمة. لكن لم يكن هذا سوى الوجه الآخر للعملة، ومع فضيلة الديكتاتورية لدى روبسبيير، الذي جاء على عكس نوايا روسو الساذجة، برز من جديد لوياثان هوبز، الذي دمج نزعة الحكم المطلقة والليبرالية واتخذ شكل النزعة اليعقوبية الفرنسية. لذا لم يكن من المصادفة أن الليبرالية الاقتصادية الإنجليزية والليبرالية الثورية السياسية الفرنسية، على الرغم من تعارضهما الظاهري، قد التقتيا من جديد حول مسألة تربية الشعب والعمل على مسألة غسيل الأدمغة. وتضافر في «طبيعة» روسو (دون علم منه على ما يبدو) «النظام الطبيعي» الليبرالي والطبيعة الثانية الرأسمالية. إن ما عُد «طبيعياً» من قبل معظم كبار مفكري التحديث قد تم فهمه ضمن سياق صورة العالم الميكانيكية.

وكما هو حال آلة العالم الفيزيائية لدى نيوتن وآلة العالم الاقتصادية لدى آدم سميث، وهكذا تحول لوياثان هوبز الضخم كلي القدرة إلى آلة حكومية، تمثلت مهمتها التربوية بعملية غسيل أدمغة عامة واتضح بشكل منطقي كما بين المؤرخ الاجتماعي فولفغانغ دريسين أنه تحول إلى آلة تربوية (دريسين ١٩٨٢). ولم يبلغ أحد في عملية بناء هذه الآلة درجة الإبداع والنجاح مثل فيلسوف السعادة والمنفعة جيريمي بنثام.

يتم، في إطار صورة العالم الميكانيكية، عد الإنسان موضوعاً آلياً والتعامل معه على أساس ذلك. وسبق للفيلسوف الفرنسي جوليان أوفروي دولا ميتري (١٧٠٩ - ١٧٥١)، وهو مادي مبكر، أن نشر في عام ١٧٨٤ كتاب حمل عنوان «الرجل - الآلة». كما يجب، ضمن هذا السياق، النظر إلى المقصلة بوصفها «آلة الفضيلة». وبما أن البشري بوصفه جزء من الآلة العالمية يمثل آلة وأن كل نبضاته هي «وظائف» نجد إنه في إطار غسيل الأدمغة التربوية يُطرح نوع من عمل آلي (وما من ضرورة أن يكون ذلك عبر المقصلة). وإذا أخذ المرء هذا التفكير مع مسألة الأمان والسعي الرأسمالي لترويض البشر، فنجد إننا أمام مهمة الحراسة المستمرة ومراقبة الأفراد الخاضعين للتربية. إن العجوز آدم الذي يهدد بكسله وسعيه وراء اللذة، من جديد بالبحث عن قيود وإيقاع الضرر بسعادته، يجب أن يخضع للتحكم عند كل خطوة وكل منعطف وأن يشعر إنه تحت الإشراف حتى يموت بالكامل وأن يبرز «إنسان جديد» بوصفه شفافاً وكائناً راضياً بالقيود المطلقة ويعمل على مدار الساعة. ويجب ألا ننسى أن كل هذا تم باسم الحرية، وبالتحديد الحرية الكاملة في البيع وفي بيع النفس.

لكن تخصيص رجل شرطة لمراقبة كل إنسان وتعيين مرب لكل فرد سيفرض تكاليف عالية. عدا عن ذلك من الذي سيربي المربي؟ وضمن إطار إنجازه المزدوج بوصفه فيلسوف المنفعة والسعادة، طور بنثام مساهمة مستدامة من خلال تحسين التربية وخفض تكلفتها، إذ يجب أن يكون من السهل الاعتناء بالحراسة وان يكون ذلك بسيطاً؛ فعلى المدى الطويل يُفترض أن يتحول الإنسان الذي يتلقى العلاج إلى حارس نفسه. إذن يجب تكملة آلية الضبط الذاتي للسوق من خلال الضبط الذاتي للمجتمع بأفراد منضبطين ذاتياً. هذا هو المعنى السري لضرورات التنوير وفق كانط، فعلى الإنسان المضي من خلال الخلاص من عدم نضجه، الذي هو خطؤه، وان يخدم فهماً لا يتطلب توجيهاً من أحد آخر» (كانط).

لم يتعد الأمر ألا يقتصر نظام العقل الرأسمالي على الجوانب الظاهرة، بل إن يتم ترسيخه داخل الفرد بحيث تكون هناك وسيلة ضبط ذاتي رأسمالية داخلية يتحول من خلالها كل فرد إلى شرطيه الخاص، وإلى المربي، وحارس السجن وقائد ذاته.

وتلا كانط فيلسوف التحديث العظيم جورج فيلهلم فريدريش هيغل (١٧٧٠ - ١٨٣١)الذي نمق العقل العالمي الرأسمالي ليصبح روح العالم الشاملة وعبر عن ذلك بجملته الشهيرة: «الحرية هي فهم الضرورة»؛ وهذا تصريح ليبرالي صادق وطنان. أدرك بنثام أنه لا يمكن الوصول إلى ذلك عبر النقاش والعقوبة فقط، فأضاف على ذلك فكرة عبقرية، ورأى أن المراقبة المطلقة والتحكم يجب أن تتخذ في المقام الأول الشكل المعماري لمؤسسات الترويض.

كانت النتيجة كتاب (بانوبتيكون: وهو سجن يرتب الزنزانات بحيث يمكن مراقبتها باستمرار عبر التلسكوب والمجهر) وهو بناء متخيل اعتمد على مبادئ ومرافق فنية عرضه بنثام عام ١٧٨٧ في رسالة إلى صديق نشرت عام ١٧٩١ مع جملتين إضافيتين. البانوبتيكون هو في حقيقة الأمر أشكال شمعية أو خزان مثير للفضول، أما المعنى الإغريقي القديم فيشير إلى مفهوم يتعلق بحيز يتيح رؤية عامة وهو أمر ينطبق كما هو معروف على كل أنواع المعارض. وقد تمكن بنثام، وفق افتراض فوكو، من الوصول إلى فكرته من خلال بناء حديقة الحيوان الملحقة بقصر فيرساي:

«(...) يتعلق الأمر بأول استعراض للحيوانات، التي لم تُنشر كما جرت العادة في الماضي في حديقة. انتصب في الوسط جناح، لا يتضمن في الطابق الأول سوى غرفة واحدة، هي بالتحديد صالة الملك. كل الجوانب مفتوحة من خلال نوافذ واسعة تطل على سبعة مساحات مخصصة لأنواع مختلفة من الحيوانات لا تتضمن جدراناً (أما الجهة الثامنة فمخصصة للمدخل)، (فوكو ١٩٧٧).

اقترح بنثام تنظيماً مماثلاً. تعلق الأمر بحديقة حيوانات تم فيها استبدال الحيوانات بالبشر(فوكو). وما الذي يُفترض أن يكونه؟ في البداية وبطبيعة الحال

نمط جديد من السجون. لكن خيار بنثام مضى بعيداً أكثر حيث سمى بنائه» دار المراقبة والتحكم. ونحن نجد في العنوان الموسع لكتاب بانوبتيكون توسيعاً لإمكانيات بانوبتيكون. وكانت فكرته وفق التالي:

«هو قابل للتطبيق في كل المنشآت، حيث يفترض وضع الناس تحت المراقبة بأشكال متعددة؛ لاسيما في الإصلاحيات، والسجون، ومدن العمل، والمشاغل والمصانع، ودور الفقراء، ودور المجانين، والمستشفيات، والمدارس» (بنثام).

عمل بنثام حول فانتازيا المنفعة في حدودها القصوى:

«البناء دائري. يمكن للمرء إن شاء تسمية غرفه زنزانات. الزنزانات مقسمة ومنفصلة عن بعضها البعض، والنزلاء محرومون من التواصل فيما بينهم من خلال جدران فاصلة تمتد من الهامش الخارجي إلى المركز(...) يحتل جناح المراقب المركز؛ يمكن أن يسميه المرء إن شاء مقصورة الحارس. من الأفضل أن يترك المرء حيزاً بينياً غير مسكون بين المركز والهامش الخارجي. ويجب أن يكون هناك مساحة كافية بين الزنزانات لإقامة ممر بين الجانب الخارجي للبناء ومقصورة الحارس المركزية. ثمة نافذة تطل على الخارج في كل زنزانة يجب أن تكون واسعة كفاية بحيث لا يقتصر الأمر على إنارة الزنزانةبل بما يتيح المجال لوصول نور كاف إلى كل أجزاء مقصورة الحارس. يتم تغطية نصف القطر الداخلي لدائرة الزنزانات بشبكة فولاذية تصمم بحيث لا تعيق وصول نظر الحارس إلى الزنزانات (...) تُغطى نوافذ مقصورة الحارس بستائر (...) بحيث يعجز النزلاء عن رؤية إن كان هناك أحد ما في مقصورة الحراسة(...).» (بنثام).

يرفع هذا النظام المصقول المراقبة إلى مستوى الكمال ويُضفي عليها سمة عقلانية، إذ يُفترض أن يظل النزلاء مرئيين دائماً، في حين يظل المراقب غير مرئي بالنسبة إليهم. اهتم بنثام بالتفاصيل بكل ما لديه من راحة ضمير نفعية ليبرالية. لقد نسي بعض الشيء وضع نظام إنذار خاص بنظام تقني للتخلص من نفايات البشر. وهو كان ضد عقوبة الإعدام انطلاقاً من روحه الإنسانية، على الرغم من

أنه تحجج إن ركام السعادة والمنفعة يخسر بذلك قوة عمل. يجب استخدام قوة عمل النزلاء بشكل مثالي بوصف ذلك ممارسةً ومثالاً يجب أن يتبعهما المجتمع بأسره. وعلى هذا اهتم بنثام بسرور في أن تضم بعض السجون عمليات لا تقتصر على نشر تدريب المجرمين على القيام بدور ثور الطاحونةبل دمجهم بكل أنماط الآلات النافعة (دريسن ١٩٨٢)، ويجب خفض فترات الراحة إلى أقل قدر ممكن. وقد تم إجراء عملية حساب مزدوجة على أساس فلسفة المنفعة والتربية:

«بعد خمس عشرة ساعة عمل يُسمح بست ساعات نوم كحد أقصى. لا يقتصر الأمر على الاستفادة إلى أقصى حد من قوة عمل السجناءبل منع تولد أماني متخيلة. وقد كتب بنثام أن السجين المُنهك تعباً سينام ما إن يستلقي على السرير، وإلا فستكون لديه فرصة للهروب في خياله من مراقبه ومن مربيه» (دريسن).

علاوة على ذلك يُفترض بالعمال التناوب على العمل، بحيث يتم تجاوز حدود التعب باستمرار. لكن هذا بدوره لا يكفي بأي شكل. لا يقتصر الأمر على إحساس النزلاء إنهم تحت المراقبة باستمرار دون أن يتمكنوا من مراقبة أنفسهم؛ كما لا يقتصر الأمر على جعلهم في حركة لا تتوقف تقريباً؛ بل إنه من الأفضل عزلهم عن بعضهم البعض إلى أقصى حد ممكن. وقد ابتدع بنثام عقوبة العزل. ل إنه اقترِح في هذه الحال تغطية عيني النزيل وسد قناة السمع لديه. كما أوضح في كراس «مبادئ الحق بفرض عقوبة» وبين بسرور (كما لو أنه توقع معاملة جهاز العدالة الألماني الاتحادي مع سجناء جناح الجيش الأحمر):

«إن مثل هذا السجن الانفرادي، لا سيما حين يترافق مع القليل من الضوء والكلفة، لا يعدو أن يكون سوى تعذيبِ لكن دون أن يولد ضد نفسه الكره العام المرتبط بالتعذيب» (بنثام اقتباس عن دريسن).

لكن علاوة على المساجين يمكن تطبيق شكل آخر من هذه المبادئ في المدارس. إن النظام المفروض ضمن صفوف المدرسة يعود إلى سجن بانوبتيكون الذي تخيله بنثام، فلكل تلميذ مكانه المحدد؛ ويمكن أن يجلس التلاميذ فرادى أو

مجتمعين، ويكون مكتب المعلم في موقع أكثر ارتفاعاً يتيح له مراقبة المكان بشكل مماثل لما تقوم به مقصورة المراقبة لجهة تسليط الضوء على كل أركان الغرفة، كما توقع بنثام بسرور:

«يمكن بفعالية كاملة منع كل لعب، وكل كلام غير مراقب، وكل إلهاء من خلال الموقع المركزي للمعلم. وقد يكن من المفيد استخدام جدران فاصلة أو حواجز بين التلاميذ» (بنثام، اقتباس عن دريسن).

بل إن صديق البشرية بنثام اهتم بالعقاب بالضرب بوصفه منطقياً ومفيداً أكثر مما كان متوقعاً حتى الآن. إن ضرب من هو عاجز عن حماية نفسه يُعد في العديد من الثقافات منافياً للشرف، كما هو حال القسوة تجاه العدو المهزوم التي كانت من الأمور الشائعة.

استمرت عادة ضرب المرء لأولاده بوصفها جزءاً شبه حصري من الحضارة الغربية المسيحية؛ وارتقت هذه العادة الجميلة في تاريخ التحديث إلى مقام عربدة في إطار التربية بالتعذيب في العائلات، وفي المدارس، وفي الجيوش حتى وقت متأخر من القرن العشرين. وفي هذا المجال احتلت ألمانيا البروسية قمة التقدم دون منازع؛ لكن الليبرالي نفعي النزعة بنثام لم يفوت فرصة تسجيل نقطة تاريخية في هذا المجال من خلال إضفاء سمة ترشيد تقنية من خلال آلية تعذيب حقيقية:

«على المرء بناء آلة تتضمن عدداً محدداً من قضإن القصب أو عظام الحوت المرنة قابلة للحركة. ومن المفترض تحديد عددها وقياسها من خلال القانون. يجب أن يتم تعريض جسد المُذنب إلى الضربات حيث يحدد القاضي مسبقاً تسلسل وشدة الضربات. وبهذا يتم منع أي تعسف. ويجب أن يُشرف موظف عام على تطبيق العقوبة. وحين يتم معاقبة مجموعة من المذنبين، يتم توفير الوقت (!) ويتم رفع شدة الرعب الذي يولده المشهد(...)» (بنثام، أورده دريسن).

وبعبارة واحدة فإن «القدر الأكبر الممكن من سعادة القدر الأكبر من الأفراد»؛ من خلال كل هذه الإجراءات سيعزز الأمان وكذلك السعادة في المجتمع الرأسمالي. إن بنثام قد سخر نفسه للبحث العلمي في هذا المجال من خلال المزيد من الصقل، وهو لم يترك أي شك حول سياق المنطق الاجتماعي ذي الإحساس المعقد الذي يتم على أساسه تطبيق هذا التأديب:

«إن الألم المتولد عن هذا التأديب هو بمثابة رأسمال ينتظر جني أرباح **(...)**، ويمكن للمجتمع إقامة مصلحة ضخمة من الخبراء الذين يتفحصون تأثير مختلف أشكال التأديب وتحديد مستويات الألم المتنوعة التي يجب أن تتولد عنها، وتحديد التداعيات المختلفة من كدمات وتمزق الأوتار التي يتسبب بها المرء عبر الضغط على أوتار العضلات أو الضرب بالسوط» **(بنثام وفق اقتباس ميللر)**.

وبذلك يكون عالم السجن المفترض قد اكتمل بعد. وطرح بنثام بالإضافة إلى ما سبق مبدأ التحكم الكامل بالهوية حيث يجب أن يكون هناك إمكانية للتعرف على كل نزيل في كل وقت وعلى الفور والتثبت منه، داخل سجن بانوبتيكون وفي بانوبتيكون المجتمع الشامل. وبحساسية لا تعرف التعب ربط بين أمثلة بهدف صوغ مبدأ واعتماده:

«في العاصمة اليابانية يجب على كل فرد تثبيت اسمه على ثوبه. **(...)** وفي الجامعات الإنكليزية يرتدي الطلاب لباساً موحداً. وفي المدارس الخيرية لا يقتصر الأمر على ارتداء زي موحدبل يجب على كل تلميذ وضع لوحة رقمية. لا حاجة للحديث عن الجنود. فأقل ما في الأمر هو حشر الجيوش في لباس موحد» **(بنثام، اقتباس أورده ميللر)**.

اقترح بنثام في رسالة وجهها إلى السير كارو في عام ١٨٠٤ وشم كل مواطن إنكليزي إلزامياً دون استثناء بوشم حصري باسم أو رقم الشخص.**(ميللر)**. ما الذي تبقى بعد، إنه السؤال الكبير، من الذي يُفترض به أن يراقب المراقبين، وأن يربي المربين. وهنا تمكن صديق البشر القادر على الإبداع الليبرالي من تحديد

وسيلتين. اقترح أولاً خصخصة المؤسسات القائمة على مبدأ بانوبتيكون داخل السجون وترك إدارتها للرأسمال الخاص الجالب للربح. (تحية من السيدة تاتشر!) لقد سعى بنثام إلى فرض معايير صارمة لإدارة الحسابات على أساس عقلاني، تحدد معدل وفيات وسطي في العام يجب ألا يتم تجاوزه. علاوة على ذلك يعاقب مديرو السجون بغرامة مالية على كل حالة هروب (دريسن) أما الطريقة الثانية فهو النشر الإعلامي لكل الأحداث كما طرحه بنثام في مبدأ حق العقاب:

«العلنية هي الوسيلة الأكثر فعالية في مواجهة الإساءة (...) يجب أن يكون البانوبتيكون شفافاً ومتاحاً للزيارة في كل وقت من قبل موظفين أصحاب صلاحية لكن بشرط أن يكون مفتوحاً للجميع في ساعات وأيام محددة. يتم اقتياد المشاهد إلى مقصورة المراقبة بحيث يتمكن من مشاهدة داخل السجن ويصبح شاهداً على ظروف السجن وقادراً على الحُكم على وضع السجناء» (بنثام اقتباس أورده دريسن).

وهكذا يتم تنشئة المربين، وجعل المجتمع بأسره يراقب بعضه بعضاً. إذن خطط بنثام لعلنية لا يمكن انتقادها ولتحكم علني قادر أيضاً على إخضاع عملية الإفقار الرأسمالية المصطنعة والمنهجية لتأكيد سيادة النظام. إن العقل الرأسمالي سيصبح علنياً والعلنية ستكون هي العقل الرأسمالي، وفق الوصف الذي أطلقه الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي جاك-آلان ميللر على المنطق المعيب للفكر الليبرالي القائم على مبدأ البانوبتيكون.

«إن عالم البانوبتيكون ينشر السيادة غير المقيدة للعقل القائم على الحسابات. السيادة عبر دور التوقيف (...) وحين ننظر إليه بهذه الطريقة نجد أن البانوبتيكون يقيم معبد العقل، معبد شفاف ينشر الضياء (...) العين العلنية تراقب العين الداخلية (...) وهكذا يتحول السجن من مكان إقصاء إلى حيز دمج اجتماعي. وسيصبح المكان الأكثر إشعاعاً والأكثر توليداً للثقة». (ميللر ١٩٩٦).

يتعلق الأمر بوضوح فيما يخص نصوص بنثام المهووسة بسهو مجنون؛ لكنه مجنون عقلاني رأسمالي يتصف باتساق داخلي. وهكذا أنهى فيلسوف السعادة دروسه في وضع بقايا ملائمة فبعد أن اقترح نشر عملية تحقيق المنفعة وتوفير الكلفة من خلال استخدام الجثث شبه المعالجة لتكون تماثيل في الكنائس والمسارح، نذر جسده الخاص لصالح علم التشريح. ولا يقتصر الأمر على هذا حيث سيكون لهيكله العظمي فائدة بعد أن يتخلص من جسد بنثام بحيث إنه (سيكون ضمن خزانة قابلة للنقل) وقادراً اليوم على تقديم خدمات متعددة لأغراض التعليم والعرض، أكثر من ذلك الرجل اللندني في العقد الثالث من القرن التاسع عشر.

لم يكتف بنثام بتطبيق منطق المنفعة المجردة الشمولي للرأسمالية على نفسهبل أورثه بنجاح للعالم بوصفه تربية ذاتية وبوصفه منطقاً مُضمناً ذاتياً.

أن نوايا منطق المجانين هذا يتجسد في أربع نقاط. أولاً في مبدأ الرؤية الشاملة، فالقابلية للرؤية هي حالة (فوكو ١٩٧٧). الكل خاضعون لمراقبة مستمرة دون أن يدروا إن كانوا في عنصر معينة خاضعين حقيقة للمراقبة. وهكذا يمكن طحن السلوك طالما أن الشخص الذي يعتقد أنه مراقب يتحكم بسلوكه (هنا نجد تماثل الحالة الرأسمالية العادية التي لم تكن زمن بنثام أمراً مفروغاً منه مع تصورات الوهم الفصامي).ثانياً مبدأ عزل الأفراد بعضهم عن بعضٍ وهنا أيضاً نجد أنه ما أن يتم طحن كل آثار السلوك، حتى يمكن التخلص من جدران الزنزانات ومن الفواصل، دون أن يتوقف الأفراد عن التصرف بوصفهم كائنات معزولة والعمل وفق ذلك.

«إن «الفرد المنعزل» الذي تم افتراضه إيديولوجياً منذ زمن هوبز قد تم إنتاجه عمداً من خلال صيرورة شاملة، وتم ترسيخه في الدماغ بوصفه وعياً بالذات. ثالثاً إن مبدأ التجسيد الخارجي للتتبع السلوكي من خلال الأجهزة، والأشكال التنظيمية، ونظم العمران، وتحديد مواقع الجلوس وما إلى ذلك بحيث تفرض المقتضيات

الرأسمالية نفسها آلياً من خلال نظام مركز للأجساد، والمساحات، والأنوار، والرؤى، ضمن جهاز تفرض آليته الداخلية العلاقة التي يُسجن داخلها الأفراد» (فوكو).

ورابعاً وأخيراً فوفق مبدأ إزالة الطابع الشخصي عن العنف، والحكم، وفرض الانضباط، وممارسة التأثير، وما إلى ذلك الذي لا يقتصر على مستوى الأعلى الخاص بآلة الضبط الذاتي العامة في اقتصاد السوقبل يشمل المستوى الأدنى في الحياة اليومية الفورية. إن إمكانية الفرض الشاملة للآلية، وبساطتها وواقع أنها علنية تماماً تجعل حتى الأشخاص غير المؤهلين أو الأغبياء قابلون للخضوع للتحكم، كما لاحظ بفخر بنثام: «إن كل فرد تقريباً قادر على تسيير الآلة بدلاً من المديرين، والعائلة، والزوار، ومجال الخدمة».(فوكو).

إن ملاحظة لينين القائلة إن كل طباخة قادرة على أن تدير الأمور في اشتراكية الدولة (أو على الأقل يجب أن يكون هذا هو الهدف)، تكتسي في ضوء المنطق الشامل دلالة مريبة. وفجأة يصير واضحاً أن المقصود هنا ليس تحرير الطاهية (كما هو الحال مع مطالبة كانط اللفظية بتحرير البشر من المبادئ القمعية) بل نمطاً من نتائج استقلال العمل الاجتماعي وآلة التعافي عن الأفراد، بغض النظر إن كانوا طباخة أو مختصاً في ممارسة المهام الخاضعة للتحكم.

كما يتعلق الأمر أيضاً بفرض هوية قمع ذاتي تشمل الفاعل والمفعول به بوصفهما في وضع وظيفي عام في «الآلة البديعة». إن الفاعل والمفعول به المتطابقين في آلة التعافي الذاتي الليبرالية تضع المتحكم به والمُتحكم في موقع متساو، فالجميع يتحكمون إنفسهم ويتحكمون ببعضهم بعضٍ باسم منطق عديم الموضوع، هو منطق استقلال نظام العمل والتعافي.

كما تتحول ديكتاتورية التربية إلى ديكتاتورية تربية ذاتية مكتملة، ويتم حماية تحديد الذات هذا السلبي، وإعادة تشكيله وتحديده مسبقاً من خلال شبكة هائلة من المواد، ومن العمليات الناظمة والسيكولوجية الاجتماعية عند المستوى الأدنى للنماذج الاجتماعية الراسخة التي لم تعد سمتها القمعية مدركة.

تشارك «الطاهية» في الحكم بلا مبالاة وهو حكم تشارك فيه بنشاط في آلة التحكم العلنية- المغفلة وتشارك فيه بحكم العادة، وتعيش مع الآخرين ساعة القمع الذاتي؛ وتكون خاضعة للتحكم بقدر مشاركتها في عملية التحكم.

إن استرجاع «طباخة» لينين بشكل مختلف عن المعنى المعروف حتى الآن لا يمثل الشيء الوحيد المريب لدى قراءة بنثام. بل إن المريب لدى بنثام يصبح أكثر وضوحاً بكثير حين نربط أفكاره بشكل أقل بديكتاتوريات التحديث الشبيهة بالديناصوربل نربطها بأكثر اقتصاديات السوق الحرة الديمقراطية تطوراً. ولا مجال أمامنا إلا الإقرار إن كل مبادئ سجن البانوبتيكون مطبقة منذ زمن طويل في عالم الغرب «الحر» (وهي مطبقة تماماً فيه فقط) وربما كان هذا هو السبب في أننا نتمسك اليوم باقتصاد السوق الشامل، لأننا نحن ذرية ضحية عملية الضبط الذاتي الآلية.

ويبدو واضحاً من النظرة الأولى أن بنثام سبق رواية ١٩٨٤ لأورويل بمئتي عام تقريباً. لكنه لم يقم بذلك فقط بوصفه ليبرالياًبل بوصفه ديمقراطياً أيضاً (وهذه توليفة لم يسمع بها أحد في ذلك الوقت)، وهو أشاد بالديمقراطية التمثيلية في الولايات المتحدة بوصفها مثالاً يُحتذى. فبالنسبة إليه توافقت الديمقراطية بشكل سلس، بوصفها حكم الناس لأنفسهم حقيقة مع مبادئ سجن البانوبتيكون. فالديمقراطية هي شكل الحكم للفاعل المنضبط ذاتياً الذي تم إنباته ويلهث بشوق خلف توقعات اقتصاد السوق، بهدف الوصول إلى قطعة سجق رأسمالية مرتدياً مشد صدر ليندمج «بحرية» مع الآخرين ضمن محيط يعمل مثل جهاز. كما أن الناس الذين تم زرع الرضا عن الذات لديهم عبر تلك الآلية يتصرفون مثل كلب بافلوف ويسيل لعابهم استجابة لإشارة من مقتضيات النظام. (وهي «الطبيعة الثانية» الحقيقية لحيوان الصيد المزعوم). وعلى هذا فإن الديمقراطية ليست سوى ديكتاتورية متخثرة، وهي ديكتاتورية السعادة التي تديرها اليد الخفية. إن كل شياطين نظام اقتصاد السوق التي سخر لها إيمانويل

كانط وآدم سميث جهداً نظرياً بهياً بهدف تحويلها إلى رب علماني جديد لكن ظهرا محدودي الأفق لدى مقارنتهما مع سيد البحث التاريخي مثل جيريمي بنثام.

إن الديمقراطية هي من حيث البنية العمرانية ديكتاتورية متخثرة، ونجد أن آثار نموذج سجن البانوبتيكون مرسخة في كل مؤسساتها. إن غرفة المكتب المعاصرة الفسيحة، حيث يجلس الموظفون على طبق ضيافة ضخم هي من عناصر سجن البانوبتيكون حالها حال المطابخ الضخمة المكشوفة في مطاعم الوجبات السريعة حيث يكون عاملو المطبخ مكشوفين لأعين الزبائن. إن عملية التقييم المستمرة، والمراجعات، ودلائل الإنجاز التي تخترق الحياة بأسره، وكذلك نظام الأرقام، ولوحات تحديد الهوية، والأوراق الثبوتية، وبطاقات الهوية هي كلها من إنجازات مبدأ سجن البانوبتيكون.

يُفترض بالمرء إعداد مسابقة حول عناصر سجن البانوبتيكون من تنظيمات، وتصميم عمراني، ومعدات، وما إلى ذلك، المخفية ضمن محيطنا الديمقراطي، التي لم تعد مُدركة من قبلنا بوصفها (آثار علاقة ديكتاتورية محفورة داخلنا) بحيث نجعلها ملحوظة للعين من جديد، وأن نفهم بروح نقدية المرحلة الأخيرة من الشمولية الليبرالية؛ بحيث ندرك أن ديكتاتوريات التحديث منذ بنثام لم تكن سوى نموذج أولي للحالة الإجمالية لديمقراطية اقتصاد السوق، أو اقتصاد السوق الديمقراطي، وأننا نحن اخترنا أن نجلس في مأوى مجانين وفق نموذج بنثام نظراً لانعدام البديل. إن العين العملاقة التي تولد لدينا الانطباع إننا خاضعون للرقابة من جميع الجهات وبشكل دائم ضمن الحد الأدنى من مستوى وعينا، وأن عين الأخ الكبير لا تنتمي لأي «مراقب» بشري، على الرغم من أن المحيط يعج بالمراقبين أكثر من أي وقت مضى؛ إنها عين نظام الرأسمالية التي لا تخص أي فاعل والتي دمجناها في دواخلنا، وصارت ما يمكن أن نسميه «عيننا الثالثة»، تراقبنا ذاتياً، وتُحدق بحرص في دواخلنا.

تمرد السفينة باونتي.

صاغت الازدواجية الليبرالية لعبة الأرنب والقنفذ الخاصة بها للتعامل مع التحرر، ووظفت فيها كذبتها المزدوجة حول «الحرية» و«الرخاء». فحين يتعلق الحديث بعدم وصول ارتفاع مستوى الرخاء إلى شريحة الفقراء يتم التركيز على «الحرية» المدنية بوصفها القيمة العليا، أما حين يتم تسليط الضوء في أي موقع على الجانب القمعي ولحظات التدمير الذاتي لدى «العبودية الحرة»، فيتم تعظيم ارتفاع مستوى الحياة بوصفه مكافأة مهدئة. وحينئذ لن تتردد الجهات العامة الرسمية عن أي تزوير للإحصائيات وعن محاولة تجميل الواقع وتطبيق لمسات تجميلية سطحية للفقر المرتبط باقتصاد السوق. بل إن أحياء البؤس يُمكن أن تُصور عند الضرورة على أنها «طبيعة ريفية مزدهرة»، قد تكون قذرة بعض الشيء، لكن فيها حياة مليئة بالفرح وطافحة بألوان الريف.

ومن وجهة النظر هذه حازت السخرية الليبرالية الكلاسيكية بطولة العالم في «الحقائق الكاذبة» وفق أورويل. أما آدم سميث على سبيل المثال فهو لم يفضح نفسه حين افترض في وسط مرحلة ما قبل الرأسماليةالصناعية ومرحلة الرأسمالية الصناعية المبكرة أنه:

«في بريطانيا العظمى يكسب كل عامل بوضوح اليوم ما يفوق بكثير ما يحتاج إليه بالتأكيد لرعاية عائلته **(...)** إن المكافأة الحقيقية لقاء العمل، وكذلك الكميات الضرورية فعلاً والجذابة من مقتضيات الحياة، التي يمكن للمرء شراؤها، قد نمت في قرننا هذا أكثر من الأجر الاسمي» **(سميث)**. سيفرك القارئ عينيه، فقبل بضعة صفحات ترك المؤلف نفسه يُعبر عن غضبه العارم ضد شغب العاملين بأجر وضد روابطهم من خلال التصريح الآتي:

«في حال كانت قراراتهم الجماعية هجومية أو دفاعية الطابع لكن سيظل من المعلوم دائماً، أن العمال يتسببون دائماً بقدر كبير من الضجيج، ولا يترددون في بعض الأحوال من اللجوء إلى العنف الصرف وتوجيه الإهانات الشنيعة بهدف

انتزاع قرار يتعلق بمطالبهم. وهم، نتيجة لتحرقهم، يتصرفون بحماقة وخفة البشر الذين هم على حافة الجوع (...)» (مصدر سابق).

ويبدو هنا بوضوح تناقض في اتساع السماء لا يبدو أنه أزعج بشكل خاص سميث أو من علقوا على كتاباته تعليقات علمية، لأنه من الطبيعي في نظرهم أن ارتفاع الأجر الفعلي الرائع والمسلي يتوافق مع يأس البشر الذين هم على حافة الجوع. ويمكن أن تتضح المسألة بعض الشيء حين يرى المرء ما الذي قصده سميث من ارتفاع مستوى الحياة:

«وهكذا فإن ثمن البطاطا حالياً في المملكة يعادل نصف ما كان عليه قبل ثلاثين أو أربعين عاماً. وينطبق هذا على الفجل والجزر والكرنب (...) كما أن الثياب صارت أرخص وأفضل بالنسبة للعامل، بعد أن جرى تحقيق الكثير من التقدم في إنتاج الكتان الخشن والأقمشة الناعمة (...) بالمقابل صار الصابون، والملح، والشموع، والمشروبات المكثفة، أغلى (...) وفي جميع الأحوال لم يعتد الشعب الفقير كثيراً على استهلاك مثل هذه الأشياء (!) ومن ثم فإن تراجع أسعار الكثير من الأشياء الأخرى يفوق بكثير غلاء البعض الآخر. كما أن هناك ادعاءً معتاداً إن المنتجات الفخمة انتشرت حتى بين الفئات الدنيا من الشعب كما إن العمال الفقراء لم يعودوا راضين مثل الماضي عن الطعام واللباس والمسكن العادي، وهذا أمر يجب أن يقنعنا إن الارتفاع لم يقتصر على الأجر الاسميبل إن تعويض العمل ارتفع أيضاً» (مصدر سابق).

الكفاية من البطاطا، والفجل، والخيش، بوصفها «ارتفاعاً في مستوى الرخاء» (يتم منذ زمن طويل تناسي المقارنة مع أوقات الوفرة في الفترة المتأخرة من العصور الوسطى). لا يمكن تحمل أثمان الصابون والملح، لكنهما غير ضروريين للفقراء (لنتذكر تصريحات ذات صلة لفريدريش ليست حول العلاقات الألمانية بعد عقود لاحقة من السنين)، إن هذه البرودة الليبرالية المثيرة للدهشة قد تم المزايدة عليها من خلال أن سميث عد ببساطة الادعاء الثالث

حول «تحسن الأجور» المتعلق بنمو عدم رضا المادة البشرية «دليلاً» على صحة افتراضه حول نمو الرخاء. وأردف بقلب مطمئن أن أجر العمل في إنكلترا لن يصل قط حد أدنى يتوافق مع تصورنا حول الإنسانية (مصدرسابق).

إنها لمواساة مثيرة للدهشة من قبل الزعيم العقائدي التاريخي لليبرالية لمصلحة من عانوا من الفقر المصطنع الناتج عن القيود الرأسمالية. ومن المفترض بمن تم إفقارهم ومن سيتم إفقارهم أن يبتهجوا «بالثراء النسبي» لفقرهم لأنه يُزعم أنه رفعهم في ظل الظروف الرأسمالية بعيداً عن وضع الجوع المرتبطة بشروط الحياة في كل الفترات السابقة للرأسمالية، وهذا كذب وتزوير، لكنهما نجحا إلى حد رسخهما عميقاً في وعي الجماهير. وقد لجأ ماندیفیل في سياق حكاية النحل لتبرير هذا بشكل غريب:

«قد يضحك المرء حين يكتشف الترف المتمثل في رداء رجل يرتدي تحته ثوباً سميكاً وقميصاً مهلهلاً لكن أليس هذا مطلوباً بالنسبة للكثير من البشر والعديد من المهن التي تتطلب مهارات وأدوات حتى يظهر المرء بمظهر فيه لمسة مدينة يوركشاير؟» (ماندیفیل).

وبعد نصف قرن استخدم آدم سميث في كتاب «ثروة الأمم» في احتفاله بتقسيم العمل الرأسمالي بالتحديد الحجة نفسها (ومن الواضح أنه كتب دون الإشارة إلى ماندیفیل بوصفه مصدراً) بهدف مواساة فقراء العصر الحديث:

«لا يحتاج المرء إلا إلى رؤية معدات عامل مهني أو عامل بأجر عادي فيبلد متطور وطموح، ليكتشف على الفور أن عدد الأفراد المشاركين في تأمين المنتج، بغض النظر عن مدى ضآلة مساهمتهم، يتجاوز أي توقع. وعليه يكون المعطف الطويل الذي يرتديه العامل لقاء أجر فضفاضاً وخشناً هو نتاج عمل الكثيرين، مثل الراعي، وفارز الصوف، والمنجد، والصباغ، والذي يفرم الصوف، وعامل المغزل، وعامل النول، والخياط والكثيرون غيرهم، فقط لإنتاج هذه البضاعة المتواضعة» (آدم سميث). ويجب على الفقر الرأسمالي مواساة نفسه إن معدات

الإفقار هي نتاج آلات رائعة مثيرة للإعجاب وشديدة التعقيد حولت كل البشر إلى مسننات صغيرة في سلسلة حركتها. وبهدف جعل هذه الفكرة ملموسة رسم السيدان ماندیفیل وسميث من جديد مظاهر فظائع شروط الحياة قبل الرأسمالية وغير الرأسمالية على الجدار. إن ماندیفیل الذي سبق له استخدام صورة آكلي ثمار البلوط ركز هذه المرة على الماضي المظلم، بهدف جعل الفقراء المعاصرين يتذوقون الترف النسبي لثيابهم الفقيرة:

«في تلك العصور القديمة تغذى البشري حكماً من ثمار الأرض، دون أي تحضير لها، وتنقل عار مثل الحيوانات الأخرى في حجر أمهم المشتركة» (ماندیفیل).

ما من مجال للشك! ففي ذلك الاستنتاج ركز آدم سميث على إفريقيا البرية التي صارت منذ القرن الثامن عشر جزءاً من وعي عملية التحديث الأوروبية والمدافعين عنها فلسفياً التي تم تصويرها بوصفها المرحلة الدنيا في عملية تطور خطي للبشرية التي توجت أخيراً بالرأسمالية. أما الأفارقة، وسكان جزر المحيط والأمريكيين المتوحشين فقد تم تصويرهم على أنهم عرض توضيحي حي لوضع الوحوش في زمن التخلف (الذين تم في الواقع التعامل معهم بمباركة فلسفية بوصفهم حيوانات). وكان هؤلاء الحيوانات البشرية في عقل آدم سميث متطابقين مع عملية معايرة هدفت إلى إضفاء طابع نسبي على الفقر الرأسمالي:

«لكن يجب على المرء التفكير في أن وضع أمير في أوروبا ربما قد يختلف قليلاً عن وضع مزارع نشط وراض، بقدر اختلاف وضع الأخير عن الأوضاع السائدة في إفريقيا في حين يوفر له وضعه مستوى غير محدود من الحياة والحرية مقارنة مع آلاف المتوحشين العراة» (سميث).

فيما يتعلق بمصداقيتهم كان من سوء طالع بعض الإيديولوجيين مثل ماندیفیل وسميث، أنه كان هناك على الأقل بعضٌ من معاصريهم من الشعب الإنجليزي ممن أسهما في إفقارهم وإذلالهم ممن وصلوا إلى حالة مكنتهم من معرفة ذلك التلفيق حول «المتوحشين العراة» ورؤيتهم وهم يمرغون رؤوسهم على

الأرض الجرداء. إن بحارة الأساطيل الحربية والتجارية الذين كانوا إنكليزيين أحراراً وفق معايير معتقل المجانين- وفرض الانضباط، ومن المحظوظين الذين نالوا في معظم الأحيان ما لا يكاد يقيم أودهم من الطعام وعدوا من فئة الفقراء الأشد فقراً قد حصلوا على ما يكفي من الطعام حين اتصالهم المباشر مع «المتوحشين» ومع علاقات عيشهم الحقيقية قبل أن يدمرهم الاسترقاق الاستعماري.

إن المقارنة التي حصلت كانت مختلفة بالكامل عما وصفه مانديفيل وسميث. وثمة حادثة شهيرة فضحت تلفيق الإيديولوجيين الليبراليين بوصفها هراء. كانت تلك هي واقعة التمرد على السفينة باونتي وهي بالتأكيد ليست الحالة الوحيدة من هذا النوع لكن كان لها دلالة نموذجية. إن الحادثة التي انتشرت بوصفها حكاية مغامرة في رواية للصغار لم تظهر فيها خلفية التمرد بشكل واضح ولهذا كان لا بد من الرجوع إلى الوثائق المتبقية لإيضاح الأمر. ففي التاسع والعشرين من شهر نيسان ١٧٨٩ تمرد قسم كبير من طاقم السفينة باونتي، بعد رحلة قاربت السنتين في البحار الجنوبية، ضد القبطان وليامبلاي وضباطه.

كانبلاي ملاحاً على متن سفينة المكتشف الشهير جيمس كوك (١٧٢٨ - ١٧٧٩) الذي قتل على يد سكان جزيرة كوك في الرحلة الأخيرة من رحلاته الثلاث الاستكشافية الكبرى. وحين تولى قيادة السفينة باونتي عُد، وفق مقاييس الأسطول الإنكليزي، كلباً شرساً لا يتساهل مع العاملين معه. وفي الروايات حول السفينة باونتي ومصيرها تم تقديم ممارساتبلاي التي لا تُحتمل بوصفها السبب الحقيقي للتمرد. لكن التاريخ لا يتوافق مع هذا. إن المواد الوثائقية حول التمرد قد تم ترجمتها بين ١٧٩١ و١٧٩٣ إلى الألمانية من قبل يوهان راينهولد فورستر وابنه جورج فورستر اللذين شاركا في الرحلة الثانية للكابتن جيمس كوك (١٧٧٢ - ١٧٧٥). أما هرمان هومان وهو الذي عمل على الوثائق ونشرها فقد أسبغ حمايته على بلاي ورأى أنه لم يكن أفضل ولا أسوأ من باقي قادة السفن وقتئذ ولم يكن بأي حال لا إنسانياً (هومان، ١٩٧٣). لكن القبطانبلاي قدم

بنفسه معلومات مفاجئة حول دوافع التمرد الذي انتشر وقتئذ في إنجلترة، وقسم الناس ما بين مؤيد ومعارض:

«على المرء التساؤل، ما الذي أطلق مثل هذا التمرد. لا يمكنني إلا الإجابة بافتراض أن المتمردين تطلعوا إلى حياة أسعد في تاهيتي مقارنة مع الحياة التي تنتظرهم في إنجلترة. كان ذلك في رأيي، إلى جانب العلاقات مع نساء تاهيتي، السبب الرئيسي للأحداث المؤسفة. إن نساء تاهيتي ممشوقات القوام، ولطيفات، وسعيدات، وحنونات، وموهوبات كفاية لكي يكن محبوبات ولنيل الإعجاب. كان لدى نساء تاهيتي ميل شديد نحو رجالنا وشجعهن على البقاء ووعدنهن بقطعة أرض على الجزيرة. وضمن هذه الظروف لا يكون من المستغرب أن يتم إغواء بعض البحارة بالبقاء على أجمل جزيرة في العالم، حيث لا يحتاجون إلى عمل (!) وحيث الحافز إلى الفجور أكبر بكثير مما يمكن للمرء تصوره (...) حدثت حالات فرار من العديد من السفن التي زارت مجتمع الجزيرة، لكن نجح أصحاب الأمر باستمرار في إقناع الرؤساء المحليين بالتخلي عن اللاجئين. وربما لهذا السبب قرر رجالي السيطرة على كل السفينة الصغيرة، لأنهم عرفوا مخاطر الفرار» (بلاي، أورده هومان).

وبطبيعة الحال مثل القبطان بلاي هنا عالم «العمل» البورجوازي الرسمي واللعنة الرأسمالية على «فجور» المادة البشرية التي لا تريد الحفاظ على مقتضيات الرأسمال، لكنه اعترف بنفسه دون رغبة إن الفارين توقعوا حياة أفضل بين المتوحشين مقارنة مع إنجلترا المتمدنة. ومن الواضح أن البحارة وضباط الصف (وقد أقر بلاي إن زعيم المتمردين، فلتشر كريستيان، انتمى إلى عائلة محترمة) وجدوا أن المتوحشين أقل همجية من انعدام منطق الرأسمالية والبحرية الإنكليزية. وهكذا يمكن في نهاية الأمر قراءة التمرد على السفينة باونتي على أنه إحراج للمدافعين الإيديولوجيين عن الليبرالية.

وما الذي حل بالسفينة باونتي؟ أبحر المتمردون بالسفينة باتجاه تاهيتي لكنهم شعروا أنهم ليسوا في مأمن من هجمات القوات الرسمية البريطانية. وهكذا أخذوا نساءهم المحليات وبعض رجال تاهيتي المغامرين وتاهوا بعض الوقت في المحيط الهادئ ليستقروا أخيراً على جزيرة بيتكيرن الصغيرة.

انتهت هذه القصة المصغرة إلى كارثة لكن لم يكن ذلك على المستوى الاقتصادي حيث بدأ البحارة البيض الذين تخلصوا من أسيادهم بممارسة أحقر معاملات السيد الأبيض بحق السكان الأصليين. ووقعت عمليات قتل وضرب حتى الموت، والثمالة في الشرب، والجنون. فقط بعد مرور عشر سنوات تمكن آخر الأحياء من المتمردين، جون آدامس، الذي كان لديه عشر نساء وتسعة عشر ابناً بمعونة تصوره لمجتمع مسيحي من تشكيل مستعمرة قابلة للحياة. وفي العقود التالية من السنين تم اكتشاف سكان الجزيرة ومن ثم نسيانهم. مر الزمن على التمرد وقدم القبطان الإنكليزي بيشي الذي نزل في جزيرة بيتكيرن في شهر كانون الأول من عام ١٨٢٥ وصفاً للوضع المذهل والمريح الذي عثر عليه هناك:

«كانت قرية مكونة من منازل متواضعة لكن نظيفة مبنية من أخشاب شجر الإندانوس وسعف شجر جوز الهند. وبدا أن الرخاء سائد بين المستوطنين وكان لديهم دواجن وخنازير وحقول مزروعة بالبطاطا والموز والقلقاس. وكان لسكان الجزيرة خليطٌ من الإنجليز ومن البولينيزيين وجوهاً ودية ومريحة ووشت أطرافهم المتينة إن القوة والمهارة لا تنقصانهم» (هومان).

لا، لا يجب التعامل مع مغامرة باونتي ومستعمرة بيتكيرن بوصفهما طوباوية ناجحة. فنتيجة لانقطاع المستوطنة عن كل الإمكانيات المجتمعية لم يكن من الوارد هنا الوصول إلى ما هو أكثر من عيش مقبول بوسائل بسيطة استفادت من المناخ المداري.

التمرد على السفينة باونتي لم يكن نموذجاً إيجابياًبل سلبياً. إن طوباوية الجزيرة هنا لم تكن هي الأمر الحاسم بل الحُكم القاطع على الرأسمالية الأوروبية.

فعلى الرغم أنه من وجهات نظر كثيرة فإن حياة اقتصاد الكفاف غير السعيدة وسط ظروف ما يُسمى «شعباً طبيعياً» كانت أفضل من جحيم العمل الرأسمالي ومن الهياكل البانوبتيكية المرتبطة بالتحديث؛ وإذا اقتصرنا على مقارنة أولاد العمال الأوروبيين الفقراء الهزيلين بأولاد بيتكيرن أصحاب الأطراف المتينة الذين يمكن وصفهم بالسعداء نسبياً. واليوم ما زال هناك ما يقارب من مئتي شخص من نسل المتمردين في جزيرة بيتكيرن يبدو أنهم يتابعون العيش تلك الحياة الرتيبة المحتشمة، وما زالت أحوالهم (أو صارت من جديد) أفضل نسبياً من حياة الكثير من البشر في الأحياء الفقيرة في لندن، ونيويورك وموسكو أو ريو.

لم يقتصر الأمر على تمرد السفينة باونتي في تغذية مخيلة المجتمع الرأسمالي الصاعد. كانت طوباوية الجزيرة موضع اهتمام من قبل مؤيدي ومنتقدي نموذج مجتمع السوق في كل أوروبا. ومن وجهة النظر هذه قدمت الرأسمالية البحرية البريطانية مثالاً يُحتذى. ثمة كتابان من الكتب العالمية ما زالا حتى اليوم موضع اهتمام كل طفل استخدما هذا الدافع ففي عام ١٧١٩ نشر دانييل ديفو (١٦٦٠ - ١٧٣١) رواية روبنسون كروزو وفي عام ١٧٢٧ ظهرت رواية رحلات غليفر للكاتب جوناثان سويفت (١٦٦٧ - ١٧٤٥). وكما حصل غالباً مع الكتب ذات القوة النموذجية الكبيرة فقد تم إدراج الحكايتين بوصفهما قراءة مغامرات موجهة لليافعين، في حين أنهما في الوقت نفسه عرضتا بطريقة ما النموذج التاريخي لشكل المجتمع ولنقد المجتمع.

هناك معرفة محدودة إن من وجهة النظر هذه كان ديفو وسويفت على طرفي نقيض. كان ديفو من عائلة انتمت إلى طائفة انفصلت عن الكنيسة البروتستانتية الإنجليزية، وعمل بنفسه (على الرغم من إفلاسه) بوصفه تاجراً من الطبقة الوسطى، جلب معه تصورات مثالية لبناء صورة مدنية للعالم، في رواية «روبنسون» التي استندت، كحال باونتي لاحقاً، إلى حادث حقيقي (مغامرة بحار سفينة محطمة اسكتلندي اسمه آلكسندر زيلكيرك)، وقدمت صورة إيجابية لاقتصاد السوق

البازغ. فمن خلال تحول كروزو من بحار عديم التفكير وكافر إلى خادم تقي لروحه ومحول للبرية باتجاه الإنسانية (رايزيغر،أو.ج) رسم ديفو صورة للرجل الأبيض الماهر والعقلاني، الذي أنجز عن طريق التخطيط عالماً مريحاً من العدم ونجح إلى جانب ذلك في تحويل رجل البلاد الملون فرايتاغ من خلال التجارة والعمل، إلى شخص متمدن مثير للإعجاب. وهذا يفسر لماذا أوصى روسو في روايته «إميل» في جعل رواية روبنسون ضمن منهاج القراءة في البرنامج التربوي.

وما الذي يمكن قوله عن شخصية روائية أخرى لديفو وهو مول فلاندرز الشهير ينطبق بشكل أكبر على روبنسون كروزو: «إن الشخصية الرئيسية لديفو كما عكس صورتها شكل حكايته (...) كانت من أهم التطورات في القرن الثامن عشر، أي تنشئة فرد يشعر بالمسؤولية الذاتية، ويلتزم المنطق السليم في تفكيره وسلوكه بشكل موجه باتجاه أخلاق المجتمع المرتبطة بهما (باشيه) إن ما تم وصفه هنا بالإيجابية من جهل مدني ديمقراطي بوصفه تبجيلاً قُصد به الفكر التنويري، سيفضح نفسه في ضوء ردود أفعال كل من كانط وبنثام حيث يجب فهم المنطق السليم على أنه الروح الأخلاقية الزائفة للآلة الرأسمالية العالمية. وحين نعالج حكاية روبنسون من أسسها نجد أنها طرحت نموذجاً أصلياً لتعاليم الاقتصاد الشعبي الرأسمالي، وبالتحديد استعارة صورية قوية للفرد المجرد وللتطبيع العقائدي للعلاقات الاجتماعية؛ لكن ليس كما قام به هوبز انطلاقاً من روح تجميل صورة البشربل في نسخة مبكرة من نزعة التفاؤل بالتقدم وبدفعة من الكسل المدني، الذي استخدم كثيراً منذئذ بوصفه قناعاً مزدوجاً لتغطية وجه الليبرالية البشع».

وبالمقابل كانت رحلات غليفر حكايات ساخرة استخدم فيها سويفت الإعجاب التخيلي بالبحارة منذ بداية رحلات الاستكشاف بقصد السخرية من أسس مجتمع التحديث الرأسمالي. فبعد أن روى البطل لملك مملكة العمالقة «بروبدينغناغ» علاقات وأخلاقيات وطنه الإنكليزي قال الملك هذا التعليق ومفاده أن معظم سكان تلك البلاد كانوا «أسوأ نوع من الهوام الصغيرة البشعة (...) ممن

سمحت لهم الطبيعة بالزحف على سطح الأرض» (سويفت). وفي مملكة الخيول الناطقة كان البشر نوعاً من حيوانات قذرة مدفوعين ببواعث غير اجتماعية، قدموا صورة كاريكاتورية لأولئك الذين يحركهم تحقيق أكبر قدر من المنفعة، يجمعون الأحجار البراقة من أكوام البراز. إلى أي مدى كانت مغامرات غليفر التي كتبها سويفت، وفق ما ورد في طبعة ألمانية حديثة نتاج مناهضة واعية لروبنسون وبهذا المعنى قدم الكاتب محاكاة ساخرة لمزايا البشر المتمدنين الذين عرضهم ديفو.

إن الجدال اللفظي الذي حرضه سويفت ليس له سابقة تاريخية وتضمن عمله أفكاراً مدنسة. إن صورة البشر التشاؤمية لدى سويفت هدفت، بالتضاد مع هوبز، إلى أن البشري استحق أن يُسمى كلب ماشية طالما رضي بالاستسلام للرأسمالية. وهكذا زرودنا عميد كلية القديس باتريك في مدينة دبلن الذي تم شجبه بوصفه ملحداً، والذي تركهم ينقشون، ولم يكن هذا مجافياً للحق، على شاهدة قبره العبارة المتبجحة «حول الغضب البري» ضد الرأسمالية «الحرة» التي لم تترك فيما عدا «غليفر» ماركة تجارية ما تزال حتى بعد مرور ٢٥٠عاماً مجللة بالسواد. ففي عام ١٧٢٩، في وقت متزامن تقريباً مع صدور أطروحة ماندفيل حول «حكاية النحل» صدم سويفت الرأي العام باقتراحه المثير للدهشة حول استغلال أولاد الفقراء:

«إنه لمنظر حزين لكل من يمر عبر مدينتنا الكبيرة أو يسافر عبر الريف، كيف تزخر الشوارع، والطرق، والممرات المفضية إلى البيوت البائسة بالمتسولين، يحيط بكل مار ثلاثة، أو أربعة أو خمسة أولاد يرتدون أسمالاً طالبين صدقة. (...) أظن أن الناس متفقون على أن هذا العدد المرتفع من الأولاد يمثل عبئاً على المملكة في ظرفها الحالي الصعب (...) أكد رجال الأعمال لي أن صبياً أو بنتاً لا يمثل قيمة في سوق العمل قبل إتمام الثانية عشر من العمر، وحتى حين يبلغون هذا العمر فلا يمكنهم أن يكسبوا أكثر من جنيهين، أو ثلاثة جنيهات ونصف كورون كحد أقصى، وهذا لا يجلب للعائلة ولا للمملكة شيئاً، إذ إن تكاليف الغذاء والثياب الرثة تتطلب أكثر من أربعة أضعاف هذا. أود الآن بعزم طرح

فكرتي متمنياً ألا يعترض عليها أحد. أكد لي أحد معارفي الأمريكيين الموضوعيين في لندن أن الطفل صحيح الجسم جيد التغذية في عمر السنة الواحدة يمثل أكلة شهية بغض النظر عن إن تم طهوه على نار هادئة، أو قليه، أو طبخه ولا شك عندي من أن طعمه لن يختلف عن طعم الدجاج المطبوخ مع صلصة، أو عن لحم بالخضار. لذا أنصح بشكل جاد تماماً الرأي العام أنه يمكن استبقاء عشرين ألف طفلاً من بين كل ١٢٠ألف طفل بهدف تربيتهم، ولا نحتاج لأن يكون ربعهم فقط من الذكور كما نفعل مع الخراف والعجول والخنازير**(...)** أما المئة ألف المتبقون فيمكن أخذهم حين بلوغهم السنة من العمر وعرضهم للبيع على الأثرياء في سائر أرجاء المملكة، ويجب توصية الأمهات الحرص على إشباعهم بالرضاعة الطبيعية في الشهر الأخير بحيث يتكدس لحمهم ودهنهم ويصبحون صالحين لوجبة شهية .الطفل الواحد يكفي لوليمة تتضمن ضيفين عزيزين، وحين تأكل العائلة بمفردها يمكن أن يتبقى ربع أمامي أو خلفي نستطيع تتبيله بالملح والفلفل ويمكن أكله بعد أربعة أيام حيث يكون طعمه رائعاً لا سيما في الشتاء**(...)**أقر إن هذه الوجبة الشهية ستكون مرتفعة السعر بحيث لا تناسب سوى كبار الملاك؛ وبما أن الأهل سيلتهمون القسم الأكبر فسيكون هذا من حقوقهم الأولى على حساب أولادهم» **(سويفت).**

استهدف هجوم سويفت بشكل مباشر المدافعين عن صورة البشر الرأسمالية من أمثال ماندیفیل وشركائه. وهذا الهجاء المرير ما يزال حتى اليوم غير بعيد عن الحقيقة، إذ أن كل فرد فاعل في الرأسمالية بغض النظر عن رزانة مهنته يحمل وزر عدد من الأطفال أكبر مما حمله الملك هيرودوت حتى وإن لم يقم بذبحهم بيديه وافتراسهم، لأن ممارسات افتراس الأطفال تنفذ بشكل غير مباشر تحت تأثير «الآلة البديعة» المغفلة.

إن الإطلالة على القرن الثامن عشر تشبه الإطلالة على جحيم مستقبلنا. هل بإمكاننا الكف عن أن نكون «كلاباً بشرية»؟ إن السؤال حول المسؤولية لا

يمكن تفاديه بطريقة علمية موضوعية. ونظراً لأن كل المشاركين هم أبناء عصرهم، فهم أيضاً الفاعلون في عصرهم. لا يوجد أي عذر. إن السادة ديفو، وماندیفیل، وسميث، وكانط، وبنثام وغيرهم تصرفوا بالاستناد إلى أفكارهم القائمة على الطابع الموضوعي لاقتصاد السوق لكن بالمقابل أثرت أفكارهم بقوة لإضفاء المزيد من الموضوعية على نظام دار المجانين الهذياني. إن معظم فلاسفة التحديث التنويري متفاوتي الشهرة (بما في ذلك ممثلي الثورة الفرنسية الكبرى) كانوا ضد هياكل الحكم المتداعية ولم يكونوا ضد الحكم في حد ذاتهبل على العكس فهم صاغوا الأساس المغفل لنظام الحكم الجديد وحولوا آلة الرأسمال العالمية إلى إله دنيوي. كما إن أفكارهم حول فرض الليبرالية بوصفها الأساس الروحي لإيديولوجية تأليه «العمل المجرد» والمنافسة الشاملة صارت اليوم الشكل الفكري العام، وهي تشرف مثل ج بل الألب على العقل البشري. إن هجائية سويفت المؤسفة من جهة أولى وتمرد باونتي من جهة ثانية أظهرا أن التطور كان أبعد ما يكون عن أن يكون حتمياً وتطوراً خطياً كما تحاول المادية التاريخية حتى اليوم الاقتناع به.

وفي المقام الأول لا يوجد ما يربط إيديولوجية المنافسة الشاملة الرأسمالية بطبيعة البشر. فمنذ دهور لم يمتلك معظم البشر طموح الفوز في منافسة بهدف كسب ثروة عبثية لها شكل المال المجرد، أو بهدف إفراغ ما في أجوافهم في مراحيض ذهبية. وإن كان هناك ما يُستخلص من تاريخ التحديث فهو الأمنية الصادرة عن القلب إن البشري الذي انحط إلى الدرك المادي سيُترك أخيراً لشأنه، وأن يكف أخيراً عن الخضوع للقوى العمياء في الهياكل التي تفرض عليه الاستلاب، وأن يتخلص أخيراً من انتظار ديناميكية «تطور» حتمي ومن السعي لتسريعه، وأن يتخلص أخيراً ولمرة واحدة من صور سادة الآلة العالمية، وأن يتخلص من ضرورة الإصغاء لمشرفي التربية والقادة والمعلمين.

حين شيد منظرون مثل آدم سميث، والماركيز دو ساد، وإيمانويل كانط أو جيريمي بنثام الصرح الروحي لليبرالية، كان نمط الإنتاج الرأسمالي قد وسع دائرته وعزز مستوى سمته الموضوعية، لكنه ما كان تجاوز بعد بأي شكل مرحلة الطفولة. إن الإيحاء إن بفكرة أن المرحلة التاريخية قد أنجزت بشكل سريع تتعارض مع واقع أن المسألة الاجتماعية شديدة الوطأة كانت في حالة ما تزال بعيدة عن أن تُنجز بوصفها واقعاً شاملاً. كان اقتصاد السوق، وفق المعنى الحديث، ما زال منحصراً في السوق الزراعية العالمية التي أوجدتها الرأسمالية القائمة على الملكيات الزراعية الواسعة، وفي قطاع النسيج متصاعد الأهمية، وفي الصناعات الأساسية الضخمة مثل الفحم والحديد والصلب. وهنا تدخل جبل جهاز الدولة المطلقة، وصدمة الثورة الفرنسية، والحروب النابليونية بطريقة يصعب تحديدها مع الرعب الاجتماعي الذي ولدته الرأسمالية الخاصة الصاعدة. إن الصراع الهادف لقتل الأب اللافت للنظر الذي خاضته الليبرالية مع النزعة المطلقة كان مضللاً حاله حال ما تلاه من محاولة سطحية بذلها فلاسفة ووعاظ السعادة لترويج فكرة أن الرأسمالية صديقة للبشر. ومن ينظر إلى هذا الاضطراب التاريخي ويحاول تفحصه لن يجد بالتأكيد إنه من السهل تحديد المسؤول عن هذا الخليط. إن المحنة بوصفها النتيجة الإجمالية نمت ولم تكف عن ذلك، لكن كيف يمكن للمرء تحديد توجهه؟

ففي حين سعى عدد متزايد من قراصنة اقتصاد السوق من الطبقة الوسطى لتجريب حظهم في اقتصاد السوق تنبهت ديناميكية النظام الجديد، بما في ذلك تهديدات المنافسة مغفلة الاسم، والمعاناة والخوف من المستقبل بالنسبة لمعظمهم. فعلى الرغم من الوعد الليبرالي بالسعادة، كانت فظاعة وجشع هذا التبدل الاجتماعي الاقتصادي قد أرعب الكثير من البشر، حتى وإن لم يكن قد افترسهم بعد. وفي هذا الوضع كان عقل التنوير الرأسمالي على عجلة للقطيعة مع

كل النظريات الاجتماعية الكبرى بهدف منع إمكانية تهديد الأسس التي تم إنجازها. إن الروح العالمية، كما أوضح هيغل قد بينت محدوديتها في ظل الدولة البروسية الدستورية. ما من مجال لاضطرابات جديدة؛ كل ما في الأمر هو بناء مجتمع إنتاج السلع البورجوازي وتثبيته أخلاقياً وتعميم فكرة ضرورته.

عمل عقل التنوير على اتخاذ موقع دفاعي وصار «إيجابياً» بشكل كامل، أي أنه حاول أن يحد نفسه بكل المعطيات «الإيجابية» التي فرضتها الرأسمالية وإبعاد كل ما وراء الطبيعة إلى عش طائر الوقواق الخيالي فوق السحاب. وبكلمة واحدة فبعد أن سيطرت الرأسمالية واقتصاد السوق على رأس الجسر التاريخي، وتمكنت من التمظهر اجتماعياً بشكل كاف، صار بإمكان السادة الاكتفاء بالوعظ الواقعي. ومنذ ذلك الحين لم ينقص الرأسمالية قط واقع يتصف بالبهاء البراغماتي والشهية المفتوحة.

لم يعد من الوارد التفكير بأي شكل آخر للمجتمع مختلف عن اقتصاد السوق والجمهورية أو الملكية لدستورية (لم يستحقا حمل اسم اقتصاد السوق والديمقراطية إلا لاحقاً) كما لم يعد من المفروض على الآلة الرأسمالية التي هي غاية في حد نفسها وعلاقاتها الأساسية مع «العمل المجرد» أن تدافع عن نفسها بشكل صريح بل بوصفها معطىً مسبقاً مفروغاً منه، والكف عن التعامل بشكل جدي مع أي انتقاد، وعدم السماح له على الأقل بالدخول إلى محفل العلم.

ولهذا نقل العلم البورجوازي مركز ثقله بشكل متصاعد إلى علوم الطبيعة والتنظيم. إن التقدم الشهير الذي زعم أنه لم يعد من الجائز التعرض لشكل المجتمع الذي تم إقراره يجب عليه على الفور أن يتخذ طابعاً أحادي الجانب ويقتصر في توجهه على العلوم الطبيعية والتقنية. وساد أمل في أن الإيمان بالتقدم الذي ساد في القرن التاسع عشر تحرك مدفوعاً بالحماس التقني السطحي، وأن تعبيري «العيب والخطأ» الملطفين حول الكوارث الاجتماعية في أفضل عالم ممكن يجب أن يتم ترك أمر إصلاحهما من خلال الذكاء التكنوقراطي مطلق القوة. إن العقل قد انخرط في الآلة، وصار بدوره آلياً ولم يعد هذا مجازياً بل حرفياً. وبما أن العقل الرأسمالي وصل إلى هذا، فمن المنطقي أن تصل إلى ذلك الآلات الرأسمالية.

يتوافق هذا الميل ويتطابق مع صورة العالم التي تم تشكيلها في القرن السابق. إن الصورة الذهنية لهندسة الآلة الرأسمالية كانت حاضرة منذ وقت طويل قبل بدء الثورة الصناعية الأولى. فبعد أن أضفى نيوتن على الكون سمة فيزيائية، وبعد أن أعلن سميث أن المجتمع آلة اقتصادية عالمية جميلة، وبعد أن اخترع دوساد آلة الجنس المغفلة، وبعد أن عرف لامتري الإنسان في حد ذاته بوصفه آلة هندسية، كان من الطبيعي أن يتبع ذلك أن تستند روح العالم الرأسمالي إلى صورة التطور التقني، كما أضفى الفكر الرأسمالي وفي الوقت نفسه على نفسه سمة موضوعية وتحرك بدافع من ديناميكية المنافسة. وكلما ازداد عدد المتعهدين، اشتدت كثافة شبكة الأسواق الواسعة تم فرض المنافسة بوصفها إكراهاً أخرق (ماركس). ويحتاج أصحاب الحصص في السوق إلى تطوير مستمر في القوى المنتجة بهدف الحفاظ على ملاءمة ما يعرضونه للسوق. وبالقدر نفسه، ما أن انطلق محرك المنافسة حتى صار انفجار الثورة الصناعية الأولى أمراً حتمياً.

كان تقسيم العمل في المشاغل، في نظر آدم سميث، بالأساس هو الميزة الأهم للقوى المنتجة الجديد على الرغم من أن استخدام الآلات كان معروفاً. وسرعان ما أدى انتشار الآلات من جهته إلى فرض تقدم تقسيم العمل في المشاغل. لم يكن انطلاق الثورة الصناعية من إنجلترة صدفة وهي البلاد التي أنتجت الأفكار الليبرالية إلى جانب الرأسمالية المتطورة. ولهذا كانت إنكلترا موطن الإبداعات التقنية. فمنذ عام ١٧٣٣ اخترع جون كاي المكوك الطائر الذي سرع عملية الحياكة على النول. وفي عام ١٧٦٥ اخترع جيمس وات الآلة البخارية؛ وفي ١٧٧١ اخترع ريتشارد آركرايت آلة غزل القطن.

وحتى بداية القرن التاسع عشر كانت الطلبات الفردية على الآلات الجديدة قد طورت نظاماً صناعياً متكاملاً في إنجلترة. بدأ الأمر حتماً بمكننة صناعة النسيج؛ وسرعان ما وجدت الآلة البخارية استخدامات متعددة في عمليات إنتاج أخرى.

أما على أرض القارة فكان الناس في البداية في موقع المراقبة والدهشة من القوى الهائلة التي انطلقت عند الجار غير المحبوب والتي بدا واضحاً أنها دشنت عصراً جديداً. وقرابة عام ١٨٢٠ وصف غوته في روايته التربوية «سنوات تجوال فيلهلم مايستر» عمال الغزل والحياكة الذين لم تصلهم بعد حرب المنافسة. كان الناس الذين قدمهم أمير الشعر بشكل تعب وتنازلي بعض الشيء، قابعين في بيوتهم البسيطة لكن النظيفة وقادرين على أن ينشدوا معاً ويتبادلوا الحديث بحماس: «حساسين وشحارير في أقفاص معلقة، تغرد فيما بينها ومن الصعب عليها إيجاد صورة لحياة أكثر حيوية (...)» (غوته) لكن غيوم المنافسة الصناعية لاحت في الأفق كما يبدو من مزاج الحرفيين الذي عرضه غوته:

«هم يستمتعون (...) بالسلام على الرغم من انشغالهم (...) بخطر داهم؛ فلم يكن بالإمكان إنكار، انتشار الآلات في البلد، وهي تهدد العمال اليدويين بالبطالة. ومع ذلك يتعلمون أسس كل أنواع الثقة والأمل» (مصدر سابق).

حين مضى على دوران عجلة التصنيع بكل قوتها وقتاً طويلاً في إنكلترا كان هناك في ألمانيا بضع آلات بخارية. أما في المدن الصغيرة بشكل خاص فكانت النقابات قادرة على ممارسة نفوذها الطويل، وتمكنت من إعاقة انتشار الآلات في القرن الثامن عشر. فعلى سبيل المثال في مدينة كورزاكسن ظل انتشار الآلات ممنوعاً بشكل عام حتى عام ١٧٥٦ (آبندروهت). كما إن إلغاء النقابات لم يغير إلا القليل في طرق الإنتاج. لم يتم التحول إلى التصنيع إلا بعد عام ١٨٢٠ وكان ذلك من الخارج، إذ إن منافسة الأقمشة الإنكليزية الرخيصة تحول في العقود التالية من السنين بشكل عنيف، ترك أثراً مؤلماً.

فكمقدمة وكردة فعل على انتفاض عمال الغزل في منطقة شليزيشن عام ١٨٤٤ وكما هو الحال في كل أوروبا اختلط النقاش حول المسالة الاجتماعية المتعلقة بما سمي بالفقر بشكل حتمي مع مسألة استخدام الآلات. بدا واقع أن آلة المجتمع الجميلة بالتضافر مع الآلات التقنية المعتمدة على طاقة البخار تجرأت

على سحق الناس أمرٌ لم يُسمع به من قبل، وعديم الأخلاق، وعصي على الإدراك بشكل ما. ومع ذلك تم التعامل مع ظاهرة المنافسة الهجومية بوصفها نوعاً من عنف الطبيعة. وعلى هذا الأساس بررت صحيفة مدينة آخن في شباط ١٨٤٤ فظاظة الموزعين في منطقة شليزيشن بضرورات المنافسة الخارجية دون أن تنسى ذرف دموع التماسيح:

«يجب أن تتهاوى الأسعار حين تتدخل في مكان ما المنافسة ذات الأفضلية القائمة في هذه الظروف. وتتضمن هذه الظروف في المقام الأول الرخص الكبير في الرأسمال. وإذا افترضنا أن هذه الظروف كانت ملائمة إلى حد تجاوز قيمة الضرائب، فإن الصناعة الأجنبية ستضغط على الصناعة المحلية، وإن لم يحدث هذا فإن المصنعين المحليين مجبرون على تقليص أجور العمل حتى يتمكنوا من مجاراة المنافسين الأجانب. وهذا ما حدث في منطقة أوبرشليزيين. إن حماية عديمي الحظ هو عمل نبيل وعلى جميع أصدقاء البشر الإسراع لمساعدة هؤلاء المتضررين» (اقتباس عن كرونيبرغ / شلوسر).

كما بدأ نمط من الحوار في الموقع كما يحدث اليوم في العديد من مستويات التطور الأعلى. وقد تم استخدام المقتضيات الواقعية للمنافسة الدولية أداة للضغط الاجتماعي بهدف فرض مستوى فقر أعمق على عمال النسيج.

لم يكن عجز طريقة الإنتاج الرأسمالية عن الاستمرار هو المحصلة النهائيةبل الأمل في خلاص له طبيعة علمية- تقنية، يُفترض أن يأتي في وقت ما من قوى الآلات. إن الجهل في مواجهة لغز الرأسمالية الاقتصادي شغل إدراك البشر السليم ببركات تأثير توفير العمل عن طريق الآلات في مواجهة أن يقود الأمر إلى تداعيات اجتماعية منذرة بالخطر. وعلى هذا الأساس نشرت صحيفة «بريفيليجيرتة شليزيشة تزايتونغ» في كانون الثاني ١٨٤٤ صورة عن بؤس النساجين وتأثيره على المستقبل الصناعي:

«صارت الآلات هنا وهي نتاج العصر المتقدم، ونتيجة ثقافة الشعب الجمعية وصناعة الشعب **(...)** فحين يعجز مئة عامل غزل يدوي عن إنتاج في أسبوع كامل ما تنتجه آلة واحدة في يوم واحد أو في ساعة واحدة، أفلا يكون من الحماقة الرجوع إلى قدرات مئة من قوة العمل البشرية لتأمين ما تنتجه الآلة بنفس مستوى جودة قوة الطبيعة؟ إن السبب الرئيسي للاعتماد على الآلة في كل ما يمكن تأمينه عن طريق الآلات ومن ثم استعمال القوة البشرية البائسة حيث لا يمكن للآلة الحلول مكانها هو قرار إنساني بشكل مطلق. إن الآلات هي أدوات في يد الرب للتخفيف عن البشرية التي يجب تنبيه وعيها بكرامتها **(...)»** **(**اقتباس عن كرونبيرغ **/** شلوسر**)**. أما فيما يتعلق بالنساجين في حد ذاتهم وهم في وضع الفاقة الحالي فقد عاشوا المسلسل الذي سيرافق كل عمليات التصنيع المستقبلية وسيكون أمامهم اقتراح إن عليهم الانتقال إلى أي مكان آخر. لكن لا يمكن تجاهل واقع نشر البؤس ومخاطر البطالة الجماهيرية بوصفهما من تداعيات الآلات الجديدة.

لكن في مواجهة النشوة التقنية التي بدأت بالإيمان بإمكانية تحقيق تقدم كان هناك منذ وقت طويل أصوات محذرة وإن لم تكن جادلت بشكل عاجز كما نتبين مما كتبه الاقتصادي كارل فون روتيك عام ١٨٤٠ في معجم الدولة حول شكوكه إلى حد ما حول التداعيات الاجتماعية للثورة الصناعية التي لاحت في الأفق في ألمانيا: «مع كل الحماس والمديح الأكثر حرارة يظل هناك جانب آخر يمكن بالانطلاق منه لتأمل تأثير الآلات بوصفه ثنائي الدلالة بل إنه يبدو ضاراً. هناك الآن شرخ عدائي داخل الأمة بين الأثرياء المحسودين والمكروهين من جهة أولى وبين الفقراء المحتقرين الذين يُخشى منهم من جهة أخرى. لم يعد الأمر يقتصر على حرمان الفقير من العمل المجزي في خدمة الأثرياءبل إن الفقير خسر أيضاً إمكانية الحصول على عمل مجزٍ بوصفه منتجاً حراً ومستقلاً، إذ إن ما يمكن أن ينتجه من كد يديه **(**بالاستعانة ببعض المعدات البسيطة**)** لم يعد يكفي لتأمين غذائه وغذاء من يقوم بأودهم» **(**اقتباس عن ترويه **/** مانيغولد**)**.

لكن التنبيهات المتشائمة من هذا النمط ظلت محدودة بشكل ملحوظ ولم يكن لها أي نتيجة. إن الرأسمالية التي تم تحديد هويتها بهذا الشكل بدأت بنشر مفارقاتها ضمن إطار الثورة الصناعية الأولى التي تم تصويرها على أنها حدث اجتماعي طبيعي. لماذا لم يكن من الممكن حتى ذلك الوقت التعامل قط مع توفير العمل عن طريق الآلات ليبدو فرصة لرفع رخاء المجتمع وخلاصاً للمشاكل الاجتماعية؟ كان هذا، وما يزال حتى اليوم، السؤال الأكبر.

منطق إدارة الأعمال

قبل مولد المسخ الرأسمالي، كان هناك أسواق لإنتاج الأعمال الحرفية المحدود، وكما كان الحال وسط الفلاحين الأكثر عدداً بكثير، فإن تنظيم عمل الحرفيين قام على أساس عائلي، أي أنه لم يكن هناك تعاون اجتماعي واسع بين النشاطات. إن المستوى المتدني من التشبيك في الإنتاج جعل من الحتمي أن يتم تجاوز الفجوات في إضفاء طابع اجتماعي على الإنتاج من خلال التبادل، ومن ثم من خلال الأسواق. لكن لم يقتصر الأمر على أن تلك الأسواق كانت إلى حد بعيد محلية أو محددة في منطقة بعينها (وهذا مرتبط بنقص وسائط النقل) بل في ظل غياب أي آلية للتنافس. ولهذا لا يمكن على الإطلاق مقارنتها باقتصاد السوق الرأسمالي.

ما سبب غياب المنافسة؟ يعود هذا ببساطة إلى أن تلك الأسواق لم تستقل بوصفها نظاماً. أنتج الحرفيون وهم متباعدون بعضهم عن بعضٍ وعمل كل شخص لحسابه الخاص، ومن ثم لم يكن من الممكن إضفاء طابع اجتماعي إلا من خلال تبادل المنتج المنجز عبر الأسواق؛ لكن هذا التبادل ما كان مغفلاً ولا تبع آلية عمياء لأن القائمين على المبادلة عرفوا بعضهم بعضاً بشكل جيد، وكان بينهم اتصالات منظمة عبر مؤسسات محددة (نقابات، مجالس وما إلى ذلك). وهذه المؤسسات خططت إلى حد ما حجم السوق. كانت الحاجة والإنتاج معروفين ومتوازنين. وعنى هذا أن عدد المنتجين وجب أن يظل محدداً بصرامة، وقائماً على

عدد محدد من السكان وعلى مستوى محدد من الاحتياجات. وكان يمكن تحرير عدد المنتجين في مجال الإنتاج فقط بما يتناسب مع نمو عدد السكان. وعليه كان لا بد من المحافظة على توازن الإنتاج والاستهلاك المتغيرين وهذا تضمن توازن القدرة الشرائية المتبدلة. ولم يكن هناك مجال للمنافسة في مثل هذا النظام (الذي كان ممكناً فقط على هامش اقتصاد طبيعي زراعي هائل الحجم).

انبثق هذا الضبط الصارم بالضرورة من أنماط الإنتاج. لكن في عملية الفصل بين الإنتاج القائم كمنت على الدوام إمكانية حدوث منافسة، ومحاولة الحصول على حصة أكبر من السوق على حساب الزملاء من خلال استخدام وسائل إنتاج محسنة. لكن كان من المنافي للشرف محاولة الاستيلاء على خبز الآخرين بهذه الطريقة.

وبهدف تدعيم هذا التوافق الأخلاقي فرضت معظم النقابات حظراً مشدداً على تغيير أدوات وأنماط الإنتاج من خلال اختراعات تقنية. وهذا ما نجده في تنظيم نقابة مدينة تورن: «لا يجوز لأحد التفكير أو اختراع أو استخدام ما هو جديد بل يجب على كل فرد أن يتبع خطا جاره بحب أخوي أو بود بورجوازي» (اقتباس عن أيشبرغ).

وبهذه الطريقة لم يكن هناك مجال لإجراء حساب اقتصادي لوحدة الإنتاج، كما لم يكن هناك مجال لما نسميه اليوم بإدارة الأعمال. وبدلاً عن ذلك كان هناك فقط مسار تقني مُرمز، ونوعاً من وصفة جماعية للعمل على المواد الأولية ممزوجاً بتعاليم أخلاقية حول العلاقات الاجتماعية في الإنتاج (بين الرجل والمرأة، وبين الوالدين والأولاد، وبين المعلمين والحرفيين وبين السيد والحرفي). وكان على لجان النقابات، واجتماعات المجالس السهر على هذا الهيكل الاقتصادي الاجتماعي، وتسوية الخلافات، وإدخال تعديلات طفيفة عند الضرورة.

إن هذا النظام الذي تركه النظام الإقطاعي بسلام من حيث الهيكل، وتم في جميع الأحوال استثماره اقتصادياً عن طريق الضرائب، لم يكن في حد ذاته غير عقلاني ومدمر، طالما أنه توجه على أساس توازن اجتماعي وتعايش (محدود في

الحقيقة) كل أفراد المجتمع. لكنه كان محدوداً أيضاً، وغبياً قائماً على صلة الدم، وتافهاً وساكناً حتى التحجر. لم يتم تدميره من الداخل، من خلال حركة تحرر من قبل أفراده لتجاوز أفقهم المحدودبل تحت تأثير ضغط عديم الرحمة من الخارج، وبالتحديد من خلال ما فرضه جهاز الدولة المطلقة وتحت تأثير شركات الليبراليين الأحرار لاحقاً تم فيه فرض الأسواق الواسعة المغفلة واستقلال المال المرتبط بها، وتم إطلاق المنافسة بعد أن كانت مرفوضة أخلاقياً، الأمر الذي أدى إلى ولادة إدارة الأعمال بمعنى الحساب الاقتصادي الخاص لوحدة الإنتاج الفردية في مواجهة الجميع دون وجود مؤسسات ضبط تشرف على التواصل بين الأفراد. ما كانت الدولة العصرية بأجهزتها توسيعاً وتحسيناً للجان النقابية والمجالس القديمةبل على العكس من ذلك فهي كانت وليدة الحكم المطلق الذي مثل قوة خارجية وغريبة، خربت تواصل المنتجين فيما بينهم، بهدف إخضاعهم لقوانين نظام مجرد ومستقل. وإنه من الأمور ذات الدلالة الحاسمة إيضاح البدائل التاريخية في هذا السياق لمسألة فرض الآلات الموفرة للعمل. وإنه لمن المستحيل، منع مخيلة الإنسان ونشاطاته في الاختراعات، بشكل مستمر. لكن هذا لم يؤد بالضرورة إلى المنافسة الشاملة. فقد كان من الممكن أن يتم التعامل مع توفير الوقت على مستوى الإنتاج بكل ما تعنيه الكلمة حرفياً أي بوصفه إمكانية رائعة للعمل أقل والحصول على المزيد من الوقت للراحة.

كان من الممكن تدمير محدودية وحدة الإنتاج العائلية القائمة على الخوف وكذلك تدمير النقابات من خلال توافق واع حول تطوير القوى المنتجة بحيث يتم مناقشة العلاقة بين توسيع الإنتاج والاحتياجات من جهة، وتقصير العمل وزيادة الوقت المخصص للراحة من جهة ثانية، وإقراره بشكل جماعي. ومن الطبيعي أن هذا كان يتطلب إلغاء ثنائية علاقات السوق وتواصل المنتجين المتباعدين عبر المجالس من خلال إنتاج يعتمد التواصل المخطط ومن خلال رفع الإنتاج بشكل جماعي، وهكذا يتم تحديد الإنتاج الاجتماعي المباشر عبر قرارات بدلاً من تحديده على أساس حجم السوق. وبهذه الطريقة فقط سيكون من الممكن موازنة نمو

الإنتاج، نتيجة تطور القوى المنتجة، مع تخفيض وقت العمل. إن وجود إمكانيات لتسخير الاختراعات التقنية بهذا المعنى من خلال تشاور مجتمعي هو أمر مثبت.

ففي ما سمي بالعصر الوسيط حدث تطور تقني فرضته حركة المنتجين التحررية. وفي واقع الأمر لم تكن التنظيمات الاجتماعية والنقابات في العصر الوسيط واقفة بشكل عام ضد الابتكارات؛ فقد حدثت في ذلك العصر ابتكارات موفرة للوقت مثل الطاحونة المائية، أو آلات الرفع في مجال التعدين. وقد ساد وقتها مبدأ عدم القضاء على «غذاء» باقي أعضاء المجتمع من خلال التحديث. إذن من حيث الأساس كان من الممكن التحكم بالقوى المنتجة بهذه الشكل وكذلك تطويرها. لكن قبل أن يتم التعامل مع هذه التأملات وتجريبها، فرض التنافس العنيف، الذي أطلقه الحكم المطلق بين وحدات المؤسسات الاقتصادية نفسه بالتوافق مع نشوء الأسواق الكبرى المغفلة. لم يكن هناك ما ربط بين ملاك الأرض الإنكليز من غير حاملي ألقاب النبالة والمستأجرين الخاصين بنظام التواصل القديم وبين المنتجين، كما هو حال الرأسماليين الزراعيين في الملكيات الزراعية الواسعة القائمة على عمل العبيد وبين مديري المشاغل الحكومية أو الموزعين في مجال إنتاج النسيج من جهة وبين أوائل الشركات الحرة في النظام الصناعي الوليد من جهة ثانية. فبالنسبة لهم جميعاً طُرح موضوع استخدام الآلات بشكل مختلف تماماً، وبالتحديد انطلاقاً من خلال منطق المؤسسات الاقتصادية الخاصة، الخاص بالشركات المتنافسة في السوق المغفلة.

من وجهة النظر هذه يكون من المنافي تماماً للمنطقبل من الجنون تسخير توفير وقت العمل عن طريق الآلات لمصلحة المزيد من راحة المنتجينبل يجب تسخير مكاسب الإنتاجية لخدمة المنافسة بهدف الاستحواذ على قسم من السوق أو المحافظة عليه. فحيث لا يكون هناك تواصل بين المنتجين أنفسهم وحيث لا يتم ضبط العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك بشكل استطرادي واع، لا يكون هناك سوى قانون واحد هو خفض تكلفة الإنتاج بأي ثمن لتحقيق مصالح المؤسسة

لتظل قادرة على المنافسة. ونظراً لأن كل المشاركين المغفلين في السوق واقعون تحت هذا الضغط فلن يكون هناك تطوير مستمر للقوى المنتجةبل سيكون هناك عدم تواصل وما ينتج عنه من تداعيات متباينة.

يمكن تلمس المفارقة الاجتماعية لتطور قوى الإنتاج الرأسمالية في عدة مجالات، وبدلاً من تقصير مدة عمل الجميع طالب منطق إدارة الأعمال أن يتم حرمان العاطلين عن العمل من كل مقومات الحياة الأساسية. أما فيما يخص الآخرين، الذين افترض أنهم محظوظون لأنهم احتفظوا بعملهم ففرض عليهم إطالة وقت عملهم وتكثيفه. فبهذه الطريقة عززت الأفضلية لتنافسية نفسها. فمن خلال رفع الإنتاجية بالاعتماد على حجم أقل من القوى العاملة التي فرض عليها العمل لفترات أطول فإن هذا يعني تحسيناً في علاقات إدارة الأعمال من خلال خفض الرأسمال (المخصص لوسائل الإنتاج وللقوى العاملة) من جهة ورفع الإنتاج دون إنفاق المال من جهة أخرى. وهكذا استند الحساب الاقتصادي في إدارة الأعمال فقط إلى علاقة المدخلات بالمخرجات المجردة المختزلة إلى نقود.

لكن لا تقتصر سمة المفارقة على النتائج الاجتماعية لهذا الحساب الذي كشف منطق إدارة الأعمال بوصفه جنوناً اجتماعياً. إن نمط الإنتاج الرأسمالي يدخل من خلال ذلك في تناقض ذاتي عصي على الحل المنطقي. فمن جهة أولى نجد أن دافعه الذاتي المتمثل في تحويل تراكم «العمل المجرد» إلى تراكم في القيمة الاقتصادية، الذي يتم عرضه بوصفه نمواً نابضاً للرأسمال المالي وفق إرادته الذاتية. ومن جهة أخرى استبدل المنطق المجنون نفسه تطوير قوى إنتاج العمل البشري باستمرار من خلال الوكالات التقنية- العلمية واستخلاص جوهر القيمة المضافة. وحين يتم باستمرار طرح كميات أكبر من الإنتاج عبر حجم عمل أقل، نجد أنه في نقطة محددة من هذه العملية يكف الوضع عن توفير قيمة مضافة ونمو المال. أما في الأسواق فيظهر هذا الكلام الفارغ بوصفه اختلالاً صارخاً في العلاقة بين الانتاج الواسع المتنامي وتراجع القوة الشرائية.

إن اليد الخفية لسوق الآلة القائم على رأسمال غير مرتبط بالأشخاص وفارغ من التواصل فيما بينهم التي رفعها كانط وآدم سميث إلى مقام رب أرضي، يمكن في نهاية الأمر ألا تقود إلى رخاء عامبل إلى تناقض ذاتي جوهري ومن ثم إلى أزمة اجتماعية لنظام السوق المستقل. إن هذه القدرة الداخلية للرأسمالية على توليد أزمة هي خارج نطاق الشك. وهذه هي محصلة استبدال التواصل البشري عبر المؤسسات بمفارقة التواصل بين السلع وأسعارها فيما بينها في السوق المغفلة.

إن المنتجين والمستهلكين، والبائعين والمشترين كفوا عن أن يكونوا متماثلين عبر تواصل اجتماعي مشترك بل إنهم ينهارون. وحتى فيما يتعلق بالأفراد أنفسهم، الذين يمتلكون بوصفهم مستهلكين طوروا مصالح مناقضة لمصالحهم بوصفهم منتجين (وهكذا أسهم، على سبيل المثال، الشعب بعد ضم ألمانيا الشرقية السابقة في تدمير أسس الإنتاج الخاص به من خلال استهلاك السلع الغربية المفضلة). إن آلية التسعير الغبية حلت محل استقلال اللاعب البشري الواعي. كما أن صيرورة النظام العمياء التي تولدت عن ذلك والتي يصعب بلوغها أو التفاوض معها قادت إلى تداعيات منطقية باتجاه الورطة نفسها لأنه لا يمكن إلا أن يطبق البرنامج الذي تم إعداده كما هو الحال على مستوى الآلة.

وهكذا تتضح العلاقة التاريخية المختلة المحدقة في الرأسمالية بين ارتفاع قدرات البشر من جهة أولى والانتشار المستمر لأشكال جديدة من الفقر ومن احتمال الأزمات من جهة ثانية نتيجة لحسابات منطق إدارة الأعمال غير العقلاني. وينتج هذا الخلل عن إنكار منهجي للطابع الاجتماعي لتطور القوى المنتجة والسير في اتجاه معاكس له. كما إن تطوير القوى الآلية لا يقود، كما تفترض الضرورة والمنطق السليم، إلى تواصل مسبق التنظيم بين المنتجين اليدويين القدامى من خلال التحكم الاجتماعي بالإنتاج المُشبك، بل يعمل في اتجاه مناقض بحيث يتم إلغاء التواصل اللاحق عبر التنظيم عديم البديل.

إن ارتفاع القدرات التقنية – العلمية، وفق هذه الرؤية، يجب أن يتبدد في خضم صراع المتنافسين، في حين ينخرط البشر نتيجة حساباتهم الاقتصادية

الأنانية اللااجتماعية المحدودة في عملية تدمير متبادل فظ. ونظراً لأن هذا المنطق المدمر ينتمي إلى طبيعة الرأسمالية ولا ينفصل عنها، فإنه مستمر حتى اليوم ومستمر في نشر تأثيره. لذا على كل محاولات الضبط التالية، القائمة على سياسات اقتصادية، الخضوع باستمرار في نهاية الأمر للضغط الحلولي الداخلي لعقلانية إدارة الأعمال المجنونة.

طواحين الشيطان

عجزت الثورة الصناعية الأولى، في ظل إملاءات حسابات إدارة الأعمال، عن تلطيف الكارثة الاجتماعية المرتبطة بالرأسمالية بل فاقمتها. إن منافسة عمل العبيد الرخيص في مناطق الرأسمالية الزراعية في الأطراف، وكذلك منافسة العمل المجزأ في المشاغل الحكومية، عززا قدراتها من خلال منافسة نظام الآلات. وهكذا أدت المهارات الأولى في العصر الصناعي الجديد إلى أول بطالة جماهيرية هيكلية فرضتها التقانة، وهو ما يمكن ملاحظته اليوم من جديد على مستويات أعلى. لكن في بداية القرن التاسع عشر كانت تلك البطالة الناتجة عن التحويل الذي فرضه النظام الصناعي الوليد موضع إدانة وطالت في المقام الأول المنتجين اليدويين الذين تداعت أوضاعهم، ولم يكن أمامهم سوى الاستسلام النهائي. وعدا عن هذا فقد تركز الأمر في فرع إنتاج كبير هو صناعة النسيج الذي كان ضخماً لكن ما زال في موقع النموذج في حين استمرت العلاقات القديمة في المجالات الأخرى.

كما انهارت حرفة النسيج اليدوية في إنكلترا وفي كل أوروبا نتيجة رخص السلع الإنكليزية المصنعة. إن عامل الغزل والنساج في قصيدة غوته عام ١٨٢٢ كانا محقين في رؤية الظلمة القادمة، كما أن انتفاضة عمال الغزل في منطقة شليزيشين عم ١٨٤٤ اندلعت بشكل غير مباشر تحت تأثير منافسة الآلات. وهكذا ذابت كل شبكة التوزيع ومعها الصناعة المنزلية المرتبطة بها وتم استبدالهما بمعامل استخدمت مجموعات من الآلات العاملة على البخار. ونتيجة لانتشار الفقر بين العاملين وفق نموذج تهجير عمال الغزل في منطقتي شليزيشن وبوهيميا

انتشرت البطالة الكاملة والخراب في مساحات شاسعة. انتشرت الموجة الأولى من البطالة الكبرى ومن الفقر، المنتشر منذ القرن السادس عشر، وسط سكان الريف نتيجة منافسة المزارع الواسعة المعتمدة على عمل العبيد في السوق العالمية، ومن خلال عمليات الطرد الفظة التي مارسها سادة الأراضي كما هو الحال في إنكلترا بحجة تأمين أماكن ترعى فيها قطعانهم.

انقض سكان الأرياف المدمرون والمطرودون على المدن، لا سيما لندن، وأقاموا هناك مقراً لملايين العاطلين عن العمل في الأحياء الطينية مترامية الأطراف التي ضخمت المدن لتتحول إلى تجمعات ضخمة. ونحن نجد هذه الصيرورة اليوم في كل العالم الثالث حيث يُجبر البعض للعمل في المزارع المخصصة للسوق العالمية ضمن ظروف عمل العبيد، في حين ينتقل آخرون إلى أحياء البؤس في المدن التي بلغ عدد قاطنيها عشرة أو عشرين مليوناً، وتستمر بالتوسع دون توقف. كانت لندن فيما مضى صورة مرعبة لمثل هذا العالم الثالث (وهي تتحول إلى ذلك ثانية تحت تأثير النظام النيوليبرالي).

وترافقت الثورة الصناعية بموجة ثانية من البطالة الواسعة التي سرعان ما التهمت قطاع النسيج اليدوي. وحلت جماهير منتجي النسيج العاطلين عن العمل محل جماهير الفلاحين البؤساء؛ ونتيجة المنافسة على الأسواق انتشرت هذه العملية في كل القارة. وتمكن قسم صغير فقط من العاطلين عن العمل من إيجاد وضع جديد في نظام المعامل الوليد لكن تحت أي ظروف! كان على أولئك البشر الذين اقتلعت جذورهم بالكامل بيع أنفسهم بأي ثمن وفُرض عليهم أنماط عمل تهزأ من أي وصف. فإلى جانب عمال الأرض شبه العبيد، والمتسولين، والمتشردين، والسجناء، والعمال غير الثابتين الفقراء نشأت فئة جديدة من العاملين الفقراء هي بروليتاريا المصانع.

ولم يبد كل المثقفين جاهلين وساخرين من تدهور البشر هذا بقدر كبار فلاسفة التنوير. في ذلك الوقت تقريباً حين دخلت في العمل آلة الفضيلة

البورجوازية التي اخترعها الدكتور غييوتين[1] وحين طرح فيلسوف العقل بنثام فكرة آلة الجلد، هاجم الشاعر الإنكليزي الصوفي والرومانسي، السابق لعصره، ويليام بلاك (١٧٥٧-١٨٢٧) كابوس نظام المعامل الناشئ بأبيات سوداوية:

هل بدا وجه الرب

على أرضنا المسكونة بالبشر؟

أم تم بعث مدينة القدس

بين طواحين الشيطان الداكنة؟

«رأى المربون العصريون (الذين كانوا من كبار مثقفي عصرهم) في تلك الأشعار مبالغة واضحة كما لاحظ مؤرخ الاجتماع الإنكليزي إدوارد ب. تومبسون حين كتب عنها بوصفها صوت تراث شعبي طويل فريد لم يعرف التزوير» (تومبسون)؛ وإن الشطر الأخير في الأبيات المذكورة أعلاه بدا موفقاً تماماً حين استخدم تعبير «طواحين الشيطان» لوصف المعامل، وهو تعبير مجنح يمكن أن يتعاطف معه من أعماق القلب كل الذين هوت بهم الرأسمالية إلى الدرك الأسفل وفرضت عليهم المعاناة. إن مواقع العمل التي أقامتها الثورة الصناعية الأولى كانت في واقع الأمر حفر جهنمية.

فرضت حسابات إدارة الأعمال المفتقرة للمنطق نظام عمل شيطاني من خلال الآلات الموفرة للوقت، وصل إلى حد استنزاف قدرة العمال. وانطبق هذا على كل من شروط العمل المباشرة وعلى ظروف الحياة العامة حيث جسد نظام المعامل الرأسمالية الخاصة أسوأ تجليات نظام المعامل الحكومية وتجاوزه وعممه.

تتوفر الكثير من الوثائق والأبحاث حول جحيم الثورة الصناعية في إنكلترا. ولم يتم حتى اليوم تجاوز العمل الذي طرحه مثقف ألماني شاب عام ١٨٤٥ . فبوصفه ابن صاحب مشغل غزل أمضى بعض الوقت في العمل في إنكلترا ودرس

---

(١) المقصلة.

باهتمام مسألة العمل الجديدة في نظام المعامل. إن كتاب الشاب فريدريش إنجلز ابن الخامسة والعشرين حول وضع الطبقة العاملة في إنجلترة لم يكتف بإثارة ضجة وقتها حول صورة غير قابلة للإفساد في العلاقات وسط المعامل، بل طرح رؤى عميقة حول آلية التخريب الاجتماعي لعقلانية إدارة الأعمال بشكل عام.

ثمة مظاهر «لطواحين الشيطان» تفقأ العين بشكل خاص وهي تعد الشخص العادي في غرب وسط أوروبا الرأسمالية مغلوباً على أمره اليوم وتروي له حكايات سيئة حول ماض طويل أسوأ يجعله يشعر بالملل.

وينطبق هذا في المقام الأول على أهوال وقت العمل الطويل إلى حد غير إنساني، وعمل الأطفال، وظروف الحياة في ظل معاناة مطلقة. لو أن الرأسمالية المبكرة قامت منذ القرن السادس عشر بتخفيف ساعات العمل تدريجياً لما استطاع نظام المعمل الصناعي الرأسمالي التوقف. لكن حسابات إدارة الأعمال مددت ساعات العمل اليومية إلى ١٢ ثم ١٤ ثم ١٦ ساعة وأحياناً ساعات أكثر ولم ينج حتى الأطفال من هذا. وتحول افتراس الأطفال المرتبط باقتصاد السوق من الشكل غير المباشر المنبثق عن إفقار المجتمع إلى حد التسول (كما هو الحال مع سويفت) إلى استهلاك أجساد الأطفال في المعامل. بل إن هذا التعذيب الجهنمي صدم المفتش المكلف بمراقبة هذه العلاقات التي عدتها الهيئات المشغلة ليبرالية النزعة خيراً. وقد اقتبس إنجلز عن تقرير المفتش الدكتور لودون:

«أظن أنه قد ثبت بوضوح كاف، أن الأولاد عملوا وقتاً طويلاً غير منطقيبلا رحمة كما إن البالغين فُرض عليهم كمية من العمل لا يتحملها أي كائن بشري. وكانت نتيجة ذلك موت الكثيرين بشكل مبكر، في حين أصيب آخرون بتشوهات رافقتهم طيلة الحياة (...)» (إنجلز).

وهكذا بدت التداعيات الاجتماعية لآلات توفير الوقت في ممارسات تحسن الرخاء في اقتصاد السوق. إن شراهة الآلة الرأسمالية لكميات العمل البشري المجرد كانت بمنتهى البشاعة كما أوضح إنجلز الشاب المتقد غاضباً:

«إذا قرأ المرء همجية الحالات الفردية، وكيف ينتزع المراقبون الأطفال عراة من أسرتهم، وكيف يحملون ملابسهم ويساقون إلى المشاغل تحت الضربات والركلات **(...)** وكيف يتم منعهم من النوم بالضربات، وكيف ينامون مع ذلك في أثناء العمل، وكيف إن الطفل الفقير الذي نام بعد أن صمتت الآلة قفز إثر صيحة المراقب وعيناه مغلقتان وخضع للتلاعب، وكيف ذهب الأطفال المنهكون للغاية إلى البيت في غرفة رطبة واندسوا تحت الصوف وكيف تم جرهم من المشاغل من أحزمتهم، وكيف وصل مئات عديدة منهم منهكين إلى البيت في حالة منعتهم من استهلاك وجبة المساء تحت تأثير التعب وفقدان الشهية **(...)**؛ وحين يقرأ المرء كل هذا بالإضافة إلى المئات من الحالات المخزية الجالبة للعار في تقرير واحد، وكلها مثبتة بقسم الشهود الكثيرين، وحين يفكر المرء إن **(...)** المفتشين أنفسهم هم في جانب البورجوازية وكلهم عبروا عما هو معاكس لإرادتهم، حين ذلك يجب ألا يسخط والمرء ولا أن يغضب من الطبقة، التي تتبجح بحبها للبشرية وللتضحية في حين لا يتعلق الأمر إلا بملء محافظها بأي ثمن كان؟» **(إنجلز)**.

ربما لم يقرأ إنجلز ما يكفي مما كتبه بنثام، حتى يفهم أن عليه عد كل هذا «طبيعياً». إن انعدام الإنسانية كان عديم الرحمة إلى هذا الحد، لأن الأمر لم يتعلق بدافع ذاتي للبحث عن الثراء بل بالشروط الهيكلية لعقلانية المنافسة وإدارة الأعمال، التي تحول ألطف البشر، تحت تأثير ممارستها الاقتصادية المحددة، إلى بهيمة أضيف إليها طابع موضوعي، إلى حد لا يمكن لأي مراقب سادي في معسكر تجميع تخيل ما هو أسوأ منه.

كان انتشار عمالة الأطفال على نطاق واسع بفضل الآلات التي لم يقتصر دورها على توفير العمل بل إنها استبدلت عضلات البشر بقوة البخار. ما كان الأولاد أقوياء ليخوضوا منافسة، وكانت قدرتهم على التنظيم ضعيفة. وهكذا نتج عن عمالة الأطفال إطالة ساعات العمل دون حدود انطلاقاً من حسابات

اقتصادية، قاد مدى رقيها إلى إجبار الرجال البالغين على منافسة عمالة الأطفال من خلال خفض قيمة عملهم. وقد أدى هذا إلى تسريع خراب الحرفيين المستقلين بشكل غير محدود، إذ إنه لم يكن بإمكانهم الصمود أمام توليفة نشر استخدام الآلات وعمالة الأطفال الرخيصة الأمر الذي أفقدهم كبرياءهم وحط بوضعهم إلى مستوى مخجل أدنى من مستوى الحد الأدنى للبقاء كما بين بحث حول أجور عمال النسيج في فورتمبرغ في بداية القرن التاسع عشر: «كان عامل الغزل اليدوي في مدينة فورتمبرغ ينال من العمل بين ٦ إلى ٢٢ ساعة قيمة مساوية لما يحصل عليه ولد يعمل في مشغل على مغزل آلي لمدة ما بين ١٢ و١٤ ساعة يومياً، وما يعادل نصف أو ثلث الأجر الذي تحصل عليه عاملة في الورشة» (فيشر١٩٩٢).

في الكثير من الحالات صار الرجال البالغون عاطلين عن العمل في حين تم تشغيل الأولاد والنساء منخفضي الأجور في المشاغل. وأنه لمن المؤسف التعامل مع هذه العلاقات بوصفها خطأً تاريخياً غبياً وأن نعد أننا تجاوزنا الأمر اليوم. وثمة دليل يظهر إنه في البلدان الغربية الرئيسية تطلب الأمر صراعات شرسة على مدى أكثر من قرن من الزمان بهدف تلطيف فظاظة نظام العمل في المصانع الأشد قسوة، ولكن مع وجود ميول لتكرار فظائع طواحين الشيطان الرأسمالية المتجذرة في أساس الحسابات الاقتصادية الليبرالية بغض النظر عن أي شعور ذاتي. إن إطالة مدة العمل دون حدود، ونشر عمالة الأطفال دون توقف، هو أمر مستقل نسبياً عن المستوى التقني في بنية عقلانية إدارة الأعمال كما تم تحديدها، ويمكن أن تنطلق من جديد طالما لم يتم تدمير هذه العقلانية من خلال انتفاضة تحررية ضد اقتصاد السوق.

في الحقيقة لم ينجح التغلب على عمالة الأطفال إلا ضمن قلة من بلدان السوق العالمية من الفائزين (ولم يكن هذا إلا مؤقتاً). فبالنسبة للقسم الأكبر من البشرية لم يتوقف قط استنزاف قوة العمل في المرحلة الرأسمالية المبكرة ولا سيما عن طريق

عمالة الأطفال؛ ويحاول البعض في بلدان الأطراف الرأسمالية استخدام تلك الطرق لتعزيز القدرة على منافسة المستوى العالي لتوظيف رأس المال في المركز.

وما إن يتم الاعتراف بالحساب الاقتصادي والتعامل معه بوصفه بديهياً، حتى يميل الوعي الاجتماعي الذاتي في المجتمع إلى تجميل التداعيات والتعامل معها بوصفها تشوهات؛ ولا يمكن سوى للعقول النيرة المرتبطة بالتفكير الإيجابي إظهار سخرية علنية وهي تراقب الحقائق. عد القسم الأكبر من متعهدي الحقبة الرأسمالية أنفسهم بجدية فاعلي خير خلصوا الأولاد المتسولين من الشارع ومنحوهم عملاً مفيداً (هل يرضى بنثام عن هذا). وقد أراد منظم الإدارة الليبرالي أندرو أور (١٧٧٨-١٨٥٧) أن يرى من خلال مراقبة الأولاد في طواحين الشيطان المشهد الفردوسي التالي:

«كان من المبهج مراقبة الاستعجال في إعادة ربط الخيوط بحيث تتمكن عربة البغل من العودة (....) إن عمل هؤلاء الجن العابرين بدا مثل لعبة، إذ إن التمرين منحهم رشاقة» (اقتباس أورده إنجلز).

لا يختلف التعامل مع الأمر اليوم كثيراً في بلدان الأطراف الرأسمالية، وبشكل غير مباشر عند المنظمات الخيرية الغربية وكلهم لا يفكرون حتى في الأحلام بمهاجمة اقتصاد السوق وحساباته الاقتصادية الداخلية.

ومنذ أن بدا إثر انهيار اشتراكية الدولة أن هذا النظام عديم البديل، انتشر بين أوساط منظمات معونة الأطفال المسيحية عقيدة مثيرة للدهشة. لقد تم تبرير عمالة الأطفال في بلدان الأطراف الرأسمالية بنفس ذرائع الشركات في عصر الرأسمالية المبكرة؛ وقيل إن البديل ليس سوى التسول، والدعارة، وخسارة كبيرة للعائلات.

وهذا صحيح فقط في اقتصاد السوق لكن من يقدر على قبول هذا الخيار دون أن يتعرض للتشهير؟ كما إن منظمات المعونة تترك أنفسها تقاد من قبل «الخبراء» الليبراليين الذين يلقون محاضرات في مدارس نموذجية لاقتصاد السوق نضجت مبكراً حول الضرورات الاقتصادية ويسترشدون فقط (بسذاجة

يظنون أنها مجدية) بمحاولة تلطيف عمالة الأطفال الشاملة وتحسينها اجتماعياً، وهي التي تتركز بالمناسبة حتى اليوم في صناعة النسيج. وبهذا تبرهن هذه المنظمات دون رغبة منها، على أن القبول أساساً باقتصاد السوق بوصفه شكل الإنتاج العام يحول الأشخاص الطيبين المقتنعين بشكل آلي تماماً إلى مسخ مرتبط برأس المال، يسعد وفق معايير بنثام بما يظنه خير البشرية.

ونظراً لأن طواحين الشيطان تتغذى يوماً بعد يوم بملايين الأولاد ولأن وضع حد لهذا الجحيم يتطلب ربط عمليات المساعدة بنقد جذري لنمط الإنتاج الرأسمالي ونظام السوق الخاص به، وهو أمر يتم تحاشيه، تكون كل كلمة يقولها الإرهابيون بغض النظر عن لونهم، من الذين يتعاملون بردة فعل مع منطق التنوير المختل، بوصفها ضربة ارتدادية لهذا المنطق حيث إن الجميع مذنبون. إن القنبلة التي تمزق عابر بالمصادفة إلى أشلاء هي عديمة المعنى حالها حال تغذي اقتصاد السوقبلحم الأولاد دون توقف، فعابر السبيل لا يتحمل مسؤولية شخصية عما شارك فيه باستمرار دون إحساس. وبما أن الآلة الاجتماعية تولد مثل هذه التداعيات نجد إن إنجلز الشاب دعا في كتابه الأول:

«هذه عملية قتل مثل تلك التي يقترفها الفرد، لكنها مموهة، هي قتل مستتر، جريمة لا يمتلك أحد دفعاً لها لأنها لا تظهر بوصفها عملية قتل، لأن القاتل لا يُرى، لأن الجميع أبرياء ولا أحد هو القاتل، لأن موت الضحية بدا مثل أمر طبيعي، لأنه أميل إلى أن يكون نتيجة إغفال من أن يكون ارتكاباً لإثم. لكنه يظل قتلاً.» إنجلز).

وفي جميع الأحوال ثمة على مستوى العالم جانب لم يتم تجاوزه لأنه من جوهر الحساب الاقتصادي الذي حدد سمة طواحين الشيطان انطلاقاً من زمن العمل وعمالة الأطفال. وحتى حين يتم تقصير زمن العمل بعض الشيء وحين يتم إلغاء عمالة الأطفال، تظل العنصر الئي لا رجعة عنه في حد نفسه في إدارة الأعمال التي عبر عنها كارل ماركس بتعبير عام هو «الاستلاب»، إذ أن من عليه

جني المال في طواحين الشيطان القاتمة، سيُفرض عليه الاستلاب عن نفسه حتى دون أن يلاحظ ذلك في نهاية المطاف. وهذه حقيقة ثقيلة واضحة حتماً حيث إن القسر الذاتي أضفي عليه طابعاً موضوعياً لتعافي رأس المال ينتزع من العامل المأجور، كما تفعل الإدارة، قدرته على تحديد مصيره ونشاطه من خلال علاقة القسر. إن العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك، والعمل المُغفل لصالح السوق المُغفل دون فهم واع للمعنى والغاية الداخليين، المتحرك تحت ضغط المنافسة، تجعل من نشاط كل المشاركين جزءاً من «العمل المجرد». ففي عام ١٨٤٤ كتب المهاجر الشاب كارل ماركس في دفتر يومياته الباريسي «يشعر المرء أولاً أنه غريب عن العمل حين يكون في داره كما يشعر أنه غريب عن نفسه وقت العمل» (ماركس). كما تعرض إنجلز الشاب في كتابه الذي صدر بعد عام لأول مرة إلى الشعور بالحياة، الذي لم يتخلص منه الإنسان العامل حتى اليوم حتى حينما ينزلق إليه بشكل غير واع:

«لا يوجد ما هو أكثر إثارة للرعب من أن يُفرض على المرء القيام بعمل من الصباح حتى المساء، وتكرار ذلك باستمرار. وكلما اشتد شعور العامل إنسانيته، اشتدت كراهيته لعمله، لأنه يشعر بضغط انتفاء الغاية بالنسبة لذاته . لم يعمل إذن؟ هل حباً بالإنجاز؟ أم بدافع طبيعي؟ أبداً. إنه يعمل في سبيل المال، وفي سبيل أمر لا يمكن قط إنجازه بعمله (...)» (إنجلز).

صار المشغل والمكتب حيزاً له وظيفة لصالح الوقت المجرد والنشاط المجرد، منفصلاً عن كل تعبير عن الحياة. إن تقسيم الغرف وطريقة نصب الآلات، مندرجان تحت يافطة الحاجة التي أُضفي عليها صبغة موضوعية، فرضتها المنافسة.

لطالما عملت في مصانع ولطالما لاحظت السيدات في المقام الأول (عبرن عن الدور الذي تربين عليه على أساس النوع والمشروط بتوفير الراحة في المنزل) وهن يحاولن بطرق مؤثرة التقاط عنصر من الراحة في طاحونة الشيطان من

خلال، على سبيل المثال، تعليق إكليل من الزهور في قاعة آلات بحيث يتم إبراز روح الحيز الوظيفي الرأسمالي بشكل أكثر ابتذالاً.

هنا لا يتم إدانة طابع النشاط الاجتماعي في حد ذاته، بل إدانة كل الأفعال الهادفة إلى عد المال غاية في حد ذاته. ونظراً لأن نزع الطابع الإنساني عن الحيز الوظيفي لا ينبثق من تعاون البشر، يندلع من وجهة النظر هذه صراع خفي إلى حد ما بين «العاملين» والإدارة وهو صراع لم تدون قصته حتى الآن.

روى لي أحد معارفي من جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة ما حدث مع عمال في مصنع ألعاب في مدينة تورينغن، الذي تمنوا المعجزة مع الانتقال إلى استخدام المارك الغربي ثم عاشوا مفاجأتهم غير السارة، فبغض النظر عن أن نصف القوى العاملة تم قذفها إلى الشارع في حين تم حرمان من تبقوا من غلايات القهوة الصغيرة والمحادثات القصيرة بوصفها ضارة بالفاعلية، ثم وصل الأمر إلى منع استخدام الأدوات لأغراض شخصية.

كان الأمر خفيفاً، مجموعة من التنويهات والتحذيرات واللوائح، التي هدفت إلى غرض واحد، وبالتحديد ممارسة ضغط مباشر وغير مباشر على «العاملين» ليكونوا غير مرئيين كبشر في الزمن الوظيفي وتحويلهم إلى آلات لصرف الطاقة ومن ثم انفصالهم عن ذواتهم في العمل. وقد اقتبس إنجلز على سبيل المثال من كتيب لوائح العمل في مصنع إنجليزي: «كل عامل وجد وهو يتكلم مع عامل آخر، أو وهو يغني أو يصفر يعرض نفسه للعقوبة. ويشمل هذا من يغادر موقعه في العمل.» (مصدر سابق). ونجد أنظمة مماثلة في تاريخ التصنيع الألماني حيث ارتبطت على الدوام تطلعات تربية المادة البشرية في الرأسمالية بنظام عقوبات في المصانع وهذا شمل خصم من الراتب بسبب كل أنماط «التقصير». وقد صدر كتاب العقوبات الأحمر في مصانع آلات كونيغ& باور وهو الأول من نوعه، وتأسس عام ١٨١٧ في مدينة فورتزبورغ وتضمن فرض غرامة تراوحت بين ثمانية وعشرين فينيغ وتنبيهاً خطياً على العامل الذي يرتكب المخالفات التالية:

«مغادرة موقع العمل برفقة زميل؛ مغادرة موقع العمل بحجة البحث عن مثقب؛ من اعتل في وقت مبكر من يوم الاثنين يظل معتلاً باقي اليوم؛ يحال إلى المحكمة من يصرخ في وجه القس؛ العناق؛ الزواج؛ الغياب ١٢ ساعة؛ المزاح الصبياني؛ عدم الانصياع؛ الشجار في دار الضيافة؛ رمي بقايا الفاكهة من النافذة؛ النوم في أثناء العمل» **(اقتباس عن دينيكه).**

ونجد ضمن النظام العام لمصنع الجيلاتين كارل سيميونس عام ١٨٦٩ بين تعليمات أخرى:

«لا يُسمح لأي عامل جلب مرطبات معروفة أو غريبة إلى المصنع **(...)** يُمنع على العامل الدخول في أي حديث مع غرباء **(...)** لا يُسمح لأي عامل إلا بتصريح خاص البقاء في مكان العمل بعد نهاية الدوام أو في أوقات الراحة **(...)** يجب أن يسود الهدوء والصمت في كل غرف العمل والورشات، يُمنع الصفير والغناء والثرثرة غير الضرورية، ويحظر تداول الألعاب أو اللعب» **(اقتباس عن أيلر ١٩٨٤).**

«وحتى اليوم ما يزال هناك الكثير من التعليمات من هذا النمط **(**وإن كانت على شكل أكثر عمومية وتجريداً**)** لها خلفية مماثلة لجهة فرض التعليمات والاستلاب عن الذات**.** وثمة الكثير من التعليمات النى لا يتم تدوينها بشكل خاص**.** وكثيراً ما شهدت كيف يثور رؤساء العمال والعاملون، وهم ضباط الصف لدى رأس**(**ماركس**)** المال لرؤية» شخصاً يجلس في وقت العمل، أو يقرأ صحيفة، أو يجول في المكان حتى وإن لم يكن لديه ما يفعله في تخزين المواد أو تركيب آلة جديدة **.**

إن مفاهيم الإدارة الجديدة في فترة ما بعد الحداثة التي تزعم أنها ترغب بالقضاء على فكرة أن رأس المال هو غاية في حد ذاته من خلال رفع مستوى رخاء الإنتاج، تتضمن كلها معارضة داخلية وافتقاراً للمصداقية، إذ إن مقتضيات تحقيق الذات البشرية تفرض أن يكون البشر «في العمل» متوافقين مع ذواتهم فقط بقدر ما يتمكنون من الكف عن أن يكونوا بشراً وان يستوعبوا في أنفسهم أن المال هو غاية في

حد ذاته، ومن ثم لا يمكن، بطبيعة الحال، التخلص من الحط الوظيفي. فحين يتم اختيار ألوان الجدران بناء على اعتبارات نفسية بهدف (مزعوم) هو رفع مستوى الراحة، لكن في الحقيقة كل ذلك لا يؤدي إلا إلى صقل عملية تدريب المادة البشرية. وينطبق هذا على أشكال إلغاء «التراتب» التي يتمثل هدفها الوحيد تحويل البشر وفق طرح بنثام ليصبحوا مراقبي وقادة أنفسهم.

إن واقع أنه في ظل نظام اشتراكية الدولة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية سادت مفاهيم إدارية مماثلة أكد من جديد عن صلة القرابة الداخلية للتشكيلات الاجتماعية الحديثة المنتجة للسلع. إن فئة «السعادة في العمل» في اشتراكية الدولة التي انغمس باسمها خبراء علم نفس الشركات هي دليل مباشر على حضور الاستلاب الذي لا يمكن فصله عن عمليات الارتباك المجردة بغض النظر عن إن كان تطبيقها من خلال آلية المنافسة العمياء أو من خلال البيروقراطية الحكومية. وفي جميع الأحوال أتاحت الإدارة البيروقراطية الحكومية، دون قصد، ثغرات شخصية أكثر أمام المادة البشرية مقارنة مع الإكراه الشامل الغبي الناجم عن المنافسة الغبية في الرأسمالية الغربية حيث عدها الإيديولوجيون الغربيون افتقاراً في الكفاءة. وبذلك فرضت اشتراكية الدولة بشكل عام نفسها بوصفها شكلاً اجتماعياً لنظام إنتاج السلع.

من السهل الإقرار أن حلم شخص مجنون وخطر على الغير مثل بنثام تحقق في نهاية المطاف في طواحين الشيطان. ففي معامل الدولة، وفي المزارع الضخمة القائمة على عمل العبيد لمصلحة السوق العالمية، وفي العمل من البيوت، وفي مؤسسات المختلين عقلياً حيث يتم ممارسة «العمل المجرد» صارت حالة الخروج عن القانون الاستثنائية حالة عادية اجتماعياً. فنحن نجد كل عناصر سجن البانوبتيكون الذي تخيله بنثام في نظام المعامل. بل إن تعبير «الشغيلة» لوصف المادة البشرية يشير إلى أصل العمل المكتبي والعمل الصناعي في دور التوقيف ودور المجانين في القرن الثامن عشر بطواحينها وآلات التعذيب بالعمل الذكية

التي تعززت بقوة البخار وانقضت على البشر بحيث تمكنت من توجيههم باتجاه «النفعية» الرأسمالية التي طالب بها بنثام. أما في إنكلترا فقد أطلق على هذا النمط من المادة البشرية المستغلة تعبير «أيدي» الذي يعني اختصار الأفراد بوضوح إلى وحدات إنفاق قائمة على قوة العمل. إن نظام سجن بانوبتيكون المختل الذي طرحه بنثام يمكن أن يترسب في تكدس آلات الرأسمال ومن ثم يظهر كما لو أنه سمة موضوعية تتعلق بمقتضيات الحياة البشرية. ألم يكن هذا هو ما أراده بنثام لجهة نزع الصبغة الذاتية عن التوجه الرأسمالي ليصبح هياكل حقيقية، بحيث يصبح مسار سلوك البشر المنضبطين من الداخل؛ وهو أمر يمكن تحقيقه من خلال تصميم وتنظيم أفضل تكافؤً بحيث يتحول إلى مصفوفة من المسارات التقنية تتحول إلى طبيعة مادية ثانية؟

وهكذا يمكن ترجمة غاية آلة الرأسمالية العالمية حرفياً إلى جهاز اجتماعي-اقتصادي تقني يخفي عنفه خلف ضرورات قوى الإنتاج المتصاعدة المزعومة. لم يغب هذا عن ذهن خبير إداري معاصر مثل أندرو أوره وهو أمر لم يلاحظه الكثير من الاشتراكيين اللاحقين. ففي عام ١٨٣٥ كتب أندرو في كتابه، فلسفة المصنع، بصراحة لطيفة حول التنظيم في آلات الغزل لدى المخترع وصاحب العمل آركرايت:

«من وجهة نظري ما كانت مشكلة آركرايت الرئيسية اختراع آلية مستقلة لغزل خيوط القطن وحبكها، بل على الأرجح **(...)** كانت مشكلته تخليص الناس من يوم العمل غير المستقر وحملهم على التماهي مع النظام غير المتغير لرجل آلي مركب. وتعلق الأمر بتخطيط نظام انضباط في المصنع وتنفيذه**(...)** تطلب الأمر رجلاً له قوة أعصاب وكبرياء نابليون لوضع حد لسمة مقاومة العمال الذين خضعوا حتى ذلك الحين لنوبات الرغبة غير المنتظمة بالعمل» **(اقتباس عن إلمر١٩٨٤).**

تم مع نظام الآلات الرأسمالي إنجاز الخطوة الأخيرة لإكمال عملية الحط بالبشري وبنزعته الاجتماعية إلى مستوى آلية وظيفية ميتة، حتى وإن كان على هذا الإكمال على أرضية التصنيع الرأسمالي الخضوع لتطور طويل. وفي عام ١٨٤٥ وصف إنجلز بدايات ذلك التحول:

«إن الإشراف على الآلات، والعلاقة مع النسيج لا يشكلان نشاطاً يتطلب عقل العامل، وهما من جهة أخرى من النمط الذي يمنع العامل من شغل روحه بأمور أخرى **(...)** لا يحصل على طرفة عين لأن الآلة البخارية تعمل اليوم بطوله، كما إن العجلات، والسيور تصلصل وتحشرج بقوة في إذنيه **(...)** يجب على العامل أن يكون في المصنع في الخامسة والنصف صباحاً **(...)** يجب عليه الأكل، والشرب والنوم بأمر**(...)** ينتزعه الناقوس المستبد من فراشه، ويدعوه للإفطار ولوجبة الغذاء» **(إنجلز)**.

ويبدو أن انعدام إنسانية هذا «العمل» ينبثق من قوة العمل التقنية نفسها؛ وفي هذا الموقع دافع إنجلز، الذي لا يرغب في أن يعارض أو أن يدين قوى الإنتاج الحديثة ليتطرق إلى لب الموضوع من خلال التبرير إلى حد ما:

«يمكن أن يقول لي المرء إن هذه القواعد ضرورية، حتى يتمكن من ضمان عدم حدوث مختلف أنواع التلاعب في الآليات المتشابكة ضمن مصنع ضخم ومنظم؛ وقد يقول المرء إن مثل هذا الانضباط ضروري هنا كما هو الحال في الجيش، قد يكون هذا هو الحال، إنما ماذا عن النظام الاجتماعي الذي لا يمكن أن يقوم دون مثل هذا الاستبداد المخجل؟ فإما أن تبرر الغاية الوسيلة، وإما تبرير حصيلة سوء الوسيلة بمساوئ الضرورات» **(إنجلز)**.

بدا هنا للمرة الأولى استخدام غاضب لاستعارة تعبير «جيش العمال»، بصياغة سلبية وهي التي ستظهر بعد وقت قريب في «البيان الشيوعي» إنما بشكل إيجابي، وهكذا أعلنت عن نفسها كذبة سترافق الماركسية اللاحقة طيلة حياتها وتقود في نهاية المطاف عبر «انقلابها» إلى عقيدة تحديث قمعية. ارتجف إنجلز

الشاب متردداً أمام مثل هذا المنظور، لكن المنظور فرض نفسه بشكل لا يمكن مقاومته لأنه لا يمكن فصل التجريد الاجتماعي المرتبط برأس المال والمتجسد في الآلات عن القوى المنتجة بوصفها قدرات بشرية.

إن الوسط الثقافي الذي وجده إنجلز أمامه وتحرك فيه (ولا يقتصر الأمر على إنجلترة) قام في ظل الإشارات الجديدة «إلى الاشتراكية» التي بدأ فيها تحول نحو الإحسان البورجوازي المترتب عليها، بحيث تم بشكل عام استيعاب العقيدة الليبرالية الخاصة بالبحث عن العمل وبخضوع المادة البشرية تحت وطأة آلة إنتاج السلع المجردة؛ وكل ما في الأمر أن عملية فرض الانضباط لمصلحة الرب الغريب المتمثل في «العمل المجرد» بحيث يبدو أقرب ما يكون إلى توليد الفرح عند البشر. احتفل إنجلز ببراءة كاملة بعملية التأهيل للعمل المتصلة بذلك المرتبط بخليط ليبرالي- اشتراكي ناتج عن مولدات أفكار لا تختلف عما طرحه المنظر جيريمي بنثام فيما يتعلق بالفلسفة النفعية صديقة البشر وبالعمل في دور التوقيف:

«إن أكبر فيلسوفين عمليين في هذا الوقت، هما بنثام وغودفين، (...) لديهما اتفاق شبه حصري حول البروليتاريا؛ حتى وإن كان لدى بنثام مدرسة بين البورجوازية الراديكالية لكن لم تنجح سوى البروليتاريا والاشتراكية في التقدم بالاستناد إليه. إن البروليتاريا بنت وفق تلك الأسس أدبياتها الخاصة التي نجد معظمها في الصحف وفي المناشير(...)» (إنجلز). هكذا يتصالح المرء مع نفسه من جديد. يجب القول، لمصلحة إنجلز الشاب، إنه في عام ١٨٤٥ لم يكن قادراً على التعرف على كتابات بنثام أو عرفها بشكل مجتزأ. يظهر هذا من واقع أنه بعد صفحات قليلة من كتابه أظهر سخطه على توجهات وعلاقات ما سُمي بدور العمل وتوجهاتها وعلاقاتها بالفقراء العاطلين عن العمل:

«النظام الغذائي في السجون أفضل إلى حد يدفع نزلاء دور العمل في كثير من الأحيان يتركون أنفسهم يدانون قصداً حتى يتمكنوا من دخول السجن. وفي الحقيقة دار العمل ما هو إلا سجن؛ فمن لا ينجز حصته من العمل يُحرم من

الطعام، ومن يرغب في المغادرة عليه طلب تصريح يُمكن أن يُرفض بالاستناد إلى نص عقده أو تبعاً لرأي المفتش(...) يرتدي الفقراء زياً موحداً ويُتركون دون حماية في مواجهة مزاج المفتشين (...) ففي دار العمل بالقرب من مدينة غرينفيش تم في صيف ١٨٤٣ معاقبة صبي في الخامسة من العمر بالزج في غرفة الموتى حيث اضطر للنوم على غطاء التابوت. كما تعرضت بنت في دار العمل قرب مدينة هرنة لمعاملة مماثلة. (...) أما دار العمل المنتصبة في أحد أجمل مناطق مدينة كنت فتتميز إن كل نوافذها تطل على الفناء الداخلي(...)» (مصدر سابق).

من الواضح أن إنجلز وصف هنا دون علم منه سجن البانوبتيكون الذي تخيله بنثام، الذي صار تنظيمه وهندسته المعمارية في ذلك الوقت أمراً مفروغاً منه. لكن الجهل لا يحمي من العقوبة حتى من خلال هذه العلاقة المثيرة للدهشة التي لا تؤثر على مدى أهمية كتاب إنجلز وصحة طرحه. كما إن ماركس وإنجلز هاجما لاحقاً ضحالة وضبابية اشتراكية البورجوازية الصغيرة وقاما بجلد بشاعة الليبرالية لكن دون أن ينتقدا، على المستوين التقني والتنظيمي الدستور الرأسمالي للقوى المنتجة الجديدة (أي المستويان اللذان حددهما بنثام). وهكذا نجد أن ازدهار عقيدة «جيوش العمل» القمعية يقودنا إلى العلاقة غير الواعية التي ربطت من حيث الأساس الاشتراكية بالليبرالية.

مخربو الآلات

لم يترك ضحايا الثورة الصناعية الأولى أنفسهم يقادون بهدوء ودون مقاومة إلى المسلخ كما فعل مزارعو وحرفيو القرن السابق. لم يسلط على هذه الانتفاضات، على مدى زمن طويل، النور في علم التاريخ البورجوازي وكذلك ضمن النظرية الماركسية. إن مرحلة التقدم والتحديث الميكانيكي أعاقت فهم حركة جماهيرية ضخمة مستقلة حدثت ضمن التاريخ الرسمي، ولم يتم حتى اليوم تحديد إطارها بشكل واضح.

فمن جهة توافقت مع الثقافة الشفهية القديمة ولم تترك شهادات رسمية ومكتوبة، ومن جهة ثانية تم محو تلك الشهادات بحقد كامل من قبل القائمين على إدارة شؤون البشر وفق وجهة النظرة الميكانيكية إلى العالم، ومن جهة ثالثة لم تلق اهتماماً على الإطلاق، وهناك الكثير من المواد الوثائقية التي لم يُكشف عنها حتى اليوم أو التي يجب إعادة تفسيرها. أما من وجهة نظر حركات العمال اللاحقة فقد تعلق الأمر دائماً بسلف غير مكتمل (ومن ثم يجب ألا يُتعامل معها على أنها مكتملة).

في البداية وفي وقت أقرب سعى التوجه، غير المعلن، القوي للتاريخ اليومي والاجتماعي لتقديم صورة مختلفة عن المرحلة المبكرة لفرض الرأسمالية، وهذا أمر لم يتم العمل عليه على الإطلاق بشكل كاف؛ وهددت هذه المسألة من خلال التوجه عديم الإحساس للعقل العلمي الأكاديمي نحو فكرة اقتصاد السوق عديم البديل، بدفن هذا الموضوع من جديد. إن التبجيل العام المتجدد لمقتضيات النظام الرأسمالي في أعقاب فشل «اليسار» الغربي الجديد وبعد انهيار اشتراكية الدولة في الشرق جعل الأمر يبدو بجلاء على أنه من غير المناسب الكشف من جديد عن مروض البشر الميكانيكي، وفق بنثام، وعملية إسباغ طابع موضوعي عليه من خلال تاريخ التصنيع وجعل اقتصاد السوق عملية فرض دموية لنظام قسر تاريخي.

لا يمتلك التاريخ الواقعي إلا القليل من الروابط مع الحقيقة؛ كما إن الصورة التاريخية للمجتمع البورجوازي الحديث هي في حد نفسها مشوهة. وفي الواقع لا يظهر قط في الوعي التاريخي إن كل مرحلة الانتقال إلى الثورة الصناعية الأولى قد وسمت بحروب معلنة ومستمرة في سائر أرجاء أوروبا. إن كثافة هذه الأرقام والتشدد قد أُخفيت بعناية في كتب التاريخ ومصطلحات المرحلة.

ترافقت رأسمالية ما قبل التصنيع التي أقامها الموزعون ومشاغل الدولة بالعديد من الانتفاضات والحركات الاجتماعية المناهضة؛ وما كانت انتفاضة عمال الغزل في منطقة شليزيشن حالة فردية أو خارجة عن المألوف. وكل ما في

الأمر كان هو إبراز لحدث عادي ضمن أدبيات التاريخ. وكانت دلائل تزعزع الاستقرار العام حاضرة قبل إندفاعة التصنيع. «اخترق الخوف من الوضع الاجتماعي كل القرن الثامن عشر(...) تعلق الأمر بتمرد، وتعيينات، وامتيازات، وفتن، وإفساد كل المصطلحات التي لم تعن في نهاية المطاف سوى أشكال مختلفة للوضع غير المستقر» (شتورمر ١٩٨٦).

كان هناك هوس ربط هذا التمرد الاجتماعي بالثورة الصناعية الأولى وتجذر الحسابات الرأسمالية . ففي حين اشُتهرت انتفاضات عمال الغزل والنسيج في القارة (فإلى جانب انتفاضة منطقة شليزيشن اشتهرت أيضاً انتفاضة عمال غزل الحرير في مدينة ليون الفرنسية عام ١٨٣١) وكانتا بمثابة تداعيات لحقبة القرن الثامن عشر ما قبلالصناعية، تطورت في بريطانيا المتقدمة صناعياً حركة اجتماعية جديدة في سياق الانتقال التدرجي للتصنيع في غرب ووسط أوروبا، واندمجت هناك مع الأشكال القديمة لثورات الحرفيين وانتفاضات الخبز. وحتى في إنكلترا كان هناك الكثير من انتفاضات الخبز المرتبطة بارتفاع أسعار المواد الغذائية؛ واليوم يتم استخدام هذا المصطلح لوصف الانتفاضات التي لا حصر لعددها في العالم الثالث، بوصفها ردة فعل على الارتفاع الهائل في أسعار المواد الغذائية الأساسية التي يستخدمها صندوق النقد الدولي وزعماء الفكر النيوليبرالي لفرض نظام جديد على دول الهامش الرأسمالي ذات المديونية العالية وإرغامها.

ومنذ الثورة الصناعية الأولى في إنجلترة تكون أساس الانتفاضات الاجتماعية من حركة «مخربي الآلات» التي انطلقت من إنكلترا أو من أطلق عليهم تسمية (اللوديين) تيمناً بالجنرال لود الزعيم الملحمي لحركة عمال حياكة الجوارب الذي حمل اسم ند لود أو لودلام، الذي يصعب الجزم إن كان قد عاش حقيقة أم كان نتاج مخيلة الحركة الجماهيرية. وكان هناك الكثير من الأبيات والقوافي الطربة روت الكثير عن هذا الرجل كما نجد على سبيل المثال في المثال التالي الذي اقتبسه طومسون:

ما من جنرال باستثناء لود

تعامل بشكل جيد مع الفقراء

ما كانت حركة اللوديين بأي شكل موشومة بعنصر وعي ذاتي لا تاريخي كما افترض بشكل لافت للنظر عالم السياسة الاشتراكي الديمقراطي فولفغانغ آبندروت، إذ إن الناشطين في الحركة اللودية في العقد الأول من القرن التاسع عشر لم يكونوا في موقع سمح لهم بمعرفة إن إنجلترة شهدت احتجاج مماثلة قبل عقد من السنين (آبندروت ١٩٨٥). وعلى العكس من ذلك إذ إن الشهادات سمحت بالجزم إن الحركة اللودية اتسمت بمعرفة تاريخية قوية، ووضعت نفسها بشكل واع ضمن سياق تقليد التمرد الاجتماعي.

ووفق ما أورده طومسون شهدت إنكلترا اضطرابات ضخمة متنوعة الأسباب في ١٧٠٩، و١٧٤٠، ١٧٥٦ / ١٧٥٧، و١٧٦٦ / ١٧٦٧، و١٧٧٣، و١٧٨٠، و١٧٨٢، و١٧٩٥، و١٨٠٠ / ١٨٠١، دون حساب عدد لا يحصى من أفعال متمردة صغيرة ومحلية. وكانت الوسائل التي استخدمت هي الإضرابات، والمظاهرات، وإشعال حرائق، ونهب، ورسائل تهديد كما شهد القرن الثامن عشر عمليات تدمير للآلات وللمعامل: «ففي عام ١٧٥٨ خرب العمال الإنكليز أول جزازات الصوف الآلية (آبندروت ١٩٦٥) وفي ١٧٦٩ وفي ردة فعل على تخريب منشرة آلية صدر عن البرلمان الإنكليزي في لندن أول قانون فرض عقوبة على تخريب آلات ومباني المصانع(فولف ١٩٨٧). وترافقت اضطرابات الخبز بتطور روح نضالية مناهضة للسلطة تحت قيادة مجموعات عالية التنظيم بشكل واضح كما نتبين من خطاب تهديد مقفى من عام ١٧٦٦ (وثقه طومسون ١٩٨٠):

نحن أكثر من ٣٠٠٠ فقير،

تعاهدنا على النضال.

ونحن عازمون على أن نجعل،

عناصر جيش الملك يتبولون في سراويلهم.

وحين لا يتصرف الملك والبرلمان بشكل أفضل،

سنحول إنجلترة إلى كومة قمامة.

وإن لم تصبح الأغراض أرخص،

سنحرق البرلمان

وسنجعل كل شيء أفضل على الأرض.

لقد تم، في القرن التاسع عشر استئناف هذا التمرد الاجتماعي نضالي النزعة للوديين في الثورة الصناعية الأولى على مدى عدة عقود من السنين وبلغ ذروته في ١٨١١/ ١٨١٢ وفي ١٨١٧. ففي منطقة إنتاج النسيج في نوتنغهامشير ويوركشايرن ولانكاشير، تلقى الكثير من الشركاترسائل تهديد بتوقيع الجنرال لود وتضمنت في أغلب الأحيان القليل من الإطراء مثل: عليك اللعنة أيها الخنزير! (طومسون) وتحذيرات مثل «سنحرق أبنيتك حتى تصير رماداً» (طومسون). وفي شهر آذار من عام ١٨١١ جرت في نوتينغهام مظاهرات ضخمة مطالبة بحد أدنى للأجور وضد إدخال طرق إنتاج جديدة تلاها عمليات تخريب للآلات.

«حين تم تفريق المتظاهرين من عمال حياكة الجوارب في الحادي عشر من، آذار ١٨١١ بالعنف من قبل الشرطة، كانت ردة فعلهم تدمير ٦٠ كرسي حياكة في الليلة نفسها. واستمرت هذه الممارسات العنيفة طيلة عام كامل جرى فيه تدمير قرابة ألف كرسي حياكة بالإضافة إلى تدمير منتجات عادية. وقد نفذ العمال هذا بشكل منظم ومخطط له» (وولف، ١٩٨٧).

وفي منطقة يوركشاير وهي ثاني أكبر مركز للوديين (...) كان اللوديون من مجموعة عالية التنظيم من الحرفيين والعمال المهرة من ذوي التأهيل العالي في مجال قص القماش(باوليني ١٩٨٣). تعلق الأمر بمناهضة إدخال آلة حياكة وآلة تعمل

على الطاقة الهيدروليكية وهي تقنيات إنتاج خشي عمال الحياكة، من الاستغناء عنهم ومن خفض أجورهم ولم يكونوا مخطئين في ذلك. ثم تصاعد الصراع إلى حرب أهلية مفتوحة:

«وبالإضافة إلى عمال حياكة الجوارب في نوتينغهام وجد عمال قص القماش في يوركشاير إنهم ليسوا وحيدين (...) في مواجهة لم تقتصر على الشركات الصغيرة بل شملت شركات إنتاج كبرى ولم يسمحوا لأحد بإخافتهم وخاضوا صراعاً غير متكافئ. وفي نيسان من عام ١٨١٢ جرب اللوديون قوتهم وهاجموا بقوة من ١٥٠ رجلاً مسلحاً معمل ويليام كارترايت في روفولد. كان كارترايت مستعداً لمثل هذا الهجوم، ووضع في المعمل جنوداً وعمالاً مسلحين. وحين اقتحم اللوديون الممر الرئيسي وحاولوا تخريبه ردهم رجال كارترايت ووقع جرحى وقتيلين في صفوف المهاجمين. وكان اللوديون قد حصروا أعمالهم حتى تلك العنصر في تخريب انتقائي للآلات لكن الوضع تدهور بعد سيلان الدماء. وبهدف الثأر للعاملين القتيلين أُغتيل رب عمل مكروه اسمه هورسفال كان أعلن بشكل استفزازي عن رغبته في أن يخوض في دماء اللوديين حتى مستوى سرج حصانه.

خسرت حركة اللوديين من ثقة الجمهور نتيجة هذا الاغتيال الأمر الذي قاد إلى المزيد من المواقف الراديكالية، ووقعت عمليات نهب ومواجهات شبيهة بحرب أهلية. واتسعت الحركة بشكل متصاعد لتتحول إلى انتفاضة ضد المعاناة المادية الناتجة عن سوء المحصول، والحرب، والأزمة الاقتصادية. وردت الحكومة بنشر قوات ضخمة وفرض عقوبة الموت على تخريب الآلات.» (وولف).

من الواضح أن «جيش الصالحين» كما أطلق اللوديون على أنفسهم حظي بدعم من الشعب، وخلص طومسون إلى إنه لا يجوز للمرء المبالغة في تقدير عزلة عمال الحبك والقص إثر المواجهات العسكرية القاسية. ففي كل فترة شغب اللوديين حظي مخربو الآلات في منطقة ميدلاند وفي غرب ريدينغ بدعم الرأي العام.(طومسون).وعلى الرغم من نشر القوات ضد شعب البلاد (وهذه إنارة

سريعة على عملية مبدأ «دع الأمور تجري» المرتبط باقتصاد السوق)، ومن هزيمة الجنرال لود عسكرياً وقع المزيد من التمردات والإضرابات، وإشعال الحرائق، وتخريب الآلات حتى العقد الرابع من القرن التاسع عشر وكان ذلك بمثابة موسيقا رافقت كل تاريخ الثورة الصناعية الأولى في بريطانيا العظمى.

واندلع في ١٨١٨ إضراب جماهيري بين صفوف عمال غزل القطن والحياكة، وقام الصالحون بجمع كل مكوكات الغزل في الكنائس وورشات العمل، ولم يقتصر الأمر على مدينة مانشستربل شمل كل ورشات الغزل. (...) انتهى الإضراب بتنازلات كبيرة من قبل أرباب العمل وبملاحقة واعتقال الكثير من زعماء عمال الغزل (طومسون). ووقعت في عام ١٨١٩ مجزرة بيترلو سيئة الذكر حين فتح الجيش النار على مظاهرة ضخمة؛ وشهد عام ١٨٢٦ تجدد تخريب آلات الغزل، كما إن عام ١٨٣١ شهد شنق ٢٣ رجلاً بسبب تخريب آلة لصنع الورق. كما كانت انتفاضة العمال الزراعيين مماثلة في حدتها ضد الآلات موفرة الوقت وضد خفض الأجور، وضد تدهور ظروف العمل، وما إلى ذلك. وعلم فريدريش إنجلز بعد مرور عشرين عاماً على انتفاضات اللوديين أن المزارعين وعمال الزراعة استخدموا وسائل مماثلة ضد الرأسمالية الزراعية:

«كانت الوسيلة المحببة إليهم في الحرب الاجتماعية هي إشعال الحرائق (...) ففي شتاء ١٨٣٠/ ١٨٣١ (...) تم حرق القمح وأكوام القش في الحقول وكذلك الحظائر والإسطبلات العائدة للمستأجرين. واندلعت في كل ليلة تقريباً بعض الحرائق ناشرة الرعب بين مستأجري الأراضي وملاكها. لم يتم قط كشف الفاعلين إلا في حالات قليلة، في حين ألقى الشعب مسؤولية تلك الحرائق على شخص أسطوري أطلقوا عليه اسم سفينغ (...) واحتار المرء في تحديد ذلك الشخص (...) وتكررت الحرائق مع كل شتاء على مدى أعوام (...) وفي شتاء ١٨٤٣/ ١٨٤٤ تجددت الحرائق بشكل كبير فاق المعتاد» (إنجلز).

من الواضح أن سفينغ هو تعديل لصورة الجنرال لود، كما إن بناء الأسطورة أظهر مدى تجذر التمرد ضد الرأسمالية وضد ثورتها الصناعية الأولى بين صفوف جماهير الشعب. وبعد مرور ٤٠ عاماً استمر الحديث عن اجتماعات عقدت في منتصف الليل، وعن تدريبات عسكرية وعن خطابات تحريضية، وعن أسلحة اللوديين التي تم دفنها عام ١٨١٢، وتم نبشها في الأزمات اللاحقة (طومسون). إن تاريخ هذه الانتفاضات النضالية والبطولية قد تم التعامل معه عادة من قبل كل من النظريتين الليبرالية والماركسية (حتى وإن تم ذلك بنبرات مختلفة) بوصفه رفضاً رجعياً عديم المعنى ضد التحديث الحتمي.

فمن جهة أظهر هذا الصورة المشتركة الميكانيكية للعالم التي حملها أنصار الحداثة، التي تعاملت مع الضحية البشرية بوصفها حالة عادية، وبوصفها أيضاً مكلفة برعاية نمط من وثنية طاغوت التحديث الروبوتي المرتبط «بالعمل المجرد»؛ وعادت اليوم نغمة المطالبة «بتغيير هيكلي» يتطابق تماماً مع التقاليد الليبرالية بوصفه «قانوناً طبيعياً» نابعاً من التطور الأعمى لاحتياجات البشر وقادراً على تحقيقها. ومن جهة ثانية بدا «تخريب الآلات» من النظرة الأولى غباء مطلق لحركة غير ناضجة (وهو أمر رفضه كارل ماركس بدوره لاحقاً)، طورت من تجربتها الفورية صورة مختصرة وخاطئة للعدو المتمثل بالآلات. ولم يتم التخلص من هذه الصورة بشكل علمي حيث نجد أن إنجلز الشاب اقتبس في كتابه من قصيدة «البخار الملك» التي كتبها إدوارد ب. ميد من بيرمينغهام ووثقت هوية التجربة الحقيقية والغضب ضد نظام الآلة:

عاش ملك، أمير غاضب،
لا شيء يربطه بصورة الشاعر عن الملك،
مستبد، يعرف العبد الأبيض،
والبخار هو الملك البري.
له ذراع واحدة، ذراع فولاذية،

وعلى الرغم من أن ليس لديه سوى ذراع واحدة،
لكنها تمارس قوة سحرية على الفقير،
وتضرب الملايين.
مثل الطاغوت المتجهم الذي
جلس ذات مرة في وادي عمون،
في أحشائه جمر ناري،
والأطفال هم وليمته.
لايكاد يكون له طابع الكهنة البشريين،
وهو طافح بالتعطش للدم، وبالكبرياء والغضب،
و يا للعار ها هم يوجهون يده الهائلة،
فتستخلص الذهب من الدماء.
سحنته القاتمة الفخورة مثل سحنة لوردات الطواحين،
مشعة مثل الذهب ومحمرةبلون الدم،
يجب على الشعب الغاضب تدميرها،
كما دمر الهمجيون معبودهم.

هل يتعلق الأمر هنا حقيقة بسذاجة برية؟ فوفقاً لإنجلز روت هذه القصيدة وجهة نظر عامل ذلك الزمن حول نظام المعمل، وهذا أمر مختلف عن واقع حقيقة وجود الآلات. وفي الواقع من السهل التعرف هنا على أن المقصود «بالبخار الملك» ما هو أكثر من علاقة سببية مرتبطة بعلم الطبيعة والتقنية أُضفي عليها طابع أسطوري خاطئ. يتعلق الأمر بشكل أكبر بكثير بعملية إضفاء سمة تجريدية على رأس المال الذي تم التفكير به بوصفه متطابقاً مع روح نظام الآلات. ولم يكن في هذا مجافاة للصواب، إذ إن جهاز الإنتاج الرأسمالي العبثي قد تم تشكيله ليترجم

مقتضيات عمل الشركات بما يتوافق مع القدرات الصناعية الجديدة. ولهذا لا يمكن بأي شكل إعفاء هذا التجلي الشكلي الرأسمالي لقوى الإنتاج المتطورة باستمرار من اقتراف خطأً تقني تم لاحقاً عده أمراً مفروغاً منه جرى استيعابه.

من المؤكد أن اللودديين لم يمتلكوا، إلى حد بعيد، وعي أعلى لكن كان لديهم شعور مرهف بالطابع الاجتماعي لنظام المعامل مقارنة مع حركات العمال اللاحقة ووسائلها العلمية البورجوازية. ومن نافل القول إنه سيكون من الخطأ أيضاً إضفاء طابع مثالي ورومانسي على الجنرال لود (فهذا يضر مع الوقت كل حركة اجتماعية تاريخية ويخيم بظله على قيم مواقفها الإيجابية الممكنة) ونحن نوافق طومسون حول هذه النقطة وهو الذي عالج الجوانب المتعددة (الحتمية) لثورة اللودديين، فهي لم تكن رجعية كما لم تكن متقدمة لجهة المحتوى الليبرالي أو الاشتراكي، وهي لا تنطبق قط على نظام التصنيف في العلوم الاجتماعية الراكد منذ أكثر من مئة عام.

وفي جميع الأحوال ما كانت هذه الثورات الاجتماعية ردود فعل بدائية من قبل مجموعة الأميين غير العقلانيين كما يظهر حتى الآن على سبيل المثال مع آبندروت. ومن المرجح أن الأمر تعلق أكثر بمنظمات واسعة امتلكت نقاط مراقبة، وشجاعة، ومراسلات ولم يقتصر نشاطها على مجموعة من الرجال المقنعين والمتنكرين في مقرات قيادة مجموعات مسلحة لا حصر لعددها، بل مارست نقاشات برامجية حول مستقبل المجتمع. وكان قادتها السريون وفق التقارير والشهادات من أصحاب الحس المرهف، وامتلكوا روح الفكاهة؛ وانتمى بعضهم وفق آراء حرفيي لندن إلى أفضل أعضاء الفئات العاملة (...) (طومسون).

كان من الحتمي أن تتضمن هذه الحركات والثورات سمة رجعية، إذ كان دافع اللودديين متجهاً نحو الماضي، وهو أمر يمكن إثباته بسهولة، فهم أرادوا عالم حياة الحرفيين القديم وكذلك حدوده الاجتماعية. ويظهر هذا بعض الشيء في المطالبة بالمحافظة على كامل مرحلة التعليم (فيما يخص عمال الحياكة من الأطفال

في سن السابعة) وعدم تشغيل أي عامل غير متعلم. وهكذا كان ليتم إيقاف تدهور مستوى الأجور في نظام المعامل. ومن الناحية الاجتماعية تكونت الحركة من الحرفيين المهددين الذين حُط بمستواهم وكذلك من عمال المشاغل والعاملين من خارج المشاغل، ممن بقيت لديهم القدرة على المنافسة؛ وقد تلقى اللوديون دعماً من صغار أرباب العمل، ومن صغار التجار، وكذلك من رجال الدين، ومن الجنود، ومن الأكاديميين وغيرهم، الأمر الذي دل على أن تلك الحركات لم تعكس مصالح خاصة محدودة.

تم التعامل مع الثورة الصناعية الأولى بوضوح كامل بوصفها تدهوراً في الأوضاع، كما سبق أن تم التعامل مع رأسمالية ما قبل التصنيع بوصفها تدهوراً في أوضاع الناس وتهديداً لهم. وحتى وإن أدى ذلك إلى إضفاء سمة مثالية على الذكريات الغامضة لمرحلة ما قبل التصنيع الرأسمالي لتبدو كما لو أنها مرتبطة بعصر ذهبي، لكن يظل هناك أمر واقع متمثل في أن الناس زمن التصنيع الرأسمالي المندفع كرهوا من صميم قلوبهم نظام المعامل، إذ اتفق كل الشهود على ذلك (طومسون) وهم لم يتركوا المجال للخبراء الليبراليين ولأصحاب الموقف الفظ من البشر من أتباع فكر بنثام ليعارضوا تجاربهم الخاصة ومشاعرهم. وما زال علم التاريخ المتزمت يتمسك بقوة حتى اليوم بالأسطورة البورجوازية إن الانتفاضات الاجتماعية في الثورة الصناعية الأولى (التي تم التلاعب بدلالاتها) كانت في وقتها قائمة على أسطورة غبية وإن جماهير ضخمة من البشر خاطرت بحياتها في سبيل تحقيق حلم بعيد المنال.

كان طومسون من هؤلاء المبررين ومقتنعاً إن ظروف حياة البشر في ظل نظام المصانع الرأسمالي ما كانت أسوأ من المرحلة السابقة (طومسون) يا لها من حجة مقنعة!

لكن لا يقتصر الأمر على إضفاء طابع شديد أو قليل المثالية على ذكريات حول ماض انقضى يتعلق بمقتضيات اقتصاد السوق ولا بهبوط الأجور، الذي

حدث فعلاً، ولا بتدهور ظروف العمل. بل إن الأهم هو أن حركات المعارضة الاجتماعية جعلت من بعض الإجراءات الإيجابية أمراً قابلاً للتطبيق أشار إليها طومسون بشكل صار شهيراً بوصفها «ثقافة عامة واقتصاد أخلاقي» (طومسون ١٩٨٠). كان اللوديون «ورثة حقوق القرية التقليدية، وكان لديهم تصور عن المساواة في الحقوق»، «واسترشدوا بشعور بالحق وبنماذج ثقافية تضمن إيقاعاً يجمع العمل بأوقات الفراغ وتضمن أيضاً تصوراً حول السعر العادل وحول الأجر المناسب» (طومسون) كان متعارضاً تماماً مع القوانين الميكانيكية العمياء الخاصة بما يسمى سوق العمل. لم يرد البشر الاستسلام لأي لعبة قوى منفلتة، وهم لم يعدوا الليبرالية الاقتصادية حرية بل احتيالاً ضخماً، ولهذا صبوا غضبهم على خسارة وضعهم وعلى فقدان استقلال العامل وضد تبعيته لوسائل الإنتاج الخاصة بأرباب العمل.(...) وضد انضباط العمل وإيقاعه الثابت (...) وضد خسارة وقت الفراغ والراحة؛ والحط بالبشر إلى مستوى أداة (...) (المصدر السابق).

ليست هذه الإجراءات بالرجعية الغبية بل إنسجمت مع الشروط العامة لحرية البشر التي تم تدميرها من أسسها من قبل نظامي المعامل والسوق الرأسماليين. لكن إلى أي حد لم يكن ذلك الحدث خرقاً للقواعد الأخلاقية، بل تم عده بوصفه شعور وجودي لا يمكن تحمله كما نتبين أيضاً من تقارير حول العلاقات في ألمانيا حيث نجد على سبيل المثال في بحث حول بدايات التصنيع في منطقتي بادن وفورتمبرغ:

«بدا الدرب المفضي إلى المعمل، بغض النظر عن الإمكانيات التي يوفرها، بالنسبة للحرفيين المتعلمين بوصفه خطوة تعارضت مع كرامتهم وهم فضلوا عليه فقرهم الذي حددوه إنفسهم. صحيح إن المعمل وفر أجراً أعلى من متوسط أجورهم في العمل بين جدرانهم الأربعة، لكنه فرض عليهم الخضوع لمتابعة ومراقبة دائمين ويوم عمل أطول وأكثر كثافة» (ف. هيبل ١٩٩٢).

وبغض النظر عن أن الأجور في المعمل كانت أعلى فقط نتيجة دمار المنتجين الحرفيين يظهر هنا غضب جوهري بالكامل ضد الشعور بالاستلاب التام، كما هو مفترض بوضع كل إنسان. إن عمليات القسر الرأسمالية لم يكن قد تم استيعابها بعد، ولهذا كان من الممكن إبراز شعور الاشمئزاز تجاهها. كما إن واقع أن انتفاضة عمال الغزل في منطقة شليزيشن ترافقت بدوافع مماثلة ظهر بشكل غير مباشر في عملية تقييم مرنة نُشرت في صحيفة دويتشن ألغمانين تزايتونغ في شهر حزيران ١٨٤٤:

«لم تعد معاناة عمال الغزل تقتصر على معاناة كل العاملين بأجر الذين يعيشون يوماً بيوم في زمن قل فيه العمل واشتدت المنافسة، وكانت المواد الغذائية باهظة الثمن. كان الإفراط في معاناتهم مقارنة مع الطبقات المشار إليها ناتج إلى حد بعيد **(...)** عن عدم رغبتهم بالقيام بعمل آخر. كان بإمكان مئات الصبيان والبنات من العاملين في الغزل العمل لدى المزارعين في مجالات متعددة مثل شق الطرق وغيرها؛ لكن فُرض عليهم العمل وكان عليهم الخضوع، وكل ما أرادوه هو أن يعملوا كما يحلو لهم ولزمن يناسبهم **(...)**» **(**اقتباس عن كرونيبرغ **/** شلوسر ١٩٨٠**)**.

بدا واضحاً من خلال هذه التصريحات المموهة وغير المباشرة أن اللوديين ما كانوا سوى رأس حربة لموقف المعارضة الجوهري للمنتجين في كل أوروبا ممن لم يرغبوا في أن يتم كسر عمودهم الفقري. وبطبيعة الحال كانت الثقافة العامة والاقتصاد الأخلاقي مرتبطين بوحدة الإنتاج العائلية لكنهم أنجزوا أشكال تنظيمية أعلى لم تعتمد في أي حال على النظر إلى الأمام، وهذا ما أثبتته نهاية ثورة اللوديين. فما جرى رفضه بمرارة من القلب كان هو قانون المال المرتبط بفرض الانضباط والتحكم الخارجي. إن تعبير «الكرامة» ضمن هذا الدلالة الاجتماعية يبدو اليوم وقد عفا عليه الزمن وستكون ردة فعل معظم الناس هز الرؤوس استغراباً حين يعرفون أن هناك من فضلوا الجوع والتمرد على التمتع بفرصة عمل رأسمالية. وهذا يظهر كيف تم نزع كرامة الناس ومكانتهم بحيث يجرون

خلف فرصة عمل لأنهم عاجزون بالكامل عن تصور إعادة إنتاج حياتهم بشكل جماعي منظم ومحدد ذاتياً.

لم تكن النسوة بأي حال خارج نطاق مفهوم الكرامة الاجتماعية. صحيح أن العمل اليدوي الزراعي ضمن نطاق نظام الإنتاج العائلي كان بطبيعة الحال بعيداً عن أن يوسم بالمثالية من وجهة النظر هذه؛ لأنه قام على أساس بطريركي وهذا لا يعني بأي شكل حرمان المرأة من الحق ومن السلطة، إذ كان بإمكان النساء بحكم مكانتهن في الإنتاج من المشاركة في النقاش حوله. وكما إنه لم يتم استبعاد تطور ذاتي لقوى الإنتاج ومن ثم كان من الوارد أيضاً، من حيث المبدأ، التفكير بمشاركة النساء وموافقتهن.

كانت الرأسمالية هي أول من وعد المرأة بموقع مستقل في المجتمع الرسمي بهدف انتزاعها من كينونتها بوصفها سيدة الدار التي حُط بقدرها وتم حصرها في دوري الأمومة والآلة الجنسية وفق مفهوم دو ساد. وقد تم تثبيت النساء في هذا الدور، إذ فُرض عليهن القبول بأجر أقل، ولهذا يكون من الخطأ الفاضح عَدُ صعود اقتصاد السوق شرطاً لتحرير المرأة. ربما مثل النساء الطبقة الدنيا في كل مرحلة تغيير، وحين دُفعت الرأسمالية إنتفاضة جماهيرية على شكل تمرد اجتماعي كان هناك فرصة أكبر لعملية تحرر مقارنة مع عمليات الترويض والتطبيع اللاحقة التي رافقت «التحديث» وحتى إن كان وعي المرأة بنفسها مرتبطاً بمستوى وعي رجال ذلك العصر.

عُرف دور نساء الفئات الدنيا النضالي في الحركات الشعبية التي رافقت الثورة الفرنسية. وقد وقفت النساء على الخط الأول في اضطرابات الخبز، وفي الأفعال المناهضة لفرض الانضباط في المعامل والمشاغل. ولعبت النساء في كامل مرحلة التصنيع المبكرة دور محرضات القلاقل. إن تقارير الشرطة عن تلك الفترة مليئة بأمور حول هذا الموضوع. وهذا ما نتبينه من تقرير محامي الدولة، في فرنسا مجدداً، حول تخريب آلات عام ١٨٣١ (لكن ليس في مدينة ليونبل في مدينة سانت إيتيين).

«يبدو من المؤلم أن النساء ناضلن بشراسة واضحة ضد الحرس الوطني، كانت أرديتهن مليئة بالحجارة، وكن يقذفنها بأنفسهن أو يعطينها إلى رماة **(...)** في الواقع ثمة بين صفوف النساء مخلوقات مرعبة **(...)**» **(مقتبس عن بيرو ١٩٨١).**

كما شهدت إنكلترا ذلك العصر قبل وخلال الحركة اللودية بروز نساء بوصفهن لاعبات واعيات بذواتهن كما بين طومسون على سبيل المثال من الانتفاضات العديدة التي اجتاحت الكثير من المناطق بتحريض مباشر أو غير مباشر من اللودديين:

«في نوتينغهام سارت النساء في ١٨١٢ حاملات رغيف خبز على عمود مدهون بالأحمر، وجلن في الشوارع رافعات شعار «الجوع المدقع دموي العينين مرتدِ كيس خيش» **(...)** **(طومسون ١٩٨٠).**

لا يمكن، بطبيعة الحال، اعتماد مثل هذه الوثائق للجزم بوجود حركة تحرير للمرأة ضمن الانتفاضات الاجتماعية. إن النظام البطريركي المسيحي الغربي، اشتد من خلال التحديث المبكر منذ الإصلاحات، وظل على الأرجح عميق التجذر في عائلات الحرفيين الثائرة، وبين الفقراء العاملين وسكان المناطق البائسة كما هو الحال لدى باقي الفئات الاجتماعية. فبعد تشابك الشرعنة الذاتية من خلال «الحق القديم» **(الذي لم يحدد، بأي شكل، طابعاً سلبياً لوضع المرأة)** مع التمرد الاجتماعي بمشاركة المرأة يمكن تلمس إمكانية «انفتاح نحو الأمام». وكان هناك فيما يتعلق إنتقاد النظام البطريركي بين صفوف الحرفيين الراديكاليين في المدن الكبرى تقليد راسخ بين أقلية طالبت بالمزيد مقارنة مع ما كان معروفاً قبل الثورة الفرنسية» **(طومسون).** وينطبق هذا أيضاً على كل المسائل الأخرى المتعلقة بتطور مجتمعي لاحق.

تجاوزت ثورات اللودديين وغيرهم من مخربي الآلات الأوروبيين بمعارضتها وانتفاضها ضد عملية التسيير الخارجي حدود تفكير اجتماعي محافظ غبي. إن معايير

«الثقافة العامة والاقتصاد الأخلاقي» التي كانت قبل ذلك هاجعة في التقاليد شبه الواعية، انتقلت إلى مرحلة الوعي من خلال عملية الدفاع في مواجهة مقتضيات الرأسمالية، واكتست كينونة برنامجية؛ بقدر ما تمكنت العلاقات اللودية من استيعاب تقاليد العمل اليدوي (وليس التقني). وينطبق هذا أيضاً على عقلية تقاليد التمرد التي انطلقت منذ القرن الثامن عشر حيث لم ترتبط روح الازدراء والسخرية اللاذعة لجيش الصالحين إلا قليلاً بموضوع كبرياء العمل اليدوي القديمة.

وضمن هذا السياق برزت صحوة في وعي الذات لم يكن طومسون الوحيد الذي أشار إليها، إذ ما كان اللودييون أعداءً عمياناً للآلة وللصناعة، فقد أراد عمال قص القماش بشكل واضح الموافقة على إدخال الآلات طالما ترافق ذلك بضمانات بمعنى إجراءات تؤمن وجودهم المهني. (فولف ١٩٨٧)، ومن ثم كان تخريب الآلات انتقائياً بقصد الاحتجاج على خفض الأجور، ولم يكن موجهاً ضد الآلات في حد نفسها. أراد اللوديون من حيث الأساس أن يتم ضبط النمو الاقتصادي وفق قواعد أخلاقية أساسية (...) وأن يخضع لاحتياجات البشر (طومسون). «لو قيض لتلك الانتفاضات التطور في الوقت المناسب إلى حركة لديها أهداف ثورية» (طومسون) لهذا وقفت تلك الحركات ضد «منطق» اقتصاد الشركات غير العقلاني وطالبت ببديل متعارض تماماً مع توجهات بنثام الخاصة بحشد قوى الإنتاج الجديدة بحيث تحقق فعلاً توفيراً حقيقياً في العمل ونمواً في الرخاء. وربما لهذا السبب قُمعت بتلك الطريقة الفظة، وحُرمت من الحد الأدنى من الاعتراف إلى حد تم محو ذلك الفكر المزدهر وإخفائه بشكل دائم.

ومن خلال النضال ضد فرض سيطرة المال وفق المبدأ الرأسمالي، وتبعاً لمقتضيات اقتصاد السوق طُرح الجانب القانوني لموضوع انتزاع الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الإنتاج، لكن في سياق مختلف تماماً عن عقيدة الاشتراكية اللاحقة واستبداد الدولة. ما كان بمقدور اللوديين تصور «تخطيطاً للدولة»، إذ أرادوا الاعتماد على الاستقلال الذاتي للمنتجين حتى وإن كان هذا مفتقداً

للتوازن، ولم يُترك للحركة وقتاً لتطوير هذه الفكرة بشكل ملموس وتجاوز، من خلال التجربة والتفكير، عقيدة «السعر العادل» «والأجر العادل» الواهمة الراسخة في الماضي. إن واقع أن السلطة في مرحلة الحكم المطلق تقاسمت المال المُنتزع من الجماهير مع القوى المنتجة الجديدة يتضح من فكرة لافتة للاهتمام عبر عنها عامل غزل بجلاء عام ١٨١٨:

«دخلت الآلات العاملة بالبخار في الخدمة وكان لا بد من توفر رأسمال ضخم لشرائها ولشراء مبنى فسيح بالقدر الكافي» (اقتباس ذكره طومسون).

لم يمتلك الناس الذين تم إفقارهم والحط من قدرهم تحت وطأة الضرائب والغلاء إلى حد تعريتهم من ملابسهم زمن بداية الثورة الصناعية الأولى، مجتمعين ولا من خلال الاتفاق على التعاون (الذي كان وارداً) على الوسائل القانونية للمشاركة في قوى الإنتاج الجديدة والدخول في السوق وفي اقتصاد الشركات المستقلين الموروثين عن الحكم المطلق.

ضمن تعدد أبعاد التمرد مع توجهه شبه الرجعي إلى دوافع التقاليد الحرفية وتوجهها شبه الاستِشرافي نحو المستقبل، ونقدها الحاد للعقلانية الظاهرية لإدارة العمال ولقانونية السوق، تقوم حتى الآن إمكانية تاريخية لم تُحل وبالتحديد رفض القوانين الطبيعية الزائفة لآلة السوق والعقيدة الليبرالية، بهدف الوصول إلى إضفاء طابع مجتمعي من خلال الفهم البشري بديلاً عن آلية تحديد السعر العمياء.

قانون السكان: اختف من الأرض.

«ما كانت الانتفاضات اللودية سوى التمردات الاجتماعية والحركات الجماهيرية الأكثر شهرة والأقوى ضد نظام المعامل وضد مقتضيات الرأسمالية. ظلت الحركات التي أشرنا إليها على أرض القارة التي اتسمت بشكل أكثر باضطرابات الخبز مقارنة مع تخريب الآلات، في جميع الأحوال اندفاعات مضادة للاستبداد، قائمة على دوافع الرغبة بتحديد المصير بشكل مستقل، ولم تكن مدينة لأحد بشيء.

على الرغم من أن الأمر لم يقتصر في المناطق الألمانية العاقلة على وجود كبرياء اجتماعية سلبية، بل كان هناك شعور بالازدراء تجاه الأحداث التي شهدتها منطقة شليزيش بين صفوف الحرفيين وعمال الورشات والمصانع وقسم من سكان الريف ضد الانحطاط الاجتماعي والإفقار، وغلاء ثمن الخبز. وهكذا وصل الأمر في برلين، على سبيل المثال، في شهر نيسان ١٨٤٧، إلى ما سُمي إنتفاضة البطاطا (برايس، ١٩٩٢) كما تم توثيق العديد من الانتفاضات المماثلة على المستويين المحلي والإقليمي. كما إن الاحتجاجات الجماعية والتهديد بالاحتجاجات كانت متجذرة في المدن الألمانية في العديد من الصور حول النظام العادل».(لانغيفيشه، ١٩٩٢). وقد دل هذا بالتحديد على أنه تم التعايش مع الرأسمالية وبداية التصنيع بوصفهما تدهور مستمر في الأوضاع. والأمر الأكثر روعة هو أنه بالتوازي مع الوضع في إنكلترا قد تم توثيق وسيلة استخدام رسائل التهديد المعبرة عن ثورة اجتماعية في ألمانيا ذلك العصر، وضمن هذا السياق استلم المجلس المحلي في إيبرباخ في جنوب غرب ألمانيا عام ١٨٤٧ الرسالة التالية:

«المواطنون الأعزاء، لم يعد بإمكاني التقاعس على أن أقول لمن لم يعرفوا بعد أن المجلس المحلي ورئيس البلدية نائمون، لأنهم لا يأبهون لشأن المواطنين المساكين، ونحن لدينا وسيلة جماعية، وثمة طريق أخرى نحن نقول لكم يا أعضاء المجلس المحلي بما أنكم لا تهتمون بالخبز والفاكهة والبطاطا فسيتم ضربكم حتى الموت في وضح النهار» (مقتبس عن لانغيفيشه ١٩٩٢). كان هناك استياء عميق بين العاملين الفقراء، ورسائل تهديد اجتماعي، وانتفاضة عمال الغزل في منطقة شليزيين، واضطرابات خبز في كثير من أرجاء البلاد، ورفض للمنافسة الحرة، كما كان هناك في كل مكان تداعيات على مستوى رخاء قسم كبير من السكان تحت تأثير اقتصاد السوق. ومن الأمور المميزة أن تلك الحقبة في ألمانيا عرفت لاحقاً تحت اسم «بيدرماير». كان هذا في الماضي اسماً سخيفاً (اختلقه الكاتب لودفيغ أيشرود، الذي كتب منذ ١٨٥٠ قصائد موجهة لمعلم مدرسة متخيل في منطقة شفيبيش منحه اسم «غوتليب بيدرماير» الذي تمكن من

التحول إلى مصطلح قاتل في تلك الفترة ضمن علمي التاريخ والثقافة. وتجسد بذلك بشكل مزدوج الجهل الاجتماعي للمجتمع البورجوازي في ألمانيا وبالتحديد بؤس أبناء الطبقة الوسطى من أصحاب الأملاك الذين تحملوا تبعات الأزمة بوصفهم حاملي التقدم المرتبط بفرض اقتصاد السوق والتصنيع، ومن ثم بوصفهم المسؤولين عن فرض جو ضبابي علمي- أكاديمي على التاريخ الحقيقي ممن انحط وجودهم الواقعي في خضم الحرب الاجتماعية وحالة الحصار، وتحولوا إلى ظواهر هامشية بوصفهم الضحايا الضروريين للتحديث.

يمكن عد لودفيغ أوهلاند (١٧٨٧-١٨٦٢) ممثلاً أدبياً لمرحلة بيدرماير، وهو عمل منذ ١٨١١ محامياً في مدينة توبينغن، وكان منظراً ليبرالياً ونائباً عن الليبراليين في البرلمان المحلي في ولاية فورتمبرغ، وكان بطبيعة الحال قومياً بورجوازياً (عاش في بساتين البلوط المنعشة مبجلاً الرب الألماني) كما كان في المقام الأول قومياً محلياً مخلصاً لمدينة فورتمبرغ (ومحباً لنبيذ المنطقة المعتق)، وكان أهم ممثل للمرحلة الرومانسية المتأخرة في منطقة شفيبيش(جيرو .ف. فيلبرت، معجم الشعراء الألمان). وتظهر أبيات من قصيدته «أغنية فقير» بلغتها الألمانية الركيكة وإيقاعها العسكري من وجهة نظر الإيديولوجية الاجتماعية مثالاً واضحاً عن رؤية العالم من وجهة نظر بيلديرماير:

رأيت حدائق الأثرياء مزدهرة،
شاهدت المدينة الذهبية؛
أما دربي فمحفوف بالصعاب والألم.
لكني أقبل برضا الألم الصامت
وأرافق سرب البشر السعداء
وأتمنى لكل فرد يوماً طيباً
من القلب وبكل ود.

أيها الرب واسع الملكوت أنت لا تتركني

قط محروماً من الفرح:

ثمة مواساة مريحة تغطي العالم

تتدفق من السماء.

كما أن الشمس تشع وكذلك القمر والنجمات

وهذا هو حالي أيضاً

وحين تحل ساعة المساء

أخاطبك سيدي.

و ما إن يفتح كل طيب

صالة أفراحكم العالية

أصل أنا في ثوب العيد

وأشارك في تناول الوجبة.

حين يفكر المرء إن هذا كُتب في حقبة ثورات الجوع وحروب اجتماعية، لا بد أن يُدهش لبساطته المنعشة. ولدى مقارنة القصيدة مع «أغنية عامل الغزل» لهاينريش هاينة، ومع قصيدة «ملك البخار» أو مع أبيات متمردة من إنكلترا القرن الثامن عشر، تبرز أمامنا روح التشبث بالمناصب لدى القوميين الليبراليين الألمان، وجهلهم الاجتماعي في القرن التاسع عشر. إن إفقار الجماهير وانتشار البطالة تحت تأثير اقتصاد السوق لم يولد في تلك الرؤوس سوى عواطف رخيصة طالما تمسك الإذلاء والراضون بالمهانة بقواعد اللعبة الرأسمالية، وتابعوا إلقاء تحية الصباح على الجميع منتظرين ببهجة وصبر زمناً أفضل أو في انتظار التداعيات المباركة لعملية التأقلم الهيكلي الضرورية).

لم تتغير هذه العقلية بين صفوف الطبقة الوسطى في ألمانيا حتى اليوم، إذ إنها ترد على كل أزمة تحل بدين اقتصاد السوق الخاص بها، وبملاذها الآمن من جهة أولى بالتمسك بالمحافظة على ممتلكاتها، ومن جهة ثانية من خلال خفض عاطفي في مستواها. من المفترض أن يكون العالم هو اقتصاد السوق، لكن يجب أن يكون نبيلاً، وحاضراً لتقديم العون وخيراً. قبل فترة أخبرتني صبية صغيرة مقيمة في دار محمية أنها تمنت إعادة قراءة حكاية ذات القبعة الحمراء لكن دون التطرق إلى الذئب الشرير. ينطق الأطفال بالحقيقة ويمكن أن يكون هذا شعار قرنين من أزمة رأسمالية وبيدرمايرية في ألمانيا. للأسف لا يوجد رأسمالية دون ذئب. وهذا أمر معروف تماماً بالنسبة لروح بيدر ماير الراسخة. إن الجماهير التي انتزع منها التحكم بشروط حياتها من خلال اقتصاد السوق والتصنيع، لكن لم يتم إشغالها بشكل كاف يمكن أن «تزعج»، ويمكن أن يتم التعاطي معها بوصفها تهديد قاتم، فقط لأن اقتصاد السوق لم يعد يرضى بالفقراء عديمي الحيلة بل يوجه لهم ضربات كبيرة:

«كما تظهر الأدبيات حول الفقر المتورم بسرعة **(...)** وساد بين صفوف الأغلبية المضطهدة من موظفين، ورجال دين، وموظفي دولة، وكتاب، وخبراء الاقتصاد القومي، وأصحاب الأملاك وغيرهم، الذين احتجوا دون كلل ضد وضع الفاقة، شعور بالتوافق على أن الأمر تعلق ببروز نمط تاريخي جديد من فقر الجماهير، ولم يعد الأمر يتعلق بالفقر التقليدي» **(فيلر)**.من أين من المفترض أن يبرز هذا الإفقار الجماهيري المتزايد والبطالة الجماهيرية التي هي تهديد دائم واتهام لاقتصاد السوق الرائع؟ وسرعان ما عادت نغمة تحقير الفقراء بدافع الخوف لتنتشر بين صفوف الفئات الميسورة، وهكذا نجد إن البارون البروسي فون شتاين **(١٧٥٧-١٨٣١)** الذي كان إصلاحياً على مستوى اقتصاد السوق والسياسة القومية الذي قامت اشتراكية الدولة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية لأسباب غير مفهومة **(**أو ربما مفهومة تماماً**)** بوضعه ضمن معرض الأسلاف المبجلين، احتدم ضد تسرع الرعاع عديمي الأخلاق الذين لا يمكن ردعهم ممن

نشروا بين صفوف الطبقات الأدنى، وضد الناس غير الحائزين على أملاك، الذين نما عددها وقويت تطلعاتهم، الحسد والجشع بشكل هدد الممتلكات والنظام (فيلر). لقد عبر البارون عن روح كل المنتمين إلى عالم أصحاب الدخول الأفضل. ويمكن أن نتبين مدى انتشار فكرة الخوف من تهديد جماهير الفقراء وأولئك الذين تم انتزاع أملاكهم من رسالة قارئة وجهتها إلى صحيفة مانشستر غارديان، واقتبسها فريدريش إنجلز في كتابه حول وضع الطبقة العاملة:

«منذ فترة من الوقت يصادف المرء في شوارع مدينتنا الرئيسية مجموعة من المتسولين، الذين يحاولون استدرار تعاطف المارة بطريقة بعيدة عن الحياء قريبة من التحرش، إما من خلال أسمالهم البالية أو هيئتهم الموحية بالمرض، أو من خلال عرض مقزز لجراح مفتوحة أو لأطراف مشوهة. وأود القول إنه حين لا يكتفي المرء بدفع الضرائب المترتبة عليه للفقراء، بل ويساهم بما يكفي في المؤسسات الخيرية، يكون المرء قد قام بما يكفي ليحصل على حق أن يكون في مأمن من مثل هذه المعاملات البعيدة عن الحشمة، وإلا لماذا يدفع المرء مثل هذه الضرائب الباهظة بهدف رعاية شرطة المدينة، في حين لا تحميه الشرطة ليتمكن من التجول بأمان في المدينة أو خارجها؟» (اقتباس إنجلز).

وعلى الفور برزت الإجابة البورجوازية النهائية لهذه المسألة، وكانت بطبيعة الحال في إنجلترة المتقدمة حيث ترافقت الثورة الصناعية الأولى بحالة بطالة جماهيرية عميقة وهيكلية. إن حل مشكلة «العاملين الفقراء» لا يمكن أن يتم إلا من خلال حل مشكلة «البشر الفائضين» وقد يكون هذا من خلال حل نهائي. ما كان من الوارد اختراع حل اجتماعي نهائي براحة أخلاقية إلا من قبل كاهن من أنصار الاقتصاد الليبرالي هو توماس روبرت مالتوس (١٧٦٦-١٨٤٣). تمكن هذا الكاهن الإنجليكاني من أن يصبح خبيراً اقتصادياً على المستوى القومي، وابتدع بكل بساطة ما سُمي بقانون السكان. ف،إذا كان بتثام مسؤولاً عن مروض «الشغيلة» فإن مالتوس هو المسؤول عن معالجة «الفائضين». وهو ذهب بعيداً ليقدم تبريراً

مثمراً جديداً لعالم اقتصاد السوق الرأسمالي. ومن جديد تم اعتماد الطبيعة ومن ثم «طبيعية» العلاقات الرأسمالية بوصفها أساساً علمياً. و،إذا كان إضفاء سمة طبيعية زائفة على الجانب الاجتماعي في القرن الثامن عشر وبالتحديد من قبل آدم سميث قد تأسس على أساس استعارة فيزيائية بمعنى صورة العالم وفق رؤية نيوتن الميكانيكية، فإن مالتوس خطا الخطوة الأولى على طريق إضفاء سمة بيولوجية على الأزمة المجتمعية، وتجاوز بذلك بكثير مخيلة الماركيز دو ساد، إذ عمل قانون السكان البيولوجي الذي ابتدعه بوصفه قانوناً أساسياً بيولوجياً لتطور المجتمع.

«وقد استنبط، بطريقة استبدادية، من الطبيعة البيولوجية الميل الدائم لكل الكائنات الحية للتكاثر بما يتجاوز بكثير الموارد الغذائية المتاحة» (مالتوس ١٨٢٦/١٩٢٤ القسم الأول، ١٤). وينطبق هذا بالضرورة على البشر: «حيث تسود الحرية، تعمل قوى التكاثر، كما أن تداعياتها الضخمة تتعرض للضغط من قبلمحدودية الغذاء والمكان».(مصدر سابق). «وفي حال عدم تثبيط التكاثر فإن عدد السكان يتضاعف كل ٢٥ سنة ومن ثم ينمو أُسياً في حين يمكن في أحسن الأحوال أن تنمو الموارد الغذائية وفق متوالية عددية. كما إن مالتوس نقل المشكلة على أنها مرتبطة بهيكلية العلاقات المجتمعية بهدف تحويل الفقر الذي رعته الرأسمالية بشكل مصطنع وكذلك «فائض البشر» إلى مستوى الربيان أو القندس، التي تتكاثر بشكل كبير ضمن ظروف محددة. وهذا ما تفعله كل الكائنات، وفق مالتوس حين يطيب لها الأمر. وانطلاقاً من هذا الإقرار كان على مالتوس، للأسف، الاعتراف وهو مفعم بحب البشرية، إن الفقر والمعاناة السائدين بين الطبقات الدنيا في المجتمع لا علاج لهما على الإطلاق» (مصدر سابق). «سبق لبنثام أن عرض هذا التصحيح الصغير لوعود الرخاء التي عبر عنها آدم سميث لكنه لم يعزها لمثل هذا النمط من التبرير البيولوجي الصادم. ومع ذلك أقر مالتوس أن فكرته غير صالحة إلا في ظروف رأسمالية؛ وبما أنه من المعروف أن تلك الظروف هي الطبيعية وغير القابلة للتغيير، فهي الأفضل. وبطبيعة الحال عد مالتوس ثبات تلك الظروف أمراً مأساوياً وذرف بعض الدموع المسيحية؛

لكن ما يجب أن يكون يجب أن يكون حيث إن تماسك قوانين الطبيعة **(...)** هو جوهر كل المعارف البشرية» **(مصدر سابق).**

«وبوصفه رجلاً ذكياً تعامل الكاهن نصير البيولوجيا مع بعض الاعتراضات، إذ إنه من الوارد بطبيعة الحال تنفيذ عمل وقائي ضد نمو السكان من حلال منع الولادات. كانت الرأسمالية المبكرة في ظل الحكم المطلق قد حظرت استخدام وسائل منع الحمل التقليدية خدمة لمصلحة إنتاج المادة البشرية، وقمعت المعارف المتعلقة بذلك بهدف تأمين إمداد مستمر من العمال والجنود دون الخوف من خسارتهم. وتحت ضغط الثورة الصناعية الأولى ومشكلة «الفائضين»، اكتفى مالتوس بالقول إن ذلك كان خطأً؛ لكن بطبيعة الحال ما أراد هو بوصفه مسيح ليبرالي العودة إلى وسائل منع الحمل العائدة إلى عصر ما قبل الحداثة وتشجيع علاقات جنسية «غير نظامية» **(لا** سيما في فترة البلوغ**)** بما في ذلك العلاقات المثلية التي لا تتضمن مشاكل»:

«يبدو أن الجماع غير المنتظم الذي يمكن إلى حد ما منع ولادة أطفال هو من مزايا الطبيعة البشرية في أبهى أشكالها. لا يمكن أن يظل دون تداعيات على البشر، ولا أن يكف عن أن يصدم العين بقدر ميله إلى الحط من السمة الأنثوية **(!)** والقضاء على كل إنجازاتها المثيرة والمميزة **(...)**. إن الجماع غير المنظم، والعواطف غير الطبيعية، والخيانة الزوجية، والممارسات غير النظيفة لإخفاء تداعيات علاقات الجماع غير المنظمة هي إجراءات وقائية تقع بشكل واضح تحت عنوان الرذيلة» **(مصدر سابق.، القسم الأول.).**

لم يكف مالتوس، على امتداد عمله الرئيسي الذي ضم قرابة ألف صفحة، عن نعت كل علاقة جنسية لا تهدف إلى إنجاب الأولاد بوصفها غير طبيعية إلى أعلى حد، وعديمة الأخلاق وخسيسة **(مصدر سابق).** وقد اقترح بقناعة بدلاً عنها أن يعيش كل «الفائضين» بجدية كاملة حالة امتناع أخلاقية **(مصدر سابق)** على أن يتمثل واجبهم بإخضاع العواطف للعقل**(!)** وان يعيشوا حياة عفة **(القسم الثاني. ٢،٢٣٨)** بحيث يمتنعون عن الزواج حتى يصيروا في وضع

يمكنهم من رعاية عائلة، وأن يعيشوا كل تلك الفترة ملتزمين بالعفة الصارمة **(القسم الثاني.٢،٢٤٩)**.

عرف، مالتوس بطبيعة الحال أن تلك الدعوات عبثية. كل ما أراده هو التنبيه، حيث إن من عزف عن الإصغاء، وجب عليه الشعور بشغف تقريباً لذا نراه قد رسم بضمير مرتاح ضرورات الطبيعة:

«(...) إن الحرب، وكذلك إفناء البشر المؤكد، وإن كان بصمت، في المدن الضخمة وفي المعامل، وكذلك الشقق الضيقة وعدم توفر غذاء كاف للكثير من الفقراء، تمنع السكان من الحصول على ما يزيد عن القوت الذي يبقيهم على قيد الحياة، وحين أجرؤ على الاحتياج إلى تغيير، وهو أمر قد يبدو غريباً للوهلة الأولى، فإن الأوبئة الجائحة المميتة ستتولى ضرورة عملية إبادة «الفائضين». **(القسم الأول. ٤٧٩)**.

لا يبدو الأمير غريباً من فم السيد مالتوس الليبرالي، بل من الأمور الاعتيادية. إن المرء ليدرك تماماً أن مشغلي «الآلة البديعة» سعداء أن جهودهم بالتضحية أثمرت عن إنقاص عدد «الفائضين» من خلال الحروب ومن خلال القضاء على البشر الفقراء بصمت وبطريقة مضمونة في المعامل، ومن خلال الشقق الضيقة والغذاء غير الكافي ومن ثم لا يكون لديهم مانع من نيل بعض العون من الأوبئة. وضمن هذا السياق ندرك سبب إعجاب مالتوس بالجدري، حيث إن هذا المرض مثل أحد الأقنية، الواسعة جداً، التي فتحتها الطبيعة في الألف سنة الأخيرة بقصد ضبط عدد البشر عند مستوى الموارد الغذائية **(المجلد الثاني ٢، ٢٧٠)**.

تطرق مالتوس للاعتراض القائل أنه من المستحيل الوصول إلى حدود القدرة على إنتاج المواد الغذائية، وأنه من الوارد تحديد مستوى الحياة في حال تم إغلاق وسائل الإنتاج السليمة في الأزمات الصناعية والزراعية في الاقتصاد الرأسمالي نتيجة ضعف المردود. واعترض مالتوس قائلاً أن من يفكر بهذه الطريقة لا يفهم قانون اقتصاد السكان، إذ أن العمل البشري ضمن نظام عقلاني

لا يعدو أن يكون سلعة عليها الخضوع لقوانين السوق، حالها حل باقي السلع المتوفرة في السوق **(القسم الثاني ٢،٢٥٦).** وعلى الرغم من هذا ثمة مبرر لتبني فكرة أن المجتمع سيتكون من طبقة مالكين ومن طبقة عاملة **(القسم الثاني ٢،٣٨٦)** وهذا نتيجة الضرورة الطبيعية لملكية الطعام في ظل قوانين إدارة الأعمال الساعية للإنتاج في سبيل الربح:

«كما أنه من المعروف بشكل عام أنه في الفترة الأخيرة ساد بين طبقات المجتمع الدنيا اعتقاد إن الأرض جيدة بالنسبة للشعب **(...)** **(هذه الدروس)** تدل على درجة عالية من الجهل **(...)** فلدى مراعاة المصلحة الخاصة حين يتعلق الأمر بمالك الأرض أو بمستأجرها، لا يمكن لأي عامل الشغل في الزراعة إن لم يكن قادر على إنتاج ما يغطي العقد الذي حدد أجره وفي حال عجز عن تأمين هذا الأجر **(...)** يُفرض أن يتم إيقاف كل من نمو السكان والإنتاج **(القسم الثاني ٢،٣٦،١٣٤).** لا معنى للإنتاج الذي لا يحقق ربحاً مناسباً **(القسم الثاني.٢،٨٢)** بغض النظر تماماً عن الاحتياجات ووسائل الإنتاج الواقعية أي أن مالتوس أعاد صوغ «قانون الطبيعة» الليبرالي المعروف المرتبط بتعاليم اقتصاد السكان وفق الظروف الجديدة التي فرضتها الأزمة الصناعية والبطالة الضخمة الهيكلية وقال، وهو ينبه بإصبعه، أنها كانت خطأً فظيعاً.

«أن يكون سعر العمل الذي يحدده السوق كاف لتغذية عائلة بشكل منتظم، وأن يكون هناك عمل متوفر لكل الراغبين **(...)** هو استنتاج يتعارض مع أبسط قوانين العرض والطلب المعروفة **(...)** لكن هذا غير عملي إن كان ذلك بجهود خاصة أو قومية أن يتم توفير وجبة تعوض الطلب على الطاقة لتعويض ما أهدرته الأحداث التي لم يعد من الممكن التحكم بمسبباتها **(!)...** ويمكن القول إنه من المستحيل على الإطلاق أن يتم دفع أجور جيدة لكل طبقات المجتمع المختلفة التي تعمل بشكل كامل حين يتجاوز عرض القوى العاملة الطلب عليها» **(القسم الثاني.٢،٨٣،٨٦،٩٧).**

بعد أن تم إجبار البشر بطريقة فظة في أكثر من مئة عام على الخضوع للعلاقات الرأسمالية ضد رغباتهم، والضغط عليهم في مواقع عمل حُددت من قبل الغير، والمواظبة على الثقة برخاء قادم، أوضح مالتوس بعبارات قاسية أن تداعيات «الآلة البديعة» عند مستوى الثورة الصناعية خرجت للأسف عن السيطرة، ومن ثم لم تعد قادرة على ضمان «التشغيل» القسري لخدمة الإله بعل الرأسمالي. إن واقع أن هذا يتعارض بشكل فج مع موقفه حول القوانين البيولوجية الطبيعية المفترضة، حين يرى أن الأزمة الناتجة عن الإنتاج الفائض للمواد الغذائية (قياساً بالقوة الشرائية الرأسمالية المحدودة لدى الجماهير) هي بدورها أمر مفروغ منه، حالها حال التوقف التقني الناتج عن الأزمة بما يعطل الإنتاج، لكن هذه العبثية لا تزعجه لأنه متحصن بجهل ليبرالي اجتماعي من الدرجة الأولى. بل على العكس فهو اعتقد أنه تمكن من إثبات أن الفقر والجوع سيرتدان ضد دافع التكاثر بين صفوف الفقراء:

«إن واقع عدم وجود شيء من العلاقة، أو أي علاقة على الإطلاق، بين الأسباب الرئيسية للفقر الدائم بشكل الحكومة أو بالتوزيع غير العادل للممتلكات، وكذلك واقع إن الأثرياء لا يمتلكون القوة لإيجاد عمل وغذاء للفقراء، ومن ثم تقتضي طبيعة الحال عدم امتلاك الفقراء الحق بالمطالبة بكلا الأمرين، وهذه حقيقة نابعة من قوانين السكان» (...) (القسم الثاني. ٢،٣٨٣).

وعلى هذا قصد صديق البشر مالتوس إنه من الخطأ تعويل الكثير من الأمل على تشغيل الفقراء في ظل الأزمة الصناعية الحتمية (القسم الثاني، ٢،٢٩١) ومن الأفضل القبول مبدئياً بقدر عادي من المعاناة (القسم الثاني. ٢،٣١٥) وتنوير الطبقة العاملة حول حقيقة طبيعة وضعها، وتشجيعها على تحمل نصيبها الحتمي من المعاناة (القسم الثاني. ٢،٢٩١) بخضوع وبروح قوية (القسم الثاني.٢،٤٠٩).

«تبين إنه نتيجة للقوانين الحتمية للطبيعة البشرية أن بعض الكائنات البشرية فُرض عليه الحاجة، وهؤلاء هم الأشخاص المفتقرون إلى الحظ الذين سحبوا بطاقة خاسرة في يانصيب الحياة الضخم» (القسم الثاني.٢،٣١).

وقبل إن يتمكن مالتوس من أن يذرف دمعة مسيحية عليه إعادة النظر في الأخطاء الخبيثة في بيئة قوانين الفقراء الإنكليز، إذ أن السلف المقدمة للفقراء المرتبطة بدولة الرفاهية، لم تكن معونة حقيقية بقدر ما كانت أداة قمع حيث تم حشر الفقراء في ظروف لا توصف ضمن بيوت الفقراء الشبيهة بدور التوقيف التي اقترحها بنثام، ووصفها إنجلز وغيره إلى حد دفع الكثيرين إلى تفضيل الموت على قارعة الطريق بدلاً من العيش فيها. لكن حتى هذا النمط من «الرخاء» القمعي كان في نظر المفكرين الليبراليين شططٌ كما لاحظ دو ساد بكثير من الحقد. كما أن مالتوس صرح «أهدرنا أموالاً طائلة على الفقراء» (القسم الثاني.٢،٣١١)؛ أما هؤلاء المهملون والمؤسفون فما عليهم إلا الفرح بحالة الإهمال والفاقة بهدف أن تذهب أموال الضرائب التي يدفعها الذين يجنون أكثر لتمكين الفقراء من شرب البيرة. (القسم الثاني.٢،٧٣). وكي نمنع هدر أموال الضرائب في الحانات يجب أن نضع حداً لفكرة المطالبة وتصفية التصور الخاطئ عن الحقوق الأساسية:

«ثمة قانون قائم حدد بشكل عام ملكية البشر. فوفق قناعتي لا يحق للشخص أن يملك أو أن يكون قادراً على امتلاك حق بالحصول على تسلية حين لا يكون عمله متكافئاً مع جهده. لكن قوانيننا نصت على أن لديه هذا الحق، وأنه من واجب المجتمع تأمين العمل والغذاء لكل فرد يعجز عن تأمينهما في السوق العادية لكن قيامنا بهذا يزعزع قانون الطبيعة (...)» القسم الثاني.٢،٢٨١).

اقترح مالتوس (باتفاق تام مع دو ساد) إلغاء القوانين المثيرة للشفقة، وترك العلاقات الاجتماعية بشكل كامل لقوى السوق العمياء التي ستشفي الميل إلى التكاثر لدى البشر غير العفيفين، وتطبيق قانون الإسكان بقوته الطاحنة ومن ثم منح صوت الطبيعة قوة قانون إيجابية:

«كخطوة أولى للتغيير الضخم في النظام القائم، الذي يمكن أن يقيد نمو الدعم الموزع أو أن يوقفه، كما يبدو لي، وأنا أشعر بواجب العدالة والشرف، والانتهاء من الحديث عن أي حق للفقراء في الحصول على الغذاء بكل شكل ممكن. ولهذا الغرض سأقترح قانوناً حول هذا ينص على منع مطالبة لأي طفل يولد عن طريق الزواج ابتداء من مرور عام على تاريخ نف،إذ القانون، ومنع المطالبة بمنح أي طفل يولد خارج مؤسسة الزواج ابتداء من مرور عامين على نف،إذ القانون بالحصول على دعم من المجتمع **(...)** سيعمل هذا بوصفه إنذاراً مفتوحاً وواضحاً لا يمكن لأحد إساءة فهمه **(...)** وحين يرغب شخص ما بالزواج، بعد نشر الإنذار المقترح، وبعد تعليق العمل بنظام قوانين الفقراء لمصلحة الأجيال القادمة، وهو لا يمتلك القدرة على إعالة أسرة، فهذا أمر يدخل في نطاق حريته. وعلى الرغم أن الزواج في هذه الحالة، وفق رأيي هو ممارسة غير لائقة لكن لا يمكن للمجتمع منعها أو فرض عقوبة ضدها، إذ إنه وفق قانون الطبيعة يمكن لهذه العقوبة أن تطال أي شخص **(...)** وبالتالي يجب ترك هذا لعقوبة الطبيعة والفاقة. فهو تصرف على الرغم من التحذيرات الواضحة ولا يمكنه لوم أحد غير ذاته. **(...)** يجب حرمانه من كل دعم اجتماعي، وعليه مواجهة رفاهيته غير المضمونة بمفرده. وعليه أن يتعلم أن قوانين الطبيعة وهي قوانين الرب، حكمت عليه وعلى عائلته بالمعاناة لأنه لم يتبع تحذيراتها ومن ثم ليس لديه الحق بالمطالبة بأدنى معونة. **(...)** أما الذي سيحل بالأولاد من خارج المؤسسة الزوجية فبعد نشر الإنذار المناسب ينتفي حقهم بالمطالبة بأي دعم من المجتمع بل يجب عليه تركهم بمفردهم تحت رحمة المؤسسات الخيرية الخاصة **(...)** فالطفل، محدود القيمة نسبياً على صعيد المجتمع، ويمكن استبدال موقعه على الفور بآخرين» **(...)** **(القسم الثاني ٢٠٢٩٦.)**.

«أكد السيد مالتوس أن هذا يمكن أن يبدو محزناً للغاية لكن لديه جانب جيد. فهو شارك تصورات السادة ماندفيل، وكانط، ودو ساد، وسميث، وبنثام حول كل فلسفة التنوير المتعلقة بالكسل الخلقي لدى المادة البشرية التي يجب أن تخضع لقانون

الضرورة وبالتحديد «المعاناة والخوف من المعاناة» (القسم الثاني. ٢، ١٨). وبهذا يتم إبعاد البشر المتذمرين في البيوت من الوصول إلى تفكير غبي ومن ثم يُفرض عليهم بدافع الحاجة التمسك بعملهم لضمان حياتهم» (القسم الثاني.٢،٣٢). وفي النهاية فإن الإنسان في الحضارة الليبرالية البورجوازية كف عن العيش في الوضع البري حيث لا يوجد ثمن عادل للعمل (القسم الأول.١،٣٢). وضمن هذا السياق شعر السيد مالتوس بنفسه مع كل ميكانيكيي «الآلة البديعة» بشعور المواساة: «تعاملت مع قانون السكان على الدوام بوصفه قانوناً متوافقاً بشكل خاص مع حالة التربية والاختبار» (القسم الثاني. ٢،٤٦٨).

يجب علينا إدراك، بناء على ما سبق، أن هذا التصور لنظرية مالتوس هو الأشد حدة، إذ إنه بادر في مقدمة الطبعة الثانية عام ١٨٠٣ إلى التأكيد على حرصه على تخفيف حدة استنتاجات الطبعة الأولى (القسم الأول،٤) وكرر في التعقيب على الطبعة السادسة عام ١٨٢٦، بدافع الحرص، إنه أزال من كل مكان أي طرح واجه اعتراضات كما طبق في النسخة التي عملنا عليها المزيد من التعديلات من هذا النمط (القسم الثاني. ٢،٤٦٩).

تضمن برنامج ونظرية مالتوس إعلان حرب فريد من نوعه ضد البشرية باسم منطق التنوير والقانون الطبيعي للرأسمالية. لم يتم قط قبلذلك التعبير عن مثل هذا التهديد بالفناء الاجتماعي (،إذ لا يمكن عَدُّ دو ساد أكثر من مبالغ أدبي صرف). وصار من الممكن، بل من الضروري قراءة كيف قام المتنورون بتنصيب آلة الاقتصاد العالمية على عرش الربوبية الدنيوية. وأن نقرأ إعلان الحرب هذا بوصفه رد مجتمع اقتصاد السوق الرأسمالي على ثورة الجماهير وبوصفه أيضاً برنامج الحرب الأهلية الاجتماعية من الأعلى، وبوصفه الحل النهائي لقضيتي الفقراء والعاطلين عن العمل، ويبدو إن هذا قد كف عن التوافق مع السخرية الأدبية الباهرة لشخص مثل مانديفيل بل صار وعظاً له نبرة الهوس الديني.

كان نجاح هذه النظرية ضخماً في وسط المجتمع المترف. فعلى الرغم من تصاعد التهديد الدائم بالثورة الاجتماعية أو بروز بوادرها، حرض عمل مالتوس نقاش نبيل في الأوساط الراقية حول المقترحات ذات التداعيات مثل فكرة «الفائضين» التي خمدت بصمت. نجح الأمر تماماً وفق ما ذكره فريدريش إنجلز عام ١٨٤٤ في الكتاب السنوي الألماني الفرنسي حين لمح إلى كراس نُشر عام ١٨٣٣ تحت اسم ماركوس المستعار ورد فيه أن ثمة مؤسسة حكومية اقترحت عملية قتل رحيم لأولاد الفقراء (اقتباس عن ميك ١٩٦٢). والأمر الذي أورده الكاتب سويفت بوصفه نصاً هجائياً قد عاد من جديد بوصفه قراراً حكيماً في مجتمع بدا أنه يسرع بتلك الطريقة بخطوات عملاقة للتخلص من السمة الإنسانية، ويسير نحو تدمير وحل نفسه.

لا يجوز قط نسيان أن مالتوس كان له الكلمة الأخيرة حول مجتمع السوق الرأسمالي ومنظريه الليبراليين في حال نشوب أزمة حادة، إذ لا يتعلق الأمر في مثل هذه الحالة بنظام السوق، بل بوجود البشر المعنيين. فبعد أن تم إضفاء سمة طبيعية على القضية الاجتماعية كخطوة على طريق إضفاء سمة بيولوجية على الأزمة، لم يعد هناك إمكانية لإيقاف تداعيات آراء مالتوس التي نلمسها في حياتنا اليومية كما نجدها في تقبلاقتصاد السوق الاستبدادي بوصفه أمراً مفروغاً منه. لكن هذا لا ينعكس في المراجعات التي يقوم بها المؤرخون الأكاديميون الرسميون الذي ما زالوا مصرين حتى اليوم على إيجاد تبريرات عمياء للحرب الأهلية الاجتماعية زمن رأسمالية ما قبل التصنيع والثورة الصناعية الأولى أو يقللون من مداها، بل ويتبنون إيضاحات أزمة التحولات الكبرى كما لو أنها من البديهيات المضمنة في حجج مالتوس. وهكذا طرح فولفرام فيشر أست،إذ التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في الجامعة الحرة في برلين في عملية تقصي جديدة حول التصنيع في منطقة بادن وخلص إلى أن الفقر العام الذي رافق الثورة الصناعية الأولى قد فسره بل نقاد المجتمع والرأسمالية تفسيراً خاطئاً:

«يعتقد الكثير، إن لم يكن الجميع، أن أنماط الإنتاج الجديدة هي المسؤولة لكن قد تم دحض هذا اليوم. لا يقتصر الأمر على قدرتنا على إثبات أن العامل في المصنع نال أجراً أفضل من أجر العامل المياوم (...) بل يمكننا تحديد سبب نمو عدد الفقراء، إذ إن الشعب ولا سيما فئاته الدنيا أخذت تنمو بسرعة فاقت نمو فرص العمل» (فيشر ١٩٩٢).

تم هنا سحق الحقيقة والأمانة التاريخيين كما تم سحق القواعد (على الرغم من أنه يمكن تفسير بعض مواد فيشر بما يتعارض مع الحجج المتوافقة مع اقتصاد السوق). وضمن المسار نفسه اقترح المؤرخ التاريخي ذائع الصيت هانس أولريش فيلر في مؤلفه (تاريخ المجتمع الألماني) الذي حظي بالكثير من التقريظ:

«وفي غضون ذلك تطور نموذج للتنوير ضمن العوامل الأساسية القائمة على التجريب. يجب الانطلاق من هذا لتحديد الأسباب التاريخية الحقيقية لإفقار الجماهير. إن الواقع الجوهري الذي يجب أن تبدأ منه كل معالجة للفقر، هو أنه منذ منتصف القرن الثامن عشر بدأ نمو واسع في عدد السكان لم يتوقف على مدى أكثر من مئة عام. وانطلاقاً من هذه الموجة التوسعية الثالثة في الثورة الديموغرافية الأوروبية، التي تم وصف سماتها وتداعياتها في أوروبا الوسطى، برز ضغط متصاعد ومستمر على كل الموارد التي نص الدستور الألماني ببنوده الاجتماعية- السياسية والاقتصادية على تولي المجتمع تأمينها بهدف تمكين البشر من العيش. وحيث إن نمو السكان استمر في هذا المجال فترة أطول، تشابكت مجموعة من العوامل السببية تضمنت بشكل خاص شرطين اقتصاديين أولهما تحديث الزراعة تحت تأثير الرأسمالية الزراعية (...) التي وفرت في البداية فرص عمل (...) وساعدت العمال الزراعيين الذين زاد عددهم على تحسين الإنتاجية، وفي رفع حصتهم من السوق بشكل وفر الغذاء للشعب متنامي العدد. وفي الوقت نفسه وفر تطور وسائل التوزيع الخبز للكثير من البشر وعزز فرصهم في الحياة (...) حتى وصل الأمر في العقد الثالث من القرن إلى حالة الإشباع التي

بدأت الخشية منها منذ العقد الثاني وتمت مناقشتها بحماس. ومع الوقت عجزت مختلف فروع الاقتصاد عن امتصاص تدفق الباحثين عن عمل. إن نمو السكان وقدرات العمل الكامنة سرع النمو الاقتصادي الذي كان ممكناً في ظل الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية التي سادت وقتها» (فيلر ١٩٨٧).

مثل فيشر حاله حال فيلر بشكل متعادل وممتاز لحجج مالتوس التي عدت تاريخ التحديث أمراً مفروغاً منه، وهما لم يمثلا حالتين منفردتين، بل كانا ممثلين للتيار العام في التدين الحكومي الأكاديمي في مجال إدارة الأعمال وسط نقابة المؤرخين. ترفض الروح الإيجابية كل تاريخ تكوين الفكر الرأسمالي المنافي للمنطق المصر على إنه لم يحدث شيئاً، وركز على النتيجة الموضوعية التي يتم تفسيرها للمعطيات بحيث لا تتعامل بجدية مع معارضة الحركات الجماهيرية الشديدة المتحرقة على مدى مئة عام. وهكذا تبدو عملية نزع ملكية البشر للتحكم إنتاجهم وظروفهم الخاصة وتحويلهم إلى مجرد وقود لتغذية «استرداد القيمة»، وإلى موضع ازدراء وسخرية بوصفهم جاهزين لفرص العمل ولفرص الاستمرار، في حين عُد تكاثر البشر الذي رعته السياسة السكانية للحكم المطلق للتضحية بهم في ميادين التحديث ظاهرة طبيعية حتمية لامتصاص الانفجار السكاني.

طرح فيشر وفيلر مع مالتوس أن نمو عدد السكان الصافي تجاوز القوى المنتجة في زمن الرأسمالية المبكرة . لكن الأمر معكوس في الواقع، إذ واظبت القوى المنتجة الرأسمالية على النمو بمعدل أسرع بكثير من نمو عدد السكان لكن ضاع قسم مبالغ به من نمو الإنتاجية لخدمة الجهاز العسكري للسلطة المطلقة وللمنافسة في السوق المغفلة الضخمة بحيث إن حصة الجماهير في الإنتاج المجتمعي الكلي (لا يقتصر الأمر على الأرقام المطلقة، بل يشمل حصة الفرد الواحد) تراجعت إلى مستوى أدنى من مثيلتها في مرحلة ما قبلالحداثة.

لم تنبثق أزمتا الفقر والجوع نتيجة لاختلال العلاقة بين نمو عدد السكان ونمو القوى المنتجة، بل كانت نتيجة الاستنزاف الرأسمالي القائم على عقلانية

إدارة الأعمال وامتصاص البيروقراطية الحكومية. وحتى في القرن العشرين نمت القوى المنتجة بسرعة أكبر من مستوى حياة الجماهير التي قاربت اليوم أوجها في الثورة الصناعية الثالثة السائدة في العالم. بدت هذه القيود الرأسمالية على الموارد محايدة في نظر فيلر ومندرجة ضمن حزمة إيجابية وعابرة بوصفها إطار الدستور الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي، ومن أعطيات الرب كما هو رأي مالتوس. يجب أن يكون الأمر هكذا ضمن حجج تبريرية التي تعد الحصول على حصة متنامية من السوق ضمن العوامل الإيجابية، ويفترض أن تدار على مستوى القوى المنتجة التي تم تحسينها.

وثمة نوع من المخاتلة سيئة النية في الادعاء إن الثورة الصناعية الأولى حسنت من أجر عامل المصنع. ما الذي يمكن أن يثبته واقع أن صبي يعمل في مشغل حقق وضعاً مالياً أفضل من عامل غزل يدوي بالغ على سبيل المثال؟ هذا لا يُظهر إلا أن الثورة الصناعية الأولى دمرت بشراً على مدى مئة عام أكثر من قدرتها على استيعابهم. فمن خلال منافسة الآلات تم الحط بوضع الحرفيين إلى حالة الفقر، ومن المفترض أن هذا لم يكن من تداعيات التصنيع؟ لم تكن الأجور في المصانع، ضمن ظروف الكارثة الاجتماعية، إلا أعلى نسبياً من دخل العامل المياوم، أو عامل المغزل اليدوي، أو العامل الزراعي وما إلى ذلك لكن ذلك كان نسبياً وسط التراجع العام في مستوى الأجور! وهذا ما بينه كارل ماركس في محاضرة ألقاها في مدينة بروكسل على أساس مصادر من معاصريه جاء فيها أن أجر عامل الغزل تراجع بين ١٨٢٣ - ١٨٤٣ من ٢٨ شلن في الأسبوع إلى ٨ شلن (ماركس). لكن وفق قاموس السيد البروفسور فيشر تم طرح رأي مهني متفائل مفاده أن عامل المصنع تمكن في النهاية من خلال تداعيات الثورة الصناعية المدهشة من التقدم على الحرفي بمقدار الثلثين.

ربما لن يرحب السادة بالقبول برأي صادر عن كارل ماركس حتى وإن كان من الممكن التحقق منه بشكل موضوعي، لكن عليهم على الأقل تصديق ما

قاله مرشدهم وموجههم مالتوس، إذ أقر مالتوس بالذات دون حرج في التقرير الذي عرض على مجلس اللوردات البريطاني: «إنه بعد تفحص التقرير يجد المرء أن أجر عامل الغزل تراجع بمقدار الثلث أو تقريباً بمقدار النصف، في حين ارتفع في ذلك الوقت سعر القمح بمقدار الثلث وربما النصف» (القسم الثاني.٢، ١٩٦). إن ما قاله مالتوس بصدد الثورة الصناعية الأولى في إنجلترة ينطبق على ما جرى في القارة وفي ألمانيا. وحين يسعى المرء لتقديم حجج وتبريرات بالاستناد إلى مالتوس فعليه على الأقل التعامل إنفتاح مثل مالتوس بدلاً من تشويه القرائن على طريقة فيشر وفيلر.

تحرر اجتماعي أم ثورة قومية اعتمدت على بورجوازية المدن؟

فرض الحكم المطلق في إنكلترا وفي فرنسا بناء الدولة القومية البورجوازية مع بداية الثورة الصناعية بالترافق مع عملية اغتيال الأب المتمثل بالليبرالية في ظل الحكم المطلق التي تلت ذلك بوقت طويل. أما في ألمانيا فقد تقدم مساري التطور سوية، فعلى التباين مع زملائهم الغربيين كان على الأطراف الألمانية من أنصار «الآلة البديعة» خوض حرب على جبهتين في وقت واحد، ضد نزعة الحكم المطلق لدى نبلاء المدن الصغرى، وضد التمرد الاجتماعي النابض من الأسفل. غطت الريبة الجبهتين الاجتماعية والتاريخية بشكل واضح في هذا الظرف. كانت خطوط الفصل الهيكلية بين الدوافع والأهداف متداخلة فيما بينها، وتلا ذلك مباشرة، انطلاقاً من منطلق ما سُمي بالحداثة، انكشاف الدوافع والأهداف بحيث ظل تاريخ أطراف الصراع وقتها غير معروف بكامل أبعاده. ضمن هذا السياق المتناقض اكتملت أحداث ما سمي بثورة عام ١٨٤٨ واندمجت في التاريخ الأوروبي والألماني.

في البداية كان الحكم المطلق هو الخالق الأول لنمط الإنتاج الرأسمالي بواجهته المثالية التي تعززت باستمرار، ثم تلقى ضربة قاسية مع الثورة البورجوازية الإنجليزية في القرن السابع عشر، والثورتين الفرنسية والأمريكية في القرن الثامن

عشر، ومن خلال تراجع التطلعات الاقتصادية المرتبطة بسيادة الدولة على المجتمع لمصلحة الشركات الحرة. ثم جاءت في المقام الثاني النزعة الجمهورية الليبرالية بوصفها رأس حربة التطور الرأسمالي المستمر الذي ضمن حرية غير مقيدة للمال وللأسواق من جهة أولى ترافقت مع حريات بورجوازية حكومية، وحرية الصحافة، وحق الانتخاب، ودولة الحقوق البورجوازية وما إلى ذلك، وارتبطت من جهة ثانية باللوياثان القوي والقاسي الذي أراد التحضير لمواجهة التمرد الاجتماعي للمادة البشرية، طالما رفضت «العمل المجرد» وقوانين القسر المرتبطة به.

تحركت عملية التعبير الواضحة عن معارضة الحكم المطلق والليبرالية فوق أرضية اقتصادية مشتركة، كان شكلها السياسي موضع خلاف. فعلى الرغم من أن الحكم المطلق في الغرب حمل معه شكل الدولة القومية، التي ظلت مناسبة لاحتياجاته وفُهمت بطريقة وظيفية بحتة، لكن بشكل عام، قامت الليبرالية بحد نفسها بإرساء الدولة القومية عبر الحكم المطلق، وترافق ذلك بتبادل الأدوار، إذ كسب المجال القومي هويته الخاصة غير العقلانية وهو أمر لم يتمكن من تحقيقه قبل ذلك. فطالما ساد الحكم المطلق كان الاستقطاب الهيكلي للدولة والسوق ما زال يبدو بوصفه طرحاً مناقضاً للحكم المطلق ولليبرالية؛ أما الآن فقد أرادت الليبرالية امتلاك كلا القطبين (أو تمكنت من القيام بذلك). وهي احتاجت للقيام بهذا لبناء هوية وطنية عميقة جمعت بين الاقتصاد القومي والانتماء إلى دولة قومية. جرى البحث عن مادة لديها أساس تاريخي أو تمثل شخصية فتم العثور على ما سمي بالأمة وهي مجموعة عوامل متواصلة فيما بينها وقابلة للتحديد، تمثل وحدة جغرافية وثقافية مثل اللغة بطريقة ونمط لم يكونا معروفين قبلذلك، بوصفها مجال عمل الآلة البديعة، ورسما حدودها الخارجية بحيث تم المراهنة عليها لتكون الوسيط الممثل لهذه الآلة.

تم في النصف الأول من القرن التاسع عشر الدعوة إلى هذا البنيان القائم على الهوية القومية بدرجة عالية من الحماس النفسي - الاجتماعي والعاطفي من

قبل البورجوازية الليبرالية (لا سيما في ألمانيا المتأخرة على المستوى الرأسمالي)، وهي التي كانت مرتكزة فيما قبلعلى سياقات مختلفة تماماً (المدن-الدولة، حكم النبلاء وما إلى ذلك) حين سادت نزعة حب الوطن قائمة على الشعور بالتبعية للسيد، ومن ثم التفتت البورجوازية إلى نطاق الأمة المجرد وتحولت إلى نزعة قومية. فالقومية هي نزعة حب الوطن في زمن النمط البورجوازي لإنتاج السلع. ومن ثم لا يكون من المثير للدهشة أن هذه المشاعر وصلت في البداية بشكل رئيسي إلى كل المنظرين الليبراليين وكل أصحاب المناصب في مرحلة التحديث الرأسمالي اللاحق، التي جسدها بشكل صاخب في المدن الألمانية على طريقة الكتب المصورة شخص مثل لودفيغ أولاند. أما في منطقة شرق نهر الراين فظلت على هامش التحديث الرأسمالي الاجتماعي والعقائدي الذي قاده الحكم المطلق فظل لفترة طويلة متحفظاً تجاه الفكر القومي البورجوازي، وحصر تطلعاته للسلطة ضمن سياق نظام حكم النبلاء، على الرغم من التحاقه بنطاق الاقتصاد القومي.

وجاء في المقام الثالث الحراك الاجتماعي وانتفاضة الجماهير من الأسفل، بقيادة الفئات ما دون البورجوازية التي عملت خارج نطاق المجتمع البورجوازي الرسمي. ونظراً لأن التاريخ لم يذكر كلمة عن ذكاء هذا الحراك لذا لم يترك لنا إلا القليل من وثائقه التي تم تحويرها وقمعها (وكما علمنا في تلك الفترة أن الأخوين غريم شوها الحكايات الشعبية ونسقاها بروح بورجوازية)، فلا يمكننا القول حول توازنها العاطفي إلا ما أظهره طومسون من أنهما استرشدا بثقافة الاقتصاد الأخلاقي لتأمين دخلهما، وعلى كل حال كان تصورهما غريباً عن عالم التقدم البورجوازي واصطلاحاته إلى حد العداء؛ كما أنهما لم يكونا من أصحاب النزعة القومية وفق المعنى الليبرالي الجديد.

من نافل القول إنه من الخطأ تماماً التعامل مع التمرد الاجتماعي على أنه تم الإعداد له بمعزل عن المشاعر القومية أو الإقليمية وأن نضفي عليه وعي تاريخي كما لو كان قد بُني على النزعة القومية المعاصرة قبل إن يتم فرض هذه النزعة. وفي

حين وصف أنصار الحركة اللودية أنفسهم في كثير من المناسبات إنهم إنكليز أحرار فقد كانت هذه استعارة لغوية تعلقت بالاستقلال الاجتماعي أكثر من أن تكون شعوراً قومياً بورجوازياً متطوراً حتى وإن كان هناك مشاعر ضد الفرنسيين (نابعة من الخشية القديمة لغزو الجزيرة البريطانية) أو ضد الإيرلنديين القذرين. وعلى المرء تمييز عناصر العداء للأجانب، التي كانت سيئة بما فيه الكفاية، عن النزعة القومية الحقيقية في زمن البورجوازية. وعدا عن هذا فإن الثورة الشعبية الإنكليزية في القرن الثامن عشر التي موهت المبررات الاجتماعية لحركتها بقناع العداء للكاثوليكية (كما هو الحال مع ما عرف باضطرابات غوردون في لندن)، ركزت على التمايز الاجتماعي: «برزت بصراحة الحاجة لتصفية الحساب مع الأغنياء في وقائع اضطرابات غوردون، فعلى الرغم من أن القائمين عليها عبروا بوضوح عن كرههم للكاثوليك، لكن هجومهم اقتصر على الأحياء المترفة في غرب المدينة التي قطنها الكاثوليك، في حين تجنبوا أماكن الكثافة السكانية الكاثوليكية (...) بل إنهم استهدفوا بالتحديد الشخصيات الكاثوليكية البارزة، مثل أصحاب المعامل، والتجار، وأصحاب المطاعم، وتجنبوا الحرفيين والعاملين بأجر من الكاثوليك، أي أندادهم، وكان هذا تمييزاً اجتماعياً ظهر في العديد من الاضطرابات التي شهدتها المدن في ذلك العصر» (روديه ١٩٧٧).

لم نعد نجد مثل هذا التمييز في الحركات القومية والعنصرية التي اندلعت لاحقاً ولا سيما في القرن العشرين لأن هذه الحركات كفت عن أن تكون نابعة من تدهور مقومات الوجود، بل تُرجمت بمفهوم المنافسة الرأسمالية القائمة على فكرة صورة العدو القاتلة، بغض النظر عن المنبت الاجتماعي. كان سكان الأحياء الفقيرة في لندن المنتفضين في القرن الثامن عشر بعيدين عن النزعة القومية بمفهومها الحديث، وكذلك كان حال الانتفاضات اللودية في مطلع القرن التاسع عشر هي واقتصادها الأخلاقي. إن الدوافع المملة المتطلعة إلى الخلف في حركة الفئات ما تحت البورجوازية كانت بمجملها ضعيفة المحتوى

القومي ومالت لأن تكون بالأحرى ذات طبيعة مرتبطة بثقافة الشعب وبالدين والعلاقات العائلية، ومن ثم كانت بدورها بعيدة عن مشاعر الحداثة.

وكما بينا فشلت هذه الحركات في المقام الأول في تثبيت أقدامها وعجزت عن صوغ تفسير تحرري للعالم في مواجهة آلة التحديث البورجوازية. لكن بما أن معاناة الجماهير في الطور الأول من التصنيع بين بداية القرن التاسع عشر والعقد الخامس منه منتشرة إلى هذا الحد ومهددة باشتعال عام إلى حد بدد فكرة أو دافع تحديد مصير تحرري اجتماعي بالاعتماد على القوى المنتجة الجديدة، في مواجهة النظام الميكانيكي الصارم للتحديث، لذا بادرت كل من السلطة المطلقة والليبرالية على الفور إلى التعامل مع هذا الخطر وتحركتا سوية. أما أفكار التحرر الاجتماعي في مواجهة نظام السوق الشمولي التي لم تكن قد ولدت بعد، والتي ما تزال حتى اليوم تنتظر إيجاد حل لها، فقد ظهرت في روح التاريخ الرسمي بوصفها لا تعدو أن تكون دليلاً على انعدام عقلانية الجماهير التي تم إفقارها وتجويعها. وبرز هنا من جديد السيد مالتوس بطريقة لا يمكن إساءة فهمها:

«أعترف أنني حين تحاورت مع عمال في مرات مختلفة في الأعوام السيئة الأخيرة، شعرت بإحباط واضح لما لاحظت أحكامهم المسبقة العنيدة فيما يتعلق بموضوع القمح، وشعرت بجلاء بالتباين الشاسع بين حكومة حرة حقيقية وبين هذا المستوى من الجهل. وما من مناص في أن يتم، إن اقتضى ذلك الأمر، قمعهم بعنف(!)» (...) (القسم الثاني. ٣١٢).

نحن نعرف بشكل مسبق إنه فيما يخص هذه المسألة لا يمكننا أن نظل في إطار افتراضات مشروطة. وبقدر ما كان مالتوس متحرقاً لأن ينقل إلى المادة البشرية بعض أبسط مبادئ دروس اقتصاد الشعب (القسم الثاني،٣١٠)، كان مستعداً لتناسي معارضة الليبرالية للحكم المطلق وكذلك للديكتاتورية العسكرية، لأنه في حال عدم قبول مبادئ الرأسمالية يجب قمع التمردات الاجتماعية والأفكار المعارضة بعنف انطلاقاً من واجب المحافظة على النظام:

«طالما كان بإمكان رجل ساخط أن يكرر على مسمع طبقات الشعب الأدنى أن كل فقرهم وفاقتهم هي نتيجة ظلم الحكومة **(...)** فسيستمر بثبات انتشار السخط والثورة **(...)** إن التجمهر الذي هو القاعدة بين شعب مفرط في التكاثر**(!)** من خلال الغضب من معاناة حقيقية، التي يُجهل تماماً أسبابها الحقيقية هو الأشد خطراً من بين كل المخاطر التي تهدد الحرية **(...)** وبوصفي صديقاً للحرية، وخصماً مبيناً للجيوش الضخمة القائمة، لا يتبقى أمامي سوى الإقرار عكس إرادتي أنه لولا قوة الجيش المنظمة في البلاد لكانت المعاناة التي سادت في سنوات الفاقة الأخيرة قد تحولت إلى ممارسات عنيفة مرعبة **(...)**. وبما إنه من الوارد تكرار هذه الحقب **(**وهي عودة تفرض علينا نتيجة الوضع القائم في البلاد أن نتخوف منها بشدة**)** ومن ثم فإن الأفق الذي ينتظرنا يتضمن قدراً كبيراً من الحزن**.** ومن ثم تتحقق نبوءة دافيد هيوم حول الخطوات المتسارعة التي ستنفذ قرار الموت الرحيم لدستور إنجلترة، وبعدها ستندلع انتفاضة شعبية وهذا خيار يقدم للمخيلة صورة أشد إثارة للرعب **(...)**. لا يمكننا الاعتقاد أن من نسميهم أوصياء على الحرية البريطانية تغاضوا عن كل هجمات العنف القادم من الأعلى لولا أنهم خشوا من الأسوأ**.** لا يمكنني التقليل من مدى فساد أسياد الأرض في إنجلترة، إلى حد يدفعني للاعتقاد، أنهم يمكن أن يتنازلوا طوعاً عن جزء من حقوقهم الموروثة لو أنهم لم يتحركوا بدافع خشية حقيقية إن الخطر الذي يهددهم يأتي من الشعب وليس من العرش**.** وهم على ما يبدو قد استسلموا للحكومة على شرط أن تحميهم من التجمهر **(...)**. وما من شك أن دعم الاستبداد لكل الاحتجاجات العامة التي تفرض على كل معاناة الفقراء وتقريبا كل معاناة الأوصياء الخضوع للمجتمع لها توجهات إنسانية وترمي العبء على كاهل الحكومة**. (...)** ونتيجة لهذه الأسباب يمكن لصديق الحرية الحقيقي الأكثر حماساً لحقوق الإنسان الحقيقية أن يجد نفسه إلى حد ما تحت حماية الاستبداد، إذن من الوارد أن يحظى أمر سيّء بدعم الأخيار من الأفاضل فقط لأن البديل المعاكس هو أسوأ بكثير، وعلينا في عنصر محددة الاختيار بين الاثنين» **(**القسم الثاني، ٢٧٥ - ٢٨٤**)**.

أقر مالتوس بشكل علني تماماً أنه في إنكلترا على الأقل قد تم خوض حرب أهلية اجتماعية على الرغم من كل المحاولات الرسمية لتجميل الصورة. ونظراً لأن كلماته عكست مكانته بوصفه ممثلاً لفكر محدد، فهي لا تترك مجلاً للشك في أن الليبرالية، منذ بداياتها حتى اليوم، تعاملت مع التطلعات لإثبات الذات اجتماعياً خارج نطاق آلة السوق بردة فعل، ونشرت فكرة ضرورة قمع أي تمرد على الدولة نظراً إن ضرورة خضوع حياة البشر لحرية المال الليبرالية تتقدم على أي معيار آخر ويجب عند الضرورة الدفاع عنها عسكرياً في مواجهة الجماهير التي تدهورت اجتماعياً. وفي المواقف الجدية ترتمي الليبرالية دون تردد في حضن اللوياثان الذي اتجه تهديده للمادة البشرية في الثورة الصناعية الأولى في المقام الأول ضد الفائضين حتى يظلوا ضمن النسبة القصوى.

لم يقتصر هذا، في خضم وضع الأزمة الحادة في منتصف القرن التاسع عشر، على إنكلترا، بل ساد في كل مكان ولا سيما في ألمانيا. ففي ظل نظام الحكم المطلق اندمجت المعارضة البورجوازية، من وجهة نظر البورجوازية الحكومية بسلطة الدولة بغض النظر عن طبيعتها، طالما تعلق الأمر بثورة اجتماعية غير بورجوازية. ثمة الكثير من أناشيد مدحت ما حققه الطلاب من تقدم في خضم ثورة ١٨٤٨ البورجوازية؛ لكن هذا التقدم كان إلى حد بعيد محدداً بالحرية البورجوازية الحكومية. ناضل الطلاب ضد رقابة الحكم المطلق لكنهم كثيراً ما ناضلوا إلى جانب الحكم المطلق ضد كل حركة اجتماعية مستقلة من الأسفل. ومن الأمثلة على هذا المشاركة الكبيرة لقوات الأمن الطلابية في توبينغن في قمع ما سمي «انتفاضة غوغن» التي خاضتها الفئات الاجتماعية تحت البورجوازية:

«كان الطلاب جزء من عملية بناء البورجوازية، وتصرفوا على هذا الأساس. كان توجههم السياسي هو المشاركة في السياسة ومناقشتها، انطلاقاً من الحق بالحرية ومن الدستور، لكنهم لم يمارسوا مسؤولية اجتماعية. وظهر هذا بوضوح مرتين في عامي ١٨٣١ و١٨٤٧ في القمع العسكري للاضطرابات

الاجتماعية الذي لم يعرف حدوداً، والذي جرى أمام أعينهم ضد مثيري الشغب والمقصود ضد العاملين في كروم العنب والعمال الحرفيين في منطقة «غوغن». والمثير للدهشة إنه في كلتا المرتين طلبت السلطات المحلية العون من روابط لا تمتلك صفة رسمية بل كانت ممنوعة» (زيبر ١٩٩٢، ٩٧).

كانت تلك بعض الأسرار الصغيرة اللذيذة للثورة البورجوازية الليبرالية، التي يواظب اليسار الألماني على التمسك بتقاليدها المستنيرة ليبرر العودة إلى حظيرة التنوير الليبرالي المحبب، قبل إن يكون مستعداً للتفكير بجدية بالتحرر الاجتماعي. وكما قيل مسبقاً فإن «اليساريين» في واقع الأمر لا يتمسكون إلا بالجناح اليساري لليبرالية ولهذا ظلوا عالقين في عواقب الرأسمالية. ربما بدت هذه الفرضية ملتبسة، لكن هذا التركيز ضروري لتسليط الضوء على سياق مشترك تم تمويهه. ويتعلق الأمر بالعلاقة بالتكتم الواضح على العلاقة (في الحقيقة تم فرض الكتمان على تفسير التاريخ من قبلالرأي العام الرسمي والوسط العلمي) بين الثورات الاجتماعية بوصفها نقيض من داخل الرأسمالية لكل من الحكم المطلق والليبرالية. وسيعتمد كل التاريخ اللاحق على هذه العلاقة المزدوجة المتسمة بالمفارقة.

كان الحزبان الرأسماليان متحدين ضد العاملين الفقراء وضد جماهير الجائعين في حالة الطوارئ في خضم الثورة الاجتماعية. وفي الوقت نفسه أقاما، بدوافع تكتيكية، علاقات مع الفئات تحت البورجوازية ومع نبضاتها المجتمعية. كان المحافظون هم الحزب السياسي لملاك الأرض المحافظين الذين ابتدعوا صورة العبيد البيض (ولم يكن هذا بعيداً عن نزعة عنصرية مُضمنة) لوصف عمال المشاغل بهدف مواجهة حزب اليمين الممثل لرجال الأعمال في ميداني المال والصناعة. وبالمقابل وجه اليمين وضع معاناة الجماهير ضد هيئات وممارسات ملاك الأرض القدامى التي عفا عليها الزمن. لكن في إنجلترة ونتيجة نجاح تصفية الحكم المطلق في القرن السابع عشر بدا أنه قد تم التخلي عن هذه التكتيكات في خضم التحديث الرأسمالي وتحول إلى نوع من المزاح البلاغي.

ونظراً لأن الثورات الاجتماعية الإنجليزية حتى عام ١٨٤٨ كانت أفضل تنظيماً بما لا يقاس وضربت بقسوة أشد مقارنة بالحركات على أرض القارة، لذا سرعان ما تضافر الحكومة والمعارضة والمحافظون واليمين والعرش وفق المعنى الذي حدده مالتوس:

«عصفت بإنكلترا في النصف الأول من القرن التاسع عشر موجة ضخمة من الاحتجاجات والانتفاضات التي مالت جزئياً إلى العنف، وكانت أضخم بكثير مما عرفته ولايات الاتحاد الألماني لكن هذه الانتفاضات لم تتحول إلى ثورة؟ لماذا؟ ما هو الأمر المختلف في إنكلترا؟ **(...)** شهدت إنكلترا بدورها في بداية عام ١٨٤٨ مظاهرات ضخمة ومحاولات انتفاض مغايرة لما شهدته منطقة الثورات الأوروبية من فرنسا حتى حدود روسيا وانهيار الإمبراطورية العثمانية الضخمة حيث اصطدمت تلك الحركات الإنجليزية على الفور بكتلة حازمة، إذ تمكن تحالف الحكومة والبورجوازية من ردع كل محاولات الثورة» **(لانغيفيش ١٩٩٢).**

لكن هذا لا يعني سوى أنه لم يعد من الوارد أن تشهد إنكلترا ثورة ليبرالية **(بورجوازية)** لأنه سبق أن تم إنجازها قبلوقت طويل، ولأنه من مصلحة الليبرالية أنه لم يعد هناك حركات تحرر اجتماعي يجب ضربها. لكن هذا يعني أيضاً أن هذه الحركات المناهضة للرأسمالية والانتفاضات الاجتماعية لم يكن لديها، إلى حد بعيد، ما يجمعها بمفهوم الثورة الحديث على الأقل فيما يتعلق بالجانب المثالي، على عكس ما هو متعارف عليه. وإذا انطلقنا من الوقائع الصافية نجد أن موقف المؤرخين هذا معروف بشكل عام حيث لم تؤد أي حركة نابعة من المشاكل الاجتماعية الثقيلة في مرحلة المجتمع الصناعي المبكر إلى ثورة **(لانغيفيش ١٩٩٢).** لكن ما الذي يعنيه هذا؟

إن الوعي المعاصر بالذات مال إلى التعامل مع هذه الثورات بفضل مثال لم يكن من الوارد وقوع ما هو أفضل منه من الناحية الراديكالية. وينطبق هذا على الماركسية. ويبدو أنه من وجهة نظر التمرد الاجتماعي في مرحلة رأسمالية ما

قبل التصنيع وفي التصنيع المبكر، لم يكن من الوارد أن تتحول هذه الحركات إلى ثورات (قومية- سياسية) حقيقية. لكن ربما لم يتم صوغ هذا بوصفه هدفها، المعروف أو المجهول. فهل كانت نتيجة لهذا أقل راديكاليةً أو كانت إصلاحية؟ بالتأكيد لا، إذا فكرنا باللودیين الإنكليز. الأمر الخارج عن السياق هنا هو ببساطة أن نظام المصطلحات لم يجار تلك الحركات. كانت راديكالية تلك الحركات شيئاً آخراً فهي رفضت بشكل كامل أن يتم تحديثها وفق المفهوم الرأسمالي، ولهذا كان من غير الوارد أن يكون هدفها المستقل هو التوافق مع «دولة المواطنة البورجوازية» ومع «الانتماء إلى دولة قومية»، إذ إنها شكت قبل إن تدرك أنها بذلك سيزدهر استخدامهم بوصفهم مادة بشرية لمصلحة «العمل المجرد». وكلما تمكنت انتفاضتها ضد اللامعقولية وضد انعدام فرص الحياة المتعلقة بمقتضيات الرأسمالية وأزمات نظام السوق من تحديد أطرها الخاصة توافقت مع ما شدد عليه طومسون فيما يتعلق «بثقافة الفقر والاقتصاد الأخلاقي» التي لا تتماثل، نتيجة لأسباب مقنعة، مع الحريات الليبرالية المرتبطة بالدولة البورجوازية «ومع المشاعر القومية» لأنها لا تعدو أن تكون تمهيداً لمرحلة تطور تالية لنظام استنزاف كريه يتضمن فرض إرادة خارجية. أن يصير المرء مواطناً في دولة أو تابعاً لدولة قومية لا يمكن أن يعني إلا الاندراج ضمن تحرر شكلي رسمي، بهدف جعل نفسه بوصفه «يجني مالاً» من خلال العمل لقاء أجر، خادماً أبدياً لآلة المجتمع المرتبطة برأس المال التي لا يمكن إدراكها والتي لا تحتاج لمن يديرها. من المؤكد أن قادة التمردات الاجتماعية لم يكونوا قادرين على الحصول على مصطلحات صارمة من خلال هذا السياق؛ لكن تمردهم اتجه بشكل غريزي ضد الحكم المطلق وضد الليبرالية بشكل متساو، وبقي محصوراً ضمن خطوط الصراع السياسي ضمن الرأسمالية.

لا أريد، في أي حال، من وجهة النظر هذه الافتراض إنه كان هناك وعي خالص بالذات وواضح ضمن المجموعات المتصارعة في خضم الصراعات الاجتماعية التي هزت المجتمع البورجوازي، وبدت سطحية. لا يمكن بأي حل

أن تكون الدوافع والأفكار والحركات محكمة الإغلاق في وجه بعضها البعض. وعلى هذا يكون من المشروع أن نقوم خدمة لفهم المجتمع في المقاربة التاريخية للوضع العام الواقعي لتلخيصه وبهدف رسم خط فاصل بين اندفاع التمرد الاجتماعي وما يُسمى بالثورة الديمقراطية البورجوازية التي بدت ضمن عملية تاريخية ملموسة، لكنها لم تكن قط حادة ومطروحة ضمن المهام اليومية.

يجب ألا نفهم هذه الوقائع إلا من منطلق أن هناك حركتين واندفاعين مختلفين لا يمكن التوافق بينهما قد تداخلتا تاريخياً أولهما التمرد الاجتماعي ضد مقتضيات الرأسمالية بمجملها (بما في ذلك التغطية السياسية التي لم تُنجز بعد) وثانيهما الصراع الرأسمالي الداخلي بين الشكلين السياسيين المتصلين بكل من الحكم المطلق والليبرالية التي أطلق على أعلى تجلياتها التاريخية تسمية ثورة استلهاماً لما تبقى من الثورة الفرنسية الكبرى. أما المثير للدهشة فهو أن الثورة السياسية البورجوازية المرتبطة بالدولة القومية ما كانت قادرة على تحرير قوى هزت العالم لولا تضافرها مع نزعة التمرد الاجتماعي المناهض للرأسمالية الغريبة عنها، إذ أن الليبرالية في حد نفسها كانت على الدوام وإلى حد كبير إصلاحية فيما يتعلق بالحكم المطلق.

لم تندلع الثورات إلا حين تناغمت بطريقة ما حركة الإصلاح الليبرالية، إن جاز القول، مع التمرد الاجتماعي الخارج عن نطاقها والغريب عنها.

ويمكن للمرء عرض المسألة بطريقة تتضمن المزيد من المفارقة، ما كانت ثورات التحديث البورجوازية الكبرى، التي كانت قاطرات التاريخ الرأسمالي، ممكنة إلا بالتداخل مع الانتفاضات الاجتماعية التي كانت من حيث الأساس موجهة ضد التحديث واقتصاد السوق و«العمل المجرد». لكن يجب في جميع الأحوال التمييز بوضوح بين معاداة الحداثة من منطلق تحرر اجتماعي أو من منطلق رجعي. إن الحكم المطلق ورموزه من البارونات الملكيين وموظفي جهاز الدولة الذين كانوا فيما مضى منفذي خطوات التحديث المرتبطة باقتصاد السوق الرأسمالي تبنوا، في محاولتهم الدفاعية الأخيرة ضد الليبرالية البورجوازية والنزعة

القومية الطازجة موقف وإيديولوجية محافظين ورجعيين ضد المزيد من التحديث الرأسمالي الذي حام مهدداً فوف رؤوسهم. وانبثق من هذا التجمع بعد ذلك تحول صاغ التفكير المحافظ الحديث تجلى لاحقاً على أرضية العالم الديمقراطي ليصبح دافعاً مناهض للتحديث وتجلى في الحركات النخبوية اليمينية المتطرفة المعادية للتحرر التي تحولت إلى حركات قومية راسخة.

إن المؤكدين على التحديث الديمقراطي، ومحتالو الحريات البورجوازية فهموا جيداً أن مناهضي التحديث من هؤلاء الرجعيين والنخبويين هم الخيار الوحيد والأفضل القابل للتطبيق والقادر على قهر الحركات الاجتماعية القديمة المناهضة للتحديث وعلى تبديد أثرها من ذاكرة المجتمع. كانت دوافعهم المتجهة نحو الماضي (ناهيك عن أنهم، كما بينا، عجزوا عن إطلاقها) مختلفة تماماً عن طبيعة ردود الأفعال البينية ضمن الرأسمالية؛ إذ كانت معارضة للاستبداد وللنخب لأنها تمسكت بدافع تأكيد الذات ضد «صناع» نظام المعامل. كان من المفترض أن تكون قوة الاندماج العقائدي «لليساريين» بالضرورة معادية للرجعية الليبرالية وأن تقود الحركة الاجتماعية قُدماً وتضعها في مواجهة البديل الواضح بين الحريات البورجوازية ودولة القانون على أرضية نظام إنتاج السلع القسري أو الحكم المطلق الرجعي (بما في ذلك الديكتاتوريات اليمينية والهمجية في القرن العشرين).

من وجهة النظر هذه نجح أنصار التحديث البورجوازي تماماً في الحط من مستوى الأفكار الاجتماعية لتصبح ضمن التناقضات الداخلية للرأسمالية. وفي أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر عنى هذا من وجهة نظر الليبرالية القيام، حين العجز عن منع الانتفاضات الاجتماعية، بتوظيف تداعياتها بشكل تكتيكي لإضعاف مواقع الحكم المطلق المحافظ. فمن جهة أولى لدينا الوقوف في حالات الضرورة إلى جانب الدولة مطلقة الحكم لقمع الانتفاضات الاجتماعية، ومن جهة أخرى استخدام تلك الانتفاضات لفرض بعض المطالب الإصلاحية القومية.

كادت الأمور تسوء في الثورة الفرنسية، إذ أن الانتفاضة الاجتماعية تضمنت وقتها (كما كان الحال في إنكلترا على مدى عقدين من السنين) العديد من الأحداث المثيرة التي خرجت في الواقع عن السيطرة. ولهذا السبب، تم التعامل مع هذه الثورة، على الرغم من أنها في المحصلة كانت بورجوازية، لكن شاءت سخرية الأقدار أن تندرج بالنسبة لمختلف الفئات البورجوازية ومجموعات الضغط المرتبطة بها بوصفها شبح مثير للرعب. إن الثوريين «المرعبين» وفق هذا المعنى في خضم هذه الثورة الكبرى كانوا من أنصار إجراءات متباينة تماماً مع التوجهات القومية القائمة على بناء دولة التي اتخذتها الثورة لاحقاً. ما رغب الليبراليون، ما عدا القليل من الاستثناءات في أن يواجهوا بأجسادهم رصاصات النظام القديم في تلك الثورة أو في أي ثورة أخرى. أما الانتفاضة الشعبية الحقيقية التي كانت مواقفها بعيدة عن الإصلاحات الحكومية البورجوازية، فأيدت على عكس إرادتها منح الجهاز القديم تلك الاستراحة الحاسمة. كان من الوارد أن تصبح الليبرالية التي أمسكت بالسلطة في حد نفسها ضحية الانتفاضة، كما كان من الوارد أن تضم قائمة الضحايا العديد من أصحاب الأعمال الحرة ومن النخاسين البورجوازيين بشكل فردي؛ لكن نظراً لاحتمائهم على الصعيد السياسي بظل الحكم المطلق فقد أدت الحركة الجماهيرية، التي كانت في واقع الأمر ضد الرأسمالية بأسرها، إلى إبعاد الليبراليين عن السلطة. تمثلت شروط احتمال تشكيل هذا التجمع العبثي بطبيعة الحال في عجز الانتفاضة الاجتماعية عن تعزيز نفسها على الصعيدين التنظيمي والمثالي؛ وتضافر الأمر مع فظاظة سياسة القمع عسكرياً واستبدادياً من قبلالليبرالية الممسكة بالسلطة، أو تلك التي وقفت إلى جانب الحكم المطلق. أما حيث أظهرت الانتفاضة الاجتماعية استقلالاً وتماسكاً، كما كان الحال مع اللودیین الإنجليز، فإنها توجهت ضد الرأسمالية عالية التطور، وهو أمر لم يحدث قط في خضم إشكاليات الثورة الفرنسية الأمر الذي أطلق عنان غضب اللوياثان ضد الحركة النضالية المرتبطة بالتحرر الاجتماعي. ويبدو هذا راسخ في النموذج الأساسي لتاريخ الثورات المعاصرة.

تكررت هذه الصورة عام ١٨٤٨، لكن تم تدميرها على الفور من قبل تاريخ التحديث الذي ما زال مستمراً حتى اليوم. بلغت معاناة الجماهير أعلى درجاتها، لكن اللوديين لم يعودوا أكثر من ذكرى، وكانوا غير معروفين عملياً على أرض القارة. كما كانت الانتفاضة متعددة الأشكال نتيجة إجراءات القمع الرأسمالية الشرسة في العقود المنصرمة من السنين تسببت في إسالة الكثير من الدماء الأمر الذي أدى في واقع الأمر إلى منع استمرارها وحد من قدرتها على الحركة. وبالنسبة لليبرالية شرقي نهر الراين التي كانت على تباين مع قريبتيها الإنكليزية والفرنسية وتخوض صراعاً جدياً مع الحكم القديم المطلق، ظهر احتمال لتلاعب سياسي طالما أنه لم يولد قمعاً مباشراً. وضمن هذا السياق كتب يوليوس هولدر، «الذي سيصبح لاحقاً أهم قائد سياسي لليبرالية في مقاطعة فورتمبرغ، وسيشغل ابتداء من عام ١٨٨١ منصب وزير داخلية فورتمبرغ» **(لانغيفيشه ١٩٩٢، ٤٣٥)** في تحليل استراتيجي:

«في البداية منحت البروليتاريا فئات سكان المدينة قوة؛ ثم حين تعلق الأمر بمصالح تلك الفئات نجدها تهتم برضا الملوك والموظفين؛ وهنا يجب أن يحصل ما يريده المواطن مما توقعه من مكرمات الدولة؛ وهو أراد المشاركة في النقاش وفي المساومة، لكن الخوف من الفئات الدنيا التي تنخرط في صراع قانوني ضد الفئات العليا سيفرض عليه اليأس. يجب على المواطنين عدم إضاعة هذا الزمن، بل عليهم من خلال التجمعات والنقاشات وما إلى ذلك تفحص موضع النقص وتحديد كيف يمكنهم المساعدة. ويجب فرض ما تقترحه الحكومة الآن، وإلا عجزوا عن أن يكونوا شهوداً على المحافظة على النظام. **(...)** وهكذا انتزعت البروليتاريا الكستناء من النار، وقدمتها إلى الطبقة الوسطى؛ لكن حين تنتصر تلك الطبقة سيتحول الطرفان إلى عدوين. لكن ما زال هذا بعيداً» **(اقتباس عن لانغيفيشه ١٩٩٢،٤٣٤)**.

وفي جميع الأحوال لم تكن هذه الإستراتجية بلا مخاطر، إذ إن فئات سكان المدن من الليبراليين كتمت في داخلها رعب من التجربة الفرنسية. لكن على

الرغم من الضعف الإيديولوجي للانتفاضة الاجتماعية التي خشيها البعض، كان بإمكان المرء تمني أن تتمكن الأطراف المتصارعة، حين يكون هذا ممكناً، من تحصين نفسها على مستوى الدولة البورجوازية من منطلق قومي لتحاشي لسعة عقرب التحرر. كما من الممكن ضمن هذا السياق، استغلال غريزة الشعور بالضعة، والعناصر محبطة العزائم ضمن الحركة الاجتماعية.

وبطبيعة الحال لم يكن التمرد الاجتماعي بأي حال منيعاً في مواجهة دوافع رفض التحرر. وفي ألمانيا عادت للنمو معاداة السامية الحديثة، بهدف جعل اليهود كبش فداء الكارثة الاجتماعية. وفي عامي ١٨١٩ و١٨٣٠ وقع في منطقة جنوب غرب ألمانيا ما سُمي بشغب هيب-هيب، تيمناً بالصيحة المزعومة التي أطلقتها الفرق الرومانية وهي تدمر المعبد في القدس. أما في هايدلبرغ وكارلسروهه فتم نهب دور العائلات اليهودية ورمي الأدوات المنزلية إلى الشوارع كما حدث في ليلة الزجاج المكسر بعد أكثر من مئة عام لاحقة. وتضمن الأمر اندفاعاً متسرعاً من جانب مواطني المدن كما نتبين من الخطاب المؤسف لراحيل فارنهاغن

(وهي مثقفة من أصول يهودية اتصف صالونها الأدبي الشهير بأهمية بالنسبة للأدب الرومانسي) حول هذه الأحداث:

«واظبت منذ ثلاثة أعوام على القول إنه سيتم اجتياح اليهود ولدي شهود على هذا. إنه السخط الألماني. ولماذا؟ لأنهم الشعب الأرقى أخلاقياً، والأكثر ميلاً للخير، والأكثر ميلاً للسلام، والأكثر تقديساً للسلطة (...) الأمر الذي يفسح مجالاً للحسد ضد هذا العدد من اليهود (...) ثمة تلميحات واظبت كل الصحف على نشرها منذ سنوات. الأساتذة فريز وروهس، وغيرهم مثل آرنيم وبرينتانو (...) والمزيد من الشخصيات الأرفع مقاماً لديهم أحكامٌ مسبقة (...) وهم الأسوأ في الواقع ومن حيث الدافع وليس الشعب الذي يتم تعليمه على صيحة هيب» (...) (اقتباس عن فيرتز ١٩٨١، ٧٢).

بالتأكيد ما كان هذا الشعب في هذه الحالات طيباً بطبيعته تم التلاعب به وغير مسؤول عن الاضطهاد، بل كان لديه في داخله ميلٌ للخضوع والابتعاد عن الانتفاضة الاجتماعية قاده إلى تفهم تداعيات وكوارث الرأسمالية بطريقة تضمنت مفارقة دفعته للانقياد وراء القوى الحاكمة وللسعي لتنفيذ مذابح ضد كبش فداء.

وإنه لأمر يدعو للخجل حين مقارنته مع انتفاضات اجتماعية أخرى (و لا سيما انتفاضة اللوديين الإنكليز) لأن ذلك أبرز عارضاً ظهر لأول مرة في شغب الهيب- هيب ورافق كل تاريخ ألمانيا. ونجد في رسالة راحيل فارنهاغن تحذيراً من لعبة اشتركت بها، خلف الكواليس، أدنى غرائز الجماهير التي تم إفقارها وذكاء نخبة المدن وقادت لاحقاً إلى أوشفيتز. إن تشويه أخلاق التمرد الاجتماعي لم يكن بعيداً عن المؤسسات الألمانية كما يمكن أن نتبين من فحص مصادر تاريخية.

«يجب التعامل مع تقاعس الهيئات الموكلة بفرض النظام في هذه الحالة على إنه أمر مقصود تماماً. وكان من الواضح في نظر الصحفيين الذين عاصروا الحدث، إنه تم تحميل المسؤولية لمن تجمهروا ولأولاد الشوارع فقط على الرغم من مشاركة العديد من المواطنين (...) إن مسار «اجتياح اليهود» دون عائق بين أن الهيئات الحكومية وقوى فرض النظام أغلقت أعينها هو أمر لا يثير العجب (...) وكان الخطاب الموجه إلى الشعب ليناً وتضمن الكثير من التفهم» (فيرتز٦٣،١٩٨١).

إن الاستجابة المتراخية من قبل الهيئات الرأسمالية وجهازي القضاء والشرطة في مواجهة الهجمات المعادية للسامية والعنصرية مقارنة مع تعاملها مع الانتفاضات الاجتماعية الجدية في معاداتها للرأسمالية هو أمر يمكن ملاحظته منذ ذلك العهد في سائر أرجاء العالم، ولا سيما في ألمانيا حيث تنتمي هذه الجريمة بقوة إلى التراث القومي. وهذا هو الحال اليوم أيضاً، إذ يتم التعامل مع أدنى الانتهاكات التي يقترفها المتظاهرون اليساريون، بل حتى مع ممارسات بسيطة (مثل استقبال ممثلي الرأسمالية بالصفير) بفظاظة مفرطة، في حين (وحتى في أقرب

وقت) يتم التعامل مع الاعتداءات على بيوت طالبي اللجوء، ومع شحن مشاعر الكراهية ضد الأجانب من قبل اليمين المتطرف، ومع ممارسة العنف ضد الشباب من اليساريين في الكثير من الحالات بفرض عقوبات توقيف خفيفة. إن هذه العقلية والتقاليد التي تسم جهازي الدولة وفرض النظام الألمانيين متجذرة بعمق منذ القرن التاسع عشر.

وبهذه الطريقة ظهر أحياناً في الفترة التي سبقت ثورة، آذار توافق ألماني سري بين الحكم المطلق والليبرالية والثورات الاجتماعية الزائفة في شكل ضار من معاداة السامية.

قامت المذابح بوظيفة «مانعة الصواعق»، وأشارت هذه الأحداث إلى ضعف مزدوج في ثورة، آذار ١٨٤٨،إذ لم تكن إرادة الإصلاح الليبرالية، نتيجة الخوف من الثورة الاجتماعية ومن «الظروف الفرنسية» قوية بما يكفي لتتبع الإستراتيجية التي حددها يوليوس هولدر، كما لم يكن التمرد الاجتماعي بشكل إجمالي متماسكاً ومناهضاً للاستبداد بشكل كاف كي يتمكن في إطار علاقته المتسمة بالمفارقة مع الليبرالية من توليد صدىً سياسياً يتردد في المجتمع، مماثلاً لما حدث قبل نصف قرن من الزمان في فرنسا وبدد فعلياً الحكم المطلق في الهواء. لذا فانطلاقاً من المفهوم الذي تم اعتماده منذ القرن الثامن عشر فإن ثورة ١٨٤٨ في ألمانيا عُدت مشروعاً فاشلاً.

مدرسة الأحد[1] الاشتراكية الديمقراطية المرتبطة بالليبرالية.

لكن هزيمة الليبرالية التاريخية أمام الحكم المطلق الألماني هي التي مهدت الطريق لبروز اليسار، بما في ذلك الاشتراكية لاحقاً وربطته إلى الأبد بمشكلة الليبرالية ودفعته إلى طريق تاريخي طويل ومسدود. إن كانت الاشتراكية

---

(١) إشارة إلى مدارس تعليم أولاد الفقراء القراءة والكتابة بالاعتماد على نصوص دينية التي ظهرت منذ عام ١٧٨٠ في إنجلترة بهدف فرض عقلية التلقين.(المترجم)

السياسية التي ازدهرت في إنكلترا وفي فرنسا بمثابة تشعب للعمل الخيري البورجوازي ونتاجاً للتناقضات الداخلية الليبرالية، ففي هذه الحال ينطبق هذا بشكل أكبر على الوضع في ألمانيا.

ما كانت استقلالية التمرد الاجتماعي بأي شكل متطابقة مع ممثلي اليسار الليبرالي، وثمة غموض حول السياق الذي اندرجا فيه؛ وفي جميع الأحوال ونتيجة للتعتيم الذي غطى تاريخ أسسهما المناهضة للرأسمالية، وجعل من الصعب تحديدها وبيان سياقها، لذا يظل الأمر في حاجة إلى المزيد من التفسير.

فيما يتعلق إنكلترا تحدث طومسون عن الطابع الانتقالي للحركة اللودية (طومسون١٩٨٧ /١٩٦٣،٦٩٢) وهكذا ظل (على الرغم من انتقاداته اللامعة وتحيزه الحزبي فيما يتعلق بالسمة الاستقلالية للتمرد الاجتماعي) ضمن إطار آفاق الماركسية التقليدية، حين فهم بشكل مبطن أن الانتفاضة اللودية كانت بمثابة حركة رائدة بالنسبة للحركات العمالية اللاحقة الأكثر ميلاً للديمقراطية السياسية.

ربما لأن بالنسبة له لم يكن مفهوم ثورة اليعاقبة الديمقراطية إشكالياًبل ربما عده حتمياً بحيث بدا تسييس الحركات الاجتماعية البورجوازية ضمن إطار الدولة هو نتيجة لمزيد من تطور بلغ درجة أعلى.

الآن يمكن العثور على التيارات اليعقوبية الديمقراطية في الجماهير الشعبية الإنكليزية في ذلك الوقت، وقد يكون هناك أيضاً تداخلات عديدة وتأثر بنبضات اللوديين والبرجوازية الديمقراطية. لكن إذا كان من الواضح أن الهدف الأساسي للثورة اللودية هو رفض الانضباط الرأسمالي، فمن المشكوك فيه للغاية ما إذا كان مفهوم الديمقراطية لعب دوراً رئيسياً في هذا؛ وإذا كان الأمر كذلك، فهو لم يكن متماثلاً، إذ تم فهمه بشكل مختلف تماماً عن المعنى البورجوازي.

«استشهد طومسون بنفسه بمواد أظهرت الخط الفاصل بين التمرد الاجتماعي التحرري المناهض للتحديث والثورة البورجوازية الديمقراطية لليبرالية يسارية النزعة؛ وهذا ما نجده في رسالة شخص إنجليزي من أنصار

اليعاقبة: نحن ننكر ونرفض كل علاقة مع مخربي الآلات، وحارقي المشاغل، ومبتزي المال، وعمليات نهب الممتلكات الخاصة أو مهاجمتها» (طومسون). وكان هذا الاشمئزاز القوي متبادلاً بين الطرفين.

في الحقيقة اتسمت العلاقة بين التمرد الاجتماعي والحركة العمالية الاشتراكية اللاحقة بقدر كبير من الإشكالية، ولا يمكن فهم الأمر بأي شكل على أنه تطور خطي إلى وعي سياسي أعليبل تعلق الأمر بالتأكيد بتحول اتخذ شكل صدع عميق ولم يقد بأي حال إلى وعي تحرري أعلى، بل يمكن أن يكون قد جرى العكس.

يتم تناسي أن الآباء المؤسسين للاشتراكية الديمقراطية وكذلك آباء الكنيسة الماركسية ما كانوا بأي حال من أنصار وقادة التمرد الاجتماعيبل كانوا ليبراليين أضاعوا البوصلة، وتعرضوا لصدمة معنوية. ونتيجة لهذا صارت الحركة الاجتماعية «البرية» التحررية والمناهضة للتحديث لاحقاً في نظر الحركة العمالية - الماركسية هدفاً للازدراء وتم التخلي عنها، لأنها أرادت التغطية على موقفها المشين. وبقدر ما تم إخماد التمرد الاجتماعي وتبديده بالاعتماد على إرهاب الدولة، برزت الاشتراكية الحديثة بالتحديد على الأرجح من مجموعات إصلاحية ضمت أصحاب نوايا حسنة من الفئات الاجتماعية الدنيا، التي تم تنظيمها فيما سُمي باتحادات العمال: «غالباً ما تمت قيادة تلك الاتحادات من قبل مواطنين من أصحاب النوايا الحسنة» (روفان ١٩٨٠،٤). ويمكن للمرء أن يصف بثقة معظم الاتحادات التي أسست بهذه الطريقة بوصفها مدارس أحد اجتماعية سياسية مرتبطة بفعل الخير البورجوازي، وما كان مؤسسو الحركات العمالية الاشتراكية الحديثة متمردين بقدر ما كانوا بالأصل من أتباع مدارس الأحد الليبرالية، وضمت كتب صلواتهم كتابات بنثام، وهو أمر ذكره إنجلز بضمير مرتاح.

استندت هذه التطلعات من حيث الأساس إلى محاولة الليبرالية تعزيز نفوذها ضمن الفئات ما تحت البورجوازية لخدمة مصالحها ومحاولة تربيتها خارج المعامل وفق المعنى الذي قصده بنثام أو مالتوس وتلقينها «الضرورات» المحددة، ومنع

التمرد الاجتماعي أو كبحه وتوجيه رفض القيود الرأسمالية نحو النزعة المحافظة المرتبطة بالحكم المطلق. ونتلمس هنا روح الاشتراكية الديمقراطية التي تم استيعابها إلى أقصى حد والتي ستسم كل تاريخها حتى اليوم. لكن كما حدث في كثير من الأحيان فإن بعض المثقفين الليبراليين الذين تم إرسالهم ليكونوا عملاء على شكل معلمين وسط المجموعات الاجتماعية الخطرة غيروا مواقفهم بالاستناد إلى التجربة وفضحوا تناقضات الليبرالية ونفاقها الاجتماعي لينتهي الأمر بتغيير مواقفهم والانضمام إلى جانب النقد الاجتماعي لليبرالية.

ويظل كارل ماركس وفريدريش إنجلز أبرز رموز هذا التحول، إذ يتم غالباً تناسي أن كليهما عمل بالأصل بوصفهما ليبراليين (كان ماركس رئيس اتحاد عمال مدينة كولن). وإن إيضاح البدائل التاريخية التي كان من الممكن أن تبرز من هذا الربط الجديد بين المفكرين الثوريين بالطبقات الخطيرة هو أمر شديد الدلالة، ولا سيما من وجهة نظر قضية الشكل الذي كان من المفترض أن تكتسيه قوى الإنتاج الجديدة وتطورها.

حين ينظر المرء بالتحديد إلى اللحظات العصيبة والمتخلفة التي مرت بها حركات التمرد الاجتماعي ضد نظام المعمل الرأسمالي، يرى إنه من الوارد تعميم الدوافع المتجهة إلى المستقبلوفي المقام الأول الرغبة بالحصول على وقت فراغ، والقيام بعمل مرتبط بالاحتياجات الملموسة (بدلاً من «العمل المجرد») وكذلك إثبات الذات القائم على التعاون (بدلاً من الارتباط بآليات السوق العمياء و/ أو بالرعاية البيروقراطية) التي لا يحصل عليها إلا بالقطارة. هل يمكن للنقد النظري الجديد لليبرالية تحديد مفهوم لدوافع التمرد الاجتماعي التحررية والمناهضة للتحديث ونشرها من خلال قوى الإنتاج الجديدة، أم أنها ستصاب بعدوى عناصر الفكر الليبرالي التعسفي؟

وبكلمات أخرى هل نقلت الماركسية / الاشتراكية الناشئة إلى التمرد الاجتماعي وعياً تحررياً مناهضاً للتحديث، أو إن الأمر كان على العكس من ذلك

وأنها أقامت مرحلة جديدة من التحديث على أرضية نظام إنتاج السلع و«العمل المجرد» المرتبط به، كما سبق لي الإشارة إليه؟

تتضمن النظرية الماركسية، من وجهة النظر هذه، درجة عالية من تعدد التفسيرات. وبطبيعة الحال يجب أن تُراعى الظروف الشخصية والسياق التاريخي، بهدف التعرف على المعابر النظرية والعملية من الليبرالية إلى الاشتراكية.

ما كان لدى ماركس وإنجلز فرصة للرجوع إلى نقطة الذروة في التمرد الاجتماعي الإنكليزي، فحين تم القضاء على ثورة اللوديين كان ماركس، المولود عام ١٨١٨ ما زال رضيعاً. لكن سيكون من غير الوارد أيضاً، حتى وإن كان ماركس خارج إطار العقيدة الليبرالية المهيمنة في عصره التي انبثق منها فكره الخاص، ألا يدمج عناصر من الفكر الاشتراكي في طرحه.

إن تعميمه الفلسفي لتناقضات الرأسمالية الذي تجسد في المادية التاريخية أضفى صبغة مطلقة على قوى الإنتاج التقنية بوصفها العنصر الموجهة للتاريخ بمجمله، كما إن ماركس عجز عن إنكار مطلق لما ورد في كتاب إنجلز الشاب حول وضع الطبقة العاملة من تقييم إيجابي ملحوظ لنظام الآلات. فعلى الرغم من أن ماركس عبر عن تعاطفه مع الانتفاضات الاجتماعية، لكن حكمه السلبي على وعي «مخربي الآلات» أظهر أنه عد تلك الاندفاعات ضلالاً موجهاً ضد القوى المنتجة. وعلى الرغم من إنه أشار في بعض المناسبات إلى أن القمع الاجتماعي والشكل غير العقلاني لتنظيم رأس المال قد دمر ذاته حتى في تجسيده التقني، لكن يظل هذا الجانب من نظريته بعيداً عن تسليط النور عليه في أعين المتمردين الاجتماعيين الذين سبقوه. فعلى الرغم من أنه من الجلي إنه نظر بود خفي إلى الانضباط الصناعي، حين تكلم عن ضرورة أن تتعلم الطبقة العاملة من آليات عملية الإنتاج الرأسمالي (ماركس ١٩٥٦/ ١٨٦٧).

بالنسبة للحركات العمالية – الماركسية اللاحقة لم يعد هناك أي فرق بين قوى الإنتاج الجديدة بوصفها قدرات بشرية، وبين شكل تجليها التقني الرأسمالي؛

إذ تم فهم مساوئ الرأسمالية من خارج مستوى علم الاجتماع، كما تم فهم تجسيد نظام الآلات والمعامل الملموس (وكذلك المنتج المخصص للاستهلاك) بوصفه عرضاً مباشراً للثراء.

كانت هذه الطريقة في تقييم الأمور متجذرة في الشكل الوضعي المختصر القائم على التقنية - والعلم لمفهوم التقدم في الليبرالية، وكان لهذا تداعيات، إذ إنه بالتضافر مع عدم وجود فهم نقدي للشكل التقني لنظام المعمل، تمت الموافقة على مفهوم «العمل المجرد» الخاص بالليبرالية، وتمت وراثته عن البروتستانتية وعن نظام الحكم المطلق والمحافظة عليه. لكن ماركس اتخذ موقفاً نقدياً من «العمل المجرد»، لكنه لم يحدده بأي شكل بوضوح في مواجهة فهم له طابع الإثبات، وكان لديه تداخلٌ بين مفهوم نقدي ومفهوم إيجابي للعمل. نجد في قراءات نصوص الحركة العمالية - الماركسية تجل إيجابي لفضيلة العمل البروتستانتية (ناهيك عن إن «العمل المجرد» تحول، بشكل تضمن مفارقة، في كتب التعليم في جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى عقيدة اقتصادية في الدولة).كان هذا تغييراً فيما يتعلق بدوافع التمرد الاجتماعي الحقيقي، إذ واظب أنصار هذا التمرد على تمني مواجهة مديري العمل إنهم يريدون الاكتفاء بثلاثة أو أربعة أيام عمل في الأسبوع، أو العمل بشكل غير منتظم تبعاً للمزاج لولا أنه قد فُرض عليهم تربية قسرية كما فرض عليهم الاكتفاء بحصص تكفيهم بالكاد من الجوع.

ونظراً لأن الماركسية تخيلت أنها مثلت موقف الطبقة العاملة، لكن هذا الشرف كان موضع شك إذ رفضت الحركات الاجتماعية المتمردة على مدى تكوين تاريخ الرأسمالية في الواقع بكل ما في وسعها أن تُدرج ضمن «الطبقة العاملة» وأن تعمل تحت نير المال. وكان هذا تشويهاً سيّىء النية للانتفاضات الجماهيرية الاجتماعية في القرن الثامن عشر وفي بدايات القرن التاسع عشر وظل هذا العنوان الماركسي (الذي واظب المنحرفون اليساريون على تضخيمه) يستخدم لتصنيف البورجوازيين الصغار اليساريين الراديكاليين أو الإصلاحيين

حيث لم يكن هناك ما ربط بين هذه الانتفاضات التي قام بها المنتجون المباشرون والعاملون الفقراء بصغار الملاك المثابرين وأفراد الطبقة الوسطى ضمن شروط تقدم الرأسمالية. وليس من قبيل المصادفة أن توجد هنا فجوة في عملية التصنيف الاجتماعي، إذ لم يتم قط حل هذه المسألة في التاريخ النظري للتحديث. إن واقع أنه لم يتم الإشارة قط في كل ما يتعلق بمواقع العمل القسري، ودور المجانين الحديثة إلى رفض التحديث القمعي الذي دعا إليه بنثام من أساسه.

فعلى الرغم من إن كارل ماركس لم يكتف بنقد آلية عمل «الآلة البديعة» بطريقة لم يتمكن أحد من تجاوزها حتى اليوم؛ بل إنه قدم عرضاً مبهراً للدوافع التي حركت التمرد التحرري المعارض للحداثة؛ حيث اتخذت شكل وحي استلهم «الشهوة الاجتماعية للتمسك بأصنام تجسدت في شكل مقتضيات رأس المال واستهدف التنشئة الاجتماعية اللاواعية من خلال المال قاد مجموعة من «روابط البشر الأحرار» المعتقين من هيمنة السلع والمال، وقاموا بدلاً عن ذلك بالإنتاج الواعي بحيث تحظى قوى الإنتاج الجديدة بالرفاهية وأوقات الفراغ بدلاً من القمع الذي لا ينتهي، والمنافسة، والتسارع المتجدد للعمل والسعي لتراكم الأرباح دون قيود.

ولم يكن من قبيل العبث إن ماركس في بداياته قدم هذه الدوافع على شكل استعارة بيانية اعتمدت على الحلم حين كتب أنه سيتبين لاحقاً إن العالم كان مسكوناً منذ زمن طويل بحلم لا يمكن إلا أن يكون معتمداً على الوعي بحيث يتمكن من الاستحواذ عليه حقيقة» (ماركس ١٩٥٦/ ١٨٤٣).

وفي نقده للرموز الرأسمالية المقدسة، الذي تضمن نقداً للعمل وللهوس بالأداء، ابتكر ماركس نهجاً نظرياً وطرح، إن جاز التعبير، محاولة لتجاوز مصطلح تحرري مناهض للحداثة تبته التمردات الاجتماعية التي أشاحت ببصرها عن المستقبل وحصرت أفقها بالحنين إلى الماضي. لكن فشلت محاولة بناء جسر لأن الثورات الاجتماعية الأفضل تنظيماً ووعياً كانت قد انهارت وأعاقت طريقه العناصر الليبرالية في نظريته.

إن الصورة التي كونها عن الفلسفة بوصفها الرأس وعن البروليتاريا بوصفها القلب في عملية التحول الاجتماعي لم تتحقق بوصفها دمجاً للتمرد الاجتماعي ونقد أصنام الرأسمالية بل بوصفها دمج مدارس الأحد العمالية الليبرالية بالعناصر المأخوذة من الليبرالية في نظرية ماركس وكانت النتيجة هي الاشتراكية الديمقراطية.

إن الدمج الراديكالي بين التمرد التحرري والنقد النظري للوثنية الحديثة، الموجه ضد جذور تاريخ التحديث غير العقلاني والقمعي ما زال مستمراً حتى اليوم. كما إن الانطلاق من موقف «الطبقة العاملة» الذي له وقع عسكري، كان في الحقيقة موقفاً داخل العالم البورجوازي الرأسمالي وعملية التحديث غير الواعية والمستمرة. وعلى الرغم من أن المرء يتذكر أحياناً إن مهمة الطبقة العاملة المفترضة هي التخلص من كل الطبقات بما فيها الطبقة العاملة؛ لكنها تظل مهمة غير محددة لمستقبل غير مرئي.

يشير التاريخ الواقعي إلى إن منطلق الطبقة العاملة تحول إلى منطلق العمل أي إلى مبادئ مجردة وقمعية جهدت الليبرالية على الدوام في محاولة فرضها على العاملين الفقراء، إذ إنها أرادت بطريقة مثيرة للسخرية حشد مدارس الأحد الهادفة إلى تنظيم الاستقلالية السياسية بوصفها مبادئها الخاصة.

وبالتأكيد عجز التمرد الاجتماعي الساعي إلى حياة أفضل عن تجاوز المحتوى الإيجابي لمفهوم العمل، فهو لم يكن خالصاً من الإرث البروتستانتي وبالتالي كان من وجهة النظر هذه ضعيفاً إيديولوجيا لأن كان عليه أن يحاجج عناصر مرتبطة بالأنا العليا الخاصة به. لكن التمرد ضد «العمل المجرد» كان ممكناً، لأن مفهوم العمل الإيجابي الخاص بالفلاحين والحرفيين استرشد بالاحتياجات الملموسة، واستند إلى ثقافة أوقات الفراغ التقليدية. وعلى العكس من هذا كانت الاشتراكية الديمقراطية عاجزة عن وضع حدود بين مفهومها الإيجابي للعمل وبين مفهوم الليبرالية الخاص بالعمل. أصبح مفهوم التحرر الاجتماعي من الآن فصاعداً سجين مبدأ عمل

الرأسمالية. إن منطلق مصلحة الطبقة العاملة المختصر من ناحية علم الاجتماع ضمن الأشكال المجتمعية لآلة إنتاج السلع التي لا تتوقف، ربط إرادة المنتجين بمسار اقتصاد السوق الشبيه ببساط المشي. إن أشكال القمع هذه التي أضفيت عليها سمة موضوعية، وكذلك مجموعة الآلات ونظام المعامل التي بُنيت وفق مقتضيات الرأسمالية، وكذلك القيم الاقتصادية والمال بوصفه وسيط مجتمعي شامل ضمن سياق الرأسمالية النابضة دون توقف قد تم تحويلها إلى حالات افتراضية محايدة ضمن الصراع الداخلي، بحيث لم يعد هناك من ضرورة لنبذها والتغلب عليها بل يجب التعامل معها بإيجابية.

انبثق من الليبرالية وتناقضاتها التي لم تُحل الرد على السؤال التالي حول تصميم الأمر، وبالتحديد من خلال ثورة الدولة البورجوازية على أرضية الانتماء إلى دولة قومية. وبدلاً من التحرر الحقيقي من خلال التخلص من متطلبات الرأسمالية ومن خلال بديل تحول طوعي للقوى المنتجة الجديدة، دخلت عملية تحرر غير حقيقية من خلال نشر الأمل بالحصول على المواطنة المنتمية إلى الدولة القومية وتبجيل الأمر حتى بالنسبة للعاملين الفقراء.

تم التعامل مع وعود ماندیفیل وسميث وأمثالهما غير الواقعية وشبه المعسولة بشكل جاد وتم تضمينها في فكرة المواطنة. كما إن هزيمة ثورة ١٨٤٨ خدم هذا التوجه، إذ واجه الجناح اليساري الذي ابتعد عن الليبرالية والذي يُفترض به التمسك بالاشتراكية انتصاراً للقيم القديمة حيث إنه فسر الوضع في ألمانيا، التي ظلت تحت نير السلطة المطلقة، ليس من وجهة نظر الانتفاضة الاجتماعية التحررية بل من وجهة نظر الوعود الإيديولوجية للمثل الليبرالية التي لم تتحقق.

كما أُسيّء فهم مفارقة الترابط الداخلي بين الحركات الاجتماعية المناهضة للحداثة والتحديث الليبرالي وبدا أنه قد ذاب في خيانة مفترضة لليبرالية (وهذا يعني بالتعبير الاجتماعي المواطنة الرأسمالية) واندمج بثورته القومية الخاصة ببلده. في الحقيقة لا يمكن قط عَدُّ الليبرالية بوصفها نتاج جريمة قتل الأب

المتمثل بالحكم المطلق، إذ إنها لم تعمل على الإطاحة بجهاز الحكم المطلق المتداعي اجتماعياً، وهذا أمر لم يكن وارداً إلا من خلال صدى رنين التحرك الاجتماعي للتمرد التحرري- المناهض للحداثة الذي كان غريباً على الليبرالية واتخذ مساراً معاكساً. أما ما أرادته الليبرالية نفسها فكان هو التطور عبر إصلاحات ضخمة لأن الأمر تعلق بمتابعة التطور على الأسس الاجتماعية نفسها.

ظل الجناح اليساري لليبرالية الذي تطور باتجاه الاشتراكية وبالتحديد باتجاه الاشتراكية الديمقراطية متشبثاً بالتحرر القومي- البورجوازي المرتبط بالدولة ضد الحكم المطلق، وقام من خلال ذلك بإثراء النقيض الليبرالي نسبياً والقومي المرتبط بالدولة البورجوازية للحكم المطلق (المستند إلى النبلاء) الأمر الذي ولد نتيجة مثالية زائفة، وتحول إلى موروث عقائدي ضمن مطالب المعارضة في إطار الثورة البورجوازية، وعمل منذ ذلك الحين بهدف متابعة عملية ترقيع دائمة وغير مكتملة على الرغم من إنه ارتبط منذ زمن طويل بعجلة «الآلة البديعة». وكان مصمماً على أن يتغذى من حقبة زمنية تم تفريغها منذ زمن طويل ليردد دون كلل أن «الحداثة» هي برنامجه النهائي (هابرماس)، دون أن يكون هدفه النجاح في تحقيق تجارة تشاركية خالية من الهيمنة، تم إحباطها مسبقاً من قبل الأشكال الوثنية لرأس المال وللعمل المجرد الذين عاشت عليهما. كما إن الاشتراكية الديمقراطية تشبثت بالخيار الموهوم المنبثق من داخل البورجوازية المتعلق بديمقراطية بنثام، ولاحقاً بالديكتاتوريات اليمينة مطلقة الحكم، بقدر مناداتها الجدية بهدف التحرر الاجتماعي، إذ إنها كانت منذ البداية وحتى النهاية حالة كلاسيكية لوعي فاشل بالذات (هيغل).

إن تشبث الاشتراكية الديمقراطية التاريخي بالمثال الليبرالي المفترض لمواطن الدولة قد تعزز بشكل حاسم من خلال ظرفين. فمن جهة أولى (ولم يقتصر الأمر على ألمانيا) كان الجناح اليساري المعلن لليبرالية ديمقراطياً، بمعنى استعداده للاعتراف، بحق العاملين بأجر بالتمتع بالحريات المرتبطة بالمواطنة

وبحق التصويت بشكل كامل (انطلاقاً من الواجبات المرتبطة بمقتضيات النظام). كما إن الاشتراكية الوليدة تمسكت بالتداعيات الديمقراطية للثورة البورجوازية في إطار الدولة القومية، دون أن تنتبه أنها بذلك انتهت إلى الحالة التي حددها بنثام، إذ إن بنثام كان ديمقراطياً إلى حد بعيد حين استبق عصره وأقر بفرصة أن يتم ضمن إطار علني كامل وضمن عملية إثبات الذات بشكل سلبي استخدام مخالب «العمل المجرد» الحديدية وإجبار البشر على الخضوع لقمع ذاتي أوتوماتيكي باسم مبادئ الرأسمالية وإخماد فكرة التمرد في رؤوس المعترضين.

وبعد أن تبنت الاشتراكية فعلياً نظام «العمل المجرد» بشكل إيجابي تحولت، في خضم التداعيات الليبرالية الديمقراطية للثورة في إطار الدولة القومية، إلى شكل مشتق عن عملية الضبط الذاتي وفق مفهوم بنثام إنما دون أن تعي ذلك.

ومن جهة ثانية كانت حاضرة عقيدة فلسفة التاريخ المرتبطة بالمادية التاريخية التي عززت هذا التوجه القدري. إن علاقة ماركس وإنجلز بمفهومي الديمقراطية والأمة، كما تجلت في الإيديولوجية الليبرالية، لم تقل في تعدد أوجهها عن علاقتهما بمفهوم العمل الرأسمالي. وهما رأيا إنه فيما يتعلق بالشكل القومي والديمقراطي لآلة الدولة أن الأمر يتعلق بدور قمع لا ينفصل عن إخضاع البشر للآلة الاقتصادية الخاصة برأس المال وتظل مرتبطة بذلك؛ دون أن تأخذ في الحساب عملية استيعاب ضوابط العلاقات الرأسمالية.

إن فكر التقدم الآلي الذي تبنته الليبرالية المتجسد في المادية التاريخية الذي عد نمط الإنتاج الرأسمالي ميداناً ضرورياً للتطور تطلب ببساطة كاملة القبول إن التطور الآني للديمقراطية البورجوازية وللانتماء إلى الدولة القومية هو من صميم مقتضيات التاريخ.

حافظ ماركس، بشكل خاص، على مسافة فصلته عن الأشكال الرأسمالية المتطورة للانتماء إلى الدولة وإلى أمة تماثل نأيه بالنفس عن موضوع «العمل المجرد» الذي عده «جوهر مادة» الرأسمالية المنتصرة. لكن مع هذه المسافة ظل هو، كما هو الحال مع نقده الصارم للوثنية الحديثة، في موقع غير مفهوم البتة لمعاصريه (وكذلك

بالنسبة لمعظم الاشتراكيين والديمقراطيين وغيرهم من ورثة روح «التفكير المزدوج» الليبرالي في يومنا) بوصفه مستوىً نظرياً فائق التنظيم، اعتمد عليه هو وإنجلز معاً لوضع تصور إستراتيجي، مثل الفكرة الشهيرة حول «الطبقة العاملة» في إطار الزعم التاريخي بضرورة الانتماء إلى دولة بورجوازية وإلى أمة بوصفهما غلاف خارجي لنظام إنتاج السلع مثلا حالة طوارئ يجب فرضها في مواجهة الليبرالية البورجوازية غير المتجانسة، فقط بهدف الإطاحة بها لاحقاً انطلاقاً من أهداف أخرى. وفي هذا النمط من البنى المقيدة كما هو حال الحتمية التاريخية التي ضمنها ماركس في عقيدته الفلسفية وزج نفسه في تشابكات لا حل لها.

ما كان أنصاره المتحمسون بحاجة لمثل هذه الدقة النظرية المخادعة. فهم اكتفوا بجعل أنفسهم أحاديي البعد وحاولوا التوفيق بين «العمل المجرد» والانتماء إلى دولة بورجوازية ديمقراطية وإلى أمة لتكون أهدافاً اشتراكية دون الإقرار بأي عملية نقد تضفي طابعاً نسبياً على الموضوع. وحتى في الحقبة التي تلت ثورات ١٨٤٨ وحتى تأسيس الاشتراكية الديمقراطية والرايخ الألماني (وهما متقاربان زمنياً) كان كل من صاروا لاحقاً قادة للحركات العمال ممن تأثروا بنقص الإيديولوجية الليبرالية، وفق ما أورده البطرك الاشتراكي الديمقراطي أوغوست بيبل (١٨٤٠ - ١٩١٣) في مذكراته:

«إن الحجم الذي بلغته الحركة والأهمية الكبيرة التي لا تزال تكتسبها قد تدفع الليبراليين الأكثر بعد نظر إلى تحويل انتباههم إلى العمال في الوقت المناسب وكسبهم من أجل أهدافهم السياسية (...) لذلك اعتادوا من عام ١٨٦٠ فصاعداً حث العمال على تأسيس جمعيات عمالية وترقيتها وحاولوا وضع أشخاص بدا إنهم موضع ثقة في قيادة تلك النقابات.

(...) ومن هنا تدفق حشود العمال على الجمعيات التي ساعد الخطباء الليبراليون في تأسيسها (...) في ذلك الوقت شكل المهندسون الميكانيكيون نخبة عمال برلين، وعُدوا الحارس الشخصي الفعلي لحزب التقدم» (بيبل ١٩١٤).

من الواضح أن بيبل، الذي كان طفلاً في عام ١٨٤٨، ليس لديه أي فكرة عن ذلك وعما حدث في ذلك الوقت في فترة التصنيع الإنكليزي المبكر، قبل إنتفاضة شهر، آذار وفي ثورة ٤٨، وإن الجمعيات العمالية الليبرالية لعبت دوراً، وأن معلميه الموقرين خرجوا من هذه المدرسة. ففي هذا السياق كان هو أقل وعياً إنه كان هناك حقبة عظيمة كاملة من الثورات الاجتماعية الجماعية المناضلة ضد الرأسمالية، وكانت مستقلة إلى حد كبير عن تاريخ مدرسة الأحد الليبرالية.

هذه هي الطريقة التي قطع بها الماركسيون (واللاساليون) الحبل السري الذي ربطهم بالحزب التقدمي الليبرالي وبرزوا كأول حركة مستقلة «للعمال» ضد الرأسمالية وكانت ولادتهم «السياسية» من الحضن الليبرالي شرطاً أساسياً. بل إن ماركسية الحركة العمالية استمرت من الناحية التنظيمية لبضع سنوات أخرى بوصفها تعويذة ليبرالية:

«نظم ليبكنخت وصديقه بيبل جمعيات عمالية ووضعا أسس التربية السياسية والاقتصادية، وبقيا لفترة طويلة مرتبطين بالأحزاب الديمقراطية، أي اليسارية الليبرالية، في المقام الأول في ساكسونيا وفورتمبيرغ لكنهما تحولا تدريجياً إلى الاعتقاد أن اليسار الليبرالي غير قادر على القيام بمهمة تأسيس الوحدة الألمانية بطريقة ديمقراطية ومعادية للبروسية» (...) (روفان ١٩٨٠).

لا يمكن القول بوضوح أكبر إن الاشتراكية التي عملت بجد استولت على المهام الليبرالية بهدف إقامة نظام علاقات جديد عصري للمجتمع البورجوازي. وبالمقابل لم يكن لدى حركة التحرر الاجتماعي بوصفها استمراراً للانتفاضة الاجتماعية أي اهتمام بمهمة من نمط الوحدة الألمانية.

إذ إن الرفض الراديكالي للعمل المجرد وحشد القوى المنتجة الجديدة على أساس خيار بديل في المطالبة بأوقات فراغ وإثبات الذات اجتماعياً كان بالضرورة متطابقاً مع رفض راديكالي للغلاف المتمثل بالدولة القومية والتوجه إلى شكل آخر من العلاقات الاجتماعية، أي على سبيل المثال تشكيل مجالس أو لجان إدارة

ذاتية مستقلة عن فضاء العلاقة البورجوازية- القومية. وبعد أن أصابتهم عدوى الكدح القومي الليبرالي، وبعد أن تعززت مواقعهم علمياً بالحتمية التاريخية القائمة على المادية التاريخية تحولت الحركة العمالية – الماركسية والاشتراكيون إلى بلهاء قوميين متحمسين للمجتمع البورجوازي؛ وما تزال هذه الإعاقة قائمة حتى اليوم في الشرق والغرب. ونذكر هنا الجهود الغريبة التي بذلتها جمهورية ألمانيا الديمقراطية في مرحلة انحدارها لإقامة أمة ألمانية اشتراكية وهو أمر اندرج ضمن إطار تشذيب آراء ماركس وإنجلز حول الأمة كما وردت في المقدمة النارية للمجموعة الأولى من أعمال ماركس وإنجلز:

«إن التفكير القومي ملأ ذهن هذين العالمين والثوريين الألمانيين وممارستهما. وثمة مثال ساطع حول هذا من خلال اصطفافهما في عامي ١٨٤٨ و١٨٤٩، في الصفوف الأولى في النضال في سبيل توحيد ألمانيا على أساس قومي على قاعدة ديمقراطية. (معهد الماركسية اللينينية التابع للجنة المركزية للحزب الاشتراكي الألماني الموحد ١٩٧٨).

ربما كانت هذه الباقة السيئة من الزهور هي العقوبة العادلة للرقص على أنغام المادية التاريخية وعلى النماذج التي وضعها ماركس وإنجلز حين حملا موروث الليبرالية إلى الاشتراكية، وحين سمحا أن يدخل وهم الهوية القومية بوصفه تقدماً نسبياً في مسار التاريخ. وباختصار نقول التاريخ تجاوز الثورة الاجتماعية والنظرية الماركسية، فلم يتمكنا من ترميم وضعيهما، لأن الماركسية قللت من شأنها (من خلال التلاشي تحت تأثير كل عناصر التناقضات التي لا يمكن التوفيق فيما بينها وبين التفكير الماركسي)، وحولت نفسها إلى نظرية تطور اجتماعي بورجوازية بديلة ضمن حدود نظام إنتاج السلع وفي ظل قوانين المواطنة والانتماء إلى دولة. إن الانتقاد الراديكالي لمتطلبات الرأسمالية قد تم استبداله من قبل الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الوليدة، التي أشار اسمها إلى وقوعها في حضن نظام بنثام، بنظام هائل «لسياسة اجتماعية» في حين تمترست

الراديكالية المفترضة خلف خطاب بورجوازي قومي معتمد على المواطنة. وكما إن الليبرالية خرجت من جلد الحكم المطلق، فإن الاشتراكية القومية في ظل الانتماء إلى دولة خرجت من جلد الليبرالية. إن الربط بين مفهومي القومية والاشتراكية في القرن العشرين خضع إلى تعديل كريه، ما كان في مقدور أحد، بطبيعة الحال، الانتباه إليه في ١٨٤٨ والعقود التالية؛ لكن الإمكانية الإيديولوجية ولدت في ذلك الوقت. وكما كانت المواجهة بين الليبرالية والحكم المطلق بمثابة جريمة قتل الأب ضمن إطار عائلة تاريخية واحدة، فهذا ما وقع في المواجهة بين الاشتراكية والليبرالية. وعلى الرغم من كل الخطابات المتعارضة لكل من الحكم المطلق والليبرالية والاشتراكية فإننا ما نزال نتعامل مع اقتصاد السوق المستمر الذي وصفه ماركس بالوثنية المعاصرة، وبعد ١٨٤٨ تحول هذا إلى الأشكال الاقتصادية القائمة على العمل المأجور والعقلانية الإدارية وحول كل القوى المشاركة فيه إلى موقع حياد اجتماعي غير قابل للمعارضة. كما يمكن للمرء القول إن كل مساوئ الاشتراكية موروثة عن الحكم المطلق وعن الليبرالية.

التجارة الحرة والتشبث بالقومية.

عُمم التأرجح على منصة نظام العلاقات القومي والاقتصاد القومي بسرعة، حاله حال الفوران العاطفي القومي. لم تكن الأحزاب الاشتراكية هي الوحيدة التي انتقلت إلى جانب الثورات الاجتماعية المنغلقة القومية، وصارت مدمنة على جنون المخدر القومي، بل شمل هذا (في ألمانيا) النبلاء الحاكمين المنتمين للحكم المطلق الذي حقق انتصاراً سطحياً. بذل كبار فلاسفة المثالية الألمانية جهداً ضخماً لتمهيد الميدان على المستويين النظري والثقافي. عزز يوهانس غوتليب فيخته (١٧٦٢-١٨١٤)، الذي صعد اجتماعياً من عائلة عاملي غزل، مكانته عامي ١٨٠٧/١٨٠٨ من خلال خطابه الشهير إلى الأمة الألمانية انتقد فيه هيمنة فرنسا النابوليونية، وأوجد نظرية عبثية حول تفوق الثقافة واللغة الألمانية-الجرمانية على العالم الروماني في ولاية فيلش السويسرية الناطقة باللغة الفرنسية.

في حين نادى يوهانس غوتليب هردر (١٧٤٤-١٨٠٣) قبله بفكرة الأقوام تضمنت أن الشعب القومي بدا بوصفه كياناً فردياً نتيجة تباين الثقافات الشعبية، وإنه يخضع لعملية تطور في العمر نحو النضج مثل الفرد البشري. وبالنسبة لهردر كان مفهوم «الشعب» غير مُعد بشكل مسبق أحادي الجانب بحيث يمكن التعرف عليه من تعابير الوجه كما صار عليه الحال في القرنين التاسع عشر والعشرين بل كان مشوباً بنقد حاد لتناقضات فكر التنوير ولفظائع الاستعمار الأوروبي، وللاتجاهات الفكرية التي ذكرها في رسائله التي نشرها (منذ ١٧٩٣) بهدف ترقية البشرية وتضمنت الاشمئزاز من الحرب ومن ازدراء الأمم الأخرى. ولهذا عُد هردر، دون إجحاف، أحد المشاركين في تأسيس اللاعقلانية الألمانية الساعية إلى الهلاك التاريخي. ونجد لديه بذور كل ما وسم لاحقاً النقد الألماني الظاهري للتحديث الرأسمالي وبالتحديد رفض أشكال التجلي الرأسمالية ومواقفها لكن ليس من منطلق نقد وتفكيك آلة القمع العالمية على أساس حقيقتها بل من منطلق أشكال تجلٍ ومواقف رأسمالية أخرى. وكما هو الحال مع العقلانية واللا عقلانية، والدولة والسوق، إذ لم ير إنها مثلت قطبين ضمن مجال تاريخي واحد ومن ثم انتقدها على هذا الأساس، بل رأى إنها عملت بشكل متعارض وإن هذا ما حصل مع حالة الاستقطاب المتعلقة بالعدمية القومية/ النزعة العالمية من جهة والنزعة القومية الشعبية من جهة أخرى. وهكذا طرح هردر، مقابل ذلك، فكرة العالمية المجردة التي وسمت السلع والمال التي يُفترض إنها الأصل «الشعبوي» للقومية، دون أن يقر إن بناء «الأمة» انبثق من علاقات التحديث وإنه وسم مجال وظيفي مرتبط بالمبادئ الرأسمالية العالمية. ففي تاريخ الثورة الصناعية الأولى تم تعديل شكل أفكار هردر عن الشعب بطريقة تجاوزت كل فكرة تتعلق بالإنسانية حيث تم فرض النزعة القومية بوصفها مركبة تنافس رأسمالي قاتل بين الاقتصاديات القومية وبين الدول القومية وبين النزعة القومية الشعب. إن واقع أن هيجان المشاعر الشعب اللاعقلانية تفشى بشكل خاص في ألمانيا يعود إلى أسبقية النهضة الرأسمالية في إنكلترا وفي فرنسا.

ارتبط بناء الدولة المبكر في إنكلترا بوظيفة اقتصادية في حين حدث ذلك في فرنسا في ظل ثورة كان لها تمثيل سياسي ومشاعر مجردة وعليه ابتدعت الإنتليجسيا البورجوازية الألمانية مفهوماً شعبوياً خاصاً مسيلاً للعاب حول الدم والأرض والثقافة الألمانية بهدف التشديد على وضع حدود تميز ألمانيا عن مفهوم القومية الغربي في إنجلترة وفي فرنسا.

إذن لم يقتصر الأمر إطلاقاً في القرن التاسع عشر على إقامة الرأسمالية في المجتمع بوصفها مبدأً اجتماعياً عالمياً بل شمل إعادة التأكيد على تنافس الدول القومية كما كان الحال في ظل الحكم المطلق. وكان من المفترض أن يُظهر ذلك إن الإيديولوجية القومية البورجوازية الليبرالية فائقة التطور لم تكتف بامتلاك تطلع أعلى نحو الاندماج المجتمعي والتجانس مقارنة مع إمارة «العناية الإلهية» التي قامت في عالم دول الرأسمالية المبكرةبل إنها عززت حمى المنافسة القومية في كل المجالات.

وكما هو الحال في الاقتصاد المستقل، إذ لم تعد الليبرالية تنظر إلى رأس المال على إنه وسيلة لتحقيق غاية، بل بوصفه نوع من غاية دينية في حد نفسها، لذلك تحولت الأمة من مجرد مجال (يكون فيها الأمراء مطلقي الصلاحية أتباعاً للدولة) في إطار وحدة كبرى مستقلة للمنافسة، مماثلة لوحدات الأعمال الفرعية لكن متعالية عليها.

إن مشاعر القومية الألمانية المحملة بالاستياء من حالة التشدد التاريخي أدت إلى طرح نموذجاً واحداً لـ «اللحاق بالركب» «واللحاق بالقومية». ووجدت النزعة «الجرمانية» نفسها في منافسة رأسمالية ضد الرأسمالية الفرنسية الأكثر تطوراً ولا سيما ضد الرأسمالية الإنكليزية «الفولكلورية»، ورأت نفسها بطريقة غير عقلانية تتجاوز «الجشع» البرجوازي، إذ بدا مبدأ الربح البغيض متطابقاً مع البديل الغربي للرأسمالية، في حين أن سعي الألمان (للحاق بالركب) باتجاه الرأسمالية قادهم إلى طريق مفترض للوصول إلى «مهمة أعلى» بأسلوب منمق. لذلك أصبحت الأمة مساحة وظيفية واحدة في حين تم تجسيد رأس المال أيديولوجياً في صورة من المفترض أنها تتعارض مع الرأسمالية «النقية» التي تم تحويلها لتكون المصير المشترك.

وتم لاحقاً تكرار هذا النموذج «الألماني» بصيغ متنوعة من قبل العديد من حركات التحرر في العالم الثالث. ومن الأمور التي لم تُعرف، عن قصد، على نطاق واسع، واقع إنه كان هناك حرص في شرق أوروبا، وفي البلاد العربية وفي إفريقيا على التعامل مع يوهانس غوتفريد هيدر بوصفه خطيب كلاسيكي نادى ببناء هوية وطنية شعبوية، إذ إن انتقاده للنزعة الاستعمارية الأوروبية واهتمامه «بالثقافات الشعبية» خارج أوروبا، غذى التمسك بالتحديث حتى وقت متقدم في القرن العشرين، بحيث تحول إلى طبيعة ثقافية وبهدف استخدام قالب هوية قمعي للتعامل مع الجماهير التي تم تحويلها إلى مادة بشرية لتغذية آلة رأس المال القائمة بحيث تكون جديرة بالمشاركة في السوق العالمية. إن اللا عقلانية الألمانية عاشت ما تجاوز عصرها بوصفها خميرة عملية تطويع الجماهير لمصلحة النزعة القومية (موسيه ١٩٧٦) من خلال عملية فرض قيم معادية للإمبريالية في أجزاء واسعة من العالم الثالث، ولم يقتصر الأمر على مختلف الأقنعة الاشتراكية. وكما كان الحال في ألمانيا وفي أوروبا في الماضي فقد تم في القرن العشرين ضمن دول الأطراف الرأسمالية الاستيلاء على الثقافات الجماهيرية الشفاهية السابقة للتحديث، وقامت البورجوازية بتحويرها وتزويرها وإساءة استخدامها لابتداع بناء قومي وشعبوي بهدف مصادرتها لمصلحة الآلة البديعة من خلال إضفاء طابع ثقافي عليها. أما واقع إن الماركسية واليسار الجديد قد قاما منذ ١٩٦٨ بإعادة تفسير عملية «حركات التحرر» انطلاقاً من مجموعة الأدوات الإيديولوجية المرتبطة بكل مفهوم ميكانيكي للتقدم احتفى بالتحديث وبإضفاء طابع قومي بوصفهما ضرورة تاريخية. إن بناء الهوية القومية الثقافية البحتة والشعب في القرن التاسع عشر لم يكف لمنح الأمة اتساقاً وجودياً أو شبه وجودي. اقتضى الولوج إلى هذا وجود تعريف اقتصادي أدق لما هو قومي وهو أمر ما كان من الوارد العثور عليه عند آدم سميث ومن سبقه، إذ إن «تعاليم الاقتصاد الشعبي» وفق رأي سميث أدركت نفسها بوصفها «قانوناً رأسمالياً طبيعياً وعاماً» وفق ما روجت له الليبرالية، في حين لم تتم مناقشة ما هو قومي، بما

في ذلك نظام علاقات الاقتصاد الوطني، على هذا الأساس، لذا كان من الحتمي أن يتغير التحديث بشكل جذري من وجهة نظر ألمانيا. لذا لم يكن من قبيل المصادفة تدخل عالم اقتصاد ألماني في النظرية الاقتصادية الليبرالية الإنكليزية المجيدة لطرح وجهة نظر الاقتصاد القومي بشكل أكثر تحديداً، وهذا ما فعله فريدريش ليست (١٧٨٩-١٨٤٦) الذي صار نبي الاقتصاد القومي في كل مكان دون أن يقتصر ذلك على ألمانيا، كما نتبين من عنوان مؤلفه الرئيسي الذي أراد منه التمايز الواعي عن النظرية الاقتصادية الإنكليزية العالمية المجردة ولهذا سماه (النظام القومي للاقتصاد السياسي، ليست ١٨٤١).

عندما أصر ليست على فضح الأوضاع البائسة «للتهمي البطاطا» الألمان فإنه ما أقدم بأي شكل على ذلك لأنه أراد انتقاد نمط الإنتاج الرأسمالي بل على العكس تماماً، إذ كان هو بالتحديد ليبرالياً مقتنعاً غير مهتم إلا بأمر واحد هو تصنيع ألمانيا المتأخرة رأسمالياً. ولهذا انتقد نظرية آدم سميث الاقتصادية وكذلك انتقد خليفتيه دافيد ريكاردو (١٧٢٢-١٨٢٣) وجان- بابتيست ساي (١٧٦٧-١٨٣٢)، دون أن يتأكد من إنه شارك مبادىء سميث العامة وإنه اكتفى بإضافة نظرة نقدية تنظيمية نابعة من المنطق الخاص لوجهة النظر القومية: «بهذا (...) لا نريد بأي حال إنكار المزايا العظيمة لآدم سميث (...) الذي اتسم (...) بدرجة غير عادية من البراعة، إذ ألقى الضوء على أهم فروع العلم، الذي كاد أن يكون في ظلام كامل. فقبل آدم سميث كانت هناك ممارسة واحدة فقط؛ لكن فقط من خلال عمله أصبح من الممكن تطوير شكل علم الاقتصاد السياسي (...) فقط في نفس خصوصية عقله، إذ إنه من الأهمية بمكان تحقيق تحليل المكونات الفردية للاقتصاد السياسي، وكان هناك أيضاً سبب لذلك (...) بالنسبة للعدد الهائل من الأفراد الذين لم تكن الأمة على علم بهم، وذلك من أجل الاهتمام المطلق بالمجان، غاب نشاط المنتجين الفرديين عن أهداف الأمة بأسرها» (List ١٩٢٢).

كان ليست معجباً مخلصاً بالآلة البديعة لكنه عارض الإلغاء الكامل للانتماء القومي ولعنف الدولة في علم الاقتصاد كما كان ضد الاقتصاد المبني على

العدمية القومية **(...)** الذي يحصر ذاته في تعليم كيف يمكن لأمة ما ضمن ظروف العلاقات الدولية **(...)** الوصول إلى الرخاء والتحضر والقوة. وبهذا روج ليست لنمط من إستراتيجية مزدوجة لتصنيع الأمة الألمانية. فمن جهة أولى يجب إزالة الحدود الجمركية بين الدويلات المبعثرة في العالم الألماني بهدف إقامة منطقة تجارة حرة كمستوى أول لبناء حيز لعمل اقتصاد قومي موَحِد. ونجح الأمر بفضل جهود ليست في الدعاوة والتحريض من خلال تأسيس «الوحدة الجمركية» الألمانية عام ١٨٣٤ التي ضمت ١٨ دويلة ألمانية تحت قيادة بروسيا. ومن ناحية أخرى طالب ليست بحماية الصناعة القومية الألمانية الوليدة والضعيفة، من خلال نظام حماية جمركية بهدف تطوير قوة إنتاج صناعي ألمانية وحمايتها من المنافسة الإنكليزية المتفوقة. لذا جادل ضد فكرة وجود أفضليات عامة للتجارة الدولية الحرة، وفق تصور سميث وريكاردو بشكل خاص إذ إن المنافسة على الصعيد العالمي لا تكون جيدة إلا إذا كانت كل الأمم على مستوى واحد من التأهيل الصناعي، وهذا غير وارد في حال أمم أخرى حققت وحدتها القومية بشكل مبكر**(...)** وتمكنت من تحقيق تفوق علينا **(**ليست، ١٨٤١**)**. ازدادت حدة هذه المسألة من خلال الثورة الصناعية إلى حد لا يمكن مقارنته مع الظروف التي سادت في مرحلة اقتصاد السوق ما قبل الصناعي**:** «قلبت الآلات الضخمة الكثير من الأمور رأساً على عقب لكن لم يمس الأمر جوهر الاقتناع إن هذا كان من طبيعة الأمور كما هو الحال مع تسريع وتيرة العمل. وطالما كانت المسننات، والعجلة الدوارة، والنول، هي كل الآت التي يحتاج المرء لشرائها بهدف إنشاء خط غزل ونسج **(...)** ويبدو إنه ليس هناك مبالغة في قول إن الدولة غير مضطرة للاهتمام بهذا الأمر هو موقف سخيف **(...)** لكن لهذا الدرس جانبه الضعيف، إذ إن مدى سخافته لا يعادل عشر ما عليه الحال في أيامنا هذه حيث يتطلب إنشاء معمل غزل ونسيج ضخم تخصيص مئات الآلافبل الملايين من المال، ويشتغل فيه مئاتبل آلاف العمال الموزعين على ثلاثين وربما أربعين مهمة يدوية متنوعة **(...)** وفي واقع الأمر يجب أن يبقي المرء عينيه مغمضتين كي لا

يرى إلى أي مدى تتعرض صناعة الغزل والنسيج في أيامنا هذه، حتى في البلدان الأفضل تأهيلاً، من إعاقة نتيجة المنافسة الحرة التي تفرضها الصناعة الإنكليزية المتفوقة. فمن خلال أفضل تأهيل للصناعة المعتمدة على الآلات، ومن خلال أضخم تجارة دولية، لم تمتلكها أي أمة من قبل، صار المصنعون الإنكليز قادرين على إنشاء مؤسسات هائلة، والبيع بأرخص الأسعار، وإذا برز منافس يمكن التخلي عن كل أرباح البيع في الخارج **(...)** حتى يتم خنق المنافس الأجنبي **(ليست ١٨٤٢)**. بل إن ليست اتهم إنكلترا بشن حرب اقتصادية بهدف المحافظة على تفوقها الصناعي في مواجهة باقي العالم، إذ إن سميث وريكاردو عرفا كيف يستخدمان تعاليم التجارة الحرة الكوسمبوليتية بوصفها سلاحاً معنوياً لجر الألمان الأغبياء من أنوفهم. لكنه بالمقابل أكد إنه ليس ضد المبادىء الليبرالية، وإنه أراد التشكيك بالمبدأ الميركانتلي أحادي الجانب. ففي البداية يجب أن تكون تعرفة الحماية الجمركية إجراءً مؤقتاً، ونوعاً من «تعرفة تأهيلية» إلى أن تقطع عملية التأهيل الصناعي في ألمانيا شوطاً كافياً من التقدم بحيث تتمكن من بلوغ مرحلة القدرة على منافسة إنكلترا. كما إن المنافسة الداخلية لن تلغَي المنافسة الخارجية بل يُفترض أن تحل محلها بحيث يتم الاستفادة من كل التأثيرات العلاجية للنظام التنافسي. وقد نبه ليست، في مقطع حقق شهرة، من إن استمرار الجهل الألماني في مواجهة نظام المنافسة الصناعية على مستوى السوق العالمية يهدد بتحويل أوروبا القارية إلى مستعمرة بريطانية:

«ستتحول إنكلترا بأسرها إلى دولة معامل فريدة في حين يتم تحويل آسيا وإفريقيا وأستراليا إلى الحضارة من خلال إنكلترا، وستتحول إلى دول جديدة وفق نمط الدولة الإنكليزية. وهكذا سينبثق مع الوقت عالم من دول إنكليزية تحت قيادة الدولة الأم، في حين تتحول أمم أوروبا القارية إلى شعوب من قبائل لا قيمة لها ولا تشكل خطراً. وستقوم فرنسا واسبانيا والبرتغال، وفق نسب محددة، بتزويد العالم الإنكليزي بأفضل أنواع النبيذ في حين تكتفي هي بشرب أسوأها **(...)** وسيكون من حق ألمانيا تزويد العالم الإنكليزي ما لا يكاد يتجاوز ألعاب الأطفال، وساعات

جدارية خشبية، وكتابات تربوية، وستقدم عند الحاجة فرق مساعدة لنشر التفوق الصناع والتجاري الإنكليزي في صحارى آسيا وإفريقيا، حين تعجز اللغة والأدب الألمانيين عن القيام بذلك (ليست، ١٨٤١).في خضم وضع معاناة الجماهير بوصفها تداعيات مباشرة أو غير مباشرة للثورة الصناعية الأولى، وضع ليست خارطة اقتصادية قومية للعالم بهدف إعادة تعريف كل المسألة غير الناضجة بعد حول العلاقات الاجتماعية ضمن إطار قدرة تنافسية دولية، وبهدف تحديد معايير التطور الرأسمالي. أما العاملون الفقراء، والأشخاص الفائضون في ألمانيا فمن المفترض ربطهم بدافع المنافسة القومية، قبل تركهم يفكرون بالمزيد من الانتفاضات الاجتماعية، ولتحقيق هذا عدد ليست المتع المفترضة التي يحظى بها الفقراء في إنكلترا ذات القدرة التنافسية القوية:

«أربع أو خمس وجبات أسبوعية من اللحم الجيد يمكن أن يصل وزنها في بعض المناطق إلى رطل واحد يومياً. خبز أبيض يومياً، زجاجة نبيذ أو بيرة، وعلى الإفطار قصعة أرز أو عصيدة مطهوة بالحليب (محلاة بالسكر أو برفقة أصابع حلوى)، خضار وبطاطا بقدر ما يستطيعون أكله، يضاف إليها نصف رطل من الزبد أسبوعياً، وفي المساء حساء بالحليب أو البازلاء أو الجزر، وربما بعض الشاي مع رقائق القمح، (أما الحليب والسكر فحاضران طبعاً)، ويوم الأحد حلوى (تتضمن زبيب) يضاف إلى هذا غرفة جيدة التدفئة مع أسرة نظيفة، تلك هي الحالة البائسة التي يعيش فيها ما بين ٦٠٠ - ٧٠٠ ألف فقير في إنكلترا (ليست ١٨٤٢).»

كان هذا خطاباً قومياً ليبرالياً ديماغوجياً أراد، حرفياً، إسالة لعاب الجمهور حول مزايا اقتصاد السوق، بهدف حرف الحقد على نظام البؤس القائم باتجاه المنافسين الأجانب. ويجب على المرء تذكر إن ليست تكلم عن نظام حمية كل فقير إنكليزي وكل عامل بيتي، وهذه الحمية أثبتت أبحاث إنجلز إنها أكثر بؤساً مما يحصل عليه السجناء (إذ لم يتوفر اللحم والخضار، على سبيل المثال، إلا من الفضلات غير القابلة للاستهلاك عملياً في معظم الأحوال)، وكان هذا قد وصف

بالوضع الهمجي كان حتى المحتضرون يفرون منه وفق شهادة الشهود! ونظراً لأن ليست عُد من ذوي الاطلاع الجيد، لذا لا يكون هناك مبالغة في قول إنه حاول هنا بشكل واع أن يكذب على مواطنيه الألمان بهدف تحريضهم عقائدياً باتجاه المقاومة الاجتماعية ضد التصنيع الرأسمالي. كما تناول الأزمة الاجتماعية بطريقة سطحية على الرغم من إنه لم يكن دقيقاً في حججه كما يظهر من مقال كتبه بعد عام لاحق:

«يا لدرجة الحماقة التي يمكن أن يبلغها المرء حين يميل إلى رفض مصادر الرخاء المادية وقوة الأمة بحجة إن المزايا التي لا يمكن قياسها مترافقة مع ظروف معاناة علماً إن هذا هو الحال في كل شؤون العالم. لكن في ضوء مثل هذا الوهم يبدو مثل هذا الإجراء، وإن أخذ المرء في الاعتبار في هذه الحال إن الأمر لا يتعلق بتأهيل طبقة كاملة خضعت لهذا الظرف العرضي، بل إنه يسرق من الأمة أحد أهم أعضائها **(....)** وبالمناسبة فإن هذا التصور عن المعاناة مبالغ فيه وخاطئ، إذ يتم قياس الأمور وفق ظواهرها كما هي في العلاقة القائمة في إنكلترا، في حين إن علاقات اقتصادنا القومي مختلفة تماماً عن وضع إنكلترا، إذ إن الأخيرة تريد أن تنتج للعالم كله وأن تحتكر كل السوق العالمية ولا يمكنها النجاح في تحقيق هذا الهدف إلا من خلال إنتاج سلع بخسة التكاليف. وقد تم حساب كل شيء في إنكلترا بحيث يتم خفض أجور العمل إلى أدنى حد ممكن، وبحيث يُفرض على الفئات الدنيا أكبر قدر ممكن من العمل مقابل الأجر **(...)** وهذا هو الاستغلال الفظ الذي يفرض على الطبقات الدنيا الفاقة والحاجة والبؤس، وهذا يشمل ملايين البشر، وهو الثمن الذي دفعته إنكلترا مقابل احتكارها الصناعي». **(ليست، ١٨٤٣).**

يبدو أن ليست لم ينزعج من تناقض حججه فهو اكتفى، بهذه الطريقة أو تلك، بوصف التداعيات المدمرة لعقلانية إدارة الأعمال في إنكلترا وفي القارة، ولكنه ترجم هذا دون الانتباه إلى التناقضات الفاضحة في منطقه الخاص بالنزعة القومية ضمن إطار السوق العالمية. وقد تمكن بهذا من حيازة شرف أن يكون أحد مطلقي نقاش هو من الأكثر اكتمالاً في تاريخ الرأسمالية سعى على الدوام إلى

إجبار المرء على تحقيق ذاته وفق إيقاع نظام المنافسة اللاعقلاني بدلاً من تحقيق مصلحته الخاصة الأساسية والخضوع لنظام الاستعباد. وكما هو الحال مع فكرة هردر حول الشعب فقد تبنى ليست فكرة «الإنتاجية الصناعية القومية» وحماية المنتج القومي بما في ذلك تعرفة التأهيل الجمركية التي كان لها وقع تاريخي طويل لم يقتصر على بروسيا في ألمانيا قبل وبعد تأسيس الرايخ في ١٨٧١ بل شمل الديكتاتوريات في الشرق والجنوب التي لحقت بموكب التحديث في القرن العشرين. وحتى اليوم ما زال منظرو التطور الرأسمالي في دول العالم الثالث القومية يتبنون مفهوم ليست أو جزءاً منه. لذا لا يتعلق الأمر بالمصادفة في واقع تمجيد ليست في ألمانيا بوصفه نصير الاقتصاد القومي والحماية والنزعة القومية، وهو أمر حدث في جمهورية ألمانيا الديمقراطية لكن دون إنكار الموروث الليبرالي في مجال النظرية الاقتصادية. وهذا ما نجده في مقدمة طبعة من أحد أعمال ليست زمن النظام النازي عنوانه «النظام التاريخي» أعطى فيه للكيان الألماني أشكالاً جديدة، شرح من خلالها فهمه لعدم توافق نظرته التاريخية والسياسية إلى العالم مع العناصر العقلانية في فكر التنوير التي أهملها لكن تم فهم أفكاره بوصفها محاولة لتحريض القوى اللاعقلانية في الأمة (فورشيبيب، ١٩٣٨)

وفي دراسة مبكرة حول ليست نشرت في جمهورية ألمانيا الديمقراطية تم اعتماده بوصفه شاهداً ضد عملية تفكيك الوعي القومي المخادعة من قبل رأس المال الاحتكاري الأمريكي وضد العدمية القومية (الكوسموبوليتية) وضد سياسة معاداة القومية من قبل إمبريالية ألمانيا الغربية (فابيونك، ١٩٥٥). إن واقع أن رأسمالية ألمانيا الغربية قدرت عمل ليست على المستوى الإيديولوجي يثبت كيف إن المعسكرات المتعادية في تاريخ التحديث استندت بشكل دائم على أرضية «العمل المجرد» ومؤسساته.

لم يحدث في أي مكان أو زمان أن اكتست أفكار «الشعب» والأمة بوصفهما فاعلاً اقتصادياً طابعاً تحررياً، ولم يُشر قط إلا إلى ربط الهوية بحيز عمل مرتبط

بنظام إنتاج السلع الحديث، حتى حين تم توظيفها أحياناً (في ألمانيا في المقام الأول) ضد عقيدة اقتصادية ليبرالية غربية ومجردة وعدمية القومية، وهكذا انبثقت أفكار الليبرالية البدائية الحديثة من تناقضاتها الداخلية ومن مواجهاتها مع نزعة الحكم المطلق، وكذلك مع حركات العمال الاشتراكية، ولاحقاً مع الحركات المناهضة للرأسمالية في العالم الثالث.

وكلما اشتدت جهود ألمانيا للحاق بركب التحديث في القرن التاسع عشر بالاعتماد على حيز العلاقات القومية تعززت الإيديولوجية القومية لدى القوى الرأسمالية الأخرى. إن الرأسمالية ووحش جهاز الدولة ومفكريها الأولين دخلوا في عصر القومية وفي ميدان علاقات بورجوازية مرتبطة بالدولة القومية التي حددتها أفكار حرية التجارة (حتى وإن لم يتطابق ذلك مع الحقائق على الأرض) وفرضت العصر الدستوري المرتبط بالليبرالية، وقادت بيدها الحركات العمالية- الاشتراكية على درب الكوارث القادمة.

قانون التوازن ومخطط الهرم الصناعي.

أضحى استحضار «المصير القومي المشترك» والتنافس القومي هو الحامل الإيديولوجي الضخم الذي استخدم لدمج «العاملين الفقراء» والطبقة العاملة الناشئة بالنظام الرأسمالي. لكن بؤس الجماهير المتراكم حتى أواسط القرن التاسع عشر نتيجة التوسع الصناعي وتمدد اقتصاد السوق الذي صار همجياً إلى حد لم يعد استحضار الوعي القومي، الذي لم يكن قد ترسخ بعد، قادراً بمفرده على إرضاء المنهكين والفائضين اجتماعياً وإلزامهم بالهدوء. ما كان بإمكان المرء استخدام التهديد بالإبادة الاجتماعية والجسدية وفق صيغة مالتوس، والدعوة، في الوقت نفسه، إلى الهوية القومية المشتركة. ظل النظام على الدوام على شفير الهاوية، على الرغم من إنه تم قمع التمرد الاجتماعي بشكل دموي، بقي خطر انفجارات لا يمكن التحكم بها قائماً، إذ إن الفقر يمكن أن يفرض اللامبالاة لكن البؤس المطلق والجوع الصرف يمكن أن يولدا التحرق نحو التمرد. لذا كان من

غير الوارد تصور المزيد من التطور الرأسمالي تحت ضغط حرب أهلية كامنة أو في ظل ديكتاتورية عسكرية.

إذن يجب على النظام بكل تأكيد الخروج من تناقضاته الذاتية، إذ يجب عليه، في الحد الأدنى، تقديم إكراميات إلى الجماهير إن أراد الاستمرار. نحن نعرف، بطبيعة الحال، اليوم إن أزمة التحول الضخمة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد تم تجاوزها بطريقة رأسمالية وإن لم يتم، حتى اليوم، إحصاء عدد ضحاياها.

إن فرض استقرار نسبي بين ١٨٥٠ و١٩١٤ قد تطور من خلال آلية اقتصادية صارت تُعرف اليوم بوصفها عملية إكراه هيكلي باتجاه النمو (في حين إنها هوس بالنمو في ظل عوامل اقتصادية وبيئية) مرتبطة بنمط الإنتاج الرأسمالي. افترض منظرو الاقتصاد وعلى رأسهم آدم سميث على الدوام أنه في اقتصاد السوق يجد كل وعاء غطاءه بشكل آلي وإن آلية التسعير تتحول إلى عملية توازن بين الإنتاج والاستهلاك بما يرضي الجميع.

لا يمكن الإشارة إلى الاستقرار النسبي الذي ساد في الواقع بعد عام ١٨٥٠ على إنه توازن إلا على سبيل المفارقة، إذ إن المرء طرح من خلال هذا المفهوم وضعاً يولد الطمأنينة؛ لكن فرض الاستقرار يعني أمراً معاكساً تماماً، فهو استقرار نسبي مؤقت في خضم حركة مفرطة وديناميةٍ عديمة الهدف وغير خاضعة للتحكم. وطالما لم تتمكن الثورة الصناعية بعد من تحديد الأمور على نطاق واسع، أي حتى زمن آدم سميث، فإن أزمة زخم دينامية النمو لم تكن قد حُسمت في نظرية الشرعية الليبرالية.

أما في القرن الثامن عشر فقد تعلق الأمر بمشكلة «العاملين الفقراء» أو بمشكلة «الفائضين»، ولم تتحول الأزمة الاقتصادية إلى واقع ليبرالي إلا بعد انتشار البطالة الجماعية إثر انهيار الحرفيين نتيجة لاستخدام الآلات. ونتيجة واقع عدم توفر القدرة على تشغيل كل الأيدي بشكل مستمر نتيجة انخفاض المردود، فُرض على الفكر الاقتصادي الليبرالي حالة من القلق والترقب. وما كان من

الممكن البقاء عند التهديد بالإبادة الاجتماعية الفظة وفق وجهة نظر مالتوس التي يجب أن تكون الخيار الأخير. لكن ألم يتوفر بعد حيز في السوق يسمح بتحويل الفائضين مجدداً إلى عاملين فقراء بحيث يكون هذا التحول قدرة كامنة لتوليد الرخاء في المجتمع الرأسمالي؟

سبق لجان بابتيست ساي، تلميذ آدم سميث الفرنسي المتصف بتسفيه أفكاره (وتقديمها في صورة مبتذلة) طرح إجابة في بداية القرن التاسع عشر لهذا السؤال، تحولت حتى اليوم إلى قاعدة فولاذية لتعاليم الاقتصاد الشعبي. افترضت أطروحة ساي أن كل عرض يولد في حد ذاته طلباً، لكن بشرط عدم وجود تدخلات «غير اقتصادية» معطلة في السوق. وينطبق هذا أيضاً على مدى الزمن على العرض المتعاظم باستمرار.

ينطبق هذا على المدى الطويل أيضاً على التعاظم المستمر في العرض نتيجة الثورة الصناعية التي يُفترض أن ينتشر بشكل محدود. ولهذا قال في معارضة صريحة لمالتوس إن النمو السكاني ونمو إنتاج السلع لا يقودان بالضرورة إلى أزمة، بل إلى توازن جديد مرتبط بمستوى متزايد باستمرار من تطور القوى المنتجة.

تكلم ساي في مرحلة مبكرة عن قانون «قنوات البيع» (وتماثل البيع والإنتاج) اعتماداً على أن السلع تصبح أرخص نتيجة استخدام الآلات التي توفر اليد العاملة، إذ إن إنتاجها لا يمكن أن يعاني من عجز (نتيجة نقص القيمة المضافة والقوة الشرائية «غير الضرورية») بحيث تجعله غير مجد لجهة لمردود بل سيكون الأمر على الأرجح بكثير على تضاد مع هذا، إذ سيتعزز تفاعل الإنتاج والمبيعات(...) وبغض النظر عن جودة المُنتج وعن مدى انخفاض ثمنه لكن يكون هناك على الدوام كمية كافية من السلع تدفع مُصنِعها إلى أن يكون قادراً على طرح نمط مختلف من السلع (ساي، ١٩٧٩).

كما تترافق كل عملية خفض للتكاليف المرتبطة بتوسع الإنتاج من خلال رفع قوى الإنتاج بتوسع مماثل في الأسواق في حال عدم تدخل الدولة بالمسار

الذاتي للأمور (من خلال إصدار قوانين اجتماعية على سبيل المثال) وعلى هذا افترض في مؤلفه الرئيس «رسالة في الاقتصاد السياسي»:

«من الجدير بالذكر الإشارة إلى إن ما أن يتم إنجاز صنع سلعة حتى يبدأ العمل على رفد السوق بمنتجات أخرى مماثلة في قيمتها، ويكون المُنتج متحرقاً لبيع ما لديه من سلع حتى لا يتحمل هو عبء تكاليفها. لكنه لا يكون أقل لهفة على التخلص من المال الذي جناه من البيع حتى لا يبقى مجمداً لديه، إذ لا يمكن للمرء رفع عوائد أمواله إلا من خلال شراء منتجات أخرى يرغب بها ومن ثم فإن إنتاج أي سلعة يعني على الفور فتح سوق لبضائع أخرى (...) إن الاستنتاج الذي يستخلصه المرء من هذه الحقيقة الهامة إنها تتعزز مع ارتفاع عدد المُنتجين ومع تعاظم إنتاج السلع ومرونة الأسواق (...) يجب تحفيز الرغبة والحاجة بهدف تشجيع الصناعة من خلال تشجيع ميل الشعب إلى الشراء (...) إن الحاجات العامة الثابتة لشعب ما هي التي تعزز القدرة على الإنتاج على أن يترافق ذلك بتعزيز القدرة الشرائية الأمر الذي يعزز المزيد من الاستهلاك» (ساي، ١٩٧١).

يكمن إبداع ساي في أنه سار على نهج افتراض سميث إن ميل اقتصاد السوق إلى التوازن حتى في ظل نمو القوى المنتجة والتقنيات الموفرة للعمل وقال إن هذا يؤدي توسع لا محدود في الأسواق وفي الإنتاج. كانت نظريته مفتقرة إلى حدما للصقل وغير مكتملة الوضوح بعد على سبيل المثال فيما يتعلق بالعمل المأجور غير المستقل الذي لم تتطرق إليه على الإطلاق لكن تم اعتمادها بالإجماع في دروس الاقتصاد الشعبي بوصفها «قانون سايس» وتم تحويلها إلى نظرية عامة لموضوع العرض شملت أيضاً سوق العمل المأجور. وأشارت النسخة التفصيلية إلى إن نمو القوة المنتجة نتيجة المنافسة يخفض ثمن المنتجات بشكل حاد إلى حد يفسح المجال أمام توسع الأسواق، إذ يتجه قسم كبير من الجماهير إلى مزيد من شراء سلعة ما (ارتفاع تواتر الحاجة) أو يسمح لنفسه بشرائها لأول مرة (الوصول إلى فئات جديدة من الشارين). ويقود هذا بالضرورة إلى إنه على الرغم

من أن إنتاج وحدة من المُنتج تتطلب عملاً أقل، لكن الإنتاج توسع في نفس الوقت بشكل أكبر من عملية توفير وقت إنتاج السلعة. كما إن توسع الأسواق يعوض قوة العمل البشرية الفائضة؛ وفي النهاية ترتفع الحاجة المطلقة إلى عمال بشكل يتجاوز عدد من صاروا فائضين نسبياً. إنها نظرية «العرض» وهي هكذا لأنها لا تعتمد في التعافي من الأزمات وفي الرخاء المتوازن على تحفيز الطلب من خلال رفع الأجور على سبيل المثال أو من خلال قوانين اجتماعية، أو من خلال استهلاك الأجهزة الحكومية إلخبل من خلال توسيع ذاتي للأسواق نتيجة خفض أسعار العرض (أي من خلال خفض التكاليف بالاعتماد على تنافس المؤسسات). وحين توسيع هذه النظرية لتشمل سوق العمل نجد أن نظرية العرض تعني أنه يُفترض بالعاملين طرح قوة عملهم الحقيقية بسعر بخس إلى حد يسمح للسوق بالتوسع الذاتي (إن خفض التكاليف يعني هنا قبول العمال فقرهم الشخصي)؛ على أساس أن توسع الإنتاج وأسواق التصريف القائم على خفض التكاليف يعني في خاتمة المطاف إعادة العدل ورفع الأجور، ناهيك عن أن خفض أسعار المنتجات يسمح للعاملين بالتمتع بمزيد من الخيرات (على الرغم من حصولهم على أجور أقل أو نتيجة تثبيت مستوى الأجور). بدا أن هذه النظرية انتشرت في خضم التحولات الكارثية التي امتدت حتى منتصف القرن التاسع عشر وتعرضت إلى نقد حاد لكن تم إعادة الاعتبار بشكل مميز لها في القرن العشرين إثر تحقيق استقرار نسبي وفق آراء أنصارها. وفي واقع الأمر اختفت مسألة وجود أعداد كبيرة من «الفائضين» بوصفها سمة هيكلية بشكل تتوافق مع خروج الثورة الصناعية من نطاق إنتاج النسيج الضيق لتشمل النشاطات الصناعية الأخرى الواحدة تلو الأخرى.

كان هناك مرحلة حضانة طويلة من المعاناة القاسية على حساب أنقاض العمال الحرفيين في قطاع إنتاج النسيج وتولي الصناعة الرأسمالية مهمة امتصاص قوة عملهم من خلال توسع الأسواق بهدف إنتاج قماش رخيص، وهكذا غطى الانهيار الثلجي قوة العمل المرتبطة بالتصنيع الذي نما بسرعة.

«سُمح للأيدي بالتحرك من جديد على نطاق واسع تحت قيادة رأس المال المباشرة. كانت سوق العمل، على مدى زمن طويل في وعي الجماهير، دعارة علنية شملت الكثير من الفئات بحيث صارت حالة طبيعية عامة، في حين لم يكن قد تم بعد اختراق الإنتاج الزراعي على نطاق واسع من قبل رأس المال، كما تمكنت العديد من فروع الإنتاج الحرفي من الصمود (التي تم إعادة تشكيلها على أسس رأسمالية وتم تمزيق علاقاتها التقليدية، وفُرضت عليها عقلانية إدارة الأعمال). خضعت أسواق العمل الناشئة لضربات دورات السوق فعلى مدى أكثر من قرن غابت البطالة الجماهيرية التي كانت ضمن هياكل المجتمع لتحل محلها بطالة دورية معتدلة. وكف العاطلون عن العمل عن أن يكونوا «فائضين» مهددين بنظرية مالتوسبل صاروا جيشاً احتياطياً من العمال (وفق التسمية التي أطلقها كارل ماركس على ظاهرة البطالة الدورية في الأزمات). عادت موجة الوعي المتصلب في الفكر البورجوازي، كما عاد الإيمان بالتقدم التقني الذي تحقق وفق مسار متناظر هندسياً، وسرعان ما شقت آلاف الكيلومترات من السكك الحديدية الأراضي الأوروبية، وتلا عملية التصنيع انطلاق صناعة القاطرات والمقطورات. وشهد العالم باستمرار المزيد من الإنجازات التقنية - العلمية الباهرة. ففي عام ١٨٧٣ اخترع صموئيل مورس التليغراف، كما اخترع يوهان فيليب رايس وغراهام بيل الهاتف (١٨٦١/١٨٧٦) وفي عام ١٨٣٩ اخترع لويس جاك داغير التصوير الفوتوغرافي، في حين اخترع يوستوس فون لايبيش السماد الصناعي وخلاصة اللحم عام ١٨٦٤، كما اخترع كارل فون لينده البراد عام ١٨٧٦، أما توماس ألفا أديسون فاخترع الغراموفون عام ١٨٧٧ والمصباح الكهربائي عام ١٨٧٩، وبدوره اخترع فيرنر فون سيمنس الدينامو عام ١٨٦٦ وبالمقابل اخترع هينريش هرتز جهاز الاتصال اللاسلكي في عام ١٨٨٧. وفي عام ١٨٨٦ فاجأ السيدان غوتليب ديملر وكارل- فريدريش بنز العالم بالمحرك الانفجاري وبالسيارة. كما برزت الصناعتان الكيميائية والكهربائية. أما في عام ١٨٨٩ فتم افتتاح المعرض العالمي في باريس حيث تم تنصيب البرج

الفولاذي الشهير الذي حمل اسم المهندس الذي صممه غوستاف إيفل وعُد بمثابة صرح الوثنية التقنية الرأسمالية. تم الحديث عن انتصار القرن التاسع عشر الأمر الذي مجده الشاعر نصير النزعة الطبيعية والقريب من الاشتراكية الديمقراطية في مقطع شعري عائد إلى عام ١٨٨٦:

هل رأيتم القدرات الغامضة تتحرك،
التي وضعت الروح البشرية في خدمتها؟
يطوف مركب مع تيار مبارك،
ويتحرك معه مستقبل مدهش.
تتأجج في دماغي رغبة حارقة،
وتتداخل صور العصر الجديد المعتمد على الكهرباء،
بعد أن كف البخار عن أن يكون سيد عجلة الجر؛
حين يتمكن المرء بالاعتماد على قوة هائلة رخيصة،
من الحصول على كل ضروريات الحياة،
إذ لم تعد السعادة حلماً... لك المجد يا فيرنر سيمنس.

مثلت قصيدة الميلاد هذه موافقةً على كل صعود تقني ووعياً له، وهو صعود لم يعتمد فقط على قاعدة التوسع الصناعيبل استند أيضاً إلى «تدجين» نسبي للمادة البشرية الرأسمالية. ولم تتمكن الحركات العمالية الناشئة وكذلك الاشتراكية الديمقراطية من التخلص الكامل من الاعتقاد المحصور بالتقدم التقني البورجوازي لأنها صاغت معارضتها (بما في ذلك مفهوم الاشتراكية) على أرضية التصنيف الرأسمالي المفارق للتاريخ والقائم على «العمل المجرد» و«القيم» الاقتصادية، بدلاً عن يكون ذلك من منطلق رفض ذلك ضمن إطار التحرر».

سيكون من الطبيعي، كما هو الحال من وجهة نظر آنية انطلاقاً من عناصر رجعية ومعترف بها وعاجزة للتمردات الاجتماعية السابقة للاشتراكية

الديمقراطية، ألا نتوقع من هؤلاء البشر امتلاك وعي تاريخي متطور؛ فهم كانوا قادرين فقط على التحرك ضمن سياق تجاربهم وعلى أساس فهمهم لمصالحهم الذاتية. كان الفرق الإشكالي عن الثورات الاجتماعية الكبرى هو بالتحديد انسداد أفقها العائد إلى مرحلة ما قبل الحداثة من جهة، ومن جهة أخرى عجزها الأساسي عن تبني رفض غايات الرأسمالية من منطلق تحرري كما أن المقالات العقائدية لهذه التمردات التي اعتمدت على عملية قتل الأب المتمثل بالليبرالية مثلت عجزاً سرياً أساسياً في الاشتراكية الديمقراطية، إذ لم يعد من الممكن بعد عام ١٨٤٨ مقاربته بشكل نقديبل تم إلغاؤه.

ويجب على المرء عدم نسيان أن مجرد تخفيف وطأة الفقر المدقع على المستوى الاجتماعي عُد نوعاً من تلطيف حدة الألم وهو أمر لم يعدُ أن يكون تحسناً نسبياً يمكن وضعه ضمن إطار سلبي. لكن بغض النظر عن القيود، إذ يجب طرح سؤال حول مدى هذا التخفيف في الواقع، وما هو الثمن الذي دُفع لقاؤه، وإن لم يكن هناك مشاعر وتجارب سلبية بما في ذلك ألم التدجين. إن الاستقرار النسبي الناتج عن تأجيج الثورة الصناعية حمل دون شك تحسناً عاماً في معايير الحياة على الصعيد الإحصائي تبعاً لنقطة تقويم هذا. وقد وصف هانس- أورليش فيهلر، انطلاقاً من تحليل وضعي للتحديث إيجابي النزعة:

«صادف أن أغلبية عمال الصناعة تحركوا ضمن إطار قريب من متطلبات البقاء على قيد الحياة في عصرهم. وأنه على المدى الأطول من تحقيق النجاحات في حُقبة الثورة الصناعية بعد عام ١٨٤٩ لم يقتصر الأمر على ارتفاع الأجر الاسميبل إنه كان هناك استقرار في الأجور حتى أزمة ١٨٧٣، على الرغم من أن الأجور خضعت لتقلبات تكاليف الحياة المرتبطة بشروط الأزمة. كان الأمر الحاسم هو إنه في حين اختفى الفقر الذي ساد قبل ثورة آذار برز فقر صناعي جديد مواز له في الحجم **(...)** تضاعفت الأجور حتى عام ١٨٦٨، بل إنها تضاعفت ثلاث مرات حتى ١٨٧٣» **(...)** **(فيهلر ١٩٩٥).**

لكن يا لهذا التحسن المذهل، إذ إنه على الرغم من تضاعف الأجور لكنه ظل ضمن حدود البقاء على قيد الحياة؟ فقط من وجهة نظر الحتميات الداخلية للنظام وعملياته البنيوية العمياء يمكن للمرء رؤية صورة مختلفة عن الرخاء الاجتماعي المرتبط باقتصاد السوق ضمن ظروف صناعية متقدمة في خضم النمو السريع في التراكم. كما رأى فيهلر شخصياً أن منطق الدعم طويل الأمد في حالة المرض أو العجز نتيجة حوادث العمل (وكان هذا شائع الحدوث نتيجة عدم توفر آليات الحماية) مثل قيود، حاله حال مرحلة الحصول على أجر مرتفع على مدى زمن قصير قبل الشيخوخة المبكرة التي تحل بالعامل وهو بين الثامنة والخمسين والثامنة والستين من العمر، وتؤدي إلى خفض أجره (فيهلر). وكان حكمه القاطع على إرضاء الطفرة الصناعية في صفوف العاملين الفقراء غريباً:

«إذا صح أن علاقات العمل في الصناعة الرأسمالية مقارنة مع أزمات التشغيل الهيكلية السابقة للتصنيع مثلت فرص حياة للملايين لكن هذا ارتبط، على الأقل في مرحلة الانطلاق، بمعاناة قصوى» (فيهلر).

تم هنا الإشارة من جديد إلى أزمة التشغيل المزعومة الناتجة عن النمو الديموغرافي في حقبة ما قبل التصنيع مقارنة مع إمكانية التشغيل التي وفرتها الصناعة دون الربط بين العمليتين بمعنى الدمار المباشر وغير المباشر للإنتاج ما قبل الصناعي من خلال الطفرة الصناعية الأولى.

لا يمكننا تجاوز نصف قرن من معاناة الجماهير القصوى من عملية إفقار في عملية حضانة الثورة الصناعية من خلال التغاضي ببساطة على إن الإفقار كان جزءاً من العملية بغض النظر عن الاندفاع الأصلي المرتبط بالتفاخر الاجتماعي الذي فرض على المرء أن يعمل لصالح طرف آخر.

ثانياً من الصعب فهم كيف إن الشدة النفسية القصوى، والهزال المبكر يمكن أن تفتح فرصاً للحياة طالما إن فيهلر ذاته استعار لاحقاً من المادية التاريخية الاجتماعية فكرة إن شعار أن اقتصاد السوق يولد فقراً وجدت ما أكدها بشكل أساسي في الزمن التالي لعام ١٨٥٠.

تكمن المشكلة دائماً في إن المنظور العقائدي للتقدير اللاحق للحدث أي توقع استمرار التوقعات الأساسية لا يعدو أن يكون سوى تحسن هزيل مثير للضحك لكن مع تحوير معناه ليكون بداية لفرصة حين يكف المرء عن التفكير بوجود خيار وفي وجود موقف تحرري. إن نظام فيهلر يُذكر بموضوع مناقشة معايير الحياة الأنجلو- ساكسوني في زمن التصنيع الإنكليزي المبكر الذي تضمن خلال خاتمة المطاف توافق أكاديمي تبريري خلف قناع موضوعية متهافتة (تفسير انتقائي). هاجم إدوارد طومسون هذا التوافق الخاضع للنظام بناءً على تقديرات مشكوك فيها:

«من المحتمل جداً أن الإحصائيات تقدم صورة معاكسة للتجارب البشرية، إذ إن النمو الكمي للعوامل الموزعة على كل الأفراد يمكن أن يترافق مع إعاقات نوعية ضخمة (...) يمكننا تقديم مثال سلعة مثل الفحم المُستخرج، إذ ارتفع الأجر الحقيقي للعامل بين ١٧٩٠ و١٨٤٠ لكن الثمن كان مزيداً من ساعات العمل المكثف إلى حد جعل العامل الذي استحق خبزه يُستنزف ويشيخ قبل بلوغ الأربعين من العمر. قد يُمثل هذا مساراً صاعداً على المستوى الإحصائي لكن العائلات المعنية بالأمر عدت الأمر معاناة حقيقية».(طومبسون).

صاغ طومسون هنا إلى حد ما عملية إضفاء طابع نسبي على «الانتعاش الاجتماعي» كما فعل فيهلر مع «الاستنزاف الاجتماعي» لكن من وجهة نظر مختلفة أقل جزماً. إذا أخذنا بعين الاعتبار أن التقدم الاجتماعي المرتبط باقتصاد السوق في فترة الاستقرار النسبي منذ ١٨٥٠ التي شهدت تخفيف النظام لعمليات الإبادة الاجتماعية ونشر الجوع يترتب عندها على المرء الإقرار إن هذا التكريم كان متواضعاً إلى حد ما.

لا يتعلق الأمر فقط بتلبية الاحتياجات الضرورية للحياة من غذاء وملابس وسكن وما إلى ذلك فإن العلاقات الرأسمالية، على الرغم من خفض ساعات العمل اليومية (المكثفة) المرتبطة بالإنتاج الرأسمالي إلى ما بين ١٠ حتى ١٢ ساعة، وعلى الرغم من بعض القيود القانونية، لم ترق إلى ماكان سائداً في العصور الوسطى.

كان نطاق الاستقلال الاجتماعي بالنسبة للأغلبية مقارنة بسنوات المعاناة في النصف الأول من القرن قد تعرض لمزيد من التضييق؛ وكان ذلك هو ثمن الارتفاع الضئيل في الأجر الحقيقي لقاء العمل في طواحين الشيطان. ظل الحصول على عمل بالنسبة لمعظم الناس مهدداً بخطر الأزمات الدورية الرأسمالية وظل الرخاء بعيداً عن وضع الجماهير، كما كانت الرأسمالية الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعيدة عن الثورة الصناعية في مرحلة توسع التصنيع. إن الارتفاع الضئيل في معايير مستوى حياة الجماهير ظل بعيداً عن ارتفاع القوى المنتجة ولم يقتصر ثمنه على الاستلاب الجماعي الكامل بل وسِم أيضاً بقطيعة ثقافية عميقة، إذ إن الثورات الاجتماعية المستقلة تلاشت مع ثقافة أوقات الفراغ المرتبطة بالحرف الريفية القديمة وما ارتبط بها من مهارات، ومن استقلال ثقافي، والقدرة على الراحة وكذلك الأحلام. كما إن ثقافة أوقات الفراغ وإثبات الذات اجتماعياً لم تتطوربل تم تصفيتها بشكل كامل واستبدالها باستهلاك السلع الرأسمالية.ووصل الأمر إلى حد أن زمن الحياة الذي تخلله فترات عمل وأوقات راحة قد تم إعادة تشكيله ثقافياً ليتحول إلى زمن «عمل مجرد» ضمن إطار الفضاء الوظيفي الرأسمالي من جهة، كما تم توزيع «وقت الفراغ» بعناية بوصفه هدر لزمن الحياة من جهة أخرى، وبدأت ثقافة إضفاء الطابع الذاتي تنكمش لتتحول عملية استهلاك للسلع بشكل سلبي وتعويضي. وطالما ظل استهلاك السلع محصوراً بالحاجات الأولية فإن هذا التحول ظل غير ملحوظ، في حين ظل الفقر هو المشكلة الحاسمة؛ لكن مع التقدم المفاجئ للتصنيع الرأسمالي اكتملت حلقة التحول الثقافي.

وبغض النظر عن القطيعة التي فرضت استلاباً ثقافياً، والمزيد من البؤس الاجتماعي الذي تحول في خاتمة المطاف إلى مأساة صارت من طبيعة الحياة نسبياً بعد أن كانت مطلقة السمة في حين ظل التناقض الهائل في نمط الإنتاج الرأسمالي وعقلانية إدارة الأعمال. وامتلك هذا التناقض دينامية، وحل نفسه من خلال التوسع المستمر في الإنتاجية وفي الأسواق بحيث تمكن من الوصول إلى مستوى

أعلى. ناهيك عن إن دورة ارتفاع الإنتاجية، وخفض أسعار المنتجات، والوصول إلى فئات مشترين جديدة، ومضاعفة الإنتاج، وامتصاص قوى العمل المتزايدة، لا يمكن أن تستمر إلى الأبد في أي فرع إنتاجي، إذ يمكن في أي وقت حصول ركود في الأسواق بحيث لا يبقى سوى العثور على بديل للمشترين ومن ثم تضيع الدينامية.

وفي هذه الحالة ولد كل ارتفاع في إنتاجية العمل تحت تأثير المنافسة المزيد من العمل المجاني بحيث هددت مشكلة البطالة الهيكلية والحدود الداخلية «لتثمين القيمة» بالانبعاث، بهدف الخروج من آلية الإفراط في التعويض في العلاقة بين توفير العمل اللازم لكل مُنتَج وتوسع السوق.

وإذا كانت حركة التراكم لم تنهر على الرغم من كل هذا فإن الأمر يعود إلى أن عملية التصنيع قفزت من فرع إنتاج إلى الفرع التالي. ما كانت القطيعة الهيكلية في إنتاج النسيج سوى الأولى من مجموعة تالية لها؛ وفي جميع الأحوال صارت فترة الحضانة أقصر باستمرار، لأن القاعدة الصناعية صارت أوسع وأكثر انسجاماً وترافق ذلك باشتداد دينامية النمو. إن اقتصاد السوق الذي خضع لصيرورة عمياء أقام دورة مزدوجة غير منتظمة فمن جهة كانت هناك تقلبات اقتصادية (أزمات نسبية) ومن جهة ثانية كان خالياً من الانقطاعات الهيكلية لكن خاضعاً لضرورات التأقلم.

وبكلمة واحدة نقول إن الرأسمالية نجحت في تحويل نفسها إلى مخطط هرم صناعي[1]؛ وما كان بإمكانها الاستمرار إلا وفق هذا الشكل في حين كانت هناك الكثير من المؤشرات، المستندة إلى قاعدة منطقية، إلى وجود مخاطر انهيار. لكن في نهاية المطاف لا بد لكل نظام هرمي من الانهيار يوماً ما. لكن ظل الشعار الرأسمالي «من بعدنا الطوفان»! إذ لا يجوز للمرء شغل تفكيره بالمستقبل طالما سارت الأمور بشكل ما وواظبت المداخن على لفظ دخانها.

---

(١) نمط من عملية توزيع سلع بهدف الوصول إلى زبائن جدد. (المترجم).

كما يمكن أن ينهار مخطط الهرم نتيجة إعادة الإنتاج المجتمعية حاله حال الانهيار الثلجي الذي يمكن أن يحدث دون أن يلوح في الأفق أي مؤشر على وجود أزمة. يجب على الأشخاص الذين انحط بهم الحال بعد أكثر من قرن كامل من مطاردتهم من قبل اقتصاد السوق بشكل يشبه عملية مطاردة تاريخية شرسة فرضت عليهم حالة قلق أبدي في كل مناحي الحياة إعادة التفكير بشكل أسرع، والتكيف بشكل أسرع، والعمل بشكل أسرع، وأن يستهلكوا بشكل أسرع والمثابرة المستمرة على التأقلم.

مع أفول القرن التاسع عشر أدت الحقبة الكبرى الثانية من عملية فرض الرأسمالية إلى تغيير العالم من أسسه. فبعد عملية تحويل البشر إلى رعايا في اقتصاد السوق من قبل إنظمة الحكم المطلق، وبروز الليبرالية وحملات فرض الانضباط، قاد التاريخ الدموي والكارثي للثورة الصناعية الأولى إلى فرض نظام عالمي جديد هو نظام الإمبراطوريات القومية. فبدلاً عن البيروقراطية المستندة إلى سلالات حاكمة قامت على قاعدة السوق الزراعية الرأسمالية العالمية، وعلى العمل القسري في المصانع بعد انتشار إنتاج النسيج، نشأت دول قومية بورجوازية على قاعدة المزيد من فروع الصناعة القائمة على الرأسمالية الخاصة. ومع تشكيل الرايخ الألماني عام ١٨٧١ بعد الحرب المظفرة ضد فرنسا وإلحاق الألزاس واللورين، تم إنجاز عملية تأسيس دول قومية رأسمالية من قبل القوى الحاسمة في أوروبا.

وجرت ضمن هذه الدول القومية البورجوازية عملية فرض تجانس فريدة من نوعها يجب عدم الخلط بينها وبين عملية التقارب الاجتماعي، إذ لم يتعلق الأمر بالمساواة في مستوى الحياةبل بالعلاقات المشتركة القائمة على مصالح اقتصادية مجردة لكل الفئات الاجتماعية، التي فرضت التصنيف الاجتماعي الرأسمالي بوصفه الوضع المجتمعي الطبيعي، الأمر الذي أتم فرض الخضوع لنظام الأمة والدولة القومية المجرد بديلاً عن الهياكل القائمة على السلالات الحاكمة. أدى هذا التطور المتنامي

إلى تلاشي التناقض، الذي لم يكن حدياً قط بين المتعهد الليبرالي وجهاز دولة نظام الحكم المطلق (وهذا الجهاز لم يكن في ألمانيا إلا في طور التكوين):

«فمن جهة مالت كل الدويلات الصناعية الألمانية بعد عام ١٨٤٩ للسير خطوة خطوة باتجاه سياسة اقتصادية ليبرالية، إذ أُلغيت القيود الحقوقية، والسياسية، والإدارية التي أعاقت عمل التعهدات الحرة. وفقدت السلطات صورة الولي المتغطرس، ونما بدلاً عنها موقف الاستعداد للتعاون والاهتمام المباشر بالمصالح الاقتصادية الحديثة (...) ومن جهة ثانية تعلم العديد من الشركات في سنوات الثورة تقدير مؤسسات الدولة القوية في القضاء والجيش والإدارة ووقت إلى جانبها في مواجهة البروليتاريا (...) وقد تم تسجيل هذا الود تجاه الدولة من قبل نخب السلطة القديمة على إنه انتصار لم يتم الإعلان عنه» (...) (فيهلر، ١٩٥٥).

قبل تأسيس الرايخ الألماني انبثق عن حزب التقدم الألماني حزب ليبرالي قومي رفع شعار الوحدة هي طريق الحرية ورأى أن الوحدة القومية تحت زعامة بروسيا هي التي ستقود إلى الحريات البورجوازية، وإلى تقييد السلطة البيروقراطية دستورياً (عبر البرلمان)، من خلال بناء الدولة القومية. أما فيما يتعلق بحركات الاحتجاج المرتبطة بما يُسمى الحقوق البورجوازية المدنية مثل حرية الرأي وحق التجمع، وحرية التظاهر، وهي شديدة الأهمية في بناء نظام قانوني حديث (لكن لهذا الأمر وجهان، إذ تم بذلك تحويل الاحتجاجات إلى أشكال عديمة التأثير ومرتبطة بالدولة) وهذا ما دفع الليبرالية لعدم الاهتمام بتلك الحقوق.

وقد عبرت جريدة قومية ليبرالية من مدينة كولن عن هذا عام ١٨٩٢ من خلال إلقاء نظرة على عام ١٨٤٨:

«لم يتحول عدد قليل منا من أنصار الجمهورية والحرية من المثاليين إلى دعم بسمارك وإلى العقلية الملكية التي تتحدث عن القيصر الطيب» (اقتباس عن شولتز، ١٩٧٦).

بدا قبل كل شيء أمر فريد ومفيد مفاده أن التوحيد القومي تحقق ضمن مناخ اقتصادي قام فيه جهاز الدولة بتبني الأسس الاقتصادية الليبرالية، وقد سبق أن بين ليست إن الليبرالية الاقتصادية لا تستبعد تدخل الدولة كما هو الحال على سبيل المثال مع مناطق الحماية الجمركية.

وكما اضطُر الحكم المطلق، القائم على سلالة حاكمة، إلى الاستسلام اقتصادياً أمام الواقع غير قابل للعكس المرتبط بالرأسمالية الصناعية الحديثة فإن الأمر لم يقتصر على تقارب، بمفهوم سوسيولوجي، بين الجهاز القديم والشركات بل نشأت أيضاً علاقة جديدة بين السوق والدولة. كما إن الهياكل الموروثة عن الحكم المطلق التي كانت ما تزال غضة وغير متمايزة رأسمالياً تحولت بشكل ملحوظ إلى نطاق جذب اجتماعي، أو إلى علاقة قوة فسحت المجال أمام مؤسسات محددة بشكل أكبر وأمام عملية تصنيف اجتماعي.

تلاشت تحفظات وتطلعات نظام الحكم المطلق القائم على سلالة حاكمة ورموزها المبجلة أمام الصيرورة العمياء للاقتصاد الرأسمالي التي أطلقها ذلك النظام على الرغم من إن الغطرسة والنماذج الاجتماعية- الاقتصادية عاشت لفترة طويلة ولم يقتصر الأمر على دولة القيصر فيلهلم الألمانيةبل حتى في الدولتين القوميتين إنكلترا وفرنسا، إذ إنه حتى اليوم وخاصة في إنكلترا ما تزال الأرستقراطية الأوروبية عالية التأهيل تتحكم بالحياة الصناعية والمالية في محاكاة ساخرة عفا عليها الزمان تتناول أخبارها الصحف المهتمة بالإثارة التي تثير احلام ربات المنازل. لقد تم خنق الانتفاضات القديمة المناهضة للتحديث بشكل دموي هي وتطلعاتها للاستقلال الاجتماعي؛ وحل مكانها طبقة عاملة انحصر تفكيرها بالتصنيف الرأسمالي للمجتمع ممثلة بحركة العمال الاشتراكية الديمقراطية. ومع ذلك ما كان الشكل الرأسمالي للمجتمع منتشراً، إذ إنه في ألمانيا تحت حكم القيصر فيلهلم، وكما كان عليه الحال في دول قومية بورجوازية أخرى، كان هناك قطاع زراعي واقتصاد قائم على كفاية الحاجات الأساسية.

وكذلك الأمر فيما تعلق بالإنتاج لمصلحة السوق ولم تصبح الرأسمالية الصناعية هي الغالبة إلا في إنكلترا:

توزع النسب المئوية للتشغيل على القطاعات الأساسية في عام ١٩١٠

البلد	الزراعة	الصناعة	الخدمات
إنكلترا	٩	٥٤	٣٧
فرنسا	٣٠	٤٣	٢٧
الولايات المتحدة	٣٢	٤١	٢٧
ألمانيا	٣٤	٣٨	٢٨
المصدر: دليل العلوم الاقتصادية اقتباساً عن شيفر ١٩٨٩.			

يجب عدم الخلط بين الحصة العالية لقطاعي الخدمات والزراعة مع التوسع اللاحق في القطاع الثالث من خلال التطور ما بعد الصناعي. فحتى مرحلة متقدمة من القرن العشرين اعتمد التوسع الهائل في هذا القطاع على واقع إن جماهير واسعة من البشر عملت بوصفها خدماً شخصيين، ومساعدات في البيوت، وطباخات، وما إلى ذلك. وقد تم إساءة معاملتهم بوصفهم خدماً لدى الذين يجنون قدراً أكبر من المال وكان عليهم الامتنان لذلك لأن المجتمع منحهم فرصة لتفادي الجوع. في حين أنه خلال العصور الوسطى كان هنا عدد أقل من الخدم مقارنة بمجموع السكان. وحتى العقد الثاني من هذا القرن كان لدى عائلات الموظفين والمسؤولين في كل أوروبا خدم أو/ وطباخون عاشوا في غرفة رثة من البيت وكان الأمر مفروغاً منه. أما في العالم الثالث وبالنسبة لأغلبية البشرية، لم يتوقف هذا الوضع البورجوازي- الإقطاعي وشمل عمالة الأطفال كما عاد هذا الشكل من ازدراء البشر إلى بلاد الغرب حتى وإن لم يكن هذا بنفس المعدل.

ومنذ ذلك الحين وحتى بداية القرن العشرين صارت الرأسمالية الصناعية هي القوة القائدة والديناميكية التي تجر المجتمع ويُفترض بها تحديد المزيد من

التطور. فبعد أن تم خنق وإخماد المعارضة الأساسية، استمرت التناقضات الاجتماعية إنما داخل القوقعة الاجتماعية الجديدة للمجتمع التي جعلت معسكرات مصالح مختلف الفئات المتنافسة متوافقة مع حصرها ضمن الأشكال الداخلية لنمط الإنتاج الصناعي الذي أضفيت عليه صبغة موضوعية. وبعبارة واحدة نقول إن كل المجموعات الاجتماعية المشاركة، وكل الأحزاب والعقائد والمصالح والأماني وتصور الأهداف، حددت نفسها الآن ضمن إطار الهيكل المشترك للتراكم الصناعي الرأسمالي. وظهر نظام علاقات سري مشترك كف عن أن يضم متناقضات، وكان بالتحديد مخطط الهرم وميدانه القومي هو الذي حدد التمايز الكبير عن تاريخ تشكيل الرأسمالية.

وكما تم في هذه الحكاية جعل هيكل تثمين المال آلة مجتمعية مستقلة عن اللاعبين، نجد أن البنى التكميلية للضبط الحكومي حظيت بشرعية خاصة بها. إن صراع التنافس الداخلي على ضبط الأمور رأسمالياً حدد تناقضات المصالح في حين إن التنافس الخارجي بين حكومات الأمم الناشئة أعطى الدولة وجهازها معنىً جديداً منح اقتصاد السوق الرأسمالية الصناعية دينامية.

لم يقتصر الأمر على انقضاض العقيدة القومية على كل الطبقات الاجتماعية والتقارب المتبادل بين الليبرالية الاقتصادية وجهاز الدولة القديم لمنح الدولة هذا الوزن الجديد. إن المشاكل الاقتصادية المرتبطة بالتوسع الصناعي وشروطها وتداعياتها هي التي دفعت الليبرالية باتجاه الدولة ووظيفتها المرعبة بوصفها لوياثان للتدخل من جديد على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

لذلك نجد إنه في بعض المجالات كان مديرو الشركات الليبراليون، والمشتغلون في الاقتصاد السياسي، وإلى حد ما المنظرون هم المنتصرون الذين صار لديهم مصالح ضخمة في موالاة الدولة. وهنا جاء دور المنظرين والسياسيين المحافظين الذين حاولوا إعادة صوغ ودهم القديم تجاه الدولة على أرضية المجتمع الصناعي الجديد، وتمكنوا ضمن هذا السياق من البروز مجدداً. وبشكل عام وكما

تمكنت الليبرالية والنزعة المحافظة من الاندماج وتم فرض عقيدة السوق الحرة الصارمة لكن لم يكن هناك مجال لعودة التطلعات الاستبدادية القديمة القائمة على السلالة الحاكمة حتى وإن خضعت بشكل تام للاقتصاد الرأسمالي. استمر عصر الامبرياليات القومية الصناعية طوال قرن كامل لينتقل إلى عصر التنافس الصناعي في ظل تدخل الدولة على شكل موجات متلاحقة.

الدولة الأب

بعد الانهيار الاقتصادي نتيجة إطلاق العنان لنظام الهرم الصناعي، وبعد أن تم إحكام براثن «العمل المجرد» على العاملين الفقراء الذين تم فرض الانضباط عليهم، صار بإمكان النخب الرأسمالية طرح أفكار جديدة حول «المسألة الاجتماعية». ففي خاتمة المطاف كان لا بد من العمل بطريقة ما على تجارب حالات الفاقة والبؤس الجماهيري العائدة للنصف الأول من القرن التاسع عشر إن أراد المرء عدم الوقوع في وضع مماثل في الأزمات التي يمكن أن يحملها المستقبل. ولهذا فإن النزعة المحافظة الليبرالية ثبتت نفسها تدريجياً بعد عام ١٨٥٠ بشكل تجاوز وضعها زمن آدم سميث، وبنثام، ومالتوس وشركائه ومالت إلى تحميل الدولة مسؤولية اجتماعية محددة كانت بطبيعة الحال هي دور لوياثان، وهي مهمة لا يمكن فصلها عن وظيفتها القمعية. إنه تكرار زواج الليبرالية مع جهاز الدولة الرأسمالية الصناعية الذي قام في فترة الحكم المطلق ومع ممثليه المحافظين الأقدر على التفكير بوظيفة الدولة وإعادة تشكيلها في أزمة التحول الكبرى.

إن التقارب بين الليبرالية والنزعة المحافظة بل حتى اندماجهما حدث بهذا الشكل أو بغيره في كل البلدان المهمة في أوروبا وبشكل خاص في ألمانيا حيث تم تشكيل الدولة القومية البورجوازية من الأعلى بشكل متأخر واتخذت شكلها الرسمي تحت قيادة السلالة الحاكمة، إذ تحول الرايخ الألماني تحت قيادة القيصر فيلهلم إلى طليعة في نظرته إلى الدولة الرأسمالية الجديدة. وتم الافتراض إن على اللوياثان منع الأزمات المستقبلية وإرضاء عبيد الدولة على الصعيد الاجتماعي.

صار من الضروري استكمال القانون الطبيعي المطلق الخاص بالسوق الذي لم يعد يمكن الوثوق به ضمنياً، على الرغم من قانون سايس الشهير حول قدرة نمط الإنتاج الرأسمالي على التوسع الهائل بالاعتماد على نظام بيوت الفقراء ودور التوقيف القديم بنظام تديره الدولة بطريقة اجتماعية. أما على الصعيد الإيديولوجي فتم ضمن هذا السياق استرجاع كل اللحظات الأبوية التي ميزت نظريات تشريع الحكم المطلق رسمياً.

ولا بد هنا من إجراء عملية استرجاع موجزة لنتمكن من فهم هذا الانبعاث ضمن مستوى تطور جديد. ففي الواقع وبطبيعة الحال كانت بيروقراطية الحكم المطلق هي التي بدأت بتحويل الشعب إلى مادة بشرية مرتبطة بالمال ووأطلقت عملية استغلال قوة العمل بشكل مكتمل. قُمع دون رحمة كل نبض استقلالي وكل احتجاج. كان غدر الحكم المطلق قائماً لكنه كانت له قوة هجومية أكبر وامتلك آلة قمع اجتماعي أعظم مقارنة مع كل علاقة السلطة السابقة، وكانت آلة القهر التي بناها كإجراء احترازي لتمنح الملك قناعاً أبوياً. كان يجب معاملة الرعايا مثل أطفال الشخصيات الكبرى التي مثلت وجسدت النظام الرأسمالي المبكر (فعلى سبيل المثال سُمي الأقنان في الروايات الروسية الكبرى مثل أعمال تورغينييف بالأطفال).

من ناحية أخرى أنتجت الليبرالية نظام غدر أكثر صقلاً، إذ تم تقديم إضفاء صبغة موضوعية على «تثمين القيمة» بحيث يبدو الخضوع الذاتي للقوانين الاجتماعية العمياء طبيعياً، ويمثل الحرية. ووفقًا للأطروحة والأطروحة المضادة، فإن ديالكتيك الغدر الاجتماعي يتطلب الآن تركيباً رأسمالياً يجب أن يأخذ في الاعتبار حقيقة أن «المخاطر» زادت كثيرا ويمكن أن تصبح مجازفة مندمجة بهيكل النظام في حد ذاته، مثل ما بينته أزمة التحول للثورة الصناعية، لذا كان لابد من مسح الليبرالية بقطرة إضافية من الزيت الأبوي أو، كما قال الأمير أوتو فون بسمارك (١٨١٥-١٨٩٨)، «المستشار الحديدي» الأول المتعصب في نزعته

المحافظة وشاع قوله زمن تأسيس الإمبراطورية الألمانية: «قد يحتاج المرء أن تعطيه الدولة القليل لإضافة قطرات من الزيت الاجتماعي إلى الوصفة» (مقتبس من: Adler 1897).

من المؤكد أن هذه النزعة الأبوية الجديدة لا يمكن أن تكتفي بعبارات عقائدية بل عليها الاستعانة بمؤسسات رعاية اجتماعية، حتى وإن كان ذلك بغرض تأمين متطلبات البقاء، بهدف منع خطر الانهيار والانتفاضة في المستقبل. لكن لم تعد الآن الشخصنة المباشرة للزعامة ممكنة كما كانت عليه الحال زمن الحكم المطلق القديم، على الرغم من إنه، على الأقل في ألمانيا، مثل القيصر فيلهلم وجهاً ملائماً لم تتم ملاحظة شخصيته الهزلية وسط السلام الاجتماعي القائم على مستوى حياة متدنٍ.

لم يقتصر الأمر على ضرورة أن تتخذ النزعة الأبوية الجديدة طابعاً مؤسساتياً قوياً بل أن تكتسي سمة مجردة مقارنة بتلك القديمة، وبالتحديد الطابع المجرد للملكية العامة للدولة القومية الجديدة التي يجب تثبيتها بقوانين قضائية. أما فيما يخص اللوياثان فيجب أن يؤدي هذا إلى تعديل في التركيز إذ إنه بعد أن وصفه هوبز سابقاً باستعارة لغوية على أنه وحش ضخم شبيه بالتنين، وتم تعديل الصورة لاحقاً في سياق النظرة الميكانيكية للعالم ليصبح أداة في آلة السوق بوصفه آلة قسر وتربية، وهكذا بدأت الدولة الأب بالتكون. ولم يعن هذا أكثر من أن البشرية المحظوظة في الدولة الاجتماعية ستحظى بسرعة بوحش على شكل آلة بيروقراطية ضخمة ليصبح في مقام زوج الأم.

كان هذا دليلاً على عمى وتهاون النخب الرأسمالية، إذ رفضت حينئذ الاعتراف بالاشتراكية الديمقراطية التي نجت حديثاً وبالجهاز النقابي الناشئ، الذين التزما منذ وقت طويل بالمقتضيات الرأسمالية وبالتصنيف الاجتماعي، وربطهما على الأقل جزئياً في هيئات هذه النزعة الحكومية الأبوية على قاعدة ما فرضه وحش اللوياثان . كان بنثام سابقا لعصره ولم يتم إدراك استنتاجاته الأخيرة بشكل كامل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من قبل النزعة

المحافظة الليبرالية على الرغم من استعداده للوصول إلى تسوية على المستوى الفكري. لكن مشكلة الفهم لم تكن فكرية بقدر ما كانت اجتماعية. فبالنسبة للنخبة البشرية المتوسطة للنزعة المحافظة الليبرالية في ذلك الزمن كان التوجيه التربوي للمادة البشرية رغم كل شيء مقبولاً كما هو الحال مع الحد الأدنى من الامتيازات الاجتماعية.

لم يعد من الوارد تصور أن تكون المنظمات الاجتماعية والاشتراكية الديمقراطية التي نشأت ضمن الطبقة العاملة جزءاً من جهاز الدولة وأن تتمكن من الاشتراك في الحكم مع الرأسمالية. بدا ذلك في نظر السادة المبجلين عبثياً مثل فكرة جلوسهم هم وخدمهم وخادماتهم إلى طاولة واحدة لتناول الطعام. كان لا بد من انتظار القرن العشرين حتى يتم الاعتراف بالاشتراكية الديمقراطية وبالنقابات العمالية بوصفهما جزء من النظام القائم وكان من نافل القول حصر مشاركة الاشتراكيين الديمقراطيين في التحالف الحاكم بحقيبة وزارة العمل كما صار لاحقاً من المعتاد إسناد حقيبة شؤون الأسرة إلى سيدة. ولم يكن هناك قبل الحرب العالمية الأولى أي مشاركة للاشتراكيين في الحكومة على الرغم أنه تم في عام ١٨٩٩ في فرنسا تكليف النائب الاشتراكي ألكسندر إتيين تاليران بوزارة التجارة في حكومة محافظة من منطلق فردي (أي إن الأمر لم يتعلق بتحالف) وكانت النتيجة طرده من الحزب.

وبشكل عام مالت الإدارات الرأسمالية المحافظة الليبرالية إلى عدم الاعتراف بوضعية استقلال الطبقة العاملة وقبول ممثلين عنها (حتى وإن توافقوا مع النظام) وإلى التعامل مع جماهير المادة البشرية بوصفهم رعايا رب البيت على المستويين الاجتماعي والسياسي وخاضعين لرعايته الأبوية.

وقبل تأسيس الدولة الألمانية وانطلاقاً من مواقف تكتيكية تعاون بسمارك خلف الكواليس مع الاتحاد العام للعمال الألمان بزعامة فرديناند لاسال (١٨٢٥ - ١٨٦٤) ضد الليبراليين (ويبدو هنا مجدداً كيف تم التعامل في منتصف

القرن مع الحركة العمالية الاشتراكية المنبثقة من خضم الليبرالية من قبل كل من النزعة المحافظة والنزعة الليبرالية على أساس مناورات تكتيكية للتلاعب بالجماهير)؛ ومنذ زمن توافق الاتحاد العام لنقابات العمال الألمان والحركة الاشتراكية الديمقراطية عام ١٨٧٥ على الاندماج في حزب العمال الاشتراكي في ألمانيا (الذي صار لاحقاً الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني) تعامل المستشار الحديدي مع الاشتراكية الديمقراطية بحكم الواقع بوصفها قوة معادية للدولة: «لم يلحظ بسمارك أن الحركة الجديدة المركزة على تعزيز الوزن السياسي وتحسين الوضع الاجتماعي للعمال تبنت مواقفاً ثورية كما طورها كارل ماركس ولم يعبأ بذلك» (لوت،). طور بسمارك سياسة قمع وملاحقة عنيدة ضد الاشتراكية الديمقراطية، بهدف مواجهة الخطر المفترض بالإطاحة بالحكم انطلاقاً من تقسيم المجتمع إلى فئات (ولم يعد الأمر يتعلق برفض نظام المعامل). ولتحقيق هذا فرض على الرايشستاغ عام ١٨٧٨ ما دُعي بالقانون الاجتماعي الذي لم يُلغ إلا في عام ١٨٩٠. وبموافقة القوميين الليبراليين الذين ترددوا في البداية فصدر قرار حظر كل المنظمات الحزبية الاشتراكية الديمقراطية وكل النقابات والصحف التي تبنت التحريض الاشتراكي (وتم ذلك بقدر قليل من القمع البوليسي).

لكن الأمر المثير للإعجاب الذي ولد تداعيات هامة على تطور الرأسمالية ضمن سياسة بسمارك لم يكن قانون الاجتماعي بقدر ما فعلت التشريعات الاجتماعية جديدة المضمون ضمن إطار فكرة تكرار ضرورة أن يكون هناك «بضعة نقاط زيت» لتسهيل دوران المجتمع. وضمن هذا السياق أوضح القيصر فيلهلم الأول الأمور. ففي خطاب العرش الذي ألقاه القيصر فيلهلم الأول، رعاه الله، في ١٧ تشرين الثاني ١٨٨١ الذي تلاه بسمارك نفسه نقرأ: «سبق لنا أن عبرنا منذ شهر شباط من هذا العام عن قناعتنا إن معالجة الأضرار الاجتماعية لا يمكن أن ينحصر بطريق قمع التوجهات الاشتراكية الديمقراطية بل يجب أن يترافق بالسعي لتحقيق رخاء العامل. ونرى إنه من واجبنا كقيصر تكليف الرايشستاغ بمتابعة هذا، وسنكون في منتهى الرضا في حال نجاح الأمر، وحين

ننجح بنقل الوعي إن وطننا الأب هو الذي يضمن سلامه الداخلي ويقدم العون لكل محتاج ويمنحه حق مغادرته» (اقتباس عن ديهل / مومبرت، ١٩٨٤). لذلك، قاد بسمارك إستراتيجية مزدوجة كلاسيكية فبالتوازي مع تشديد الحظر وفقاً لقواعد لوياثان القديم تعاملت حكومته مع دولة الرفاهية الأبوية انطلاقاً من الاعتبارات المحافظة الليبرالية على محمل الجد ونفذت نوعاً من «ثورة بيضاء» من فوق في التشريع الاجتماعي الذي أصبح نموذجاً أولياً لدولة الرفاهية الحديثة في القرن العشرين. ففي ١٨٨٣ أعلنت إدارة بسمارك التأمين الصحي القانوني، وفي ١٨٨٤ التأمين القانوني ضد الحوادث، كما أصدرت عام ١٨٨٩ قانون تأمين التقاعد. ومن اللافت أن القوميين الليبراليين ومجموعات وأحزاب أخرى عانت في تلك الفي أثناء من انشقاقات (وضعفت نتيجة تقاربها مع الإيديولوجية المحافظة) ومالت الليبرالية في كلتا الحالتين، أي فيما يتعلق بالحظر وبالسياسة الاجتماعية إلى محاولة العرقلة والكبح لكن دون أن تصوغ سياسة مضادة فعلية. وفيما يتعلق بالحظر احتفظت ببقايا من الشك تجاه الجهاز المحافظ طالما لم تجلس على مقاعد الحكم ولم يكن هناك ما ينذر بحالة طوارئ. وفي هذا الوضع الملائم لهم كانوا أكثر تأييداً لموقف «سيد الدار» في مواقفه من العمل ومن رجال الأعمال مقارنة مع موقفهم من جهاز الدولة، أما في الشأن الاجتماعي فواظبوا على سياستهم التقليدية لكبح مبادرة بسمارك ومنع إقامة دولة قوية. وقد نجح الليبراليون في واقع الأمر في الحد من المعونات التي كانت مقررة في البداية لدعم الضمان الاجتماعي ولتمثيل العمال (...) إذ تم كبح الأمرين بشكل حاسم... وأعاقوا بشكل أبرز الحق بالتقاعد أو الحق بالتعويض عن إصابات العمل (...) وهكذا لم يحق للعامل الحصول على تقاعد إلا إذا بلغ السبعين من العمر، وواظب على دفع الاشتراكات لمدة ثلاثين عاماً دون انقطاع، وهو أمر لم ينطبق إلا على قلة من العمال (لوت).

ما كان بسمارك نفسه بطبيعة الحال شديد الاقتناع بالدوافع الخيرة بقدر ما حركته حسابات السلطة السياسية. فمنذ عام ١٨٨٠ كان قد وضع تشريعاته

الاجتماعية المخطط لها بهدف نشر موقف محافظ بين السواد الأعظم من المحرومين من خلال الحق بالحصول على تقاعد (اقتباس عن لوت).

لكن البشر يحتاجون أكثر إلى الحق بتلقي المعونة بدلاً من الشعور بإمكانية ذلك. لكن التشريع الاجتماعي البسماركي ألغى كل طرق تحقيق الذات والتحرر والتعاون المتبادل ما بين العمال المأجورين. ومنذ بداية دولة الرخاء الحديثة تم تحصيل أموال الضمان الاجتماعي بشكل إجباري وأديرت تحت إشراف الدولة. كما تم تمويل مشاركة الدولة وأصحاب الأعمال على حساب النشاط المنظم والتعاون اللذين تراجعا إلى الصف الثاني. وبهذه الروح الأبوية روج بسمارك وهم «مملكة اجتماعية» في بروسيا، وكانت هذه الأفكار الملفقة قائمة منذ زمن عبر المناطق الألمانية. كانت حلقات أكاديمية محافظة هي التي لفقت طريقة التعامل الإيديولوجي في أزمة التحول الكبرى إلى دولة التدخل الاجتماعي. وهكذا تولى أحد ملاك الأراضي في منطقة بوريمانيا، المحامي البروسي يوهان روبيرتوس ياغتزو (١٨٠٥ - ١٨٧٥) (الذي حظي بتقدير ماركس) دور الوسيط النظري بين الأفكار البورجوازية المحافظة والأفكار الاشتراكية عبر نقده الخاص للربح الرأسمالي ولريعية الأراضي وطور فكرة طوباوية حول المطالبة بنموذج لهيئة مركزية تتولى ضبط المسألة الاجتماعية).

وبشكل عام فإن الهجوم الإيديولوجي الذي شنه اندماج النزعتين الليبرالية والمحافظة كان أكثر قدرة على التوافق مع مقتضيات نظام التدخل الحكومي الأبوي مقارنة مع الليبرالية القديمة المترددة. ولم يقتصر هذا التوجه على ألمانيا بل شمل كل الرأسماليات الأوروبية بقدر متفاوت. وقد تم الاعتراف بإستراتيجية بسمارك المزدوجة القائمة على القمع وعلى النزعة الحكومية الأبوية، في إنكلترا وفي فرنسا على صعيدي تاريخ الأفكار والسياسة الاجتماعية.

ففي إنكلترا حظر «قانون الاندماج» الصادر عام ١٧٩٩ كل منظمات المدافعة عن مصالح العاملين بأجر. وتم تجديد ها الحظر عام ١٨١٩ من قبل الحكومة المحافظة ولم

يتم تخفيفه إلا في عام ١٨٢٤ ومنذ ذلك الحين تم السماح بتأسيس «اتحادات عمل» متوافقة مع النظام. ومع ذلك ظل تحديد مهام النقابات على المستويين الاجتماعي والسياسي تحت تأثير الاشتراكيين الذين تعرضوا إلى العديد من عمليات القمع.

كما تشكلت في الوقت نفسه في وقت مبكر نزعة اجتماعية أبوية محافظة جديدة كرد فعل على فظائع التصنيع. وقد عبر المؤرخ والكاتب من المرحلة الرومانسية المتأخرة توماس كارلايل عن احتجاجه ضد دين الأثرياء انطلاقاً من قيم الأرستقراطية القديمة القائمة على الثقة والولاء المتبادلين بين السيد والخادم، وكان من أبرز وجوه مناهضة الحداثة القائمة على القمع وعلى معاداة التحرر والنزعة اليمينية المحافظة حتى وقت متقدم من القرن العشرين. وقد رد كارلايل على الانزعاج الميال لقلب الأوضاع لدى «العاملين الفقراء» في مواجهة الافتقار لقوة القيادة والاهتمام لدى سادة الصناعة من الليبراليين.

«ما هي كل انتفاضات وانفجارات الغضب الشعبي؟ هدير، صراخ غير متراكب، مثل غبي في حالة من الغضب والعذاب، إذ يبدو بعيد عن الحكمة وكأنه توسل غير متوافق:

«قودني، تحكم بي! أنا مجنون وبائس ولا أستطيع أن أقود نفسي! حقاً فمن بين كل «حقوق الإنسان» هذا حق للجاهل، أن يسترشد بالحكيم، أن يبقى على المسار الصحيح المحدد من قبله، بشكل معتدل أو عنيف، هو أكثر الأشياء التي لا يمكن التصرف بها. إذا كان للحرية معنى، فإنها تعني التمتع بهذا الحق وهذا يشمل في حد ذاته التمتع بجميع الحقوق» (كارلايل، مقتبس من: Adler 1897).

بهذا المعنى، وهذا غريب بقدر ما هو شائن، طالب كارلايل بمسؤولية اجتماعية متمثلة «بنبلاء الصناعة»، أو ما سُمي بـ «قادة الصناعة» الذي تحول في إنكلترا من تعبير إلى شعار ترافق مع «تعزيز الدولة للطبقات الدنيا» نحتاج إلى نبلاء في الصناعة وفي المنافسة إلى جانب رعاية دافئة لجميع العاملين.

كارلايل هو أول من دعا إلى فرض نظام إقطاعي على العمالة الحديثة (...)» (المصدر السابق).

في حين تبنى بنيامين دزرائيللي، رئيس الحكومة البريطانية المحافظ في العقد التاسع من القرن التاسع عشر وفي عام ١٨٦٨ ثم بين ١٨٧٤ - ١٨٨٠، بعض هذه الأفكار. فهو مصدر كل كلمة انتشرت عن العلاقة الحديثة بين المالكين والذين لا يملكون شيء إذ قال: «إنهما أمتان لا يربطهما أي شعور بالقرابة، كما لو كانوا أبناء مناطق مختلفة، أو كانوا سكان كوكبين مختلفين». (اقتباس عن أدلر ١٨٩٧).

إذن في وقت مبكر وقبل بسمارك بسنوات طويلة روج دزائيللي مبدأ ما سُمي «المملكة الاجتماعية». وبوصفه وزيراً ثم مستشاراً ثم وزيراً أولاً مهد الطريق في عامي ١٨٦٧ و١٨٧٨ لقوانين حماية العمال في المصانع.

ونهجت فرنسا مسار تطور مماثل، إذ إن حزمة القوانين التي أصدرتها الثورة البورجوازية عام ١٧٩١فرضت من خلال قانون شابلييه حظراً على كل أشكال التحالفات العمالية ولم يُلغ هذا رسمياً إلا عام ١٨٦٤. ثم بعد الإطاحة بالملك المواطن لوي- فيليب وثورة ١٨٤٨ ووصول لوي بونابرت (١٨٠٨ - ١٨٧٣) إلى السلطة وتنصيب نفسه على عرش الإمبراطور الفرنسي تحت اسم نابليون الثالث (الإمبراطورية الثانية) واتبع إستراتيجية مزدوجة لتدخل الدولة من خلال حمام دم وعمليات ملاحقة ضخمة، إذ باشر «حملة ضد كل أشكال تنظيمات العمال (...) وهكذا لم يقتصر ضحايا الديكتاتور على كل اتحاداتهم السياسية، بل إن قمعه طال بعض الاتحادات ذات الصبغة الاقتصادية الخالصة مثل اتحادات الاستهلاك المزدهرة وبعض النقابات الإنتاجية». (أدلر ١٨٩٧). ومن جهة أخرى عمل نابليون الثالث قبل اعتلائه العرش على إعداد برنامج سياسة اجتماعية محافظ وقد دعا بدوره إلى مثال نبيل الصناعة على طريقة كارلايل يضمن الانضباط ومراقبة العمال من جهة، ويؤدي إلى تحسين وضعهم المادي،

وكانت تلك فكرة لم يتخل عنها لوي نابليون قط في سياسته الداخلية. فبين ١٨٥٠ و١٨٧٠ بدأت في فرنسا أيضاً الدولة الاجتماعية الحديثة من خلال إجراءات متنوعة تُذكِر بحجة مانديفيل السوداوية حول ضرورة تمتع فئة العشرة بالمئة العليا باستهلاك فاخر بهدف خدمة مصلحة الأعمال، وهو أمر استلهمته سياسة الدولة لإدارة الأزمات في القرن العشرين:

«كان أهم عمل لنابليون في ميدان السياسة الاجتماعية **(...)** محاولته التغلب على البطالة **(...)** من خلال نظام الإعمار العام **(...)** ففي نصف عقد من السنين تم إنفاق المليارات على بناء المنشآت العامة في العاصمة وحدها. وجرى أمر مماثل في ليون ومارسيليا، وبوردو. وكان لهذه الإجراءات الضخمة التي نُفذت وفق طراز مميز عدداً من التداعيات الهامة المتنوعة إذ تم تشغيل قسم كبير من اليد العاملة بشكل منح أفرادها أجراً دائماً، ومالت الأجور إلى الارتفاع، وتم تحفيز الرغبة في الحصول على تعهدات **(...)** كما لوحظ إن حركة البناء الجديدة نشطت المضاربة بالأراضي وأرضت رعية الإمبراطورية **(...)** من خلال إنفاق العديد من الملايين **(...)** كما تم تقديم دعم حكومي لبناء بيوت للعمال لكن هذا لم يتم بوتيرة منظمة، إذ تم إعادة تنظيم الهيئات المكلفة بالإشراف على الرخاء العام وتم بناء المزيد من الحمامات للشعب ومن رياض أطفال لأبناء العاملين ومن الملاجئ المخصصة للعمال المصابين بعاهة». **(آدلر ١٨٩٧).**

لذلك سقط قانون بسمارك الاشتراكي على الرغم من اعتماده على الحظر السياسي القسري كما كان الحال، إلى حد ما مع النزعة الحكومية الأبوية ضمن إطار علاقات الحكم الرأسمالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. والمحرج في الأمر هو إن الدولة الاجتماعية الحديثة في أوروبا تم إنشاؤها بالأصل بالاعتماد على روح محافظة متأصلة بهدف فرض أهداف سياسية متعلقة بالسلطة.

ويمكن ملاحظة هذا الأصل التاريخي حتى اليوم بوضوح في دول الاشتراكيات الديمقراطية. يبدو إن الرأسمالية بحكم طبيعتها عاجزة عن تقديم

شيء مختلف عن السلطة الحكومية العميقة المرتبطة بالقمع والمراقبة حتى مع عقود دفع رواتب للمادة البشرية وكذلك الصدقات الحكومية وهذا أقصى ما يمكن انتظاره من هذا الشكل من تنظيم المجتمع على صعيد الرفاه الاجتماعي.

كانت البدايات المحافظة لدولة الرفاه الاجتماعي ظاهرة عامة في أهم البلدان الأوروبية ولهذا استمر هذا التطور في الإمبراطورية الألمانية بشكل مستمر. هنا اخترقت أفكار الدولة الاجتماعية ونزعة التدخل الحكومي بشكل أشد مقارنة مع شرق أوروبا ووصلت إلى الاقتصاد القومي الأكاديمي. لم يمض الأمر بعيداً وفق آراء رودبيرتوس[1] لكن الأفكار السياسية الاجتماعية لمن سموا بالاشتراكيين الأكاديميين ذهبت في اتجاه مشابه وقد شكلوا مجموعة محافظة التوجه من أساتذة الجامعات أسست عام ١٨٧٢ «رابطة السياسة الاجتماعية» انبثقت عنها قرارات حاسمة تبنتها الإصلاحات الاجتماعية البسماركية وكل الإصلاحات الحكومية الاجتماعية اللاحقة. وقد أطلق بسمارك نفسه على هذا تسمية اشتراكية الدولة وعدها أمراً إيجابياً بالكامل الأمر الذي حمل قدراً من السخرية مساوياً لمدى ديماغوجيته. ثم تولى، في المقام الأول، البروفسور أدولف فاغنر (١٨٣٥-١٩١٧) المنظر المالي وخبير الاقتصاد القومي مهمة تطوير هذا المفهوم ونشره.

لذا لا يكون مستغرباً واقع إنه حتى مرحلة بعيدة من القرن العشرين رجع فضل شرعنة منظري التحديث من اليمين واليسار، بما في ذلك الاشتراكية الديمقراطية، إلى فكرة اشتراكية بروسية استبدادية طبقتها نخب أبوية على أرضية نظام صناعي أدارته الدولة.

ولكن الليبرالية في حد نفسها التي شاركت في النقاشات حول مخاطر النظام وتأمين الرخاء الاجتماعي بشكل استبدادي فاتها ركوب قطار الدولة الاجتماعية في وقتها حتى وإن كان كل همها التحكم بالكوابح.

---

(١) كارل رودبيرتوس(١٨٠٥-١٨٧٥) اقتصادي ألماني مبتدع فكرة اشتراكية الدولة.(المترجم)

كان فريدريش ناومان (١٨٦٠-١٩١٩) أحد قادة منظري الليبرالية التي انبثقت عن فكر حقبة القيصر فيلهلم وهو الذي صاغ موجة الفكر الليبرالي وتوافق مقتضيات النظام الجديدة مع الضبط الحكومي في ألمانيا. كان ناومان الذي أُطلق اسمه على مركز «التكوين السياسي» المقرب من الحزب الديمقراطي الليبرالي بالأصل كاهناً إنجيلياً، وتحول لاحقاً إلى امتهان السياسة كما كان بطبيعة الحال قومي النزعة وطور أفكار حول «اشتراكية مسيحية» ذات نزعة أخلاقية. وهو أسس في ١٨٩٦ «الاتحاد الوطني الاجتماعي» ضمن إطار المجموعات المنبثقة عن الليبرالية؛ ولم يكن دخول الربط بين مصطلحي الوطني والاجتماعي ليكون اسم حزب نتيجة صدفةبل كان نتيجة لسياق ليبرالي. ويمكن القول إنه من نواح عديدة يمكن عد ناومان مؤسساً لأفكار الليبراليين الاجتماعيين التي حاولت الانفصال عن ليبرالية السوق الاقتصادية في القرن الثامن عشر وفي بداية القرن التاسع عشر. وقد طرح في عام ١٩٠٦ حول «السياسة الاقتصادية الألمانية الجديدة» وجاء فيها: «بدأ في منتصف العقد الثامن الابتعاد عن النظرية الليبرالية وعن الدولة غير الاقتصادية ليحل محلها ما أُطلق عليه تسمية الدولة الاشتراكية» (ناومان ١٩٠٤). ما استطاع ناومان بوصفه ليبرالياً تقبلهذا التوجه دون تحفظ لكنه عبر مع ذلك عن شكوكه في انقضاء عهد الليبرالية القديمة:

«إن الليبرالية الاقتصادية التي شاخت، وكما يدل اسمها، جزء من الحركة الثقافية الكبيرة التي غيرت أوروبا في القرن المنصرم على الصعيدين الروحي والمادي (...) لم يتم فرضها كما إنها لم تكن ملجأ! ومن حالفه الحظ ارتقى إلى الأعلى، أما من جانبه الحظ فقد انتهى في القبر! لا يجوز للمرء إظهار التعاطف حين يريد تربية بشر لمصلحة الاقتصاد (...) سيتم الدفع لكل فرد تبعاً للعرض والطلب. يذهب المرء إلى السوق ويعرض نفسه ويقول أنا أعمل لقاء هذا الأجر! صار العمل أداة لفرض الرضوخ! وإذا جاء شخصٌ وطلب سعر أقل منك، عندها يحق لك المغادرة، لأن عملك فقد قيمته، ما أن يطلب شخص آخر مالاً أقل (...) هنا يبدو جوهر فكر الليبرالية الاقتصادية عارياً تماماً. عرضٌ وطلب!

لبني البشر مسار صاعد وهابط مثل أسهم البورصة! لكن كيف كان من الممكن لهذه الدروس أن تملأ النفوس بالآمال، وكيف كان من الممكن أن تتحول لتصبح قاعدة كل نظام عملنا؟ **(...)** كان عالم الاقتصاد، في عصر دخول الليبرالية مختلفاً تماماً عن عالم الاقتصاد الذي يسعى اليوم لإيجاد مكانٍ له، وبقدر ما كان نمط تجليه متوافقاً مع متطلبات مبادئه الأساسية في عصره، فإن على الليبرالية اليوم أن تكتسي ألواناً متوافقة مع العصر في حال افترضنا إنها ستستمر **(...)** وهي لا يمكنها القيام بهذا دون صحوة جديدة للروح المرتبطة بقيامتها دون القيام بنقد ذاتي **(...)»**. (مصدر سابق).

ولكي تتمكن من السباحة مع تيار العصر لا بد من أن تقوم الليبرالية، ولو لمرة واحدة، بالتمعن بإنعكاس صورتها المرعبة في المرآة. إن التوافق الاجتماعي الليبرالي أو على الأقل الاقتراب من أفكار الدولة الاجتماعية المزدهرة هو أمر كان في نظر ناومان في البداية عملية تحول منهجي ضرورية للوياثان ليصبح «الدولة الأب» على صعيد السياسات المجتمعية:

«إن ما يندرج ضمن إطار المفهوم العام «للسياسة الاجتماعية» هو بدوره جزء من «الحق ومن الاقتصاد» **(...)** حين دخل واضعو هذه السياسات وضامنوها إلى سلطة الدولة، إذ تعلق الأمر بمفهوم حكومي ضمن الحياة الاقتصادية، صار ضرورياً لحماية الضعفاء. والأمران سيّان موضوعياً إن أراد المرء تبرير هذا المفهوم مع قواعد حب الآخر المسيحية أو مع ضرورات الدولة. إن جوهر الأمر هو إدراك إنه مع تطبيق مبدأي المُلكية الخاصة وعقد العمل الحر فقط تكون العلاقة الحقوقية بين الشركات والعمال قد أُنجزت **(...)** إذ يجب الاعتراف علناً إننا نحتاج عمليات القسر الحكومية بهدف تعلم أسس الاستقامة التجارية في المقام الأول! ما زال عندنا في قطاع النسيج وفي غيره من القطاعات ساعات عمل تتجاوز قدرات البشر عند الرجال، كما إن استنزاف قدرات النساء ضخم للغاية، كما إن الأطفال الذين يعملون من المنازل محرومون من أي حماية.

قد يكون تعبير يوم عمل من ثمان ساعات أمراً رسمياً، لكن صحة شعبنا وثقافتنا الأخلاقية تقتضيان توفير التأمين لكمية أكبر بكثير من البشر خارج نطاق الأعمال التجارية ونحن نشهد اليوم عدد أكبر من العمال المستقلين على حافة الفاقة. إن الفئة الأدنى من العاملين بأجر ما يزالون يحظون ظاهرياً بحد أدنى من الحماية وقتهم من الوقوع في حالة همجية **(...)** ويجب أن يكون هناك مؤسسة مستمرة لحماية العمال **(...)** وحين تم إطلاق هيئة ضمانة الثروات صوّت الليبراليون ضدها مرات عديدة **(...)** أما اليوم فلا يوجد أي شخص لا يقر إنها إنجاز وطني، إذ إنها عملية تنظيم ضرورية لعقود العمل الحرة» **(مصدرسابق).**

صحيح إن ناومان اقترب بهذه الطريقة من الفكر الليبرالي المرتبط بالروح المستجدة لتدخل الدولة في النظام الصناعي المتطور، لكنه لم يترك مجالاً للشك إن هذا يفترض أن يتضمن حكومة سلطوية- أبوية. وإنه لصحيح أيضاً إنه تحول إلى التقليد الليبرالي التقليدي الرافض لإضفاء طابع شمولي على عمليات القسر المرتبطة بسلطة الدولة لكنه طالب بحرية تنظيم **(**اتحادات الشركات بما في ذلك الروابط التجارية وحرية اتفاقياتهم**)** لكنه اشترط، حين الضرورة، منح الأولية لموظفي جهاز الدولة **(**مصدر سابق**)** لكن كان هذا «التنظيم الاجتماعي الاقتصادي الذاتي» متوافق مع مفهوم بنثام ومع تصورات نخبوية. ففي كراسه حول «الديمقراطية والقيصرية» سبق لناومان التركيز على ضرورة القيادة المتسلطة:

«من طبيعة الأمور أن يتكون ضمن إطار الديمقراطية عناصر أرستقراطية **(...)** إذ لا يوجد مجال لتحريك الجماهير بشكل جماعيبلا نوع من الأرستقراطية **(...)** ففي كل مكان من العالم تنمو أنماط حكم وفق طريقة تتضمن نبلاء بلاط حتى في الأماكن التي عارضها الناس من حيث الأساس، إذ إن المرء يقاتل للحصول على المركز الأول، ويريد الديمقراطيون بدورهم احتلال المقدمة. كما إن تاريخ الليبرالية البورجوازية يقدم أمثلة فريدة مستمرة لهذا التطلع نحو الأعلى» **(**ناومان**).**

وهكذا يبدو للتيار الليبرالي الرئيسي أنه من المفروغ منه تولي «فئة عليا» القيادة محمولة من قبل الكتلة الواسعة الضخمة المظلمة القابعة تحتها (المصدر نفسه). إن الفكرة المحافظة للغاية التي طرحها كارلايل المتعلقة بنبلاء الصناعة، أو قباطنة الصناعة كامنة في عقول الليبراليين. ومثل حال نظرة ناومان الاجتماعية – الليبرالية والوطنية – الليبرالية إلى العالم كان العنصر النخبوي متوافقاً على طول الخط مع فكر القيصر فيلهلم الذي لم يرد قط في عصره الحد من العلاقة بين النزعة الاجتماعية الحكومية وخضوع المادة البشرية للسلطة السياسية. وفي عام ١٨٨٨ بعد وصول فيلهلم الثاني إلى السلطة إثر وفاة القيصر العجوز برز خلاف مع بيسمارك حول المزيد من التشريعات الاجتماعية ومسألة العمل، وانتهى الأمر عام ١٨٩٠ بصرف المستشار الحديدي وتم تعليق تشريعاته الاجتماعية وقد نفذ القيصر هذا بطريقة استبدادية للغاية. لكن لم يتغير شيءٌ جوهري في الإستراتيجية المزدوجة المعتمدة على البيروقراطية - الأبوية وعلى القمع على الرغم من تشريع الاشتراكية الديمقراطية. وقد عبر فيلهلم الثانيبلطف في زيارته لأملاكه في منطقة كادينين عام ١٨٩٩ عن موقفه إذ قال: «يجب الحرص على ألا تكون اسطبلات الخنازير أفضل من شقق العمال» (خطب القيصر، يوهان، ١٩٦٦). وقد سبق للقيصر التعبير قبل عام من ذلك عن روح تسلطية مماثلة في مواجهة إضراب التجار في برغ باو وفي فروع صناعية أخرى في منطقة فيستفاليا: «مثل كل شخص مسؤول عن عمليات صناعية توجب عليكم بدوركم مراقبة تطور علاقاتنا الاجتماعية، وقد قمت بخطوات قدر استطاعتي لمساعدتكم لأجنبكم أوقات اقتصادية صعبة. إن حماية العمل الألماني، وحماية كل فرد راغب في العمل كان وعداً ألزمت نفسي به طوعا العام الماضي (...) أوشكنا على إنجاز القانون وسيُعرض هذا العام على ممثلي الشعب، إذ يُفترض معاقبة أي شخص يحاول منع أي عامل ألماني راغب إنجاز عمله، وكل من يحرض على إضراب وزجه في السجن». (اقتباس عن يوهان).

لم يقتصر الأمر على نقش بدايات الدولة الاجتماعية العصرية أنظمة استبدادية وبعقائد نخبوية، إذ لا يوجد شكوك حول فعاليتها على الأقل حين يكون المعيار هو تحسن حال العمال الفقراء. وقد جزم نصير اشتراكية الدولة أدولف فاغنر بفعالية التشريعات الاجتماعية التي رأى أنها «جعلت الناس في صحة أفضل ورفعت قدرتهم على العمل» (فاغنر).

لا يتعلق الأمر هنا بمناقشة الرخاء في حد ذاتهبل بنظرة وظيفية ركزت على فائدة الأمر بالنسبة للآلة المجتمعية القائمة على «العمل المجرد»، ويعني هذا عدم وجود شك في أن الاشتراكي البروسي المحافظ اهتم بالطبقات الدنيا من الشعب ضمن سياق العقيدة الليبرالية القديمة المعروفة كما عرفناها منذ أيام مانديفيل، ودوساد، وكانط، ومالتوس:

«نحن لا نعدكم بحياة في جنة إلدورادو[1]، ولا بحياة هناء موهومة، إذ سيكون هناك على الدوام فاقة ومعاناة في العالم، وربما كان من الجيد وجود الفاقة والمعاناة لمصلحة تربية النوع البشري» (مصدر سابق).

لا يمكن، في واقع الأمر، الحديث بعد، حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، عن «تأثير اقتصاد السوق» على «نمو الرخاء» ولا حتى مع اقتراب دولة حماية الرفاهية. لكن في نهاية الأمر نجح الانتقال من معاناة لا مثيل لها إلى حالة فقر جماهيري تم تطبيعه في ظل الإمبراطوريات القائمة على الدولة القومية. وكان الأمر شديد الوطأة، إذ إنه على مشارف القرن العشرين وفي خضم توسع مخطط بونزي الصناعي لم يشهد معدل التغذية تحسناً ملحوظاً. وهذا ما يمكن معرفته من موضوع غذاء عمال الألعاب في منطقة تورينغن في الرايخ زمن بيسمارك:

«اعتمد بشكل رئيسي على البطاطا التي قُدمت بوصفات مختلفة على الطاولة، إذ تم تناولها في الصباح مع صلصة الهندباء أو مع القهوة، وكان المرء يحصل على

---

(١) مدينة الذهب الأسطورية الضائعة (المترجم)

وجبة إفطار ثانية قوامها الخبز والقهوة. أما في وجبة الغذاء فنجد البطاطا مع سمك مملح أو بعض الدهن من عند الجزار، أما الأشد فقراً فكان عليهم استبدال السمك المملح بماء مملح مغلي ومعبأ، أطلقوا عليه اسم مرق السمك المملح. وكان من النادر أكل اللحم. **(...)** ووقت صلاة الغروب نجد القهوة الخفيفة من جديد أو يُجلب من لدى جزاري الموانئ حساء السجق وهي التسمية التي أُطلقت على الماء الذي طُبخ فيه السجق الذي كانوا يحصلون عليه مجاناً أو لقاء القليل من المال، ويقومون بتقطيع البطاطا وتغميس القطع في الحساء وقد اختصروا وجباتهم ببيت شعر: بطاطا في الصباح الباكر، وحساء البطاطا على الغذاء، وبطاطا عند المساء وقت تبديل الثياب، بطاطا في كل وقت» **(اقتباس عن ريتر / كوكا)**

إنه البؤس الذي وصفه فريدريش ليست ذات مرة، وكان من ضمن ضرورات التصنيع الرأسمالي، واستمر على مدى عقود لاحقة من السنين ولم يختف حتى في خضم التصنيع المتقدم بحيث يمكن تكرار الوصف حرفياً!ولكن إدارة شؤون العائلات ونمط حياة فئات العمال «أصحاب المواقع الأفضل» لم تتمكن قط من الخروج من هذا البؤس، وهذا ما يمكن أن نستشفه من قائمة طعام عامل ماهر في برلين عام ١٨٩٠ وهو أمر لا يترك مجال لأي تفاؤل.

«ارتفاع استهلاك البقوليات والبطاطا والدقيق والخبز والحليب أما فيما يتعلق بمنتجات اللحوم فبالإضافة إلى النقانق الرخيصة، التي يتم دهنها على الخبز ولكن لا تغطيه، إذ يتم تقطيعها في الغالب كما استخدمت لحوم البقر أو الرئتين لصنع كرات اللحم أو ما دُعي بالأرنب الكاذب **(**لحم مفروم يخلط مع فتات الخبز أو المكعبات ثم يقلى مع قليل من الدهن**)** بالأخذ بعين الاعتبار في أيام الآحاد والأعياد، يوفر الناس الكثير في أيام العمل» **(**المرجع نفسه**)**.

وكما يبدو أن تأثير اقتصاد السوق على مستوى الرفاهية تجلى في القرن التاسع عشر في المقام الأول من خلال حرمان البشر من البطاطا وشراب الهندباء ليتم إعادة توفير هذا المستوى الفخم في النصف الثاني من القرن. قد يبدو الأمر

متعباً من تكرار الحديث عن الانتقال من مستوى تطور إلى مستوى آخر، لكن وللأسف لا يوجد شيء آخر نقدمه. كما إن العلاقات التي أقرها القيصر فيلهلم كانت السمة العامة للتطور في كل أرجاء أوروبا. وإذا تطرق المرء إلى ظروف السكن المروعة في كل المدن التي ضمت مصانعاً عندئذ سيظهر بشكل جلي مدى التحسن الحقيقي المضحك وإن الأمر لم يتعد في الواقع توليد «شعور» لدى البشر إنهم محل عناية ورعاية.

لم يكن قرن كامل من التصنيع الرأسمالي قادر على رفع مستوى الاحتياجات الأساسية لشعب بحيث يتجاوز ما كان عليه الحال في الفترة المتأخرة من العصور الوسطى، أما قضية الحاجة للترفيه فعلينا نسيانها تماماً كما إن الحياة اللائقة إلى حد معقول كانت أمراً لا يمكن تخيله إلا محاطاً بالضباب.

كانت النزعة الاجتماعية الأبوية الاستبدادية فقيرة بشكل عام. لكن حين برزت السمات المتعلقة بالقناع المجتمعي الخاص بالمقتضيات غير العقلانية للرأسمالية على شكل السلطة السياسية في الدولة القومية على خلفية الصراع التنافسي بين الأمم على السوق العالمية واكتست طابعاً أكثر تجريداً تم الاعتراف ببعض الشخصيات الرائدة وترافق هذا باستمرار خضوع المادة البشرية لهذه المقتضيات بشكل لم يعرف الرحمة.

كان المؤرخ غيرهارد ريتر **(١٨٨٨ - ١٩٦٧)** محافظاً في بدايته ثم اقترب لاحقاً من حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي وقال في خطاب تنوير قومي ألماني في الحرب العالمية الثانية ما يمكن عده شعاراً لحقبة القيصر فيلهلم ولا يقتصر ذلك على الرايخ الألماني: «نحن الألمان تعلمنا **(...)** إنه فيما يتعلق بشعب راغب في لعب دور تاريخي عظيم ثمة حاجة تفرض نفسها في المقام الأول وهي العمل بجد، تحمل الجوع الشديد، والطاعة» **(مقتبس عن برتولد ١٩٦٠)**. بل إن مثقفي الفنون الجميلة لم يتغيروا بشكل جوهري منذ زمن لودفيغ أوهلاند. ونجد أن الشاعر راينر ماريا ريلكه **(١٨٧٥ - ١٩٢٦)** الذي زُعم أنه أنجر إلى الطرب

الديني مع إطلالة القرن الجديد، وانتشى من تجاربه مع الرب حرص في مجموعته الشعرية الدينية (كتاب الساعات) وحاول تجميل الفقر الرأسمالي الجديد في القرن العشرين، إذ كتب في عام ١٩٠٣ بعد عقود طويلة من رحيل أوهلاند حول وضع الفقراء المبجلين في ألمانيا التي عانت من جوع شديد:

هم أصفى من أكثر الجواهر
ومثل الحيوان الأعمى الذي بدأ،
مفعماً بالبساطة يتقرب منك
هم لا يريدون شيئاً ولا يحتاجون إلا لأمر واحد
أن يتمكنوا من العيش فقراء كما هم
إذ إن الفقر هو نور ساطع ينبع من الداخل (...)
بيت الفقير مثل ضريح المذبح.
فيه يتحول الخلود إلى طعام،
وحين يأتي المساء يعود بهدوء
إلى نفسه في دائرة واسعة
ويغوص ببطء مع مذاقه.
بيت الفقير مثل ضريح المذبح.

في هذا البناء شبه الليبرالي الساخر لا يقتصر الأمر على انبعاث شاعرية الحقبة الرأسمالية المبكرة دامعة العينين محاولة التغطية على المعاناة الاجتماعية التي أنتجتها من خلال السعي لتجميل الفقر الذي سرعان ما سيتحول إلى تجميل العنف. كانت تلك بعض الأبيات المبطنة مثل تلك التي كتبها ريلكه هي التي شعت في مرحلة القيصر فيلهلم محاولة التغطية على مجازر الرأسمالية والكوارث الجمعية في نصف قرن لاحق.

العاصفة والكساد العظيم.

ظل الخوف العميق من معاناة شعب ما وانتفاضه تحت تأثير النمو الأعمى والأزمات الدورية هو المحرك الأول (إن لم يكن الأوحد) لموجة نزعة تدخل الدولة لدى النخب الرأسمالية في أعقاب ١٨٧٠. وقد تم إثبات صحة هذا الخوف حين تعرض التطور العاصف للتصنيع الرأسمالي منذ ١٨٥٠ إلى انهيار مفاجئ، إذ شهد عام ١٨٧٣ نهاية المرحلة الأولى من نمو التصنيع الرأسمالي. وظهرت حينئذ حالة من عدم ارتياح على مستوى واسع شبيهة بتلك التي رافقت مولد الرأسمالية. إن نمط الإنتاج لا يقتصر على التصنيع بل يشمل نظاماً مصرفياً قائماً على مبدأ خدعة بونزي أو الاستثمار الهرمي المالي. وإذا أردنا الدقة نقول إن النمو الحقيقي يذهب بشكل أساسي على شكل قروض وتقود المصارف هذه العملية، إذ تجمع نقود المدخرات ورؤوس الأموال غير المنتجة من أصحابها وتركزها عندها. وبالمقابل يكون هناك على الدوام شركات صناعيين من العاجزين عن تمويل مشاريعهم المستقبلية بالاعتماد على أرباحهم التي جمعوها في الماضي فيقترضون من النظام المصرفي أشكال متنوعة من رأس المال المالي ويعيدونه لاحقاً بالاعتماد على الأرباح المحققة من إنتاج سلع حقيقية خاضع للضرائب. ومن ثم فإن رأس المال ينشطر إلى قسمين وفق الطريقة التي أشبعها ماركس تحليلاً في القسم الثالث من كتاب رأس المال، وبالتحديد إلى رأس مال «عامل» من ناحية يدير عملية الإنتاج الرأسمالي ومن ثم تلبية متطلباته الحقيقية وهي تغذية الفائض الحقيقي للقيمة؛ ومن ناحية أخرى إلى رأس مال نقدي «صافي» يحقق فوائد، لا يشارك في إنتاج سلعي مباشر بل يتحول إلى رأس مال «عامل» يقدم قروضاً ويتلقى نصيبه من القيمة المضافة في شكل فائدة. ففي علم الاقتصاد البورجوازي الشعبي، غالباً ما يتم الخلط بين هذين المكونين لرأس المال وتصنيفهما ضمن مجموعة واحدة، إذ إنه من وجهة نظر رأس المال الإيجابية لا يهم من أين تأتي الأرباح ولا كيف يتحقق فائض القيمة عبر مختلف أقسام الآلة البديعة. وقد علق ماركس على هذا بنوع من السخرية:

«يبدو رأس المال مصدراً عجائبياً متجدداً ذاتياً لتحقيق الفوائد، ومضاعفة نفسه (...) وفي نطاق رأس المال المولد للفوائد يعمل هذا الوثن بطريقة آلية صرفة ويضفي على نفسه قيمة، إذ إن المال يولد مالاً دون أن يحمل ندوباً تتعلق بنشأته (...) والمال بوصفه مالاً قادراً في حد ذاته على توليد قيمة، ويتم إقراضه على هذا الأساس (...) وهكذا تكون مهمة المال توليد قيمة وخلق فوائد حاله حال شجرة إجاص التي تطرح إجاصاً (...) بالنسبة للاقتصاد المبتذل. إذا كان رأس المال يريد أن يقدم نفسه كمصدر مستقل للقيمة، ولخلق القيمة، فهذا بالطبع على شكل علف تم العثور عليه، وهو شكل لم يعد من الممكن التعرف فيه على مصدر الربح ومن حيث النتيجة فإن عملية الإنتاج الرأسمالية، المنفصلة عن عملية الإنتاج تتصف بالاستقلال» (ماركس ١٩٦٥).

المشكلة الوحيدة هي أن الاختلاف بين شكلي رأس المال محسوس للغاية، إذ إنه يحول فائض القيمة المستقبلية المتوقعة إلى عملية إقراض رأس المال لطرف خارجي يعمل على إنتاج السلع الحقيقية المربحة القابلة للتسويق وهذا أمر لا يتسب بتعب حقيقي؛ سواء كان ذلك بسبب «إن التسديد الحقيقي لا (يحدث) في الوقت المناسب» (ماركس)؛ أو سواء كان ذلك لأن المنتجات لا يمكن تصريفها بسبب وجود منافس أرخص أو بسبب نقص في القوة الشرائية الاجتماعية. أو ربما بسبب استخدام رأس المال النقدي المُقترض لأغراض «غير ذات صلة» أي إنفاقه (على سبيل المثال، لسداد ديون سابقة أو للاستهلاك، ولشراء أشياء فارهة إلخ.). ثم تأتي النهاية الكبيرة بدلاً من ذلك، إذ إن رأس المال التجاري «العامل» أفلس لأنه لا يستطيع دفع الفوائد وأصل الدين على القروض؛ ويعجز عن تحمل الفائدة ويتعرض رأس المال بدوره لخسارة لا يمكن تعويضها، وينتهي به الأمر عادة بالإفلاس لكن انهيار المدين تعني أيضاً خسائر للدائن.

تندرج هذه الأحداث الفردية ضمن المسار اليومي للنشاط الرأسمالي، لكن يمكن أن تتحول إلى أزمة اجتماعية في حال تكرارها وتحولها إلى تيار جارف.

ويلوح هذا الخطر في الأفق في حالة الانكماش الاقتصادي إلى حد يمكن أن يشتد ويتحول إلى أزمة عاصفة، في حال كان هناك توقع خاطئ حول استمرار الأزمة لجهة توهم تحقيق الكثير من المكاسب المستقبلية المتوقعة مع ازدهار رأس المال النقدي المقترض بشكل كبير وتحمله أعباء استثمارات سيئة. أي إن الأزمة التي كانت خافية في البداية عن أعين المنتجين ترى النور على شكل أزمة مالية.

في القرن التاسع عشر، كان الناس بطبيعة الحال لا يزالون مترددين إلى حد ما في هذا المجال؛ ففي المقام الأول في الشركات العائلية الكلاسيكية القائمة على اتحاد شخصي شمل الملكية القانونية والإدارة كان من غير المعول عليه الحصول على مبالغ كبيرة من القروض.

ومع ذلك، فرضت الجدية الجليلة نفسها، ومع وتيرة التصنيع لم تم تجاوز الإرهاق التاريخي؛ وكما هو الحال دائماً بدأ التطور الرأسمالي يتجاوز طبقة محتضرة من وكلاء التنمية التي كان لديها فكرة سيئة عن الطبيعة الحقيقية للوحش القائم بذاته، بينما تحولت الطبقة حاملة التطور التالية بالفعل بسرعة وبلا مبالاة. ففي رواية توماس مان الشهيرة «بودنبروكس» صور الكاتب انحلال عائلة تجار عريقة وسلط الضوء على هذا الإدراك المرهق لدى بعض الأبطال:

«إن المظهر والكلام والسلوك والعمل والتعامل بين الناس لم ينشأ **(...)** بوصفه تمثيلاً ساذجاً وطبيعياً وشبه غير واعٍ للمصالح العملية قائماً على قواسم مشتركة مع الآخرين بهدف التغلب عليهمبل كنوع من الغاية في حد ذاته **(!)**، إنه جهد واعٍ ومصطنع يتضمن بدلاً من الصدق والبساطة الداخلية والمشاركة، براعة صعبة للغاية ومرهقة **(...)** لا بد منها» **(**مان دون تأريخ**)**.

حسناً، كان «الموهوبون» الجدد خالي البال في طريقهم بالفعل؛ فمع انقلاب التصنيع برزت مرة أخرى فئة جديدة من الرأسماليين حديثي الثراء وظهر المحظوظون، الذين بدؤوا في تجاوز الخطوط المعروفة بشكل هائل. ومع بناء السكك الحديدية، الذي كان منذ البداية كبيراً جداً بالنسبة للشركات العائلية

برزت الأسهم، التي كانت هامشية جداً حتى ذلك الحين، وشهدت طفرة غير متوقعة وخلقت نمطاً جديداً عصرياً من الشركات الرأسمالية بدأت بالابتعاد عن الأشكال القديمة من الروابط العشائرية، إذ انبثق من تداول الأسهم القائم على نظام الاقتراض شكل جديد من إدارة الأعمال.

وكما انشطر رأس المال قبل ذلك إلى رأسمال عامل ينتج سلعاً وإلى رأسمال مالي صاف يولد فوائد كما انشطر متعهدو الأعمال الرأسماليون إلى ما يمكن وصفه بالأحرى بمجتمع قائم على الاقتراض والائتمان مكون من مالكين بلا وظيفة **(مالكي أسهم)** وإلى أصحاب رأسمال عامل أو خبراء إدارة غير مرتبطين حقوقياً بالملكية **(أي إلى أشخاص مرتبطين بالأجر)** أو، في نطاق أضيق، إلى مشاركين في ملكية الأسهم.

ويشارك المساهمون الذين ليس لديهم وظيفة في عملية الإنتاج الحقيقية لرأس المال مثل مقرض خارجي يجني أرباحاً؛ ويتم ذلك على شكل عمليات توزيع الأرباح، يسهم أيضاً في الربح بطريقة مماثلة لرأس المال النقدي الذي يولد فائدة، لكن لا يُقاس الربح وفق سعر الفائدة العامبل يُقاس بسعر الفائدة المحدد على أساس نجاح أعمال شركاتهم.

ونصل إلى المضاربة، المرتبطة إلى حد بعيد بالمال الخالص أو برأس المال الائتماني، الذي ينتقل إلى رأس المال الإنتاجي نفسه. يمكنك مضاعفة قيمة السهم، ولا يقتصر الأمر على توزيع الأرباح ولكن يشمل أيضاً مكاسب سعر المضاربة. ويتم إقرار توزيع الأرباح في نهاية السنة المالية على شكل مشاركة من ربح المساهم الفعلي وفق ما يحدده مجلس إدارة الشركة المساهمة من ربح فعلي للسهم. ومن الوارد تحقيق أرباح أخرى نتيجة ارتفاع سعر الأسهم في البورصة ويتم تحديد سعر السهم على أساس سعر المبيع في البورصة الذي يمكن أن يتجاوز القيمة الأسمية عدة مرات. وفي حين ترتبط العوائد بالماضي، أي بالعمل المُنجز لكن سعر السهم يرتبط بالمستقبلأي بالتوقعات والأمنيات التي يمكن أن

تكون غير واقعية. ونلاحظ حين متابعة حركة أسعار البورصة على مدى طويل وجود لحظات جنونية تتكرر إنتظام.

لأنه حتى لو كان ارتفاع السعر نتيجة حدوث أرباح مستقبلية متوقعة بالفعل، فسيستمر دفعها كأرباح إضافية ما إن يتم توزيعها أو إعادة استثمارها في منشآت إنتاج جديدة. لذلك تتحقق مكاسب السعر إلى حد معين جنباً إلى جنب مع أرباح الأعمال الحقيقية، كما لو أن رأس المال يمكن أن ينمو مرتين.

نجد، في الأساس أن تفاؤل سماسرة البورصة أنفسهم هو نوع من استثمار، أي نوع من تحول «رأس المال الوهمي» (ماركس). ويصبح هذا الخلق انتيجة المضاربة محفوفاً بالمخاطر على أبعد تقدير، إذا اتضح أن التوقعات لا تتوافق مع الاقتصاد الحقيقي اللاحق.

كما أن سوق الأسهم بالطبع غير قادرة على الالتزام بالقيم الوهمية بشكل دائم اعتماداً على المضاربة وبعدها يقود ارتفاع قيمة الأسهم إلى «انهيار» (أي انهيار في الأسعار دون توقف) ومن ثم تدمير كبير للأصول المالية. كانت هناك بالفعل مثل هذه الأزمات في أثناء الانتقال إلى الاقتصاد النقدي الرأسمالي الحديث، فعلى سبيل المثال في «مضاربات قيمة زهر الخزامى الشهيرة في هولندا في القرن السابع عشر بعد انتشار موضة «التزين بالخزامى» في دوائر البلاط في أوروبا، ارتفعت أسعار المحاصيل؛ وكان الأمر في بدايته طبيعياً تماماً. لكن سرعان، ما أدت المضاربة، تحسباً لارتفاع الأسعار في المستقبل، إلى نوع من الهستيريا، إذ بلغت قيمة تداول بعض السلالات آلاف الغيلدرات، بل وصلت إلى قيمة منازل بأكملها (كان ثمة بحار لم يعرف أخبار المضاربة بأسعار الخزامى فشارك قبطان سفينته التهام أبصال النبتة على الإفطار الأمر الذي كاد يتسبب في قتله)».

لا يمكن بأي حال من الأحوال شرح العملية من الناحية النفسية البحتة، إذ إن هناك أيضاً شرطاً مسبقاً منطقياً لهذا ففي نظام البيع والشراء، هناك قيمة لسلعة لا تتطابق على الفور مع سعرها المعبر عنه بالمال. والسعر يمكن أن يتغير

بشكل مستقل مؤقتاً عن القيمة الحقيقية. لكن الجميع علم، بالطبع، أن بصلة الخزامى لا يمكن أن تساوي حقاً قيمة منزل بأكمله لكن ما إن تدور عجلة المضاربة حتى يتم تناسي كل معايير القياس الواقعية.

ففي المضاربة على الأسهم، يتم نقل الزيادة الوهمية في قيمة سلع معينة في شركات بأكملها. ثمة سوابق لهذا أيضاً. ففي أوائل القرن الثامن عشر على سبيل المثال، نجد إن المغامر المالي الاسكتلندي جون لو (١٦٧١-١٧٢٩)، الذي التحق بخدمة الحكومة الفرنسية، وابتكر نوعاً من المشاركة في النقود الورقية التي استخدمتها شركة «Compagnie d'Occident» وباعتها للجمهور في شكل حقوق ملكية لمستعمرة لويزيانا في أمريكا الشمالية وجمعت ثروات هائلة على المدى القريب حتى الانهيار الحتمي لقيمة السندات غير المتوافق مع القيم القابلة للتحقيق على الورق. وقد ترافق التوسع الرأسمالي المرتبط بالاقتصاد المالي والأشكال المبكرة للنقود الورقية مع موجات المضاربة التي لم تراع الإنتاج الاجتماعي قط.

انطلقت طفرة الأسهم المصاحبة للتصنيع الكبير بعد عام ١٨٥٠و بلغت أبعاداً مختلفة تماماً. انطبق هذا بشكل خاص على الرايخ الألماني، بعد ذلك تدفقت المليارات من التعويضات من فرنسا المهزومة بعد الانتصار في حرب ١٨٧٠/ ١٨٧١ لم تكن «فترة التأسيس» التي يتم الاستشهاد بها كثيراً اليوم على الأقل بالطويلة، ولم تبرر الطفرة الكبيرة للدفعة الأولى للتصنيعبل كانت مرحلة ختامية.

نمت الشركات المحمومة والمشكوك فيها على نحو متزايد مثل الفطر. ففي الفترة ما بين ١٨٥٠ و١٨٧٠ كان هناك ٢٩٥ شركة مساهمة مرخصة في ألمانيا وحدها، أما من عام ١٨٧١ إلى ١٨٧٣ فشهد كل عام تأسيس أكثر من ٣٠٠ شركة جديدة (...) وإدراجها في البورصة (ليشتر ١٩٩٨).

و في جميع أنحاء أوروبا، اتخذت المضاربات بأسهم السكك الحديدية أبعاداً سخيفة مماثلة لما وقع ذات مرة مع «هوس الخزامى» الهولندي. وكما جرت العادة في مثل هذه الحالات منذ ذلك الحين، تبعت المضاربة العقارية مساراً مشابهاً، إذ إن

التوقعات غير الواقعية في أوقات الازدهار أدت إلى تشييد أعداد لا نهاية لها من البيوت. ونتيجة لذلك، اشتد النقص في المساكن في مدن مثل برلين بشكل كبير واتسعت الهوة بين الثروة الفاحشة القائمة على المضاربة وحالة الفقر الجماعي التي اشتدت، كما عاد مركز السلطة البروسية فجأة مقترباً من حالة طوارئ اجتماعية واضطرابات. «ففي تموز ١٨٧٢، اندلعت معارك عنيفة على الحواجز بين الشرطة والمشردين المشاغبين حين طردت الشرطة، بناء على طلب أحد المضاربين، نجاراً من شقته في شارع بلومن شتراسه. شارك ٦٠٠ عنصر من وحدات الدفاع بالزي العسكري إلى جانب عدد مماثل من المتطوعين المدنيين في قمع الانتفاضة. كما فُرضت حالة تأهب في الجيش في الحاميات المحيطة ببرلين، ولم تكن الحرب الأهلية غير واردة. وقد كتب أحد الضباط الذي صار لاحقاً ملكاً على فورتمبرغ رسالة إلى عائلته جاء فيها «سيكون شعوراً فظيعاً أن تقاتل من كانوا رفاق السلاح بالأمس، وتحولوا إلى مشردين بعد عودتهم إلى ديارهم.» (Ogger 1982).

كما بحثت موجة المضاربات عن مجالات غير معتادة، مثل مشاغل التخمير فكانت النتيجة إنتاج المزيد من فضلات غير صالحة للأكل جزئياً وزيادة في أسعار البيرة. وفي عام ١٨٧٣ نُهبت مصانع الجعة والمطاعم في فرانكفورت بعد معارك الشوارع. وانتشرت عقلية المضاربة من الأمير الحاكم إلى الخادم (بما في ذلك بسمارك نفسه) مخترقة كل الفئات، حتى لو كانت على مستوى محدود في حين افتقر جزء من السكان للأموال سائلة.

بل إن «الأشخاص البسطاء» حملوا مدخراتهم إلى البورصات التي ظهرت في كل مكان، أما الفئات التي مالت، مع كل هذا، إلى الروح المحافظة المفعمة فقد نددت بحيوية المضاربات المشكوك في أمرها ووصفتها بالمنافقة حين مقارنتها مع فئة التجار العريقة التي عفا عليها الزمن، ولكن في الوقت نفسه انجرت إلى المشاركة، حتى لا تفوت فرصة العمل سريع المردود أو الحصول على مال بسرعة.

لكن الحركة العمالية الديمقراطية الاجتماعية انتقدت تجاوزات المضاربة فقط من وجهة نظر الإنتاج السلعي الجاد والرأسمالية الحقيقية (الإنتاجية). ففي هذه

الحالة الذهنية الغريبة، نشأ نقد زائف تجاه الرأسمالية «الفرنسية» باسم ميتافيزيقيا قومية ألمانية على غرار أفكار هيردر وفيختة بشكل مفخم؛ وكان أغسطس هاينريش هوفمان فون فاليرسيبن، الشاعر الذي كتب «نشيد ألمانيا» والقومي الجمهوري وفق أفكار ثورة عام ١٨٤٨، كتب عدداً من «الأغاني التأسيسية» الساخرة:

أنا مؤسس سعيد ومنتعش،
سأجلس على الطاولة اليوم
كما لو أنه يُفترض بي ألا أعذب نفسي بعد الآن
بالاهتمام بحساب عوائد أموالي.
الحمد لله أنا أنصح نفسي
لن أهتم بالمدينة أو الدولة:
فالولاء هو لتأسيس الحياة.
ما هي الجدارة في نظري؟
أن أجعل من نفسي جدير بالحياة.
أريد أن أجني أرباحاً من الأسهم
وأن أكون مواطناً تابعاً للعرش .

إن مثل هذا النقد الزائف الشعري والأخلاقي أثر بطبيعة الحال بشكل محدود للغاية على أسماك القرش المالية مثل ملك السكك الحديدية بتل هنري شتراوسبرغ أو على المضارب العقاري هاينريش كويشتورب لكن بدأ البكاء وصرير الأسنان فقط بعد ازدهار سوق الأسهم حتى حدود تجاوزت كل التوقعات، إذ إن القيم الوهمية فاقت بكثير إمكانية تحقيقها.

وأخيراً حل الأمر المحتوم وبالتحديد انهيار عام ١٨٧٣ وترافق ذلك بإفلاس مصرف كريدي أنشتالت في مدينة فيينا ووصف صحفي عاصر الحدث مشهد الدوار الذي أصاب البشر:

«بين عشية وضحاها، تم إثراء مفردات اللغة الألمانية بواسطة **(...)** كلمة اجتاحت فجأة المدينة ودمرت عدة آلاف من مصادر العيش، انهار القراصنة الكبار والصغار مرتادي الشواطئ الذين جلبوا البؤس المجهول لعائلات قوية لا حصر لها كما انهارت الحياة الاقتصادية. كانت الكلمة هي «الانهيار»! تردد صداها في قصور النبلاء، وعبر ممرات البرلمان، وفي قاعات البورصة، ودارات الأغنياء، وعبر أفنية البيوت، وعبر أقبية تخزين الفاكهة والحليب. انهيار! انهيار!

وقد تردد صداها في جميع أنحاء ألمانيا، ترددت تلك الكلمة الصغيرة الساحقة، من نهر الدانوب، إلى أنهار السين والتايمز والتيبر، تلك الكلمة الرهيبة التي لا تُنسى!» **(مقتبس عن أوهلسين ١٩٨٧).**

دُمر العديد من العائلات بالكامل، بما في ذلك تلك التي تعود إلى سلالات من زمن المجتمع الطيب. بل إن شتراوسبرغ، الذي عاش ذات يوم أميراً، انتهى به الأمر متسولاً. وثمة نبيل بروسي باع ممتلكاته الموروثة، واستثمر ٢٥٠ ألف تالر في أسهم جديدة لهذا الغرض، ليضمن عيشاً يليق برتبته حتى آخر أيامه. ووصفت صحيفة جارتنلوب الخراب المذهل الذي حل بالرجل إثر الانهيار:

بدأت الأسعار بالانخفاض دون توقف؛ طلب من المصرف غطاء، ولم يتم تلبية الطلب، إذ بيعت الأسهم في البورصة عن طريق هيئة التنفيذ. وخسر مالك الأرض السابق ثروته بالكامل في أقل من نصف عام، بل ظل مديناً للمصرف بـ ٢٠,٠٠٠ تالر **(مقتبس من أوغرل ١٩٨٢).**

وتلا ذلك موجة انتحار معتادة في مثل هذه الحالات، وذكر تقرير إداري من قبل مدينة شارلوتنبورغ في ١٤ تشرين الأول ١٨٧٤ أنه نتيجة للانهيار ارتفع عدد المصابين بأمراض عقلية **(نقلاً عن أولهسن ١٩٨٧).** ونقول باختصار إن سمة اللاعقلانية رافقت شخصية الرأسمالية في المزاج الاجتماعي منذ ذلك الحين، وهي مؤشر متكرر للعلاقة الداخلية بين جنون البورصة والأزمة. كانت العواقب الاقتصادية مدمرة بدرجة كافية **(ليس فقط)** في ألمانيا، إذ أفلس ٦١ مصرفا

و١١٦ شركة صناعية و٤ شركات سكك حديدية. كما انخفضت البورصات وأسعار الأسهم، وفي وقت متأخر من عام ١٨٧٦ بلغ متوسط أسعار الأسهم نحو ٥٠% أقل من عروض الأسعار في فترة الازدهار حتى شباط ١٨٧٣. أما المصرفي جيرسونبليشرودر، الذي نجا من الأزمة سالماً فقد قدر انهيار سوق الأسهم بما يعادل فقدان ثلث الثروة القومية الألمانية. كان هناك في برلين عشرات الآلاف الشقق الفارغة، وعجز عدد لا يحصى من أصحاب المنازل عن سداد قروضهم المصرفية (أوغر ١٩٨٢).

أفلس في برلين وحدها، ٣٠ من أصل ٤٠ بنكاً جديداً (غاينتيتز ١٩٩٦) كان الانهيار أوسع مما حدث في جميع الأزمات المالية السابقة، التي عصفت فقط بسطح المجتمع؛ لكنها في الحقيقة لم تتعمق في الحياة الاجتماعية إلى هذا الحد به كما قد توحي الزيادة المفاجئة. ومع ذلك، فقط لأن ألمانيا والنمسا بوصفهما مركزي الهزات الأرضية في جميع أنحاء أوروبا، كانت الحياة الاجتماعية لا تزال إلى حد كبير منظمة من الناحية الزراعية ولم تكن الرأسمالية الصناعية قد احتلت إلا جزء من الأرضية الاجتماعية. واستمرت عملية التصنيع العاصفة في كل أوروبا ما يقارب عقدين من الزمن إلى أن وصلت في بداية العقد الأخير من القرن إلى حالة ركود عُرفت لاحقاً بالكساد العظيم (روزنبرغ ١٩٧٦).

قانون زيادة نشاط الدولة

بدأت، تحت انطباع الانكماش الاقتصادي في أزمة الانهيار واشتداد وطأتها، المزيد والمزيد من النشاطات الاقتصادية الرأسمالية المتنافسة في سوق العالم الصناعي تطالب بتدخل الدولة بما في ذلك الصناعة الألمانية الضخمة الفتية.

ما كان الأمر مقتصراً على الخوف من مزيد من الأزمات والاضطرابات الاجتماعية التي هددت المصداقية بل شمل الأمر المتطلبات الهيكلية الأخرى لرأس المال، بعد أن ثبت أن الأمر الملح هو نشاط الدولة الذي صار أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. كان فريدريش ليست هو أول من جدد الدعوة لنظام الحماية

الجمركية في ألمانيا (في المجال الاقتصادي) في الفترة الليبرالية بعد ثورة ١٨٤٨ بعد أن تم تجاوزه من خلال التجارة الحرة:

«»لقيت الدعوة إلى الابتعاد عن التجارة الحرة صدىً متزايدًا منذ انخفاض الأسعار كما تضرر صغار المنتجين وتعرض منتجو الحبوب لضغوط المنافسة من روسيا ومن الخارج. وفي عام ١٨٧٧ أقرت «جمعية الإصلاحات الضريبية والاقتصادية» طلب ملاك الأراضي المحافظين تحديد حماية المنتجات الزراعية، وفي عام ١٨٧٨ ساد تدريجياً إدراك ضرورة تلك التعريفات الوقائية للصناعة، وهو ما طالبت به الرابطة المركزية للصناعيين الألمان، التي هيمنت عليها الصناعة الثقيلة. وسرعان ما أثبت تحالف جباة الضرائب الحمائية الزراعية والصناعية قدرته على الفوز بالأغلبية ففي ١٧ تشرين الأول ١٨٧٨، صدر تقرير عن اتحاد الجمعيات الاقتصادية في الرايشستاغ ناشد الجمهور لتدخلات أقوى لتحديد الإجراءات الحمائية. وقد أيد ٢٠٤ من النواب (أي الأغلبية) هذا الإعلان» (لوث ١٩٩٦).

وعلى الرغم من معارضة إيديولوجية من قبل ممثلي الليبرالية تجاه سياسة الحماية الجديدة (وما كان ناومان من مؤيدي هذا) لكن قرر العديد من النواب الليبراليين تأييد تلك المبادرة. وكان من العوامل الحاسمة أن «الرأسماليين المتنفذين» في الصناعة الثقيلة انطلقوا من أفكار نظرية خالصة، إذ كانت المصالح الرأسمالية الآنية على المحك ولهذا رمى مديرو المؤسسات والسياسيون البراغماتيون الطامحون بالأرباح وبالسلطة المفاهيم الليبرالية عُرض الحائط. وطبقت كل البلدان الأوروبية، باستثناء إنكلترا المطمئنة إلى تفوقها الصناعي، إجراءات مماثلة ذات صبغة حمائية واستجابت للميل نحو الركود إثر الكساد العظيم من خلال سياسة فرض ضوابط حماية جمركية.

ما كانت مبادرة الحماية الجمركية إلا جزء بسيط من تدخل الدولة في الاقتصاد المستند إلى سياسة اجتماعية خالصة. وسرعان ما تبين أن اقتصاد السوق الصناعي نما بأبعاد أضخم وأنه يتطلب مجموعة من الإجراءات الحكومية

وعمليات الدعم. مرة أخرى كان نصير اشتراكية الدولة البروسي أدولف فاغنر هو أول من بدأ عملية صوغ هذا التطور على شكل قانون اقتصادي عام هو «قانون زيادة نشاط الدولة» الشهير، الذي تمت صياغته من منظور النظرية المالية بوصفه قانون زيادة حصص الدولة (من الناتج الاجتماعي للمجتمع معبراً عنه بالمال)، الذي دشن حقبة جديدة.

وضع فاغنر هذا في نسخة كتابه «الاقتصاد العام أو النظري» ضمن سياق التقدم الثقافي للبشرية بشكل عام؛ إذ كانت زيادة نشاط الدولة بطبيعة الحال الطبع أمر إيجابي في نظره:

«تظهر المقارنات التاريخية (الزمنية) والمكانية عبر البلدان المختلفة أنه مع تقدم الشعوب المتحضرة ثمة توسع منتظم في أنشطة الدولة بشكل علني، من خلال هيئات الحكم الذاتي التي تنشط إلى جانب الدولة... إن قيام الدولة على وجه التحديد، بتنفيذ أنشطة اقتصادية بهدف تلبية احتياجات معينة هو مفهوم اشتد إدراك أهميته للاقتصاد الوطني وللفرد.

لكن أهميته النسبية تزداد أيضاً... إذا لخص المرء (...) دور الدولة مع ... الهيئات الأخرى، فإن أنشطتها المرتبطة بمقتضيات الوضع تتكامل مع نشاط الهيئات البلدية، لتحقيق أغراض مختلفة... كما أن أسس تقنيات الإنتاج قادت على الدوام إلى تعاظم نشاطات الدولة ونشاطات الهيئات العامة ولا سيما في نطاق تلبية الاحتياجات المادية والفردية...

تعود الأسباب الداخلية التي حددت مهام الدولة والهيئات العامة جزئياً إلى الخبرة الطويلة التي طبعت عملية بناء الدولة وبناء الجماعات. وتتيح لنا معرفة ذلك تبرير ذلك اعتماداً على قانون والحديث عن توسع نشاطات الدولة على المستويين العام والخاص وهو قانون يتطلب صياغة بناءً على الاحتياجات المالية العامة النامية للدولة وللإدارة الذاتية» (فاغنر ١٨٧٩).

لا يفعل ذلك أستاذ ألماني، بطبيعة الحال، في ظل نوع من فلسفة التاريخ، بالطبع، إذ أراد هو بالتحديد تقديم وصف يفي فقط باحتياجات نمط الإنتاج الرأسمالي غير النقدي المفترض. كان ذلك «اشتقاقاً مسبقاً» لنشاط الدولة المتزايد بشكل قانوني وتعبيراً عن «التقدم الثقافي» فوق التاريخي ولكن الأيديولوجي البحت، لذا يمكننا «الاستقراء» من الإشارة إلى الحقائق المعاصرة التي تم العثور عليها بالفعل، وأن ندعي صحتها لأنها لم يكن بأي حال من الأحوال مجرد افتراض أو فرضية أو تكهن فعلي في زمن فاغنر حول شرح حالة الأمور التي يمكن تحديدها تجريبياً إلى حد ما:

تطور نشاط الدولة بشكل طبيعي وبشكل غير ملحوظ إلى حد ما مع انتشار التصنيع، وكان ذلك ضد كل الأيديولوجية الاقتصادية الليبرالية. وكان السبب في ذلك، وفق فاغنر، نجاح نمط الإنتاج الرأسمالي وتوسع البحث عن منافسة في السوق:

«إن تنمية الاقتصاد الوطني ولا سيما الاقتصاد الوطني والدولي المتنامي باستمرار وتقسيم العمل ونظام المنافسة الحرة يخلقان تعقيدات أكثر من أي وقت مضى ومشاكل في التبادل وفي العلاقات القانونية. ويؤدي هذا مرة أخرى إلى زيادة طفيفة في النزاعات القانونية والاضطرابات القانونية، فضلاً عن تضارب مصالح الأفراد والفئات الاجتماعية أو الطبقات وتشتد الحاجة للنشاط القمعي **(!)** والوقائي للدولة لتحقيق الغرض القانوني، ولوضع تشريعات، وتحقيق التوازن بين الأضداد أو التوفيق بينهم، كما تشتد الحاجة لفعاليتها القضائية. ففي حالة الشعوب المتحضرة، ثمة زيادة في نشاط الدولة بشكل واسع ومكثف في مجال الأغراض القانونية والسلطة وهذا أمر يمكن فهمه بل يمكن القول إنه ضروري. ويتم التعبير عن زيادة الحاجات المالية للدولة، على مدى العام، فيما يتعلق بالمصالح الإدارية الكبيرة في الجمهورية مثل العدل والداخلية والشرطة والجيش والبحرية والسلك الدبلوماسي بأرقام مالية». **(فاغنر مصدر سبق ذكره).**

لا تقتصر هوية اقتصاد السوق المتنامي ونتائج نشاط الدولة المتزايد على الاحتياجات القانونية والإدارية والتنفيذية المتزايدة لأن السوق «آلة» اجتماعية عمياء غير واعية، لذا تنشأ حاجة ثانوية للتنظيم ليس فقط على المستوى القانوني والاجتماعيبل على المستوى المادي.

مع تزايد الميل لإضفاء طابع علمي على هذا الأسلوب العبثي والقاسي للإنتاج من قبل الدولة فإن هذا المثال العام المجرد للمجتمع المتشظي يدفع الدولة إلى توفير المزيد من العكازات المؤسساتية والواقعية ليتمكن المشروع الرأسمالي من المضي قدماً. وبالإضافة إلى إجراءات الإصلاح فيما يتعلق بالضرر الدائم فإن الضرر يتعلق أيضاً بالخدمات اللوجستية الاجتماعية لنظام السوق الصناعية، وكان فاغنر هو أول من طرح الأمر بشكل منهجي:

«ثمة عناصر رئيسية حاسمة، تمثلت بإعادة تنظيم تكنولوجيا الإنتاج (طاقة البخار! إلخ.) لخدمة «الأراضي العامة والممتلكات الرأسمالية» والإنتاج «العام» للسلع المادية التي يتكرر ذكرها الآن، وبسبب هذه العنصر وبسبب ما عُد تسهيلات مصاحبة للعملية التجارية بأكملها لتتوافق جزئياً مع الدولة نفسها، ومع هيئات عامة أخرى، خاصة هيئات المجتمع المحلي، الأمر الذي فرض اشتداد الميل أكثر فأكثر للاستيلاء على فروع إنتاج السلع المادية، إلى جانب الاقتصاد الخاص أو بدلاً عنه.(...) لكن الاقتصاد الخاص تعرض في الكثير من المرات إلى عملية كبت من قبل الهيئات العامة (...) تقوم الدولة وهي في طور التطور باختيار فرع إنتاج السلع الذي يتناسب أكثر مع مؤسسة حكومية محددة وتحدد أفضلياته وعيوبه مقارنة مع مجالات العمل الأخرى... وعلى هذا يتعاظم دورها في مجال الاهتمام بموضوع المواصلات، وشق الطرق، ومد السكك الحديدية نظراً لأن النشاطات في الدولة الحديثة تقتضي تعاظم دور الدولة مقارنة مع الماضي.

لذلك لا يزال من المهم ومن الجدير بالملاحظة بشكل خاص، لأنه وفقاً لهذا تبدو الدولة أيضاً هي أكبر أرباب العمل في مجال الإنتاج المادي والجهد

العضلي في الاقتصاد الوطني، ولا يقتصر الأمر على العمل الفكري حيث تكون في مجالات محددة صاحب العمل الوحيد أو المتفرد تقريباً (العمل الرسمي)... ولكن كلما اشتد حذر القطاع الخاص اقتصادياً وتقنياً الذي أثبت قيمته الاجتماعية - السياسية، ازدادت عدد فروع إنتاج السلع المادية التي تنتقل إلى إشراف الدولة أو لتصبح ملكية الهيئات البلدية بالتحديد» (مصدر سابق).

إنها بالضبط فروع إنتاج السلع المادية الي سيشار إليها لاحقاً بوصفها البنية التحتية لنمط الإنتاج الرأسمالي التي رأى فاغنر أن الدولة هي الأقدر على توليها مقارنة مع رأس المال الخاص؛ كما أنه قام على الفور بتحديد العناصر الاقتصادية المقنعة منطقياً لهذا التوجه:

«وبهذه الطريقة يتم إشباع الحاجات العامة الإجبارية من خلال وساطة الدولة بشكل مطلق وغالباً بشكل نسبي في الاقتصاد الوطني. وفي كلتا الحالتين المذكورتين يكون المبرر ضرورة تنسيق الأنشطة على المستويين الزماني والمكاني، والدولة وحدها هي المناسبة جزئياً لهذه المهمة وحين يتم نقل مثل هذه الأنشطة إلى القطاع الخاص، أي إلى الشركات التجارية على سبيل المثال تبرز مخاوف من حدوث احتكارات».

وغالباً ما يرتبط توسع نشاط الدولة بالحاجة إلى إنجازات أعلى وأكثر كمالاً ودقةً بشكل يعجز عنه القطاع الخاص وغيره من الهيئات البلدية ونظراً لضرورة الاستحو،إذ في النشاط المعني والمصلحة المادية فيما يتعلق بجودة الأداء أو فيما يتعلق بالأهمية الثقافية العامة الكبرى للنشاط، بحيث نتحاشى على الأقل أن يتحول القطاع الخاص إلى وضع المهيمن. ومن الأمور التي تقود في هذا الا تجاه معرفة أن الرأسمال الخاص القائم على المضاربة الذي يتخذ بشكل خاص شكل شراكة رأسمالية (أسهم)، وإن كان لا يقتصر على هذا الشكل، يميل في كثير من الأحيان للضياع ويهدد في العادة بعمليات نقل الرساميل من مكان إلى آخر في وقت ما. وتصبح حركة رأس المال مرتبطة تماماً بالبورصة وبالأزمة الآنية ويتجه

نحو الضياع ولا يخدم في هذه الظروف الاقتصاد الشعبي المنتج، وتتصف الحركة باضطراب تتناوب فيها فترات هياج طويلة تليها فترة من الخمود. ... من بين الأمثلة الفردية الهامة لعمليات نقل بعض النشاطات التي كانت خاصة حتى الآن وتحويلها إلى الدولة وهذا يشمل المدارس، ولا سيما المدارس العليا والمتخصصة والمدارس التقنية والعقارية وكذلك المدارس الكلاسيكية والجامعات، وخطوط التيليغراف والسكك الحديدية بالإضافة إلى البريد؛ ومؤسسات النقل (محطات الخيل)، وإمدادات الغاز والماء، والمصارف (المصارف التي تتعامل بالسندات وصناديق الادخار)، وهيئات الضمان (صناديق التقاعد، التأمين على الحياة والتأمين ضد الحريق) والكثير غير ذلك (مصدر سابق). على الرغم من أن فاغنر لم يفرق هنا من الناحية المفاهيم بين الإنتاج الرأسمالي الخاص بالسوق والبنية التحتية المادية الواقعية العامة (الاجتماعية) كإطار في اقتصاد السوق، ولكنه اقتصر في تمييزه الفروع المختلفة من إنتاج السلع المادية، فقد تمت الإشارة، بشكل ضمني، إلى هذا الاختلاف الاقتصادي النوعي، إذ تتطلب الرأسمالية الصناعية هياكل لوجستية لا تكرر نفسها لا يمكن تشغيلها رأسمالياً وفقاً لقوانين العقلانية التجارية البحتة، لأن هذا يتعارض مع قيامها بعملها بوصفه شرطاً مسبقاً لنمط الإنتاج للمجتمع ككل. فالبنية التحتية (بالمعنى الأوسع) لاقتصاد السوق هي شيء آخر غير اقتصاد السوق نفسه، لأنها ليست كياناً خاصاً منعزلاً قابلاً للتمثيل ويخضع للتقلبات الاقتصادية وحركات رأس المالبل يجب أن تكون متاحة في جميع المجالات وبشكل دائم ودون تقلبات.

لذلك، لا يمكن تطبيق دافع الربح (على الأقل ليس دون قيود) في هذه المجالات، في حين إنه يُفترض بنظام خلق الأرباح أن يكون قادراً على الإنتاج بهذه الطريقة. من ناحية المبدأ لفتت هذه النقاط نظر آدم سميث لكن بشكل محدود، أما الآن وضمن ظروف اتساع الرأسمال الصناعي فقد تم إعادة صوغ هذه المشكلة على شكل «قانون اشتداد نشاط الدولة».

في هذا الصدد أيضاً، على الرغم من كل الأصداء الاصطلاحية والرمزية، فإنه لا يتم بأي حال من الأحوال القول إنه يعكس ادعاء نزعة الحكم المطلق القديمة فجأة، لكنه التصميم على خضوع اللوياثان للتوسع الضروري في المرحلة الصناعية لتطور الرأسمالية.

أكد نصير «اشتراكية الدولة» المحافظ أدولف فاغنر مراراً وتكراراً أن تعاليمه ما كانت بأي حال من الأحوال ضد رواد الأعمال، ولكن أدرك تماماً «أهمية رائد الأعمال، ورجل الأعمال الرأسمالي **(...)** فالاشتراكية لا تستطيع حتى التفكير في الأمر على الورق، ناهيك عن الحلول محل رجل الأعمال الرأسمالي الخاص في الممارسة» **(**فاغنر ١٩١٢**)**. كان لدى كل من فاغنر وبسمارك، مفهوم يقتضي ألا تذهب «اشتراكية الدولة» إلى جوهر الإنتاج الرأسمالي الصناعي، بل إلى مشكلة الإطار الموسع وشروط قيام الدولة في تلخيص الكفاءة الوطنية.

من حيث تاريخ التنمية، يمكن تلخيص تحول وظيفة الدولة الرأسمالية في ثلاث خطوات ديالكتيكية؛ الأطروحة ونقيضها والتوليفة بينهما فيما يتعلق باللوياثان ولا يقتصر هذا فقط على دولة الرفاهية، بل شمل نطاق أوسع من نشاط الدولة. فمن وجهة نظر الحكم المطلق، كانت الدولة نفسها هي في الأصل الدولة الاجتماعية أو «المقاول العام» الذي يخدم أغراض الأسرة الحاكمة في جمع الأموال. أما الليبرالية التي انبثقت عن الحكم المطلق فقد حطت بدور الدولة وحولتها إلى «دولة الحارس الليلي» الذي يجب أن يقتصر دوره على الوظيفة القمعية والتعليمية وترك الاقتصاد وشأنه على شكل «اشتراكية الدولة» المحافظة الليبرالية التي ظهرت في الآونة الأخيرة من القرن التاسع عشر، وصححت الآن هذا التأرجح في البندول وأخذ أفكار «الدولة الاقتصادية» من الثورة الفرنسية، التي حولت الحكم المطلق إلى جمهورية دون التخلي تماماً عن تطلعات الدولة الاقتصادية كما كان عليه الحال في إنكلترا.

لكن ريادة الأعمال الرأسمالية الخاصة لم تعد موضع تساؤل، بدلاً من ذلك، صار من واجب «اشتراكية الدولة» توجيه عمل القطاعات «الحيوية

وطنياً». وعلى عتبة القرن العشرين ومع قيام التصنيع المتقدم بتحديد مهام الدولة الجديدة التي رافقت الرأسمالية الفعلية واقتصاد السوق، الأمر الذي انعكس، وفق فاغنر، في «قانون زيادة نشاط الدولة».

وبشكل رئيسي يمكننا المضي أبعد في أربع نقاط تتعلق بالوظيفة القمعية وبدور «الحارس الليلي»، إذ يمكن تلخيص القطاعات وفق التالي: أولاً ارتبط اقتصاد السوق وعقوده أو المقايضة بتزايد التقنين بشكل دائم والاحتياجات الإدارية (بما في ذلك الأجهزة المرتبطة)؛ ثانياً نجد السياسة الاجتماعية ورعاية الدولة للتأمينات الاجتماعية لموازنة النظام الرأسمالي ودعم «التغييرات» والانقطاعات الهيكلية؛ ثالثاً سياسة اقتصادية للتدخل الذي لم يعد يظهر في شكل دولة «مقاول عام»، ولكن على مستوى الاقتصاد الكلي وظائف التحكم لمتغيرات التدفق الرأسمالي تتولى تحديد (سياسة التعريفة الوقائية، السياسة النقدية، إلخ)، وتتطلب أيضاً جهازا يقوم بذلك؛ أما الشكل الأخير فهو الشركة المملوكة من قبل الدولة (ومن ثم قطاع مملوك من قبل لدولة) التي هي أيضاً مع اقتصاد السوق ولوجيستيات التصنيع المادية المتزايدة أو البنية التحتية (النقل والطاقة والبريد والاتصالات والرعاية الصحية والصرف الصحي، وإصلاح الأضرار البيئية والتخلص من القمامة ورعاية المؤسسات التعليمية والعلمية إلخ.).

لذلك اتضح أن التجاور القديم بين الاقتصاد الدولة والاقتصاد الخاص مع صعود الرأسمالية لم يكن المشكلة الحقيقية على الإطلاق، إذ أدت الدولة دور جهاز سلطة (لوياثان) منفصل عن «المجتمع المدني» فقط بسبب المنافسة الشاملة للأفراد الذين تم تفتيتهم وفرض طابع مجرد عليهم من خلال المال، إذ أصبح أفراد المجتمع ضروريين، وتوسعت الحاجة إلى الدولة نتيجة التصنيع في اقتصاد السوق الرأسمالي الخاص نفسه أكثر من النظم الاقتصادية القديمة بشكل تجاوز أحلام اقتصاديي دولة الحكم المطلق.

ومع ذلك، أدى هذا حتماً إلى فرض مسألة تكاليف جديدة، التي كان لها ضمنياً بعدها الخاص المرتبط بأزمة، إذ إن عقلانية العمل ضيقة الأفق تفرض

بشكل دائم أن يتم تحميل التكاليف لطرف خارجي وفرضها على المجتمع ككل لأنه يمكن أن يتم تفسيرها بحكم طبيعتها، بالإطار العام للإنتاج الرأسمالي، إذ تبرز بالتوافق مع الواجبات العامة والمشاكل مجموعة من التكاليف المُسبقة، والتكاليف التالية، والتكاليف الجانبية أي ما يُسمى بالتكاليف العامة لاقتصاد السوق وطريقته غير العقلانية في إدارة الموارد ومن ثم يجب أن يتم التعامل معها جنباً إلى جنب مع الواجبات الموضوعية الملقاة على عاتق الدولة.

ومع ذلك، وبما أن الدولة في الواقع، وفق الفهم الليبرالي المحافظ، ليست دولة منتجة للربح ولم تعد رائدة مشروع لذا لا يمكن أن تتجاوز مهمتها دور «الآلة البديعة». ولهذا نشأت منطقياً «مشكلة تمويل» أعمالها المتنامية في اقتصاد السوق الصناعي. وكفت الدولة عن أداء دور «المقاول العام» وانحصرت مهمتها في ضمان تعزيز إطار شروط التصنيع وتوفيقه مع حاجته إلى المال ومع جشعه للمال بدلاً من الحد منه.

بالمعنى الدقيق لاقتصاد السوق، فإن الضرائب على دخل السوق هي المصدر الحكومي العادي الوحيد للتمويل بوصفها في موقع الوصي على النظام العام الرأسمالي ومع ذلك، يجوز للدولة عدم إثقال كاهل المستثمرين حتى لا يفسدوا الاستثمار والاستهلاك بوصفهما محركي النمو. أعلن «اشتراكي الدولة» أدولف فاغنر ببعض التردد أنه مضطر إلى قبول هذا لكن «يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن هذه الأحمال يجب ألا تتجاوز مستوى معين» (فاغنر١٩١٢). لسوء الحظ، هذه المهام ليست ذاتية الطابع، بل موضوعية وهي من المواقف الإشكالية الناتجة عن السوق العمياء وعملية التصنيع نفسها.

تبنى فاغنر نفسه هذه الموضوعية من خلال صياغته لـ «شرعية تنامي نشاط الدولة» وتزايد احتياجات الدولة المالية (على شكل حصة الدولة المتزايدة في الناتج القومي). أما التحذير من الحد الواعي الذي لا يجب تجاوزه، فيجب أن يكون له علاقة بإله الآلة غير الموضوعي في النظام الرأسمالي. وهو حكم إن النظام غاية في حد ذاته، ومن ثم تنصل من نفسه.

كما كان الحال جزئياً مع الدولة المطلقة، فإن الرأسمالية الصناعية حديثة النشأة لم تترك أمام الدولة التنظيمية خيار سوى تجاوز دخلها العادي عن طريق الاقتراض، إلى حد تزايد نسبياً ولم يشهد تراجعاً. وعلى الرغم من أن حجم هذا الدين الوطني الجديد في نهاية القرن التاسع عشر لم يكسر النظام بأي حال من الأحوال، كما روج المنظرون الليبراليون المحافظون بعدم ارتياح. لكن المؤرخ الثقافي السويسري الشهير وفيلسوف التاريخ يعقوب بوركهارت (١٨١٨-١٨٩٧) تحمس لهذا الأمر في كتاب «اعتبارات تاريخية عالمية» وعبر عن غضب أبوي كبير، استهدف مرة أخرى الادعاءات الاجتماعية:

«بغض النظر عن حقيقة أن بوركهارت أشار أيضاً إلى «الاحتياجات المتزايدة» بوصفها متطلبات تمت إحالتها بشكل كامل إلى الدولة اعتماداً على رغبة ذاتية، بدلاً من أن تكون مصدر المشاكل التي لا مفر منها بالنسبة للرأسمالي إدراكاً لطبيعة نمط الإنتاج، فإنه سجل حقيقة أن ارتفاع الدين القومي لا يُنفق بأي حال من الأحوال على الأغراض الاجتماعية فحسبل يتم إنفاقه إلى حد كبير لتغطية تكاليف تشغيل رأس المال نفسه. وفي الخطبة الأخلاقية الزائفة ضد حث الدولة المشكوك فيها على الاقتراض، الذي يدمر بلا قلب أصول ممتلكات الأجيال القادمة ويبددها، وهذا أمر صار منذ ذلك الحين من عادة النزعة المحافظة الليبرالية اجتماعياً التي أرادت لعب دور حارس الدار، في حين أن هذا لا يعدو أن يكون من أعراض مرض انفصام الشخصية في الوعي البورجوازي.

فمن ناحية أولى، من المُفترض منع وقوع أزمة النظام المُحدقة المرتبطة بتناقضاته الداخلية المرتبطة بعقلانية الرأسمالية، ومن ناحية أخرى يشعر ممثل نظام دولة الرفاهية بالندم على دفع المبالغ الزهيدة المخصصة للرعاية الاجتماعية بشكل فوري.

فعلى الرغم من إن متلقي هذه المعونة لم يصل إلى حالته إلا تحت تأثير مقتضيات النظام الرأسمالي لكن يتم تصوير قضيته المالية المرتبطة بحياته الفارغة

بوصفها مصدر فخر. أما المواطنون أصحاب الوضع الاقتصادي المحدود فإنهم لا يدركون المشكلة المالية للاستغلال الصناعي «للقيمة» الذي لا يُمكن الاستغناء عنه وينظرون إلى البنى التحتية الرأسمالية على مضض».

(من وجهة نظر بوركهارت) وهم لا يرغبون في ذلك لكن الظروف المعيشية الاجتماعية الخاصة بهم تفرض تجاهلها لأنها «مكلفة».

هذا هو اقتصاد السوق المتنامي، إذ تستمر «مواصفات الدولة» في النمو كل يوم، وهذا أمر يصعب إدراكه لأن ثنائية المعقول- وغير المعقول المرتبطة بهذا الفصام تفرض أن يحدس المرء إن توسع نشاط الدولة والدين القومي المرتبط به متشابك مع التناقض الذاتي المنهجي الذي لم يتم حله. وأدى هذا إلى ظهور شبح جديد في أفق التطور الرأسمالي المتمثل في احتمال أن تكون التكاليف العامة أو التجارية المرتبطة باقتصاد السوق بسبب اللاعقلانية المتأصلة فيه مصدر العجز عن تفادي الأزمة، بل تتحول إلى عامل محفز للأزمة. كان هذا الشبح في مطلع القرن ما زال صغيراً نسبياً، حتى وإن تمكن بوركهارت من رؤيته بالفعل».

الحكم المطلق الاشتراكي.

نمت الاشتراكية الديمقراطية بالتوازي مع إطلاق مخطط بونزي الصناعي ودولة الرفاهية الرسمية في عصر الإمبراطوريات القومية وصارت قوة ديمقراطية اجتماعية وظهر التناقض الداخلي الخاص بها فأرادت نشر فكرة التحرر من «مظالم» الرأسمالية من منطلق اجتماعي مجرد لكنها اعتمدت من ناحية أخرى لتحقيق هذا التحرر بشكل أعمى على الفئات الرأسمالية.

لم يقتصر الطابع التاريخي «للاشتراكية» أو للديمقراطية الاجتماعية على رجوع أصليهما إلى الليبرالية ومنظماتها، إذ وقع أيضاً تغيير نوعي في الحركة الجماهيرية. ففي الأيام الأولى للتصنيع، كانت الثورة الاجتماعية الجماهيرية لا تزال ضد مقتضيات الرأسمالية بالتحديد وتولت هذه الواجبات طليعة خاصة

بها، في حين ظل دور «الاتحادات العمالية» الليبرالية، بوصفها قوات مساعدة لأنصار الحداثة من البرجوازيين، هامشياً في مواجهة الحكم المطلق.

ففي الثورات البرجوازية عام ١٨٤٨ كانت الثورة الجماهيرية بالفعل قد ضعفت واستُنزفت، في حين لم تكن المجموعات الاشتراكية الديمقراطية الليبرالية التي ظهرت من الاتحادات العمالية قد وجدت بعد قاعدة جماهيرية جديدة لكنها قامت بالتحريض بشكل أو بآخر من الغرف الخلفية وبعدها سعت الحركات العفوية لممارسة النفوذ. ففي الفترة الممتدة من ١٨٥٠ إلى الحرب العالمية الأولى بنت الاشتراكية الديمقراطية تدريجياً قاعدتها الجماهيرية الجديدة؛ مباشرة من السكان من العمال من الجيل الثاني أو الثالث ممن عملوا في نظام المصنع، وتلاشت الذاكرة الجمعية لظروف ما قبل الرأسمالية أو ما قبل الصناعية الأفضل نسبياً بشكل خيالي بعد أن اعتاد العمال إلى حد كبير انضباط المصانع.

وبطريقة ما تحولت الطبقة العاملة، التي شكلتها الرأسمالية، إلى ملاذ لصعود الأحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية وتحولها إلى حركة اجتماعية جماهيرية. وتبعاً لذلك، فإن الإجراءات النقابية والديمقراطية الاجتماعية لديها كانت بدورها بعيدة عن الطابع العسكري المثير للفتنة والمناهض للسلطوية في الثورة الاجتماعية السابقة. فحينما كانت الأنظمة المحافظة الليبرالية لإدارة بسمارك تتبنى تخيلات حول «الانقلاب» الوشيك، وكان ذلك في المقام الأول بسبب حدث ترك في التاريخ بصمة غريبة ألا وهو كومونة باريس عام ١٨٧١. إذ إن تفسير الكومونة، وقيامها بين آذار وأيار من عام ١٨٧١ ولم تدم إلا بضعة أسابيع فقط لتنتهي بحمام دم كانت (ولا تزال) من وجهة نظر طرفي النزاع محاطة بأساطير تبريرية وأساطير تذكر بأساسيات المشكلة الاجتماعية، ولكن في إطار مواقف تاريخية متحيزة.

حقيقة أن الكومونة كان لها طابع «ثورة عمالية» عسكرية، وأن الاشتباكات العنيفة التي اندلعت واعترف بها النظام الرأسمالي لليبرالي المحافظ (وجميع أحفاده

الأيديولوجيين) دليلاً على «انهيار القانون والنظام»، وضع حداً لما عُد منذ عهد بنثام حاجة روحية رأسمالية مرتبطة «بأمن» المُلكية والرأسمالية وتم تفسيرها بوصفها انهياراً للعالم وعليه تم تبرير كل وسائل القمع الدموي بوصفها تخدم مصلحة الحفاظ على المجتمع. وفي خاتمة المطاف استُخدم حدث الكومونة سبباً لمواجهة الاشتراكية الديمقراطية الصاعدة، بغض النظر عن سماتها وأصولها المختلفة، بنفس الطريقة الحربية التي تم التعامل بها مع الانتفاضات الاجتماعية القديمة. وبالمقابل تعامل المنطق الاشتراكي التبريري مع الكومونة بوصفها شاهد رئيسي على المخاطر الخاصة بها ثم حولتها النزعة اليسارية الراديكالية إلى أيقونة وتم إضفاء طابع مثالي عليها بوصفها تعبيراً غير واضح عن الأفكار الثورية.

نُظر، من قبل كلا الجانبين، إلى الأحداث من منظور اجتماعي مجتزأ ومن منظور برجوازي مقيد بمواقف مرتبطة بالإرادة مثل الواقع الاجتماعي الفظ الذي قضى بدخول العاملين لقاء أجر أو ممثليهم السياسيين مرحلة السلطة السياسية والرغبة في فرض إرادة سياسية وكان هذا كافياً لبث الرعب في صفوف النخبة البرجوازية المحافظة الليبرالية ودفعها إلى الاستسلام للجنون. لم يتعد ما جرى التحيز الطبقي القديم الاجتماعي الذي حدد شكل «الآلة البديعة» بالقوة الذاتية للطبقة الاجتماعية وبعض الأوساط والنخب و«العائلات»، التي تجاوزها منذ زمن طويل وحش الرأسمالية بوصفها غاية في حد ذاته.

بالمقابل رأى مختلف الاشتراكيين في تولي الحكم أو اشتراك العاملين لقاء أجر ومنظماتهم في الحكم نوعاً من الضمان للتحرر الاجتماعي. ورأى كلا الجانبين أن تولي حزب العمال (أو حزب العمل) الأمور لا يمكن أن يقع إلا من خلال وضع حد للرأسمالية.

وبالمقابل فإن الأشكال المجتمعية التي لا تعتمد على الفرد والعلاقات الهيكلية لنمط الإنتاج الرأسمالي (التي تتجاوز الشخصية الفردية وتعتمد الرعاية الاجتماعية القابلة للتحديد) التي تم صوغها، على مدى مئات السنين من العملية

الاجتماعية العمياء، من خلال الإيديولوجيات التأكيدية التي تم تشكيلها ابتداء من هوبز ومانديفيل وصولاً إلى مالتوس وغيرهم ظلت غير ملحوظة بشكل تامبل تم منذ زمن بعيد استيعابها.

وإذا كان الانعكاس النظري للبدايات الرأسمالية منذ عصر النهضة في البداية ركز على الأسئلة الأخلاقية أو الأنثروبولوجية لكنه وصل مع آدم سميث، وكانط وهيغل للحديث عن عبادة لاهوتية لأنظمة آلة العالم الرأسمالي، ثم تحول الاهتمام النظري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مرة أخرى بنفس القدر، إذ فقد إله النظام العلماني الجديد والشائن مكانته وبرزت فئاته الحقيقية (مثل «العمل المجرد»، وأسواق العمل، والتنشئة الاجتماعية للسوق، وجهاز الدولة الحديث، والأمة، وما إلى ذلك) التي اتخذت شكل أدلة مفروغ من أمرها وشبه وجودية، تمثلت في الفئات الاجتماعية أو «الطبقات» التي تطورت واستقرت في هذه البيئة التي صارت ممارساتها الذاتية في المجالين السياسي والاقتصادي ذات دور مركزي.

فقط في أواخر القرن العشرين أصبحت النظرية الاجتماعية حول هذا الأمر إيجابية، وانتهى الأمر بـ «علم الاجتماع» المسطح القائم على وجهات نظر طبقية وفئوية ووصل إلى وضع صار فيه انعكاس «بنيوي» ونظري للأنظمة. ومع ذلك، وحتى اليوم بقيت الأشكال الرأسمالية بدورها إيجابية واكتست درجة أعلى من التجريد مقارنة مع الوضع عند آدم سميث أو كانط لتتحول إلى حالة فوق تاريخية و«طبيعية». وبالتباين مع كانط على وجه الخصوص، لم تعد مشكلة دستور هذه الأشكال الاجتماعية ظاهرة، على وجه التحديد لأنها من المفترض أنها لم تعد مبررة، بل يُفترض أن تُعد أمراً مفروغاً منه.

في عام ١٨٧٠ وفي «تاريخ الحركة العمالية» اللاحق شهد المرء تطور الأحداث التاريخية من خلال عدسة الوضعية الاجتماعية ومعاداة الرأسمالية، وتمثلت خطورة كومونة باريس قبل كل شيء في مظهر «المسلحين» من الطبقة

العاملة لكن دون أن تعكس علاقتها الواعية أو اللاواعية بالهياكل الرأسمالية. لذلك بدا الأمر غير ذي صلة بالدافع بالنسبة للباريسيين لقد حملت «الطبقة العاملة» السلاح بالفعل. وعُد العمل الرئيسي بالفعل من عمل فئة اجتماعية مشحونة ميتافيزيقياً ومن أشخاص أقدموا على ذلك.

ثمة أمر يجب أن يثير الدهشة تمثل في أن كل مرحلة الإمبراطورية الثانية لم تقد التناقضات الاجتماعية في فرنسا قط إلى اضطرابات ضخمة وفق نموذج ما شهده النصف الأول من القرن، أو ما شهده عصر الثورات في نهاية القرن الثامن عشر. وفي الواقع لم يكن هناك حركة اجتماعية جماهيرية قادت إلى كومونة باريس، بل ارتبط الأمر بالهزيمة الفرنسية في الحرب ضد ألمانيا تحت زعامة بروسيا.

وحين وقع نابوليون الثالث في الأسر ودخلت القوات البروسية- الألمانية باريس، تبين مدى التناقضات الداخلية التي زعزعت الإمبراطورية الثانية التي كانت فاسدة إلى حد مضحك. إن الصيحة التي هزت فرنسا وترددت مثل قصف الرعد كانت في إطار نزعة قومية- وطنية حافظت باستمرار على وضع القضية الاجتماعية على جدول مهامها، وكان ذلك دائماً في إطار نظام إنتاج السلع و«العمل المجرد». نشأ وضع تضمن مفارقة أرخت بظلالها على حقبة كاملة من الكوارث. انتاب الحكومة الرسمية والجناح اليساري في برلمان بورجوازية منهارة المعنويات خوف من المشاعر الوطنية لدى الجماهير فانتقلت من باريس إلى فرساي، وعرضت في خاتمة المطاف الاستسلام أمام العدو الخارجي. أما عمال المشاغل، وصغار الحرفيين، وصغار المُلاك وغيرهم وكذلك منظمات العمل بمختلف مشاربها الإيديولوجية (القريبة من الاشتراكية الديمقراطية أو ذات النزعة الاشتراكية الديمقراطية) فقد مالوا إلى مبدأ الدفاع عن الشكل الرأسمالي للأمة، وأبدوا استعدادهم للتضحية على مذبح الوطنية. كما إن كاتب سيرة الكومونة والمشارك فيها بروسبر ليساغاري وضع بشكل غير واع النقاط على الحروف من خلال وصفه لهذا الوضع والصراع ضد الجناح اليساري في البرلمان:

«ما تطلب الأمر إلا دفعة لإسقاط أنقاض الإمبراطورية. عرض الشعب بشكل غريزي العون (!) بهدف نهضة الأمة (!)، لكن اليساريين رفضوا وعزفوا عن إنقاذ الوطن عبر انتفاضة (!) وانحصرت كل جهودهم ضمن إطار عرض مضحك وفضلوا إنقاذ فرنسا التي يحكمها مماليك (...) وعلى مدى ثلاثة أسابيع شهد المرء عودة الإمبراطورية البيزنطية. انهارت الأمة أمام أعين طبقتها الحاكمة التي تابعت المشهد بغباء ودون ردة فعل» (ليساغاري ١٨٩٤).

طفت كل إعلانات الكومونة والحرس الوطني (وهو ميليشيا كان مكونها الأساسي من العمال) والمنظمات الاشتراكية المتنوعة بهذه النزعة الوطنية الورعة التي توجت بشعار (الموت في سبيل الوطن!) (وثائق كومونة باريس ١٩٣١). على الرغم من ظهور الشعار في لغة ذلك العصر المنمقة لكن كان أمل أنصار الوطن أن يتحدوا ضمن إطار شخصية جماعية سامية هي الإنسانية (المرجع نفسه)؛ لكن ما كانت تلك الإعلانات أكثر من زخرفات لفظية زينت روح وطنية مبتهجة عميقة الجذور. ولو أن الحكومة الرسمية البورجوازية سارعت بعد نهاية نابليون الثالث على المستويين السياسي والعسكري إلى الدفاع عن الوطن، لما حدثت كومونة باريس قط. وكما تشير التسمية فقد تعلق الأمر بإدارة باريس المدينة المحاصرة من قبل القطعات البروسية - الألمانية، التي هيمنت عليها بعد الانتخابات الجديدة مجموعات اشتراكية ضد رغبة الحكومة التي فرت إلى فرساي. وضمن هذا الإطار تحول الخلاف حول الدفاع الحقيقي عن الوطن إلى صراع اجتماعي وإيديولوجي.

وبطبيعة الحال ما كان لدى الكومونة وقت كاف لإعادة تشكيل أسس النظام القائم. وبغض النظر عن الصياغات الغامضة ما كان في كل الأحوال في فرنسا أو في أي مكان آخر برنامج تجاوز بالفعل التصورات الاشتراكية الديمقراطية الرأسمالية الصناعية. أما واقع أن الكومونة أزالت الصليب من المدارس، أو عرضت استخدام كبير أساقفة باريس لافتداء أنصار الكومونة

المحكومين بالإعدام في فرساي (وأهانته!) فلا يُظهر إلا مدى تمكن الأفكار الثورية ضمن أفق مفاهيم الاضطراب البورجوازي الليبرالي. وبغض النظر عن الأفكار الهامشية الجديرة بأفعال القصص المصورة كانت الإجراءات التي اتخذتها الكومونة أكثر من متواضعة ولم تتجاوز بأي حال حدود نمط الإنتاج الرأسمالي. حاولت الكومونة إدخال تعديلات ديمقراطية جذرية، إذ أقرت إمكانية عزل النواب والموظفين (التفويض المرتبط بالتزام) وكذلك أجر العمل الشهير لكل مسؤولي الدولة، الذي كان إجراء شكلي تماماً ومحدود.

وصف كارل ماركس، مسحوراً بثورة العمال البطولية، تلك الإصلاحات السياسية بوصفها خطوة متقدمة حاسمة، إذ كانت المرة الأولى التي تجاوز الوضع ما جرى حتى اليوم من انتقال الآلة البيروقراطية العسكرية من يد إلى أخرى بل بتدميرها (...) (اقتباس عن وثائق كومونة باريس ١٩٣١)؛ كما إن لينين ممثل الثورة الفرنسية في الشرق الداعي إلى اللحاق بركب التحديث أطلق على مثال الكومونة في صياغة أضحت شهيرة، إذ سماها دولة كفت عن أن تكون دولة (مصدر سابق).

لكن الديمقراطية الراديكالية الخالصة التي ظلت مرتبطة دائماً بفئات نظام إنتاج السلع، ما كانت قادرة، حتى إلى حد قليل، على الارتباط باللوياثان كما هو حال الآلة الاقتصادية العالمية. إن انعدام القدرة على اختيار العمل والأجر مقابل العمل لم يؤثرا قط بشكل نوعي على الدولة بوصفها آلة لضبط «العمل المجرد» بل عملا بوصفهما إجرائان ضمن نطاق آفاق النظام غير المفهوم.

إن الفروقات بين «الإصلاحيين» (بالمعنى الذي حددته لاحقاً الاشتراكية الديمقراطية الغربية) و«الثوريين» (بالمعنى اليعقوبي الخالص الذي طرحته ثورة أكتوبر) لا تعدو أن تكون نسبية. وما احتفى به ماركس بوصفه الاكتشاف العفوي العظيم للكومونة ونقصد تحطيم الآلة الحكومية القديمة (بدلاً من الاكتفاء بالاستيلاء عليها) هو أمر واظبت الماركسية على إدراكه من منطلق علم

الاجتماع الخالص ومن ثم بطريقة مجتزأة، بوصفه راديكالية لم يتجاوز مطاردة مجموعات اجتماعية محددة وبالتحديد ما سُمي بالبورجوازية وموظفيها.

كان هذا، من حيث الأساس، نموذج الثورة البورجوازية التي قامت نسختها الراديكالية بمطاردة مجموعة النبلاء أو قطعت رأس واحد منهم. لا يوجد ما يربط هذه النزعة الراديكالية بتدمير آلة الدولة بمفهوم نوعي أرقى وبالتحديد إلغاء نظام إنتاج السلع و«العمل المجرد» المرتبط به الأمر الذي يقود منطقياً إلى إلغاء مهمة الدولة بوصفها الجهة التي تضبط النشاطات. صحيح أن ماركس نفسه أراد إدراج مفهومي «العمل المجرد» والوثنية الحديثة في نظريته لأن عقله اكتشف هذا السياق؛ لكنه لم يتمكن من صوغ المسألة بشكل ملموس في خضم وضع القمع الدموي للكومونة وضمن إطار فكر الحركات العمالية الاشتراكية الديمقراطية المحدود.

إن الراديكالية الشكلية لعملية تحطيم آلة الدولة وفق الفهم السوسيولوجي المجتزأ يقود في نهاية المطاف إلى نتيجة مماثلة لتلك التي تفضي إليها النسخة الإصلاحية، أي السعي للاستيلاء على جهاز الدولة القائم أو المشاركة فيه الأمر الذي يعني، ضمن إطار نظام إنتاج السلع المستمر، أن يتولى أنصار الراديكالية والإصلاحية، أي ممثلو الحركة العمالية مهام في خدمة اللوياثان.

يستند الفارق الوحيد، من حيث الأساس، بين يعاقبة الحركة العمالية الراديكاليين وبين الإصلاحيين على اختلال التطور العالمي وعليه نجد أن المتحول الثوري اليعقوبي يلائم بشكل أفضل السعي للحاق بالحداثة في بلدان الأطراف، إذ لا يمكن هناك النهوض بعناصر نظام إنتاج السلع إلا في ظل نظام ديكتاتوري؛ وبالمقابل نجد أن النسخة الإصلاحية تتوافق بشكل أفضل مع مشاكل اقتصاد السوق الصناعي المتطور في المراكز الأوروبية الغربية حيث يتعلق الأمر بتحسين أوضاع الجماهير المعتادة العمل لقاء أجر في إطار النظام. وجدت كومونة باريس نفسها في مواجهة هاتين الإمكانيتين؛ لكن لم يتم التطرق قط إلى

نقد التحرر من «العمل المجرد». ويبدو هذا جلياً في بعض التصرفات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها، إذ نص المرسوم الخاص بعروض وطلبات العمل:

«تم وضع سجل في كل البلديات. كان على العمال التوقيع على صفحة تضمنت مهنتهم في حين خُصصت الصفحة الثانية لرغباتهم ولعروض عملهم. كما كان في البلديات سجل ثان مخصص للشركات، والهيئات في مختلف المجالات، ولأصحاب المشاغل، وللتجار وأمثالهم يُفترض بهم تدوين ميزات العمل وامتيازاته الاجتماعية القادرين على توفيره. وعلى مسؤولي البلدية توفير مستلزمات تطبيق هذا المرسوم من غرف وسجلات وموظفين» (وثائق كومونة باريس، مصدر سابق).

وبصراحة ما كان ما قامت به الكومونة هنا من وجهة النظر الحالية إلا إنشاء مكتب عمل وهذه هيئة لم تكن معروفة حتى ذلك الوقت، وهذا أمر يدخل في صلب إدارة العمل المتوافقة مع التطور الرأسمالي، ولهذا تم لاحقاً إقامته في كل الدول الحديثة دون الحاجة إلى ثورة عمال عسكرية. تم هنا فرض نظام العمل لقاء أجر، دون أي تساؤل، بوصفه أمر مفروغ منه وانطبق هذا على أشكال فرض الانضباط في المعامل كما يظهر من مرسوم آخر للكومونة حول تنظيم ورشات العمل:

«لا يجوز لأي عامل البقاء ضمن الورشة وقت وجبة الطعام (...) يتم قرع إشارة قبل خمس دقائق من موعد وجبة الطعام وقبل خمس دقائق من نهاية العمل (...) وعلى العمال إبلاغ معلم الورشة بوصولهم ليتم حساب ساعات العمل (...) لا يحق لأي مواطن لا يحمل ترخيص المرور الجديد الدخول إلى الورشة ...إلخ» (وثائق الكومونة، مصدر سابق). لا تكتفي هذه التعليمات بتذكيرنا بنظام المشاغل في عصر الرأسمالية المبكر التي فرضت على العمال حالات تنمر مثل حال الأطفال في نظام تعليم سلطوي، بل هي حالة تنمر خالصة. وكان هناك الكثير من مثل هذه الإجراءات في ظل الكومونة ذائعة الصيت والمكروهة بشدة بما يتوافق مع مشروع بنثام الذي عبر فيه المكتشف الليبرالي عن سعادته

بعملية التعليم الذاتي السلطوية. وبغض النظر عن الجانب التاريخي النوعي في هذه المفارقة المتعلقة بإنتفاضة في سبيل الأمة لكنها تندرج ضمن مسار إخضاع الذات في ظل المبادىء الرأسمالية ومن ثم لا يكون فكر وممارسات الكومونة بعيدة بشكل جوهري عن ممارسات الأحزاب العمالية اللاحقة.

وبطريقة مماثلة، وهذا يتعلق بكيفية اكتساب الخبرات الهائلة من نظام المصانع الصاعد الذي تم دمجها بعناصر العقيدة الاشتراكية الديمقراطية المأخوذة من الليبرالية نشأت حركة عمالية إيجابية (تخلت عن موقف الرفض) تميزت بإنضباط ذاتي. ووصل الأمر إلى تنظيم وقت الفراغ، إذ حملت المنظمات العمالية المستأنسة هيكلياً، بطريقة غير واعية إلى حد ما، مهمة فرض الانضباط الرأسمالي على الأجساد وعلى النفوس وصقله من خلال أنماط الرياضة الشبيهة بالعمل من وجهة نظر نزعة جماعية عسكرية عبر منظمات الشباب والثقافة البروليتارية.

وفي مواجهة العدو الطبقي الذي تم اختزاله سوسيولوجياً نظمت الأحزاب والنقابات الاشتراكية إضرابات (كانت في معظمها معتدلة) ومساومات على الأجور وتجمعات سياسية لممارسة الضغط لتحقيق إصلاحات على النظام من جهة أولى؛ لكنها شكلت بالمقابل جهازها الخاص المكلف بدعم الدولة لضبط الحكة العمالية.

وحتى اليوم ما تزال هذه المنظمات متمسكة بالهياكل التي رافقت نشأتها المتسمة بالتنظيم الهرمي السلطوي. ولهذا يمكن فهم الانتقاد الخجول الذي وجهه الحزب الشيوعي والاشتراكية الديمقراطية إلى الكومونة التي تم تقديسها لاحقاً من قبل آخرين بحجة إنها لم تتصف بقدر كاف من المركزية. إن اقتراب هذه الإيديولوجية من اشتراكية الدولة البروسية التي دعا إليها كل من بسمارك وفاغنر هو أمر جلي. وكان لاسال عد الدولة حاملة التطور الحضاري ومربية النوع البشري وهذا يتوافق تماماً مع تقاليد مربي الشعب الليبراليين ومع المختصين في تربية البشر في العهد الصناعي وهو الإرث الذي أخذته الاشتراكية الديمقراطية.

وبطبيعة الحال من المفترض أن تكون الدولة الاشتراكية، وهي الهدف البعيد، مختلفة تماماً لأنها ستكف عن أن تكون دولة تقودها البورجوازية بل ستكون دولة عمال تخدم مصلحة العمال أي دولة عمالية أو دولة المستقبل الاشتراكية كما هو وارد في برنامج الاشتراكية الديمقراطية الألمانية. تذمر ماركس من هذه الصياغة التي بدت في نظره شديدة القرب من مواقف منافسه السابق لاسال ولأنه طرح في برنامجه السري حول الوضع النظري المتضمن إشكالية تاريخية غير قابلة للحل نقداً راديكالياً للوثنية الحديثة وأراد استعادة جهاز الدولة الذي نشأ في ظل الحكم المطلق الذي عانى حالة استلاب تجاه مجتمع مكون من أفراد أحرار متشاركين. لكن من جهة أخرى فإن ماركس نفسه دمج عنصر اللوياثان الحتمي الموروث من الحركة العمالية الليبرالية تحت ضغط تنامي تدخل الدولة المنسجم مع روح العصر، ضمن إيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية، وعد ماركس هذا نوعاً من الإزعاج النظري. أخذت الاشتراكية الديمقراطية الجانب الأبوي والعجائبي في نظريته حول واجب وضرورة إلغاء الدولة في برنامجها دون فهم حقيقي، في حين بدا أن تحويل جهاز الدولة كان من مقتضيات النظام في كل الممارسات العملية وكل الإصلاحات والأفكار وتم استيعابه كما هو الحال مع النمط العام لإنتاج السلع والعمل لقاء أجر بوصفهما وضعاً طبيعياً مرتبطاً بإعادة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي. لكن الاشتراكية الديمقراطية تجاوزت اشتراكية الدولة التي روج لها فاغنر وماركس في نقطة واحدة لكنها لم تكن نقطة نحو الأمام بل رجعية، إذ افتُرض بالدولة الاشتراكية أو دولة العمال (التي حددها تصور ماركس نظرياً بشكل حاسم بوصفها صورة مستقبل الحركة العمالية) ألا تكتفي بتنفيذ مهام الشركات في مجال الإدارة والبنى التحتية وفرض التوازن الاجتماعي بل أن تحل محلها بوصفها ركن النظام الصناعي. ومن المفارقات واقع أن تطلعات جهاز دولة الحكم المطلق الخاصة باقتصاد السوق عادت بشكل خالص لكن متنكرة في زي اشتراكي. ونجد أن كارل كاوتسكي (١٨٥٤-١٩٣٨) كبير منظري الاشتراكية الديمقراطية بعد موت ماركس وإنجلز تناول

في برنامج الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي عُقد في مدينة إرفورت عام ١٨٩١ **(**بموافقة إنجلز الذي كان على قيد الحياة وقتها**)** بشكل لا يترك مجالاً للشك أن إلغاء إنتاج السلع المفترض ضمن فئات إنتاج السلع الذي لا يتوقف لا يمكن أن يتم إلا من خلال جهاز دولة شمولي**:**

«من بين المنظمات الاجتماعية القائمة اليوم لا يوجد إلا منظمة واحدة تمتلك ما يمكن للمرء استخدامه إطاراً لتطوير التعاونيات الاشتراكية وهي الدولة الحديثة **(...)** ولا يقتصر الأمر على أن الدولة الحديثة هي المنظمة المجتمعية الوحيدة التي تمتلك اتساعاً كافياً لتوفير إطار اشتراكي تعاوني كما إنها القاعدة الطبيعية الوحيدة التي تقود التطور الاقتصادي للدولة **(...)** ويعود هذا جزئياً لهدف خدمة بقائها الذاتي، كما يعود إلى ضرورة أن توحد بين يديها المزيد من المؤسسات بهدف تحسين أدائها لوظائفها حتى تتمكن من زيادة دخلها**(...)** إن الوظائف الاقتصادية للدولة الحديثة هي نقطة الانطلاق الطبيعية لكل تطور يقود إلى قيام تعاونية اشتراكية**.** لكن هذا لا يعني إن كل تأميم لوظيفة اقتصادية أو لمؤسسة اقتصادية يعني خطوة نحو اشتراكية تعاونية **(...)** دون أن يتم تغيير شيء ما في طبيعة الدولة **(...)** وكما أن الدولة لم تمض حتى الآن باتجاه المزيد من التأميم بما يضر مصالح الطبقات المالكة، وهذا موقف سيتم التمسك به في المستقبل**.** وطالما كانت الطبقات المالكة هي الحاكمة فإنه من غير الوارد المضي في التأميم بشكل يضر بأصحاب رأس المال وبالكي الأراضي **(...)** لكن فقط حين تصبح الفئات العاملة هي السائدة تكف الدولة عن أن تكون متعهداً رأسمالياً؛ وعندئذ فقط يمكن تحويلها إلى تعاونية اشتراكية**.** إن إدراك هذا هو الذي حدد مهمة الاشتراكية الديمقراطية التي أرادت أن تستولي الطبقات العاملة على السلطة السياسية، بحيث تتمكن بالاستعانة بالدولة لتحويلها إلى تعاونية اشتراكية ضخمة**».(**كاو تسكي ١٨٩٢**).**

نحن رسمنا هنا صورة قاتمة للمستقبل الاشتراكي وهي التي حددت إيديولوجية الحركة العمالية. إن ضيق أفق الحركة العمالية الاشتراكية الديمقراطية واحتجاجاتها التي تم بالأصل تأطيرها عبر نظام المصنع لتكون إصلاحية عبرت عن نفسها بطريقة فائقة الغرابة، إذ نجد من جهة أولى خضوع للمعايير الرأسمالية، ونجد من جهة ثانية نوعاً من الرعب نتيجة للرفض الصارم من قبل النخب المحافظة الليبرالية وسياستها القائمة على حظر النشاط السياسي أو قمعه على الأقل. وفيما يتعلق بالإيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية بدا هذا التناقض هروباً باتجاه نزعة راديكالية عبثية لاشتراكية الدولة البورجوازية البسماركية. وبدا أن موضوع «الطبقة العاملة» التي تم تضخيم وجودها التاريخي بشكل ميتافيزيقي، وجرى تخيلها في دور السلالات الحاكمة القديمة مع قيام الجهاز الاشتراكي الديمقراطي بتجاوز تطلعات الحكم المطلق في حين أن شكل الأمة الرأسمالية يتجاوز الواقع البورجوازي من وجهة نظر اقتصادية ليكتفي بنفسه ضمن إطار الحيز المرجعي؛ ومن ثم انحدرت النزعة القومية السياسية نتيجة لإعادة تفسيرها من وجهة نظر اشتراكية لتصير فكراً شبه محصور في إطار استبدادي.

لا توجد علاقة بين الأممية البروليتارية التي بدا إنها سارت في طريق معاكس وبين علاقات الجماهير الاجتماعية والثقافية الخارجة عن السيطرة وعابرة القوميات (التي تتجاوز الحدود القومية) بل هي حطت بنفسها لتصبح نمط من حركة مرور مختلف أجهزة الأحزاب القومية تم توثيقها في الإعلانات الجوفاء في المؤتمرات الاشتراكية الدولية. كان هناك نمط لطوباوية سوداء سلبية تم صوغها من مجموع كوابيس نزعة الحكم المطلق والنزعة الليبرالية التي أرهف صقلها بجدية تامة محافظة شخص مثل كاوتسكي لتتخذ شكل رؤية مستقبلية علمية إيجابية صديقة للبشر حملت في نفسها سمة عصية على الإدراك.

وبطبيعة الحال لم تبق هذه السمة في اشتراكية الدولة الاشتراكية الديمقراطية خافية بشكل تام عن معاصريها، إذ إن الجناح الفوضوي في الحركة

العمالية الذي ظل هامشياً في ألمانيا وفي إنجلترة، لكنه حظي ببعض النفوذ في البلدان اللاتينية، واظب على انتقاد التمسك الاشتراكي بجهاز الدولة. لذا رأى الشاعر إيريش موهزام (١٨٧٨ - ١٩٣٤) الذي قتله النازيون أن الوصف المناسب لاقتناع فكر الاشتراكية الديمقراطية الألمانية هو «البسماركسية». في حين أن المنظر الفوضوي رودولف روكر أطلق على ملخصه للحركة العمالية في الفترة الممتدة من العصر الإمبراطوري وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية «أفكار استبدادية في الاشتراكية» (روكر ١٩٧٤ / ١٩٥٠). لكن بقدر ما التقط الفوضويون الحقيقة ظلوا أبناء تلك الحقبة بقدر لا يقل عن حال أحفاد العقيدة الاشتراكية الديمقراطية المنبثقة من الليبرالية ومن مدارس الأحد لبناء الأجيال. لا يدع روكر مجالاً للشك (بوصفه ممثلاً للإيديولوجية الفوضوية) في تصريحه حول أهمية النظريات الاجتماعية الكبرى وعلاقاتها:

«ما كانت الاشتراكية الحديثة من حيث الأساس سوى استمرار طبيعي للتيارات الفكرية الليبرالية العظيمة في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وجهت الليبرالية أول الضربات القاتلة لنظام حكم الأمراء المطلق، ووضعت الحياة الاجتماعية على مسارات جديدة. أدرك حاملوها الروحيون، الذين مجدوا الحرية الشخصية وأقروا بضرورة إعادة تركيب ثقافي، وأرادوا تضييق صلاحيات الدولة بأكبر قدر ممكن، وأرادوا بذلك فتح المجال أمام البشرية لتطوير مستقبلها بشكل جديد بحيث افتُرض أن يقود ذلك إلى تجاوز حتمي لكل قيود السلطة السياسية وإلى إنجاز إدارة المجتمع بشكل موضوعي لو أن رؤيتهم الاقتصادية واكبت معرفتهم السياسية والاجتماعية، إنما لم تجر الأمور على هذا المنوال. لكن تحت تأثير التنامي المستمر إندفاع متعاظم عالمي إلى احتكار كل الثروات الطبيعية، أو تلك الناشئة عن العمل المجتمعي تطور نظام عبودية اقتصادية جديد عمل على القضاء على كل التطلعات الليبرالية القديمة وعلى الأسس الحقيقية لديمقراطية سياسية واجتماعية (...) كان بإمكان الحركة الاشتراكية إقامة سد في وجه هذا التطور(...) وكان بإمكانها أن تكون منفذة وصية تطور الفكر الليبرالي!! بحيث تتمكن من خلال

محاربة الاحتكار الاقتصادي وتسخير جهودها لبناء قاعدة اجتماعية لتلبية احتياجات كل الناس. وكان من الممكن من خلال هذا التنظيم المجتمعي للتيارات السياسية والاجتماعية الليبرالية تحويل نفسها إلى جزء حاسم من الوعي البشري **(...)** ناضل معظم الاشتراكيين بعماء بصيرة لا يُصدق ضد الأفكار التحررية الأساسية لتنظيم المجتمع وفق التصور الليبرالي **(...)** وبهذه الطريقة تم تجديد وتعزيز القناعة بقدرة الدولة المطلقة التي سبق أن تلقت ضربات من قبل التيارات الفكرية الليبرالية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ويجدر بنا التنبيه إلى أن ممثلي الاشتراكية الاستبدادية استعاروا في نضالهم ضد الليبرالية أسلحة من ترسانة الحكم المطلق دون أن يصل الأمر إلى إدراك معظمهم. إذ إن الكثير منهم ولا سيما ممثلي المدرسة الألمانية الذين حظوا لاحقاً بنفوذ مدهش على مجمل الحركة الاشتراكية كانوا من تلاميذ هيغل وفيختة وغيرهما من ممثلي أفكار الدولة مطلقة الصلاحية» **(روكر)**.

ظهر هنا أن الفوضويين في انتقادهم للاشتراكية الاستبدادية عجزوا عن التقاط نصف الحقيقة، إذ اعتمدوا بسذاجة كاملة اللغة الأوروبلية الليبرالية حرفياً، دون أن يخضعوا النصوص الواضحة للكتابات الكلاسيكية **(**حول جيوش العمال على سبيل المثال**)** للحد الأدنى من النقد على خلفية أصولها الاجتماعية- التاريخية. وقد بدت مشكلة نمط الإنتاج الرأسمالي بشكل مشابه تماماً لما هو قائم في الإيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية بوصفها تعبيراً عن إرادة مجموعات اجتماعية تجسدت في احتكار الثروة في حين ظلت الآلة البديعة التي ابتدعها آدم سميث، والأشكال الوثنية لإعادة تدوير الاستغلال ومعاييرها في إدارة الأعمال قائمة بشكل أعمى.

ما كانت الفوضوية، وفق ما يبدو، في وضع أفضل من الاشتراكية الديمقراطية في تجديد اندفاع التمرد الاجتماعي القديم بحيث يتم توجيه نقد نظري أعلى وعياً للآلة المجتمعية الرأسمالية. كان كل من الفوضوية والاشتراكية الديمقراطية من أتباع مدارس الأحد الليبرالية وتغذيتا من نبع واحد، وأعادتا

بطريقتين متعارضتين إنتاج تناقض الحكم المطلق والليبرالية وتناقضاتهما الداخلية. وكما اتهم الاشتراكيون الديمقراطيون الليبراليين بخيانة الثورة البورجوازية الديمقراطية، وجه الفوضويون إلى الاشتراكيين الديمقراطيين تهمة خيانة ميراث مبادىء الليبرالية لكن دون أن يؤدي هذا الخلاف إلى الخروج عن نطاق نظام إنتاج السلع الحديث وعقيدته القمعية القائمة على «العمل». لم يتجاوز التجديد الذي دعا إليه الاشتراكيون الديمقراطيون أرضية تطلعات الحكم المطلق القائمة على ديمقراطية اقتصاد السوق (بعد إسباغ سمة مثالية عليه) ومنح الدولة صلاحية توجيه الأمور تحت قيادة جهازهم الخاص في حين روج الفوضويون لفكرة معارضة أي احتكار، وبجلوا فكرة الفردية الاقتصادية المجردة.

لم يع الطرفان أن الانقسام الفصامي في الوضع الاجتماعي الحديث يتمثل في المنافسة بين النزعة الفردية الحرة المندفعة من جهة أولى وبين مسخ اللوياثان المهيمن على الدولة من جهة ثانية بحيث كانت النتيجة الحتمية نظاماً شمولياً قائماً على علاقات سلعية، تحول فيه المال إلى أمر مستقل بذاته. وبهذا ظل خافياً عليهم أن مشكلة هذا التشكيل الاجتماعي لم تتجاوز النضال ضد السلالات الاستبدادية وعواقبها التاريخية على أرضية الديمقراطيات المُنتجة للسلع فحسب بل واتخذت أشكال أفضل صقلاً. وواظب الخلاف بين الفوضويين والاشتراكية الديمقراطية على استخدام مفاهيمهم ذات المنشأ الليبرالي التي نشأت في ثورة ١٨٤٨، البورجوازية ولم يلحظوا مدى نمو المجتمع الرأسمالي الصناعي، وكيف أن طابع نظام هذا النمط من الإنتاج تجاوز التناقضات بين الأنظمة الملكية أو الديمقراطية أو الجمهورية وأضفى عليه طابعاً موضوعياً.

إن عملية تأديب الطبقة العاملة وفرض الانضباط عليها التي استمرت على مدى أجيال أو عمليات غسيل الأدمغة (بل صار الانضباط الذاتي ظاهرة متنامية) جعلت من غير الممكن على هذه الطبقة الخروج من سجن المجتمع الرأسمالي، وليس هذا بالأمر المفاجئ بل هو نتيجة منطقية لتاريخها. وعليه لم تتمكن

حقبة الحركة العمالية، المتطابقة مع حقبة التصنيع، من أن تجلب شيئاً مختلفاً عن اختزال أفكار التحرر على شكل مشتق اشتراكي من الأشكال الرأسمالية.

وفي حين تم الحط بأفكار الفوضويين حول مجتمع حر مكون من أفراد منتجين للسلع وحولت إلى قوة هامشية في الحركة العمالية التي هيمنت عليه إيديولوجية اشتراكية استبدادية عبرت بشكل كامل عن روح العصر. وفي حين استجاب المفكرون والحكام الليبراليون المحافظون لمتطلبات التصنيع من خلال بعث مناسب لأفكار تدخل الدولة، احتلت الاشتراكية الديمقراطية موقع القطب المتحكم بجهاز الدولة وفق نسخة تتبنى قدراً عال من الحتمية شجعت جهاز الدولة الحديث (الديمقراطي وفائق التطور) على أداء دور المتعهد الشامل.

البوارج والنزعة القومية المفترسة.

ما كان من الوارد أن تبقى العلاقة بين جهاز الدولة والاقتصاد محصورة ضمن نطاق العلاقات الداخلية للاقتصاد القومي الناشئ. ولم يتعلق الأمر بأي حال بجنون شعور وطني انتشر بين كل طبقات وفئات الرأسمالية الصناعية حرض سياسة خارجية توسعية توافقت مع النزعة التوسعية العدوانية لدى الحكومات الحديثة الاستبدادية وحروبها الأبدية حول ميراث السلالات الحاكمة، إذ دفع التنافس الاقتصادي بين الأمم على السوق العالمية إلى تسييس الاقتصاد باتجاه الخارج وجعل من السياسة الحكومية الخارجية معياراً اقتصادياً متعدد الأبعاد. إن سياق وظيفة الدولة والأمة الذي كف عن الارتباط بأشخاص (إذ إن القيصر فيلهلم نفسه كان ممثلاً مكلف بوظيفة) ظهر على شكل شخص خارق له مواصفات مسخ اللوياثان لم يعد مكلفاً بضبط العلاقات الحقوقية والبنى التحتية وغيرها الخاصة بالعامل الفاعل في التنافس الداخلي ضمن الأمة فحسبل صار في الوقت نفسه فاعلاً سياسياً – اقتصادياً كبيراً في المنافسة المتجهة إلى الخارج.

في الحقبة الليبرالية كان تنافس شركات الرأسماليين بشكل أساسي ضمن نطاق الاقتصاد القومي الناشئ ومضى ضمن سياق الهيئات السياسية الحكومية

المرتبطة به. أما في الحقبة المحافظة الليبرالية المرتبطة بتدخل الدولة فازدهر الاقتصاد القومي مع «الدولة الرأسمالية الكلية» (وهي التسمية التي أطلقها ماركس على هذا السياق) وتحول إلى هيئة عليا متجهة إلى السوق العالمية في وقت كانت السيادة السياسية متوافقة مع التنافس الاقتصادي. ولم يطل الأمر حتى دخلت الشركات الفردية المرتبطة بشركات الرأسماليين، لا سيما تلك المنضوية ضمن إطار الاحتكارات الكبرى، في علاقات تنافسية على السوق العالمية. لكن نظراً لعدم وجود إمكانية لنشوء هيئة فوق الاقتصادات القومية تعمل على ضبط الأمور فُرض على جهاز الدولة أن يقف مسانداً لمتعهديه بوصفه داعماً وضامناً لعلاقاتهم الخارجية، وبالمقابل عنى هذا أنه قد حدث أمر مختلف عما جرى في بداية القرن التاسع عشر حين كان هناك وكلاء أو ممثلون لاقتصاد قومي يعمل في سياق الدولة. وبعبارات أخرى وفي وضع مختلف عن الاكتفاء بوظيفة ضبط الأمور داخلياً صار جهاز الدولة القومية في مقام وكيل عام يرعى المصالح القومية.

صار التنافس الدولي بين الكيانات القومية الكبرى على السوق العالمية مختلفاً عن التنافس الداخلي، ولم يتمكن من تطوير نطاق قانوني وإداري، الأمر الذي قاد إلى أوضاع خطيرة متصاعدة. وكما هو الحال مع مفهوم الاقتصاد الحديث حيث أدت المبادلات في السوق إلى حالة تنافس بين العديد من الرأسماليين وجعلت من الصعب أن تكون الدولة هي المتعهد الكلي بشكل حقيقي، على الرغم من أن مفهوم الدولة الحديثة يتضمن أن السيادة على إقليم محدد يتضمن فكرة المنافسة مع دول أخرى قائمة في أقاليم أخرى الأمر الذي جعل من وجود «دولة عالمية» مزعومة لا يعدو أن يكون وهماً سيئاً من حيث المنطق. ولهذا ما كانت المبادلات بين الدول في مختلف المجالات بما في ذلك المال الاقتصادي قابلة قط للضبط بشكل عام، ولهذا كان لا بد من عقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف للتعامل مع كل حالة على حدة والتفاوض حولها بشكل متجدد، أما ما سمي بحقوق الشعوب فلم يعدُ أن يكون قضيةً واهيةً لا تقتضي الالتزام بها.

لم تختلف العلاقات الثنائية، والعلاقات الاقتصادية بين الدول عن تلك التي سادت في القرن السابق بوصفها صراعاً ضارياً بين المسوخ المفترسة لجهاز الدولة. وكما جرى في سياسة الفترة التالية لحقبة الحكم المطلق لجهة فرض الجانب الاقتصادي باستخدام وسائل أخرى، وقد بقي الحال متوافقاً مع ملاحظة الجنرال البروسي والمنظر العسكري كارل كلاوشفيتز (١٧٨٠-١٨٣١) إن الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى.

ففي المقام الأول، بنت الدول القومية الرأسمالية في أوروبا مناطق صناعية وموارد طاقة (الفحم الحجري) ومناطق نفوذ متنازع عليها؛ وبقي الصراع بين الأعداء التقليديين وتجدد حول منطقة الألزاس واللورين، كما ازدهرت في عقول الدولة الرأسمالية مخططات للتوسع ولتأسيس مناطق نفوذ. وتلا ذلك دخول النزعة الاستعمارية في طور جديد. انتمت عملية استعمار أمريكا اللاتينية من قبل اسبانيا والبرتغال (إيبريا) إلى الحقبة المبكرة من الحكم المطلق، في حين وسم الاستعمار الهولندي، والفرنسي، والإنكليزي في المقام الأول في شمال أمريكا وفي الهند والمحيط الهادئ حقبة صعود الليبرالية، وبعدها انخرطت الحكومات المحافظة الليبرالية القائمة على الاقتصاد الرأسمالي القومي في سياسة هيمنة على مستوى العالم. وقد تم لاحقاً تسمية ذلك الصراع على تقسيم جديد للعالم بالحقبة الإمبريالية التي امتدت من ١٨٨٠ إلى ١٩١٤، وهذا اسم تم اختياره بشكل ضروري طالما كانت التطلعات الإمبريالية للقوى الأوروبية (ولحقت بها تطلعات المستوطنين الأوروبيين في الولايات المتحدة) وستمر استخدام هذه التسمية لتحديد تطور النظام الرأسمالي العالمي.

اقتصر الأمر على تغيير التمويهات والأشكال الإيديولوجية. صحيح إن إمبريالية التجارة الحرة الليبرالية اكتفت بإنشاء قلاع على سواحل الأراضي المستعمرة لكنها حولت التطلعات باتجاه إنشاء دول مستِعمرة على الرغم من تجربة بريطانيا المريرة في شمال أمريكا. وسرعان ما تمت السيطرة على الهند من

قبل بريطانيا العظمى (١٨٥٦) وفق هذا المنحى. ولم يتبق في عصر الإمبرياليات الرسمية الضخمة من أراض يمكن السيطرة عليها إلا في القارة الأفريقية. لم يقتصر الأمر هنا على تجدد الاشتباك بين إنكلترا وفرنسا (على سبيل المثال فيما عُرف بأزمة فاشودة ١٨٩٨نسبة إلى مدينة في السودان تجابهت فيها القوات الاستعمارية الإنكليزية والفرنسية)بل إن القيصرية الألمانية بوصفها القوة الاستعمارية المتأخرة، وأحدث الطامحين في أن تكون قوة رأسمالية عالمية، تدخلت بقوة في إفريقيا (وفي شرق آسيا إلى حد ما).

صحيح إنه كانت هناك في عصر فريدريش فيلهلم (١٦٤٠-١٦٨٨) محاولة استعمارية بروسية لاحتلال الساحل الذهبي لكن ظلت تلك حلقة دون متابعة. لكن في نهاية القرن التاسع عشر تطلعت الإمبريالية الألمانية الجديدة بقوة لبناء إمبراطورية استعمارية خاصة بها، إذ تم في عام ١٨٨٤ إعلان توغو والكاميرون مناطق خاضعة للحماية الألمانية، كما تم في ذلك العام إعلان قيام محمية ألمانية في جنوب إفريقيا. وفي عام ١٨٩١ استولى الرايخ الألماني على شرق إفريقيا. وقُمعت انتفاضات الهوتو والهيريرو بطريقة دموية من قبل قوات الاستعمار الألماني. وهو أمر اعتز به المقاتلون أصحاب الشوارب الكثة على مدى وقت طويل لم يقل عن الاعتزاز بالنصر على فرنسا في ١٨٧٠/ ١٨٧١. لم يسيطر الرايخ إلا على بعض المستعمرات الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ، إذ تم في ١٨٨٥ إعلان غينيا الجديدة الألمانية منطقة تحت الحماية وتم في ١٨٩٧ احتلال منطقة كياوتشو في شرق الصين، كما تم في عام ١٨٩٩ شراء مجموعة جزر من اسبانيا (كارولينيا، ماريان وغيرهما)، وجرت في عام ١٩٠٠ المطالبة بقسم من جزيرة ساموا لتكون منطقة خاضعة للحماية.

أدى التنافس بين القوى الأوروبية الكبرى إلى إطلاق سباق جديد للتسلح تجاوز كل الجهود العسكرية السابقة. اعتمد التسليح القسري إلى المستوى التكنولوجي العالي للرأسمالية بهدف اختراع أدوات إبادة جديدة أو تحسين

القديمة. ففي عام ١٨٦٧ اخترع الكيميائي السويدي ألفريد نوبل (١٨٣٣ - ١٨٩٦) الديناميت سيّىء الصيت، وهو مادة متفجرة تتصف بقوة لا مثيل لها. وتحولت شركة نوبل الاحتكارية إلى أكبر متعهد تسليح دولي من خلال مصانع للمتفجرات في بلدان مختلفة. عانى نوبل من تأنيب الضمير الأمر الذي دفع مخترع قدرات التدمير الجديدة والصناعي الكبير إلى تمويل جائزة دولية حملت اسمه. وما من شيء يمكن أن يضاهي السخرية الموضوعية لحضارة التحديث الرأسمالية من رمزية واقع أن أهم جائزة علمية وكذلك جائزة السلام التي تحظى بأكبر تقدير في العالم تُمول من أضخم احتكارات صناعة المتفجرات ضمن صناعة التسليح، ومن نافل القول ذكر أن هذه الجائزة محصورة عادة بالعلماء المتوافقين مع النظام كما حظي بغصن الزيتون الخاص بجائزة نوبل للسلام أشخاص مشبوهون ومنافقون. وبطبيعة الحال تم، في فترة التطوير الصناعي، تحسين صناعة المدافع التي صارت أضخم وأبعد مدىً. ووفقاً للترتيب الزمني اخترع الأمريكي السير هيرام ستيفنس ماكسيم (١٨٤٠ - ١٩١٦) في عام ١٨٨٣ مدفع رشاش صار منذ ذلك الوقت فصاعداً سلاحاً رئيسياً في وحدات المشاة قادراً على إطلاق ألف طلقة في الدقيقة. أما في الإمبراطورية الألمانية التي عانت من مجاعة شديدة فقد نجحت شركة كروب في فرض مكانتها بوصفها إحدى الشركات المركزية في صناعة الأسلحة. وكما روت سيرة حياة ألفريد كروب التي كُتبت لاحقاً فقد كانت بداياته متواضعة على الرغم من انحداره من عائلة تجار عريقة عملت منذ قرون في مجال الأسلحة، وتمكن نسل ألفريد كروب من تحويل الشركة التي حملت اسمه إلى شركة مساهمة في مدينة إيسن حيث تحولت إلى «ملك المدافع». وقبل وقت طويل من تأسيس الإمبراطورية أنتجت الشركة سبطانات مدافع من الفولاذ المصبوب، ورسخت مكانتها منذ عام ١٨٥٩ بوصفها مورد أسلحة للدولة البروسية. ثم تحولت الشركة بفضل الدعم المالي البروسي السخي إلى شركة اتسعت بشكل مستمر:

«استُسمر المال في نصب مئات آلاف هراوات طرق المعادن من نوع فريتز التي تطلب نصبها اقتلاع غابة كاملة من الأشجار لاستخدامها في الأساسات، وتمكن كروب من بناء أضخم مصانع الفولاذ في القارة لإنتاج المدافع ضخمة العيار، وعجلات سفن للجيل الجديد من المحركات البخارية» (أوغر ١٩٨٢).

في واقع الأمر كان التطوير الهائل لتقنيات الإبادة المعتمدة على الأسلحة النارية التقليدية إلى جانب العسكرة البحرية جوهر سباق التسلح الأوروبي. كانت الجيوش الضخمة ملائمة للصراع على السيطرة في أوروبا لكن غير مناسبة للتوسع الاستعماري؛ ولم يكن هناك طيارات بعد. وهكذا تحول تسليح الأساطيل والسياسة القائمة على الأساطيل إلى عناصر مركزية في الإمبريالية الجديدة تجسدت بسفن مصفحة ازداد حجمها بشكل مستمر.

«أدت الأموال الضخمة التي أُنفقت على برامج بناء أساطيل بأبعاد غير مسبوقة تغذت بالتناقض الحاد بين مصالح الدول الإمبريالية حول تقسيم جديد للعالم إلى ظهور قوات بحرية كانت سفنها القتالية الرئيسية تشبه سفن الخطوط البحرية من حيث الحركة والتدعيم بالفولاذ. وفي خضم سباق التسلح العام بين الدول الرأسمالية المتطورة نشأت قوات بحرية بالاعتماد على مبادىء أساسية متماثلة (...) وبشكل عام تم اعتماد مبدأ نقل المعارف العلمية والتقنية الجديدة بأسرع وقت ممكن إلى مجال البحرية (...) وقاد هذا إلى تشابك غير معروف حتى ذلك الوقت بين السياسة، والتقانة والعلوم. وقد تم تسخير كل الحلول التقنية التي تم ابتداعها على الفور لصالح تسليح الأسطول بهدف امتلاك قوة بحرية لخدمة الأهداف التوسعية. وقد شمل هذا عملية بناء السفن وتصفيحها، وعلى المدافع ومحركات الدفع واستخدام الكهرباء على متنها، وتبادل الإشارات والأخبار. واستخدمت أجهزة صدى الصوت لسبر أعماق المياه، وتم إيجاد طرق جديدة لنقل الرسائل من خلال موجات جديدة. وكان لتطور التلغراف اللاسلكي منذ أواسط العقد الأخير من القرن التاسع عشر تأثير كبير في عمل

قوات الأسطول وقيادته **(...)** وهكذا ومع إطلالة القرن الجديد، انعكست كل مستويات تطور العلوم والتقنية والاقتصاد في الدول في شكل السفن المصفحة» **(إسرائيل / غيباور ١٩٩١).**

«ألفت نزعة الحماس للأسطول أسطورتها الخاصة على خلفية النزعة القومية العامة. صورت لوحة البحرية الجديدة بحماس البوارج والمدمرات في ضوء بزوغ الشمس الأحمر، وتم الترويج للعبارات العسكرية. وبلغ الهوس بالأساطيل درجة عالية في الإمبراطورية الألمانية وفي إنكلترا وفرنسا وإيطاليا، وتم تأسيس روابط لمحبي الأسطول على خلفية مزيج عجيب من مصالح صناعات التسليح الثقيل والنشوة التوسعية التي تجلت بحالة هيستريا جماهيرية. وقد نصت خطة تريبتيز لعام ١٨٩٦ التي استلهمت اسم الأميرال الأكبر فون تريبتيز على إعلان أن الهدف من تسليح الأسطول القيصري هو إزاحة بريطانية عن موقعها بوصفها القوة الكبرى المهيمنة على البحار». **(دايست ١٩٧٦).**

وبطبيعة الحال أدى الطابع غير العقلاني لبرنامج التسليح القومي إلى سيل من الأموال أُنفقت على الجيش والأسطول وتسليحهما التقني. ففي الفترة ما بين ١٨٧٥ و١٩١٤ ارتفع عديد الجيش الألماني من ٤٣٠ ألف إلى ٨٠٠ ألف رجل في حين نما عدد رجال الأسطول من ٦ آلاف إلى ٨٠ ألفاً. كما ارتفع مجمل الإنفاق العسكري بين ١٨٨٠-١٩١٠ من ٤٦٢ مليون مارك **(مارك ذهبي!)** إلى ١,٥ مليار مارك؛ وتجاوز الإنفاق عام ١٩١٤ مبلغ ٧ مليارات مارك. تم تخصيص الميزانية العسكرية انطلاقاً من قانون «تصاعد حصة الدولة» لتبلغ ٢٠-٣٠% من الميزانية وشهدت القوى الرأسمالية الصناعية الكبرى الأخرى تطوراً مماثلاً.

والسؤال الذي فرض نفسه بشكل طبيعي هو هل استحق الأمر هذه الجهود الجنونية، ويجب، من وجهة نظر الاقتصاد الإجابة على السؤال بالنفي بشكل قاطع. فمنذ البداية حتى النهاية كلف الاستعمار المشؤوم وطموحات كل القوى الدولية بشكل عام أكثر بكثير مما حقق من نتائج. وهذا أمر لم تتقبله قط النظرية الماركسية

حول الإمبريالية التي رأت في الاستغلال شرطاً مُسبقاً للاستعمار. كان هناك قناعة صارمة إن كل ما يقدم عليه الرأسماليون والدول الرأسمالية يجب أن يكون في صالح الرأسمالية. ويعود هذا بطبيعة الحال إلى أن الماركسيين أخذوا عن الليبرالية كل أنماط العقلانية البورجوازية بطريقة عمياء كما أخذوا كل ما ترتب على ذلك في نظرية ماركس. لم يقتصر الأمر على ان الماركسية صاغت كل نقدها الاجتماعي بمصطلحات إنتاج السلع الرأسمالي الشامل وأشكال الاستحواذ المرتبطة به؛ دون أن تأخذ بجدية سمة النظام الوثنية بل إنها أخذت أيضاً التصور الليبرالي القديم حول «الحسابات العقلانية للمصالح» وطبقته على نفسها وعلى خصومها. وبالمقابل لم تفهم قط الطابع غير العقلاني لنمط الإنتاج هذا أو فهمته بشكل سطحي (بوصفه نقص في كفاءة تقدير عمل اقتصاد السوق) في حين أن ماركس تجاوز عصره بكثير من خلال مفهومه حول وثنية النظام وطابعه غير العقلاني تعامل منظرو الحركة العمالية الماركسيين مع «الحساب العقلاني للمصالح» بطريقة لم تتجاوز أن تكون عقلانية داخلية مرتبطة بإضفاء طابع موضوعي عبثي. كما تعاملوا مع الإمبريالية بهذه الطريقة المختصرة. ففي الواقع فإن التوسع الرأسمالي حاله حال سياسة تسليح الأسطول كان تعبيراً واستمراراً للمفهوم الوهمي المستقل حول «العمل المجرد» ومؤسساته الإصلاحية وفق الصيغة التي حددها بنثام. إن الدولة الإمبريالية بوصفها «رأسمالياً كاملاً مثالياً» لم تراهن فقط على التنافس الرأسمالي غير العقلاني، بل كانت بسبب هذا عاجزة عن رفع حسابات المصالح العقلانية الخاصة إلى مستوى المجتمع بأسره، لذا كان لا بد من أن يتجلى جنون المنطق الأساسي في مجال التنافس بين القوى الإمبريالية، وأن يرتد ضدها. لم تكسب الرأسمالية والإمبريالية شيئاً أساسياً من الاستعمار على المدى الطويل، لكن ما هي المكاسب التي يمكن أن يسعى لتحقيقها سياق وثني وأعمى قيد العمل؟ إن خطاب ممثلي عبيد الآلة البديعة كان منذ البداية متصفاً بقدر من الجنون، ولذا لا يمكن أن تتسبب نوعية المنافسة الإمبريالية المدمرة على مشارف القرن العشرين بتوليد أي استغراب لأنها عبرت عن منطق شكل اجتماعي يتضمن خلال أساسه

عوامل تدمير نفسه. اعتمدت النظرية الماركسية على الاقتصادي والمصلح الاجتماعي البورجوازي الإنكليزي جون أتكينسون هوبزون (١٨٥٠ - ١٩٤٠) الذي تحدث كتابه الذي نُشر عام ١٩١٣، وضم تصورات حول مبررات سياسة الإلحاق الإمبريالية كانت شائعة في نهاية القرن السابق. كانت حجج هوبزون التي أخذها المنظر الماركسي هيلفردينغ وكذلك لينين وصقلاها (كما فعلت بطريقة أخرى نظرية لوزا لوكسمبورغ) عدت الحدود الداخلية وأزمة النمو الرأسمالي منطلقاً لها بحجة أن رأس المال المالي المتراكم يعجز في الاقتصاديات الصناعية القومية في أوروبا عن أن يستمر في أن يكون مجدياً كفاية من خلال إعادة توظيفه نتيجة تجفيف الأسواق الداخلية وتراجع القدرة على النمو لذا تحتاج الرأسمالية القومية للتوسع الاستعماري بهدف توفير حيز لتصدير رأس المال.

استندت حجة الحدود الداخلية إلى منطق سليم، لكن في واقع الأمر لم يبلغ الوضع عملياً عند مشارف القرن العشرين هذه الحدود. إن كرة الثلج المتدحرجة التي انبثقت من أزمة التحول الكبرى في النصف الأول من القرن التاسع عشر لم تبلغ مداها النهائي. حدثت أزمات انكماش دورية وأزمات هيكلية حين الانتقال من نمط إنتاج قديم إلى نمط جديد؛ لكن الإنتاج المجتمعي الكلي في ذلك الزمن في معظم البلدان الأوروبية لم يكن رأسمالياً بأكمله، إذ تطلب تجديد الإنتاج عمالة كثيفة نسبياً ولهذا ما كان من الوارد تجفيف عمليات تصدير الرأسمال في السوق الداخلية أو عبر العلاقات الثنائية. عدا عن هذا فإن نظرية هوبزون ومن تلاه من الماركسيين تغاضت عن أنه كان هناك زخم اقتصادي إضافي محلي على شكل ائتمانات حكومية متسعة وفر إمكانية منطقية لعدمبلوغ حدود الرأسمالية، وقاد إلى نمو ضخم مصطنع حتى وإن تحول هذا الاحتمال إلى أزمة قائمة بنفسها كما بدا في آفاق الأحداث التاريخية في ذلك الوقت وقد تم في البداية مناقشة المسألة نظرياً من قبل الهيئات المعنية.

ما كانت حجة هوبزون ومن تلاه من الماركسيين بأي شكل خاطئة تماماً، إذ كان لها أساس تجريبي إن لم يقتصر الأمر على إدخال مناطق الاستحواذ على

المستعمرات المدارية منذ عام ١٨٨٠ ضمن نطاق التحليلبل توسيعه ليشمل مناطق المستعمرات بأسرها (وهو أمر شدد عليه لينين)، وكذلك الدول شبه المستعمرة في الأطراف الرأسمالية التي حظيت باستقلال شكلي. لكن هذا الاكتشاف ينطبق في المقام الأول على بريطانيا العظمى التي امتلكت أوسع المستعمرات؛ ولم يقتصر الأمر على واقع أن حجم الصادرات البريطانية تراوح بين ٤ - ١٠ أضعاف مجمل صادرات البلدان الرأسمالية في القارة الأوروبية، بل نما بشكل كبير في المستعمرات البريطانية وكذلك في المناطق التي تمتعت بقدر متفاوت من الاستقلال وتراوح معدل النمو بين ٣٥ % وأكثر من ٥٠%.

أما في فرنسا، التي كانت إمبراطورية استعمارية مترامية الأطراف فكان معدل نمو الصادرات أقل من ١٠% أي أدنى بكثير، في حين لم يتجاوز عتبة ١% في حالة ألمانيا، دون أن يؤدي ذلك في الحالتين إلى أزمة استثمار كبرى. وسرعان ما حول التوسع بريطانيا إلى قوة إمبريالية عالمية. ثانياً شهدت بريطانيا، وهي القوة الإمبريالية المتقدمة والمهيمنة، نتيجة تدفق هذا القدر من رؤوس الأموال تباين حاد بين التكاليف غير المنتجة (ولا سيما الإنفاق العسكري، وتطوير تقنيات الإدارة، والجوانب اللوجستية وما إلى ذلك) من جهة أولى والاستثمارات طويلة الأجل من جهة ثانية كما بين بوضوح المؤرخ غروفر كلارك عام ١٩٣٦ في بحث ضخم (اقتباس عن مومسن، ١٩٧٩). ولم ينعكس الجهد الهائل في تطوير التقنيات الرأسمالية في مجال النقل والجوانب اللوجستية، والاتصالات على مشارف القرن الجديد إلى عملية إعادة إنتاج عابرة للقارات.

لكن هذا كله لم يغير بطبيعة الحال حقيقة أنه باسم سياسة الاحتلال الاستعماري المفترسة تم قتل وإذلال وتشويه ملايين البشر، كما تم تدميربلدان بكاملها من خلال القتل والنهب. لكن في نهاية المطاف لم يبدُ أن هذا التطور المدمر جلب في أي مرة نتائج مربحة للرأسمالية بأسرها في ضوء هذا النور الشاحب. كانت هناك تصريحات سطحية وتبريرية لتخفيف وطأة هذا الواقع

افترضت أن النزعة الاستعمارية والإمبريالية كانتا خطأين تاريخيين وأنهما كانتا تجلياً غريباً عن الرأسمالية، ويمكن أن تكونا من البقايا الضارة للفكر الاستبدادي السابق للفكر الديمقراطي إلخ. لكن هذا غير وارد لأن المشاركة الشكلية اللاحقة للعالم الثالث في الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الاستعمار لم توقف عملية إفقار وإذلال أغلبية البشر في تلك البلدان، بل عززتها بشكل كمي وهيكلي. وقد تم استبدال قسوة الاستعمار التعسفية بقسوة اكتست طابعاً موضوعياً متوافقاً مع القانون المرتبط بالآلة البديعة التي تجسدت في مستوى نوعي جديد معولم. كانت عملية إعادة إنتاج رأس المال، الذي لم يكن قد أنجز تطوره على مشارف القرن الجديد، ما تزال متركزة على المستوى القومي، لكن هذا لا يعني أن النزعة القومية المفترسة غير العقلانية الموجهة إلى الخارج منفصلة عن المنطق الداخلي لرأس المال. كان التبادل في السوق مختلفاً في طبيعته عن النهب العنيف؛ فهو أقام علاقة حقوقية، وفرض توازن الخيرات المتبادلة. ولهذا كثيراً ما افترض أصحاب منطق التبرير أن اقتصاد السوق هو الأمر المتصف بأكبر قدر من السلمية في العالم، وأنه كان نقيض علاقات الافتراس والقسر. لكن كان هذا كله متوافق مع فكر بنثام، إذ تم هنا إهمال تام أن الهدف من الحدث ما كان بأي شكل تبادل الخيرات (وهذا مختلف عن أسواق ما قبلالتحديث التي قامت على هامش الاقتصاد الزراعي، وكانت الشكل الحاضن له). من الأرجح بكثير أنه خلف التوازن الشكلي لعملية التبادل نجد المقتضيات غير العقلانية المرتبطة بالآلة البديعة (وتكديس بلا حدود للمال والقيمة الاقتصادية والكميات). ما كان اقتصاد السوق إلا مجال وظيفي ثانوي لعملية الإنتاج الرأسمالي المستقلة بنفسها، وهذا جانب لا يتم إبرازه بشكل كاف في كثير من الأحيان.

استندت هذه الغاية في حد نفسها في شكلها الاقتصادي إلى تغذية مرتدة (قيمة مضافة) وهي بطبيعة الحال ليست متطابقة مع السرقة البسيطة، ولكنها مصقولة بشكل أفضل في إطار المجتمع.

أما التجسيد أكثر تعقيداً فكان مفهوم الحركة العمالية عن «سرقة» فائض القيمة ساذج دائماً، وكما ظهر عدة مرات، حتى في عملية الاستحواذ الرأسمالية؛ ومع ذلك فهو أشار إلى تعبير عن إحساس صحيح وإن كان مزعجاً وإلى الخبرة الواقعية المتعلقة بلحظات اللجوء إلى القسر والعنف من قبل نمط الإنتاج الرأسمالي. ما كانت تلك اللحظات نتيجة الصراع الاجتماعي الدفاعي الطويل الذي فرض علاقة القسر بفظاظة واضحة فقط (ماركس) ولكن كان جهاز إدارة البشر البيروقراطي والقمع العلني جاهزين على الدوام لقمع أي محاولة من قبل المادة البشرية للتملص من طواحين الشيطان بشكل فوري. كما أن عمل الرقيق الذي تم فرضه بالعنف ينتمي إلى حكاية صعود الرأسمالية كما بين ذلك فاليرشتاين على سبيل المثال. كما فُرض التبادل الحر المزعوم في السوق تحت التهديد بالأسلحة حين لم يتوافق «شريك المبادلات» مع الأشكال الرأسمالية للمبادلة وفق شروط البلدان الغربية. لذلك فإن العنصر العنيف المفترس ينتمي إلى كل تلاوين الأعمال الرأسمالية اليومية. وعلى أساس هذه الخلفية يمكن فهم لماذا تمكن الطموح غير العقلاني الرأسمالي وعمليات إلحاق الأراضي المرتبط بالفكر الحديث من الهيمنة كل هذا الوقت الطويل. إن واقع رجحان كفة التكاليف والأضرار الاجتماعية لا يمثل علامة خاصة بالاستعماربل ينتمي إلى روح نمط الإنتاج الرأسمالي.

إن وجهة نظر رأس المال الكلي هي دوماً افتراضية وتجريدية نظرياً وتأملية لا تطبقها أي هيئة بشكل عملي؛ كما لا يوجد عند هذا المستوى عملية حساب للتكاليف ذات أهمية عملية، لأن هذه العملية محصورة عند مستوى الشركات، كما إن إدارة حسابات الدولة لا يمكن أن تكون ضمن إطار رأسمالي كليبل تنحصر ضمن إطار التحصيلات والنفقات. إن لا عقلانية الاقتصاد الكلي للتوسع الإمبريالي يمكن أن تتحول إلى أهداف عقلانية داخلية لمختلف الهيئات. إن التفاوت الفادح بين الإنفاق الحكومي على المستعمرات وقيمته الحقيقية بالنسبة للاقتصاد القومي لا يعني بأي شكل مجموعات اقتصادية مفردة حققت

أرباحاً طائلة (مومسن ١٩٧٩). لا ينطبق هذا فقط على المستثمرين المباشرين الاستعماريين وعلى تجار المستعمرات بل ينطبق بشكل خاص على صناعة الأسلحة وعلى مجموعة الضغط السياسي المرتبطة بها، التي سرعان ما طورت نفسها إلى مجمع عسكري – صناعي ما زال قائماً حتى اليوم. كان الأمر، وما يزال لا يعدو أن يكون وسيلة لخدمة دوافع شريرة (إلحاق أراضٍ، قمع، إلخ) بل كان أيضاً رمزاً خاصاً للخاطئين تجسد في الطرادات والمدمرات باهظة التكاليف في عنصر ما ضمن إطار المقتضيات الرأسمالية، إذ إنه على الرغم من أن المجمع العسكري الصناعي يعني تكاليف غير منتجة ضم إطار الاقتصاد الكلي ويمكن أن يشكل على المدى الطويل عاملاً مولداً لأزمة لكنه في الوقت نفسه لا يكتفي أن يكون متعهداً مولداً للأرباح بالنسبة للرساميل الفردية المشاركة فيه، ناهيك عن أنه اقترب، من خلال القروض الحكومية، لأن يكون قطاعاً محفزاً للنمو ومشغلاً للعمالة له تأثيرات جانبية تعمل لاحقاً بوصفها مانعة للأزمات. ولا يعود هذا العامل المولد للأزمة للظهور مجدداً في خاتمة المطاف إلا من خلال الأزمة المالية الحكومية الناجمة عن دوره. وبطبيعة الحال يمكن الوصول إلى تأثير مماثل من خلال سياسة التمويل بالعجز في قطاعات أخرى، لكن الليبرالية وميلها المحافظ يحبون في المقام الأول دفع التكاليف لآلات القتل أكثر بكثير من تخصيص الأموال لخدمات اجتماعية حكومية مملة. وحين يحصل العجز يتم التعامل معه على أنه نتيجة قطرات التزييت الاجتماعي، في حين يجوز للحكومة أن تخصص براحة بال تكاليف آلاف المطارق البخارية الثقيلة لإنتاج المدافع. لم يكن المجمع العسكري- الصناعي بأي حال المثال الأوحد على العقلانية الرأسمالية الداخلية المرتبطة بالإمبريالية. فمن وجهة نظر الدولة القومية الصناعية الرأسمالية يمكن التعرف على المزيد من المظاهر العقلانية جزئياً بمفهوم نمط الإنتاج غير العقلاني المفروض. وهكذا تم بناء صناعة رأسمالية مركزية ذات صبغة اقتصادية قومية (ولمصلحة النظام الصناعي بمجمله) بهدف توفير إمكانية وضع اليد على احتياطيات الطاقة وهذا أمر فرضته ضرورات تقنية محددة مرتبطة باستثمار الموارد

على الرغم من التفاوت العام بين التكاليف وبين الاحتياجات الإمبريالية. انطبق هذا على مشارف القرن في المقام الأول على الفحم الحجري وعلى فلذ الحديد، ومن هذا المنطلق حرصت الحكومات الإمبريالية واتحادات الرساميل المنظمة على المستوى القومي على إلحاق مناطق أوروبية مجاورة بمقدار تطلعاتها للاستيلاء على المستعمرات. كان الصناعي والسياسي البارز فالتر راتناو (١٨٦٧ - ١٩٢٢) عضو مجلس إدارة شركة AEG التي أسسها والده ومن الشخصيات الرسمية للديمقراطية الألمانية الاتحادية العاملة على مستوى السوق العالمية الذي نجد اليوم في كل مكان شوارع وساحات تحمل اسمه، وكتب في عام ١٩١٣ مقالاً حول هذا المجمع حمل عنوان «مخاطر ألمانية وأهداف جديدة» تضمن أقسى قدر من المعارف حول العلاقة بين التكاليف والمنافع:

«في العصور السابقة ظن المرء أن المستعمرات كانت مفيدة بوصفها دول رديفة أو دول صالحة لاستقبال الفائض السكاني، أو مناطق للبيع. ونحن نقر اليوم إنها تكلف أكثر مما تجلب (...) ولهذا ملنا بخفة (...) إلى الحط من قيمة ممتلكاتنا ما وراء البحار. وقريباً سنعترف إن كل قطعة أرض هي في حد نفسها عالية القيمة، وهذا ينطبق أيضاً على أصغر مصدر للمواد الخام وحتى إن لم تكن قابلة للاستخدام على الفور لكنها صالحة للتبادل. شهد القرن الأخير تقاسم العالم، وويل لنا لأننا لم نحصل على الكثير ولم نأخذ شيئاً! لا يتعلق هذا الرثاء بالطموح السياسي أو بالتنظير الإمبرياليبل بالمعارف الاقتصادية الأولية. يتسارع الوقت ويجعلنا نقترب من زمن سيكون فيه تسويق الموارد الطبيعية مختلف عن الوضع الحالي، إذ إنها ستتحول إلى خيرات متنازع عليها. سيأتي يوم تكون فيه المواد الأولية أعلى قيمة من المدمرات التي تم تصنيعها من تلك المواد (...) نحن لا نقدر في جيل واحد أن نوفر الغذاء والعمل لمئة مليون ألماني اعتماداً على أرض مساحتها نصف مليون كيلومتر مربع وعلى بعض الأراضي الأفريقية الصغيرة، ونحن لا نرغب في أن نقع تحت رحمة السوق العالمية. نحن نحتاج إلى أراض في هذا الكوكب. لا نريد أن نأخذ شيئاً من الدول المتحضرة، ولكن يجب أن يوفر لنا التقاسم المستقبل ما يكفي ليجعلنا في مستوى جيراننا (...)

لا يمكن رد هذا الخطاب لأن موضوع المواد الخام صحيح بشكل قطعي (...)» (اقتباس عن أوبيتز ١٩٩٤).

يبدو هنا دافع عقلاني داخلي آخر دفع النخب الرأسمالية في تلك الفترة نحو إستراتيجية إلحاق إمبريالية وهو بالتحديد الخوف عميق الجذور من كارثة اجتماعية جديدة يمكن أن تكمن خلال المستقبل الرأسمالي، كما هو الحال مع الأفكار الاشتراكية الفاترة المرتبطة باشتراكية بسمارك. كان هناك معرفة إن شبكات الدولة الاجتماعية لا يمكن أن تصمد في وجه ركود عالمي جديد في تراكم رأس المال جعل من التوسع الإمبريالي مثابة عازل يمنع بروز أزمة في فرص العمل وفي موارد الغذاء. وهذه بطبيعة الحال عنصر لا تترك إحصائيات الاستثمار في ذلك الزمن المجال لتأكيدها لكنها تحتوي على مضمون حقيقي إن خوف السلطات الرأسمالية من المستقبل ومن العنف المادي لم يكن بلا أساس. دفع هذا الخوف كل البلدان الإمبريالية، بما في ذلك القوة البريطانية العالمية، إلى تعويض القيود الاجتماعية للرأسمالية من خلال التوسع الخارجي؛ وهذا ما يمكن أن نلاحظه في كل أوروبا القارية من تصورات قومية حول الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بإطعام الجماهير (وما كان الأمر من قبيل المصادفة أن هذا وسم البرنامج الاشتراكي للحركة العمالية) وهذا أمر تكرر مراراً كما نتبين، على سبيل المثال، من خطاب اللورد دورنافون في عام ١٨٨٤:

«من الجنون التخلي عن المستعمرات وهي الإرث الثمين الذي تركه لنا أسلافنا. أتمنى أن اليوم الذي سيشهد اعتمادنا الكامل على المستعمرات في توفير متطلبات حياتنا، لن يكون بعيد، وسيكون كل الخبز الذي نأكله قد نما من الحبوب التي نمت في مستعمراتنا. وهذا سبب يجعل من واجبنا ربط المستعمرات بنا وحمايتها.» (اقتباس عن لاوتمان/ شلينكه).

بالمقابل كان ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠) رائداً لسياسة ألمانية إمبريالية عالمية، وتعرضت كتاباته اليوم في الأوساط الأكاديمية إلى نقد مناهض للرأسمالية

على الصعيد الاجتماعي بوصفها منطلقات نظرية لموقف رجعي (لكن يمكن مع ذلك الاستشهاد به دون خوف من التشهير الذي يمكن أن يتعرض لـه المـرء في حال استشهاده بماركس) وهو رأى سياسة التوسع بوصـفها حـلاً كامنـاً لمـسألة البطالة التي تطل مهددة باستمرار. وفي عـام ١٨٩٦ حـذر في محـاضرة: «نحـن نحتاج إلى حيز خارجي لتعزيز قدرتنا على المنافسة (...) وهذا يعني توجيه القوة الاقتصادية الألمانية باتجاه الخارج» (اقتباس عن لاوتمان/ شـلينكه). وبعـد عـام لاحق خاطب القوى العاملة الألمانية:

«لدى القوى لعاملة الألمانية اليوم خيار البحث عن فرصة عمل في الوطن الأم أو في الخارج. لكن لا يتطلب الأمر وقتاً طويلاً حتى ينتهي هذا، أراد العمال هذا أم رفضوه.

تمكن هذا المزج بين التهديد بجهاز الدولة (اللوياثان) وبين إغراء إمبريالي من الاستقرار على حيز توفير حيز إطعام رأسمالي مشروط، إذ إن الحركة العمالية أقرت ضمنياً على الأقل أن العمل المأجور هو نمط الإنتاج الاجتماعي الوحيد القابل للتصور. بل الأدهى ما عبر عنه عام ١٨٩٧ الزعيم العقائدي الليبرالي للاتحاد الوطني - الاشتراكي فريدريش ناومان التي تُعد أفكاره حتى اليوم أساساً للأجنحة الاجتماعية الليبرالية في النزعة الليبرالية الألمانية. ولم يتم قط إبراز كيف أسهم الديمقراطيون الليبراليون في العصر القيصري، بشكل مباشر في الإعداد النفسي ليس فقط لحقبة الحرب العالميةبل للاشتراكية الوطنية وهو عبر بشكل مباشر عن سعي الفكر الليبرالي الاجتماعي المعدل».

«١. لماذا سميتم أنفسكم اشتراكيين وطنيين؟ لأننا مقتنعون إن الوطني والاجتماعي مترابطان. ٢. ما هي الوطنية؟ إنها دافع الشعب الألماني لتوسيع نفوذه على الكرة الأرضية. ٣ ما هو الاجتماعي؟ إنه ميل العمال لتوسيع نفوذهم وسط الشعب.٤ كيف يتلازم الأمران؟ إن توسيع النفوذ الألماني على الكرة الأرضية غير ممكن دون وطنية الجماهير، كما إن توسيع نفوذه هذه الجماهير بين الشعب مستحيل

دون المزيد من تطوير القوة الألمانية في السوق العالمية. ٥. إلى أي مدى يتعلق توسيع النفوذ الألماني في الكرة الأرضية بوطنية الجماهير؟ لأنه دون إرادة جماهير العمال لا يمكن تعويض التضحيات الكبرى للأساطيل وللجيوش إن أرادت المانيا أن تحظى بقيمة في آسيا وإفريقيا وأمريكا **(...)** ٦ هل يمكن الجمع بين نفوذ كل الشعوب المتحضرة؟ لا، إذ إن سوق بيع السلع ليس كبيراً بالقدر الكافي لهذه الشعوب. فالسوق تنمو بشكل أبطأ من طموحات الشعوب المتحضرة نحو التوسع. إن الصراع على السوق العالمية هو صراع على البقاء» **(اقتباس عن أوبيتز)**.

«تداخل بشكل واضح تماماً كل من الدولة الاجتماعية الاستبدادية والإمبريالية على قاعدة مركب سياسي- اقتصادي كلي افترض أن يتم من خلاله حرف التناقضات الداخلية الرأسمالية ونقلها من الحيز القومي الداخلي إلى الخارج. لم يقتصر بزوغ هذا السياق على بريطانيا العظمى وعلى ألمانيا في ظل القيصر فيلهام بل شمل كل البلدان الصناعية الرأسمالية. وقد تم منذ القرن التاسع عشر وصف هذا بالإمبريالية الاجتماعية. وبغض النظر عن أهمية هذا الجانب لكنه لا يقدر وحده على تفسير الإمبريالية بشكل كامل وفق ما افترضه المؤرخ الاجتماعي هانس – أولريش فيلير، الذي بدا له إن خيار الإمبريالية الاجتماعية، على الأقل بالنسبة للرايخ الألماني، بوصفه عنصر مركزي؛ وأنه كان مدفوعاً في المقام الأول من رفض محافظ للتطلعات الإصلاحية لدى الاشتراكية الديمقراطية. وبالمقابل لم يقتصر الأمر على الاندفاع الاستراتيجي نحو احتياطيات المواد الخام، أو المصالح الخاصة للتجار الاستعماريين، أو الديناميكية الخاصة بالمجمع العسكري – الصناعي ووظيفته المجتمعية الكلية بوصفها عوامل مستقلة. بل كان العامل المرجح هو منطق التنافس الرأسمالي في حد ذاته الذي حولته مقتضيات الاقتصاد القومي إلى مستوى سياسي مرتبط بالعلاقات الثنائية بين الدول، إذ إن المضي قدماً في التنافس بأشكاله السياسية - العسكرية التي كان يجب عليها أن تكون مستقلة، في مواجهة الرأسماليين الكليين، عن أي غايات إيجابية لأي صراع بوصفه عديم الجدوى **(**أو أن هي غاية في حد نفسها عند هذا المستوى**)** وتحويله إلى صراع على نطاق المصالح. ويمكن تأجيل هذه الغايات أو

غيرها لخدمة تبريرات حتى وإن كانت آمالاً مجردة في أن الأراضي المعنية يمكن تطويرها في المستقبل لتكون ذات منفعة اقتصادية بغض النظر عن واقع إن قيمتها في العصر الحالي معدومة أو سلبية.» (مومسن مرجع سابق). ويمكن إيضاح قيمة هذا الموقف فقط حين نرجعه إلى سمة اللاعقلانية التي هي في قلب الرأسمالية واقتصاد السوق المرتبط بها بدلاً من أن نعد الأمر من أفضل البديهيات.

موز وفق الحسابات.

من غير المعقول أيضاً أن تطلب الإمبريالية الاجتماعية من الاشتراكية الديمقراطية دعم مواقفها. أما الحركة العمالية «التي تم ترويضها وحصر تفكيرها في الاكتفاء الغذائي،» فتقبلت أفكار فئات الدعاية الرأسمالية، وحصرت نفسها في إطار الأشكال البورجوازية للأمة والديمقراطية، نظراً لأنها حملت في داخلها بذور الإمبريالية الاجتماعية. فعلى الرغم من أن الاشتراكية الديمقراطية الألمانية صوتت في الرايشستاغ باستمرار ضد ميزانية بناء الأسطول، كما أصدرت المؤتمرات الاشتراكية الدولية تصريحات سلمية متتالية. لكن هذا ظل على الورق ولم يأخذه أحد مأخذ الجد باستثناء الأجنحة اليسارية محدودة الحجم كما حدث في ألمانيا قُبيل الحرب العالمية الأولى حين مثلت روزا لوكسمبورغ هذا الموقف. كان الرفض الشكلي للتوسع الرأسمالي ولسياسة التسلح نتيجة لإبعاد الاشتراكيين وممثلي النقابات عن جهاز الدولة من قبل النخب الإمبريالية أكثر من أنه معارضة مبدئية حقيقية. كانت الوسيلة الرئيسية لربط الحركة العمالية بالإمبريالية الاجتماعية هي الفورة القومية، إذ إن الأحزاب الاشتراكية رضعت الأفكار اليسارية الليبرالية مع حليب الأم قبل وقت طويل من الحقبة الإمبريالية إن جاز التعبير. ففي الحرب الألمانية – الفرنسية ١٨٧٠/١٨٧١تم تفادي الانهيار العلني للأممية الاشتراكية لأن الحكومة البورجوازية القائمة على تجمع أصحاب الأملاك التي شعرت بالرعب من النزعة القومية للجماهير وجهت تلك النزعة ضد العدو الخارجي محطمة بذلك العلاقات الحقيقية. وحين لم يكن

هذا الوضع الخاص ولا كومونة باريس قد قاما بعد، وكان كلا البلدين الرأسماليين في حالة حرب حديثة عادية تماماً، تبين بجلاء قبل قرابة نصف قرن من الحرب العالمية الأولى موقع تمركز اشتراكيي الجانبين على ضفتي نهر الراين وبالتحديد إلى جانب وطنهم الأم الرأسمالي جاهزين لقتال الإخوة. وعلى الرغم من أنه تم التغاضي لاحقاً عن الإشارة إلى الوثائق عن طيب خاطر لكن وضوح الموقف كان صارخاً. فحين تقدمت الأفواج البروسية- الألمانية عُقد على سبيل المثال اجتماع عمالي عام في مدينة أوغسبورغ يمكن عده تعبيراً مثالياً على موافقة العمال تحت قيادة الاشتراكيين الديمقراطيين:

«نظراً لأن الحرب القائمة لم ترتبط بمصالح الشعبين الألماني والفرنسي لدى تقييمها من وجهة نظر البشر الأسوياء، والاشتراكيين والجمهوريين لكن لا يمكن التفكير بموقف الرفض في الوقت الحالي **(!)**، وعليه يعلن اجتماع العمال اليوم ما يلي: على الألمان التي تمت مهاجمتهم من قبل قاتل كل حريات الشعوب **(...)** لويس نابليون واجب بذل كل ما في وسعهم للدفاع عن أرض الوطن **(...)»** **(اقتباس عن دويرلاين ١٩٧٠).**

وحين هُزمت الجيوش الفرنسية بعد فترة قصيرة أعلنت لجنة حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي في براونشفايغ بيان نصر تضمن كل مثالب الهوس الاشتراكي بالحروب العالمية:

«إن مثل هذه الحرب الدفاعية لا تنتهي بمهاجمة العدوبل تنتهي بإجبار هذا الأخير على قبول السلم. ولهذا علينا أن نتمنى النصر للأبطال الألمان بعد أن تم رد الخطر عن الحدود الألمانية، كما نتمنى النصر لأبطالنا الذين توغلوا في قلب فرنسا وأفرحوا قلوبنا بشجاعتهم التي لا تصدق المترافقة بازدراء الموت في النصر الذي أنجزه إخوتنا الألمان. وبالتأكيد من حقنا أن نفخر إنتمائنا إلى شعب من الأبطال. لكن الأمر الملح الآن أكثر من أي وقت مضى هو ألا يتحول فرحنا بالنصر إلى نشوة انتصار **(...)»** **(اقتباس عن دويرلاين ١٩٧٠).**

وتقريباً في الوقت نفسه أعلنت روابط العمال الفرنسية والفرع الفرنسي للأممية العمالية، التي ستخرج من صفوفهما بعد فترة قصيرة كومونة باريس، مواقف قومية وطرحوا على زملائهم في إعلان طلقات صداقة قاتلة:

«إلى الشعب الألماني! وإلى الاشتراكية الديمقراطية في الأمة الألمانية (...) تطالب فرنسا الجمهورية باسم العدالة بسحب جيوشكم وإلا فسنقاتل حتى آخر رجل وستسيل دماؤكم ودماؤنا (...) ارجعوا إلى ما وراء الراين (...) لتحيا الجمهورية العالمية! (...)» (اقتباس عن وثائق كومونة باريس ١٨٧١).

يمكن هنا اكتشاف بذور كل الرياء والنفاق الذي اتصف بهما انضمام الاشتراكية اللاحق إلى الإمبريالية لدى الطرفين وهو أمر تجلى في كل أشكال السياسة الواقعية اليسارية حتى يومنا هذا؛ إذ إن أهوال الرأسمالية الكامنة في طبيعتها لم يكن من الممكن أن تجابه بموقف رفض صريح ولهذا، وللأسف، كان على المرء القيام عملياً بنقيض ما اعتقده صحيح نظرياً. إن الميل للمشاركة مع الرأسمالية وللمشاركة في الإدارة لم يقتصر على «العمل المجرد» وعبثيته بل شمل المذابح القومية الدموية (الذي اتخذ اليوم شكل الشرطي الرأسمالي العالمي) صار متهوراً بشكل علني إلى حد جعل القمع السياسي من قبل جهاز الدولة البورجوازية لا يكاد يقدر على ضبطه. وقد عارضت الاشتراكية الديمقراطية إلحاق الألزاس واللورين عام ١٨٧١،وكان هذا من بقايا الأممية المجردة التي لم تتمكن من الصمود طويلاً. وقد عبر هذا الموقف عن اختلال استقرار مفهوم الأممية الذي أقر بشكل الذي إيجابي وجود الأمم وعملية التنشئة المجتمعية الرأسمالية. ما إن يخطو المرء خطوة في الطريق الخاطئ حتى يُضطر للمتابعة، وهكذا صارت نزعة مناهضة العسكرة الاشتراكية الديمقراطية الرسمية في كل البلدان الرأسمالية خلف الكواليس بشكل عملي تماماً جزء مندمج بالعقلية العامة وبنزعة العسكرة التي انبثقت من القاعدة الشعبية قبل عقد من الزمن من الحرب العالمية الأولى. كما أن عقيدة الكفاءة البروسية وتمجيدها لما سُمي بالفضائل

الثانوية مثل الانضباط، والالتزام بالوقت وما إلى ذلك بوصفها قيماً معنوية في حد نفسها ولم يقتصر هذا على جماهير العاملين لقاء أجر الذين تجذرت فيهم عميقاً بعد فترة طويلة من التلقين ومن غسيل الأدمغة من خلال نظام المعمل والتنشئة الشعبية بل تضمنت أيضاً فكرة أن الجيش هو مدرسة الأمة. وفي هذه المؤسسة الفاضلة تم تعليم المجندين الشاب استخدام الملعقة بشكل صحيح وتلقينهم أصول السلوك الصحيح وتبجيل الآباء والمعلمين وقدامى المحاربين بوصفها جزءاً من مرجعية نموذجية، وهكذا صار الشعار الذي ردده العمال الشباب الاشتراكيون: «»نحن جنود بقدر ما نحن اشتراكيون ديمقراطيون وهذا نابع من القلب ومن الروح» (اقتباس عن غريبينغ ١٩٧٩).

فمنذ عام ١٨٨٧ حين كانت الاشتراكية الديمقراطية محظورة بقوة القانون ورد في نداء للاشتراكية الديمقراطية: «نطالب بتسليح كل الشعب، وتعليم كل الأمة القدرات على الحرب، وبناء جيش وطني يحشد كل القدرات القتالية للأمة» (اقتباس عن شولتز ١٩٧٦). إن افتراض أن هذه الأمنية التقية تتضمن فكرة أن مهمة مثل هذا الجيش الشعبي مقتصرة على الدفاع متن تقارب العقلية الاشتراكية الديمقراطية من النزعة العسكرية. وبعد الإطاحة ببسمارك وإلغاء القوانين الاشتراكية سارع مستشار الرايخ الجديد الجنرال البروسي ليو فون كابريفي (١٨٣١-١٨٩٩) للثناء على حماس جنود الجيش الذين تلقوا تربية اشتراكية ديمقراطية. رد عليه أوغست بي بل في الرايشستاغ بازدراء مشوب بقدر كبير من التملق:

«ما فاجأني هذا على الإطلاق لكنه أثبت أن السادة من اليمين ومن الحكومة لديهم نظرة مغلوطة تماماً عن كفاءة الاشتراكيين الديمقراطيين. وأعتقد على الرغم من هذا أن درجة الاستعداد التي أبداها رفاقي في الحزب لقبول لائحة تعليمات الانضباط هي بمثابة إبراء ذمة تجاه الانضباط الذي علمتهم إياه الحياة (!) فالاشتراكية الديمقراطية هي مدرسة إعداد للنزعة العسكرية (!)» (اقتباس عن روكر ١٩٨٠/ ١٩٥٠).

لا يمكن الوصول إلى هذه الزلة الغادرة الطافحة بالإيديولوجيا التي وقع فيها بل في مجموعات الوثائق ولا في الأعمال النمطية حول تاريخ الحركة العمالية وتتطلب الأمر اهتماماً سجالياً من قبل فوضوي مثل روكر لنتمكن من الوصول إليها. وبفضل هذا الإخلاص للهوس بالعسكرة من قبل الاشتراكية الديمقراطية صرح القيصر في حفل أداء القسم من قبل مجندي فوج الحراسة:

«لقد أقسمتم يمين الولاء لي، فيا أبناء حرسي صرتم الآن جنودي وأنتم لي روحٌ وجسدٌ؛ ليس لديكم من عدو إلا عدوي أنا. وفي ظل المؤامرات الاشتراكية الحالية، يمكن، لا قدر الله، أن آمركم بإطلاق النار على أقربائكم وإخوتكم بل وعلى والديكم، وعليكم تنفيذ أمري دون تذمر» (اقتباس عن شولتز ١٩٧٦).

وعلى الرغم من هذا النوع من التحريضات كان بإمكان الناشر ماكسيميليان هاردن (١٨٦١-١٩٢٧) بعد مضي عشر سنوات الجزم بدهشة أن يكتب في صحيفته (دي تزوكونفت) أن «معارضة بيبل لميزانية الجيش عبرت عن مشاركته القلبية أكثر من استعراضات بعض المشرفين على الدولة» (اقتباس عن شولتز ١٩٧٦). ومع كل هذه المشاعر الودية والحب تجاه الفضائل العسكرية الثانوية لا يمكن أن يُدهش المرء من أن ميراث اللوياثان الليبرالي لدى الاشتراكية الديمقراطية في موضوع الاستعمار ظهر بقوة متصاعدة. ففي هذا المضمار أتت سياسة الرفض الرسمية الاشتراكية من منطلق الخوف من استبعاد الاشتراكيين واضطهادهم أكثر من أن تكون من رفض مبدئي. فخلف واجهة نزعة معاداة الاستعمار الرسمية ظهر لدى كل الأحزاب الاشتراكية المهمة في أوروبا إشارات قوية تقارب المصالح مع التوسع الإمبريالي الذي تمت إدانته من أقلية متضائلة في المؤتمرات الاشتراكية الدولية. عد قسم كبير من الاشتراكية الديمقراطية الاستعمار بوصفه لا يستحق إدانة من حيث الأساس بل على العكس، إذ رأوا فيه عنصر ضمن مهمة الرأسمالية في نشر الحضارة، وهو أمر تحدث عنه ماركس ضمن سياق مختلف تماماً. كما إن إدوارد برنشتاين (١٨٥٠ - ١٩٣٢) زعيم من أطلق عليهم وصف التحريفيين الذين أرادوا

من خلال سياسة إصلاحية محدودة تصفية كل الموقف الهجومية في النظرية الماركسية صاغ في كتابه الشهير الشروط المسبقة للاشتراكية ومهام الاشتراكية الديمقراطية **(١٨٩٩)** بفظاظة:

«صحيح أن هناك العديد من المبررات تدفعنا لأن نقيم بصرامة قيمة المستعمرات وإدارتها وطريقة التعامل مع السكان الأصليين وتعويضهم، لكن لا يوجد أي سبب يدفعنا لعد الاستحواذ أمراً يجب إدانته منذ البداية. إن موقفكم السياسي المأمول من خلال نظم الحكم القائم يتطلب من الاشتراكية الديمقراطية في هذا المجال موقف لا يقتصر على النقد **(...)** لكن للمستقبل حق علينا. وانطلاقاً من أن ألمانيا تجلب في هذا العصر كميات ضخمة من منتجات المستعمرات فيجب علينا القول أنه سيأتي وقت نتمنى أن تمكن فيه من الحصول على الأقل على جزء من هذه المنتجات من مستعمراتنا الخاصة **(...)** ليس الأمر هو إن كان هذا ممكناً بل يتعلق بكيف يمكن تنفيذه. ليس من الضروري أن يتسبب الاستحواذ على البلدان المدارية من قبل الأوروبيين بإيقاع الضرر بحياة أهالي البلاد مع أن هذا ما وقع حتى الآن. يمكننا الإقرار بحق مشروط للمتوحشين الاستفادة من أراضيهم المحتلة **(!)** إن الثقافة الأرقى تمتلك القدر الأعلى من الحقوق**(!)** لا يتعلق الأمر باحتلال أراضي بل بحق تاريخي في استثمارها» **(برنشتاين ١٩٦٩ / ١٨٩٩).**

الجدير بالملاحظة هنا لا يقتصر على واقع قبول الاستعمار من حيث المبدأ والتصريح بترويج فكرة حق الثقافة الأوروبية الأرقى في السيطرة، إذ إن برنشتاين قال دون مواربة إن الاشتراكية الديمقراطية اتخذت موقف معاداة الاستعمار رسمياً تحت وطأة نظام الحكم القائم **(أي إبعادها عن السلطة)** لكن اللافت هو تبرير الحق الأعلى وبالتحديد الإشارة إلى حسن الضيافة الأراضي بمعنى رفع قيمتها من خلال «العمل المجرد» في حين تم إعلان بطلان حق أن يتم إنتاج السلع لتأمين الحياة.

وسرعان ما تبين أن السقوط تحت تأثير الفكر الاستعماري لم يقتصر على الجناح التحريفي بل شمل كل الاشتراكية الديمقراطية **(باستثناء الجناح اليساري**

المعلن عديم الأهمية). فبعد عام من نشر كتاب برنشتاين اندلعت في الصين ما عُرف بثورة الملاكمين (تيمناً بمنظمة سرية معادية لأوروبا) ضد النفوذ الإمبريالي المتنامي، تم قمعها بشكل دموي من حملة عسكرية أوروبية مشتركة. وقد أسهم الرايخ الألماني في هذه المذبحة الاستعمارية؛ وكان رسام يُدعى كناكفوس أنجز منذ عام ١٨٩٥ بطلب من القيصر الألماني لوحة زيتية حول موضوع «الخطر الأصفر» الذي صار شعاراً لتبرير نزعة إلحاق الأراضي في آسيا. وباسم التضامن الإمبريالي حدثت المشاركة الألمانية في هذه الواقعة تحت نداء صار شهيراً «أيها الألمان إلى الجبهة» ومن الدلائل على «مهمة السلام» أوكلت إلى شخص ألماني شوفيني مهمة تمثيل بلاده في بكين كان هو البارون فون كتلر الذي تم اغتياله في الشارع العام في العشرين من حزيران ١٩٠٠. وقد ودع القيصر فيلهلم الثاني فوج الجزارين وهم في طريقهم إلى آسيا من ميناء برمرهافن بخطاب أشار فيه إلى دور شعب الهون:

«من يقع في أيديكم يصير لكم! وكما نجح شعب الهون قبل ألف عام تحت قيادة ملكهم إتزل في صنع اسم يثير الرعب حتى الآن في الحكايات المروية، فعليكم أن ترسخوا كلمة ألماني في الصين على مدى ألف سنة بحيث لا يجرؤ أي صيني على النظر إلى أي ألماني شذراً (...) افتحوا درب الثقافة دُفعة واحدة للأبد» (اقتباس عن شولتز (١٩٧٦).

هذا الربط النوعي، الذي لا يمكن تجاهله، بين الهمجية، والانضباط، والدقة، والادعاءات الثقافية البروسية- الألمانية سيرتقي في العقود التالية ليتخذ شكل أفظع جريمة في حق البشرية. ترسخ خطاب «الهون» في الذاكرة في تلك الفترة إلى حد إن لغة الحلفاء السوقية أطلقت في الحرب العالمية الأولى على الألمان لقب الهون. أما فريدريش ناومان المفرط في ليبراليته والمنحدر من بيت رجل دين إنجيلي وكان إمبريالياً متحمساً فنال لقب قس الهون تكريماً له. وبعد أربعة أشهر من هذا الخطاب المثير تكلم أوغوست بيبل في الرايشستاغ ضد السياسة الرسمية في الصين بطريقة توافقت في مضمونها تماماً مع آراء برنشتاين:

«إن نشر الثقافة والحضارة الأوروبية الألمانية الحقيقيتين في العالم بأسره حيث لا نجدها يمثل مهمة عظيمة رائعة **(...)** لكن يتعلق الأمر بطبيعة وطريقة نقل هذا الفكر، كما يتعلق طبيعة وطريقة التعامل مع الشعوب الغريبة التي يرغب المرء بنقل الثقافة والحضارة إليها» **(اقتباس عن شولتز)**.

بدا، قبل أربعة عشر عاماً من الحرب العالمية الأولى، واضحاً أن الأغلبية الماركسية في الاشتراكية الديمقراطية الألمانية وصلت إلى نغمة «هون» معتدلة فيما يتعلق بالمسألة الاستعمارية. ويمكن العثور على هذا الموقف في قاعدة الحركة العمالية. إن جدي الذي كان نقابياً اشتراكياً ديمقراطياً متمرساً في مصانع بناء الآلات والذي فر من الخدمة في الحرب العالمية الأولى وعبر عن سخطه ضد حرب الولايات المتحدة في فيتنام وهو في عمر متقدم قدر ذكريات متع الحقبة الاستعمارية بشكل إيجابي. كما أن جماهير العاملين لقاء أجر رأوا في انتزاع مستعمراتنا من الرايخ فعلاً ظالماً. وكان للفواكه المجلوبة من المستعمرات تأثير ضخم أدى إلى تنمية الرغبة في حياة مرفهة ولم يعبؤوا قط بحقوق المتوحشين. وإذا صدقت حكايات جدي فقد كان هناك علاقة خاصة ربطت الطبقة العاملة الألمانية بالموز الذي دخل الأغاني الشعبية. وربما تضمن اللاوعي الجمعي حقيقة أن جماهير جمهورية ألمانيا الديمقراطية رفعوا الموز بوصفه رمزاً لأصدقاء النزعة القومية الألمانية؛ إذ سبق لأسلافهم في الحركة العمالية أن وقعوا تحت تأثير جاذبية الموز حين تم إرسالهم إلى ميادين الذبح في فترة الحرب العالمية.

إضفاء طابع بيولوجي على المجتمع العالمي.

ما كان من الوارد أن تبقى الإمبريالية والمنافسة الرأسمالية على تقاسم العالم، وتحركات الأساطيل والمجمع العسكري الاقتصادي، والتطلعات الاستعمارية وحملات الدعاية الخاصة بالتفوق الثقافي، دون أن تولد تداعيات على وعي الرأسمالية بنفسها على مشارف القرن العشرين. ففي مزيج غريب من الخوف من التنافس على السوق العالمية، ومن التهديد من قبل الغرباء، ونزعة الانتصار

القومية، والتبشير الثقافي تخمرت في كل العالم الرأسمالي إيديولوجية عدوانية قائمة على الوهم. وإذا كانت الليبرالية المبكرة زمن هوبز أضفت على العلاقات الاجتماعية سمة إيديولوجية طبيعية وطرحت مع آدم سميث فكرة فيزياء ميكانيكية زائفة تحرك آلة السوق، في حين أنجز مالتوس من خلال قانونه حول السكان خطوة نحو إضفاء طابع بيولوجي على الأزمة، فإن عقل المنافسة الإمبريالية مضى قدماً وصاغ نظرة بيولوجية شاملة إلى العالم. وهكذا اتصف البرنامج الليبرالي لإضفاء سمة طبيعية على الواقع الاجتماعي بطابع مجازي بكل ما يتضمنه هذا المعنى حرفياً، حدد مجمل نظام الثقافة والمجتمع البشريين بوصفهما جزءاً مرتبطاً مباشرة بالبيولوجيا (التي تم إضفاء طابع إيديولوجي عليها) من المفترض العمل على أن يلقى هذا صدىً في وعي الجماهير. إن هذه النزعة البيولوجية، لا تكتفي بالاستمرار في التأثير بل تتجدد دائماً ضمن إطار العلاقات التنافسية إلى حد جعلها تلعب دوراً حاسماً في صوغ التفكير الحديث وجعله لا عقلانياً إلى حد عميق ومعبراً عن فاعلية اجتماعية مرضية.

ثمة رجل أنجز خطوات على درب إضفاء سمة بيولوجية على العالم، وكان دون شك أحد أكبر علماء الطبيعة في العصر الحديث ولم يقل دوره عن دور نيوتن في إعادة تشكيل صورة العالم. إنه الرجل المتحدر من فئة النبلاء البريطانيين والمرشح الفاشل لأن يصبح رجل دين تشارلز داروين (١٨٠٩-١٨٨٢) الذي أكمل النظرة الميكانيكية للعالم الفيزيائي وللمجتمع البشري ووسعها من خلال تفسير بيولوجي للعالم.

وقد برز عن ذلك شيئاً نمطياً ومعبراً عن علم الطبيعة الحديث تمثل في اكتشاف عظيم اندمج بشكل كامل مع دافع إيديولوجي غير عقلاني وعكس مصالح نظام الوثنية الرأسمالية ليزودها في نهاية الأمر بقوة تدمير هائلة.

كانت عائلة داروين من اليمينيين الأثرياء ومن أسوأ أنماط الليبراليين واهتمت بالعلوم الطبيعية وفق ما ورد في سيرته الذاتية (ديزموند/مور ١٩٩٥)؛

كان جده طبيباً وشاعراً ومخترعاً صنع ضمن منجزات عديدة آلة متكلمة ترتل الصلاة الربانية والوصايا العشر، وقد افترض في نهاية القرن الثامن عشر فكرة تغيير محتمل في الأنواع وفي عقيدة النسب ظلت في عقل حفيده الذي ترك له روحاً حرة وزوده بوصية موزونة شعرياً:

نشأت دون والدين، ووقفت وحيداً

ضمن ضباب العصور الغاربة

لا يمكن قط أن نتصور اليوم أنه حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر وفي خضم حقبة التصنيع وازدهار العلوم الطبيعية الرأسمالية ما كان هناك سوى محاولات ضعيفة لفهم حقيقي لتاريخ الطبيعة (اقتصر هذا المفهوم قبل كانط على سياق عام للتجليات الطبيعية، وما كان هناك قصة تطور وفق المفهوم الشائع) بل إن هيغل نفسه وجد هذه الفكرة غريبة. فعلى الرغم من «التنوير» ومعرفة الطبيعة وتكنولوجيا رأس المال شاع لدى قسم عريض من المجتمع الرسمي فكرة الأخذ حرفياً بما ورد في التوراة. وبناء على ذلك شاعت فكرة أن الرب أنجز قبل ستة آلاف عام تقريباً خلق العالم وكل فصائل الحيوانات والنباتات بوصفها كلاً غير متغير، ولم يقتصر أخذ هذه الفكرة بوصفها من المسلمات على الأشخاص غير المتعلمين، على الرغم من أن علم الطبيعة كون فهماً أوسع لماضي تاريخ الأرض. كانت بذور فكرة التطور البيولوجي كامنة في بعض الأحيان لدى الباحث الفرنسي في الطبيعة جان-بابتيست لامارك (١٧٤٤-١٨٢٩) الذي شكك بفكرة ثبات الأنواع دون أن يعالج الأمر حتى يتمكن من إبراز هذه المعلومة.

جمع داروين في رحلة حول العالم قام بها بين ١٨٣٢ - ١٨٣٧، بوصفه مرافقاً علمياً مستقلاً على متن سفينة المسح البريطانية (بيغل)، العديد من المستحاثات، لكن لم يكتف بذلك بل طور في دفتر ملاحظاته الأفكار الرئيسية لتعاليم أصل الأنواع التي لم ينشرها تحت ضغوط الأصدقاء إلا بعد عقد من السنين. ففي عام ١٨٥٩ وبالتزامن مع جولة رأسمالية جديدة ظهر عمله «نشوء

الأنواع من خلال الانتقاء الطبيعي» وتلا ذلك في عام ١٨٧١ بعد كثير من التردد صدور تطوير وتوسيع لعمله حول منشأ الإنسان من الحيوان في كتاب «نشوء البشر وتطور الأنواع».

الصراع على البقاء.

كان لدى داروين أسباب فرضت عليه التأني والحذر والتردد طويلاً قبل أن يطرح نظريته العلمية عن التطور على الملأ، إذ إن البرهنة على تطور الأنواع طويل المدى وتغيرها لأن هذا مثل تحد للكنائس المسيحية لا يقل حدة عن التحدي الذي مثلته ذات مرة اكتشافات غاليله وكوبرنيكوس بالنسبة للسماء. فمع الدروس حول أصل الأنواع تم زعزعة آخر دعامة للقراءة الحرفية الأرثوذوكسية للتوراة، إذ تم اقتلاع تاج الخلق من مركز الكون عبر احتكاكات أيديولوجية عنيفة وحُول ليصبح منطقة ضمن مجرة، وهكذا تم حذف من هو صورة مباشرة للرب تحت تأثير الحكم إن رخويات عديمة الرأس كانت أصل البشر(ديزموند/ مور١٩٩٥). والأدهى كان ما أقرته المرحلة المبكرة من تاريخ التطور حول القرابة مع الكائنات البدائية التي قادت عبر النسخة المبتذلة للنظرية الداروينية للقول إن الإنسان تحدر من القرد. وما كانت عملية التثوير التي طالت صورة العالم الجيولوجية وما رافقها من اكتشاف الماضي السحيق للحقب الهائلة من تاريخ الأرض أقل في دلالتها من اكتشاف التاريخ البيولوجي للطبيعة من قبل داروين (كولد ١٩٩٠). إن كان التاريخ البيولوجي للأنواع قد تم على مدى ملايين السنين، فإن التاريخ الجيولوجي للطبيعةبلغ مليارات لا يمكن تصورها من السنين. وهكذا انحدر تاريخ البشرية ليصبح حدث هامشي في تطور الكوكب وتحولت قصة التكوين والكتابات المقدسة، وفق فهمها الحرفي، إلى وضعية حكايات الأطفال. وفي حين أن الرأي العام لم يعبأ كثيراً بالزمن الجيولوجي السحيق وتداعياته، لكن تعاليم داروين حول أصل الأنواع أثارت عاصفة لدى المؤمنين نتيجة إطاحتها بدعامات العرش والمذبح. ويجب عدم

تناسي أن ما سُمي بالتنوير لم يرفض أسس الدين المسيحي ولم يلغ الفكر الديني بل اكتفى بإعادة تحديد مكانة الدين في المجتمع وأضفى طابعاً علمانياً على شؤون العلم والاقتصاد. أما الآن فبدا كما لو أن علم الطبيعة متمثلاً بداروين وأتباعه تجاوز خط فاصل. وحتى اليوم لم يتوقف غضب المسيحية التقليدية، إذ نجد أنه في الولايات المتحدة القوية ما زال الأصوليون من أتباع كالفن راغبين في منع تعليم نظرية داروين في المدارس واستبدالها بقصة الخلق الواردة في العهد القديم.

قد يغضب الفكر السياسي المحافظ لرؤية الفأس تجتث آخر جذور الوعي الديني بالذات؛ لذا لجأت العملية التربوية الرأسمالية الموجهة إلى الشعب مع ما رافقها من تدريب على الفضائل الثانوية المنضبطة، وناشدت الشعب على التمسك بتصور ديني للعالم وسعت لرؤية الشعب في حالة تواضع ساذجة. وضمن ها الإطار تناغمت النخب المحافظة الليبرالية في ذلك العصر في الشعور بمخاوف من الداروينية. لكن كان هناك من جهة أخرى منذ عصر التنوير مجموعات بدأت بوصفها أقلية شكلت وسط من أصحاب الفكر الحر ضمن الليبرالية نمت بسرعة ضمن سياق إضفاء سمة مرتبطة بالطبيعة على العلوم انتمى إليها جد داروين. كان بإمكان المرء (في السر أو في العلن) أخذ الدين على محمل غير جدي على الإطلاق، وكان ذلك إشارة إلى نجاح علماء الطبيعة وتخليص العالم من سماته السحرية. لكن في واقع الأمر كان أصحاب الفكر الحر بعيدين عن أن يكونوا أحراراً لأنهم استبدلوا قبل زمن طويل الإله المسيحي بتأليه الآلة البديعة أي حركة رأس المال العالمي الطاحنة ومقتضياتها. إن التحيز إلى هذا الوعي المشبع بالتدين المغلف بالعلمانية لم يسمح ضمن هذا السياق اللاعقلاني والمدمر بتوريط علم الطبيعة بوصفه سحراً رأسمالياً وفهمه وإدراكه.

بل إن المنشقين عن الليبرالية مثل ماركس وإنجلز ظلوا ضمن هذا السياق عُمياً. رأى ماركس في الداروينية في المقام الأول إنجازاً للاكتشافات العلمية وبادر على الفور إلى تقدير داروين، إذ بدا أن نظريته حول التطور المادي في

الطبيعة دعمت نظريته الخاصة حول التطور المادي للمجتمع. وكان من المضحك أن أفكار داروين حول مملكة الحيوان وجدت صدى في المجتمع الإنكليزي المعاصر له لكن بدا أنه لم يهتم بعمل ماركس ولم يتفاعل مع تقديره له. وبعد صدور الطبعة الثانية من رأس المال (١٨٧٣) بعث إلى المعلم نسخة هدية لكنه لم يتلق إلا رفضاً مهذباً. كانت قدما داروين راسختين في أرضية ليبرالية أرثوذكسية، وساوره شعور بالذنب بسبب الإلحاد الذي انطوت عليه طموحاته في العلوم الطبيعية. لم يعكس الصراع في نفس داروين إلا واقع أن التعارض بين التفكير العلمي الحر والموقف المحافظ الكهنوتي لم يعدُ أن يكون خلافاً عائلياً داخل الليبرالية ونخبها الحاكمة. أراد أصحاب الأرواح الحرة أن يحجزوا الإلغاء العلمي للدين ليقتصر على النخب في حين تتم متابعة تغذية الشعب بتواضع الإيمان انطلاقاً من موقف فرض الانضباط؛ ويعود هذا الموقف إلى التصور التنويري للغش الذي يمارسه الكاهن بحيث يقتصر دور الدين على أن يكون أداة سيطرة في أيدي نخب هي في واقع الأمر مادية التفكير. أو بقدر المدى الذي أراد أصحاب الأرواح الحرةبلوغه في تنشئة الشعب وإعادة تأهيله على أسس مادية قائمة على علم الطبيعة فقد كانوا بهذا المعنى ديمقراطيين وفق المعنى الأشد سوءاً منذ بنثام بمعنى استبدال الدين بالعلم بحيث يتخذ الشكل الخام للقيود المفروضة على الجماهير من خلال عملية فرض انضباط ذاتي من خلال طرق تم صقلها وفق ما يفترض أن يكون قوانين طبيعية بل وحتى بيولوجية. وبهذا تمكن أصحاب الأرواح الحرة من فرض طليعة وصل نفوذها إلى الروابط العمالية الليبرالية. وبهذا المعنى بالتحديد كشفت الداروينية عن تأثيرها المدمر. ولم يقتصر الأمر على طليعة الديمقراطية الليبرالية، إذ أقر قادة المجتمع الرأسمالي من المحافظين الليبراليين في خاتمة المطاف بقيمة الهدية الإيديولوجية المتمثلة بهذه الدروس الرائعة التي التقطتها شباكهم واهتمامهم المثير للشبهة بالمؤخرات الزاهية لفصائل محددة من القردة (دزموند/ مور) على الرغم من أن الكهنة صنفوا الرجل على أنه شخص منبوذ:

«على الرغم من أن علمه تحول إلى دعامة لليبرالية المحافظة المتأخرة لكن كيف يمكن للمرء إيضاح مشاركة ماركيز وبارونين بوصفهم ممثلين لحكومة غلادستون في حمل تابوته في في أثناء تشييعه؟» **(مصدر سابق)**.

كان تقدير المحافظين الليبراليين لعلم الطبيعة الجديد الخاص بالبشر على الرغم من ميوله إلى الهرطقة وإن لم يخلُ من بعض الاضطرابات، قائماً على قواعد صحيحة. إن كان داروين لم يقرأ بنثام أو مالتوس، وقانون السكان الذي أسنده بشكل خاطئ وإيديولوجي على الطبيعة، وأعاد إسقاطه عليها بهدف التمكن من إيضاح الآلية المفترضة لتطور الأنواع. وقد اقتنع بوجود رابط مع أفكار مالتوس حول فكرة أن الأعداد الضخمة من الكائنات الحية تجد نفسها في حالة صراع على البقاء يخرج منه الأجدر بالحياة منتصراً من خلال عملية انتقاء تولد تغيرات شاملة وتقود إلى مستوى أعلى من التطور وهذا تصور لم يعد علم الطبيعة قادراً على التمسك به لكن يمكن تحويره إلى إيديولوجية مشرعنة. وقد دون داروين في دفتر ملاحظاته قبل فترة طويلة من إصدار كتابه عام ١٨٥٩ استعارات حول حرب ومنافسة مفترضة نتيجة إسقاط قوانين الطبيعة على المجتمع:

«ندرك أن أفضل خير يمكن أن نتخيله هو أن ظهور الحيوانات الأرقى كان نتيجة مباشرة للقتل، والمجاعة، والنهب نتيجة حرب خفية دارت في الطبيعة» **(اقتباس عن دزموند/مور)**.

تحولت الداروينية إلى موضة، تم توسيع نظرية داروين إلى حد أخضع عالم نيوتن الميكانيكي لعملية إضفاء سمة بيولوجية عليه، وهكذا نشر فيلسوف من منطقة بايرن هو الدكتور كارل فرايهر دو برل **(١٨٣٩-١٨٩٩)** بحثاً تحت عنوان «الصراع على البقاء في السماء طبق الصيغة الداروينية على ميكانيكية عالم النجوم». كما إن كاتب المنشورات العلمية الموجهة إلى الفئات الشعبية فيلهلم بولشه **(١٨٦١ - ١٩٣٩)** نشر في عام ١٨٨٧ بحثاً عن داروين في الشعر. وفي الحق لم يتطلب الأمر جهداً نظرياً ضخماً لإسقاط تلك الدراسات حول الصراع

في سبيل الحياة على المجتمع وصوغ مبررات رائعة، مأخوذة عن علم الطبيعة، للمنافسة الرأسمالية وتأثيرها المدمر على الوجود وعلى الحياة. وسرعان ما ازدهرت الداروينية الاجتماعية.

ما كان من قبيل المصادفة أن الإيديولوجيون الإمبرياليين مثل فريدريش ناومان، وفالتر راتهناو، أو ماكس فيبر استخدموا مفردات الداروينية الاجتماعية حول الصراع على البقاء بين الأمم الرأسمالية لدى صوغ التطلعات الإمبريالية الألمانية، وهي مفردات ترسخت في التعابير السياسية. كما نُشرت نفس اللغة داخل الأمم، وقيل إن على الشعوب تعزيز تسليح نفسها من أجل منافسة ستنحي جانباً من هم أقل قدرة على الصعيد الاجتماعي. بالمقابل حاول العديد من كتاب السيرة والعلماء تلطيف الوضع من خلال الادعاء إن توافق الداروينية الاجتماعية مع نظرية داروين لا يختلف عن صلة علم الفلك بالتنجيم. (فوكيتيتس ١٩٨٧) لكن هذه التصورات الهمجية لا تطرح تفسير خاطئ لداروين الذي صرح في أكثر من مرة إنه أول نصير للداروينية الاجتماعية (مارتن ١٩٨٣). كان هو نفسه من أشاد بالصراع القاتل الصامت بين الكائنات البيولوجية في الغابات المسالمة وفي الحقول الشاعرية (اقتباس عن دزموند / مور) وأسقطه على الثقافة والمجتمع البشريين بحيث تحولت «الطبيعة الثانية» للآلة العالمية الرأسمالية بشكل مباشر إلى طبيعة أولى لتُترجم في آلية الانتقاء الحتمية. ما كان من الوارد أن داروين كان ساذجاً إلى حد عدم ملاحظة التوازي المعياري بين نظرية إيديولوجية المنافسة المجتمعية (التي ترعرع هو نفسه في أحضانها) وبين نظريته حول الانتقاء البيولوجي.

بالمقابل أورد داروين في سيرته الذاتية أن قراءة مالتوس كانت مصدر حاسم للإلهام وبهذا أقر داروين بشكل غير مباشر أنه لم يطور نظرياته على أساس استقراء عملية تجميع صبورة تجريبية لعلاقات موضوعيةبل قام عمله على تبرير إيديولوجي لآلية المنافسة الاقتصادية على أساس شبكة تفسيرات مسبقة.

حين استخدم داروين في كتاب أصل الأنواع الصادر عام ١٨٥٩ فكرة أن كل الكائنات العضوية معرضة لتنافس ضار **(داروين)**، أصبح الاسقاط المفاهيمي جلياً بالكامل؛ فحين نتأمل عن بعد الدرجة العالية من الاستعارات المجازية الإيديولوجية، يمكن بطبيعة الحال إثبات العلاقات في المملكتين الحيوانية والنباتية باستخدام مفهوم مأخوذ عن آلية السوق الحديثة. ومن خلال عملية إسقاط معاكسة بين داروين في نفس الموقع مفهوم الاصطفاء الطبيعي مستخدماً بشكل أفضل وأسلس تعبير «البقاء للأفضل» المأخوذ عن هربرت سبنسر.

كان هربرت سبنسر **(١٨٢٠ - ١٩٠٣)** هذا عالم فلسفة اجتماعية بيولوجية دافع عن فكر المنافسة الراديكالي بوصفه «مبدأً عضوياً» في المجتمع وهو أمر يُفترض أن داروين عرفه **(وأقره)**. تعزز هذا الإسقاط المعاكس الداروييني الاجتماعي بوضوح في عمله الأخير «أصل البشر» حيث ربط نظرية الانتقاء بالمجتمع الحديث بصورة مباشرة:

«كان النجاح الباهر للإنكليز بوصفهم مستعمرين، مقارنة بأمم أوروبية أخرى، نتيجة لطاقتهم الثابتة المتواصلة؛ لكن من يقدر على قول من أين حصل الإنكليز على طاقتهم؟ يبدو أن الأمر ارتبط بالكثير من العوامل، إذ إن التقدم الرائع للولايات المتحدة وكذلك حال شعبها كان نتيجة عملية انتقاء طبيعية **(...)** ومن نافل القول إن الانتقاء كان نتيجة الصراع على البقاء **(...)** وحين نرى في أجزاء كثيرة من الكوكب مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة **(...)** لا يقطنها إلا عدد قليل من المتوحشين الرُحل، يصل المرء إلى نتيجة أن الصراع على البقاء ما كان ضارياً بشكل كاف إلى حد نقل البشر إلى مستوى أعلى **(...)** وبعد ما نراه في بعض أجزاء أمريكا اللاتينية يبدو كما لو أن شعب يمكن أن نقول أنه متحضر بشكل كامل مثل المستعمرين الاسإن انحدر بسهولة إلى شعب كسول حين تكون ظروف الحياة ملائمة وخفيفة **(!)** فيما يخص الأمم عالية التمدن يتعلق التقدم المستمر بقدر من الخضوع لانتقاء طبيعي؛ لكن هذا النمط من الأمم

لا تفترس بعضها بعضاً أو تحل محل بعضها بعض كما هو حال القبائل المتوحشة. ومع ذلك يحقق الأفراد الأذكياء ضمن نفس المجتمع على المدى الطويل نجاح أفضل، مقارنة مع المرؤوسين، ويخلفون ذرية كبيرة العدد وهذا نوع من الاصطفاء الطبيعي.» (داروين).

يبدو هنا جلياً كيف أن داروين لم يكتف، على مستوى التنظير الاجتماعي، بإنضاج الاستعارات المجازية لليبراليين لمصلحة آلية التنافس الاجتماعي الاقتصاديبل نفذ حرفياً في خاتمة المطاف إضفاء سمة بيولوجية على ما هو اجتماعي حيث الكفاءة والقدرة على الإنجاز (وفق المعايير الرأسمالية الدنيئة) بوصفها مسألة مرتبطة بالوراثة البيولوجية والاصطفاء وأرجعها مباشرة إلى مجال النباتات والحيوانات. وبهذا رفع قانون الطبيعة الخاص بالرأسمالية في نهاية المطاف إلى وضع نوعي جديد أي من فلسفة طبيعية اجتماعية إلى علم طبيعة اجتماعي بوصفه بالتحديد فرعاً من علم الأحياء.

تربية البشر والصحة الإنجابية.

إن كانت التناقضات الاجتماعية والمجتمعية للرأسمالية هي في نهاية المطاف مشكلة بيولوجية- وراثية، فيجب عندئذ أن يكون ثمة طريقة تحكم بيولوجية قائمة على تقانة اجتماعية. وهكذا بدا أنه من الوارد التفكير بمساعدة الطبيعة بوعي بل حتى فرض هذا التوجه إلى حد ما. انبثق على خلفية الإمبريالية تيار فرض نفسه بسرعة من أفكار ومنظمات داروينية اجتماعية تبنت طوباوية تربية البشر لمواجهة الصراع الرأسمالي على الوجود وبهدف تعزيز قدرة أمتهم الخاصة على البقاء.

اتخذت هذه الطوباوية أشكالاً متنوعة، وطورت مجموعة كاملة من المفاهيم والإجراءات. فتحت يافطة تحسين النسل قامت حركات لخدمة الصحة الوراثية الوطنية، ولا سيما في البلدان الأنجلو- ساكسونية وفي ألمانيا قامت ونمت حتى مرحلة متقدمة من القرن العشرين كان مطلبها نقل وتنظيم البقاء

للأفضل اجتماعياً إلى حيز بيولوجي مباشر. وشهدت الولايات المتحدة في فترة ما بين الحربين حملات دعاية تحت عنوان العائلات الأفضل:

«في عام ١٩٢٠ نُظم لأول مرة في ولاية كانساس معرض مفتوح تم فيه منح الخنازير المحسنة وكذلك ثمار القرع المحسنة جوائزاً، كما وزعت جوائز على العائلات ذات الجينات الممتازة. وورد في المنشور الخاص بالمعرض: لقد حان الوقت لكي يقوم العلم بتطوير الاصطفاء البشري وفق مبادىء الزراعة العلمية **(!)** إن أردنا أن يتمكن أفضل عناصر حضاراتنا من الهيمنة أو حتى من امتلاك القدرة على البقاء. وتحت رعاية الجمعية الأمريكية لتحسين النسل تم تنظيم معارض دعائية حول موضوع العائلات الأفضل بلغ عددها حتى عشرة مواقع كل عام. كان هناك العديد من جهات الرعاية ولم يخمد الاهتمام بهذا إلا تحت تأثير الأزمة الاقتصادية.» **(باومونك/ريس ١٩٩٤).**

نادراً ما تجلى وضوح الجذر المشترك المتنامي ومتبدل الأوجه للغباء المشروط لدى الرأسمالية وفي علم الطبيعة الحديث الذي وسم أحاديث السادة البورجوازيين. وكان من المنطقي إنه مع الأفكار الوراثية الإيجابية حول تربية وطنية للبشر أن تبرز تصورات حول اصطفاء سلبي. فحين يتم الترويج لفكرة تحسين النسل وتنظيمه فلم لا يتم تطبيق الأمر بشكل سلبي من خلال تحديد علمي لأفراد البشر الذين يعانون من مرض وراثي والقضاء عليهم وربما القضاء على أجناس كاملة؟ وبهذا المعنى كتب داروين نفسه في كتابه حول أصل الإنسان ما سيصبح منطلق البيولوجيا الاجتماعية:

«حين تعجز مختلف العقبات عن منع ضعاف العقول المتخلفين وفئات اخرى من الفئات الأدنى من التكاثر بشكل أسرع من الطبقة الأفضل من البشر فهذا يعني تأخر الأمة، كما حدث كثيراً على مدى التاريخ» **(داروين).**

إن كان ماندیفیل، وسميث، وكانط وأمثالهم قد منحوا سادة البشر مكانة تفوق اجتماعي في حين أعطوا الممتنعين عن العمل والمجرمين شهادة دونية أخلاقية

وانحرافاً متعمداً فإن الداروينية الاجتماعية أدرجت الخصائص الأخلاقية الاجتماعية، المصنفة سلبية أو إيجابية وفق المعايير الرأسمالية، ضمن إطار حتمية بيولوجية. وعنى هذا من جهة أولى أن المنتصر في السباق البائس للمنافسة الاقتصادية هو بشر متفوق بيولوجياً بحيث يمكن تعريفه بوصفه انسان خارق بحكم الحتمية البيولوجية؛ وهو مصطلح ابتدعه نيتشة في تلك الفترة ولم يكن الأمر مصادفة. ومن جهة أخرى فإن الممتنعين عن العمل والمجرمين كانوا بحكم مصيرهم المحدد بيولوجياً غير قابلين للإصلاح من حيث الأساس ولا يمكن للتربية الأخلاقية الوصول إليهم؛ وكل ما يمكن هو إبعادهم عن التاريخ بطريقة ما. صحيح أن مالتوس ترك مهمة التخلص ممن رأى أنهم متخلفون أخلاقياً بالاعتماد على الطبيعة السخية لقوانين السكان، في حين اقترحت الداروينية الاجتماعية آلية اصطفاء علمية واعية ضمن المجتمع بهدف التخلص من المتخلفين بيولوجياً. انطبق هذا على المجرمين وكذلك على كل أولئك الذين اصطدموا، نتيجة أسباب يغلب عليها إلى حد بعيد طابع اجتماعي، بالقوانين الرأسمالية (وحيث لا يقتصر الأمر على أن الاعتداءات على الممتلكات هي الأكثر إحصائياً، بل الاشمئزاز الليبرالي الأشد، إذ أن عقوبة الجرائم ضد الأملاك أشد بكثير من عقوبة الأفعال التي تؤدي إلى أضرار جسدية). وإن كانت الإيديولوجيا عانت حتى الآن من صعوبات في نفي الجذور الاجتماعية للجريمة صار من الممكن الآن تعريف الكائن المجرم بطريقة علمية مريحة ومبجلة بوصفه نتاج وراثة بيولوجية لا علاقة لها بالتأكيد بفرض الرأسمالية. كان من نتائج هذا النمط من التفكير المتعلق بتحديد الانحراف من منطلق بيولوجي اجتماعي ظهور ما سُمي بعلم فراسة الدماغ وهو منتج ثانوي عبثي لعلم الطبيعة وضع قواعده الطبيب فرانز جوزيف غال (١٧٥٨ -١٨٢٨) نص على بعض الخصائص الفيزيولوجية (الانتفاخات في أثناء النوم على سبيل المثال) هي المسؤولة عن السمات الشخصية ولا سيما السلبية وأنه يمكن تحديد السلوك الاجتماعي وقياسه في الدماغ البشري، وينطبق هذا على قسم من الدماغ يتحكم بفكرة المُلكية، وأنه يمكن أن يحوله بشكل ما إلى عضو ميال للسرقة. قاد هذا التشويه

الكاريكاتوري لعلم الطبيعة إلى ممارسة عملية قياس جمجمة المجرمين، التي بدأت بالخروج من سياق الداروينية الاجتماعية، وأدت إلى ازدهار نظريات متجددة باستمرار للبيولوجيا الاجتماعية. فتحت تأثير تعاليم داروين حول أصل الإنسان صار الميل الإجرامي المحدد بيولوجياً بشكل متصاعد نتيجة الارتداد أو الانحطاط وهذا الأمر هو الذي فرض تعميم مصطلح الانحطاط. وضمن هذا الإطار سمح عالم الجنس من خلالنا ريتشارد فون كرافت- أيبينغ (١٨٤١-١٩٠٢) لنفسه في مقال صدر عام ١٨٦٨ بتعريف المجرمين ومرتكبي الجرائم الجنسية بوصفهم منحطين بيولوجياً:

«(يندرج في هذا الإطار) الأفراد الموسومون بخاتم المرض، صار هؤلاء الأشرار بالغريزة مصدر رعب الأهل منذ الطفولة حتى اليفاعة، وصاروا بمثابة طاعون لرفاق اللعب، ليتحولوا إلى نقيض تعاليم المعلمين والمربين ليكون وجودهم في باقي مسار حياتهم مستحيلاً في المجتمع البورجوازي» (اقتباس عن برغمان ١٩٩٢). كما حصد الطبيب الشرعي من مدينة تورين سيزار لومبروسو (١٨٣٦- ١٩٠٩) شهرة واعترافاً عالميين بفضل دروسه عن الانحطاط طرح فيها فكرة «المجرم بحكم الولادة». وقارن لومبروسو على سبيل المثال مسيرة المجرمين والمصابين بالصرع، وقال إن مسار حياتهم كان طبيعياً وتمكن من هذه الأبحاث الغريبة، بالإضافة إلى أفكار أخرى، من خلق صورة مرض شملت الصرع، والدعارة، والإجرام والفوضوية (!). (اقتباس عن برغمان). وعدا عن ذلك فقد شملت مسألة الاصطفاء البيولوجي بطبيعة الحال كل المعاقين جسدياً، والمرضى المزمنين، والعاجزين وغيرهم أي بعبارة واحدة كل العاجزين عن العمل بالمفهوم الرأسمالي حتى وإن لم يرتكبوا جرائم. وضمن هذه الرؤية تفوق داروين حتى على مالتوس:

«يبادر الهمج إلى التخلص من الضعاف جسدياً وعقلياً في حين يظهر من يظلون على قيد الحياة عادة وضع صحي أفضل. بالمقاب لنقوم نحن المتحضرين

بكل ما في وسعنا لمنع عملية التخلص من الضعفاء. نحن نبني ملاجىء للمعتوهين، وللعجزة وللمرضى؛ ونضع قوانين لرعاية الفقراء في حين يبذل أطباءنا كل جهودهم للحفاظ على حياة أي شخص حتى آخر عنصر. لا بد من الإقرار إن اللقاحات أنقذت حياة آلاف كانوا يموتون في الماضي بالجدري نتيجة ضعف بنيتهم. وهنا يبدو أن الأعضاء الضعفاء في المجتمع المتحضر وجدوا طريقة لتحسين نسلهم. لا يمكن لأي شخص أظهر اهتمام بعملية تربية الحيوانات المدجنة إلا أن يخشى من الضرر الهائل الذي أنزله هذا بالعرق البشري. ومن المدهش مدى السرعة التي يقود فيها انعدام الرعاية أو الرعاية سيئة التطبيق إلى انحطاط نوع مُدَجَن لكن باستثناء حالة البشر أنفسهم لا يوجد أي مربي حيوان يقوم بهذه الطريقة الجاهلة بترك حيواناته الرديئة تنمو». (داروين).

خفف داروين من التداعيات الضمنية لمثل هذه الأقوال حين طالب منافقاً بالاعتماد على الأخلاق المرتبطة بالتحضر، بأن يتحمل المجتمع التأثيرات السيئة لبقاء وتكاثر الضعفاء (مصدر سابق). لكن الوصول إلى الاستنتاج المرتبط بالاصطفاء الاجتماعي البيولوجي هو أمر لا مفر منه في حال قبلنا وجهات نظر داروين. وإذا أخذنا مسافة لتأمل حجج داروين يبدو لنا بوضوح أن لا أساس لها من الصحة. فمن جهةٍ أولى نجد أن مفهومي الأقوياء والضعفاء لهما طابع نسبي في الطبيعة البيولوجية، وغالباً ما يكونان غامضين، فعند تغير نظام العلاقات يمكن أن يتحول الأقوياء إلى ضعفاء والعكس صحيح.

ومن جهة أخرى علينا الاعتراف إن المجتمع والثقافة البشريين يمثلان نظام مختلف عن الطبيعة البيولوجية؛ إذ لا يتطلب الأمر بطاقة شخصية مرتبطة بالأخلاق والقيم. من الواضح تماماً أن جذور اكتشاف داروين للتطور البيولوجي ووصفه له كانت ملوثة بمفاهيم علاقات العالم الرأسمالية. وإذا نظرنا إلى الموضوع من وجهة نظر اجتماعية ثقافية فإن قدرة الرأسمالية على ربط طاقات المجتمع ودمج أفراد المجتمع على الصعيد الاجتماعي تفترض أن تسمى الرأسمالية شكلاً اجتماعياً هجيناً

وغير مستقر بشكل واضح، إذ تعمل معاييرها لتحديد الأقوياء في المنافسة التي يخوضها الجميع ضد الجميع بوصفها قوة مدمرة.

إن إضفاء سمة بيولوجية على ما هو اجتماعي منذ مالتوس وصولاً إلى داروين وتداعيات أفكار وحركات الداروينية الاجتماعية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ما كانت قط مشكلة حجة خاطئة أو غير متماسكة بشكل واضح. فبوصفها إيديولوجية قائمة على علم الطبيعة (وهي إيديولوجية عملية إضفاء سمة زائفة من العلوم الطبيعية على المجتمع) لا تشير إلى الطابع غير العقلاني لقاعدة علم الطبيعة الحديث في حد ذاته، الذي لم يقتصر على أن يكون تعبيراً عن مقتضيات نمط الإنتاج الرأسمالي العبثية والمدمرة؛ وهو طرح في المقام الأول نظام وهمي مثير للاشمئزاز بشكل مطلق بوصفه عملية بناء ردة فعل لعملية استيعاب مقتضيات المنافسة الرأسمالية في كل أشكال تجلياتها. إن نقد عملية تكوين رد فعل على البيولوجية الاجتماعية الداروينية تجاه نظام المنافسة ما كان وما زال غير وارد إلا بوصفه نقداً جذرياً للمنافسة في حد نفسها وللطابع الوثني لميكانيكية «الآلة البديعة». إن كل النقد الأخلاقي للداروينية الاجتماعية، يستثني نظام المنافسة و«العمل المجرد» هو نمط معتدل من طريقة تفكير مملكة شعب الهون بمعنى الاشتراكية الديمقراطية (أو التعاليم الاجتماعية المسيحية الحديثة) يوفر في حالة الشك أوراق لعب رديئة في المواجهة مع أفكار بيولوجية اجتماعية علنية. إذ إنه بغض النظر عن مدى لاعقلانيتها الذي لا يصل إلى مستوى لاعقلانية الرأسمالية واقتصاد السوق المرتبط بها بل يمكن إرجاعها في إطار تداعياتها الحديثة إلى الطابع الحديث للصراع الرأسمالي على البقاء.

وهكذا لم تكتف البيولوجيا الاجتماعية في فترة حضانة الحرب العالمية بتقديم أفضل إيديولوجية تبرير لسياسة التوسع الإمبريالي ولأزمة العنف الداخلي الرأسمالي، بل قدمت في الوقت نفسه أرخص وسائل النضال ضد الميل لأداء سلبي لنزعة تدمير الذات على شكل إيديولوجية تعويضات هائلة للمتعبين الذين تم

إفقارهم وللجماهير التي تمت تربيتها، على الرغم من أن الأمر كان محفوفاً بالمخاطر، من خلال إضفاء قناع عدواني على عملية إخضاعهم غير المشروط وعليه صار بوسع من كف عن أي يكون شيئاً ما أن يشعر إنه بشر كامل الحقوق مقارنة مع مختلف أنواع المنحطين؛ كما صار في وسع من لم يعد يملك شيئاً التباهي بشكل أنفه الصحيح أو بحجم جمجمته المتورمة. قادت عمليات اصطفاء البشر من منطلق سلبي أو إيجابي إلى سياسة سكانية بيولوجية تم تحديدها بوصفها تحسيناً للنسل. وفي حين تم منع المتخلفين والمنحطين من الاندماج في هذه العملية باللجوء عند الضرورة إلى الشرطة وإلى العنف بدا من جهة أخرى ضرورة تبني سياسة اجتماعية بهدف توجيه المادة البشرية جيدة الصحة بالوراثة وفق المفاهيم المطبقة في الزراعة. على الرغم من إن آليات وأشكال ومحتويات الوراثة والتطور البيولوجي

(وهي المشكوك بتطبيقها بأمان على السمات الاجتماعية) ما زالت موضع خلاف حتى اليوم ولم تخضع لبحوث كافية فإن محاولة إضفاء صبغة علمية على الرأسمالية الإمبريالية بطريقة تهريج بحيث إنها لم تحصد حتى اليوم إلا الضحك، لو لم تكن نتائجها مروعة. تم، بجدية حيوانية، قياس أبعاد وأشكال أجساد وجماجم زُعم إنها كانت ضخمة عائدة لداعرات سابقات ومجرمين وما إلى ذلك، وتم إعداد إحصائيات وصور إيضاحية وجداول قامت على ارتباطات مبتذلة. ونذكر، ضمن هذا السياق، إنه لم يتم حتى اليوم التخلص (لا سيما ضمن جهاز الدولة) من تطبيق المزيد مما سُمي اختبارات ذكاء التي لا تكتفي بفرض مفهوم ذكاء تم الحط به إلى مهمة وظيفية (أي أن يكون متوافقاً مع الرأسمالية) بل تتسم على الدوام بتداعيات عنصرية.

هدفت هذه المهزلة الواقعية المرتبطة بعلم الطبيعة، بالاعتماد على عقلانية رأسمالية ضمنية إلى فرض رقابة دقيقة على الممارسات الاجتماعية، لا سيما الحياة الغريزية والجنس، لتصل في نهاية المطاف إلى سيطرة حكومية على الإنجاب. لم يصل حتى اليوم أبطال التحكم بالولادات إلى اتفاق إن كانت الولادات كثيرة

وفق رأي مالتوس، أم أنه حدث العكس وكانت الولادات قليلة، إذ إن أصحاب وجهة النظر هذه مالوا (كما كان عليه الحال زمن منظري الاعتماد على المدافع في ظل الحكم المطلق) إلى موقف مفكري الإستراتيجية العسكرية الذين توقعوا ضحايا المذابح القادمة. وبالمقابل اتفقت الخطابات الذكورية الرأسمالية على ضرورة تقييد ولادات السيدات، إذا كان هناك شكل مبرر إن النساء جزء من البشرية إلى حد لا يمكن أن تترك لهن مهمة تطبيق وجهة نظر الرأسمالية في تحسين النسل دون أن يتم تعليمهن العناية بالجسد وحب الحياة المرتبطتين بتربية المواشي، ولهذا اخترعت الداروينية الاجتماعية فكرة تنظيف «البلاهة الفيزيولوجية لدى الأنثى» وفق عنوان مقال نُشر عام ١٩٠٠ وحظي بتقدير كبير مثل موضوع معالجة المجانين وفق طريقة عالم الأعصاب باول يوليوس موبيوس (١٨٥٣ - ١٩٠٧). لطالما كانت الرأسمالية حدثاً خاصاً بالرجال، وهي تضمنت على الدوام فكرة دونية المادة البشرية الأنثوية بسبب استعدادها للانفصال عن المجالات التي صاغها منطق رأس المال، وبسبب عجزها عن تلبية معايير الآلة الرأسمالية العالمية. إن هذا الموقف المعادي للمرأة، الحاضر منذ عصر التنوير والذي صاغه دو ساد بأشد أشكال العنف، كان مع ذلك جذر فكر بيولوجي في الرأسمالية، وقد يكون هذا أشد تجلياً في الحط التاريخي الاجتماعي لوصف الأنثى وقد ازدهر ضمن سياق الداروينية الاجتماعية. كان داروين، من هذا المنطلق، من جديد أول داروينيي اجتماعي؛ إذ إن الوسيلة الأساسية لتحسين النسل هي الصراع (وهذه طريقة تعسفية تماماً من اختراع داروين) الذي يقع عبؤه على الرجل نظراً لأن إنجازات تحسين النسل تنتقل إلى الأولاد الذكور بحيث كان الذكور أكثر تنوعاً من الإناث (داروين) وكانوا بالتالي حملة التطور إلى مستوى أعلى الأمر الذي ترك تداعياته على التصنيف القائم على الجنس عند البشر:

«الرجل أشجع من المرأة وأكثر عدوانية وحيوية ولديه روح خلاقة. دماغه أكبر بشكل مطلق (...) والمرأة تقف كما يقال من حيث تكوين جمجمتها بين الطفل والرجل (...)، ويظهر الفرق الأساسي في القدرات العقلية لدى الجنسين

في أن الرجل تفوق في كل المجالات التي خاضها إلى مستوى لا يمكن للمرأة بلوغه إن كان ذلك في التأمل العميق أو العقل أو مجرد استخدام الحواس واليدين» (مصدر سابق).

«بل إن ثمار هذا النمط من التأمل العميق تجاوزت لدى السيد موبيوس المَهُوس بقياس الجماجم هذا الحد، إذ إنه جزم: «جعلت الغريزة المرأة شبيهة بالحيوانات (...) وهذا التماثل مع الحيوانات أدى إلى ترابط الكثير من الخصائص الأنثوية. يأتي في المقام الأول العجز عن تكوين أحكام خاصة بها (...) وكما هو حال الحيوانات التي كررت منذ ماض غير محدد نفس الأفعال، ولو أن الجنس البشري اقتصر على الإناث لظل في وضعه الأصلي» (اقتباس عن برغمان ١٩٩٢). وتوصل موبيوس بضمير مرتاح إلى أن الأنثى تخرج عن حدود الطبيعة على مدى أجزاء طويلة من حياتها(!)» (مصدر سابق) وهكذا تتخذ المرأة، من الجانب الفيزيولوجي، فجأة موقعها إلى جانب المنحطين والمثليين والميالين إلى المبالغة في الاستمناء، الذي لا يفكرون بالجنس بوصفه شرف تحسين النسل وإنجاب أصحاء لخدمة الوطن. ظل المخزون المروع لإضافة الداروينية صبغة بيولوجية على العلاقات الاجتماعية خفية عن العين حتى اليوم لو لم تؤد الأبحاث المناصرة للمرأة (منها من قبيل المثال أعمال عالمة السياسة والمنظرة الاجتماعية آنا برغمان من مدينة برلين التي أشرنا إليها مراراً بالإضافة إلى أعمال آخرين) التي تعاملت مع كل المنظومة بشكل منهجي. وحتى يومنا هذا ما زالت مؤسسات الحكم خاضعة لهيمنة ذكورية من حيث المنهج والمحتوى والعدد وواقعة تحت تأثير سحر علم الطبيعة الرأسمالي (وكل ما يُسمى علماً) الذي دل تاريخها المشين بقدر ما هو مضحك فقط على تطلع لإثبات ما تم إثباته آلاف المرات. لكن حتى اليوم (وكما هو الحال مع داروين) مازال هناك محاولات للتمويه والتخفيف المنهجي من وطأة الانحرافات والأخطاء النظرية لنجوم مزعومين تم إخراجهم من متحف الأسلاف العظماء. وهكذا ظل تطبيق علم الطبيعة القاصر المدمر على ما هو تاريخي ومجتمعي، على الرغم من تغيير تعريفاته ومصطلحاته بعد أوشفيتز

وتمويلها بشكل أفضل، ثابتاً من حيث الجوهر، ومن ثم لم يعد من الوارد رفض ونقض أسس البيولوجية الاجتماعية (وكذلك تاريخنا الخاص).

الصراع العرقي والتآمر العالمي.

ما كان الأمر مثيراً للبهجة بعد أن تمكن علم الطبيعة، من خلال الحماقة التي اتصفت في الوقت نفسه بتشكيل خطر على الجماعة بعد أن تم إفلات شياطين وغضب وعي التنافس الرأسمالي، من قلب البشر الذين تم تأطيرهم في المجتمع ليندمج بخفة مع مُنتَج آخر من الفكر المنبثق عنه منهجياً، وبالتحديد التعصب العنصري الحديث. فمنذ البداية عرف مفكرو التنوير، وعلى رأسهم كانط، البشر في إفريقيا بوصفهم فئة أدنى من الحيوانات البشرية. فقبل تسع سنوات من رسالته حول تمجيد المنافسة نشر المشارك في تأسيس العقل الرأسمالي رسالة حول مختلف الأعراق البشرية، ووصل إلى الاستنتاج التالي:

«لطالما كان الجو الحار الرطب ملائماً لنمو الحيوانات بشكل كبير، وسرعان ما ظهر الزنجي المتلائم تماماً مع المناخ المحيط به، قوياً بما فيه الكفاية وبديناً، لين المفاصل، لكن كسول ورخو وتافه في ظل الرعاية السخية لوطنه. (كانط ١٩٩٣). وفي ظل الحملة ضد الكسل ولضرورات تشجيعهم على الاجتهاد (التصنيع) فُرض على الزنوج أن يكونوا مثالاً سيئاً، وما كان هناك شك من أن سادة الآلة البديعة نجحوا على كامل الخط في انتزاع رعاية الأرض الأم للشعوب الأفريقية وفرضوا عليهم الندرة الرأسمالية وجعلوابلادهم في أسفل هرم السوق العالمية. وقد شرح كانط في ملاحظاته حول الجمال والسمو أن الأفارقة لا يصلحون لشيء وأنهم بحكم طبيعتهم محكومون إن يتم التعامل معهم بفظاظة»

«لم يمتلك زنوج إفريقيا بحكم الطبيعة أي مشاعر تتجاوز حد التفاهة. طالبت السيد هيوم من أي شخص تقديم مثال واحد عن زنجي امتلك موهبة وطرح أنه من بين مئات آلاف السود الذين تم انتزاعهم من بلادهم، على الرغم من أن الكثيرين منهم منحوا الحرية، لكن لم يبرز حتى الآن أي فرد أنجز شيئاً ما

في الفن أو في العلم أو في أي مجال آخر، على الرغم من أنهم عاشوا بشكل دائم بين بيض من أوساط الغوغاء **(...)** الزنوج عبثيون لكن وفق الطريقة الزنجية وثرثارون ويحب سوقهم بالسياط.» **(كانط ١٩٨٨).**

كما اتصفت نظرية هيغل في التطور بهذه العنصرية، إذ عدت ثقافة الزنوج المستوى الأدنى من مرحلة ما قبل المدنية لظهور فكرة روح العالم، ونقرأ على سبيل المثال في مقدمته حول فلسفة التاريخ:

«تلك هي إفريقيا الحقيقية **(...)** أرض الأطفال التي تكرر كل يوم تاريخ الثقة بالنفس المتشح بلون الليل**(...)**

لم يتمكن وعي الزنوج حتى الآن من إظهار أي قدر من الموضوعية، على سبيل المثال، فكرة الرب أو القانون الذي أنشأ البشر بإرادته وجعلهم على مثاله. لم يصل الأفريقي، العاجز عن التمييز، إلى التفريق بين ذاته بوصفه فرداً وبين الوجود العام وصولاً إلى فكرة وجود كيان مطلق مختلف عنه ويقف في مواجهته. يُمثل الزنجي الإنسان الطبيعي ببريته الخالصة وتحرره من القيود **(...)** لا يمكن العثور على صدى شيء بشري في شخصيته» **(هيغل).**

إن التعميم المطلق المتجسد في كيان مطلق أعلى من الذات هو بطبيعة الحال لا شيء غير مقتضيات آلة رأس المال التي يتمثل تطلعها المطلق **(**والاستبدادي**)** بإقصاء أي شكل من الوجود البشري لا يخدم السوق والمنافسة من نطاق البشرية. ففي فرنسا ابتدع أوغست كومت **(١٧٨٩ - ١٨٥٧)** نسخة مبتذلة من فكرة هيغل الوضعية صاغها في نظرية مراحل البشرية، من الفكرة المزعومة حول أكل البشر من قبل المتوحشين وصولاً إلى المختارين **(...)** أو طليعة البشرية المنطبقة على قسم كبير من العرق الأبيض أو على الأمم الأوروبية **(كومت).** صحيح أن تعبير العرق ظل حتى ذلك الوقت قائماً على نظرية ثقافية، لكنه اكتسى مع لون البشرة سمة بيولوجية.

يمكن أن نضم إلى هذا الخط الديبلوماسي والناشر الفرنسي جوزيف أرثر غراف دو غوبينو (١٨١٦-١٨٨٢) الذي اختلق أسطورة العرق الآري النبيل. انتمى غوبينو إلى فئة إيديولوجيي نظرية النخبة الاستبدادية القديمة التي رأت في انهيار النبلاء في المجتمع انهيار البشرية. وحاول من خلال خليط فريد من أساطير ابتدعها ومن إيديولوجية البيولوجيا الاجتماعية تعريف الأمر بوصفه انحطاط لمجمل التاريخ. كانت أسطورة العرق الآري في الأصل معارف خالصة حول تاريخ اللغات (تضمنت القرابة بين ما سمي باللغات الهندية- الجرمانية) تحولت عمداً إلى تعاليم خيالية حول الأعراق وقد ازدهرت منذ مطلع القرن التاسع عشر؛ وكان يجب أن تُفهم الإشارة إلى «الدم» المشترك في جميع الأحوال (وكذلك لدى غوبينو) بوصفها مجازاً ثقافياً غير عقلاني.

ومن خلال هذا الدمج مع الداروينية اتخذت النظرية العرقية طابعاً بيولوجياً مباشراً ضاعف من طابعها المدمر المتأصل. رأى غوبينو أن الوسيلة الوحيدة لمواجهة اختلاط الدماء المستمر (الذي تم عده قدرياً لا يمكن كبح جماحه) هو النضال في سبيل الحفاظ على نقاء العرق، على أساس أن بقايا الآريين تمثلت بشكل أساسي في العرق الأبيض، ومنح الألمان أفضلية، إذ استمر جوهر عرقهم في معظم الأحوال في مناطق محددة من فرنسا، وفي اسكندينافيا، وشمال ألمانيا وفق اعتقاده. برزت محاولة غوبينو حول عدم التساوي بين الأعراق في عام ١٨٤٨ الذي شهد ثورات أي قبل نشر كتاب داروين حول أصل الأنواع. وفي الفترات اللاحقة اندمجت التعاليم العرقية مع الأفكار الداروينية حول أصل الأنواع وحول الوراثة. وفي السنوات اللاحقة وجه إلى النظرية العرقية تهمة التأثر بالنظرية الداروينية حول أصل الأنواع وحول الوراثة. إن واقع أنه ليس من الضروري أن يكون هناك توافق منطقي بين فلسفة الدم المشترك من جهة أولى وفكرة الارتقاء من خلال متحول وراثي من جهة ثانية داخل البناء البيولوجي لم يهدم العنصرية الداروينية (أو الداروينية العنصرية). لم يكن لهذه التناقضات أهمية، إذ إن الأوضاع الوراثية وفق معناها الفعلي لا تعدو أن تكون دخاناً

وتجليات، إذ إنها استمدت قوتها من منطق مختلف تماماً، لا تربطه بالبحث في العمليات البيولوجية إلا علاقة غير مباشرة. إن الربط الخاطئ بين التعاليم العرقية والوراثة الداروينية يتأرجح باستمرار بين النموذجين الثقافي والبيولوجي، اللذين يتداخلان وفق تراكيب عبثية إلى حد الوصول إلى إضفاء طابع بيولوجي على الدين أو إلى بيولوجيا دينية عرقية.

أصبح الإنكليزي الألماني هوستون ستيوارت شامبرلان (١٨٥٥-١٩٢٧) أحد أهم دعاة هذا الهوس بالتنافس الاجتماعي المرتبط بالرأسمالية الذي شهد مؤلفه الضخم حول الأعراق منذ عام ١٨٩٩ على مشارف القرن التاسع عشر عدداً هائلاً من الطبعات والترجمات إلى أهم اللغات الغربية.

أوضح المؤلف بدقة ملتوية على مدى أكثر من ألف صفحة مجمل التاريخ تقريباً بما في ذلك أشكال الفن انطلاقاً من رؤية عرقية ووفر لعصره نظرة شاملة من خلال تفسير بيولوجي اجتماعي للمجالات التاريخية - الثقافية. وهكذا تقدم الصراع في سبيل النقاء العرقي تاركاً تأثيراً متفاوت العمق في كل البلدان الرأسمالية ومجتمعات التحديث دون استثناء.

برز، بشكل غير مقصود، من الداروينية ومن العنصرية وتزاوج كلا التركيبين عناصر محاكاة ساخرة لعلم طبيعة مطبق على البشر وقائم على فكرة التركيز على الرجل، وشبح الآريين والنزعة الجرمانية المرتبطين بالوراثة وبالنقاء العرقي (هكذا سُميت فكرة تطبيق تقنيات الزراعة على تربية البشر) وانتقاء المنحطين بهدف تكوين نظام تصنيف ثنائي مأخوذ عن النظام الإمبريالي - الرأسمالي وتطبيقه في كل المجالات بحيث تم تحديد الرجال بوصفهم نخبة بيولوجية، من العرق الأبيض، ومن المولودين أصحاء، الطبيعيين والقادرين على القتال من جهة أولى، والمادة البشرية الأدنى بيولوجياً المكونة من المنحطين، والمرضى، والمجرمين بالولادة، والنساء والأعراق الملونة من جهة ثانية التي يجب إخضاعها. وبطبيعة الحال فإن هذه النسخة من أفضل العوالم لن تكتمل دون

نظير قاتم للأشكال المتخيلة للجنون الداروينى والعنصري. وبقدر درجة روعة أشكال انعكاس المنافسة الإمبريالية الداخلية والخارجية كان عليها الاستيلاء على جميع مظاهر النظام الصناعي الرأسمالي الماضي في تطوره. وثمة جانب مهم هو بطبيعة الحال الخضوع الذاتي واستسلام السادة الرجال المتنافسين للرب- الصنم القاتم المتمثل بالآلة البديعة ولواقع أن مصير المنافسة تضمن احتمال وقوع أزمات وفشل وانحدار. إن واقع أن الذات المتحكمة في إطار المنافسة تجد نفسها في مواجهة ذات عمياء ضمن سياق فائق التنظيم يمكن أن تنفجر بطريقة ما على شكل كابوس. ما زال ينقص شبح حلم يكون تجسيداً للأشرار بحكم البيولوجيا، إذ يتحرك كل مجتمع وفق أشكال ممارسة وتفكير لها غايات ذاتية غير مُدركة يحتاج إلى فكرة وجود من نظن أنهم «أشرار» غرباء بهدف منع عنصر الوعي بالذات المكبوتة. فبالمعنى السطحي والسياسي الخالص كانت ممالك الأشرار هي بطبيعة الحال القوى الإمبريالية المنافسة التي تم تسويد صفحتها. لكن هذه الطريقة في التنظيم لم تكف لتحديد الأشرار غير المفهومين، الذين يجب شيطنتهم بوصفهم أعداء داخليين. وإن كان نظام إعادة تدوير القيمة والتنافس في كل الاتجاهات جيد في حد ذاته عندها يجب أن يتم إبراز التأثيرات السلبية الخطيرة المستقبلية غير المتوقعة الناتجة عن القوى المنافسة الغريبة الشريرة بيولوجياً. ما كان بإمكان فئات البشر الدنيا تجسيد هذا الشر لأنها غير كافية من الناحية الإحصائية. وسيكون من العار بالنسبة للسادة الرجال المتنافسين ضمن نظامهم المجنون أن يواجهوا منافسة، وأن يُحكم عليهم بالدمار التاريخي من قبل المنحطين والنساء أو من الملونين وغيرهم من البشر المتدنين. احتاج النظام الرأسمالي الناضج لتجسيد سلبيته الخاصة ضمن سياق صورة بيولوجية للعالم إلى عرق مضاد مكون من بشر سلبيين خارقين تمثل في اليهود. استند هذا التفسير للأشرار في الرأسمالية إلى تراث طويل، إذ إنه منذ العصر الوسيط كانت الجماعات اليهودية متهمة إنها قاتلة المسيح وتخيلات مضحكة (مثل تهمة قتل الأطفال المسيحين ضمن طقوس آكلي لحوم البشر) وفرضت عليهم ملاحقات دورية.

ونظراً لأنه تم منعهم من حيازة الأراضي ومن الانضمام إلى النقابات التجارية اضطر الكثير من اليهود، على الأقل في غرب ووسط أوروبا، إلى العمل في التجارة وفي الشؤون المالية من عربات البيع المتنقلة البائسة، إلى جمع الخرق البالية، وصولاً إلى إقراض المال. ارتبط اليهود، بشكل عام ومن منطلق سلبي بصورة رجال المال والتجار، وعُدوا تجسيداً للتعطش غير الأخلاقي للمال وتم وصمهم بالمرابين بحكم طبيعتهم، وهذا أمر توافق مع الحكام المستبدين وجهاز دولتهم (يظهر هنا بالفعل كيف تم توظيف عملية إسقاط معاداة السامية لخدمة التحديث). وكلما سيطر نمط الإنتاج الرأسمالي على المجتمع، وأُطلق العنان للآلة البديعة اشتدت الحاجة لهذا الإسقاط والغريب أن الترابط بين الهيمنة الصامتة وغير الموضوعية للمال أضفى على أفضل إنجازات البشر طابعاً ذاتياً غريباً. ثم تحول التأثير الديني للعصر الوسيط إلى نزعة معاداة سامية حديثة نقلت هذا التأثير إلى نظام علاقات الآلة الرأسمالية العالمية المشبع بروح دينية أضفي عليها طابع علماني وعلى الجانب السلبي في استغلال المال وهي عملية تم تعريفها على إنها روح اليهودية. ومن ثم فإن ما هو سيّىء في هيمنة المال يجب أن يكون يهودياً. كما إن العيش القسري اجتماعياً ضمن غيتوهات جعل الجماعة اليهودية ملائمة لهذا النظام المُسقط الذي جعلهم أشراراً وجسماً غريباً في مجتمعهم. ففي عالم مكون من أمم رأسمالية ومن شعوب مُختلقة كان هناك من خلال هذه التركيبة القائمة سطح ملائم لعملية إسقاط حول المخاطر الناجمة عن الصراع الشامل على الوجود وهكذا ظهر اليهودي العالمي بوصفه الصورة النقيضة للمناضل حامل الوعي القومي؛ نُظر إلى سيولة لرأس المال المالي، مقارنة بإنتاج السلع المتمركز بشكل متصاعد على الصعيد القومي، بوصفها «حالة يهودية» وكان وجود بعض العائلات المصرفية اليهودية نوعاً من الحجة (وعلى رأسها عائلة روتشيلد الشهيرة) وعُد الأمر ظاهرة مرتبطة برأس مال يهودي عالمي مكار. ومن خلال اندماجها بالداروينية صار لمتلازمة معاداة السامية دلالة بيولوجية، إذ إن السلبية المفترضة لدى اليهودي وتعريفه بوصفة قوة غريبة في الحداثة أُظهرت بوصفها

خاصية عرقية. إن هوس معاداة السامية عكس التطلعات الخاصة بالإمبريالية وتذرع بوجود محاولة من العرق اليهودي للتحول إلى قوة عالمية، من خلال الحديث عن مؤامرة يهودية عالمية موهومة بررت صيرورة المنافسة العمياء التي لا يمكن حساب تداعياتها على السوق العالمية وفق ما طرحه بشكل مثالي هوستون ستيوارت شامبرلان في تلفيقاته:

«انطلاقاً من دوافع مثالية فتح الإندو –أوروبيون الباب بود فانقض اليهودي مثل عدو وعصف بكل المواقف وغرس، لا أريد القول فوق الحطام،بل في ثغرات فرادتنا الحقيقية راية جوهره الذي يظل غريباً عنا إلى الأبد. هل علينا شتم اليهود انطلاقاً من هذا؟ كان هذا ليكون أمراً حقيراً وغير لائق وغير منطقي. استحق اليهود الإعجاب، إذ إنهم تصرفوا بثقة تامة وفق منطق وحقيقة فرادتهم، ولم ينسوا قط طرفة عين، قداسة القوانين الفيزيائية بذرائع إنسانية (وهو أمر لا يشارك فيه اليهود إلا بقدر ما يمنحهم أفضليات). يمكن للمرء رؤية القدر العالي من الاتقان الذي وسم استخدامهم لقوانين الدم بهدف توسيع تفوقهم، إذ إن أهم ما في الأمر هو عدم تلوث نقائهم بقطرة دم واحدة (...) وفي ذلك تم نشر آلاف من ذريتهم بهدف تلويث الإندو - أوروبيين بدم يهودي. وإذا استمر هذا بضعة قرون فلن يبقى في أوروبا إلا عرق واحد نقي هو عرق اليهود، ولن يكون كل الآخرون إلا قطيعاً هجيناً من عبرانيين زائفين وسيكون دون شك شعب منحط روحياً وأخلاقياً.(...) وعِد اليهود أن يكونوا سادة العالم ومالكي كل كنوزه وبالتحديد كل ذهبه وفضته (...) هذا هو المستقبلالذي زيفه اليهود. ينحني اليهودي بتواضع أمام الرب، لكن هذا التواضع لا يعكس سريرته، أي إنه لا ينحني أمام المسيحبل يحني رأسه أمام يهوا، لأنه وعده أن من خلال هذا الشرط سيضع قدمه على رقاب كل شعوب الأرض ليكون مالك الأرض بأسرها وسيدها. إن هذا الركن من أركان الدين اليهودي يتضمن جريمة اعتداء سري ضد كل شعوب الأرض، ومع ذلك لا مجال لمعارضة المجرم نتيجة عدم امتلاك القوة للقيام بذلك، إذ إن الأمل هو المجرم في حد ذاته، وهو الذي سمم قلب اليهود (...) انتصرت هنا قوة الفكرة بطريقة مرعبة، إذ

نشأت من وسط شعب متهم لا يمتلك مزايا جسدية أو روحية فكرة مجنونة عن شعب مختار(...) وجعلت منه عدواً علنياً أو مكتوماً لكل فرد بشري آخر ولكل ثقافة بحيث إنه أثار في جميع الأزمان وأماكن الموهوبين الشك ونشر شعور الاشمئزاز الغريزي (...) إن فكرة عزل الأمة من خلال تحريم صارم لأي اختلاط وتربية هجين الإسرائيليين اليائسين على فكرة شعب نبيل هو في حد ذاته دليل عبقرية (...) وأضيف إن الرجال الذين أسسوا الديانة اليهودية لم يسترشدوا بأفكار شريرة بل اعتمدوا على قوة شيطانية لا يقدر إلا المهوسون على حيازتها، كما إن العمل المثمر الذي أنجزوه نجح في كل نقاطه (...) لا يمكن للمرء أن يفهم الديانة اليهودية وقوتها وكذلك صلابتها التي لا يمكن استئصالها، كما لا يمكن للمرء إدانة أو تبرير سمات اليهود الذين يعيشون بيننا أو طريقة تفكيرهم بشكل سليم طالما لم يعترف المرء بأصل هذه العبقرية الشيطانية» (شامبرلان ١٩٣٤/١٨٩٩).

لا تكتفي هذه النسخة المثالية، السابقة لهتلر، من متلازمة معاداة السامية بالاستعانةبلاعقلانية الاقتصاد الرأسمالي وإسقاطه لتفسير فرادة الديانة اليهودية، بل إنها حولت، من خلال إضفاء سمة بيولوجية عنصرية، الكائن اليهودي بموضوعية حتمية مرتبطة بشيطان العرق النقيض الذي لا يمتلك أفراده مواهباً ذاتية بل يتصرفون وفق طبيعتهم البيولوجية. إن هذا الاعتراف العلمي الزائف بالعرق النقيض المُتخيل فتح في نهاية المطاف الباب أمام منطق الإبادة الجسدية انطلاقاً من فكرة تفهم بشري لقوانين الدم (الغريب) التي جعلت التعايش معه غير وارد. إن التماثل مع قوانين السوق والمنافسة الغبية والحتمية واضح تماماً. كانت معاداة السامية، بوصفها وليدة التحديث، تتويجاً مبكراً للعنصرية الشائعة وللنزعة البيولوجية بقدر تحول المنافسة الإمبريالية إلى مذبحة روحية بين الآريين أو العرق الجرماني من جهة وبين العرق اليهودي الأجنبي من جهة أخرى، شارك فيها محرضون ومضطهدون من أقلية تعرضت على مدى قرون في دور المدافعين الآخرين عن القلعة الآرية - الجرمانية المتداعية. من غير الوارد تصور (وهذا أمر لا يتم مناقشته بأريحية) ما هي الأوساط التي رعت إيديولوجية الجنون العنصرية والمعادية

للسامية بالمعنى الحقيقي للكلمة في الفترة بين ١٨٧٠ واندلاع الحرب العالمية الأولى، بالقدر الذي كشفه في المقام الأول ليون بولياكوف في كتابه الضخم (تاريخ معاداة السامية). لم يقتصر الأمر على ألمانيا (التي مثلت حالة تميزت بالكثير من الشدة) بل أُخذت النخب والإنتليجسيا دون استثناء تقريباً بهذه الفكرة. وكان من بين المُعجبين بشامبرلان من قبيل المثال رئيس الولايات المتحدة تيودور روزفلت، وبرنار شو، وليو تولستوي (بولياكوف ١٩٨٨). وقد برز هذا الشعور العام على السطح في مناسبات محددة مثل قضية درايفوس الشهيرة في فرنسا عام ١٨٩٤ الذي عرضته مؤامرة ظالمة إلى الحكم عليه بوصفه جاسوساً لألمانيا وتمت إدانة الضابط اليهودي ألفريد درايفوس (١٨٥٩ - ١٩٣٥) وتخفيض رتبته على الرغم من اكتشاف عملية تزوير لصالح الادعاء والعفو عن متهم آخر عام ١٨٩٧ ولم يطلق سراحه إلا في عام ١٩٠٦. أشعلت هذه القضية موجة غضب معادية للسامية بشكل علني، إذ إنه على الرغم (وربما بسبب) من تغطية القضية التي ظلت تغلي مع إن معاداة السامية الفرنسية تبدو مخففة وأقل تأثيراً مقارنة مع نسختها الألمانية فعلى سبيل المثال، وبالتباين مع الوضع في ألمانيا وبروسيا لم يتحرج مناهضو السامية الفرنسيين من خوض مبارزة مع يهود. (بولياكوف ١٩٨٨). لكن حتى بين المدافعين عن درايفوس الذين لا حظوا خسة المؤامرة وانحراف العدالة، كانت تصريحات بريئة معادية للسامية. إن التصور المنتشر لكن المضحك الذي نشره شامبرلان وأتباعه في أن اليهود سيتمكنون قريباً، من خلال ممارستهم العنصرية، من الاستيلاء على السلطة في أوروبا قد قبلته الأصوات المناصرة لليهود والمعادية للتحريض على مذابح عرقية ضدهم. لكن كان من السيّىء تقريباً أن المواطنين اليهود في كل البلدان الرأسمالية تقريباً شاركوا بطريقة محددة في حمل نفس عناصر هذه الفكرة المجنونة وأدلوا بتصريحات في هذا الاتجاه. كان دافع كره الذات اليهودي الذي بدا في كثير من الأحيان مناهضاً للسامية بحيث يصعب تقبله بشكل إيجابي دون تعليق عليه. ربما يمكن تفسير جوهر هذا السلوك بأفضل شكل مع العارض المعروف المتمثل بميل ضحايا المجرمين لنوع من التعاطف مع مضطهديهم بهدف حماية أنفسهم. ففي

الوضع المَرَضي للرأسمالية على مشارف القرن الجديد فرض الانتماء إلى نخبة الموظفين والتوافق مع الذكاء القومي عمليات ضغط للتلاؤم إلى حد قاد إلى ردود أفعال مدمرة للذات. هذه هي الطريقة الوحيدة لتفسير إن الكنيس اليهودي في باريس شهد صلاة لصحة ألكسندر الثالث، وهو القيصر الذي نظم مذابح علنية ضد اليهود، لأنه كان حليفاً لفرنسا. (بولياكوف ١٩٨٨). نجد سلوكاً مشابهاً وتصريحات مماثلة لدى الكثير من الأدباء والمنظرين اليهود حتى فترة حكم هتلر، وهذه حقيقة غير متوازنة ومكبوتة حتى يومنا هذا على الرغم من توافق ظواهر الوعي المجتمعي على ضرورة تخليص الحداثة من عوارض العنصرية ومعاداة السامية راسخة الجذور. لكن تفكير الإنتليجسيا الليبرالية واليسارية والديمقراطية المرتبطة بنظام إنتاج السلع وفئاته يجهل هذا بشكل واضح لأنه يخشى تداعيات النقد. إن واقع إمكانية تلمس الدوافع العنصرية والمعادية للسامية لدى أعظم شخصيات عصر التنوير مثل فولتير، وروسو، وكانط وغيرهم، ليس بالأمر السطحي (بولياكوف)، وينطبق هذا على ترابط الداروينية والبيولوجية الاجتماعية والجنون العرقي ومعاداة السامية بوصفها نتاج أصيل للحداثة؛ وشكل ضروري من التفكير غير العقلاني مرتبط بالمنافسة وبمستوى محدد من تطور الرأسمالية (وفق المستوى الذيبلغه في ١٨٧٠ تقريباً) وكان من التجليات الهائلة للوعي الجماهيري ومتوافقاً مع القانون. كما ينتمي إلى تاريخ الحداثة واقع أن الإيديولوجية البيولوجية المتجذرة في التنوير والليبرالية حالها حال اشتراكية الدولة مع الوعي بالوطن الليبرالي وجدت تعبيراً مستقلاً عنها في التيارات والأحزاب اليمينية الراديكالية التي انفصلت عن النزعة المحافظة القديمة (المرتبطة بالنبلاء وبالحكم المطلق)، وشهدت نهوضاً كبيراً في القرن العشرين. وما يزال هناك حتى اليوم صراع وتبادل اتهامات متعددة الأوجه بين الليبرالية والعنصرية / معاداة السامية وهو لا يعدو أن يكون نزاع داخلي في إطار نظام علاقات مشترك ترجع انعكاساته الظاهرة المتعارضة من الجانب الإيديولوجي إلى جذر مشترك. إن النظام القائم على تطلع وميل تاريخي إلى نظام شامل لإنتاج السلع والمنافسة حمل بالضرورة تركيبة مانوية من طيب وشرير، ومن

صديق وعدو وجد تعبيراً عنه في الفروع اليمينية الراديكالية – البيولوجية المتباعدة. وبقدر ما عارضت الليبرالية متلازمة معاداة السامية العنصرية ما كان في استطاعة هذا العارض إلا الاعتقاد بنزعة عدوانية منبثقة من أغوار النفس، ونظراً لعجزه عن الاعتراف إن هذا الشرير هو من لحمه فقد عكس اللاعقلانيةبلاعقلانية مضادة. كما تضمنت الليبرالية في الوقت نفسه في تفكيرها الخاص مصفوفة بيولوجية عنصرية واضحة؛ كما أن التقاطع مع التيارات اليمينية الراديكالية ظل حتى اليوم وفق تجليات مختلفة (ظاهرة أو مخفية). ولكن مع نهاية القرن اكتمل الوعي الليبرالي بشكل كامل من قبل الفكر البيولوجي - العنصري العلمي، ولهذا بقيت أشكال مستقلة غير واضحة لليمين الراديكالي حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى بوصفها تيارات هامشية لأن النخب المحافظة الليبرالية المرتبطة بالإمبريالية وأحزابها الرئيسية كانت هي الحامل الرئيسي لأفكار التنافس البيولوجي الداروييني والاصطفاء.

أصل المجتمع الألماني.

ثمة تمايز أساسي في متلازمة البيولوجية الاجتماعية الداروينية بين العنصرية الفردية والعنصرية الجماعية (على الرغم من امتزاجهما في الواقع المجتمعي). كان بنثام تعبيراً نمطياً مثالياً عن فكر التنوير الاسكتلندي والنفعية الفردية الديمقراطية الأنغلو- ساكسونية لجهة الحتمية البيولوجية، والوراثة، واصطفاء المنحطين انسحب في البداية على الكفاءة الفردية أو انعدامها في الصراع على البقاء. لكن يمكن أن يشوب هذا في عنصر ما شيء من العنصرية الجماعية، لكنها لا تمثل مركز ثقل. نجد هذا في الدستور السياسي للدول القومية البورجوازية الغربية (وفي المقام الأول إنكلترا وفرنسا)، إذ إن مفهوم المواطنة فيها، من حيث المبدأ على الأقل، تم تحديده بشكل مستقل عن تنظيم جماعي إثني أو عنصري. بالمقابل وجدت العنصرية الجماعية الإثنية أرضاً خصبة بشكل خاص في ألمانيا حيث قامت نزعة بناء القومية منذ زمن هردر على فكرة اللحاق بالغرب في خضم منافسة إيديولوجية مع الأمم الغربية حظيت بشرعية شعبوية.

ولا نحتاج إلى مصطلح الطريق الألماني الخاص لنكتشف هذا السياق. يفترض مصطلح الطريق الخاص وجود مخطط معياري لبناء دولة قومية رأسمالية الأمر الذي لا يعني إلا افتراض صحة محدَدِة للتحديث وكذلك قبول نظام إنتاج السلع كما هو دون انتقاد. لكن النقد الجذري للشكل المجتمعي الحديث ووثنيته يمكن أن يحدد بشكل جيد التباينات الجوهرية الواقعية في عملية التحديث. وظل هناك واقع في أن الشرعنة الشعبية للنزعة القومية الألمانية رعت وعي تاريخي نوعي بالذات حول المنافسة بين الأفراد وبين الأمم - الأثنية لصالح الأخيرة.

لذا لم يكن الأمر من قبيل المصادفة أن اشتراكية الدولة الأبوية منذ عهد بسمارك انتشرت بشكل خاص في الرايخ الألماني؛ إذ حظيت فكرة الرعاية من قبل جهاز الدولة الاستبدادي بدفعة من قبل الوعي القومي بالذات القائم على أسس شعبوية. نجد هذا السياق في التعريف القانوني للمواطنة الألمانية المختلفة عما هو قائم في البلدان الرأسمالية الغربية، إذ إنه يتضمن حتى يومنا هذا موضوع حق الدم والمصير الشعبي المشترك الذي أقسم عليه هردر وفيختة الذي اكتسى من خلاله حق المواطنة في ألمانيا طابعاً قانونياً منذ عام ١٩١٣ حين عرف هذا الحق بوصفه قائم على الدم والأصل المشتركين. إن هذا الأساس للمواطنة الألمانية القائم على لاعقلانية الدم المشترك ما كان تعريفاً قانونياً مؤسفاً وحسب بل تجذر بصلابة في عقول نخبة الموظفين والإنتلجنسيا بوصفه إيديولوجية حاملة للدولة. فمن خلال التعليم المدرسي، والتنشئة العائلية، والكتب المخصصة لتعليم القراءة، وتدريبات الثكنات، والفن، والثقافة اليومية، ووسائل الإعلام، والجماعات الكنسية، تمكن هذا التفكير من التوغل بسهولة في وعي الجماهير من كل الفئات والطبقات، إذ لم تقع في ألمانيا ثورة بورجوازية قسمت المجتمع لأن عملية بناء الأمة تم بالتحديد من قبل جهاز الدولة القديم الاستبدادي. لذا لم يكن من الغريب إن الداروينية وجدت جنتها في ألمانيا أو إن مشتق العنصرية الجماعية المنبثق من البيولوجية الاجتماعية تمكن من ترسيخ ركيزته. إن كان مفهوم الدم عند هردر وفيختة (وبشكل مماثل لاحقاً عند كوبينو) تطور بوصفه تركيباً

فكرياً لكنه تحول، بالترابط مع الداروينية الاجتماعية، والوراثة، وتعاليم العنصرية القائمة على العلم، إلى حتمية بيولوجية حددت الشعب الألماني ومصيره المشترك. لكن وكما كان الحال في البلدان الغربية حيث لم تُضع الفردية الليبرالية عنصر العنصرية الجماعية الشعبوية - المعادية للسامية، فإن العنصرية الألمانية الجماعية القائمة على الدم المشترك وجدت دوافع العنصرية الفردية؛ وتجلى ذلك بطبيعة الحال في المنظور السياسي لليبرالية الألمانية. وضمن هذا السياق صرح في عام ١٩١٣ عضو الرايشستاغ عن «حزب التقدم الشعبي» الليبرالي اليساري هاينتز بوتثوف حول انعدام الجدوى الاقتصادية للمعاقين والمنحطين:

«إن تبرير النشاط الاجتماعي بناء على التعاطف وعلى محبة الآخر يقود حتمياً إلى أن ينفق المرء مالاً وجهداً حيث يشتد البؤس. لكن هذا ليس صحيحاً على الصعيد الاجتماعي، إذ إن البشرية تكف وفق المعنى عن أن تكون اقتصادية. الأمر مكلف إذ إن المال الذي ينفقه المرء لرعاية طفل مُقعد يكفي لتربية طفلين من الأصحاء. فالأمر غير مجدي، إذ إن البائس المُعتاش على الصدقة لن يتمكن قط من تسديد رأس المال الذي أُنفق عليه. وبقدر ما يمكن لرعاية المقعدين أو عناصر أخرى من العاجزين عن تأمين حياتهم أن يكون مريحاً للنفس لكن يجب عدم تجاهل أن هذا يمثل ترفاً، إذ يجب عند تقرير أي بند لإنفاق ضخم التساؤل إن كان شعبنا قادراً على تحمل هذا الترف.» (مقتبس عن برغمان. مصدر سابق).

لم يفشل بوثوف في جعل هذه الفكرة المذهلة حول التعامل مع البشر من منطلق اقتصادي مفهوماً عاماً ضمن الليبرالية (مع الانتباه إلى أن هذا شمل الليبراليين اليساريين أو الليبراليين الاجتماعيين):

«لا يُمكن قط الوصول إلى سياسة اقتصادية وسكانية صحيحة، إن لم يتعلم المرء النظر إلى حياة البشر بعيني بائع يتقن الحسابات بمعنى ما هي تكلفة الفرد البشري بالنسبة للمجتمع؟ وما هو مردوده؟ (اقتباس عن فاينغارت/ كرول/ بايرتز ١٩٨٨).

هذه هي ليبرالية حقيقية في أفضل تجلياتها، وما كان بمقدور المتنورين الاسكتلنديين والاقتصاديين الليبراليين الأنجلو- ساكسون (بما في ذلك مالتوس مدحها بشكل أفضل. إن قانون القتل الرأسمالي المرتبط «بالعمل المجرد» والريعية التجارية، انتقل، بعد صقله من خلال الإيديولوجية البيولوجية وارتباطه الواضح بالعنصرية الجماعية الألمانية النوعية القائمة على تبني الدولة لفكرة الدم المشترك، إلى وضع مزاد منفلت العقال. قامت ألمانيا بالتحديد، بوصفهابلد منشأ إيديولوجية الدم الداروينية الديمقراطية الخاصة بها، بطرح مفهومها في مواجهة المنافسة الأوروبية الغربية بوصفه نمطاً من مهمة ثقافية وعرقية مناهضة للرأسمالية تقريباً نفذتها محققة بذلك تداعيات لم تتصورها قط النفعية الليبرالية والداروينية الاجتماعية. لم يقتصر تنظيم النقاش العلمي حول البيولوجية الاجتماعية على هيئات الدولة في الرايخ الألماني، بل تم تشجيعه من قبل أصحاب رؤوس الأموال الذين استلهموا المثال الإنكليزي. ففي عام ١٩٠٠ رعى ملك المدافع ألفريد كروب جائزة لمسابقة علمية حول مسألة: ما الذي تعلمناه من مبادىء نظرية النَسَب فيما يتعلق بتطوير السياسة الداخلية وتشريعات الدولة؟ (باومونك/ريس ١٩٩٤). فاز بالجائزة الأولى عالم الوراثة الداروينى الاجتماعي فيلهلم شالماير (١٨٥٧ - ١٩١٩) الذي عُد مبتدع مفهوم تحسين النسل. وهكذا أصبحت ألمانيا والنمسا مختبرات فكرية للنقاش البيولوجي الاجتماعي، وشمل هذا الجامعات وصولاً إلى العلوم المبسطة والنقاشات اليومية المنتشرة بين الجماهير تجابهت فيها وجهات نظر إيديولوجية العمل المرتبطة بتعميم حسابات الريعية المجتمعية، وتحسين النسل والجنون العنصري. وفي عام ١٩٠٨ طرح منظر الاقتصاد النمساوي ومؤسس علم الاجتماع المالي رودولف غولدشايد (١٨٧٠ - ١٩٣١) المفهوم الجميل «اقتصاد البشر»، وبشكل خاص ضمن سياق البيولوجية الاجتماعية؛ وعلى الدولة أن تنشىء البشر على قاعدة تحسين النسل، وأن تحرص على «أن تكون إنتاجية قوة العمل البشرية أعلى مما تم إنفاقه في سنوات الشباب غير المنتج لتزويده بالغذاء وتربيته» (فاينغارت/كرول/بايرتز).

ولخدمة هذا الغرض النبيل اقترح غولدشايد إنشاء مكاتب «لياقة عرقية» (مصدر سابق) تخصص بطاقات سيئة للمنحطين وكذلك لمن يعانون من إعاقة جسدية. وبناء على ذلك يمكن تصنيفهم انطلاقاً من الاقتصاد المجتمعي ومن تحسين النسل وعلم الوراثة بوصفهم طفيليات على جسد ودم الشعب الألماني. وبراحة بال بيروقراطية - علمية اقترح طبيب منطقة لينداو جوزيف غراس عام ١٩١١ تصنيفاً مفصلاً للمادة البشرية الرأسمالية غير المفيدة أي الطفيلية: «يكون طفيلياً كاملاً كل من لا يوفر بذاته احتياجات حياته أو يتقاعس عن القيام بذلك. ويكون طفيلياً من يعتمد على ميراث أسلافه، وكذلك المريض، وأحدهما مذنب في حين إن الآخر بريء لكنهما سواء من حيث الجوهر (...) ويكون نصف طفيلي أو ربع طفيلي الذي لا يؤمِن إلا جزئياً احتياجات حياته. ويكون طفيلياً إلى حد ما من يعيش أعلى من مستواه (...)، إذ يفرض جميعهم على الجماعة وعلى المنتجين أن يمنحوهم جزءاً من إنتاجهم دون أي اعتبارات شخصية». (اقتباس عن برغمان).

وهكذا نضج في إطار المناخ الروحي الألماني الخاص على مشارف القرن الجديد وفي مرحلة ما بين الحربين نقاش حول المنحطين وتحول إلى مشروع إبادة قائم على الاقتصاد القومي هدف إلى القضاء على المجرمين، والمعاقين، والمرضى النفسيين، والعاجزين عن العمل، تجاوز في وقاحته وفظاظته النقاش الليبرالي الغربي حول الحل النهائي لمسألة الفقراء، فإن كان القتل الرحيم لأطفال الفقراء زمن مالتوس من مواضيع مناقشات أصحاب الدخل العالي، وأدخل الرعب في قلب الجمهور على الرغم من إنه لم يُنظر إليه بشكل جدي ولم يتحول إلى مشروع حكومي. وبالمقابل كانت العنصرية الألمانية الجماعية مع حسابات الريعية الشعبية جادة، إذ تم قبلوقت طويل من بزوغ الاشتراكية الوطنية إعداد المفاهيم الألمانية التي تحولت في خاتمة المطاف إلى أحكام إعدام بحق العناصر غير الجديرة بالحياة. ففي عام ١٩٢٠ أعد عالم الفيزياء ألفريد هوشه (١٨٦٥-١٩٤٣) ورجل

القانون كارل بيندينغ (١٨٤١ - ١٩٢٠) كتيب إرشاد حمل عنوان: ترخيص إعدام الأشخاص غير الجديرين بالحياة (اقتباس عن كليي ١٩٩٥). وبهذا تم إنجاز مفهوم الأحياء غير الجديرين بالحياة الذين أشار إليهم هوشه أيضاً بوصفهم «عبئاً على الوجود». وكان التبرير مرة أخرى من منطلق الاقتصاد الشعبي، إذ إن الرعاية عديمة الجدوى بأصحاب النفوس الميتة تتطلب قدراً هائلاً من رأس المال لتوفير الغذاء، والثياب، والتدفئة يتم اقتطاعه من الاحتياجات القومية (اقتباس عن كليي). وبنوع من السخرية المجازية مُنح مشروع الإبادة تسمية القتل الرحيم ومن خلاله سيتم تخليص الاقتصاد الشعبي من غير الجديرين بالحياة. لكن هوشه نفسه لم ينج من مشروعه القاتل وكان من المفارقات إنه، على الرغم من عمله في الحكم النازي في صناعة إبادة البشر، لكن تم فصله من عمله بذريعة قرابته من اليهود، إذ إنه أحب وهو في الثامنة والستين من العمر اليهودية هيدفيغ غولدشميث وتزوجها؛ وفي عام ١٩٤٠، قبل ثلاث سنوات من موته، فوجيء وهو في القطار بشخص من معارفه سلمه وعاء فيه رماد أحد أقربائه من ضحايا القتل الرحيم.(كليي ١٩٩٥).

كما ازدهر الهوس الآري انطلاقاً من هذا الأساس بشكل تجاوز ما حصل لدى القوى الإمبريالية المجاورة. وتمكن الشعب من ذوي الأصول الألمانية من أداء الدور المستهجن العائد إلى حقبة الثورات البورجوازية على الأقل فيما تعلق بتركيبة تاريخية أسطورية ومهووسة حول العرق الآري النبيل التي تخيلت الدور الرئيسي للأصل القائم على الدم في المذبحة المتخيلة عن صراع الأعراق تحت رعاية الآلهة. فقبل وقت طويل من تأسيس الرايخ عام ١٨٧١ شهدت عبادة الأصل الجرماني الألماني ازدهاراً غريباً؛ وحظي غوبينو بوصفه نبي الأعراق بشعبية محدودة في موطنه لكنه تمكن من الاحتفال بإنتصاره على الضفة الأخرى لنهر الراين.

برز، على المستوى الثقافي المؤلف الموسيقي ريتشارد فاغنر (١٨١٣ - ١٨٨٣) في قمة بيت الأصنام الجرمان بعد تأليفه مجموعة من المقطوعات الأوبرالية المستلهمة من أساطير جرمانية واسكندنافية[١] وغيرها من الأعمال يتم حتى اليوم الاحتفاء بها في إطار مهرجان بايروت للموسيقى بوصفه حدثاً ثقافياً حكومياً ألمانياً وديمقراطياً. كان فاغنر من أنصار ثورة ١٨٤٨ البورجوازية الفاشلة ومثل، على المستوى الثقافي نخب رأسمالية ألمانية عبرت عن انحدارها القومي في أوهام مجيدة بهيجة. أظهر مفهوم فاغنر عن مهرجان بايروت بوصفه احتفالاً ديمقراطياً فنياً شاملاً مدى تقارب الديمقراطية الليبرالية اليسارية والعنصرية في ألمانيا. كانت كتابات فاغنر ويومياته مليئة بجمل مثل: «من خلال اختلاط الأعراق يتلوث دم الرجال النبيل بدماء النساء غير النبيلات» (فاغنر). لا يوجد شك في أن هوستون ستيوارت شامبرلان مال إلى أصوله الألمانية وتزوج ابنة فاغنر. وفي عام ١٨٩٤ أسس أنصار فاغنر من العنصريين الألمان رابطة غوبينو وقد صرح أحد ممثليها بفخر كبير حول أسطورة الآريين والأصل الألماني المشترك: «نحن على صلة قرابة بمن هم أقل انحداراً وهذا في حد ذاته أمر جلل» (اقتباس عن كلاوسن ١٩٩٤). خضعت أسطورة الآريين والجرمانيين منذ زمن طويل إلى عملية صقل لإنشاء تركيبة المواطنة الألمانية القائمة على رابطة الدم؛ فبعد تأسيس الرايخ دشن القيصر فيلهلم الأول، في مدينة ديتمولد، نصباً تذكارياً بلغ ارتفاعه ثلاثين متراً لأرمينيوس، زعيم قبيلة جرمانية غربية، الذي عُد انتصاره على الرومان عام تسعة ميلادي مماثلاً في أهميته الانتصار على فرنسا عام ١٨٧٠/١٨٧١. وكتب الشاعر الرومانسي المتأخر فيكتور فون شيفيل (١٨٢٦ - ١٨٨٦) في تلك المناسبة قصيدة «حين ذهب الرومان أدراج الريح»:

(١) فضل المترجم ذكر ما هو مشترك بين تلك الأعمال، لأن هذا كان جوهر نجاح فاغنر أي تمجيد العرق الجرماني.

ولتمجيد التاريخ

أقيم صرح تذكاري.

قوة ألمانيا ووحدتها

صارت ملء المدى:

عسى أن يرجعوا.

بقدر ما تبدو هذه الألاعيب حول ابتداع الوعي القومي الألماني دون سند تاريخي وطفولية لكنها مارست تأثيرها في تشكيل وعي ذاتي بدائي بالانتماء إلى شعب اخترق الطبقات الاجتماعية. حتى أفقر آكلي البطاطا الألمان كان غارقاً في نمط الحياة البروسي الذي طور لديه، من خلال الأصل الأثني الخيالي، شعور خيالي بالتفوق على باقي العالم، وكان مفتقراً للاحتفال بمباهج العالم ومكتفياً باستهلاك قدر محدود من الموز، لكن فُرض عليه التعلق بالأساطير الآرية والجرمانية.

وضمن هذا السياق أيضاً ترسخ، منطقياً، في العقول الألمانية شبح «العرق المضاد» المرتبط بالأسطورة المعادية للسامية. كان هناك في كل أرجاء العالم الرأسمالي أحزاب وتيارات معادية للسامية؛ لكن لم يبلغ نفوذها الروحي في أي مكان الحجم الذي بلغه لدى فكرة الدم المشترك الألمانية غير العقلانية، التي نضج موروثها التاريخي في الإسقاط السلبي حول قوة عليا متخيلة لمادة اليهودية العالمية. ففي عام ١٨٧٩ كتب المؤرخ هاينريش فون ترايتشكه (١٨٣٤-١٨٩٦) الذي ما زال يحظى حتى اليوم بالتقدير مقالاً سيّىء الصيت حمل عنوان (آفاقنا) قدم فيه مزيج لا يضاهى من التحريض على المذابح وجدية بعيدة عن الأكاديمية، وبطريقة خرقاء (أظن أن العديد من أصدقائي اليهود سيوافقون على هذا الرأي بقلوب يعتصرها الحزن) عرض فيه معاداة السامية الجوهرية لدى النخب الوظيفية الألمانية:

«تحت أعراض التحول العميق في المزاج، الذي اخترق شعبنا، لم يبد أن هناك أكثر إثارة للحرية من حركة الهوس ضد اليهودية. فقبل بضعة أشهر سادت

في ألمانيا من جديد صيحة **(هيب هيب المعادية لليهود).** وها نحن اليوم قد مضينا بعيداً إلى حد أن معظم الناخبين في برسلاو، الذين لا يتصرفون، كما هو واضح، تحت تأثير الغضبل من خلال تصميم هادئ، أقسموا على ألا يتم تحت أي ظروف انتخاب نائب يهودي إلى البرلمان المحلي؛ اجتمعت روابط معاداة السامية، وتم، في جو مشحون، معالجة المسألة اليهودية، واجتاح المكتبات سيل من العناوين المعادية لليهود.**(...)** لكن هل يقتصر هذا على اندفاع رعاع أو على دافع تجاري؟ **(...)** لا، إذ إن غريزة الجماهير اكتشفت في الواقع خطراً هائلاً يمكن أن يتسبب بأضرار جسيمة في الحياة الألمانية الجديدة؛ لا يتعلق الأمر بحذلقة بلاغية، حين يتكلم المرء اليوم عن مسألة يهودية ألمانية. وحين يتحدث الإنكليز والفرنسيون بتهور حول إدانة مسبقة لليهود في ألمانيا؛ فعلينا الرد إنكم لا تعرفوننا فأنتم تعيشون ضمن إطار علاقات محظوظة، إذ إن عدد اليهود في غرب أوروبا ضئيل للغاية إلى حد لا يسمح لهم بممارسة نفوذ على الروح الوطنية؛ لكن من خلال حدودنا الشرقية مع بولونيا يتدفق سيل لا ينتهي من قوافل بائعي الثياب اليهود يُفترض أن يتمكن أبناءهم وأحفادهم من السيطرة على بورصات وصحف ألمانيا **(...)** نحن لا نريد، أن يلي ألف عام من تكوين الروح الجرمانية **(!)** عصر ثقافة مختلطة يهودية- جرمانية **(...)** يا له من بخس مؤسف لتقدير الذات! ثمة خطابات طافحة بالشماتة والقدح تحاول إثبات أن اليهود هم من ربو أمة كانط على التعاليم الإنسانية وأن لغة ليسينغ[1] وغوته لم تصبح صالحة للتعبير عن الجمال والطرافة إلا من خلال بورنه[2] وهاينه[3]! **(...)** يجلس يهودي في آلاف القرى الألمانية بعد أن باع الكثير لجاره. إن عدد اليهود بين صفوف أبرز شخصيات الفن والعلوم ليس بالكثير بحيث تجتاحنا حشود المواهب السامية من الدرجة الثالثة **(...)** لكن أخطر ما في الأمر هو

---

(١) غوتهولد أفرايم ليسينغ **(١٧٢٩ - ١٧٨١)** ألماني من أبرز مفكري عصر التنوير.**(المترجم)**

(٢) كارل لودفيغ بورنه **(١٧٨٦ - ١٨٣٧)** كاتب يهودي ألماني **(المترجم)**

(٣) هاينريش هاينه **(١٧٩٧ - ١٨٥٦)** شاعر ألماني من أصول يهودية **(المترجم)**

رجحان كفة اليهودية، بشكل غير منصف، في الصحافة اليومية **(...)** إن الرد الضروري على هذا الوضع غير الطبيعي هو عجز الصحافة في وقتنا الحالي، لأن الفرد البسيط اكتفى من سماع أن اليهود هم من يكتبون الصحف ولهذا كف عن تصديق الصحافة **(...)** وإذا أمعن المرء البصر في كل هذه العلاقات **(...)** يبدو أن مصدر الاضطراب في هذه العنصر لا يعدو أن يكون ردة فعل حاقدة وعنيفة لكن طبيعية **(!)** من المشاعر الجرمانية لدى الشعب ضد عنصر غريب **(...)** يجب ألا نخدع أنفسنا، إذ إن الحركة عميقة وقوية **(...)** فقد وصل الأمر إلى حلقة من هم الأفضل تعليماً وترددت صيحة موحدة مفادها أن اليهود هم سبب تعاستنا**!»** **(ترايتشكه ١٩٨٨/١٨٩٧).**

إن عقدة النقص الواضحة التي عبر عنها ترايتشكه هنا وإسقاطها بين شبه الغطرسة وشبه الاعتقاد بالتفوق الذاتي الذي هو جوهر خطورة قوة اليهود العنصرية التي وصلت إلى دوائر التعليم العالي بوصفها انعكاسات مشوهة لتطلعات الرأسمالية وهذا أمر اندرج في خط كل نزعة ألمانية معادية للسامية إن كان ذلك لدى مفكري التنوير أو لدى الرومانسيين وهو الأمر الذي حذرت منه راحيل فارنهاغن. ولا يغير في الأمر شيئاً واقع ردة فعل غلب عليها سمة الصدمة أكثر من أن تكون تحررية المضمون من قبل رجل أكاديمي في الرايخ. هاجم المؤرخ والفقيه الشهير تيودور مومسن **(١٨١٧-١٩٠٣)**، الذي حصل على جائزة نوبل عام ١٩٠٢ بفضل كتاب «التاريخ الروماني»، وأدان الحمقى القوميين الذين جعلوا من معاداة السامية أمراً لائقاً وخففوا من وطأة العار **(مومسن ١٩٨٨/١٨٨٠)** لكن مومسن ذاته تكلم بطبيعة الحال من منطلق قومي رأسمالي لا يسمح إلا بنقد غير مجد للعنصرية ولمعاداة السامية؛ إذ إنه وأمثاله لم يكترثوا كثيراً بنقد انعكاسات جذور فكر معاداة السامية ولم يفكروا قط في الدفاع عن اليهود بل بالدفاع عن الأعراف القومية **(بولياكوف ١٩٨٨)**، إذ إن مومسن لم يخش على مواطنيه اليهود بقدر خشيته على الوحدة القومية الألمانية التي ما زالت طازجة في حال «احتدمت حرب الجميع ضد الجميع ولن يكون

جدير بلقب مواطن كامل إلا من تمكن من إرجاع أصله إلى أحد أبناء مانوس[1] الثلاثة بالإضافة إلى حرب أهلية اندلعت مؤخراً على المال وميدانها معاداة السامية» **(مومسن).** انطلاقاً من هذه المخاطر على مكانة ألمانيا على الصعيد الخارجي ووحدتها الداخلية، التي لم تعكس بوضوح إلا خشية الليبراليين الأبدية من التداعيات المحتملة لمبدأ الدفاع عن اقتصاد السوق والمنافسة أجبرت مومسن على الإقرار الصعب إن معاداة السامية لم تكن نتيجة خلاف بين حشود الطرفين **(!).** ثم نجده وقد سارع إلى التأكيد على إنه لا يرى على الإطلاق انعدام مساواة بين الألمان الغربيين وأصحاب الدم السامي لكنه أراد مع ذلك عدم إنكار خصوصية الأشخاص ذوي الأصول اليهودية الذين يعيشون بيننا، إذ إن اليهود هم دون شك عنصر في الانحلال القومي، وإن الاتهامات الفردية لها أسس حقيقية وبالتحديد بعض الميول السيئة لدى بعض العناصر اليهودية؛ وإن موضوع الربا على سبيل المثال لم يكن حكاية خيالية **(مصدر سابق).**

إن كان مومسن هذا مثل إلى حد بعيد النسخة الليبرالية الألمانية لمعارضة أيديولوجية معاداة السامية الحمقاء، يمكن للمرء عندئذ تصور كيف كان الوضع فيما يتعلق بالجانب الروحي للنخبة الوظيفية الرأسمالية في الدولة الألمانية القائمة على علاقة النسب. يمكن القول أنه لا يوجد، تقريباً، أي فيلسوف أو كاتب ألماني، بغض النظر إن كان ضمن مجموعة عظماء ما سُمي بالأدب القومي، أو من نمط التافهين، عبر في أعماله عن متلازمة معاداة السامية إن كان فيلهلم رابه في «قس الجوع» أو غوستاف فريتاغ في «ما عليك وما لديك» لم يعبر أحد عن هذا بوصفه شرط أساسي أكثر مما قام به في وقت مبكر ريتشارد فاغنر، الذي ما كان بوسعه التصريح إلا بوصفه معادياً للسامية، إذ إنه منذ عام ١٨٥٠ شكك بتحرير اليهود بوصفهم مواطنين وفق ما طالبت به ثورة ١٨٤٨ وسلط الضوء على الدوافع المعادية للسامية الحقيقية المرتبطة بالكنيسة الكاثوليكية وبالنزعة الديمقراطية:

---

(١) أصل الشعوب الجرمانية الذي أنجب ثلاثة أولاد شكلوا الشعوب الجرمانية **(المترجم)**

«حين ناضلنا من أجل تحرر اليهود، كنا في واقع الأمر على الأرجح مناضلين في سبيل مبدأ مجرد لا في سبيل حالة ملموسة، إذ إنه كما هو الحال مع كل ليبراليتنا التي لا تعدو أن تكون ترفاً عقلياً ناضلنا من خلاله في سبيل حرية شعب دون معرفة هذا الشعب، مع ميل إلى كره التواصل معه، وهكذا ظهر غضبنا لمنح اليهود وضعية المساواة بوصفه نابعاً من تفكير خالص أكثر من أن يكون نتيجة تعاطف، إذ إننا شعرنا في كل الخطابات والكتابات حول تحرير اليهود بوجود حاجز منع تواصلنا الحقيقي معهم. نجد أنفسنا هنا عند نقطة تقربنا من تجربتنا الخاصة، إذ يجب أن نوضح نفورنا غير الإرادي من شخصية وطبيعة اليهودي حتى نتمكن من تبرير هذه الكراهية الغريزية **(...)** ما زلنا نكذب على أنفسنا عمداً في هذا المجال حين نعتبر الإقرار بنفورنا الطبيعي من اليهود غير أخلاقي ومثير للاستياء**(...)** فاليهودي وفق الأوضاع السائدة حالياً في العالم قد حصل فعلاً على ما هو أكثر من الحرية، إذ إنه يحكم وسيظل يحكم طالما بقي المال مصدر القوة القادرة على شل كل أقوالنا وأفعالنا.» **(فاغنر ١٨٥٠).**

تمكن مجمل الفن القومي الألماني من تنفيذ خدعة ذهانية حاسمة حين حور سلطة المال السلبية ليتم تفسيرها على إنها سلطة اليهود السلبية ونقل هذا إلى جوهر الدولة والفن:

«لا نحتاج إلى إثبات ظاهرة تهويد الفن الحديث؛ إذ إنها تقلع العين وتثبت نفسها بنفسها**(...)** ينطق اليهودي بلغة الأمة التي عاش فيها جيل بعد جيل، لكنه يتكلم دائماً بوصفه أجنبي **(...)** ففي هذا لا يمكن لليهودي إلا تكرار الكلام، وتكرار الفن ويعجز عن إنجاز أبيات صالحة للقراءة أو إنجاز فني **(...)** تُدرك آذاننا في البداية أنها لغة غريبة وكئيبة، فيها هسهسة وأزيز وصخب لأنها تعبير صوتي عن اليهودي، إذ إن هذا استخدام غريب تماماً وتعسفي للغتنا الوطنية مع التواء في معاني الكلمات والتركيبات اللفظية بحيث تبدو ثرثرة مربكة بشكل لا يطاق، ولهذا تلفت انتباهنا بوقعها المثير للاشمئزاز أكثر من محتواها» **(مصدر سابق).**

إذن لا يمكن إضفاء شرعية على ما يُفترض أن يكون ألمانياً، على صعيد الدولة وكذلك الثقافة، إلا من خلال فصل سلبي عما هو غريب وسيّىء؛ إذ يبدو إن عمومية الدولة المجردة لا يمكن إلا أن تقوم على ما هو أمر ملموس زائف مقبول شعبياً، متمثل بالكائن اليهودي النقيض في كل المجالات. ويمكن استشفاف مدى جنون العلاقات والارتباطات ضمن هذا المناخ من واقع أنه كان لدى فاغنر في ذلك الوقت سائق يهودي، وكان هناك الكثير من الشخصيات اليهودية يحجون بشكل منتظم إلى بايروت[1]. إن محاولة حث الجماعة اليهودية على تدمير نفسها (ولا سيما من قبل أعضاء النخبة الوظيفية) بحيث تتوافق مع النزعة القومية صارت في ألمانيا قاطرة رهيبة، إذ شكلت فكرة معايير الأصل الشعبية تهديداً مستمراً للمواطنة اليهودية. تغلغل الذهان الجمعي بالوطنية الدستورية القائمة على الدم عميقاً في وعي الجماهير بوصفه واقع ثقافي ألماني. وبناء على ذلك حققت التيارات والأحزاب المعادية للسامية نجاحاً كبيراً بين الجماهير لا سيما في ما يتعلق بالإيديولوجية والإسقاطات الأسطورية التي صارت جزءاً من تفكير الشخص العادي. إن إعادة تفسير الرأسمالية من منطلق معاداة السامية المترافق باستيلاء مَهُوس على منتجاتها مثل الأمة والتنافس الإمبريالي شكلت رابطة جمعية عنصرية وحدت الجماعة الألمانية القائمة على رابطة الدم، على الرغم من كل التناقضات الاجتماعية، وصولاً إلى أعلى قادة الدولة. وشهدت مدينة درسدن في عام ١٨٨٢، ومدينة شمنيتز في عام ١٨٨٣، انعقاد مؤتمر دولي مناهض للسامية (بولياكوف ١٩٨٨). كما إن الثقافة الشعبية في حقبة القيصر فيلهلم احتضنت دافع معاداة السامية بصدر رحب. ففي قصيدة «هيلين التقية» خاطب شاعر الدولة الهزلي فيلهلم بوش الأمة بكتاب عشق:

واليهودي أعوج الكعب
معكوف الأنف، بسرواله المجعد
تابع تعرجات حركة البورصة
بطبيعته الفاسدة وانعدام الروح.

(١) مهرجان موسيقي أُسسه عام ١٨٧٦ ريتشارد فاغنر وخُصص لعزف مقطوعاته (المترجم)

أظهرت هذه الأبيات من صندوق كنز الثرثرة الألمانية اليومية إنه لم يكن هناك ضرورة لاختراع قوات العاصفة ومنفذي عمليات القتل الجماعي من القوات الخاصة الذين تغذوا مباشرة من الثقافة الشعبية. ففي عام ١٨٧١ نشرت مجلة الأسرة (شرفة المراقبة) الموجهة إلى العائلات الألمانية البورجوازية مولدة صدمة من تفسير المسألة اليهودية بطريقة معادية للسامية:

«الجماعة اليهودية (...) لا تعمل بل تكتفي بالاستيلاء على منتجات العمل اليدوي أو الفكري لباقي البشر(...) إن هذه العشيرة الغريبة أخضعت الشعب الألماني وامتصت جهده. والقضية الاجتماعية هي من حيث الجوهر مسألة يهودية؛ وكل ما عدا هذا دجل» (اقتباس عن بولياكوف). وكما كان عليه الحال مع آخر تفرعات التمرد الاجتماعي قبل عام ١٨٤٨ لم تكن السلطات الألمانية على عجلة للتحرك ضد هذا التحريض الاجتماعي في حال اقتصر على معاداة السامية؛ إذ كان هذا النمط من نقد الرأسمالية موضع ترحيب بوصفه يؤدي وظيفة حرف الأنظار. وفي عام ١٨٨١ وقع آلاف الألمان (ومن ضمنهم طلاب، وأكاديميون، ومعلمون، وموظفون) عريضة معادية للسامية طالبت بإبعاد اليهود من كل الوظائف العامة (روهل ١٩٩٤). فبعد عقود من اضطرابات الهيب هيب وقبل أكثر من نصف قرن من ليلة الكريستال في ظل الرايخ النازي اندلع العداء للسامية في أعقاب كتابات مجرمي المكاتب من أمثال ترايتشكه:

«صارت برلين في عامي ١٨٨٠ و١٨٨١ مسرحاً لأعمال عنف (...) هاجمت عصابات منظمة اليهود في الشوارع، وطردتهم من المقاهي، وحطمت واجهات محالهم. كما تم إحراق معابد اليهود في المقاطعات. ونما عدد المحرضين بشكل متصاعد (...) (بولياكوف). فحين تتراخى السلطات كعادتها في ملاحقة هذا فإن هذا يعني إدراكها أن الجهات العليا تقف إلى صفها. كان القس البروتستانتي وأكبر وعاظ القيصرية أدولف ستوكر (١٨٣٥ - ١٩٠٩) الذي روج هو وحزب العمال المسيحي - الاجتماعي، الذي أسسه عام ١٨٧٨، على مدى عقود من السنين

بروباغاندا معادية للسامية وتجرأ على شتم اليهود في مجلس النـواب الـبروسي ناعتـاً إياهم بالعلقات مصاصة الدماء (روهل ١٩٩٤). إن واقعة تولي ستوكر منصب كبير الوعاظ، الذي جعل منه جزءاً من قمة السلطة، يكفي في حد ذاته لتأكيد مدى نفـوذ معاداة السامية حتى في أركان سلطة القيصر فيلهلم.

كان والدي القيصر القادم فيلهلم الثاني بمثابة استثناء، ونقصد ولي عهد العرش الألماني فريدريش فيلهلم وزوجته فيكتوريا ابنة الملكة الإنجليزية تعيسي الحظ. فحين اندلعت الاضطرابات المعادية للسامية في عام ١٨٨٠ دخل فريدريش فيلهلم إلى الكنيس اليهودي في برلين (روهل) وقت الصلاة مرتدياً زي مارشال بروسي ووصف معاداة السامية إنها عار في عصرنا في حين وصفت زوجته البروفسور ترايشكه، صاحب النزعة القومية القائمة على علاقة الدم، بالمعتوه» (مصدر سابق).

أثبت هذان الزوجان أن المشاعر الليبرالية، على الأقل ضمن الأرستقراطية العليا، لا تقود بشكل آلي إلى العنصرية ومعاداة السامية، وإنه كان هناك على الدوام وفي كل المواقع، وفي كل الفئات، والطبقات، والأحزاب والمعسكرات الإيديولوجية، على الرغم من عملية بناء الوعي بالذات المتوافق مع القوانين المرتبطة بنظام إنتاج السلع، إمكانية لتمرد بشري ضد القتل العبثي (وألا يكون هناك شرط يتعلق بالحقبة الزمنية يبرر الانجرار في اللعبة وإشاحة النظر). لم يتم تسليط الكثير من الضوء (على الأقل من قبل المؤرخين الألمان) على التأثير السلبي والكارثي على ألمانيا وعلى العالم لواقع أن فريدريش فيلهلم مات عام ١٨٨٨، وهو عام القياصرة الثلاثة، بعد ٩٩ يوم فقط من الحكم تحت اسم فريدريش الثالث بمرض سرطان الحنجرة، وورثه ابنه فيلهلم الذي كره والديه وكان ملوثاً بكل سموم الشوفينية البروسية - الألمانية.

كان فيلهلم الثاني (١٨٥٩-١٩٤١) في واقع الأمر قيصر الرأسمالية الألمانية المعبر عن النزعة الإمبريالية التي قادت ألمانيا إلى الحرب العالمية الأولى،

وكان مشبعاً تماماً بأفكار الداروينية الاجتماعية العبثية. شتم أمه حين كان شاباً لاعناً الدم الإنكليزي في شرايينه (روهل) وتضامن إلى أقصى حد مع بروباغاندا انتشرت في كل ألمانيا القيصرية حول الارتباط بين مؤامرة يهودية عالمية وشعب التجار الإنكليز[1]. وحين فر يهود روسيا في عام ١٩٠٥ هرباً من مجزرة معادية للسامية ولجؤوا إلى ألمانيا صاح القيصر: «اقذفوا هؤلاء الخنازير خارجاً»! (بولياكوف). ونظراً لأن تدوين التاريخ الألماني وفق القواعد الديمقراطية أغمض العينين عن هذا، تطلب الأمر تدخل المؤرخ الإنكليزي جون. سي. آر. روهل لتسليط الضوء على براهين حول هوس فيلهلم الثاني بمعاداة السامية.

اجتمع القيصر عام ١٩٠١ مع هوستون ستيوارت شامبرلان، الذي اعترف به بوصفه كبير فلاسفة عصر فيلهلم، الذي تبنى، بشكل كامل، وجهة نظر والد زوجته ريتشارد فاغنر الديمقراطية والمعادية للسامية، واحتفى بسلالة هوهنتزوليرن بوصفها رائدة الديمقراطية في القرن التاسع عشر. (اقتباس عن كلاوسن). لا يقتصر الجانب البشع على السمة الظاهرية المرتبطة بنظام ملكي ديمقراطي تبنى الاقتراع العام (مع استثناء النساء كما كان عليه الحال في كل الدول الإمبريالية الغربية) بل شمل الحامل غير الواعي لأركان كل الديمقراطيات الحديثة التي تضمنت، بالضرورة، من خلال مقتضيات الرأسمال المجردة والتنافس المحتدم بين أفراد تم تشتيتهم، بذور العنصرية ومعاداة السامية الكامنة.

كما كان فيلهلم الثاني، بالاعتماد على هذا النمط المجنون من معاداة السامية، هو القائد الحربي الأعلى للرأسمالية الألمانية، إذ تمكن ديمقراطيون وكذلك ناقدون لنزعة معاداة السامية الرأسمالية مثل جون روهل من إثبات موقف القيصر عبر العديد من الرسائل، والذكريات، والأحاديث الصحافية كان القيصر صرح أمام كل من أرادوا الإصغاء إليه إنه عد اليهود وباء حل بمملكته:

---

(١) إشارة إلى ما أورده آدم سميث في وصفه للشعب الإنكليزي (المترجم).

«فرضوا على شعبي حالة فقر. ففي كل قرية ألمانية يجلس يهودي قذر ينسج شبكة الربا مثل عنكبوت (...) وهو بذلك يفرض سيطرته على الجميع. اليهود هم طفيليات مملكتي. والمسألة اليهودية هي أكبر مشاكلي.» (اقتباس عن روهل).

لا يمكن التعبير بصورة أشد بلاغة عن محاولة تخفيف انعكاس الفقر الجماعي الذي ولدته الرأسمالية بوصفه من ثوابت الدعاية المعادية للسامية. لم يقل هتلر شيئاً عن اليهود لم يردده فيلهلم الثاني والجوقة المحيطة به. ففي عام ١٩٠٧ صرح القيصر بضرورة استئصال هذا العرق الغريب وأعرب عن أسفه عن الوضع المخزي الذي فُرض على الشعب الألماني المطحون من قبل أثرياء العالم والصحافة اليهودية (اقتباس عن روهل). وبعد عزل القيصر وانتقاله للعيش في المنفى في هولندا اشتدت هلوساته المعادية للسامية واتهم الفرنسيين والإنكليز إنهم في واقع الأمر من نسل الأفارقة السود، كما اتهم الطبقة العليا في وطن والدته إنهم من أتباع البنائين الأحرار ويهوذا وفي خاتمة المطاف في عام ١٩٢٩ أي قبل أربع سنوات من استيلاء هتلر على السلطة اقترح طريقة مبتكرة للتخلص من الطاعون اليهودي: «أعتقد أن الغاز هو أجدى الوسائل» (المصدر السابق) وهذا يكفي للدلالة على استمرارية التاريخ الألماني.

اشتراكية الحيوانات الفقارية العليا.

يجب، عند هذه النقطة، طرح فكرة إسهام الاشتراكية والحركات العمالية في إضفاء طابع بيولوجي على نظرية المجتمع والصراعات الاجتماعية. فبعد أن تمكنت مدارس الأحد القديمة الليبرالية من تبني بصدر رحب مفاهيم «العمل المجرد» والأمة والاقتصاد القومي التي تم ردفها، جزئياً على الأقل، بالنزعة العسكرية، والاستعمار والإمبريالية فسيكون من قبيل المعجزة ألا تكون النظريات والأحزاب الاشتراكية منغمسة في التيار الأساسي للبيولوجية الاجتماعية ومعاداة السامية.

كان العامل المشترك الحاسم بين الاشتراكية والعنصرية / معاداة السامية، هو الاستيلاء الإيجابي على مفهوم «العمل». وبشكل إجمالي كيف تمكنت الحركات

العمالية الاشتراكية من انتزاع الفهم الذاتي للتمرد الاجتماعي القديم القائم على الحقوق الموروثة ضمن هذا السياق القائم ايضاً على الكسل (الترفيه!) واستبداله بفئات أداء العمل، وجعلت منه الركن الإيجابي لهويتها وأخذت بذلك من الليبرالية شعار بداية حقبة الحملة البورجوازية في العصر الحديث ومفاده أن الكسل هو سيد الرذائل، بحيث ساد شعور الازدراء تجاه العاجزين عن الأداء بعد أن قسم دين العمل الناس إلى فئتين وصار المتقاعسون عن العمل بمنزلة الكفار. وهكذا سُمح لكل فرد إلى حد ما ببعض التكاسل لأن العالم البورجوازي لا يضع لعبة فرض المجابهة بين الفئات الرأسمالية بل تبنى فرض العمل في مواجهة المال، وكانت نقطة الضعف هذه هي بالتحديد بوابة فرض الطابع البيولوجي، والعنصرية، ومعاداة السامية. ويمكن ملاحظة هذا في العديد من المجالات، إذ تم في البداية التركيز على العمل في مواجهة التقاعس المزعوم عن العمل، ومقارنة تعويض العاطل عن العمل باستحواذ الرأسماليين على فائض القيمة. وبطبيعة الحال كان من السهل إثبات أن الرأسماليين، بدورهم، يعملون إنما في مجالات وظيفية مختلفة مثل التخطيط الاقتصادي للمنشأة، وإدارة الحسابات، وما إلى ذلك وتم تعريف كل هذا بوصفه جزء من «العمل المجرد». وعلى هذا الأساس لم يكن من الوارد تصنيف زملاء رأس المال الخاص، ومديري الموظفين ضمن فئة غير العاملين. ونظراً لأنه لا يمكن تحويل «العمل المجرد» بمجمله إلى أرقام بوصفه جزء من رأس المال كان لا بد من تضييق مفهوم «عدم العمل» بحيث لا ينطبق على التجارة التي لا تقدم شيئاً، بل تقوم بدور طفيلي بين المنتجين والمستهلكين، أو على من يصدرون الكوبونات (وفق تعبير فريدريش إنجلز)، ويتمكنون من جني فوائد المال دون أن يحركوا أيديهم. لكن هذه الحجة ليست ثابتة في حد نفسها، إذ إنه لا يمكن قط الاستغناء عن التبادل التجاري في نظام إنتاج السلع (حتى وإن كان ذلك تحت إدارة الدولة)؛ ونظراً لأن هذا يتطلب بطبيعة الحال عدم وصف أي نشاط ضمن هذا القطاع بإنه ليس عملاً. وحتى إن تعلق الأمر بالمال الخالص أو برأس مال القروض المُرَكز في المصارف؛

لأنه يتم تشغيل هذا المال من قبل كبار المصرفيين. بل يجب على العامل في مجال المضاربة الصافية الاتصاف بالنشاط ومتابعة ما يحدث عن قرب، وأن يعالج المعلومات وما إلى ذلك. لكن بعد الوصول إلى هذه النقطة المنطقية لا يجوز التفكير في الوعي الإيجابي للعمل دون إبراز التناقضات الداخلية من خلال نقد الرأسمالية التي تتخذ أشكال رأس المال. وكل ما تبقى هو الإشارة إلى الطابع غير الإنتاجي لعمل التجار والمصارف، الذين لا يمثلون فئة اجتماعية أو أخلاقيةبل فئة اقتصادية خالصة لها دور مواز ضمن رأس المال في حد ذاته، إذ إن هذه النشاطات غير منتجة طالما إنها لا تولد قيمة بل توزع في نطاق المجتمع أشياء ثمينة وقيمة (على شكل نقود)؛ وهي من وجهة نظر الاقتصاد القومي عوامل تكلفة وتخفيضات ضرورية من منظور الرأسمالية. وطالما أعطت الحركة العمالية قيمة لعمل التجار والمصارف غير المنتج في إطار نظام إنتاج السلع الرأسمالي، وقبلته أخلاقياً فإنها توافقت بشكل أكثر مع المنطق الرأسمالي. ويبدو إن النشاطات المباشرة المتمثلة في إعادة تشكيل المواد الطبيعية من خلال إنتاج الخيرات بوصفها نشاطات إنتاجية إيجابية كما هو الحال مع الجانب الملموس لتلك الخيرات على الرغم من إن الأمر يتعلق بإضفاء طابع ملموس على الآلة الرأسمالية العالمية المجردة؛ في حين إن وظيفة التوزيع الرأسمالية التي تؤديه التجارة والمصارف تمثل النشاطات السلبية غير المنتجة أي الجانب السيّىء غير الملموس (لأنه مرتبط مباشرة بالمال).

توافق هذا النقد الأخلاقي المختصر للرأسمالية انطلاقاً من تصنيف الفئات الرأسمالية التي لم يتم تجاوزها بشكل جيد مع طبيعة العلاقات التي وصم بها اليهود، بحيث تم تحاشي الإعلان الصريح عن العداء للسامية. لم يظهر المنظرون والناشرون الاشتراكيون الأوائل، الذين انبثقوا من رحم الليبرالية، أي تعاطف مع معاداة السامية الحديثة، بل كانوا ممن لعبوا دوراً تاريخياً في تنظيم نبضات هذا التوجه. فبعد أوشفيتز تم تنفيذ عمليات تعديل للوحة (وشمل هذا الأحزاب والمنظرين غير الاشتراكيين)، والتعمية على بعض جوانبها، وتزويرها، وفُرض

الصمت بهدف محو كل الآثار. تم كشف الرابط الخفي في كتاب لمؤرخ حظي بتقدير اليساريين هو إدموند زيلبرنر (من القدس) الذي كتب تحت عنوان (موقف الاشتراكيين من المسألة اليهودية)

عرض هذا الكتاب أكثر من ثلاثين عام من عمليات تنظيف ثياب الاشتراكية القذرة. وزيلبرنر وطني النزعة، ويمثل شخصية إثنية يهودية لكنه لم يلجأ إلى موقف الإدانةبل تحرى الموضوعية والتوثيق دون رغبة في إصلاح الجوانب السيئة لدى اليساريين. ففيما يتعلق بمعاداة السامية وجد ما بحث عنه لدى الاشتراكيين الأوائل الطوباويين في النصف الأول من القرن التاسع عشر لا سيما لدى شارل فورييه (١٧٧٢ - ١٨٣٧) الذي كان الطوباوي المحبوب من قبل اليساريين الراديكاليين. وبوصفه ممثلاً لمجموعة صغيرة مكتفية ذاتياً كان فورييه وطنياً فرنسياً مُشبعاً بمعاداة الأجانب؛ ونظراً لأنه عد أن التجارة والربا هما قاعدة الاستغلال الرأسمالي فقد باشر في عام ١٨٠٨ كتابة «نظرية الحركات الأربع» وعرض فيه وصفاً لصورة العالم من خلال رؤية معادية للسامية بشكل صارخ:

«من حُسن الحظ (...) أن اليهود غير منتشرين في كل أرجاء فرنسا، لأن الاستسلام للربا كان سيمنح هذه الأمة معظم الأصول والنفوذ وكانت فرنسا لتتحول إلى كنيس واحد ضخم لأنه في حال تمكن اليهود من امتلاك ربع الخيرات لكان بمقدورهم بفضل روابطهم السرية حيازة أكبر قدر من النفوذ» (اقتباس عن زيلبرنر). وقف فورييه ضد منح اليهود حق المواطنة وظل طيلة حياته معادياً للسامية بشكل صريح كما إنه طرح عام ١٨٣٥قبل وفاته فكرة مشروع صهيوني مبكر، إذ طالب إن يؤسس اليهود دولتهم الخاصة في فلسطين بتمويل من روتشيلد! وهنا يجب ألا ننسى أن النازيين أنفسهم تبنوا في البداية هذه الفكرة، واقترحوا ترحيل اليهود إلى مدغشقر أو إلى أي مكان آخر.

ولم يكن حال بيير- جوزيف برودون (١٨٠٩-١٨٦٥) أفضل من حال فورييه. كان برودون من مؤسسي الفوضوية، وهو حصر مفهوم الرأسمالية بفوائد

ربا الرأسماليين التي هي شرط الإمكانية حين تتخذ صفة المال بوصفه سلعة مميزة الأمر الذي يتطلب تجريد المال من قيمته؛ وعلى هذا طرح فكرة ما سُمي بمال العمل الذي يمكن مبادلته بشكل مباشر من خلال حساب قيمة العمل بحيث يتم حرمان العاطلين عن العمل من جني أموال الفوائد. اعتقدت هذه النظرية أن جوهر الرأسمالية هو التداول، وتجاهلت الطابع السبراني لنمط إنتاج السلع الرأسمالي المتميز إن «المال» يعيد إنتاج ذاته. وعليه لم يتمكن برودون (حاله حال مجمل حركات العمال) من الإقرار إن «العمل المجرد» المرتبط بنظام إنتاج السلع هو جوهر رأس المالبل أراد التخلص من تناقضاته الذاتية بطريقة تتضمن مفارقة من خلال ادعاء توازن مباشر بين شكل المال و«العمل» دون الأخذ بعين الاعتبار التحول الضروري والمتناقض ذاتياً، من العمل إلى المال في إطار عملية زيادة رأس المال، كما يجري مع تحوير التناقضات الداخلية لهذا الشكل المجتمعي من منطلق معادي للسامية لينتقل بشكل متسرع إلى الخطاب التحريضي المتأصل والعبثي حول اليهود بوصفهم رجال المال بالفطرة ونظرية المؤامرة العالمية كما ورد في مقال (القيصرية والمسيحية):

«اليهودي بطبيعته ضد الإنتاج، وهو ليس مزارعاً ولا صاحب منشأةبل ليس تاجراً حقيقياً. إنه وسيط، وهو فاشل دائماً وطفيلي، يخدم في التجارة وفق فلسفة التزوير والاحتيال والتقليد والخداع. لا يعرف إلا الكساد والازدهار، ومخاطر النقل، وآفاق الحصاد غير المضمونة، ومخاطر العرض والطلب. سياسته الاقتصادية سلبية بالكامل وقائمة على المراباة؛ إن مبدأ الشرير، والشيطان، وأهرمان[1] متجسد في نسل سام» (زيلبرنر).

كان الخطاب المعادي للسامية لدى كل من شامبرلان، وترايتشكه، وباقي الجوقة منذ زمن طويل خطاب أهم الإيديولوجيين الاشتراكيين المبكرين. إن الكراهية الحصرية الموجهة ضد ما سُمي بعبودية الفائدة من وجهات نظر

(١) إله الشر في الديانة الزرادشتية. (المترجم).

اجتماعية متنوعة عبرت عن الروح البروتستانتية التي قدست العمل، كما هو واقع الحال حتى اليوم بين العاملين لقاء أجر التافهين، ولدى جزء من العاملين في الإدارة الصناعية، والمزارعين المثقلين بالديون، وصغار منتجي السلع الأساسية والرأسماليين المصفقين، المنشغلين بإنفجاراتهم الباهتة ضد سلطة المصارف، ومال الربا، والمضاربين ضمن مجال إيديولوجي متعدد الألوان ومنتشر في كل الفئات الاجتماعية والأحزاب، والتيارات، من أنصار المشاعر الشعبية السليمة، والعمل الفعلي، والرأسمالية الشعبية

(أو رأسمالية الشعب التي تحمل سمات اشتراكية الدولة). إن التحريض المعادي للسامية الذي لا يمكن فصله عن الليبرالية، وعن النزعة القومية، وعن الاشتراكية، كان متجذراً حتى في الحركة العمالية؛ وبين الجماعات العنصرية ذات الأصول الغريبة مثل الصوفيين وعلماء الأنتروبولوجيا وعلى رأسهم زعيمهم رودولف شتاينر **(١٨٦١-١٩٢٥)** أو طائفة الإصلاح المالي من أنصار التاجر الأرجنتيني- الألماني سيلفيو جيزيل **(١٨٦٢-١٩٣٠)** حيث تشكلت نزعة مشتركة معادية للسامية- ونقد الفائدة بوصفها عامل مشترك بين الكتل الإيديولوجية وشكلت منابع جوفية اعتمدت عليها الاشتراكية الوطنية.

لم ترد نظرية ماركس والتيار الماركسي الرئيس في الحركة العمالية بعد ١٨٤٨ الاكتفاء إنتقاد الإقراض مقابل فوائد والتجارة الرأسماليةبل أرادت انتقاد الرأسمالية بمجملها بوصفها نمط إنتاج. لكن بما إنها احتفظت بالمفهوم الإيجابي حول «العمل المجرد»، واكتفت باستبدال إدارة الصناعة الرأسمالية الخاصة ببيروقراطية حكومية، لذا ظل الموقف تجاه متلازمة معاداة السامية قائماً بأشكال متنوعة بحكم الضرورة.

بل حتى عند ماركس نفسه، على الرغم من تباينه النظري مع الحركة العمالية الماركسية، نجد علاقة نقد متناقضة داخلياً حول فئات «العمل» على الرغم من إنه وصف في المجلد الثالث من عمله الرئيسي التركيز على رأس المال مولد الفوائد

بوصفه حكم شعبي مسبق وتعبير عن وثنية رأسمالية، نجد إنه لجأ إلى خطاب سجالي باتجاه مماهاة «المال بشكل عام» والفوائد والربا مع «الروح اليهودية». وعلى هذا قال في سياق تحليله لتحول المال إلى رأس مال أن كل رأسمالي يعرف أن كل السلع بغض النظر عن قيمتها أو عن رائحتها الفائحة التي يُعتقد إنها مال وهي ذلك في الحقيقة مرتبطة بيهود مختونين داخلياً (ماركس، ١٨٩٠). ويمكن القول إن كتابات ماركس المبكرة حول المسألة اليهودية كانت وما زالت (حتى في نظر إدموند زيلبرنر) مشبعة بمعاداة السامية لأنها اصرت على مماهاة اليهود والمال:

«إن المجتمع البورجوازي يعيد إنتاج اليهودي من داخل أحشائه (...) المال هو إله إسرائيل الغيور، الذي لا يجرؤ أي إله آخر على مجابهته. المال بخس مكانة كل آلهة البشر وحولها إلى سلعة. المال هو القيمة العامة التي ولدت بنفسها قيمة كل الأشياء. وهو بذلك انتزع كل قيم العالم، بما في ذلك قيم عالم البشر والطبيعة. المال هو الذي استلب كيان البشر، وعملهم، ووجودهم وهذا الكيان المُستلب يخضع لهذا الإله ويعبده. تمكن إله اليهود من اكتساب صبغة عالمية وصار إله العالم. المبادلة هي إله اليهود الحقيقي. والرب هو بديل وهمي (...) وطالما نجح المجتمع في التخلص من إله اليهودية التجريبي ومن المساوم ومن متطلباته، صار اليهودي مستحيلاً، لأنه لم يعد هناك من مجال لوعيه بذاته، لأن القاعدة الذاتية لليهودية قد أضفت سمة بشرية على الحاجات العملية، لأنه تم التخلص من صراع الوجود الفردي مع وجود البشر. إن التحرير المجتمعي لليهود هو تحرير المجتمع من اليهودية» (ماركس).

يظهر هنا بوضوح ميل معاد للسامية. ومع ذلك فإن موقف ماركس يختلف عن موقف فوريه وبرودون (أو موقف شامبرلان وأقرانه) بطريقة مزدوجة. ثمة اختلاف مستند إلى سيرة حياته، إذ انحدر ماركس من عائلة حاخامات عريقة؛ ولم يوفر خصومه الألمان والفرنسيون الكثيرون، وناقدوه فرصة لنعته باليهودي بمناسبة أو دون مناسبة. وحين نتلمس في خطاب ماركس

السجالي هذا القدر من رفض أصوله اليهودية نجد من جديد كيف مارست الإنتليجنسيا الأوروبية والألمانية المعادية للسامية الضغط الهائل بهدف فرض ميل لرفض الذات وتدميرها على اليهود. لا يمكن أن يكون هناك معاداة سامية يهودية بالمعنى الحقيقي لأن هذا يعني الخلط بين الفاعل والضحية (حتى على الصعيد اللغوي والثقافي) لكن هذا لا يعني عدم انتقاد مثل هذه التصريحات لأنها بطبيعة الحال غذت نزعة معاداة السامية في المجتمع. ومن جهة أخرى ثمة تباين حاسم من حيث المعنى قد يكون مخفياً للوهلة الأولى خلف المفردات المعادية للسامية. إذ إنه على عكس ما كان عليه الحال لدى شامبرلان وترايتشكه وكذلك فوريه وبرودون استخدم ماركس اليهودي بوصفه استعارة لهيمنة المال ولم يحمل اليهودي مسؤولية ذلك بل على العكس بالتحديد، إذ قال أن المجتمع البرجوازي أنشأ اليهود، ولم يقل أن اليهودي أنشأ المجتمع البورجوازي (أو لنكون أكثر تحديداً أنشأ ما هو سيّىء في المجتمع البورجوازي) وعليه فإن تحرير اليهود مجتمعياً يعني التخلص من هيمنة المال أو من الآلة الرأسمالية العالمية، ومن ثم تحرير اليهود من أن يكونوا استعارة أو مرادفاً لهذه الهيمنة التي فرضت عليهم حالة استلاب. وهكذا يصبح المجتمع بشرياً في المقام الأول حين يتحرر من هيمنة المال؛ ويتمكن من التحرر من اليهود (أو من الصفات التي ألصقت بهم) ويحرر اليهود أنفسهم. وبكلمات أخرى لا يمكن التخلص من معاداة السامية إلا من خلال التخلص من نظام إنتاج السلع.

تضمن تصريح شامبرلان غير المقنع، وميل فوريه وبرودون لمعارضته، إقراراً إن نظام إنتاج السلع كان ليكون رائعاً لو لم يكن اليهود هنا؛ ومن ثم لا حاجة للتخلص منهبل الاكتفاء بالتخلص من الكائن اليهودي إما عن طريق التخلص من هيمنة الفوائد وخداع التجارة التي تم مماهاتها باليهودي غير العامل، أو من خلال طرد وقتل اليهود بوصفهم عرق سلبي. وإن لم يقر زيلبرنر وغيره بهذا الفرق الخطير ووضعوا كتابات ماركس حول المسألة اليهودية وتهافت معاداة السامية، ضمن طول الموجة الذي ميز كتابات فوريه وشامبرلان

لأن فكرة التخلص من الآلة الرأسمالية العالمية كانت بطبيعة الحال خارج نطاق قدراتهم على التصور. لكن من لا يقتنع بفكرة التخلص من نظام إنتاج السلع ويرى إنه وضوابطه العبثية أمراً طبيعياً، يسهم دون أن يقصد أو أن يعلم بجعل معاداة السامية الحديثة حالة أبدية. إن ما جعل حجة ملتوية إلى هذا الحد وقريبة من معاداة السامية هو التماهي بين هيمنة المال واليهودية لأن المال هو إله إسرائيل. صحيح إنه لم يعدُ هذه السمة بيولوجية أو عرقيةبل ثقافية- دينية (أي قابلة للتخلص منها) لكنه لم يتخلص هكذا من العلاقة الخاصة بين هيمنة المال واليهود؛ وهذا هو مثل صلته الحقيقية بمعاداة السامية التي أضفت لوناً قاتماً على حجته. لأنه من المفروغ منه أن لا رأس المال المولد للفائدة ولا شكل المال هما من سمات اليهود، كان هذا الوصف غير عقلاني، ويتطلب فيما يبدو إيضاحاً يلقي الضوء على السمة اللاعقلانية للاقتصاد في حد ذاته.

وبهدف فك شفرة الآلية الداخلية لهذا الإسقاط العبثي يمكن للتحليل الماركسي اللاحق للشكل الاجتماعي للسلع وللوثنية المرتبطة به أن يكون جم الفائدة. إن هذه الوثنية قائمة بشكل مباشر، إذ يبدو بالنسبة لمؤسسات المنتجين الخاصة الموجهة إلى السوق المغفلة دون أي توافق مسبق على استثمار الموارد المشتركة، أن التواصل فيما بينهم يمنح خاصية مادية للبضائع هي قيمتها المزعومة. إن هذه الخاصية هي خيار مجتمعي لا يعشش إلا في رؤوس منتجي السلع وأصحاب الأجور المسحورين من الوثنيين. ومع ذلك لا يتعلق الأمر ببنات أفكار إيديولوجية يمكن تجاوزها من خلال «التنوير» بل يتعلق الأمر على الأرجح بمظهر حقيقي (ماركس) وبالتحديد بأشكال إنتاج واتصال اجتماعية سيطرت على عملية الحياة المادية. إن واقع أن الطابع المجتمعي للبشر يبدو بوصفه إنجاز الأشياء التي ينتجها هو جوهر الرأسمالية.

لكن حين يأخذ السياق الاجتماعي شكل ممتلكات غريبة (بل وحتى أشياء ميتة، وأدوات) عندئذ يمكن أن تقتصر رؤية السمة السلبية وعنصر أزمة دمار نظام

الإنتاج هذا على شكل خاصية يجب أن تكون بالضرورة متعلقة بشخص (سلبي، مزعج) لأن هذا ما يُفترض أن تكون عليه قيمة البضائع المشؤومة. إن ميتافيزيقيا المال المُبطنة تتداخل مع ميتافيزيقيا العنصرية ومعاداة السامية المحيطة بك لأن الميتافيزيقيا الإيجابية لقيمة الأشياء الميتة تبحث عن نظيرها المنطقي في الصفات الميتافيزيقية السلبية لأشخاص أحياء. وكما تبدو قيمة السلعة بوصفها سمة اجتماعية - اقتصادية طبيعية فإن الشر الاجتماعي المرتبط باليهود (أو بمجموعات أخرى في أرجاء العالم الخاضع لاقتصاد إنتاج السلع المعولم يتم تحديدها بوصفها مجموعات سلبية) بوصفها خاصية بيولوجية طبيعية أي عرقية. ولا يمكن التملص من هذا الإسقاط الذي يتم استرجاعه باستمرار بوصفه آلية للتعامل مع الأزمة إلا حين نقلب العلاقات الاجتماعية رأساً على عقب، إذ إنه فقط حين ينظم البشر وعيهم الاجتماعي إنفسهم ويحددون التعامل مع الموارد بشكل جماعي بحيث تكتسي المنتجات الميتة الشكل العبثي لخاصية اجتماعية، يمكن أن تختفي السمات الوهمية التي يتم إسقاطها بشكل سلبي على أشخاص محددين. عند هذا الحد يمكن فهم خلفية تحليل ماركس للشكل الاجتماعي للسلعة الذي مثل الحجة الأساسية في كتاب المسألة اليهودية الصادر عام ١٨٤٣، إذ عانى الموضوع حتى ذلك الوقت من فكرة الخاصية اليهودية الزائفة المرتبطة بهيمنة المال.

لا يمكن لحركة العمال الاشتراكية، الاعتماد على هذا المجال من نقد ماركس للرأسمالية (الذي تضمن بشكل مبطن نقداً للعمل)، لأنها لم تأخذ من ماركس إلا الأفكار الأساسية المأخوذة من الليبرالية (وبشكل خاص بناء الدولة لتكون على شكل مسخ متعدد الأذرع) في حين تجاهلت نقده القاتم للوثنية الحديثة. وهكذا ظل موقف الحركات العمالية الاشتراكية المدجنة وفق القواعد الرأسمالية، باسم تبجيل العمل، تجاه متلازمة معاداة السامية ضعيفاً وغير واضحٍ. ما كان الاشتراكيون هم حملة معاداة السامية على الصعيد السياسي؛ إذ تطورت بعد الحرب العالمية الأولى أحزاب وتيارات يمينية راديكالية نافست المحافظين الليبراليين والاشتراكيين على وجه التحديد وشكلت تياراً روحياً

أساسياً نشر بين العامة أفكار النزعة البيولوجية والعنصرية ومعاداة السامية ورفعتها إلى مستوى برنامج سياسي مستقل. لكن وكما كان حال الليبراليين وقدامى المحافظين نجد أن الاشتراكيين انضموا خفية إلى هذه التيارات وتقبلوا الدعاية المعادية للسامية. فبعد خطاب لأوغست بيبل باسم الاشتراكيين الديمقراطيين النمساويين عد بيرنرشتورفر[1] معاداة السامية بوصفها اشتراكية الرجال الأغبياء وقصد بهذا الوصف التعبير إن دعم معاداة السامية من قبل الجماهير الشعبية الدنيا كانت في نهاية المطاف خطوة في الاتجاه الصحيح على الاشتراكيين توجيهها ضد كل الرأسماليين. وفي عام ١٨٨١ في إطار ليلة الكريستال[2] زمن الرايخ البروسي كتبت صحيفة الاشتراكي الديمقراطي بنفس مطمئنة عن ظاهرة معاداة السامية:

«تم اليوم في المحطة ضرب اليهود حتى الموت **(!)** ومن المنطقي أن يحل غداً دور مبشري البلاط، ومستشار الرايخ، والملك، والقيصر، وكل المجموعة غير المنتجة.» **(اقتباس عن زيلبرنر).**

وبعد اثني عشر عاماً لاحقة رحب فيلهلم ليبكنخت **(١٨٢٦ - ١٩٠٠)** الاشتراكي البارز الذي تعاون على مدى أعوام مع ماركس شخصياً بالنجاح الانتخابي للمجموعات المعادية للسامية وقال: «إن السادة أعداء السامية حرثوا وزرعوا ونحن، الاشتراكيين الديمقراطيين، سنجني المحصول، ولهذا فإن نجاحكم لا يمكن أن يكون إلا موضع ترحيب». **(اقتباس عن زيلبرنر)** وضمن سياق مماثل صرحت الصحيفة المركزية للحزب الاشتراكي الديمقراطي بعد وقت قصير لاحق حول انتشار معاداة السامية الألمانية:

---

(١) بيرنرشتروفر إنغلبرت **(١٨٥٠ - ١٩١٨)** زعيم كتلة النواب الاشتراكيين الديمقراطيين في برلمان فيينا. **(المترجم).**

(٢) إشارة إلى ليلة مهاجمة المتاجر اليهودية زمن الرايخ الثالث **(المترجم).**

«على الرغم من كل هذا القدر من معاداة الثقافة لكنها حاملة لثقافة ضد رغبتها **(!)** بل تعني حرفياً بذور دولة الاشتراكية الديمقراطية. ولهذا نفرح بنجاح معاداة السامية، الذي مثل ضربة لكل الأحزاب الرأسمالية كما هو حال نجاحنا نحن». **(اقتباس عن زيلبرنر)**. عبرت هذه الكلمات عن ضلال هائل لن يتأخر عن الثأر. توهمت الحركة العمالية المعتمدة على أفكار ماركسية إنها متفوقة فكرياً على معاداة السامية لأنها طرحت نقداً عقلانياً للرأسمالية مترافقاً بمنظور تحويل الدولة اشتراكياً. لكنها تجاهلت أن اشتراكية الأغبياء المعادية للسامية لديها في حقيقة الأمر ما هو أكثر لتقدمه إلى وعي الجماهير المدجنة رأسمالياً. ما كان بالإمكان الاكتفاء بأخذ بعض العناصر الجيدة في اشتراكية الدولة، ولا أن يتناول موضوع مركز مسببات المعاناة الوثني المرتبط بتجريد القيمة وشكل المال، وهو أمر ما كانت الاشتراكية الديمقراطية قادرة على القيام به بشكل عقلاني مختلف. كانت عقلانية نقدها للرأسمالية محصورة بتعديل دور الدولة وفق عقلانية الرأسمالية المحدثة الخاصة باقتصاد الدولة. ولهذا كانت الحركة العمالية- الماركسية قادرة فقط على تقديم وعود هشة على أساس قيامها من خلال دولة العمال بإضفاء طابع عقلاني على مجمل إنتاج السلع وهيمنة المال وأن تتمكن من التعامل مع عملية تجريدهما المدمرة وفق خطط. بالمقابل كانت معاداة السامية قادرة على طرح وعود عبثية لا عقلانية إلى حد بعيد بالانتصار على هيمنة المال التي صارت مجردة فعلياً من خلال الانتصار على اليهود. لذا كان من الحتمي الوصول إلى وضع أزمة عميقة حلمت الاشتراكية الديمقراطية بطريقة مسطحة بإطلاق عنان القوة المدمرة التي اخترقت جذور الرأسمالية بطريقة ذهانية ما كان هناك من يقدر أو يرغب على إضفاء طابق عقلاني عليها.

قد يكون أدهى ما في الوضع هو أن قسم كبير من اليساريين لم يتعلموا شيئاً من هذا حتى اليوم. فعلى الرغم من أن الكارثة الكامنة في معاداة السامية صارت من التاريخ، لكنهم متمسكون بشدة بمفاهيمهم الخاطئة. ولا يقتصر الأمر على تأكيد «العمل» والفئات الاجتماعية الأساسية المرتبطة بالرأسمالية (إذ يتم التنديد باعتدال

اقتصاد الدولة بوصفه غير قابل للإصلاح)، لكن بالتمسك بتصور أن الطبقة العاملة التي أنشأتها روح العالم خيرة بطبيعتها لأن لديها مهمة تاريخية. وعليه يجب أن تكون كل نشاطات عمال المصانع، والمزارعين، والشباب العاطلين عن العمل والمحرومين أي باختصار «الشعب» خيرة، إذ إنه من حيث المعنى الاجتماعي المؤكد، من المفترض أن يكون هناك شيء ما صحيح ربما بشكل غير واع لكن يمكن تطويره من حيث المبدأ. وهكذا تبدو العنصرية ومعاداة السامية، سراً أو بشكل علني، على أنهما ليستا سيئتين تماماً حين يكون في الإمكان تفسير إيديولوجية القتل بدوافع اجتماعية. لمح الشبان العاملون والقرويون البلداء المعادون للسامية عن طيب خاطر إلى أنهم فقط ضد أعداء وهميين، وإنهم لم يتمكنوا من التعرف على الرأسمالية بشكل صحيح. إن هذا العماء الذي سعى بشكل سوقي لجعل معاداة السامية القائمة على دوافع اجتماعية (ألم يكن هذا على الدوام أساس معاداة السامية) غير ضارة بشكل سوقي مرتبط بنقد الرأسمالية من منطلقات التفكير التنويري البورجوازي الذي ما زال حتى الآن غير قابل لفصله عن الاشتراكية.

إن تأكيد «العمل» والأمة لم يجعل حركة العمال تتقبل عناصر معاداة السامية أو محاولة طرحها بوصفها غير ضارة وحسبل جعلها تتقبل الجهة الأخرى للنظرة البيولوجية إلى العالم وبالتحديد حرف نظرها عن العمال الملونين الخجولين، والمعاقين، والمنحرفين،والعاجزين عن العمل بشكل عام في بلدانها. ثمة عناصر من العنصرية الجمعية وكذلك الفردية ضد «البشر الأدنى» ضمن إيديولوجية جماهير الحركة العمالية. كان رواد الاشتراكية الإنجليز مثل جورج برنارد شو من أنصار فكرة الأصالة؛ كما إن كاتب روايات الخيال الشهير اشتراكي النزعة هربرت جورج ويلز طالب بتعقيم المصابين بعيوب خلقية، ناهيك عن إن سدني ويب زعيم الجمعية الاشتراكية الفابيانية خشي من أن يؤدي المزيد من تدهور العرق إلى انتحار عرقي (اقتباس عن كوخ)، ولهذا ما من مجال للاستغراب أن حزب العمال في بداياته عد سيادة العرق الأنجلو - ساكسوني على العالم ضمانة لتحقيق أهدافه المثالية (مصدر سابق). ولهذا أثرت العنصرية المتعلقة بالأصل على الحركة الاشتراكية في ألمانيا

نصيرة إيديولوجية نقاء الدم. أعلن فيلهلم شالماير ملك مدافع كروب ومخترع مصطلح تحسين النسل عن تعاطفه مع اشتراكية قائمة على داروينية اجتماعية وكان لديه الحق في نشر أفكاره عبر مجلة «العصر الحديث» المهتمة بالنظرية الاشتراكية الديمقراطية؛ وحظي بالمناسبة بدعم زعيم الإيديولوجيين الماركسيين كارل كاوتسكي الذي مدح شالماير ووصفه باحترام برجل العلم، كما حظي بدعم إدوارد دافيد الاشتراكي الديمقراطي اليميني الذي أشاد بخيرات تحسين النسل لأنه حذر من ضمور أعضاء الجسد الشعبي (اقتباس عن فاينغارت/ كرول/ بايرتز). وفي عام ١٩١٠ نشر كاوتسكي مؤلفه الداروينى (التكاثر والتطور في الطبيعة وفي المجتمع) الذي تم تحرير فصله الأخير بنظرة نقاء عرقي ليست بالبريئة وتضمن نقداً للرأسمالية طرحت رؤية مستقبلية:

«تدمر التكنولوجيا البشرية (...) التوازن في الطبيعة وتحط بمتطلبات الصراع على البقاء وتخفف بذلك عناء الأفراد المعاقين جسدياً وعقلياً (!) ولا يقتصر الأمر على حماية بقائهم بل ويشمل تكاثرهم (...) صار بإمكان الأطفال والمشلولين والمعتوهين العمل وربح أكثر بكثير مما يكفي للقيام بأودهم (...) كما إن تطور العلوم الطبيعية يسهم في الانحطاط. ابتعد الطب عن أن يكون فن شفاء العليلين ومال أكثر لأن يطيل حياة البشر في مرضهم ومنحهم بذلك فرصة إنجاب المزيد من الأولاد (...) هذا هو معنى انخفاض معدل الوفيات في العقود الأخيرة وهو الأمر الذي افتخر به البورجوازيون وغيرهم من اصحاب البشرة الناصعة (...) يجب في المقام الأول على من يمثلون اليوم حكمة الدولة، أي كبار الحكام وأسماهم مقاماً تقديم مثال جيد لأنهم هم الذين يتأثرون أكثر من غيرهم ببقاء الأفراد المعاقين وتكاثرهم (...) يهدف التكاثر في هذه الأوساط حاله حال الزواج إلى خدمة مصالح العائلة لا إلى تحسين العرق (...) ستكون الأمور مختلفة تماماً في مجتمع اشتراكي. ما من أحد يتجاوز، بوصفه رأسمالياً، مقامه بوصفه خادماً لرأسماله، إذ إنه يرتبط بمرأة لا يحبها وربما كانت مريضة لكن لديها أملاك على أمل الحصول على ميراث. وستختفي كل ظروف الحياة التي ترعى

الانحطاط والمرض بين البروليتاريا وبين صفوف الطبقة العليا. لن يكون المرض بعد اليوم ظاهرة اجتماعية لا مفر منها. وحين يأتي أطفال مرضى إلى العالم يكف الأمر عن أن يكون خطأ العلاقات الاجتماعيةبل سيبدو فقط بوصفه خطأ الوالدين **(...)** سيظهر جنس جديد قوي وجميل يستحق الحياة مثل نبلاء عصر الأبطال الإغريق ومثل المحاربين الجرمانيين الرُّحَل» **(كاوتسكي)**.

هذه العنصرية الفردية القائمة على فكرة الأصل مغطاة بطبقة من النزعة الجمعية العبثية الآرية والجرمانية جديرة بأن تكون تصور منمق لاشتراكية الدولة القائمة على جهاز الدولة **(لوياثان)**. إن دولة «العمل» الأبدي لا يمكن أن يكون إلا فكرة طوباوية سلبية حول عرق بشري قوي ومبهر مكون من جسم شعبي متمتع بالصحة ومن همج الإنجاز المتعصبين. ويبدو من النظرة الأولى أن الأمر متعلق بخيال رجولة رأسمالية حول الأوهام الأبوية حول السلطة والهيمنة على العالم. وعلى هذا لا يكون مثار دهشة واقع أن الحركة العمالية الاشتراكية أخذت من الليبرالية موقف العداء والتمييز ضد المرأة القائم على قاعدة بيولوجية. إن قبول المفهوم الرأسمالي حول «العمل» يعني بشكل حتمي قبول إيديولوجية العائلة البورجوازية، التي تريد أن تفرض على المرأة موقع محدد بيولوجياً يحصرها في النطاق الخاص بوصفها ولود، وأم، وربة بيت وهو موقع أدنى من وجهة النظر الرأسمالية لأنه لا يجلب مالاً. ويندرج ضمن هذا التوجه الفرع اللاسالي[1] من حركة العمال الألمان الذي عارض بشدة فكرة قدرة المرأة على جني المال كما نلحظ من القرار الختامي لاتحاد العام للروابط العمالية في عام ١٨٧٦.

«إن توظيف المرأة في ورشات الصناعة الكبرى هو من أشد الأمور المشينة إزعاجاً في زماننا. إنه مزعج لأن الوضع المادي للطبقة العاملة لا يرتفع بهذه الطريقة بل يتردى كما يُفرض على الشعب العامل حالة معاناة نتيجة القضاء على

---

(١) نسبة إلى فرديناد لاسال **(١٨٢٥ - ١٨٦٤)** من مؤسسي الاشتراكية الألمانية. **(المترجم)**

العائلة، وهو يفقد بذلك آخر مزاياه (...) ولهذا يجب أن نتجاهل اليوم محاولة تكبير السوق وفتحه لعمل المرأة». (اقتباس عن ماهايم/هولت/هاينن).

يجب أن تظل النساء مرتبطات بالمال الذي يكسبه الأزواج وأن يبقين في وضع أدنى هو من حكم الطبيعة. بالمقابل طالبت النقابات الاشتراكية والحزب الاشتراكي الديمقراطي لاحقاً منح النساء حقوق متساوية كاملة فيما يتعلق بالقدرة على العمل وكذلك في السياسة (حق المرأة في الانتخاب). لكن موقف الانحياز إلى الرجال الذي تبناه جناح لاسال ظل فعالاً تحت الأرض على الرغم من كل التشدق اللفظي، ويمكن ملاحظته في الأنشطة النقابية اليومية. إن نزعة الأصل البيولوجي الكامنة وراء التدهور الاجتماعي للمرأة اعتماداً على قدرتها واستعداداتها لعملية تقسيم الحياة إلى مجالات حددها نظام إنتاج السلع مترسخ هيكلياً في مجتمع العمل الرأسمالي ولا يمكن التخلص منه من خلال قرارات رسمية حول المساواة. إن الحط البيولوجي للعلاقة بين الجنسين قائم كذلك في التصريحات النظرية للماركسية حول «قضية المرأة». ففي كتاب أوغست بيبل الشهير «المرأة والاشتراكية» الذي كان من الكتب الأكثر مبيعاً على مشارف القرن الجديد، طالب المؤلف بتحرير المرأة بشكل كامل لكن غير محدد، لكن حججه الملموسة كشفت عند كل منعطف عن غباء مرتبط بالإيديولوجية البيولوجية:

«نحن نعتقد أيضاً بتقسيم حتمي للعمل، إذ يجب ترك الدفاع عن الوطن للرجال،و بالمقابليُعهد للنساء برعاية الدار والموقد (إن المرأة المستنيرة ستميل بحكم الطبيعة إلى الرجل المستنير(!) وينتج عن هذا تبادل أفكار وتعليم متبادل (...) ويجب أن يتركز اهتمامهن (في المجتمع الاشتراكي) (...) على الإنجاب، وعلى دور الأم (...) يجب المحافظة على ثدي الأم طالما بدا هذا ممكناً وضرورياً، وهذا أمر مفروغ منه (...)» (اقتباس عن بورغارد/ كارستن).

«إذن لا يقتصر الأمر على بقاء المرأة جاهزة إلى الأبد للاعتناء بالموقد وطالبة لدى الرجل المستنير بل يجب تحديد موقعها الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي

المستقبلي في المقام الأول ليس بوصفها عضواً في المجتمع بل من خلال وظيفتها البيولوجية (دور الأم). ويمكن تكوين فكرة عن مدى تجذر هذا الوصف في الحركة العمالية من الحوار الذي دار حول الإضراب الاشتراكي عن الإنجاب في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. فنتيجة التعب الذي حل بالمرأة العاملة بعد إنجاب سبع أو ثمانية أطفال أو أكثر وجد تعبير الإضراب عن الإنجاب صدىً كبيراً. تم على الفور دمج القضية ضمن المسار البيولوجي. فمن جهة أولى حاول بعض مروجي الدعاية الذكورية مثل الطبيب الاشتراكي الديمقراطي يوليوس موزس (١٨٦٨ - ١٩٤٢) الترويج لفكرة أن يتم فرض منع الحمل بوصفه إجراء يتعلق بصحة الأعراق - الداروينية الاجتماعية بحجة أنه يجب في المقام الأول منع المريضات ومحدودات القدرات من النساء من الإنجاب. ومن جهة أخرى وقف قادة الحزب بما في ذلك نساء اشتراكيات ذائعات الصيت مثل روزا لوكسمبورغ وكلارا زتكين ضد أي إضراب عن الإنجاب. فعلى الرغم من كل عوز ومعاناة الأمهات العاملات اللواتي قدمن ما تجاوز استطاعتهن لكن هذا الخطاب خاطئ من حيث الأساس وفق ما ورد في صحيفة الحزب «إلى الأمام»:

«إن خفض عدد الأطفال لا يمثل الطريق إلى المعرفة والسياسة الاشتراكية» (اقتباس عن برغمان). لم لا، وهذا أمر عرفته كلارا زتكين، إذ إن الحركة الاشتراكية تحتاج إلى عدد كبير من الجنود لخدمة الثورة «ولهذا فإن السيدات مطالبات بدلاً من الجبن والتفاهة بتأدية دورهن (البيولوجي) في الصراع الطبقي (مصدر سابق) لا يقتصر الأمر على هذا الحوار لإظهار كيف إن حتى النساء (المثقفات) صرن شريكات في الإيديولوجية البيولوجية، ورضخن بشكل مُضمر للتمييز بين الجنسين. وهكذا طغت الفلسفة البيطرية المستمدة من البيولوجية الاجتماعية الداروينية إلى حد بعيد منذ مشارف القرن على حد أقصى على الوعي الرأسمالي ضمن حركة العمال المدجنة، وصار من الأمور المفروغ منها أن أي اندفاع تحرري أخلاقي أو ناقد يمكن أن يعامل بوصفه نمطاً من شكل ملوث. تم إنجاز تفسير المجتمع من قبل أكاديميين داروينيين مثل عالم الحيوان إرنست هاكل (١٨٣٤ - ١٩١٩) الذي

قُرئت أعماله على نطاق واسع على الرغم من رفضه للاشتراكية في حركة العمال. وفي عمله الذي حظي بشعبية وحمل عنوان «لغز العالم» جعل الطبيعة والمجتمع يخضعان بشكل مباشر لقوانين متماثلة»:

«يخضع قدر فرع الجنس البشري، الذي جاهدت أعراقه وأممه منذ آلاف السنين في سبيل الوجود والتعلم، للقوانين العظيمة الجديرة بالتبجيل والأبدية مثل قدر كل العالم العضوي الذي سكن الأرض منذ ملايين السنين» (هاكل).

إن كل ما يبدو بوصفه أشكالاً ثقافية – بشرية نوعية، بما في ذلك الأخلاق، لا يمكن أن تدعي صلاحيتها إلا بوصفها طبيعة بشرية متوافقة مع طبيعة الفقاريات العليا. وبالتوافق مع نقد الرأسمالية من منطلق فلسفة بيطرية لا يمكن أن يعني هذا إلا نمط من اشتراكية الفقاريات العليا. وعلى هذا جهد الفوضوي الروسي الأمير كروبوتكين (١٨٤٢-١٩٢١) بطريقة مؤثرة لوضع أسس الاشتراكية من واقع تبادل العون في عالم الحيوان، إذ إنه من المعروف أن الحيوانات لا تفترس بعضها بعضاً ولا تهتم في كل الأحوال ببناء بوارج. وفي عام ١٩١١ كتب الأديب الفرنسي الكبير أندريه جيد مقالاً دفاعاً عن المثلية الجنسية لم يطرح فيه أن العلاقة الجنسية المثلية مشتق مقبول من النشاط الجنسي البشري بل حاول تبريره على أساس بيولوجي من مملكة الحيوان:

«بإمكاني أن أؤكد لكم أنني رأيت كلاباً سعت وراء كلاب أخرى ووجدت أمراً مماثلاً بين البط وأخيراً وليس آخراً من الشائع التزاوج بين ذكور خنافس شهر أيار».

«وبالعودة إلى كارل كاوتسكي أبرز تلاميذ ماركس وإنجلز نجد إنه أهدى كتاب الماموث الذي صدر عام ١٩٢٧ في جزأين إلى زوجته وتناول فيه المادية الديالكتيكية» «(أهدي هذا الكتاب إلى لويزة والدة أبنائي (...) المساعدة التي لا

تتعب والمتفهمة) وبكل جدية اقتبس من كتاب «حياة الحيوان» لبريهم[1] حول مؤانسة الطيور القادرة على حياكة أعشاشها، وحول الوفاء الزوجي لدى اللقالق، وحول الخصائص الفكرية للديوك الرومية (التي تتصف بغباء مروع)». ومن هذا الأساس الآمن تبنى كاوتسكي موقفاً ماركسياً صارماً تجاه «المسألة العرقية». كان بطبيعة الحال ضد إيديولوجية «حرب الأعراق»، إذ ما هي مبررات أن تخوض الاعراق حرباً بعضها ضد بعضٍ؟ «(كاوتسكي) ومع ذلك فإنه من الوقائع التي لا يمكن دحضها أن البشر ينظمون أنفسهم على أساس الأعراق» (المصدر السابق)، إذ إنه هناك تباينات طبيعية لكن يجب في أي حال ألا تعني التمييز:

«من المعروف أن بعض الأعراق لديها خصائص تثير اشمئزاز الآخرين (...)، إذ إن الأمور غير المألوفة يمكن أن تكون مثيرة للحيرة بل وبغيضة. لا يقتصر الأمر على حاسة البصربل إن بعض أبناء الأعراق الغريبة يهينون حتى حاسة الشم. ومع ذلك فإنه من غير المؤكد أن الرائحة الكريهة موروثة وتمثل خاصية عرقية، وهي لا تعبر عن عادات خاصة أو ترتبط بالتغذية (...) أتيح لي مراراً أن أعمل قرب طلاب من الزنوج في المتحف البريطاني على مدى ساعات دون أن ألحظ أي رائحة مرتبطة بالعرق لديهم (...) لكن هذا لا يعني، بطبيعة الحال، إنكار أن بعض الأعراق تفوح منها رائحة خاصة (...) كما إنه من الوارد أن يتصف لحم بعض الأعراق بطعم خاص. وقد قيل إن بعض تماسيح جنوب شرق آسيا تشتهي بشدة الصينيين، ولا تحبذ كثيراً التهام الماليزيين، وإنها تتردد قبل الانقضاض على شخص أوروبي (...) صحيح أن كل هذه الملاحظات غير مؤكدة، لكن ما من مجال للشك في أن لكل عرق خصائصه» (كاوتسكي ١٩٢٧).

إن جولة اختبار القوة التي تفوح بالتسامح من خلال بيولوجية الأعراق البشرية التي لا ترضى برقرقة العين بالدمع، قد تم دفعها بجدية علمية حيوانية

(١) كتاب علمي ألفه ألفريد إدموند بريهم (١٨٢٩ - ١٨٨٤) صدر باللغة الألمانية. (المترجم)

بكل معنى الكلمة. وقد عبر عن ذلك طيبة قلب الزعيم الفكري للاشتراكية الديمقراطية الألمانية في عمله الفلسفي الرئيسي:

«بدأت أفكاري التاريخية بالتكون بعد جيل واحد من إنجاز ماركس وإنجلز تصورهما للتاريخ **(...)** وقتها كانت الداروينية هي المدرسة التي ملأت العالم. هما انطلقا من هيغل في حين انطلقت أنا من داروين. هذا ما شغلني قبل الاهتمام بماركس، واهتممت بتطور الكائنات العضوية قبل الاقتصاد، وانشغلت بالصراع على البقاء بين الأنواع والأعراق قبل اهتمامي بالصراع الطبقي **(كاوتسكي)**. وفي ضوء هذه النظريات الاجتماعية حول الكائنات ورباعيات الأرجل تبدو مطالبة الفيلسوف المعاصر إرنستبلوخ[1] بالطريق القويم متماسكة».

تاريخ الثورة الصناعية الثانية.

وبهذا القدر من الذهان دخلت الرأسمالية القرن العشرين، واستمر إيقاع المزاج الأعمى، طافحة بالخوف والغضب، غير متماسكة ومتناقضة في نفسها. وفي هذا الخليط الغريب الفصامي من الإيمان بالتقدم وتهيؤات الانهيار، والتفكير التكنوقراطي والفلسفة البيطرية البيولوجية، ومصلحة الدولة والتنافس على السوق، والتطلعات الفردية والأفكار الجمعية الذاتية العبثية حول «الأمة» و«العرق» كما ظهرت في صعود الإمبريالية الصناعية الرأسمالية، فقد قاد هذا كله إلى انفلات التوترات التي صارت خارج إطار السيطرة ضمن القوى الإمبريالية وفيما بينها. وعلى التوازي مع سياسة التسلح وصليل السيوف صارت النخب الوظيفية المحافظة الليبرالية برية، وطرحت نفسها بوصفها فئة مختارة وبوصفها حرفياً قروداً مفترسة فائقة التطور، وانقضت على قوى الربط الاجتماعي التقليدية الزراعية بشكل متسارع.

---

(١) إرنست بلوخ (١٨٨٥ - ١٩٧٧) فيلسوف ألماني ماركسي مجدد. **(المترجم)**

لكن لم يتبق إلا اليأس والقلق اللاعقلاني. كانت أفكار وبرنامج اشتراكية حركة العمال، على الرغم من الارتفاع المستمر في عدد اعضاء الأحزاب والنقابات وعلى الرغم من النجاحات في الانتخابات البرلمانية، جوفاء منذ زمن طويل ولم يعد هناك من يصدق إنها مثلت بديلاً تاريخياً. كانت الإيديولوجية الاشتراكية التي انبثقت بوصفها انشقاقاً عن الليبرالية ملوثة من الأساس بأشكال التفكير الرأسمالي، وبنماذج التفاوض، وفئات المصالح؛ كما إن تشكيلها على أساس قومي وداروينى مثبت تاريخياً. وهكذا لمعت عبر الطيف السياسي والطبقات الاجتماعية في الرأسمالية الصناعية أفكار وحركات غريبة أشارت كرد فعل ساذج وغريب عن مزاج البشر نتيجة العجز عن إدراك التغييرات. وكان لديها تخيل مختلف تماماً عن المجتمع وعن نفسها لكنها أرادت في الوقت نفسه المشاركة والانتماء للمجتمع، وهذه الأحجية الداخلية في حركة العمال الاشتراكية أعادت إنتاج نفسها آلاف المرات في الانقسامات والصراعات على هامش المجتمع البورجوازي وفي مسامه. كان الشعور المبهم إنه شيئاً ما يجب أن يحدث دون الإقرار بعدم معرفة طبيعته، يجب أن يتحول إلى اندفاعة فورية زائفة من قبل أفراد متعددين غير متصلين فكرياً. وإن أردنا اختزال هذا في موقف واحد فربما يجب الكلام عن موقف «العودة إلى الطبيعة» العبثي الذي تم استخدامه منذ روسو لتمويه كل خطوات التنشئة السلبية والهجينة. وما كان من الوارد أن نتوقع ممن ربط هذه الأفكار بالفلسفة البيطرية الداروينية أي شيء ما خلا اندفاعاً تحررياً. انتشرت هذه الحركات مثل الفطر على شكل دعوات حول «إصلاح الحياة»، ونوادي النباتيين، ونوادي العراة. تمردت حركات الشباب والتجوال ضد نمط الحياة الصارم والمُشبع في ظل رأسمالية المظاهر التشريفية في العصر الفيكتوري وفي ظل القيصر فيلهلم في الإمبراطوريتين الألمانية والنمساوية واتخذت شكل الطير المهاجر وروابط الأقرباء، أما في إنكلترا فنشأت في الوقت نفسه تقريباً الحركة الكشفية على يد اللورد بادن- بول. ما كان الهدف ردة فعل

ناقدة للمجتمع بل نمط من التطهير من خلال ممارسات ثقافية بديلة، وحفلات تنكرية والتجمع حول النار الذي اندرج ضمن نشاط فكري أدنى لكن شاعري، هاجمت أشكال الحياة التافهة التي تجاوزها التعصب القومي. لم يتعلق الأمر بالترفيه ولا بالمتعة ولا بالحياة الجنسية الحقيقية ولا بنمط حياة مفروض. توجه نقد الحضارة إلى الواجهة المتداعية لرأسمالية القرن التاسع عشر، لكنه لم يكن ضد الديناميكية الاجتماعية المدمرة، التي انعكس افتقارها لهدف، وتم إعادة إنتاجها في أذهان المصلحين، والشباب، (وكذلك في ثقافة حركات العمال). كان المفهوم المركزي للرومانسية الجديدة المجردة التصور المبالغ به «للطهارة» الشاملة. وسرعان ما اكتسى هذا المفهوم دلالة صوفية. ما يزال صدى حملة النظافة التي شُنت في القرن التاسع عشر يتردد، وهي استهدفت الأوبئة البغيضة التي هددت المراكز الصناعية؛ وكان هناك معنى مماثل اكتسته الدورات والحركات الرياضية (التي كانت منذ بدايتها قومية الطابع بشكل متصاعد). إن نزعة الثقافة المحافظة الواردة في نص «رامبرانت معلماً» الذي نُشر عام ١٨٨٨، وأدان فيه الناقد الثقافي القومي يوليوس لانغبن (١٨٥١ - ١٩٠٧) الذي تم طرحه بوصفه من أفضل إنجازات حركات الإصلاح الشبابية الألمانية، تم الترويج لفكرة «تطهير الحياة الروحية الألمانية» يمكن أن يُفهم حرفياً وفق التالي:

«يمتلك الإنكليز اليوم شيئاً من الحياة اليونانية القديمة متمثلاً بحبهم للرياضة وهم أفضل تدريباً من الألمان الحاليين... وعلى الأخيرين الاهتمام بألا تتهدل أجسامهم نتيجة احتساء الجعة؛ إن العدد الهائل من الحانات يؤثر في صحة المجتمع بقدر تأثير البكتريا على صحة الأفراد (...) ويجب هنا قول شيء للطلاب الألمان؛ عليهم إصلاح حال أجسامهم، وأن يمارسوا الرياضة مثل الإنكليز، فهذا سيفيدهم كما سيفيد الألمان البالغين. ولو أنه كان هناك في موضع الخمسين ألف حانة المنتشرة في بروسيا حالياً خمسون ألف حمام عمومي لكان الأمر أفضل من الآن بالنسبة الصحة الجسدية والنفسية، بل وحتى المعنوية لكل مواطني الدولة.

إن النظافة الجسدية والمعنوية مترابطان. ويبدو أنه سيكون في ألمانيا عدد أقل من الاشتراكيين الديمقراطيين لو توفر المزيد من الحمامات».(لانغبن).

هذه الاستعارات الفريدة حول «الطهارة» من خلال إسقاط مفهوم نظافة الجسد على الجسد الاجتماعي الحالم بتنظيف معنوي وثقافي بحيث يمكن شطف التناقضات الفاحشة للرأسمالية من خلال علاج بالمياه الكبريتية، يوجه النظرة الصحية إلى الداخل وكذلك إلى فكرة «نقاء الدم» وفق دعوات النزعة الاجتماعية البيولوجية الداروينية، إذ إنه من المفترض أن يكون البشري الحقيقي، الجديد «النظيف» من عرق صاف قدر الإمكان، وهذا أمر حمل تلميحات يجب فهمها. استثنت حركة الطيور المهاجرة النمساوية، وكذلك جزء كبير من الحركة في ألمانيا، اليهود من عضويتها، أو أجبرتهم على تشكيل مجموعات خاصة بهم ولهذا تم صوغ عبارة «يهودي خالص» (بولياكوف) ولا يزال صدى هذه الدلالات المروعة تترد حتى اليوم في خوف ربات البيوت الألمانيات من الباكتريا، وفي شعار صناعة المنظفات (نظافة حتى أعمق المسام).

وسرعان ما انتشرت ممارسات الحمام البارد، والتمارين الجسدية، والعري الزاهد بالجنس، والحمية الغذائية، والامتناع عن ممارسة الجنس، وروابط الرجال المَهوسين بالسلاح (دون السماح بعلاقات مثلية حقيقية) ومسيرات في الطبيعة إلخ التي ما كانت إلا تحضيرات عملية ونفسية للحرب، وشمل ذلك التدريب على العيش في الخنادق. لم يخف اللورد بادن- بول الأمر عن كشافته، إذ قال: كرة القدم رياضة جميلة لكن صيد البشر هو أفضل الألعاب (اقتباس عن كوخ). إن الاضطرابات المتعلقة إنقلاب وشيك للرأسمالية، وتطور الصناعات والديمقراطية الجماهيرية، المترافقة بغياب أي مبادرة جدية ضد نظام «العمل المجرد» تركت في عنصر الوعي الاجتماعي بالذات شوق عدواني وساخر لكارثة. كما إن التخيلات العنصرية ستتمكن قريباً من عبور «المطهر الأخير» الذي سينجز عملية التنظيف في خضم الحرب العالمية.

كان بإمكان أصحاب الطبيعة الحساسة قراءة حقبة الكوارث الضخمة القادمة في فناجين القهوة في عصر القيصر فيلهلم. ففي عام ١٩١٠/ ١٩١١ توقع الشاعر الشاب جورج هين (١٨٨٧-١٩١٢) الذي غرق قبل عامين ونصف من اندلاع المذبحة الكبرى وهو لم يبلغ بعد الخامسة والعشرين من العمر، الإبادة العامة في أفظع صورها، وكانت قدرته على التنبؤ قادرة على تغطية الحرب الشاملة التي اندلعت في منتصف القرن، إذ كتب في أحد الأبيات «المدن الميتة غطت الأرض» أما قصيدته الشبيهة بكابوس «الحرب» فعرضت حقبة كاملة:

استيقظ، يا له من نوم عميق
نهض من أقبية عميقة.
وقف في الظلام، ضخماًبلا ملامح،
وسحق القمر بيده السوداء.
غابت مدينة كبيرة في دخان أصفر،
ألقى بنفسه بصمت في جوف الهاوية.
لكنه وقف شامخاً فوق الأنقاض،
ولوح بشعلته ثلاث مرات في السماء البرية.

في عام ١٩١٢ في مرحلة السلام العميق في عصر القيصر فيلهلم كتب المربي فيلهلم لامستزوس كتاب بعيد البصيرة تحت عنوان «المسلخ البشري» توقع فيه تاريخ العقود القادمة من السنين بدقة لا تُصدق. وكما لو أن المؤلف عاش الفترة مسبقاً أو شاهدها، إذ وصف فظائع الحرب العالمية كما هي وبسخرية مريرة على طريقة العديد من الكتب عن الحرب التي صدرت لاحقاً من إيريش ماريا ريمارك حتى إرنست يونجر، إذ تم في الواقع عرض وقائع المجزرة الضخمة:

«هنا رقدت ساق، قُطعت عند مفصل الركبة، ومازالت الأربطة عالقة. حملت ذات مرة ساعي البريد صعوداً ونزولاً على الدرج، شعر بالفرح لأنه ضاع

وابتسم، إذ ما من أحد قادر على العثور عليه. وإلى جانبه جذع ضاع رأسه، بدت قصبته الهوائية مرفوعة كما لو كانت تبحث عن الهواء. حبست الشهيق القوي لعامل جهد عبر الحياة بصحبة بعض الخبز وسبعة أولاد، وهذا ما وسع قصبته الهوائية. الأدهى أن رأس المعلم الأشقر ضحك. انتُزع القحف العلوي من جمجمته مثل جراب بذور. هذا دماغ شخص متعلم، لونه مثل بياض بيضة **(...)** خيول ميتة، انتفخت بطونها من تحلل الغازات. أرض ممزقة. حقائب، بنادق محطمة وأواني الطبخ متدلية على جانبي الجسر» **(لامستزوس)**.

عالج لامستزوس بدقة الكارثة اللاحقة وأبعادها السياسية، منذ الهوس الأولي بالحرب مروراً بخيبة الأمل واليأس حتى الانهيار، وصولاً إلى بوادر الحرب الأهلية والثورة التي وصل إليها الراوي بصيغة أنا. وفي أحد تلك المقاطع المؤلمة والحادة النبوئية طرح سؤال عن أسباب ودلالة الحرب الضخمة، وكيف تغير المزاج، بعد أربع سنوات، في الخنادق منبهاً إلى المسلخ البشري الصناعي المرتبط بتطور لاعقلانية التنافس الرأسمالي:

«حين غادرنا حملنا في وعينا ضرورة غير قابلة للتغيير. عنى هذا أن القرار يجب أن يصدر أخيراً**(...)** الحساب الأوروبي الكبير، وتبين فجأة إنه الحساب الأخير **(...)** لكن ما الذي يجب حسابه في واقع الأمر؟ **(...)** انتفض أصدقاء البشر والفلاسفة وركضوا وهم يرون بأعينهم الدم والنار، خفضوا جباههم واصطفوا بعضهم ضد بعضٍ بهدف الوصول إلى قرار. لكن ما هو الأمر الذي يجب البت فيه. ما هو الأمر الذي جرنا بكل هذا القدر من العنف؟ **(...)** هل أردنا معرفة من الذي يصنع أرخص أزرار القمصان ومعظم إبر الخياطة؟ هل هذا هو سبب أننا فقدنا ملايين من أرباب العائلات وتضرعنا لأن يرقدوا بسلام» **(مصدر سابق)**.

وبشكل مماثل تاريخياً وفيما تضمنه من رؤية مستقبلية طاردت ألفريد كوبين **(١٨٧٧ - ١٩٥٩)** رسام ما هو غير معتاد الذي قدم في روايته الوحيدة «الجانب الآخر» التي صدرت عام ١٩٠٩ تصور لديكتاتورية للرايخ الثالث

القادمة بطريقة تراوحت بين الحلم والواقع أخذتنا إلى جحيم وتنبأ بدقة تدمير «بيرله» مدينة الأحلام مثل مقطع في فيلم حول وابل القنابل الذي سيفرض في المستقبل نهاية الرايخ النازي:

«انهار الشارع الرئيسي الطويل، ولهذا شاهدت القصر، الذي ما كان مرئياً من هنا. بدا أحمر شاحباً أطلت كتلته الصماء على الأنقاض. ظننت أن الأبواق يجب أن تعزف فقد حلت الدينونة الكبرى **(...)** امتدت الأرض واتسعت كما لو كانت من الكاوتشوك، هز الهواء قصف كما لو كان دوي مئات المدافع. انحنت واجهة القصر ببطء كما لو كانت علم في مهب الريح ودفنت الساحة الكبيرة. قرعت كل أجراس أبراج بيرله، كان لحن موت البجعة الذي شيع المدينة المُحتضرة **(...)** توقفت الأجراس وانهارت الأبراج **...**ظل برج الساعة الكبيرة قائماً، نبضت نغماته العميق بشكل جهوري. لم أر أي أثر للحياة. ثمة مجموعة صغيرة من البشر الناجين **...**تبادلوا إطلاق النار في كل الاتجاهات **(...)** هبت من حفرة ضخمة في الأرض ريح باردةبلغتني بعد أن بعثرت كومة اللاجئين. شهقت الحفرة الكبيرة الهواء الذي أطلقته واختفى البشر والشرائط فيها؛ بدا لي ما يشبه دثار من الريح**...**لم يعد ثمة شيء واضح أمامي، أظن أنني لاحظت هرم البيوت في ضاحية المدينة انهارت بصخب **(...)** كومة ركام بعيدة، أنقاض، مستنقع، طوب مبعثر، حطام هائل من بقايا مدينة» **(**كوبين**).**

كارثة القرن العشرين الأصلية.

كان صيفاً شاعرياً، انفجرت فيه، مثل قنبلة، أول أخبار مفزعة في القرن العشرين. دُهش أصحاب الدخول المرتفعة في منتجعاتهم الصيفية **(**كانت هذه هي تسمية رحلة الإجازة السنوية التي عجز معظم العاملين بأجر على التمتع بها**)**. فبين الأول والرابع من شهر آب ١٩١٤ تبادلت أهم القوى الأوروبية الكبرى إعلانات حرب بعد أن اغتيل في الثامن والعشرين من حزيران ولي عهد النمسا وزوجته في سارايفو من قبل شخص صربي- بوسني وطني النزعة، وتحول هذا الحدث،

وأطلق سلسلة ردود أفعال قادت إلى انفجار التناقضات الرأسمالية. وبدأ بذلك إطلاق عنان الحرب العالمية الأولى التي أطلق عليها جورج ف. كينان، وهو مؤرخ من الولايات المتحدة الأمريكية، وصف كارثة القرن العشرين الأصلية. وحين اندلع الانفجار كان هناك قلة أدركت أن التغيرات الاجتماعية الحاسمة ستقود إلى كارثة هائلة نتيجة لأزمات مجمل تاريخ التحديث.

كانت ردة الفعل الأولى موجة من الفرح الهائل. ففي برلين كما في باريس تعانق الغرباء في الشارع كما لو أنهم سمعوا الخبر الأكثر إثارة للبهجة في حياتهم. واختال أصحاب الزي العسكري مثل الديوك. وأراد مثقفو عصر القيصر الألماني تجاوز العوائق الروحية. واستخدم الشاعر هرمان بار **(١٨٦٣ - ١٩٣٤)** استعارة:

«كانت الموسيقا الألمانية هي التي حشدتنا، إذ بدا الأمر تماماً مثل مقطع لريتشارد فاغنر أي اختصار تام ودقة مطلقة» **(اقتباس عن شولين)**.

وبدوره عبر توماس مان، الذي كان وقتها نجم الأدب الساطع، في خريف ١٩١٤ عن حماسه لخبر اندلاع الحرب الكبرى وهو الذي سبق أن نشر في عام ١٩٠١ رواية «دي بودن بروك»:

«كيف لفنان، أو لجندي فنان ألا يحمد الله على انهيار عالم السلام، الذي كان مملاً للغاية! الحرب! هي عملية تطهير! عملية تحرير ألهمتنا بأمل كبير» **(اقتباس عن فريس)**

كتب هذا شخص أعفي من الخدمة العسكرية بناء على شهادة طبية. بدا من الجلي تماماً أن الانفجار استقبل بوصفه حلاً، إذ إن التوتر تصاعد في وعي المجتمع تحت سلطة الآلة الرأسمالية العالمية العمياء. إن واقع أنه لم يكن من الوارد التعبير عن الأمل بتغيير أساسي وإيجابي وصولاً إلى تجديد العالم وتجديد شبابه إلا تحت شكل الهوس بالحرب أظهر درجة انهيار المعنويات والفساد التي وصل إليها المجتمع البشري فعلياً في ظل خضوعه لقوانين المنافسة. كما إن المادة البشرية المروضة بشكل جيد، التي خسرت كبرياءها الاجتماعي وإرادة المقاومة الجوهرية، صارت جاهزة

منذ زمن طويل لانفجار الكراهية القومية. ولم يكن من النادر أن أيادي العمال خطت على المقطورات المستخدمة في نقل المعدات العسكرية بفرح طفولي مسبق مثير للدهشة عبارات شوفينية حول القتل الجماعي:

كل طلقة تقتل روسياً

كل دفعة تقتل فرنسياً

كل ركلة تقتل بريطانياً

يجب أن يموت الصرب

ما كان هناك قط مثل هذا التوافق بين المثقفين أصحاب الفكر والجماهير الشعبية. ومع ذلك افترضت بعض الأبحاث الجديدة أن هذا الحماس للحرب ربما كان أسطورة ولدت من صورة التاريخ الرسمية اتخذت شكل تجلي إيجابي لاحق (أورليش/تزيمرمان) وربما كان الأمر هكذا. لكن هذا يعني تزييف التاريخ، إذ يمكن بالمقابل تفسير الاحتفال المجنون «بحادثة شهر آب» ١٩١٤ بوصفه حدث دخل التاريخ بمثابة عيد عنصرة خاص بالنزعة القومية. وفي الواقع على ما يبدو كان التقييمان صحيحين، إذ نجد بهجة النهوض الجماهيري وكذلك الخوف والقلق العميق في مواجهة احتمال الموت الجماعي. عبر هذا النمط من انشطار المشاعر بشكل كامل عن فصام الرأسمالية من خلال فرض المنافسة بالوسائل العسكرية وتحولها إلى هيستريا علنية. كان هذا هو الوضع المعنوي السائد وفق الكثير من الشهادات. وقد ورد في أمر خدمة صادر عن مدير شرطة مدينة شتوتغارت في التاسع من آب ١٩١٤:

«يا رجال الحماية! بدأ السكان بالجنون. الشوارع مليئة بكهول من الجنسين منخرطين بممارسات غير لائقة. كل واحد يرى في الشخص المجاور له جاسوساً روسياً أو فرنسياً، ويعتقد أن من واجبه ضربه وتسليمه لرجل الشرطة (...) يتم التعامل مع الغيوم بوصفها طيارين، ومع النجوم بوصفها مناطيد، ومع مقود الدراجة على إنه قنبلة» (اقتباس عن أورليش/ تزيمرمان).

ربما نشأ هذا الشعور الهستيري من الفكرة الغامضة حول الشعور القومي الذي تمت رعايته على مدى عقود من السنين في ظل الخضوع الذاتي لقانون العمل والتنافس الرأسمالي والمبالغات الداروينية، وأنه حان وقت دفع الثمن بالدم وأنه لم يعد هناك مجال للتراجع بل لم يعد من أمر متاح إلا الهروب إلى الأمام. انطلاق من اليأس المفاجئ من المشاركة الأبدية إلى أمل مجنون بإمكانية قطع العقدة العويصة التي ربطت المرء بتاريخ التحديث، كما لو أنه من الممكن من خلال تأليه التضحية بالنفس عبر الاندفاع إلى الحرب العالمية، أن تكون الأمور على ما يرام في نهاية المطاف.

صار من الوارد توجيه كل الغضب الكامن تجاه النظام الاجتماعي القمعي، الذي التهم الجماهير ذات النزعة القومية، إلى الخارج. يجب تعزيز الوحدة الوطنية والإخلاص للمصير القومي المشترك. ففي خطاب مرتجل أمام الحشود التي هدرت بشعارات فالتحيا أنت منتصراً، وألمانيا فوق الجميع، أوضح القيصر فيلهلم الثاني من أمام قصره في برلين:

«إن كانت الحرب قادمة فهذا يعني تعطيل كل الأحزاب، فنحن لسنا إلا إخوة ألماناً. في فترة السلم هاجمني هذا الحزب أو ذاك، لكني أمنع هذا الآن من كل قلبي» (اقتباس عن يوهان).

وفي بضعة أيام كرر القيصر عبارته وعدلها حتى وصل في النهاية إلى الصيغة الشهيرة: «لم أعد أعرف أي حزب، فأنا لا أعرف إلا ألماناً».

فيما يتعلق بمختلف الليبراليين ما كان من الوارد الاعتراض على هذا، إذ إنهم، من الليبراليين القوميين وحتى الليبراليين اليساريين من فرق فريدريش- ناومان[1] روجوا من صميم قلوبهم لسياسة التنافس الإمبرياليبل وعملوا على صوغها في إطار

(١) فريدريش ناومان (١٨٦٠- ١٩١٩) سياسي ألماني ليبرالي وكاهن بروتستانتي أراد الجمع بين النزعة القومية والاشتراكية غير الماركسية والقيم المسيحية. (المترجم).

مفاهيم. كان هناك في المقام الأول فئتان اجتماعيتان مختلفتان تماماً، تم عدهما غير مضمونتين من وجهة النظر الوطنية، ولهذا السبب أُقصيتا بشكل منهجي (ليس في ألمانيا وحدها) هما المواطنون اليهود والاشتراكيون الديمقراطيون، لكن هذا لم يتسبب بقلق كبير لحاشية فيلهلم أو لمناهضي الحرب. فعلى الرغم من كل الملاحقات والمجازر، وعلى الرغم من قضية درايفوس وكنس اليهود المحروقة، وعلى الرغم من اقتحام ونهب المقاهي في برلين، ومع إن القيصر عالي المقام وصفهم شخصياً بالحشرات، فإن معظم المواطنين اليهود (أفراد النخبة الوظيفية على الأقل) شاركوا في الهيجان الوطني على عتبة الحرب العالمية. وتحولت السياسة القديمة القائمة على الامتثال وإنكار الذات إلى مشاركة علنية عبثية في تبادل الكراهية. وضمن هذا الإطار كتب الشاعر اليهودي الشاب إرنست ليساور (١٨٨٢-١٩٣٧)، إثر دخول بريطانيا العظمى الحرب في الرابع من آب، قصيدة كراهية سيئة الصيت:

سنكرهك كرهاً طويلاً
لن نتخلى عن كراهيتنا
سنكره المياه والأرض
وسنكره المطارق والعرش
كراهية خنقت سبعين مليوناً
يعيشون متحدين، ويكرهون متحدين
لديهم عدو واحد:
إنكلترا!

وهكذا انضم معظم الفئة العليا اليهودية، من أكاديميين وعلماء وقادة الاقتصاد إلى عملية الهروب إلى الأمام القومية. وبما إنه لا يمكن توقع أمر مختلف من أصل وتاريخ الحركة العمالية والاشتراكية الديمقراطية فقد انضمت هذه التيارات إلى استعراض الحرب الوطنية وشعارات الوحدة، وإن كان ذلك بنبرات رثاء منخفضة.

كان من الجلي منذ زمن طويل أن إيديولوجية أخوة العمال العالمية السطحية متوافقة مع الاشتراكية الوطنية. وكان كل المطلوب حجة (مهما كانت واهية) حرب دفاعية ضد غاز ليتحول الاشتراكيون الديمقراطيون إلى أنصار حرب على الرغم من شعارهم إن هذا النظام ليس رجلاً أو قرشاً، الذي أخفى في الحقيقة رفض الطرف النقيض عرض المشاركة كما عبر عن ذلك أوغوست بيبل، الذي مات قبل عام من اندلاع الحرب، في خطابه الموجه إلى وزير الحرب الجنرال كارل فون أينم في الرايشستاغ في شهر، آذار من عام ١٩٠٤:

«لا يمكنكم أن تخوضوا في المستقبل حرباً مظفرة دوننا (...) ففي حال كانت الحرب عدوانية، أي حرب ترتبط بوجود ألمانيا، فإنني أعطيكم كلمتي إننا سنكون حتى آخر رجلبل حتى أكبر رجل فينا جاهزين لتنكب البندقية وحماية أرضنا الألمانية (...)» (اقتباس عن شولتز).

إن تمسك الحركة العمالية والاشتراكية بمقتضيات النظام القومي وبالاقتصاد القومي، الموروث عن روح عام ١٨٤٨، الذي تحول في عام ١٨٧٠ إلى نزعة عسكرية أثبت نفسه الآن أيضاً. وكما كان الحال في ١٨٧٠ مع المستبد نابليون الثالث حين انتفض ضده الجمهوريون الليبراليون يجب الآن التعامل بطريقة مماثلة مع نظام نيقولا الثاني القيصري للتخلص من خطر خارجي هدد حق الانتخاب الديمقراطي وحركة العمال الألمانية وإضفاء طابع شرعي على الاصطفاف إلى جانب رأسمالية القيصر فيلهلم. ففي أيام آب المصيرية تحركت الاشتراكية الديمقراطية في كل أوروبا على جانبي الصراع ولم يتعلق الأمر بسقطة بريئةبل بعملية إثبات تاريخية تكررت آلاف المرات إن الاشتراكية الديمقراطية هي فرع من الليبرالية القومية.

وعلى الرغم من إن شدة التأرجح باتجاه الجبهة الإمبريالية الموحدة لكن الوضع اتسم بالجنون وإنعدام ثقة متبادل. ونجد أن الزعيم الاشتراكي الفرنسي جان جوريس الذي عاد للتو من اجتماع مكتب الأممية الاشتراكية في مدينة

بروكسل قُتل في الحادي والثلاثين من تموز ١٩١٤، في خضم عملية التجنيد، في مطعم باريسي من قبل متعصب قومي يميني على الرغم من إنه لعب دوراً مزدوجاً شبيه بدور بيبل في ألمانيا وربما بسبب ذلك، وكان له موقف إيجابي من الأمة ومن الجيش. كانت من سخريات التاريخ المريرة، إذ إن جوريس بالتحديد توقع أن يغتاله متعصب من أنصار السلام (اقتباس عن آبوش). لكن حتى جريمة القتل هذه (التي افتُرض أن السفير الروسي في باريس المحرض على الحرب ألكسندر إسفولسكي كان وراءها) لم تمنع الاشتراكيين الديمقراطيين على جانبي الراين من التدافع إلى ميادين المجازر تحت تأثير النشوة القومية. وفي نفس الليلة التي قُتل فيها زعيم الاشتراكيين توافق الحزب والمنظمات النقابية الاشتراكية المتصارعة في فرنسا على الدفاع عن هذه الأمة وقرروا تعليق أي تحرك مناهض للجيش. وفي يوم تشييع جثمان جوريس عقدوا مع الأحزاب الأخرى (بما في ذلك القوميون الذين جاء القاتل من أوساطهم) حلفاً مقدساً، وبغرض إرضاء الجماهير عُدت هذه الخطوة انتصاراً لتكتيك جوريس احتفل به بعد مصرعه. (آبوش). ولو أن الاشتراكيين الفرنسيين لم يضلوا الطريق عشية الحرب نتيجة مقتل قائدهم وزعيمهم الإيديولوجي، لما كان الحال أفضل لدى أشقائهم في الجانب الآخر. كان هناك ما شابه طرفة عين نتيجة تردد أخلاقي ضعيف؛ فبالعودة إلى ١٩١٦ نجد وجود حالة رثاء للحرب بادر إليها عن غير رغبة موظف في الحزب الاشتراكي الديمقراطي هو كونراد هاينيش (١٨٧٦-١٩٢٥) الذي انتقل مثل كثيرين من الجناح اليساري إلى الجناح اليميني:

«هذا الشوق الجارف لأن تخوض التيار الهادر للمد القومي العام، ومن جهة أخرى الخوف العقلي الرهيب، هذا الشوق لأن تتبع دون تردد المزاج المحيط بك مثل خاتم محكم الإطباق، وإذا نظر المرء عميقاً في قلبه يكتشف أن هناك هوس داخلي تحكم به! هذا الخوف من أن تصير وغداً يضر نفسه وقضيته، وهل تجرؤ على الشعور كيف استحوذ الأمر على قلبك. إلى أن (...) ينفجر التوتر المخيف، إلى أن يجرؤ المرء على أن يكون على حقيقته، إلى أن يكتشف أن عليه

مراجعة كل المبادىء والنظريات البالية وللمرة الأولى (للمرة الأولى منذ قرن من الزمان!) من كل قلبه وبضمير مرتاح دون أي خوف من أن يُعد خائناً وهو يطوف منشداً أغنية العاصفة: ألمانيا، ألمانيا فوق الجميع» (عن غريبينغ).

حُسمت الأمور في أيام قليلة وظهر جوهر اشتراكية العمل القومي والرأسمالي. تم إقرار مخصصات الحرب وتم نبذ حُفنة أنصار الجناح اليساري وعلى رأسهم الماركسية اليهودية روزا لوكسمبورغ التي زُج بها في السجن في عام ١٩١٦. وبين عشية وضحاها صار الرفاق السابقون منبوذين، ولم يتم التصالح معهم إلا على مضض بعد فترة طويلة وعدوا أغراباً أكثر من العدو العسكري الرابض على الجانب الآخر من الحدود.

وخارج إطار هذه المجموعة الصغيرة من الحركة العمالية كان هناك حفنة من المثقفين حاولوا صوغ مواقف مناهضة للحرب في إطار أدبي مثل الناقد اللغوي والثقافي كارل كراوس (١٨٧٤-١٩٣٦)، والشاعرة والمؤرخة ريكاردا هوش (١٨٦٤-١٩٤٧)، والكاتب شتيفان تزفايج (١٨٨١-١٩٤٢) أو مؤلف القصائد اليهودي- المسيحي فرانتز فيرفل (١٨٩٠-١٩٤٥). بالمقابل سُمح «للشعراء العاملين» مثل المغني الاشتراكي الديمقراطي من مدينة نورنبرغ كارل بروغر (١٨٨٦- ١٩٤٤) إنشاد مقاطع مكسوة بشارات قومية:

لطالما رعينا حبنا لك،
لكننا لم نذكرك قط باسمك.
لكن الخطر الأكبر عليك أظهر نفسه،
إن أفقر أبنائك كان الأجدر بثقتك.
فكري بالأمر يا عزيزتي ألمانيا.

تم جمع محترفي القصائد والهواة من مقاعد البيرة ومن المشاغل ليشكلوا فيضاناً ربيعياً حقيقياً من الحماس بالحرب وعهود الولاء في خضم العاصفة

القادمة. وصار احتمال الموت البطولي مقبولاً بشكل واع، وتم تحويله إلى صائد كما هو واضح من مقطع من نشيد حرب آخر شهير، كان بخط يد عامل في إنتاج الغلايات هو هاينريش ليرش (١٨٨٩-١٩٣٦):

حماس الألماني الحر لا يبرد:

يجب أن تعيش ألمانيا حتى ولو على حساب موتنا!

عرف هذا المؤلف الذي استُدعي إلى الجبهة، أيضاً كيف يبتلع مخاوفه، وأظهر مدى نجاح الطبقة العاملة في تعلم دروس البيولوجيا الاجتماعية الداروينية وتحويلها إلى شعور بالمثابرة لأن الحرب هي من قوانين الطبيعة مثل «العمل» و«العرق» ومثل الدولة والأمة:

رفيقي الفرنسي، أنا أرحب بك.

يجب ألا تغضب لأنني أطلق النار عليك:

أنا أخوك، وأنا رفيقك؛

لكن إله الدم فرق بيننا.

هذا ما يجب أن تكون عليه الأمور. أن تنمو مثل العشب والشجر

فشعب الإنسانية يتوق إلى الضياء؛

ولا يمكن لشجرتين أن تنموا على تربة واحدة،

إذ تنتزع إحداهما من الأخرى الحيز والنور.

«ما من عجب إنه في هذا الشعر الداروينى التنويري القاتل أمكن للدراسات اللغوية الجرمانية الرسمية إثبات أن شعر العمال اجتاز الامتحان بنجاح وتحرر من كل التحيز الحزبي والمهني» (اقتباس عن فريز). لكن ما جرى بروعة كان صدمة الواقع. وحتى في وقت نشر ليرش أناشيده الحربية كتب رسالة خاصة إلى صديق تضمنت كل الدلائل على تبدد الأوهام:

«عزيزي بترولد، ما كان بإمكاني في أي حال تصور، ولا أظن أن أحد كان قادر على ذلك، إذ إن الأمر جديد للغاية، وما كان قط جزء من الحرب **(...)** لا قيمة للشجاعة والإقدام والمهارة. ومن امتلك أغبى الأعصاب هو الأقل تأثراً وكل ما عدا ذلك سواء» **(اقتباس عن فريز)**.

لم يقتصر الأمر، في هذا الخطاب المختلف تماماً الذي قرع الآذان فجأة، على البنية الفصامية لوعي ذهانيبل شمل مفاجأة حقيقية. من المعروف إن المرء توقع الموت في الميدان، لكن ميتة شخصية وبطولية، وليس ميتة مغفلة وصناعية ما كان بالإمكان تقريباً تصديق مدى بؤسها. أراد المرء الهرب من غباء الرأسمالية ومن بؤس المصانع ومن حياة المكتب عبر «تجربة الحرب» ليفاجأ المرء بمعرفة أن غير هذا غير ممكن إلا بوسائل دموية. وبدا أيضاً أنه ما من شخص كان مستعداً حقاً للحرب التي أُضفي عليها صبغة صناعية، وأن وعي الذات للوقائع الرأسمالية المنجزة ذاتياً قائم خلف هذا. تم بالفعل استيعاب التنفيذ الفني وانضباط المصنع لكن بمعنى محدد،إذ إنه كان مخترقاً من قبل تهيؤات ما قبل التحديث، ومفهوم الشرف، ونموذج السلوك الشخصي. كانت الحرب الصناعية بمثابة صدمة ثقافية حلت بهذا الوعي بالذات، وقد عرض فيلهلم لامستزوس هذا الأمر في عرض تضمن رؤية نبوئية قُدم عام ١٩١٢:

«اتصف الموت فيما مضى بالفروسية، موت مشرف لجندي. الآن هو موت على يد آلة! **(...)** يتم نقلنا من الحياة إلى الموت على يد تقنيين ومشغلي آلات. وكما تم إنتاج أزرار ومسامير على نطاق واسع في المعامل الكبرى **(...)** استهدفتنا الآلات. نحن نركض لتتصدى للآلات التي تنتصر وتخترق لحمنا. كما تغرف الآلة من الدماء المتدفقة من شرايينا وتشرب منه دلاء كاملة. **(...)** بهذا الكم الهائل وببرودة دم، وبخبرة يتم القضاء على الحشرات. ففي هذه الحرب لا نعدو نحن أن نكون حشرات **(...)** تعال وانظر إلى المتفجرات التي هي سادة الميدان **(...)** لقد استسلم الفرد البشري وتطور إلى عزقة في الآلة العسكرية» **(...)** **(لامستزوس)**.

حين اندلعت الحرب، استرجعت الرؤوس في البداية مشاهد عسكرية مثيرة من الكتب المدرسية. صور لميدان المعركة المشتعل على الرغم من إن الآلة صارت منذ مئة عام النموذج الأصلي للروح الرأسمالية لكن ظلت صور الفرسان المقدامين والسيوف البراقة تتحدى المدافع. تضمن كتاب دعاية موجه للأطفال حمل عنوان «أبي في الحرب» الذي طُبع نسخ كثيرة منه على نفقة رابطة السيدات الألمانيات لرعاية أطفال الحرب، نجد الفارس الألماني الذي تم تعظيمه بطريقة غبية حاملاً سلاحه الفردي على الرغم من أن الصور والقصائد تضمنت صراعاً بين غواصات وبين طائرات:

لطالما اختبر العدو الأمر:
يمتطون صهوات حيوانات مزبدة الأشداق،
رماحهم مشرعة
فرسان بلا دروع وآخرون مدرعون
رفرفت أعلام مبهجة
من ذروة رمح مُرهف
يمتطون الجياد وينتصرون
ويفرضون القوة الألمانية
ثم يمضون للنوم منتصرين،
في ظُلمة الإسطبل الدافئ
يربتون على أعناق الخيول
التي ما تزال مبللة.

في واقع الأمر استُخدمت الخيول على نطاق واسع عند بداية الحرب؛ لم يكن ذلك وفق دور الخيالة التقليدي، لكن حرفياً بوصفها علفاً للمدافع،

وبالتحديد بوصفها حيوانات جر للمدافع ولمعدات عسكرية أخرى. كانت معاناة هذه الكائنات، الممزقة والمشوهة، في الحرب الصناعية فظيعة، وكما توقع لامستزوس، وهذا أمر لم يغب عن أي من كتب الحرب الشهيرة اللاحقة، وهذا ما نجده عند إيريش ماريا ريمارك (١٨٩٨ - ١٩٧٠) في مؤلفه الذي حظي بشهرة عالمية «كل شيء هادئ في الميدان الغربي»: «لم يسبق لي قط سماع أنين حصان، وأعجز عن تصديق هذا. سُحقاً لهذا العالم، يا للكائن الشهيد الذي اخترقه ألم ضار فظيع. غارت الدماء من وجناتنا» (ريمارك).

في الأشهر الأولى القليلة حين شهدت الحرب تحرك القطعات[1] وقعت ومضة بطولية وهمية تحولت إلى وصمة عار، ففي العاشر من تشرين الثاني ١٩١٤ وقرب مدينة لانغيمارك الفلامندية في بلجيكا تم القضاء على دفعة كاملة من خريجي الثانوية العامة شاهري السيوف أنشدوا مجد ألمانيا لكن نيران الرشاشات قضت على المجموعة. إن المحتوى الحقيقي لتلك الحقبة، التي تم تحويلها إلى أسطورة وطنية، أظهر عبثية التصورات حول الحرب العائدة إلى ما قبل التصنيع، إذ تم حرق جثث أطفال سُذج ليتحولوا إلى شهداء للرايخ (فيهنر) على أمل أن يعيشوا حياة أخرى الأمر الذي عنى التلاعب بهم مرة ثانية في سبيل الجنون القومي.

لكن مع الاستمرار في القتل وتحول الوضع إلى قتال مواقع أدت تغيرات القتال وطبيعته الآلية إلى تبديد كل الأوهام التقليدية. وكان الأمر شديد الإلحاح، إذ عُدت طبيعة الحرب على الجبهة نتاجاً سلبياً لرأس المال إلى حد دفع شخصاً بارداً ومحافظاً من الطراز الأول هو إرنست يونغر (١٨٩٥-١٩٩٨) لأن يكتب في الجملة الثالثة من كتابه عن الحرب «في العاصفة الفولاذية» الذي ما كان اقل شهرة لاستخدام صورة «طاحونة الجبهة» التي يتم استرجاعها بشكل دائم. كما عاد بشكل غير واعي كأنه أمر مستقل بذاته، مفهوم الطاحونة الشيطانية الذي ترك أثره في بدايات التصنيع الرأسمالي على حالة اليأس التي عاشها النمط الجديد

(١) إشارة إلى التغير الميداني اللاحق والاعتماد على الخنادق. (المترجم).

من الخدم الأحرار، وكلمة السير المتحرك الذي ذكر ببشاعة آلات تعذيب العمل في الرأسمالية المبكرة الحاضرة حتى اليوم. وهكذا نضجت المذبحة بوصفها شلال دم سبق فردان.[1] في حين صاغ ماكس بارتل، الذي كان بدوره شاعراً عمالياً مميزاً تجربة الجبهة وفق الصورة المستعارة القديمة:

طاحونة عظام ضخمة هي الجبهة،
تطحن في حرارة المعركة
كما تطحن في برد الشتاء
لاحت رهيبة في الأفق.
أيام طويلة
أسابيع مخيفة
مضت المجزرة.
سحقت ومزقت مئات المرات
طحنت عظام شباب من البشر
أما الطحان فقد ضحك وقهقه.

لم يدرك كاتب الشعر القومي الألماني البروليتاري أن الأمر تعلق هنا بصورة قديمة مر عليها أكثر من مئة عام عرض فيها ويليام بلاك تعريفاً لنمط الإنتاج الرأسمالي لكنها لم تعد مليئة بالغضب والاشمئزازبل باستسلام انتحاري فصامي أمام المسخ على شكل آلة حرب تابع للمسلخ البشري العظيم. إن الأخلاق الاشتراكية المعادية للنزعة العسكرية التي لم تجد نفسها في جميع الحال في حالة توافق مع المواقع التاريخية الحقيقية للاشتراكية الديمقراطية، تبخرت في ظل تغلب الانطباع حول كل «ضرورة» وهي قادت، كما كان الحال وقت السلم، إلى

(١) إشارة إلى معركة فردان التي وقعت عام ١٩١٧ في إطار الحرب العالمية الأولى. (المترجم).

استيعاب انضباط المصنع وشاركت في تبجيل طاحونة الدم. ومن المثير للدهشة وفي حالة فصام مشابهة وإخضاع الأعناق للنير، جاءت ردة فعل إيديولوجية قطب مضاد لحالة وعي بالذات يمينية محافظة مثلها في المقام الأول إرنست يونغر. ففي نظره صفعت مسألة إضفاء طابع صناعي على الحرب وجه رجل الحرب الفرد الوطني المشبع بروح الفروسية، وها هو يدير لها خده الثاني:

«لم يعد الأمر، في هذا الصراع، كما كان زمن السلاح الأبيض مرتبطاً بقدرات الأفراد بل صار معتمداً على عضويات هائلة متجابهة. فالإنتاج والوضع التقني، والكيمياء، والمدارس وشبكة السكك الحديدية هي القوى التي تختفي خلف سحاب الدخان الذي يغطي المذبحة البشرية. إن هذا الإجبار على إخضاع حياة الفرد لإرادة لا يمكن مقاومتها اتخذت حالة وضوح مخيفة. دار الصراع على مستوى ضخم اختفى أمامه المصير الفردي. غطت الوحدة القاتلة في الميدان الواسع والتأثير بعيد المدى للآلات التي قيدت كل حركة في الليل ما حدث **(...)** اعتمد القرار على قاعدة حسابية، إذ إن من يقدر على أن يمطر قدر أكبر من القذائف على مساحة محددة، يحقق النصر. كانت المعركة مواجهة عنيفة بين جماهير، وصراع دموي على حلبة الإنتاج والمعدات. وهنا قد لا يعي المتقاتلون المتمركزون تحت الأرض لخدمة آلات القتل على مدى أسابيع إنها مواجهة بين بشر**(...)** إنه نفس شعور العبثية الذي يجتاح العقل لرؤية كتل البيوت والمصانع المدمرة» **(يونغر)**. إن هذا الدافع لإخضاع الذات لقوانين عمياء جعلت الأفراد يتجابهون تحت وطأة سلطة غريبة هائلة، كان له في خضم المذبحة الصناعية الضخمة نكهة جنسية غير سوية. هنا تحولت الدوافع المثلية الدفينة التي هي بعيدة عن الرجولة وفق فهم المرء بحيث يتجاوز وهم الرجولة الرأسمالية الذي تكون عبر عملية تاريخية. وتبدو هنا بوضوح عناصر مثلية عملت بشكل سيّىء، لأنه ما كان من المفترض بالمرء عيشها، ويؤدي كبحها في الوعي إلى رفض هستيري. بل إن الدلالة السادية المازوشية أشد لأنها أقرب إلى الشعور الجنسي المعترف به لأنها تتوافق بشكل ما مع اللذة الضرورية، ومن المعروف اليوم أيضاً

إنها تنتمي إلى قسم كبير من الرأسماليين المتشددين الذين لا يشعرون بلذة إلا تحت ضربات سوط طرف مهيمن. يتعلق الأمر هنا بشكل أقل بطقوس تعذيب الذات، إذ ترجح عليه سمة لذة الخضوع الذي يتطلب اجتماعياً التضحية بالنفس على مذبح قوى عليا تستمتع من جانبها بإساءة معاملة المادة البشرية. إن سادية مازوشية السياسيين والمديرون الحديثة يمكن أن يطل عليها تسمية دعارة معبد الرب مولوخ، [1] وكانت الحرب العالمية الأولى هي المرة الأولى التي تمكنت فيها الآلة العالمية من ابتلاع الرجال القادرين على العمل من كل الطبقات بشكل لا مثيل سابق له، وطرحت خطاب هذه السادية المازوشية بشكل علني، إذ إنه في عاصفة الفولاذ المرتبطة بالحرب التي أضفي عليها طابعاً صناعياً، تراجع مواطن التنوير ليستسلم دون شروط الآلهة التي أنشأته.

ارتبط هذا التخلي عن الذات وهذا التراجع بشكل مباشر بالتغيرات الهيكلية التي كانت رابضة تحت السطح لكنها خرجت إلى الضياء في الحرب الهائلة. تسارع التطور التقني، في الصناعات الكيميائية (إنتاج الغازات السامة)، وفي بناء الطيارات وفي إنتاج السيارات. ففي خضم رعب المذبحة المادية بلغت الصناعة الرأسمالية مستوىً جديداً، ترافق بشكل جديد من «العمل المجرد» الذي ظهر في بداية الأمر في ميدان الحرب. ففي رسالة من الميدان كتبها عامل مصنع نقرأ: «أنجزنا البارحة الكثير من العمل الدموي» (اقتباس عن أورليش / تزيمان)، أي إن الأمر لم يتعد متابعة عمل ما قبل الحرب بوسائل مختلفة. إن الرجال أنفسهم الذين كان لديهم أحلاماً صاروا هدفاً لهجمات طائرات ومدرعات زحفت نحوهم فوق سلاسل ثقيلة. ومع حرب الغازات تحققت حرفياً صورة الحشرات البشرية. لقد تحول أبطال الحرب على الجانبين إلى مختبرات بشرية، وإلى مادة اختبار للصناعة الكيميائية. وقد وصف الجنرال الفرنسي موردك تأثير أول ضربة بالغاز السام:

---

(١) إله كنعاني آمن به العديد من الشعوب، وكان لا يرضى إلا بقرابين الأطفال. (المترجم)

«تراجعت قطعاتنا في كل مكان **(...)** هرب في كل مكان رجال المشاة، وأفارقة، ورجال الحماية، والزواف[1] ورجال مدفعية عزل من السلاح مرتبكون، ستراتهم مفتوحة، تخلصوا من رباط العنق وجروا مثال مجانين نحو المجهول، ناحوا مطالبين بالماء، بصقوا دماً، وتدحرج البعض على الأرض وحاولوا دون جدوى عب الهواء **(...)** ما عادوا جنوداً بل كائنات مسكينة حل بها الجنون فجأة. كان المشهد متماثلاً على جانبي القنال حيث تجمع حفنة من الرجال طلبوا الماء للتخفيف من عذابهم». **(اقتباس عن هايديكر).**

أشارت مثل تلك المشاهد من الحرب إلى نوعية جديدة من مقتضيات الرأسمالية وإضفاء طابع شعري على «العمل» الذي عبر في الخنادق عن حدة عملية فرض الانضباط في الشركات. وكما وعد أوغست بيبل وتنبأ فإن عملية الاستيعاب الاشتراكية الديمقراطية لانضباط المصانع والمكاتب صارت من القيم المثالية لحركة العمال في تشغيل آلة الحرب.

هذا ما كتبه جندي من الجبهة إلى أهل بيته إثر أول معركة خاضها:

«كان منظر القتلى مروعاً إلى حد ما **(...)** دم، أيد بردت، عيون تحجرت، ووجوه مشوهة. تشبثت أيدي الكثيرين بالسلاح، في حين امتلأت قبضات آخرين بتراب أو بحشائش انتزعها عنصر الاحتضار **(...)** ما من أثر للشجاعة والإقدام وما شابه، ففي الواقع تعلق الأمر فقط بالانضباط المرعب، والقسر الذي دفع الجنود إلى الموت» **(اقتباس عن أولريش / تزيمرمان).**

وتم البرهنة على إنه لا يمكن بعد الحرب العودة إلى شروط العمل والإنتاج التي قامت قبل ١٩١٤؛ إن عملية إضفاء طابع شعري على العمل أو جعله أكثر دقة التي أُنجزت في الخنادق، أثبتت إنها غير عكوسة. ما كان الأمر

---

(١) قوات مشاة تشكلت في العهد العثماني من أبناء مناطق مختلفة في الجزائر ثم أُعيد تشكيلها عام ١٨٣١ إبان غزو الجزائر **(المترجم)**

نتيجة تسارع التطور التقني وحسب؛ بل تعلق الأمر بشكل أكبر بكثير بتغيير البنى الاجتماعية ووعي الجماهير بنفسها. وما كان من الوارد أن تبدو الحياة اليومية كما كانت من قبل. ولم تنجُ أشكال التواصل من هذا:

«لم يكتس الاتصال الجماهيري بُعده الحديث إلا مع الحرب العالمية، فحتى الآن تم تقسيم مجموعات السكان المرتبطة بمواطنها والأمية وتوزيعها على «كل البلدان»، ويمكن للمرء أن يقول بعيداً عن السخرية الرخيصة إن وجهات نظر الحركة التواصلية هي التي بُني عليها لاحقاً الرأي العام. ى يمكن تجاهل ملايين الرسائل البريدية من الميادين **(...)** للتعرف على الطبقات الدنيا ولا سيما الفلاحين الذين أجبروا للمرة الأولى في الحرب، على التعبير عن أنفسهم وعن نمط حياتهم خطياً ثم اعتادوا الأمر. ويجب، بطبيعة الحال، ملاحظة مدى التغيير الهائل الذي فرضته الحرب والترويج الإعلامي الجماهيري اليومي على بنى التواصل وعلى عادات الإصغاء، والمتابعة، والقراءة. ولا يمكن للمرء فهم الترويج الإعلامي الاشتراكي الوطني والفاشي دون هؤلاء الرواد البورجوازيين – العسكريين» **(كرومرايش)**.

«هذه ليست سخرية رخيصة بل موضوعية وقاسية من قبل النظام السياسي - الاقتصادي الحديث عالي التطور، تصبح وجهات النظر التواصلية وتشكل وعي الطبقات الدنيا لا شيء إلا بوصفها شكل من الترويج الإعلام الجماهيري العسكري، وشبكة اتصال آلة الحرب ورسائل بريدية من الميدان تتيح لغذاء المدافع من البشر الدخول إلى المجتمع. وفي واقع الأمر ظل حتى اليوم هذا الأساس الملطخ بالدماء القاعدة الفعلية للرأي العام الجماهيري الديمقراطي الذي نشأ لاحقاً وكشف عن نفسه بوصفه من إنتاج عقل بنثام. إذ إن هذا النوع من الوعي المكتسب الذي تضمن اغتصاب الذات، هو بالفعل منظم بشكل مُسبق ومقنون، ويصل إلى نهايات الأعصاب بتوجيه من الآلة الرأسمالية العالمية التي تعمل بوصفها آلة حرب فقط لتتمكن من الدوران بسرعة أكبر، لتضع

المجتمع على خطها الآلي المرسوم مسبقاً. كان هذا بالتحديد هو ما أراده بنثام لدفع عملية تجذير الشباب من الذكور في الخنادق للمضي في إضفاء طابع عالمي على المادة البشرية؛ انطلاقاً من وجهتي نظر تقنية واجتماعية في آن معاً، وفق ما لاحظه إرنست يونغر في عاصفة الفولاذ:

«نحن عرفنا في الحقيقة كل شيء، إذ فرضت الخنادق علينا آلاف المهام يومياً مثل حفر الأنفاق العميقة، وتشييد ملاجئ وكتل خرسانية، وإنجاز مصارف للمياه، وإعداد القوالب والدعائم، والتسوية، ورفع السواتر أو تمهيد المنحدرات، وتجهيز مراحيض التفريغ، باختصار مارسنا كل الحرف بمفردنا. لم لا؟ لم يرسلوا إلينا ممثلين عن جميع الحرف؟ فما يعجز عنه شخص يمكن لشخص آخر إنجازه» (يونغر).

إن «البشري العالمي» الذي حلم به ماركس ذات مرة، لا يمكن أن يبدو في شكله الرأسمالي إلا بوصفه كائناً بشرياً صالحاً للاستخدام عالمياً، وأن يكون قادراً بكل معنى الكلمة على أي شيء، ولهذا يجب أن يكون مكان مولده الطبيعي في حفرة مسلخ المادة البشرية المبللة بالطين والدم. وكانت هذه الحفرة في خاتمة المطاف هي التي أنجزت نموذج الديمقراطية الجماهيرية في القرن العشرين. فحتى ذلك الوقت كانت المساواة الديمقراطية قانونية وظاهرية فقط، تمثلت بحق منح شرعية عبر الاقتراع النشط أو السلبي للبرلمان الوطني الأمر الذي لم ينجز منذ وقت طويل عملية توحيد للبشر، إذ إن المثال الوحيد هو تحديد الفروق بين البشر على قاعدة موقعهم وثروتهم. وبالأحرى ظلت الفواصل المهنية والفكرية عالية إلى حد شكلت فيه عائق منع المزيد من التسوية الرأسمالية للثقافة وللمجتمع. يتأمل الراوي بطل الحكاية لدى ريمارك التغير المفاجئ في الوضع مقارنة مع الوضع قبل الحرب الذي تبدل بسرعة هائلة: «هكذا جلسنا متواجهين (...) جنديان بمعطفين رثين (...) ما الذي عرفه عني، ما الذي عرفته عنه، في الماضي ما كانت أي من أفكارنا متماثلة» (ريمارك). لكن طاحونة الدم المرتبطة

بالحرب الصناعية لم تكتف إنجاز البشري الصالح للاستخدام عالمياًبل أنجزت النموذج الأولي لبشر القرن العشرين:

«تأثرت أفكارنا الطينية بمرور الأيام (...) هذا حال الجميع وليس حالنا وحدنا هنا، ما عاد هناك من قيمة لمامضي بل إن المرء لم يدرك هذا حقيقة. الفروق، التعليم والتربية اختفت تقريباً وما عاد من الممكن رصدها (...) كما لو كنا في الماضي قطع نقود من بلدان مختلفة؛ تم صهرها، وتحمل اليوم نقشاً متماثلاً» (ريمارك).

حدد هذا الصهر وإعادة تشكيل المادة البشرية بشكل متماثل على جبهات الكارثة الأصلية في القرن العشرين الشكل الأساسي للمساواة الديمقراطية التي تؤدي وظيفتها، التي عبرت بهذا عن طبيعتها الحقيقية بوصفها كيان مشوه وغريب عكس نور العالم، إذ إن المساواة السلبية أمام المال، التي لم تكن قد فرضت نفسها بشكل كاف، ما كانت قادرة إلا أن تكون على شكل المساواة السلبية بين الموتى وإعدادهم لدخول مطحنة الدم مكتومي الأصوات. إن هذا الشكل للديمقراطية الصاعدة في القرن العشرين وفق تصورات بنثام أهدى أخيراً الأفراد مساواة المثال الواحد القائم لدى الحشرات. إن النموذج الأولي لبشر الديمقراطية الجماهيرية كان الرجل في القبور الجماعية التي وسمت الناجين بشكل دائم فصاروا أذلاء، منطوين، ضعاف الشخصية بشكل لم يسبق له مثيل، غطتهم الدماء والقاذورات، حتى صار الفرد ناضجاً أخيراً ليحكم نفسه وليكون هو اللوياثان الديمقراطي الخاص به. تضمنت الحرب العالمية تقدماً في التحرير الرأسمالي للنساء فصار من حقهن اجتياح مواقع العمل الصناعي لاسيما في مصانع الأسلحة ولاسيما في مصانع الذخائر. وفي واقع الأمر ما كان ارتفاع مجمل عمل النساء في سنوات الحرب أشد من فترات الطفرات في زمن ما قبل الحرب؛ وعدا عن هذا كان عمل النساء المأجور في صناعة الأسلحة محدوداً نتيجة النقص في تأهيل النساء اللواتي كان معظمهن دون تأهيل دراسي، وكان من المعروف إنه عمل مؤقت:

«إن الترحيب العلني بعمل المرأة المأجور في الحرب العالمية الأولى يجب ألا يخفي واقع إنه كان إجراءاً مؤقتاً، وما كان هناك أي رغبة في أن يستمر بعد نهاية الحرب بأي حال من الأحوال. لم يتم الترحيب بتوظيف النساء في مواقع عمل الرجال بل تم التعامل معه بوصفه تلبية لمقتضيات الحرب في زمن نقص الرجال. كان هناك اتفاق بين كل التكتلات الاجتماعية المهمة على إنه في أعقاب التسريح ستُفسح النساء المجال من جديد أمام الرجال. كان موقف الانتظار في فترة التسريح بين ١٩١٨-١٩١٩ معروف بين العاملات، إذ إنه طوال الحرب تم الإعلان عن الأمر وطباعته، كما تم في حالات غير قليلة تضمين هذا في عقد العمل من خلال توقيع المرأة على وثيقة أشارت على الموافقة على ترك موقع العامل لصاحبه الأصلي» **(دانيال)**.

لكن على الرغم من هذه القيود، فقد كان عمل المرأة المأجور في التصنيع الحربي خرقاً هيكلياً عميقاً مثل وعياً تاريخياً، إذ انشغلت الهيئات المدنية والعسكرية للمرة الأولى بعملية تجنيد رسمي للنساء في العمل المأجور في تعارض مع كل الإيديولوجيات الجنسانية المرتبطة بالبيولوجيا الاجتماعية. كان ذلك خرقاً في مجال العمل المأجور، وإن كانت التبدلات الهيكلية الدائمة لن تحصل إلا لاحقاً. وكما هو حال الرجال في الجبهة صار من حق النساء الاحتفاء بديمقراطيتهن الجماهيرية كما هو واضح من ذكريات شاهد معاصر للحدث:

«كان هناك دائماً شيء ما. ولا سيما في النوبات الليلية. لم تمر ليلة دون انهيار امرأة أو أكثر أمام الآلات نتيجة الإرهاق، والجوع، والمرض **(...)** كان هناك في المقصف اشتباك لفظي يومي، ووصل الأمر أحياناً لتبادل الضرب لأن مغرفة الطعام ما كانت ممتلئة» **(أولريش)**. لا بد هنا من بعض الفرح، إذ إنه حين تمكنت العاملات بأجر من اجتياز معمودية النار بشكل رسمي بهذه الطريقة، بحيث لا يكون هناك من مجال للخطأ حول طبيعة التحرر الرأسمالي، وأن يتضح من الآن فصاعداً أمام النساء على المستوى التاريخي إن العلاقة بين الدار والموقد من جهة، والدخل المالي

الخاص من جهة أخرى من خلال «العمل المجرد» الذي تم فرضه من قبل طرف غريب لا تخرج عن نطاق الطاعون أو الكوليرا. جاءت المكافأة الديمقراطية في أعقاب الحرب في شكل حق المرأة في الاقتراع العام في العديد من البلدان إذ إن الحرب الكبرى أنجزت الاختراق الكبير. إن الخطوة الحاسمة الأولى في دمج المرأة في الحياة العامة الرأسمالية كانت وفق نموذج صهر النموذج الأولي للرجال في ظل الديمقراطية الجماهيرية في الجبهة، كما إن المساواة بين الجنسين لا يمكن إلا أن تبدو سلبية بوصفها عنصر تشويه رأسمالي ديمقراطي للبشر. ضمن هذا السياق، وفق منظور بنثام، تحققت دفعة للتطور الرأسمالي وازدهرت الاشتراكية الديمقراطية كما لو كانت ضمن دفيئة. وأخيراً تمكنت من الوصول إلى حيث أرادت معتمدة على نفسها، وصار من حقها المشاركة والاحتفال بدخولها إلى العالم البورجوازي (بيبل) الذي ترعاه الآلهة من خلال عربدة الدم. ومن الشهادات الموثوقة حول روح ذلك العصر كان موقف الاشتراكية الديمقراطية الألمانية – النمساوية المزعومة عام ١٩١٦ من خلال تصرف أممي سلبي حين استخدمت الانجرار خلف التحريض ورفضت التفاوض مع جان جوريس حول «وطن الآباء والبروليتاريا»، ونشرت ذلك في نشرة جماهيرية. إن المقدمة التي كتبها اشتراكي من مدينة فيينا هو إنغلبرت برنرشتورفر جديرة بأن تذكر حرفياً بكل تفاصيلها:

«إن ما ميز جوريس بوصفه فرنسياً، وهو أمر نجده لدى هذه الأمة ولدى كل الأمم غير الألمانية تقريباً، هو أمميته المخلصة (!) احترامه وتقديره العالي لكل الثقافات ولا سيما الألمانية (...) على الرغم من أنه وطني فرنسي متحمس لكنه لم يقع في الخطأ الفرنسي الشائع الذي لا يرى العالم إلا فرنسياً (...) فهو رأى جمال عالم البشر من خلال نظرة شاملة إلى الأمم التي كانت حقيقتها هي الشرط المُسبق للبشرية المثالية. كان بعيداً للغاية عن الأممية المضمرة وعن العدمية القومية التي نظرت إلى تقدم النوع البشري من خلال خليط من الأعراق والأمم (...) كان صديقاً للسلام لكن هذا لم يمنعه من تحرير عمل حول تطوير الجيش الفرنسي أظهر فيه معارفاً عسكرية مدهشة.

فبعد كل شيء كان ضمان سلامة الأمة في نظره الواجب الأسمى لكل شعب (...) كره الحرب وخاف منها. فحين تندلع الحرب عليه أن يجد أرضه وشعبه جاهزين بالسلاح. وهذا أمر غير وارد إن لم يكن تسليح فرنسا مثالياً. لذلك وعلى الرغم من مزاجه السلمي العميق والمخلص لكنه كان بعيداً عن مناهضة النزعة العسكرية. يجب ألا يشوب تنظيم الجيش شائبة. وقد قاده انشغاله بإصلاح الجيش إلى دفع الاشتراكيين وأنصار السلام إلى معالجة أدق تفاصيل إصلاح الجيش. وقد يبدو هذا وفق مفاهيم شخص اشتراكي غير جدير بالتقدير. لكن هذا وارد فقط في حال توقع المرء من الاشتراكية إلغاء فكرة الوطن الأم وفكرة القومية (...) إن الحرب التي ما كان بإمكان جوريس منعها كانت ستفرض عليه عجزاً كاملاً، وهذا ما يمكن أن يؤكده كل من عرف أعماله وشخصيته. كان نمطاً راقياً للإنسان المثقف المعاصر لم يعِدُ تآخي الشعوب شعاراً بل اقتنع به من صميم قلبه. لكن من يمكن أن يشك إنه بعد اندلاع الحرب سيقف بحماس وعاطفة مع شعبه. كان سيتصرف وفق كلمات شاعرنا شيللر:

«مهما حدث عليك أن تقف في صف شعبك». ففي ساعة مصيرية للأمة يختفي الخداع والدوغمائية. كان ليقوم بواجبه بقلب لا يخشى الموت (...) أشار جوريس في المقام الأول إلى ضرورة التطور التاريخي وإلى عظمة الرأسمالية (...) نحن الاشتراكيين بمجملنا نعلم إنه لا وجود للاشتراكية دون الرأسمالية (...) لكن ثمة شك إن كانت هذه المعرفة قد نُقلت إلى الجماهير بقدر ما تستحق. لا يوجد في الرأسمالية جوانب مظلمة فقط، إذ عملت القوى المتصارعة داخلها لمصلحة التقدم. يجب علينا أن نرغب بالمزيد من تطورها (...) ثانياً أوضح جوريس أن الوطن الأم يمثل الكثير من الخير بالنسبة للبروليتاري (...) وعارض الصيغة التي وردت في البيان الشيوعي: «لا يمتلك العمال وطناً» لكن ربما فسر جوريس وكل من قرأ هذه الجملة بصيغتها المستخدمة بشكل غير صائب. ربما كان كل ما أراد ماركس قوله أن العامل لا يملك وطناً اليوم، وكان هذا صحيحاً في زمنه. لكن منذ ذلك الزمن وحتى اليوم أُنجزت تغيرات هائلة.

صار للعامل وطن **(...)** ثالثاً أشار جوريس إلى القيم الثقافية للأمة **(...)** ففي نظره لا يوجد تعارض بين القومية والأممية **(...)** وفقط من امتلأ بالحس القومي والانتماء الواضح المشترك والفعال إلى جماعة ملموسة، يقدر على الارتقاء من هذه القاعدة نحو فكرة المواطنة العالمية **(...)** مثل الإقرار مجدداً بالانتماء إلى الوطن وإلى الأمة دون تردد ضرورة أولى للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني. حينئذ فقط سيكون التزامه الأممي حقيقي ومخلص**(!)**

ومع قراءة هذا سيرى العامل الألماني الأمور تحت ضوء مختلف. وسيودع العبارات الأممية وكما وقف في الفترة الأخيرة بإخلاص إلى جانب الوطن، وسيفعل هذا بوعي وإدراك إنه بهذا لا يخدش الواجبات الأمميةبل يؤديها بشكل كامل **(!)»** (برنرشتوفر).

إن الغدر الإيديولوجي وتحريض الرعاع الذي شابه الوعظ الكنسي الواضح هنا في التعبير اللغوي سعى للرد إندفاع عن خطاب مماثل. كما لو إنه لم يكن أكثر من كاف إنه في فرنسا احتُفل بالهبات القومية التي أدت إلى اغتيال جوريس على إنها انتصار لتكتيكه، حتى ولو أدت تصريحاته الوطنية حول إصلاح الجيش والضرورات العسكرية بوصفها واجباً وطنياً إلى قتل الأعداء الاشتراكيين الألمان والتضحية بأعضاء الحزب الفرنسي باسم التقدم البشري الأسمى. نادراً ما شهد التاريخ شخصية سيئة الطالع، وأكثر بؤساً من هذا الزعيم الاشتراكي الذي قادت أفكاره الوطنية الغاضبة إلى مصرعه ولاحقته بعد موته. ثم لاح في الأفق أمام الاشتراكيين الديمقراطيين لتحصيل نتائج الخوف. فبعد أن دفعوا ضريبة الدم وأثبتوا إنهم جزء مندمج في العالم الرأسمالي، سُمح لهم بالدخول، الذي طال انتظاره، إلى مراكز السلطة، أو بالأحرى إلى ردهات الاستقبال والباحات الخلفية؛ إن قوة الاشتراكية الديمقراطية المرتبطة بلوياثان جهاز الدولة وجد أخيراً ميدان نشاطه العملي في مجلس إدارة الطلاب في المسلخ البشري. وتحول قادة الاشتراكيين الذين تم التضييق عليهم حتى الآن إلى شركاء أغرار في مجلس رجال دولة الآلة البديعةن هذا هو حالهم حتى اليوم. إذن فقط بعد تكديس القرابين البشرية صارت

مشاركة الاشتراكيين في الحكم جزء من الأعمال السياسية المعتادة. ففي فرنسا وبلجيكا دخل كبار موظفي الحركة العمالية إلى حكومة الحرب بوصفهم وزراء. لم تذهب الأمور في ألمانيا إلى هذا المدى، لكن في هيئة استشارية غير رسمية ضمن لجنة الكتل النيابية كانت الأغلبية الاشتراكية الدمقراطية طرفاً مشاركاً ومرحباً به؛ وبهذه الطريقة فُتحت، على الأقل، الأبواب الخلفية وممرات العبور إلى جهاز الدولة الرأسمالية أمام طلائع الرماة الاشتراكيين للمشاركة في السلطة:

«عُد تخفيف العزلة السياسية من أهم التغيرات الاجتماعية السياسية في الحرب. لقد جعلت مقتضيات الحرب جماهير الاشتراكيين الديمقراطيين على تواصل مع الحكومة، والهيئات، والموظفين، ولا سيما في اللجان العديدة وفي اللجنة الرئيسية التي مثلت الجهة الأكثر أهمية بين الدورات البرلمانية. وتجاوز الأمر الإطار البرلماني العادي. إن الاشتراكيين الديمقراطيين الذين وصموا في الماضي إنهم أعداء الرايخ صاروا مقبولين من قبل الأحزاب والحكومة بوصفهم شركاء في المحادثات وفي المفاوضات. وكانت هذه الصيرورة أكثر بروزاً على المستوى المحلي. ووصل ممثلو الحزب الاشتراكي الديمقراطي في فترة ما قبل الحرب إلى الوظائف العامة وإلى البلديات؛ وفي بروسيا صار الاشتراكيون الديمقراطيون للمرة الأولى بعد انتخابهم مستشارين حكوميين لا يقبضون أجراً، وتعزز وضعهم في الهيئات الحكومية. ولد هذا الاعتراف المتصاعد في البلدات فرحاً داخلياً لدى الاشتراكيين الديمقراطيين» **(مولهاوزن)**. لكن الفرح الأكبر تمثل دائماً بالقناعة، ولا سيما القناعة الداخلية؛ وهكذا صارت الاشتراكية الديمقراطية من أحزاب البرلمان الدائمة وهو أمر كلف ملايين الضحايا من التافهين لكنه مثل تقدماً للديمقراطية، وتمكن الاشتراكيون من الفوز بأول بلدية. وبهذه الطريقة المُبهجة تأسس تقليد مشاركة الاشتراكيين الديمقراطيين ثم هيمنتهم على جهاز القمع في العديد من المدن الكبرى، وصار لديهم مجموعات نافذة خاصة بهم. أما بقع الدم التي لوثت ثياب الأعيان الجدد فقد استعصت على التنظيف لكن تم تجاهلها باستمرار. ففي هذا السياق الغريب تابع

مفهوم الاشتراكية تطوره ضمن الاشتراكية الديمقراطية. إن اشتراكية حركة العمال التي كانت مبعدة لكن تم احتواءها ما كانت سوى الرأسمالية مع مشاركة اشتراكية في جهاز الدولة (لوياثان)، وهكذا جذب هذا التفكير الأساسي أزهار حربية اشتراكية جديدة وامتزج مع ما أطلق عليه في ألمانيا بشكل عام أفكار ١٩١٤. وما كانت هذه الأفكار إلا أيديولوجية - مجتمع حرب غامضة بقدر ما كانت لا عقلانية روجت لأفكار الرايخ الألماني ضد بريطانيا العظمى الغدارة وضد النفوس الأوروبية الغربية المباعة. لم يقتصر الأمر على بروز عنصر قوي مناهض للسامية وفق الصياغات التي لطالما كررها القيصر فيلهلم الثاني علناًبل ظهر ايضاً الانفصام النوعي الذي رافق بناء الأمة الألمانية منذ بدايات القرن التاسع عشر المتضمن أن الرأسمالية الألمانية يجب أن تكون شيئاً مختلفاً تماماً، أي بطولية من حيث الجوهر ومتسامية حتى وإن كان ذلك في شكل نظام إنتاج سلع رأسمالي صناعي في خدمة مقتضيات أسمى يعمل وفق التهيؤات الجماعية حول الانتماء إلى الدم الألماني. اندمجت هذه التركيبة الإيديولوجية الموروثة عبر العديد من الأجيال مع الضرورات الاقتصادية للحرب، واستحضار الوحدة الداخلية وقبول «العمل المجرد» بل تبجيله في ظل ظروف الحرب العالمية الصناعية المتوافقة مع أفكار ١٩١٤ التي تضمنت بشكل علني أو مُضمر نزعة مناهضة للسامية من نمط جديد مرتبطة باشتراكية الدولة. وبما إن الليبرالية والاشتراكية انحدرتا من جذر تاريخي واحد، فصار من حقهما خوض الحرب الكبرى بوصفهما إخوة أعداء، وأن تتطورا وفق هيكل جديد غير معروف حتى الآن. ولم يقتصر الأمر على هذا بل إنهما تمكنتا في الوقت نفسه من الترحيب، بوصفهما إخوة أعداء، بتبادل الأفكار الإيديولوجية والسياسية ضمن إطار العائلة المحبة للتحديث، إذ إن الراديكالية اليمينية التي ظهرت في القرن العشرين بوصفها كاريكاتير رهيب للنزعة المحافظة القديمة التي تسللت من حفرة الدم والوحل ضمن إطار الديمقراطية الجماهيرية التي لم تتضح بعد. فبغض النظر عن العداوة الظاهرية التي طبعت العلاقة بين الأحزاب

والإيديولوجيات المتنافسة فإن مشاركة الاشتراكية الديمقراطية في الدولة ومولد اليمين الراديكالي الحديث انبثقا من الشرخ الهيكلي نفسه الذي أصاب المجتمع الرأسمالي الذي جددته الحرب العالمية دون هوادة.

عزز هذا التطور في ألمانيا الاشتراكية الديمقراطية، إذ تعززت إيديولوجية نظام الحزبين الذي عمل على مدى طويل وتعزز من خلال الوضع الحربي حيث فرضت ألمانيا حصاراً بحرياً ضد خصومها وكان عليه تنظيم إدارة موارد الدولة. وما كان كبير منظمي هذه المشاريع الاجتماعية أحداً غير الصناعي اليهودي الليبرالي مدير شركة AEG ومنظر الإمبريالية الألمانية فالتر راتناو الذي تزعم اليهود المدافعين عن الوطن، وكان ضمن نخبة موظفي الرأسمالية. وليتمكن من القيام بذلك تجاهل بطريقة مثيرة للإعجاب نبرة معاداة السامية التي تبناها أنصار إخوة الدم الألماني. وقد ألقى في العشرين من شهر كانون الأول ١٩١٥ حدد فيها قواعد تجربة اقتصاد الدولة الاجتماعي بناء على خبرته العظيمة:

«السادة المحترمون! أود أن أُطلعكم على جزء من إدارتنا الاقتصادية للحرب ليس له مثال تاريخي سابق، وسيكون له تأثير كبير على مسار ونجاح الحرب وتأثير كبير على المدى البعيد. إنه حدث اقتصادي يشبه إلى حد بعيد أساليب الاشتراكية والشيوعية لكن ليس من حيث المعنى الذي طرحته وطالبت به النظريات الراديكالية. لا أود أن أطرح عليكم عملية البناء النظرية لنظام جامدبل جزء من حياة عشناها **(...)** ستقود إلى تغيير شامل في حياتنا الاقتصادية وتؤدي إلى قيام هيئة من بين جدران وزارة الحرب البروسية القديمة بهدف جعل الاقتصاد الألماني صالحاً للحرب **(...)** ففي الرابع من شهر آب من العام الماضي، حين أعلنت إنكلترا الحرب في إطار همجي غير مسبوق حول بلادنا إلى قلعة محاصرة براً وبحراً وصرنا مضطرين للاعتماد على أنفسنا **(...)** بدا إن هناك أربع طرق ممكنة يجب عبورها بهدف إعادة تشكيل اقتصاد البلاد لتعزيز الوضع الدفاعي **(...)** أولاً: التحكم بكل موارد البلاد تعسفياً بحيث لا تخضع لإرادة

أي أحد **(...)** ثانياً: كان علينا الاستيلاء على كل الموارد المتاحة وإدخالها إلى البلاد طالما كان هذا ممكناً **(...)** أما الاحتمال الثالث الذي أتيح لنا فكان هو التصنيع. يجب أن ننتج كل ما لا يمكن الاستغناء عنه ونعجز عن الحصول عليه **(...)** وبقيت الطريق الرابعة وهي استبدال المواد التي يصعب الحصول عليها بمواد أخرى **(...)** وللقيام بهذه المهمة التي فرضت علينا كان علينا التعاون مع العديد من الهيئات **(...)** يجب العثور على مصطلح أساسي يمكننا من متابعة الدورة الاقتصادية. وقد صُغنا مفهوماً جديداً للمصادرة **(...)** إن مفهوم المصادرة هذا لا يعني انتقال السلع إلى ملكية الدولةبل الاكتفاء بوضع قيود تُخضع السلع لإرادة قوة عليا بدلاً من مالكها **(...)** فمن جهة أولى مثل هذا خطوة حاسمة باتجاه اشتراكية الدولة، إذ لم يعد تداول الخيرات خاضع للعبة القوى بل صار قسرياً. ومن جهة ثانية يتم فرض عملية إدارة ذاتية في الصناعة حتى في المجالات الكبرى من خلال التنظيم الجديد. **(...)** وهكذا برز مفهوم اقتصاد الحرب، واتخذ شكل إدارة ذاتية **(...)** وتم التخلي عن الحرية غير المقيدة. تم تأسيس شركات لاستثمار المواد الأولية أخضعت لإشراف أشد إحكاماً من قبل الهيئات العامة **(...)** وهي قامت وفق هذه الطريقة بدور وسيط بين شركات الأسهم التي جسدت الشكل الاقتصادي الرأسمالي وجهاز إشراف تنظيمي وهذا شكل اقتصادي قد تظهر دلالته في الأزمان القادمة **(...)** وهو إنتاج ألماني **(...)** وهو فخر النظامين الألماني والبروسي» (راتناو).

ما كان اقتصاد الحرب الألماني هو الوحيد؛ إذ شهدت كل البلدان المشاركة في الحرب أشكال مماثلة من إخضاع السوق للسياسة الوطنية. وعلى الرغم من وجود بقايا من الاقتصاد الليبرالي، إذ لم يتم (كما بين راتناو) فرض مُلكية حكومية كاملةبل عملية توجيه حكومية شاملة، وبدا أن تشديد قبضة الحكومة على الاقتصاد في نظر معظم المشاركين في العملية بوصفه خطوة نحو الاشتراكية الأمر الذي دلّ على مدى ترسخ التماهي الفوري بين الاشتراكية وبين إشراف الدولة على الاقتصاد وتوجيهه في العقول. ففي شهر تشرين الثاني من عام ١٩١٤ احتفت مجلة عمال التعدين وكتبت:

«الاشتراكية أمام ناظرينا في كل مكان» (اقتباس عن شونهوفن ١٩٩٤). كما إن راتناو قال في محادثة: «نحن صرنا في منتصف الطريق إلى الشيوعية» (اقتباس عن بيبر ١٩٨١) كما إن ممثل الحكومة الألمانية في المفاوضات مع النقابات حول السياسة الغذائية في اقتصاد الحرب قال: «صار لدينا نصف دولة اشتراكية وأنتم لا تطالبون بما تبقى! » (المصدر السابق). وهكذا تمكن الثوريون البلاشفة في روسيا تحت قيادة لينين من الإشارة إلى المعجزة التنظيمية البروسية - الألمانية لاقتصاد الحرب وأرادوا الترويج للاشتراكية بوصفها فقط المطالبة بملكية الدولة الشاملة تحت شعارات بروليتارية. بل إن الجنرال البروسي هانس فون سيكت رحب باشتراكية الثكنات الناشئة:

«ثمة شيئان ضروريان في رأيي: نمو قوي لفكرة الدولة مترافق بنمو سلطتها، أي تعزيز اشتراكية الدولة بعد أن تحول الشعب إلى جيش» (اقتباس عن كلونه ١٣٧، ١٩٨١).

كما أدت الحرب الكبرى إلى تعزيز التعاون بين حركة العمال والاشتراكية الديمقراطية ضمن إطار دفعة جديدة لاشتراكية الدولة وفق منظور أدولف فاغنر. اشتركت النقابات والحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني (على غرار المنظمات الشقيقة السابقة من مناهضي الحرب) في النقاشات حول هدف الحرب وصولاً إلى المطالبة بإلحاق أراض، ومستعمرات جديدة، وهيمنة ألمانية في أوروبا بل حتى هيمنة الرايخ الألماني على العالم. كما تم استثمار أموال النقابات إلى حد كبير في سندات الحرب. كما إن إيديولوجية الشرعنة الاشتراكية للتضامن الوطني تغيرت وتم استبدال التهديدات المزعومة لإنجازات القيصر الروسي وجحافله بتهديد المصالح الألمانية في السوق العالمية من قبل بريطانيا العظمى، التي مثل هدفها الأكبر من السياسة الحربية، وفق رأي العديد من موظفي النقابات، إلحاق أضرار اقتصادية بألمانيا. (اقتباس عن بيبر). في الواقع كان مثل هذا الميل واقعياً، إذ إنه بعد أن عُدَ «العمل المجرد» قيمة إيجابية مأخوذة عن الاشتراكية، وحُددت على هذا الأساس مصالح العمال من منطلق الاقتصاد الوطني واشتراكية الدولة، صار من الضروري أيضاً توجيه المصالح الوطنية

المتنافسة نحو الخارج (بغض النظر إن كان ذلك وفق النهج اليعقوبي الثوري، أو النهج الإصلاحي) ليكون هذا هو منطلق توجيه الاقتصاد. إن الافتقار لأي فكرة حول نموذج لخيار مختلف جذرياً المستمر حتى اليوم من ربط مصالح العاملين بأجر والنقابات بمصالح المنافسة القومية أدى إلى سفك هائل للدم في الحرب الكبرى. وقد أقر القائد النقابي تيودور لايبارت (١٨٦٧ - ١٩٤٧) برقة إن أهداف النقابات كانت على الدوام إلى جانب التمثيل النشط لمصالح العمال موجهة وفق مصلحة الصناعة الألمانية والاقتصاد القومي الألماني (اقتباس عن بيبر). كما صرح الاشتراكي الديمقراطي اليميني أوغست فينيش (١٨٧٨) لاحقاً:

«ما كانت الرأسمالية هي القوة الدافعة التي وجهتنا إلى الأسواق العالمية بل العامل الألماني. وما كانت النزعة العسكرية الألمانية هي سبب التوتر السياسي الذي قاد إلى الحرب الآن، بل عشرون مليون ألماني كان عليهم العيش اعتماداً على عمل أياديهم» (اقتباس عن بيبر).

مع وجود الكثير من الأشياء المشتركة المندرجة تحت شعار «أفكار ١٩١٤» كان لا مفر من أن يقود فهم اشتراكية الاشتراكية الديمقراطية - النقابات إلى مفاهيم، تم إعادة اكتشافها جزئياً، وجاءت من ترسانة معاداة السامية التي تم السخرية منها حتى الآن التي كانت الشقيق الأصغر الأشد غباء لنقد الرأسمالية. كان الاشتراكي الديمقراطي باول لينش (١٨٧٣ - ١٩٢٦)هو أول من تحدث عن «اشتراكية الحرب»، وهذا مفهوم سرعان ما انتشر في الأوساط اليمينية المحافظة والأوساط الليبرالية ثم ظهر من جديد لاحقاً في الثورة الروسية. وبشكل نقيض ظلت فكرة «المجتمع الوطني» قائمة بين مناهضي السامية وحركات الشباب ضمن المفردات الاشتراكية؛ وفي هذا السياق برز منذ عام ١٩١٥ المفهوم الذي ربما ابتدعه راتناو الذي وسم نظام إنتاج السلع المجتمعي والنقابي. توافق الاشتراكيون، والليبراليون، والمحافظون اليمينيون حول فكرة جمعية وطنية في خدمة «دولة عمل وطنية»؛ وعلى هذا لا يمكن أن نستغرب عودة

ظهور سمة الاشتراكية الوطنية في نصوص اشتراكية ديمقراطية نقابية وهي التي حددها للمرة الأولى الليبرالي اليساري فريدريش ناومان، وشاعت تحت اسم اشتراكية الحرب، إذ يمكن القول إن كل مفردات الحزب النازي الأساسية برزت إلى العالم بشكل خلاق نتيجة التعاون النشط بين الاشتراكية الديمقراطية والنقابات في الحرب العالمية الأولى. وما كان الأمر مصادفة بحتةبل كانت علاقة وثيقة (إن لم نقل تطابق) بين أفكار فصلت بينها جدران هشة من العداء التنظيمي وتقاليد إيديولوجية متنوعة. لم يتبن كل الاشتراكيين الأفكار الاشتراكية الوطنية الأكثر تشدداً، بل كان هناك ضمن الاشتراكية الديمقراطية طيف متنوع وصل حتى إلى معارضة الحرب علناً. لكن برز ضمن هذا الطيف علاقة اختلاط إيديولوجية بين الوطنية اليمينية، والراديكالية اليسارية، والبيولوجية الاجتماعية، والنزعة العرقية، والنزعة العمالية العسكرية التي تم تجاهلها لاحقاً لعدم توافقها. لكن في خاتمة المطاف تمكنت المبادرة الديمقراطية الجماهيرية، واندماج الاشتراكية الديمقراطية بالفكر الوطني، ومولد الاشتراكية الوطنية من إيجاد وحدة وطنية رممت الانهيار الهيكلي الذي تسببت به الحرب العالمية. وكما كان الحال مع اشتراكية الدولة البسماركية، كانت ألمانيا هي الرائدة، في حين تم إخماد ظواهر مماثلة برزت إلى النور في بلدان رأسمالية أخرى. وبالاعتماد على القوة التنظيمية للاشتراكية الديمقراطية وللنقابات، اللذين توليا القيام بالأعمال القذرة خفية، تمكن اقتصاد الحرب، وفق منظور راتناو، من المحافظة على الرايخ الألماني بقبضة حديدية حافظت على دوران آلة الحرب على الرغم من العزلة الألمانية. وترافق تنظيم اشتراكية الحرب هذه بتغيير قيادة الجيش التي وقف على قمتها الجنرال فيلد مارشال باول هندنبرغ (١٨٤٧ - ١٩٣٤) والجنرال إيريش لودندورف (١٨٦٥ - ١٩٣٧) وتعزز موقعهما يوماً بعد يوم بحيث صارا في واقع الأمر مركز السلطة الذي تراجعت أمامه أهمية حكومة الرايخ والقيصر. عُد لودندورف عبقرية عسكرية وتنظيمية طموحة؛ ومع استمرار الحرب اكتسى نظامه شكل ديكتاتورية عسكرية واضحة كانت مثالاً للعديد من ديكتاتوريات التحديث

متنوعة الألوان التي شهدها القرن العشرون. وكلما استمرت الحرب اشتد تدهور الوضع في الجانبين، ولا سيما في الرايخ الألماني المنهك، إذ لم يتوقع أي من البلدان الرأسمالية المتحاربة الرئيسية هذا النمط من الحرب الصناعية الهائلة التي دامت سنوات، ولم يستعد لذلك. كان لا بد من تغذية آلة الحرب بالمزيد والمزيد من الموارد. وانخفض إنتاج لوازم الحياة إلى حد لا يصدق:

«تراجع الإنتاج في الزراعة التي تأثرت بشكل خاص من قلة اليد العاملة في ألمانيا بين ١٩١٣ - ١٩١٧ بمعدل تراوح بين ٥٠% و٧٠%، وبلغ معدل التراجع في روسيا ٥٠%، وتراوح في فرنسا بين ٣٠-٥٠%. وكانت النتيجة ترشيد استهلاك المواد الغذائية لدى السكان من خلال إدخال البطاقات التموينية للحصول على الخبز، واللحم، والبطاطا، إلخ... ومن بين كل الدول المتحاربة كانت ألمانيا الأولى في معاناة نقص المواد الغذائية. (...) وابتداءً من ١٩١٤ حددت لجنة الحبوب تكوين دقيق الخبز وأضيف إليه حصة معينة من دقيق البطاطا وتم خفض استهلاك الخبز. كما تم الحد من توزيع الدهون التي تم تخصيصها لصناعة الجليسرين كما تم الحد من استهلاك الدهون الصالحة للأكل، وتلا ذلك فرض قيود على منتجات أخرى. (...) أما في إنكلترا فاقتصر الترشيد على المنتجات المجلوبة من ما وراء البحار مثل القهوة والزبد. وفي فرنسا كان اللحم والسكر من المواد التي شملها الترشيد (...) وفي داخل المملكة المزدوجة (النمسا/ المجر) ما كان هناك تضييق في المجر على عكس الحال في النمسا والبلدان السلافية ولاسيما في الجيش سيّىء التغذية. وجاء في بيان موجه إلى الجيش نُشر عام ١٩١٨ إن الديدان لا تضر المعدة. وانتشر بين الشعب الذي عانى من سوء التغذية مرض التيفوس كما ارتفعت معدلات الوفيات في تركيا. وعانت القوى العاملة في القرى الألمانية والنمساوية، ولا سيما النساء، من سوء التغذية الأمر الذي تسبب في اضطراب الدورة الشهرية وفي حالات عقم مؤقت». (فيرو ١٩٨٨). إنها نغمات معروفة منذ زمن طويل حول الطعام وجودته. إن ما واظبت الرأسمالية على القيام به في السلم تابعت القيام به زمن الحرب وكان بالتحديد فرض نظام غذائي لا يليق بالكلاب على جماهير القوى العاملة لتلبية احتياجاتها الأساسية. وقد روى

ريمارك التالي: «في الصباح خبز اللفت، وعند الظهر لفت، وفي المساء أضلع ضامرة مع سلطة اللفت» (ريمارك). وقد رد عليه رجل مجرب: «خبز اللفت؟ أنت محظوظ فثمة خبز من نشارة الخشب» (المصدر السابق) بل إن إرنست يونجر تمايل: «في المساء جاء طباخ الميدان ومعه خمرة ربما كانت من لحم خنزير مسلوق» (يونجر). وما كان الوضع في البيوت أفضل كما نتبين من عدد لا يحصى من الوثائق، ونقرأ في رسالة لسيدة من مدينة هامبورغ عائدة إلى ١٩١٧: «نذهب إلى الفراش متضورين جوعاً، ونهض منهكين من الجوع، لا شيء، لا شيء إلا الشمندر المسلوق بلا بطاطا، ودون لحم» (اقتباس عن أولريش). ونقرأ في رسالة لسيدة أسترالية حجزتها الحرب في مدينة لايبزيغ: «أمضينا أسبوعاً غريباً (...) ما كان هناك عملياً شيء لنأكله، بدا إن البطاطا ما عادت متوفرة، حصل كل فرد على نصف رطل مما سُمي برقائق البطاطا (...) بدت لي مثل قشور بطاطا مجففة (...) كيف تدبر الفقراء هنا أمورهم بدا خارج قدرتي على الاستيعاب. إن أي شعب آخر على هذه الأرض كان لينتفض ضد حكومة فرضت عليه مثل هذه المعاناة» (اقتباس عن شولين ١٩٩٤). وبمفردات أخرى نقول إن اقتصاد السوق، جالب الرفاهية، شعر بعد قرابة مئة عام من التصنيع ومزاياه الفريدة المجيدة التي أضفت عليه شرعية بوصفه آلة حرب، بضرورة التخلص من نموذج آكل البطاطا حتى عن طريق الشنق والخنق، وفرض على جزء كبير من البشرية في العالم الرأسمالي، ولا سيما في ألمانيا، واستبدِل بنموذج آكل قشور البطاطا، ولحم الخنزير المصنع من اللفت، ونشارة الخشب.

تمكن فنان حرب هاو مثل إرنست يونجر من تصوير بؤس الخنادق وأدوات القتل بوصفها «جماليات الرعب»، ففي كتاباته المؤلمة عن «الحرب بوصفها تجربة داخلية» احتفى بعملية الذبح بالآت بوصفها «قتالاً دامياً رائعاً» وامتدح المصير العظيم غير المكترث بقضايا الاحتياجات اليومية (يونجر ١٩٢٥). ربما بدت الخمرة واحدة من التفاصيل الكثيرة المطلوبة ضمن العمل الفني الضخم. لكن البشر العاديين غير المتصفين بهذا النمط من المزايا الجمالية المرعبة بدؤوا الآن، متأخرون جداً، يفقدون الصبر.

كان الجيش الفرنسي أول من شهد تمرداً في عام ١٩١٨، تم قمعه وإخماده بالدم. وفي نهاية المطاف بدأ الألمان بالتمرد بعد أن حرموا من الوجبات القاتلة في حين حظي المنتفعون من الحرب وضباط الأركان بولائم دون أي إزعاج. ثم حدث ما عرفه كل طفل من كتابه المدرسي، إذ انهار الرايخ الألماني بعد دخول الولايات المتحدة الحرب (١٩١٧) ما عاد بإمكانه مواجهة تفوق موارد الحلفاء. تمرغ تاج القيصر في التراب، وهزت الثورة الروسية العالم. لكن كيف يمكن للمادة البشرية المدجنة التي ابتلعت كل الوقاحات حتى الموت، بعد كل هذا التفكير بالتحرر من الآلة العالمية القاتلة؟ ما كان من الممكن التخلص بهذه السرعة من عقود من سنوات الخضوع الذاتي. وفي نبوءته التي صاغها فيلهلم لامستزوس عام ١٩١٢ توقع انهياراً وثورة لكن ليس بوصفهما نهاية سعيدة بل السخرية النهائية:

«اخترقت مسيرات المدينة (...) اعتقالات (...) خطب تحريضية (...) احتشدت السيدات أمام دار البلدية، وطالبن برجالهن (...) ما معنى هذا، فات الأوان. كل ما عليكن هو القناعة بما تركته لك الرصاصة. وجهوا طلقاتكم الحادة إلى صدورنا» (لامستزوس).

«وبالفعل فإن المادة البشرية المعمدة بالدم التي شكلتها الديمقراطية الجماهيرية ما كانت، منذ زمن طويل، قادرة على تصور الحرية والهناء إلا وفق التصنيفات الرأسمالية، ورضيت في نهاية المطاف بما تركته لها الرصاصة. تم تغذية آلة الحرب بما يقارب عشرة ملايين قتيل. وكما لو إن أرملة حرب من منطقة آلغوي أرادت تنفيذ المشهد الساخر الذي توقعه لامستزوس حين كتبت رسالة إلى القيصر عام ١٩١٨:

جلالتكم المبجل! لو تفضلتم. خدم زوجي في الجبهة منذ الثاني من آب ١٩١٤، وبذل كل ما في وسعه (...) مات في الجبهة الغربية في سبيل الوطن (...) ويستحيل علي نقل الجثمان لأنني غير ميسورة الحال (...) أود أن أطلب من جلالتكم مساعدتي في استرداد جثة زوجي الصالح بنفقات قليلة» (اقتباس عن أولريش / تزيمان).

واندلعت الثورة وفق هذا النمط تقريباً. مضى تاريخ الرأسمالية قدماً بعد كارثة القرن العشرين الأصلية وكأنه انعكاس المصير الشخصي لبطلي وكبيري منظمي اشتراكية الحرب الألمانية على شظايا مرآة محطمة.

إذ جُن رئيس الأركان السابق إيريش لودندورف، العبقرية العسكرية والنموذج الأولي لديكتاتوري العصر الصناعي (وهو من سماه السياسي ووزير الخارجية لاحقاً غوستاف شتريزيمان بكروميل الألماني)[1] بكل معنى الكلمة وجمع بين جنون العظمة الشخصي والاعتقاد بعظمة المجتمع وعانى من نوبات بكاء ومن شلل هستيري (بولياكوف) تطور إلى حالة هوس مرضي إنه ملاحق ومال إلى معاداة السامية، وبدأ بالاعتقاد بالإله الجرماني فوتان[2] (تشوبيك) وشق طريقه في التاريخ الألماني حتى وفاته عام ١٩٣٧، إذ التحق بالحزب الاشتراكي الوطني الألماني وصار ممثلاً له في البرلمان واندمج مع رفاقه من الحرب العالمية ومن الوطنيين المتحمسين إلى حد دفعه لاتهام هتلر بخيانة العرق الجرماني لمصلحة اليهود وبابا روما (بولياكوف). أما فالتر راتناو الذي عمل بوصفه زعيم اقتصاد الحرب الألماني بشكل وثيق مع لودندورف، وصار وزيراً للخارجية، ثم قتلته مجموعة من الضباط اليمينيين الراديكاليين عام ١٩٢٢ بتهمة التزامه السياسي بمعاهدة السلام ولأنه «خنزير يهودي».

هنري فورد ومولد شركة السيارات

كان الخوف المكتوم من المستقبل أحد جذور الحرب العظمى، ولم يقتصر هذا على الجماهير المستسلمة والخاضعة بل شمل أيضاً النخبة الوظيفية الرأسمالية.

---

(١) أوليفر كروميل (١٥٩٩-١٦٥٨) قائد عسكري وسياسي إنكليزي حول إنكلترا إلى جمهورية وفرض عليها نظام استبدادي.(المترجم).

(٢) الإله الأعلى في الأساطير الجرمانية- الإسكندنافية. (المترجم).

إن فترة الركود الطويلة التي رافقت عصر التأسيس لم تصل إلى نهايتها إلا في عام ١٨٩٠ ولم يتم تجاوزها إلا من خلال نمو ضخم. لكن السؤال الذي ظل فارضاً نفسه هو هل يمكن لنمط الإنتاج الرأسمالي أن يتحول إلى نظام يغطي كافة جوانب المجتمع. تحطمت آخر أنماط القيود الاجتماعية والثقافية من خلال الحرب العالمية. لكن كان على نمط الديمقراطية الجماهيرية الذي سحقته طاحونة الدم الانتقال اقتصادياً أيضاً إلى مستوى جديد من تطور النظام الرأسمالي.

وتطلب هذا الانتقال إلى نمط غير مسبوق من الانتاج الواسع ومن الاستهلاك الجماهيري. وبهدف تجاوز هذه العقبات ما كان على الرأسمالية الاكتفاء بالتخلص من بقايا النماذج الثقافية والاجتماعية القديمة بل التخلص أيضاً من عقبة داخلية ضمن هيكلها. فمن الناحية الأساسية ينقسم كل إنتاج إلى عملية إنتاج وسائل الإنتاج (آلات، وأدوات ومبان ...إلخ) وإلى إنتاج المواد الاستهلاكية؛ وقد أطلق ماركس على القطاعين تسمية القسم الأول والقسم الثاني. يميل منطق رأس المال إلى القسم الأول من عملية الإنتاج أي إعطاء الأولية للاستثمار وبالمقابل تقييد إنتاج المستهلكات. إن اسم رأس المال أشار إلى إن الهدف الحقيقي هو الاستثمار وليس الاستهلاك. إن انتقال المال الوسيط ليصبح هدفاً في حد ذاته عكس بطريقة منطقية تحوله إلى أداة ليصبح بدلالته الأوسع هدفاً لذاته، في حين إن الاستهلاك هو شر ضروري لا بد من تحمله. وإن الفرد البشري في نهاية المطاف تحول بشكل عبثي إلى أداة في خدمة أداته الخاصة وهذه هي ذروة عملية الحركة الوثنية. ولهذا الميل الأساسي جذر عقلي تاريخي مرتبط بالأصل الديني القديم للمنطق الرأسمالي أي بالبروتستانتية (وفي نسختها الكالفينية[1] في المقام الأول) التي أمرت البشر مشغولي البال بتبرير أنفسهم أمام الله من خلال العمل الجاد واكتناز المال دلالة على خضوعهم لله، وأمرتهم من جهة ثانية بعدم التمتع بثمار عملهم بطريقة خاطئة بل وجهتهم إلى التوفيرعن طريق التقتير والانكباب على العمل في حد ذاته بهدف

(١) إشارة إلى جان كالفن (١٥٠٩ - ١٥٦٤) كان رجل دين ومصلحاً زمن الإصلاح البروتستانتي .(المترجم).

الارتقاء إلى درجة أعلى حتى اللانهاية. وتحول هذا التنشيط القسري للدافع القديم لبناء ثروة وهو ينتمي مع التعطش للمال لدى المستبدين العسكريين أصحاب السلطة المطلقة، إلى القوى الدافعة الأساسية في الدستور الرأسمالي. كما انعكس هذا أيضاً في عقلانية إدارة الأعمال التي سعت إلى خفض النفقات ومن ثم وقفت ضد راحة المنتجين واستمتاعهم، بهدف التضحية مجدداً بالوقت الذي تم توفيره وبأدوات الشركة على مذبح غاية تحول الوضع إلى هدف في حد ذاته. وهكذا مثلت الرأسمالية، إن جاز التعبير، عصاباً اقتصادياً قهرياً طور بلا كلل أدوات بهدف تأجيل الهناء وبهدف تحويل الأدوات إلى أدوات أكبر. وإن كان الاستهلاك أمراً حتمياً لكن يجب إما كبحه وإثقاله بالقيود، أو جعله يأخذ في أفضل الأحوال سمة شبيهة بالاستثمار. لذا تمثلت القوى المنتجة منفلتة العقال بشكل كبير في القسم الأول من عملية الإنتاج واتخذت شكل ضواغط بخارية، ومحركات ضخمة، وقاطرات، وخطوط السكك الحديدية، ومصانع الفولاذ، بشكل تجاوز ما خُصص لتلبية احتياجات الجماهير؛ أو تم ربطها بالاستهلاك الخاص بالدولة من مدافع، ودبابات، وطائرات مقاتلة، ورشاشات، وسجون وإصلاحيات إلخ...، إذ مالت الليبرالية بشكل أكبر إلى هذا النمط من الاستهلاك، لأنه جزء متكامل من الغاية المنشودة ولا يترك للجماهير أي عنصر استمتاع. وبطبيعة الحال كان من المحتوم أن يذهب جزء من ارتفاع الإنتاجية إلى إنتاج خيرات مخصصة لاستهلاك الجماهير؛ ولم يقتصر الأمر على صناعة النسيج التي ساهمت إلى حد كبير في انطلاق التصنيع. وكلك كان الأمر في فروع إنتاج أخرى بعد أن صار من الطبيعي أن تلبي منتجات المصانع الرخيصة الاحتياجات اليومية. ولو اختلف الحال لكان من المستحيل استمرار الرأسمالية والمحافظة على كرة الثلج الصناعية. وعلى الرغم من هذا ظل الاستهلاك متخلفاً عن تطور القوى المنتجة وكان هزيلاً وسخيفاً لدى مقارنته مع ارتفاع صناديق الاستثمار الهائل. تضمن هذا التناقض العبثي داخل الرأسمالية من جهة أولى تطويربلا حدود لوسائل الإنتاج، وفرض من جهة ثانية، وتحت مقتضيات منطق إدارة الأعمال، أن يكون دخل العاملين لقاء أجر عند مستوى الحد الأدنى للبقاء، الأمر الذي شكل السبب

الأخير لأزمات حتمية وفق ما لاحظه ماركس. لكن هـذا التنـاقض الـداخلي كـان أيضاً عقبة في طريق المزيد من التطور الهيكلي لرأس المال وسيطرته الشاملة على المادة البشرية. إذ إنه طالما اتسعت الفجوة بين القدرات الإنتاجية والاستهلاك فإن هـذا لا يهدد إنهيار نظام كرة الثلج فقط بل إنه من الوارد أن تخرج حياة الجماهير عن سـيطرة المنطق الرأسمالي. وطالما لم يتمكن العامل لقاء أجر من تغذية نفسه إلا بشكل سـيّىء اعتماداً على دخله فسيكون عليـه بحكـم الـضرورة العمـل بـشكل جـانبي لإنتـاج احتياجاته الغذائية ومـستلزماته. وهـذه العنـصر مـن اقتـصاد البقـاء بهـدف تلبيـة الاحتياجات الخاصة هو في المقام الأول من مهام السيدات التي فرضت عليهن مـن حيث الأساس حتى اليوم، ولا يمكن تحقيقها من خلال «كسب المال» وبدت هـذه المجالات في نظر النخبة الوظيفية والعاملين بأجر الذكور بوصفها متدنية المقام لأنهـا لا ترتق إلى مقام القدرات على الإنجاز في خدمة الآلة العالمية. وتعامل النساء مع هذا الواقع إما بوصفه توسيع مهام ربة الدار، أو كجزء من حمل مزدوج في حـال قـررت المرأة العمل لقاء أجر. ومن خلال اقتصاد الكفاف المتنوع والعمل الخـاص في إطـار شؤون الدار تركت القيود الرأسمالية عـلى الاسـتهلاك حيـزاً محـدداً محليـاً وجهويـاً لإنتاج سلع الفلاحين والحرف اليدوية وفق نمط إنتاج لا رأسمالي وارتبط في الوقت نفسه بهذه القطاعات وبالأعشاش الاجتماعية التـي لا يمكـن للرأسـمالية احتلالهـا لحظات من الاستقلال والعناد حتى وإن لم يتعد الأمر أن يكون ذكريات عـن ثقافـة المتعة المرتبطة بمجتمع المنتجين الزراعيين القديم المكتفين متعدد التفرعات. شكلت هذه اللحظات، بتعقيداتها عائقاً في وجه حصر حيز حياة العامل بأجر ضـمن إطـار دورة ميكانيكية من «العمل المجرد» و«وقت الفراغ». لقـد شـكل اقتـصاد الحـرب نموذجاً أولياً للحياة الرأسمالية الشاملة، لكـن كـان لا بـد مـن غـرس نمـط الحيـاة الرأسمالي الشامل الذي تم تجريبه في الجبهة وتحويل إلى وضع مدني طبيعي.

كان لا بد من توظيف نمط الديمقراطية الجماهيرية الجديد بحيث يتجاوز الإنتاج ويشمل الاستهلاك. وما كان الأمر مصادفة حين أخذ دافع النظام المظلم شكل التنقل الاصطناعي. إذ إن الحركة المعتمدة على الآلات هي الأفضل

لتحويل الاستهلاك إلى غاية في حد ذاته على المستوى الهيكلي ومن ثم تكييفه مع منطق الآلة العالمية فبالتباين مع معظم حالات الاستمتاع الحسية أو الثقافية لا يمكن أن ينجح هذا الاستهلاك في تلبية الاحتياجات إلا من خلال عمليات لوجستية وتنظيمية واجتماعية مادية شاملة، تجتمع لتتطور إلى سلوك قهري يتم استيعابه وفق مفهوم بنثام بشكل وعد بتوسيع نظام فرض الانضباط إلى أبعاد غير معروفة. ثانياً حمل التنقل الميكانيكي، من بين كل أشكال الاستهلاك، سمة استثمار في الخيرات ومن ثم كان الأكثر ملاءمة بالمفهوم الاقتصادي للتخلص من عناد الناس ودفعهم ليتحولوا إلى عبيد لأدواتهم. لكن الأمور اختلفت فيما تعلق بالسكك الحديدية، إذ ظلت جزء من الحركة الصناعية الاجتماعية بوصفها جزءاً من استثمار مجتمعي وتم بشكل متصاعد (جزئياً نتيجة ضعف المردود، وجزئياً نتيجة اعتبارات لوجستية مرتبطة باقتصاد الحرب) نقلها إلى ملكية الدولة. في حين ظل الاستهلاك الواسع الخاص محصوراً في استخدام الخدمة. إن المهمة التي طرحها منطق النظام الأعمى هي دمج لحظتي وسائل الاستثمار والاستهلاك الجماهيري. لذا كان على رأس المال، إن جاز التعبير، التخلي عن بيع بطاقات استخدام خدمة التنقل وشراء الأداة، أي أن يمتلك كل فرد بشري في ظل الرأسمالية قاطرته الصغيرة الخاصة! وقد تبلورت هذه النتيجة العبثية من اختراع السيارات العاملة بمحرك انفجاري. كان الاقتصادي من الولايات المتحدة جورج كانتونا أول من طرح في بداية العقد السابع من القرن الماضي أهمية هذا الاستهلاك الاستثماري: «إن المستخدم استثمر بدوره» (كانتونا). ومن وجهة النظر هذه انتقد باسم التقدم الرأسمالي الفصل القديم بين الاستثمار والاستهلاك، على الأقل فيما خص السيارات. وانطلاقاً من فكرة أن المستخدم يستخدم ما تنتجه الزراعة والصناعة أعطي استثمار الشركات الدور الرئيسي في السياسة الاقتصادية، في حين شغل المُستخدم مقام من الدرجة الثانية. ولطالما تمت الإشادة بالمستهلك حيث سمي في القرن التاسع عشر بالملك وإن الهدف من الإنتاج هو الاستخدام القديم قدم تعاليم الاقتصاد الشعبي. «إن التحليل الاقتصادي

التقليدي لا ينطلق من احتياجات المستخدم والطلب الذي يمارسه هما من العوامل كبيرة الأهمية. فعلى النقيض من هذا تم إثبات إن المستخدم لا يولد دخلاً ولا يتحكم في إنفاقه (...) (لكن) اتخاذ قرار شراء سيارة شبيه بقرار شراء منزل. لذا انتقل العديد من السيارات إلى ملكية المستخدم وفق طريقة تكوين الدخل (...) كما إن بقاء المُنتج في ملكية المستخدم لا يقتصر على عام الاستحواذ بل يظل فترة طويلة حاله حال الآلات بالنسبة لصاحب العمل أي يصبح جزء من الإنتاج بحيث يُنظر إليه بوصفه رأسمال» (كانتونا). ومع ذلك فإن مجتمع السيارات الذي أُطلق من عقاله كشف إن غاية الإنتاج الرأسمالي في حد ذاته قد تم كشفها في مواجهة النفاق الرسمي الظاهري للهدف النهائي، من خلال الانتقال من الحالة المؤقتة إلى حالة دائمة من المتعة المباشرة العابرة لاستهلاك المنتجات في حد نفسها (على أن تكون السيارة هي الأداة المركزية) للاندماج ضمن العقلانية الوثنية البروتستانتية. لكن السيارة تظل من وجهة نظر الاقتصاد مادة استهلاكية خالصة؛ فمن خلال استهلاكها لا يوجد نقل للقيمة ولا إنشاء قيمة، إذ تبدو إنها مثل أداة في شركة رجل أعمال. ومع ذلك لا يمكن إبعاد حجة كانتونا، إذ إنه انطلاقاً من مفهوم اندماج الإنتاج والاستهلاك وفق مقتضيات رأس المال فقد حقق نشر السيارات قفزة نوعية بعد أن صار بإمكان صناعة السيارات وكل ما يترتب عنها تشكيل كل مناحي الحياة بطريقة رأسمالية.

و مع ذلك كان هناك فجوة بين العرض والطلب، إذ كانت دخول الجماهير منخفضة للغاية، كما كانت السيارات التي صنعت حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى باهظة الثمن، وما كان من الوارد أن يكون في متناول اليد الانتقال إلى مستوى جديد من الاستهلاك الواسع في هذا المجال، إذ كان على المستخدمين تخصيص كل نقودهم للحصول على مواد استهلاكية لا تدوم طويلاً وكذلك لتغطية خدمات محددة من الآجار ومن ثم ما كانوا قادرين على تعويض جزء من قوتهم الشرائية وجمع المال (كانتونا). كانت السيارة منتج رفاهية مخصص للشبان العابثين ضمن فئة قمة الهرم وكان لها وضع قد يكون قريب من امتلاك طائرة

خاصة في أيامنا. ثمة شخصيتان أسطوريتان حلتا مشكلة التحول إلى الإنتاج والاستهلاك الواسع بما يتوافق مع الآلة العالمية هما صانع السيارات هنري فورد، وشخص أقل منه شهرة هو مهندس الترشيد فريدريك وينسلو تايلور، وما كان واقع أنهما من الولايات المتحدة الأمريكية مصادفة، إذ تسللت الولايات المتحدة بخطىً خفيفة ببطء وثقة لتحتل قمة الرأسمالية بعد تراجع القوى العالمية الأوروبية. ومع تنامي تصنيع العالم كان لدى الولايات المتحدة أفضليتين رجحتا كفة الميزان لصالحها، وهي من جهة أولى سمة الفتاة العذراء التي وسمت مجتمع الولايات المتحدة بعد عمليات الإبادة الواسعة للشعوب الأصلية ولم يكن هناك معوقات اجتماعية يجب تجاوزها بل جرى التطور، في غياب مثل هذه الأوهام، على أرضية «العمل المجرد» (وهو أمر تنبأ به ماركس)؛ ومن جهة ثانية الحجم الهائل لسوق داخلية قارية، منح القدرات الإنتاجية وإعادة الهيكلة التكنولوجية أبعاداً مختلفة تماماً مقارنة مع الاقتصادات القومية الأوروبية المحدودة والصغيرة نسبياً. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى تم تحديد إطار نظام رأسمالي جديد لعب فيه فورد وتايلور دور نبيين.

أتى هنري فورد (١٨٦٣ - ١٩٤٧) في المقام الأول وكان ابن مزارع ثري وأكثر من رأسمالي عادي. وقد طور بحماس تبشيري، وبنى نجاحه في الأعمال على «فلسفة» (وهذا تعهد لا سابق له في ذلك الوقت) وسار دون أن يدري على خُطا بنثام. فمع فورد انتقلت قيادة العقيدة الليبرالية والممارسة الصناعية من بريطانيا إلى الولايات المتحدة قبل إنجاز تغير تبدل القوة السياسية العالمية بوقت طويل. ففي وقت مضت الشعوب في أوروبا بعيداً في اشتباكها (لم تدخل الولايات المتحدة الحرب رسمياً إلا عام ١٩١٧) قاد النبي المجهول من خلال تأسيسه لشركة فورد موتورز في ١٩٠٣ ابتكارات صناعية رأسمالية حاسمة تركت أثرها على القرن العشرين. وبشكل مطابق لما قام به بنثام في دور المعلم والواعظ حول مبدأ المنفعة نقل فورد رؤاه المحبة للبشر بشكل مبرمج بشكل جيد كما نقرأ في واحدة من ذكرياته العديدة حول فلسفته الصناعية:

«عزمت على صناعة سيارة للجمهور تكون واسعة بقدر كاف بحيث تخدم العائلة، وصغيرة كفاية إلى حد يتيح لشخص واحد العناية بها. ستُصنع من أفضل المواد، من قبل أمهر العمال، وفق أبسط المعايير التي وفرتها التكنولوجيا الحديثة. ومع ذلك يجب أن تكون رخيصة إلى حد يتيح لأي فرد لديه دخل محترم شراء سيارة، ليتمكن من التمتع مع عائلته بالهواء الطلق». (فورد ١٩٢٣).كانت القيود الرأسمالية على الوقت وبناء المدن وظروف الحياة هي التي فرضت ضرورة وسائط التنقل الصناعية ولم يخطر على بال فورد بطبيعة الحال موضوع الذهاب إلى مناطق الاستجمام. ما كان الانتقال إلى منطقة الهواء النقي هو الهدف من السيارة المصنوعة من الصفيح من خلال استخدام وثنية التقنية الساذجة في بداية القرن العشرين بل تعلق الأمر بالمصلحة في استمرار تطوير النظام بهدف حل التناقض بين منطق الاستثمار ومنطق الاستهلاك، والتعارض بين الانتاج الواسع وضعف الاستهلاك نتيجة ضعف القوة الشرائية. تمثل الجانب الحقيقي لبرنامج فورد من وجهة النظر هذه في الاعتماد على أبسط الطرق وقد اختفت وراء هذه الكلمات ما سيطلق عليها لاحقاً اسم الثورة الصناعية الثانية. وقد حدد فورد السمات الأساسية لنهجه في مقدمة أول مؤلفاته (وكان النجاح العملي مضموناً في ذلك العنصر):

«ففي حن مال معظم المصنعين إلى تغيير منتجاتهم أكثر من ميلهم إلى تغيير طرق إنتاجهم، اتبعنا نحن نهجاً معاكساً (...) إن المطالبة ببذل جهد في العمل يتجاوز ما هو ضروري لا يعدو أن يكون هدراً (...) إن هدفي من عملية الإنتاج هذه تخصيص أكبر قدر ممكن للأجور أي توزيع أكبر قدر لمصلحة القوة الشرائية (...) ونحن في وضع جعلنا قادرين على جعل منتجنا متوافق مع القوة الشرائية» (فورد)..، إذن دار في ذهن فورد منطق خفض النفقات القديم لكن بوسائل جديدة بحيث يتم تجاوز التفاوت بين القدرة الإنتاجية وقوة الشراء لدى الجمهور دون الإضرار بمنطق التراكم الذاتي لرأس المال. وبكلمات أخرى يجب خفض التكاليف بشكل هائل بحيث لا يقتصر الأمر على إمكانية طرح المنتج بثمن أقل ومن ثم

التخلص من المنافسين بل رفع الأجور في الوقت نفسه، وخفض زمن العمل والمضي قدماً في المزيد من التصنيع. لا يمكن أن ينجح هذا العمل الفذ، الذي ظُن في البداية إنه مستحيل إلا من خلال التركيز على عقلانية العمل ونقلها إلى حيز جديد تمثل بتنظيم العمل في حد ذاته ورفع تدفقه ضمن مسار الإنتاج. وعند هذه النقطة الحاسمة توافق فورد مع تايلور الذي طرح في تلك الفترة تقريباً فكرة الإدارة العلمية أو ما سُمي بعلم العمل. ففي كلمة تقديم مؤلف تايلور الرئيسي «الأسس العلمية لإدارة الشركات» (١٩١١) الذي صدر قبل الحرب العالمية الأولى بفترة قصيرة لخص الكاتب طرح المشكلة بشكل دقيق إلى حد فاضح:

«منذ أن نمت الصناعة بشكل واسع، تركز هم الجهاز الإداري والمهندسين بشكل رئيسي على الآلة (...) تم تناول عمل الآلة بعناية في حين تُرك العمال لأداء وظائفهم وتحمل المسؤولية (...) إن نظام تايلور ببساطة هو طريقة لرفع قيمة قوة العمل بشكل اقتصادي (...) نفى تايلور فكرة إنه في معظم الحالات يُفترض أن تعادل اليوم قيمة العمل المُنجز الأجر المدفوع (...) ولن يتعلق الأمر بالظلم أو بالقسوة في حال المطالبة بمزيد من العمل لقاء الأجر(...) إذ لا يعرف لمدير المدة الفعلية التي يحتاج إليها العامل لإنجاز عمله». (روزلر ١٩١٣).

قيل هنا بكلمات جافة ما قاله فورد بشكل بدا غير مؤذ ومعقول لجهة عدم بذل أي جهد غير ضروري لإنجاز العمل وهذا تصريح واضح بضرورة عدم هدر الوقت في إنجاز خطوة محددة وهذا لا يعني إلا ضغط العمل بشكل هائل يتجاوز درجة الضغط التي فرضها نظام الآلات حتى الآن.

إن كانت الثورة الصناعية الأولى استبدلت أدوات الحرفي بمجمع من الآلات وفرض مقتضيات رأس المال الغريب على المنتجين ومنحهم كل وسائل الراحة، فإن الثورة الصناعية الثانية بدأت واتخذت شكل «علم العمل» بحيث تم تسليط مصباح الاستجواب المرتبط بمنطق التنوير على كل الحيز بين مجمع الآلات ومهارات المنتجين ومن ثم التخلص من آخر المسامات والمنافذ المرتبطة

بعملية الإنتاج وإنجاز «العامل الشفاف» وإخضاعه للحساب عند كل حالة انحراف وبعبارة واحدة تحويله إلى رجل آلي. لا يمكن تفسير المعجزة الخيرية التي تمثلت في وقت واحد بخفض ثمن المنتج ورفع أجر العامل وخفض زمن العمل، إلا بواقع أن النحلات العاملات خضعن للاستنزاف بشكل يتجاوز كل المكاسب الاستهلاكية والإكراميات. ولم يدع تايلور نفسه أي مجال للشك في دافعه الرئيسي في إدارة الشركات بشكل علمي خدمة لدوافع الدولة:

«بدلاً من بذل كل قواه لإنجاز أكبر قدر ممكن نجده، في معظم الحالات، يبذل قدر أقل من الاهتمام وفي الكثير من الأحوال نجده لا يبذل إلا ثلث أو نصف، كحد أعلى، معدل عمل يومي نزيه (...) إن توافق العمال الضمني أو المعلن على عدم تجنب العمل، أو التباطؤ في إنجازه بشكل مقصود (...) إن العمل النزيه هو أمر شائع تقريباً في النشاطات الصناعية (...) مما لا شك فيه أن يميل الشخص العادي للعمل في كل ما يُسند إليه وفق إيقاع بطيء مريح ولا يمكن تسريع إيقاعه إلا من خلال الضغط» (تايلور).

عاد تايلور مراراً إلى هذه المسألة التي أصيب بهوس بها، وطور بفطنة محقق طرق لمراقبة العمال بشكل مستمر وتنبيههم عند كل مخالفة بشكل متوافق مع مشروع بنثام! ونقرأ في كتابه «علم العمل» وصفاً لمراقبة السيدات في مصنع للكرات:

«أظهر تقرير عن مراقبة العاملات إن قسماً كبيراً من يوم العمل البالغ عشر ساعات ونصف الذي يُفترض أن يعمل فيه الآنسات انقضى فعلياً دون عمل (...) وكما أظهر هذا التحقيق فإن الفتيات قضين قسماً كبيراً من الوقت في امتناع جزئي عن العمل، إذ إنهن دردشن في العمل» (تايلور).

وبهدف السيطرة على عملية التهرب وجمع البيانات حولها، طرح تايلور دراسة رائعة لمفهومي الوقت والعمل حظيت بصيت سيّىء منذ ذلك الوقت، إذ إنه استخدم ساعة توقيت لتقسيم كل الأنشطة إلى أعمال فرعية تم فحصها بعناية لوضع حد لجهل أصحاب العمل بالحد الأدنى من الوقت المطلوب (المصدر

السابق) بهدف التغلب على ضعف شخصية العامل بأجر من خلال موضوعية علمية. بل إن تايلور استهدف سمات شخصية طبقها على الخاضعين للتجربة:

«قمت على سبيل المثال بدراسة زمن عامل نشيط بطبيعته اجتاز درب الذهاب والعودة من العمل بمعدل أربع إلى خمس أميال في الساعة بل كثيراً ما هرول بعد العمل قاصداً داره. لكن مع دخوله إلى المصنع تباطأت خطواته لتصل إلى معدل ميل واحد في الساعة. وإن كان لديه عربة محملة نجده يمضي مسرعاً لإنجاز العمل في أسرع وقت حتى وإن كانت الدرب صاعدة. لكن مع العودة بالعربة فارغة عاد مجدداً إلى معدل ميل واحد في الساعة واستخدم أي مناسبة للتوقف بحيث خيل للمرء إنه يمكن أن ينهار في أي عنصر» (المصدر السابق).

لا تسير الأمور، بطبيعة الحال، على هذا النحو، إذ لا يجوز أن يتمكن من يعمل في مؤسسة رأسمالية من الهرولة إلى بيته بل يجب أن يتمكن بصعوبة من الزحف وإلا فإن أدائه في العمل لم يكن نزيهاً. تمثل هدف تايلور بالقضاء على كل الحركات غير الضرورية في أثناء العمل، واستبدال الحركات البطيئة بحركات سريعة، واستبدال الحركات غير الاقتصادية بحركات اقتصادية (المصدر السابق)، ولهذا كان من الضروري تخليص العمال من التجارب التي ورثوها مشافهة، وتزويدهم بالملاحظات والخبرة لإعادة استخدام المعرفة من خلال الجداول والتصنيف للتركيز على الإدارة الموضوعية والتخلص من كل طرق التسكع. وكما لاحظ عالم الاجتماع من الولايات المتحدة الأمريكية هاري برافرمان لاحقاً في نقده المحق للتايلورية. ادعى تايلور أن الأمر تعلق بعلم عمل موضوعي في حين إنه كان في واقع الأمر علم إدارة عمل الآخرين في ظل الشروط الرأسمالية. (برافرمان ١٩٧٧). وهكذا تحققت بأبهى صورة الدلالة اللغوية للأصل اللاتيني لمفهوم الإدارة، كما إن الفعل الإنكليزي المقابل للإدارة يعني تدريب الحصان على مختلف أنواع الخطوات (برافرمان).

كانت مشكلة نزعة تعاليم بنثام ببساطة في المحافظة على علاقة جديدة بين ضوابط الأداء ومكافآت الاستهلاك بوصفها هدفاً رأسمالياً في حد ذاته بهدف جعل المادة البشرية (بقصد خدمة عملية فرض الرأسمالية بشكل شامل) تدفع ثمن استهلاك السلع بشكل مضاعف مرتين وثلاث مرات مقابل الضغط والتحكم. ويجب تطبيق التدريب الذي تم في الجبهة على البشر كما لو كانوا جرذان مخابر، على عملية الإنتاج المدنية بطريقة مريحة بعد أن يتم نقل أداء الدماغ، حتى في أشكاله الأكثر بدائية، ليكون تحت سلطة ضباط الصف لدى الآلة البديعة:

«إن تطوير طريقة علمية يتطلب وضع مجموعة من القواعد والقوانين والصيغ بدلاً من التعامل مع العامل بوصفه فرد إذ لا يمكن تطبيقها بنجاح إلا إذا تم تجميعها وتوثيقها بشكل منهجي. كما إن التطبيق العملي للسجلات العلمية يتطلب غرفة للاحتفاظ بالكتب والجداول الإحصائية يمكن لعامل الجدولة العمل فيها. وقد تم تنفيذ الأعمال الذهنية في ظل النظام القديم من قبل العامل ووفق تجربته الشخصية أما في النظام الجديد فيجب أن يتم ذلك من قبل القيادة ووفق قوانين مطورة علمياً» (المصدر السابق).

لا يجوز ترك أي شيء للصدفة أو لتقدير العامل. بل إن تايلور مضى بعيداً حين تكلم عن «علم التجريف» (المصدر السابق) إن هذا الرفع في الإنتاجية قد تم البرهنة عليه للمرة الأولى في مصنع بيت لحم للفولاذ في المثال الرائع من خلال تنزيل قضبان الحديد من قبل طابور من العمال:

«انحنى عامل الشحن والتقط قضيباً يزن قرابة ٤٢ كيلوغرام، حمله ومشى به بضع خطوات ثم رماه أرضاً أو وضعه ضمن كومة (...) تبين لنا إن كل حمال ضمن هذا الطابور نزل وسطياً قرابة ١٢ طن ونصف يومياً؛ لكن فوجئنا حين وجدنا بعد تمحيص عميق أن حمال الحديد من الدرجة الأولى من المفترض أن يكون قادراً على تنزيل بين ٤٧ -٤٨ طناً يومياً بدلاً من ١٢طن ونصف (...) وكان من الضروري أن

يتم هذا دون شجار مع العمال ودون إضرابات، وكان الناس أكثر سعادة ورضا بتنزيل ٤٧ طناً بدلاً من ١٢ طن ونصف طن» (المصدر السابق).

وبطبيعة الحال كان لا بد من أن تتم عملية تشييء الإنسان الشديدة بعناية فائقة، ولنكون أكثر دقة يجب في البداية العثور على غبي من نوع خاص لنجعله قدوة. وقد تم بشكل دائم من خلال دراسة الشركات إثبات العلاقة التي ربطت بين الغباء وقوة العمل الرأسمالية في مجال الإنتاج المباشر (في تعارض كامل مع التصور البورجوازي للعقلانية). وهكذا نجد من دراسة أجريت في شركة ويسترن إليكتريك في مدينة هاوثورن أن العاملة ذات القدر الأدنى من كفاءة العمل في الموقع (...) نالت المرتبة الأولى في اختبار الذكاء كما احتلت المرتبة الثالثة في اختبار المهارة، أما العاملة ذات الكفاءة الأعلى فحلت في المرتبة السابعة في المهارة وفي المرتبة الأخيرة في اختبار الذكاء (اقتباس عن برافرمان) عثر تايلور على مبتغاه في شخص ألماني غبي يدعى شميث (إذ إن عالم العمل عرف مقدماً من أي ركن في العالم يأتي المتعلقون بالعمل) وما كتبه غطى مجلدات وبلغ حد من الفاقة بحيث استحق أن يُقتبس بشكل واسع:

«ثمة قاعدة لا يمكن التهاون فيها في النظام الجديد تمثلت في التفاوض مع رجل واحد فقط (...) كانت خطوتنا الأولى العثور على الشخص الرجل اللائق لنبدأ معه. ولهذا راقبنا بعناية ٧٥ رجلاً على مدى ثلاثة أو أربعة أيام. وفي خاتمة المطاف اخترنا أربعة أشخاص بدوا إنهم قادرون جسدياً على تنزيل ٤٧ طن من الحديد يومياً. تم إخضاع كل فرد من هؤلاء إلى الدراسة بعناية. تفحصنا حياتهم السابقة، وفحصنا قدر الإمكان شخصياتهم وعاداتهم وطموحهم ووجدنا واحداً كان من ولاية بنسلفانيا متحدراً من أصول ألمانية (...) أطلقنا عليه اسم شميث وكانت مهمتنا هي جعل شميث ينزل ٤٧ طن من الحديد يومياً، دون أن نزعجه، بل أردنا جعله سعيداً وفخوراً بذلك. وحدث هذا وفق الطريقة التالية. تم استدعاء شميث من بين باقي عمال التحميل. قلت له هل أنت قوة من الدرجة

الأولى؟ لم أفهمك!!!حسناً أريد أن أعرف إن كنت قوة من الدرجة الأولى أو إنك مثل باقي العمال الرخيصين الآخرين؟ أردت أن أعرف إن كنت ترغب بجني ١,٨٥ $ في اليوم أم إنك راض بمبلغ ١,١٥$ الذي يجنيه هؤلاء الرخيصون؟؟ هل تريد أن تجني ١,٨٥ $ في اليوم لأن هذا ما يعنيه أن تكون قوة من الدرجة الأولى. نعم أنا من هذه الفئة ... أنت تغضبني هل تريد جني ١,٨٥ $ في اليوم؟ الكل يرغب في هذا ... أعلم إن هذا لا علاقة له إن تكون قوة من الدرجة الأولى، غداً ستنفذ ما يقوله لك هذا الرجل من الصباح حتى المساء. حين يخبرك إن عليك التقاط قضيب حديد والمضي قدماً تفعل ذلك... وحين يوعز لك بالجلوس تجلس. لا تجادل لأن القوة من الدرجة الأولى هي العامل الذي يفعل بالضبط ما يؤمر به ولا يعترض... كانت هذه للأسف طريقة قاسية في الحديث مع شخص ما لكنها مناسبة للتعامل مع شخص بدرجة حماقة صاحبنا...ما كانت ودية لكنها حقق هدفها بشكل تام. لفت اهتمامه الأجر المرتفع وصرف اهتمامه عن العمل الشاق الذي كان من المرجح أن يراه مستحيلاً... لكن ما الذي كان بمقدوره فعله لو إنه انتبه!

باشر شميث العمل بشكل منتظم ومتقطع. قال له الرجل الذي وقف إلى جانبه بوصفه معلمه: ارفع قضيباً وامض به! والآن اجلس! عمل حين أمر بالعمل وتوقف حين أمر بالتوقف ولم تحل الساعة الخامسة والنصف حتى كان قد حمل ٤٧ طناً. وعمل بتلك الوتيرة على مدى ثلاث أعوام قضيتها في ذلك المعمل وجنى يومياً ١,٨٥ $ أي أكثر بمعدل ٦٠% مما حصل عليه العمال الذين لم يعملوا وفق ذلك النظام» (تايلور).

على المرء أن يكون فعلاً ألمانياً غبياً اسمه شميث كي لا يلاحظ أن رفع الأجر بمقدار ٦٠% كان مقابل زيادة الإنتاج بمقدار ٣٦٠%. وكان هناك بطبيعة الحال المزيد من المجالات لتقصير ساعات العمل دون الإضرار بتراكم رأس المال بوصفه من مقتضيات الأمر. وبهذا وصلت طواحين الشيطان إلى حالة نوعية جديدة إذ صار من

الممكن الاستفادة بطرق متعددة من طاقة الحياة وتشتيت انتباه المنتجين عن الأجر واستهلاك السلع بهدف جعلهم يستسلمون عن طيب خاطر للآلة العالمية، وهذا في واقع الأمر غدر شيطاني. وكان على هنري فورد تطبيق علم العمل التايلوري على الركن الحقيقي للإنتاج بهدف تخليص الثورة الصناعية الثانية من أي شائبة. لقد حول مصنعه الجديد للسيارات في هايلاند بارك في مدينة ديترويت إلى مختبر للطرق الجديدة. وقد تم تحليل كل مرحلة إنتاجية وإعادة تشكيلها، وتفكيك كل عملية إلى حركات متتالية. وقد وصف فورد، على سبيل المثال، تركيب ذراع المكبس:

«العملية برمتها بسيطة، سحب العامل الذراع وزيته ثم أولجه، جفف المكبس والذراع وفك برغياً ثم برغياً آخراً وهكذا أنجز الأمر. طبق رئيس العمال فحص دقيق ولم يستطع أن يكتشف لماذا تطلب الأمر ثلاث دقائق كاملة. حلل كل الحركات باستخدام ساعة توقيت ووجد أنه في يوم عمل من ست ساعات يضيع أربع ساعات في المضي جيئة وذهاباً. لم يتسكع العمال لكن كان عليهم التحرك لجلب المواد ومن ثم نقل القطعة المنجزة. وكان على العمال القيام بثماني حركات مختلفة في العملية بأكملها. وضع رئيس العمال خطة جديدة وقسم العملية إلى ثلاثة عمليات، وضع مزلقة على طاولة، ووضع ثلاثة عمال في كل جانب في حين جلس مراقب عند طرف الطاولة. وبدلاً من أن يتحرك الرجل بشكل مستمر، صار عليه أداء ثلث الحركات، واقتصر الأمر على ما هو ضروري دون أن يتحرك من مكانه. تم تنزيل مجموعة العمل من ثمانية وعشرين إلى أربعة عشر رجلاً. كان الرقم القياسي للثمانية والعشرين رجلاً ١٧٠ قطعة في اليوم. أما اليوم فبإمكان سبعة رجال إنجاز ٢٦٠٠ قطعة في يوم عمل مكون من ست ساعات» (فورد).

لسوء الحظ ما من ضرورة للفت الانتباه دلالة الأمر بالنسبة للمنتجين. فكل من سبق له العمل في مصنع عرف تماماً، مدى أهمية التوقف والتبادل حين يمضي المرء لجلب المواد، ويتبادل كلمتين مع الجالسين على طاولة العمل المجاورة وما إلى ذلك بهدف العثور على ما يجعل عملية الإنتاج، التي تفرض على المرء

حالة استلاب، محمولة حتى وإن كان ذلك في الحدود الدنيا. إن اليأس من دورة عمل محددة تُثبت العاملين في أماكنهم، وتجعل المواد في متناول أيديهم، وتحد دون رحمة من الحركة ترفع المعاناة من العمل إلى حدود قصوى، ومع ذلك تم فرض هذا الشر المستلهم من بنثام بوصفه حالة طبيعية عامة.

كانت مثل هذه الطرق العلمية في إعادة تنظيم العمل، كما هو الحال مع تركيب المكابس، ضمن سياق عملية تجديد أبعد في منظور خط التجميع الذي سمي لاحقاً بخط التجميع سيّىء الصيت الذي ما كان جديداً بأي حال من الأحوال إذ أخذ فورد المبدأ من مسالخ شيكاغو، وقال إن خط التجميع مماثل لخط ذبح المواشي. لكن السيور المتحركة كانت شائعة منذ مطلع القرن في صناعة المشروبات وفي تعبئة المواد الغذائية. وقد قدم مخرج هوليود الشهير فرانك كابرا، وهو ابن مهاجر صقيلي من الجيل الأول وصفاً في مذكراته لصدمة الطفل أمام مشهد تجريد أمه من إنسانيتها أمام السير المنزلق قبل زمن طويل من بروز هنري فورد:

«نظرت إلى أمي بعيني طفل. وقفت هنا اليوم بطوله على ساقيها اللتين غطتهما بثور عرفت إنها لن تشفى قط؛ أمضت اليوم بأسره وسط رائحة مصنع زيت الزيتون النفاذة، عشر ساعات يومياً مقابل عشر دورات في الأسبوع، علقت الملصقات التي أخذتها من سير متحرك بلا نهاية، بيدين مرتعشتين في خضم قعقعة السلسلة الشبيهة بثرثرة ساحرة. نظرت إلى وجه أمي، وجه قوي لفلاحة لمع الآن تحت العرق؛ انحنت وانحنت وانحنت مثل رجل آلي مربوطة على إيقاع مسخ ولم تجرؤ على دفع شعرها المتدلي على جبينها خوفاً من خرق سحر هذه الرتابة القاتلة» (كابرا ١٩٩٢).

تمثلت جودة خط التجميع الذي أقامه فورد في إن حركة الخط لم تكن هي المقصودة، بل تم تركيبها وفق مفهوم شامل مرتبط بإضفاء طابع عقلاني مأخوذ عن علم العمل على كامل عملية الإنتاج. وكان السير المتحرك ضمن هذا السياق عنصر ضمن مجموعة كبيرة، حتى وإن كان فورد قد شدد على أهمية خط التجميع المتحرك وكان مثل تايلور واضحاً مدركاً ما الذي عناه الحط من قدر العمل إلى حركة آلية مسلوبة الإرادة:

«تمثلت أول نقطة تقدم في خط التجميع في إننا نحن من حدد للعمال عملهم وليس العكس **(...)** والقواعد الأساسية التي يجب اتباعها في أثناء التجميع هي كما يلي: تنظيم الأدوات وكذلك العمال وفق التتالي المحدد مسبقاً، بحيث يسلك كل جزء في عملية التركيب هذه أقصر طريق ممكن. ٢. أن ينتج عن حركة الخط أو أي أداة نقل أخرى بقاء العامل في مكانه بعد إنجاز الجزء المعني **(...)**٣. ينتج عن خط التجميع إمكانية وضع المنتج المنجز في غرف مخصصة ومخازن. وتكون النتيجة الصافية لاتباع هذه القواعد الأساسية هي خفض الحاجة إلى تفكير العامل والحد من حركته بأكبر قدر ممكن. وبقدر ما هو ممكن يُفرض على العامل أداء المهمة نفسها باستخدام الحركة نفسها **(...)** في حدود الأول من نيسان ١٩١٣ نفذنا أو تجربة لنا على خط التجميع. وتعلق الأمر بتجميع مغناطيس دولاب الموازنة **(...)**، في الماضي حين أُنجز العمل بكامله بيدي عامل واحد كنا ننتج ما بين ٣٥-٤٠ مغناطيس في يوم عمل من تسع ساعات أي احتاج إنتاج القطعة قرابة عشرين دقيقة. قُسم لاحقاً العمل إلى تسع وعشرين مهمة، أي احتاج إنجاز القطعة إلى ١٣ دقيقة وعشر ثوان. وفي عام ١٩١٤ رفعنا الخط بمقدار عشرين سنتيمتراً، وتم بذلك تقصير الزمن إلى سبع دقائق. وأدت المزيد من التجارب إلى خفض الزمن إلى خمس دقائق. وكانت النتيجة باختصار هي التالي: بمساعدة التجارب العلمية صار بإمكان العامل اليوم إنجاز أربع أضعاف ما كان ينجزه قبل بضع سنوات» **(فورد)**. توافقت النتيجة بشكل كامل مع تجربة تايلور مع عامل التحميل الألماني الغبي، إذ تم رفع الإنتاجية بين ٣٠٠-٤٠٠% من خلال الضغط على العمال، الأمر الذي مهد الطريق أمام إنتاج جماهيري واستهلاك جماهيري من نمط جديد. لم يقتصر تحقيق المعجزة على علم العمل وفق تايلور **(دراسة الوقت والحركات)** وعلى خط التجميع. إذ إن طريقة فورد في الإنتاج جعلت من الممكن إدخال العديد من أنواع تم جديدها تم تطويرها في البداية عن طريق تدفق الإنتاج بالاعتماد على آلات تم التحكم بها بشكل كامل:

«المُبرد شيء معقد يتطلب إتقان عملية اللحام بمهارة. يتكون من خمسة وتسعين أنبوباً يجب تركيبها ولحامها يدوياً في اختبار طويل للصبر والمهارة. اليوم يتم إنجاز العمل بكامله بآلة واحدة تنتج ١٢٠٠ مشع تبريد في ثماني ساعات، إذ تجري عملية اللحام ضمن فرن. صارت القوى العاملة المدربة فائضة عن الحاجة **(...)** يجب أن نصل إلى أن تقوم آلة بالعمل ذاتياً وألا تحتاج لأي حركة يد واحدة وهكذا نصل إلى أفضل وأرخص طريقة» **(فورد)**.

حدد هذا التوفيق، بين الأدوات الآلية الجديدة، والآلات ذاتية العمل وتدفق الإنتاج، الطريق الذي ستسلكه عملية الإنتاج، التي ستنتهي في وقت ما بالأتمتة، وطالما ظل تدخل قوة العمل البشرية حاسماً، فإن كل آلة جديدة وكل خطوة نحو الأتمتة تخدم عملية رفع تركيز المادة البشرية، إذ سيكون على العامل تخصيص كل ثانية من وقته وعدم هدر ثانية واحدة **(فورد)** وقد خدم التوحيد المتزايد لمكونات ونماذج المنتج الغرض نفسه، إذ إنه منذ عام ١٩٠٩ صنع معمل فورد سيارة واحدة هي موديل T الشهير الذي كان متطابقاً في كل شيء، وفتح المجال أمام المزيد من احتياط الإنتاجية وقد علق فورد ساخراً على الأمر بقوله: كان كل زبون معجباً بسيارته طالما كانت سوداء **(فورد)**. ومع المزيد من صقل التوفيق بين علم العمل، وتدفق الإنتاج، والأدوات الآلية الجديدة وتوحيد النموذج صار نموذج فورد في الإنتاج لا يقهر، وكان كل نموذج جديد يتم تأسيسه، يتم مثل كل مستويات التطور السابقة على حساب لحم ودماء الطبقة العاملة التي تمت أتمتتها.

وفي عملية فرض طابع موضوعي على البشر من خلال نظام المعمل القائم على العنصر البشري والتداعيات المنطقية التي لم تقتصر على ضبط الوقت والحيز مع فرض قيود وفق طريقة التعامل مع فئران المختبر. وقد وصف فورد، دون أن يخفي افتخاره، آلية فرض طابع عقلاني على المكان ضمن عملية الإنتاج العلمية:

«تم بدقة قياس كل حيز عمل احتاجه العامل لكل عملية دون أن يتم التضييق عليه لأن هذا يعني هدراً لكن، إذا احتاج هو وآلته حيزاً أكبر مما هو

ضروري فهذا بدوره هدر. ولهذا تجدون أن آلاتنا متقاربة أكثر من الوضع في أي معمل آخر إلى حد يجعلها في نظر شخص عادي متداخلة لكنها في واقع الأمر مرتبة وفق طرق علمية ولا يقتصر الأمر على تتالي مراحل العملبل تم ذلك وفق نظام منح كل عامل كل بوصة مربعة يحتاج إليها، لكن، حين يكون الأمر ممكناً، لا نمنحه أي حيز إضافي مهما صغرت مساحته».

هذا الهوس بالاستغلال التام لكل نقطة من الحيز والزمن الرأسمالي لا يوفر أي قدر من الطاقة البشرية. إن فورد لم يكرر، دون أن يدري، تعليمات بنثام المتعلقة بمستوى أعلى من التطور وحسبل كرر اعتبارات مانديفيل الساخرة الذي أراد منذ القرن الثامن عشر تسخير المكفوفين والمرضى، وعبر عن ذلك بضمير مرتاح، لكن توفرت لفورد إمكانيات تنفيذ أكبر مقارنة بالوضع قبل قرنين رأسماليين منصرمين، إذ صار تحت يده الآن مجموعة أكثر تنظيماً في خدمة الآلة البديعة:

«ثمة مرضى ومقعدون في كل مكان، وهم متوافرون بشكل كبير(!) يجب على العاجزين عن الإداء البدني عدم إلقاء اللوم على المجتمع. إن الكفيف أو المُقعد، في حال وضِع في الموقع الملائم، يمكن أن يعمل وأن يحصل على أجر مثل الأصحاء (...) ومن الممكن توسيع نظام المساعدة والادخار. من المعروف أن العامل يتوقف عن العمل إن تعرض لإصابة (...) وثمة فترة نقاهة خاصة ولا سيما في حال التعرض لكسور وقد تم إجراء تجارب على مرضى طريحي الفراش بعد تمكينهم من الجلوس في وضع مستقيم وقمنا بتغطية الفراش وتركناهم يثبتون براغي على متراس صغير (...)»

صار من حق المبدأ الليبرالي البروتستانتي حول المسؤولية الذاتية عديمة الرحمة تجاه الأفراد المعزولين فاقدي الرجاء الاحتفال بنصر جديد فمن لا يعمل لا يأكل وهذه ليست إلا خطوة صغيرة على طريق صوغ مبرر لإبادة غير الجديرين بالحياة على أساس عرقي بيولوجي انطلاقاً من فكرة عدم جدوى المادة البشرية من وجهة نظر رأسمالية بالتوافق مع فلسفة فورد الصناعية. وقد فُرض

على البشر بوقاحة أن الشكل الوحيد لتقدير الذات يجب أن يكون خدمة المسخ الرأسمالي وبهذا فقط يصبح المرء جدير بالحياة. إن مثل هذه العقلية قادرة على أن تفرض على من هم على فراش الموت تثبيت براغي صغيرة. كف فورد عن الاهتمام بمحاولة تجميل عملية الاستلاب الناتجة عن مثل عملية الإنتاج هذه مع قدرتها النوعية الجديدة لتكون مصدر عذاب من خلال تكثيف الأداء من خلال اضطهاد المرضى وأصحاب الإعاقات الثقيلة. بل على العكس، إذ نجده قد طرح برنامجاً بهيجاً لفرض الاستلاب الذاتي كما هو وارد مع فكرة «العمل المجرد»:

«لا لزوم قط للاجتماعات للتوصل إلى اتفاق بين شخصيات مفردة أوبين أقسام. لا يحتاج المرء للحب حتى يتمكن من العمل مع آخرين يداً بيد. بل إن الكثير من الروح الرفاقية يمكن أن يكون أمر سيّىء(...) يجب علينا أن نكون جديين حين نعمل، وأن نستمتع بعد ذلك قدر ما نريد. ما من ضرورة لاندماج المرء بآخر. ويجب أن يكون الهدف الوحيد أداء عمل جيد وأن نحظى بأجر جيد مقابلذلك (...) إن تنظيم عملنا شمل كل الجزئيات، ومختلف الأقسام متوافقة بعضها مع بعضٍ بحيث يكون من المستبعد تماماً ترك إرادة الناس تتدخل (...) لا يوجد لدينا أي اتصال شخصي على الإطلاق، فالناس ينجزون أعمالهم ويعودون إلى بيوتهم، لأن المعمل في نهاية المطاف ليس صالوناً».

لم يكن هذا هو الدافع الوحيد لاحتفال مجمع فورد بالنصر المشوب بالعار لأن المادة البشرية التي استُنزِفت إلى حد بعيد وتم تدجينها تماماً بحيث تعجز من حيث المبدأ على التمرد في وجه ضد ما صار في نظرها ضرورة حتمية. لقد تم، للمرة الأولى، تحقيق قفزة في الأداء دون الانتقاص من مقتضيات الرأسمالية جعلت من الممكن في وقت واحد خفض الأسعار ورفع الأجر وتقصيراً جدياً في وقت العمل بحيث اكتست العلاقة بين المادة البشرية مع الموظفين الجدد لدى مصاص الدماء غير محدد الشخصية دلالتين. صار بإمكان فورد التلويح بقطعة نقانق لإغراء ملايين البشر من خلال زيادة غير مسبوقة في الدخل وتحويلهم إن

جاز التعبير إلى ذلك الغبي الألماني شميث، إذ لم يبدُ ضمن الأفق الزمني القريب أي خيار بديل بحيث صار بالإمكان إرضاء العين بالإكراميات المتزايدة بحيث يتم نسيان طاقة الحياة التي دُفعت ثمناً لذلك.

جاء أول انفجار اجتماعي - اقتصادي في بداية عام ١٩١٤ قبل إندلاع الحرب العالمية في أوروبا إذ أعلنت شركة فورد رفع الأجر اليومي القائم حتى ذلك الوقت من ٢,٣٠ **$** إلى ٥ **$** أي أكثر من الضعف. وفي الوقت نفسه وافقت على مطلب الحركة العمالية القديم تحديد مدة العمل يومي بثماني ساعات أي ٤٨ ساعة عمل أسبوعياً. بل إنه طرح في العقد الثالث من القرن الماضي فكرة العمل ٥ أيام في الأسبوع وجربه لمدة قصيرة وهذا نموذج لم يُعمم إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية (وفي القليل من البلدان). وعلى الرغم من إنه اتضح لاحقاً أن أجر الخمس **$** يومياً لم يشمل الجميع، كما تم التراجع عن أسبوع العمل المكون من خمسة أيام، ومع ذلك بقيت تلك المعايير شديدة البعد عن معايير الأجور وزمن العمل التي قامت حتى ذلك الوقت بحيث إن ابتكارات فورد ولدت حالة ارتباك ونشرت حالة من الجنون بين العمال وبين الإدارات في جميع أرجاء العالم. كان لدى فورد كل المبررات للمضي قدماً وفق تلك الطريقة، إذ إنه منذ إدخال خط التجميع في ١٩١٣ هرب العمال منه بأعداد كبيرة وكان هناك سخط هائل ضد أساليبه، ولم يتحمل الكثرة ذلك العمل. ومن جهة أخرى جعل من الرفع المستمر في الإنتاجية وتركيز العمل أمراً سهلاً وحقق نجاحات كبيرة وجنى بذلك المزيد من الأرباح. وبطبيعة الأحوال عرفت الكائنات المرتبطة بفورد أنه امتصها حتى النخاع، وتم في ديترويت الاستهزاء بملوك الأجور المرتفعة لأن زوجاتهم الشابات بحثن عن المتعة والحب لدى رجال آخرين لأن عمال فورد كانوا عازفين عن المتعة في عطلة نهاية الأسبوع الطويلة. ومع ذلك ظل إغراء الأجور المرتفعة المفترضة متفوق على كل اعتبارات الورع والمنطق، وبدا أن متعة استهلاك السلع خلال العمر القصير مارس تأثيره كما كان حال الوعود

الاستعمارية في الماضي ولكن في هذه المرة كانت أجساد وحواس العمال المأجورين هي موضوع الاستعمار الداخلي الذي بلغ مستوى أعلى من التطور. وتم إيجاد عروسة بحر أبهى وأجدر بالحب من كل معشوقة بشرية تمثلت بالسيارة في نظر فئة العاملين بأجر من الذكور، بعد أن تحولت كومة الصفيح إلى نقطة إثارة. إن حلم امتلاك أداة التنقل الآلي الذي ظل حتى ذلك الوقت ترفاً محصوراً في الطبقة العليا، صار في متناول عامل خط التجميع العادي في الولايات المتحدة على الأقل. لم يبذل فورد الكثير من الوعود في هذا الصدد، ولم يركز على رفع الأجور بل ركز في المقام الأول على تخفيض تكاليف الإنتاج بشكل مبهر للنفس، وخفض سعر السيارة بحيث أدى هذا الاستهلاك الاستثماري فيما كان في ذلك الوقت أضخم سوق داخلي في العالم وجعلها في متناول الاستهلاك الجماهيري. عبرت زيادة الإنتاجية لدى فورد عن نفسها بأرقام جافة، وكانت مثل حكايات الجنيات. وإن كان الإنتاج السنوي لمعمل بحجم معمل فوردبلغ قبل الحرب العالمية الأولى ١٥ ألف سيارة كحد أقصى، نجد أن شركة فورد في مدينة ديترويت أنتجت في عام ١٩١٣/ ١٩١٤، ٢٤٨,٣١٧ عربة طُرحت بسعر رخيص ملائم دون أي تبعات لاحقة. وتتابع الارتفاع فحتى عام ١٩٢٥ تم إنجاز طريقة تنظيم للعمل سمحت إنتاج عدد من السيارات في يوم واحد قارب ما أُنتج في الماضي من نموذج فورد T في عام كامل (برافرمان).

ما من عجب أن نجم هنري فورد سطع في كل أرجاء العالم. لم يقتصر ازدهار شركة فورد على الولايات المتحدة بل صارت، بعد شركة السيد نوبل لصنع الأسلحة، واحدة من أكبر الشركات العالمية التي لها فروع في أوروبا، وكذلك في ألمانيا. كانت قصة خرافية بل واحدة من أكثرها شراً، إذ إنه كما هو الحال في القصص الخرافية بدأ البشر بيع أرواحهم ورهن حياتهم بدرجة جديدة أعلى.

حققت التجارب التي أجريت على فئران المختبرات في خطوط الجبهة في المجزرة البشرية الهائلة نجاحاً باهراً. صارت المادة البشرية جاهزة لبلوغ نقطة

الإنهاك بهدف الحصول على المكافأة التي اتخذت شكل بضائع استهلاكية رخيصة. عرض تقرير معاصر لجمهورية فايمار[1] بشكل ساخر طريقة تكييف عمال شركة فورد في مدينة برلين:

«كان أعلى أجر عشرين مارك في اليوم! وعادل هذا ما حصل عليه العاملون بالقطعة في صناعة التعدين في برلين على مدى أسبوع كامل. وهنا يكمن سر دافع عمال التعدين الجائعين في برلين للعمل في شركة فورد وتخليهم عن كل القيم البشرية والقبول بالحط بقدرهم إلى مستوى عمال آليين بلا روح (...) تجلى الأمر بوضوح في فترة استراحة الغذاء البالغة نصف ساعة. بأيد قذرة ووجوه وسخة وعيون محدقة اندفع الجميع بإيقاع موحد قاصدين المقصف في الميناء الغربي حيث نجد ندل خاضعين لنظام فورد. كل شيء في موقعه المحدد، الكؤوس وأدوات المائدة. وفي حين انشغل البشر في ابتلاع غذائهم أتيحت لنا فرصة مراقبتهم ودراسة تعابير وجوههم. ثمة نمط خاص بعمال فورد. أين شاهدنا تلك الوجوه الكالحة ذات الأنوف المدببة والوجنين الغائرتين والعينين المحمومتين؟ التُهم الطعام بسرعة. الوقت المتبقي يكفي لقضاء حاجة، أو لتدخين سيجارة أو للتحديق في الفراغ. لا أحد يقرأ صحيفة! قال عمال الميناء الغربي إنهم جثث فورد (إليكم ما رواه عامل في شركة فورد): كان قبل أن ينضم إلى شركة السيارات الجديدة يربح ثلاثين ماركاً في الأسبوع من عمله في الحفر ثم تم صرفه من الوظيفة لقلة العمل. ظل بلا عمل ثلاثة أرباع العام حتى تمكن أحد معارفه من إدخاله إلى جنة فورد. هو الآن في السماء السابعة، وقد سدد دينه واشترى بذلة، وصار لدى الزوجة والأطفال مستلزمات الشتاء. يمكن له، يومياً، شراء نصف رطل من اللحم المفروم ويجب أن يحصل على ذلك وإلا عجز عن الصمود في العمل (...) اعتاد أن يكون منظماً ومسيساً والان تخلى عن كل هذا. زوجته تقرأ له الصحيفة. أنا سعيد أن أتمكن من الاستلقاء لمدة

(١) الجمهورية التي قامت في ألمانيا عام ١٩١٩ إثر الهزيمة في الحرب العالمية الأولى، ودامت حتى عام ١٩٣٣ حين برزت زعامة أدولف هتلر.(المترجم).

ساعة بعد وصولي إلى المنزل. وحين سُئل كم من الوقت سيستمر هذا في رأيه هز كتفيه، وقال أنه متشبث بشكل جيد. ما كان بإمكاني تحمل البطالة أكثر. لكن، أيها الرب علي الانطلاق. وفي طرفة عين فرغت الصالة. وحين راقبناهم وهم منطلقون تذكرنا أين رأينا مثل هذه الوجوه. كان هذا في وادي السوم[1] في أعقاب ثلاثين ساعة من جحيم القذائف».

ترشيد البشر

ما من شك في أن الثورة الصناعية الثانية التي أطلقها تايلور وفورد امتلكت ميزة مزدوجة بوصفها إبداعاً في الإنتاج وإبداعاً في تنظيم عملية الإنتاج. صحيح أنه مضى على صنع السيارة عقود من السنين لكنها كانت سلعة فاخرة هامشية مخصصة لشريحة المستهلكين مرتفعي المستوى، لكن إنجاز نمط الإنتاج الرأسمالي حولها إلى منتج مفتاحي. وقد تحولت إلى ما هو أكثر من سلعة بين سلع أخرى، باشرت الهيمنة على كل الأفقين المكاني والزماني وحضرت لتكامل هيكلي بين الإنتاج ووقت الفراغ، واستولت على الشكل التنظيمي بأكمله بما في ذلك جوانب الحياة العائلية اليومية الحميمة، وسيطرت على التهيؤات والتخيلات الاجتماعية. وحتى وإن حصلت انتكاسات، لكن الرأسمالية تحولت إلى مجتمع سيارات. وفي الوقت نفسه فتح إبداع تايلور - فورد في تنظيم عملية الإنتاج بالاعتماد على علم العمل وعلى خط التجميع المجال لتحقيق طفرة الانتقال إلى مجتمع السيارات، ولم يقتصر الأمر على مرحلة جديدة دنيوية من التراكم الرأسمالي عبرالتكثيف الشائن وعملية الترشيد الإدارية للعمل المجرد، بل وفي الوقت نفسه وللمرة الأولى تم ضبط وتوجيه المادة البشرية في مجال الإنتاج والاستهلاك بجودة عالية. وبذلك تم استيعاب معايير جديدة وفق طريقة بنثام ما زالت صالحة حتى اليوم.

---

(١) معركة دارت بين ألمانيا والحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى بين الأول من تموز والثامن عشر من تشرين الثاني ١٩١٦ وعُدت من أكثر المواجهات دموية في التاريخ إذ خلفت مليون ومئتي ألف ضحية بين قتيل وجريح. **(المترجم).**

لم يقتصر الدهاء الذي رافق ذلك على الطريقة المبتكرة لامتصاص طاقة الحياة، إذ لم يعد الأمر مرتبط بدفع فظ ومؤقت لطاقة برية عن طريق الخارج وبشكل اتسم بالعسف الذاتي والحفاظ على ذروة الطاقة كما كان عليه الحال في بداية التصنيع وهي طريقة أدت إلى استهلاك المادة البشرية بكفاءة متدنية نسبياً.

كما إن طريقة امتصاص الدم الآلية لم تتوقف هنا عند تجارب بنثام المتناثرة على الرغم من إن الفكرة الأساسية لضبط مسار السلوك من الداخل بالاشتراك مع الأشكال الخارجية للتنظيم والهندسة المعمارية وما إلى ذلك كان قد تم صوغه، لكن مصفوفة فرض الانضباط ظلت نسبياً في حالة خام وما كانت قادرة على تحقيق التطلع إلى مفهوم متكامل فُرض بشكل شامل. ففي المقام الأول ترك بنثام موضوع الاستهلاك الجماهيري، وركز فقط على مجال الإنتاج وإدارة رأس المال ونظر إلى الاستهلاك بعيون البخل التي كانت سمة الرأسمالية المبكرة. لكن المزيد من تعقيد الاستهلاك الراقي للسلع في حد نفسها بالتوافق مع الجماهير المتورطة في نمط جديد من التدجين بوصفها «ثروة استهلاكية شحيحة» هو وحده الذي أتاح إمكانية التوافق مع المفارقة الرأسمالية وتمكين الآلة العالمية من الانتقال باتجاه مرحلة الشمولية.

عرف تايلور وفورد، بطريقة ما، المدى الذي ستصل إليه أفعالهما. ظهر هذا من الطابع التبشيري لمسيرتهما المهنية، ومن التبرير الذاتي القائم على فلسفة هواة حول الأعمال البحتة والعقلانية المتخصصة الأمر الذي جعل من هذين البطلين رائدين رأسماليين لمستوى جديد من التطور، ولنمط حياة رأسمالي جديد ومتكامل. وقد شدد تايلور بطريقة موازية لما كتبه بنثام إلى حد مثير للدهشة على أن «إدارته العلمية» لا تقتصر على علم التجريف وغيره من النشاطات ضمن سياق صناعي، ضيق بل إن الأمر هو أكثر من هذا بكثير:

«إن هذه الأفكار الأساسية قابلة للتطبيق بنجاح في مختلف مجالات النشاط البشري وهذا يشمل إدارة وتنظيم البيوت والمزارع، وإدارة الشركات الحرفية

والشركات الصناعية، وإدارة وتنظيم الكنائس، والجمعيات الخيرية، والجامعات، بل حتى الإدارات الحكومية المتنوعة» **(تايلور).**

وقد عبر هنري فورد بروح مماثلة **(**وبشكل مستقل عن تايلور**)** الذي برز الآن بوصفه مصلحاً اجتماعياً خيرياً يستشرف المستقبل**:**

«إن شاغلي الرئيسي هو أن أبين بوضوح إن الأفكار التي طرحناها صالحة في كل المجالات وإنها ليست خاصة بالسيارات **(...)** بل إنها تنتمي، إن جاز التعبير، إلى مصفوفة عامة قائمة على رموز. وأنا مقتنع بقوة، إن هذه المصفوفة طبيعية **(!)** وأريد أن أبين إن أفكارنا ليست جديدةبل يجب قبولها بوصفها طبيعية». **(فورد).**

لذا لا نجد فقط العملية المعروفة المتمثلة بإضفاء سمة طبيعية على المطالب غير المعقولة للرأسمالية بل وكما هو الحال في سجن بانوبتيكون الغادر الذي اقترحه بنثام وجعل مفهومك الخاص مطلباً اجتماعياً عاماً، إذ إن الأمر لا يتعلق بأثر جزئي على إدارة شركة، بل بنموذج اجتماعي شامل صالح لكل الهيئات الاجتماعية، بل ومصفوفة صالحة لكل مناحي الحياة البشرية.

وكما كان عليه الحال قبل١٢٠ عاماً برز شكل أكثر تطور للرغبة في السيطرة غير الخاضعة لأي رقابة، والخضوع، وإخضاع الذات لنزعة نفعية لا علاقة لها بما يريده البشر ولا تتقبل راحة ذاتية ولا تتضمن أي معايير جمالية ولا ترتبط بتطلع شخصي إلى السلطة، بل قائمة بشكل حصري على المقتضيات المجردة لرأس المال. لذا فإن مفهوم الترشيد الشامل للإنسان سمة عصابية نموذجية خاصة بالرأسمالية التي هي من تخيلات بنثام أو دو ساد الضارة، إذ إن العقلانية الداخلية لنظام وهمي حول الكفاءة تجاوز الاحتياجات البشرية الاجتماعية كما لاحظ برافرمان في نقده لنظام فورد- تايلور، إذ صار الوضع مشابهاً لحال الكابتن آهاب[1] الذي قال عن نفسه**:** «كل أدواتي وطرقي عقلانية،

(١) الكابتن آهاب قبطان السفينة في رواية موبي ديك المهووس بمطاردة الحوت الأبيض. **(المترجم).**

هدفي وحده هو الجنوني». لكن جنون الهدف كان هو بالتحديد، ضمن إطار انهيار تاريخي جعل تراكم الموارد لمصلحته أمراً لا يمكن التخلص منه، وفرض على الأدوات والطرق النقع في مغطس من الجنون. وهكذا بينت الثورة الصناعية الثانية من جديد عبر عملها الترشيدي أن صانعي الجنون المجتمعي الموضوعي لا يمكن أن يتصفوا بالسيادة في مرحلة بروزعملية ترشيد مجتمع السيارة التي لا تقل في إثارتها للرعب عن المسلخ البشري الكئيب. كما إن البشر يميلون لأن يكونوا شخصيات مثيرة للشفقة وقدم تايلور عينة خاصة منهم:

«أما فيما خص تركيبته العقلية فقد كان تايلور مثالاً مبالغاً فيه لشخص مهوس، فمنذ صغره حسب كل خطواته وقاس الوقت اللازم لكل نشاطاته، وحلل حركاته بحثاً عن الكفاءة. وحتى حين ارتقى إلى الصدارة والشهرة كان ثمة طابع هزلي في شخصيته وقد أثار ظهوره في الورشات بهجة. وقد بررت صوره الشخصية وصفه بغريب الأطوار **(...)** لكن هذه الصفات جعلته ملائماً لأن يكون نبي الإدارة الرأسمالية الحديثة لأن الشخص العصابي هو شخص مرغوب به لعمل المجتمع في ظل الرأسمالية» **(برافرمان)**.

لا يتعلق الأمر في أي حال بتفاصيل عرضية في سيرة ذاتية. إن إخضاع الآخر والخضوع الذاتي شكل متبادل أمام «الفاعلين» هما شرطان من شروط كل مستويات التطور الرأسمالي؛ وضمن هذه الرؤية تم ترجمة نظام فورد- تايلور حول البنية النفسية للحرب الصناعية إلى عملية إعادة إنتاج المجتمع المدني إذ مثل تايلور، إلى حد ما، نسخة لليانكي[1] وللأعمال مأخوذة عن نموذج اليونيكر[2] البروسي الجاد بما في ذلك الجوانب العصابية والمضحكة. فما أن يتم تخليصهم من العقلانية الظاهرية ومن

---

(١) اليانكي مصطلح له عدة استعمالات، يستعمل في بريطانيا وبعض دول العالم للإشارة إلى سكان الولايات المتحدة الأمريكية. **(المترجم)**.

(٢) اليونيكر: فئة الضباط الشباب المتحدرين من عائلات ملاك الأراضي ضمن الجيش البروسي. **(المترجم)**.

عاداتهم العسكرية حتى يتحول أنبياء الحتمية إلى شخصيات مضحكة، بل إلى شخصيات شيطانية مضحكة باردة مثل الجليد ضمن البانوبتيكون الرأسمالي. إن السمة العصابية القهرية التي رافقت ترشيد الإنسان لم تكن فقط صفة متأصلة في شخصيتهم بل تسللت من خلف ظهر فلسفة المقياس الضيق لدى تايلور وفورد وانتقلت إلى التكوين الإيديولوجي المعاصر كما هو الحال في الإدارة العلمية للشركات ووسمت روح العصر بمجملها.

ما كان من قبيل المصادفة إشارة ناشر تايلور الألماني عام ١٩١٣ إلى توافق تلك الأفكار مع ما جاء في كتاب صدر قبل عام لعالم الفيزياء ومنظر العلوم الألماني فيلهلم أوستفالد (١٨٥٣ - ١٩٣٢) حول «المقتضيات الحيوية». إن أوستفالد الذي عمل في مجال الديناميكية الكيميائية ونال عام ١٩٠٩ جائزة نوبل بفضل قانون التخفيف، وكان رئيس ما سُمي «بعلم الطاقة» الذي كان له تأثير كبير ضمن الوسط العلمي؛ وكان على علاقة مع رابطة أصحاب النظرة الأحادية إلى العالم التي أدارها الدارويني إرنست هاكل ومع «جسور»[1] التوحيد وشارك أوستفالد مع ك. دبليو. بوهرر وأ. زاغر في تأسيس «معهد تنظيم العمل الفكري» عام ١٩١١ في مدينة ميونخ.

عمل المعهد على أشكال التوحيد في النشاط العلمي والإداري الذي وصفه أوستفالد في المثال التالي:

«في حين تم في مختلف المجالات، وبالتحديد في التكنولوجيا والاقتصاد، تنظيم جميع الأنشطة البرية، لكن لم يتم فرض تنظيم في ميدان العمل الفكري الذي وصل فيها التطور إلى أعلى مستوى، ولا سيما في مجال العلوم. فحين يرغب المرء في التنظيم فلا يمكنه القيام بذلك إلا بعد أن يحقق الوحدة والتوافق بحيث يترك كل المهام اليومية الأكثر شيوعاً تُنفذ بالقدر الأقل من التفكير. وعلى هذا وضع بوهرر أساس كل طرق تنظيم العمل الفكري من خلال ضبط شكل

(١) رابطة فنية تأسست في مدينة درسدن الألمانية عام ١٩٠٥ وعُدت ممثلة للانطباعية (المترجم).

الورق. وحين يتعامل المرء مع هذا وفق تعامله مع مسدس موجه إلى صدره يضحك حينئذ بصوت عال لأنه تم ربط الفكر المثالي المرتبط بالعمل الفكري بشكل وثيق بصفحة من الورق هي حقيقة بسيطة. لكن إن فكر المرء في أن كل عمل فكري مع أقل قدر من الاستثناء يبدأ مع نظام ميكانيكي صرف لقطعة مكتوبة أو مطبوعة، حينئذ يدرك المرء صحة هذه الفكرة» (أوستفالد).

على الرغم من أن التوحيد التقني لبعض العناصر والمهام اليومية يمكن أن يمنع الاحتكاكات المزعجة، ويخفف من وطأة الحياة اليومية (إن تنسيق أبعاد صفحات الورق المعروفة هي من عمل رابطة أوستفالد) لكن الأمر مرتبط بالسياق وبتحديد الهدف. من السهل أن نكتشف أن هذا ولد لدى أوستفالد والعاملين معه شيء من التخفيف التقني. ويصبح هذا أكثر وضوحاً لدى الانتقال من وجهة نظر ما سُمي بتوحيد الفكر التي اختلفت هنا عن دلالته الفلسفية التاريخية (عند سبينوزا على سبيل المثال) الذي أكد ببساطة وحدة الرب والعالم والوحدة الجوهرية لاحقاً (التي تجلت في المادية) وتحورت إلى تطلع تقني قهري مفروض على البشر وعلى المجتمع:

«إن الوحدانية هي عقيدة التوحيد، وتمثل كلمة أحادية تعبيراً مختصراً عن مبدأ عمل العلم بمجمله لأن العلم هو توحيد الفكر (...) (أوستفالد) التوحيد هي الكلمة السرية والمفهوم الرئيسي الذي يكشف الشخصية الشمولية».

ما تعلق الأمر بتبسيط تقني بل مال أكثر لأن يكون نوع من تبسيط التفكير، وفق طريقة تايلور، واختزال العلم في إطار اختزال وظيفي للإنسان بشكل عام. وتوج هذا المشروع في التفكير النشط الذي صاغه أوستفالد مكرراً معايير كانط الأخلاقية حول المقتضيات الحيوية محدداً بذلك المقتضيات القطعية للثورة الصناعية الثانية:

«يمكن وصف كل ما يحدث في العالم على إنه تحول في أشكال الطاقة. لكن ليست كل أشكال الطاقة جاهزة أو ملائمة لهذا التحول بل فقط بعض أشكال

الطاقة ومن هنا برز اسم الطاقة الحرة **(...)** فهذه الطاقة الحرة تخضع الآن للاستخدام**. (...)** إذن فإن هذه الطاقة الحرة هي رأس المال، الذي تتغذى منه كل أنواع الكائنات الحية من أدنى بكتريا إلى أرقى إنسان **(...)**. وبالنسبة للإنسان الذي يضع على كاهله مهمة قبول الطبيعة بمجملها، وكذلك قبول باقي البشر ثمة قاعدة لهذا السلوك تجعل تصرفاته تتصف بأكبر قدر من الملاءمة، إذ توجهه هذه الطاقة لاستخدام الطاقة الحرة بشكل ملائم وقدر الإمكان في الأشكال الوظيفية المرغوب فيها والسيطرة عليها بحيث تكون باستمرار في الاتجاه المنشود، وإن لزم الأمر تحسين هذه الطريقة بحيث يصل المرء إلى أكبر قدر ممكن من الطاقة الحرة بشكلها الخام**.** يمكن للمرء تلخيص هذا الاتجاه العام، أو بالأحرى هذه المهمة العامة لكل الفعل والسلوك البشريين، ضمن مفهوم شامل اقترحت أنا تسميته بالاستناد إلى الحتمية الكانطية القطعية بالحتمية النشطة بعبارة لا تهدر الطاقة بل تستخدمها**.** هذه العبارة الموجزة هي في الواقع القاعدة الأكثر عمومية في كل العمل البشري، إذ لا تشمل صلاحيتها الأعمال الفنية والعملية فقط، بل كل الأنشطة البشرية بشكل عام وصولاً إلى أعلى مستويات الخدمات**. (...)** إن كان كل شيء في حقيقة الأمر طاقة، لأن كل شيء فعال هو طاقة فإن الأمور التي لا يمكن إدراجها ضمن نطاق الطاقة، أو تلك التي تخرج بشكل عام عن قوانين الطاقة، تكون غير واقعية ويجب إبعادها عن حياتنا**.**

نكرر القول**:** تبدو المقتضيات الحيوية بوصفها الوسيلة الأعم بهدف تحقيق العمليات في العالم بحيث تكون متوافقة قدر الإمكان مع إرادة الفرد والبشرية**.** ونظراً لأن العمليات المتوافقة مع الإرادة هي في خاتمة المطاف الأكثر جلباً للسعادة، فإن المقتضيات الحيوية من خلال التعليمات العلمية، هي التي تحقق أكبر قدر ممكن من السعادة في كل المجالات**. (...)** ونحن نقر إنه بالنسبة لكل أولئك الذين تطور لديهم الذكاء والإرادة بشكل كاف بهدف استيعاب قوانين الطبيعة وجعل إرادتهم متوافقة مع قوانين الطبيعة بحيث لا يكون هناك من مجال للتعارض بين القانون

والإرادة الذاتية، بحيث يكون الخضوع للقوانين بالنسبة لهؤلاء متماثل مع بلوغ أعلى قدر من السعادة. أما أولئك المتبقون الذين لا يصلون إلى هذا الاستيعاب، ويحاولون رفض قانون الطبيعة ورفض المقتضيات الحيوية **(...)** فيمكن مساعدة كل هؤلاء الرجعيين بالتعليم والرعاية **(!)** بغرض فهم أفضل وإرادة الوصول إلى مستوى أعلى من الانسجام مع قانون الطبيعة» **(أوستفالد)**.

أظهر القانون الثاني للديناميكيا الحرارية قدراً عالياً من الغرابة ومحتوى مجرد بالكامل، اتخذ شكل تعليمات عامة للعمل. لكن هذا الفكر المضلل يخلو من أي ود لأنه لا ينبثق من شذوذ شخصي. إنها الروح الرأسمالية العالمية التي عبر عنها أوستفالد ويمكن التعرف عليها من خلال الأصداء الشبحية الوضعية للتفكير البورجوازي الإيجابي منذ زمن ماندفيل وسميث الذي لم يسع إلا إلى إخضاع الحياة بشكل كامل لمقتضيات رأس المال. إن ما ظل تلميحاً لدى فورد وتايلور تكثف مع أوستفالد على شكل الوحدة الطبيعية الفلسفية لمجمل التقاليد البورجوازية. ما من شيء ناقص هنا؛ لا المفهوم الآلي النيوتوني حول القانون الطبيعي المجرد، ولا المفهوم المتعلق بإضفاء سمة بيولوجية طبيعية على ما هو اجتماعي من البكتريا، وصولاً إلى البشر في أعلى مستوياتهم، ولا مفهوم السعادة الجهنمي الخاص ببنثام وما يرتبط بها من التبشير بسعادة حتمية سيصل إليها البشر المتخلفون. ثمة شيء غريب في استيلاء أوستفالد، على استعارة آدم سميث الرأسمالية الأصلية غير الواعية لملاحظة عالم الفيزياء هيلمهولتز[1] الذي يُفترض أنه قال أنه غالباً ما شعر بالرغبة في تأدية عمل ما كما لو أنه كان في أثناء تنفيذ أفكاره مثل آلة تخضع لسلطة ما تجعلها تمضي في مسارها أو بوصفه موضوعاً مستقلاً عن نفسه. **(أوستفالد)**.

لا يتعلق الأمر بالنقد بل تعلق من جديد بإشارة إيجابية تماماً إلى كيف خلصت اللاعقلانية الرأسمالية إلى التفكير الوضعي لعلم الطبيعة الذي لا يعود

---

(١) هرمان فون هيلمهولتز **(١٨٢١ - ١٨٩٤)** عالم فيزياء بروسي أسهم في دراسة الشعور بالصوت وبالألوان إلى جانب عمله في مجال الديناميكيا الحرارية. **(المترجم)**.

بدوره إلى الجذر المشترك لذا لا يكون من المستغرب أن يستخدم أوستفالد «المقتضيات الحيوية» ويطبقها على «العرقية البيولوجية» المعاصرة بطريقة سلمية أدهشت الجميع:

«أدت الحرب، في كل الأوقات، إلى اختيار سلبي فقط من قبل أقوى الشخصيات وأكثرها ملاءمة للحرب التي انهارت أكثر من الشخصيات الأقل ملاءمة للحرب ولهذا فإن الحرب الطويلة المفروضة لا تجعل الشعب المحارب أقوى بل على العكس تجعله أضعف وأقل ملاءمة للحرب. إن ما بينته التجربة التاريخية هنا يمكن أن يتم استنباطه بسهولة من المبادىء العامة. ويشتد التأثير حين ينجح في منع غير الملائمين من التكاثر والإنجاب في حين ينجح الملائمون بطبع ذرياتهم بمزاياهم. إذن ما من مجال للشك من وجهة النظر هذه، إلى إن للحرب تأثيراً سيّئاً» (أوستفالد). هذا التبرير العنصري البيولوجي الغريب للنزعة السلمية (الذي لم يمنع كاتبه من توقيع نداء للدفاع عن الوطن في بداية الحرب العالمية الأولى) متلائم مع الحمق المتأصل في المقتضيات الحيوية ويصبح جلياً حين يتجاوز أوستفالد نطاقه الاجتماعي:

«برهن هذا المبدأ، بطريقة ما، أدهشتني أنا نفسي إلى أعلى درجة، على إنه صالح لمجالات متصاعدة باستمرار، إلى أن صرت في مواجهة واقع إنه باستطاعة المرء فعلاً أن يحدد الخط الصحيح من خلال جملة واحدة والقيام بكل الأمور بشكل صحيح ومنطقي من إدخال خيط في سمة إبرة إلى حكم دولة» (أوستفالد).

وبطبيعة الحال فإن الضحكة تعلق في الحلق من هذا الهوس العصابي حين يتكشف للمرء فظاعة هذا التفكير. لقد عبر أوستفالد فلسفياً عن هذا العصاب المجتمعي بشكل تجاوز مبتدعيه وفارضيه الحقيقيين فورد وتايلور.

إن كان بنثام قد وجد الأمان في توجيه الطبيعة البشرية إلى البنية الرأسمالية العليا ومعاييرها العامة (انضباط المصنع، خفض الصيانة، الاجتهاد التلقائي، المراقبة الذاتية الاستبدادية) فإن الهجوم الترشيدي الفوردي – التايلوري طرح بشكل ما

تعميق للاقتصاد الجزئي الذي طرحه بنثام، إذ افتُرض أن تكون الكفاءة الذاتية المجردة لعقلانية التكاليف في إدارة الأعمال هي المبدأ العام المتجذر في النفس. وضمن هذا المعنى يكون أوستفالد في الحقيقة الفيلسوف الأعلى للثورة الصناعية الثانية كما فهمها فورد وتايلور. إن المصاب بالوسواس القهري لا يكتفي، على سبيل المثال، بعد خطواته بل يحاول أن يصل إلى أهدافه من خلال خط مستقيم من أقصر طريق بحيث يستخدم الطاقة الحرة بأفضل طريقة وقد أطلق أوستفالد على هذا تسمية «مبدأ أصغر مقياس للقوة» وعلى هذا تم استبعاد التسكع، والتنزه سيراً على القدمين، والمشي. وفيما يتعلق بالتغذية فإن المصاب بالوسواس القهري يتبع خطة مفصلة لإعداد ولاستغلال موارد الطاقة بأفضل شكل ممكن وعلى هذا يصبح تذوق الطعام والشراهة ومتعة الأكل والشرب البسيطة مستحيلة فعلياً. يمكن تقديم آلاف الأمثلة المشؤومة المرتبطة ببعض مبادىء الإكراه المجردة أو بالمنفعة المزعومة ذات الصبغة الذهانية أو المعبرة عن اضطرابات عصبية. إن حساب التكلفة الاقتصادية بدقة منفصل عن فرح الحياة البشرية وعن الراحة والمتعة والاهتمام بالمعرفة ولا علاقة له بالتصميم الجمالي لكنه متطابق في حد ذاته مع الذهان العصابي لكن وفق شكل موضوعي اجتماعياً. ففي الحياة البورجوازية اليومية نجد إن البخل المجرد الذي لا يتوجه بناء على الرغبات والإمكانيات الحقيقية بل بناء على المعالجة المقتصدة «النشطة» لأمور الحياة بما في ذلك الرغبات والإمكانيات الحقيقية. أخبرني زوجان شابان من الطبقة المتوسطة حديثاً العهد بالزواج ما يلي: ما أراد الشابان أكثر من قضاء شهر العسل في منطقة البحر الكاريبي، وكان ذلك متاح بسهولة لكن نظراً لامتلاكهما حافلة تخييم موروثة فإنها أمضيا شهر العسل في مخيم في فرنسا! ضع في اعتبارك إن الأمر لم يكن نتيجة عوامل إكراه وأوامر خارجية بل فقط نتيجة الدافع الداخلي للمرء وإكراهه على التوفير بهدف الاستفادة من الطاقة. وبطبيعة الحال فإن ليست كل الأمثلة غير ضارة، إذ مثلت مقتضيات أوستفالد الحيوية، إن جاز التعبير، ترجمة مقنعة علمياً للجشع البورجوازي البروتستانتي والاقتصاد الأساسي لعلاقة التكلفة لأن الكون قد يستغرق عشر مليارات عام للوصول إلى حالة الموت الحراري

بسبب نقص «الطاقة الحرة« (وهذا أمر لم يتم إثباته على الإطلاق) وبهذا المعنى فإن الذهاب إلى الشاطئ للتنزه سيكون مضيعة غير مجدية للوقت.

إن هذه المبالغة الفظة ليست بعيدة المنال بل وصفت بدقة عدم التناسب السخيف في منطق إدارة الأعمال في حد ذاته. وحتى إن تم اليوم نسيان نشاط أوستفالد الفلسفي الحيوي لكن تحميل الحساب الاقتصادي في الصناعات الجديدة صار ضمن الوعي الرأسمالي العالمي وهكذا حصلت الثورة الصناعية الثانية على تغذيتها بروح العصر في جميع المجالات. تزامنت إبداعات فورد وتايلور مع فلسفة أوتسفالد المبتذلة واستمرت ببروز عوامل جديدة هدفت إلى فرض نظام موحد، والمذهل في الأمر هو أنه في هذا الصدد أيضاً تمكن النازيون والفاشيون الناشئون من أخذ مفاهيمهم من معارضيهم. وكما حاول أوتسفالد والنزعة السلمية بضمير مرتاح استنباط البيولوجية العنصرية فإن الأمر لم يقتصر على إسهامه مع أصدقائه من خلال تصوراتهم حول «تنظيم العمل الفكري» في عملية «ترشيد البشر» الجديدة التي انتشرت في كل العالم بل وفي معادلة إيديولوجية النازي القاتلة.

ثمة دور غامض مماثل في تاريخ الثورة الصناعية الثانية برز في المقام الأول في مجال العمارة والتصميم الصناعي لعبه مكتب التصميم الشهير باوهاوس[1] في مدينتي فايمار وديسو (ثم في برلين – شتيغليتز). رافقت مدرسة العمارة والفن هذه كل تاريخ جمهورية فايمار من ١٩١٩ وحتى ١٩٣٣ لتنشر إشعاعها في كل العالم بما في ذلك الولايات المتحدة. عُد نمط هذا المكتب المعماري الخلية الأساسية في التصميم الحديث (فيك ١٩٤٤) وصار اسطورة الحداثة في القرن العشرين وانتهى بطريقة مأساوية. فمنذ بداية القرن التاسع عشر استنكرت عملية التحديث الفن وفصلته عن الحياة؛ لكن ظلت هناك محاولات لوضع حد لهذا

(١) مكتب تصميم معماري وصناعي افتتحه فالتر غروبيوس عام ١٩١٩، وعمل على تنظيم معارض حظيت بشهرة عالمية. (المترجم).

الانقسام. ومع ذلك ظل المبدأ الكامن وراء هذا خفياً، وكان بالتحديد منطق الآلة الرأسمالية العالمية وميلها لإخضاع الحياة لديكتاتورية شكلها المجرد، بحيث عُدت الجماليات حالة انشقاق لا يمكن أن تستمر إلا بوصفها بقايا حالة ترف. ما كان أمام محاولة إعادة دمج الفن والحياة في ظل نظام إنتاج السلع الرأسمالي إلا طريقان: فإما تصور خيالي رجعي ورومانسي مضاد للتكنولوجيا وقائم على العمل الحرفي، أو موقف معاكس يتضمن انحلال الفن بشكل سلبي ضمن الشكل الرأسمالي للتكنولوجيا ومن ثم تحويل الجماليات إلى أمر لا يتعدى التصميم. وأدى هذا بشكل ما إلى تحويل العناصر الفنية في عالم الحياة إلى عناصر أسلوبية وتجسيد لرأس المال في خضم عملية الاضطرابات المجتمعية.

مثل باوهاوس وأسلافه كلا المسارين وكان لا بد لمثل هذه البداية من أن تنتهي بشكل مؤلم وسط الجدل وخيبة الأمل نتيجة تضارب المفاهيم ولكن في نهاية المطاف كانت اليد العليا إلى جانب الاختزال الوظيفي الرأسمالي للتصميم. فمنذ ١٩٠٢ طالب هرمان موتيسيوس (١٨٦١-١٩٢٧)، وهو أحد الشخصيات الرائدة في اتحاد المصممين الألماني، بشكل قاطع أن يكون الهدف هو أن يحدد المجتمع البورجوازي الصورة الإجمالية لأوضاع مجتمعنا الحديث وجعل الفن متكيف معها. (اقتباس عن فيك ١٩٩٤). كان موتيسيوس متكيف تماماً مع الاقتصاد الإمبريالي وكان ضد أي فردية فنية ومع «التشييء» والتصنيف من وجهة نظر الإنتاج الصناعي الرأسمالي. ثمة اتجاه مماثل لدى فالتر غروبيوس، الذي صار لاحقاً مديراً لباوهاوس، وطرح في عام ١٩١٠ برنامجاً لتأسيس شركة لبناء المنازل على أساس فني موحد، وكتب في مذكرة وجهها إلى فالتر راتيناو، المنظم اللاحق لاقتصاد الحرب الألماني، وليس إلى أحد غيره. وتشي قراءة برنامج غروبيوس كما لو أنه توقعاً للثورة الصناعية الثانية في ميدان العمارة:

«يريد المجتمع الآن استخلاص النتائج من العلاقات القائمة فعلاً وأن يوحد عمل المعماريين الفني، من خلال فكرة تصنيع العمل، مع التوجهات

الاقتصادية للمتعهدين وللمعماريين. وعلى هذا فإن المعنى الصحيح للاتفاقية لا يتم من خلال التركيز على فردية الأفراد لكن من خلال صوغ مشترك وإيقاع التكرار والإقرار إن التوحيد هو أمر جيد يتجلى في تكرار الأشكال **(...)** ومن ثم فإن فكرة التصنيع التي تبناها مكتب باوهاوس وجدت اكتمالها من خلال تكرار أجزاء البناء الفردية في كل تصاميم الشركة الأمر الذي أتاح المجال لإنتاج ضخم ولخفض التكاليف ورفع العوائد.» **(اقتباس عن فينغلر).**

من الواضح أن غوبيلوس عجز عن التمييز بين وجهات النظر التقنية النفعية وبين راحة الإنسان من جهة وبين الغرض من الشكل المرتبط برأس المال الذي يتجاوز كل الاحتياجات الاجتماعية. وهكذا فرُض تحت قيادته، بما في ذلك في مكتب باوهاوس، توجه وظيفي واضح لإنتاج نموذج أولي للصناعة وفقاً لمقتضيات الريعية. وصار هذا التوجه أكثر وضوحاً في المراحل المتأخرة لمكتب باوهاوس ولاسيما في قسم التصميم المعماري تحت قيادة هانس ماير **(١٨٨٩ - ١٩٥٤).** وجه ماير مكتب باوهاوس على أساس التصنيف المنصوص عليه في الأوامر الصناعية. كما طالب بوصفه يسارياً بتحليل الأوضاع الاجتماعية المرتبطة بالعمارة وشدد على طابعها الطبقي. وربط تحديد الهدف، وفق تصريحاته بشكل واضح: «يجب استكشاف حيز حياة العامل الفرد، وعائلة العمال بهدف أن يتم إضفاء عملية تنميط أفضل على خلية السكن **(!)** ثم صاغ ماير بضمير مرتاح تماماً عام ١٩٢٩ المهام المجتمعية لمكتب باوهاوس في كلمة تبناها على مدى طويل حزب العمال الاشتراكي الوطني الألماني:

«ألا يطالب اليوم مجتمعنا في ألمانيا بآلاف المدارس الشعبية، وبحدائق عامة، وبمساكن شعبية؟ بمئات آلاف المساكن الشعبية؟ وبملايين قطع الأثاث الشعبية؟ **(...)** نحن بوصفنا مصممين نخدم المجتمع الوطني. عملنا هو خدمة الشعب **(...)** وعلى ذلك فإن الهدف النهائي لكل أعمال مكتب باوهاوس هو جمع كل القوى

المكونة للحياة في وحدة متناغمة ضمن مجتمعنا **(...)** نحن نتطلع اليوم إلى أن نتمكن في نهاية المطاف من خلال الفن من التعرف على نظام موضوعي جديد موجه إلى الجميع، وظاهر يلعب فيه المجتمع الجماعي دور الوسيط **(...)** إن نظرية البناء الجديدة هي نظرية معرفة الوجود. وبوصفها نظرية تصميم فهي تمجد التناغم. وبوصفها نظرية مجتمعية تكون إستراتيجية في موازنة القوى المتعاونة مع القوى الفردية ضمن إطار الحياة المشتركة للشعب» **(اقتباس عن فيك).**

لا يقتصر الحديث بشكل سطحي وعرضي على لغة الفاشية. إن النتيجة المعمارية والجمالية متلائمة بشكل كامل مع برنامج التحديث النازي، إذ إن عملية ترشيد البشر الجماعية القسرية مدرجة ضمن نفس إطار حزمة التعابير التنظيمية **(المجتمع/ الشعب)** كما كان عليه الحال قبل ذلك مع الاندفاعة الاشتراكية الديمقراطية التي تم استعارتها من أعداء السامية. صحيح إن النازيين أبدوا تعاطفاً مع السياسات الاشتراكية الديمقراطية، لكنهم نظروا بشك إلى بعض ممثلي شركة باوهاوس وأجبروا المؤسسة على حل نفسها بعد أن هاجم عناصر قوات العاصفة ورجال الشرطة والغستابو مكاتبها في شهر تموز من عام ١٩٣٣. لكن هذا أوضح من جديد كيف إن الاشتراكية الوطنية أخذت أفكار خصومها، وتمكنت من امتصاص روح العصر الرأسمالية في الفترة المبكرة من الثورة الصناعية الثانية. إن العناصر الوظيفية والميل إلى التوازن في جماليات مكتب باوهاوس لم تتعارض مع الجماليات الفاشية التي عبرت، على الرغم من بعض الأشكال المهيمنة على توجهاتها المعمارية، عن اندفاعة لبناء صروح ضخمة، لكنها مالت في تصميم المإني المخصصة للحياة اليومية إلى نسخ النزعة الوظيفية الجرداء لمكتب باوهاوس:

«حدث بشكل تدرجي إنما صارم، الانتقال من التصور المثالي إلى مفاهيم بناء المساكن بمجموعات ضخمة وفق معايير محددة. وهكذا عبر عن الأمر الخبير المالي موسنر عام ١٩٤٣ في مذكرة تضمنت «إن سجل الإنتاج بتكاليف منخفضة وفي ظل انخفاض الدخل الصافي قابل للتحقيق فقط من خلال الترشيد الصارم وضبط

النفس وحشد كل الطاقات الحية» في «صناعة الإسكان». وبنفس القدر الذي تمكن فيه التطلع إلى التحديث من أن تكون له اليد العليا، نجح تفكيك فكرة التجمعات السكنية الصغيرة والسخط الشعبي الرقيق. ثم استقرت الأمور تدريجياً من خلال بناء المساكن الشعبية وترشيد أشكال صناعة البناء» (كالتنبرونر).

وظهرت في عملية البناء في ظل الاشتراكية الوطنية نفس التناقضات بين الصورة الإيديولوجية الرجعية النقيضة في التمجيد الهزلي للعصر الزراعي، وبين عملية ترشيد رأسمالية لفن العمارة استلهمت هنري فورد كما كان الحال مع مكتب باوهاوس وتم حل هذا التناقض لمصلحة النزعة الوظيفية الرأسمالية. ومن المسلم به أن دافع فرض التوازن في العمارة وفي الجماليات في سياق الثورة الصناعية الثانية تجاوز في مداه الصلة الخفية القائمة بين مكتب باوهاوس والتحديث النازي. ثم ظهر هذا التأثير في الولايات المتحدة حيث هاجر أهم ممثلي مكتب باوهاوس وهناك انطلق تصميم باوهاوس للمرة الأولى بشكل صحيح، إذ صعد لودفيغ ميس فان دير روهه (١٨٨٦-١٩٦٩)، آخر مدير لباوهاوس بعد غروبيوس وماير، في المحيط الجديد وتحول إلى نجم معماريي الحداثة الرأسمالية. وهنا تم التخلي عن التوحيد النموذجي للجماليات والخروج من شرنقة أشكال التجمعات الجماهيرية ووحدة الشعب إلى شكل طغى عليه الطابع التجاري، وبلغ ذروته بعد عام ١٩٤٥. لم يعرف المرء حتى بداية القرن العشرين كيف يتم فنياً إنشاء مصنع يكون جحيماً للمادة البشرية المدجنة. فمن حيث المظهر الخارجي الصرف تشابهت المصانع مع المباني السكنية الضخمة ومع الفلل والمباني الحكومية ولم يتم الحط من شكلها بشكل كامل، إذ ظلت مرضية للعين ومريحة لها بفضل النسب المدروسة واللمسات الجمالية غير الضرورية مثل النوافذ الواسعة والأبراج والنوافذ المفصلية أو الواجهات المموهة. لم يقتصر أسلوب باوهاوس في العمارة على الشكل بل شمل التعبير عن «العمل المجرد»، إذ تم فرض أنظمة معيارية موحدة متوافقة مع تدفق الإنتاج وفق مفهوم تايلور وفورد المرتبط بالإنتاج الذي تم ترشيده وخال من أي عناصر جمالية لا تتوافق مع الهدف الرأسمالي.

وإن كانت المصانع بُنيت في السابق وفق النماذج المتعددة للمباني السكنية، لكن سرعان ما بدت المباني السكنية والمباني العامة متماثلة مثل المصانع. إن خلية السكن النمطية المخصصة لعمال خطوط التجميع، وخلايا التنقل المتمثلة بالسيارة التي هي وسيلة المواصلات الفردية – المجردة استطاعت أن تتحول إلى نظام شامل مغلق. صارت هذه المنازل التي شُيدت وفق نمط إنتاج السيارات من ضمن مبادىء العقلانية الرأسمالية، ولاحت في أفق الثورة الصناعية الثانية إن جاز التعبير. كما إن المعماري الشهير المعجب بفورد الذي تحول لاحقاً إلى نجم في مجال العمارة لوكوربوزيه (١٨٨٧ - ١٩٦٥) تصرف وفق هذا المبدأ.وقد قال الناقد آدولف بينه حول مستوطنة دامرشتوك التي أنشئت بعد ١٩٢٩ في مدينة كارلسروهه:

«بدت المستوطنة بأسرها قائمة على قضبان. ويمكنها التجول وفق خط الزوال الخاص بها وأن تدور حول الأرض بحيث يقصد السكان أسرتهم جهة الشرق ويعيشون في الغرب (...) هنا في دامرشتوك تحول البشري إلى مجرد كائن حي» (اقتباس عن كالتنبرونر).

وهكذا أعدت عملية ترشيد البشر ليتوافق مع المعايير الجمالية النفعية للطابع الكلي المتصاعد لتقنية الإنتاج الخاصة بالرأسمالية. لم يستطع أحد تقريباً التصدي لهذه الحركة التي اجتاحت كل البلدان الرأسمالية المركزية. فما كان هناك في ألمانيا إلا قلة من نقاد الثقافة من اليمين المحافظ ممن كانوا بلا حول ولا قوة ضد عملية بناء البشر وفق آراء فورد وتايلور. وهكذا حاول بيتر مينيكن في مقالته (ضد فورد أم مع كرامة البشر) عام ١٩٢٤ تجاوز الإيديولوجية التي تطورت في ظل الثقافة المحافظة لدولة فيلهيلم في مواجهة الثقافة الألمانية العميقة، وكذلك تجاوز الحضارة الغربية - الأنغلو ساكسونية السطحية:

«كف البشري الذي صاغه فورد عن أن يكون متجذراً في الإنسانية (...) صار مسطحاً. أما العالم الذي خلقه فأصبح أضيق وأكثر انتظاماً. تم تسوية كل

المرتفعات وسد كل الفجوات (...) وظل هذا البشري في عالمه القائم على الضرورات، والمعاملات التجارية. ما عاد هناك، بالنسبة إليه، علاقة إنسان إنسان» (منيكين ١٩٢٤). وفي الولايات المتحدة سلط تشارلي شابلن وفيلمه الشهير «العصر الحديث» الضوء بطريقة أكثر إمتاعاً وكفاءة على إنسان فورد- تايلور مع إن الأمر اقتصر على جانب خط التجميع وتحويل الإنسان إلى روبوت، ومن مشاهد التهريج المحزنة التي لا تنسى كيف وقع تشارلي شابلن، الذي رأى في منامه أيضاً إنه عامل خط يمشي في نومه لتأدية مهامه في تقنيات الإنتاج، ويبدو إنه سخر دون أن يدري من برنامج بنثام الذي تحقق ورغب بالتحكم بأحلام الجانحين. لكن بصرف النظر عن مثل هذه التدخلات الثقافية ضد «ترشيد الإنسان» لم تكن هناك مقاومة سياسية واجتماعية واقتصادية جادة في أي مكان. وجدت اشتراكية فورد البيضاء، وهي التي سرعان ما أُطلقت على نظامه، دعماً وحماساً لدى النقابات ولدى أحزاب العمال، على الرغم من بعض الهواجس الناجمة عن النوعية العلنية الجديدة من تكثيف العمل وفرض الانضباط عليه.

جوبهت شخصية تايلور بالاستهجان بوصفه خادم النظام، وكان من الضروري التغلب على ازدراء البشر للنظام الأصلي لتايلور. لكن الحركات العمالية الرسمية سارعت للاعتراف بالطابع العلمي لمنجزاته. آمن الكثيرون بالأشكال الجديدة للترشيد، لاعتقادهم قبل ذلك باقتصاد الحرب الألماني ورأوا فيه اشتراكية التخطيط الاقتصادي. وهكذا صرح الاشتراكي الديمقراطي لودفيغ بريللر عام ١٩٢١ في الكراس الاشتراكي الشهري:

«نحن نرى مدى ضرورة إدارة اقتصادية للسلع ولسوق العمل التي تسببت بمشاكل تعلقت في المقام الأول بجوانب تقنية مرتبطة بخط الإنتاج، وتحولت إلى قضية الإدارة الرأسمالية للاقتصاد. من المؤكد أن الطريق بين معالجة هذه المسائل وتطبيق الحلول ما زالت طويلة لكن دعونا نقر بضرورة الحاجة المطلقة إلى اقتصاد

عقلاني وهو أمر فرضه تكاثر الشركات مؤخراً الذي حد من الشفافية، ولنقر إن خط التجميع هو الطريق الأسرع للعثور على التخطط الاقتصادي. **(...)** يمكن للمرء شكر نقابة المهندسين الألمان لأنها اعترفت بهذا التطور الاشتراكي، حتى وإن كان ذلك بطريقة غير واعية، وسهلت من خلال إسهاماتها بتحقيق تدفق الإنتاج. وعلى من يشارك في هذه القناعة تقديم العون لتدفق الإنتاج بوصفه خطوة باتجاه الاقتصاد القائم على التخطيط . وتتمثل مهمة الاشتراكيين بإضفاء طابع اشتراكي على هذا الاقتصاد المخطط الذي ما زال رأسمالياً» **(اقتباس عن هاينريشس / بيتر).**

يبدو للوهلة الأولى، مثل هذا المزيج من «الاشتراكية» والرأسمالية بالاعتماد على الترشيد أمراً جنونياً نظراً لطبيعة ابتكارات فورد وتايلور. لكن يجب ألا ننسى أن هذه الفكرة البشعة هي مرة أخرى مجرد فكرة منطقية نتيجة لذلك التاريخ الطويل بالفعل في تأديب واستيعاب «العمل المجرد» كي يكون مقبولاً ومدعوماً من قبل الحركة العمالية الاشتراكية نفسها بعد أن صيغ بشكل مشترك. ثم كيف لمن ساعدوا بفارغ الصبر في تنظيم مجزرة بشرية في الحرب العالمية أن يكون لديهم شيء أساسي يشكون منه في نظام فورد؟ ألم تنبثق فكرة «ترشيد» «جيوش العمل» من هذا التقليد المتمثل في استسلام الذات في عملية التحديث الرأسمالي التي تم قبولها بشكل إيجابي فقط.

وكما كان عليه الحال في الحرب العالمية الأولى **(وقبل ذلك)** انشغل النقابيون الاشتراكيون، بعيداً عن النقد الجذري للمزايا الجديدة لعملية إلغاء الطابع البشري، بكيفية حشد القدرات لخدمة المصالح القومية بمعونة الإدارة العلمية للشركات. وقد عبر ريشار فولدت الموظف في أرشيف النقابات عن رأي بهذا المعنى عام ١٩٢٦:

«يشترط الاقتصاد الصناعي الحديث تصميماً عالي التطور التقني لأدوات العمل، وتنظيماً عقلانياً للشركات يجب أن نصل إليه لأنه ضروري لخدمة مصلحة كفاءة اقتصادنا الصناعي. يجب علينا أن ننتج بتكلفة منخفضة حتى نتمكن من المنافسة في السوق العالمية، ويجب أن نجد تصريف كاف لمنتجاتنا. إن

النقابات الألمانية ليست بمخربة الآلات ولا تريد معارضة التقدم التقني. لكن يجب أن نصل في ظل الشروط الدقيقة إلى تحديد أجر العمل ووتيرته بحيث يتمكن العامل الصمود في معترك الحياة» (هاينريشس / بيتر). «لا يمكن تلخيص تاريخ حركة العمال ببعض الجمل الجافة حتى وإن كان ذلك بشكل غير إرادي. ففي النهاية فإن الشقيق التوأم البلشفي - الشيوعي الذي انبثق من انقسام الحركة العمالية في نهاية الحرب العالمية الأولى لم يتصرف بشكل مغاير. صحيح إن الأحزاب الشيوعية هاجمت مراراً وتكراراً الترشيد الرأسمالي، لكن لم ينطلق هذا من مبادىء مناقضة لمنهج فورد وتايلور بل لأن عملية الترشيد لم تُفرض باسم سلطة دولة بروليتارية. وظهر أن المعيار الحقيقي ما كان المحتوى الاجتماعي النوعي بل الشكل السياسي القانوني الخارجي لمصلحة ما سُمي بعلم العمل. إن الإشارة العرضية إلى تكثيف غير معقول للعمل على حساب المُنتجين ظل محدوداً على صعيد التحريض طالما لم يتم استيعاب طبيعة الثورة الصناعية الثانية. وقد غض معظم المنظرين الشيوعيين وسياسيي النقابات، كما كان حال زملائهم الاشتراكيين الديمقراطيين، النظر عن سياسة الأجر العالي التي اتبعها فورد التي وجدوا فيها، من وجهة نظر سياسية - اجتماعية إشارة سلبية بوصفها بالتحديد رشوة رأسمالية لأرستقراطية عمالية فاسدة».

ما كان مخترع هذا المصطلح الاجتماعي السطحي إلا الزعيم الثوري الروسي الشهير فلاديمير لينين الذي لم يستطع حل المشكلة إلا انطلاقاً من موقف «اللحاق بركب التحديث» في الاتحاد السوفيتي الفتي، إذ رمزت الاشتراكية هنا إلى فرض الانضباط الصناعي الأولي على المادة البشرية، التي لم يتم تدجينها بعد كما جرى في الغرب، وتم تشريع الوضع من إيديولوجيا بروليتارية لجهاز دولة يعقوبي[1] الطابع. وبوصفه حامل نمط مشابه للثورة الفرنسية في الشرق قام

(١) نسبة إلى جمعية اليعاقبة التي لعبت دوراً رئيسياً في الثورة الفرنسية الكبرى، وتشكلت من أعضاء في الجمعية الوطنية من أنصار الدستور. (المترجم).

الحزب البلشفي بالتشديد على الطابع المستمد من لوياثان الذي وسم اشتراكيته بشكل تجاوز مواقف الاشتراكية الديمقراطية الغربية، إذ تعلق الأمر في روسيا في المقام الأول بترسيخ أسس ديكتاتورية تحديث، ولم يتعلق الأمر بهدف توسل أن يكون أداة ضبط اجتماعي لوياثانية في ظل سلطة دولة رأسمالية قائمة بالفعل. وكان لا بد من القيام بهذا التحديث واللحاق بالركب، وبادر لينين إلى القيام بالأمرين، إذ إنه منذ أن اطلع على أساليب فورد وتايلور منذ عام ١٩١٤ حين كان محرضاً يسارياً راديكالياً في المنفى، وبدا أنه أدرك طابع الخضوع في منهج تايلور (لكن مع نظرة جانبية باتجاه ما زُعم أنه طابع مختلف تماماً للترشيد حين تكون بين أيدي البروليتاريا) وهكذا ذهب في عام ١٩١٨ في مقاله المعروف «المهام التالية للسلطة السوفيتية» إلى مسار مختلف تماماً بوصفه قائد دولة ضمن ديكتاتورية تحديث مشاركة في السوق العالمية:

«الإنسان الروسي هو عامل سيّىء مقارنة مع عمال الدول المتقدمة (...)، وحتى نتعلم كيفية العمل يجب على الحكومة السوفيتية تحديد مهام الشعب بأسره. إن نظام تايلور هو آخر ما توصلت إليه الرأسمالية في هذا المجال ويدمج داخله، كما هو حال كل خطوات تقدم الرأسمالية، بهيمية الاستغلال البورجوازي وسلسلة من الإنجازات العلمية فائقة القيمة في تحليل الحركات الميكانيكية في العمل، والتخلص من الحركات الزائدة والخرقاء، والعمل وفق أفضل الأساليب، وإدخال أفضل أنظمة المحاسبة والتحكم وما إلى ذلك.

يجب على الجمهورية السوفيتية بأي ثمن أن تتولى كل شيء ذي قيمة مما حققه العلم والتكنولوجيا في هذا المجال. إن جدوى الاشتراكية تعتمد على وجه التحديد على نجاحاتنا في الجمع بين القوة السوفيتية والتنظيم الإداري السوفياتي مع أحدث التطورات في الرأسمالية. علينا أن ندخل إلى روسيا دراسة نظام تايلور والتعليمات فيه واختباره المنهجي طرق تقييم الأداء» (لينين ١٩١٨). أظهرت هذه الوثيقة إن الاشتراكية الأكثر ميلاً إلى اللون الأحمر التي ارتبطت بها سمي

بديكتاتورية البروليتاريا كانت أكثر وضوحاً من كل التصريحات الإيجابية التي أطلقها الاشتراكيون الديمقراطيون الغربيون. وبعيداً عن خيار البديل السياسي والتركيز على جهاز الدولة للقيام بدور المقاول العام (وفق رأي كاوتسكي) نجد أن الخطاب صادر عن صنم الأداء المهوس بجودة العمل مع نبرة تهديد. لم يحلم لينين بالمحتوى الحقيقي لنظام تايلور حين تحدث ببراءة عن التخلص من الحركات الزائدة بوصفه أحدث إنجازات الرأسمالية التي يجب تبنيها على الفور. وفي ظل غياب معارضة جوهرية للنوعية الجديدة من إدارة البشر بطريقة رأسمالية تعلق الأمر فقط بكيفية دفع الثورة الصناعية الثانية من خلال الخوف الكامن من المنافسة الدولية. كان هناك نوع من تجديد النقاش حول ما طُرح قبل مئة عام من الدعاية للتصنيع التي قدمها فريدريش ليست حتى يتمكن المرء من التصدي للمنافسة البريطانية الساحقة. صارت الولايات المتحدة الآن، مع إنتاجية فورد الفائقة، هي مصدر الخطر القادم. ظهر طوفان من الأدبيات حول الترشيد في أوروبا ولا سيما في ألمانيا. وتتالت الاتفاقيات وحاز الموضوع على شعبية في الصحافة تمثلت بفيض من التعليقات المدوية التي تم تناسيها اليوم، إذ صارت مبتذلة بعد إنجاز انتصار الثورة الصناعية الثانية. لكن المخرجات المجنونة والمضحكة لمناقشة مجتمعية في إطار الرأسمالية كثيراً ما تسلط الضوء على سمة الحدث بمجمله بشكل أشد وضوحاً. ثمة فرع ملفق ضمن أدبيات هذا الترشيد تمثل في كراس الطبيب الدكتور فرانز كزافر ماير من مدينة كالرسبادر الذي حمل عنواناً طريفاً «ترشيد البشر الآلة» الذي صدر عام ١٩٣١ في خضم الأزمة الاقتصادية العالمية. وعد ماير في كراسه بمكافحة جذرية للبطالة من خلال هجوم على الجسم البشري في حد ذاته:

«إن اختبار التجريب هو الطريقة المعترف بها والأكثر موثوقية لرفع مردود الأعمال هي دون شكل ترشيد المعدات الآلية (...) ألا يُفترض بالمرء محاولة تطبيق هذا الإجراء، الذي تمت تجربته على آلات بهدف ترشيد العمل في هذه

الشركة، على الجسم البشري؟ **(...)** نحن الأطباء قادرون على تحمل مسؤولية هذه القضية، إذ إننا المختصون في هذا المجال. إن ترشيد الجسم البشري هو عملنا **(...)** وقد مضى علي ربع قرن منذ أن بدأت الاهتمام بشكل منهجي وتفصيلي بعملية ترشيد البشري الآلة من كل عمر وفي كل الأوضاع ولم يقتصر الأمر على الجانب الطبي بل الجوانب الاقتصادية والسياسية» **(ماير ١٩٣١).**

يبدو هذا مروعاً لكن يشعل الحماس من جديد لدى أصحاب العقول الصغيرة الساعين بشدة لتلبية متطلبات الرأسمالية المعاصرة من خلال سرديات علمية هزلية يبدو إنها ولدت من روح الدعابة الجهنمية المرتبطة بتحوير التفكير لخدمة رأس المال:

«ما هي الطريقة والوسيلة لترشيد الجسم البشري؟ **(...)** أنا نجحت في ذلك **(...)** فقط من خلال تحسين أداء جهاز الهضم قدر الإمكان قبل المباشرة بترشيده **(...)** وبدأت في عام ١٨٩٩ دراسة وعلاج تلك الأوجاع المزمنة المنتشرة والمزعجة مثل الإمساك العادي **(...)** وأدركت الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والوطنية الهائلة لعلاج اضطرابات الجهاز الهضمي **(...)** إن الاشتداد المرعب للضائقة الاقتصادية والعجز العام في مواجهتها دفعني لنقل نتائج عملي إلى الرأي العام **(...)** إن تدريب الأمعاء، الذي ابتدعته، وهو على شكل رياضة جماز لجهاز الهضم، من خلال حركات إيقاعية لطيفة تتضمن الضغط، والعجن والثني وما إلى ذلك بالاعتماد على جدار البطن العميق وتدليك جدران الأمعاء بحيث تمر المحتويات بسلاسة من البطن إلى الأمعاء التي تم تحفيز حركتها **(...)** يؤت العلاج ثماره من اليوم الأول دون أي استثناء، إذ تقل الغازات التي هي دلالة على أداء غير عقلاني للأمعاء. ومن ثم فإن اختفاء الغازات من الأمعاء هو أمر مفيد ويمكن أن يكون مقياس مدى قدرتك على النجاح في إعادة ترشيد نشاطاتك» **(ماير).**

إن الحتمية التي لا تقبل الجدل التي ربطت هنا بين انتفاخ البطن وحركات الأمعاء التي تم ترشيدها بجوانب المنفعة الاقتصادية، كانت علامة على روح عصر النقاش حول الترشيد عبرت بشكل أقل غموضاً وأكثر دقة من أي اطروحة علمية

زائفة. كما توج الترشيد الموعود للبشري/ الآلة باقتراح ملائم كما لو أنه جاء من عقل تايلور أو فورد:

«يحتاج المرء لتناول كميات أقل من الطعام، وغالباً نصف ما يأكله فعلاً، حتى يشعر بالشبع (...) بحيث يكون من الممكن الوارد تمرير الطعام من المعدة إلى الأمعاء بسهولة، ومع التقسيم المعتاد للعمل في الشركات والمكاتب، لن تقتصر فائدة تخطي الراحة المخصصة للطعام على توفير ساعة ثمينة من يوم العمل بل تشمل توفير الطاقة التي تتطلبها عملية هضم الوجبات بغض النظر تماماً عن التكاليف والخسائر التي يمكن أن تترتب على الشركات نتيجة إلغاء استراحة الطعام» (...) (ماير).

برز في أوروبا في خضم تدفق أدبيات الترشيد وفق منطلقات تايلور وفورد في الفترة ما بين الحربين عقلان جباران هما فريدريش فون غوتل- أوتليلينفيلد (١٨٦٨ - ١٩٥٨) الذي صار لاحقاً أبرز معلمي الاقتصاد الشعبي الاشتراكي الوطني، والمنظر الشيوعي الإيطالي أنطونيو غرامشي (١٨٩١-١٩٣٧). ويمكن القول أن كلاهما استفاد بشكل منفصل من مصطلح «الفوردية» بعيد المدى الذي ما زال حاضراً حتى اليوم في النقاش بين المنظرين الاجتماعيين. كما جرى الحديث أحياناً عن التايلورية لكن ظل محصوراً، وهذا فيه شيء من العدل، ضمن بعض مناهج الترشيد، إذ لم يكتف فورد بصوغ سياسة مجتمعية شاملة وفق روح بنثام، بل جلب أيضاً السيارات بوصفها منتج موجه للجمهور معبراً بذلك عن وجه الرأسمالية في القرن العشرين. وبهذا برز للمرة الأولى في تاريخ التحديث اسم رجل ما كان فيلسوف أو زعيم دولة بل مديراً رأسمالياً لينضم إلى صفوف بناة هوية إيديولوجية في مرحلة تطور تاريخي للرأسمالية. رأى غوتل- أوتليلينفيلد في كلمة الفوردية الجديدة مصطلحاً لفلسفة اقتصادية لا مفر منها، ساعدت في المقام الأول في جعل أسس العقلانية التقنية تتمتع بصلاحية كاملة لرفع مستوى طاقة الآلة الاقتصادية (غوتل- أوتليلينفيلد)، وكذلك قدرة العامل الفرد. ما كانت

نبرة الثكنات العرفية بالمصادفة وقد هُرع غوتل- أوتليلينفيلد لفرض منهج النظام الجديد ضمن سياق فلسفة تبرير تاريخية من القمع وضغط العمل من المُفترض تشديده من خلال القانون الطبيعي:

«نحن ملايين البشر المكدسين في بلاد الغرب قابعون معاً، إن جاز التعبير، في سجن نتيجة لارتباطنا بعمل (..) من المؤكد إنه حلم جدير بالحياة أن نتمكن من التسلل من ثكنات العمل إلى حياة سعادة في زاوية رومانسية من العصور الوسطى (...) إذ يظل العمل في شركة مع كل قسوته وقتامته عديم الشكل (...) هذه هي ببساطة ضريبة ما نتحدث عنه بالارتباط بالتقنية الأكثر عقلانية وبالإنتاج الأكثر عقلانية (...)» (مصدر سابق) .

من اللافت للنظر كيف أن الدوافع الأساسية لتبرير الطابع القهري المعترف به علناً للإنتاج الرأسمالي في جميع مراحل التطور هو دائماً حديث إنتاج «مرتبط بالطبيعة» ومحاولة ربط الحقائق المزعومة (نجد هنا مرة أخرى الحجة المالتوسية للاكتظاظ السكاني ضمن تجمعات عمالية مكتظة بالسكان) بالضرورات التقنية؛ بهدف تحاشي موضوع الخضوع وتشكيل البشر وفق منطق رأس المال غير العقلاني. وهكذا تمكن غوتل- أوتليلينفيلد بدوره من جعل المنطق الديكتاتوري صالح للفوردية دون مشاكل على الرغم من شكوكه في آفاق تعميم تجربة إنتاج السيارات:

«تهدد السيارة اليوم بتدمير نفسها نتيجة ازدحام الطرقات ونتيجة تركيب معدات هائلة مثل المظلات الواقية من المطر(...) تتحرك السيارة دون مسار محدد لأن شق الطرقات يتطلب تكلفة عالية. وعلى هذا يحق للمرء أن يسأل هل يجب القول إن انتقال الناس بالسيارات جدير بالتقدير بوصفه تطوراً في حركة السير وفق منطق تقني؟ (...) يا لها من عملية تجزئة إلى عشرة مليون وحدة صغيرة، ويا لها من مخاطر قاتلة نتيجة رحلتين أو ثلاث رحلات يومياً (...)، وفيما يتعلق بمعيشة فئات عريضة فإن صنع سيارة يتم على حساب قائمة طويلة من الاحتياجات» (مصدر سابق).

لكن هذه النظرة الجزئية مرت مثل ظل سحابة، إذ إن طابعها غير العقلاني المرتبط بهيمنة التكنولوجيا يتكلم عن نفسه. رحب غوتل - أوتليلينفيلد بالفوردية بوصفها مستوى جديد من «العمل» حمل في داخله هدف خضوع البشر الذاتي، وتجاوز مرحلة طفولة مرحة كما هو حال الرقص والعزف لدى البدائيين الذين يتم تلقينهم التربية الذاتية للعمال (مصدر سابق). وها قد برزت مجدداً صورة الهمجي بوصفها نظير الطفل، وهذا ينطبق على المرأة في مجتمع هيمنة الرجل الرأسمالي على أنها حالة بشعة بشكل دائم وخطيرة. لا يقتصر الأمر على رفع طاقة الآلة المتحركة وفق مقتضياتها الذاتية من خلال تطبيق منهج فورد، بل هو مرتبط بفرض عملية ضبط المادة البشرية؛ وبهذا المعنى عرض غوتل - أوتليلينفيلد خط خير شاقولي (التراتبية، والنظام التكنوقراطي) ومحور شر أفقي (كل شكل من فهم غير مقبول لعملية فرض انضباط البشر) بحيث يبدأ البشر بعملية تمرد من قبل مجالس الجنود، تنتقل عبر الجيش بأسره، وصولاً إلى مؤامرة طلاب تولد حالة يأس لدى السيد المعلم (مصدر سابق).

هنا طرب قلب فيلسوف القمع الألماني حين تعرف في النهج الأمريكي على وجه قرابة مع الحالة الذهنية متوافقة مع تأثير فرض الانضباط من خلال الاستهلاك الواسع ورحب به بوصفه جزءاً منمقاً من أشكال الخضوع أشار إلى تشابهها مع طرق اقتصاد الحرب الألماني:

«أظهر الهدف النهائي نفسه بوضوح كاف (...) إمدادات كافية بل أكثر من كافية شملت الجماهير العريضة. تم توحيد كل شيء بشكل صارم وإخضاعه لنموذج محدد وتحديده (...) كل شخص يقدم ما في وسعه في المكان المخصص له. ويحصل كل امرىء على احتياجاته. هذا ما قدمته طريقة فورد (...)» (مصدر سابق).

تلاعب غوتل - أوتليلينفيلد هنا بشكل جاد تماماً مع الصيغة الماركسية للشيوعية (من كل شخص وفق قدراته، ولكل شخص احتياجاته) لكن بطريقة هازئة؛ إذ قدم الشكل الفوردي صورة كاريكاتورية لرابطة البشر الأحرار ضمن مجتمع غني وراض

مكون من أفراد قرروا مصيرهم إنفسهم وهي صورة مناقضة للبشر الذين تم تشكيلهم وفق نموذج موحد ليكونوا روبوتات في خدمة «العمل المجرد».

ما كان من قبيل المصادفة أن الشيوعي الإيطالي أنطونيو غرامشي ضرب على نفس الوتر ليس مثل لينين وحسب، بل مثل غوتل – أوتليلينفيلد وكذب بذلك الادعاء إنه الشخص الذي طرح فكرة ماركسية غربية في مواجهة الماركسية الصناعية القائمة على التصنيع. ما خطر على بال غرامشي انتقاد اشتداد الطابع القسري غير المعقول لعملية التوحيد عبر إدارة الأعمال الجديدة من منظور تحرير البشر. جاء غرامشي من سردينيا ورأى أن إيطاليا المنقسمة بين شمال وجنوب أكثر ميلاً إلى التقاليد الزراعية، الأمر الذي مثل موقفاً متحفظاً تجاه عملية التحديث. ولهذا تبنى منظور توافق السياسة الشيوعية مع الفوردية بوصفه ضرورة موضوعية. وما زال غرامشي يُعد حتى اليوم أحد أبرز المنظرين المنشقين عن الماركسية (وهذا ينسجم مع طابعه المتوافق مع الفوردية) وكان قد دعم في الحرب العالمية الأولى مواقف موسوليني الذي صار لاحقاً الدوتشي الفاشي، وجاء كما هو معروف من الحزب الاشتراكي. ما كان هذا الأصل تجلياً لتبديل مواقع الرجل من خطوط الجبهة بل إشارة إلى تقاطع أيديولوجي مشترك بين الشيوعيين / الاشتراكيين والفاشيين / والاشتراكيين الوطنيين (وكذلك فيما يتعلق بالعلاقة مع الليبراليين) القائم على تقدير إيجابي للفوردية، بل وجعل الجذور المشتركة لكل إيديولوجيات التحديث، الكامنة، تحت العداوة السياسية السطحية في ذلك المستوى من التطور، ظاهرة للعيان. ففي كراسات السجن النظرية الشهيرة التي كتبها غرامشي في فترة اعتقاله في ظل الحكم الفاشي تعامل غرامشي، بشكل متوافق مع غوتل - أوتليلينفيلد والفوردية ووجد في ذلك مناسبة للإشادة بعملية فرض الانضباط الرأسمالي بوصفها أمر جدير بالتقدير وتكريماً للبشر:

«كان تاريخ نزعة التصنيع على الدوام نضالاً ضد العنصر الحيواني في النفس البشرية (وهذا مستمر اليوم بشكل أكثر حدة وفظاظة) في إطار صيرورة

متتابعة ومؤلمة ودموية لإخضاع الغريزة (الطبيعية الحيوانية والبدائية) لقواعد وعادات نظام جديد محكم الصرامة متصف بالكمال والدقة. وقد أتاح هذا أشكالاً أكثر تعقيداً في الحياة الاجتماعية مقارنة مع أي زمن مضى بوصفها تداعيات تنموية ضرورية لعملية التصنيع (...) وتم حتى الآن تحقيق النجاحات المطلوبة، وعلى الرغم من إنها جديرة بالتقدير من منطلق النتائج العملية المباشرة يغلب عليها الطابع الميكانيكي، لكنها لم تتحول إلى «طبيعة ثانية» (غرامشي).

وكما هو الحال لدى اقتصاديي الاشتراكية الوطنية الذين أدرجوا الثقافات ما قبل الرأسمالية والثقافات غير الرأسمالية تحت يافطة مداعبة المتوحشين، نجد أن النقد الماركسي تركز على الجانب الحيواني لدى البشر. لا يمكن أن تتم صياغة الانحياز المشترك إلى مفهوم التطور الميكانيكي المرتبط بالليبرالية بشكل أكثر وضوحاً. بل إن غرامشي مضى أبعد من غوتل - أوتليلينفيلد، إذكان مقتنعاً بشدة «إن النزعة الأمريكية والنزعة الفوردية برزتا من الضرورة المباشرة لتنظيم اقتصاد قائم على التخطيط» (المصدر السابق)، حيث عبرت مناصرة الترشيد الرأسمالية عن موقف مماثل لتعلق الاشتراكية الديمقراطية الألمانية باقتصاد الحرب الاشتراكي. وبهذا المعنى وضع نفسه، دون تردد، ضد الدافع المعادي للفوردية في صفوف حركات العمال في الولايات المتحدة، انطلاقاً من نزعة موضوعية لنظرية التحديث:

«أدى الترشيد في أمريكا إلى ظهور نمط جديد من العمل ومن طرق الإنتاج، جعل نمط جديد من البشر متوافقاً مع هذا أمراً ضرورياً (!) إن النقابات العمالية الأمريكية تميل إلى أن تكون جمعية تعاونية لأصحاب مهنة، ولهذا مثلت مطالبة الصناعيين بالتغلب عليها جانباً إيجابياً(!) (...)»

أطلق غرامشي على هذا بشكل عابر اسم «سخرية تايلور الفظة» التي طورت أنماطاً سلوكية ذات درجة عالية من الميكانيكية والتلقائية (المصدر السابق)؛ لكنه وضع المستوى الجديد من انتزاع السمة البشرية ضمن أفق ضرورة عبثية تخدم

التطور الأعلى. وبذلك ذهب إلى ما تجاوز الداروينية الاجتماعية من خلال إطلاق تهديدات ضد قسم من الطبقة العاملة غير القادر على التلاؤم مع الفوردية:

«ثمة خيار فرض نفسه بشكل لا يمكن تفاديه، إذ يجب إخراج جزء من الطبقة العاملة دون رحمة من عالم العمل وربما تطلب الأمر باختصار القضاء عليها بإخراجها من العالم» (المصدر السابق).

لا عجب، إذن أنه على الرغم كل النقد الفلسفي (الجزئي) للماركسية السوفيتية، لكنه أيد عسكرة الاقتصاد من قبل تروتسكي (قبل إن يتراجع ستالين عن ذلك) وعلق على ذلك بكلمات جافة إذ قال: «إن مبدأ القسر المباشر وغير المباشر في تنظيم الإنتاج صحيح». (المصدر السابق) ووفقاً لغرامشي فإن البشري المدرب عقلانياً وفق منهج فورد وتايلور سيكون «جديداً» وأكثر حرية إلى حد لا يمكن تصوره:

«في واقع الأمر حين يتم إنجاز عملية التوافق يظهر أن عقل العامل وصل إلى وضع حرية كاملة (!) بدلاً من أن يتم تعطيله. الحركات الفيزيائية وحدها صارت ميكانيكية بالكامل، أي إن الذاكرة المهنية تراجعت لتصبح تكراراً لحركات وفق إيقاع مكثف تتداخل مع العضلات والأعصاب بحيث تحرر الدماغ لينشغل بأمور أخرى. وهكذا يمضي المرء دون أن يفكر بالحركات الضرورية بحيث تتحرك كل أجزاء الجسد المطلوبة بشكل متزامن، هذا هو واقع الحال في الصناعة مع الحركات المهنية الأساسية وهكذا ستجري الأمور في المستقبل، إذ يمضي المرء بشكل آلي ويفكر كيفما شاء. (المصدر السابق).

وصلنا هنا بوضوح إلى أقصى مدى من السخرية بحرية الإنسان من خلال إيديولوجية التقدم الميكانيكي المرتبطة بتحديث لا نهاية له، وهذا أمر روج له غرامشي بتعصب، لكن في جميع الأحوال يمكن للمرء القول إنه لم يدرك موضوع كلامه. تعلق الأمر بجهل مروع من خلال المساواة بين امتصاص هائل لطاقة الحياة ضمن المساحات الوظيفية الخاضعة لتحكم الأعصاب بشكل قسري

وميكانيكي، مع التنزه المعتمد على تسلسل الحركات مع تحكم لا واعي بالجهاز الحركي. وبصرف النظر عن أن نزعة فورد الأوتوماتيكية تولد عذاباً مدمر للأعصاب في العمل فإنها لا تُحرر العقل بل على العكس من ذلك، إذ إنها تفرض الاهتمام بأصغر العمليات (مثل قراءة الأرقام وتراكيب الحروف، وفرز الأشياء المتدحرجة، والانتباه حين تغذية الآلة وما إلى ذلك) إلى حد لا يمكن فيه السماح بتشتيت الانتباه إلا نادراً. وأي نوع من الأفكار يمكن أن تكون واردة طالما أن الرجل الذي تم ترشيده يمضي اليوم إثر اليوم بوصفه جزءاً من آلة لا يدرك الغرض منها ومعناها ومحتواها وتكون بعد كل شيء غير عقلانية ومدمرة؟ يمكن للناس إطلاق أفكارهم وهم خارج إطار المؤسسات القمعية المفروضة عليهم؛ إن تصور غرامشي عبثي بشكل كامل، إذ إنه افترض أن على البشر التحول إلى قرود مروضة من قبل رأس المال حتى يتمكنوا من الوصول إلى درجة أعلى من حرية تدفق الأفكار. إن غرامشي الذي لم يعبر عن أي لؤم في معالجته الإيجابية لكتالوج التقدم الفوردي، أمل أيضاً بفرض انضباط جنسي على المادة البشرية (يجب الانتباه إن هذا يندرج ضمن الجانب الحيواني)، بحيث إن المنظور الفوردي نشر على نطاق واسع بين الشعب الريفي غير المستنير رعباً من اللواط والمثلية الجنسية. (المصدر السابق) وفرض على العامل زواج أحادي صناعي، ولاحظ أن من يذهب إلى العمل بعد ليلة فجور ليس بالعامل الجيد (المصدر السابق) ويمكن لموظفي شركة فورد الذين تم استنزاف قواهم تأليف نشيد حول هذا (...) وتتويجاً لتفكيره طرح غرامشي على الطبقة العاملة المحلية شهادة حسن سلوك لا تترك مجالاً لإحراج لا مبرر له:

«في واقع الأمر لم ينظم عمال المصانع الإيطاليون بوصفهم أفراداً أو نقابات أي عقبة في طريق التجديد الطامحة إلى خفض التكلفة، وترشيد العمل، وإدخال أشكال تنظيم أكثر كمالاً في كل الشركة (...) إن التحليل المعمق لتاريخ إيطاليا في ١٩٢٢ وكذلك قبل١٩٢٦ (...) يجب أن يتوصل إلى نتيجة نهائية مفادها إن العمال كانوا

الحملة الحقيقيين للمتطلبات الصناعية الأحدث وتمثلوها بشجاعة وفق طريقتهم (!)» (المصدر السابق). على الرغم من كل القرائن الخاصة بفرض النظام واستيعاب مقتضيات الرأسمالية يبقى هناك لغز يتعلق بكيف تحقق نجاح عملية جر الجماهير إلى هذا النمط من نظام مكثف لتعذيب العمل في الشركات الاقتصادية. صحيح أن التنسيق بين أحزاب العمال الكبرى والنقابات ووسائل الإعلام كان مفقوداً نتيجة لنهج فورد، لكن كان هناك ضمن المجتمع انزعاج من الفوردية وهو ما زال قائماً حتى اليوم حتى وإن تم كتمانه تحت غطاء نفسي واجتماعي. وقد تم التعبير عن شيء من الكيفية التي تمكنت فيها الفوردية من ترسيخ الاستهلاك الجماهيري، والسيارة، وحب الآلة في نفوس الجماهير من خلال الأدب الهستيري الصادم حول النزعة المستقبلية[1] (ولاسيما في الأدب الإيطالي). إن تدفق طليعة فنية كبيرة التأثير منذ بداية القرن، التي تحول قسم كبير منها تقريباً إلى الفاشية، ضغط إن جاز القول على لا وعي البشري الذي تم ترشيده وعلى تطلعاته للتعويض حتى قبل إن يُعمم طابعها الاجتماعي ضمن المجتمع. وكان الصراخ الأدبي الذي أطلقه توماسو مارينيتي (١٨٧٦ - ١٩٤٤) عشية الحرب العالمية الأولى من خلال موسيقى تصويرية متوافقة مع التعبئة الفوردية. ففي نصه الشهير «بيان النزعة المستقبلية» أقر باعتزاز بالجنون الجماعي بالسيارات:

«نعلن أن روعة العالم قد تعززت بنمط جديد من الجمال هو جمال السرعة! سيارة سباق مزينة إنابيب كثيرة تشبه الثعابين متفجرة الأنفاس. سيارة تنطلق مثل رصاصة تفوق في جمالها منحوتة الربة نيكه.[2] نريد أن ننشد تمجيداً للرجل الذي قاد عربة يتقاطع محورها المثالي مع الأرض والقادرة على الانطلاق وفق

---

(١) حركة فنية واجتماعية انطلقت من إيطاليا في بداية القرن العشرين، ثم انتقلت إلى بلدان أخرى، وركزت على الديناميكية، والسرعة، والتكنولوجيا، والشباب، والعنف وبعض الأشياء مثل السيارات والطائرات والمدن الصناعية . (المترجم).

(٢) منحوتة من البرونز من العهد الإغريقي تمثل ربة النصر، وهي اليوم في متحف اللوفر في باريس. (المترجم).

مسارها الذاتي **(...)** نريد تمجيد الحرب، وهي الوحيدة القادرة على تنظيف العالم، وتمجيد النزعة العسكرية والنزعة الوطنية وأفعال الإبادة التي يقوم بها الفوضويون، والأفكار الجميلة التي يموت المرء في سبيلها، وازدراء المرأة. نريد تدمير المتاحف، والمكتبات، والأكاديميات بكل أنواعها وأن نناضل ضد النزعة الأخلاقية وضد النزعة نصيرة المرأة، وضد الجبن القائم على النفعية وعلى المصلحة الذاتية **(...)** **(اقتباس عن شميث-برغمان)**. إن العدوانية الهائلة التي تضج بها هذه الأفكار المشوشة وغير المترابطة تظهر الحالة الذهنية للرأسمالية الخالصة المعتمدة على السيارات حيث نجد الذكر الماشوزي الذي وصفه إرنست يونغ[1] وهو في ساحات القتال وخاضع لآلة تفوح منها رائحة السرعة، التي تجوب، حرفياً، الشوارع المدينة فوق الجثث. إن هذا الخضوع النهائي لمقتضيات رأس المال، المتجسد بالآلات المتنقلة وخطوط الإنتاج، هو في نظر أصحاب هذا الرأي تمرد على النفعية ويوضح طبيعة القمع النفسي لكن هذه الصيغة تضمنت ازدواجاً في المعنى، إذ إنه فيما يتعلق بالمنطق الاجتماعي والجمال فإن التطور الرأسمالي أمر مختلف تماماً عن أن يكون ملائماً لحياة مُرضية بقدر ما أن الخضوع الذاتي المحتفى به في ظل التركيبة العصبية الاجتماعية التي أنتجتها الفوردية هو في واقع الأمر تمرد ضد هذا التلاؤم. قدم مارينيتي، بوصفه شاعر الفوردية وفق نمط الشاعرة فريدريكة كمبنر[2]، عن غير قصد برنامج نفسي لرجل/ السيارة الرأسمالي الجديد، الذي حمل وعد التحول إلى برجوازي صغير متماسك؛ توجهه كومة قصدير خاصة به، وتحول إلى مستهلك بورجوازي بري متمرد كما ورد في قصيدة مارينيتي الشهيرة «سيارة السباق»:

---

(١) كارل غوستاف يونغ **(١٨٧٥-١٩٦١)** طبيب سويسري يُعد مؤسس علم النفس التحليلي. **(المترجم)**

(٢) فريدريكة كمبنر **(١٨٢٨ - ١٩٠٤)** شاعرة ألمانية يهودية في منطقة كانت جزء من بروسيا لكنها صارت اليوم ضمن أراضي بولونيا . كتبت قصائد أعيد نشرها مراراً، وكتبت قصصاً قصيرة وكتاب في قانون إدارة المشارح أعيدت طباعته خمس مرات . **(المترجم)**.

«إله سباق الصلب الناري،
السيارات المدمنة على المسافة
مخيفة الطابع، بأسنان حادة!
الوحش الياباني الرهيب، ذو العينين الناريتين،
تتغذى باللهب والزيوت،
أطلقها الجشع إلى الآفاق وقادها إلى نهب النجوم،
لقد حررت صخب المحرك الشيطاني
ودعتك عجلاتها الهائلة المليئة بالهواء المضغوط
إلى الرقص في شوارع الأرض البيضاء.
تركت زمام الأمور المعدنية وأنت
تعصفين في نشوة التحرير اللانهاية!

صاغ مارينيتي بشكل علني عملية إزاحة مشاعر الحياة بشكل نهائي عن العلاقات الاجتماعية وتوجيهها إلى الأشياء الميكانيكية الميتة. إن المفهومين الماركسيين حول الاستلاب والتشييء قد وصلا في هذا المستوى من تطور رأس المال إلى إثبات صلاحيتهما الكاملة.[1] وحين لجأ مارينيتي إلى هذا التخيل فهو استحضر الحنان المرتبط بالزيت الأمر الذي لم يقتصر على أن يكون استعارة لوصف عملية إضفاء طابع ميكانيكي (وتسويق) الرغبة الجنسية. إن التكريس غير النقدي لمقتضيات الآلة العالمية الرأسمالية حمل معه أيضاً الكابوس الذي حول البشر إلى آلة وفق تصور لامتري[2] بحيث صار حقيقة ملموسة تُترك الذات

(١) تَحوُّل العلاقات بين البشر إلى ما يشبه العلاقات بين الأشياء. علاقات آلية غير شخصية، ومعاملة الناس باعتبارهم أشياء مجردة. (المترجم).

(٢) جوليان أوفري دو لا ميتري (١٧٠٩ - ١٧٥١) الذي كتب مؤلف «الإنسان الآلة» مستلهماً أفكار رينيه ديكارت حول الحيوان/ الآلة التي وردت في كتاب «خطاب المنهج» (المترجم).

لعملية ميكانيكية فيزيائية كاملة الأمر الذي دفع مارينيتي للصراخ في بيانه حول النزعة المستقبلية:

«إن قوة الصفيحة الفولاذية تهمنا في حد نفسها، بسبب ما لا يمكن فهمه والاتصال اللاإنساني لجزيئاتها وإلكتروناتها، على سبيل المثال وقدرتها على صد اختراق الشظايا. لقد صار دفء قطعة من الحديد أو الخشب منذ فترة طويلة أكثر إثارة لنا من ابتسامة أو دموع المرأة. نريد ذلك في الأدب، نريد بعث حياة المحرك، هذا الحيوان الفطري الجديد الذي نفهم غريزته الأساسية، عندما تعرفنا على غرائز القوى المختلفة التي يتكون منها. لا يوجد شيء أكثر إثارة للاهتمام، في نظر شاعر من النزعة المستقبلية من حركات مفاتيح البيانو الميكانيكية. يقدم لنا المصور السينمائي حالة رقص يمكن تقسيمها وإعادة تركيبها دون تدخل **(...)** يُظهر لنا إنسانًا ينطلق بسرعة ٢٠٠ كيلومتر في الساعة. لا شيء سوى حركات المادة التي تخضع للقوانين فهي لا تخضع للذكاء ومن ثم هي أكثر أهمية **(...)** أيها الشعراء المستقبليون! أنا علمتكم كره المكتبات والمتاحف، وقد أعددت لكم ذكاء الكراهية **(...)** فبمساعدة الحدس أصبحنا على ما يبدو لا نقهر، وعلينا التغلب على العداوة التي تفصل لحمنا البشري عن معدن المحركات. بعد مملكة المخلوقات تبدأ مملكة الآلات. فمن خلال معرفة المادة والفوز بصداقتها، وهي التي عرفها علماء الطبيعة فقط من خلال التفاعلات الفيزيائية والكيميائية، صار بإمكاننا الإعداد لإنشاء رجل ميكانيكي بقطع غيار» **(اقتباس عن شميث –برغمان).**

إنها تخيلات مبتذلة بقدر ما هي قوية، وجهت دافع التمرد الذي تم إحباطه منذ زمن طويل ضد «العمل المجرد» وحولته إلى شكل من التدمير الذاتي ضد التمتع الفوردي بالآلة وبالسفر السريع، وتهور المحركات ذات قوة مئات الأحصنة، والصورة الذاتية الذكورية والخضوع غير المشروط، والرغبة في إبادة الذات بشكل عدواني خطير، حول البشري إلى عقدة نفسية صناعية كلية، وهذا هو الشكل الذي اتخذه الوعي الاجتماعي بالذات حتى يومنا هذا. إن العناصر الشيطانية للمتعة

الوظيفية الكاملة المُضمرة (الشبيهة بوضع الآلة) تأتي من طابع الفقر الروحي، كما تبين من الدمار التاريخي الهائل المبالغ به الذي حصل في النصف الثاني من القرن حين برزت العادة سيئة الصيت التي أدت إلى تخصيص كل أيام السبت لتنظيف المسخ الصغير الذي تمتلكه العائلة، أو حين يتبارى الشباب مسرعين وسط صخب حركة السير للوصول إلى المحطة الأخيرة الحزينة.

الأزمة الاقتصادية العالمية.

بدا كما لو أن العقد الثالث من القرن العشرين سيكون العصر الجديد لرأسمالية الإنتاج الضخم والاستهلاك الجماهيري. انعكست إغراءات «اشتراكية فورد البيضاء» في ثقافة جماهيرية تجارية شملت العديد من المجالات كما كان متوقعاً للرأسمالية الغربية في الفترة التالية للحرب التي طحنت المادة البشرية على الجبهات. بدأت في العقد الثالث الهادر من القرن العشرين ممارسة الرجل لشكله الجديد بوصفه رجل سلعة رأسمالية كامل. وانتشرت عادات واسلوب حياة وموضة ووسائل إعلام تقنية. وظهرت روح العصر وبدأت الحياة اليومية تتحول إلى حالة تقدير للتحديث الرأسمالي التي وصلت إلى الجوانب الأكثر حميمية. فإلى جانب السيارة التي كانت عنصراً هيكلياً مركزياً في الثورة الصناعية الثانية برز الإعلام الجديد، إذ خرج الفيلم الطويل الأول عام ١٩١٩ وتم في عام ١٩٢٨ إنتاج أول فيلم ناطق. وفي عام ١٩٢٣ بدأ راديو الترفيه في ألمانيا بث برامجه، وكان لديه ١٥ألف مشترك فقط لكن عدد المتابعين ارتفع إلى مليونين ونصف في عام ١٩٢٨.

لكن دين الاستهلاك الجديد انتهى بأن يكون طبقة رقيقة من الورنيش غطت الوعي الاجتماعي بالذات. ولم يكن الجانب التقني المتمثل بقصور المدى النسبي لأشكال الإنتاج الضخم والاستهلاك الواسع والثقافة هو السبب الوحيد ولا السبب الراجح في وقوع ذلك بل إن الاضطرابات الهيكلية التي رافقت أزمة التحول طغت على أكبر ثورة اجتماعية اقتصادية وأشدها تدميراً. فعلى غرار التحول الذي رافق الثورة الصناعية الأولى قبل مئة عام لكن بأبعاد أوسع (عالمية

فعلاً للمرة الأولى) قضت الأزمة الاقتصادية العالمية على كل الأمنيات الاستهلاكية، وأحبطت آمال كل من توافقوا مع الرأسمالية وتم تدجينهم بحيث لم يستمر ازدهار الاستهلاك الواسع الفوردي إلا وقتاً قصيراً، ولم يعد ليكون على جدول الأعمال اليومية إلا بعد عقود لاحقة من السنين. احتار منظرو وإيديولوجيو نظام إنتاج السلع حول أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية في فترة ما بين الحربين العالميتين. ولكن بما أن العلم الرسمي بمجمله عد أسس نمط إنتاج السلع الرأسمالي نظاماً طبيعياً لجهة أسسه فلم يكن هناك مقاربة نقدية (ولا حتى من قبل الاشتراكيين والشيوعيين الذين تعاملوا مع الأمر بشكل معتدل لكن مختلف) فظل النقاش سطحياً للغاية مثل كل النقاشات السابقة وكان دون نتيجة. ففي واقع الأمر تكررت كل بنود كارثة التحول التي رافقت الثورة الصناعية الأولى لكن ضمن مستوى أعلى بكثير من التطور وضمن إطار مرجعي مختلف.

ومع ذلك، اتجه التناقض الذاتي الداخلي نفسه، غير قابل للتوافق ضمن الرأسمالية ولم يكن من الوارد قط التغلب عليه الآن إلى ذروة جديدة للأزمة:

إنه نفس التناقض بين الغاية في حد نفسها لتراكم «كميات العمل» المجرد المحددة من ناحية، والحافز الذي تفرضه المنافسة لجعل «العمل» غير ضروري، من ناحية أخرى. إن منطق هذه التناقضات التي لم يتم التخلص منها من خلال تشديد تدفقه من خلال نظام بونزي، بل تم شحنه بدينامية، ولهذا كان لا بد لهذا النظام المدفوع بعملية دينامية عمياء أن يقود وفق منطقه الداخلي إلى الانهيار، وهو نظام بشر في تاريخ صعوده مراراً وتكراراً بأزمات كبرى جزئية ومؤقتة وبكوارث. كُبحت ديناميكية التوسع في «الكساد العظيم» وفي «أزمة فترة التأسيس» بين ١٨٧٣ و١٨٩٠ بحيث تباطأت وبدت فكرة الأزمة المتجددة، وهكذا تحول أسوأ ما يمكن أن يخطر على البال إلى حقيقة في فترة ما بين الحربين، إذ انهار نظام بونزي بشكل كامل، وتلا الأزمة السياسية- العسكرية في القرن العشرين أزمة ثانية هي الكارثة الاقتصادية الأصلية في القرن العشرين.

كيف كان ذلك ممكناً، على الرغم من أنه بدا أن الفوردية حلت المشكلة الأساسية من خلال نوعية وكمية الاستهلاك الشامل ومن خلال انتشار السيارة بوصفها من «أدوات الاستهلاك» كما بدا أنها ربما حلّت من حيث المبدأ عملية امتصاص قوية جداً للمادة البشرية؟ إن تعبير «من حيث المبدأ» لا يعني شيء في الواقع الاجتماعي المرهق، إذ كان لا بد، بهدف التحول بعيد المدى إلى مجتمع رأسمالي كامل، من فترة حضانة طويلة. إن الثورة الصناعية الأولى وصناعاتها الأساسية استنفذتا قدراتهما بوصفهما حاملي المزيد من التوسع؛ وقد تم إنجاز بل قطع هذه الحقبة بفظاظة من خلال الحرب العالمية الأولى. وما كان بإمكان الفوردية الاستمرار، على الأقل بشكل فوري، والانتشار على مدى العالم وبشكل يغطي المجتمع ولا حتى في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. كان نمط الإنتاج الرأسمالي الجديد، بوصفه نظاماً، حاضراً في البداية في النقاش النظري، وفي روح العصر وفي الخيال التقاني / الثقافي الوليد المرتبط باستهلاك ضخم لسلع عالية القيمة واسع الانتشار بل ومعمم تقريباً، لكن ليس في الممارسة المجتمعية. وكانت المبادىء الفوردية الجديدة بالنسبة للقسم الأكبر من البشر العاديين، أفقاً مستقبلياً يجب على المرء التحرك باتجاهه بحذر. لذا نجد أن شق الطرقات، وتوليد الطاقة، والشبكات التكنولوجية الخاصة بوسائل الإعلام الجديدة، ونزعة الهوس بالسيارات كانت متخلفة عن طرق فورد في الإنتاج، وتطلبت استثمارات ضرورية على امتداد المجتمع وما كان بإمكان القطاع الخاص ولا الدول التي جفت مواردها نتيجة تكاليف الحرب توفيرها بشكل سريع بالقدر المطلوب. وليس آخراً واقع أن الفوردية تتطلبت سوق عالمية سليمة والمزيد من التكامل الدولي بهدف توسيع قدرات صناعة عابرة للقوميات قادرة على استخدام الأسواق العالمية بمرونة بدلاً من أن تظل محصورة في الأسواق المحلية. لكن كان لتداعيات الحرب، من هذا المنظور، تأثير ثقيل على الحسابات، إذ تراجعت السوق العالمية بشكل مأساوي مقارنة مع الوضع قبل الحرب ولم تتعاف بسرعة؛ كما تمزقت شبكات التجارة الخارجية. وأرخى انعدام الثقة المتبادل بظله الثقيل إلى حد بعيد بحيث ازدهرت

أحلام بناء اقتصاد وطني مكتفي بذاته وتركت أثرها على السياسة الاقتصادية. وظلت مصانع هنري فورد في الخارج استثناءً ولم يتم فرض القفزة الضخمة التالية على طريق العولمة الاقتصادية إلا بعد عقود لاحقة من السنين. وكان هناك فجوة زمنية بين الإبداعات التايلورية - الفوردية في قمة الصناعات الجديدة وبين تطبيق الفوردية الشامل على الصعيد المجتمعي الذي كان شكلاً مسبقاً لنجاح فوري للثورة الصناعية الجديدة. وبقدر انتشار نمط الترشيد في الطليعة الفوردية في الصناعة، ولاسيما في معامل فورد بطبيعة الحال، لكنها لم تحقق القفزة المنتظرة على شكل ديناميكية جديدة قائمة على تماسك الإنتاج الواسع والدخل الشامل والاستهلاك الواسع، بل على العكس، إذ أنجزت التحرير السريع لقوة العمل، إن لم يكن بشكل فوري في المؤسسات الفوردية إنما في المنافسة الشرسة مع القسم الأكبر من الصناعات التي لم يتم ترشيدها. وفي هذا الصدد كان للترشيد الفوردي، فور تطبيقه، فعلاً هيكلياً مدمراً كما الحال مع الآلة البخارية والنول الآلي في الثورة الصناعية الأولى. وللمرة الأولى انتشرت عبارة صادمة هي «البطالة التقنية». فإلى جانب ركود الصناعات التقليدية وإشباع أسواقها (وكان هذا بطبيعة الحال وفق المعايير الرأسمالية للقوة الشرائية) تم بتلك الطريقة إطلاق ديناميكية أزمة لم يعد بالإمكان التحكم بها.

فعلى الرغم من أن ديناميكية هذه الأزمة يمكن أن تشتد إلى حد التسبب بكارثة اقتصادية مفتوحة لكن إطلاق الترشيد بأي حال من الأحوال على هذا النطاق الواسع كان فعالاً يمكن تفسيره أيضا بتغير النظام المرجعي الرأسمالي نفسه، الذي كشف، إلى حد ما، عن «تأثير» كان لا بد أن يؤدي إلى تفاقم الأزمة. فمن جهة تعلق الأمر بتقييم رأسمالي متطور لكامل عملية إعادة الإنتاج المجتمعية التي، على الرغم من إنها لم تغط كل المجتمع ولم تكن شاملة، لكن توسع القطاع الرأسمالي بشكل واضح منذ المراحل المتأخرة من القرن التاسع عشر واستمرار تدهور القطاع الزراعي كان أمراً دل على أن الأزمة الرأسمالية كانت أقل حدة لدى مقارنتها بمرحلة الكساد العظيم الذي وقع في مرحلة التأسيس، لذا لم

يحدث ارتداد باتجاه الريف والاعتماد على إنتاج الكفاف لتلبية الاحتياجات الخاصة أو على الأقل الاعتماد على مساعدة علاقات القرابة التي ما زالت فعالة بين سكان الريف والسكان العاملين في الصناعة في المدن. ولم يعد الأمر يقتصر، في تلك الفترة، على بروز تفوق كتلة قاطني المدن الذين نما عددهم بشكل هائل مقابل سكان الريف، إن كان على صعيد الروابط الشخصية أو على صعيد العدد، بل نمو الطابع الرأسمالي في الاقتصاد الزراعي (بما في ذلك الاقتصاديات الريفية المعتمدة على عمل السخرة) التي اشتد توجهها إلى السوق العالمية الأمر الذي حد من تأثير الأرض المستصلحة على الأزمة. وهكذا ظلت، على سبيل المثال، الحركات الزراعية في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية التي أرادت حل مشكلة البطالة ورفعت شعار «العودة إلى الأرض» في العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين عملياً دون أي قيمة (ماتيك ١٩٦٩/١٩٣٦). فمن ناحية اشتد ارتفاع معدل العمالة الرأسمالية منذ نهاية القرن التاسع عشر؛ وبالمقابل لم ترتفع مشاركة النساء بشكل ملحوظ بل ضعفت بشكل قوي في أعقاب الحرب العالمية. وأدى هذا السياق إلى اشتداد حدة الأزمة، إذ لم يقتصر الأمر على التخلص من اقتصاد الكفاف الريفي؛ بل ارتفع عدد المعتمدين على كل فرصة عمل في الصناعة مقارنة بأي وقت مضى. وبشكل عام تعاظم، في الأزمة، وزن القطاعات الرأسمالية وكان هذا أمراً منطقياً، فبقدر ما حددت الرأسمالية عملية إعادة الإنتاج المجتمعية تعاظمت شدة الأزمة وصارت عصية على المقاومة وظهرت نتائجها على الأرض بصورة مباشرة. فعلى خلاف كارثة التحول المدمرة التي رافقت الثورة الصناعية الأولى، إذ إن المتضررين لم يعودوا المنتجين الحرفيين في فترة ما قبل الرأسمالية، بل جماهير العمال الصناعيين أنفسهم.

فبالإضافة إلى هذه الديناميكية الداخلية للأزمة، كانت هناك بالطبع أعباء الحرب وعواقبها، التي خلفتها «الكارثة الأصلية» الأولى في القرن العشرين والآن فقط بدأت بضرب الاقتصاد بشدة؛ ولم يقتصر سبب ذلك بأي حال من الأحوال على تقلص التجارة الدولية. لا يمكن تفسير مجمل عوامل تداعيات

الحرب بوصفها غير مرتبطة بالاقتصاد، بمعنى إنه من الممكن عدم وجود علاقة مع القوانين الوظيفية للرأسمالية وتناقضاتها الداخلية. وينطبق هذا على تداعيات الحرب وهو أمر كان من المفترض قوله بصدد سياسة التمادي في التسليح استعداداً للحرب، إذ لم يقتصر الأمر على واقع إنه بالمفهوم الإيديولوجي كان الليبراليون بالتحديد هم الذين عملوا على مفهوم الإمبريالية وتعزيز التسلح؛ كما إن الحرب كانت على الأرجح نتيجة فرض المنافسة بوسائل أخرى بين النظم الاقتصادية القومية، إذ كان لمنطق المنافسة على الدوام جانب سياسي. كانت الحرب العالمية ونتائجها من نواح كثيرة متشابكة مع الاقتصاد الرأسمالي وتناقضاته، بحيث يجب عَد «اقتصاد الموت» وصناعات التسلح والمنافسة الإمبراطورية ثم تكاليف المعركة المادية جزء لا يتجزأ من نمط الإنتاج الرأسمالي؛ بصرف النظر عن حقيقة أن هذه كان أعنف الحروب من الناحية الهيكلية والتاريخية لكنها من حيث العقلية فتحت حرفياً الثغرة التي ستمر عبرها الثورة الصناعية الثانية. التهمت الحرب العالمية ذات الطابع الصناعي كميات هائلة من الأدوات بحيث عجزت كل الدول التي خاضت الحرب في بضعة أشهر عن تمويل الحرب عن طريق الاقتطاعات الحكومية النظامية (ضرائب ورسوم). فقياساً إلى القوة الشرائية في تلك الفترة تجاوزت المبالغ المطلوبة حدود التصور:

«بلغت التكلفة المباشرة للحرب على جميع الدول المتحاربة نحو ٢٦٠ مليار $، دفع الحلفاء منها ١٧٦ مليار $ (...)

يمكن قياس إجمالي الإنفاق بحقيقة أن هذا يساوي ٦ أضعاف ونصف مجموع الدين القومي الإجمالي العالمي من نهاية القرن الثامن عشر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى (!) (...)» (ألدكروفت ١٩٧٨).

اشتدت المعضلة المالية، التي ظهرت فيما مضى بمقياس أصغر حين تم تمويل برنامج بناء الأسطول من خلال سندات حكومية، نتيجة تكاليف الحرب العالمية إلى أبعاد هائلة. وكانت النتيجة إجراءاً حتمياً بقدر ما كان عنيف، إذ كان

لا بد من قطع ربط العملة بالذهب كما كان سائداً منذ القرن التاسع عشر. وفي الأشهر الأولى للحرب حاول المرء تأجيل هذه الهجمة التي شهدت فيها ألمانيا حملة «أنا أقدم الذهب لشراء الفولاذ» وهو أمر دفع المواطنين الوطنيين إلى التضحية بممتلكاتهم الذهبية بما في ذلك خواتم الزواج لتمويل آلة الحرب وطاحونتها الدموية. لكن لم يكن ذلك أكثر من قطرة في دلو، وعلى هذا تم اللجوء إلى اقتراض الحكومة بأبعاد لم تُعرف من قبل. ففي أعوام الحرب الأربعة أصدر الرايخ الألماني وحده سندات حرب بما قارب مئة مليار مارك. وحدث أمر مماثل في باقي البلدان المنخرطة في الحرب. ومن خلال الوعد بدفع فائدة تلك السندات تحولت الدول إلى مستدين من مواطنيها إلى حد برزت معه في نهاية الحرب حالة ركود نقدي هائلة. (بليش ١٩٨٥).

لكن ما كان هذا كل شيء، إذ أن السندات الحكومية الهائلة ما كانت كافية تقريباً لتمويل آلة الحرب الصناعية. لذلك لجأت الدول إلى حيل جديدة لتكون قادرة على توسيع خلق الأموال إلى ما لا نهاية. ففي الرايخ الألماني، على سبيل المثال، تم بالفعل

تأسيس ما سُمي بصناديق القروض التي أقرها القانون الصادر في ٤ آب ١٩١٤، نتيجة الحاجة المتزايدة للائتمان عن طريق إصدار «سندات قرض لمصلحة الخزينة» مقابل أن يتم تغطيتها بتعهد البضائع ولاسيما الأوراق المالية. على الرغم من أن هذه الفواتير لم تمتلك الوظيفة الرسمية للمال لكن تم تداولها كما لو كانت نقوداً.

وبتلك الطريقة تم ضخ المال أو شبيه المال، الذي لم يتم كسبه من خلال إنتاج رأسمالي نظامي، بل خلقته الدولة من العدم في الدورة الاقتصادية. صار بإمكان هذه النقود المسحورة توفير مستلزمات الإنتاج ودخل مالي بحيث تم دفع رواتب عمال صناعات التسليح لشراء المواد الغذائية أو تم اللجوء إلى «قروض مغطاة» (من خلال قدرة النظام المصرفي الهائلة على خلق النقود) لتكون أساساً للمزيد من

القروض. ونظراً لأن نقطة الانطلاق مالت لأن تكون خيالية لذا لم ترتكز تداعيات العملية إلى أرض صلبة. لكن في نهاية المطاف ارتكز التفاعل المتسلسل لعملية خلق النقود إلى واقع أن التكاليف الاجتماعية المشتركة، بما في ذلك تكاليف التسلح والحرب، وكذلك الإنفاق الاجتماعي لمصلحة إعادة الإنتاج الرأسمالي، بدت بوصفها عوامل تكلفة خالصة. تعلق الأمر باستهلاك اجتماعي ضخم لا علاقة له بعملية إضفاء القيمة الرأسمالية بل تم القضاء عليه من خلال استخدام قيمته (وهذا شبيه لوصف ماركس لاستهلاك السلع السابق للرأسمالية لكن بمعنى مختلف). وحتى حين تم «استخدام تلك القيمة» في القضاء على البشر وتشويههم، كان اقتصاد هذه القيمة المجردة، بوصفه طبيعة ثانية، بقدر عماء قوانين الطبيعة الأولى. فمن وجهة النظر الرأسمالية فإن الاستهلاك العسكري لا ينعكس في التراكم الرأسمالي، بل يختفي وهو بالتالي لا يمثل إلا تحميل كلفة. ومع ذلك فإن الأمر متعلق بقسم ضروري من إعادة الإنتاج الرأسمالية، وهو ضروري فقط وفق معنى الطابع غير العقلاني للحدث بمجمله. وتتمثل السخرية السوداء إن وله الليبرالية بالاستهلاك المرتبط بالتسلح وبالقمع لهما في نهاية المطاف تأثير سلبي على النظام كما هو حال الاستهلاك الاجتماعي المكروه. ففي فترة السلم والتسلح الطويلة منذ ١٨٧١، كان من الممكن جعل طابع التكلفة السلبي للمجمع الصناعي العسكري طي الكتمان؛ طالما لم تتجاوز السندات الحكومية لدعم التسليح قيمة حرجة، بل يمكن القول إنها مالت لأن تكون عنصر نمو إيجابي (مع احتمال التحول إلى أزمة في المستقبل) من وجهة نظر تشغيل اليد العاملة وكذلك من زاوية الأرباح الاقتصادية للشركات العاملة في صناعة التسليح. ومع ذلك وبعد أن تم تحقيق قيمة الاستخدام وبعد أن بلغت تكاليف المجزرة البشرية التي طالت أربع سنوات مستويات فلكية، تم تجاوز النظام بدافع من منطقه الخاص وكان من الحتمي أن تتحول التوقعات المبالغ فيها غير الواقعية لارتفاع موارد الدولة من خلال آلة النقود إلى عامل أزمة. إن الارتفاع الباهر لأرباح الشركات الاقتصادية العاملة في مجال التسليح، الذي عززته عملية اقتصادية إجمالية لرأسمال منفصل تماماً عن عملية خلق المال الحكومية، أدى بعد فترة

حضانة على مدى عدة سنوات إلى ارتداد ضرب مجمل النظام الرأسمالي على شكل أزمة نقدية تداخلت مع أزمات أخرى الأمر الذي زاد وسرع من ديناميكية الأزمة في مرحلة ما بين الحربين. كان من الواضح احتمال أن تظهر الأزمة في مجال النقد بالتحديد، إذ إن عملية خلق مقدار هائل من النقود دون «تغطية» من قبل التراكم الرأسمالي الواقعي لا بد أن تقود إلى انتزاع قيمة المال وهو ما أطلق عليه تسمية التضخم. تضخمت أسعار السلع لكن لم يتم هذا بشكل فوري تحت تأثير العرض والطلب نتيجة زيادة الطلب على قاعدة الدخل المحقق من عملية رأسمالية حقيقية. ويمكن القول على وجه التحديد أنه تم تسديد قيمة زيادة الطلب بمال تم خلقه اقتصادياً من العدم، وهو أمر أدى بعد فترة إلى تدهور قيمة العملة وإلى تضخم الأسعار. اقتضت الحكمة بناء رأسمال حقيقي عن طريق الدولة بشكل مماثل لما حدث في موجة مضاربة ترفع أسعار الأسهم بشكل غير واقعي أو أسعار العقارات في مجال رأس المال الخاص. وفي الحالتين اتخذت تداعيات صدمة انهيار قيمة العملة شكلاً ارتدادياً، إذ تراجعت قيمة رأس المال الحقيقي الخاص من خلال الانهيار (هبوط ثمن الأسهم أو أسعار العقارات أو الأمران معاً)، وانهيار رأس مال الدولة الحقيقي نتيجة انهيار قيمة العملة (ارتفاع تضخمي في أسعار السلع). أو تم الأمر وفق الشكل التالي، إذ تعلق الأمر في الحالتين بالقضاء على الأصول المالية الضخمة؛ ففيما يتعلق بإنهيار الأسهم، تم القضاء على التضخم غير الحقيقي لفقاعة الصابون، وتم، فيما يتعلق بالتضخم، القضاء على الأصول المالية التي كانت بالأصل حقيقية (حيازات نقدية، مدخرات وما إلى ذلك) نتيجة الانهيار العام في قيمة العملة. حدثت في تاريخ الرأسمالية حالات تضخم عديدة (وكذلك انهيارات مالية نتيجة المضاربة)؛ وقد اتخذ هذا شكل التخصيصات في الثورة الفرنسية أو شكل ال$ الورقي في الحرب الأهلية الأمريكية في منتصف القرن التاسع عشر. وكان السبب في كل مرة قيام الدولة بخلق النقود بشكل منفصل عن الاقتصاد الحقيقي القائم على نظام إنتاج السلع (كانت التخصيصات الفرنسية مشابهة تماماً لسندات الحرب التي أصدرها الرايخ الألماني) وفي كل مرة كان الهدف تغطية تمويل الحرب والتسلح من

خلال سندات حكومية. وذهبت تكاليف النظام الميتة هذه في حالة الحرب في خضم المجزرة البشرية المعتمدة على التطور الصناعي التي سطحت الجبهة بشكل تجاوز بأضعاف مضاعفة كل تكاليف الحروب السابقة؛ وكان من الحتمي أيضاً أن تضرب عواقب التضخم عملية إعادة الإنتاج المجتمعية بشكل أشد قسوة وعمقاً من حالات التضخم السابقة بعد أن ارتبط جزء كبير من الحياة بشكل مباشر بالمال مقارنة بالمستويات السابقة لتطور النظام.

كان من الممكن في اقتصاد حرب رأسمالية الدولة الاشتراكية كبح التضخم في البداية. ولهذا انهار الوضع بعد نهاية الحرب بشكل هائل. بدا أن خلق المال (المنفصل عن الاقتصاد) لدفع الأجور وأرباح صناعة التسلح وتغطية مستلزمات الأمور اللوجستية العسكرية وما إلى ذلك قد انعكس على القوة الشرائية غير المنتظمة. ومن جهة ثانية كان تسديد فوائد السندات وقيمتها قد تحول إلى عبء لأن الدولة المنهارة مالياً كان عليها تسديد مبالغ هائلة لقاء استدانتها من مواطنيها (وجزئياً من الدول الصديقة) من خلال طبع الأوراق المالية بهدف الحفاظ على مظهر المصداقية. وكان من تداعيات الحرب تراجع شيطاني في عرض السلع المدنية (وصولاً إلى الافتقار إلى المواد الغذائية الأساسية).

وبطبيعة الحال كان بإمكان المرء أن يعرف مسبقاً ما هي اللعبة التي خاضها. لكن ما كان هناك وعي حقيقي بالأمر تحت وطأة الحرب التي أُضفي عليها طابع صناعي. أمل الجميع في أن يتمكنوا، في حال تحقيقهم النصر، ومن فرض تحمل تكاليف الحرب على المهزومين. في الواقع فُرض على ألمانيا، التي عُدت من أشد المحرضين على الحرب نتيجة لسياستها المعتمدة على الأسطول، معاهدة فرساي للسلام تعويضات هائلة لم يكن من الممكن قط دفعها نتيجة الأزمة الاقتصادية، ناهيك عن إنها لم تبلغ مستوى تكاليف الحرب التي دفعتها الدول الغربية المنتصرة. وهكذا حدث ما كان يجب أن يحدث، إذ تحول «التراكم النقدي» إلى فيضان غير منتظم من الأموال التي اجتاحت المجتمع فارتفعت

أسعار السلع بسرعة متزايدة. إن الاستقرار الذي ساد في القرن التاسع عشر نتيجة ربط العملات بالذهب تحول مع حلول الأزمة التضخمية للمال، المنسية في الاقتصاد، بحيث سادت بالكامل تقريباً في أوروبا وأجزاء أخرى من العالم؛ وكانت الولايات المتحدة الأمريكية الأقل تضرراً، فهي لم تعان نسبياً من مشاكل العودة إلى المعيار الذهبي. كانت الولايات المتحدة قبل الحرب مدينة للخارج بمليارات الدولارات، لكن العلاقة انعكست بمعدل مماثل في ضخامته، وكانت إنكلترا وفرنسا في المقام الأول من الدول التي لجأت إلى الاستدانة بشكل هائل لتمويل الحرب وشراء المعدات الحربية. وكانت النتيجة تراجع قيمة كل العملات الأخرى لمصلحة الدولار الذي خطا خطواته الأولى بوصفه العملة الاحتياطية العالمية. وعلى الرغم من هذا لم تنجُ الولايات المتحدة تماماً من التضخم الذي كان أعلى بكثير في صفوف المنتصرين الغربيين:

القيمة العليا للعملات في القوى الغربية العظمى في فترة ما بعد الحرب (اعتماداً على الأسعار التجارية حيث ١٩١٣= ١٠٠

المملكة المتحدة	فرنسا	الولايات المتحدة الأمريكية
٣٠٧ (١٩٢٠)	٥٨٤ (١٩٢٥)	٢٢٦ (١٩٢٠).
(المصدر أوت/ شيفر ١٩٨٤).		

وكان التضخم بين المهزومين في الحرب أشد بشكل هائل. لم يكن هناك دولة يمكن مقارنتها بألمانيا التي حقق أرقاماً قياسية عالمية مطلقة لم يصل إليها أحد. ففي بضعة أشهر بين ١٩٢٢ و١٩٢٣ برز ألفا مطبعة عملة أغرقت البلاد في طوفان من العملة الورقية. ارتفعت الأسعار بشكل مبتذل دفع لصياغة مصطلح التضخم المفرط الذي ضرب بأبعاد أقل لكن كانت مع ذلك هائلة شرق أوروبا:

«في نهاية تلك العملية تضاعفت الأسعار، مقارنة بالوضع قبل الحرب، أربعة عشر ألف مرة في النمسا، وإلى ثلاثة وعشرين ألف ضعف في المجر، وإلى

مليونين ونصف مليون ضعف في بولونيا، وإلى أربعة مليار ضعف في روسيا، وإلى بليون ضعف في ألمانيا» **(ألدكروفت).**

كانت النتيجة، بطبيعة الحال، اضطراب كامل في النظام النقدي. اندلعت اللاعقلانية العميقة للرأسمالية في شكلها الأساسي المقدس وجعلت وثنية هذا النظام الاجتماعي مرئية لدرجة السخرية. وكما في قصة خيالية مجنونة. فجأة دُمر كل أصحاب الملايين والمليارديرات، بسبب هذا على وجه التحديد. صارت قطعة كعك تكلف الآلاف وأخيراً ملايين ومليارات الماركات. كان هذا في ذروة التضخم. شحنت الأموال في العربات المخصصة لنقل المواد. دفعت هذه الكارثة السلطات الشركات والأفراد إلى سلوك مجنون بهدف مواجهة العواقب للهروب من مجتمعهم الاجتماعي المستقل الذي خرج عن نطاق السيطرة:

«ترافقت الظواهر الغريبة مع المد المتضخم للنقود الورقية. وباشر العمال والموظفون المسؤولون إلى اللجوء إلى الأصول المادية. صارت العقارات، وكتل الأسهم والمجوهرات باهظة بالنسبة لهم، وكانوا راضين عن الطعام والأواني اللازمة لذلك **(...)** بعد دفع الأجور، توقف العمل في معظم الشركات.

اندفع الموظفون إلى المتاجر المحيطة، ومعهم حزم من الأوراق النقدية أرادوا شراء أي سلعة قبل ارتفاع الأسعار التالي الذي سيجعل الأجور عديمة القيمة. كما في زمن الحرب، تشكلت طوابير طويلة أمام المحلات التجارية **(...)** حاولت تجارة التجزئة

التحوط من تضاءل القوة الشرائية للنقود الورقية عن طريق زيادة أسعار المبيعات وفقاً لنسبة التبادل ذات الصلة بين العلامة التجارية والولايات المتحدة بالاعتماد على الدولار.

لما تغير «سعر صرف الدولار عدة مرات في اليوم في خريف عام ١٩٢٣، تم تعديل الأسعار في المتاجر والمطاعم بشكل متكرر **(...)** لذلك، كان من الوارد أن تطلب فنجاناً من القهوة، سعره ٥٠٠٠ مارك، وتجد أن ثمنه ارتفع إلى ٨٠٠٠

مارك عند دفع الفاتورة. **(...)** وفي المناطق الريفية **(...)** جرت عودة إلى المقايضة البدائية العينية. وحددت نقابة مصففي الشعر في منطقة أوكسنروف آم ماين أجر حلاقة الذقن ببيضتين وأجر قص الشعر بأربع بيضات.

كما حدد مكتب الرعية في بيغنيتز، فرانكونيا، تكاليف دفن بسيط دون تأبين بعشر بيضات. كما حدد تكاليف جنازة من الدرجة الأولى مع تأبين أو خطبة، إذ كان على المفجوع أن يدفع للراعي ٤٠ بيضة. أخيراً، وجد التبادل العيني طريقه إلى المدينة الكبيرة. كلفت زيارة السينما قداحتين **(...)** وفضل الطبيب أو المحامي قبول زجاجة نبيذ أو رطل من الزبدة كدفعة عوضاً من رزمة من النقود الورقية **(...)»** **(بليش ١٩٨٥)**

لم يختلف الأمر في «البلدان المتصرة» في أوروبا الغربية، حيث لم يبلغ التضخم حدوداً قصوى كما هو الحال في ألمانيا والنمسا وأوروبا الشرقية، لكن أزمة قيمة العملة توغلت في أعماق الحياة اليومية، ولاسيما في فرنسا التي كانت في ذروة أزمة التضخم لكن لم يحدث هبوط قيمة الفرنك التبادلية أمام الدولار إلا في ١٩٢٥-١٩٢٦، لكن خَلل وضع العملة ترسخ في الوعي العام وفق ما لاحظ مراقب معاصر:

«فكر كل بقال في تأثير سعر الصرف على القهوة، وحاول كل ضارب على الآلة الكاتبة فتح حساب توفير في دولة ذات عملة مرتبطة بمعيار ذهبي. ومن الممكن المبالغة في مدى اهتمام الجماهير بمثل هذه الأسئلة لكن كان سعر الدولار هو الحديث في كل ركن وبالكاد يمكنك إجراء عملية شراء دون مناقشة سعر الصرف بشكل ما **(...)»** **(اقتباس عن ألدكروفت ١٩٧٨)**

كان مستوى حياة الجماهير، الذي كان في جميع الأحوال في ظل هيمنة الرأسمالية أقرب إلى الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة، وجاءت الحرب لتهوي به إلى أغوار أعمق بحيث تفاقم وتحول إلى حالة فاقة.

ففي ألمانيا بشكل خاص هدد انهيار العملة، مع استمرار شروط الإنتاج الرأسمالية، بكارثة مجاعة علنية في المدن الكبرى، لأن المزارعين امتنعوا بشكل متصاعد عن بيع المواد الغذائية مقابل عملة لم يعد لها قيمة، ومن جهة ثانية لم يعمل التبادل العيني بين المدن والريف إلا بشكل محدود، واتخذ شكل محاولة تسويق البطاطا الشتوية.» (بليش). إذ إنه وفقاً لمعيار البطاطا المعروف لم يعد من الممكن تأمين مستلزمات البقاء بالنسبة للجماهير العريضة كما نجد في أغنية قديمة حزينة لأحد عمال المناجم:

«اشتدت الفاقة العامة بما تجاوز أن يقاس! وصلت قيمة المارك إلى أدنى مستوى لم يعد من الممكن تجاوزه. لقد تلقينا تريليونات من الأجور التي بالكاد يمكن أن تشتري أكثر ما يلزم للاحتياجات اليومية. رغيف الخبز كلف تريليون ونصف مارك! اتخذ سخط الطبقة العاملة أشكالا مهددة. ففي جميع مدن منطقة الرور تم الإبلاغ عن نهب محلات البقالة (...) هذا الأسبوع (...) تم إغلاق مناجم الفحم أخيراً (...) عاطل عن العمل! لم أكن قد خمنت من قبل ماذا يعني ذلك! ربما اعتقدت أن البطالة كانت شراً مزعجاً للغاية، لكن يمكن تحمله في حال حصل المرء على الدعم (...) تلقينا الدعم، ولكن يا له من دعم! يتم الدفع مرة واحدة في الأسبوع في مطاعم معينة. خُصصنا نحن بوصفنا نزلاء دار مخصصة للعازبين، بوجبتي غداء وعشاء، وتلقينا اثنين ونصف تريليون مارك عن الأسبوع. الرغيف كلف تريليون ونصف تريليون، أما التريليون الباقي فيمكننا فقط من شراء بعض الإدام أو المربى أو شيء مشابه. كان يمكن تحمل الوضع لو كان الطعام في منزل العازبين مُشبع. ففي الظهيرة لم يكن هناك (...) لحم، بل أكوام من البطاطس نصف الفاسدة مع مذاق لذيذ وحلو وبعض الكرنب في الأعلى. وفي المساء حساء مائي نسكبه مثل الماء دون أدنى طعم يوحي بالشبع! أربعة، خمسة أيام على هذا النظام الغذائي وشعرنا بألم جوع مستمر، إحساس حارق في الأمعاء (...) انتظرنا بشوق يوم دفع إعانات البطالة (...) هُرعت على الفور إلى خباز لشراء بعض الخبز. عند الوصول إلى دار العازبين، أكل الجميع

بنهم. كان هناك من يأكل كل خبزه دفعة واحدة ابتلعها ثم تقيأ فيما بعد، وخصص آخرون كل أموالهم للشرب بهدف الهروب من البؤس بضع ساعات! أكلت نصف رغيف على الأقل يوماً واحداً في الأسبوع للاستمتاع بالإحساس بالشبع (...)» (آبلسهاوزر / فاوست / بيتزينا).

ها هو تأثير «زيادة رفاهية» اقتصاد السوق الرائع الذي ضرب بكل قوته من جديد. انتقلنا من قشرة البطاطس القياسية إلى البطاطا الفاسدة القياسية! وهذا لم يكن بأي حال من الأحوال وضع طوارئ لسكان بائسين مهمشين اجتماعياً (وكان هذا ليكون فضيحة)، ولكن مصير جماعي. قبل كل شيء، لم يقتصر الأمر على الطبقات الدنيا من المادة البشرية الرأسمالية في المصانع والأحياء الفقيرة، ولكن شمل أيضاً الطبقات الدنيا والمتوسطة. أدى القضاء على الأصول المالية لمعظم البشر إلى خراب جماعي غير مسبوق للفئات والأوساط الوسطى التي دعمت الدولة سابقاً:

«في عام ١٩١٣ كانت فائدة رصيد مصرفي بقيمة ستين ألف مارك تكفي لحياة مريحة (...) أما في عام ١٩٢٣ فلم يعد المبلغ كافياً لشراء جريدة يومية (...) إن المتقاعدين الذين ما عادوا قادرين على العمل أو الذين لم يجدوا مجال ينشطون فيه وجدوا أنفسهم مجبرين على هدر مقتنيات العائلة من تحف خزفية ومن مصاغ لمصلحة من يدفع أفضل ثمن من جامعي الثروات (...) ضغطت حالة الفاقة دون رحمة على من كان ذات مرة مواطن عالي المقام ودفعته إلى صفوف طالبي الرعاية، فالتحق بصف المنتظرين أمام مطاعم الطوارئ الحكومية في حال رغب بوجبة ساخنة (...)» (بليش).

وكان جامعو الثروات من المضاربين الذين باشروا ركوب موجة الأزمة النقدية. وكما كان عليه الحال غالباً في تاريخ أزمات الرأسمالية فإن التضخم رفع فرسان الحظ والخبثاء إلى الأعلى. في حين عانت الجماهير وقسم كبير من الفئات الوسطى، برزت فئة صغيرة من أثرياء الحرب من المضاربين أخذت تستعرض

ثرواتها الفاحشة؛ ويمكن القول أن هذه الفئة من الأثرياء الجدد، سعت وسط معاناة الجماهير، لأن تكون بداية نزعة الاستهلاك التقنية/ الثقافية التي حددت التخيلات حول روح العصر.

ما كان هناك في أي مكان بديل للنظام الرأسمالي المضحك، إذ ظل الاشتراكيون والشيوعيون سجناء التصنيفات الرأسمالية الأساسية. ازدهرت بدلاً عن ذلك، مشاعر السخط، والغرائز الأكثر انحطاطاً، وتصريحات غير عقلانية حول تفسير الأزمة بكثافة تذكر بالزراعة في دفيئة. ما كانت النتيجة نقد تحرري لأسس نمط الإنتاج الرأسمالي، بل تسعير شعبوي اعتمد التخمينات من خلال موشور الأحزاب.

برز في ألمانيا، بشكل خاص، بتقاليدها المتجذرة، مزيج الخوف من الأزمة، والتوقعات الخيالية واستنهض المضاربون شيطان معاداة السامية القديم المتجذر. وكما كان الحال في أزمة التحول الكبرى للثورة الصناعية الأولى في أعمال الشغب هيب- هيب وفي أثناء الكساد الكبير في عصر التأسيس حين برزت حركة معادية للسامية مع مذابحها، ارتفع مرة أخرى مَد معاداة السامية العبثي لكنه أغرق هذه المرة النظام السياسي بشكل تناسب مع أبعاد الأزمة الكبيرة. وتجسدت للمرة الأولى في تاريخ التحديث حركة جماهيرية يمينية راديكالية في شكل حزب العمال الألماني الوطني الاشتراكي الذي شرعن نفسه بموقف معادٍ للسامية من حيث الجوهر ولم يكتف بمنافسة الأحزاب الاشتراكية- الشيوعية بل تمكن من التفوق عليها. والآن تحولت معاداة بيبيل الاشتراكية الديمقراطية للسامية، نتيجة عماء حركته بوصفها نقد صدر عن شقيق الرأسمالية الأصغر الغبي، إلى مسخ هائل. لم يكتف أدولف هتلر، زعيم هذه الحركة المخيفة، بالعودة إلى التكوين الإيديولوجي الألماني المعادي للسامية في زمن التنوير، وإلى أفكار تشامبرلان وترايتشكه وفاغنر، وغيرهم، العنصرية العبثية بل أعاد تركيبها؛ ففي كتابه سيّء الصيت الذي صدر عام ١٩٢٥ تحت عنوان «كفاحي» عزا هتلر الهزيمة في

الحرب والأزمة بشكل مباشر إلى تلوث دم الشعب الألماني بدم اليهود واتهم قيصر الرايخ بإنه لم يتصرف كما يجب في هذا الصدد:

«إذا نظرنا إلى كل مسببات الانهيار الألماني، نجد أن العامل الحاسم كان عدم الاعتراف بالمشكلة العرقية ولا سيما الخطر اليهودي. كان من الممكن تحمل الهزائم في ميدان المعركة في شهر آب ١٨١٨، إذ إنها ما كانت لتقارن بإنتصارات شعبنا. لم تُطح بنا المعارك، بل أطاحت بنا كل القوى التي مهدت الطريق لهذه الهزيمة، والتي عملت على مدى عقود من السنين من التخطيط لسلب شعبنا الروح السياسية والأخلاقية التي هي وحدها تعزز كيان الشعب وتضفي عليه مشروعية. وحين تجاهل الرايخ القديم مسألة الأسس العرقية لشعبنا تغاضى أيضاً عن الحق الوحيد الذي يبرر الحياة في هذا العالم (...) إن كل العلامات المهمة لحالة الانحطاط في فترة ما قبل الحرب تعود إلى أسباب عرقية (...) ثمة قاتل وحيد عمل إنتظام لم يتزعزع على مدى أعوام طويلة هو اليهودي (...)» (هتلر ١٩٢٥).

وعلى الرغم من أن الطابع المخالف للوقائع وغير العقلاني لتفسير التاريخ والأزمة علنياً إلى هذا الحد لكنه تمكن من السيطرة على وعي الجماهير في ألمانيا. وحاول أصحاب الشأن مراراً (وما تزال المحاولات قائمة بقوة حتى اليوم) إعفاء الشعب الألماني من هوسه بإعلان معاداة السامية المضحك من خلال افتراض أن الهوس الجماهيري بالهتلرية كان سيشتعل حتى دون معاداة السامية التي ربما لم يتم التعامل معها بوصفها عاملاً حاسماً. وبكلمات أخرى يعني هذا أن معظم الألمان ما كانوا في حقيقة الأمر مناهضين للسامية، بل إن حزب هتلر تمكن بسبب الأزمة الاجتماعية من الإمساك بزمام الأمور ربما نتيجة الإغراء الذي مارسته البروباغاندا الهائلة واستلهام روح الموسيقار فاغنر التي عبر عنها حزب العمال الاشتراكي الوطني الألماني . هذا ما طرحه المؤرخ هانس مومسن:

«لم تتجاوز نسبة معادي السامية الناشطين أكثر من ٢٠% من أعضاء حزب العمال الاشتراكي الوطني الألماني وكان الكثير من أعضاء الحزب بعيدين عن جوهر نظرة الحزب النازي إلى العالم» (مومسن ١٩٩١).

تمت هنا محاولة إعفاء الحركة الجماهيرية التي كانت وراء صعود حزب العمال الاشتراكي الوطني الألماني من مسؤولية جوهر النظرة المعادية للسامية (الخفية على ما يبدو) إلى العالم؛ هذا هو موقف المؤرخ إرنست نولته وهو من المدافعين العلنيين عن النازيين حين قال إن إرادة الدولة التي عبر عنها حزب العمال الاشتراكي الوطني الألماني أرادت كبح اندفاع معاداة السامية:

«(...) وعلى هذا كانت قوانين نورمبرغ التي صدرت عام ١٩٣٥، بمثابة إبراء ذمة معاداة السامية الاشتراكية الوطنية، ولكنها كانت في الوقت نفسه محاولة لتطويق الانفجارات العنيفة العشوائية لمعاداة السامية هذه من خلال قوانين حكومية (!).» (نولته).

لا يقتصر الأمر على واقع أن الرأيين ناقضا بعضهما بعضاً، إذ إن تكاملهما أظهر بشكل عفوي أن النازيين والشعب الألماني كانا جديرين بعضهما ببعض. حاولت إرادة الفهم الإيجابية إعفاء التاريخ الألماني الذي لا يمكن تجميله بدلاً من مواجهته؛ وهذا أمر يقود إلى رغبة كامنة في تكرار الجريمة. إن تفسير الحرب العالمية والأزمة من منطلق معاداة السامية العبثي من خلال هتلر وحزب العمال الاشتراكي الوطني الألماني كان أي شيء ما خلا جوهر عقيدته الخفي وما كانت تلك النزعة لتخفى عن أعين الجماهير، إذ إن معاداة السامية لم تخترق فقط قشرة غباء «كفاحي» الذي لا يمكن تحمله بل مجمل ما قدمته آلة الدعاية الاشتراكية الوطنية. كانت معاداة السامية أساس الحركة برمتها ومصدر شرعيتها الذاتية وتم رفعها إلى مقام عقيدة الدولة. إن من اتجه إلى هذا الحزب وإلى هذا القائد لم يفعل ذلك على الرغم من معاداة السامية بل بدافع من هذا وحده، إذ إن هذه الفكرة كانت قاعدة التعبئة الاشتراكي الوطني في كل منطلقاته وفي جميع المجالات.

ولدت الأزمة الكبرى معاداة السامية والعنصرية والداروينية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. ونشأت الحالة المزاجية التي وضع الليبراليون الأسس المثالية لها منذ عصر التنوير وفق أفكار أسلافهم؛ ولكن فقط في ألمانيا كان هناك شكل سياسي واحد

لحزب جماهيري تمتع بشرعية حقيقية معادية للسامية وصل إلى السلطة من خلال انتخابات ديمقراطية.

لم يقتصر الأمر على أن قسم كبير من المواطنين الألمان الذين دمرهم التضخم تشبث بشكل أعمى بنموذج التفسير المعادي للسامية، لكن تلك الأوهام السيئة ازدهرت عبر كل الطبقات والفئات إلى حد مكن هتلر من الجزم بافتخار في ١٩٢٥:

«على أي حال، في شتاء ١٩١٨-١٩١٩ بدأ شيء يشبه معاداة السامية يتجذر. لكن في وقت لاحق، قدمت الحركة الاشتراكية الوطنية المسألة اليهودية بطريقة مختلفة تماماً، إذ تمكنت قبل كل شيء، من إخراج هذه المسألة من دائرة ضيقة محصورة بالطبقات العليا والبرجوازية الصغيرة لتصبح القوة الدافعة التي حولتها إلى حركة شعبية.»

في الواقع حدثت هذا طوال العقد الثالث من القرن الماضي (بشكل رئيسي في ميونيخ وبرلين لكن لم يقتصر الأمر عليهما)

أعمال شغب معادية للسامية في الشوارع مندفعة «من الأسفل» ودون حركة مضادة ضخمة. وكما حدث بالفعل في زمن «الانهيار» بعد عام ١٨٧٣، كان اليهود في الشوارع، في عام التضخم الجامح عام ١٩٢٣، عرضة للضرب ونُهِبت المتاجر اليهودية. كما شهدت الفترة بين عامي ١٩٢٤ و١٩٢٩ عمليات تدنيس للمقابر اليهودية، وشُنت العديد من الهجمات على المعابد اليهودية كما وقعت عمليات عنف أخرى؛ وكانت في معظم الأحيان «عفوية» تماماً قام بها شباب بل حتى أطفال المدارس (فالتر). وصار بإمكان النازيين ركوب موجة معاداة للسامية اجتاحت المجتمع. في هذا الوقت، أخذت الأزمة الرأسمالية العالمية استراحة قصيرة، إذ نجحت الحكومات، من خلال إجراءات تقشفية صارمة (على حساب إعاقة الاقتصاد التضخمي)، ترافقت بإصلاحات في ميدان العملة (على حساب التدمير النهائي الكبير الثروة) وبعودة جزئية لمعيار الذهب (بتكلفة محدودة وفق قدرة نظام الائتمان على التصرف) وتمكنت للمرة الأولى من ضبط التضخم. وبشكل عام كان الهدف هو العودة إلى المعيار الذهب مع

افتراض أن ذلك يعني العودة إلى الوضع الطبيعي قبل الحرب. تمكنت الولايات المتحدة من بلوغ هذا الهدف في عام ١٩١٩، وتبعتها بريطانيا العظمى في عام ١٩٢٥. أما في ألمانيا فقد تم في عام ١٩٢٤ اعتماد ما سمي بمارك السندات وحدة نقدية تم تغطيتها بالاقتراض بضمان الأصول والأراضي بحيث كانت قيمة المارك الجديد بليون مارك قديم بهدف الانتقال لاحقاً إلى معيار ذهبي مقيد.

سادت هذه «النسخة المخففة من معيار الذهب الخالص» (Aldcroft 1978، 152) في معظم البلدان حتى عام ١٩٢٨. عنى هذا أن النقود الورقية لم تعد مقابلة للتحويل إلى ذهب في أي وقت، أي إن تداول العملات الذهبية اختفى من معاملات الدفع اليومية، كما كف الذهب عن أن يكون جزءاً متزايداً من احتياطيات البنك المركزي، وحلت محله عملات أجنبية، أو تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي معتمداً على سعر صرف ثابت لعملة أخرى مرتبطة بمعيار الذهب (الدولار عادة).

إن فرض هذا الاستقرار باهظ التكلفة ما كان قادراً على كبح الأزمة إلا على مدى سنوات قليلة. ففي واقع الأمر قاد هذا التطبيع المُفترض الدول إلى إعفاء نفسها من ديونها تجاه مواطنيها الأمر الذي نشر عملية إفقار عنيفة. ففي ألمانيا كان الدخل الحقيقي معادلاً نصف ما كان عليه في ١٩١٣ (آلدكروفت). وترافق وهم تحقيق نمو كبير بعيد المدى بتوقعات القائمين على الآلة البديعة بتفاؤل كما لو أنهم استخفوا بالتجارب الحقيقية. ففي واقع الحال كانت أزمة التضخم وميضاً على خلفية انهيار كبير في الإنتاج وفي التجارة؛ ولم يغير فرض استقرار العملة شيئاً من حيث الأساس وفق ما جزم به المؤرخ الاقتصادي الإنجليزي ديريك آلدكروفت:

«لم يتبق من القدرات الصناعية المحمومة والمحبوبة بشدة إلا المظهر، إذ لم يكن لها وجود في الواقع. ارتفع الإنتاج إنما من مستوى شديد الانخفاض؛ وظل متخلفاً كثيراً عن الوضع السابق للحرب في حين تراجعت الإنتاجية» (آلدكروفت).

يجب فهم كلمة المظهر بشكل حرفي، إذ إن الازدهار حدث في المقام الأول في مملكة المضاربات. ونظراً لأنه في زمن التضخم تطور خلل في النظام النقدي ونظام العملة الأمر الذي دفع النشاط الاقتصادي، بعد فرض استقرار العملة، إلى أسواق الأسهم والعقارات. والآن وكما كان عليه الحال زمن التأسيس إنما على نطاق أوسع بكثير، فإن الرخاء المنتظر المرتبط بالثورة الصناعية الثانية كان، في ظل العلاقات القائمة، غير واقعي بشكل مطلق.

ما كان قد تم بعد ترسيخ النقاش العقلاني والنزعة الفوردية في الواقع الصناعي، أو إن الأمر لم يتعد بروز التداعيات السلبية لتحرير القوى العاملة، ولد وهم موجة طويلة من انتعاش دنيوي وفق مبادىء هنري فورد. بدا الأمر كما لو أنه تم عرقلة تلك الموجة تحت تأثير تداعيات الحرب العالمية. وبطبيعة الحال برز هذا التفاؤل التخميني التاريخي في الولايات المتحدة التي كان لديها كل المتطلبات الأساسية لتكون قاطرة الاقتصاد العالمي في ظل الثورة الصناعية الثانية. كما أن الطفرة العقارية (ولا سيما في فلوريدا) جاءت بعد طفرة لا مثيل له في سوق الأسهم. وقد وصف الاقتصادي الليبرالي اليساري من الولايات المتحدة جون كينيث غالبريث (المولود عام ١٩٠٨) أكبر موجة مضاربة حتى ذلك الوقت بوصفه شاهداً على الحدث:

«تم، انطلاقاً من المزاج الوطني، إنشاء صورة لازدهار كبير دائم ومستحق وفق ما طرحه الرئيس كوليدج.[1] وتعزز هذا التصور من خلال رؤية لعالم جديد قائم على الصناعة والتكنولوجيا، تهيمن عليه صناعة السيارات بخطوط التجميع المثيرة للإعجاب دائماً، ومعزز بعالم الاتصالات الجديد الذي أوجده الراديو. وكان الهدف الأكثر جاذبية للمضاربة شركة راديو أمريكا التي حافظت على موقعها في تلك السنوات. في الواقع كان المستقبل أمام شركة راديو أمريكا التي لم توزع قط أرباحاً. وضمن سياق هذا المزاج وبالاستناد إليه، حدثت طفرة

(١) كالفن كوليدج (١٨٧٢-١٩٣٣) الرئيس الثلاثون للولايات المتحدة. (المترجم).

المضاربات التي عززت قوتها بنفسها. وكما كان عليه الحال بالنسبة للأراضي في فلوريدا جذب ارتفاع سعر الأسهم المشترين الأمر الذي قاد إلى مزيد من الارتفاع في سعر الأسهم. وتعزز هذا الميل في نهاية العقد الثالث من القرن العشرين من خلال العديد من فناني الأسهم الذين استوعبوا العملية بمجملها وعملوا بشكل جماعي على رفع أسعار أسهم محددة ولفت الأنظار إلى تلك الأسهم من خلال عمليات شراء وبيع. وبعد أن أثاروا بتلك الطريقة اهتمام الأبرياء، والفضوليين، ومن يسهل إقناعهم، باعوا أسهمهم بثمن باهظ جداً وكانت تلك هي طفرة المضاربة.» (غالبريث).

تجمع جيش متزايد من المضاربين الصغار حول طفرة المضاربة، بشكل مشابه جداً لما حدث في ألمانيا قبل إنهيار مرحلة التأسيس عام ١٨٧٣، ولكن بأعداد أكبر بكثير. فعلى الرغم من أنه ما كان، حتى في الولايات المتحدة الأمريكية، بإمكان إلا جزء فقط من السكان من الوصول إلى مدخراتهم؛ لكن كان ذلك كافياً لخلق عقلية المضاربة العامة والمقامرة في سوق الأوراق المالية وممارسة «رياضة شعبية»، خاصة أنه كان من الممكن القيام بها مع نقص السيولة الخاصة بالاعتماد على الاقتراض.

أفاد تاجر في البورصة في ذلك الوقت وهو يهز رأسه: «لقد شهدت كيف اشترى الأولاد ماسحي الأحذية ما قيمته ٥٠ ألف $ من الأسهم مقابل ٥٠٠ $ نقداً فقط . تم شراء كل شيء بطريقة عشوائية (مقتبس عن تركل). ولما وصلت غطرسة المضاربة إلى ذروتها وصل القرش الشهير في سوق الأسهم جيسي ليفرمور (الذي أطلق النار على رأسه في مرحاض بعد سنوات لاحقة) وقال لوافد جديد، «أيها الشاب، ما فائدة حصولك على ١٠ ملايين، إذا لم تحصل على المال الوفير حقًا؟» (المصدر السابق). ونقرأ في عرض صحافي حول حضور عمليات البورصة في الحياة اليومية في الولايات المتحدة:

«قاد سائق سيارة رجل ثري وأُذناه معلقتان بالمذياع لمتابعة أخبار حول تغير مهم في سعر سهم شركة فولاذ بيت لحم، إذ امتلك شخصياً خمسين حصة. كما توقف منظف النوافذ في مكتب وكيل المضاربات لمتابعة المؤشر ليقرر إن كان عليه تحويل ثمار عمله لشراء حصة في شركة سيمونز. ومن جانبه أخبرنا إدوين لوفيفر المراسل الذكي إن خادماً سمساراً تمكن من جني قرابة ربع مليون $، وعن ممرضة ربحت ثلاثين ألف $ بالاعتماد على نصائح قدمها لها مرضى ممتنون لها.» (غالبريث).

لكن موجة المضاربة كانت مجرد إشارة إلى أن الاستثمارات الحقيقية واسعة النطاق في الواقع ذهبت إلى الهياكل غير الناضجة للثورة الصناعية الثانية الأمر الذي دفع رأس المال النقدي إلى الأسواق المالية بدلاً من ازدهار الاستثمار المجتمعي في الآلات وخطوط التجميع والمصانع وما إلى ذلك، وسرعان ما أصبح المستقبل الخيالي نفسه مستثمراً بشكل مباشر في أسواق الأسهم. وبطبيعة الحال، انفجرت فقاعة «رأس المال الوهمي» تماماً كما حدث في عام ١٨٧٣، لكن كان صوت الانفجار أعلى، وكانت العواقب أكثر تدميراً.

«شهدت الجمعة السوداء الشهيرة في ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٩ (في الواقع كان يوم الخميس في الولايات المتحدة نتيجة لفارق التوقيت في حين كان يوم الجمعة في أوروبا) انهيار بورصة نيويورك. كان الانهيار الأضخم، حتى اليوم، في التاريخ». وفي سيرته الذاتية روى جون كينيث غالبريث الحدث المأساوي الذي رمى العالم مجدداً في أعماق الهاوية:

«فجأة توقف المؤشر. انخفضت الأسعار بشكل أقوى وأسرع، وعرج المؤشر بشكل ميؤوس منه. وقرابة الساعة الحادية عشرة تحول السوق إلى ميدان شجار بري (...) أما في الساعة الحادية عشرة والنصف فكان السوق مليئاً بالخوف الأعمى واليأس. ساد الذعر هناك وسُمع صراخاً جامحاً في الشارع حيث تجمع حشد. أمر مفوض الشرطة غروفر فالن مفرزة الشرطة في وول ستريت

بالحفاظ على الهدوء. جاء الكثير من الناس وانتظروا، لكن من الواضح أن لا أحد عرف ما الذي انتظروه. ظهر عامل على سطح مبنى شاهق حيث كان عليه القيام ببعض الإصلاحات. اعتقد الحشد أنه سينتحر، وانتظر بتشوق أن يقفز في خاتمة المطاف **(...)** بيعت أسهم مقابل قطعة خبز **(...)** وبدا أن موجة انتحار لاحت في الأفق. قيل إن أحد عشر من المضاربين المعروفين وضعوا حداً لحياتهم **(...)** عنى هذا في نظر الكثير من المراقبين النهاية، وأن حلمهم القصير تلاشى مع الدارة والسيارة والفراء، والمجوهرات، والصيت الجيد **(...)** في الساعة السابعة والدقيقة الثامنة والنصف مساءً توقف المؤشر أخيراً، في حين تابع سوء الطالع انتشاره. تابع المضاربون الجلوس في غرف البورصة وراقبوا بصمت لفائف أوراق محرري البورصة **(...)** فرض السوق نفسه مجدداً بوصفه قوة مستقلة خارجة عن نطاق سيطرة أي شخص.» **(غالبريث).**

ساد في البداية انطباع أن الذعر كان حالة عابرة لتصحيح فيضان مسار الخيال، وبعد ذلك سوف يرتفع المؤشر مرة أخرى. لكن حين مرت الأسابيع والأشهر مترافقة بهبوط دراماتيكي أكثر فأكثر، أصبح من الواضح أن الانهيار مستمر وأكثر استدامة ولم يتبق شيء يمكن إنقاذه. أعقبت موجة المضاربات موجة غير مسبوقة من حالات انتحار استمرت لسنوات. وأصبح منظر المضارب المدمر وهو يقفز من النافذة نوعاً من شخصية أسطورية في وعي الشهود المعاصرين والأجيال القادمة:

«نزل إيفار كروجر، أشهر المضاربين الدوليين، **(...)** في باريس ذات مساء، اشترى مسدساً، وعاد إلى مسكنه، حيث أطلق النار على نفسه في صباح اليوم التالي. وبهدف منع حدوث تأثير سلبي على الأسواق الضعيفة بالفعل تم تأخير نبأ مصرعه

حتى أغلقت البورصة في ذلك اليوم. وانتشرت ردود فعل مماثلة على سوء الحظ، على الرغم من أن الصحافة والفكاهة السوداء نشرت دائماً أخبار مبالغ بها، إذ لم يطلب موظفو الفنادق من الضيوف القادمين ما إذا أرادوا غرفة للنوم أو للقفز. كما

إن القصة التي شاعت حول اثنين من سماسرة البورصة قفزا من النافذة يداً بيد لأن لديهما حساباً مشتركاً ما كانت صحيحة على الإطلاق» **(غالبريث)**.

ضربت «يد السوق الخفية»، التي رحب بها آدم سميث ذات مرة بوصفها نعمة، الحياة الاجتماعية مثل رجل آلي خرج عن السيطرة، إذ إن خراب المضاربين بعد «الجمعة السوداء» لم يكن سوى مقدمة لأكبر كساد عرفه التاريخ الرأسمالي حتى الآن. كان على البنوك الأمريكية، التي تضررت بشدة من الانهيار، سحب استثماراتها في الخارج بأعداد كبيرة، خاصة من أوروبا بالطبع الأمر الذي مزق سلاسل الائتمان الدولية. فجأة، تبين أن المزيد والمزيد من القروض أصبحت كذلك «فاشلة» لأن الدائنين والمدخرين والمستثمرين خشوا على أموالهم وأرادوا تحصيلها في أسرع وقت ممكن لكن عجز المدينون عن رد خسائرهم في المضاربة أو من خلال الإنتاج الحقيقي المتدهور بسرعة.

استمرت هذه العملية اللولبية نحو الأسفل على عدة دفعات، وشهدت كل مرة انهيارات لمصارف جديدة. يُعد مصرف كريدي أنشتالت النمساوي أكبر بنك في البلاد وقد أقر بإفلاسه في صيف عام ١٩٣١. بعد ذلك، بدأ الكساد في أوروبا على الفور. تأثرت ألمانيا بشكل خاص بسحب الأموال الأجنبية، التي كان صافي استثمارها في السنوات التي سبقت عام ١٩٢٩ خمسين في المئة من الاستثمارات الأجنبية، تم في الغالب تمويلها بقروض أمريكية.

بشكل عام، انخفضت سندات الشركات الدولية أكثر من ٩٠ بالمئة. كشف انهيار المضاربات وما تلاها من أزمة الائتمان العامة عن الحالة الحقيقية للاقتصاد الرأسمالي العالمي. أفلست الشركات الصناعية بشكل متتالي أو خفضت إنتاجها بشكل كبير. وارتفع معدل البطالة إلى ٢٥ في المئة في الولايات المتحدة وإلى أكثر من ٤٠ في المئة في ألمانيا. جرى أمر مماثل في جميع أنحاء العالم الرأسمالي الصناعي. ولكن البلدان الزراعية والمنتجة للمواد الأولية تضررت بدورها من التدهور العالمي الحاد،

إذ تم جرها إلى دوامة الأزمة بسبب انخفاض الإنتاج وضعف القوة الشرائية. وحدث في كل مكان انخفاض حاد في الناتج القومي؛ فوصل الانخفاض في الولايات المتحدة الأمريكية إلى نسبة ٣٠ بالمئة في حين تجاوز في ألمانيا ٥٠ بالمئة.

سارت الموجة الثانية الأكبر من الأزمة الاقتصادية العالمية بعد فترة التضخم في اتجاه معاكس تماماً وولدت، مثل التضخم، صدمة انكماشية عالمية، إذ إن الانكماش يعني أن أسعار السلع الأساسية انخفضت بشكل كبير كما ارتفعت زمن التضخم. وتم إعداد هذه العملية بسبب الانكماش الاقتصادي والركود بسبب الطاقة المفرطة فيما يتعلق بالقوة الشرائية «العادية» للرأسمالية، وأصبحت الاستثمارات الحقيقية أقل أهمية.

كان هذا هو الاتجاه الرأسمالي الأساسي طوال فترة ما بين الحربين على مدى عقدين من السنين (١٩١٩-١٩٣٩) نتيجة تضافر تأثير إنهاك الصناعات القائدة القديمة، وتداعيات الحرب، والافتقار إلى القدرات اللازمة لترسيخ نتائج الثورة الصناعية الثانية والتكاليف المرتبطة بمجموعة الشروط المتعلقة بذلك. لم يكن من الممكن تجاوز هذه الاتجاهات الأساسية إلا جزئياً وعلى مدى زمني بطيء دون بناء «رأسمال حقيقي» يمتلك القدرة على خلق قيمة (استخدام «عمل مجرد» منتظم على مستوى معايير الإنتاجية) بالاعتماد في المقام الأول على خلق النقود بطرق حكومية غير نظامية نتيجة للانهيار التضخمي؛ وتحت تأثير انتفاخ الأسهم الناتج عن المضاربة، وجزئياً من خلال المزيد من ركود العقارات نتيجة الانهيار الإنكماشي التي كانت تداعياته أكثر تدميراً من التضخم.

تتلقى عملية الأزمة الانكماشية زخمها الحاسم من الانخفاض المأساوي في أسعار العقارات والأسهم (أي التخفيض الحتمي لرأس المال الوهمي الناتج عن المضاربة). ومع انقطاع سلاسل الائتمان وما حمله من تداعيات اشتدت موجات إفلاس القوة الشرائية الاجتماعية بأبعاد تزايدت باستمرار، إذ إن الشركات لا تحصل على المزيد من الائتمان لأن البنوك عانت من قروض فاشلة ضخمة، وهي

غير قادرة على تحمل مخاطر جديدة؛ كما إن البطالة المتزايدة بشكل حاد جعلت القوة الشرائية الجماعية تتراجع بسرعة؛ كما أن دخل الدولة من الضرائب النظامية يمضي بسرعة مماثلة. وباختصار هيمنت حالة من شح المال الأمر الذي قاد بعد هبوط أسعار الأسهم والعقارات إلى هبوط أسعار السلع.

إن الأزمة الانكماشية حالها حال التضخم، إذ إنها لا ترتبط إلا قليلاً بقوانين العرض والطلب الكلاسيكية في أسواق السلع. وكما أن الطلب الذي يتغذى من التضخم يقود إلى توسيع الإنتاج الحقيقي والحاجة بشكل حقيقي فإن تراجع الطلب الانكماشي هو ليس نتيجة إشباع الاحتياجات بل على العكس من ذلك تماماً، إذ لا يتمكن الناس، مع دخولهم العبثية البالغة عدة مليارات شراء طعام كاف، فإنهم يعانون من مصير مماثل في ظل الانكماش وانخفاض أسعار السلع حيث إنهم لا يمتلكون ماركاً واحداً مُنهكاً في محفظاتهم. لكن قوة أزمة الانكماش أشد حدة بكثير حيث إن الأسعار والأجور تحلق، في التضخم، إلى مدارات فلكية لكن يتم على الرغم من ذلك المحافظة على جزء من الإنتاج في حين أنه في الانكماش لا تتراجع الأسعار والأجور بهذا المقدار، ويتم بدلاً عن ذلك التخلي طوعاً عن قسم متنام بشكل مأساوي من الإنتاج نتيجة الافتقار للريعية أو قسراً من خلال الإفلاس الجماعي. وبهذه الطريقة تتسع البطالة وتتراجع اقتطاعات الدولة ولا يكون هناك من مجال لإيقاف دوامة الأزمة. كانت الأزمة الاقتصادية العالمية بعد عام ١٩٢٩ أكبر صدمة انكماشية في تاريخ التحديث حتى ذلك التاريخ. وتبعاً لذلك، احتفل اقتصاد السوق الرائع حتى على مدى التجارب الكارثية لسنوات التضخم، بالأرقام القياسية العالمية لزيادة الرفاهية التي قادت إلى أزمة مجاعة عالمية مفتوحة.

في الولايات المتحدة، تاهت الجماهير المفلسة تقريباً على متن سيارات فورد الخاصة بها، وهي ممتلكاتهم الوحيدة المتبقية، بحثاً بلا حول ولا قوة في جميع أنحاء البلاد عن فرص عمل لكسب القليل من الطعام والوقود. صارت كومة

الخردة الصفيح بمثابة المنزل الأخير لمتشرد جديد من البائسين، يا لها من مقدمة للعصر الذهبي الذي وعد به هنري فورد! وإلى جانب هذه الأحياء العشوائية المتنقلة الغريبة ظهرت المعاناة في الضواحي وكذلك في الأحياء العشوائية الضخمة الجديدة التي لم تختف تماماً قط، إذ تجمع المشردون في مستعمرات من الصفيح وأكواخ خشبية (...) وسط الأوساخ والجرذان (سوتر ١٩٩٤).

تعرضت هذه الأحياء الفقيرة للدمار في أسوأ سنوات الكساد الكبير في ولاية الرئيس الحاكم هربرت كلارك هوفر (١٨٧٤ - ١٩٦٤) ومن المفارقات أنه أطلق على تجمعات البؤس تسمية «هوفرفيل». ارتفع عدد الجياع مرة أخرى في جميع البلدان الصناعية الكبرى، في برلين سُئلت زوجة عامل عن حالة الأسرة الغذائية:

«كيف تشتري طعاماً لسبعة أشخاص بثمانية ماركات و٢٠ بفينيش لمدة أسبوع؟ ردت خبز وبطاطس...خبز في الغالب. نشتري في اليوم الذي نحصل فيه على المال بعض السجق. يريد المرء القليل من اللحم مرة في الأسبوع. لكننا نجوع في اليومين الأخيرين من الأسبوع (...)» (مقتبس عن آبلسهاوزر / فاوست / بيتزينا).

في شهرآب ١٩٣١، اعترفت وزارة الرفاهية البروسية ووصفت الظروف المخزية للرعاية الطبية والحالة الغذائية، ولا سيما بين الأطفال:

«تتسبب بطالة الوالدين بحالة سوء تغذية لدى الأطفال الصغار، وانتشار الأمراض، وعدم اكتراث بمتطلبات النظافة الشخصية (...) كما تنتشر أمراض الأطفال والأمراض المرتبطة بالبرد، ونظراً لأنه لا تتم، في معظم الأحوال، مراجعة الطبيب إلا بعد فوات الأوان أو لا تتم مراجعته البتة نتيجة الافتقار لتكاليف المعاينة ولثمن الأدوية أو للمال الضروري للانتقال إلى العيادة (...) ومن الواضح أن معظم الأمراض بين أولاد المدارس هي من تداعيات فقر الدم والجوع. وثمة انتشار لحالات الدوخة وفقدان الوعي حتى بين الأولاد الأكبر. وتبين بعد التقصي حول مصروف البيت إن الغذاء غير كاف قط حيث تغيب

الفيتامينات (الفاكهة والخضار) نتيجة عدم توفر الموارد. وتم ملاحظة علامات داء إسقربوط (!) في أحياء البؤس في المدن الكبرى» (عن ترويه).

يبين النداء، الذي أُطلق عند بناء صالة رياضية في برلين أطلق عليها اسم هاينريش فون ترايتشكه زعيم مناهضي السامية، المكانة التي بلغتها البطاطا مجدداً، إذ جاء فيه أن على كل فتى ممن تبقى من أصحاب الدخل الأفضل أن يجلب معه غداً حبة بطاطا لتوزيعها على مساكين الحي!

وفي خريف ١٩٣١ أشار تقرير صحفي حول الفاقة التي حلت بأشخاص تداعت أوضاعهم، لا سيما من كبار السن، في أحياء الطبقة الوسطى التي ما تزال نظيفة:

«الأدهى هم أولئك الذين لا يتحدثون على الإطلاق. يجلسون في حالة ضياع على مقاعد الشارع العريض طالما لم يغب الضياء، وفي وقت لاحق يتمشون بمحاذاة جدران المطاعم، ويتوقفون، يحدقون في الآكلين دون التفوه بكلمة، ولا يستجدون، ولا يتحركون» (نقلاً عن ترويه).

وفي فترة قصيرة أرجعت الأزمة الاقتصادية العالمية المعايير الاجتماعية إلى مستوى القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. وبطبيعة الحال لم يوفر هذا الكابوس الرأسمالي الثقافة أو أدنى الإنجازات الحضارية. تتالت عمليات إغلاق المسابح والمسارح والمؤسسات الثقافية. كما تم قطع ميزانيات المكتبات ونظام التعليم بمجمله والمشافي والرعاية الطبية بطريقة همجية. وانطلقت عملية إلغاء الطابع الحضاري لمجمل العالم الرأسمالي بمستويات لم يكن يتخيلها أحد حتى في المرحلة الأولى التضخمية من الأزمة.

وكان من الطبيعي أن يثابر المدافعون عن علم الاقتصاد الرسمي، على محاولة طرح فكرة أن الأزمة الاقتصادية العالمية الكارثية بعد ١٩٢٩ غير مرتبطة بالمنطق الداخلي المدمر للنظام الرأسمالي المقدس، بل كانت نتيجة سياسة اقتصادية خاطئة لمعظم حكومات تلك الفترة التي لم تع خطر الانكماش إلا بعد فوات

الوقت وكان بإمكانها اتباع سياسة نقدية صارمة قبلوقت طويل من ضخ السيولة في الاقتصاد بهدف تحاشي الأزمة. إن هذا الحكم خاطئ تماماً ومجاف للوقائع.

ففي المقام الأول كانت حكومات تلك الفترة ضحية التضخم والتضخم المفرط وبالكاد تمكنت من تجاوز الوضع، وبدت دروس التضخم واضحة، إذ لا يجوز بأي حال العودة إلى طباعة النقود بهدف المحافظة على وهم اقتصاد يؤدي مهامه! وكان من المستحيل بعد تلك التجربة والتوافق على السياسة المالية والنقدية الذي نتج عنها أن يتم التراجع إلى موقف نقيض. ويأتي في المقام الثاني واقع حدوث تغيير حقيقي في السياسة النقدية، وإن كان حذراً ومتردداً، وكانت ألمانيا هي الأخيرة حيث تابعت صدمة فرط التضخم تأثيرها أكثر من أي مكان آخر. وكانت النتيجة التخلي عن معيار الذهب- العملة الصعبة الذي لم يكد قد تم إقراره. كانت الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على العودة إلى ربط عملتها مباشرة بالذهب وإصدار سندات ذهبية، وترافق صعودها إلى موقع القوة العالمية بفرض الدولار بوصفه العملة القائدة. ونجد في المقام الثالث إن سبب الأزمة ما كان بأي حال نتيجة افتقار أولي للسيولة التي توفرت قبل الانهيار بكميات هائلة؛ وفي جميع الأحوال لم تتخذ تلك السيولة بعد ١٩٢٥ شكل خلق أموال من قبل الحكومة، بل اتخذت شكل فقاعة نتيجة المضاربة التي رفعت أسعار الأسهم (وما ارتبط بها من خلق أموال تجارية نتيجة تضخم أموال الائتمان في النظام المصرفي). ولهذا تم على الفور ضخ تلك السيولة في البنية الفوقية للنشاط المالي والمضاربات بعد أن ثبت أن الاستثمارات الصناعية الحقيقية غير مربحة نسبياً في ضوء النمو المفرط في السيولة. كان النظام الصناعي الهرمي للإنتاج الرأسمالي قد اصطدم بعائق داخلي، تمثل بالتباين بين إنهاك الصناعات القديمة وعجزها عن إنجاز مزيد من التراكم من جهة أولى، والعجز عن ترسيخ الطرق الفوردية الصناعية والإنتاجية الجديدة في المجتمع من جهة ثانية. برزت هذه المشكلة ضمن النطاق السياسي السطحي للمال والعملة لكنها لم تحدث ضمن هذا النطاق.

في الحقيقة أظهر مسار الكارثة الاقتصادية العالمية في فترة ما بين الحربين إنه أكثر من مجرد ركود دوري. أشارت هذه الأزمة العالمية إلى إن الرأسمالية الشاملة التي غطت كل جوانب الحياة، وفرضت منطقها على إعادة الإنتاج الاجتماعي بمجملها، لا يمكن أن تظهر إلا في شكل هجين للغاية وهش للغاية، أي دون احتمال الديمومة فترة تاريخية طويلة. فمن الناحية الاقتصادية، كان اقتصاد الحرب هو نذير مشكلة هيكلية أساسية للرأسمالية الكلية الناشئة في شكلها المدني مثل التكاليف الأولية والتكاليف الإضافية وتكاليف المتابعة لإدارة أعمال لعقلية إدارة أعمال شاملة اجتماعياً ومتزايدة لدرجة أنه لم يعد من الممكن الحفاظ على العلاقة بين شكل المال والإنتاج الحقيقي لرأس المال بشكل متطابق تقريباً بل صار مهيئاً للانهيار في الأزمات.

إن الرأسمالية المتطورة بشكل كامل التي أخضعت أو همشت كل القطاعات الأخرى وهيمنت على مجمل صيرورة الحياة الاجتماعية، دون أن تتمكن من التحكم بتناقضاتها الداخلية، لذا تكون من حيث الأساس قادرة فقط على التحرك ضمن دوامة يحركها التضخم والانكماش حتى تصل إلى طريقها المسدود. في الواقع سبق للرأسمالية، في مسيرها نحو الشمولية، الاصطدام بهذا العائق. ففيما يتعلق بالشكل المدني لم يتم إنجاز العبور إلى الثورة الصناعية الثانية. وعلى هذا لم يبق إلا الهروب نحو الأمام نحو سياسة تسليح جديدة واقتصاد حرب جديد، إذ إن إنهاء حالة الركود مرهون بالحرب وليس بالاقتصاد **(غالبريث)**.

المستبدون و«حرب العوالم»

يتعلق الأمر بخداع الذات وتزوير التاريخ الذي مارسته حتى اليوم الإيديولوجية البورجوازية - الديمقراطية المهيمنة في إنها حاولت في الجولة الثالثة من الكارثة العالمية التي تلت الانتقال إلى الثورة الصناعية الثانية، قدر استطاعتها حل التناقضات الرأسمالية الداخلية. والمرء مجبر على ربط الكارثة الأصلية المتمثلة بالحرب العالمية الأولى بعملية الاستعمار الرأسمالي الأصلية، والإمبريالية، وسباق

التسلح العالمي بين الاقتصاديات القومية الفتية المتنافسة (على الرغم من الميل إلى تجنب التجاوزات المرتبطة بالعصر التي لا علاقة لها بطبيعة الرأسمالية)، وهكذا اتبع التفكير الغربي البورجوازي الليبرالي التبريري في زمن ما بعد ١٩١٨ نموذجاً جديداً، بهدف طمس الآثار الدموية في التاريخ الرأسمالي. وتم منذ ذلك الحين فصاعداً على الصعيد الإيديولوجي مماهاة الرأسمالية التي نشأت من نفسها واقتصاد سوقها المتنوع والسلمي المفترض مع الديمقراطية الغربية الخيرة، في حين ألقى المرء كل الشرور وكل الجرائم التي رافقت تاريخ التحديث المندفع، على عاتق ديكتاتوريات القرن العشرين التي قامت في أعقاب الحرب العالمية والأزمة الاقتصادية وتحويل هتلر وستالين إلى رمزين لها.

وكما يقوم منطق الأعمال «بالتخلص من التكاليف الدائمة» وتحميلها للخاسرين اجتماعياً، ولمجمل المجتمع، ولبلاد أخرى، وللطبيعة وللمستقبل، فإن الليبرالية (التي هي الأساس الإيديولوجي لكل الأحزاب في البلدان الغربية) تستطيع من خلال التلاعب باللغة، وفق ما طرحه أورويل، من تقديم مختلف ديكتاتوريات التحديث منذ ١٩١٨ وحتى فروعها وأتباعها الضالين بوصفها تفاهة إيديولوجية، بهدف التخلص من تكاليف متابعة فرض الرأسمالية على العالم.

لكن من أين جاءت هذه الديكتاتوريات، وفي أي أرضية تاريخية انغرست جذورها، وما هي روابطها الداخلية بديمقراطية اقتصاد السوق، يبدو الأمر محيراً. لقد تم، بشكل ما، إلقاء الحُرم عليها وطردها من العالم الرأسمالي وعُدت في مقام الآخر السيّىء والغريب الذي اندفع من أعماق التاريخ ومثل الجانب المعادي للحضارة لدى البشر. يبدو أن وصف انغماس حضارة ذات توجه غربي في همجية لا مثيل لها (مومسن ١٩٩١) كما لو كان شارة مميزة لديكتاتورية النازي هو أمر حظي بتوافق على الصياغة لم يقتصر على المؤرخين المعاصرين وأعاق طرح قضية وجود سياق داخلي، أو سياق عام أو منطلق أساسي مشترك بين ديمقراطية اقتصاد السوق وجرائم النازي، أو بين أزمات إرهاب الدولة

وديكتاتوريات التحديث في الماضي القريب، كان من الوارد أن يظهر في عنصر همجية خاصة بحضارة ذات توجه غربي.

على سبيل المثال، إذا كان الفيلسوف من جمهورية ألمانيا الاتحادية هانز يواخيم ليبر عرف الستالينية بوصفها نظام قام على «الإدانة والاضطهاد بلا رحمة والترحيل والإبادة الجماعية لمن يفكر بطريقة مختلفة.» **(...)** **(**ليبر ١٩٩٣**)** كميزة هيكلية، إذن يكفي إلقاء نظرة على تاريخ التحديث في المئتي عام الماضية لإثارة السؤال ما، إذا كانت هذه «الميزة الهيكلية» ليست من إجراءات الليبرالية أو الليبرالية المحافظة وجميع أنظمتها التي شُنت ضد الاعتراض الاجتماعي وحركات التحرر. ولا يمكن في هذه الحال بالتأكيد أن يتمكن الفرق بين التقاليد الليبرالية الغربية وديكتاتوريات القرن العشرين.

ويمكن رؤية بعض المحاولات المبكرة للتعامل النظري مع عصر الديكتاتوريات في تاريخ الثورة الصناعية الثانية من خلال تراكيب تبريرية كما ورد بقلم المحلل رتشارد لوفينتال عام ١٩٤٦ **(**ونُشر باسم بول زيرينغ المستعار**)**:

«لدى الاشتراكية الوطنية الألمانية على وجه الخصوص قوة مدمرة ومتفجرة، غضب هائج تكشفت في إنكار القيم المعترف بها للتقاليد الأوروبية وجذورها. يجب أن نبحث عن بُعد آخر للأحداث التاريخية والاجتماعية **(...)** وظلت التقاليد الإنسانية، التي تجلت في أشكال مسيحية أو ليبرالية أو اشتراكية، الكامنة وراء أي نمط من المجتمعات المتحضرة في أوروبا وكل الثقافة الإنسانية على الدوام مهددة ببدء الفوضى **(!) (...)**» **(**زيرينغ**)**.

من الجدير بالملاحظة أن هذا الحرمان الكنسي للديكتاتورية النازية جاء من «التقليد الأوروبي» وصيغ هنا من قبل اليساريين بنفس الطريقة التي صاغه بها المحافظون وقد حاول الليبراليون مراراً إزالة البقعة البنية[1] المثيرة للاشمئزاز عن

(١**)** إشارة إلى لون الزي الموحد للحزب النازي في ألمانيا. **(**المترجم**)**.

مُجمل الفن التنويري الديمقراطي الرأسمالي. وصار من الواجب إظهار التاريخ الحديث بوصفه الصراع الأساسي، والحرب البشرية والمعركة النهائية بين الخير والشر، بين الديمقراطية الغربية الليبرالية وتلك الديكتاتوريات. لم تترك مثل هذه الطريقة في القراءة مجالاً لوجهة نظر بديلة ولتحليل نقدي مختلف يتيح المجال لاكتشاف العلاقة بين هذه الظواهر التاريخية.

إن هذا التركيب ثنائي الوجه ويمكن إسقاطه بشكل علني إلى حد يولد الشك فيه من الناحية الهيكلية ويذكرنا بالفكر النازي نفسه. ففي الواقع، كان المركز المعادي للسامية هو مركز الليبرالية المنتهية ولايته وأساطير النزعة البيولوجية التي ابرزت التناقضات الداخلية للرأسمالية والأزمات التي أعيد تفسيرها بشكل غير عقلاني منذ القرن التاسع عشر من كل الصور الممكنة ورؤى الأحلام حول تهديد «الأجنبي» و«الآخر» من خلال النظام الداخلي للمنافسة المغفلة على جميع المستويات، سعت إلى الخيال التعبير في العديد من تغيير الزي، حتى لو (أو على وجه التحديد لأنه) لم يتم وعي المتلازمة المجتمعية الكامنة بشكل عقلاني مع صوغ رد نقدي يمكنه فرض نفسه.

كان أحد التجليات العديدة للآخر الأسطوري في الأدب الشعبي (وما زال حتى اليوم) هو غزو كائنات غير أرضية وفق ما تضمنه الخيال العلمي الذي برز في أواخر القرن التاسع عشر. فمنذ عام ١٨٩٨ وصف المؤلف الشهير هربرت جورج ويلز (١٨٦٦-١٩٤٦) في رواية «حرب العوالم» التي كانت النموذج الأولي في هذا النمط من الكتابات هجوم كائنات متفوقة من المريخ. كان الغريب، الذي لم يكن من الممكن التواصل معه، على الرغم من أنه من لحم ودم مثل البشر من حيث الشكل، لكنه بدا تجسيداً للشر الخالص:

«كان له فم تحت عينيه، مرتعش الشفاه باستمرار ويقطر منه اللعاب (...) الفم الغريب على شكل حرف V مع شفة علوية مكتنزة، والحاجزان المفقودان، الذقن الغائب (...) تسبب في (...) غثيان (...) حتى في ذلك الاجتماع الأول، شعرت بالاشمئزاز والرعب من المشهد.» (ويلز).

إن إسقاط المرء للتناقضات الاجتماعية الخاصة به على شكل مسخ غير أرضي مشتق عن الآلية التي ولدت إسقاطات على بعض أهل الأرض (و لا سيما معاداة السامية). لم يخطر على بال أي من المشاركين في هذا أن ما رآه كان انعكاس لصورته في مرآة. وجرت العادة أن يحاول الوعي البورجوازي تخفيف حدة عملية إسقاط التناقضات الاجتماعية على «كائن غريب» من خلال وعظ أخلاقي مفاده إن على الجميع التعامل بلطف مع الآخرين، النازي مع اليهود، والشيوعي مع الديمقراطيين الليبراليين، والبشر تجاه القادمين من كوكب آخر، إذ إن ثمة كوابح لخط إزاحة إيديولوجية اقتصاد السوق الديمقراطية المتشددة لذا يتخذ رد المكبوت شكلاً تبريرياً، إذ تم توصيف مجمل السياق الاجتماعي الاقتصادي الذي جلب بالأصل الإسقاط المذعور على إنه خير من حيث الطبيعة؛ وطالما لم يكن من الممكن التغاضي تماماً عن التقاطعات والعوامل المشتركة ونقاط الاتصال بين الديكتاتور وديمقراطية اقتصاد السوق لذا تم استخدام تلك العوامل والنقاط بهدف تبرئة الديكتاتور ومنحه شرعية تاريخية جزئية. وقد برز هذا بشكل واضح فيما يتعلق بديكتاتورية النازي (لا سيما في ألمانيا زمن تجاذب المؤرخين في العقد التاسع من القرن العشرين) في حين تم التعامل مع الاتحاد السوفيتي البلشفي الستاليني بوصفه سيّئا من حيث الجوهر.

تطور هذا البناء التبريري إرنست نولته الذي أقر منذ البداية بصراحة بتمسكه من حيث المبدأ بالديمقراطية الليبرالية الغربية، وبالتقدم البورجوازي - الرأسمالي وبإضفاء طابع غربي على العالم. لذا فقد اختصر الطريق مؤيداً العبارة الأساسية ذات الصلة القائلة إن الثورة الفعلية والحديثة هي الرأسمالية الليبرالية أو الحرية الاقتصادية التي بدأت في إنجلترا قبل ٢٠٠ عام، واكتملت لأول مرة في أمريكا (نولته). وعارض بشدة ربط الديكتاتورية النازية من خلال علاقة داخلية سلبية مع الرأسمالية ولتحقيق ديمقراطية ما بعد الحرب، إذ كتب: «يجب أن نصف بالأحمق كل من انتقد الرايخ الثالث لأنه أراد بالأساس ضرب الجمهورية الاتحادية والنظام الرأسمالي، وهو أحمق بالفعل». (المصدر السابق). وهنا نجد أن منطلقات نولته الإيديولوجية لم تتباين مع

منطلقات خصومه مثل فيلسوف الدولة الديمقراطي يورغن هابرماس الذي قال ما أفاد المعنى نفسه: «إن انفتاح الجمهورية الاتحادية الصريح على الثقافة السياسية الغربية هو الإنجاز الفكري العظيم لمرحلة ما بعد الحرب، وجدير بأن يكون مصدراً مباشراً لفخر جيلي.» (هابرماس). وكان لدى نولته حجج إضافية، إذ عد كل الحركات الراديكالية الاجتماعية المعارضة والأفكار الاشتراكية - الشيوعية بمجملها بوصفها في خاتمة المطاف تخيلات ديكتاتورية عفا عليها الزمن، وأنها في العديد من النواحي «آسيوية ورد فعل غير مقبول البتة على ضحايا التحديث الذين، للأسف، ما كان بالإمكان تفادي وقوعهم، وهي ليست شديدة البعد عن التوافق الرأسمالي الغربي الليبرالي الديمقراطي». تمثل تميز نولته إنه ما أراد إضفاء طابع نسبي وتاريخي على ديكتاتورية النازي وهو أمر ظل حتى تلك الفترة محصور بأوساط علمية جدية دون نقله إلى العلن، وأن تلك الديكتاتورية (بالتباين مع شيوعية الدولة الشرقية) كان لديها بعض الصلات الإيجابية بالعالم الغربي على الأقل من خلال أداء وظيفة التصدي للأشرار الفعليين والشيوعية بالتحديد:

«إن السؤال الذي ما عاد من الممكن تجنبه هو ألم يكن هناك، على الأقل، حق تاريخي يمكن ربطه بالاشتراكية الوطنية (!)، إذ إنها قاومت تطلعات الاتحاد السوفيتي الشاملة بطاقة هائلة ومفرطة. وإن كان هناك أمر يُفترض بالعلم تناوله فهو هذا(!)» (نولته).

وكانت النتيجة، بطبيعة الحال، افتراض ضرورة إضفاء طابع نسبي على أوشفيتز، وعلى الهولوكوست أي النظر إليهما بمنظور صحيح. ومن ثم يفترض أن يكون المذنبون الحقيقيون هم الشيوعيون الروس الذين اتهمهم نولته باقترافهم القتل على أساس طبقي. وكل ما تبقى، من وجهة نظر نولته، كان نتيجة لهذه الجريمة الأصلية بحيث إن ما سُمي بإبادة اليهود في ظل الرايخ الثالث، كان رد فعل أو نسخة مشوهة وما كان بالفعل الأولي أو الفعل الأصلي (نولته)، أي إن جرائم هتلر والنازي كانت نتيجة التهديد الشيوعي:

«هل تفوق الاشتراكيون الوطنيون وتفوق هتلر في اقتراف جريمة آسيوية، لأنهم عدوا أنفسهم وأقرانهم ضحايا محتملين أو ضحايا حقيقيين لجريمة آسيوية؟ ألم يكن أرخبيل الغولاغ[1] سابقاً لأوشفيتز؟ وألم يكن القتل على أساس طبقي هو الفايروس الأصلي للقتل على أساس عرقي الذي مارسه الاشتراكيون الوطنيون؟» (نولته، ١٩٨٧).

وهكذا كاد أوشفيتز يختفي في خضم مفهوم الطاقة المفرطة، وحظيت ديكتاتورية النازي بالتقدير بوصفها مركزاً متقدماً للديمقراطية الأوروبية في مواجهة تطلعات الاتحاد السوفيتي الشاملة. إن الغضب الغربي تجاه هذه الحجة الغادرة ظل صامتاً واقتصر على نقاش علمي بين مؤرخين مبجلين كان لا بد أن يظل مزدوج المعنى، إذ كان السؤال هل كان الانتقاد الليبرالي الديمقراطي لنولته موجه حقيقة إلى عملية إضفاء طابع نسبي على جرائم النازي أو إن الغضب احتدم لأن عملية إضفاء طابع نسبي ادعت لنفسها موقفاً غربياً رأسمالياً وليبرالياً ديمقراطياً إيجابياً يمكن من خلاله دمج الاشتراكية الوطنية في عائلة ديمقراطية السوق وأن تشترك معها في معرض الأسلاف في حين يُفرض على الشيوعية البقاء خارج هذا النطاق بشكل دائم.

ربما نتج عدم الارتياح لحجة نولته لأنه شجب بشكل غير إرادي الديمقراطية الرأسمالية الغربية، إذ إنه كان، مثل ناقديه الديمقراطيين، وعد تلك الديمقراطية الخير المطلق في العصر الحديث لكنه طرح في نفس الوقت وجود تجليات محددة للشر وبالتحديد ديكتاتورية النازي وعناصر الصلة بهذا الخير وأقر بها، إذ أوحى اعترافه المطلق بالديمقراطية الغربية باعتراف نسبي بديكتاتورية النازي.

من غير الممكن حل هذا النقاش الوطيس من خلال تبييض صفحة ديمقراطية اقتصاد السوق من أي شبهة بوجود ما يجمعها مع ديكتاتوريات القرن

---

(١) أرخبيل الغولاغ رواية كتبها ألكسندر سولجنستين حول الحياة في معسكرات الاعتقال في العهد السوفيتي اعتماداً على تجربته وعلى شهادات نزلاء الموقع .(المترجم)

العشرين بهدف المحافظة على فرض الحرم الكنسي على الأشرار تعيسي الطالع. ولدى معاينة مجمل تاريخ التحديث وتغيير المنظور والمضي بشكل مغاير كما فعل نولته نصل إلى عدم جواز فهم الرأسمالية، والليبرالية، وديمقراطية اقتصاد السوق بشكل إيجابي كامل بل التعامل معها بوصفها عملية فرض ضوابط اجتماعية قمعية من خلال الآلة المخيفة لعملية تقييم القيم بعد أن تم تلوينها بمفردات أورويلية، ومن ثم عد اللحظات المشتركة بين ديمقراطية اقتصاد السوق وديكتاتوريات القرن العشرين المتجذرة في نمط الإنتاج الرأسمالي ليس بوصفها وقائع مؤسفة، بل بوصفها أشكال تجل لثورة التحديث التي قادتها الرأسمالية الليبرالية في ظل ظروف محددة.

يمكن انطلاقاً من هذا المنظور السلبي النقدي أن نكف عن فهم أوشفيتز، بشكل خاص، بوصفه من نتائج الإيديولوجية الليبرالية وفق تقاليد هوبز وماندفيل، ودو ساد، وبنثام، ومالتوس وأمثالهم، في حين إنه وبالتضاد مع نولته يصبح ملائماً لعملية إضفاء طابع نسبي على نظام اللحاق بركب التحديث في الاتحاد السوفيتي. إن الأمر الحاسم من وجهة النظر هذه هو الشكل المشترك المتطابق المائل للسلبية لكل النظم الاجتماعية في القرن العشرين، وبالتحديد لنظام إنتاج البضائع الصناعي الذي تكون في القرن التاسع عشر في ظل هيمنة «العمل المجرد» والمنافسة القسرية على السوق العالمية بين ما سُميت أمماً. وإن التباينات التي ظهرت بين ديمقراطية اقتصاد السوق وديكتاتوريات التحديث والأزمات كانت ثانوية ونتيجة عدم التزامن التاريخي لعملية التطور الرأسمالي في مختلف مناطق العالم. ولا يمكن التعامل مع الفرق بين الديمقراطية الليبرالية الغربية الرأسمالية وديكتاتوريات القرن العشرين وكذلك التباين بين تلك الديكتاتوريات (وفي المقام الأول التباين بين الاتحاد السوفيتي الستاليني والحكم الاشتراكي الوطني) إلا انطلاقاً من هذه الخلفية المشتركة. صاغ الفيلسوف الفرنسي الروسي ألكسندر كوييف صاحب النظرة الثاقبة علاقة التماثل الهيكلي وعدم التزامن التاريخي بين الديمقراطية الغربية والشيوعية السوفيتية

والاشتراكية الوطنية في العقد الرابع من القرن العشرين. ثم نُشرت محاضراته المتعلقة بالموضوع بعد الحرب العالمية الثانية وجزم كوييف الموقف:

«لدى الانطلاق من منظور تاريخي، نجد أنه كان للحربين العالميتين والعديد من الثورات الكبرى والصغرى أثر مؤسف، إذ إنها رفعت الحضارات المتخلفة في مناطق الأطراف إلى مقام المواقع التاريخية المتقدمة (حقيقية كانت أم افتراضية) في أوروبا. وإن كان لإضفاء طابع سوفيتي على روسيا أو لوصول الشيوعية إلى السلطة في الصين دلالة أهم أو مختلفة عن إدخال الديمقراطية إلى ألمانيا الإمبراطورية أو انتقال التوغو إلى الاستقلال، بل وحتى تمكن شعب البابوان من تحديد مصيره بنفسه، فإن ذلك يعود فقط لأن التحديث الصيني- السوفيتي للنزعة البونابرتية- الروبسبيرية التي جرت أوروبا ما بعد الحقبة النابليونية إلى تسريع عملية إزالة بقايا الماضي ما قبل الثوري التي عفا عليها الزمان بقدر متفاوت.» (كوييف).

ما يزال الفكر الديمقراطي الغربي، حتى يومنا هذا، عاجز عن إدراك هذه الجدلية، وعن إدراك انعدام التزامن بهدف تبني منظور تاريخي انعكاسي على نفس الأساس يقر إن الأنظمة الثورية السوفيتية والصينية (و فيما بعد الأنظمة الثورية الوطنية أيضاً في المستعمرات السابقة) كانت إحياء لعملية فرض أنظمة الرأسمالية المبكرة في الغرب.

ظهر هذا في شكل رائع على شكل فكر سبق الواقع التاريخي في رؤية ألفريد كوبين[1] التي عرضها في رواية «الوجه الآخر» الصادرة عام ١٩٠٩. لا يقتصر الأمر على أننا نجد فيها الديكتاتوريات والحروب العالمية وقصف المدن بالقنابل حيث إنشأ باتيرا، دكتاتور مملكة الأحلام في عالم افتراضي، خصماً له في آسيا الوسطى هو «ملك اللحوم المعالجة» الملياردير هرقل بيل من خلاللادلفيا،

(١) ألفريد كوبين (١٨٧٧-١٩٥٩) خطاط ورسام وكاتب نمساوي حصل على الكثير من الجوائز في مجال الفن، إذ زينت أعماله كتب الكثر من كبار الكتاب، وتحولت روايته المذكورة إلى فيلم. (المترجم)

الذي أطلق عليه اختصاراً لقب «الأمريكي»، الذي يغزو دولة الأحلام بهدف تحريرها؛ وزين إعلانه برمز متوافق مع الفكرة على شكل إلهة الحرية تحمل مع الإكليل لوحاً دون على وجهه الخلفي الحق في الحرية، المساواة، والأخوة، والمجتمع، والعلم.(كوبين) لنتبين في مشهد أقرب إلى كابوس أن باتيرا وبيل هما شخص واحد مندمج في مسخ متعدد الوجوه وهو أمر يمكن قراءته بوصفه استعارة غير واعية لشرح طبيعة التحديث.

«حتى لو لم أستطع فهم أو حل هذه التناقضات، فما يهمني أنا أخيراً هو اختفاء الخوف. الرؤية الرهيبة التي باتت تربيني.

كائنات مزدوجة، أغلقت هاوية شكوكي ومخاوفي **(...)** اندمج باتيرا والأمريكي في كتلة عديمة الشكل، نما الأمريكي في باتيرا بشكل كامل. جسم ضخم لا يمكن ألا تراه يتدحرج في كل الاتجاهات. امتلكت الكائنات عديمة الشكل طبيعة بروتونية، وشكلت ملايين الوجوه الصغيرة المتغيرة انتشرت على سطحه ثرثرت وغنت وصرخت في الحال ثم انسحبت مرة أخرى **(...)** ظاهرة باتيرا لا تزال دون حل **(...)** في حين أن الأمريكي على قيد الحياة اليوم ويعرفه العالم كله» **(كوبين).**

في هذا التماهي الرائع لباتيرا وبيل شيء من الحقيقة التي نتعامل معها هنا، هي نوع من هوية الدكتور جايكل والسيد هايد الديمقراطية والديكتاتورية. إذ إنه قال إن ديمقراطية ما بعد الحرب الغربية، التي نشأت في الولايات المتحدة، لم تكن سوى «الطبيعة الثانية» المتطورة لديكتاتورية الوثنية، هي في الحقيقة آلة اجتماعية تسخر من العقل البشري.

وإذا قيمنا الوضع عن قرب يمكن أن نتبين بسهولة أن، وضع ديكتاتوريات القرن العشرين لا يعدو أن يكون تكراراً للإرهاب الليبرالي للرأسمالية المبكرة لكن وفق مستوى تطور أعلى حظي بشرعية عقائدية لاحقة. تضمنت عقيدة هوبز مماهاة الديمقراطية الليبرالية مع الديكتاتورية؛ وتحولت تلك العقيدة مع بنثام، الديمقراطي الليبرالي الأول، إلى برنامج. ونحن نتذكر هدف ذلك البرنامج وعليه تصبح الوحدة

الداخلية بين الديمقراطية والديكتاتورية جلية بشكل كامل، إذ يجب استيعاب إرهاب الرأسمالية الاقتصادي حتى تصبح المادة البشرية جاهزة لتطبيق هذا الإرهاب عليها. وطالما لم يتم الوصول إلى هذا الهدف النبيل فإن الليبراليين المتطرفين والديمقراطيين المتطرفين عدوا كل طرق الإجبار مشروعة بما في ذلك التعذيب. كان تماهي الديمقراطية والديكتاتورية لدى بنثام في ظل شروط آلة الرأسمالية العالمية في طورها المبكر واضحاً بشكل مباشر ومعلن بشكل ساذج، ولهذا تمكن الفكر الغربي بعد ١٩٤٥ من جعل تطابق وجهي الميدالية الواحدة غير واضح في نظر الجمهور، ومع اقتراب تحقيق مشروع بنثام الأمر الذي جعل من الممكن التلاعب بمفهوم أورويللي «للحرية» بطريقة إيديولوجية في مواجهة عملية الفرض البدائية، المعتمدة على سلطة الدولة والديكتاتورية لمصلحة نفس آلة المجتمع. لكن التهديد بالقمع العلني الدموي باق، ولهذا لم تدع الليبرالية قط أي مجال للشك في إضفاء طابع مؤسساتي على الأمر (وقد تم في كل البلدان الغربية الليبرالية الديمقراطية توثيق هذا بطريقة قانونية في حال تمرد ضخم من قبل المادة البشرية بصيغ مختلفة مثل حالة طوارئ داخلية أو وضع استثنائي). لكن مع استيعاب نظام القسر الرأسمالي المتطور وصفاقة المادة البشرية التي تمارس ضبطاً ذاتياً، وتشارك في أشكال القمع التي تستهدفها، وهو الأمر الذي سماه ماركس فرض الصمت على العلاقة فإن هذا الواقع الموضوعي الساخر هو الذي ميز جودة الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية في علاقتها مع ديكتاتورية رأسمالية الدولة.

في مثل هذه المرحلة المتقدمة، يحدث العنف في المقام الأول في الاقتصاد القومي وفي «تمثيل المصلحة» الوطنية على صعيد العالم الخارجي. وفي هذا المجال لدى كل الديمقراطيات الغربية والراعي الأعلى المتمثل بالولايات المتحدة في القمة ممارسات لا تختلف قط عما اقترفه أعنف الجزارين الديكتاتوريين، الخارجين على القانون والحكام التعسفيين الاستبداديين، في ما يسمى بالبلدان «المتخلفة» في المقام الأول. وبقدر ما عزفت الديمقراطيات الرائعة عن تلويث أيديها في إجراءات ضخمة (مثل حرب فيتنام)، لكنها لم تقصر في دعم ديكتاتوريات «بيضاء» من أحط الأنماط ورعايتها وتثبيتها.

وقد تم اعتماد معيار مزدوج مرتبط بالمزاج وبوضع المصالح (ما يجري اليوم فيما يتعلق بتطلعات الحكم الذاتي لدى ألبان كوسوفو من جهة والأكراد في تركيا من جهة ثانية). إن ما هو مشروع ديمقراطياً (ضمن جماعة الدول الديمقراطية) يُعد مطابقاً للديكتاتورية والإرهاب. فبالإضافة إلى تعريف ملائم للعنف والفرق بين العدوان والدفاع المشروع عن النفس أو «حماية حقوق الإنسان» نجد أن الديمقراطية العالمية في البلدان الرأسمالية عالية التطور قادرة على أن تشرعن لنفسها استخدام واقع التباين الزمني التاريخي وأن تشير إلى العنف الداخلي والخارجي للديكتاتوريات الرأسمالية البدائية المتخلفة في حين لا تكتفي بتجميل عقائدي للعنف الخاص بها بل تقوم بتبييض الجرائم الكبرى وتتعامل مع استخدام العنف المباشر من قبل ديكتاتورية السوق العالمية الغبية وعلاقات التنافس العمياء لكن ليس بوصفها جرائم؛ وهذا يقع اليوم كما وقع في مرحلة بداية التصنيع الرأسمالي.

فعلى الرغم من أن الآلة العالمية المموهة بوصفها اقتصاد سوق سلمي تطلبت (وما زالت تتطلب) في تأثيرها الموضوعي ضحايا بشرية بما في ذلك الأطفال أكثر من كل القمع الظاهر والحروب التي نفذتها كل الديكتاتوريات الحديثة مجتمعة، لكن لا يتم عد إلا ضحايا الديكتاتوريات، في حين لا يظهر الأولين ضمن الإحصائيات على إنهم ضحايا. لأن العلاقة بين الجاني والضحية في العنف الظاهر تكون مباشرة ومفهومة في حين إن العنف الاقتصادي يختفي في خضم المجتمع ويبدو في العقيدة الليبرالية بوصفه قانوناً طبيعياً، ويمكن للجناة ومنفذي اليد الخفية أن يؤدوا دور وعاظ سياسيين لا يتورعون عن دعوة العالم للتعاطف ولدعم ضحايا أفعالهم الخاصة، إذ يمكنهم الاعتماد على استيعاب الجمهور لطبيعة الرأسمالية الزائفة في الديمقراطيات فائقة التطور في المجتمع وفق تصور بنثام وأن يكفوا عن التعرف على ذواتهم بوصفهم جناة ومنفذي عملية قسر ديكتاتورية التي هي حقيقتهم. في هذا الصدد لا ينظر إلى عدم التزامن التاريخي بين المجتمعات في القرن العشرين بشكل جدي ويتم التكتم على التاريخ الخاص وقصة تكوينه الدموية القمعية أو إسقاطها

نحو الخارج إيديولوجياً، في حين يظل في الوقت نفسه الشكل الاقتصادي الغبي للديكتاتوريات الديمقراطية خارج نطاق أي تفكير أو نقد، وهكذا تبدو مختلف ديكتاتوريات القرن العشرين بوصفها اللاعب المنافس الظاهر في الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية. في واقع الأمر الموضوع ليس كما ادعى فيلسوف التاريخ الليبرالي الأمريكي فرانسيس فوكوياما إن الأمر تعلق بتاريخ هيكلية وتطور أشكال حكم متنافسة ومتزامنة مرتبطة بهذه الديمقراطية (فوكوياما ١٩٩٢)، بل بعدم تزامن الأنا الأخرى. ومن وجهة النظر هذه فإن ما احتفي به بوصفه انتصار نظام ديمقراطية ما بعد الحرب الغربية لا يعني ما يبدو إنه نقيض الديكتاتوريات وبلوغ الهدف التاريخي النهائي (فوكوياما) بل شكل من استيعاب الديكتاتورية واستمرار تطور مشروع بشام الذي تضمن الأشكال الديكتاتورية المبكرة وكذلك الديكتاتوريات الضخمة التي تلت الحرب العالمية والأزمة الاقتصادية العالمية.

دولة العمل والاشتراكية القائدة

برز التماثل الهيكلي الداخلي بين الديكتاتورية والديمقراطية في عملية الثورة الصناعية الثانية بشكل مثالي في فترة ما بين الحربين في بعض المجتمعات المتاحة للانتقاد في تلك الحقبة مثل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وألمانيا. ونجد في المقام الأول لحظتين برز فيها هذا التماثل الداخلي. فنجد من جهة تحويل «العمل المجرد» ن كما نجد من جهة ثانية فكرة وممارسة نظام رأسمالي صناعي قائد تكرست فيه للمرة الأولى الإدارة الحقيقية بشكل فعلي.

تم، حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، تطبيق فضائل بورجوازية ثانوية مثل الاجتهاد واقتصاد المال بوصفهما جزءاً من قانون أخلاقي حدد منذ مئات الأعوام وعي البائعين، ورواد الأعمال الطموحين والقائمين على تنفيذ توجهات الآلة البديعة. ومع ذلك ظل هناك تباين غير دقيق في الأنشطة، إذ تم حجز «العمل المجرد» بمعناه الحقيقي بوصفه جهاز إنفاذ اجتماعي على قاعدة إعادة الإنتاج الرأسمالي (وفي نظام المعمل الآلي منذ بداية القرن التاسع عشر) وحصره بالمادة البشرية الخاضعة.

ما كان جانب الاستعباد ظاهراً بشكل واضح في نمط الإنتاج الرأسمالي وقال بعض الأشخاص مثل مانديفيل علناً أنهم أرادوا استخدام «العاملين الفقراء» بوصفهم مادةً بشريةً للقيام بما يحط بكرامتهم.

لم تقبل البورجوازية القديمة وتقاليد النبالة قط أن تكون في مستوى مماثل لأيدي عمال المشاغل. استلهم المرء، على الأقل في أوروبا، عادات المائدة الراقية، والنماذج الاجتماعية الثقافية للنبلاء، على الرغم من موقع هيمنتهم الإقطاعية انتقل منذ عهد الحكم المطلق إلى جهاز الدولة الحديثة البيروقراطي وإلى المجمع العسكري الصناعي، لكنه ما زال يحدد فئة العشرة بالمئة العليا، ويتشبث بها بوصفها الصورة الملهمة. إن الفئات العليا التي لم تدرك بعد أن موقعها صار لا يعدو أن يكون موقع نخب وظيفية ضمن آلية مستقلة لديها علاقة خارجية بنظام «العمل المجرد». لكن هذا المظهر لم يتم بعد تطويره بشكل كامل من قبل الرأسمالية لكنه دفع الطبقة العاملة إلى استيعاب انضباط المصنع ناهيك عن إنها أخذت عن الليبرالية بشكل إيجابي الفئة الرأسمالية المركزية للعمل ومن الوارد أن توجهه ضد علاقة الهيمنة الرأسمالية، إذ بدا كما لو إن الليبرالية أرادت، دون وجه حق إلى حد بعيد، حجز هذه الفئة لمصلحة عقيدتها كما لو إنها أرادت بذلك إخفاء العلاقة غير المشروعة بين العمال المضطهدين وبين غير العاملين المتمتعين بامتيازات شبه إقطاعية. أدت الحرب الضخمة المعتمدة على التجهيزات الصناعية وما ولدته من عمليات التدمير الاجتماعي والأزمات التي تلتها إلى خراب الوجهاء البورجوازيين على جميع المستويات؛ ولم يقتصر الأمر على الجانب الاجتماعي-الاقتصادي بل شمل المُثُل والثقافة الاجتماعية. لقد اخترقت، عملية إدراك قوة مغفلة متفوقة وسلطات هائلة لعملية تاريخية خارجة عن نطاق السيطرة ولآلة اجتماعية مستقلة، مجمل وعي المجتمع واستسلمت لها وفق صياغة إرنست يونغر. وفي أعقاب ذلك الاستسلام الشهواني المتصف بسمات قاتلة الذي بدأت في خضمه النخب الوظيفية تعي تحولها إلى مادة بشرية وإلى هوام في خدمة المسخ الرأسمالي، ما كان من الوارد أن تتمكن من الحفاظ على مسافة تفصلها بتعجرف

عن العمل الصناعي. وبدا واضحاً إن الانتقال إلى الرأسمالية الكاملة القائمة على مذهب فورد تطالب بنمط جديد من نخبة وظيفية منحلة مثل تلك التي برزت في الخنادق بوصفها نموذجاً أولياً، إذ إن الإدارة الصناعية وفق تعاليم ماركس مكونة من ضباط وضباط صف في خدمة رأس المال. والآن فقط صار هذا المفهوم النذير حقيقة كاملة مع الانتقال إلى الثورة الصناعية الثانية.

ومن المفارقات إن الحركة العمالية فقدت بذلك امتياز أن تطرح نفسها بوصفها القادرة الوحيدة على تمثيل الوعي بالذات المنظم المرتبط «بالعمل المجرد»، إذ انتقل هذا الوعي بالذات إلى النخبة الوظيفية التي تم خفض مكانتها وكف ظهوره عن أن يكون مرتبط فقط بالعقيدة الاشتراكية اليسارية، بل ظهر أيضاً لدى المشتقات الفاشية والليبرالية الديمقراطية. إن الإدارة الفوردية الجديدة القادمة في القرن العشرين عدت نفسها بوصفها جزءاً كف عن وضع مسافة بينه وبين آلة العمل المجتمعية واندمج فيها، في خضم عملية تحقيق رأس المال. كما إن البورجوازية كفت عن فهم نفسها بوصفها بورجوازية وأدركت نفسها بدلاً عن ذلك بوصفها عامل في مجتمع عمل كلي وعد إن يكون عديم الرحمة ضمن الشكل المتطور لعملية القبول الذاتي للاستعباد. وفي العقد الثالث من القرن العشرين ظهر نمط من البورجوازية عير الحقبة المنصرمة بوصفها «بورجوازية». ومن جديد كان الشخص الموهوب إرنست يونغر هو الذي جلب مفهوم العلاقة السادية- المازوشية التي وصمت العامل البورجوازي أو المواطن العامل. ففي عام ١٩٣٢ نُشر كتابه الشهير «العامل» الذي رفع العامل إلى مكانة كيان خارق مع بعض التذمر الخفي وفق طريقة هذا الكاتب: «واجه العامل بالتحديد علاقة مع قوى أساسية لم يمتلك أي فكرة عن وجودها». (يونغر). وترافق هذا بضرورة وضع تصور موسع للعامل الذي يُفترض بالمجتمع بأسره تحديد كيانه:

«من المؤكد أننا لا يمكن أن نفهم من صفة العامل وضع وفق المعنى القديم ولا طبقة وفق مفهوم ديالكتيكية قرن التاسع عشر. بل على العكس من هذا، إذ إن

تطلعات العمال تجاوزت التطلعات الطبقية. ولا يمكن للمرء قط الوصول إلى نتائج صحيحة حين يطابق بين العامل والطبقة العاملة الصناعية. ويعني هذا إنه على المرء الاكتفاء بتجليات الطبقة العاملة بدلاً من رؤية كيانها». (يونغر).

اندثرت البورجوازية الكلاسيكية، أي البورجوازيون القدامى، مع الحرب العالمية الأولى لكن هذا لم يحدث للرأسمالية التي مرت بمرحلة انتقال إلى تطورها الكامل بحيث بدا مظهرها الخارجي الذي تحول إلى ذات تلقائية (ماركس) منسجمة على الدوام مع منطقها الداخلي. ما عاد بإمكان بقايا وجهاء البورجوازية البقاء إلا في الأراضي الواسعة (وهذا صحيح جزئياً حتى اليوم) لكنها كفت عن أن تكون فئة قائدة للمجتمع، بل نوع من أعضاء مجلس إدارة فخري لرابطة متطوعي رجال الإطفاء. فكك إرنست يونغر السمة الحقيقية للحرية الرأسمالية في مجتمع العمل الجديد الذي غطى كل مناحي الحياة مع بداية الفوردية بوصفه خضوع «الأسياد» لضرورات الآلة الاجتماعية العمياء؛ لكن كما كان عليه الحال مع المذبحة المادية الصناعية فإن الأمر لا يتعلق باستنكار أمر شديد الوقاحة بل بقبول سلبي لحدث ساحق فرض نفسه على الحياة المدنية الطبيعية:

«يكون كل تطلع إلى الحرية ضمن عالم العمل ممكناً بقدر ما يبدو إنه تطلع إلى العمل. يعني هذا أن درجة حرية الفرد تتوافق تماماً مع درجته بوصفه عامل» (يونغر). لقد تخلت البرجوازية عن العرش كموضوع مفترض للتاريخ واضطرت إلى الاندماج

في جيش الجنود العاملين. وهذا أمر تم الآن فقط إدراكه بالكامل، إذ إن وعي النخبة صادَق على ما كان بالفعل جنينياً في مفهوم الإنسان الآلة والمجتمع التي صاغها أكثر الأيديولوجيين تقدماً في القرن الثامن عشر. أعلن يونغر وفق هذا المعنى استبدال الفردية البورجوازية بنموذج العامل، والانتقال من الديمقراطية الليبرالية إلى دولة العمل، واستبدال الديمقراطية الليبرالية بدولة العمل واستبدال العقد الاجتماعي بخطة العمل. وبشكل مماثل تماماً لما كتبه

مارينيتي صاحب النظرة المستقبلية نجد أن يونغر رأى إنه تم التعويض عن الاستسلام غير المشروط لآلة المجتمع الهائلة من خلال إضفاء سمة رومانسية على الفوردية وعلى حب الآلة والرقة تجاهها. وقد لا حظ مؤلف عاصفة الفول، إذ منذ عام ١٩٢٩ هذا الشعور الخاص في كتابه «القلب المغامر»:

«أمس بالتحديد في نزهة ليلية في الطرق البعيدة في الحي الشرقي حيث أقيم، بدت صورة بطولية فريدة ومظلمة. نافذة مسدودة في طابق سفلي أتاحت لي النظر إلى غرفة آلات حيث كانت عجلة موازنة ضخمة تدور حول محورها دون انتظار تدخل بشري. وفي حين تسلل عبر النافذة دخان ساخن مشبع بالزيت سُحرت الأذن، بصوت طاقة آمنة خاضعة للسيطرة تسلل عبر الممر الرائع كان خافتاً تماماً مثل وقع خف فهد عزز وقع الحدث، مترافقاً بخشخشة ناعمة كما لو إنها صادرة عن فراء القطة، وصفير أنابيب الفولاذ كما لو كانت تنهدات فاتنة نائمة.» (يونغر).

يتضح هنا أيضاً أن الحركة العمالية الاشتراكية المستأنسة والمدجنة، بما في ذلك أشكالها اليسارية الراديكالية، فشلت في فترة ما بين الحربين على الرغم من إنها ارتكبت قدر أقل من الأخطاء السياسية والتكتيكية. في الحقيقة، كان تخلي البرجوازية الكلاسيكية عن العرش هو جوهر الأمر، أما النقد الاشتراكي المختصر للرأسمالية فقد عفا عليه الزمن إلى الأبد. إن هذه الإيديولوجية الاشتراكية التي مثلت، ضمن الفئات الرأسمالية التي تم إضفاء سمة موضوعية عليها، نمط من ذات مضاد منظم واجتماعي (بديل عن البورجوازية) قد أسيّء فهمها بوصفها تخلياً عن نمط الإنتاج بمجمله ونجدها وقد انقضت على امتيازات وسلطة التصرف التي كانت لدى أولئك الأسياد وكانت من حيث الأساس متشبثة بشكل من الرأسمالية لم ينجز تطويره بعد.

والآن اتخذت البورجوازية التي أزيحت عن العرش شكلاً جديداً تمثل في المديرين، والعاملين في التخطيط الفوردي، وضباط دولة العمال واسترجعت فئة «العمل المجرد» وكشفت عن حقيقتها الرأسمالية وتخلت بذلك على جوهر

الطرح الاشتراكي المضاد المحبط. إن الاغتصاب الفاشي والاشتراكي الوطني «للعمل» ترك الاشتراكيين والشيوعيين الغربيين في حالة عجز. أما عبارة «العمل يحرر المرء» التي نقشت على مدخل أوشفيتز فقد كشفت حقيقة طبيعة الوعي بالعمل التي أساءت حركة العمال فهمه وتوهمت إنه مبدأ تحرري.

في الاتحاد السوفيتي، ولاحقًا في الصين وفي الأنظمة الثورية القومية في العالم الثالث من ناحية أخرى، كان الوعي الذاتي الاشتراكي القديم بـ«العمل» قادراً على العيش دون انقطاع نهائي؛ ولكن فقط لأن أحزاب الدولة الاشتراكية هنا استخدمت بالضبط أساليب اقتصاد حرب الدولة، التي تسعد حتى قلب جنرال بروسي بهدف «اللحاق بالتحديث» وقامت بالمهام البرجوازية الرأسمالية الأصيلة في عملية ترسيخ تاريخية لنظم إنتاج السلع. ففي كتاب «العامل» عبر الرومانسي نصير النزعة العسكرية يونغر عن انتصاره بل عن قربه مع العدو البلشفي الفاني:

«ثمة دول يمكن فيها إطلاق النار عليك لتخريب المصنع حالك حال الجندي الذي يترك موقعه، وحيث يتم تقنين الطعام منذ خمسة عشر عاماً كما لو كانت تحت الحصار، وتلك هي البلدان التي تجلى فيها تحقيق الاشتراكية بالفعل. في مواجهة مثل هذه التصريحات، التي يمكن زيادة عددها حسب الرغبة، وتجدر الإشارة فقط إلى أننا نتعامل هنا مع أشياء كانت ذات طابع طوباوي في عام ١٩١٤، لكنها مألوفة لدى كل أبناء اليوم». **(يونغر).**

وكما اعتمد نظام المصنع الرأسمالي منذ البداية على استخدام قوة عمل الإنسان المجردة، لذا كان تنظيمها دائماً إلزامي الطابع وشبه عسكري. وكما امتصت الفوردية طاقات الحياة وزادت من تركيز «العمل» مرات عديدة مضت عملية العسكرة إلى أبعد من ذلك مخلفة وراءها كل الأشكال السابقة. لكن الحرب العالمية وثورات وأجهزة الدولة الرأسمالية فرضت إدارة الأزمات هذه العسكرة ليس فقط كعامل إنفاذ خارجي للثورة الصناعية الثانية، ولكن فرضتها أيضاً باسم «عسكرة الإنسان من الداخل». كان عليه أن يرافق ترشيد أعماله،

حتى هذه النقطة بشكل هيكلي للغاية ليستقر في الوعي الجماهيري أما بعد عام ١٩٤٥، على الأقل في الغرب، فلم يعد يُنظر للموضوع على هذا الأساس.

في عصر الكوارث البطولي في خضم الثورة الصناعية الثانية، التي فُرضت بالسوط، برز الحشد الوظيفي الذي لم تكتمل صورته بعد، وصار يُرمز إليه في المجال التقني بدلالات عفا عليها الزمن مثل المطرقة والمنجل أو بالمجرفة في الصور النازية. وبلغ التطابق درجة مثيرة للضحك في كيفية انتشار تماثيل العمال مفتولي العضلات في الأماكن العامة في ظل الاشتراكية الوطنية الألمانية وفي الاتحاد السوفيتي وكيف صيغ مفهوم «معركة العمل» في البلدين.

بعد انتصار حزب هتلر انتقل عدد غير قليل من الموظفين الاشتراكيين الديمقراطيين إلى «حزب العمال الألماني» الجديد أو على الأقل تعاطفوا مع شغفه بالعمل. كان كارل بروغر شاعراً عمالياً سبق له ذرف الدمع تعبيراً عن حماسه للحرب العالمية القومية، ولم يجد مانعاً من نشر مجموعة من الشعر البغيض عام ١٩٣٥ حملت عنوان «ترنيمة العرق»:

(...) تيار من عرقك،
يُخصب كل ساعة من وجودنا،
دفق دم عملك يا شعبي.
ما من شيء في العالم من زيت أو بلسم
يعادل قطرة من هذا الدفق،
سقطت من جبين متغضن **(...)**
لم أرك قط أكثر جمالاً
وأنت في عملك، أيها الشعب،
ولا يعرف الإخلاص،
أعظم من هذا التفاني
من عرقك المتدفق.

ما كان سياق هذا الفن الهابط قد بلغ بعد مرحلة وعي أيدي الخاضعين والمنقسمين طبقياً بذاته، بل كان نموذجاً أولياً لتحول مجمل المجتمع وكل الفئات إلى مادة بشرية في خدمة «الآلة البديعة» التي توسعت في ظل الرأسمالية المكتملة. كان هنري فورد، الذي منح اسمه لهذا العصر الرأسمالي الجديد (وقيل أن صورته كانت على مكتب هتلر)، قد أعلن نفسه وأمثاله منذ زمن طويل بوصفهم «العمال الأوائل»، وإن كان بصورة لا تتصف بالكثير من البطولة ومغلفة بطابع رومانسي كما قام به منشدو هذه الأغاني الأوروبيون - والآسيويون:

«العمل هو المبدأ الاقتصادي الأساسي (...) والحق بالعمل هو المبدأ الأخلاقي الأساسي (...) في رأيي، لا يسع الرجل إلا أن يكون في العمل بشكل دائم. ينبغي له التفكير به في نهاراً وأن يحلم به في الليل (...) لأنه أكبر من عملنا اليومي، إذ إنه شيء كبير حقًا! العمل هو حجر الزاوية الذي يستريح عليه العالم، إنه أصل احترامنا لذاتنا. وصاحب العمل ملزم بإضافة المزيد ليقوم بعمل يوم أعظم من عمل شعبه. إن رجل الأعمال الذي يقوم بواجبه تجاه العالم بجدية، يجب أن يكون بدوره عاملاً متمكناً.» (...) (فورد ١٩٢٣، العدد الأول).

«وقد حاجج بشكل مماثل تماماً النازي فيل ديكر مفتش التأهيل والتدريب في هيئة عمل الرايخ في كراسه الجماهيري الموجه إلى جموع الشباب السائرين تحت راية المجرفة:

ولكن الجديد في هيئة العمل، بعد أن تمعنا عن كثب في الدليل الخاص بالأشخاص في العمل لوضع الشخص في موقع مناسب وفي نفس الحالة غير المشروطة لتنفيذ هذه الخدمة البسيطة مثل أفقر عامل يدوي، إلى أن يتمكن من معرفة ما يعنيه إنشاء عمل يدوي في حد ذاته في ظل عدم جني فوائد. أعاد هذا الخط أخيراً جمع العمل ورأس المال، لأنهما غير قابلين للذوإن والاندماج» (ديكر ١٩٣٣).

لا يمكن لنظام «العمل المجرد» الاكتمال إلا حين تتخذ نشاطات «السادة» في جميع المجلات شكلاً واحداً وتُدرج تحت نفس التسمية مثل كل «الأيدي» في حال رغبت بطرح نفسها بوصفها وحدة متماثلة ضمن عملية إنتاج جماعية لطاقة

البشر المجردة. وهكذا يكف التباين عن أن يكون جوهرياً أو رسمياً، بل ينحصر في إنه وظيفي. إن نموذج المدير النسبي الذي ظهر في عصر الرأسمالية المبكرة يشبه صورة بطل في مواجهة كارثة طبيعية أو حرب، وهو الجاهز للتضحية الكاملة بوصفه العقل والمنظم بقدر استعداده للتضحية بالجسد المندمج في لحم الجماهير بهدف مواجهة القوى الظلامية في المحنة التي أنشأت نفسها بنفسها. إن هذا النمط من المفرطين في الجنون الذين وضعوا أنفسهم في موقع قيادة دعاة المساواة أصحاب العته المشترك ضمن مؤسسة المجانين، ولا يتميزون عن «جنود العمل» الباقين إلا بوصفهم نخبة وظيفية.

في فلسفة غوتل - أوتليلينفيلد الاقتصادية العضوية، التي قامت بالفعل في أوائل العقد الثالث من القرن الماضي ظهر مفهوم الصورة الكاريكاتورية منذ سنوات تغازل مفهوم «الزعيم الاشتراكي» الرأسمالي بوصفه نموذجاً للرأسمالية الإقطاعية الهرمية المرتبطة «بالعقل التقني» الذي تم فيه الجمع بين الهياكل «العضوية» والديكتاتورية التكنولوجية:

«إن ملكية رأس المال، بوصفها قوة تكوينية **(!)**، مرتبطة فقط بالقيادة في العمل؛ وبالمثل، رأى هنري فورد نفسه مجرد مدير لرأس المال. يتم اللجوء إلى القيادة من خلال الرغبة الواثقة في الخدمة، ثم يتم اختيارها من صفوف النخبة **(...)** ففي خضم الخدمة يتجمع خلف كل قائد أتباعه في الخدمة، بمجرد أن يصدر الموقف من الممكن أن تتعزز السيطرة على القاعدة. واعتباراً من هذا لا يحتاج الأمر للكثير من الكلام فمع استكمال رابطة الأعمال، تكتمل وحدة الشكل شديدة الأهمية المرتبطة بأهم أشكال الحياة القائمة اليوم؛ ويتضح هنا تحول المؤسسة الصناعية نفسها **(!)** إلى مجتمع مستمتع بالعمل في خدمة المجتمع الأكبر.» **(المصدر السابق)**.

تُظهر القرابة الوثيقة بين التعابير الليبرالية والفاشية نفسها حتى اليوم في الأعمال الفنية الهابطة المرتبطة بإيديولوجية مجتمع الشركة الذي يبدو مماثلاً للعلاقة الرفاقية في الجبهة في الخنادق على الرغم من أنه جرى تناسي هذا الأصل مع مرور الوقت.

يمكن العثور على جذور «مبدأ القيادة» هذا لدى رائد مفكري دين العمل الرأسمالي في القرن التاسع عشر توماس كارلايل الذي تحدث عن قائد الصناعة، وذكر أن ما يُسمى ببطل الصناعة لا يمكن أن يبرز في الحياة إلا بصورة إيديولوجية فجة بعد تحويل تجسيده بشكل كامل. كان ثمة بقايا لفكرة إضفاء سمة إقطاعية على العمل الصناعي المربح في القرن التاسع عشر تضمنت ملامح أبوية قديمة (كما هو الحال مع دولة بسمارك أو لوي نابليون الاجتماعية) وقد أكدت نفسها الآن تحت الاسم نفسه لكن في شكل عسكري وعقلاني مرتبط برفاق ملحمة العمل الذين يرتدون أزياء مختلفة تدل على رتبهم لكنهم متساوون بوصفهم عجلات ومسامير «الآلة البديعة» ومصنوعون من مادة متماثلة. وقد تم الاحتفاء بهذا الخليط المضحك من «اشتراكية القائد» و«الإقطاع الصناعي» ومساواة المادة البشرية الديمقراطية بشكل متميز من قبل العقيدة النازية. وعليه نجد في مقدمة قانون العمالة الوطنية الصادر في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٤:

«تم للمرة الأولى تحديد مفهوم «الشرف الاجتماعي» وعلى صاحب المشروع إدارة شركته كما لو كانت منحة أعاره إياها المجتمع. وفي حال أخل بواجبه تجاه القوى العاملة أو تجاه المجتمع (...) فستقوم في المستقبل محكمة شرف بإجباره على القيام بواجبه. وينطبق هذا على العامل الذي ينسى واجبه تجاه المؤسسة أو يهدد سلام العمل أو يعارض روح المجتمع.» (مونز).

كما ظهر مبدأ القيادة في المعركة العمالية السوفيتية لكن بشكل شبه عسكري مكون من ضباط وجنود ضمن طبقة عاملة متماثلة في خضم عملية تصنيع مكثفة تحت سقف الملكية المشتركة التي لا يمكن أن تكون سوى شكل قانوني لآلة جميلة ناشئة ضمن الاقتصاد القومي. في البداية لم يعلن «العامل الأول» هنري فورد مبادئه. أما نسخته حول الإقطاع التي أعاد صوغها غوتل- أوتلليلينفيلد على شكل نموذج فاشي أولي فكفت عن أن تكون محايدة لكنها احتفظت بفكرة الرأسمالي المكلف بخدمة جماعة أعلى من الشعب في دولة العمل:

«يُعهد برأس المال إلى شخص حظي بثقة الجماعة وإلى صندوق عمل احتياطي ذي منفعة مشتركة، ولا يجوز عد إدارته مصدر منفعة، ولا يجوز له في أي حال التعامل معه بوصفه مزية خاصة به. لا يجوز لأي شخص التعامل مع هذا الفائض بوصفه ملكية شخصية، فهو لم يحققه بمفرده **(...)** إن الصانع الشريف حقاً يتعامل مع المكسب الإضافي بوصفه أمانة أودعت لديه **(...).**» **(فورد).**

إن الشعار النازي حول رأس المال الذي تم تحقيقه في مواجهة رأس المال الذي تم جمعه وما ارتبط بذلك من هلوسات حول اشتراكية رأسمالية شعبية أو حول رأسمالية اشتراكية تغلغل في اللون الأبيض المرتبط بفورد كما تغلغل في اللون البني المرتبط بهتلر وفي اللون الأحمر المرتبط بستالين. إن الرأسمالي أو المدير المؤتمن لآلة اجتماعية تم عقلنتها وعسكرتها يستطيع في نسخة الولايات المتحدة الأمريكية أن يبدو بوصفه تجلياً «لاشتراكية القائد» البيضاء، وأن يُدرك بوصفه رأسمال تم تحقيقه. وقبل فترة قصيرة من استيلاء هتلر على السلطة نشر فيلسوف العمل المتبجح الذي لا يكل هنري فورد فكرة القائد بوصفها هدف التعليم:

«الهدف هو إيجاد شباب وإعدادهم ليتطوروا لأن يكونوا قادة صناعيين **(...)** هذه هي خلاصة تربيتنا المثلى، وربما حصلنا نتيجة لجهودنا على بعض القادة الصناعيين الحقيقيين القادرين على إنجاز ما هو أفضل للعديدين الذين يكتفون بالسير على خطا الآخرين **(...)** لكن يجب ألا يعني هذا إن أي خطة تعليمية قادرة على إنشاء قائد. لكن يبدو من الممكن ابتكار اسلوب يجعل من الممكن اكتشاف القادة **(...).**» **(فورد).**

الحلم الضائع والغضب الرأسمالي

ظهر التحول الرأسمالي المرتبط بالثورة الصناعية الثانية بوصفه تعليم هياكل أساسية متماثلة ضمن سياق انتشار الرأسمالية الفوردية المكتملة بنفس الطريقة في كل من الاتحاد السوفيتي وألمانيا الاشتراكية الوطنية، والولايات المتحدة. لكن على الرغم من هذه الخلفية المشتركة كانت التباينات التاريخية

واضحة. وينطبق هذا في المقام الأول وبشكل خاص تماماً على اشتراكية الدولة الرأسمالية في الاتحاد السوفيتي. يمكن عد هذا المجتمع مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا النازية، لدى التعامل معه وفق المفهوم الصارم للتفاوت الزمني، بوصفه النموذج الأولي لعملية اللحاق بركب التحديث بالاعتماد على اقتصاد الدولة في القرن العشرين. سُمع هنا، كما هو الحال لاحقاً في الصين وفي الثورات الوطنية في العالم الثالث، الخطاب الانفعالي للثورة الفرنسية. مثلت هذه الأنظمة، بوصفها ثورات فرنسية في الشرق والجنوب، مرحلة فتية حقاً من نظام إنتاج السلع ومن «العمل المجرد»، لكن إضفاء سمة زمنية نسبية نوعاً ما مرتبطة بوضع التجميع السابق. وعلى هذا فإن العنصر الديكتاتوري في الاتحاد السوفيتي مقارنة بالاشتراكية الوطنية الألمانية ما كانت ديكتاتورية أزمة بل ديكتاتورية تطور. وحين التمعن في هذا نجد إن التباين حاسم. نجد إنه ضمن هذه المجموعة كان هناك مأزق فيما خص اللحاق بركب التحديث السوفيتي. وضمن هذا المجال بالتحديد كان لا بد من إضفاء طابع نسبي وتاريخي على ما سُمي بالستالينية أو بالديكتاتورية السوفيتية بشكل عام لكن على عكس ما أراده نولته، إذ لا يتعلق الأمر بمحاولة تبرير الجرائم النوعية للدولة السوفيتية، بل بوضع إشكالي يتعلق برأسمالية في منطقة على أطراف العالم وهذا أمر لا يمكن أن يصلح لألمانيا النازية. وكان مأزق الاتحاد السوفيتي مزدوجاً. فمن جهة أولى ما كان بالإمكان تصور درب تطوير مختلف من حيث الأساس عن الرأسمالية الغربية، حتى وإن كان قد أضفى صبغة شرعية على نقد الرأسمالية، لكن هذه الشرعنة ما كان بإمكانها التعبير إلا على منافسة الأطراف الساعية للحاق بالركب مع المركز. فمن وجهة نظر تاريخية كانت صيرورة العالم قد حُسمت في القرن الثامن عشر (وربما في وقت أبكر في بعض وجهات النظر). إن الدول التي تأخرت بالصعود حتى القرن العشرين انطلقت من موقع شروط صارت ضمن التاريخ، لكنها لم تجد، بطبيعة الحال، نفسها فعلاً في القرن السابع عشر أو الثامن عشر بل تحركت في عالم كانت الرأسمالية قد أعادت تشكيله. لم يقتصر الأمر على العالم الخارجي

البعيد في الغرب، بل بوجود الغرب الرأسمالي الماضي قدماً بسرعة في قلب تلك المجتمعات، ولم يقتصر الأمر على الجوانب التقنية ولا على تبعية الأطراف للسوق العالمية ولمعاييرها التي صارت واقعاً موضوعياً. والأدهى أنه قد تم إعادة تشكيل الوعي بالعالم بشكل رأسمالي بعد أن قامت وسائل الإعلام الرأسمالية بنقل التصنيفات والمعايير الرأسمالية إلى عقل كل مناطق العالم. وبهذا المعنى ما كانت ماركسية الإيديولوجية السوفيتية نتاج التخلف الروسي في ظل الحكم القيصري فقط، بل كانت في المقام الأول وبشكل عام صورة تجلي وعي الطبقة العاملة الذي تم تدجينه رأسمالياً واشتراكياً (ويندرج ضمن هذا الإطار فرض طابع غربي من قبل لينين وستالين). فبوصفها فرعاً وجزءاً مندمجاً بإيديولوجية اشتراكية الدولة التي صاغها الغرب، كانت البلشفية الروسية قد خضعت لعملية تصفية من خلال تاريخ الغرب وتقبلت التلاؤم مع «العمل المجرد» ونظام إنتاج السلع. إذن من أين يُفترض أن تأتي عملية تحديد جديدة في مواجهة تيار التاريخ؟

ومن جهة ثانية فإن التفاوت الزمني وفق معايير العالم حددتها الرأسمالية المعاصرة فرض أن اتباع درب التطور الذي حدده الغرب مسبقاً لا يمكن أن يتكرر وفق نفس الصيرورة ونفس التسارع بل يجب أن يصعد إلى مستوى القرن العشرين. فمن جهة أولى تكرر، إذن تراكم رأس المال الأصلي في أشكال اقتصاد الدولة في القرنين السابع عشر والثامن عشر مع شرعية اشتراكية دولة متغيرة، ومن جهة ثانية كان على هذه العملية أن تتم بوصفها عملية تصنيع مع استثمار رأسمالي ضخم وليس بوصفها عملية صناعية بامتياز بل في ظل ظروف نموذج فوردي أولي ووفق أشكاله.

وهكذا كان العبء المفروض على الجماهير ذا شقين، إذ ما كان عليها حساب (رعب) تنفيذ نظام إنتاج سلع حديث، ولكن أيضاً تحمل تكلفة النظام الصناعي الذي تم إنشاؤه من الأرض بمعايير إنتاجية معاصرة. إن ما يشار إليه اليوم بوصفه جرائم الشيوعية في الأدب التبريري لدى الإيديولوجيين من المطبلين للديمقراطية ما كان إلا تكراراً ضمنياً لفظائع الرأسمالية المبكرة.

إن تعريف معسكرات الغولاغ بوصفها نتيجة بديل مزعوم للرأسمالية (وهذا أمر اقتضى بطبيعة الحال استبعاد أي فكرة لبديل حقيقي) ومن ثم تناسي جحيم فرض الرأسمالية على مدى مئات السنين هو نتيجة لا يمكن أن يسقط إلى دركها إلا مؤرخون علميون تم تعليمهم وفق مبدأ خط الإزاحة. إن المجاعة التي حدثت في بداية العقد الرابع من القرن العشرين مع ملايين الضحايا كانت نتيجة سياسة تصنيع جامدة دفع تكاليفها بشكل خاص سكان الأرياف. وفي حال مال المرء إلى إجراء هذا النوع من الحسابات فيجب عليه أن يقارن عقد كامل من القمع المستمر مع قرن وحتى قرنين من نفس النوعية التي مر بها تاريخ التحديث الغربي. ومع ذلك يثابرون على القول إن نظام إنتاج السلع الحديث لا يتحمل بأي حال تكاليف المعاناة التي رافقت فرضه.

ناهيك عن إن الضحايا البشرية للتصنيع السوفياتي لم يكونوا نتيجة مستحقة لأزمة رأسمالية، ولكن نتيجة تراكم عنيف لتطبيق النظم الصناعية لرأسمالية (الدولة) وتطبيق قواعد «العمل المجرد». في الوقت نفسه لما غرق الغرب، الذي كان قد اندفع إلى الأمام، في دوامة الأزمة الاقتصادية العالمية اللاعقلانية في حين ثبتت الرأسمالية المتقدمة نفسها من خلال الإغلاق الشامل للإنتاج، في حين حققت معدلات نمو مرتفعة في الاتحاد السوفيتي. تحولت وسائل حرمان الناس إلى رأس مال مالي استُخدِم لشراء مقتضيات الاستثمار من الغرب. حتى إن الصحفي الأمريكي إتش آر نيكربوكر كتب كتاب حقق مبيعات ضخمة حول هذا الموضوع حمل عنوان «التجارة الحمراء» (١٩٣١). نتج عن ذلك مبالغ كبيرة بلغت العديد من المليارات. وإنها من المفارقات الشريرة في التاريخ أن التصنيع الإجباري في الاتحاد السوفيتي كان له تأثير ملطف (إن لم يكن حاسماً) على الأزمة الاقتصادية في العالم الغربي: «كان الاتحاد السوفيتي الدولة الوحيدة ذات المكانة التي نجت من الأزمة الاقتصادية العالمية (...) انتقل عدد كبير من العمال المهرة الألمان إلى المعامل السوفيتية وما كانت رواتبهم، وفق اعترافات الصناعيين أنفسهم، بالقليلة. ولم يقتصر الأمر على أن الطلب السوفيتي

على معدات التصنيع خلق فرص عمل في ألمانيا. ففي عام ١٩٣١ تم تسليم ٧٤% من محركات الطيارات المصنعة في ألمانيا إلى شركات سوفيتية» (بليش).

وفي حين اصطدمت رأسمالية العالم الغربي، التي شاخت، بحدودها بعد أن بدا أنها غير قادرة على إدارة الثورة الصناعية الثانية أمل الاتحاد السوفيتي أن يتمكن من التربع على قمة التطور العالمي بالاعتماد على مناهج الرأسمالية المبكرة القاسية. وقد قام بذلك مع التأكيد على تبرير تاريخي وبالتحديد رغبة القابعين في الأطراف ألا يتركوا وضعهم ينحط إلى حالة تبعية للمراكز الرأسمالية. قاد هذا الدافع إلى التضحية بالحاضر في سبيل المستقبل باسم الحق بدخول السوق العالمية الصناعية، مع محاولة إضفاء سمة نسبية على معنى القسوة والمعاناة ونتائجها القاتلة.

لكن إضفاء طابع نسبي ومراعاة الظروف التاريخية المتعلقة بديكتاتورية ستالين السوفيتية لم يقتصر على أن يكون ملائماً بل تجاهل التباين الزمني التاريخي. ونجد أن هناك عنصر محدد في هذه الديكتاتورية يجب ذكره،إذ إنها أشارت إلى المستقبل وحتى إن كان ذلك بشكل سلبي حيث قامت ديكتاتورية التطوير القائمة على رأسمالية الدولة في خضم علاقتها التنافسية مع الغرب بمحاولة إضفاء طابع شرعي من خلال المنافسة الإيديولوجية المعتمدة على الماركسية كما هو معروف، الأمر الذي أضاف تناقضاً ذاتياً على الوعي.

وبطبيعة الحال فإن النظرية الماركسية أُخذت من حركة عمالية غربية، وتشكلت تحت ضخم التراكم الرأسمالي البدائي المبكر بعد أن تم تشويهها بالجمود العقائدي. ثمة جزء من النظرية الماركسية موروث عن الليبرالية بعد أن لوث هذا الفكر بنزعة تحرر اجتماعي راديكالية ضمن الفئات الرأسمالية، وهو الذي شكل بطريقة مبتذلة ركن إيديولوجية التحديث القائم على رأسمالية الدولة؛ وقد تم عد جيوش العمال التي ذكرها البيان الشيوعي نموذجاً أضفى شرعية على نموذج أولي فوردي بدائي فظ للغاية. أما ماركس الآخر ناقد وثنية «العمل المجرد» الحديثة واستغلال القيمة المضافة، فما كان من الوارد ضمن هذا

السياق قمعه بشكل كامل. إن هذا التفكير المتعلق بالتحرر من مقتضيات نظام إنتاج السلع الحديث، الذي لم يعد من الوارد أن يقف بوجهه أي دافع اجتماعي قائم مثل شبح في نظرية الشرعنة السوفيتية.

إن فكرة ماركس حول التخلص الإيجابي من قطبي الطابع العمومي الرأسمالي المجرد في المجتمع المتمثلين بالمال والدولة من خلال «اتحاد رجال أحرار» غذت الإيديولوجية السوفيتية كما لو كانت صوت ضمير نظري سيّىء. لذا نجد المكتبات مليئة بالأدبيات التي عالجت هذا الموضوع الغريب ومفاده ما هي مبررات خضوع الاشتراكية لنظام إنتاج السلع و«العمل المجرد». إن قراءة حجج ستالين هو أمر لا يخلو من الرعب، إذ أراد إثبات عبثية استعادة جهاز الدولة الحديث الذي صار في حالة استلاب ضمن التنظيم الذاتي للمجتمع، بل وضرورة تحويله ليأخذ شكل آلة دولة تتصف بالجمود.

لم تواجه الرأسمالية الغربية العادية الأصيلة مثل هذه المشكلة، إذ لم يكن لديها ضمير نظري مضطرب بسبب أفعالها السيئة.

وفي عملية التحديث السوفيتية للحاق بالركب كان هناك، ومازال حتى اليوم، على الصعيد الإيديولوجي في الحركة العمالية المدجنة واليسار بشكل عام عناصر ضائعة تتعلق بحلم وعد به ماركس ذات يوم حول حركة عمالية ترفض أن يتم تعريفها بوصفها ماشية تباع في سوق العمل، وقادرة على صوغ نقد نظري لنظام الوثنية الحديث.

ولم يتم حتى اليوم ردم الفجوة بين قطبي التحرر منذ الفشل التاريخي للانتفاضات الاجتماعية القديمة، وبين العناصر غير القابلة للدمج في نظرية ماركس. ومع ذلك فإن هذا الحلم غير المحقق لم يقتصر على أن يكون شبحاً نظرياً بل كان ضمن هيكل مؤسسات الاتحاد السوفيتي، إذ إن مصطلح «السوفييت» أشار إلى دافع اجتماعي سرعان ما تلاشى وتم امتصاصه من قبل فظاظة عملية التحديث للحاق بالركب لكن كان لا بد من الاستمرار في الإشارة إليه.

صار مفهوم «السوفييت»، بوصفه لازمة بداية الوصف، يقود بشكل آلي إلى آلة دولة ستالين وخلفاءه التي اندثرت وإلى نظام ديكتاتورية التطوير. لكن من المعروف إن الأمر تعلق في الأصل بمجالس وبإدارة المنتجين الذاتية وبتطلع سبق أن برز في مبادىء كومونة باريس، وبالتحديد إخضاع كل الهيئات الاجتماعية، والموارد والقوى المنتجة الحديثة لنقاش وعملية اتخاذ قرار يشارك فيها كل أعضاء المجتمع. هذا الادعاء بالتنظيم الذاتي الشامل انهار في الثورة الروسية ليس فقط بسبب ضعف تطور قوى الإنتاج، بل بسبب أن «وعي العالم» بما في ذلك في الحركة العمالية الاشتراكية بالفعل كان ملوثاً بالرأسمالية بشكل كامل.

ظلت فكرة الإدارة المحلية من خلال المجالس (كما كان الحال في كومونة باريس) مقيدة بالطبقات وبعقيدة التنظيم الاجتماعي، في حين بدا الشكل الاجتماعي لاقتصاد المال القائم على إنتاج السلع و«العمل المجرد» بوصفه سياقاً طبيعياً ولم يبدُ قط إنه لا يتوافق مع مفاهيم التنظيم الذاتي الواعي والحر. ثمة استحالة منطقية وعملية في نجاح النقاش الواعي والقرارات المشتركة حول توزيع الموارد ضمن نطاق آلة اجتماعية عمياء لها مقتضياتها الذاتية. لم يكن تدمير المجالس من قبل ديكتاتورية الحزب هو الذي حطم مشروع إدارة المجتمع ذاتياً وفق ما يراه حتى الآن بعض نقاد التطوير السوفيتي الذين ركزوا على عقيدة التنظيم الاجتماعي، بل تقييد الوعي الجماهيري ضمن إطار أشكال إعادة الإنتاج الرأسمالية.

ومع ذلك ظل أمام أفق التحرير الاجتماعي إمكانية تطوير القوى المنتجة من خلال عملية نقاش مجتمعي بدلاً من الاستسلام لقواعد فيزياء الأسواق الكاذبة وقانونها الطبيعي غير القابل للنقاش. وما كان أحد سوى هنري فورد تمكن من استشعار خطر فكرة المجالس على آلة المجتمع الرأسمالي:

«ما أن سيطرت المجالس على المعامل الروسية حتى عم الخراب؛ إذ تغلب النقاش على الإنتاج» (فورد ١٩٢٣). الأمر واضح، فمن وجهة نظر الرأسمالية كغاية في حد نفسها، تكون النقاشات حول معنى وضرورة ما يجب إنتاجه وتحت

أي ظروف وحول تداعيات ذلك وما إلى ذلك مضيعة للوقت وثرثرة بحيث يتحول الوضع إلى خراب ودمار. يجب على المنتجين ألا يناقشوا، بل يجب أن يسخروا طاقاتهم بالقدر الأعلى من التكثيف بحيث تتحول إلى مال، وأن يطبقوا أفواههم. تحظى مقتضيات الانتفاع من كل وجهة نظر نوعية ورخاء المنتجين بالأولية وعليه لا يحق للبشر طرح الأسئلة وإيضاح ما يجول في أذهانهم حول الإنتاج بل على العكس، إن جاز التعبير، فإن الإنتاج القائم بذاته هو الذي يسأل إن كان يريد شيئاً من البشر (وبالتحديد فائض كاف على شكل نقود).

ما احتاج فورد لقلق كبير، إذ سرعان ما انحطت المجالس لتصبح دمية للتنظيم الذاتي خضع فيه الإنتاج المجتمعي للأهداف التي حددها فورد، وهذا أمر استوعبه أنصار الدولة الاشتراكية حتى وإن كان تطبيق هذه المبادىء تطلب وقتاً طويلاً.

بعد مدة وجيزة من ثورة أكتوبر انتقد لينين «الميل لاستبدال المهام بالنقاشات، واستبدال العمل بالثرثرة» (لينين) بعبارات مطابقة لما أورده فورد. وفي شهر تموز من عام ١٩٢٣ تم في الاتحاد السوفيتي بكل جدية تأسيس ما سُمي «دوري الزمان» الذي افترض به ترسيخ متطلبات تدفق الزمن الرأسمالي المجرد في وعي المجتمع من خلال تربية الجماهير وفق المبادىء الفوردية. وقد تم صوغ هذا بشكل غادر فوردي بالكامل وساذج بشعار «الكفاح في سبيل الوقت هو كفاح في سبيل نمط جديد من الحياة» (اقتباس عن زوس). ولم تترك الإعلانات الخاصة بدوري الوقت شيئاً لم توضحه:

«دوري الزمان هو وسيلة دعاية جماعية لإدخال النزعة الأمريكية وفق أفضل معني الكلمات التالية: عملنا هو حياتنا! (...) نتعامل مع بطاقات التوقيت بوصفها وسيلة للانضباط الذاتي، للتدريب، وللتعامل مع وعي ذاتي بالزمن. لكن حساب الوقت غير ضروري في حد ذاته، وذو قيمة لكنه طريقة لتخطيط الوقت بشكل صحيح.» (اقتباس عن زوس).

يبدو أن الأمر نجا من صياح منادي محكمة ديمقراطية السوق الغربية، إذ إن عنصر إرهاب الدولة الذي تضمنته ديكتاتورية التطوير السوفيتية بوصفها جزءاً مدمجاً في الترويج للنزعة الأمريكية أوحى أن عملية إضفاء طابع غربي في ظل الظروف الروسية لا يمكن إلا أن تأخذ شكل ديكتاتورية. ونقول بكلمات أخرى إن دافع التطوير الذاتي في المجالس كان محكوماً بالموت. لم يتمكن أحد سوى ستالين من إيضاح هذا الاقتباس عن إيديولوجية الإنجاز الرأسمالية المجردة:

«إن إرادة الإنجاز الأمريكية هي قوة لا يمكن معارضتها لا تعرف أي عائق ولا تعترف به **(...)** إن مزج التأرجح الثوري الروسي بإرادة الإنجاز الأمريكية هو جوهر اللينينية.» **(اقتباس عن هاغ).**

كانت الديكتاتورية السوفيتية، إجمالاً، سليلة الثورة الصناعية الثانية فوردية الطابع ضمن سياق عملية تحديث للحاق بالركب ومراكمة أولية لرأس المال. إن عملية إضفاء طابع نسبي وتاريخي مرتبطة بعدم التوافق الزمني باتجاه المستقبل وكذلك باتجاه الماضي. ففيما يخص الماضي تعلق الأمر بحق المتأخرين تاريخياً في استخدام حتى أسوأ الوسائل حتى لا يتحولوا إلى فناء خلفي ومكب قمامة المراكز الرأسمالية الغربية، وأن يظلوا ضمن منطقة الأطراف إلى الأبد؛ أما فيما يخص المستقبل فيتعلق الأمر بتعويض التشويه الذي حل بالعناصر التحررية الخاصة بالنظرية الماركسية وفكرة المجالس من خلال إيديولوجية شرعنة سوفيتية. لا شيء من هذا يمكن الاستشهاد به في عملية إضفاء طابع نسبي على النازية في ألمانيا، إذ لم يحاول نولته، على سبيل المثال، تأسيس موقفه بناء على اهتمامات تتعلق بالموقف الهيكلي والتاريخي للاشتراكية الوطنية، بل إنحرف منذ البداية باتجاه تبرير إسقاطي كان بالتحديد أسبقية جرائم الدولة السوفيتية، وهذا أمر بعيد إلى حد كبير عن الحقيقة، إذ إن أسوأ فظائع التصنيع القسري السوفيتي حدثت بعد وصول هتلر إلى السلطة. وكذلك كان الحال في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ما كان بالإمكان إضفاء طابع تاريخي نسبي على المعاناة التي

نتجت عن الأزمة الاقتصادية العالمية. فقد كان ذلك الدمار الـذي غطـى العـالم مماثلاً للكارثة الأصلية المتمثلة بالحرب العالمية الأولى تعبيراً مباشراً عن انفـلات اللاعقلانية الرأسمالية في المسار المتعثـر للثـورة الـصناعية الثانيـة دون تـرك أثـر لعنصر يضفي سمة شرعية.

إن كانت الأزمة الاقتصادية العالمية قادت ألمانيـا إلى ديكتاتوريـة أزمـة في حين ظلت الواجهة الديمقراطية الليبرالية قائمة في الولايات المتحدة الأمريكيـة فقد كان ذلك نتيجة تباين زمني نسبي داخل الغرب. كان هنـاك تباينـات يجـب أخذها في الحسبان، إذ يجب إيضاح لماذا كان مسار الأزمة الغربية نموذجياً ووصل إلى قمته في الولايات المتحدة الأمريكية وفي ألمانيا. نجـد في المقـام الأول أن كـلا البلدين كانا أشد البلدان الغربية الرأسمالية المتطورة تـأثراً بالأزمـة: ألمانيـا لأنهـا عانت بشكل عميق من التـداعيات الاقتـصادية للحـرب، والولايـات المتحـدة الأمريكية لأنها كانت مركز التوسع الظاهري القائم على المضاربة. بالمقابل تأثرت إنكلترا وفرنسا بشكل أقل نسبياً، لكن هذا لم يعن بطبيعة الحال إنهما خرجتا دون أضرار. نجد، انطلاقاً من هذه الخلفية أن العنصر الأكثر حسماً فيما يتعلق بالتباين الزمني بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين أوروبا كان شديدة الفعاليـة، وهـو بالتحديد العلاقة المختلفة بين النخبة الوظيفية وبين طبقة العمال. كانـت عمليـة تدجين المادة البشرية منجزة منذ زمن طويل على جانبي الأطلسي لكـن بأشـكال مختلفة. ما كان لدى الرأسمالية الفتية في الولايات المتحدة الأمريكيـة بنيـة تحتيـة تتضمن ترسبات علاقات هيمنة بطريركية سابقة. إن الديكتاتورية الديمقراطيـة أو الديمقراطية الديكتاتورية المرتبطة بالسوق الشامل وبالعلاقات القائمـة عـلى المال دون انقسامات تاريخية كانت نقطة الانطـلاق التـاريخي هنـا. وعليـه فـإن المساواة الجديدة الساذجة بين الموظفين العـاملين وفـق نهـج فـورد لم تواجـه أي عقبات وتمكنت من فرض نفسها بطريقة أكثر سهولة مقارنة مع أوروبـا. ومـن المعروف أنه لم يكن هناك في الولايات المتحدة الأمريكيـة حركـة عماليـة منظمـة

يمكن مقارنتها بالأبعاد التي بلغتها الحركة في أوروبا. كما إنها ما كانت ضرورية بالقدر نفسه لأن القوى العاملة ما كانت مترابطة بشكل ثابت كما إنها حازت على حقوق المواطنة البورجوازية. وقد قادت هذه النزعة الفردية شديدة التطور إلى أن تُعاش الأزمة بوصفها شأناً شخصياً مقارنة بأوروبا بحيث كان من غير الممكن زعزعة نظام الدولة السياسي. ففي خضم الأزمة الاقتصادية العالمية كتب الصحافي ريتشارد ليفينسون حول ملاحظاته ذات الصلة بالموضوع:

«قدم لي زعيم عمالي **(...)** دليلاً عن سبب إمكانية وقوع هذا في أمريكا. تكلم أمام الملجأ مع شخص حسن القيافة وسأله كيف وصل به الحال إلى هذا المكان. رد المتشرد لم أدخر قط ما فيه الكفاية لأنني غبي. وفي مكان آخر في منطقة بويري نفذ مرافقي اختباراً آخراً على سبيل المثال. كان الأمر أكثر جلاءً. قال لرجل مرتجف إنها بلاد سيئة، رد الرجل: لا بلاد جيدة! لكنه زمن رديء. وطالما فكر العاطلون عن العمل بهذه الطريقة فلن يكون لدى سادة أمريكا أي مبرر للقلق على الرغم من الأزمة.**(...)** لم تتزعزع هذه النظرة الجوهرية الأمريكية إلى العالم تحت تأثير الأزمة حتى الآن **(...)** الجوع شأن خاص **(...)** ونظراً لأن المرء واقف في ظل الجانب المظلم من الاقتصاد فلا يجوز له التعبير عن تطلعات سياسية **(...)** يجب أن يتم تقبل الفاقة مثل الثراء بوصفهما مصير فردي وأن يتم الحفاظ على الوضع.» **(ليفينسون).**

لا يعني هذا بأي حال عدم وجود تمرد على الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذا التمرد لا يتضمن بعداً إيديولوجياً إلا وفق حد ضئيل ولهذا يتم التعامل مع الأفعال التي تغلب عليها العفوية بوصفها نضالاً.

«صارت مسيرات احتجاج المزارعين، ومظاهرات الجوع في المدن، وعمليات النهب وقتال الشوارع ضد الشرطة من وقائع الحياة اليومية منذ عام ١٩٣١. ففي عام ١٩٣٢ قتلت الشرطة ثلاثة متظاهرين في شيكاغو، أما في بلدة دياربورن القريبة من مدينة ديترويت، فقد استخدمت الشرطة أسلحة رشاشة،

وقتلت أربعة أشخاص وجرحت خمسين. وكان من المثير للاستغراب عجز أحزاب اليسار عن تنظيم سخط الجماهير.» (ساوتر).

ما كان خوض العمال المعارك في الولايات المتحدة الأمريكية من الأمور النادرة منذ القرن التاسع عشر. لكن تلك المجابهات، التي لجأ فيها الطرفان إلى السلاح اندرجت ضمن تقاليد الرواد وتحصيل العدالة بشكل ذاتي؛ لذا ظلت انتقائية غير مستدامة ولم تتحول إلى شكل تنظيمي يمكن أن يحبط الفردية الرأسمالية. بإمكان المرء المشاركة في مسيرة ضد الجوع، وأن يعد في الوقت ذاته الأزمة شأناً شخصياً من الجانب الإيديولوجي أو أن يعدها على الأقل كارثة طبيعية مشتركة لا تدفعه في أي حال للمطالبة بتغيير جوهري في نمط الحياة والإنتاج. إن هذا الرأي التأكيدي وحد مختلف مجالات عمل آلة المجتمع ضمن إطار وعي بالمساواة تم تطبيقه تاريخياً قبل الفوردية. أما في أوروبا فلم يقتصر الأمر على وجود تقاليد عميقة الجذور بطريركية الطابع وراسخة عفا عليها الزمن حول «السادة»، بل كان هناك أيضاً ذكرى باهتة حول إحباط الانتفاضات الاجتماعية القديمة ضد «العمل المجرد». وبقي، انطلاقاً من هذا التاريخ، لدى النخبة الرأسمالية شعور عميق بعدم الثقة تجاه المادة البشرية الخاصة بها، الأمر الذي دفع بسمارك إلى إساءة تقدير الاشتراكية الديمقراطية. وكان هذا هو أيضاً سبب أنه في أوروبا حتى في إنكلترا وفرنسا لم يتم انتزاع حقوق المواطنة بالنسبة لجماهير العاملين من الأنظمة الليبرالية والليبرالية المحافظة إلا بصعوبة بالغة ولم تُنجز العملية إلا بعد عام ١٩١٨. وطوال هذا الوقت شكلت الحركة العمالية نفسها بوصفها نوع من مجتمع رأسمالي مواز أو بوصفها مستودع خارج جدران المدينة على الرغم من أنها لم ترد شيئاً يتجاوز «العمل المجرد». وهكذا ما كان هناك منذ أواخر القرن التاسع عشر علاقة فردية بين بين مختلف مجالات عمل آلة المجتمع اقتصر على تحويلها وفق منهج فورد، بل تفاعل مال إلى التصعيد بين الرأسمالية الرسمية وبين حركة عمالية مدجنة لها تنظيم منفصل.

فمن جهة أولى مالت كوكبة النخبة الرسمية عند كل أزمة إلى تطوير شعور بالرعب بحجة الحفاظ على المجتمع من خلال حظر فظ ضد النقابات غير المؤذية الموالية للدولة بما في ذلك اللجوء إلى القتل والترحيل وممارسات فظيعة متنوعة من قبل الشرطة

(حدث مثل هذا في الولايات المتحدة في حالة فردية لكن يتعلق الأمر بنموذج لتحول اجتماعي أو سياسي). ومن جهة ثانية دفعت هذه الممارسات الاشتراكية الديمقراطية للعودة إلى التفكير في أن تصبح بحكم الواقع لوياثان بديل يظل أسير التصنيفات الرأسمالية لكن دون أن يتاح لها هذا. أدت الحرب العالمية إلى تدمير هذه الكوكبة للمرة الأولى الأمر الذي هدد بتسعير الرعب القديم في خضم الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد وقع هذا فعلاً بشكل أكبر في المجتمع الألماني الذي زعزعته الحرب. وكما هو معروف برزت في تلك الفترة ديكتاتورية فاشية في إيطاليا وفي اسبانيا ثم ركبت الموجة حكومات مماثلة في شرق أوروبا. لم تكتس عملية المحافظة الرأسمالية على المجتمع في ألمانيا عام ١٩٣٣ ديناميكيتها الديكتاتورية نتيجة وجود الاشتراكية الديمقراطية التي كانت خاضعة إلى حد بعيد بل نتيجة دخول الحزب الشيوعي الألماني المنافس الذي بدا أنه قادر على تشكيل القطب المضاد الحقيقي للنازي في خضم الكارثة الاقتصادية. وفي إطار تبرير نفسها تشبثت الديمقراطية الألمانية الغربية التي قامت بعد الحرب بأسطورة مفادها أن جمهورية فايمار، بوصفها أول ديمقراطية ألمانية، قد اغتالها متعصبون من اليسار واليمين الراديكالي، وبعد تدمير تلك الديمقراطية بشكل دائم من قبل الديكتاتورية النازية تمكنت الجمهورية الفيدرالية في غرب ألمانيا من الاندماج بديمقراطية اقتصاد السوق الحرة التي قامت في فترة ما بين الحربين.

إن هذا التفسير الرسمي للتاريخ يصفع وجه الحقيقة بغض النظر عن أن هذا النمط من التركيب التبريري يدمر بطبيعة الحال الهوية الداخلية للديمقراطية

وللديكتاتورية في الانتقال إلى الثورة الصناعية الثانية ولا يصمد البتة أمام أي تمحيص، إذ لم يقتصر الأمر على واقع وصول الحزب النازي إلى السلطة بطريقة مشروعة عبر انتخابات ديمقراطية وعن طريق إجراءات برلمانية حيث وافقت كل الأحزاب البورجوازية على قانون التمكين[1] وفي مقدمتها الليبراليون ومن ضمنهم تيودور هويس (١٨٤٨-١٩٦٣) الذي برز بعد الحرب بوصفه ممثلاً سياسياً للمثقف الليبرالي الديمقراطي، وصار لاحقاً رئيساً للجمهورية الاتحادية. وقد عبر هذا عن رأي كل الفئات البورجوازية وأغلبية الشعب التي لم ترغب بالدفاع عن حقوق الإنسان وعن الحريات المفترضة للجميع بل فضلت إنقاذ المجتمع من الخطر الشيوعي وأيدت الديكتاتورية البنية.

وباختصار ما انهارت الديمقراطية الألمانية الأولى البريئة تحت ضربات من اليسار واليمين، بل من الأرجح أن تلك الديمقراطية والفئات الداعمة لها، وممثليها السياسيين ونخبها قد أسفرت عن وجهها الحقيقي الاستبدادي في ظل ظروف الأزمة الرأسمالية الكارثية،وحولت الديمقراطية من الداخل، وفق منطقها الخاص، إلى ديكتاتورية بنية. راقب ريتشارد لوفينتهال أنقاض الاشتراكية الوطنية تحت تأثير انفلات الغضب والقوة المدمرة التي كانت من طبيعتها الداخلية. وبدت تلك الديكتاتورية من جوانب عديدة (اعتقال، وتعذيب، وقتل العدو الداخلي، وحظر النقابات) تتعلق بإنقاذ المجتمع شبيهة إلى حد محرج بالأنظمة المحافظة الليبرالية في القرن الثامن عشر. ومع ذلك ظل هناك فارق، إذ إن الحزب النازي، الذي عبر عن آفاق التطور وفق نموذج فورد، طرح نفسه بوصفه حزب عمال وبشر بدولة عمال تحت قيادة اشتراكية في ظل رأسمالية مبدعة. وكذلك كان دين العمل عميق التجذر لدى الشيوعيين الأمر الذي دمغهم بوصمة إنهم الخطر الداهم. اشتركت كل الأحزاب والتيارات في جعل العمل القيمة العليا. لكن الشيوعيين مثلوا في الوعي البورجوازي (وكان ذلك إلى حد ما نتيجة لنفوذ الاشتراكية الديمقراطية) وهلوساته

(١) قانون صدر عن الرايشستاغ في ٢٤ آذار ١٩٣٣ منح هتلر سلطات مطلقة. (المترجم)

شيئاً مختلفاً عن حقيقتهم؛ وبالتحديد كل ما تضمنته نظرية ماركس من لحظات التحرر الاجتماعي القائمة التي تزعزع قواعد المجتمع الرأسمالي غير المنطقية حتى ولو أن الشيوعية الغربية وكذلك في الاتحاد السوفيتي، وإن تجلى ذلك على شكل بقايا متنوعة الظاهر، كانت ضعيفة للغاية لتتمكن من تشكيل تحول في مواجهة عاصفة التحديث.

كشف الموقف من الشيوعيين الغضب المتعصب الكامن خلال ميل الرأسمالية إلى الديكتاتورية، حتى ضمن إطار أكثر أشكالها الديمقراطية تطوراً، وضد فكرة تمكن المنتجين من تقرير مصيرهم بأنفسهم ضد القوانين الطبيعية لآلة المجتمع والتهديد إنهيار هائل نتيجة الخوف من أزمة المجتمع البورجوازي في ألمانيا والرغبة في حلها.

تدفقت كراهية البرجوازية بأكملها من هذا السياق إلى مجرى دم الديكتاتورية النازية، لأن ألمانيا كانت الدولة الغربية الوحيدة التي شهدت هزات اجتماعية إثر الحرب العالمية، بشكل مواز لوضع روسيا، الأمر الذي حرض على محاولة طرح موضوع المجالس وتبني فكرة المجلس نظرياً وعملياً. لم تظهر في فرنسا ولا في إنجلترة، أو في الولايات المتحدة، على الرغم من كل مظاهر الأزمة، تجربة فيها الحد الأدنى من التماثل مع فكرة المجالس. بل وعلى خلاف ذلك أظهرت الديمقراطية الليبرالية وجهها الحقيقي. كما إن تقاليد الحركة الاجتماعية الألمانية لم تتضمن فكرة المجالس، بل تم فرضها من طرف جناح مَثَل أقلية محدودة تحت قيادة روزا لكسمبورغ التي عارضت الحرب وظلت مثل جسم أجنبي في حركة العمال الألمانية؛ لكن في ظل ظروف الانهيار التي برزت بعد الحرب العالمية الخاسرة تمكن هذا الجناح من كسب جاذبية. وبطبيعة الحال سرعان ما رُفضت هذه التجربة من قبل الاشتراكية الديمقراطية والنقابات العمالية (كما جرى في الاتحاد السوفيتي في ظل ظروف أقسى) وتم تحويل المجالس إلى مواقع حوار لمناقشة الترشيد وفق نموذج فورد، وتجسد ما بقي منها في «مجالس الشركات» بوصفها تابعة مثيرة للشفقة للمكلف بتطبيق القانون وفق عقلانية إدارة الأعمال وصارت في أيامنا شبيهة بمنظمات الاشتراك في الإدارة ضمن إطار جبهة العمل النازية

بوصفها هيئات تحرر اجتماعي. لكن الدخول الضعيف لفكرة المجلس التي لم تتمكن تلك الأقلية من اليسارين الراديكاليين من توقع تداعياته على نظام «العمل المجرد» كان كافياً لإشعال غضب الآلة البديعة وممثليها. أدى الخوف الكامن خلال الوعي الرأسمالي من فترة الازدهار القصيرة للمجالس عام ١٩١٨ مباشرة بعد الحرب ومما شهدته أوروبا من عنف لا مثيل له نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تشكيل عقدة نوعية في ألمانيا تجلت في أزمة ديكتاتورية لا مثيل لها نتيجة فشل عملية ولادة ديمقراطية رأسمالية. وحين تحولت الشيوعية الألمانية إلى موضوع حقد لا عقلاني من قبل مجمل المجتمع البورجوازي لينتهي الأمر بالقضاء عليها كانت قد ابتعدت منذ زمن طويل عن أي منظور تحرر اجتماعي. لقد تحول الحزب الشيوعي الألماني في العقد الثالث من القرن العشرين، مثل كل الأحزاب الشيوعية الغربية، إلى هيئة ممثلة للاتحاد السوفيتي دون امتلاك جوهر نظري وتاريخي خاص به. لم تتطور فكرة المجالس بشكل متسق وما كان من الممكن توقع تداعياتها ضمن إطار الكوكبة المعنية، لكن هذه الشيوعية كانت فائضة عن الحاجة في الغرب، كما كانت بوصفها نزعة نضالية اجتماعية مجردة على أرضية نظام إنتاج السلع ودين العمل، مثل ورم الغدة الدرقية وما كان لها أن تكون أكثر من تجمع ركام من المفصولين من العمل والعاطلين (وهما من الفئات التي شكلت جزء من القاعدة الجماهيرية للحزب النازي).

أما في البلدان الغربية مثل فرنسا (ولاحقاً إيطاليا) حيث تمكن الحزب الشيوعي من كسب نفوز أكبر نسبياً، فقد جرى ذلك فقط لأنه بعد الانقسام المبكر أخذ جزء من المنطلقات العقائدية ومهام الاشتراكية الديمقراطية. وعلى الرغم من أن الشيوعيين التقطوا عنصر النزعة الوطنية لكنهم سرعان ما عُدوا، لا سيما في ألمانيا، طابوراً خامساً مرتبطاً بموسكو. أدى هذا إلى تأجيج الكراهية العمياء في الوعي الرأسمالي الذي انصب على التمثيل المزدوج «لما هو أجنبي» واستهدف من جهة أولى ضياع حلم التحرر الضائع من آلة المجتمع الحديث،

ومن جهة ثانية الإيديولوجية المستوردة من نظام منافس هدف إلى اللحاق بركب الحديث في منطقة الأطراف المضطربة.

وفي كوكبة مماثلة من التناقضات الداخلية فوق متوسطة الشدة ما كان من الوارد في أي بلد غربي بما في ذلك الولايات المتحدة قيام أي ديكتاتورية «لإنقاذ المجتمع» حتى ولا في ظل التبرير الإيديولوجي الخاص بالنازية. كانت الصدمة الرأسمالية من المجالس التي برزت لفترة قصيرة ومن القوة المنافسة المبهمة في الشرق والانهيار الاقتصادي فرضت من الداخل على الديمقراطية الألمانية التي استلهمت أعمال بنثام للتحول إلى ديكتاتورية بنية تمسكت بدافع نموذج فورد ووعدت بالقضاء على كل العناصر المخربة بطريقة همجية.

ما كانت الاشتراكية الديمقراطية بديلاً نظراً لأنها عجزت عن تأسيس قاعدة كافية نتيجة الاضطرابات الاجتماعية الضخمة ونظراً لعدم قدرتها على تثبيت علاقتها بوصفها تابعاً للوياثان الغضب الرأسمالي. كما إنها كانت، من جهة أخرى، بعيدة بطبيعة الحال عن إقامة تحالف مع العدو الشقيق المنشق المتمثل بالحزب الشيوعي وعن مباشرة أي شيء مع ممثلي «اللحاق بركب الحداثة» في الشرق تحت وطأة القدرات السلبية لجماهير العاطلين عن العمل، ناهيك عن فكرة المجالس التي أسهمت بقوة في خنقها. وبالمقابل ما كان لدى الشيوعيين المحبطين داخلياً منذ وقت طويل(نظرياً وعلى صعيد البرنامج)، وهذا لم يبدأ مع الإرهاب الستاليني، نقاط اتصال تمكنهم من التمسك بها في المجتمع بهدف تطبيق التحول إلى نموذج فورد بطريقة أقل كارثية. لكن حتى وإن عجز الاشتراكيون الديمقراطيون عن لعب دور قيادي لكنهم تركوا بصمتهم على عملية تحول الديمقراطية إلى ديكتاتورية أزمة من خلال اقتناعهم بسياسة الحرب القومية. كان واقع أن تلك الديمقراطية لم تمثل بأي شكل ألمانيا الأفضل، بل حملت في أحشائها إرهاب الدولة أمراً واضحاً منذ البداية. لم تقتصر منابع عملية تشكيل الجماهير وفق نموذج بنثام الديمقراطي على برك الدم والوحل في الحرب

العالمية، بل قامت على فكرة القتل وفق الدستور الرسمي الذي أقر إثر الحرب، وكان ذلك تحت قيادة الاشتراكيين الديمقراطيين المباشرة.

كان جثمانا كارل ليبكنخت وروزا لكسمبورغ، اللذان مثلا ضحايا محاولة إنقاذ المجتمع في ١٩١٨/١٩١٩ بمثابة ضحيتين بشريتين سُفكت دماؤهما وفق الطريقة القديمة لتدعيم أسس البناء الديمقراطي. ولم يتعلق الأمر بحادث تاريخي بل كشف السمة الحقيقية للديمقراطية.

جمعت روزا لوكسمبورغ في شخصيتها كل ما كرهه، إلى حد سفك الدم، الوعي الرأسمالي عموماً ووعي الأزمة بشكل خاص فهي كانت يهودية، وأجنبية (بولونية) وأنثى لها مظهر لا يليق حتى بالحيوانات الأليفة (مُنظرة) وتجسيد لليسار الراديكالي مع ذكرياته الغامضة حول مستقبل يتضمن أمراً لا يجوز التفكير به وهو التحرر من نظام «العمل المجرد». ومن المؤكد أن روزا لوكسمبورغ كانت سجينة التصنيفات البورجوازية في الحركة العمالية - الماركسية، وما كانت قادرة بطبيعة الحال على القفز ببساطة خارج نطاق تاريخ طويل من تدجين الفكر المعارض؛ لكن مع نظريتها حول القيد الداخلي الموضوعي في النظام الرأسمالي، وضرورة نشاط الجماهير الذاتي تمكنت من الاقتراب أكثر من الفكر المعارض في عصرها من طرح نقد راديكالي للآلة البديعة بما في ذلك إدارة البشر سياسياً. ولهذا كان اعتقالها هو أول عملية دفاع ديمقراطية تضمنت تحطيم جمجمة هذه المرأة البالغة التاسعة والأربعين من العمر بعقب بندقية.

حين يكون «الخطر محدقاً» يجب في بعض الأحيان الخروج عن قيود العملية القانونية. فعلى الرغم من أن مجموعة سبارتاكوس التي التفت حول روزا لوكسمبورغ لم تمثل بأي شكل حركة جماهيرية وبدت وحيدة على حافة حدود فكر العالم البورجوازي بمثابة خطر محدق ولهذا كان لا بد من القضاء عليها بأي ثمن. وبهذه الطريقة تم دفع بضع مئات من العمال المسلحين إلى انتفاضة سبارتاكوس. فمن حيث الجوهر ارتبط الأمر منذ البداية بعملية جعل البشر

الذين انحطوا إلى وضعية مادة يرون حدود الأقفاص الديمقراطية التي لا ينبغي تجاوزها التي حُددت بالدم. عبر الاشتراكي الديمقراطي غوستاف نوسكه (١٨٦٨-١٩٤٦) عن هذا المعنى بعبارة أضحت شهيرة «يجب على شخص ما أن يكون كلب الصيد؛ وأنا لا أخجل من المسؤولية.» (اقتباس عن شتروبل). كانت هذه الطفرة من موظف مدجن إلى كلب صيد وقتال في خدمة الرأسمالية متوقعة، إذ تولت فرقة الخيالة الأولى تحت قيادة قائدها فالديمار بابست المهمة القذرة بتوجيه من نوسكه والحكومة التي قادها الاشتراكيون الديمقراطيون. وحين تم عرض الجثث فرحت الديمقراطية الشابة بأكملها. وكان الأمر إلى حد ما تحضيراً لتغيير جلد ديمقراطية فايمار واستبدالها بديكتاتورية النازي. ونجد أن مجلة فوسيشه تزايتونغ الليبرالية رفيعة الثقافة (نشر فيها توماس مان مقالاته) عبرت عن غبطتها لأن القائدين الإرهابيين سيقدمان إلى ما يشبه محكمة شعبية (اقتباس عن شتروبل). أما صحيفة إلى الأمام وهي النشرة المركزية للحزب الاشتراكي الديمقراطي فعبرت عن رضاها الكامل: «إن القضاء على انتفاضة سبارتاكوس كان في نظر شعبنا بأسره ولا سيما الطبقة العاملة فعل إنقاذ نتحمل مسؤلية إنجازه أمام التاريخ.» (المصدر السابق).

كما أن فريدريش إيبرت (١٨٧١-١٩٢٥)، الذي عمل سابقاً في صناعة السروج، والشخصية القيادية في الاشتراكية الديمقراطية الذي ارتقى بعد زمن قصير من الجريمة إلى منصب رئيس الرايخ المفرط في ديمقراطيته، عبر لموظف في الحزب الاشتراكي في مدينة لايبزيغ آلبرت كونزوفسكي بنبرة انتصار: «يا آلبرت نحتاج إلى انتصارين مماثلين مثل الذي حققناه على ليبكنخت ولوكسمبورغ.» (المصدر السابق). ومن نافل القول إنه تم إطلاق سراح القتلة. أما القائد بابست، الذي استمتع بحياة طويلة هانئة، واشتهر حتى العقد السابع بوصفه مواطن الديمقراطية الجديدة غير الجدير بأي لوم، فذكر في العديد من تصريحاته ما فعله لإنق،إذ المجتمع: «أصلحت الأمر (...) لم يقتصر الأمر على مصلحة ألمانيا (...) لأن انتصار الشيوعية في ألمانيا كان سيقود في ١٩١٩ كل الدول الغربية إلى الخراب. إن

القضاء على هذا الخطر تجاوز بالتأكيد التغلب على مضللين سياسيين (...) يجب علينا الإقرار بماضينا (...) ما من أحد مضطر للخجل من هذا. كلفت الرجال بالمهمة فأنجزوها على أكمل وجه. برهن الناس على أنهم جديرون بألمانيا (...) ثمة شخص من الزعماء فهم ما قمنا به لخدمة الوطن الألماني بشكل صحيح... كان هو نوسكه الذي شد على كفي.» (مصدر سابق). وبنفس الروح، التي كانت مصدر إلهام وقت تأسيسها، تغيير الطابع الداخلي للديمقراطية وتحول إلى ديكتاتورية أزمة. وفي هذه المرة أيضاً حاولت الاشتراكية الديمقراطية والنقابات حتى العنصر الأخير استيعاب الوضع ضمن إطار الولاء الوطني. وحين أعلن النازيون المنتصرون يوم الأول من أيار ١٩٣٣ يوم العمل الوطني، الذي شاءت سخرية القدر أنه لبى مطلب الحركة العمالية، دعت النقابات للمشاركة في الحدث باستخدام مفردات مناسبة (كان جلها من خزينة مفردات الاشتراكية الديمقراطية في الحرب العالمية):

«أيها الزملاء والزميلات! (...) نرحب بإعلان حكومة الرايخ تحول يومنا هذا بوصفه عيد قانوني للعمل الوطني إلى يوم عيد للشعب الألماني (...) يُفترض بالعامل الألماني أن يعي ضرورة التظاهر في الأول من أيار، وأن يصبح عضواً كامل الحقوق من الشعب الألماني (...) نحن مرتبطون معكم بعلاقات قلبية لا تتزعزع ونرسل إليكم في هذا اليوم تحياتنا القلبية. برلين، ١٥ نيسان١٩٣٣. القيادة الاتحادية للاتحاد العام للنقابات الألمانية» (اقتباس عن شارر ١٩٨٤).

وحين حل اليوم الموعود جالت في برلين كل الحركة العمالية تقريباً في مظاهرة هائلة مع طوابير النازيين وفق ما أخبرنا شاهد العيان الكاتب اليساري فرانز يونغ:

«سيجتمع للمرة الأولى في التاريخ في ميدان المعبد كتلة تزيد على نصف مليون شخص في مكان واحد (...) دعا الاتحاد العام للنقابات الألمانية كل النقابات الحرة المنضوية في إطاره للمشاركة بأكبر عدد ممكن في المسيرة. ربما كان الهدف التكتيكي التعبير عن الرغبة بالتعاون مع الحكام الجدد (...) وقد وضع رئيس الاتحاد العام للنقابات الألمانية الرفيق لايبارت نفسه في خدمة هتلر. وعليه

ففي هذا اليوم سيسير العمال الاشتراكيون الديمقراطيون والشيوعيون ونخبة اعضاء النقابات الألمانية في الميدان بين مواقع قوات الصدام وقوات العاصفة في برلين الكبرى إلى جانب شبيبة هتلر والقادة المحليين، وحراس الكتل، واتحاد النساء الألمانيات، وخيالة العاصفة الاشتراكية الوطنية، وقطعات الحزب الاشتراكي الوطني، وممثلي سلاح الجو، واتحاد النساء الاشتراكي الوطني **(...)** وقد اشترك في المسيرة ٢٠ طابور من عمال التعدين، وعمال المواصلات والسكة الحديدية **(...)** ومجموعات عمال صناعة الورق والطباعة، والصناعة الكيميائية، وصناعة النسيج.» **(مقتبس عن شارر).**

سبق لزعيم النقابات تيودور لا يبارت **(١٨٦٧-١٩٤٧)** أن عرض على النازيين ما في صندوق النقابات؛ وفي الثاني من نيسان ١٩٣٣ جاء رجال العاصفة وأخذوا الأموال وتم بعد ذلك الاستيلاء على مباني النقابات وحل المنظمة. لكن هذا لم يمنع الاشتراكية الديمقراطية من خدمة ديكتاتورية النازي في البرلمان مرة أخرى. فبعد أن وافق الاشتراكيون الديمقراطيون على قانون «التمكين» وعليه رحبت كتلة الاشتراكيين الديمقراطيين في البرلمان بتصريحات هتلر حول السياسة الخارجية. ولاحقاً تذكر النائب عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي فيلهلم فوغنر **(١٨٨٧-١٨٨٠)** الكلمات المنمقة:

«آن أوان التصويت. نظر إلينا جيراننا على اليمين من الأحزاب الكاثوليكية نظرة أمل. نهضنا معهم ووافقنا على تصريح برلمان الرايخ الألماني. اندلعت عاصفة من التصفيق من باقي النواب. بل إن خصمنا أدولف هتلر بدا منفعلاً ونهض وصفق تحية لنا**(...)** بعدها باشر النواب الوطنيون الألمان بغناء النشيد الألماني. غنى معظم من كانوا في صفوفنا، بل سالت الدموع على وجنات البعض**(...)**» **(اقتباس عن شارر).** يُفترض بالمرء عدم نسيان قط المناسبات التي ظهرت فيها الاشتراكية الديمقراطية في حالة عاطفية. فبعد شهر تم حظر الحزب الاشتراكي الديمقراطي. كانت ديكتاتورية الأزمة النازية في عملها على تطبيق

مبادىء فورد حول المساواة في جميع المجالات عاجزة عن تحمل أي تعددية. كما تم حل كل الأحزاب الأخرى وكل المنظمات الاجتماعية والثقافية واستُبدلت بهيئات تابعة للنازي، وتم تجنيد معظم أعضاءها (أحياناً نتيجة القسر ولكن في معظم الأحوال طوعاً) من أعضاء المنظمات الحرة التي كانت مستقلة. وتم تطبيق هذا على جبهة العمل الألمانية الاشتراكية الوطنية التي حلت محل النقابات. وجاءت الاستجابة لمقتضيات الرأسمالية الداخلية للأزمة الاقتصادية العالمية عن طريق العنف وسرعت عملية إضفاء طابع رأسمالي كامل وفق مبادىء فورد، واتخذت ضمن الظروف الألمانية الصعبة شكل ديكتاتورية أزمة تبنت موقف فرض المساواة منعتها ديناميتها الخاصة من العودة للعب دور كلاب الصيد الاشتراكية الديمقراطية.

لم يعِ الاشتراكيون الديمقراطيون أنهم تصرفوا عام ١٩٣٣ كما سبق لهم التصرف عام ١٩١٤ وكذلك في عامي ١٩١٨/١٩١٩ وكيف عبروا عن أنهم من سلالة عقل التنوير والليبرالية. ونظراً لأنه لم يمتلكوا موقف التحرر من هذا التاريخ والتحرر بذلك من نظام «العمل المجرد» لذا اقتصر الأمر على كيفية الذهاب إلى ديكتاتورية الأزمة وفرض التعبئة وفق مبادىء فورد.

لم ينشأ الأمر عن موقف نظري متأن وعن تحليل ملائم، بل نشأ من كراهية المنافسة قصيرة النظر ضد موقفين سياسيين، إذ ساوى الشيوعيون في دعايتهم خشبية اللسان بين النازيين والاشتراكيين الديمقراطيين وصاغوا تعبير الفاشية الاشتراكية. لكن بغض النظر تماماً عن التفكير الآلي المختصر لواضعي هذا التعبير لكن فهمهم تجاوز المعنى وتضمن شيئاً من الحقيقة.

ما كان النازيون والاشتراكيون الديمقراطيون، بطبيعة الحال، تيارين متماثلين على الصعيد السياسي كما لم تكن الاشتراكية الديمقراطية فرع من النازية. لكن حين نتأمل الوضع ضمن سياق تحول نظام إنتاج السلع إلى مستوى تطبيق مبادىء فورد المرتبطة «بالعمل المجرد» الذي عانى من أزمة جوهرية بلغت

ذرواتها بإرهاب الدولة نجد صلة قرابة بين الاشتراكية الديمقراطية والاشتراكية الوطنية كما كان حال الولايات المتحدة (ذات النزعة الفوردية) والاتحاد السوفيتي. بالمقابل نجد أن الشيوعيين الألمان، بعد مقتل روزا لوكسمبورغ، كانوا مفتقرين إلى فكر مستقل وإلى جوهر تاريخي لذا خرجوا من التاريخ.

يجب على المرء أن يكون شديد الوضوح فيما يتعلق بتعامل الاشتراكيين الديمقراطيين عام ١٩١٨/١٩١٩ مع التهديد الخيالي من قبل روزا لوكسمبورغ ومجموعتها الصغيرة، وكيف تعاملوا مع التهديد الحقيقي الذي مثله النازيون عام ١٩٣٣، ليدرك طبيعة الاشتراكية الديمقراطية. لم يتعلق الأمر بجنون قومي رمزي ولا بتوازن القوى، إذ أظهر هذا الموقف بجلاء أن الديمقراطية إرهابية من حيث جوهرها الداخلي، وهو ما ظهر في الأزمة. قُتلت روزا لوكسمبورغ بدافع الشك ومُكن نوسكه وهتلر من الحكم بشكل ديمقراطي. كان المفكرون الاشتراكيون الديمقراطيون، بوصفهم رواداً تاريخيين للديمقراطية ومدافعين متحمسين عنها وهم عبروا منذ عام ١٨٤٨ عن تمسكهم بالعمل على أساس وطني وآمنوا بالدولة قبل إن يستسلموا لهتلر بغض النظر عن إنهم منحوه شعار الوطنية الاشتراكية وكانوا بمثابة الرحم الذي خرج منه.

أوشفيتز[1] المصنع السلبي

لطالما جرى الحديث عن فرادة الجرائم ضد الإنسانية في أوشفيتز إلى حد وصل إلى حد عد أوشفيتز مكاناً لأفظع الجرائم التي بلغت بعداً فريداً لجهة الحقد الخالص والفظاعات والهمجية، بل جرى الحديث عنه بوصفه إبادة جماعية قامت

(١) معسكر تجميع أقامه النازيون ونقلوا إليه في البداية معارضيهم من الشيوعيين والاشتراكيين، قبل سنوات من بدء الاضطهاد الإجرامي المنظم ضد يهود ألمانيا في إطار مشروع طرد اليهود من المجال الحيوي الألماني. كان معسكرعمل قسري تدهورت أوضاع نزلائه في الشهور الأخيرة من الحرب نتيجة انهيار الاقتصاد الألماني، وتحول إلى رمز وظفته الحركة الصهيونية بشكل خبيث ومراوغ. (المترجم)

على حسابات سياسية واقتصادية نفعية. لكن مفهوم الفرادة هذا خدم في الوقت نفسه إيديولوجيي الديمقراطية الغربية لجهة إخراج أوشفيتز من التاريخ الألماني، ومن نطاق الديمقراطية والرأسمالية ومن عقل التنوير ليتم إضفاء طابع اسطوري عليه. ما عادت الفرادة تعني جنون له بعد فريد على أرضية العقلانية البورجوازية الحديثة بالتحديد، بل تدخل كل قوة ظلامية غريبة خارجية وغير أرضية إن جاز القول، التي لا يمكن أن يكون لها أي علاقة مع الروح الرأسمالية- الديمقراطية.

بقدر معين من مكر الفلاح استغل نولته الجهل الواضح لمفهوم الفرادة الديمقراطي في إطار تبريره التاريخي للاشتراكية الوطنية وأوشفيتز في ضربة واحدة من خلال إدراجهما ضمن قائمة جرائم التحديث الشائعة، وعدهما جريمة ثانوية عديمة الشأن. وكما كان الحال فيما تعلق بأزمة ديكتاتورية الاشتراكية الوطنية وفق المعنى السياسي – الاقتصادي العام، تم أيضاً فيما تعلق بالهولوكوست وفرادته النوعية عكس المنظور بالتعارض مع نولته، بهدف عدم المساس بأي بعد من فرادته ووضع الهولوكوست ضمن إطار تاريخي سلبي بدلاً من الإيجابي. ومن ثم تحول الهولوكوست إلى لائحة اتهام ضد عقل التنوير، وضد الرأسمالية وضد التاريخ القومي الألماني، وبهذا المعنى لا يكون الهولوكوست جريمة غريبة، بل نتيجة ألمانية نوعية لتاريخ التحديث في حد ذاته، الذي تشبثت جذوره بالأرضية العامة لفكر التحديث البورجوازي- الليبرالي والديمقراطي.

من الواضح تماماً أن إضفاء سمة طبيعية وبيولوجية على ما هو اجتماعي ابتداءً بهوبز ومروراً بسميث ومالتوس وغيرهم وصولاً إلى داروين كان تمهيداً تاريخياً لأوشفيتز. كما تضمن علم آثار الهولوكوست فكر دوساد «الفاسد» الذي روج للمرة الأولى للفصل التام بين النشاط الجنسي والممارسات الوظيفية وأي مشاعر إنسانية؛ كان كابوساً حل بالوعي بالذات، وتجاوز حدود خيال النزعة الوظيفية للآلة الاجتماعية ودونه ما كان من الوارد حتى التفكير بجهاز أوشفيتز.

كما أن معاداة السامية الحديثة متجذرة في فكر التنوير كما برهن على ذلك بولياكوف؛ وما كان الأمر صدفة، بل عكس التناقضات الداخلية في الوعي بالذات البورجوازي الحديث، إذ فرضت المطالبة بتأمل ذاتي منطقي خضوع ذاتي لقوانين طبيعية زائفة في مجتمع مادي أعمى، كما فرضت موقفاً أساسياً غير عقلاني يُسقط على الكائن الغريب المتمثل باليهود عند كل أزمة تطور رأسمالية وعند كل مأزق.

انبثقت كل عناصر التفكير التي قادت إلى أوشفيتز من تيار تاريخ التحديث العريض ومن إضفاء طابع إيديولوجي عليه. وإذا كانت متلازمة معاداة السامية انتشرت بالفعل في جميع أنحاء العالم الغربي في الحركة الرأسمالية الصاعدة في القرن التاسع عشر، فقد حطت رحالها بشكل إضافي في الثورة الصناعية الثانية الفوردية، بنفس القدر الذي دفع فيه التبرير الاقتصادي والعسكرة الداخلية للإنسان نحو نظام مطلق من «العمل المجرد» شمل المجتمع بأسره دون ثغرات، جاء العنصر السلبي لفئة العمل عديمة الجودة والغريبة وغير المكترثة بأي صفة حسية. إن إضفاء سمة طبيعية وبيولوجية على نقص الجودة المتمثل في «العرق اليهودي» المفتقر للمزايا وإسقاط مقتضيات التجريد الأجوف المرتبط بالرأسمالية على «كائن يهودي» قد حظي بدفعة جديدة من خلال المساواة الاجتماعية للتوزيع المجرد لحصص العمل من قبل النخب الوظيفية على أيدي القادة والتابعين التي انتشرت لأول مرة بهذا القدر، إذ اشتدت الحاجة إلى التخلص من العقلانية المدمرة المرتبطة بذلك من خلال عملية إسقاط.

ومن ثم، فإن الزيادة النوعية في الطلبات غير المعقولة والمستوى الجديد من الاستيعاب وفق آراء بنثام لم يترافق فقط مع نمو وتكثيف متلازمة معاداة السامية في ألمانيا وفي بقية العالم ولاسيما في الاتحاد السوفيتي وفي الولايات المتحدة حيث أدت الثورة الصناعية الثانية التي تعززت في الغرب نتيجة وقوع البلدان التي كانت السباقة في التطور في الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تورم التوجهات المعادية للسامية في الوعي الاجتماعي.

وعلى الرغم من إن الحزب البلشفي الذي تعود أصوله إلى الاشتراكية الديمقراطية فهم معاداة السامية بوصفها غباء خالص وفرض عليها عقوبة بعد ثورة أكتوبر، لكن انتشر في العقد الثالث من القرن الماضي ضمن الحلقات المحيطة بستالين تيارات لا شعورية معادية للسامية، لعبت دوراً حاسماً في موجة الملاحقات والمحاكمات الاستعراضية في العقد الرابع من ذلك القرن التي طالت الخونة والعملاء والمخربين ورافقت التاريخ السوفيتي حتى النهاية. كما إنه تم التخطيط في بداية العقد السادس، قبل وقت قصير من موت ستالين، لترحيل اليهود السوفييت، وثمة كراس لوزارة الداخلية بعنوان «لماذا يجب ترحيل اليهود من المناطق الصناعية» (رابوبورت، ١٩٩٢)، لكن لم يتم تطبيق الخطة. وبرزت لاحقاً نزعة معاداة السامية السوفيتية من خلال السياسة الخارجية المحابية للعرب ضد إسرائيل، التي تم ترويجها في الداخل بوصفها معادية للصهيونية، وترافقت بملاحقة عملاء صهاينة مزعومين. كان لنزعة معاداة الصهيونية السوفيتية نغم خاص، إذ كان ستالين داعماً بقوة للتطور وفق نموذج فورد ولديكتاتورية التحديث. وبدا إنه كان عليه ضمن هذا السياق أن يلتقط عارض معاداة السامية الذي كان لديه تقليد طويل في ظل القيصرية. ونظراً لأن الاتحاد السوفيتي لم يعاني من الأزمة الاقتصادية الغربية، وكانت حركة المال تحت سيطرة رأسمالية الدولة فقد توجه الإسقاط الجنوني، بشكل محدود، ضد التجريد الخيالي لليهودي بوصفه ممثل رأس المال حامل الفوائد بقدر ما توجه ضد النظرية المجردة التي دانت اليهود. لذا لم تستهدف الملاحقات المضاربين ورجال المصارف بل المثقفين. وقد لعب هذا المتغير دوراً أيضاً في معاداة السامية الغربية لكنه احتل المركز في الاتحاد السوفيتي. وسبق للينين أن هاجم أكثر من مرة المتسكعين والمهوسين بين صفوف المثقفين. وإنه لمن السهل استيعاب أن هذه الهجمات كانت نتيجة التحول إلى نمط الإنتاج على طريقة فورد وما ترتب على ذلك من تداعيات لجهة وضع حد للمزاح، والكف عن النقاش حول الفائدة والضرورات، بل تزويد آلة العمل الاجتماعية بحصة العمل المحددة. عُد المزيد من التفكير النظري خطراً، ليس بوصفه نميمة مجردة غير مثمرة يجب إدانتها، بل لأنه هدد في المقام الأول بالتذكير بمستقبل ضائع لمجتمع مجالس ذاتي التنظيم يتجاوز أشكال الاستلاب التي فرضها المال

والدولة. وتدخلت هنا المنافسة الإيديولوجية مع الغرب التي ترافقت مع نزعة وطنية سوفيتية ومع خوف متنام من الغرب ولهذا عُدت النزعة الثقافية والتفكير النقدي فتوراً في النزعة الوطنية، ونوعاً من العدمية القومية. أصبحت إدانة النشاط الفكري سمة دورية في استعراضات الحزب والدولة انطلاقاً من وعي نظري ركيك ومن حقد على احتمال ظهوره.

كان ذلك عبثياً ومرائياً إلى أبعد حد نظراً لأن الكوادر في كل المجالات كانوا من المثقفين، وكانت نسبة عالية منهم من أصل يهودي. لم يعد من الجائز عكس التناقضات والتمزقات وحافة الهاوية لحدث مجتمعي بشكل مفهوم ليتجلى بطريقة مثيرة من خلال إدانات متبادلة للمثقفين بوصفهم متنمرين ثقافياً ومخربي البناء الاشتراكي. كان على ستالين ربط العارض معادي السامية الشعبي بإدانة نزعة العدمية القومية اليهودية غير الموثوق بها ليرمي مثقفي الحزب إلى الذبح.

تضافر الرعب الهائل من سياسة التصنيع التي تم دفعها، وأساليب التعذيب المستخدمة في تدريب المادة البشرية على الانضباط الفوردي المجرد للزمن ومعاداة السامية وموجة الاضطهاد المشروعة ضد المثقفين لتشكل عملاً فنياً دموياً شاملاً عُرف بتشيستكا Tschistka (التطهير؛ التطهير أو إفراغ الأمعاء) (رابوبورت،١٩٩٢) في تاريخ القرن العشرين. ونظراً لأنه تم تبرير التشيستكا وتعسفها المذهل، وعمليات الإعدام الجماعية، والتعذيب، والمحاكمات الاستعراضية المبتذلة التي استخدمت مفردات مأخوذة عن أورويل في وصف نظام السعادة الاشتراكي والنضال الضاري ضد الرأسمالية الغربية وعملائها، فما كان هناك من مجال إلا تتخذ أشكال هستيرية وذهانية أدت حرفياً إلى تدمير أرواح المتهمين. وكان المراد التطهر منه هي المقاومة الداخلية ضد «العمل المجرد» الذي فُرض على المجتمع بخطوات هائلة (ومنع إمكانية بلورة اعتراض نظري). ولهذا كان تحشيد معارضي معاداة السامية ومعاداة المثقفين ضرورياً. ويمكن لتعليق ضابط قيصري معتقل إلقاء ضوء على الأمر:

«في خاتمة المطاف تحققت أحلام قيصرنا نيقولا، على الرغم من أنه كان ألطف من أن يتمكن من تحقيقها، إذ امتلأت السجون بالبلاشفة وباليهود.» (رابوبورت).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية انتشرت موجة العداء للسامية بشكل واسع، ربما أكثر مما وقع في الاتحاد السوفيتي. وبطبيعة الحال تم هنا إسقاط المضاربات والأزمة المالية وأزمة المصارف على الكائن اليهودي الغريب. وقد كتب جون كينيث غالبريث حول المزاج في أعقاب الجمعة السوداء: «ثمة آثار لمعاداة السامية عميقاً تحت السطح» (غالبريث ١٩٩٥). لم تبق إيديولوجية معاداة السامية تحت السطح، كما لم تنحصر في إطار رد فعل غير عقلاني تجاه الأزمة، إذ كان هنري فورد بالذات، نبي الثورة الصناعية الثانية والشريك في إقامتها مأخوذاً منذ زمن طويل بجنون معاداة السامية. وظهر ضمن مؤلفاته في بداية العقد الثالث من القرن العشرين (عمل ترجم إلى اللغة الألمانية عدة مرات) عمل مميز بعنوان «اليهودي العالمي» عبر فيه عن فرحه مثل هتلر تقريباً بالمناقشة المُحتملة للمسألة اليهودية:

«المسألة اليهودية قائمة في الولايات المتحدة منذ سنوات؛ إنما تحت سطح العلنية (...) والآن صار من الممكن استخدام كلمة يهودي علناً بعد أن كان هذا مستهجن قبل عام. وتظهر الكلمة يومياً تقريباً في الصفحات الأولى للجرائد والمجلات وهي قيد المعالجة في كل المواقع.» (فورد). عاد سبب كراهية ممثل الليبرالية الديمقراطية لليهود وخشيته منهم وهو الذي فرض اسمه على تلك الحقبة لا يختلف عن مبررات هتلر وستالين، إذ تعلق الأمر بقيام نظام فورد لترشيد واستنزاف المادة البشرية بطريقة علمية وتحريرها من التفكير في المقتضيات المجردة. وكما كان حال النازيين مثل فورد إبداعاً (إنجاز خاص به تحديداً) وأراد الاستيلاء على رأس المال (وبالتحديد رأس المال مولد الفوائد والنظام المصرفي) لذا تم إلقاء كل التبعات السلبية المدمرة لنموذج فورد في إطار أزمة الرأسمالية على حاملي رأس المال المالي عدمي القومية، وتمت مماهاة الوضع بشكل مباشر مع اليهود بوصفهم ناقلي ثقافة بالاستناد إلى عوامل بيولوجية:

«إن المصرفي اليهودي العالمي، الذي لا يمتلك وطناً، بل يتلاعب بكل الدول ويحرض البروليتاريا اليهودية على الانتقال من بلد إلى بلد بحثاً عن ظروف اقتصادية مواتية، هو خلف كل المشاكل التي تثير الاضطرابات في عالم اليوم. فالهجرة قضية يهودية وقضية الأخلاق في السينما يهودية أيضاً. وحل المسألة اليهودية هو في المقام الأول شأن يهودي؛ وإن لم يقم اليهود بذلك فسيتولى العالم حلها **(...)** ثمة شعب يتضرر من خلال التلاعب بالتخفيضات؛ وثمة شعب آخر يتم أخذ ماله من مجرى دماء الدورة الاقتصادية **(...)** وفي أوقات العاصفة يقع المزيد من الثمار في سلال المصرفيين الدوليين. إن الحرب وأيام الفاقة تعطيهم أغنى محصول. وإن ذهب المرء عبر غرف المكاتب الحكومية حيث يُفترض أن تكون الأسرار الضريبية، وحيث من المفترض المحافظة على معلومات المصارف الاتحادية والسياسة الخارجية، يجد المرء يهوداً في كل المواقع التي تتمناها اليهودية العالمية لتتطلع على كل ما تريده **(...)** لقد خذلت حيل المصرفيين المزارع والصناعات الأمريكية وقطعت أنفاسهم قروض الائتمان ثم تراهم يستغربون أين يوجد المال **(...)»** (فورد ١٩٢٢).

سواء إن اتخذ ذلك شكل رأسمالية الدولة أم رأسمالية المنافسة الحرة فالأمر تعلق بإنشاد قصيدة مديح الإنتاج الصناعي الواسع المنفذ في إطار نظام الترشيد وفق نموذج فورد ورأس المال المُبدع بوصفه لا يعدو أن يكون إقطاعية أو عمولة تُحصلها دولة العمال بشكل مباشر بزعم وضعها لتلبية احتياجات الجماهير بالتعارض مع المؤامرة اليهودية العالمية التي تمت إدانتها بوصفها عملية توليد مال متعطشة للدماء دون مسؤولية اجتماعية متمثلة بآلة عالمية تم تسليحها مترافقة مع أناشيد تمجد العِرق.

وإن تعلق الأمر بالنزعة الوطنية السوفيتية أو بسياسة الاكتفاء الذاتي الاشتراكية الوطنية أو بإنعزالية الولايات المتحدة في مواجهة سوق عالمية منكمشة ومثيرة للشك نرى أنها اشتركت في نغمة إيديولوجية تضمنت هذا القدر أو ذاك من نم، إذج نظرة إلى العالم متضمنة عداء للسامية. لقد تم حشد

إيديولوجي شمل العمل بوصفه اسمنت زائف يسمو فوق الطبقات، والنزعة الوطنية/ نزعة الاكتفاء الذاتي بوصفها عنصر مرافق لموجة العداء للسامية لإطلاق الثورة الصناعية الثانية لتتجاوز بعيداً رأسمالية القرن التاسع عشر. ويجب الاعتراف بهذا الشكل التنظيمي الذي تم في إطاره استكمال الخرق غير العقلاني والقاتل حتى وإن تجلى الأمر من جديد بأشكال وكثافة متباينة، إذ ارتقى موقع العمل ليصبح موقع تجميع وقد وجد عنصر القهر والعسكرة الفوردي تعبيراً عن نفسه بشكل علني وهمجي في مواقع التجميع هذه. وهكذا اتضح المدى الذي وصل إليه استيعاب الرأسمالية على الرغم من وجود أشكال تطوعية في مواقع العمل. ففي العقد الثالث من القرن العشرين لم يكن أنصار اليمين الراديكالي هم وحدهم الذي نظموا مثل هذه المعسكرات بل قام بذلك يساريون، ونقابات، بل حتى منظمات شبيبة شيوعية وأضفوا عليها طابع بعثة دينية ثم وضع مكتب العمل النازي يده عليها. وقد شهدت الولايات المتحدة منذ ١٩٣٥ تحت تأثير البطالة الجماعية هذا الشكل من تنظيم العمل المجرد من قبل الدولة بطريقة فرضت الاستلاب وكانت شبيهة بالنظام العسكري:

ومع ذلك، في آذار، أقر الكونغرس قانون الإغاثة من البطالة، الذي على أساسه تم في ذلك الوقت تأسيس فيلق الحفظ المدني (CCC). تم جمع متطوعين تراوحت أعمارهم بين ١٨ و٢٥ عاماً هنا في نوع من معسكرات خدمة العمل ولأعمال حماية الطبيعة والمناظر الطبيعية. وفي عام ١٩٣٥، حصل نصف مليون شاب على ٣٠ دولاراً أجراً من العمل في مثل هذه المعسكرات. لم يُطبق هنا أي تنظيم ذاتي لوعي أسمى ومتحرر، لكن فُرض «مجتمع» قمعي في أفق فورديّة عالق تحت إملاء «الآلة البديعة»، وأوصياؤها وسائقوها. كان الإكراه أكثر قسوة مقارنةً مع كل الطوعية الداخلية في دكتاتورية التحديث السوفياتية. كان على الوسط الاجتماعي، الذي لم يتشكل بعد بشكل رأسمالياً إلى حد كبير، القيام بذلك لذا اتخذ نسخة رأسمالية الدولة من التعبئة الفوردية أسوأ أشكالها. فبعد فترة وجيزة من ثورة أكتوبر، لم يترك لينين شكاً حول الغضب من إلزامية مجتمع العمل الكامل القادم:

«سنزج في مكان واحد عشرة أغنياء، وعشرات المحتالين، ونصف دزينة من العمال الذين عانوا من ضغط العمل (مثل كثير من عمال التنضيد في بتروغراد، ولا سيما في مطابع الحزب)، ونضعهم في السجن. وفي مكان آخر سينظفون المراحيض.

في موقع ثالث، سيتم إصدار جوازات سفر صفراء لهم بعد أن يقضوا مدة عقوبتهم (!) حتى يراقبهم كل الناس بوصفهم عناصر ضارة حتى تتعافى. وسنطلق النار على الفور في المركز الرابع على واحد من كل عشرة طفيليين» (لينين).

«لا يمكن أن يخفي هذا التبرير الأخلاقي السخيف لهذا العمل الإجباري المترافق مع تقديم زجاجة حليب لكل طفل من عائلة فقيرة بشكل منظم.» (المرجع نفسه) حقيقة أن الأمر تعلق في الواقع بتثبيت آلة الدولة الرأسمالية كغاية في حد نفسها. اتضح هذا بشكل خاص في افتراض لينين البروتستانتي: «من لا يعمل يجب ألا يأكل أيضاً! هذا هو الواجب العملي للاشتراكية» (المرجع نفسه). تحت هذا الشعار، كان موضوع لينين المفضل عن «السخرة الأشد وطأةً» (المرجع نفسه) قادراً على الارتقاء إلى مستوى النظام اليومي. تم الإعلان عن ديكتاتورية العمل الفوردية هنا على أنها ضرورة طبيعية بهدف التمكن من تجاهل الاحتكاكات البشرية وإمكانية المعاناة وإضفاء أسلوب الإكراه العسكري ضد المادة البشرية بوصفه حقيقة طبيعية إيجابية، تماماً كما جرى قبل قرن مضى في الثورة الصناعية الأولى. لم تكن «عسكرة الاقتصاد» وفق تروتسكي[1] مجرد إجراء طارئ في اضطرابات الحرب الأهلية، بل كانت برنامج حقبة بأكملها.

---

(١) ليون تروتسكي (ليف دافيدوف برونشتاين)١٨٧٩ - ١٨٤٠ صاحب نظرية الثورة الدائمة وقائد انتفاضة أكتوبر ضد الحكومة المؤقتة، وباني الجيش الأحمر، ومؤسس الأممية الرابعة. أوصى لينين بإبعاده هو وستالين عن قيادة الحزب البلشفي.أسس بعد رحيل لينين المعارضة اليسارية فتم طرده من الحزب ونفيه. استقربه المقام في مدينة مكسيكو حيث اغتالته شرطة ستالين السرية عام ١٩٤٠ .(المترجم).

وهكذا اشتدت قسوة النسخة السوفيتية من إرهاب العمل في دولة العمل تحت ضغط عاملين، إذ لم يكتف «طُعم» رأسمالية الدولة بفرض حشد القوى وفق نموذج فورد، بل كان عليه بالإضافة إلى ذلك التعامل مع شعب من المزارعين منتمين إلى حقبة ما قبل الرأسمالية تم فرض الاشتراكية عليه، وهو شعب لم يسبق له قط مواجهة أي درجة من عملية التدجين. أدى عدم التوافق الزمني هذا إلى جلب نظام الغولاغ الفظيع، وإقامة شبكة منظمة مجتمعياً من مواقع التجميع والعمل القسري التهم ملايين من المعتقلين. تم هناك استغلال قوى العمل البشرية حتى الموت، ولا سيما في مشاريع البنى التحتية لعملية التصنيع المكثفة السريعة، إذ ابتلع مد سكة حديد موسكو وحده عشرات الآلاف من عمال السخرة. وكان من المحتم أن يدرك الأيديولوجيون الغربيون في وقت لاحق أن نظام الغولاغ الإرهابي يُعد الاختراع الفعلي لمعسكر التجميع. ففي هذا الصدد أيضاً حُط من شأن الديكتاتورية النازية بوصفها لا تعدو أن تكون مُقلداً بهدف إلقاء اللوم على الشر التاريخي المتمثل بثقافة آسيوية شيطانية، وجعل النسخة النازية من معسكر التجميع تبدو وكأنها مجرد حادث صناعي في التاريخ الغربي.

في الواقع، الوضع هو عكس ذلك تماماً، إذ إن معسكر التجميع هو في الأصل اختراع غربي تم استيراده من قبل دكتاتورية التنمية السوفيتية، إذا جاز التعبير. كان معسكر التجميع في الأصل نتاجاً للنظام الاستعماري الغربي في أواخر القرن التاسع عشر، كما أوضح المؤرخ البولندي أندريه كامينسكي. ربما يكون مصطلح «معسكر التجميع» من صوغ الجنرال الإسباني فاليريانو ويلر إي نيكولاو حين أخمد انتفاضة في كوبا في عام ١٨٩٦ وأمر إنه «في غضون ثمانية أيام لا غير، على جميع الفلاحين الذين لا يرغبون في أن يعاملوا بوصفهم متمردين التجمع في المعسكرات المحصنة» (Kaminski 1990، 34).

سُميت هذه المعسكرات «campos de Concentración». وبعد أربع سنوات، أقامت الولايات المتحدة معسكرات تجميع في جزيرة مينداناو لمحاربة

المتمردين بعد انتزاع الفلبين من إسبانيا. وكما هو معروف، استخدمت القوة الاستعمارية البريطانية «معسكرات التجميع» في نفس الوقت الذي استخدم فيه نظام الإرهاب في حرب البوير[1] في جنوب إفريقيا، وأودت بحياة عشرات الآلاف من المدنيين.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الاختراع العسكري لإرهاب الدولة خدم، بعد عقود بوصفه شكل من أشكال فرض «المجتمع المدني» لتنفيذ الثورة الصناعية الثانية، في مواجهة الانتفاضات ضد الاستعمار وحركات التحرر، مع طيف واسع تراوح بين معسكرات العمل «التطوعية» إلى معسكرات التجميع والإبادة. لكن التاريخ الحقيقي لمعسكر التجميع تجاوز مجرد الاسم. فعلى مستوى أعلى من التطور وعلى نطاق أوسع، تكرر ما طارد تخيلات دو ساد في القرن الثامن عشر. إذ وصفت رواية «مئة يوم من سدوم» نوعاً من معسكر تجميع من منطلقات الجنس والإبادة الذي كان له نظيره الحقيقي في مصحات المجانين، ودور الحضانة، ودور العمل، وسجون الشباب، وثكنات العبيد الاستعمارية للرأسمالية المبكرة، كما رسمها الديمقراطي الليبرالي بنثام بحب، بما في ذلك تجريب أنظمة الحراسة وتحديد الوشم.

في النهاية، أشار معسكر الاعتقال، على المستويين الجزئي والكلي، إلى الطبيعة القهرية للرأسمالية بشكل عام، التي لم يكن مصنعها ونظامها العمالي بالكامل سوى الاستبداد العسكري المترجم في الحياة اليومية. تضمن الاستبداد المتزايد للهدف الرأسمالي في حد ذاته أيضاً تعريف «الحياة التي لا تستحق العيش» كما تم إعدادها في الخطابات العنصرية والاجتماعية الداروينية حتى الحرب العالمية الأولى. فمن حيث المبدأ، بالنسبة للرأسمالية، تُعد كل حياة تبديداً إن لم

---

(١) حرب البوير الأولى **(١٨٨٠-١٨٨١)** تجابه فيها الجيش البريطاني مع مواطنين من أصول هولندية، ودارت أحداثها في جنوب إفريقيا، ثم تلتها حرب البوير الثانية **(١٨٩٩-١٩٠٢)**. **المترجم.**

تضمن العيش من أجل «استغلال القيمة». ففي كل من الاتحاد السوفيتي والدول الغربية، تم ممارسة العناصر الفردية لهذا البرنامج الإجرامي في تاريخ الثورة الصناعية الثانية. كان العلاج النفسي لأعضاء المعارضة جزء من هذا تماماً مثل التعقيم القسري للمعاقين، وهو النظام الذي ساد في السويد الاشتراكية الديمقراطية جيدة التصرف حتى بعد الحرب العالمية الثانية بفترة طويلة. إن ذلك الارتباط بالمنطق والتاريخ العام للرأسمالية مثل أحد الجوانب في جعل المتغيرات الغربية الأنغلو ساكسونية مرئية لفرض تأريخ سلبي لأوشفيتز. لم يأت النازيون من كوكب آخر، كانوا كذلك من لحم جسد تاريخ التحديث. لقد تجذرت جرائمهم الجماعية الفظيعة في قيود نمط الإنتاج الرأسمالي الذي لا يزال يهيمن على حياتنا ويعلن اليوم إنه الفائز العظيم في التاريخ. ولن يتحول أوشفيتز إلى جزء من التاريخ إلا بعد الانتهاء من الرأسمالية.

يكمن الجانب الآخر لعملية إضفاء طابع تاريخي في واقع وضع أوشفيتز ضمن استمرارية التاريخي الوطني النوعي الألماني. صحيح إن هذه الجريمة تنتمي إلى الحداثة الأوروبية، كما إنه من الصحيح أيضاً أن الجريمة اقتُرفت من قبل مجرمين ألمان فقط وتم تحميلها للمجتمع الألماني بأسره. ثمة بعض العناصر الفردية المتعلقة بأوشفيتز وبالتحضيرات الإيديولوجية له تنتمي إلى تاريخ الثورة الصناعية الثانية بشكل عام ويمكن العثور عليها في كل البلدان. لكن لم يتم في الاتحاد السوفيتي ولا في الولايات المتحدة الأمريكية وضع برنامج حكومي لقتل اليهود. بل إن هنري فورد نأى بنفسه لاحقاً عن معاداة السامية التي لم تكن بكل وضوح ضرورة حيوية لنسخته من الإنتاج الرأسمالي الضخم. كان هناك في ألمانيا فقط حركة جماهيرية معادية للسامية علناً نجحت في الوصول إلى السلطة. ينطبق هذا على القضاء على الأشخاص غير الجديرين بالحياة، الذي يمكن أن نجد عناصرها في كل المجتمعات المعاصرة للنازي، لكن فقط في ألمانيا النازية تم التخطيط للأمر وتنفيذه على نطاق واسع.

كان أوشفيتز بوصفه جريمة فريدة ألمانياً على وجه التحديد. لكن هذا الصدد أيضاً ما كان النازيون من كوكب آخر، بل جاؤوا من أعماق التاريخ القومي الذي هو فاسد إلى الأبد ولا رجعة فيه. كل المحاولات للنظر في أوشفيتز في التاريخ الألماني بوصفه جسماً غريباً والتمسك ببعض ما هو أفضل من التقاليد (الديمقراطية، التنويرية، إلخ) محكوماً عليها بالفشل. من هذا يمكن أن يكون هناك نتيجة واحدة فقط يمكن استخلاصها هي القطيعة القاطعة مع الأمة بشكل عام، القطيعة مع أي شيء قومي ومع الصورة الذاتية وأي ولاء قومي. وكما انتمت معاداة السامية بشكل عام إلى القومية بشكل عام، انتمى أوشفيتز بشكل خاص إلى الأمة الألمانية . لكن العام والخاص متشابكان دائماً؛ فما هو خاص ينتمي إلى ما هو عام كما إن العام يحتوي الخاص. يجب، في هذا الصدد، عدُ أوشفيتز بداية نهاية كل الأمم ونهاية الرأسمالية على هذا النحو، وهي التي اخترعت الأمة ومنطقها وفي نهاية المطاف أنتجت أيضاً أوشفيتز.

تم في تاريخ الثورة الصناعية الثانية الكارثي التي طورت على مدى قرنين من الزمان أيديولوجية شرعية محددة لبناء الأمة الألمانية، استرجاع الجانب العنصري الذي كان أول من اخترعه هيردر وفيخته، في القرن التاسع عشر، وتبرير موقف الأمة المعادي للسامية ليس بوصفها كياناً سياسياً وقانونياً، ولكن بوصفها مجتمعاً قائماً على الثقافة والنسب أو الدم المشترك في المنافسة الرأسمالية مع بريطانيا العظمى وفرنسا حيث شُكلت الصورة الذاتية لحداثة اللحاق بالركب الألمانية في القرن التاسع عشر، وارتبطت بأفكار الدولة الأبوية والمؤسسات منذ كتاب «اشتراكية الدولة» لأدولف فاغنر، وكتاب «الملكية الاجتماعية» لبسمارك. لقد أصبحت تلك هي «الأيديولوجية الألمانية» التي استلهمت «أفكار ١٩١٤»، واستخدمها الألمان وأثروها بالليبرالية الاقتصادية الأنجلوسكسونية وبمفهوم «الأمة السياسية الفرنسية» وسعت إلى تحديد حقوق المواطنة.

كان النازيون الورثة الشرعيون لهذه الصورة الذاتية الألمانية القومية، التي قرنوها في الأصل فقط مع الليبرالية الاجتماعية ومفاهيم الاشتراكية الديموقراطية «الاشتراكية الوطنية»، وصولاً إلى «ديمقراطية الدم» الوهمية تحت راية دولة العمل الفوردية البدائية. يمكن، في موقف المجابهة الأيديولوجية الدموية ضد نسخ الرأسمالية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، الارتقاء بالثورة الصناعية الثانية لتصبح ثورة اجتماعية سياسية ألمانية، إذ تجلى فهم الذات الألماني على شكل «احتجاج» الرايخ، الذي لم يخضع لروح «صاحب الدكان الغربي»، وتم المضي إلى الحد الأقصى وانتهت بكارثة تاريخية لم تشهد مثلها على مدى آلاف السنين. الجوهر الأيديولوجي لفكرة مجتمع الدم القومي الثقافي، أي فكرة الحداثة التي لا تندمج في الوظائف الرأسمالية والأنطولوجية «الهوية» الوطنية أو الجوهر تتطلب هدفاً قومياً يتجاوز الرأسمالية. ومع ذلك، فإن «النضال» من أجل وجود الكيانات «العرقية»، التي هي نفسها نتاج للرأسمالية، ظهر على أنه لايمكن في الحقيقة الفعلية طرحه بوصفه غاية في مواجهة الاقتصاد الرأسمالي (ناهيك عن أن تكون غاية في حد نفسها) بل بدا بوصفه وسيلة. هذه النسخة الألمانية من الحداثة الرأسمالية وتطبيق اقتصادات المجتمع بإيديولوجية الدم المناهضة للاقتصاد صار يستخدم الآن في الانقطاعات الهيكلية وأزمات الانتقال إلى الفوردية من خلال ثورة شعبوية، أو ثورة محافظة، أو ثورة يمينية.

إن مفارقة «رأسمالية مناهضة للرأسمالية» وسمت الثورة الصناعية الثانية بشكل متفاوت في الاتحاد السوفيتي وفي الولايات المتحدة. إن التشديد الأقوى على جوانب اقتصاد الدولة، كما ظهرت منذ نهاية القرن التاسع عشر وفُرضت من خلال الحرب العالمية، والتشديد على إنجازات رأس المال الصناعي الزائف الملموس، والموقف من التساوي في العمل ومن عناصر سياسة اكتفاء ذاتي وطنية بوصفها رد فعل على انهيار الاقتصاد العالمي كانت مجتمعة نقاط علام هيكلية اكتست في كل مكان تلوينات مناهضة للرأسمالية وإن كان ذلك بتركيزات متفاوتة وتبريرات إيديولوجية متباينة. مضت الثورة التقنية والتنظيمية لعملية

الترشيد على طول الخط مع تصورات غامضة ومخلصة حول تحويل سياسي مجتمعي باتجاه «ديمقراطية عمل» وفق نموذج فورد. إن «هذه الثورة المناهضة للرأسمالية» التي قامت على أرضية رأسمالية واتخذت أشكال رأسمالية لم تمتلك أي علاقة بالتحرر الاجتماعي؛ إذ كانت أشكالاً لقسر قمعي في سبيل مستوى تطور جديد لآلة المجتمع الرأسمالية. لم يحتفظ مفهوم الثورة البورجوازية المأخوذ عن الاشتراكية بأي شيء آخر. ولهذا صارت «الثورة» في القرن العشرين القائم وفق نموذج فورد قابلة لأن يستولي عليها اليمين.

ففي ألمانيا، نجد أن كلمة «اليمين» لا تعني شيئاً سوى «شعبوي» (وكذلك اليسار لم يخلُ من ما هو الأسوأ من جميع الأيديولوجيات البرجوازية). «الثورة الفوردية» بمسيراتها الجماهيرية ومعسكراتها العمالية كانت دولة سلطوية في كل مكان، كما هو واضح ولكن في ألمانيا، كان بناء الأمة نفسها «ثورة من فوق» مشبعة بأفكار شعبوية.

عكست الاستعراضات الهوليودية النازية التعبير عن هذا الطابع العام للاضطرابات الاجتماعية على الدوام . هذه ثورة ولدت بروح الخنادق، ثورة مشت بخطوات إوزة[1]، دون أي لحظة تحرير فوضوية، بل اتخذت شكل من أشكال التأديب الجماهيري وفق نموذج فورد. كانت ثورة وفق تصور بنثام. وكان من المحتم أن تمضي وفق الشكل الشعبوي الذي تجلت فيه لتصل إلى برنامج القتل الجماعي. يمكن من خلال التأديب الذاتي والجماعي الديموقراطي الفوردي، بمعنى الشرعنة «الشعبوية» أن تبدو حتى الآن بوصفها استكمال لأسطورة فوق تاريخية، كامنة وراء وجهات نظر العقلانية الرأسمالية الهشة. إن النقد الفوردي الزائف العام للمال «البرجوازي» القديم والرأسمالية البارزة، جنى قوة خاصة لفرض تأثير اللاعقلانية الإضافية.

---

(١) خطوة عسكرية اعتمدتها قوات العاصفة النازية. (المترجم).

أدى تشكيل «ديمقراطية الدم» إلى حصر المساواة الفوردية في «العمل» حتماً في الألماني المتخيل - «الآري» سليل الأجناس والسادة الذين اضطروا لتطهير أنفسهم من «التلوث بالدم اليهودي» في حين إن «العرق السلافي» في شرق المنطقة التي سيحتلها جيش يحدد من يجب أن يُفرض عليه العمل بالسخرة. هنا يتضح الاختلاف عن الاتحاد السوفيتي على الفور: كان الغولاغ نظام وظيفي عقلاني بحت للاستخدام الإرهابي لقوة العمل، في حين كانت معسكرات التجميع النازية في نفس الوقت (وحتى خارج وظيفة العمل) نظاماً للانتقاء العرقي «القومي». ما كان لهذا الانتقاء ولفرض «الآرية» أن يؤديا بالضرورة وحدهما إلى الهولوكوست. تضمنت قوانين نورمبرغ العنصرية الإكراه سيئ السمعة للآريين على إثبات نسب جميع مواطني الدم الألماني في إطار ديمقراطية الدم. لذا عُدت «الزيجات المختلطة» أو العلاقات الجنسية بشكل عام بين الألمان واليهود إهانة عنصرية، لذا تم فرض التمييز على اليهود ومصادرة ممتلكاتهم (ولا يزال عدد غير قليل من الألمان حتى الآن يربحون، بوصفهم «ورثة» لتلك الممتلكات المسروقة)، كانت خطط ترحيل اليهود عن ألمانيا ضمن الإجراءات الوهمية للفصل، كما هو قائم في منطق ديمقراطية الدم، قبل إن يصل الأمر إلى القتل. لكن «الثورة الألمانية» لا يمكن أن تتوقف عند مجرد «التطهير القومي». كانت الخاصية الفوردية الأكثر عمومية لهذه الثورة بالتحديد هي التي حثت الثورة الألمانية على تبني «التطهير» كأيديولوجية دم عرقية تجاوزت الاكتفاء بالانتقاء. عُد اليهود ليس فقط «دماً غريباً»، بل وفي نفس الوقت ممثلين بيولوجيين لكل السمات السلبية الرأسمالية وتجريداتها المدمرة. صار هذا النمط الراسخ منذ فترة طويلة، قابلاً للانفجار بقوة في ظل ظروف التعبئة الفوردية واكتسب الآن زخماً خاصاً به، إذ إنه من خلال إسقاط الجانب السلبي من العمل المجرد على اليهود تختفي الجوانب السلبية من جنة العمل الفوردية دون أن يتم تجاوز الرأسمالية كما هي حقيقة. فمع

فورد وستالين ظل الأمر مجرد إسقاط لمصلحة أهداف وظائف النظـام، وهكـذا أصبحت إسقاطات هتلر غاية في حد نفسها.

في ظل ظروف معاداة السامية بوصفها برنامج الدولة وعملية الانتقاء القومي التي فُرضت عملياً بشكل منظم تمكن هذا الدافع من الانتقال في المانيا إلى عملية قتل جماعي، كان من الضروري اختفاء القيمة الاقتصادية، والتجريد الوثني لحصة العمل المحددة من العالم، وهي التي تجسدت في اليهودي، ويجب أن تكون السلع أشياء للاستخدام مع بقائها سلعاً لكن بعد تنقيتها من التجريد اليهودي كما هو الحال مع العمل المنتج للسلع وكذلك عملية الإنتاج. كان عالم الاجتماع الأمريكي مويشه بوستون أول من صاغ جوهر مناهضة الرأسمالية الكامنة في معاداة السامية: «المصنع الرأسمالي هو المكان الذي يتم فيه إنتاج القيمة التي «للأسف» يجب أن تأخذ شكل إنتاج البضائع» يُنظر إلى ما هو ملموس بوصفه الحامل الضروري لإنتاج المجرد.

من ناحية أخرى، ما كانت معسكرات الإبادة إلا نسخة مروعة مـن مثـل هذا المصنع، ولكن يجب أن يُنظر إليه على أنه نفي آري بشع مناهض للرأسـمالية. كان أوشفيتز مصنعاً لـ «تدمير القيمة»، أي لتدمير تجسيد المجرد. قام هناك تنظيم لعملية صناعية شيطانية بهدف «تحرير» ما هو ملموس من المجرد. كانت الخطوة الأولى نزع الصفة الإنسانية، أي تمزيق «قناع» الإنسانية عن اليهود على هذا النحو لإظهار ما هم عليه، أشباح وأرقام وتجريـد. كانـت الخطـوة الثانيـة بعـد ذلـك للقضاء على هذا التجريد، وتحويله إلى دخان، ولكن مع محاولة جعل بقايا الأخير من الملابس والذهب والشعر والصابون تخدم الهدف الملموس المتمثل في «قيمـة الاستخدام». كان أوشفيتز، وليس «الاسـتيلاء عـلى الـسلطة» في عـام ١٩٣٣، «الثورة الألمانية» الحقيقية، أي «ثورة» وهمية حقيقية للتكوين الاجتماعي القـائم. كان على هذا الفعل حفظ العالم من طغيان المجرد وتحرير النـازيين أنفـسهم مـن البشرية (بوستون ١٩٨٨). لا يقف فك التشفير هذا على النقيض مـن التحليـل الذي شمل أوشفيتز في وقت واحد في حساب المنفعة الليبرالية المصنفة في برنامج

فورد. مثل نفعية بنثام المروعة التي ما وفرت فضلات وجثث المحكوم عليهم (بما في ذلك جثته) لجعلها ذات قيمة - وكذلك أراد النازيون الاستفادة من رفات القتلى إلى حد إنتاج أباجورة مصنوعة من جلد الإنسان. في هذا الصدد، جسد أوشفيتز الليبرالية النفعية الأنغلوسكسونية، وكذلك حسابات المنافع «السكانية - السياسية» الأخرى التي كانت مرتبطة بالتأكيد بنظام معسكرات التجميع، ولم تؤثر فقط على اليهود. لكن البعد الحاسم لمعسكر أوشفيتز تجاوز ذلك، وكذلك فعلت العبودية الجماعية في الغولاغ في المعسكرات السوفيتية، أصبح الناس «عملاً» تم تدميره، لكن هذا التدمير كان مقبولاً وليس غرضاً فورياً ظل تحت تأثير حساب المنفعة، أي القسوة والمضي في التصنيع المُكثف فوق الجثث. كان أوشفيتز، بدوره، مصنعاً فورديا ً، تماماً مثل مصنع فولكس فاجن. أُديرت آلة الإبادة كصناعة رأسمالية عادية جداً، بشكل مشابه لكل الشركات الخاصة العادية. وشملت هذه شركة (J. A. Topf and Sons Erfurt)، مصنع الآلات والأعمال الإنشائية لهندسة الحريق، وهي أفران كبيرة لحرق الإنسان (Pressac) منحت المهندس فريتز ساندر، الموظف في هذه الشركة اختراع للنموذج الذي صممه لمحارق جثث عملاقة (المصدر السابق). لكن أوشفيتز كان مصنعاً سلبياً. لم يتم إنتاج أي شيء هناك، لكن جرى التخلص من شيء ما وكان بالتحديد التجسيد الخيالي لعملية التجريد الاجتماعية في نظام إنتاج السلع. ففي هذا الصدد، كان أوشفيتز النتيجة النهائية للفوردية كدين رأسمالي للعمل والصناعة الفداء الصناعي لديمقراطية الدم الألمانية من خلال إبادة اليهود. تضمن شعار «العمل يحررك» فوق بوابة أوشفيتز معنى مزدوج: «العمل» يجعلك حراً كهدف للوجود الرأسمالي، عندما «تتحرر» من اليهود ومن ثم من التجريد. وهكذا فقط تصبح جمل هيملر[1] الشهيرة، غير المفهومة، المقتبسة بشكل متكرر أمام رجال قوات الأمن الخاصة قابلة للفهم من جيد:

(١) هاينريش هيملر (١٩٠٠-١٩٤٥) قاد القوات الخاصة والشرطة السرية (الغستابو). انتحر حتى لا يقع في الأسر (المترجم).

«سيعرف معظمكم ماذا يعني ذلك حين تتجمع ١٠٠ جثة معاً ومتى، يكون هناك ٥٠٠ هناك أو، إذا كان هناك ١٠٠٠ جثة. أن تحمل هذا، وفي نفس الوقت، بصرف النظر عن الاستثناءات من نقاط الضعف البشرية، هذا ما جعلنا أقوياء ولائقين للبقاء. هذا أمر لم يتم قط تدوينه ولن يدون في سجل شرف تاريخنا.» (اقتباس عن بيبر). لا يجب أن تكون الكراهية الشخصية فعالة هنا، ولا حتى القسوة الشخصية، بل «تفاهة الشر» (هانا أرندت) لدى المحاسبين الكادحين والمهندسين ورجال الواجب الألمان الذين اضطروا إلى خنق كل المشاعر الإنسانية تجاه الضحايا من أجل «الغرض الأسمى» وهو نوع من خلاص البشرية.

حقق النازيون بطريقتهم الخاصة ما طالما حلمت به الاشتراكية الديموقراطية: «ثورة ضمن إطار النظام، يصبح فيها كل شيء مختلفاً تماماً بحيث يبقى كل شيء على ما هو عليه. أظهرت إبادة اليهود[١] إن الثورة الألمانية كنوع من التخلص من القمامة لتجسيد الشر في الرأسمالية، كان «عملاً دموياً» شاقاً يجب تحمله بشكل لائق، ثم الاستحمام بعد ذلك والتمتع أخيراً بالرأسمالية النقية.

يقف أوشفيتز و«فولكس فاجن» في علاقة متبادلة فهما عالم من الإنتاج الضخم واستبدال إنتاج السلع وفق نموذج فورد بهدف الاستخدام، واستبدلا التنقل الجماعي، واستردا الاستهلاك الترفيهي على حساب ذبيحة الدم اليهودية التي برأها «جنود العمل» من خلال الخضوع الذاتي للآلة الرأسمالية.

وصل هذا البناء المصاب بجنون العظمة بحيث لا يمكن تجاوز الجنون العام للرأسمالية إلى ذروته، ولم يستطع إلا أن يدمر نفسه، إذ إن إرادة التدمير التي بدت منذ البداية كأنها تعبيراً متأصلاً لكابوس الأيديولوجية «الوطنية» وللنزعة الفوردية.

---

(١) يتم التهاون في استخدام تعبير إبادة اليهود وفق ما هو شائع، لكن تعريف الإبادة لا ينطبق على الجرائم التي اقترفت بحق اليهود في عهد النازي...الإبادة الحقيقية وقعت في العالم الجديد في القارة الأمريكية وفي استراليا ونيوزيلاندا إذ قُضي على السكان الأصليين من قبل المستعمرون الأوروبيون (المترجم)

طارد «راجناروك» (Ragnarök)، نهاية العالم في الأساطير الجرمانية. إنها المعرفة السرية لجنون المرء الذي لا رجعة فيه كانت الأنشطة التي يجب أن تتخذ أشكالًا مدمرة للذات في وقت مبكر من الأنشطة الأيديولوجية ظاهرة في توجهات «الثورة الألمانية» وجد تعبيراً عنه في كتاب أوزفالد شبنجلر[1] انحدار الغرب (الطبعة الأولى ١٩١٨) سيئ الصيت الذي صار مضرب المثل. كان شبنجلر أحد رواد النازية، الذين سرعان ما تخلوا عنها نتيجة ابتذالها دون التخلي عن التفكير إن الثورة الألمانية كانت قائمة. أظهرت الثقافات العظيمة في فلسفته العضوية للتاريخ (على غرار دول أو شعوب Herder) بوصفها «كائنات حية» لها دورة حياة يجب أن تمر لتموت أخيراً بشكل لا رجعة فيه. مثل التاريخ المعاصر في نظره التمرد الأخير للثقافة الغربية الآرية «الفاوستية[2]»، التي توحي إنحدار بطولي مُتخيَل:

«إنه النضال اليائس للتفكير التقني من أجل تحرره من التفكير في المال (...) هذا النضال الهائل لعدد صغير جداً من الأشخاص ذوي العرق الصلب (!) إنه الفكر، الذي لا يراه رجل المدينة البسيط ولا يفهمه، ويتأمل من بعيد، من منظور تاريخ العالم، ويعده لا يعدو أن يكون تضارب المصالح بين ريادة الأعمال والاشتراكية العمالية الغارقة في تفاهة ضحلة.

صارت الحركة العمالية، وفق ما قام بها قادتها، وكراهية أصحاب العمل الصناعي ووضعوها منذ فترة طويلة في خدمة سوق الأوراق المالية (!) (...) ولكن هذا هو المكان الذي يأتي فيه المال إلى نهاية نجاحاته، وبدأ الصراع الأخير

---

(١) أوزفالد شبنجلر (١٨٨٠-١٩٣٦) مؤرخ وفيلسوف ألماني اشتُهر من خلال كتاب «انحدار الغرب» الذي ترجمه إلى اللغة العربية المترجم أحمد شيباني، ونشرته دار مكتبة الحياة في بيروت تحت عنوان «تدهور الحضارة الغربية». المترجم

(٢) نسبة إلى فاوست الشخصية الرئيسية في الحكاية الألمانية الشعبية عن الخيميائي الألماني الدكتور يوهان جورج فاوست الذي حقق نجاحاً كبيراً، ولكنه كان غير راضٍ عن حياته، فأبرم عقداً مع الشيطان يسلم إليه روحه في مقابل الحصول على المعرفة المطلقة وكل الملذات الدنيوية. (المترجم).

حيث تأخذ الحضارة شكلها النهائي... صراع بين المال والدم **(...)** المال يُغلب ويبعد من قبل الدم **(!) (...)** تعلق الأمر في التاريخ على الدوام فقط بالحياة والعرق والانتصار ومن من إرادة القوة، وليس انتصار الحقائق **(...)** وهكذا تنتهي مسرحية ثقافة راقية مرة أخرى مع الحقائق الأولية للدم الأبدي، المتطابق مع الفيضانات الكونية الدورية الأبدية» **(شبنجلر).**

«لأن «الموقف الأخير» لماركسية العمل المستأنس رأسمالياً ضد «العمل المجرد» ظل بعيداً، بدلاً من شن صراع المصالح» **(كما أشار شبنجلر بمكر)** داخل نظام إنتاج السلع الذي اعتُقد أنه لا يمكن التغلب عليه، أنتجت الرأسمالية نفسها وهماً هائلاً حول إمكانية تجاوزها. كان النازيون انعكاساً مشوهاً بشكل فظيع لحركة اجتماعية كفت عن امتلاك القدرة على الاقتراب من فكرة التحرر من وثنية الحداثة.

فعوضاً عن فكرة إنشاء جمعية مجلس ذاتي التنظيم بمشاركة الجميع، دخل وهم نخبوي حول «قائد اشتراكية» من «شعب صلب الأعراق» أمام المساواة السلبية في ظل السخرة، بدلاً من الحقيقة المتمثلة بالعرق. ما عاد الهدف هو تجاوز «العمل» والمال والدولة من خلال «رابطة بشر أحرار»، بل الإلغاء المُتخيل من المال عبر الدم مروراً برؤوس البشر. لا يمكن إدراك اللاعقلانية العميقة لهذا التصور إلا انطلاقاً من عدّ إلغاء الرأسمالية بالاستناد إلى أسسها بالتحديد أمراً لا يختلف عن نهاية التاريخ، لكن على التباين مع المستنيرين هيغل وكونت، إذ عُد الأمر هنا سلبياً ومظلماً. لا يُفترض بالموقف الأخير للجماعة القائمة على رابطة الدم أن يقود إلى التحرر بوصفه بداية تاريخ يعي ذاته، بل عودة تدفق الدم إلى الضحالة التاريخية:

«قبل كل شيء، ينتمي انحدار الطاقة **(الإنتروبيا)** إلى دائرة رموز الانحدار، كما هو معروف جيداً من موضوع القانون الثاني للديناميكا الحرارية **(...)** للقوة، وللإرادة هدف، وحيث يكون ثمة هدف لا بد أن يكون هناك نهاية لنظرة الاستفسار **(...)** نهاية العالم كإكمال تطور ضروري داخلياً أي غروب الآلهة؛ هذا يعني، بوصفه، في المحصلة، نسخة غير دينية من الأسطورة، من تعاليم الإنتروبيا

(...) إن الرجل التاريخي هو رجل اكتمال ثقافة مُدركة. أما قبل هذا وبعده وخارج نطاقه فلا تاريخ له **(...)** ومن هنا تأتي حقيقة حاسمة جداً **(...)**: إن الإنسان ليس فقط دون تاريخ قبل ظهور الثقافة، لكنه يصبح عديم التاريخ مرة أخرى بمجرد أن تتطور الحضارة إلى شكلها الكامل والنهائي ومعها الكائن الحي الذي أنهى تطور الثقافة، واستنفد آخر الاحتمالات لوجود ذي معنى.». **(شبنجلر)**.

يا لها من مفارقة شريرة: كانت إعادة صياغة فيلهلم أوستفالد أو الاجتماعية والفلسفية للإنتروبيا وفق منطق إدارة الأعمال العصابي الموفر للوقت في نموذج فورد وتبين لاحقاً بعد بضع سنوات تحقيقها في حرب عالمية بعد ذلك ظهر الأمر لدى شبنجلر على شكل نبوءة بالهلاك. هذا لا يظهر فقط دافع الموت لدى النازيين الصاعدين، بل غريزة الموت في النظام الحديث لإنتاج السلع بشكل عام. مثل إيديولوجيا الفيزياء الاجتماعية الحتمية هذه غير القابلة للتفاوض للرأسمالية وفق أن منطق «الدم» الأعمى المصمم بنفس القدر يُترجم، وفق المنطق الداخلي، إلى منطق مطلق حول التناقض الذاتي الرأسمالي العاجز عن إيقاف غروب آلهة الحضارة.

حتى بعد أوشفيتز، لا يزال هذا التهديد الجوهري قائماً في الرأسمالية، إذ من المفترض أن تكون إنتروبيا رأس المال هي موت الكيان الاجتماعي، وإن لم يكن هذا من خلال التضحية بالدم، فإن الذات التي تم تحويلها إلى آلة تلقائية ترغب في أن نهايتها هي أيضًا سقوط الإنسانية والحياة على الأرض بشكل مطلق.

حفر الآبار وبناء الأهرامات: الثورة الكينزية.[1]

مع الأزمة الاقتصادية العالمية والأنظمة الديكتاتورية المختلفة بلغت الإيديولوجية الاقتصادية الليبرالية، التي طالما تأثرت بطفرة دفعتها باتجاه النزعة المحافظة واشتراكية الدولة، نقطة عميقة. ما عاد أحد تقريباً يصدق عقيدة اليد

---

(١) نسبة إلى عالم الاقتصاد الإنكليزي جون مينارد كينز **(١٨٨٣-١٩٤٦)** الذي كان لأعماله دور مهم في تطوير الاقتصاد الكلي. **(المترجم)**.

الخفية. وساد، وفق ما كتبه الاقتصادي جوزيف آ. شومبيتر (١٨٨٣ - ١٩٥٠) في كل المواقع السياسية والإيديولوجية، جو من العداء تجاه الرأسمالية.

(شومبيتر١٩٤٢) تغذى من تجارب مريرة:

«إن الرأي العام حسم أمره ببطء بشكل أساسي بصددها بحيث صارت إدانة الرأسمالية وكل إنجازاتها أمراً متفق عليه إلى حد أنها صارت من آداب الحوار.» (المصدر السابق).

لكن في الواقع، لم يشر «نقد الرأسمالية» في أي موقع في فترة ما بين الحربين إلى الرأسمالية بوصفها نظام (منتج للسلع) في حد ذاته، بل ركز فقط على شكل من القرن التاسع عشر عفا عليه الزمن، وقضم منذ فترة طويلة «اشتراكية الدولة» (في الواقع: رأسمالية الدولة). كانت التصنيفات الرأسمالية الأساسية موجودة في الوعي الجماهيري تماماً كما هو الحال في التفكير النظري إذ تم استيعابه بالفعل بطريقة أدخلت إيديولوجية الدولة «الاشتراكية» إلى التاريخ كبديل عن طريق الاشتراكية الديموقراطية بحيث لا يمكن للرأسمالية أن تظهر على الإطلاق، وهي التي ارتبطت تماماً بالرأسمالية الخاصة، وبالاقتصاد التنافسي والليبرالية الاقتصادية والتجارة الحرة. أما واقع أن الاشتراكية ورثت فكرة لوياثان من الليبرالية فضاع في غياهب النسيان. وبهذا وقع «نقد الرأسمالية» في كل فخ نصبته الليبرالية بشكل غير واع وبالتحديد العجز عن صوغ أي بديل مفترض إلا ضمن تصنيفات الرأسمالية الواقعية، لأن جهاز الدولة الحديث لا يعدو أن يكون في حد ذاته أكثر من مجال وظيفي للرأسمالية، مثل السوق تماماً. ففي أثناء وجوده في السوق، يتم إعادة تحويل الوثن ليتجسد في السلع مع دمج «القيمة المضافة» على شكل نقود، وتنظم الدولة هذه الأسواق، وتخلق ظروفها الإطارية، وتظهر أحياناً في حد نفسها بوصفها رائد أعمال (كما حللها بالفعل أدولف فاغنر) والسوق قبل كل شيء موظفة في الإدارة الرأسمالية العامة للشعب. فالسوق والدولة هما وجهان فقط لعملة رأسمالية واحدة باستثناء وحش الدولة، لوياثان،

إذ تم فصل وعزل هذا النشاط الذاتي والتنظيم الذاتي عن الجماهير على شكل جهاز، يساء فهمه حين يُعد «مناهضاً للرأسمالية» الأمر الذي يعني، وفق مفهوم التحرر، تعيين الماعز في منصب البستاني.

يمكن أن تتعرض آلة السوق وآلة الدولة أكثر إلى هذا القدر أو ذاك من الخسائر الناتجة عن الاحتكاك نظراً لأن المجاميع المتشابكة «لآلة الرأسمالية البديعة» والرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة (**«اشتراكية الدولة»** في اللغة المبتذلة) هي مظاهر بارزة بشكل مختلف لنفس المسخ الذي يحطم الإنسان. وكما كونت الرأسمالية الخاصة أهوال الإدارة البشرية البيروقراطية

بحيث شملت الأنا المتغيرة، وساعدت على تطويرها في وقت مبكر، بل على العكس من ذلك، ضمت رأسمالية الدولة أيضاً

تحت قوقعتها البيروقراطية أهوال وأعباء المنافسة السخيفة على كل المستويات. وكما تمكنت الرأسمالية الخاصة من تضمين فظائع العنف البيروقراطي ليصبح «الذات الأخرى» وتطورت معه على هذا الأساس بشكل مبكر جداً، نجد أن رأسمالية الدولة وغطاءها البيروقراطي تضمنا أهوالاً وجهود منافسة عبثية في جميع المجالات. إن السوق والدولة، والرأسمالية الخاصة، ورأسمالية الدولة، هي مثل «الطبقة العامة» والرأسماليين وما إلى ذلك، مديرون للأشكال المجتمعية والاجتماعية التي تتحرك فيها التناقضات الرأسمالية الذاتية غير العقلانية وتتطور تاريخياً.

إن ما تنبأ به أدولف فاغنر اقتصادياً من خلال نظريته حول «زيادة حصة الدولة» وما تم بناؤه بالفعل بلا هوادة في المنافسة الإمبريالية وفي الحرب العالمية كان قد دخل للتو في معركة لمواصلة الثورة الفوردية ودخول المرحلة الحاسمة؛ أي الانتقال إلى تنظيم الدولة الاقتصادية العامة، إلى الدولة بوصفها كياناً اقتصادياً أساسياً. كانت هذه العملية الموضوعية بالتحديد هي التي شكلت الأساس لأيديولوجية «دولة العمل» و«الديمقراطية العمالية» بمختلف مظاهرها. إذ كلما نما السوق، نمت الدولة! أثبتت التنمية صحة هذه الصيغة الأساسية البنيوية التاريخية

للرأسمالية أكثر من أي وقت مضى في الانتقال إلى الرأسمالية الفوردية الكاملة، وهو أمر ما كان ممكناً دون الانتقال المتزامن إلى الدولة كموضوع أساسي قسري للاقتصاد. ما أساء فهمه كثيرون على أنه نمو الاشتراكية أو اشتراكية بدائية، ما كان سوى تغيير جلد الرأسمالية نفسها، وقد شكلت الأزمة الاقتصادية العالمية والحرب العالمية القوى الدافعة لعملية تبديل جلد المسخ كلياً، واستُخدمت تلك الكوارث للقيام بهذا. كما كان عليه الحال في الحرب العالمية، كانت الاشتراكية الديموقراطية بالطبع هي التي لم تكتف فقط بإعادة تعريف عقلنة المادة البشرية وفق نموذج فورد بوصفها «انتقالاً إلى الاشتراكية»، بل ما أعقب ذلك من تشكيل اقتصاد الدولة، وفق نموذج «اشتراكية الحرب» الذي فرضته الضرورة. تحدث المُنظر المالي الاشتراكي الديمقراطي رودولف هيلفردينغ (١٨٧٧-١٩٤١)، الذي سجنه الغستابو ومات في التعذيب أو منحراً بتفاؤل بهذا المعنى عن «الرأسمالية المنظمة» في نهاية العقد الثالث من القرن العشرين. مضى هذا التأمل النظري، سواء في صيغة متفائلة أم متشائمة أم رثائية، ولكن كان بعيداً عن فلك العمل وماركسية الدولة، واستمر في فترة ما بعد الحرب حتى العقد الثامن من القرن العشرين. ظهرت هذه العملية في التحليل الاجتماعي بوصفها «بيروقراطية العالم» التقدمية (جاكوبي ١٩٦٩)، التي أثرت على كل من الدولة وكذلك على مستوى إدارة الأعمال. فمنذ الحرب العالمية رفع أنصار الترويج للقتال لمصلحة الإمبريالية ماكس فيبر[1]، إلى مصاف كبار المنظرين البرجوازيين وقد تحدث عن «روح البيروقراطية» والتطور العلماني إلى بيروقراطية لها شكل «مساكن القنانة.» (فيبر ١٩٢٢).

قام الأساس الموضوعي لفكرة اشتراكية القائد الرأسمالي، بوصفها جزءاً من أيديولوجية الدولة العاملة العامة، على قاعدة البيروقراطية الشاملة. ففي

(١) ماكس فيبر(١٨٦٤-١٩٢٠) عالم اقتصاد واجتماع ألماني بدأ تكوينه الأكاديمي في مجال الحقوق ويُعد من مؤسسي علم الاجتماع رأى أن الرأسمالية، كانت نظاماً أخلاقياً قبل أن تكون نظاماً اقتصادياً ومن مؤلفاته الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية. (المترجم)

أوائل العقد الخامس من القرن العشرين، حدد عالم الاجتماع جيمس بورنهام[1] الانتقال إلى اقتصاد الدولة المنظم بيروقراطياً ونوقش التحليل في جميع أنحاء العالم تحت عنوان «نظام المديرين» (بورنهام ١٩٤٨ / ١٩٤١):

«يحدث هذا الانتقال من نمط المجتمع الذي نسميه رأسمالياً أو برجوازياً، إلى نمط نسميه إدارياً. ومن المفترض أن تكون هذه المرحلة الانتقالية قصيرة المدى بشكل مماثل للانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية. بدأت هذه المرحلة تقريباً مع الحرب العالمية الأولى؛ وستنتهي بعد خمسين سنة لاحقة مع تعزيز المجتمع الجديد (...) وعند ختام المرحلة الانتقالية يصبح المديرون قادة المجتمع والفئة المهيمنة عليه. ستكتمل هذه الحلقة في كل البلاد حتى وإن اخذ تطورها مسارات شديدة التباين. إن النظام الاقتصادي الذي ستضمنه قيادة المديرين للمجتمع سيتأسس على المُلكية الحكومية لوسائل الإنتاج. ولن يُسمح ضمن هذا النظام بمُلكية خاصة لوسائل الإنتاج الهامة (...) وسيتم ضمان سيطرة المديرين على الدولة من خلال مرافق سياسية ملائمة بشكل مماثل لضمان حكم البورجوازية في ظل الرأسمالية من خلال هيئات سياسية بورجوازية. إن الإيديولوجيات التي ستعكس مهام ومصالح وتطلعات المديرين لم يتم إنجازها بعد؛ (...) وتم مقاربة الأمر من توجهات مختلفة ومتغيرة مثل، على سبيل المثال، اللينينية والستالينية، والفاشية والنازية، وبشكل بدائي من خلال تعاليم الصفقة الجديدة[2] وبعض الإيديولوجيات الأمريكية الأقل نفوذاً مثل حكم التكنوقراط». (بورنهام).

---

(١) جيمس بورنهام (١٩٠٥-١٩٨٧) فيلسوف من الولايات المتحدة ومنظر سياسي نشط في إطار الحركة التروتسكية في العقد الرابع من القرن العشرين، ثم تخلى عن الماركسية، وتبنى مواقف يمينية وصار قائد حركة المحافظين الجدد الأمريكيين. (المترجم)،

(٢) الصفقة الجديدة، تعبير أُطلق على سياسات رئيس الولايات المتحدة فرانكلين روزفلت لمواجهة تداعيات الكساد العظيم، واستمرت من ١٩٣٤ إلى ١٩٣٨. (المترجم)

هذه الاعتبارات جديرة بالملاحظة من عدة جوانب. هذه هي الطريقة التي حدد بها بورنهام نوع المدير، البعيد بأي حال من الأحوال عن إدارة الشركات الرأسمالية الخاصة، ولكن مع القيام بوظيفة إدارة اجتماعية أكثر عمومية، شملت أيضاً الإدارة الاقتصادية للدولة في إطار تضمن المفهوم الأيديولوجي للقائد «الفوهرر» واقترب منه. وقد رأى في الوقت نفسه أن «نظام المديرين» ظاهرة تاريخية عامة مستقلة عن الشرعية الأيديولوجية، إذ تم إطلاقها في كل من الاتحاد السوفيتي وألمانيا النازية والولايات المتحدة على حد سواء. صحيح، أن بورنهام رفع مفهوم «ملكية الدولة العامة لوسائل الإنتاج» إلى مستوى أقنوم، لكن هذا جعل أيضاً من الإفراط في استخدام مسألة الملكية القانونية فيما يتعلق بملكية الدولة والملكية الخاصة من قبلدولة الماركسيين اختلاف رسمي فقط، إذ ما تم الاقتراب قط مما هو الاجتماعي الأساسي والجودة الاقتصادية (أي الملكية الرأسمالية المستغلة في حد نفسها لوسائل الإنتاج). فوفق البرنامج الاشتراكي الديمقراطي، كان الاتحاد السوفيتي فقط هو الذي صنع دولة المقاول العام لوياثان لكل المجتمع في حين إنه في ألمانيا النازية وفي الولايات المتحدة الأمريكية، لم يستوعب التنظيم الجديد للدولة الدستور الرأسمالي الخاص تماماً بنفس الطريقة. لكن هذا كان مجرد اختلاف في الدرجة، ما ظل حاسماً هو أنه كان على الدولة أن تتقدم كثيراً في وظيفة المنظم الاقتصادي العام أكثر مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى. وكان هذا إلى حد بعيد، بداية أزمة الدولة الاقتصادية في ١٩٣٣. نجد الرئيس الجديد للولايات المتحدة، فرانكلين ديلانو روزفلت (١٨٨٢-١٩٤٥) الذي دخل التاريخ الاجتماعي والاقتصادي تحت يافطة «الصفقة الجديدة» الغامض متعدد المعاني، وكان من حيث المبدأ من طينة السوفييت والنازية الألمانية. تشكلت في الواقع حركة صغيرة على هامش هذه الصفقة الجديدة، بدعم من المهندسين والمديرين والمثقفين، وصفت نفسها بشكل إيجابي للغاية بمصطلح التكنوقراطية الذي أصبح لاحقاً موضع ازدراء، وهذه سمة هامشية مميزة للوعي

العالمي المعاصر. تنبأ بورنهام بهذا المعنى، بطابع الاضطرابات الاجتماعية، ولم يعدُ هذا «الانتقال» عملية تبديل جلد الرأسمالية نفسها، بل بوصفه ظهور مجتمع جديد بجودة تاريخية مثل الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية. تغذى سوء الفهم العام هذا من نظرة اجتماعية مختصرة لم تقتصر على محاولة الحركة العمالية الماركسية التميز، بل شملت العلم الاجتماعي البرجوازي ففي حين كانت الأشكال الأساسية للنظام الاجتماعي الحديث لإنتاج السلع الأساسية «أغبى»، وغير تاريخية وأشد وجودية لا تعكس الخلفيات، أشار التحليل النظري فقط إلى التطورات الاجتماعية للسلطة والوظيفة والعلاقات الطبقية في داخل هذا النظام. لكن «سيطرة المدير» على المجتمع ليست سوى التطور المنطقي للنظام الرأسمالي. إن الهوية غير المباشرة لوظيفة الملكية القانونية والوظيفة الإدارية الحقيقية قد حدثت بالفعل في شركات الأوراق المالية في القرن التاسع عشر.وبغض النظر إن حدث الأمر بهذا الشكل أو تم بشكل مباشر على شكل اقتصاد دولة، فقد أطلقت الرأسمالية العنان لمنطقها الخاص على نطاق متصاعد ضمن أن تكون الهوية المُفترضة للمالك تضمنت وصمها بالعار من قبل أشخاص امتلكوا موهبة التخلص مما هو غير مرغوب فيه. لم يتعلق الأمر حتى بمجتمع مكون من منتجين يعملون لمصلحتهم الشخصية الخاصة، ويتبادلون منتجاتهم في السوق. بل كان الأمر على عكس هذا بشكل كامل، إذ كان لدينا تكتل اجتماعي للإنتاج فوق شخصي لكنه غير منظم بطريقة مشتركة وواعية تتوافق مع طابع تعزيز الطابع المجتمعي، بل وفق إملاءات شكل وثني مستقل. تم من حيث المبدأ صوغ سمة عملية فرض الطابع المجتمعي السلبية هذه من خلال علاقة رأس المال في القرن الثامن عشر مع استعارة تعبير الآلة المجتمعية أو الفيزياء المجتمعية. إن صوغ تلك المفاهيم المبكر التي تضمنت نذيراً توقع ما هو قادم حول ما يمكن أن يتكشف عنه فعلاً تاريخ التطور الطويل. ومع الانتقال إلى الثورة الصناعية الثانية وصلت عملية فرض الطابع المجتمعي السلبية إلى مرحلة التطور المنظم الناضجة. ففيما تعلق بالولايات المتحدة، التي اتبعت حتى ذلك الوقت على أقل

تقدير التوجه الاقتصادي القائم على الدولة، مثلت المحاولات الخجولة إلى حد ما لصفقة روزفلت الجديدة بالفعل أعمق نقطة تحول في تاريخها الاقتصادي. إذ كان التوقع المضارب للازدهار الفوردي لا يزال يتشكل بالكامل من خلال وجهات النظر الاقتصادية الليبرالية الأساسية «لأسلوب الحياة الأمريكي»، لكن أزمة الاقتصاد العالمي المدمرة صدمت الثقة بالنفس لدرجة أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت حينئذ جاهزة أيضاً لاتباع الاتجاه العالمي، بما في ذلك معسكرات العمل التطوعية الحكومية للشباب بهذا القدر أو ذاك.

حاول مالك متجر من مدينة بوسطن، هو إدوارد أ. فيلين، الذي كان أحد مؤيدي الصفقة الجديدة في عام ١٩٣٣، بعد رحلة إلى أوروبا وزيارة ألمانيا النازية، إلهام حركة شبابية «محبة للعمل» على غرار شباب هتلر (جايجر ١٩٧٤، ١٥٧). من المسلم به، كما هو الحال في بقية العالم، أن الأساليب المنسية للرأسمالية الأوروبية المبكرة عادت في شكل جديد أكثر تطوراً.

بشكل عام، كانت التدابير الاقتصادية الحكومية المرتبطة بالصفقة الجديدة غير متماسكة وغير واقعية إلى حد ما. كانت المهمة الأولى هي تحقيق الاستقرار في دخل السكان الزراعيين الريفيين، الذي انخفض إلى النصف تقريباً نتيجة للأزمة. حدث هذا بطريقة تم استخدامها مراراً وتكراراً في القطاع الزراعي، واليوم على سبيل المثال يتم تحديد التركيب العبثي لفنون السياسة الزراعية في الاتحاد الأوروبي فعن طريق تقليل العرض بهدف الحفاظ على أسعار المنتجات الزراعية مرتفعة بشكل مصطنع على شكل تنظيم حكومي، وهذا يعني دفع أقساط لتقليل المساحات من صناديق الثروة السيادية:

«تم إنشاء وكالة جديدة، هي إدارة التكيف الزراعي (AAA)، لتنفيذ الخطة. بالطبع، كان الحصاد التالي قد غُرس بالفعل حين دخل القانون حيز التنفيذ. وفي حملة دعائية، دعت الوكالة إلى حرث ربع شتلات القطن. وهكذا تم سحب نحو عشرة ملايين فدان من الإنتاج. أما بالنسبة لحصاد القمح، فكان

الطقس السيئ لهذا العام هو المسؤول عن تنفيذ الأعمال الحكومية. تم تضخيم أسعار الذرة واللحوم بشكل مصطنع من خلال الشراء. كما تمت معالجة ما يقرب من ٦ ملايين خنزير وخِنوص لصالح الأسمدة. وفي الأساس، كان من المفارقات المريرة أنه مع كل المصاعب في البلاد، تم دفع الأقساط لتدمير بركات الطبيعة. بالطبع، لم ير المسؤولون أي مخرج آخر داخل النظام الاجتماعي القائم **(...)** ومع ذلك، أصيب الأضعف بشدة. أخرج ملاك الأراضي المؤجرة سابقاً من الإنتاج، وجمعوا الأقساط وطردوا المستأجرين؛ كان على الأيدي العاملة في المزرعة الرحيل.» **(**سوتر ١٩٩٤**)**.

هنا يتضح بالفعل أن التنظيم الاقتصادي للدولة، في أي شكل وكثافة كان لم يستطع التغلب على لاعقلانية الغاية الرأسمالية في حد نفسها. تم التغلب على الأزمة جزئياً، ولكن فقط على حساب تفاقمها في أماكن أخرى ومن خلال إنتاج أشكال جديدة وغير معقولة من التطور الرأسمالي. أظهر تدمير الطعام في مواجهة مسيرات الجوع بشكل كبير بشكل خاص أن تولي آلة الدولة للمهام الاقتصادية لا يصحح أفعال اليد الخفية بمعنى الاستخدام الرشيد للموارد، ولكن يقتصر على دفع الرعايا فاقدي الرشد الذين تحولوا إلى رجال آليين. يجب أن تتابع الآلة دورتها بحيث تظل الاحتياجات الحقيقية خاضعة لهذه الغاية. بخلاف ذلك، كان أحد تدابير الصفقة الجديدة، في المقام الأول، التمويل العام للعمل. وكما هو الحال في ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي، جاءت في المقام الأول مشاريع البنية التحتية مثل الطرق والسدود ومحطات الطاقة؛ وهكذا سارت المناهج الاقتصادية لإدارة الأزمات جنباً إلى جنب مع اللوجيستيات غير الكافية حتى الآن لخلق ظروف إطارية للثورة الصناعية الثانية، خاصة الاستهلاك الجماعي للسيارات ولوسائط الإعلام الجديدة. وفي خاتمة المطاف، حملت الصفقة الجديدة للولايات المتحدة أيضاً بعض تدابير دولة الرفاهية التي رسخها بسمارك بالفعل قبل نصف قرن في شكل مؤسساتي. وفي هذا الصدد، كانت الولايات المتحدة هي التي

شعرت الحاجة إلى «اللحاق بركب التحديث»، فتم إنشاء مؤسسة جديدة هي الإدارة الفيدرالية للإغاثة في حالات الطوارئ (FERA) التي وزعت فيما بعد أكثر من ٣ مليارات $ على وكالات الرفاهية الحكومية والمدن كمساعدة في إعانات البطالة.

(سوتر).

وعلى الرغم من أن ألمانيا النازية لم تنتقل إلى ملكية الدولة الكاملة، لكن مضت الهجمات الحكومية الاقتصادية إلى مدى أبعد. فباسم «معركة العمل» وضعت إدارة هتلر سلسلة كاملة من «برامج خلق فرص العمل» وهذا مصطلح يشير مرة أخرى بشكل لا إرادي إلى الطابع غير العقلاني لطريقة الإنتاج التي جعلت «العمل» غاية في حد ذاته للناس وعلى الجميع الانشغال بأي ثمن بدلاً من توفير الموارد اللازمة لكسب وقت الفراغ والحياة الجيدة للجميع. في ١٩٣٣/ ٣٤، كانت العديد من برامج البنية التحتية الممولة من الدولة جارية بالفعل، بما في ذلك وقبل كل شيء شق الطرق السريعة الشهيرة التي ترسخت في الوعي الجماهيري. تم استخدام التخيلات الفوردية أداةً للتعبئة الجماهيرية. وتطلبت بعض الاقتراحات تضمين واقع شق الطريق السريع كجزء يتيح للمرء رؤية زيادة الرفاهية، لأن النازيين عاملوا رفاق العمل الذين شقوا تلك الطرق بطريقة ما كانت أفضل بكثير مما فعله ستالين مع عبيده في الغولاغ:

«أقاموا في ثكنات رثة، في حظائر وإسطبلات، وزودوا بالمعدات الأكثر بدائية، كان عليهم العمل بأجور زهيدة. كان متوسط أجر الساعة ٦٨ بفينيغ، بما في ذلك ما سُمي بشهادات تغطية الحاجة بقيمة ٢٥ مارك مقابل أربعة أسابيع عمل كاملة، لشراء الملابس وغسيلها واحتياجات الإقامة من متاجر خاصة». (هونه).

المهم هو «العمل». أما أولئك الذين تعرضوا للإذلال ألف مرة، دائماً وفقاً لمعايير البطاطس فكانوا من البؤساء المكتئبين في أسواق العمل العطشى راضين عن أي شيء تقريباً. نُظر إلى انخفاض البطالة الجماعية على أنه نجاح هتلر. لكن

في نظر الديكتاتورية النازية، تميزت «المعركة العمالية» و«برامج خلق فرص العمل» منذ البداية بإعادة التسلح والاستعداد للحرب. وانطبق هذا أيضاً، بشكل غير مباشر على الأقل، على الطرق السريعة التي ظلت قيمتها العسكرية الإستراتيجية غير واضحة؛ ففي الواقع، اعتمد النقل العسكري والنقل إلى مواقع الإبادة في الحرب العالمية الثانية في الأساس على السكك الحديدية، بينما ظل الإنتاج الضخم المدني للسيارات في مهده.

ما كان لهذه «الطرق السريعة» الشبيهة بالأشباح سوى قيمة دعائية. ومع ذلك، ما كانت برنامجاً منفصلاً عن سياسة التسلح التي بدأت، لأن مشاريع البنية التحتية المدنية كانت بدورها جزء من السياق العام للاستعدادات الحربية للنازيين. ومثل يونجر، فهم هتلر طبيعة الحرب العالمية الأولى على إنها «حرب تقنية» جعلت من «التسلح التقني» العامل الحاسم في المستقبل.

لهذا السبب، فوفق اعترافه في كتاب «كفاحي» فقد رأى شركة السيارات، وفق نموذج فورد، في المقام الأول من وجهات نظر عسكرية وحذر من عواقب عدم كفاية التحديث:

«سيكون لتعميم انتشار المحركات في العالم دوراً حاسماً في الحرب التالية، وسيظهر بشكل حاسم في القتال ولا يمكننا فعل شيء في مواجهة هذا.» (هتلر).

تمت الإشارة إلى اقتصاد الحرب الصاعقة الآلية، في «برنامج خلق فرص العمل» في ألمانيا النازية في العقد الرابع من القرن العشرين. وتجاوز برنامج حرب العمل الذي رعاه هتلر تداعيات الصفقة الجديدة التي عانت من الارتفاع المستمر في ميزانية التسلح، إذ كان من الواجب حشد موارد مالية هائلة وفق معايير تلك الفترة. ففي الفترة ما بين ١٩٣٥-١٩٣٨ وصلت نفقات التسلح الألماني قرابة ١٦ مليار$، وهو مبلغ عادل مجموع ما أنفقته الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، وفرنسا وإيطاليا في تلك الفترة، وارتفعت حصة النفقات العسكرية المباشرة وغير المباشرة (وهذا يتضمن تكاليف الشركات، والإنفاق

الشخصي وما إلى ذلك) من مجمل النفقات في بـضع سـنوات مـن ٤% إلى ٥٠% في ١٩٣٨. (لودفيغ)

وإن كان تمويل الصفقة الجديدة قد تم من خلال العجز الحكومي، فقد حصل هذا على مستوى متصاعد في ما يتعلق ببرنامج التسليح العملاق في ألمانيا النازية. وكذلك كان الحال في الاتحاد السوفيتي حيث لم يتم تمويل التصنيع السريع إلا من خلال عملية استنزاف للنقود فُرضت سياسياً عن طريق الضغط. وعلى الرغم من عدم رضا الاقتصاديين فقد كان فرض البداية الثانية لهجوم النموذج الفوردي تكراراً، متراوح الشدة، لطرائق تمويل اقتصاد الحرب التي سبق أن عاشها البشر. وبهذا تم وضع أسس لتحول جديد طويل المدى هذه المرة لدورة الانتقال من الانكماش إلى التضخم تحركت في إطاره التناقضات الرأسمالية الذاتية وتمكنت من دفع حدوده المطلقة. وعلى الرغم من خجل هتلر في البداية من العودة إلى إجراءات التضخم لكن الدينامية الذاتية لمعركة العمل ولسياسة التسلح لم تترك له مخرجاً آخراً.

واتصفت الأداة المستخدمة في هذا الأمر بتشابه يائس مع «أوراق القرض النقدية» لـ «اشتراكية الحرب» التي أصدرهاراثيناو كما سبق أن حدث مع «التخصيصات» في الثورة الفرنسية. لقد كانت مسألة إنشاء نقود ائتمانية عن طريق «التمويل المسبق من خلال الكمبيالات» (هونه)، وكان هيالمار شاخت (١٨٧٧-١٩٧٠) أول رئيس لمصرف الرايخ عينه هتلر وشغل منصب وزير الاقتصاد وأصدر كمبيالات ذات «فائدة بمعدل أربعة بالمئة وقابلية غير محدودة للتحويل» (هونه) أُصدرت عبر شركة أبحاث التعدين، وهي مؤسسة مشتركة بين مصرف الرايخ ووزارة دفاع الرايخ وشركات الصناعات الثقيلة. وسرعان ما أصبحت هذه الأموال الزائفة محرك «معركة العمل» النازية وأغرت رجال الأعمال الألمان، بفكرة إنه لا يمكن لأي شيء في الاقتصاد أن يعمل دون هذه الأوراق .(هونه).

لا يمكن لأحد أن يغض الطرف عن حقيقة أن أساليب اقتصاد الحرب الحكومية لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تقتصر على حالة الحرب المباشرة كما كان الحال في الماضي. لقد أصبح التحول النظري في النموذج أمراً لا مفر منه بهدف إضفاء الشرعية على استمرار الخطيئة الاقتصادية المميتة وفقاً للعقيدة السائدة.

بالتوازي مع النهج البراغماتي لصفقة روزفلت الجديدة، وانتعاش خطط أسلحة هتلر، ابتكر الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز (١٨٨٣-١٩٤٦) النظرية المقابلة «للإنفاق بالعجز». ففي عمله الصادر عام ١٩٣٦، النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والمال استخلص من تجربة الأزمة الاقتصادية العالمية ذلك حتى متجاوزاً نظرية جان بابتيست ساي «الكلاسيكية» الصالحة آنذاك التي نصت على أن العرض يخلق طلباً خاصاً به (أي «اليد الخفية» للأسواق تترك لأجهزتها الخاصة تلقائياً عملية الوصول إلى «توازن» يجب أن يؤدي إلى التوظيف الكامل) وعدها خطأ، أو على الأقل حالة خاصة فقط في «المواقف المتغيرة من الاقتصاد الرأسمالي». من ناحية أخرى، وجد كينز أنه في هذه القضية يمكن أن يحدث «التوازن السلبي» أقل بكثير من التوظيف الكامل مرة واحدة بحيث يتراكم في المجتمع رأس مال «أكثر من اللازم» إلى حد لا يكون هناك حافز كاف لإمكانية إعادة الاستثمار الحقيقي:

«يحدد التوازن بين الميل للاستهلاك ومعدل الاستثمار الجديد مقدار العمالة (...) وحين يصبح الميل للاستهلاك ومعدل الاستثمار الجديد غير كافٍ فإن الطلب الفعال سيؤدي إلى تحديد المستوى الفعلي للعمالة الأقل من عرض العمالة الذي قد يكون متاحاً في ظل الأجور الحقيقية الحالية المتأخرة (...) يقدم لنا هذا التحليل شرحاً لمفارقة الفقر وسط الوفرة. ويعود هذا إلى إن مجرد وجود نقص في الطلب الفعال يمكن أن يزيد في كثير من الأحيان من القدرة على توفير الوظائف قبل الوصول إلى مستويات التوظيف الكامل. أما عدم كفاية الطلب الفعال فسيعطل عملية التوسع (...) علاوة على ذلك، كلما زاد ثراء المجتمع، زاد الميل

نحو توسيع الفجوة بين القدرة الحقيقية والقدرة الكامنة للتوسع **(...)** من الإنتاج الفعلي والمحتمل **(...)** إذ إن المجتمع الفقير سيميل أكثر لاستخدام القسم الأكبر من إنتاجه، بحيث يكفي قدر خجول من الاستثمار لإنجاز حالة من التشغيل الكامل، في حين إنه يجب توظيف استثمارات ضخمة في مجتمع غني حين يتوافق انحدار قدرة الأفراد الأغنياء على التوفير مع تشغيل الذين هم أشد فقراً. وحين يضعف الميل للاستثمار في مجتمع غني افتراضي سيفرض قانون الطلب الفعال الحد من الإنتاج الفعلي على الرغم من ثراء المجتمع.**(كينز)**.

أعاد كينز دون داع، بطريقة ما اختراع العجلة المبتكرة منذ فترة طويلة، لأن ما وصفه هناك بلغته الاقتصادية هو في الأساس ما ورد في نظرية «الإفراط في التراكم الرأسمالي» التي وضعها كارل ماركس قبل ٧٠ عاماً.

وبالتباين عن ماركس، لم يتقدم كينز إلى التناقض المنطقي الذاتي للرأسمالية، لكنه تمسك بوصف سطحي للتفضيلات الذاتية للمواضيع الاقتصادية **(الميل للاستهلاك، أي القوة الشرائية، والميل إلى استثمارات جديدة)**. ففي نظره، ووفقاً للنظرية الذاتية للقيمة والسعر، فإن هذا ليس إضفاء صبغة موضوعية وثنية تمت من وراء ظهر المشاركين في السوق، أي اقتصاد قائم على لا شيء سوى ما حدده الجموح النفسي غير المنضبط لعالم الأعمال **(...)» (المرجع نفسه)**.

لهذا عجزعن إدراك المشكلة وتوانى عن التعامل معها على أنها تطور تاريخي لهذا التناقض الذاتي في العملية الذي يجب أن يصطدم بحد مطلق، ولكن فقط كحد شبه غير تاريخي، أي «حالة محتملة»؛ مثل حال الاقتصاد البرجوازي بشكل عام، فهو بطبيعته غير تاريخي يعمل «بنماذج» مجردة لفئات اقتصادية أبدية مفترضة. كما كان جون كينيث جالبريث، باعتباره كينيزي محافظ، سطحياً في صوغ المشكلة حين أورد قصة شاهد عيان على الاقتصاد العالمي في القرن العشرين:

«إن نظرية ساي ليست منقطعة النظير. لا يجب بالضرورة إنفاق الدخل أو استثماره؛ في أوقات عدم اليقين والشك بشأن المستقبل، بل يمكن الاحتفاظ به أو

وضعه في البنوك، وقد تكون البنوك حذرة للغاية بسبب الخوف أو بسبب القروض المتعثرة

وتعزف عن إقراض المال أو بسبب النقص في المقترضين القادرين على الوفاء بالالتزامات المالية الكافية. كما لا يتم تعديل الأسعار بالضرورة مع انخفاض الطلب. ففي ظل شروط الاقتصاد الحديث تكون الأسعار مرنة أو مستقرة إلى حد محدود، وينطبق الشيء نفسه على الأجور **(...)** وإن كان الدخل الشخصي موزع بشكل غير متساو، كما كان في ذلك الوقت **(وكما لا يزال الآن)**، يمكن أن تتعرض نظرية ساي لمزيد من الضغط بسبب القوة الشرائية القوية غير المستخدمة، المتراكمة لدى الأشخاص المحظوظين الذين لا يحتاجون إلى إنفاق الأموال أو الاستثمار **(...)** ففي خاتمة المطاف، حين ينكمش الاقتصاد، يكون هناك استقرار قائم على توازن جديد، أي إنتاج منخفض وبطالة ضخمة **(...)** وليس هناك سبب حقيقي لعدم استمرار هذا الرصيد الجديد. إن الاعتقاد بوجود عودة تلقائية إلى استخدام السعة العالية أو الكاملة والعمالة الكاملة تعتمد على التمني والآمال والتأكيدات السياسية، وليس على الواقع الاقتصادي. وقد كان العقد الرابع من القرن العشرين من الأدلة على توازن العمالة الناقصة.» **(غالبريث)**.

ظلت نظرية كينز، بدورها، سطحية لأنه كان اقتصادياً برجوازياً بالطبع لا يمكنه التفكير في أي شيء آخر غير حفظ النظام. كان من غير الجائز قبول وجود تناقض ذاتي لا يمكن حله من قبل الآلة الاجتماعية، إذا كان الهدف الوحيد حُكماً هو «التخلص التدريجي من الأشكال المختلفة للرأسمالية المرفوضة». **(كينز)**.

إنه أمر مسيّء بالطبع حين تخلو أعداد كبيرة من الشقق في مواجهة جموع العاطلين عن العمل والفقراء والمشردين وحتى الجائعين، وتكون المعدات معطلة بسبب قلة العائدات. لذلك اقترح كينز أن التدخل الحكومي يجب أن يحفز الاستثمار والاستهلاك. اعتقد أن «المسار الأكثر حكمة هو العمل على الجبهتين في وقت واحد. فبينما أؤيد معدل استثمار موجه اجتماعياً **(...)** أود أن أدعم جميع

أنواع السياسات التي تزيد من الميل للاستهلاك.» (كينز). يمكن مقارنة النسخة الكينزية «الضعيفة» من رأسمالية الدولة بالاقتصاد السوفيتي (مع الدولة كمقاول رئيسي تقتضي اعتماد نمط من «الاشتراكية الاستثمارية» التي تخطط لها الدولة مع الاحتفاظ بالملكية الخاصة و«المبادرة الخاصة»:

«أعتقد أنه ثبت أن تأميم الاستثمار بشكل شامل إلى حد كبير هو الوسيلة الوحيدة للاقتراب من تحقيق العمالة الكاملة؛ مع التأكيد على أن هذا يجب ألا يستبعد كل أنماط الحلول والإجراءات المؤقتة التي يمكن من خلالها التعاون بين الهيئات العامة والمبادرة الخاصة. لكن يجب ألا يعني تبرير طرح نظام اشتراكية الدولة التي تسيطر على القسم الأكبر من حياة المجتمع الاقتصادية. من غير المهم للدولة امتلاك مولد الخيرات أو تخصيصه. فحين تكرس الدولة نفسها لمضاعفة الخيرات وتتمكن من تحديد المعونات الأشد إلحاحاً والحصص التي يستحقها مالك مولد الخيرات تكون قد أنجزت ما هو ضروري (...) إن نقدنا للنظرية التقليدية المقبولة للعلوم الاقتصادية لا يتعلق بالعثور على أخطاء منطقية في تحليلها، بل بتسليط الضوء على أنه لم يتم إنجاز شروطها المسبقة المسكوت عنها أو تم ذلك بشكل محدود، بحيث تكون النتيجة عدم حل المشاكل الاقتصادية في العالم الواقعي. لكن حين تنجح إدارتنا المركزية في تحقيق الكمية الإجمالية التي تقترب من العمالة الكاملة وفق الإمكانيات المحددة تكون النظرية الكلاسيكية قد أثبتت صحتها انطلاقاً من هذه النقطة (...) وحين ننظر إلى موضوع ضرورة الإدارة المركزية لتحقيق توازن بين تراجع الاستهلاك وتحريض الاستثمار نجد إنه لم يعد هناك سبب لتأميم الحياة الاقتصادية (...) إن الإدارات المركزية الضرورية لضمان العمالة الكاملة تحمل معها توسيعاً كبيراً في المهام الملقاة على عاتق الحكومة (...) لكن يظل هناك ميدان واسع لممارسة المبادرات والمسؤولات الخاصة (...)» (كينز).

عرض كينز جزئية ضعيفة من نظرية ماركس للأزمة، التي يمكن أن تتحملها أعصاب البرجوازية، كانت وصفته مبنية على مجرد نسخة مخففة من أيديولوجية

الدولة الاشتراكية (التي لم يكن من الضروري أن تقف في طريق الفعالية البراغماتية المؤقتة). لا عجب في أن تصبح هذه «الثورة الكينزية»، ضمن حدود القانون وعلى أساس الفئات الرأسمالية، نموذجاً للاشتراكية الديمقراطية في فترة ما بعد الحرب. كان كينز، في النظرية الاقتصادية، بالضبط هو نوع الثوري الذي اقتحم محطة القطار بشراء تذكرة منصة. ففي مواجهة النقاد المحافظين من الناحية النظرية، دافع بشكل استباقي عن جرأته بالإشارة إلى أن التصحيح الذي أجراه على عقيدة ساي كان «الوسيلة الوحيدة القابلة للتطبيق»، لتجنب تدمير مجمل الأشكال الاقتصادية القائمة. (المصدر السابق). يجب بطبيعة الحال أن يؤخذ في الاعتبار أن نتيجة تدمير محتمل لهذه الأشكال (الرأسمالية الخاصة) ما كان من المكن التفكير فيه في ذلك الوقت إلا على شكل رأسمالية دولة كاملة على غرار الاتحاد السوفيتي، في حين أن فكرة التحرر من أشكال الأصنام الرأسمالية، التي كانت لا تطاق على الإطلاق بالنسبة للوعي البرجوازي، لم تعد قائمة حتى في الأحلام.

«من الطبيعي، إنه كان على كينز أن يقول أيضاً كيف تتحكم الدولة في الاستثمار أو كيف يجب توليد الطلب بعد ذلك. فمن حيث المبدأ، دعا إلى خفض سعر الفائدة الناجم عن السياسة النقدية للدولة بهدف تحقيق تطابق دائم بين سعر الفائدة مع معدل الاستثمار» (المرجع نفسه). ويجب أن يؤدي هذا إلى «نفوق حيوان الرنة بشكل لطيف» (المرجع نفسه)، لأن استثمارات رأس المال النقدي البحتة لإيرادات الفوائد لن تكون مجدية مقارنة بالاستثمارات المادية. ومع ذلك، علم كينز أو اشتبه في أنه لا يمكن للسياسة النقدية الحكومية إبقاء أسعار الفائدة تحت السيطرة، أو ليس دائماً أو بشكل مستمر.

فبالنسبة لهذه «القضية» لم يكن هناك سوى ما فعله روزفلت وهتلر بالفعل ومارساه دون نظرية، وتمثل في الاستثمارات المادية الممولة بالعجز والأشغال العامة على نطاق واسع النطاق (وهذا ما قامت به على نطاق أصغر، «الإمبريالية الاجتماعية» في أواخر القرن التاسع عشر، على سبيل المثال مع مشاريع البناء

العامة في عهد لويس بونابرت). ففي ظل النازية كان لدى ألمانيا منذ عام ١٩٣٦«خطة على مدى أربع سنوات» للقيام بذلك. كان كينز ساخطاً من حقيقة أن السياسة الاقتصادية للنازيين خدمت، مع العديد من الأمور الأخرى بوصفها، مثالاً رئيسياً على نظريته. كما لم يعجبه إعادة التسلح وسباق التسلح الجديد كما هو متوقع للترويج المباشر للتركيز على استثمارات الدولة التي عانت من عجز في الأصول الثابتة. إن الاستعارات التي استخدمها

لاختيار مشاريع الاستثمار الحكومية كشفت جوهر موقفه:

«حين يعجز معدل الفائدة، لسبب ما، عن الهبوط بالسرعة المطلوبة (...) يتحول الطلب نحو حيازة ممتلكات عقارات لا تعطي في حقيقة الأمر قط ثماراً تعزز الرخاء الاقتصادي. وطالما كان هناك أصحاب ملايين يجدون رضاهم في تشييد قصور شامخة لإقامتهم في حياتهم وفي بناء أهرامات فوق قبورهم بعد موتهم، أو يهدؤون نفوسهم ببناء كاتدرائيات أو من خلال منح الأموال للأديرة وللبعثات التبشيرية، فمن الممكن تأجيل اليوم الذي يمكن للرأسمال المُشبَع التأثير بشكل مزعج على الإنتاج المكتمل. إن حفر الثقوب في الأرض الذي تُدفع تكاليفه من المدخرات لا يكتفي بمضاعفة العمالة، بل يعزز الدخل الحقيقي في الاقتصاد الشعبي لمصلحة الخيرات المفيدة والخدمات.» (المصدر السابق).

«لذلك لا يعترف كينز فقط (عن غير قصد وعن غير رضا) أن همه كان في الأساس لا يعدو «تأجيل» الحد المطلق للإنتاج الرأسمالي. كما كشف مجبراً عن عبثية المنطق الكامن خلال علاقة رأس المال. مثلما فعل ماندفيل حين أراد إقناع الناس أنه حتى بناء أبشع القصور وإنتاج البضائع التي يهدرها الأثرياء هي واقع موضوعي ضروري بهدف التمكن من «تشغيل» الفقراء، وهكذا لا تنزعج النظرية الثورية الجديدة من العودة إلى خدمة هذه الوقاحة الليبرالية اللامعة. بالطبع لن يكون كافياً في ظروف الثورة الصناعية الثانية إنتاج سلع الرفاهية لمصلحة عشرة آلاف ثري. إن مشاريع الدولة الكبرى هي وحدها القادرة على

تشكيل المجتمع ككل، إذ يمكن أن تطيل «الجيوش العمالية» الحياة الرأسمالية وتنتقل إلى فرض نموذج فورد.

لم يكن من قبيل العبث اختيار كينز لاستعارة «الهرم»، لأن «الاستثمار» الرأسمالي لا يمكن دفعه إلى أبعد من ذلك في مشاريع لا معنى لها: إن بناء هرمين أو نصبين لتخليد ذكرى الموتى أفضل مرتين من مد خط للسكك الحديدية (وليس خطين) من لندن إلى يورك» (المرجع). وفي مناسبة أخرى، صاغ كينز فكرة «الكلمة الطيبة «التي تقول إن» دفن زجاجات البيرة الفارغة التي تحتوي على أوراق نقدية من فئة عشرة جنيهات في المناجم المغلقة وجعل رواد الأعمال ينقبون عنها» أفضل من عدم القيام بأي شيء على الإطلاق في الأزمة (مقتبس من: هونه).

لا يمكن لبناء الأهرامات وحفر الثقوب، تغطية الطابع اللاعقلاني الأكثر حدة لهدف نظام الرأسمالية، حيث يتم إضفاء طابع تجريدي على «العمل» بوصفه شكلاً من أشكال النشاط الذي هو غاية في حد ذاته. إن الطرق السريعة والقنوات والسدود الكبيرة ذات القيمة العملية المشكوك فيها، بشكل عام، أي «المشاريع الهرمية» من جميع الأنواع دمرت الأرياف بشكل متزايد منذ ذلك الحين. كما إن رأسمالية الدولة السوفيتية شيدت بشكل طقسي كتلة هائلة من «الخراب الاستثماري» في العالم؛ من «نصب تذكارية للموتى» ومنشآت ضخمة تُركت للأجيال القادمة لتوثيق الغشاوة التي غطت روح الرأسمالية.

ولا تزال هناك مشكلة شائكة من تضخم امكانات الحكومة على «الانفاق بالعجز». حاول كينز طرد الخوف المرتبط به باستخدام جرعة دقيقة من خلال أدوات وضوابط مالية جديدة. مثل التعود البطيء على سم قاتل من خلال جرعات صغيرة تزداد تدريجياً يتمكن الجسم من استيعابها على مدى فترة طويلة، إذ إن زيادة العجز في المعروض النقدي لا ينبغي أن تكون غير مقيدة باستخدام مكبس النقود، ولكن عن طريق امتصاص المدخرات بعناية من خلال الدين الحكومي والتوقع المتحكم فيه للإيرادات المستقبلية للحفاظ على تكوين أموال

الدولة «دون المستوى الحرج» **(المرجع نفسه)**. وهكذا عارض كينز الافتراض إن أي زيادة في المعروض النقدي تعني تضخماً **(المرجع نفسه)**. لكن هذا لا يصح إلا ضمن ظروف محددة:

«حين لا تنتج زيادة أخرى في الطلب الفعال أي زيادة أخرى في الإنتاج، وتعمل فقط على زيادة وحدة الأجور بالتناسب الكامل مع الزيادة في الطلب الفعال، نكون قد وصلنا إلى حالة يمكن وصفها بشكل مناسب إنها حالة تضخم حقيقي. حتى هذه النقطة يكون تأثير التوسع النقدي هو مسألة درجات **(...)**» **(المرجع نفسه)**.

لا يعدو أن يكون الأمر وهماً لما اعتقد كينز أن بعض التطابق فقط بين إنتاج عرض النقود والإنتاج اللاحق فعلياً، بشكل مستقل عن الطابع المادي. كما كان هناك بعد ذلك، بطبيعة الحال، الاستهلاك الواقعي كلياً المرتبط بالموت في الحرب العالمية، إذ إن إنتاج الأسلحة الصناعية والذخائر وما إلى ذلك، لم يؤد إلى التضخم. إن استهلاك «المشاريع الهرمية»، إن كان من الوارد أصلاً الحديث عن استهلاك، لم يعد ليصب في دورة توسيع تراكم رأس المال حاله حال استهلاك الأسلحة. ولكن من وجهة نظر الفعالية العملية كان بإمكانه المحافظة على طرق المعايرة، المتعلقة بالإنفاق بالعجز، تحت المستوى الحرج. وما كان هذا قادراً من حيث المبدأ على منع التأثير التضخمي، لكن كان من الممكن كبح التضخم بشكل مؤقت، كما تبين لاحقاً.

سواء أراد كينز ذلك أم لا، فإن الجولة الأولى من «الكينزية» أدت إلى سباق تسلح جديد بدأه تسليح هتلر العاصف والاستعدادات للحرب المفتوحة، إذ كانت قاعدة الإنتاج المدني وفق نموذج فورد لا تزال ناقصة إلى حد كبير وعاجزة عن فرض نفسها.

كانت الحرب مرة أخرى مصدر كل الأشياء، إذ بهذه الطريقة فقط، كما لاحظ غالبريث محقاً، يمكن تحقيق اختراق فوردي. كان هتلر، بطريقة ما، منفذاً

لقائمة مهام تاريخية بدأت كتابة أحلك فصل فيها. إن حقيقة أن «الزعيم» الغريب خرق كل المعاهدات بلا رحمة وهاجم الاتحاد السوفييتي في نوبة من التدمير الذاتي واستفز الغرب في نفس الوقت الأمر الذي أجبر القوى الغربية الرأسمالية على الدخول في تحالف غير محبوب مع السوفييت فمن خلال رأسمالية الدولة، مُنعت الرأسمالية من الوقوع في همجية عالمية لا مثيل لها.

ما كان ذلك حتمياً بأي حال من الأحوال. فمن المشكوك فيه جداً ما، إذا كان قتل النازيين لليهود فقط كافياً لتوليد تلك الكوكبة من الأحداث. قيل أن تشرشل سعى وراء ذلك وصرح بعد انهيار ألمانيا النازية إن الغرب «قتل الخنزير الخطأ». تم في الوضع اللاحق للمنافسة و«الحرب الباردة» بين «عملية التحديث للحاق بالركب الذي قامت به رأسمالية الدولة وبين الرأسمالية الغربية»، وضع أسس التقليل من أهمية النازية وإضفاء طابع نسبي عليها، وهو الأمر الذي كان على إرنست نولته أن يعلنه صراحةً في ذلك الوقت.

لا يمكن للشرعنة الذاتية للرأسمالية إلا أن تتلاعب بالتاريخ، لأن الذات البرجوازية غير قادرة على مواجهة نفسها.

لقد تجاوزت الحرب العالمية الثانية، وهي الاختراق الفعلي للثورة الصناعية الثانية، الكارثة الأولى، أي الكارثة الكبرى في القرن العشرين، من حيث قوتها التدميرية. إن التحول نحو نشر المحركات في كل المجالات الذي تنبأ به هتلر لا يمكن أن يحدث إلا في الشكل العسكري الذي حلم به ليتم تفعيله. ومرة أخرى «أشرقت» الحرب الصناعية من خلال نموذج فوردي عبر تسريع الابتكارات التقنية مثل الرادار والطائرات النفاثة والصواريخ كمرحلة أولية للسفر إلى الفضاء، وأخيراً وليس آخراً، الطاقة النووية والقنبلة الذرية التي ظهرت كرؤوس حربة تكنولوجية لشكل رعب رأسمالي حقيقي لتطور قوى الإنتاج. هذا الانتصار المتجدد لـ «الآلة البديعة» كلف حياة ٥٥ مليون شخص، ودُمرت أجزاء كبيرة من أوروبا وآسيا.

لكن العجيب أن «تكاليف التحديث» المتجددة والفاحشة التي تجاوزت كماً ونوعاً كل ما سبق من رعب وأهوال الرأسمالية

لم تقابل بأي صدى روحي مماثل للصدمة العميقة التي ولدتها الكارثة البدئية المتمثلة بالحرب العالمية الأولى، إذ جاءت الولادة الدموية الثانية للعالم الفوردي فكرياً وثقافياً في جو من الصمت المخيف. كان الأمر أشبه بالركض المحبط حتى النخاع، إذ كانت المادة البشرية غير مبالية على الإطلاق وباردة بالفعل بعد عبورها من خلال جدار من النار لتستقر، أخيراً، وسط بلادة روحية في جنة المستهلك المقفرة القادمة.

هناك شطر شعر معاصر لكارل كراوس[1] يوحي بشيء من الشؤم:

سقطت الكلمة مع استيقاظ ذلك العالم.

نظام ديمقراطيات السوق العالمية الشمولية.

حتى عام ١٩٥٠، لم يكن أحد يعتقد أن الرأسمالية بعد حقبة الكوارث العالمية ستكون على هذا النحو، وأن طائر الفينيق سوف يُبعث من الرماد. كان لدى الحربين العالميتين «قدرة على فرض التأكيد» (وفق أسلوب خطاب غوتل - أوتيل لينفيلد) الضروري بالنسبة لازدهار المضاربة في العقد الثالث من القرن الماضي بسرعة زائفة لازدهار العالم وإطلاق الثورة الصناعية الثانية أخيراً. كان من غير المتوقع بالنسبة لمعظم الناس كيف بدت آلة العالم فجأة وكأنها تتعارض كلياً مع مسارها السابق لخلق «العصر الذهبي». ففي ألمانيا، حيث كانت القضية عميقة بشكل خاص برزت كلمة «المعجزة الاقتصادية» السحرية، وهي من المصطلحات المشبوهة، مما أشار بالفعل إلى أنه أمر غير عادي بالنسبة للنظام السائد وكانت في الواقع ظاهرة غير طبيعية وبالتالي مؤقتة.

---

(١) كارل كراوس (١٨٧٤-١٩٣٦) كاتب نمساوي متعدد النشاطات، كتب للمسرح كما قرض الشعر، كان من أنصار اندماج اليهود في المجتمعات التي عاشوا فيها. (المترجم).

شهدت جميع المراكز الرأسمالية هذا الازدهار بعد الحرب بنطاق أوسع أو أضيق. بدا أن هذا فتح أيضاً منظوراً إيجابياً لباقي العالم، وكيف ركزت طبيعة «المعجزات» انتباه وعي العالم على هذه الفترة المحدودة تاريخياً بحيث تم تناسي حقبة امتدت من مئتي إلى ثلاثمئة عام من تاريخ التحديث الكارثي، ترافقت بضحايا ومعاناة بهدف نشر اعتقاد رخيص إن الرأسمالية قد وجدت نفسها أخيراً، وبالتحديد قدرتها على امتلاك تأثير «يعزز الرفاهية» حقيقة. وتنهدت الصعداء بعد أن قالت إن طرائق النظام يجب أن يتم تعديلها بطريقة ديمقراطية انطلاقاً من قناعة أساسية خلفتها «المعجزة الاقتصادية» وهذا سيكون معجزة حقيقية، إذ تحولت آلة رأس المال التي أكلت الأطفال وشربت فجأة إلى نوع من آلة مسالمة لصنع القهوة؛ دون أي رسائل جديدة جادة وإلى صراعات دون اضطرابات اجتماعية ودون تحرير الناس من نظام فرض الواجبات.

الأطلال الجديدة.

حتى وإن نُظر إليها بشكل جوهري بحت ولفترة تاريخية قصيرة من الازدهار الفعلي إنما يجب وضع المعجزات بدورها ضمن منظورها الصحيح لأنه، في المقام الأول، كانت هذه الثروة من الاستهلاك بحد نفسها، إن تجاهلت نوعيتها، مدمرة من نواح كثيرة للشخص العادي ولم تطالب الناس بأي شيء سوى التواضع. كان الانطباع غامراً لوفرة الاستهلاك الذي قيس فقط مقابل التجربة السابقة لنصف قرن من كوارث العالم الرأسمالية. وكان على المادة البشرية المستأنسة ضبط دموع الفرح بعد أن كفت أخيراً عن التعرض للعذاب أو للقتل بالغاز، وبعد اختفاء الفقر الجماعي الدائم الذي بلغ حالة البؤس المطلق، وبعد أن جاز تمتع الجميع أخيراً بما يكفي من الطعام. لم يبدُ الأمر كذلك في البداية، لأنه، على الأقل في ألمانيا التي دمرها قصف القنابل وفي بلدان شرق أوروبا التي دمرها الجيش الألماني بقيادة هتلر، كان عدد قليل من تلك الأوضاع ما زال قائماً على مدى

سنوات مثل الاعتماد على تناول البطاطس المألوفة ومعيار التجويع، الذي بلغ ذروته سيئة السمعة في «شتاء الجوع» ١٩٤٦ / ٤٧. وصف هاينريش بول[١] الإحساس القمعي في كتابه المنشور عام ١٩٥٣ وهو رواية «خبز الأعوام الماضية»:

«علمني الجوع الثمن. جعلتني فكرة الخبز الطازج غبياً تماماً، وغالباً ما جبت المدينة لساعات في المساء لا أفكر في شيء آخر غير رغيف الخبز. احترقت عيناي وتراخت ركبتاي، وشعرت أن داخلي ذئب. رغيف الخبز. أدمنت على الخبز مثل شخص أدمن على المورفين. خشيت نفسي ... حتى الآن يغلبني الخوف الشديد من تلك الأيام وأشتري من واجهات الأفران الخبز لأنه طازج نوافذ الأفران.» (نقلاً عن: بيشر).

كانت «موجة التغذية» الشهيرة التي أعقبت أول ظاهرة للطفرة في العقد السادس من القرن الماضي مفهومة للغاية فعلى هذه الخلفية تذكرت ربة عائلة:

«كان هناك حقاً لحم خنزير وجبن وسلطات (...) وكان هناك... بطاطس مقلية معها بيض مخفوق وما شابه. كان الأمر في نظرنا أشبه بالعيش في أرض الأحلام.» (مقتبس عن فيلد). جرى التحول الحقيقي عام ١٩٥٣ وفق ما روته مذكرات شخصية ودفاتر مصاريف عائلات:

«في عام ١٩٥٣، حصلنا على أول إوزة، كان وزنها عشرة أرطال وكلفت عشرين ماركاً، عدت إلى المنزل فخور جداً بهذه الإوزة السمينة، واستمتعنا بعيد ميلاد رائع حقاً. ما كانت وجبة، بل وليمة حقيقية. ففي ذلك الوقت كان لا يزال بإمكانك الاستمتاع بتناول الطعام.» (اقتباس عن فيلد).

---

(١) هاينريش بول (١٩١٧-١٩٨٥) كاتب ألماني حصل على جائزة نوبل للآداب عام ١٩٧٢ ....تعرض إلى حملة إعلامية مدمرة لأنه طالب الحكومة الألمانية محاولة التفاهم مع مجموعة بادر- ماينهوف التي شنت عمليات مسلحة انطلاقاً من رفضها للنظام القائم ...عرض تجربته عن تلك الفترة في رواية شرف كاترينا بلوم الضائع التي تُرجمت إلى ثلاثين، لغة وطُبع منها في ألمانيا ستة ملايين نسخة وتحولت إلى فيلم سينمائي. (المترجم)

«ولكن لا يزال هناك شيء ذئبي ومهين حول هذه الشراهة الأكثر بدائية لإشباع الحاجات والملذات، إذ إنه حتى في العصور الوسطى لم يكد يكون على شخص ما أن يضيع فكرة أن يعيش في «أرض اللبن والعسل». كان هناك شيء ما حول تجويع الحيوانات حول وعاء العلف الذي امتلأ أخيراً فهجمت عليه. إن إضفاء طابع النسبية مرة ثانية على المعجزة الاقتصادية هو أمر مناسب إلى حد ما حتى في أغنى البلدان الصناعية الرأسمالية، إذ لم يتم، حتى في عصر الازدهار هذا، القضاء على الفقر بشكل كامل؛ بالتأكيد ليس في الولايات المتحدة، وهي العالم الأول الجديد والقوة الغربية الرائدة التي ولدت ما يقرب من نصف الناتج القومي العالمي في نهاية الحرب.

فعلى الرغم من الاختفاء الجزئي للأحياء الفقيرة التي قامت حديثاً في فترة الكساد الكبير؛ كان هناك مناطق واسعة من الفقر في الجنوب، ولا سيما في ألاباما والميسيسيبي، وبين قطاعات كبيرة من السكان السود في جميع أنحاء البلاد الذين لم يخرجوا على الإطلاق من حالة الفقر. وينطبق الأمر نفسه على بعض الضواحي والمناطق الريفية الإنكليزية والفرنسية، وعلى مناطق وسط إيطاليا إلخ.

ظل هناك حتى في جمهورية ألمانيا الاتحادية الرائعة اقتصادياً حتى منتصف العقد الثامن من القرن العشرين، بعض السكان الذين عانوا من الفقر كمجموعة هامشية ليست صغيرة جداً. ظهرت في أوائل العقد الثامن من القرن المنصرم دراسة «الفقر في الجمهورية الفيدرالية» ليورجن روث، التي وثقت ذلك بأرقام رسمية وسمت تلك الأجزاء من السكان التي استُبعدت إلى حد كبير من المعجزة الاقتصادية ممن تركزوا بشكل رئيسي في المناطق المسماة «ضعيفة هيكلياً» وفي المناطق الريفية، وبين المتقاعدين ولاسيما المتقاعدات الوحيدات («فقر الشيخوخة»)، وبين الجانحين، والأطفال في دور الرعاية وضحايا آخرين للعلاقات المختلة في المجال الاجتماعي الصغير. كان هناك حتى ذلك الحين، نصف مليون مشرد في بلاد العجائب. بشكل عام، عاشت أقلية كبيرة من الناس

في الظلام عاجزة عن مشاركة الأغلبية في جنة المستهلك. أما اليوم نجد أنه في جمهورية ألمانيا الاتحادية ظل قرابة ٢٠% من السكان مستبعدين من إمكانية التقدم الاجتماعي والمجتمعي لأنهم فقراء.» (روث).

سيكون هذا وحده مخزياً بما فيه الكفاية. لكن من الضروري مقاربة إضفاء طابع نسبي على ازدهار ما بعد الحرب وإن كان هذا أكثر صعوبة. ففي التجربة الحقيقية لنموذج فورد اقتصر الاستهلاك الشامل إلى حد كبير على حفنة من البلدان الصناعية حيث كان بمقدور الثورة الصناعية الثانية أن تترسخ حقاً في جميع المجالات. بالمقابل لم تتقدم معظم بلدان الهامش الرأسمالي وفق نهج فوردي، وهذا صحيح خاصة بالنسبة لما يسمى بالعالم الثالث في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. استمرت عملية إنهاء الاستعمار، التي بدأت عام ١٩١٨، إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية في طفرات كبيرة فرضته جزئياً حروب الاستقلال الدموية ضد القوى الاستعمارية الأخيرة (خاصة في الهند الصينية والجزائر ضد فرنسا)، في حين انتقلت معظم البلدان إلى الاستقلال بطريقة سلمية.

كانت المغامرة الاستعمارية التي خاضتها الرأسمالية الأوروبية فشلاً تاريخياً هائل الأبعاد انتهت بشكل بائس، لكن، دون أن يكون هناك بالنسبة لنخب ما بعد الاستعمار من «الشباب» أي منظور آخر غير تنمية الدولة (عادة ما تكون منظمة إلى هذا الحد أو ذاك وفق نموذج رأسمالية الدولة) إلا محاولة تقليد الغرب الرأسمالي الصناعي ومن ثم اللحاق بركب التحديث. استند المفهوم المرتبط بـ «التنمية» جزئياً على نمط الاتحاد السوفيتي والموجة الأولى المصاحبة له من اللحاق بركب التحديث في القرن العشرين، كان هناك محاولة جزئية لتقليد حالة الازدهار الغربي بعد الحرب التي قامت وفق النموذج الفوردي. ما كان هذا المنظوربالنسبة إلى «البلدان النامية» بصفتها الآن مشاركة مسئولة عن نفسها في السوق العالمية أكثر بقليل من أمل، تلفح بالأيديولوجية القومية، إلا محاولة العثور على القدرة على الاتصال في ظل شروط نظام عالمي مزدهر منتج للسلع.

إن صناعات رأسمالية الدولة في الاتحاد السوفياتي، (التي انطلقت من مستوى منخفض) وتمكنت من تحقيق معدلات نمو عالية في خضم الأزمة الاقتصادية الغربية العالمية، لكنها لم تقدر على تطوير إلا نسخة خام غير مُنجزة من «دولة العمل» التي تغطي كل المجالات؛ لكنها ظلت متأخرة عن إكمال الثورة الصناعية الثانية التي شهدتها البلدان الرأسمالية.

وبشكل عام، ما كان عصر الرخاء العالمي محدوداً من عدة نواحٍ فحسب؛ بل تضمن عنصراً أساسياً من الغموض وعدم الصدق. إن الانتقال الناجح أخيراً إلى التماسك الفوردي للإنتاج الضخم والدخل الشامل واستمرار الاستهلاك الشامل عند مستوى عالٍ نسبياً تحت إملاءات مقتضيات الرأسمالية، وأشكالها العبثية وزخمها الأعمى، كان نجاحاً لا يمكن تحقيقه، تخلله أمراض المنافسة المتبادلة، ومن ثم لا توجد علاقة إيجابية قائمة بنفسها مع العالم. حتى التناقض بين الرأسمالية الغربية الخاصة ورأسمالية الدولة الشرقية، الذي تضخم وتحول إلى صراع القرن في عصر الحرب الباردة، وما زال قائماً، شوه الإدراك أيديولوجياً. لقد غطى هذا التناقض تاريخي الإطار المرجعي المشترك للعالم منتج السلع الأساسية بوصفه وضع ارتبط بطريقة وجود سلبية ومدمرة مشتركة بنفس القدر. وكلما استهلك هذا العالم بشكل أكثر عدوانية يتضمن الكثير من نسيان الذات، اشتد زيفاً.

لكن ما عاد هناك على مدى فترة طويلة أي مصطلحات متاحة لتسمية هذا الباطل، وهذا صحيح بشكل أشد الآن، إلا في حدس اللغة الشعرية التي وصلت إلى السطح وولدت استفزازاً للعاجزين عن الاستيعاب، حين دلت على موطن الخطأ هنا. «شيء ما، ليس له لون، ولا رائحة». وصف الشاعر الشاب هانز ماغنوس إيزينسبرغ[1] بشيء من القسوة هذا الشيء العصي على التسمية، (في القصيدة «اللغة المحلية») ولم يقصد الاستهلاك في حد ذاته، بل جعل شكله الاجتماعي الخارق مرئياً وتهديداً غامضاً تصاعد من تحت السطح اللامع:

---

(١) هانز ماغنوس إيزينسبرغ شاعر وكاتب وصحافي ألماني من مواليد ١٩٢٩. (المترجم).

ما الذي فقدته هنا

في هذا البلد،

أحضرني أهلي إلى هناك

ببراءة؟

أنا محليّ، لكن غير متوازن،

أنا غائب هنا

مقيم في بؤس دافئ،

في حفرة لطيفة مُرضية .

ماذا لدي هنا؟ وما الذي أفعله هنا؟

في قصعة المعركة هذه، أرض الوفرة،

حيث يجب علي النهوض لكن ليس إلى الأمام،

حيث يعض التعب في ثوب الجوع المطرز،

حيث الفقر المموه، شاحب مثل الطباشير،

بصوت خانق من خشخيشات الكريمة المخفوقة والمكالمات:

الأمور تمضي!

حيث هامش ربح بعيد عن الأغنياء الفقراء والأغنياء الفقراء

محطمين مقاعدهم في السينما تحت تأثير الإثارة، مضت الأمور من حال إلى حال،

حيث ميزان المدفوعات يمجد الرب وكل ما هو صحيح

ويصرخ: هذا لا يكفي،

(...) ثمة وقت فراغ يتدفق وثمة غاز يتسرب، (...)

لنبن هنا أكواخاً،

على كومة الخردة الآرية،

في ساحة انتظار السيارات هذه

ظهرت الأنقاض من بين الأنقاض،

خراب جديد، أطلال في المخزن، على أقساط،

عند الطلب، عند الإلغاء **(...)**

أطلال جديدة تماماً إذ ما كان من الوارد أن يجد المرء توصيفاً أفضل لطابع هذه الثروة الرثة التي تكونت وفق مقتضيات الرأسمالية، وتهالكت على الصعيد الإنساني. كانت جنة المستهلك المؤقتة لغالبية الأقلية العالمية في المراكز الرأسمالية خراباً تاريخياً، كانت أطلال التحرر الاجتماعي، وأطلال تأكيد الذات البشرية وحرية تحديد الأهداف التي خُنقت تحت تأثير الوفرة التي كلفت غالياً ونشرت الفقر الاجتماعي. إن نجاح التعبئة وفق نمط فورد لم يعنِ شيئاً إلا إن شمولية صفاقة النظام الرأسمالي ستغطي المجتمع بأسره إلى أقصى حد ممكن.

وبطبيعة الحال سيكون نظام «العمل المجرد» من وجهة نظر الشمولية الحقيقية المرتبطة بما هو مطلق وبالمنافسة غير قابل للتطبيق، بطريقة اجتماعية ونفسية فورية، إن لم يُظهر الجانب الآخر لأوضاع الإناث اللواتي فُرض عليهن منذ بداية التحديث

مجالات مخصصة للجنس الأنثوي **(من «أعمال منزلية» إلى «التفاني»)**. سيكون على هؤلاء اللواتي فُصلن عن مقتضيات الرأسمالية في حد نفسها وعن المناطق التي حددتها مقتضيات الرأسمالية بحيث لم يتم امتصاصهن ببساطة من قبل التعبئة الفوردية، بل تم تحويلهن. ومن ثم فإن عنصر الشمولية أشار إلى أن الفرض الفعلي للثورة الصناعية الثانية منح الرأسماليين فرصة الوصول إلى ما هو مطلوب من خلال تشديد الهجمة على المادة البشرية التي تطلبها الوضع. وقد عنى هذا أولاً وقبل كل شيء، بشكل سطحي تحول متجدد في هيكل علاقات العمل إلى نمط وجود صناعي بالكامل وفق نمط الحياة الذي طالبت به الفوردية.

فبالمقارنة بحالة التطور قبل الحرب العالمية الأولى، وصل التصنيع الآن فقط إلى النسب «الإنكليزية» في كل مكان:

العاملون في القطاعات الأساسية ١٩٦٨ **(%)**

	الزراعة	الصناعة	خدمات
إنجلترا	٣,٥	٤٥,٢	٥١,٣
فرنسا	١٥,٦	٣٨,٦	٤٥,٨
الولايات المتحدة	٥,١	٣٥,٤	٥٩,٤
ألمانيا (الغربية)	٩,٩	٤٧,١	٤٣,٠
المصدر: (OECD، Historical Statistics 1995).			

مقارنة بفترة عام ١٩١٠، انخفض التوظيف بشكل حاد على وجه الخصوص في الزراعة، نتيجة إضفاء طابع صناعي واسع عليها وبحكم مقتضيات «اقتصاد السوق». ارتفعت حصة الصناعة في ألمانيا فقط من الناحية الاسمية، من ناحية أخرى، في حين تراجعت تلك الحصة بشكل طفيف في إنكلترا والولايات المتحدة وفرنسا. بالمقابل إنفجرت في كل مكان حصة ما يسمى بالخدمات أو «القطاع الثالث». يبدو للوهلة الأولى فقط، أن هذه النتيجة ناقضت طابع الثورة الصناعية الثانية. في الواقع، وراء المصطلح الذي لم يتغير على ما يبدو لكن تحول محتواه إذ لم يعد لدينا خادمات أي خدم المنازل وغيرهم من العاملين في خدمة البيوت المنازل من جميع الأنواع كما كان عليه الحال في المجتمع البورجوازي القديم، ولكن على العكس من ذلك مع وضع الجماهير العاملين وفق نموذج فورد في دولة العمل في عدد كبير من القطاعات الجديدة، وفي مقدمتها البنية التحتية الصناعية؛ من التنظيم المتنوع لحركة مرور السيارات الفردية إلى الوسائط الإعلامية الجديدة (راديو، تلفزيون) وصولاً إلى بيروقراطية دولة الرفاهية الكينزية.

إذن، من الزاوية النسبية، تعلق الأمر بالانخفاض الكبير في التوظيف في الزراعة والارتفاع الدراماتيكي بنفس القدر في التوظيف في البنية التحتية الصناعية الذي أشار إلى اختراق الثورة الصناعية الثانية لقطاع العمل. بالإضافة إلى ذلك، هناك ثورة أخرى ضرورية لأن النسبة المئوية للقطاعات الأساسية الثلاثة داخل نظام إنتاج السلع لا تعبر قط عن الحجم المطلق لعلاقات التوظيف الرأسمالية. وقد ذهب التطور الهائل للإنتاج الصناعي في عصر الازدهار الفوردي إلى ما هو أبعد من تأثيرات التبرير لإنتاج التدفق و«بيئة العمل» بالمعنى التقليدي لنظرية ساي، إذ ارتفع العدد المطلق للعمال الرأسماليين ارتفاعاً هائلاً، وكذلك في قطاعات الإنتاج الصناعي المباشر.

زاد «معدل النشاط» المجتمعي الإجمالي (بمعنى إعادة الإنتاج الرأسمالي) بشكل حاد، الأمر الذي عنى ارتباط عدد أقل من الأشخاص الذين لا يمتلكون عمل رأسمالي مربح. أو بعبارة أخرى، كان السكان بمجملهم، إلى حد كبير، تحت رحمة الآلة الاجتماعية الرأسمالية. تحدث في هذا السياق، عالم الاجتماع بوركارت لوتز[1] عن تحول هيكلي أساسي في مجمل عملية إعادة الإنتاج المجتمعية. وبحكم هذا التحول كانت الدول الرأسمالية حتى وقت قصير عقب الحرب العالمية الثانية موسومة بهيكل اقتصادي مزدوج، ترافق بعلاقة مركبة بين قطاع صناعي اقتصادي حديث قائم على مبادىء اقتصاد السوق من جهة أولى، وقطاع تقليدي احتفظ بقوته (لوتز). وبذلك لم يختلف الأمر عن الواقع الذي ساد في إمبراطورية فيلهلم وفي الكثير من البلدان الرأسمالية الأخرى قبل وقوعها في قبضة نموذج فورد، وبالتحديد ما كانت الرأسمالية على الرغم من هيمنتها وديناميتها إلا قطاعاً ضمن مجمل عملية إعادة الإنتاج (ومن ثم ضمن الحياة العملية والتجارب):

---

(١) بوركارت لوتز (١٩٢٥-٢٠١٣) عالم اجتماع ألماني اهتم بعلم الاجتماع الصناعي، شارك في الكتابة في صحيفة كاثوليكية يسارية، وله الكثر من المؤلفات، وحاز العديد من الجوائز التقديرية (المترجم).

«تميز القطاع الحديث (...) قبل كل شيء بتنظيم واسع النطاق ورأسمالي وأساليب اقتصادية، من خلال العمل المأجور بوصفه الشكل السائد للعمالة، ومن خلال الميل الغالب إلى التوجه نحو الأسواق واسعة النطاق (قد تكون دولية على الأغلب، ولكن بالطبع لا تنحصر ضمن هذا النطاق). حتى في معظم الدول الصناعية، ما يزال هناك قطاع تقليدي، له دور مهم، هيمنت عليه الشركات العائلية الصغيرة، واعتمد في الغالب على العاملين من ضمن إطار العائلة ضمن نطاق هياكل اقتصاد الكفاف».

إذن، من جهة أولى (حتى نحو عام ١٩٥٠) ما كان السوق رأسمالياً بشكل موحد، ولكن تداخلت الأسواق الكبيرة الوطنية والدولية مع «الأسواق العائلية» المحلية دون هيمنة المعايير الرأسمالية لمفهوم «العمل المجرد»؛ ومن جهة أخرى كان الاقتصاد المنزلي العادي في كثير من النواحي، «اقتصاداً» أنتج أيضاً سلعاً استهلاكية خاصة به. لذلك أتذكر أنا شخصياً ذلك في عائلتنا حتى العقد السادس من القرن الماضي لم يكن شراء الملابس الجاهزة هو القاعدة بأي حال من الأحوال؛ بل شراء المنسوجات من السوق، ثم تصنيعها بعد ذلك في المنزل من قبل الأم والجدة لتصبح ملابساً. انطبق الشيء نفسه على مجموعة من الأطعمة. يمكن تعميم مثل هذه التجارب. إن ما يعد اليوم هواية تمارس من حين لآخر كانت مكوناً اقتصادياً أساسياً في ذلك الوقت من إعادة الإنتاج الاجتماعي؛ وليس فقط ظاهرة استثنائية في وضع الفاقة في مرحلة ما بعد الحرب، بل كبقايا مهمة لطريقة إنتاج قديمة لم تمت قط وتفاعلت مع القطاع الرأسمالي الصاعد.

بالمقارنة مع القرن التاسع عشر، كان هذا «القطاع التقليدي» قد ذاب جزئياً بالفعل وعجز في الأزمة الاقتصادية العالمية عن تجاوز «حاجز الأزمة» بشكل مناسب. لكن بدا أن اختفائه شبه الكامل أمر لا يمكن تصوره. لكن تم هذا، مع ذلك، من خلال «إنجاز» تعميم نموذج فورد بعد الحرب، إذ تم إنتاج وتوزيع جميع السلع الاستهلاكية بشكل شامل من قبل رأس المال الصناعي الفوردي ودولة

العمل المرتبطة به. ترافق الخلق الجماعي السلع الاستهلاكية الجديدة من السيارات وكذلك الأجهزة الإلكترونية الترفيهية والمنزلية (تجهيزات المطبخ وتجهيزات تنظيف الثياب) مع التدمير التدريجي للعناصر المحلية من إنتاج الكفاف والإنتاج الأسري المحلي القائم على تلبية الاحتياجات. بطبيعة الحال كان هذا «القطاع التقليدي» ذا تراتبية جنسانية وكثيف العمالة، لكن لم يتم استبداله بأغراض صناعية محددة ذاتياً، بل أعاد دمج الجماهير في تروس الآلة البديعة، ودُفعت إلى أقصى حدود الممكن بعد إجبارها على الانضباط في العمل وفق نموذج فورد.

هذه العملية غير المسبوقة، التي أحدثت الآن ثورة في طريقة الحياة بأكملها، بشكل مشابه جذرياً لما قامت بها الثورة الصناعية الأولى، كما إن الحرب العالمية الثانية وما رافقها من عناصر مرتبطة «بمعركة العمل» الديكتاتورية لم تقتصر فقط على الجوانب التقنية والمتطلبات التنظيمية، بل تضمنت مزيداً من تغلغل إدارة الدولة والاقتصاد (لوتز) وهو ما طرحته نظرية بورنهامس التي تناولت «نظام المديرين» حول إمكانية استثمار الحرب لفرض الثورة الصناعية الثانية بوصفها شكل إعادة الإنتاج الاجتماعي الاقتصادي العام.

وبعبارة أخرى، وجب الآن تعميم الاستنتاج الكينزي، كما أشار إليه بشكل ضمني ومارسه هتلر وروزفلت وستالين إلى حد ما، بشكل مستقل عن التفضيلات الأيديولوجية. وما كان ثمة ضرورة هذه المرة لتفكيك هياكل اقتصاد الحرب أو متابعة إدارتها بفتور، بل نقلها إلى أشكال ضبط الاقتصاد المدني من خلال ارتفاع نصيب الدولة من الناتج الاجتماعي وتوسيعه ليصبح نظاماً دائماً:

«وترافق ذلك بنمو ثابت في قدرات هيئات الدولة والهيئات شبه الحكومية على فرض ضرائب على تدفق المداخيل وعلى سلوك رعايا النظام الاقتصادي. وفي حين تم في أعقاب الحرب العالمية الأولى في كل مكان تفكيك هيئات تخطيط اقتصاد الحرب التي كانت محدودة للغاية لكن ظل هناك في الفترة التي تلت الحرب مباشرة قاعدة ضخمة لقدرات التدخل الحكومي» (لوتز).

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت، بوصفها القوة العظمى الأولى، الضامنة لـ «السوق العالمية الحرة» و«الشرطي العالمي» تمت المحافظة على اقتصاد الحرب العسكري البحت الأمر الذي حرض، في وقت مبكر من العقد السابع من القرن الماضي، أصوات منتقدة وضع اقتصاد الحرب الدائم. فإذا اعتبر المرء أن آلية التنظيم الاقتصادي للدولة، التي عرف كينز كيف يعممها نظرياً، تعود في جذورها إلى اقتصاد زمن الحرب في الحربين العالميتين بالتالي يمكن للمرء أن ينقل هذا لمصطلح بثقة إلى حقبة ما بعد الحرب بأكملها.

كان اقتصاد الحرب في هذا الصدد سمة الثورة الصناعية الثانية التي فرضت بمعنى مزدوج: مرة بشكل غير مباشر باعتبارها «الآلة الكينزية» العامة لشكل التنظيم الذي تفرضه الدولة؛ ومرة بشكل مباشر في الغرب بفضل الإمكانات العسكرية الأمريكية منقطعة النظير، التي شكلت أرضية التوسع المتجدد في السوق العالمية بعد انهيارها والركود واسع النطاق في النصف الأول من القرن. ومضت الاقتصادات الرأسمالية التي عادت إلى وضعية الاكتفاء الذاتي إلى مستوى جديد من التكامل الدولي تحت سقف «السلام الأمريكي». كان هذا شرطاً أساسياً لانتصار الثورة الصناعية الثانية افتقدته سابقاً في فترة ما بين الحربين العالميتين.

ومع ذلك، يجب ألا يُنسى أن كل هذا ليس سوى مسألة شروط إمكانية «تنفيذ الفوردية وليست الإمكانية في حد نفسها التي تم تطوير هيكلها الأساسي قبل عقود. لذلك لا يكفي أن نقول ببساطة إن القطاع الرأسمالي الصناعي قد استوعب ما هو «تقليدي» وأن نعلن أن التغيير السببي الوحيد كان تثبيت النظام التنظيمي الكينزي والتوجه الأيديولوجي نحو «الأمركة»، كما بدا في نظر بوركارت لوتز. بدلاً من ذلك، عززت هذه اللحظات فقط اختراق اللحظات الجديدة في هيكل تراكم رأس المال التي تم التخطيط لها منذ فترة طويلة.

إذا كان قد أضيف، في جمهورية ألمانيا الاتحادية وحدها، بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٣، تسعة ملايين عامل جديد إلى عملية الاستغلال الرأسمالية (التي يشار إليه

في المصطلحات الرأسمالية بخلق تسعة ملايين «وظيفة» إضافية)، فإن الفضل في هذا التوسع عاد حد كبير إلى الإمكانات الكامنة في رأس المال نفسه، إذ إنه دون إمكانية التراكم القائمة، فإن التنظيم الكينزي لم يكن ليأتي بشيء ولكان فشل في البداية. يمكن لطريقة تنظيم هذه إطلاق عنان الثورة الصناعية الثانية العالقة سابقاً لكنها لا تحل محلها. لذلك كانت تلك الأساليب التي اخترعها فورد وتايلور في مجال ترشيد الأعمال، والتي حققت الآن اختراقاً حقيقياً في مجال امتصاص المادة البشرية بشكل مضاعف مرتين وثلاث بل حتى أربع مرات من خلال إنجازات الرأسمالية المتمثلة في تماسك تراكم رأس المال المتزايد، وتقصير زمن العمل وزيادة الاستهلاك الشامل للسلع الصناعية (مع عدّ السيارة سلعة مركزية) وهو ما تم إنجازه.

إن الطابع الغادر لهذه الهوية المُعدة منذ فترة طويلة لتسخير طاقة الحياة على نطاق مذهل من ناحية والاستهلاك المشروط رأسمالياً للسلع من ناحية أخرى إلى حد لم يعد هناك مفهوم يكفي لاستيعاب هذا الخضوع الكلي لمقتضيات الرأسمالية، وهو الأمر الذي لا يظهر على حقيقته. إن فظاعة الوقاحة الشاملة حدثت، بالمعنى الحرفي للكلمة، كما لو كان ذلك في أثناء النوم. لهذا ظهرت حقبة الازدهار الفوردي حتى يومنا هذا، وحتى بين النقاد مثل بوركارت لوتز دون أي إشارات لإضفاء طابع نسبي عليها، وطُرحت بكل بساطة بوصفها «رخاء جماعي» وغير إشكالي البتة كما لوكان هناك موقف إيجابي حقيقي من المصالح الأولية لقوة العمل المأجورة». (مصدر سابق). بقيت مهمة، تمثلت بجعل المحتوى غير المعقول والطابع السلبي الحقيقي لعصر الرأسمالية الذهبي المزعوم، القصير، ظاهراً بوضوح.

السوق الشمولية

إن المفهومين المركزيين لانعدام منطق الثورة الصناعية الثانية الذي تمكنا من التكشف بعد الحرب العالمية الثانية على امتداد العالم سقطا بالفعل وهما بالتحديد «الحركة» من جهة أولى و«الشمولية» من جهة ثانية. جاء مفهوم الشمول من الفلسفة والمنطق حيث عنى ببساطة الكلية والاكتمال والكمال في كل

من الشيء والمجتمع والعالم بشكل عام. ففي عملية صوغ تضمن تغطية كاملة لجميع «النظم الفلسفية» في القرن التاسع عشر التي استهدفت الأشياء، ولا سيما عند هيغل، عكس استخدام هذا المصطلح غطرسة مفهوم مكتمل أدرج العالم تحت مفاهيمه المجردة، وألغى كل ما لا يتلاءم معه. يمكن بالتأكيد تفسير هذا النمط من التفكير بالترجمة الفلسفية لمقتضيات الرأسمالية، لإخضاع الإنسان والطبيعة للآلة البديعة، وعنى هذا من الناحية المثالية، إخضاع كل ذرة من المادة، وكل فكرة وكل شيء لإعلان الإحساس بوصفه جزءاً ثانوياً من الحالة الشمولية القائمة بنفسها، وبمعنى آخر تحويلها إلى مادة لعملية إضفاء قيمة عليها. ولا يمكن تصور مفهوم الشمولية إلا على خلفية رأس المال والدافع المتأصل فيه لجعل نفسه علاقة عالمية شمولية.

حتى البيان الأساسي الأيديولوجي الأصلي الذي تمت صياغته في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فإن أشكال بذور نظام فرضيات جديد تماماً ومصاب بجنون العظمة وذاتي الخدمة سعى إلى الحصول على التقديس بوصفه «طبيعياً»، غير قابل للتغيير، قائماً منذ زمن سحيق، ولا يمكن التغلب عليه، حمل هوس الرأسمالية لتضمين «الإرادة الكلية» في حد نفسها على الأقل، نجد كلا من هذه الإرادة والمطالبة في الحركة التاريخية الموضوعية للآلة البديعة وكذلك في البيانات الذاتية لأبطالها على المستويين النظري والعملي. ومع ذلك، فإن الشكل الطوعي للكلية أصبح واضحا فقط مع الثورة الصناعية الثانية في إعادة صياغة مفاهيم «الشمولية» أو «النزعة الشمولية» وليس من قبيل المصادفة أن يتوازى هذا مع مفاهيم «المطابقة» و«التوحيد» و«فرض المعايير» و«التصنيف». على هذه الخلفية، نجد إنه من المثير للضحك استخدام التعريف الوارد في القاموس التالي (Bertelsmann Handlexikon، 1975) حيث نجد إن الشمولية، تعني استيعاب كل شيء وإخضاع كل شيء، ورفض أي تسامح، حتى التسامح مع الرأي المخالف أو أسلوب الحياة؛ وهي نقيض الليبرالية (!). هذا التقديم القصير يقول الكثير حول ما يمكن عده أكثر الألاعيب الطفولية الليبرالية الأشد فتكاً إيديولوجياً منذ سميث، وكانط، وبنثام

وشركاه لكيفية تحوير جرائم التحديث في القرن العشرين من قبل الرأسماليين بوصفها شكل المجتمع المنفصل عن الواقع المعبر عن الانحرافات الأيديولوجية لدكتاتوريات هتلر وستالين، وكذلك السيرورة الحقيقية للرأسمالية الشمولية. إن الادعاء الشمولي المتأصل في «الآلة البديعة» لا يعدو أن يُظهر جانب واحد تماماً لتحديد لتلك الديكتاتوريات التي صارت الآن من الماضي.

ومن ثم، يشاع أنه قد تم تجاوزالشمولية من قبل ديمقراطيات السوق العالمية في فترة ما بعد الحرب لكن ظلت تمثل «تهديداً»، ليس بسبب بنية هذا المجتمع بالتحديد، بل بوصفها تهديد خارجي من الثائرين الأيديولوجيين أصحاب نزعة الشر السياسي الذاتية. ففي حقبة الحرب الباردة، اعتبر هذا الجزء قائماً فعلياً ومنطبقاً على رأسمالية الدولة في الكتلة الشرقية. رأى ليبر، وهو من فلاسفة الدستور الديمقراطي، الصراع الجوهري لعدم التزامن التاريخي على أساس النظام العالمي المنتج للسلع، أن جوهر الأمر هو صراع أساسي بين «ديمقراطية الليبراليين والديكتاتورية الشمولية» (ليبر ١٩٩٣). ووفقاً لليبر، تتحدد الديكتاتورية الشمولية أو الحكم الشمولي أساساً من خلال نموذجين من الميزات الهيكلية هما:

١. «السلطوية التي تعني خضوع ما يُدعى بالحركة الجماهيرية لفرد أو أقلية من خلال حصرية هيمنة الزعامة السياسية التي لا يمكن السيطرة عليها بشكل أساسي من قبل المحكومين. وهي تعمل من خلال جهاز الحكم البيروقراطي المركزي الذي تم تشييده وإدارته بشكل محكم وموجه لفرض تأثيره من خلال وسائل الإنفاذ الحقيقي لهذا الادعاء بالسلطة».

٢. ومن ثم، فإن نظام السلطة السياسية، الذي يتم توجيهه وربطه مركزياً، يتمدد دون تحفظ وبشكل غير محدود إلى جميع مجالات الحياة الاجتماعية (مثل الأسرة والرياضة، والعطلات، والأحياء، والشركات، والنوادي). وهو يفتح مجالات الحياة هذه في وجه الهيمنة السياسية وهيكل التخطيط الذي قامت عليه ويتغلغل في المجتمع ككل بحيث لا يترك أي حيز حرية للسلوك أو المقايضة خارج نطاق تأثير السلطة السياسية.

من اللافت للنظر أنه في هذه «النظرية الشمولية» لقطبي الاشتراكية الرأسمالية يقتصر الأمر على الإشارة إلى الدولة السياسية، بينما يتم تجاهل الدولة الاقتصادية بشكل كامل. بعد ذلك يمكن أن تكون هناك دولة شمولية، ولكن على ما يبدو لا يوجد سوق شمولية، ولا اقتصاد شمولي، ولا نمط إنتاج شمولي، إن هذا تفكير قائم على بديهية أن الدولة والسياسة فقط تقعان في نطاق المجال الاجتماعي، في حين يرجع الاقتصاد إلى «الطبيعة» وفق التقليد الليبرالي الجيد وينطبق هذا بالمعنى الدقيق للنظرية الاجتماعية. كما يمكن أن يُسكت عن حقيقة صامتة لأن كلا من الستالينية والديكتاتورية النازية وكذلك الفاشية الإيطالية القائمة على نظام إنتاج البضائع انتمت إلى تاريخ الثورة الصناعية الثانية. فعندما يتعلق الأمر بمتغيرات النظام الرأسمالي والتاريخ الداخلي، فلا يجب النظر إلى هذه الديكتاتوريات بوصفها مراحل انتقالية للديمقراطية الرأسمالية نفسها وحسب، بل وبوصفها لحظات من الشمولية الشاملة المتجذرة في المركز الاقتصادي لعلاقة رأس المال. وفي هذا السياق، لن تكون ديمقراطية السوق العالمية الليبرالية هي الغالبة ولن تكون كذلك نقيض الحكم الشمولي بل هي اكتماله.

هذا غريب تماماً عن الفكر الذي ينتمي بالطبع إلى المؤسسة العلمية الاجتماعية النظرية الرسمية ولا يطاق، لكن يكاد يكون لا مفر منه عند التمعن في عناصر الشمولية والاطلاع على تاريخها بمزيد من التفصيل. فمنذ أن صاغت معارضة فاشية بقيادة موسوليني مصطلح الشمولية في أوائل العقد الثالث من القرن الماضي اختصرت المشكلة وحصرتها في المجال السياسي للدولة دون النظر إلى رابطة القرابة بين الفاشية والتطور الرأسمالي. كتب، على سبيل المثال، الليبرالي جيوفاني أميندولا[1] في مقال في أيار ١٩٢٣، أطلق فيه وصف «النظام الشمولي» على الإجراءات الفاشية (في ذلك الوقت فيما تعلق بالسياسة على مستوى البلدية)

(١) جيوفاني أميندولا (١٨٨٢-١٩٢٦٩) سياسي إيطالي معارض للفاشية، انتخب ثلاث مرات عضواً في مجلس النواب، وشغل منصباً وزارياً عند نهاية الحرب العالمية الأولى. (المترجم).

(مقتبس عن بيترسن)، واقتصر هذا النقد بالكامل على المطالبة بالتمثيل السياسي. وبهذا المعنى أشار أمينـدولا بالفعـل في عـام ١٩٢٥ إلى الـشيوعية والفاشـية معـاً بوصفهما «رد فعل شمولي تجاه الليبرالية والديمقراطية». (المصدر السابق).

إن هذه التعبيرات المبكرة المنسية تقريباً حـول مفهـوم الـشمولية لا تهـتم بالشيوعية (رأسمالية الدولة) والفاشية / النازية وبالديمقراطية الليبرالية بوصفها متغيرات أو مراحل انتقالية غير متزامنة انطلاقاً من منظور شامل لفهم العمليـة الاجتماعية الشمولية. إن بيـان الفـاشي المنـشق ألفريـدو ميـسوري أكثـر إثـارة للاهتمام، فهو قال (في أيار ١٩٢٣)، في خطـاب معـارض ضـد موسـوليني، إن الشمولية الفاشية حولت إيطاليا من حديقة إلى ثكنة (بيترسـن، مرجـع سـابق). وهـو عـبر هنـا بـشكل حـدسي عـما لا ينطبـق مجازيـاً عـلى الفـضاء الـسياسي في الديكتاتوريات وحسب، بل ينطبق تماماً على العملية الاجتماعية والاقتصادية للثورة الـصناعية الثانيـة بـشكل عـام، وبـالطبع لـيس فقـط في إيطاليـا؛ ابتـداءً من الأشكال الجديدة لـضغط «العمـل المجـرد» إلى الهندسـة المعماريـة الموحـدة في نموذج خدمة الغرض وفق تصور فورد، إذ يجب، وفـق هـذا المعنـى، ترجمـة الشمولية السياسية أو فك رموزها بوصفها شكل في مرحلة تطور نوعي لشمولية رأسمالية لمحدِد اجتماعي واقتصادي أكثر عمومية وعمقـاً لـنمط إنتـاج، اقـترب تاريخياً من نضجه واكتماله. إن العناصر الحقيقية الكامنة لهذه الشمولية لا توجـد في الأشكال المحدودة للديكتاتوريات الـسياسية، المرتبطـة بتحديـدات الـشكل الاقتصادي القائم مـن «تـسويق شـامل»، ومنافـسة كليـة، والعمـل الـشمولي، وما إلى ذلك، ونجد من ناحية أخـرى في الواقـع المـادي، وصـولاً إلى المـستوى الجزئي رواسب هذا الـشكل الرأسـمالي الاسـتبدادي للوجـود الـذي يـصل إلى مستوى الحياة اليومية. وبهذا المعنى الأوسع، فإن ديمقراطيات ما بعد الحرب في اقتصاد السوق لا تعدو أن تكون تسمية لمجتمعات شمولية حقاً، لأن التـشييء

الفوردي للشمولية جعل الرأسمالية ناضجة في هذا الوقت وبهذا الشكل ضمن سياق نظام شامل. من السهل نسبياً العثور على انعكاسات ارتباط الشمولية السياسية نفسها في هذا الإحساس بالتفسير والتاريخ اللاحق لديمقراطيات السوق العالمية، إذ تبنى كل من الفاشيين والنازيين مفهوم الشمولية بالكامل.

تبنى كل من الفاشيين والنازيين مفهوم الشمولية بشكل إيجابي تماماً ولم يروا في الأمر أي مصدر للتشويه؛ كما إنهم اختاروا صفة «شامل» ضمن المفردات المحببة إلى قلوبهم. وانطلاقاً من هذا الموقف نجد إن الجنرال السابق لودين دورف[1]، الذي جُن لاحقاً والذي مُنع من لعب دور كرومويل[2] في الإمبراطورية الألمانية، نشر بحث حمل عنوان «الحرب الشاملة». وبغض النظر عن الحالة الذهانية للجنرال لكنه كشف من خلال هذا العمل بشكل ملفت للنظر عن عقلانية داخلية. فحين تمكن وزير الدعاية النازي الديماغوجي جوزيف غوبلز في خطابه سيّىء الصيت في قصر الرياضة في برلين من جر الجماهير المنتفخة خيلاء من الرد على سؤاله الشيطاني: «هل تريدون حرباً شاملة؟» إلى الرد بصيحة نعم مدوية، فإن عمله اقتصر على حشد الطاقة الجنونية التي صاغها لوديندورف في شكل ضرورة عقلانية. ولا يقتضي الأمر أكثر من خطوة صغيرة لترجمة ما قاله الجنرال حول «الحرب الشاملة»، حين عالج مولد النزعة الشمولية في الحرب العالمية الأولى، إلى مفهوم «السوق الشاملة» التي سادت تاريخ ما بعد الحرب:

---

(١) إيريش لوديندورف **(١٨٨٥ - ١٩٣٧)** ضابط ورجل سياسة ألماني تولى قيادة الجيوش الألمانية في الحرب العالمية الأولى من ١٩١٦ إلى ١٩١٨، دعم في بداياته الاتجاه الاشتراكي الوطني ثم تحول إلى معارض لهتلر. **(المترجم).**

(٢) أوليفر كرومويل **(١٥٩٩ - ١٦٥٨)** عسكري إنكليزي عُد من أبرز رجال السياسة البريطانيين، أيد إعدام الملك شارل الأول عام ١٦٥١ وفرض نظاماً جمهورياً تزعمه من ١٦٥٣ حتى وفاته عام ١٦٥٨، ولُقب باللورد حامي البلاد. **(المترجم).**

«لقد ولدت الحرب الشاملة، هي ليست مسألة تخص القوات المسلحة فحسب، بل هي مسألة الحياة نفسها أيضاً وهي لمست شيء من عقل وروح **(!)** كل فرد من الدول المتحاربة، منذ ذلك الحين تعززت الحرب الشاملة مع تحسن وانتشار الطائرات والقنابل في كل مكان ومن كل نوع، ولكنها كانت أيضاً إسقاط المنشورات والمواد الدعائية الأخرى على السكان، واكتسبت المزيد من العمق من خلال تحسين وزيادة وسائل البث التي تنشر الدعاية بين صفوف العدو، من أشياء أخرى». **(لودينذورف).**

إذا حذف المرء الألغاز الأسطورية العرقية حول تآمر يهوذا والغجر على العالم، وما إلى ذلك، التي تخللت تفكير لودينذورف وشملت التحديث التحليلي لاستبصار المجنون الذي ارتاح من معاناة وجوده بعد عامين:

أصبحت «القنابل بجميع أنواعها والمنشورات وغيرها من المواد الدعائية»، إذ تضمنت الديمقراطيات التجارية، وابل من الإعلانات والفيضانات الإعلامية بلا توقف على شكل دفعة بصرية وجرس صوتي شمل الفضاء العام بأكمله إلى حد حمل طابعاً إرهابياً أكثر من أي شخص بحيث عجز أي مرء عن منع تدفق هذا الهراء وتجنب ما يجري ومنع «انتشاره إلى العدو» إذ إن العداء قائم الصراع على أجل العملاء، وعلى الوظائف، والمهن، والهيبة، وعلى حيز الحياة... إلخ، هذا تجاوز ما هو أبعد من البدايات العسكرية للحرب الشاملة.

ثمة جوانب عديدة في تحول الشمولية الرأسمالية في ديمقراطيات ما بعد الحرب إلى حالة السوق الكلية وإضفاء طابع تجاري على الحياة في الوقت الحاضر وتشديد القبضة الحديدية الشاملة لآلة الإدارة. من اللافت أن العالم وفق نموذج فورد ترافق في سياق تطبيقه بطوباوية أدبية سلبية أرادت وصف هذه الشخصية الشمولية في اكتمالها المستقبلي. وأشهر هذه الأعمال الثلاثة هي رواية «نحن» **(**التي كتبت عام ١٩٢٠ ونُشرت باللغة الإنكليزية عام ١٩٢٥**)** بواسطة يفغيني زامجاتين **(**١٨٨٤ - ١٩٣٧**)** كما نُشرت عام ١٩٣٢ رواية «عالم جديد جميل» بقلم

ألدوس هوكسلي (١٨٩٤-١٩٦٣)؛ ورواية ١٩٨٤ لجورج أورويل (١٩٠٣-١٩٥٠) التي نُشرت عام ١٩٤٩. ونتيجة التزامن اشتركت الروايات الثلاث في أنها لم تتمكن إلا من متابعة عرض تطور الشمولية إلا بوصفها سياسية دولة، ومن ثم بدت جيدة للوهلة الأولى وفق النظرية الليبرالية في الشمولية.

برز لدى كل من زامجاتين وأورويل صورة زعيم متسلط وأكبر من الحياة، توافق هذا بشكل لا لبس فيه مع هتلر وستالين (زامجاتين) أو على شخص مماثل لهم (أورويل)؛ فاعل خير يتزعم «دولة عالمية موحدة»، ويشار إليه بوصفه «الأخ الكبير»، الذي مثل أيضاً حالة مراقبة حكومية شاملة.

توسع ألدوس هوكسلي، عام ١٩٤٩، في موضوع الميل التاريخي للدولة مطلقة القوة في مقدمة كتبها لروايته «عالم جديد جميل». وبهذا المعنى، كان من السهل بالطبع التظاهر إن مثل هذه الطوباوية السلبية تحدثت عن نفسها فيما تعلق بحكم الدولة الشمولية وما كان لها أي علاقة بديمقراطيات ما بعد الحرب. ومع ذلك، ففي عام ١٩٤٩، اعتقد هوكسلي أنه من المحتمل «أن جميع حكومات العالم أو أكثرها ستصبح شمولية بهذا القدر أو ذاك» (هوكسلي)، بما في ذلك الحكومات الديمقراطية، «حتى قبل الاستخدام الصناعي للطاقة الذرية؛ إذ يبدو من شبه المؤكد إنها ستكون في أثناء وبعد هذا الاستخدام شمولية» (المرجع نفسه). إذا كان هوكسلي قد ربط هنا أيضاً (وإلى حد ما على غرار غوتل- أوتليلينفيلد) الشخصية الشمولية «الحتمية» دون وساطة مع الشكل الاقتصادي للآلة البديعة بوصفه نتيجة ضرورة تقنية محضة تتجاوز تحديد مفهوم الدولة السياسية المرتبطة بالنزعة الشمولية البحتة. كما إنه اقترب دون وعي من إنجاز النظام الشمولي القادم القائم على ديمقراطية اقتصاد السوق حين توقع:

«بطبيعة الحال، لا يوجد سبب يجعل الشمولية الجديدة تشبه القديمة؛ أي حكومة بواسطة الهراوات وفرق الإعدام واللجوء إلى طريق المجاعات المصطنعة، والاعتقالات

الجماعية والترحيل الجماعي غير الإنسانية (لا أحد يهتم كثيراً بهذا الأمر هذه الأيام) إذ إنه من الواضح أنها غير فعالة، ففي عصر التكنولوجيا المتقدمة، فإن عدم توفر الكفاءة يمثل الخطيئة. إن الدولة الشمولية الفعالة حقاً هي الدولة التي يحكم فيها الفرع التنفيذي القوي للحكام السياسيين وجيشهم من المديرين مجموعة من عمال السخرة الذين لا يحتاجون إلى إجبارهم على فعل أي شيء لأنهم يحبون عبوديتهم». (المصدر السابق).

عندما نتذكر أن حب العبودية وتربية مجموعة من الخدم الراغبين والمنظمين ذاتياً كانت في صميم مشروع بنثام، يتضح أن رؤية هوكسلي «لعمال السخرة الذين لا يحتاجون إلى إجبارهم على الإطلاق على العمل» وصفت بدقة تنفيذ هذا البرنامج. لكن ظل بنثام متقدماً على هوكسلي من حيث إنه سبق له أن صاغ هذا البرنامج بوصفه ديمقراطياً ليس بمعنى «القدرة المطلقة للدولة» (المفيدة فقط)، ولكن القدرة المطلقة لآلة السوق المحظوظة. لم تُكمل ديمقراطيات السوق العالمية الليبرالية للازدهار حقبة ما بعد الحرب الشمولية مع استبداد الدولة، بل مع استبداد السوق، لأن اللحظة «الأكثر فعالية» للتملك الاستبدادي كامنة فيها.

هذه الديمقراطيات التي ما زلنا نعيش فيها اليوم هي ديمقراطيات بنثام خالصة. وهي لا تختلف عن الديناصورات المتبقية من أنظمة الدولة الشمولية إلا بتركيزها على الاقتصاد بحيث تمثل شمولية مقلوبة بشكل حتمي ومن رتبة أعلى. ونظراً لأن الشكل الميكانيكي و«العقل التقني» للفردية ليسا سوى تجسيداً لمقتضيات شمولية الاقتصاد الناضج للرأسمالي المكتمل في حد ذاته، لا يمكن لشكل الدولة الشمولي إلا ألا يكون أكثر من مرحلة انتقالية في ظل ظروف تاريخية معينة كما هو الحال في ألمانيا أو روسيا. وكما هو الحال مع هوكسلي، حيث تم استدعاء «فورد المبجل»، ويبدو أنه كان لدى زامجاتين أيضاً هذه الفكرة، على الرغم من عدم توضيحها، من خلال الوصف المرعب للمستقبل في حال كان وفق نموذج «تايلور» (أي ألا يتم دمجه بأي حال من الأحوال في الشكل السياسي):

«أجل، كان تايلور بلا شك أعظم عبقري من القدماء. ومع ذلك، عجز عقله عن متابعة التفكير بما يكفي لنشر الطريقة التي تم العثور عليها لتشمل مجمل الحياة ككل، وكل خطوة، وكل ساعة من اليوم ولم يستطع دمج نظامه من الساعة الأولى إلى الساعة٢٤ **(...)** ومع ذلك، فأنت يا من نشأت منذ الطفولة على يد نظام تايلور لمَ لم تُصبح مضبوطاً مثل البندول؟ **(...)** هل سبق لك أن رأيت على وجه أسطوانة المضخة في أثناء العمل، ابتسامة متحمسة لا معنى لها؟ هل سمعت من قبل إن الرافعات التي عملت في الليالي والساعات فكرت بالراحة؟ **(...)** أنت مثالي، لأنك مثل الآلة، والطريق إلى السعادة مفتوح بشكل كامل أمامك أنت أيضاً **(...)**» **(زامجاتين).**

على غرار هوكسلي، توقف زامجاتين عند الشكل التقني، أي عند الآلة التيلورية في حد نفسها، دون التفكير في الطابع الاقتصادي «لشكل الغرض» الرأسمالي. وهكذا ففي نظر كليهما، كما هو الحال مع أورويل، فإن الدولة الشمولية هي التي تحط من قدر الناس لمصلحة أغراضها، وتولدهم مثل القرع والحيوانات الأليفة، أو تجمعهم كما تُركب الآلة **(**قريباً، سيكونون على شكل «سايبورغ»[1]، وهو نوع من الهجين بين مادة عضوية وغير عضوية، أي كائن بشري بأجزاء آلية، ظهر في الخيال العلمي كما توقع صاحب الرؤية المستقبلية مارينيتي بشكل قاطع**).**

تلك الرؤى تجعل الأشخاص الذين تم التلاعب بهم تماماً يتوقفون عند وصول الدولة إليهم، من الخارج، من خلال الأجهزة البيروقراطية أو المؤثرات العقلية أو التدخلات البيولوجية. تخيل زامجاتين أنه يمكن إخضاع المواطنين من خلال «عملية جراحية كبيرة» عن طريق شق جراحي في الجمجمة بهدف التحكم بالدماغ. في حين طرح هوكسلي طريقة بوكانوفسكي حول إنتاج أجنة بشكل بيولوجي بأعداد كبيرة وتحويلها بمساعدة مؤسسات التربية في الدولة من حالة

---

(١) Cyborg

الجنين إلى وضع الأشخاص العاملين واعتماد نهج بافلوفي[1] جديد ووضع مقاييس جديدة لإعدادها بشكل متطور.

يمتلك التلاعب موضوعاً خارجياً حتى وإن ظلت محفزاته في الظلام، إذ إن ما تضمنته روايات فرانز كافكا[2] الشهيرة من استعارة أدبية لقدر غامض ظهر مجدداً في الطوباوية السلبية بوصفه قوة أرادة ملموسة، وصدىً قاتم لوهم موضوع التنوير البورجوازي. ما كان بإمكان هذا النقد توقع أن أشكال التطور الأعلى للسوق الحرة في شكلها الفوردي التي انبثقت عن مختلف أشكال رأسمالية الدولة وديكتاتوريات التحديث ستكون أكثر شمولية من الدولة الشمولية التي كان عليها اللجوء إلى قمع علني وإلى المحافظة على رضا وظيفي ظاهرياً، وأن تترك للمادة البشرية أعشاشاً اجتماعية أو على الأقل محميات للوعي؛ وهو أمر لم يُنجز في الواقع كما جرى على الصعيد الأدبي وكان من الوارد تقويضه بطرق مختلفة لأن كل بيروقراطية كانت مرهقة وغبية.

وبقدر ما يوافق الأفراد رسمياً على تنظيم حياتهم ويقدمون العون لتحقيق ذلك، يبقى هذا القمع الذاتي محدد على سطح أيديولوجية الامتثال؛ وبهذا المعنى أيضاً، أظهر واقع شمولية الدولة نفسه أن التلاعب تضمن ثغرات أكثر مقارنة مع الوضع في دول المسخ الأدبية. على الرغم من أن عمليات القمع الهمجي من قبل الشرطة الحكومية بلغت حدوداً لا يمكن تصورها، لكن استبداد الدولة المتمركز المعتمد على جهاز دائم وحاضر في كل مكان كان له سمات تدعو للضحك وللسخرية، ظهرت بوضوح تام، واستمرت في بلدان رأسمالية الدولة الشرقية.

---

(١) إشارة إلى إيفان بافلوف وتجاربه حول الأفعال المنعكسة الشرطية، وهي جزء من سلوك الإنسان والحيوانات. **(المترجم).**

(٢) فرانز كافكا **(١٨٨٣-١٩٢٤)** كاتب تشيكي يهودي الديانة، كتب باللغة الألمانية، من أشهر أعماله المسخ **(التحول)** والقلعة، والمحاكمة .اتصفت كتاباته بالسوداوية والعبثية. **(المترجم).**

لم يعد الوصول إلى الشكل الديمقراطي للسوق والمال، والتطور أكثر إلى الفوردية الكاملة نتيجة عامل خارجي فحسب، بل أتي من داخل الرجل الذي نشأ وفق منهج بنثام التربوي؛ وهكذا فقد وصل أيضاً إلى الطبقات الأعمق للوعي وجوهر الذاتية، دون أن يحرر الأفراد من قبضة لوياثان البيروقراطية.

وطالما كانت هناك إمكانية لتحقيق قمع الذات والاستهزاء بالنفس بأي شكل (إذ لا يمكن قط إغلاق هذه الآلية بشكل تام)، فقد حدث هذا فقط في ديمقراطيات السوق العالمية «الحرة» بعد عام ١٩٤٥، وفي نهاية القرن العشرين حين ظهرت حقيقة أن الشمولية الجوهرية للحداثة تكمن خلال الشكل الوثني للنظام المنتج للسلع نفسه، وليس فقط في التعسف الظاهر للديكتاتوريات البيروقراطية الانتقالية. ونظراً لأن الأمر لم يقتصر على تجاهل هذه الحقيقة الأساسية في الحقبة الطويلة لليبرالية اليسارية والحركة العمالية، لما اغتصبت الديمقراطية الرأسمالية مكان التحرر وملأت أفقه التاريخي الموهوم؛ لذا كان من الممكن أن تظل مخفية حتى بعد التطبيق الكامل لديمقراطية بنثام، طالما بدا أن الصيف القصير للازدهار الفوردي جعل قمع الذات سهلاً ومريحاً للوعي المنهك، على الأقل في بعض البلدان الرأسمالية الأساسية. مال المرء إلى الاعتقاد إنه قد تم التغلب على التوقعات المتشائمة أخيراً بشكل إيجابي، في حين كان من المفترض فقط تجاوزها بشكل سلبي.

ربما لا يزال يُسمح، حتى الآن، للطوباوية السلبية الاعتراف إنها حققت تنبؤات في كثير من النواحي، ولكن بسبب هذا تحديداً لم يعد من الوارد تحقيق هذا الدليل، لأن الناس عاشوا بالفعل في المدينة الفاضلة السوداء. وقد يقتصر النقد على أنهم أساءوا فهم شكل هذا التطبيق وخلطوا الشكل التاريخي للخادم في شكل الدولة الشمولية مع سيد النظام، وهو آلة العالم غير الموضوعية لرأس المال نفسه.

كما أنه ليس من الصعب فهم أن فكرة الآلة الذكية، و«الأخ الكبير»، بوصفهما استعارة ناجحة للسوق الاستبدادي المجهول، إذ

يتغذى رأس المال النقدي من الحركة المضطربة، التي أصبحت مستقلة وصار لديها تجربة روحية حول الأشياء الميتة ذات القدرات التي لا تعدو في نهاية المطاف عن أن تكون إلا الإله العلماني؛ وهي الاستعارة القديمة لوصف الآلة العالمية، ضمن نظرية الأنظمة الحالية الزائفة علمياً التي يتم إضفاء طابع موضوعي عليها، وهي قادرة بالتأكيد على أن تظهر أيضاً بوصفها قوة شبه مجسدة، كما شاع الأمر في السلطة الدينية الأقدم على شكل عالم الآلهة **(المتعالي)**.

الأخ الكبير يراقبك! ها هو برنامج بنثام من جديد بعد أن صار الآن في شكل شبه مكتمل وناضج، إذ يتشكل «الأخ الكبير» بوصفه كائناً أرضياً هو الإنسان الأول[1]، وهو إنسان عملاق مكون من ملايين ومليارات من الناس ويمثل إسقاط المجتمع الرأسمالي الشمولي على نفسه، شُكل من ملايين عيون وسائل إعلام التسويق الفوردي وعلم استقصاء الرأي العام، إذ إنه في هذه العملية، لا تقتصر المراقبة الخارجية للمواد البشرية على الأجهزة البيروقراطية التابعة للدولة وحسب، بل كثفتها مجدداً الشركات الرأسمالية ووسائل الإعلام التجارية في ديمقراطيات السوق العالمية الفوردية مقارنة بالأشكال الديكتاتورية للدولة الخام. ففي عام ١٩٦٤ نشر حول هذا الموضوع الناقد فانس باكارد، وهو صاحب دار نشر في الولايات المتحدة، بحثاً بين فيه التوسع الزاحف لأجهزة التحكم المترافق بفرض مراقبة عامة التي صارت من سمات الحياة اليومية:

«نحن نصف عام ١٩٦٤. نرى ماما في إحدى مقصورات متجر متعدد الأقسام، حيث تحاول تجربة فستان جديد. ثمة كاميرا تليفزيونية مدمجة مخفية خلف مرآة ثلاثية القطع تسجل كل ما يدور في المقصورة للتأكد من أن ماما لم تدس أشياء في حقيبتها سراً. في هذه الأثناء نجد أبي في مكتبه جالساً إلى طاولة المؤتمر مع مجموعة من الزملاء ويتحدث عن عمل قسمه. الزميل الجالس بجانبه ينتمي إلى وكالة تحر لها

---

(١) آدم كادمون : إنسان اسطوري ولد على صورة الرب ولم يتلوث بالممارسات الأرضية، لكنه صُنع من مادة فانية ولم يكن ذكراً ولا أنثى **(Philo, De Allegoriis Legum)** المترجم.

فروع عاملة في كل الولايات الأمريكية. وظفته سراً الشركة التي يعمل فيها أبي بهدف مراقبة سلوك وعمل كبار موظفي الشركة بشكل مستمر.

أما الرجل الثاني المسؤول عن التحقيقات فيجري في نفس اللحظة في مكان ما مع مصرف أبي مكالمة هاتفية حول مبلغ حسابه المصرفي والقرض الذي لم يتم سداده بعد **(...)** في حين جلس في هذه الفي أثناء الابن جون، بعد تخرجه من الكلية، على كرسي مختلف قليلاً، ثمة أنبوب مملوء بالهواء حول صدره وقطب كهربائي متصل بكفه. تقدم جون لوظيفة مندوب مبيعات في شركة إلكترونيات، وعليه الآن أن يخضع لاختبار كشف الكذب المعتاد، الذي يتم من خلاله التأكد من إخلاصه ورجولته، إذ يجب في نهاية المطاف فحص العادات الخطرة. وفي غضون ذلك، يتحدث محقق آخر مع أساتذة جون السابقين ليسألوهم عن الآراء السياسية التي قد يكون جون عبر عنها في المناقشات الصفية حين كان صبياً. أما الابنة ماري، فهي فتاة جميلة لا تزال ترتاد المدرسة، وتكافح من أجل الحصول على مكانها في الصف الثاني في هذه اللحظة في المدرسة الثانوية من خلال استبانة تتكون من ٢٥٠ سؤالاً عليها الرد عليها بصدق مثل: هل لديك انطباع إن والديك غالباً ما يتشاجران؟ هل تحدث أبويك معك يوماً عن أمور جنسية؟ هل أنت قلقة بسبب الدورة الشهرية؟ لو أن والدي ماري عرفا أي شيء من هذا الاستطلاع، فسيتم إنكار أي معلومات حول إجابات ماري بالإضافة إلى تقييمها وتصنيفها **(...)** هل هناك قوى غير محددة في عالمنا الحديث تؤثر على الحياة الخاصة للأفراد تهدد بتدمير الأفراد؟ وإذا كانت هذه القوى غير المحددة قائمة بالفعل، فهل هي قادرة على توفير المتطلبات الأساسية للشمولية التي تعرض الحرية الشخصية للتحديث للخطر؟ هذه هي الأسئلة التي يجب أن نفكر فيها حين نكتشف الانتشار الأخير للمراقبة والتدقيق والسيطرة على الآخرين والسعي لمشاركة المعلومات حول الآخرين لنصل إلى أن كلاً من هذه الروايات الاجتماعية حول أنواع التحكم التي نواجهها تأتي تحت ستار إجراء معقول، بل إنه تولد لدى البعض سمات غريبة». **(باكارد).**

«لا يرى باكارد الشمولية وسط ديمقراطية اقتصاد السوق الأول المقدسة وحسب، بل إنه أشار صراحة إلى الإدراك التدريجي لفحوى رواية أورويل «١٩٨٤»، لكن نظراً لأنه لا يعدو أن يكون ناقداً تجريبياً، فهو لم يتجاوز الليبرالية الفوردية المتجسدة المناقضة للمثل العليا الليبرالية الأورويلية بالفعل المطالبة بحق الخصوصية». «لم يدرك باكارد أن تلك «القوات غير المحددة» (وهي ليست عرضية بأي حال من الأحوال وتذكرنا تلك الصياغة في قصيدة إنزينسبرجر[1] عن ذلك الشيء الذي لا يمكن تسميته، عديم اللون وتفوح منها رائحة العدم») على وجه التحديد من الشروط الدستورية الرأسمالية للحرية الخاصة المفترضة بحد نفسها، التي لا ينوي التشكيك فيها.

اتضح مع الانتظام الممل أن الفاعلين والضحايا والمدافعين عن مصفوفة بنثام ومنتقديها، وهي التي اشتدت كثافتها بشكل متزايد في سياق التطور الرأسمالي، قدموا وصفاً لآليات التوجيه والتحكم دون أن يكون واضحاً لديهم مدى وعي هذا الليبرالي الأصلي للطابع الحقيقي للديمقراطية واقتصاد السوق، ولهوية الحرية الرأسمالية والسيطرة الكاملة التي يجب أن يتم بلوغها مجدداً.

وجد باكارد الكثير من دراسات الحالة عن غير المرغوب فيهم والشائنين، والتدخلات عبر الاستفسارات البيروقراطية والتجارية والتطفل والتحرش في المجال الشخصي، والمتاجرة بالمعلومات الشخصية لغرض إيصال الإعلان إلى صندوق البريد المستهدف (شاع هذا في ذلك الوقت بالفعل في الولايات المتحدة الأمريكية) والإعلان غير المباشر عبر الهاتف وحديث المبيعات دون أن يتم التطرق إلى الطابع الكلي لمجتمع البائع والمشتري.

وعدا عن هذا فبطبيعة الحال لا تظهر وحدها في مقدمة المشهد الطبيعة الشمولية للرأسمالية المُكتملة وفق نموذج فورد، ضمن عملية تصاعد أبحاث

---

(١) هانس ما غنوس إنزينسبرغ (١٩٢٩ -) شاعر وكاتب ومترجم وصحافي ألماني، كتب تحت اسم مستعار (أندرياس تالمايس)، وهو متعدد النشاطات وحاز العديد من الجوائز الأدبية المهمة (المترجم).

التحكم وآلياته، بل في عملية تبادل المراقبة والتحكم المتبادلة القسرية بين أفراد المجتمع الذين تم تشذيبهم وظيفياً بشكل يومي؛ لينتهي بهم المطاف إلى مراقبة أفراد القوة لعاملة لذواتهم من خلال الأنا العليا التي حددها نموذج فورد بمعنى هل أنا قادر على الإنجاز بشكل كاف؟ هل أنت قادر على ذلك؟ هل نحن قادرون على ذلك بما يكفي؟ إن شرطة الفكر المرتبطة بالديمقراطية، وفق نموذج فورد، هي من وجهة النظر هذه أكثر صقلاً وميؤوس منها مقارنة مع هجمات كل الشرطة السرية في كل أشكال عملية الفرض في الدولة الشمولية الخام.

كما ينطبق هذا على تلك «اللغة الأورويلية»، أي «اللغة الجديدة»، التي كانت هي بالأساس لغة الليبرالية منذ أكثر من مئتي عام، وتنطبق عليها جميع سمات هذه اللغة الغامضة الفصامية. فإذا قالت باسم «الأخ الكبير»: الحرية هي الرق، فما عليك سوى قلب هذه الجملة الأساسية للحصول على المبدأ الليبرالي: العبودية هي الحرية، أي الخضوع غير المشروط والمبهج «للقوانين الطبيعية» في الفيزياء الاجتماعية القائمة على السوق، وهذا قائم منذ أن أضفى هيغل شرعية فلسفية في تلك الجملة الشمولية: «الحرية هي فهم الضرورة».

وينطبق هذا أيضاً على شعارات كلا الحزبين في دولة الأخ الكبير حيث «الحرب تعني السلام». لا أحد يعرف هذا أفضل من حلف شمال الأطلسي المعروف الذي نصب نفسه، شرطة عالمية تضبط مجتمع الدول باسم الديمقراطية؛ وحيث يكون الجهل قوة، ويمكنه تأييد هذه الحكمة بضمير مرتاح أفضل من مستهلك جماهيري ديمقراطي، ومن منتج حصيف للسلع المدمرة التي تخرب العالم، ومن المدير الإداري ضيق الأفق الذي تتطلب قدرته على العيش والنجاح جهلاً اجتماعياً منهجياً؟

حتى الاستجواب العقلي لهذا العالم من نظام اجتماعي وهمي مغلق من الألف إلى الياء يعني بالفعل أن تكون غريباً في مجتمعك، أو كما أوردت رواية ١٩٨٤ «فإن جريمة الفكر لا تعني الموت بل جريمة الفكر هي الموت» (أورويل) وهو بالتحديد

الموت الاجتماعي. كما إن اقتصاد السوق الديموقراطي الفوردي يتطابق مع نظام «الأخ الكبير» و«التفكير المزدوج» الذي يسود فيه وفق أورويل بدرجات أعلى بكثير وأكثر كثافة بكثير مما كان عليه الحال في الديكتاتوريات الفردية البدائية:

«كل ما كان مطلوباً من المرء هو سلسلة متواصلة من الانتصارات على ذاكرته. سُميت السيطرة على الواقع؛ في اللغة الجديدة بالتفكير المزدوج **(...)** المعرفة والجهل، روى أكاذيب مبنية مدركاً الثقة الكاملة لمستمعيه في أثناء الاستماع بعناية، طرح في نفس الوقت رأيين متعارضين مع الاستمرار في معرفة أنهما متناقضان لكن مع الإيمان بكليهما؛ فالمنطق يجادل ضد المنطق **(...)** على المرء أن ينسى ما طُلب منه نسيانه، لإعادته إلى الذهن عند الحاجة إليه، ولنسيانه مجدداً على الفور؛ وفوق كل شيء، نفس الشيء فيما يتعلق بالإجراء نفسه. كانت تلك هي الدقة المطلقة في إجراءات التقديم: التظاهر بوعي إنك فاقد للوعي مع عدم إدراك فعل التنويم المغناطيسي الذي تم تنفيذه للتو. إن مجرد فهم كلمة التفكير المزدوج يتطلب طريقة تفكير غامضة».**(أورويل)** .

هذا التفكير المزدوج كنوع من الجدلية السلبية للوعي الاجتماعي ومشابه مجدداً لما أورده غوتل - أوتلياينفيلد، إذ إنه رسم كاريكاتوري قاس للصورة السلبية الواعية. إن موقف التفكير والتمثيل التحرريين في ديكتاتوريات القرن العشرين

على الرغم من ممارسته في شمولية الدولة، ظل سهل الفهم نسبياً بهذا الشكل وسطحياً مثل التزام أيديولوجي. كان هناك بطبيعة الحال عمليات استيعاب لنوع جديد في العمل، وهو أمر نجده بالمصادفة في كل طائفة دينية أو سياسية، كما نجده بشكل عام في كل مجموعة قائمة على المطابقة على أساس التنشئة الاجتماعية القسرية القمعية التي يجب مراعاتها. لكن يمكنك ترك العبادة والدولة الشمولية على الأقل من خلال الفرار إلى «الهجرة الداخلية» هروباً من الشمولية، أي ممارسة الانصياع الاستبدادي كما لو كان تمريناً بدنياً، دون السماح

لنفسك باستيعابه بشكل أكبر داخلياً. لكن لا يمكنك الخروج من شمولية السوق، و«الهجرة الداخلية» هنا ممكنة فقط بطريقة مجردة للغاية، على وجه التحديد لأن ذاتية المرء مرتبطة بالفعل بشكل إلزامي بعملية السوق، وبشكل المال، وباستهلاك السلع، وبالمنافسة التي تحددها وسائل الإعلام الرأسمالية.

لا يمكنك الخروج من نفسك كما يمكنك الخروج مما لا يعدو أن يكون وقاحة خارجية. وهنا يبدأ بالفعل التفكير المزدوج الذي تتطلبه السوق الشمولية، إذ إنك تعيش بالتأكيد قيود الإكراهات، ولكن في الوقت نفسه تعد هذا إرادتك الشخصية، وإلا فإنك «لن تصل إلى أي مكان». كما يتم إعادة تغذية الوعي مرة أخرى لمصلحة آلية السوق في كل مكان وهي آلية خاصة بك بشكل دائم قائمة على حساب الفوائد المجردة وخداع النفس، وكامنة في نفس الوقت في الدعاية حيث الجودة في العمل هي تحقيق الذات، والخوف من المنافسة تأكيد ذاتي، وهوس الأداء هو تجربة ذاتية، والاعتماد مسؤولية مستقلة، ومجمل البقاء على قيد الحياة هو تحرير الذات، باختصار العبودية هي الحرية. أو لإعادة صياغة رامبو[1]، الذي عرف ما كان عليه الوضع قبل مئة عام تقريباً حول كيف يجب أن تصبح الثقة الداخلية لدى الأشخاص الفورديين في ديمقراطيات السوق العالمية حين أعلن: «أنا شخص آخر».

الحرية هي معرفة ما يريد مني «الأخ الكبير» أو «فاعل الخير»، أو «السوق الشمولية». قد أرغب في توقع ذلك ومتابعته بطاعة استباقية غير مشروطة ليتم الحكم عليها بهدف التمكن من تسليم عنقي لنير أسواق العمل المناسب. وهنا تعاقب السوق الاستبدادية على الفور أي «سوء سلوك» ناجم عن «جرائم الفكر». لا يوجد ما هو أكثر عناداً من أي مكبرات صوت لنظام مراقبة بيروقراطي مصاب بجنون العظمة تحول إلى «صوت داخل الرأس». لذا فإن

---

(١) أرثر رامبو **(١٨٥٤-١٨٩١)** شاعر فرنسي أنجز معظم أعماله الابداعية وهو في سن الشباب، عاش حياة عاصفة، ويُعد من أبرز ممثلي المدرسة الرمزية. شارك في غزو الجزائر، وحصل على وسام جوقة الشرف بمرسوم امبراطوري. **(المترجم)**.

الحرية هي النقيض الكامل لما هو أكثر حرية وتقرير للذات وتحديد الغرض من أعضاء المجتمع، الذي هو على وجه التحديد ليس التشاور الواعي حول تقرير كيفية استخدام الموارد المشتركة ذات الطابع الاجتماعي. هنا فقط يصبح الشكل الفوردي القوة الخارقة والموضوعية المجهولة للآلة الرأسمالية وللعلاقة الكلية بالعالم. والآن فقط تأتي الجوانب الاقتصادية والتقنية لتصبح آلية التغطية الكاملة.

إنها ليست بأي حال من الأحوال مجرد مسألة تحول هيكلي في إعادة الإنتاج الاجتماعي، حين تم امتصاص البقايا الأخيرة من «القطاع التقليدي» للعالم الفوردي المنتج للبضائع، إذ إن هذا العالم باهظ الثمن بالكامل، فجميع العناصر من الكتاب إلى فرشاة الأسنان، ومن كأس النبيذ إلى التفاح، ومن القرص المضغوط إلى أقلام الحبر الجاف مغطاة ببطاقات أسعار صغيرة مثيرة للاشمئزاز، يصعب، بالمناسبة، إزالتها ويمكن أن تخلف وراءها بقعاً قبيحة، وغالباً ما تتلف سطح الأشياء، أو يلتصق الغراء اللاصق بأصابعك. هناك الملايين من هذه الأشياء الصغيرة التي ينعكس فيها التشييء المادي للسوق الشمولي التي كف الوعي عن إدراكها بسبب درجة عبثيتها. وسواء عجز الأطفال أو كبار السن أمام آلات التذاكر وكل تعقيدات أسعارها البشع

أو إن حار المستهلكون بشأن كيفية عمل أجهزتهم بالطريقة الصحيحة، وسواء حاول «الموظفون» في سلاسل الإنتاج الضخمة تجميع أشياء يعجزون تماماً عن تحديد معناها، ففي كل منعطف، يتبع الرجل الفوردي المُدرك عالمياً أنظمة الإشارات الرأسمالية التي تخثرت في «البيئة» الموضوعية، التي تتوقف حين الحاجة، وتتحرك ما إن تضيء الإشارة الخاصة بها، ويشعر بالشفقة أو السخط، من وسائل الإعلام التي قامت ببرمجته بشكل ساحق ليتخذ «قرارات شخصية»، تم إعداد بدائلها منذ زمن طويل ولا يمكن إلا «اختيارها».

تبدو السيطرة الرأسمالية على الواقع مثالية. لا مزيد من البيروقراطية ومن رقابة ديكتاتوريات الدولة الشمولية، التي تذكرنا بالحكم المطلق القديم، التي تحدد محتوى

وسائل الإعلام الجماهيري وفق نموذج فورد، بل رقابة ذاتية مبرمجة من خلال المؤسسات الإعلامية. هذا ليس بأي حال من الأحوال مجرد «رقابة ذاتية» معروفة جيداً في عرض وتفسير الأحداث المتفجرة أو الكاشفة، أي الاعتبار الواعي لتتطابق مع اقتصاد السوق، ومع مبررات ديمقراطية الدولة، ومع مصالح العملاء ومع العملاء ومع الشعبوية، ومع الحالة المزاجية المحفزة للإرادة تقريباً في المشاعر المادية التي يمكن تشغيلها وإيقافها، إلخ. بدلاً من ذلك تحدث الرقابة المسبقة الهيكلة بشكل تناضحي، إن جاز التعبير، من خلال التوجه التجاري، وتتحقق في الشكل التكنولوجي لوسائل الإعلام، التي تعمل وفق دستورها الرأسمالي دون وعي.

لا يتعلق الأمر بالنسبة لوسائل الإعلام هذه بتنظيم عملية تواصل نابعة من المجتمع بهدف تبادل حر للمعلومات أو لنقاش علني لأمور مشتركة، بل، اعتباراً من هذا المنطلق، بهدف تحقيق فصل هيكلي بين المنتجين والمستهلكين لا يعمل بشكل اتصالي، بل بشكل غير واع. يتكلم «الأخ الكبير» باستمرار عبر كل القنوات، ويشتد هذا بقدر اشتداد التوجه التجاري لتلك القنوات.

إن كان هناك في وسائل الإعلام الحكومية – السياسية (ديكتاتورية كانت أو ديمقراطية) بقايا من أشكال الاهتمام بالمصلحة الإيديولوجية للدولة وحدوداً للحوار والثقافة المأمولين الذين تم فلترتهما بشكل مسبق (وهنا أيضاً لا تعمل الرقابة بشكل حاد بل تؤثر من تلقاء نفسها بشكل شبه واع) وعليه تعمل وسائل الإعلام التجارية في جميع الأحوال فقط وفقاً لمعايير الريعية والتعليمات .

والنتيجة حتماً اختزال المحتوى إلى لمسات عصبية عاطفية (أحاسيس) لدى الجمهور الذي استنزفه العمل الفوردي والذي أصبح التوحيد الآلي أو البيروقراطي لوجوده مميتاً للغاية إلى أبعد حد جعله يحتاج إلى محفزات خشنة للغاية وأحاسيس خام من خلال ظهور شائن وغير مسبوق حتى يمكن تحقيقه على الإطلاق. وفي هذا الصدد يعمل النظام الرأسمالي في هيئته الشمولية المتطورة الناضجة بوصفه نظاماً يتغذى ذاتياً، إذ إنه بعد أن يشعر الناس بالملل من العلاقة القسرية الموضوعية تتدهور الروبوتات الوظيفية من أجل غاية في حد نفسها يُفترض أنها ملكها، ربما كان لا يزال

من الممكن تطوير «إرادة المستهلكين» الخاصة بهم في هذا المستوى العقلي من الانحدار، ويمكن أن تنعكس ظروف الانحدار عليهم بوصفها قرارهم الحر.

التعبئة الكلية

الشمولية الرأسمالية غير ممكنة دون تعبئة ملائمة. وقد تحققت كلمة الثورة الصناعية الثانية الرئيسية وفق نموذج فورد هذه على نطاق كبير في المجتمع فقط بعد الحرب العالمية الثانية. وفي هذا الصدد، كانت دكتاتوريات الدولة الشمولية بدورها شكلاً محدداً واحداً فقط من أشكال تطبيق هذه التعبئة، التي تعود إلى أصول عسكرية في الحرب الصناعية منذ الحرب العالمية الأولى.

كانت «التعبئة» العسكرية في ظل هذه الظروف أكبر بكثير ومكتملة اختلفت عن أوقات المعارك الميدانية المفتوحة التي يقوم بها المشاة والفرسان، إذ إنه على الرغم من كل المدافع، لكن لم يتطلب الأمر حتى الآن لوجستيات صناعية عميقة وتعبئة اجتماعية مصاحبة.

في إشارة للثورة الصناعية الثانية، لم يقتصر الأمر على أن الحرب كانت تعبئة لاحتياطيات إضافية متعددة، إذ تعلق الأمر بوضع المجتمع ككل في حركة متسارعة على جميع المستويات والمناطق حتى يكون قادراً على تحمل تراكم رأس المال المتسارع والمركّز. فبعد المحاولة الأولى من فشل نموذج فورد في العقد الثالث من القرن الماضي، استمرت «التعبئة» الموسعة في كل الديمقراطيات وخاصة في ديكتاتوريات الدولة الشمولية، وكانت البداية على المستوى الدعائي والسياسي. وقد كرست الفيلسوفة الأمريكية هانا أرندت (١٩٠٦-١٩٧٥)[١] هذا الجانب في كتابها عام ١٩٥١ حول «عناصر وأصل الحكم الشمولي»:

---

(١) هانا أرندت: ولدت في عائلة يهودية ألمانية علمانية، واهتمت بالفلسفة ... اتقلت إبان الحكم النازي، وفرت من بلادها واستقرت في الولايات المتحدة. حللت طبيعة النظام الشمولي، وخلصت إلى أن أيخمان كان موظف تافه نفذ الأوامر الأمر، الذي جلب عليها سخط الحركة الصهيونية. كان لها وجهة نظر فريدة حول ضرورة تعايش العرب واليهود في فلسطين، فتم اتهامها بمعاداة السامية (المترجم).

«ليس هناك ما يميز الحركات الشمولية بشكل عام، وطبيعة شهرة قادتها بشكل خاص، أكثر من السرعة المذهلة التي ينسونها بها والسهولة المذهلة التي يمكن استبدالها بها **(...)** بالتأكيد ثمة شيء ما يتعلق بهذه السمة الثابتة **(...)** المتعلقة بإدمان الحركات الشمولية على الحركة وهي التي لا يمكنها البقاء إلا طالما استمرت في الحركة ووضعت كل شيء من حولها في حالة حركة **(...)** هذا هو بالضبط التكيف غير العادي وعدم الاستمرارية، إن كان هناك شيء ما يماثل الشخصية أو العقلية الشمولية، وهذه بلا شك سمة ممتازة». **(آرندت).**

من الواضح أن هانا أرندت لم تفكر إلا في الجانب السياسي للدولة هنا وبالمسيرات الجماهيرية التي لا نهاية لها التي توالت أمام عينيها، ومسيرات المشاعل، والمظاهرات ذات الطابع الطقسي، و«الصور الحية» في الملاعب الكبيرة التي شهدتها الدولة الشمولية ونظمتها الديكتاتوريات لتعبئة الجماهير. ومن جهته تكلم لودينذورف، استراتيجي الحرب الشاملة المجنون، ضمن هذا السياق عن تعبئة روحية. لكن أي صياغة من هذا النوع كانت ستثير الشك، إذ إن مفهوم التعبئة الروحية يتجاوز نوايا منشئه، إذ لا يجب فهمه وفق المعنى العسكري، أو الشعبوي، أو وفق مفهوم رأسمالية الدولة، أو وفق المعنى السياسي حيث إنه يقترب بمعناه من الإغواء الذي مارسته حملات الدعاية لصالح الاستهلاك الجماهيري الرأسمالي.

من الواضح فقط أن الشخص مجهول الهوية برز في الديكتاتوريات أو الأشكال الانتقالية الديمقراطية من الجماهير التي حُشدت سياسياً في النصف الأول من القرن مقابل بروزه من الجماهير التجارية القائمة على عبادة الفرد بوصفه «مستهلكاً» في ديمقراطيات ما بعد الحرب. ويجب فهم أن حشد الجماهير في المسيرات كان تدريباً للمرحلة التالية القائمة على المستهلك المعزول الفردي.

إنه ديالكتيك الحشد المجهول وهو لا يقل عن الفردية المجردة مجهولة الهوية وكما لاحظ، ثيودور دبليو أدورنو (١٩٠٣-١٩٦٩)[1] وماكس هوركهايمر (١٨٩٥-١٩٧٣) [2] في عام ١٩٤٤ في كتابهما «ديالكتيك التنوير»:

«حيث يمكن لأي نموذج أن يحل محل أي نموذج آخر، أي إنه عينة قابلة للاستبدال، بل إنه قابل للاستبدال تماماً بوصفه فرداً، ولا يوجد أي شيء نقي». (أدورنو / هوكهايمر). لم يقتصر هذا الوضع الذي تشكل في خضم الحركات الجماهيرية السياسية التي قامت في الحربين العالميتين شكل حالة تعطيل «للتعبئة العقلية» للأفراد التجاريين بعد الحرب على الاستمرار فقط، بل اكتمل، إذ تعلق الأمر فقط بحالتي تجميع تاريخيتين مختلفتين وفق التعبئة الرأسمالية لتنتجا «فردية زائفة» (المرجع نفسه). لكن الفرد الرأسمالي في اقتصاد السوق الذي ظهر من هذا التاريخ أنكر نفسه:

«يتم التسامح معه فقط طالما ما كان هناك شك في توافق هويته المطلقة مع الوضع العام (...) يحط الفرد بنفسه إلى مستوى القدرة العامة، وهذا أمر عرضي، ولا يمكنه ختم ما تبقى ليدعي أنه ظل هو نفسه (...) وبها لا يكون للأفراد قائمة في حد ذاتهم بل هم مجرد تقاطعات لاتجاهات عامة، ويمكن إعادتهم بسلاسة ضمن الجماعة.» (المصدر السابق).

«لا يعدو الفرد الديمقراطي «الحر» في فترة ما بعد الحرب أن يكون إلا «نسخة» مضغوطة من فرد سياسي عسكري حددته آلة معيارية، تم إصدارها فقط لتستمر في أن تكون متاحة للمعدات التجارية للآلة العالمية. لقد شكلت عبادة الفردانية الجديدة

---

(١) فيلسوف وموسيقي وعالم موسيقى ألماني ويُعد من أبرز ممثلي مدرسة فرانكفورت وطرح مع هوركهايمر مفهوم «الصناعة الثقافية» (المترجم).

2 فيلسوف وعالم اجتماع ألماني تولى إدارة معهد الأبحاث الاجتماعية الذي كان أساس مدرسة فرانكفورت الشهيرة وهو من مؤسسي نظرية النقد. (المترجم)

النصف الثاني من القرن من خلال «توطيدها الكاذب للصور النمطية بالنسبة للفرد» (المرجع نفسه) أما مصير الكتلة مجهولة الشكل التي تشبه الإنسان فقط فقد حُددت بوسائل أخرى استمرت من خلال الإعلانات والموضة والاتجاهات الاقتصادية،

إذ إن الأفراد المستهلكون ليسوا أقل من جماهير المسيرات، بل يختلفون عنهم في تحديدهم من الخارج حيث لا تعني الشخصية لهم أكثر من أسنان ناصعة البياض والتحرر من العواطف ومن عرق الإبطين.» (المرجع نفسه). وكما كانت من قبل الجماهير الموحدة هدفاً للرأسماليين، صار الأفراد المعياريون الذين ظهروا من هذه الكتلة هم الأن هدف التعبئة وهم «يتحركون» باستمرار حسب مقتضيات النظام الذي لا يترك لهم المجال لمزيد من العناد.

«تغاضت هانا أرندت تماماً في تركيزها على الحركات الجماهيرية السياسية الشمولية في النصف الأول من القرن عن مقدار تطابق صياغاتها حول طبيعة الشمولية بالضبط مع طابع السوق الشمولية وعلاقته العالمية، ومن ثم إعادة تشغيل الديمقراطية الغربية نفسها، إذ أين ينطبق توصيف السرعة المذهلة للنسيان بشكل أفضل من انطباقه على الظروف الرأسمالية التي لم تعد تنميةً بشرية، بل مجرد مرور محتوى غير مبال عن طريق حركة المال الذاتية الشبحية؟ «سهولة الاستبدال» هل هناك ما تنطبق عليه هذه العبارة بشكل أكثر دقة من الموضوعية العالمية للسلع التي يتوافق موضوعها مع شخصية الأشخاص القابلين للتبادل عالمياً بعد أن تم الحط بمستواهم؟ وما الذي يمكن أن يكون «مدمنًا على الحركة» أكثر من الرأسمالية نفسها، التي تقدم نفسها في الواقع بوصفها مخططاً بونزياً صناعياً لا يمكنه الصمود إلا طالما استمر في الحركة وواظب كل شيء حوله على التنقل»؟ أين ستكون «القدرة غير العادية على التكيف» فضيلة إلا في اقتصاد السوق العالمي الديمقراطي، كما يتم تبشيرنا مرة أخرى اليوم من قبل عملية «التكيّف» الدائم مع تغيير هيكلي أبدي أعمى ومدمّر؟

وأخيراً، ما الذي يمكن أن يمثل «انقطاعاً» راديكالياً أكثر من السوق العالمية عديمة الوجه التي تتمكن من خلال حالة نيرفانا[1] اقتصادية غير مقيدة بالزمن من إكمال حركتها الذاتية المتماثلة على الدوام؟

كتب المهندس والمنظر السويسري الأمريكي زيغفريد غيديون عام ١٩٤٧ على هذا المنوال وقد كان هو نفسه مروجاً للعالم الفوردي، في إقرار سلبي مفاجئ لم يتعلق باستبداد الدولة الأوروبية، بل «بهيمنة» عملية انتشار الاعتماد على الآلات في الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر تطوراً:

«يحكم الرأي العام على الاختراعات والمنتجات من وجهة نظر نجاحها التجاري فقط. ويُبرر هذا الموقف بقول: نحن لا ننظر إلى الخلف، بل إلى الأمام. وبذلك يتم نفي الزمن الماضي والمستقبلي، فما يهم هي اللحظة الحالية. إن الحقب اللاحقة لن تفهم أعمال التدمير هذه، التي هي اغتيال التاريخ». (غيديون).

أصبحت تعبئة الجماهير في شكل سياسي (أي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالدولة)، كما اخترعتها الاشتراكية الديمقراطية في أواخر القرن التاسع عشر، قانوناً عاماً للحركة في النصف الأول من القرن العشرين، أي في تاريخ الثورة الصناعية الثانية للرأسمالية التي لم يعد من الممكن أن تستمر في أي شكل آخر غير شكل ديمقراطي جماهيري. لم تعدُ الشمولية السياسية للدولة أن تكون إلا مظهراً محدداً لهذا التطور الأكثر عمومية، وكذلك الأمر فيما يتعلق بـ «التعبئة». ففي ذروة الفوردية، لم يكن بالإمكان دحرجة نظام كرة الثلج الاقتصادية الرأسمالية إلا من خلال تعبئة جميع الاحتياطيات. إن «قتل التاريخ» (الذي كان من المقرر أن تتم صياغته بشكل صريح وإيجابي بعد ذلك بوقت طويل في نسخة ما بعد الحداثة) استند إلى وحدة شمولية وتعبئة الإنتاج الرأسمالي الشامل كلحظة شاملة. ومن ناحية أخرى، بينت هانا أرندت بوضوح مدهش ما يعنيه «قانون

(١) نيرفانا: إطفاء كل رغبة في هذا العالم بشكل يحرر المرء من معاناته، ومن الوهم والجهل، وهي من أركان العقيدة البوذية. (المترجم).

الحركة» حقاً وما هو خط التطوير الذي يستمر فيه، بل إنها عبرت عن الأمر بما تجاوز بكثير معرفتها عنه:

«تكمن خلف الادعاء بالسيطرة على العالم، الذي تعلنه كل الحركات الشمولية، على الدوام مطالبة إنتاج جنس بشري يجسد بنشاط القوانين التي تُفرض عليه التي تكون خلاف ذلك سلبية فقط، وتجابه بمقاومة **(...)** إن قانون الحركة **(...)** يهدف على أي حال للقضاء على «الضار» أو على ما لا لزوم له لصالح حسن سير حركة الخلاص في النهاية مثل طائر الفينيق الذي ينبعث من رماد نوع من الإنسانية **(...)** نجد السلام في المقبرة وفق النظرية الكلاسيكية التي تفرض الاستبداد على البلاد **(...)** لكن البلاد المحكومة بطريقة شمولية تظل محرومة من هذه الراحة بشكل مطلق.

صحيح أن سكانها محرومون من كل عمل أو حتى نشاط عفوي. ومع ذلك، فإنهم يظلون في حالة حركة مستمرة باعتبارهم دعاة العملية العملاقة الخارقة للطبيعة أو للتاريخ التي تتسابق عبرهم **(...)** إن الإرهاب هو جوهر الحكم الشمولي **(...)**، لكنه ليس تعسفياً، ولا يحكمه قواعد التعطش لسلطة الفرد **(**كما هو الحال في الاستبداد**)**، بل يعمل وفقاً لعمليات خارج البشر وقوانينهم الطبيعية أو التاريخية **(...)**، فالإرهاب بهذا المعنى هو «القانون»، إن جاز التعبير، الذي لا يمكن خرقه. إن هذا الاستقرار الإرهابي يهدف لخدمة تحرير التاريخ أو الطبيعة المتحركة. إن مناقشة الحرية مع أنصار الحركات الشمولية غير مجدية بشكل غير عادي لأن الأمر لا يقتصر على عدم اهتمامهم بحرية الإنسان، أي حرية العمل البشري، بل لأنه يمثل خطراً عليهم في حال تحرير العمليات الطبيعية أو التاريخية. إن ما يسمى بحرية التاريخ والطبيعة، التي تتم وفقًا لقواعد يمكن ملاحظتها، يمكن في الواقع أن تظهر للإنسان تحت ستار الضرورة فقط». **(**أرندت**)**.

يكاد يكون من المضحك، كما هو الحال هنا أن نسمع من فم فيلسوفة ليبرالية موقرة إدانة الذات بلا رحمة في خضم غضبها حسن النية من الشمولية

السياسية التي جاءت دون إدراك منها للوضع لأن ما شجبته بشدة بوصفه جوهر الأيديولوجية الشمولية و«شرعية الحركة» ليس سوى جوهر النظرية الليبرالية المستنيرة على مدى مئات السنين، وهو في الوقت نفسه ا إضفاء طابع موضوعي فعلي على قانون الرأسمالية الطبيعي الزائف. كان منظرو الليبرالية على وجه التحديد هم من جعلوا منذ البداية مقتضيات النظام الرأسمالي غير المعقولة قانوناً طبيعياً وطالبوا بتطبيق قانون الطبيعة والتاريخ على البشر. وما كان هناك من أحد سوى أنصار زبدة تعاليم الاقتصاد الشعبي البورجوازي وفلسفة التنوير الذين واظبوا منذ القرن الثامن عشر على طريق ماندیفیل، وسميث، وبنثام، ومالتوس وأقرانهم الذين طرحوا فكرة قانون التخلص من العناصر الضارة أو الفائضة لمصلحة حركة سلسة، وربطوا ذلك بأوهام التوجيه الفظ والقمع والإبادة.

مثل جميع منظري الشمولية، لم تُعم التجربة المباشرة المعاصرة هانا أرندت فحسب، بل أعماها أيضاً التركيز على الفضاء السياسي والأمور الدستورية الديمقراطية، دون أن تصبح الادعاءات الشمولية للاقتصاد الرأسمالي مشكلة على وجه التحديد لأنه قانون الحركة هذا، بدا على المدى الطويل، بوصفه المهيمن والشامل بحكم «الطبيعة». على الأقل لم يتم التسليم بأي شيء تعارض مع هانا أرندت. وبهذه الطريقة تفادت المحتوى الفعلي لمعرفتها الخاصة؛ لأن الهدف الرأسمالي في حد ذاته اتُّخذ على الدوام بشكل مستقل تماماً عن المظهر التاريخي المحدد لشمولية الدولة، الذي «يحرم سكان الفضاء الاجتماعي الذي يحكم فيه من كل عمل عفوي أو حتى مجرد نشاط»، إذ يتم تنسيق كل نشاط في هذا الفضاء بشكل بديهي من خلال الضرورة الاقتصادية للربحية المجردة ومن خلال إخضاع الناس لإملاءات ما يسمى بأسواق العمل. ففي الاقتصاد الوثني لرأس المال، يظل الأفراد المنفصلون عن أنفسهم في حالة حركة مستمرة بوصفهم دعاةً لعملية عملاقة فوق طاقة البشر من خلال الانقطاعات الهيكلية في ديناميكية النمو العمياء التي «تندفع من خلالها» والتي يقدمها الأيديولوجيون الليبراليون على أنها «هدف» عملية الطبيعة والتاريخ .

يتم إبطال كل غرض حر ومقرر ذاتياً منذ البداية من خلال هـذا الادعـاء الطاغي بالتشكيلات الاقتصادية الزائفة. لكن حتى منتصف القرن العـشرين، لم يكن هذا النظام قد شكل بعد سياقاً اجتماعياً كاملاً.

إن التعبئة السياسية الساحقة للجماهير بوصـفها أهـدافاً لا أكثـر في حـين كانت الطبيعة الزائفة الخارقة التي كانت فكرت بها هانا أرندت هي فقط التطبيق السياسي للضرورة الاقتصادية للرأسمالية الفوردية الكاملـة. وهـي خلـصت إلى «أن جوهر الحكم الشمولي هو في الواقع الإرهاب»، ولكن في العمليـة التاريخيـة الشاملة، أثبت الإرهاب السياسي أنه لا يعدو أن يكون وسيلة لما اكتمل إنجـازه من التفكير الفوردي في التاريخ الديمقراطي لما بعد الحرب على شكل «إرهـاب الاقتصاد». إن مناقشة حرية الإنسان مع الليبراليين والديمقراطيين والتنـويريين البرجوازيين والشموليين الآخرين حقاً «غير مثمر بشكل استثنائي»، لأنهم جميعاً ربطوا دائماً حرية العمل بـ «ضرورة» القيـود الاقتـصادية غـير العقلانيـة التـي يستخدمونها من أجل «تحرير العمليات الطبيعية أو التاريخية».

«أصدرت الفيلـسوفة الليبراليـة هانـا أرنـت دون وعـي حكـم الإعـدام الفكري على الليبرالية الرأسـمالية أو الرأسـمالية الليبراليـة، التـي كانـت بمثابـة مصفوفة تبين إن محتواها هو التعبئة الشمولية. وقد طال هذا الماركسية بـدورها، لا سيما في تنوعها الأيديولوجي الشرعي في التحديث بهدف اللحاق بالركب من قبل ديكتاتوريات التنمية الشرقية والجنوبية، إذ كانت تلك هي تحديداً العنـاصر التي استحوذت عليها من الليبرالية. وتجاهلت هانا أرندت تماماً حقيقة أن نظرية ماركس يمكن قراءتها بشكل أكثر تماسكاً وبشكل معكوس، أي بوصـفها نقـداً جذرياً لقوانين الطبيعة الزائفة (التي قدمها مـاركس كـسياق وثنـي مـن الـوهم وليس بشكل قـاطع بوصـفها «شرعيـة» يجـب تنفيـذها). إن قـانون الإرهـاب الاقتصادي، «الذي لم يعد من الممكن انتهاكه»، ليس طبيعة ثانية يجب تأكيـدها،

بل فضيحة مثل هذا التنشئة الاجتماعية العمياء اللاواعية، التي يجب أن تنطلق ضدها الانتفاضة التحررية.

ومرة أخرى، كان منظرو الشمولية السياسية هم أنفسهم الذين كشفوا صراحةً الطابع الحقيقي لـ«قوانين الحركة» والتعبئة» المرتبطة بها في السياق الفوردي. ففي هذا السياق، أصبح مقال إرنست يونغر[1] حول «التعبئة الكاملة» مشهوراً، وزود النازيين بكلمة أساسية حاسمة، وفُهم دائماً بالمعنى العسكري البحت بمعنى الحرب الشاملة، على الرغم من أن تفكيره تجاوز ذلك بكثير. فبوعي تجاوز لودندورف نسب يونغر «التعبئة الجزئية» في حد نفسها إلى «جوهر الملكية»، التي تتجاوز مقياسها بنفس النسبة التي تُفرض فيها الأشكال المجردة للروح، والمال، و«الشعب»، وباختصار، تنامي سلطات الديمقراطية بهدف المشاركة في التسلح» (يونغر). كان يونغر واضحاً في أن الأمر تعلق بما يتجاوز الجانب العسكري، وهذا إدراك أن التعبئة الشمولية وصلت إلى شكلها المكتمل في هيئة الديمقراطية الليبرالية العدوانية:

«هذه هي الطريقة التي تمت بها التعبئة في الولايات المتحدة، وهي دولة ذات دستور ديمقراطي للغاية، من خلال تدابير شديدة الصرامة مثل تلك الموجودة في دولة بروسيا العسكرية، إذ ما كان هناك مجال لاقتراع طبقي. ومن يشك في أن أمريكا، الأرض الخالية من القلاع المدمرة والبازلت وحكايات الفرسان واللصوص والأشباح هي التي خرجت منتصرة هذه الحرب؟ حتى في هذه الحرب يتعلق الأمر بمدى الطابع العسكري للدولة، بل بالقدرة على التعبئة الكاملة». (المصدر السابق).

---

(١) إرنست يونغر (١٨٩٥-١٩٩٨) كاتب ألماني شارك في الحربين العالميتين، حظي بالشهرة بعد أن نشر في عام ١٩٢٠ ذكرياته عن الحرب العالمية الأولى في كتاب حمل عنوان عاصفة الفولاذ. كان من رموز ثورة المحافظين في فترة جمهورية فايمار، ثم ابتعد عن الحياة السياسية بعد وصول النازيين إلى السلطة. حاز جائزة غوته عام ١٩٨٢ تقديراً لمجمل أعماله. التي تضمنت مقالات ومذكرات وحكايات. (المترجم).

طرح يونغر أيضاً بشكل مباشر العلاقة بين اللغة العسكرية واللغة الاقتصادية، لما أشار إلى أنه في التعبئة الإجمالية لساحات القتال «أخذ الاستهلاك الميكانيكي دور المستهلك» **(المرجع نفسه)**. لذا فإن الخطوة نحو فك شفرة التعبئة الكلية كآلة اجتماعية للعمل الجماهيري الفوردي واضح، ومعناها الحقيقي في «شرعية الحركة» الاقتصادية وفق مستوى تسارع الثورة الصناعية الثانية:

«كفى، هذه حياتنا نفسها في إطلاقها الكامل وبالانضباط عديم الرحمة، بمناطقها المتوهجة والدخان، بفيزياء وميتافيزيقا حركة المرور ومحركاتها وطائراتها والمدن العملاقة التي تكفي مشاهدتها لبث الرعب **(!)** ممزوجاً بالسرور لعدم وجود ذرة غير منخرطة في العمل، ونحن أنفسنا ملتزمون بشدة بهذه العملية المحمومة. تتم التعبئة أقل بكثير مما يتم تنفيذها بنفسها **(!)**، إنها في حالة الحرب والسلام تعبير غامضٌ ومقنع عن ادعاء خضوعنا في هذه الحياة لعصر الجماهير والآلات». **(المصدر السابق)**.

بطبيعة الحال، ما كان بإمكان يونغر الإشارة إلى مقتضيات الشكل الوثني الرأسمالي بوصفه هكذا، لكن مع استعداده المازوشي النمطي لقبول ذلك، لكنه قال بهمهمة طافحة بالأسرار، أن الأمر هنا لا يتعلق بامتياز بأي عقلانية تقنية، أو يتعلق نوعاً ما بقوى الإنتاج **(أي بالمعرفة وبالقدرات البشرية)** بوصفها متأصلة، بل يتعلق بشكل أكبر بكثير بالتطلع غير العقلاني الذي يرفض أن يكون هناك «ذرة» غير منخرطة في العمل، وكذلك بمقتضيات إعادة التدوير الرأسمالية التي تشكل التقانة والعالم الذي غيرته وحرثته التقانة وفق صورتها. إن عنفات التعبئة الكلية التي أضيفت إليها نكهة الدماء **(مصدر سابق)** جعلت من الحرب منظم لضربات القلب لكن بما أنها عملية تنفيذية كان عليها أن تتسارع حتى في مرحلة السلم الفوردي في ظل ديمقراطيات ما بعد الحرب.

كما يمكن إلى حد ما فهم مرحلة الازدهار وعملية التعبئة الكاملة للإنتاج الجماهيري والاستهلاك الواسع المرافقة لها في ظل إملاءات عملية إعادة التدوير

بوصفها «حرباً باردة» موجهة إلى الداخل موازية للحرب الباردة بين نظام رأسمالية الدولة ونظام الرأسمال العالمي الخاص.

لم يقتصر شكل التعبئة الحكومية الكلية الشمولي بأي حال من الأحوال على التغطية السياسية والعسكرية، بل أخذ العديد من عناصر اقتصاد السوق المتضمنة في حملات ديمقراطيات ما بعد الحرب. وترافقت برامج الصفقة الجديدة بنوع من موجة دعاية ذات تأثيرات استعراضية وبالتجمعات الجماهيرية ومسيرات المشاعل (سوتر، مصدر سبق ذكره)،كما حشدت ألمانيا النازية الجماهير من أجل «معركة العمل». وكان هذا أيضاً سمة مشتركة في ذلك العصر، إذ كان لا بد من تكميل الإكراه بـ «فن التحفيز»، الذي يشبه مرة أخرى ذلك المستخدم في التعليم الصناعي وحملة الحث على «الاجتهاد» التي بدأت في الثورة الصناعية الأولى ليضاف إلى إرهاب بنثام؛ الآن، إنما على مستوى أعلى بكثير، في مستويات أكبر أبعاداً وفي الوسائل المكررة. كما في الاتحاد السوفيتي، وكذلك الأمر، جزئياً، في الولايات المتحدة زمن برنامج الصفقة الجديدة حيث نجحت الدعاية النازية في خدمة «المعركة العمالية» في خلق نوع من «روح التفاؤل» في المجتمع ككل، وليس بالمصادفة بأي حال من الأحوال أن الأمر ذكر بنشوة شهر آب ١٩١٤. تم تنظيم التحول إلى المجتمع البيروقراطي الكلي في دولة العمل الفوردية بإيماءة بعيدة عن البيروقراطية من خلال الدعوة إلى تحمل المسؤولية الذاتية الشخصية ومن خلال سحر انتفاضة شباب كما تذكر بفخر مدير نازي بعد عقود لاحقة من السنين:

«تم البحث عن نوع معين: شاب، ورشيق، وملتزم،و ذكي، ومسؤول، وغير تقليدي وغير بيروقراطي (...) كانت الثورة الاشتراكية الوطنية أيضاً ثورة الشباب ضد الشيخوخة. فعند اختيار الناس، وإعادة الهيكلة والتعديلات في الإدارات والهيئات والجمعيات برزت في المقدمة الفكرة غير المحبوبة: «يجب التخلص من الحقائب» (...)» (كيرل).

هذا يشبه إلى حد كبير الخطبة الديمقراطية في «الرحيل» السياسي وحملات الإدارة لتغيير إدارة الأعمال لتحقيق المزيد والمزيد من التكيف، والاندفاع في العمل، وتوجيه الأداء، والعقلية التنافسية، إلخ. ولم يتوقف وابل الدعاية مع حملات التعبئة الكلية المتصاعدة باستمرار، وهدفت هذه الحملات حول الأداء والتنافس إلى استخراج آخر شيء لدى المادة البشرية. وقد وصف الخبير الاقتصادي شومبيتر هذا التحول الدائم بـ «التدمير الخلاق» حيث تتعاقب إلى ما لا نهاية المنتجات الجديدة وعمليات الإنتاج، وتجمعات المنافسة الجديدة، والتنظيم الاجتماعي والسياسي، وما إلى ذلك، وتتخلص باستمرار من المحتوى السابق

والإجراءات التي عفا عليها الزمن لإبقاء الناس مركزين على الضرورة الاقتصادية وإبقائهم «على أهبة الاستعداد».

يذكرنا هذا الرعب من التحريض الشامل والدائم بالحياة الداخلية للطوائف الدينية والسياسية فكلما اشتدت بشاعة ولا عقلانية هدفها، اشتد حشد الأعضاء، الذين أجبروا على الدوام، بعنف من خلال حملات التخدير المتجددة دائماً، فقط لمنع الناس من التفكير وتحويل كل طاقاتهم إلى نشاط أصبح غاية في حد ذاته، ولم يعد يتبع أي نية واثقة من نفسها ومصممة بنفسها. ففي هذا الصدد، يمكن النظر إلى الرأسمالية على أنها طائفة خيالية سلبية عملاقة جعلت نفسها موضوعية من خلال التعبئة الفوردية في نظام عالمي شامل.

أدت التعبئة الصناعية الشاملة في الهيكل الاجتماعي، لأول مرة إلى تسجيل نسبة عالية من النساء في العمالة الرأسمالية. ازداد عمل الإناث بأجر بشكل ملحوظ في معظم الدول الغربية منذ عام ١٩٦٠، وحققت دول رأسمالية الدولة من الكتلة الشرقية معدلات أعلى من عمالة الإناث في الصناعة. لقد حققت من جديد النسب التي حققتها الرأسمالية المبكرة، وهي التي مثلت في ذلك الوقت، نسبة صغيرة من السكان في حين تراجعت نسبة العمال الصناعيين ونموهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بشكل حاد. وفي أواخر العقد السابع من

القرن العشرين، بلغ عدد النساء العاملات في الولايات المتحدة ضعف عـددهن عام ١٩٣٠، وظهرت صورة مماثلة في جميع البلدان الصناعية:

نسبة النساء من إجمالي القوى العاملة (١٩٦٣-١٩٦٧):

الولايات المتحدة الأمريكية	جمهورية ألمانيا الاتحادية	جمهورية ألمانيا الديمقراطية	فرنسا	انكلترا	الاتحاد السوفيتي
٣٤,١	٣٦,٩	٤٦,٠	٣٤,٩	٣٤,٤	٤٨,٠
المصدر: سوليروت ١٩٧١					

على الرغم من أن العملية كانت في الأساس متماثلة في كل مكـان، إلا أن الوقـائع شُرحت من خلال حقائق مختلفة حجبتها بعض أشكال المسوحات الإحـصائية في كـل دولة على حدا؛ لذلك بدا إن معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة آخذ في الانخفاض في بعض البلدان. كانت المشكلة أنه غالباً ما تم إدراج وظائف المرأة في «القطاع التقليدي» في الإحصائيات، بقدر ما هي وظائف إنتاجية للأسواق المحلية. وعليه ونظراً لأن الأعمال المنزلية للأسرة، على سبيل المثال، لا تُعد عملاً مهنيـاً أو مربحـاً حتـى لمـا يـشمل إنتـاج الكفاف، فإن إنتاج الإناث في الأعمال التجارية الريفية المنتجة للسلع الأساسية والحرفيـة والصغيرة (المحلات التي تديرها العمة) ظهر بالتأكيـد كعامـل في الإحـصاء الرأسـمالي وجرت العادة أن يكون ذلك تحت عنوان «مساعدة من قبل أفراد الأسرة»، إلى جانب أن الأجور الهزيلة التي حصلت عليها خادمات المنازل حتى العقد الثالث من القرن العشرين لعبت دوراً هاماً في الإحصائيات حول توظيف المرأة.

وكذلك الحال في بنية علاقات الإنتاج القائمة على النوع (الجندر)، حيـث حوَّلت التعبئة الصناعية الفورديـة كتلـة الأنـشطة مـن «القطـاع التقليـدي» إلى الشكل الرأسمالي الشامل. في حين أن نشاط الإنتاج الأنثوي، وخاصة في الزراعة الأسرية، انخفض بشكل جذري معه (واختفت «الخادمة» بشكل تـام تقريبـاً)، وامتصت الصناعات والبنية التحتية الفوردية جماهير كبيرة مـن «العـاملات» في علاقة العمل بأجر في الثورة الصناعة الثانية. نُظر إلى هذا التغيير مـراراً عـلى أنـه لحظة أساسية لتحرير المرأة لكن هذا لا يمثل حتى نصف الحقيقة.

صحيح أن كثيراً من النساء أصبحن الآن أكثر استقلالية عن الأزواج بفضل دخلهن من الأجر، لأنهن عملن في الإطار العائلي «لمساعدة أفراد الأسرة» بلا أي أجر، في حين تمكن رب الأسرة، على الأقل رسمياً، من أن يقرر بمفرده الدخل الناتج. ولكن كما ظهر بالفعل في حالة عمل النساء بأجر في مصانع الذخائر في اقتصاد الحرب، فقد استبدلت النساء اعتمادهن الشخصي على الشركاء الذكور فقط بالاعتماد الموضوعي على اندفاعة العمل الفوردي، وعلى انضباط المصانع والمكاتب. إن استبدال الظروف الداخلية الضيقة الأفق بمتطلبات «العمل المجرد» لم يكن (ولا يزال) مجرد تغيير للشر، ولكن ليس تحرراً. وبالإضافة إلى ذلك، استمر التسلسل الهرمي القائم على النوع أيضاً في علاقات التوظيف وفق نموذج التعبئة الفوردي، إذ تقاضت النساء على الدوام أجوراً أقل، وغالباً عن نفس الوظيفة، ونادراً ما وصلن إلى مناصب إدارية (هذا أيضاً لن يكون إلا تغييراً للشر، لأن الإدارة الرأسمالية، مثل السياسة الديمقراطية، تطالب نفسها بأشياء سلبية وغير إنسانية الطابع). لم يتغير شيء مهم في هذا الصدد أيضاً، كما تظهر إحصائيات أجور النساء في الصناعة في أوروبا:

أجور النساء كنسبة مئوية من أجر الرجال (أوائل العقد الأخير من القرن العشرين)

الولايات المتحدة الأمريكية	جمهورية ألمانيا الديمقراطية	جمهورية ألمانيا الاتحادية	فرنسا	انكلترا	الاتحاد السوفيتي
٨١	٨٩	٧٥	٧٤	٧٢	٦٩
المصدر: فيكاندر					

أخيراً وليس آخراً، بقيت النساء على الرغم من تعبئتهن الفوردية مرتبطات بالأعمال المنزلية. فبسبب بنية الأسرة البرجوازية لم تتغير العلاقة بين الجنسين بشكل أساسي بسبب زيادة عمالة المرأة في الصناعة. فبعد تطور على مدى عدة

مئات من السنين ظلت الهويات القائمة على النوع (الجندر) مع سماتها المحددة متجذرة بعمق في النفس الجماعية إلا أن «المرأة» استمرت في إعادة إنتاج شكل «الانشقاق» (روزفيتا شولتز) عن جميع تلك الأنشطة والسلوكيات التي لا تزال غير مدرجة في عملية الاستغلال، بوصفها منطقة أنثوية على وجه التحديد. بالنظر إلى طرح نموذج فورد الرجل والمرأة بالتساوي في ظل نظام «العمل المجرد» خارج اقتصاد المنزل كان سيقترح بالفعل إعادة توزيع المناطق المنقسمة. وبدلاً عن هذا قاد الهيكل المتواصل للعائلة ا البرجوازية الصغيرة السائدة الآن إلى فرض علاقة سرعان ما وصفت إنها «عبء مزدوج على المرأة».

ولكي يكون هذا ممكناً بشكل مطلق، وجب أيضاً تقسيم التعبئة الصناعية في الأسر الصغيرة بوصفه جزءاً كبيراً من الاستهلاك الشامل وفق نموذج فورد تحت ستار «السلع البيضاء» (الثلاجات، مواقد الغاز والكهرباء، أفران الميكروويف، الغسالات، غسالات الصحون، المكانس الكهربائية، وما إلى ذلك) على الرغم من أن إمكانات الحصول عليها ازدادت ببطء فقط مع زيادة القوة الشرائية ففي عام ١٩٥٥، امتلك عشرة بالمئة من جميع الأسر ثلاجة (...) في حين أنه في عام ١٩٥٣ في الولايات المتحدة امتلك ٧٦,٣ في المئة من جميع الأسر غسالة، في حين لم تتجاوز النسبة في ألمانيا في ذلك الوقت ٣,٥ بالمئة فقط (...)!وفي عام ١٩٦٢ كان لدى قرابة ٣٤ في المئة من الأسر في ألمانيا جهاز تلفزيون، وامتلك ٥٢ في المئة من العائلات ثلاجة،كما امتلك ٢٥ في المئة منها غسالة و٦٥ في المئة مكنسة كهربائية (...) أما في عام ١٩٧٣، فقد أصبحت الغسالة الآن جزءاً من المعدات القياسية في كل بيت (...) ما كان تحرير ربة العائلة هو الدافع نحو إضفاء طابع تقني وعقلاني على إدارة شؤون البيت بل استخدام الإمكانيات التقنية والاستفادة من عروض البيع. كما ارتبط انتشار استخدام المعدات المنزلية بشغل موقع الطباخ من خلال انتشار استخدام المواقد الكهربائية ومواقد الغاز مع تطور توفير الكهرباء والغاز. (كوبن ١٩٩٤).

إن وسائل الاستهلاك الظاهرة هذه لا تمثل في الواقع أكثر من اختزال عوامل لنشاط محلي صناعي، ولا تمثل بأي حال من الأحوال مجرد استهلاك بالمعنى التقليدي. فبهذه الطريقة فقط كان من الممكن للعديد من النساء أن يصبحن «ربات بيوت» ويعملن في الوقت نفسه. وفي الواقع، لم يكن الأمر بأي حال من الأحوال جعل الأنشطة التي تُعرّف على أنها «أنثوية» أسهل، بل تم في الحقيقة، من ناحية أولى، زج النساء في التعبئة الفوردية الكاملة، ومن ناحية أخرى، استمر تخصيص «الانقسام». لم يتعلق الأمر بالخروج من «المجالات الاجتماعية» ذات الصفة «النسائية»، بل لجعل هذه المناطق نفسها ميادين تراكم صناعي بشكل غير مباشر.

اتخذت التعبئة، بالنسبة للنساء، طابعاً تضمن مفارقة، إذ سهّل إدخال التجهيزات الصناعية إلى الأعمال المنزلية عملية الحفاظ على قوتهن العاملة حتى تصبح طاقة صناعية إضافية. وظهر الجانب العبثي في واقع أنه كان عليهن بدورهن العمل بأجر صناعي لكي يكن قادرات على تحمل تكلفة «السلع البيضاء» من المعدات المنزلية! خلاصة القول هي أن العبء كان أكبر وليس أقل من ذي قبل، وهذه صفة عبثية ميزت «التقدم» الرأسمالي الصناعي منذ البداية التي استحوذت الآن، في الثورة الصناعية الثانية المحققة، على تضاريس تقسيم الوظائف على أساس النوع (الجندر).

بالطبع لم يحصل نموذج فورد المثالي على دافعه الحقيقي إلا بعد الحرب، أخيراً، نجح إنتاج السيارات على نطاق واسع، وهي عملية كانت مشحونة بطبيعتها بتخيلات «ذكورية» على وجه التحديد، وكانت في الواقع قادرة على تحويل عناصر «نظرية الحركة» العسكرية إلى الحياة اليومية. لا مجال لحشد فوردي دون «تعبئة تلقائية» كاملة (ويليامس). حتى البضائع النموذجية للثورة الصناعية الثانية انطلقت من خط التجميع في ديمقراطيات ما بعد الحرب على نطاق واسع وعالمي حقاً.

وفي هذا، كما هو الحال في كل النواحي الأخرى، أثبتت ديكتاتوريات الدولة الشمولية نفسها كجهاز تنظيم ضربات القلب. كان النازيون على وجه الخصوص مغرمين بالسيارة بعد أن منحها «لفوهرر» مكانة وبعد أن وضعت برامج لتطبيق المكننة. كانت فكرة هتلر الشخصية لجعل سيد السباق الألماني سعيداً بـ «فولكس فاجن للجميع»، وتم التخلي عن تصميم «الموديل T» الخاص بهنري فورد. كانت سيارة فولكس فاجن الخنفسة الشهيرة نموذجية للغاية، ومشروع نازي بتصميم فائق الحداثة، وصار هو المهيمن لأول مرة بعد جعل ملامح الجسم «الحنطور» تختفي؛ وقد صممها بشكل رئيسي المهندس فرديناند بورش، الذي عينه هتلر في عام ١٩٣٤ «لصناعة سيارات الرايخ» المخصصة للألمان. تم تطوير سيارة «كل رجل» الألمانية مع انتشار الطرق السريعة المرتبطة بتكلفة كبيرة كحاجة وطنية. وفي عام ١٩٣٥ نزلت النماذج الأولية للخنفسة إلى الشوارع، وفي عام ١٩٣٨ بدأ بناء مدينة أنابيب الاختبار فولفسبورغ، حيث تم التخطيط لإنشاء أكبر مصنع سيارات في العالم في ذلك الوقت:

«كان من المقرر أن تمتد قاعة التجميع الرئيسية على مسافة كيلومتر واحد، وأن يكون هناك دفعتان من ١٠٠٠٠ و٧٠٠٠ عامل أكثر ينتجون أكثر من نصف مليون سيارة سنوياً. استلزم بناء مدينة جديدة كاملة لاستيعاب العمال وعائلاتهم في مدينة واحدة ضمن دائرة نصف قطرها ميلان» (بورنهام ١٩٩١).

تم افتراض أن سعر فولكس فاجن يجب أن يكون أقل من سعر سيارة فورد التي تُنتج على نطاق ضخم بمقدار الثلث تقريباً. وضع روبرت لي، زعيم «جبهة العمل الألمانية» نوعاً من معدل نظام ادخار للألمان بهدف إلهام أحلام رجل الحركة وفق نموذج فورد:

«دخل المخطط الذي تم نشره في الأول من كانون الثاني ١٩٣٩ حيز التنفيذ، الأمر الذي دفع مشتري المستقبل إلى التسجيل لشراء طوابع ادخار بمبلغ لا يقل عن ٥ مارك في الأسبوع كان لا بد من وضعها في دفتر التوفير (...) وقع

على العقد ما قارب ٣٣٧٠٠٠ دائن الأمر الذي أدى إلى تراكم ٢٨٠ مليون مارك ألماني في سنوات الحرب. لكن، وللمفارقة، لم يقتض الأمر مناورة كبيرة حتى تم تحويل كل قرش لصالح المجهود الحربي **(...)**، إذ تم وضع المال في مصرف العمال في برلين حيث استولى عليه الروس عند نهاية الحرب. ومن ثم لم يتمكن الأشخاص الذين دفعوا المال من امتلاك سيارة. وفي عام ١٩٦١ وبعد إجراءات قضائية دامت اثني عشر عاماً عرضت شركة فولكس فاغن دفع تعويض بقيمة مئة مارك نقداً أو ستمئة مارك من ثمن سيارة فولكس فاغن جديدة وقد اختار قرابة نصف المكتتبين الاقتراح الثاني **(بورنهام)**.

يقول الحب النازي للسيارة الكثير عن السيارة نفسها؛ لم يتعلق الأمر بأي حال من الأحوال بظاهرة زمنية محايدة وتاريخ التنمية، إذ إن صناعة السيارات وجدت التعبير المركزي إلى حد ما عن العنصر الفاشي في كل المجتمعات القائمة على نموذج فورد، حتى في فترة ديمقراطيات ما بعد الحرب. إن «إدمان التمارين» الشمولي الذي وصفته هانا أرندت على المستوى السياسي بوصفه انعكاس موضوعي، تجلى بهذا الشكل الصغير، لنظام تقني مادي وعمل يومي قهري مهيمن على الجميع.

كان لا بد من تجاوز الكتلة الحرجة فقط لكي يحدث هذا التشيؤ بهذه الطريقة الساحقة التي لا رجوع فيها لجعل ذلك عالماً جديداً بالكامل أنشأه رأس المال في صورة السيارة.

ظلت هذه الكتلة الحرجة حتى الحرب العالمية الثانية، بعيدة المنال. ففي عام ١٩٣٢ صُنع في ألمانيا ما زاد قليلاً عن ٤٠ ألف سيارة. احتدم هتلر غيظاً في معرض برلين للسيارات ١٩٣٤ لأنه، وللأسف، كان هناك سيارة واحدة فقط مقابل كل خمسين ألماني. وارتفع الإنتاج الألماني في عام ١٩٣٨ فقط إلى ٢٢٢ ألف سيارة. تم التخطيط لعملية الإنتاج الضخمة من نموذج الخنفسة في خريف عام ١٩٣٩ في فولفسبورج لكن هذا لم يحدث قط؛ فعوضاً عن السيارة العائلية

المخصصة لثلاثة بالغين وطفل ظهرت في عام ١٩٤٠، النسخة العسكرية لسيارة فولكس فاجن على شكل سيارة جيب خُصصت لثلاثة جنود ومدفع رشاش.(بورفيتز وآخرون). وفي فترة ما بعد الحرب تمكنت الديمقراطيات من تحقيق الإنتاج الذي وصل إلى الكتلة الحرجة وتجاوزها :

عدد سيارات الركاب في جمهورية ألمانيا الاتحادية (بالملايين)

١٩٥٨	١٩٦٨	١٩٧٨	١٩٨٥	١٩٩٢
٣,١	١١,٧	٢١,٢	٢٥,٥	٣٦,١
المصدر (بوديه، وبورفيتز)				

انفجر تطوير كثافة السيارة بشكل مماثل في جميع البلدان الصناعية، وكذلك في المحيط الرأسمالي. تم عرض الأبعاد الهائلة لصناعة السيارات وفقاً لذلك أيضاً في كميات الإنتاج:

الإنتاج السنوي للسيارات ١٩٣٨ و١٩٧٩ (بالملايين)

	الولايات المتحدة الأمريكية	جمهورية ألمانيا الاتحادية	الكتلة الشرقية	اليابان	مجموع العالم
١٩٣٨	٢,٠	٠,٢٨	٠,٠٤	٠,٠٠٨	٣,٠٤
١٩٧٩	٨,٤٩	٣,٩٣	٢,٢٥	٦,٢٩	٤٣١,٥
المصدر (إكرمان).					

في أوائل العقد الأخير من القرن الماضي، كان هناك أكثر من ٤٠٠ مليون سيارة على طرق العالم؛ ومن المفترض أن الرقم وصل في بداية القرن الجديد بالفعل إلى ٧٠٠ مليون. في عام ١٩٩٠ كان إجمالي إنتاج صناعة السيارات الألمانية أكثر من ٥ ملايين وحدة أي إنه كان هناك سيارة لكل مواطنين اثنين. كان هذا ليفرح قلب هتلر، لأنه لا يهم، إذا كانت الدولة شمولية

أو ديمقراطية، ولا يقتصر الأمر على الشمولية الاقتصادية لرأس المال المحتفى إنتصاره من خلال السيارة، ولكن أيضاً عسكرة الحياة اليومية. إن «حركة المرور في ساعات الذروة» و«حركة المرور في عطلة نهاية الأسبوع» وتدفق السيارات السياحية في موسم العطلات ما هي إلا ترجمة للتعبئة الآلية للجيوش في المجتمع المدني، إذ إن التعبئة التجارية شبيهة بتعبئة الجيش.

من المؤكد أن الازدحام المروري، الذي يؤدي فيه إجمالي إنتاج السيارات إلى حالة عبثية تم تصنيفها على أنها «تجربة» شبيهة بالحرب؛ ففي الأصل كانت هناك مشاعر مثل الخوف من الأماكن المغلقة ومشاعر الذعر والصداع والتعرق وعلى هذا بين الاستقصاء الذي أجراه معهد البحوث الترفيهية عام ١٩٩٥ في ذلك الوقت بشكل رئيسي حول رضا الأجيال الشابة عن الازدحام تحت شعار «ثمة شيء ما وأنا مشترك فيه». لقد فُتح المجال منذ بداية القرن العشرين أمام المادة البشرية الرأسمالية المدجنة للوصول إلى الأشكال السلبية للحرب العالمية التي تم تحويلها في ديمقراطيات ما بعد الحرب إلى معركة حركة سير السيارات. وقد أطلق الناشر لودغار لوتكيهاوس عام ١٩٩٥ على المغامرة، النفسية، لسائق السيارة الألماني المنفصل عن المجتمع والاستبدادي تعبير «القيادة وسط العاصفة الرعدية». وسبق للأخصائي في هذا الموضوع إرنست يونغر أن وصف قبل ستين عام التماثل الهيكلي بين الصراع المادي الصناعي في الحرب العالمية والحياة اليومية للجماهير منذ عام ١٩٥٠:

«يتم بشكل عام، ضبط جميع الأصوات ذات الطبيعة الحزينة والخطيرة التي تحيط بنا في مدننا الكبيرة؛ تقريباً على موجتين. قد يكون صوت صفارات الإنذار التي تدعو إلى العمل من اختراع الشياطين. تنبعث وفرة من إشارات التحذير من عواء أو صفير صاخب أو مظلم باستمرار من تدفق وسائل النقل **(...)** ولكن هذا الكيان المظلم غير مرتبط فقط بصوت صاخب، ولكن أيضاً بالضوضاء الهادئة جداً في عالمنا. وهكذا فإن نغمة الجرس، التي تلعب دوراً كبيراً

في عملنا، تعبر عن نوع من الخبث الشبيه بطنين الحشرات. يتضح هذا لنا بشكل خاص لما ندخل غرفة في الليل تكون فيها هذه النغمة مسموعة لفترة طويلة، ويقاطعها أحياناً رنين رقيق.» (يونغر).

لا يتعلق الأمر بمقارنات ومراجعات مجازية تظهر التماثل بين التعبئة العسكرية للحروب العالمية والتعبئة المدنية الكلية في فترة ديمقراطيات ما بعد الحرب، إذ إن الحرب العالمية الثالثة غير المعلنة مشتعلة حرفياً في شوارع العالم. فوفقاً لتقديرات تقريبية، قُتل قرابة ١٧ مليون شخص بسبب السيارات على مدار هذا القرن؛ ربما يكون هناك عدد أكبر لأن الإحصاءات ذات الصلة تقتصر عادة فقط على أولئك الذين قتلوا مباشرة في الشارع، في حين أن الضحايا الذين ماتوا لاحقاً في المستشفيات لم يُدرجوا في إحصائيات الحوادث. ولا يزال عدد الجرحى والمشوهين بشكل دائم الذين يخرجون بشكل دائم من الحرب العالمية الثالثة في وسائل النقل الخاصة كبيراً جداً لم نشهد له مثالاً من قبل إلا في المعارك العسكرية الكبرى.

إن الشخص الذي كان يتمتع بصحة جيدة فقد ساقيه أو صار مشلولاً على كرسي متحرك صار ملحقاً بجسد «سائق السيارة»، كما أصبحت العجلة الميكانيكية جزءاً من جسم شخص مشوه زُرع فيه جزء ميكانيكي وفق نموذج فورد. وكل هذه الأشياء الهمجية يمكن أن تستقر في حالة طبيعية «لا يمكن دحضها». ففي تشابك المنافسة الاقتصادية العالمية والعدوانية البنيوية لصناعة السيارات، تم تجسيد الجانب «الفاشي» المتأصل للرأسمالية في الديمقراطيات الشمولية في سياق اجتماعي عالمي. وفي عام ١٩٤٤، أعرب تيودور دبليو أدورنو عن نذير شؤم حول أن السيارات هي استمرا لإرهاب الشمولي بوسائل أخرى:

«لا ينصف المرء النوع البشري الجديد دون أن يدرك ما هو دائم وصولاً إلى أكثر الأمور سرية، من الأشياء القائمة في البيئة (...) أي سائق ما كان لتغريه قوة محركه، التي تهدد بالدمار حشرات الشارع، من المارة، والأطفال وراكبي

الدراجات؟ إن الحركات التي تطلبها الآلات من القائمين عليها، عنيفة بالفعل، وتتضمن اندفاعات مدهشة ومتواصلة من سوء المعاملة الفاشية.» (آدورنو).

يتم تقديم الأضاحي، على مذبح «الآلة البديعة» في شكلها الديموقراطي المثالي المتجسد في السيارة بأعداد أكبر وشراسة أشد من أي طقوس دموية قديمة، ومع ذلك فمن المفترض أن نعي أن الذي انتشر لدى الأزتك من خلال الذبائح الدموية التي اقتُلعت فيها قلوب الناس وهم لا يزالون على قيد الحياة بحيث كانت تلك الطقوس الضخمة والدموية مماثلة لطقوس الذبح اليومية في الشوارع والطرق السريعة وصار من الأمور الطبيعية المرتبطة بالمصير الصرف الذي يولد رعباً لا يقاس، وصدمة، لدى الضحايا الحقيقيين أيضاً وربما أكثر (لأنه يتم دون اختيار متكامل وفق طقوس ومن ثم دون علم مسبق)، فيظل مسكوتاً عنه في الوعي الرسمي ويترك الضحية يعاني بشكل فردي؛ بالتالي فهو أشد فظاعة. استغرب إرنست جينجر، منظّر تجليات العامل الكوني التي تتبين من خلال عملية تصنيع السيارات في المجتمع، عشية الحرب العالمية الثالثة حول الطابع الأخلاقي للجهل الفوردي:

«كيف حدث ذلك في وقت تضمن نزاع في وجهات النظر العالمية حول تحديد القاتل، مع حظر كامل لأي معارضة، فيما يتعلق بعدد لا يحصى من ضحايا التكنولوجيا، وعلى وجه الخصوص هندسة المرور، إذ لا يترك أي مجال على الإطلاق لاختلاف؟

إن حقيقة أن هذا لم يكن بأي حال من الأحوال هو الوضع دائماً يمكن بسهولة أن يجعلنا نفزع من القوانين الأولى للسكك الحديدية، حيث تم التعبير عن الرغبة بوضوح، في جعلها مسؤولة عن أي ضرر ناجم عن حقيقة وجودها. أما اليوم، من ناحية أخرى، فساد رأي قائل إنه لا يتعين على «المشاة» التكيف مع حركة المرور فحسب، بل إنهم مسؤولون أيضاً عن انتهاكات الانضباط المروري، إذ يُعد نظام المرور هذا في حد ذاته أحد خصائص حقائق ثورة لا يلاحظها أحد

ومن المفترض ألا تتعارض مع شرعية متغيرة **(...)** تقف هذه الحقيقة بنفس الروح خارج أي استجواب يميل إلى عد الألم الذي شعر به المرء على مر القرون في الأديرة على أنه انحراف غريب. ثمة ضحايا مرور تراكم عددهم عاماً إثر عام؛ وتجاوز عددهم عدد ضحايا حرب دموية. نحن نقف معهم في مواجهة شعور إن هذا قدرهم **(...)**، إذ تبدو التضحيات التي تتطلبها العملية التقنية ضرورية بالنسبة إلينا لأنها تلائم مساحتنا، أي مساحة العمل». **(يونغر).**

بعد قرابة عشرين عاماً، خفت حدة دهشة يونغر من التضحيات البشرية التي ينطوي عليها تصنيع السيارات بالكامل، إذ إنه استقر الآن في الفوردية الديمقراطية بعد الحرب، وكاد أن يعرف التمايز الأخلاقي بين الذنب الذاتي والاعتراض الأعمى

للقيام به كمسألة روتينية:

«يمكننا متابعة كل يوم في الصحف محاولات توعية حول حوادث المرور، التي تصل إلى أرقام مخيفة في العالم. ومع ذلك، سيكون هناك اختلاف دائماً بين من يسمم زوجته ومن يحمل ضميره وزرها لأنها جلست بجانبه لما قاد سيارته بلا مبالاة، حتى لما كان في حالة سكر. أنت تعرف بالضبط من الاثنين يمكنك مجالسته.» **(...) (يونغر.)**

إن «حيز العمل»، أي منطق التراكم المجرد لرأس المال، يجب أن يضفي شرعية حتمية على القتل الدائم وتشويه الأشخاص بسبب الضرورة الاقتصادية الساحقة. ففي ذروة الرأسمالية الفوردية الكاملة، أصبحت هذه الضرورة متطابقة مع «أولوية» عامة للسيارة الملتزمة بالأصول المركزية، التي لا تتدحرج حرفياً على الجثث فحسب، بل على العلاقات القانونية وعلى نفسية الفرد قائد السيارة. إن الغرائز القاتلة لعقلية السائق العدواني **(**«رحلة مجانية لمواطنين أحرار» وفق مصطلح الحرية الديمقراطية لا يمكن أن يكون أكثر ملاءمة**)** فهو يتوافق مع قانون السوابق القضائية من السخرية المذهلة التي هي بالفعل تلقائية بالكامل، إذ

يتم الانطلاق من معايرة الظروف «الملائمة للسيارة». هذه الحقيقة الأساسية يمكن أن يطلع عليها أي شخص من الصحف اليومية:

«دهست ٢٠ سيارة على الأقل فتاة في الثانية عشرة من العمر وهي تطلب مساعدتها في مد يد العون لأب جريح يُحتَضر في حادث مروري. أخيراً اتصل سائق بالشرطة. عثر الضباط على أشلاء متشرة على مسافة ٥٠ متراً **(...)** ثمة الكثير من التقارير حول الجمل المخففة بشكل مثير للدهشة لهذا الشكل من أشكال القتل «المقبول اجتماعياً» في أمريكا. وضمن هذا السياق دهس رجل من ويسكونسن طفلاً وقتله فغُرم بمبلغ ٢٨٤ $ **(...)**، أما قاتل الصبي البالغ الخامسة عشرة من العمر فقد حُكم عليه بالسجن لمدة عامين وغرامة قدرها ٢٠٠ **$** مع حرمانه من رخصة القيادة لمدة ١٦ شهراً» **(**المصدر ويليامس ١٩٩٢**)**.

يمكن العثور بسهولة على قراءات من هذا النوع، هنا من الصحافة الأنغلوسكسونية، في أي بلد من بلدان العالم، ولا سيما في ألمانيا، حيث انتشرت تحت الأرض **(**بل وصارت علنية**)** عقلية النازية المشتعلة التي يمكن أن تنشط في «سلوك قيادة السيارة».

فحتى اليوم ما زالت جمهورية ألمانيا الاتحادية من الدول القليلة التي لم تضع حد عام للسرعة على الطرقات العادية وعلى الطرق السريعة؛ وهذا امتياز متهور لا تحرص عليه مجموعة الضغط المرتبطة بصناعة السيارات، بل وكذلك الأحزاب الكبيرة. كما يتم تقبل التداعيات غير المباشرة لصناعة السيارات لجهة نشر الدخان والإضرار بالأوزون، وتأثيرهما السلبي على جسم البشر بشكل مقرف بوصفها ضرورات متصاعدة. وثمة عرض واضح لهذا الموقف تضمنه قرار المحكمة الإدارية في مدينة فرانكفورت بعد أن تقدم والدي طفل في الخامسة من العمر يعاني من حساسية ومن التهاب جلد عصبي والتهاب قصبات تشنجي بشكوى ضد الولاية وضد الحكومة لأنهما ما كانتا على استعداد لتحديد سرعة السيارات على الرغم من تجاوز حدود مستوى الأوزون لكن المحكمة تصرفت

وفق مقتضيات المجتمع ووفق دوافع تبجيل السيارة وردت الشكوى بحجة منح الأولوية لسلاسة حركة المرور:

«لا يمكن للصبي أن يبتدع «مطالبة بالحماية» إلا،إذا انتُهكت كرامته الإنسانية **(...)** ومع ذلك لا يمكن مناقشة العذاب الذي يعاني منه الشخص من ارتفاع مستويات الأوزون إلا في حال ارتفاع كبير بحيث لم تعد تطغى عليه الفوائد التي يحظى بها الفرد بفضل حركة المرور السلسة **(!)** وليس هناك انتهاك لكرامة الإنسان، في حال اضطُر المواطن **(...)** للامتناع عن مغادرة بيته لبضعة أيام.» **(إذاعة فرانكفورت في ١٥/٧/١٩٩٥).**

إن ما ينطبق على الضرورة الاقتصادية للاستغلال بشكل عام ينطبق بشكل مضاعف بل وأكثر على الضرورة الحتمية الناتجة عن تصنيع السيارات، إذ يتجاهل تواطؤ جميع المؤسسات الاجتماعية مع مصب منبع رأس المال في حد ذاته أيضاً المصالح الحيوية الأساسية. إن حقيقة أن الأطفال على وجه الخصوص من بين الضحايا المفضلين في «معركة المرور» لها أهمية خاصة في هذا الواقع. فعلى سبيل المثال، لا تُقاس القيم الحدية سيئة السمعة عند «مستوى طول الطفل»، على الرغم من أن التعرض للملوثات يكون أكبر ما يكون فوق سطح الأرض مباشرةً. وتظهر الإحصاءات الآن أن الحساسية الشديدة ومشاكل الجهاز التنفسي تتزايد بين الأطفال الصغار؛ يتضح هذا أيضاً من حقيقة أن أطباء الجلد وأطباء الأذن والأنف والحنجرة في المناطق الحضرية غالباً ما يخصصون غرفة انتظار للأطفال. يجب تقديم الذبائح للأوثان، ويمكن لمؤسسات رأسمالية السيارات الاعتماد على حقيقة أن الإله العلماني لرأس المال النقدي قد اتخذ أيضاً شكل سيارة في الرغبات وفي القيم الأخلاقية للوعي الجماهيري:

«وفقاً لاستطلاع أجرته مؤسسة غالوب الدولية عام ١٩٨٣ حول القيم الأخلاقية في ستة عشر دولة، فإن أسوأ جريمة يمكن أن يرتكبها الناس ليست الإبادة الجماعية أو قتل الأم أو السرقة أو النهب أو الاغتصاب، بل قيادة سيارة

شخص آخر دون، إذن المالك. كانت هذه أيضاً هي القيمة الوحيدة التي تشارك فيها الناس في كل البلدان الستة عشر.» (اقتباس عن ويليامس).

بطبيعة الحال، لا تكمن المشكلة فقط في أنه فيما يتعلق بـ «حرية السفر»، فإن حياة الإنسان لا تزن كثيراً بالمعنى القانوني، وحتى سائقي السيارات الذين تحولوا إلى قتلة من خلال سلوك متهور، يعاقبون بشكل معتدل للغاية. إذ إنه بعد كل شيء، لا يتعلق الأمر بمجموع سوء السلوك الذاتي، بل يتعلق بشكل خاص بجوهر السيارات وفق نظرة فورد الذي افترضته العلاقة العالمية الرأسمالية الموضوعية. إذ إنه من منظور بعيد، فإن التحول الهمجي لجميع المعايير الاجتماعية والأخلاقية، حتى في «الفطرة السليمة» غير المنعكسة، ليس سوى استمرار لمنطق الإحباط الذي احتفل به مانديفيل بالفعل في كتابه «حكاية النحل»: فعلى عكس القتل العادي، والقتل غير العمد، تظهر الأفعال التي تتوافق مع رأس المال والعقليات، حتى وإن وصلت عواقبها إلى إبادة الناس والعالم، في نهاية المطاف إما بوصفها إيجابية أو حتمية على أقل تقدير وهي تقع في المجتمع الأكثر شمولية لإنتاج السلع الأساسية. كما إن المخاطر والآثار الجانبية لأي ممارسة «للإرادة الحرة» للمنتجين وللمستهلكين لا تخضع لمسؤولية الإنسان بل تُعد كارثة طبيعية أو حادثاً اجتماعياً تقنياً، وهذا ينطبق على قتل الأولاد من خلال السيارة التي تحولت إلى رأس مال.

إن موضوعية صناعة السيارات التي فرضتها نمط التفكير وفق نموذج فورد وتداعياته لا تنحصر في الشكل المباشر للعربة ولسائقها، بل تشمل مجمل الحيز الاجتماعي والطبيعي. وحتى من وجهة النظر الاجتماعية والبيئية، والجمالية والحضرية فقد أثبت هذا التحول إلى الحركة عبر السيارات طابعه الشمولي، إذ تم تقطيع المدن والأرياف عبر الطرق المخصصة للسيارات حيث إن إرهاب السيارات افترس حرفياً الحيز الجمالي والاجتماعي. ولهذا لم يكن من قبيل العبث استخدام تعبير استغلال الأرض. ما من مكان لم يلوثه هذا ولا يمكن لأي كان

التملص من إملاءات حركة السير السلسة، إذ تم إخضاع مناطق السكن وعلاقات الإقامة لمصلحة صناعة السيارات وفُرض عليها التلاؤم معها كما نتبين على سبيل المثال من استقصاء جرى في جمهورية ألمانيا الاتحادية مؤخراً:

«في مرحلة إعادة الإعمار، اتبع مخططو المدن «الحديثة» والمرور النموذج الأمريكي بما في ذلك الطرق السريعة الحضرية والطرق المحيطة بالمدن على شكل حلقات، ومواقف السيارات متعددة الطوابق. يجب أن تكون مساحات الشوارع الواسعة بحيث تضمن وظيفة المدينة ومهمتها الرمزية في عصر المإني الشاهقة والواسعة حيث عُدت المساحات والهياكل الحضرية المفككة مقياس حضري جديد. كان المثال النموذجي لمثل هذا الترويج لوسائل النقل الخاصة الآلية، على سبيل المثال مدينتي هانوفر وكاسل **(...)** في العقدين السادس والرابع من القرن الماضي، حيث طُبقت سياسة توفير مساحة كافية للسيارة في المدينة لجعل القيادة مريحة. ومع توسيع الطرق وإعادة تصميم محاور النقل الحضري و«سرقة الأراضي» لشق مسارات الدراجات وممرات المشاة التي كانت نتيجة لتقنية قوية هدف تثبيت أفضلية السيارة في تخطيط المرور **(...)** فقد كان هناك حاجة إلى مساحة إضافية للسيارات. صار الترام من الضرورات وكذلك إنجاز أو بناء أو توسيع مترو الأنفاق؛ وتمت التضحية بالأشجار لفسح المجال أمام مسارات الدراجات وممرات المشاة، بل تمت التضحية بكل شيء حتى تتمكن المزيد من السيارات من الانسياب في الشوارع». (بورفيتز / كوخ / كريمر - بادوني).

مضى التدخل العميق لصناعة السيارات على الحياة الشخصية والاجتماعية متسللاً خلف ظهور البشر وتم صوغ كل العلاقات، في دستور وضع ضرورة السيارة في موضع تبجيل ثقافي كما لو كان الأمر تلقائياً. لم تكتف سيارة الرأسمالية بقرع ناقوسها الخاص ونشره في العالم كما لم تكتف ببث غيوم عوادمها في الجو؛ بل فرضت مقتضياتها الغبية على كل مجالات الحياة التي أدت بالضرورة إلى جذب المزيد من موجات تدفق منتجات الصفيح:

«منذ أن أصبحت السيارة جزءً في متناول يد قطاعات واسعة من السكان، تغير تطوير هيكل المستوطنات الحضرية الجديدة. تميز تشييد المدينة قبل عصر السيارة بكثافة البناء العالية والمزيج العالي من الاستخدامات المعيشية والعملية وتلك الهادفة إلى التسوق. حُكم على هذا الشكل من الاستيطان بالاختفاء بعد أن أصبحت قطاعات واسعة من السكان مزودة بمحركات. تم إنشاء مستوطنات وضواحي صديقة للسيارات ولم يتم في التخطيط لها إيلاء اهتمام خاص لكثافة المإني وخدمات المرافق وعروض العمل التي كان لا بد من أخذها بعين الاعتبار في الماضي لأن جميع السكان أصبحوا الآن متنقلين **(تلقائيين)**. وقد خلق هذا التغيير في البنية الاستيطانية قيوداً جديدة، إذ اضطُر المزيد والمزيد من الناس بالفعل إلى استخدام السيارة. أما فيما تعلق بأولئك الذين يعيشون في الضواحي أو في أطراف المدن، فإن المسافات إلى مرافق العمل والتسوق والترفيه أطول بكثير من تلك الخاصة بسكان المدن، كما أن نطاق وسائل النقل العام أقل وظروف العيش فيها مختلفة. كما يكون المشي وركوب الدراجات أقل جاذبية عادة. لذلك يجب تعويض أوجه القصور في المعدات من خلال مزيد من التنقل **(...)** ولهذا يقطع ساكن الضواحي أكثر من ثلاثة أضعاف ونصف من الكيلومترات بالسيارة في ما يسمى، رحلات الإمداد، مقارنة مع ساكن حي قديم مجهز تجهيزاً جيداً في المنطقة الأساسية الحضرية **(...)** إن تحويل المدن لتكون صديقة للسيارات منذ العقد الرابع من القرن الماضي وخاصة بعد الدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الثانية يمكن ان يُدرج في إطار التخريب الذي نفذه القائمون على شق الطرقات.» **(بورفيتز / كوخ / كريمر – بادوني)**.

تغلغل مجتمع نموذج فورد القائم على ديكتاتورية السيارة في كل العلاقات الحميمية بشكل ملحوظ وبدا أنه وصل اليوم إلى ذروته. وكما هو الحال مع كل التطورات الرأسمالية استقر هذا بدوره في الوعي المجتمعي بوصفه علاقة طبيعية زائفة، إذ إنه منذ المرحلة الأولى في التاريخ التالي للحرب العالمية، كان حضور السيارة المنتشر في كل مكان الذي تم حرف النظرعن سمته المجافية للجمال، قد

صار من الأمور المفروغ منها. وكما كان عليه الحال مع فرض الترشيد، وفق نموذج فورد، في العقد الثالث من القرن العشرين، ظهرت صناعة السيارات بمجملها في الزمن التالي للحرب، من خلال مستودعها السياسي والتجاري بوصفها الحالة الراهنة لتحسن هائل في معايير العيش الذي لم يفض إلا إلى المزيد من نمذجة العلاقات الإنسانية.

وقد كان هناك رثاء مخز (مماثل لذلك الذي ظهر في العقد الثالث من القرن العشرين ضد المعايير الجديدة للنمذجة) اتسم بشكل خاص بنمط تفكير محافظ عاجز، عبر عنه كتاب (آخر المشاة) الذي كتبه ايرين موتزيوس عام ١٩٦٠ في مواجهة السلطة المتفوقة التي فرضها إضفاء طابع تعميم السيارات في العالم. أما الاشتراكية الديمقراطية التي تحررت في أثناء ذلك من الماركسية المتصلبة وتحولت إلى المبالغة في التوافق مع وعي الجماهير بنفسها الذي تم تحديد شروطه وصارت حزب أنصار السيارات الأول والأشد أصولية ولم يتجل هذا بكل هذه الحدة في مكان آخر مقارنة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية. كان عمدة مدينة ميونيخ هانز-يوخن فوغل[1] الذي صار لاحقاً زعيم الاشتراكية الديمقراطية هو الذي روج للمدينة المتوافقة مع متطلبات السيارة. ومنذ ذلك الحين صار تغطية الأرض بالزفت وبالخرسانة من الثوابت التي تعلقت بها الاشتراكية الديمقراطية بهدف تحويل الريف إلى تشكيلة من تقاطعات الطرق السريعة. ويحق للاشتراكية الديمقراطية الادعاء إنها كانت حزب التخريب الأول في مجال شق الطرقات. وبعد نصف قرن من تصنيع السيارات على مستوى شامل حق للمستشار الاتحادي الشاب شرودر التمتع بلقب «رجل السيارة».

إن الرأسمالية، بوصفها صديقة للسيارة في شكلها الشعبي كوسيلة استثمارية جماهيرية للمستهلكين حولت العالم، بالإضافة إلى تشكيل وعي

(١) هانز- يوخن فوغل (١٩٢٦-٢٠٢٠) محام ألماني من الحزب الاشتراكي الديمقراطي شغل مناصب وزارية عدة. (المترجم).

جماهيري للسائق، نجد أنها لم تكتف إنشاء شبكة من العلاقات قائمة وفق مفهوم بنثام ومنتشرة ومنسوجة بكثافة أكبر من أي وقت مضى؛ إذ إنه بهذه الطريقة، تكون التعبئة الرأسمالية للإنسان نهائية أيضاً وصارت ضمن جوهر الحركة العمالية التي مثلت، في تاريخ ما بعد الحرب، آخر بقايا الفكر التحرري بهدف فرض «الجمود المستعر» (Paul Virilio 1992) في عالم من «المعوقين المسلحين حتى الأسنان» (المصدر السابق). لا سيما في العشق المنحرف لصناعة السيارات التي صارت هي الهوية الداخلية لليبرالية، وللديمقراطية الاشتراكية، وللنازية وهو أمر تم إنكاره بشكل دائم على الرغم من وضوحه الصارخ. وكما لو كان الأمر رجع لصدى ماقاله إرنست يونغر في العقد الرابع من القرن العشرين ظهر «فيلسوف السرعة» فيريليو من خلال نظرة إلى ماضي الثورة الصناعية الثانية، لكن هذه الهوية لم تقتصر على الولايات المتحدة الديمقراطية فحسب، بل شملت العلاقات المتبادلة من قوة التعبئة المدنية والعسكرية التي تكشفت من خلال اختراق الديمقراطية الأكثر تقدماً:

«صحيح إن ثورة النقل والسرعة عالمية النطاق، لكن استجابة جسد الرجل المقذوف تختلف تبعاً لخلفيته الثقافية؛ فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة، تكون لوجستيات العبور ديمقراطية، والهدف من «مهرجان المستهلك العظيم» هو (...) الحفاظ على استمرارية الموارد البشرية للأمة (...) يتعرف الشباب، الذين يقود الآلاف منهم السيارات، على الميكانيكا وقوانين التعامل مع نقل الطاقة المرتبط بحركة المرور، والتعود على التحمل الحركي، ويسهمون، بشكل غير واع، في زيادة القدرة العسكرية للولايات المتحدة».(فيريلو).

ما امتلك فيريليو، وهو مهندس معماري من حيث التأهيل مفهوماً عن صنمية الغاية الرأسمالية في حد نفسها، ومثل العديد من النقاد، ظل في حجته على مستوى التجلي التكنولوجي؛ ومع ذلك، فقد صاغ في وصفه للتعبئة «الفارغة» والسرعة في حد نفسها الفراغ الهائل لرأس المال النقدي المرتبط بنفسه:

«بسبب العنف الهائل للسرعة، نجد أنفسنا ندور في أماكننا، فنحن راضين عن التخلي عن واجب أن نكون أحياء لصالح الرضا عن السرعة الفارغة» **(...)** **(فيريلو).** «وهذا يؤكد «الفراغ»، و«المسار عير المحدد»، وهذا الحيز الزمني الخارج عن إطار الزمن.» **(المرجع نفسه).**

أليست هذه إلا استعارات للتعبير عن التدفق المجرد، غير الحسّي، للآلة البديعة ومجال عملها الوظيفي، الذي نُزع عنه الطابع الإنساني؟ الأمر الذي كشف الأغراض البشرية عن آلة العالم الرأسمالي في كتابها الفوردي الكامنة وراء كل الوعي الذاتي

للتعبئة لتصل إلى آخر نتائجها المرتبطة بجدليتها الخاصة التي تفرض الولع بالأشياء الجامدة التي تجسد رغبات البشر:

«فبوصفها خليطاً معمارياً بين مقصورة عربة وبناء مخصص للراحة تجسد اليوم غرفة الفندق أكثر من أي محيط سكني آخر تطور علاقة السكن البشري **(...)** لم هناك من غرف بل «علب» مساحتها تسعة أمتار مربعة وربما ستة فقط **(...)** ونصادف أحياناً، كما هو الحال مع سلسلة فنادق كوكوون، القائمة قرب مطار رواسي عدم وجود نوافذ حيث تتم تهوية الزنزانات عبر شبكة تكييف هواء داخلية. وهنا صار نظام موقف السيارات مثالاً يُحتذى، إذ لا يوجد فرق بين موقع تخزين مسافر ما والمكان المخصص لحقائبه **(...)»** **(فيريلو).**

«إن التقدم» الميكانيكي، المؤسس اجتماعياً، على مقتضيات داخلية وخارجية، تضمن مفارقة تمثلت في جعل الناس يتنقلون كأشياء نقية، يتم إطلاقهم مثل المقذوفات على مسار يصابون فيه بالشلل الاجتماعي بسرعة عالية أو يتحولون وفق تعبير فيريلو إلى توابع صناعية تتضمن حزن هائل من رتابة هذه الحياة غير المجسدة التي حشدها الإنسان بلا هدف بوصفه منتجاً جماعياً ومستهلكاً جماعياً لرأس المال، وهذا أمر تردد صداه في أغنية ناقدة لفرقة كرافتفرك في العقد الثامن من القرن العشرين:

نمضي ونمضي ونمضي على الطريق السريع

نمضي ونمضي ونمضي على الطريق السريع

لاحت أمامنا ربوة بعيدة

وبثت الشمس إشعاعاتها البراقة،

تداخلت خيوط بيضاء وحواف خضراء.

شغلنا الآن المذياع

فهدر مكبر الصوت:

نمضي ونمضي ونمضي على الطريق السريع

نمضي ونمضي ونمضي على الطريق السريع **(...).**

وقت الفراغ الشمولي الرأسمالي

ربما تمثل الوهم الأكثر غرابة للوعي الاجتماعي في التعبئة الشمولية بالتعبئة بالفكرة السائدة إن الإنسانية الرأسمالية سيكون لديها المزيد والمزيد من «وقت الفراغ» و«المرح» بسبب الزيادات الهائلة في الإنتاجية. وكما هو الحال مع الازدهار الفوردي بشكل عام، لكن «تخفيض ساعات العمل» المرتبط به ظاهرياً يتطلب أن نضفي عليه، إلى حد كبير، طابعاً نسبياً لجهة الجوهر والكمية. بادئ ذي بدء، كان هذا الجانب من «المعجزة الاقتصادية» مقتصراً بدوره على تلك القلة من القوى المركزية الرأسمالية التي لا تزال تهيمن اليوم إلى حد كبير على السوق العالمية. يمكن تمويل تخفيض ساعات العمل من أرباح السوق العالمية، ومن ثم هذا لا يمثل سوى خيار رابح في عصر الازدهار، وهو ليس إمكانية ضمن هيكلية الرأسمالية بشكل عام. فبالنسبة للغالبية العظمى من البشرية في بلدان الرأسمالية الحكومية الجاهدة للحاق بركب التحديث، وفي «البلدان النامية» في العالم الثالث، ظلت أوقات العمل اليومية والسنوية الطويلة بشكل مفرط

ومدى الحياة حاسمة، ويمكن، في أحسن الأحوال، دفعها أقل بقليل من قيم الذروة في مرحلة جحيم العمل في إطارالرأسمالية المبكرة.

ثانياً، في هذا الصدد، كان هناك انحدار قوي حتى داخل القوى المركزية الرأسمالية؛ إذ لم يتم، في البلدان الأنجلو ساكسونية موطن الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية، تخفيض ساعات العمل كثيراً في ظل الحكومات «اليسارية» كما هو الحال في ظل الحكومات في بلدان أوروبا الغربية. ناهيك عن اليابان، المركز الرأسمالي الجديد الفائز في السوق العالمية في آسيا، حيث لم تختف ظروف الرأسمالية المبكرة بشكل تام (وقبل كل شيء في الشركات الموردة). ثالثاً ارتبط تخفيض ساعات العمل بطبيعة الحال بمقتضيات عصر الازدهار. لكن مع تباطؤ معدل النمو كان من الواجب وفق مقتضيات عقلانية إدارة الشركات العمل ضد المزيد من تراجع تعرفة زمن العمل والقوانين الناظمة لذلك والسعي إلى عكس ذلك المَيل من جديد. كانت الرؤى المتعلقة بوقت الفراغ المجتمعي في الإطار الرأسمالي حتى من وجهة النظر الكمية الخالصة منذ البداية قائمة على حسابات بدائية مرتبطة بوضع خاص ومحدود زمنياً.

رابعاً، وأخيراً، تم تجاهل الاعتبارات والآمال حول ازدياد أهمية «وقت الفراغ»، القائمة على الحسابات الفعلية وفق نموذجي تايلور وفورد في المرحلة الأولى من الثورة الصناعية الثانية، أي التعويض المفرط الهائل عن التخفيض المعتدل في ساعات العمل من خلال مضاعفة تكثيف العمل عدة مرات. وتم تطبيق أساليب «علم العمل» وتدفق الإنتاج في عصر الرخاء وفق نموذج فورد لأول مرة على نطاق اجتماعي وعالمي كبير مع العمل على صقله باستمرار. لقد كان الضغط المكثف على المادة البشرية في الواقع هو سبب الزيادة الكبيرة في التراكم في فترة ما بعد الحرب، في حين ما كان لتقليل ساعات العمل سوى تأثير ضئيل. ويمكن حصر هذا السياق في المعادلة الشريرة، إذ كلما قصُرت ساعات العمل وفق نموذج فورد، استُنفزت المادة البشرية. وبطريقة ما، كانت زيادة

استهلاك أوقات الفراغ هي الموزة التي تم من خلالها تكييف العمال من خلال ضغط العمل المجرد الشديد.

بصرف النظر عن إضفاء طابع نسبي على هذا التحويل الكمي لوقت العمل المخفض، فهناك طابع نوعي للوقت الحر الذي يبدو متوفراً، ويمكن في الوقت نفسه التخلص منه بحرية، الأمر الذي يكشف طبيعته المدمرة. وقد يشير مصطلح «وقت الفراغ» بالفعل إلى أصول ما ساد في مصحات الأمراض العقلية في القرن الثامن عشر، من التعامل معه بوصفه مجرد وقت متبق لتجاوز تدجين المادة البشرية الذي يتم في المصانع والمكاتب.لكن التعبئة الفوردية حققت ذلك بالضبط، حتى في الفترة المتبقية من الحياة لاستغلالها رأسمالياً. وكما هو حال ربة البيت المثقلة بالأعباء، والأم المضطرة بعد تنفيذ النشاط في الفضاء الوظيفي المباشر لرأس المال في المنزل، بالإضافة إلى العمل مع الآخرين مستخدمة الوسائل المرتبطة بضمان الحصول على وسائل الإنتاج المنزلية وفق نموذج فورد، نجد أنه يتم استهلاك وقت الفراغ من خلال استخدام وسائل النقل والإعلام ومعدات اللعب وفق نموذج فورد بهدف التكيف مع الرأسمالية. فحتى منتصف القرن، كان «وقت الفراغ» بعيداً إلى حد ما عن قبضة رأس المال القوية وبعدها سيطرت التعبئة الشمولية على هذا المجال أيضاً.

انطبق ما قالته هانا أرندت عن سكان البلد ذي الحكم الاستبدادي، أنهم نشأوا جميعاً ضمن إطار قبول عفوي حر للحرمان من التمثيل أو من القيام بأي نشاط لآن أيضاً على بقية المناطق خارج المجال الوظيفي المباشر للرأسمالية. وانطلاقاً من روح التدجين ودون إدراك، نقلت الحركة العمالية الاشتراكية والحركة العمالية النقابية أشكال «العمل المجرد» إلى «وقت الفراغ» ومارست عبر منظماتها الثقافية الثانوية ذات الصلة سلوكاً ما كان ينقصه إلا إضفاء طابع تجاري عليه. لقد شكلت صناعة السيارات وعطلة نهاية الأسبوع اللاحقة وسياحة الإجازات نقاط انطلاق مثالية لتوسيع الاندماج الشمولي الرأسمالي في مجال وقت الفراغ.

أدرك النازيون هذا بشكل ملحوظ، وأنشأوا منظمة ترفيهية (القوة من خلال الفرح) بوصفها فرع من جبهة العمل الألمانية وفي هذا الصدد جلبت الاشتراكية الوطنية النزعة التجارية بالفعل إلى أشكال شمولية الدولة في ديمقراطية ما بعد الحرب، وأسست منذ العقد السادس من القرن العشرين لتطور كامل لهياكل من نوع جديد من الرأسمالية الترفيهية، ازدهرت بشكل كامل في ذلك الوقت في الولايات المتحدة. عجز النازيون عن إكمال المكننة الألمانية المخطط لها، لكن منظمة (القوة من خلال الفرح) نظمت مشاريع سياحية متنوعة ذات الصلة تماما إنشطة يمكن إدراجها في نطاق الحركة الثقافية العمالية. إن رحلات السفن التي نظمتها (القوة من خلال الفرح) إلى ماديرا[1] وإلى النرويج وفرت العناصر المتوقعة للسياحة الجماعية الأوروبية اللاحقة. كما تم أيضاً افساد العديد من الأعضاء السابقين في النقابات وفي الاشتراكية الديمقراطية من قبل النازيين عبر منظمة (القوة من خلال الفرح) وفق ما جاء في أحد «تقارير ألمانيا» للحزب الاشتراكي الديمقراطي في المنفى، الذي احتوى على مواد حول الظروف والحالات المزاجية في ألمانيا النازية التي وسمت رحلة (القوة من خلال الفرح) بمشاركة زعيم جبهة العمل روبرت لي[2]:

«لا أحتاج أن أذكر أن رحلة ماديرا كانت إعلاناً ضخماً. من اللافت للنظر أن هذه الرحلة تركت انطباعاً كبيراً حتى على رفيق أكبر سناً، إذ روى على سبيل المثال قائلاً كما تعلم، يجب أن أعترف، كانت هناك صداقة حميمة طوال الوقت في الرحلة، وهو ما لم يكن لدينا للأسف في الماضي. أصبح المحتاجون في حال أفضل وتمت مساعدتهم بالنقود بحيث لا يشعرون إنهم أقل من غيرهم. ما كان هناك

---

(١) ماديرا: مدينة في ولاية كاليفورنيا الأمريكية. (المترجم).

(٢) روبرت لي (١٨٩٠-١٩٤٥) سياسي ألماني تزعم جبهة العمل من ١٩٣٣ حتى، ١٩٤٥ وتبوأ كثيراً من المناصب الحزبية والحكومية، وأنهى حياته منتحراً خلال محكمة نورنبرغ لينضم إلى قافلة الزعماء النازيين الذين تمكنوا من الانتحار على الرغم من المراقبة المشددة (المُفترضة) عليهم. (المترجم).

على المركب أي تمييز، كان الجميع على قلب واحد وبروح واحدة. على المرء الإقرار أنه ساد جو من المساواة الذي طالما تقنا إليه نحن الاشتراكيين. وكان السيد لي رفاقياً بشكل مميز. وقد عقد في مقصورته يومياً جلسات حوار(...) كما يجب الاعتراف إن الاشتراكيين الوطنيين تمكنوا، للأسف، بمثل هذه الطرق من التأثير على قسم من القوى العاملة». (اقتباس عن آبيلشاوزر/فاوست/بتزينا).

في واحد آخر من هذه التقارير، ظهر جانب من بداية السياحة الجماعية، عبر بالفعل في هذه المرحلة المبكرة من الرسوم الكاريكاتورية حول التحرر الاجتماعي التي كشفت طابع الاستهلاك المرافق للترفيه الرأسمالي وكذلك طبيعة النقد الثقافي المحافظ - النخبوي لتلك الظواهر:

«كثير من الأثرياء مستاؤون جداً من منظمة القوة عبر الفرح. فبعد أن كان السفر مجالاً مخصصاً لهم. كف الأمر عن أن يكون تجربة رائعة بالنسبة لهم عدما صار الأمر تجربة جماعية يتم التقليل من شأنها. إنهم يتجنبون الأماكن التي يزورها مسافرو منظمة القوة عبر الفرح وقد نشروا قصصاً عن الرعب الذي ولده السلوك الشرير لأهل تلك المنظمة الذين انقضوا مثل الجراد، وفرضوا على المكان طابعاً عادياً، وعن أولئك الذين ثملوا بلا وعي بشكل بشع في الليل وأحدثوا صخباً» (...) (مقتبس عن آبلهاوزر).

كما هو الحال في نواحٍ أخرى، فإن النقد النخبوي لعملية إضفاء طابع جماهيري على الترفيه لا يهدف إلى أشكال من الاستهزاء بالمادة البشرية التابعة لرأس المال من خلال التعبئة الشاملة الفوردية وخضوعها لمقتضيات الرأسمالية حتى في ميدان الترفيه بل إن النزعة المحافظة الثقافية البرجوازية اشتكت فقط من انزعاج «أصحاب الدخول الأعلى» في تمتعهم البرجوازي بالعالم نتيجة الاستهلاك الجماهيري المبتذل ضمن عالم السلع الفوردية، إذ بدت الطبيعة المدمرة للسياحة الجماعية بالسيارات (والطيران في الوقت نفسه) تجريبية وفوردية بحتة، وانعكست على سلوك الأشخاص الذين وصفوهم إنهم «عوام» فظّون ومنخفضو التفكير.

وفي حين أن السياق الرأسمالي للظروف، الذي هو الخلفية الصامتة لذلك النقد النخبوي للثقافة الجماهيرية نفسها، يفقد القدرة على التعبير حتى وفق بقايا منطقهم السطحي. لكن ما بينته الظواهر المثيرة للاشمئزاز الصادرة عن الجماهير الرأسمالية غير المثقفة هو بالتحديد ما صنعته الرأسمالية بالناس.

ففي ديمقراطيات ما بعد الحرب وفق نموذج فورد، انطلقت هذه الظواهر بالفعل على نطاق واسع، بدءاً من السيارة كوسيلة للترفيه لتمتد إلى سياحة جماهيرية بأعداد ضخمة. وتحول حلم السفر والاستمتاع بتجربة العالم إلى كابوس، وإلى تحقيق الرغبات بشكل كاريكاتير قاس، إذ استطال وقت الفراغ، من خلال التعبئة، وأصبح امتداداً شبحياً للأعمال وللحيز الوظيفي بعد أن تم تنظيم «وقت الفراغ» وفق مثال المصنع. وتوقعت منظمة القوة من خلال الفرح الأمر إلى حد ما، وترجمت دورةالعمل المريحة إلى وقت فراغ. أما نهاية يوم العمل يومياً، وعطلة نهاية الأسبوع والإجازة السنوية، القصيرة بشكل يبعث على السخرية، فلم تقم إلا برمي الناس من حيز وظيفي لرأس المال إلى حيز وظيفي آخر بحيث إن الحياة الخاصة ومصالح وعادات الناس خارج حيز العمل المجرد الذي تحول في عملية (اشتد طابعها الفردي) مرتبطة بالآلات من جميع الأنواع بحيث ما عاد هناك في خاتمة المطاف مساحة اجتماعية خارج إطار التكييف الرأسمالي. وهكذا تلاشى أيضاً إلى حد كبير (وإن لم يكن بالكامل بأي حال من الأحوال) الإدراك البشري للطابع الرأسمالي لهذا الشكل المشروط للحياة، الذي لم يعد يسمح بأشكال بديلة من السلوك والمتعة، بعد أن تم تحويل مساحة المعيشة الاجتماعية والفردية وفقاً «لشكل المقتضيات الرأسمالية». وقد سجل إرنست يونغر، الذي أصبح في هذه الأثناء متأملاً، في «كتاب الساعة الرملية» في بداية طفرة ما بعد الحرب، إذ وصف وقت الفراغ إنه «استمرار العمل بوسائل أخرى»، وكان وصفه دقيقاً تماماً:

«،إذا لاحظ المرء المساكين الذين يبحثون عن الاسترخاء اليوم وهم أيضاً على أعلى مستوى من الحاجة، يود المرء أن يتمنى لهم أن يفكروا مسبقاً

بشيئين مترابطين بشكل وثيق، هما العمل والساعة. عندها سيتجنبون العطلات التي لا تعني إلا استمرار العمل. ونحن نراهم يستقلون، عند ظهر السبت السيارات والدراجات النارية ويقصدون أبعد هدف ممكن، وهناك يكرسون أنفسهم للمسرات السريعة ليعودوا في وقت متأخر من يوم الأحد ليملأوا المدن ضجيجاً، وهكذا يتابعون عملهم الأسبوعي ربما بطريقة أشد هزالاً، إذ إنهم لا يخرجون عن نطاق حلقة الرجال الآليين ولا يتخلصون من دقات الساعة. ويظلون، بهذه الطريقة، ضمن حيز حدده صور العجلة وخط التجميع، العجلة التي تدور دون توقف والسير الذي يحدد كمية الإنتاج ولا يعرف نهاية. يمكن أن تبدو العجلة في شكل مسنن الساعة أو عجلة حركة المرور أو عجلة آلات التسلية، ويمكن أن يبدو خط التجميع بوصفه شارعاً أو فيلماً أو اتصالاً هاتفياً لا نهاية له. إن كل أشكال التظاهر هذه غير محددة بنفسها وغير مخصصة للاستهلاك بل إنها تُشَغِل وتوقف حركة دائرية لا نهائية. وهذه الحركة تمثل عملية اسقاط إدراك المرء بالحيزالزماني والمكاني للضربات التي تخيلها وتمتع بها بشكل كامل، باتجاه الخارج في حين كانت في جوهرها عملاً بامتياز. كما تكتسي الرياضة بدورها سمة العمل، إذ تخضع حركات اللعب الحرة لسلطة الساعة والأرقام القياسية وهي بالتالي لا تولد راحة بل تفرض متابعة العمل ويمكن أن تتضمن خلال يوم ما عملية قياس من جهة وصفقة مالية من جهة أخرى **(...)** فلكل شيء دور وفق شكل صناعة السيارات حتى وإن لم يظهر هذا أو لم يكن مُرحباً به. إن سمة الراحة المرتبطة بمؤسساتنا تعادل عملية تلميع كثيفة **(...)» (يونغر.)**

لا يمكن توقع شيء آخر في نظام اجتماعي موجه نحو عدم التسامح قدر المستطاع «مع أي ذرة» غير منخرطة «في العمل». ارتبك يونغر بعض الشيء في تعريفاته وتشخيصه للعالم الفوردي بمختلف أشكال مراحل تطوره المختلفة، إذ إن «شخصية العامل» الأدبية البطولية بقيت في حقبة الحداثة التي تلت العاصفة الفولاذية في فترة ما بين الحربين؛ وبهذا المعنى تصبح الحركة اللانهائية لخط التجميع الدائري، الذي يشمل الرأسمالية الاستبدادية الترفيهية، بما في ذلك

الوعي بالوقت وبالمكان لدى كل شخص من النوع الذي يفترض أنه «يتصف بالقوة». ولكن في ظل الظروف التي سادت في منتصف العقد السادس من القرن الماضي، ما كان هذا «الاستمتاع القوي» إلا من نصيب الفرد المُسرِّع دون مبرر والسائح الغبي. من ناحية أخرى، ما كان أولئك «الأقوياء المستمتعون» بالحركة اللامتناهية الذين وصفهم يونغر قبل بضعة أسطر سوى «البشر المساكين» الذين، جندهم رأس المال حتى في «أوقات فراغهم»، بحيث لا يبتعدون عن حركة رأس المال التي لا تهدأ التي تركوها تستزفهم. وقد نفى تحليل يونغر لهذه العملية وجود الشكل الكلي للعامل بوصفه بطلاً كونياً على الرغم عن عدم رضاه عن فكرة التخلي عن تلك الفكرة.

لكن هوركهايمر وأدورنو كانا أكثر وضوحاً قبل عقد من الزمن، بعد أن تم شحذ وجهة نظرهما حول التقدم بعد معاينة أوضاع الترفيه الرأسمالي في الولايات الأمريكية للرأسمالية:

«التسلية هي إطالة أمد العمل في ظل الرأسمالية المتأخرة سعى إليها من أراد تجنب عملية العمل الآلية حتى يتمكن من مواجهتها مرة أخرى. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، تغلبت الميكنة بهذه القوة على نصير الترفيه المتحمس وعلى سعادته، إذ إنها حددت تصنيع سلع التسلية بشكل شامل لدرجة أنه لا يمكن للمرء تعلم أي شيء سوى ما تبقى من صورة العمل في حد ذاته **(...)** ويفترض أن يتم تجنب صيرورة العمل في المصنع والمكتب فقط من خلال استيعابها في أوقات الفراغ **(...)**، إذ إن المنتج حدد كل رد فعل ليس ضمن سياق موضوعي ينهار بقدر ما يتطلب فكراً، ولكن يكتفي إن يتم هذا من خلال إشارة **(...)** المرح هو بمثابة غوص في حمم معدنية. تصدر صناعة الترفيه قرارات مستمرة **(...)** مع وعد الهروب من الحياة اليومية، وهذا أمر يجب أن تهتم به صناعة الثقافة بأكملها في جميع فروعها الأمر الذي يذكرنا باختطاف الابنة في الكوميديا الأمريكية حيث يحمل الأب نفسه السلم في الظلام. إن صناعة الثقافة تعيد تقديم الحياة اليومية

بوصفها جنة **(...)** كما إن المتعة تروج للخضوع الذي تريد أن تنسى نفسها فيها **(...)**لا يتعلق الأمر برنين الجرس المعلق بعنق الأحمق، بل مجموعة مفاتيح العقل الرأسمالي، التي تجد المتعة في صورة التقدم **(...)**، إذ إن المتعة تعني دائماً أنه لا يجب أن نتذكر المعاناة، بل إن ننساها، حتى حيث يتم عرضها. أما الإغماء فمتروك للمرء. إنه حقًا هروب، لكنه لا يهرب، كما يزعم، من الواقع السيئ، بل إنه يهرب في المقام الأول من آخر فكرة بالمقاومة التي خلفها وراءه **(...)** فالصناعة لاتهتم بالأشخاص إلا بوصفهم عملاء وموظفين، وقد قامت بالفعل بجلب الجنس البشري بأسره، إلى صيغتها الشاملة المستنزفة كما فعلت مع كل عنصر من عناصرها **(...)»** **(أدورنو / هوركهايمر).**

إن نقل مركز ثقل وعي الجماهير بنفسها رأسمالياً من العمل إلى وقت الفراغ، ومن إنتاج السلع إلى استهلاكها لا يتبع إلا تحويل كل من وقت الفراغ ومن الاستهلاك إلى مجالات استثمار رأس المال وإلى مهمة إنتاج رأسمالية من الدرجة الثانية. إن البشري الذي عاش في حقبة ما بعد الحرب وكان موجهاً إلى وقت الفراغ بدلاً من التوجه وفق نموذج العمل الفوردي قد عاش في عالم عجز فيه عن التعبير عن رغبته في الحياة دون أن يخدم، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عملية إعادة تدوير رأس المال. ويتطلب هذا بالضرورة أن يتم تشكيله بعد أن تطحنه الآلة البديعة انطلاقاً من معنى انضباطي أو عقائدي. إن المرء غير القابل للتشظي الذي تمت تجزئته على مدى زمن طويل في ظل هيمنة الرأسمالية وتحول إلى حيوان عامل مروَض من جهة وإلى بقايا بشرية مرتبطة بوقت الفراغ من جهة ثانية لا يمكنه إلا ترميم كل أنماط نقد الثقافة التي قامت حتى الآن بوصفها جديرة بالسخرية؛ وبوصفه شخصاً يؤدي وظيفة عامة تهدف إلى توسيع عملية نمط الإنتاج الرأسمالي لتشمل وقت الفراغ.

اقترب الوعي الجماهيري، الذي تم إدراكه على نطاق واسع، تدريجياً من وعي بنثام للحالة المثالية للرأسمالية القائمة على التحكم بالواقع، وتشمل

«التحكم بالحلم» ولا يقتصر الأمر على تكييف الرغبات والآمال لتتجه إلى استهلاك البضائع من المحركات والسلع الترفيهية، وليس فقط من خلال الإعلانات التي أصبحت مثل السيارة، بيئة عالمية مناهضة للجمال، ولكن من خلال وسائل الإعلام الشاملة بهدف «التحكم بالعواطف». بطبيعة الحال، فإن معايير وعي الذات بوسائل الاستهلاك التي حددتها الرأسمالية تضغط على الوعي الخاضع لأشكال تقنية الاستهلاك بعد أن وسمته الرأسمالية الترفيهية بطابعها. كما أن الوجود الصوتي والمرئي يجعل نفسه محسوساً أيضاً عبر الإعلان الأقل وضوحاً لجهة تحديد غرضه المباشر، والمخصص لتحفيز الرعبة بالشراء بعد أن تم تكوين الوعي بحيث استوعبت الأحاسيس «جماليات» الإعلان بشكل «عام»، وصارت العين ترى العالم وفق هذه الرؤية.

حتى هذه المستويات من تكييف الوعي تعني ما هو أكثر من مجرد التفاهة، إذ تعني أيضاً أن ثمة وعي رأسمالي يهيمن على المجتمع الرأسمالي. لكن الواقع العام هو أن الوعي بالذات هو منتج اجتماعي لكن لا يقول شيئاً عن مدى عمق وشمولية الرقابة التي تقتضيها الضرورات الاجتماعية. ثمة كائنات أقل تحديداً للفكر وللشعور تشكل السمة المشروطة اجتماعياً لتحديد الوعي، بدلاً من الشكل العام لجميع محتويات الوعي التي يمكن تصورها والتي تجعل الفرد خاضعاً.

وبهذا المعنى، استهدف الشكل الرأسمالي للتعبئة وللترفيه الرأسمالي مستويات وعي أعمق من أي وقت مضى تجاوزات الهيمنة الاجتماعية. لا يقتصر الأمر على تنسيق الأُمنيات والرغبات المُعبر عنها، بل والمشاعر، التي تصل إلى اللاوعي، لتكشف بوضوح أكبر عن الطابع الاستبدادي للرأسمالية، مع متابعة جعل هذه الشمولية غير مرئية، إلى أقصى حد ممكن. كان الشرط المسبق لذلك هو الوعي الصناعي الذي نشرته وسائل الإعلام الفوردية، إذ إنه من الناحية الفنية، تم بالفعل وصل الوعي في فترة ما بين الحربين العالميتين بفكرة السيارات؛ وتم هذا في المقام الأول بطبيعة الحال عبر، الأفلام الناطقة والراديو والتلفزيون.

وينطبق الأمر نفسه على هذه الوسائط التي كانت جديدة حينئذ أما فيما تعلق بالسيارة فقد جرت تعبئتها الفعلية على نطاق اجتماعي كبير بوصفها حدث الاستهلاك الشامل فقط في تاريخ ما بعد الحرب. لم تقتصر الدول العاملة الفوردية على ديكتاتوريات السيارات، بل شملت أيضا الديمقراطيات الإعلامية، إذ تم فرض طابع ديمقرطي على الوعي الجماهيري، الأمر الذي تناقض بشكل صارخ مع الأيديولوجية الرسمية «للمشاركة السياسية» ورافقه تفريغ التعبئة السياسية واستبدالها بالتحركات التجارية الأمر الذي تطابق مع تزامن مع اللاوعي في التعبير عن المشاعر بحيث لاينتج عنها شيء آخر غير التنسيق الرأسمالي للشحنات العاطفية لدى الأفراد وتوحيد الانفعال وفق نموذج فوردي. كان هذا أساس ما أطلق عليه أدورنو وهوركهايمر، منذ عام ١٩٤٤، «صناعة الثقافة» أو الصناعة الرأسمالية التي أشير إليها بوصفها «الثقافة الجماهيرية». بطبيعة الحال، فإن الرأسمالية الترفيهية لا تتدخل في موضوع أجهزةالوسائط الإعلامية، إذ إن التلفزيون، ومعدات نقل الصور والصوت، لا تعدو أن تكون ناقلاً تقنياً ولا تهتم إلا قليلاً بالمحتوى أو بتحوير الصياغة الوعي والمشاعر. وما ينطبق من حيث المبدأ على الإعلان ينطبق أيضاً على المنتجات العاطفية المخصصة للاستهلاك الشامل التي ليس لها طابع إعلاني مباشر. والمهم هو نشر قابلية عالمية للشراء تبتلع وتلتهم كل محتوى وتستوعب كل حالات الوعي بالذات والمشاعر المرتبطة بالإعلان. كما تم أيضاً تشكيل شروط الإنتاج وفق نموذج فورد ومنتجات الوعي بشكل رأسمالي في المقام الأول:

«إن طابع المونتاج الغالب على صناعة الثقافة، والطريقة التركيبية الموجهة لإنتاجها، التي لا يقتصر تصنيعها على استديو الأفلام بل ويشمل تقريباً السير الذاتية الرخيصة التي جُمعت، والروايات التقريرية والأغاني، التي تتحول إلى إعلان، إذ إنه نظراً لأن اللحظة الفردية تصبح قابلة للفصل والاستبدال ومنفردة تقنياً أيضاً عن أي سياق للمعنى، فإنها تفرض نفسها لأغراض خارج العمل (...)» (أدورنو / هوركهايمر).

أما الهدف خارج المحتوى فهو بطبيعة الحال الغاية الرأسمالية في حد نفسها، التي دائما ما تكون واحدة بعد أن أصبح استغلال الأموال محتواها الخاص. وعليه فإن إنتاج الوعي يتبع الترشيد المطبق في مجال المنتجات التسلسلية الصناعية. وتندمج الأمزجة والمشاعر والأيديولوجيات والعلاقات الشخصية و«الحالات الذهنية الداخلية» ضمن ترسانة أساسية مخفضة للمكونات والوحدات التي يمكن دمجها حسب الرغبة. ويتم إنتاج نماذج الوعي وفق طريقة إنتاج السيارات، حيث تم توحيد المشاعر لتكون على نمط السيارة من موديل T بغرض إخضاع العوالم العاطفية الموحدة المشحونة رأسمالياً والمزاج الاجتماعي وكذلك الدورات الاقتصادية لعملية الاستخدام:

«يحدث انتشار الأغاني الشعبية (...) فجأة. ويتحول التعبير الأمريكي إلى «بدعة» تنتشر مثل الأوبئة، أي تلك الموجات التي أشعلتها قوى اقتصادية شديدة التركيز. وقد دُعيت هذه الظاهرة بالموضة قبل وقت طويل من ظهور رؤساء الدعاية الاستبدادية الذين فرضوا الخطوط العامة للثقافة.» (هوركهايمر / آدورنو).

انتقد هانز ماغنوس إنزينسبرغر[1]، في مطلع العقد السابع من القرن العشرين، مصطلح «صناعة الثقافة» بوصفه تقليلاً من شأنها لأنه وسّع معنى ظاهرة مصممة لجزء ضيق للغاية مما «يسمى بالحياة الثقافية»، ليشمل مفهوماً أوسع «لصناعة الوعي» (إنزينسبرغر). وطالب بتطويره (بما شابه بعض الشيء طريقة إرنست يونغر) وعد أنه من «الحتمي» الرد بالمكر والخداع، إن جاز التعبير:

«إنها عملية لا تعرف النكوص ويترتب على ذلك أن أي نقد لصناعة الوعي يطالب بإلغائه يظل عاجزاً ولا طائل من ورائه».

---

(١) هانس ماغنوس إنزينسبرغر (من مواليد تشرين الثاني ١٩٢٩ في منطقة بافاريا) شاعر وكاتب ومترجم وصحافي ألماني، عُرف أيضاً تحت اسم أندرايس تالماير حصل على الكثير من الجوائز الأدبية الرفيعة. كتب الروايات، وقرض الشعر، وحرر دراسات حظيت باهتمام كبير. (المترجم).

ويتضمن اقتراح بالانتحار والدعوة إلى التخلي عن التصنيع بشكل كامل، وتصفيته **(...)** فمن خلال انشغال صناعة الوعي بتعدد أنماطه نجد أنها تنشغل ايضاً بمضاعفة تناقضاتها الخاصة، **(...)** إن أي انتقاد **(...)** لا يعترف بازدواجية يظل عديم الفائدة أو خطير **(...)** إنها ليست مسألة رفض الاستسلام لصناعة الوعي دون التورط في لعبته الخطرة.» **(إنزينسبرغر)**

بالتأكيد، فإن مصطلح «صناعة الثقافة»، يمكن أن يقتصر بشكل صارم على المجال الثقافي بمعناه الضيق، ولكن على الأقل هذا ليس ما عناه هوركهايمر وآدورنو، إذ تعلق الأمر، بدلاً عن ذلك، بمفهوم أوسع للثقافة، شمل أيضاً الحياة اليومية والطيف الواسع من الرأسمالية الترفيهية المرتبطة بها؛ وبهذا المعنى، فإن مفهوم «صناعة الثقافة» سيكون مرادفاً لكل من مفهوم «الثقافة الجماهيرية» و«صناعة الوعي». ويعمل الوعي الرأسمالي الجماهيري اليومي، و«السيطرة على الواقع»، و«التحكم بالحلم»، و«التحكم العاطفي» بطرق متعددة من خلال تفاعل الرأسمالية الإنتاجية والترفيهية، عبر آليات مباشرة وغير مباشرة لتشكيل الوعي؛ ولا يقتصر الأمر على نماذج وعي محددة ومنتجات عاطفية للصناعات ذات الصلة.

كما أظهر تطور صناعة الوعي منذ ذلك الحين، امتلاكها قدرة عالية على الوصول، وبالكاد يمكن أن تقوضها مواقف النشاط الحزبي الفردي من قبل المثقفين وإرادتهم. لكن البديل المتمثل في التشاؤم الثقافي الرجعي والمشاركة النقدية خاطئ على أي حال. لأن المشكلة تكمن خلال الشكل الرأسمالي للمجتمع بشكل عام، الذي امتد، في إطارالاختراق التاريخي للفوردية، إلى الإدعاء الاستبدادي لـ «الآلة البديعة» بوصفها رأسمالية ترفيهية وصلت إلى الأوقات المتبقية من انحطاط الحياة ما وراء الإنتاج الرأسمالي، وإلى العواطف والنقد ولا تقوم بمقاومة هذه الظواهر المتطرفة بمعزل عن غيرها. وبشكل عام وكما تطورت الرأسمالية إلى علاقة عامة نجد أن ثمة عبارة تنطبق عليها بقدر انطباقها على انتقادها وهي مبدأ كل شيء أو لا شيء.

تكمن فرصة المقاومة بشكل أقل في إدخال محتوى نقدي فردي في صناعة الثقافة أو الوعي. بل من المرجح أن واقع الرأسمالية

على الرغم من تكثيفها وفق نموذج فورد، عجز عن الوصول إلى استنتاج كامل حول مجمل الوضع وترك فجوة في الوعي الجماهيري القائم اليوم. وكما هو حال وضعية الانشقاق التي تعرف بوصفها «أنثوية» فمن غير الوارد استيعاب مجالات الاستنساخ من الصناعات والخدمات الفوردية بشكل كامل، تماماً كما هو الحال مع تنسيق الوعي الجماعي لجعل صناعة الثقافة متطابقة تماماً معه. لكن كان هناك نقص في الوعي النظري وفي قوة الحركة الاجتماعية في تطبيق رافعة النقد على هذه الفجوات، منذ أن تبنى الاشتراكيون والشيوعيون والنقابات والمثقفون اليساريون على حد سواء ليس فقط عقل التنوير الليبرالي الذي جن جنونه، بل وكل جوانب الشكل الحالي أيضاً لنمط الإنتاج الرأسمالي الشمولي. مثلت الاشتراكية الديمقراطية، فيما تعلق بصناعة السيارات، حالة إنتلجيسيا في نطاق الوعي بالذات الصناعي وفق نموذج فورد. وكما كان عليه الحال في المراحل السابقة من التطوير، شمل الاختراق أيضاً الثورة الصناعية الثانية والاشتراكية الديمقراطية والنقابات والنقد الاجتماعي اليساري نفسه عن قصد أو عن غير قصد ووضعها في مقام رواد عملية فرض الشمولية الرأسمالية.

الديمقراطية الشمولية

إن الوعي السائد الآن هو الأقل ثراء، مقارنة مع حال التطور وفق نموذج فورد منذ عام ١٩٤٥، بالنظر، بطبيعة الحال، إلى السمة المقدسة للديمقراطية الشمولية في حد ذتها. ويمكن توسيع هذا التأكيد ليشمل المجال السياسي للمجتمع الرأسمالي، كما أوضحت هانا أرندت ومنظرو الاستبداد الآخرون لكن فقط عبرالمقارنة بين الأشكال الديمقراطية والأشكال الشمولية للدولة داخل نطاق الشكل السياسي، حيث لا يقتصر الأمر على عدم عدُّ الاختلافات، مراحل انتقالية ضمن عملية تاريخية متطابقة، بل صارت تُقدم بوصفها «نماذج» معاكسة. وهنا تبدو

حرية التعبير، وحرية التجمع والانتخابات الحرة هي الشيء الدقيق من وجهة النظر هذه بالتناقض مع الديكتاتورية وتُعد ضمانة لحرية تقرير «الشعب» لمصيره.

هذا الوهم ليس بالجديد بأي حال من الأحوال، إذ شكل الاشتراكيون الديمقراطيون منذ القرن التاسع عشر أنفسهم من خلال إجراءات ديمقراطية قامت على مبدأ «صوت واحد لكل رجل واحد» (أضيف حق المرأة في التصويت فقط في القرن العشرين) هل يمكن اختصار هذا الوهم، الذي فُهم بشكل مجتزأ، بضرورة «إلغاء اختيار» الرأسمالية، إذا جاز التعبير. صدق المعارضون البرجوازيون المحافظون الأمر، حيث طغى النضال من أجل حق التصويت والديمقراطية اجتماعياً على الخلافات في المجال السياسي بحيث حُجبت شخصية آلة العالم الرأسمالي. ولكن لما حققت الحرب العالمية اختراقها الذي قاد الديمقراطية إلى المسلخ البشري الكبير في كل الأماكن، أُثبت بسرعة كبيرة أن السياسة الديمقراطية على وجه الخصوص لم تعدُ أن تكون وظيفة للرأسمالية تم تطويرها بطريقة شمولية وما كان من الوارد أن تكون غير هذا. إن ازدواجية الليبرالية القديمة التي لم تدفع روادها بعد إلى الديمقراطية على الإطلاق، بحيث صار بإمكانهم لآن التركيز على الديمقراطية الجماهيرية التي هي أفضل أشكالها بمعنى فرض قرار سياسي مفتوح لا يرحم، جوهره الخضوع للضرورات الاقتصادية، وعَد النقاش الحر تضييقاً ميئوساً منه على التفكير في «الفرص والمخاطر» الرأسمالية وما كان بإمكان «التفكير المزدوج» التطور بشكل شمولي إلا من خلال الاندماج في ديمقراطيات الغرب الحر.

عرف أنصار الدولة الشمولية في حقبة الحرب العالمية هذا أيضاً بطريقتهم الخاصة. وقد كانوا، على أي حال، ديمقراطيين بقدر ما، على عكس المحافظين الليبراليين. كما أدرجت أنظمة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بوعي تام «الأغلبية العاملة من الشعب» في التعبئة السياسية لأنها أدركت أنه لم يعد من الممكن أن تمر مرحلة جديدة من التطور الرأسمالي دون التناقض الذاتي بعد ظهور حقبة جديدة

تمثلت في الحرب الشاملة الأولى، وما عاد من الوارد التغاضي عن «مشاركة الجماهير الصغيرة من خلال تسخيرها «كمادة» لخدمة الأغراض العليا». وبهذا المعنى، فسر لودندورف أيضًا مفهوم «الشعب» المشحون ديمقراطياً الآن، الذي تم شحنه ليس فقط من قبل النازيين ولكن أيضاً من قبل الاتحاد السوفيتي الرأسمالي وما تلاه من «ديمقراطيات شعبية» في شرق أوروبا، وكذلك من قبل «الديمقراطيات الغربية الحرة» وهو أمر مستمر حتى يومنا هذا. وقد بين لودندورف بوضوح أن إضفاء سمة ديمقراطية على الجماهير وعلى الدول يندرج على خط التصحر الشمولي:

«ما زلت أضع على خوذتي شعار نسر نُقشت عليه عبارة «مع الله للملك والوطن». لم تحتو هذه الكلمات على كلمة الشعب، لذلك لم تكن شاملة. أما اليوم ففي الحرب الشاملة، صارت كلمة الشعب هي الكلمة الأهم وانتقلت إلى الواجهة (...)، إذ إنه في الحرب الشاملة نجد، في خاتمة المطاف، أن الشعب هو من يحارب وليست الدولة (...)، إذ يكمن محور الحرب الشاملة في الشعب وعلى قيادة الحرب أن تحسب حساب الشعب. يجب أن تضع السياسة الشاملة (!) التي تضع سلطة الشعب تحت تصرفها وأن تحافظ عليه.» (مصدر سابق).

مرة أخرى، بعيداً عن السياق العسكري المباشر للمنطق حول الحرب الشاملة، تتلألأ رؤية بنثام من هنا التي مفادها إنه لا يمكن لأي شكل آخر من أشكال الحكومة أن تبقى المادة البشرية لعملية الاستغلال مقيدة بشكل لا يرقى إليه الشك وغير مكلفة كما هو الحال في الديمقراطية. ثمة سبب بسيط لذلك يتعارض مع القطبين الاجتماعيين الرأسماليين وهما الاقتصاد والسياسة، والسوق والدولة، الذي يجد أنقى تعبير عنه في الديمقراطية. فمن ناحية، يُطرح الادعاء المجرد إن المجتمع يجب أن يتوصل بثقة إلى اتفاق حول شؤونه المشتركة واتخاذ قرارات عقلانية بشأنها («الديمقراطية») ومع ذلك، نجد من ناحية أخرى أنه تم ترسيخ قوانين هذا المجتمع الوظيفية الصامتة بشكل معلن من خلال تنظيم ذاتي ميكانيكي لسياق نظام مستقل في حقائق شبه طبيعية (أي «اقتصاد السوق» المعروف أيضاً تحت اسم الرأسمالية).

لذلك، في حقيقة الأمر لا تأتي الحياة الاجتماعية في نهاية المطاف من خلال المناقشة والقرار المشترك الواعي لأعضاء المجتمع الديمقراطيين. لأن الإجراءات الديمقراطية للتعبير الحر عن الرأي، وتشكيل الإرادة السياسية والانتخابات الحرة ليست في مقدمة تأثيرات «الفيزياء الاجتماعية» للأسواق المغفلة، بل تنجرف في اتجاه مجرى النهر. ومن ثم، فإن جميع القرارات التي تتخذها المؤسسات الديمقراطية لا تمثل تصرفاً ذاتياً قائماً على استخدام عقلاني للموارد المشتركة، بل تُشَكل بالفعل دائماً من خلال طبيعة النظام الاقتصادي التلقائية، التي لا يمكن التفاوض بشأنها ديمقراطياً لأنها أخذت «طبيعة» حتمية. وهذا يبرر بداهة حتى أكثر تعبئة الموارد المادية والبشرية جنوناً وعبثية.

تكمن وراء «السلطات الثلاث» للمجال السياسي للدولة، وهي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضاء، كما يسميه كل كتاب دراسة اجتماعية ديمقراطية برشاقة وفقاً لتشارلز دي كوندات مونتسكيو[1] (١٦٨٩ - ١٧٥٥)، «سلطة رابعة صامتة» تتمثل بالعنف البنيوي لنظام السوق الشمولي. أي مجال تنظيم وإدراك تثمين رأس المال، الذي يتم تنفيذه في المساحات الوظيفية التشغيلية «للعمل المجرد» ويصبح اجتماعياً بشكل غير مباشر فقط من خلال البيع والشراء العامين. فمنذ روسو، عمل هذا المعبود الاقتصادي، الذي سخر من جميع الإجراءات الديمقراطية، تحت اسم «الصالح العام» المجرد في إطارالنظرية السياسية. ونظراً لأنه نُظر إلى المجتمع على نحو متناقض بوصفه سياسياً بشكل حصري وأن نمط الإنتاج المهيمن على هذا النحو يقع تحت الطبيعة شبه «الاجتماعية»، فإن «السيادة الشعبية» المفترضة ديمقراطياً لا يمكن أن تمتد منطقياً إلى «السلطة الرابعة» وعملية تثمين رأس المال وآلية السوق المرافقتين لها.

---

(١) مونتسكيو: مفكر فرنسي لعب دوراً مهماً في وضع مبدأ فصل سلطات الدولة الذي تحول إلى أحد ركائز الديمقراطية الغربية. (المترجم).

لا تقتصر هذه العلاقة الاجتماعية الشاملة السخيفة على تشكيل بنية موضوعية وقانونية واقعية عمياء، بل ضمان شكل موضوعي مرتبط بأعضاء المجتمع، إذ يتم إعادة إنتاج تبعية الدولة الموضوعية المتجسدة في السوق، وتبعية السياسة للاقتصاد. وقبل إن يتصرف أعضاء المجتمع كمواطنين ديمقراطيين سياسيين، وقبل إن يبدأوا في التفكير، يُفترض دائماً أنهم «عمال» وخاضعون للمنافسة في أسواق مغفلة؛ أما خارج هذا التعريف البديهي، فإن وضعهم السياسي والقانوني يفقد معناه. يا له من فخ بنثامي رائع لا مفر منه إلا، إذا تحطمت البديهيات المجتمعية، التي لا يمكن أن تكون بحكم تعريفها موضوع خطاب ديمقراطي.

ولهذا لا يمكن تجاهل الطابع الغادر للإجراء الديمقراطي بسهولة لأن الناس استوعبوا واستبطنوا وضعهم بوصفهم «قوة عمل» مستقلة وما عاد بإمكانهم تصور أي شكل اجتماعي منطقي آخر. وقد تعزز هذا الوضع البديهي بحيث إن صيرورة النظام التي أُضفي عليها سمة موضوعية لا تأتي في أي حال من الأحوال من خلال إجراء أحادي البعد وخطي يكتفي المرء بمراقبته وتنفيذه بل على العكس تماماً، إذ يطرح النظام من خلال تصنيفاته بدائل مستمرة، وأشكال لمسارات وإمكانيات متنوعة يمكن أن تعالج لاحقاً بطريقة سياسية - ديمقراطية. لكن يجب أن تظل هذه المسارات البديلة ضمن نطاق المسار الرأسمالي المُغلق بإحكام. وتقتصر المعالجة الديمقراطية المسبقة فقط على الخيارات الموهومة البديلة وفق الطريقة التي ولدت الصيرورات الطبيعية المجتمعية والمادية العمياء. أي إن القرارات الديمقراطية تتبع مبدأ تعدد خيارات الإجابة بحيث لا يمكن وضع إشارة الموافقة إلا على إجابة واحدة من ضمن مجموعة ضيقة محددة مسبقاً من الإجابات. ويتعلق الأمر على الدوام بالاختيار بين الطاعون والكوليرا بحيث يتم بشكل هيكلي استبعاد أي جواب، من طيف الاحتمالات المتاحة، يضع المسار في حد ذاته موضع تساؤل.

أعطت الاشتراكية الديمقراطية في القرن التاسع عشر النموذج الأولي لهذه الديمقراطية السياسية ولشكل التنظيم الذاتي، وتعبئة الجماهير الشمولية من قبل

الدولة، «وسياسة لودندورف الشاملة»، بحيث حقق هذا الاندماج الديموقراطي الجماهيري زخماً حقاً. وجاء بعد ذلك تحول الشمولية الرأسمالية من «السياسة الشمولية» إلى «السوق الشاملة»، ثم استقرت ديمقراطيات ما بعد الحرب في مرحلة تطور الثورة الصناعية الثانية بالمعنى السياسي أيضاً فلم يعد من الضروري تعبئة الجماهير سياسياً بشكل مباشر بهدف ممارسة العملية الديمقراطية في المسيرات والتجمعات الكبيرة المنظمة، مع أن ذلك كان ممكناً، وفضلوا التركيز على منح الجماهير دور المتفرجين في المسرح السياسي بوصفهم ناخبين سلبيين. أما بالنسبة للمواطن العادي، فتم تقليص الإجراء الديمقراطي إلى إجراء ثانوي متعدد الخيارات، أي «وضع علامة» أمام أسماء الأحزاب السياسية على فترات زمنية محددة . ففي تاريخ ما بعد الحرب، أصبحت الأطراف متشابهة أكثر فأكثر لدرجة أن برامجها وإجراءاتها أصبحت غير قابلة للتمييز فيما بينها؛ وهذه حالة حققها نظام الحزبين التابع للسلطة العليا للولايات المتحدة منذ فترة طويلة.

لم تظهر الطبيعة الشمولية للديمقراطية الفوردية بشكل غير مباشر فقط في الديكتاتورية الشمولية القائمة على الضرورة الاقتصادية، التي لا تترك لأفراد المجتمع إلا «الاختيار» بين الشرور المختلفة والمنفذين السياسيين المختلفين (أو الذين لم يعودوا مختلفين) وفق النظام القانوني الأعمى، إذ شهدت السلطة التنفيذية بمعناها الواسع، أي الإدارة البيروقراطية للأفراد من المهد إلى اللحد، التي رافقت عملية التحديث من خلال جميع أشكال الحكومة منذ ظهورها في ظل الحكم المطلق، ازدهارها الكامل في ديمقراطيات السوق العالمية في تاريخ ما بعد الحرب .

لقد بدأ الآن إنجاز ذلك «العالم الخاضع للإدارة» الذي تنبأ به علماء الاجتماع، مثل بورنهام، وهو بدأ بشكل صحيح تماماً، إذ تطلبت الرأسمالية الفوردية الكاملة، بما في ذلك فرض محركات الانتقال بشكل كامل، ولوجستيات البنية التحتية ودعم دولة الرفاهية، إدارة شاملة للدولة والشركات تجاوزت إلى حد بعيد أي كثافة إدارية سابقة. كما أدى الامتداد الديمقراطي والمزيد من تطوير

هياكل اقتصاد الحرب، التي أصبحت الآن مضبوطة بشكل أكثر فأكثر إلى المنافسة السوقية الناشئة حديثاً، إلى إنتاج أجهزة للتنظيم والرقابة تكاد تكون متضخمة، ولا يمكن المساس بها إلا بشكل سطحي وضعيف للغاية. وقد صُنع القرار السياسي، على سبيل المثال وفق شعار: «الحكومات تأتي وتذهب، لكن القوة الطاغية للإدارة الشمولية تظل قائمة».

في الحقيقة تجاوزت، اليوم الأجهزة البيروقراطية للدولة الديمقراطية وشركات السوق العالمية إلى حد بعيد الكثافة الإدارية وإمكانيات الوصول التي تحققت حتى في ظل أنظمة الدولة الديكتاتورية الشمولية في النصف الأول من القرن. إن الاعتقاد إن العكس هو الصحيح مبني على وهم بصري. فإذا كان ادعاء الدولة الشمولية يبدو أكثر صرامة من المطالبة الديمقراطية في مجتمعات ما بعد الحرب، فذلك ببساطة لأن المحاولات البيروقراطية والخرقاء نسبياً لكبح جماح الاقتصاد الرأسمالي اتصفت بالفظاظة ومن ثم كانت أكثر وضوحاً. لكن مع انتقال قطب المطالبة الشمولية من الدولة إلى السوق، توفرت إمكانية ضبط أجهزة التحكم والإدارة بشكل أكثر دقة وبصمت تقريباً وفرضها على آليات المنافسة في السوق، في حين تابعت، في نفس الوقت، نموها وتوسعها في مناطقها وتمكنت من الوصول إلى أبعد مدى مقارنة مع أي وقت مضى.

وهكذا بلغ البناء الشمولي الذي وضعه بنثام وفق المعنى الذي أراده مبتدعه شكله الأكثر اكتمالاً والأكثر انتشاراً في ظل ديمقراطيات السوق العالمية منذ العقد السادس من القرن العشرين. ولم تتمكن مجمل عملية آلية بيت المجانين الاجتماعي الذي تخيله بنثام بهذا القدر من الكمال كما كان حالها في ظل الديمقراطيات المتطورة المقنونة. إن التنظيم القانوني الذي لم يهمل أبسط العلاقات اليومية، والذي غيب عن الأعين علاقة العنف القديمة في الديمقراطيات عرف البشري في المقام الأول بوصفه «قوة عاملة» وواحداً من الرعية المندمجين في آلية إدارة المجتمع الأوتوماتيكية.

فمن ناحية أولى، لم تعد المادة البشرية، بهذه الطريقة، مجرد نية ومطالب، ولكن تم التحكم فيها فعلياً في كل منعطف من خلال مخططات معمارية وأنظمة إشارة ذات شكل رأسمالي، ومن خلال هياكل موضوعية مقنعة تقنياً لعقلانية الأعمال ومن خلال قناعة قانونية ذاتية مزروعة رأسمالياً، في حين يمكن للإدارة القائمة على الجهاز المكون من أشخاص أن تعمل بسلاسة وصمت.

ومن ناحية أخرى، فإن الإنجاز الإرهابي للمراقبة الذاتية للموضوعات الاقتصادية صار قادراً الآن على ضبط التنظيم الذاتي للمواطنين الديمقراطيين بدقة مع السياق الرأسمالي للظروف بحيث يمكن توجيه الإجراءات الرسمية لعمليات صنع القرار الديمقراطي بسلاسة إلى البدائل الزائفة القمعية في الفضاء المغلق للفرض الاجتماعي والاقتصادي الشمولي. وكما لو كان من أجل السخرية من هذا من جميع النواحي، يتم التبشير بهذا الإنسان الآلي الديمقراطي إلى حد الغثيان على جميع القنوات الاجتماعية التي تخاطبه بجملة: الآن أخيراً أنت حر على الصعيدين السياسي والشخصي، حر، حر!

ومع ذلك، ساد، منذ البداية، شعور إنتفاء الأمان في ظل الإجراءات الديمقراطية التي واظبت على التلميح إلى علاقة العنف الداخلية. فتحت سطح «الحرية والديمقراطية» الناعم، ظل هناك احتمال لاشتعال الخوف والكراهية الاجتماعية، التي تنمو في أوقات الرخاء من الظروف التنافسية ومن القفار الروحي «للعمل المجرد»،إذ لا تعدو الديمقراطية أن تكون أكثر من عملية تقنين داخلية لدكتاتورية الغاية الرأسمالية اللاعقلانية في حد نفسها، التي يمكن أن تخرج من نفسها في أي وقت وتتحول إلى ظروف إرهابية بشكل علني فور توقف «الآلة البديعة» عن أداء وظيفتها أو يتم عرقلة مسارها.

ولكن حتى في الزمن الجميل من الازدهار النسبي، تم قمع كل المعارضين وقمع العواطف بلا رحمة حتى لو لم يتجاوز الأمر التهديد بعبور حدود القفص الديمقراطي الحديدي. فعلى مدى نصف قرن بعد عام ١٩٤٥، شهد العالم الغربي (ناهيك عن ديكتاتوريات الأطراف الصديقة) قائمة لا نهاية لها من هجمات الشرطة التي تم

توجيهها بشكل متواتر حتى ضد الأشخاص الذين فكروا بالانتقاد اليساري للرأسمالية ولم يكونوا إلا أقلية، وتواكب ذلك في الواقع في الفترة نفسها مع الانتقام التكميلي بشكل متصاعد في دكتاتورية الدولة الشمولية البالية. ففي هذا الصدد، حلت ديمقراطية ما بعد الحرب محل الرأسمالية التي استمرت بسلاسة منذ القرن الثامن عشر، وإن كانت لم تُضطر لتحمل الكثير من العناء في هذا المجال بفضل الازدهار المؤقت.

ومع ذلك، وبالتوازي مع الحرب العالمية الثالثة المتمثلة في حوادث المرور في الشوارع، كان هناك المزيد من القتلى بشكل عام، أكثر مما يميل المرء إلى الاعتقاد للوهلة الأولى. ولطالما تم التنفيس عن إمكانية العنف العنصري من قبل الجماهير المستأنسة في جميع أنحاء العالم الغربي، ضمن ما دُعي«بأعمال الشغب العرقية» في الولايات المتحدة وإنجلترا وصولاً إلى أعمال الشغب التي قام بها راكبو الدراجات النارية في جمهورية ألمانيا الاتحادية. لم يتم إخماد الجمرات العنصرية المشتعلة تحت السطح الذي يبدو هادئاً لأنها جزء لا يتجزأ من الرأسمالية.

وينطبق هذا أيضاً على متلازمة معاداة السامية التي لم يتم التغلب عليها لاسيما في ألمانيا، إذ تشتد الحاجة إليها، إذ لم تجرهناك عملية حساب شامل للتاريخ وصلت إلى جذور المشكلة. لم تنأ ألمانيا الديمقراطية بنفسها عن قتل اليهود إلا بطريقة أخلاقية سطحية للغاية. إن أيديولوجية الدم «الوطنية» راسخة في قانون الجنسية الألماني حتى يومنا هذا، وفي مسام الحياة اليومية، إن معاداة السامية انتقلت بشكل تناضحي، إن جاز التعبير.

سجل الألماني رالف شنيل (مواليد ١٩٤٣) مشاهد ألمانية من هذا النوع، ويمكن أيضاً توثيقها بوفرة في الأدب على اختلاف أنواعه:

«معاداة السامية؟ اخترقت الذكريات الرأس، مشاهد لشاب في ألمانيا في العقدين السادس والسابع من القرن الماضي، تكوينات ثقافية على خلفية مؤلمة لماض غير مفهوم: مدرس التاريخ، مبتور الساق، عينه اليمين زجاجية، كان في الصف العاشر من المدرسة الثانوية المختصة بالعلوم الإنسانية في العقد السادس من القرن العشرين في مدينة

أولدنبورغ **(...)** مضت الاشتراكية الوطنية وكتب المعلم بين قوسين بمناسبة ترحيل اليهود في ظل الرايخ الثالث **(اليهود هم في مقام الصليب!)** وقفة، صمت، صدمة، نظرة سريعة عبرت الطاولات والمقاعد **(...)** لطالما قادنا النقاش العائلي، حول مائدة وجبة الظهر في بيت العائلة البورجوازية الصغيرة، إلى سؤال كيف حدث هذا؟ والخطاب التبريري المعتاد الذي مفاده ما الذي كان يمكن القيام به؟ والجواب الدائم: الطرق السريعة! ستة ملايين؟ قط! وفجأة ترد بشكل عابر حكاية الخال نصف اليهودي الذي زار معسكر التجميع، لكن ما كان بالإمكان الإتيان بشيء ضد ذلك **(...)** صاح أحد المعارف الأكبر سناً، الذي استفزه كلب من فصيلة شنويتزر أخذ ينظف قائمه الأمامي، وبدا حائراً بين شعور الاشمئزاز والحماس: أنت تبدو مثل يهودي. أما الأم فحذرت ابنتها طالبة السنة الثانوية الأخيرة من الإكثار من قراءة أعمال «اليهودي» برتولد بريشت. وقد حاول الابن غير المقتنع بالأمر استرضاء الأم برد لم يدرك تداعياته حين أوضح لها أن برتولد بريشت ما كان يهودياً بل مجرد شيوعي». (شنيل ١٩٩٨).

يمكن بسهولة التقاط مثل هذه المشاهد من الذاكرة الشخصية للفرد في جميع أنحاء البلاد. فعندما كنت طفلاً، كنت في حيرة طويلة من سبب عدم جواز التعبيرعن كره اليهود. عندما سألت عن الأمر، جاءني رد محير للغاية: «على المرء كبح نفسه.» ففي عام ١٩٦٦، عشية ثورة الطلاب، حين كنت لا أزال أعيش في المنزل مع العائلة الممتدة، تلقيت زيارة من زوجين شابين أكاديميين من بلد عدو هو جمهورية ألمانيا الديمقراطية. لحظة لا تُنسى عندما أخذتني جدتي الصابرة، التي كانت تطبخ لنا، إلى الردهة وأصدرت صوتاً مخنوقاً من الخوف: «روبرت، روبرت، هؤلاء يهود، اليهود هم محنتنا! لم تدرك جدتي المؤمنة أنها اقتبست عن الألماني الفاضل، المؤرخ هاينريش فون تريتشكه[1]، الذي لا يزال

---

(١) هاينريش فون تريتشكه (١٨٣٤-١٨٩٦) مؤرخ ومنظر سياسي ألماني، عضو في الحزب الوطني الليبرالي، شغل مقعداً في البرلمان بين ١٨٧١-١٨٨٤ . دعم سياسة المستشار بسمارك، ونشر كتابين حول العلاقة مع فرنسا، وهو الذي صاغ جملة «اليهود هم محنتنا» التي أخذها عنه النازيون، وكانت أفكاره المعادية لليهود صريحة وواضحة. (المترجم).

اسمه، يزين في عام ١٩٩٩ شاخصة في مدينتنا. ثم تلعق الأمة الألمانية جراحها وتبجل أشباح عائلية لا يمكن انتقاؤها إلا من صفوف الاشتراكيين الديمقراطيين. قد يبدو أنه لا يكاد يذكر في نفس الوقت المدينة التي لا يزال مقر الحزب الاشتراكي الديمقراطي فيها يحمل ببراءة اسم دار كارل بروغر[1] كما استمر مهرجان بايرويت دون انقطاع كحدث بارز، كما لو أنه لم يحدث شيء. وكذلك كان الأمر في جمهورية ألمانيا الديمقراطية حيث نبذ الحزب الشيوعي الاشتراكية الوطنية بشكل سطحي فقط، في حين بقيت النزعة الشعبية المناهضة للسامية كما ظلت متلازمة معاداة السامية قائمة في جمهورية ألمانيا الاتحادية وحافظ الجيش الشعبي على خطوة الأوزة البروسية في استعراضاته بوصفها من التراث الوطني». لم يطرد تاريخ التحديث الشياطين قط لأنهم انتموا إلى الرأسمالية بكل أشكالها بغض النظر عن المتغيرات ومن ثم ظلت تلك الشياطين تحوم مثل أشباح منزل دموية. وما كان عصر الازدهار إلا زمن سبات الشياطين التي يمكن سماع صوت أنفاسها.

صيف المعجزة الاقتصادية القصير

إذا نظرنا إلى الوراء، فمن غير المعقول تقريباً تصديق مدى قصر الفترة التاريخية للازدهار الفعلي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان شعار ألمانيا الغربية ما قاله وزير الاقتصاد لودفيج إيرهارد (١٨٩٧-١٩٧٧) عن «الرخاء للجميع» حقيقة شاملة، ولكن انطلاقاً من المعنى الملوث بالرأسمالية الاستهلاكية، على الأقل بالنسبة لغالبية السكان في المراكز الغربية. إن كانت «المعجزة الاقتصادية» بدأت فقط في النصف الثاني من العقد السادس من القرن الماضي، فقد انتهت بالفعل بحلول منتصف العقد الثامن. فبعد أن استوعبت الصناعات الجديدة إلى حد كبير «القطاع التقليدي»، الأمر الذي أدى إلى استنفاد دينامية نموذج فورد، وبهدف ترشيد الإنتاج الضخم، بدأ تدريجياً تقليص

---

(١) كارل بروغر (١٨٨٦-١٩٤٤) شاعر عمالي ألماني انتخب عضواً في مجلس النواب (الرايشستاغ) عام ١٩٣٣، ثم زُج به في معسكر تجميع من حزيران إلى أيلول ١٩٣٣ وخرج من هناك، وبدأ يتغيير توجهاته، إذ حاول النظام النازي جذبه إلى حد تبني بعض قصائده وبعد وفاته ادعى النظام النازي ان الشاعر كان مؤيداً للاشتراكية الوطنية. (المترجم).

استخدام العمالة البشرية ما أن أن بلغ التوسع ذروته. وأدى تشبع الأسواق المتزايد بالسلع البيضاء (تجهيزات المطابخ من برادات وما إلى ذلك) والبنية (الأجهزة الإلكترونية مثل التلفزيون ومعدات الصوت والكومبيوتر) إلى تباطؤ النمو، في حين استمر التوسع في تصنيع السيارات لفترة من الوقت. ولكن بشكل عام لم يتم الوصول إلى مجموعات كبيرة جديدة من المشترين؛ إذ نتج الطلب، في العديد من القطاعات، بشكل أساسي عن الحاجة إلى بدائل. كان نموذج الثورة الصناعية الثانية متعباً بشكل واضح. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال استقرار معدلات النمو في ألمانيا:

الزيادة الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي (بالنسبة المئوية)								
	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
ألمانيا	٩,٤	١١,٨	٨,٨	٥,٣	-٠,٢	٥,٠	-١,٣	١,٠
المصدر: Dresdner Bank، Statistical Series، 1999.								

يمكن العثور على الانهيار نفسه في النمو في بقية العالم الرأسمالي من خلال مقارنة متوسط الأسعار لفترة زمنية أطول:

متوسط النمو الحقيقي سنوياً (بالنسبة المئوية)		
	١٩٦٠-١٩٧٣	١٩٧٣-١٩٧٩
الولايات المتحدة	٣,٩	٢,٥
إنجلترة	٣,١	١,٥
فرنسا	٥,٤	٢,٨
اليابان	٩,٦	٣,٦
المصدر: OECD، Historical Statistics، 1995.		

يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن التطور كان متماثل بشكل عام، ولكن مع تباين في الفترة الزمنية. ففي الولايات المتحدة، كانت ذروة اندفاع الإنتاج وفق نموذج فورد

بالفعل في سنوات الحرب العالمية الثانية، مع نمو تجاوز ١٥% سنوياً بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٤، وهي قيمة لم يتم الوصول إليها ولن يتم الوصول إليها في أي مكان آخر؛ تبعتها ألمانيا في العقد السادس من القرن الماضي بنمو منحها المركز الثاني، في حين لم تصل اليابان إلى تحقيق هذا إلا في العقد السابع من القرن المنصرم. من المنطقي في الواقع أنه مع مستوى البداية المتزايد باطراد، يصعب استمرار النمو بشكل متزايد. لأنه يجب رفع حجم كتلة البضائع كما يجب أن يتم زيادة حجم الإنتاج بشكل غير متناسب انطلاقاً من سببين بهدف تحقيق مزيد من النمو فمن ناحية، فإن رفع المستوى المطلق للإنتاج يعني كمية مطلقة إضافية أكبر من البضائع، فإذا أُنتج عشرة آلاف ثلاجة في بلد ما كل عام، يكون يكون النمو أسهل بكثير مما لو كان أنتجت المصانع عشرة ملايين ثلاجة كل عام. ومن ناحية أخرى، لا يتعلق الأمر فقط بكمية السلع المادية، ولكن بالقيمة الاقتصادية المدمجة فيها؛ وكلما كان كل منتج أصغر، زادت الإنتاجية (يمكن قراءتها من انخفاض مستوى السعر بغض النظر عن العرض والطلب). إن مجرد الزيادة المطلقة في كمية المنتج المادي ليست كافية بأي حال من الأحوال، لأن هذا لا يزال يعني تقصير في خلق القيمة؛ والمطلوب هو زيادة تتضمن زيادة مطلقة في القيمة المضافة، على الرغم من انخفاض القيمة لكل منتج. ومع ذلك، إذا لم يكن من الممكن في نفس الوقت الوصول إلى مجموعات جديدة من المشترين حتى، إذا استمرت الأسعار في الانخفاض، واستنفد التوسع في الأسواق، فسيتم قطع النمو تدريجياً. يمكن رؤية سقوط نموذج فورد الإنتاجي في جميع أنحاء العالم الرأسمالي بشكل أكثر إثارة للدهشة لما يقارن المرء فترات الصعود والهبوط ككل:

«تميزت الفترة بين ١٩٥٨ و١٩٧٥ على وجه الخصوص (...) بتوسع فريد في تاريخ الرأسمالية. ففي غضون ١٧ عاماً فقط، زاد الإنتاج الصناعي في العالم الرأسمالي بنسبة ١٣٠%. كانت الزيادة السنوية ٦% وهي وتيرة بارزة تاريخياً للرأسمالية ككل (وليس للبلدان كل على حدة) (...) بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٧، من ناحية أخرى، تم حساب زيادة بنسبة ٢٥% فقط، أقل من ٢% في المتوسط السنوي. في الماضي أيضاً، هذا أقل من «الطبيعي» ويتوافق مع التطور الذي

حدث في فترات الأزمات السابقة والأطول، ولا سيما الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٧. ومع ذلك، فإن المستوى أعلى بما لا يقاس. » (Goldberg 1988).

رافق هذا الانخفاض من أعلى متوسط تاريخي إلى أدنى متوسط من معدلات النمو انخفاض نسبي في الاستثمارات مما دل على أن الانكماش كان مستداماً وليس دوريا فحسب، بل هيكلياً. ويمكن بالتأكيد عدّ القيم المقابلة لوضع جمهورية ألمانيا الاتحادية مؤشراً بالنسبة للوضع في الدول الرأسمالية الأساسية:

صافي الاستثمارات الثابتة	١٩٥٠-٦٠	١٩٦٠-٧٠	١٩٧٠-٨٠	١٩٨٠-١٩٨٦
(التغير السنوي معبر عنه بنسبه مئويه)	١١,٣	٠,٣-	٠,٧	٢,٨-
بالنسبة للناتج القومي	١٦,٩	١٦,٩	١٢,٨	٨,٨
المصدر: (غولدبرغ إحصائيات المكتب الاتحادي /١٩٨٨).				

«تم فرض التراجع في النمو من خلال مشكلة إضافية كانت حاسمة في تقرير مصير الكينزية. أراد كينز في الواقع الحد من «الإنفاق بالعجز» وحصره بالاستثمارات العامة الإضافية والمنافع الاجتماعية بوصفه «مساعدة على الإنطلاق» في حالات الأزمات، في حين يجب في حالة الازدهار، استخدام السياسة النقدية لتوجيه الاستثمار بحذر أكبر عبر مستوى سعر الفائدة. لكن ما حدث كان عكس ذلك. فعلى الرغم من أن معظم الحكومات في فترة ما بعد الحرب، بما في ذلك الحكومات الليبرالية المحافظة في جمهورية ألمانيا الاتحادية، لم تتعاطف رسمياً مع كينز، لكنها مارست المذهب الكينزي المفرط، وإن كان ذلك بطريقة خاطئة، ففي خضم الازدهار، كانت الدولة مثقلة بالأعباء تحت ضغط استثمارات إضافية. وفي وقت مبكر من العقد السابع من القرن الماضي، صرح المحامي التجاري هارولد راش في دراسة نقدية بعنوان «تمويل المعجزة الاقتصادية»:

«حين نتحدث عن «المعجزة الاقتصادية الألمانية»، فإننا نفكر فيها عادة من خلال إنجازات مشروع الأعمال الخاصة التي جعلت سياسة اقتصاد السوق

الاجتماعي ممكنة. لكن في واقع الأمر، تتصاعد أهمية القطاع العام بشكل كبير وثابت، إذ وصلت الاستثمارات العامة وفق تقييم مصرف دويتشه بنك في آب ١٩٦٤ إلى ما يقرب من ٣٠ مليار مارك ألماني في عام ١٩٦٣ ومن ثم كان أقوى نسبياً من الإنفاق العام ومن مجمل زيادة تكوين رأس المال الثابت الاقتصادي» (راش).

وبكلمات أخرى نقول إن «المعجزة الاقتصادية» لم تكن في الواقع طفرة مكتفية ذاتياً بالكامل، على الأقل ليس في بعدها غير المسبوق تاريخياً، ولكنها تغذت من «المشاريع الهرمية» الحكومية حتى قبل بلوغ ذروتها؛ وأخيراً وليس آخراً، من خلال نشر الكتل الخرسانية «صديقة السيارات». لم يكن من الممكن، بالاعتماد على تراكم رأس المال الداخلي وحده، أن يذهب محتوى النمو للثورة الصناعية الثانية إلى أبعد مدى ممكن إلا بمساعدة النشاط الاستثماري الحكومي غير المتناسب مع الموارد، ففي حين انخفضت الحصة النسبية للاستثمارات في الناتج القومي، ارتفعت حصة الدولة في الاستثمارات في الوقت نفسه. ولكن على الرغم من الطفرة، لم يعد من الممكن تغطية هذه النفقات الإضافية من عائدات الضرائب التي كانت قائمة في مرحلة مبكرة؛ لذا عانت الحكومات بالفعل إلى حد كبير من الإنفاق بالعجز.

«تم احتساب أكثر من نصف «الدخل من تحركات الأصول» بالكامل من خلال الاقتراض (...) هل ستقترض الشركات العامة من سوق رأس المال في حالة تأمين السكن، يتم تعويض الزيادة في القوة الشرائية للقطاع العام عن طريق ربط الأموال المقابلة مع متلقي السند. ومع ذلك، يصبح الوضع خطيراً حين يتم تمويل الإنفاق العام من خلال قروض قصيرة الأجل إلى حد ما، كما هو الحال مع العجز النقدي، وليس المؤقت فقط، في القطاع العام. يجب أن يكون من تداعيات هذاالطلب الذي أصبح ممكناً بهذه الطريقة متمثلاً في الأثر التضخمي (...)، إذ إنه بعد سنوات عديدة من التوسع المفرط المستمر، يبدأ هيكل المبنى بالتداعي (...) فيما يتعلق بتطور المنتج الوطني من ناحية ومستوى السعر من ناحية أخرى، فقد شهدت الخمسة عشر عاماً الماضية بالفعل نمواً ثابتاً، ولكن شهدت كذلك انخفاضاً متزايداً في قيمة المارك الألماني وهذا التجاور ليس مصادفة بالتأكيد طالما تم تمويل كل النمو في اقتصاد اليوم

من خلال إنشاء الائتمان. وإذا تبع ذلك تشكيل مماثل للمدخرات، فإن قيمة المال تظل محايدة، وإلا يجب أن تنخفض. يُظهر تخفيض قيمة المارك الألماني بوضوح أن المطالب النقدية على الناتج القومي قد بولغ فيها باستمرار.» (راش، مصدر سابق).

منذ ذلك الحين، كان الاستنتاج من الأفواه المحافظة الليبرالية دائماً، كما هو الحال مع جاكوب بوركهارت[1] في أواخر القرن التاسع عشر، أن «المجتمع لا يتجاوز العلاقات القائمة فيه لكن هذه العلاقات المشؤومة هي في حقيقة الأمر المقتضيات غير العقلانية للرأسمالية؛ وعدم العيش وفق تلك العلاقات لا يعني شيء سوى الاصطدام السريع بحواجز الأزمة. وبطبيعة الحال لا يمكن لمجتمع، من وجهة النظر المادية الصرفة، العيش فوق العلاقات القائمة فيه حين تنحصر قدرته في تحريك الموارد البشرية والمادية المتاحة له. وطالما أن لحظة هذه العلاقة المشروطة قائمة على عملية مراكمة المال بشكل يضمن التغذية الذاتية لذا يجب على المجتمع العودة دائماً للعيش وفق وضعه المالي القائم المرتبط بدرجات نموه التاريخي ليتمكن من تحريك قواه العاملة المتورمة».

نضج هذا الجنون الذي عبر عن التناقض الذاتي للرأسمالية بالفعل مرة أخرى في العقد السابع من القرن العشرين. ولو اتبعت الحكومات في ذلك الوقت الحكمة النقدية المحافظة لأ رباب الأسر، لكان الازدهار قد انتهى قبل ذلك بكثير. لكن بفضل «الإنفاق بالعجز»، تم إرجاء هذه النهاية لعقد آخر. ولكن مع ذلك، بدأت الرأسمالية مجدداً بدخول دورة تضخمية رأسمالية جديدة. لم تصل عملية إنشاء الأموال الحكومية غير النظامية بعد إلى مصطلح كينز حول «الكتلة الحرجة»؛ وظل التضخم ضعيفاً، لكن محسوساً يمكن ملاحظته مرة أخرى على أنه «زاحف» أو عده «علمانياً» في حال تم اعتباره على مدى فترات زمنية أطول:

---

(١) جاكوب بوركهارت (١٨١٨-١٨٩٧) مؤرخ، وباحث في تاريخ الفن وفيلسوف سويسري متخصص في عصر النهضة، ومن مؤلفاته «حضارة عصر النهضة في إيطاليا» نشر في حياته اثني عشر كتاباً كما نُشر أربعة من مؤلفاته بعد وفاته. (المترجم).

«مقارنة بعام ما قبل الحرب في ١٩٣٩، امتلكت العملات النموذجية في عام ١٩٧٠ أقل بقليل من ٣٠ في المئة من قوتها الشرائية السابقة. انخفضت القوة الشرائية للدولار الأمريكي، العملة الرئيسية لاقتصاد العالم الغربي، من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٧٠ بنفس النسبة تقريباً مثل الفرنك السويسري، أي وصلت إلى ٣١ سنتاً **(...)** كما أشار خط سقوط المارك الألماني، في عام ١٩٧٠، حين بلغ معدل التضخم ٨ في المئة تقريباً، على أساس الناتج القومي الإجمالي، إلى انخفاض بدرجة لا تقل عن ذلك، بعد أن وصل في عام ١٩٧٠ لقوة شرائية تعادل نصف القوة التي تمتع بها في عام ١٩٥٠.» **(سلوتوش).**

كان التوازي بين انخفاض معدلات النمو وارتفاع التضخم أمر جديد. أشارت هذه الظاهرة، التي أُطلق عليها اسم «التضخم المصحوب بالركود» في العقد الثامن من القرن العشرين، إلى أن الأزمة الهيكلية للنظام الرأسمالي بأكمله بدأت تنضج بنوعية جديدة، لم تكن واضحة الملامح في ذلك الوقت. ففي هذا «الركود التضخمي» ارتفعت البطالة مرة أخرى وانتهى زمن «التوظيف الكامل» وفق نموذج فورد. في حين أن مزيج البطالة الدورية والهيكلية **(الناجمة عن الترشيد)** لم يرتفع إلا ببطء في البداية، ثم انفجرت أرقام البطالة في منتصف العقد الثامن من القرن العشرين تقريباً. ويمكن من الناحية النموذجية ملاحظة ذلك في أرض رأسمالية أساسية مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية:

العاطلون عن العمل في ألمانيا (بالملايين)				
١٩٦٠	١٩٦٧	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٨٥
٠,٢٧	٠,٤٦	١,٠٧	١,٢٧	٢,٣٠
(المصدر: مصرف درسدن، إحصائيات ١٩٩٩.)				

وبطبيعة الحال، لم تكن هذه هي مشكلة الرأسمالية الألمانية وحدها بعد أن سيطرت «أزمة العمالة» المتزايدة على النظام العالمي المنتج للسلع الأساسية بأسره.

تمكنت الدول الرأسمالية الحكومية من إدارة هذه الأزمة من خلال خلق أموال غير مقيدة وغير منتظمة ومحاكاة بعيدة مؤقتاً للتدخلات الإدارية، بهدف الإيحاء أنه تم المحافظة على «العمالة الكاملة»، وهكذا (وعلى مستوى أقل بكثير) تم التعامل مع الوضع بحيث يبدو أفضل قليلاً، وإن كان ذلك على حساب تلاشي تلك الصورة لاحقاً. ففي العالم الغربي، الذي تميز تطوره بتوسيع علاقات السوق العالمية تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفع معدل البطالة الإجمالي بشكل لا هوادة فيه:

عدد العاطلين عن العمل في أهم البلدان (الولايات المتحدة، اليابان، جمهورية ألمانيا الاتحادية، إنكلترا، فرنسا) بالملايين:

٠,٢٧	٠,٤٦	١,٠٧	١,٢٧	٢,٣٠
المصدر: غولدبرغ ١٩٨٨.				

من الغريب مدى جهل الوعي الاجتماعي الرسمي تجاه النهاية الملحوظة للتوسع الفوردي. بالطبع، تم ملاحظة بداية التداعي، لكن ليس كبداية أزمة منهجية جديدة. تشبث الوعي بقوة بحقبة الازدهار التي مرّت سابقاً. لذلك فضل الناس إلقاء اللوم بصدد بوادر الأزمة الجديدة على ما سُمي «صدمات أسعار النفط» لعام ١٩٧٣/ ٧٤، التي فاجأ بها كارتل الدول المصدرة للنفط (أوبك) عالم التعبئة في ذلك الوقت. انغمست الصحافة الغربية بأكملها في الخطب اللاذعة العنصرية المعادية للعرب بشكل أو بآخر. لم تترك الولايات المتحدة على وجه الخصوص أي شك في أنه سيتم تأمين احتياطيات النفط الإستراتجية في الشرق الأوسط عسكرياً أيضاً، إذا لزم الأمر. ومنذ ذلك الحين، رست حاملات الطائرات الغربية في المنطقة أكثر من مرة. فمنذ أن كانت الثورة الصناعية الثانية، مع التحول من الفحم إلى النفط، ثورة نشطة، تفاعلت القوى الرأسمالية بحساسية مع أي ضعف محتمل في إمدادات الوقود الأحفوري. وبهدف ضمان متابعة التعبئة الإجمالية، كان لا بد من تدفق وقود أرخص. كما قامت شرطة العالم الرأسمالي باستعراض عضلاتها بطرق أخرى. مع العدوان النموذجي في فيتنام، أوضحت الولايات المتحدة أنها تريد ممارسة سيطرة عسكرية عالمية (تبع الهزيمة في فيتنام على الفور

المشروع الأكثر نجاحاً المتمثل في «فرض التسليح على الاتحاد السوفيتي حتى الموت» بوصفه قوة دولة رأسمالية مضادة.).

بطبيعة الحال، ما كانت صدمة أسعار النفط في منتصف العقد الثامن من القرن الماضي هي السبب، بل كانت مناسبة فقط لإظهار حقيقة أن النظام الرأسمالي العالمي قد اهتز بسبب الركود الحاد لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية. لم يكن وصف هذا الركود إنه «أزمة نفطية» أكثر من محاولة واهية للتستر على عملية الأزمة الداخلية الناشئة في رأس المال بحجة أنها «ناتجة من الخارج». واشتد التضخم العالمي بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي حُدد سعره بالدولار فبهذه الطريقة، تم نقل التضخم، الذي كان مرتفعاً بشكل خاص في الولايات المتحدة بسبب التكاليف الرهيبة لحرب فيتنام، إلى السوق العالمية. لكن السبب الحقيقي لبداية الدورة التضخمية الجديدة كان خلق نقود إضافية من «الإنفاق بالعجز» الذي حاولت به الدول الرأسمالية تأجيل نهاية الازدهار الفوردي.

كان صيف المعجزة الاقتصادية القصير هو أيضاً «الحلم القصير بالازدهار الدائم» (بوركارت لوتز)، الذي لم يكن أحد يعتقد أنه قد انتهى. وبصرف النظر عن الذاكرة التاريخية الضعيفة المعروفة لسكان السوق الرأسمالي، عاد الأمر جزئياً إلى حقيقة أن عصر الازدهار كان له تأثير على صعيد المؤسسات، إذ حُددت العديد من المكاسب الاجتماعية التي قُدمت في هذا الوقت بموجب القانون أو الاتفاقات الجماعية وما كان من الوارد إلغاءها تلقائياً لما انتهى التوسع. لذلك، وفي واقع الأمر، كان النضال طويل الأمد بهدف تصفية «دولة الرفاهية» وشيكاً، على الأقل في أوروبا الغربية القارية، وهو لم ينته حتى يومنا هذا، إذ ما زال مثقفو الدولة الاشتراكية الديمقراطية يشعرون باليقين الزائف إنه تم تثبيت الرأسمالية بشكل أساسي، لكن يجب، بهدف «إضفاء الشرعية» على الوضع، تعديل النزاعات التي يتم ترويضها مؤسسياً بشكل أكبر. بهذا المعنى، لم يتعب الناقد الألماني البروفيسور هابرماس قط من مدح امتداد دولة الرفاهية الكينزية حتى في خضم الأزمة الجديدة:

«ناضلت الأرثوذكسية التي ارتدت ثوب الماركسية لإيجاد تفسير معقول لتدخل الدولة والديمقراطية الجماهيرية ودولة الرفاهية **(...)** حتى وإن ظهرت مشاكل النظام في البداية بسبب نمط حرج للنمو الاقتصادي، لكن يمكن موازنة الاختلالات الاقتصادية من خلال ملء الدولة للفجوات الوظيفية والتدخل في السوق **(...)** ومواجهة سياسة جعلت من توسيع دولة الرفاهية معضلة كامنة في حقيقة أن دولة الرفاهية يجب أن تتعامل مع كل من الآثار السلبية المباشرة لنظام التوظيف المنظم رأسمالياً والتداعيات الجانبية لاختلال عمل نمو اقتصادي خاضع للسيطرة قائم على مراكمة رأس المال دون أن تجرؤ على لمس شكل تنظيم، وهيكل وآلية قطع الإنتاج الاقتصادي **(...)** وما أن نجح النظام السياسي في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة في التعامل مع معضلة التوفيق بين نزعة التدخل الحكومي والديمقراطية الجماهيرية حتى تشكلت هياكل المرحلة المتأخرة من الرأسمالية التي كانت لتبدو بوصفها مفارقات من منظور الماركسية المحصورة في النطاق الاقتصادي**.** **(...)** ففي الدولة الاجتماعية تم تطبيع الأدوار التي طرحها نظام التشغيل المزعوم **(...)** أما الأعباء التي نشأت من عملية فرض العمل من طرف غريب فقد تم جعلها على الأقل محمولة من المنظور الذاتي، إن لم يكن ذلك عن طريق إضفاء طابع إنساني على موقع العمل فعن طريق عرض تعويضات مالية وضمانات حقوقية **(...)** إن هذا التوازن بين تطبيع عملية التشغيل والارتقاء بعملية ضبط الاستهلاك **(...)** كان نتيجة تسوية حكومية اجتماعية تمت تحت شروط الشرعية المرتبطة بالديمقراطية الجماهيرية**.** » **(هابرماس)**.

لم يعترف حتى هابرماس إلا على مضض في العقد التاسع من القرن الماضي بوصول تطور دولة الرفاه إلى طريق مسدود **(هابرماس)**؛ ولكن فقط من أجل استخلاص نتيجة مفادها أن «مشروع دولة الرفاهية» يجب أن «يستمر على مستوى أعلى من التفكير» **(المصدر السابق)** لكن يجب أن يتم هذا بشكل غير بعيد عن تصورات الكتب التي تعلمناها حول القضايا الاجتماعية**.** أما في ما يتعلق بعودة أزمة

الرأسمالية، ذلك «الذئب» المنسي تقريباً، مع استدعاء «كتب الدراسات الاجتماعية» فإن هذه الكلمة الأخيرة المثالية لمثقفي الدولة الديموقراطية اليسارية تنذر بالسوء بالنسبة للتفكير الفكري للأزمة من قبل مسؤول في مؤسسة علمية.

تدمير العالم وأزمة الوعي

أصبح واضحاً عند نقطة التحول في الطفرة الفوردية، ليس فقط أن ذلك الأمل الرأسمالي بالازدهار الدائم كان وهماً، بل أصبح من الواضح أن تعبئة الثورة الصناعية الثانية قد أنتجت بُعداً جديداً للأزمة نتيجة للازدهار على وجه التحديد تمثل بالتدمير الشامل لأسس الحياة الطبيعية. إن منطق «العمل المجرد» وما رتبط به من نقل التكاليف الاقتصادية وتحميلها (للمجتمع بمجمله، وللمستقبل وكذلك للطبيعة) جعل الرأسمالية، منذ البداية، غير مبالية بالمحتوى النوعي، ومن ثم أيضاً غير عابئة بالمنطق المتأصل في البيئة الطبيعية. وبالفعل، كان هذا النظام، في القرن التاسع عشر، منتشراً حرفياً إلى السماء العالية. ففي تحليله «لمحنة الطبقة العاملة»، وصف الشاب فريدريك إنجلز مياه مدن المصانع الإنجليزية إنها «برك مياه مثيرة للاشمئزاز». وطالما لم تسيطر الرأسمالية بعد على جميع مجا لات الفضاء الاجتماعي والطبيعي، فإن هذا الجانب من إمكاناتها المدمرة كان مرئياً بالفعل، لكنه لم يظهر بعد كتهديد شامل وشغل مقعداً خلفياً ضمن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. لكن مع التعبئة الكاملة وفق نموذج فورد، لم يختف «القطاع التقليدي» لإعادة الإنتاج فحسب، بل تم تسليم الطبيعة الآن بالكامل إلى منطق الاستخدام التجاري المجرد.

في بداية العقد الثامن من القرن العشرين، ناقشت مجموعات من العلماء «محدودية الموارد الطبيعية»، التي بدت مهددة بسبب الاستغلال الصناعي المفرط. وأصبح هذا التهديد ملموساً في «أزمة النفط» وظهر في حظر القيادة يوم الأحد، إذ كانت الشوارع والطرق السريعة مهجورة بشكل مخيف وصمت ضجيج المحركات المستمر.

لأول مرة تم تحديد «حدود النمو» وفقاً لدراسة حملت الاسم نفسه نشرها «نادي روما» (ميدوز ١٩٧٢) ونوقشت في جميع أنحاء العالم. وتم قبل كل شيء، مناقشة العلاقة بين منطق التراكم اللامتناهي والمواد الخام الطبيعية:

«تتبع الزيادة السنوية نمطاً يسميه علماء الرياضيات النمو الأسي (...) ففي النمو الأسي (...) يزداد الحجم بنسبة مئوية معينة من الحجم السابق في فترات زمنية متساوية (...) على الرغم من أن النمو الأسي (. ..) أمر شائع، لكنه ترافق دائماً بمفاجآت، منذ آلاف السنين. ورد في قصة فارسية إن مخترع الشطرنج طلب من مليكه الحصول كمكافأة، على حبة قمح في أول خانة وحبتين في الثانية و٤ حبات في الثالثة، ثم ثماني ثم ١٦ ثم ٣٢ وهكذا بمضاعفة الحبات في كل خانة تابعة حتى الخانة ٦٤، وتبين للملك أنه لا يوجد في العالم حبات قمح تكفي لتلبية هذا الطلب. النمو الأسي مخادع، إذ يتم بالاستناد على معدل نمو ضئيل الوصول إلى أرقام فلكية (...) وكما أن النمو الأسي للحاجة إلى الأراضي يصطدم سريعاً بحدود الأ راضي المتاحة، يُمكن لاستخدام المواد الخام بمعدلات متنامية أسياً أن يقود سريعاً إلى استنزاف الدول التي تتوفر فيها تلك المواد (...) وبعد أن بينا كيف يمكن من خلال النمو الأسي بلوغ الحدود القصوى، لا يكون هناك مجال للدهشة في أن أسعار معظم المواد الخام الهامة غير القابلة للتجديد سيرتفع بشكل حاد للغاية في مئة عام (...)» (ميدوز).

لكن في هذا النقد من قبل العلماء الشرفاء، كان الطابع المدمر لعقلانية العمل غير مباشر في أحسن الأحوال ولم يُطرح بوصفه من خواص النظام الحديث لإنتاج السلع، ولكن كأثر جانبي مؤسف «للمجتمع الصناعي» في حد ذاته، حيث اختفى مرة أخرى التجريد الاجتماعي السلبي للنقود، المرتبط بذاته، وراء الظاهرة التكنولوجية. بالإضافة إلى ذلك، ترك دينيس ميدوز و«نادي روما» الباب مفتوحاً أمام فكرة أن الشر الحقيقي للنمو لم يكن الزيادة في عدد سكان العالم التي تطرح مجدداً حجة الإرهاب التي عرضها القس مالتوس بما يتناسب مع بداية دورة أزمة رأسمالية جديدة وتعبئتها بكلمات تبدو انتقادية.

اشتدت، منذ النصف الثاني من العقد الثامن خلال القرن العشرين، حدة ما أصبح يعرف باسم «الأزمة البيئية» وسرعان ما أصبح واضحاً أن المشكلة لا تقتصر بأي حال من الأحوال على استنفاذ المواد الخام على المدى الطويل. لم تكن آلة العالم العمياء تستهلك الكثير من الوقود الأحفوري والمعادن وما إلى ذلك على حساب الأجيال القادمة فحسب، بل كانت تلوث البيئة وتدمرها على نطاق أنذر بالخطر وهدد القواعد الطبيعية الأساسية للحياة مثل التربة والجو والمياه والأنظمة البيئية الداخلية (الغابات الاستوائية المطيرة، وجبال الألب، وبحر الشمال، والبحر الأبيض المتوسط، وبحيرة بايكال، وما إلى ذلك). وفي العقد التاسع، أشارت بوادر الكوارث الصناعية الكبرى النموذجية في سيفيسو (إيطاليا) وبوبال (الهند) وتشرنوبيل (أوكرانيا) إلى قوة نظام إنتاج السلع في تدمير العالم، وهو ما حققه نموذج فورد؛ ليس فقط بالمعنى العسكري لحرب نووية محتملة، ولكن من خلال العملية اليومية «العادية» تماماً «للآلة البديعة» التي نمت وتحولت إلى نظام عالمي شامل.

سواء كان الأمر موت الغابات أو ثقب الأوزون، أو كوارث الفيضانات أو نقص المياه، أو انقراض الأنواع أو الأمراض الجديدة فقد صار من الواضح أن عملية التدمير البيئي المستمرة وحتى المتسارعة التي لا يمكن إيقافها تقريباً ترجع إلى اقتصاد نموذج فورد الحارق على نطاق كوكبي. ويكاد يكون من المريح أن أسياد الخلق الرأسمالي يتعرضون تدريجياً للضرب في منطقة حساسة إلى حد ما من آثار عربتهم الاقتصادية لتحقيق غاياتهم الخاصة، إذ افترض عالم الجنس الفرنسي كزافييه بوكيه أن نصف الذكور المقيمين في باريس يعانون من عجز متقطع بسبب ضغوط القيادة. علاوة على ذلك ووفقاً لأحدث الدراسات، فإن بقايا بعض المواد الكيميائية في الماء، التي يمكن إرجاعها إلى إنتاج البلاستيك، من بين أشياء أخرى، تؤدي إلى تشكيل مركب مشابه لهرمون الجنس الأنثوي الإستروجين، الذي يمكنه أيضاً ربط نفسه بالمستقبلات المقابلة في جسم الإنسان. وتكون النتيجة قيام هذه المواد بنفس العمليات الكيميائية الحيوية التي يدخل فيها الإستروجين الطبيعي. أما عند الرجال، فينخفض مستوى هرمون التستوستيرون الجنسي في الدم إلى حد دفعنا لأن نتحدث عن

«القضيب الصغير». ومن جهته وجد الطبيب الدنماركي نيلز سكاكيبيك أن عدد الحيوانات المنوية في السائل المنوي في انخفاض سريع منذ عام ١٩٣٨، في حين تضاعفت حالات سرطان الخصية ثلاث مرات منذ ذلك الحين. لذلك يمكن للرجل الذي كان اجتماعياً في الاستهلاك الحارق للتعبئة الكاملة أن يجهز نفسه للخضوع لعملية إخصاء بفضل العمل وفق نموذج فورد.

تولى المجتمع الرسمي النقاش حول الحدود البيئية المدمرة لعواقب «النمو» فقط بهدف التمكن من قمع المشكلة بشكل أفضل. لم يتم بطبيعة الحال الإشارة إلى تشابه الكارثة البيئية في الغرب والشرق وإرجاعها إلى عملية تجريد القيمة في نظام إنتاج السلع ومقتضياته غير العقلانية بل تم تناولها جزئياً بوصفها نقد ثقافي ومواعظ ضحلة أو تم نقلها جزئياً إلى مجال بروباغاندا حول التوفيق بين الاقتصاد والبيئة الذين لا يمكن الربط بينهما. ظلت كل المقاربات الجزئية بلا نتيجة لأن «الآلة البديعة» وفق تعريفها تابعت مسارها الأعمى. لم تظهر أي محاولة للضغط بهدف التعامل مع نظام العالم بوصفه كل متكامل لأن العديد من عمليات تدمير البيئة بشكل غير مباشر تتجاوز عمر الأفراد وتحتاج عملياً إلى وقت طويل مقارنة بالكوارث الجزئية التي تنزل في منطقة محددة وتضرب شريحة محددة من الشعب ممن حل بهم سوء الطالع. وقد عملت الهيئات الأخلاقية والروحية التي مثلها نموذج فورد على التعامل مع الأزمة البيئية بوصفها عملية شد لوجه الرأسمالية.

فعلى الرغم من كل إيديولوجيات الاسترضاء والمصالحة الباطلة، لم تنكر بشكل قطعي الإرهاق من الثورة الصناعية الثانية، برز في أواخر العقد السابع من القرن العشرين انزعاج هائل من الفوردية. وأدى الخوف من الأزمات القادمة إلى اندلاع أولى موجات راديكالية يمينية جديدة من داخل ديمقراطيات السوق العالمية، فرضت نفسها في البداية في الأشكال السياسية القديمة في البرلمان.

فمنذ الركود الأول الذي أعقب الحرب في ألمانيا عام ١٩٦٧، كانت كل موجة جديدة من الأزمة تتفاقم تقود إلى دخول أحزاب النازيين الجدد في البرلمانات المحلية وبرلمانات الولايات.

من ناحية أخرى، تطورت حركة شبابية وطلابية عالمية، أظهرت في كثير من الأحيان تمرداً على النظام الحاكم. فبعد فترة طويلة من الهدوء الاجتماعي في حقبة الازدهار الفوردي، عملت «حركة ١٩٦٨» وهو الاسم الذي حملته في إشارة إلى العام الذي شهد ذروة نشاطها دون أن تتلقى مساعدة من الناحية النظرية والعملية. وتم بعناية إعادة اكتشاف مفاهيم التحرر من تاريخ التحديث الرأسمالي مرة أخرى واختبار فائدتها. فلأول مرة منذ عدة عقود (لا سيما في فرنسا وألمانيا) كان هناك شيء مثل محاولة للمخاطرة بإعادة صياغة حقيقية لنقد ماركس الأساسي للرأسمالية. بدا أن «أيار باريس» هز النظام من أساساته. نُشر مجلد من النصوص حول الثورة في عام ١٩٦٨، حيث هاجم القائد الطلابي الألماني رودي دوتشكه[1] الطابع الوثني لعالم السلع الرأسمالية الشمولي بكلمات لم تُسمع منذ فترة طويلة. وأشار دوتشكه إلى التناقض السخيف بين التطور الهائل لقوى الإنتاج وكثافة العمل والأداء وفق النمط الفوردي:

«خلقت (الشخصية البرجوازية) ثروة غير متوقعة فريدة من نوعها تاريخياً وفرصة لعيش حياة تتجاوز الضرورات المادية، لتأسيس حياة يمكن أن يكون شعارها: «من حق كل الناس أن يأكلوا وأن يعملوا قليلاً» (هوركهايمر). لكن تناقض الشخصية البرجوازية يكمن بالتحديد في حقيقة أن الثروة المتراكمة أصبحت مستقلة عن القوى المنتجة، في حين صارأفراد القوة المنتجة غرباء عنها (...) إن ما جمعنا اليوم ليس نظرية مجردة للتاريخ بل الاشمئزاز الوجودي للمجتمع الذي يتحدث عن الحرية والاهتمامات والاحتياجات الفورية للأفراد والذي يقمع بمهارة وهمجية الشعوب المناضلة في سبيل تحررها الاجتماعي-الاقتصادي (...) وفي النضال تطورت احتياجات جديدة وجذرية مثل رغبة مجمل القوى المنتجة في التحرر النهائي من قيود رأس المال والديمقراطية بأي وسيلة ضرورية وإخضاعها لرقابة المنتجين الواعية.» (دوتشكه).

---

(١) ألفريد فيللي رودولف دوتشكه (١٩٤٠-١٩٧٩) من أبرز قادة انتفاضة الطلاب عام ١٩٦٨، وأحد مؤسسي حزب الخضر في ألمانيا. (المترجم).

حلم الطلاب الثائرون بعالم يتم فيه تقليص الإنتاج إلى ساعتين أو ثلاث ساعات في اليوم بعد أن يتحرر من أغراض الرأسمالية ومن «الآلة البديعة». لقد فهموا الجامعة على أنها مكان للتخريب، والنقد الاجتماعي، وأوقات الفراغ لأغراض تحددها الذات مقارنة مع المهن البرجوازية المملة للأعمال الرأسمالية. واشتكى ولفجانج لوفيفر، المتحدث الآخر باسم الحركة، وفق هذا المعنى وانتقد هيمنة المؤسسة العلمية الرأسمالية:

«اختُزل العلم والتكنولوجيا إلى أداة... لتصبح المسيطرة إلى حد يهدد جزء من المجتمع (...) كما صارت الديناميات التكنولوجية لقطاعات الإنتاج المدمرة في نفس الوقت مبرراً لدمار جديد. يمكن أن يكتسي نظام الدمارمظهرضرورة موضوعية لأن ثمة تناسقاً بين التقانة وإدارة رأس المال. إن تطوير التقانة وفق مفهوم تحويلها إلى أداة يطرح نفسه بوصف الغاية الأخيرة التي تجعل من كل الغايات وسيلة لإدارة رأس المال. إن القضاء على كل الغايات صار هو الغاية الوحيدة لعلم تم اختزاله ليكون أداة (...)» (لوفيفر).

للحظة تاريخية، سُلط النور على جوهر نقد ماركس الراديكالي للشكل البضاعي و«العمل المجرد»، الذي تم تجاهله من قبل ماركسية الحركة العمالية (وبشكل أكثر من قبل أنظمة الدولة الرأسمالية الساعية «للحاق بركب التحديث»). لكن هذه المرة أيضاً، لم يتم اختيار أفكار كارل ماركس. بطبيعة الحال، واظبت الثورة الطلابية على صوغ أفكارها الجديدة إلى حد كبير من منظور الماركسية العمالية القديمة، وحاولت بطريقة ما التواصل مع ميتافيزيقيا «الحركة العمالية» التي لم تُحل بعد. ومع ذلك تبنت في الوقت نفسه، النظرية النقدية لأدورنو وهوركهايمر، الذين نفذا بالفعل خطوة إلى الأمام وأصبحت نصوصهما العائدة إلى العقد الخامس من القرن العشرين موضوعاً مثيراً للجدل. ربما كان من الممكن التغلب على الصعوبات الموضوعية والمفاهيمية في عملية تأكيد الذات. وإن كانت حركة عام ١٩٦٨ قد فشلت تماماً على صعيد مفهوم التحرر

الاجتماعي، فذلك يرجع أساساً إلى أنها لم تتبع خط نقد «العمل المجرد، ووثنية السلع وعقلانية الأعمال» بشكل أكبر ولم تمض به إلى النهاية، بهدف خلق نقيض سلبي، يلغي مفهوم المقتضيات الرأسمالية الذاتية. وبدلاً من ذلك، سارت في طريق «السياسة» المضللة وسرعان ما وقعت ضحية نفس الوهم الديمقراطي حالها حال الحركة العمالية القديمة.

لما روج رودي دوتشكه لـ «المسيرة الطويلة عبر المؤسسات»، كان من المفترض أن يكون بدافع تخريبها، ولكنه مال إلى معنى قبول «السياسة الديمقراطية» بحيث تقود المسيرة إلى العودة إلى المنزل في النظام. تعرض هابرماس لانتقادات شديدة من قبل الحركة الطلابية بسبب إصلاحاته الاجتماعية الديمقراطية العلنية، لكن كان له موقف حاسم في تلك المرحلة، إذ عرف هو ومن هم من أمثاله كيفية تحصين الثورة بلقاح من خلال تحديد الصيغة، التي تكررت مرات عديدة قبل وبعد ذلك:

«ثمة توتر لا يهدأ بين الرأسمالية والديمقراطية. يتنافس مبدآن متعارضان للتكامل الاجتماعي على الأسبقية **(...)** تتعارض الضرورتان، في المقام الأول، في المجال السياسي العام **(...)**» **(هابرماس)**.

«كانت هذه، بالطبع، بالضبط فكرة القرن التاسع عشر القديمة التي لا معنى لها التي شبكت الاشتراكية الديموقراطية المبكرة بالعالم الرأسمالي. أساء هابرماس فهم بنثام والحركة الطلابية أيضاً، وإلا لكان تمعن في الحركة الداخلية للهوية الديمقراطية والرأسمالية بدلاً من الاهتمام بالصيغة الفارغة حول إضفاء طابع ديمقراطي على الديمقراطية التي تحولت مع التكرار إلى حشو عبثي. ففي سياق «١٩٦٨» كان هناك لقاء عابر مع بنثام بقدر ما كان مخيفاً. لكن ما كان من الممكن التعرف على البنية الداخلية لطابع بناء بنثام، لأن «اليسار الجديد» للثورة الطلابية ظل محاصراً بالأوهام الإيديولوجية للعالم البرجوازي عن نفسه بقدر ما كان حال الحركة العمالية القديمة.

لما اكتشف الفيلسوف الفرنسي أندريه جلوكسمان،[1] الذي كان في عداد المتظاهرين عام ١٩٦٨، من خلال قراءة كتاب «أرخبيل الغولاغ» للكاتب ألكسندر سولجينتسين أن السبب القمعي لمعسكرات الاعتقال كامن خلال «الماركسية» اتهم (محقاً) اليساريين الموجهين نحو الدولة الاشتراكية بالكامل بوصفهم حاملين ومتواطئين مع هذا المنطق مع كتابه «طباخ وملتهم البشر»» (غلوكسمان ١٩٧٦ / ١٩٧٤) وعدهم مسؤولين عما حدث، لكنه ظل بعيداًعن جوهر المشكلة فبدلاً من رؤية المعنى الضمني والموضوعي لجملة لينين، المتوافقة مع ليبرالية بنثام، ومفادها أن «يجب أن تكون الطاهية قادرة على حكم الدولة»، واكتفى باتهامه بعدم الرغبة حقاًفي السماح للطاهية أن تحكم الدولة بالفعل. ورأى في الديكتاتورية التربوية، التي تجلت أخيراً في الستالينية (وفي تفكير المثقفين الاشتراكيين بشكل عام) بوصفها الاستبعاد النهائي «للطاهية» من التنظيم الاجتماعي:

«لطالما وصف لينين طاهيته بالآسيوية وبالتخلف ووعدها بعملية تعليم مملة، قبل إن تتمكن من قيادة الدولة لتتولى تعليم من علموها (...) أما خليفة لينين فقد عد معاناتها عملية تربوية محسوبة بشكل كامل (...) فمنذ أفلاطون وصولاً إلى ستالين، كان على العوام الاكتفاء بما يصلهم من المعرفة المطلقة التي يتصف بها القائد (...) وبما إنه من غير المسموح للطاهية أن تدس أنفها في شؤون الدولة فعلى الدولة أن تدس أنفها في شؤون الطاهية طوعاً أو قسراً. (...) إن ستالين هذا، مؤسس فكرة منع أي مقاومة للدولة، مترسخ فينا حتى نقي عظامنا. ونحن مثله نشك في الطاهية (...)» (غلوكسمان).

---

(١) أندريه جلوكسمان (١٩٣٧- ٢٠١٥): فيلسوف فرنسي وكاتب مقالات من عائلة يهودية من الأشكيناز هاجر والداه إلى فلسطين في فترة الانتداب البريطاني، وشعرا بخيبة أمل من الحركة الصهيونية، فانضما إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني وتركا فلسطين بتوجيه من الكومنترن، واستقرا في ألمانيا قبل مغادرتها واللجوء إلى فرنسا خوفاً من النظام النازي . بدأ أندريه حياته بالالتزام بالحركة الماوية (نسبة إلى ماو تسي تونغ)، انضم إلى التيار الصهيوني اليساري، ثم انتهى به المطاف مناصراً للنزعة الأطلسية وللفكر النيوليبرالي. (المترجم).

واظب جلوكسمان (مثل كل جماعة عام ١٩٦٨ عموماً) على إدراك مفاهيم التعليم والديمقراطية والديكتاتورية بطريقة ساذجة، بوصفها علاقات قابلة للتحديد بين الفاعل والموضوع في معارضة سطحية خاطئة فإما أن تكون الطاهية موضوعاً حكومياً ديمقراطياً مشتركاً، أو هي هو مجرد هدف «غير ديمقراطي» للحكم البيروقراطي للدولة من قبل «قادة» نصبوا أنفسهم. هرب غلوكسمان تماماً من حقيقة أن الليبرالية الغربية لم تنفذ هذا التناقض الظاهري بطريقة تحررية، ولكنها بدلاً من ذلك ألغته بطريقة قمعية غادرة. فعلى الرغم من المفارقة التي ظهرت في نهاية كتابه حين ذكر باختصار بنثام وسجن البانوبتيكون من خلال الاقتباس من كتيب مناهض للاستبداد للناقد التربوي رينيه شيرير حول «الطفل الذي تم ترويضه»، لكن من الواضح أنه لم يعرف التمييز بين الأمرين.

ظهر كتاب «الانضباط والمعاقبة» لدى فوكو، بنقده المفصل للبانوبتيكون، بعد عام من كتاب جلوكسمان حول الطاهية؛ ولاسيما أن فوكو نفسه لم يؤسس علاقة منهجية بين «الفيزياء الميكروية للسلطة» الخاصة به والفئات الرأسمالية للاكتساب ومنطق «العمل المجرد». كما إن شيرير، الذي انتقد علم أصول التدريس البرجوازي من روسو إلى بنثام،انتقد حتى المدرسة والأسرة المعاصرة، لكنه لم يأت على ذكر البانوبتيكون إلا بشكل عرضي، لأنه ظل يسترشد بالخيال البورجوازي حول «فاعل ديمقراطي حر» (ولا سيما فيما يتعلق بموضوع الجانب الجنسي لدى الأطفال بوصفه معادياً للاستبداد)، واتخذ على ما يبدو موقفاً نقدياً واضحاً من الجهاز القمعي.

ظلت حركة عام ١٩٦٨، التي زحفت على غراء «فرض الديمقراطية»، ميئوساً منها نتيجة تشبثها بمنطق الوعي الرأسمالي الذي يعاني من تناقضات عصية على الحل بدلاً من المنطق المشار إليه بإيجاز على الأقل حول انتقاد آلة العالم مغفلة الفاعل وعقلانيتها المدمرة من الداخل، وتراجع النقد إلى الفكرة الصريحة المتمثلة في «الجماعات الاجتماعية الحاكمة» التي كان من المفترض أن ينتزع منها التحرير

المفترض الساذج للرعية عن طريق «فرض الديمقرطية». ففي ضباب الديمقراطية المبتذلة، سرعان ما ضاع النقد القاطع لـ«العمل المجرد» وعقلانية العمل. واستقرت سياسة «فرض الديمقراطية» على مفهومين لا أساس لهما من الصحة. وتم من ناحية أخرى، إحياء الفكرة الديمقراطية الاشتراكية القديمة حول «الديمقراطية الاقتصادية». وضمن هذا السياق، انتشر رسم كاريكاتوري أظهر لافتة عند مدخل المصنع مكتوب عليها: «هنا ينتهي القطاع الديمقراطي للجمهورية». ومن المفارقات أن مبادئ الديمقراطية السياسية يجب أن تمتد إلى النظام الاقتصادي بدلاً من الاعتراف بالهوية الرأسمالية المتبادلة بين مجالي قطبي السياسة والاقتصاد. وقد تصور الديموقراطيون الاقتصاديون الجدد أنه من خلال الإجراءات الديمقراطية، وعمليات صنع القرار الرسمية، والتصويت، وما إلى ذلك، يمكنهم إنشاء «سلطة الرعايا في التصرف» التحرري بالإنتاج دون القطع مع الأشكال الاجتماعية والفئات الوثنية لإنتاج السلع، و«العمل المجرد»، والسوق، وما إلى ذلك.

وبدلاً من القطيعة الحاسمة مع الأشكال الأساسية للرأسمالية، التي سرعان ما عادت إلى الظهور في وعيهم بوصفها «حقائق الطبيعة» الصامتة، وظهور وهم التنوير القديم للذات البورجوازية الرسمية دون أن يدركوا أن الرعايا البرجوازيين غير الملوثين، الذين من المفترض أن يضعوا عبثية اقتصاد سلعي رسمي ديمقراطياً موضع التنفيذ، هم دائماً بالفعل، شكل التجلي الخاص بوصفهم رعايا التنافس المجرد والأداء الذين لا يمكنهم بعد ذلك إلا تنفيذ قوانين نظام العمل، بما في ذلك الخضوع لجميع الإلزامات والمعاناة، في عملية ديمقراطية متعددة الخيارات.

من ناحية أخرى، تعود الفكرة الأقدم عن «الديمقراطية المباشرة» إلى روسو، وجرى إحياؤها من قبل جماعة ١٩٦٨ الناشطين في المجال السياسي. وكما عادت «الديمقراطية الاقتصادية» إلى الظهور في أفكار الحركة البديلة في العقد التاسع من القرن العشرين على مستوى شبه تجاري (**«العمل دون رئيس»**) الذي

صار منذ ذلك الحين مفهوماً غير جدي في الإدارة الرأسمالية، وهكذا عادت للظهور لدى أحزاب الخضر في بلدان مختلفة عناصر «ديمقراطية مباشرة» أو «ديمقراطية القواعد» مثل «مبدأ التناوب» وما إلى ذلك. كما إن فكرة «الديمقراطية المباشرة» مرت بشكل كامل مع عملية بناء الرعية على شكل «العمل المجرد» والسلع. وقد استندت إلى هذا المبدأ فكرة كومونة باريس ١٨٧١ والمجالس في روسيا وفي ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى التي سعت إلى عملية انعتاق سياسي راديكالي، دون أن تبذل أدنى جهد في إيضاح وضع الأشكال الاقتصادية الأصلية. ويبدو أنه قبل تمكن الرعية من التفاهم السياسي المباشر فُرض عليها البقاء تحت تأثير الأشكال الاقتصادية العمياء التي فرضت عليها بشكل غير مباشر علاقة سلبية بوصفها قوة عاملة ورعية متنافسة تم تحديدها من قبل مقتضيات منهجية لا تمتلك القدرة على مجابهتها.

لم يرفض منظرو البرلمانية المحافظون فكرة «الديمقراطية المباشرة» بوصفها خطأً وأقروا الاستفتاء لحظة متأصلة في هذا المفهوم استخدمتها بكل سرور مختلف الديكتاتوريات الحديثة لأن الأسئلة المطروحة للتصويت في الاستفتاء على «الديمقراطية المباشرة» تعلقت دائماً بالتطورات العمياء، والتناقضات غير المنطقية للمنتجات المولدة للسلع وتم صياغتها مسبق كغاية في حد نفسها، بوصفها فقط بدائل منهجية يمكن أن تكون متاحة للاستيلاء على مستوى الأحزاب السياسية أو المجتمع السياسي للمواطنين؛ تماماً مثل اللجوء إلى التصفية البرلمانية لضبط عملية صنع القرار. ومع ذلك، فإن الاستفتاء مناسب بشكل خاص للأغراض الديماغوجية والبدائل الإيحائية.

ففي أوائل العقد السابع من القرن الماضي، صاغ المؤرخ الإنجليزي ج. ل. تالمون[1] شكلاً من أشكال الديمقراطية الحديثة. اختزل تالمون هذه اللحظة

---

(١) جاكوب لايب تالمون **(١٩١٦-١٩٨٠):** كان مدرس التاريخ الحديث في الجامعة العبرية في القدس. كان مناهضاً للماركسية، وكتب عن العلاقة بين اليعقوبية والستالينية. **(المترجم).**

الشمولية في نهج الاستفتاء العام، باستخدام مثال أفكار فرانسوا بابوف[1] **(١٧٦٢ - ١٧٩٧)** في الثورة الفرنسية:

«أظهر بابوف **(...)** القليل من الحب أو الثقة بالتمثيل البرلماني **(...)** وهو أراد على أي حال، إخضاع الهيئة التشريعية المنتخبة لأشد رقابة من قبل الناخبين ولحق النقض **(الفيتو)** من قبل الشعب، أي مباشرة الديموقراطية الفرنسية **(...)** يجب تقديم كل شيء لموافقة الشعب **(...)** يمكن استدعاء أي نائب في أي وقت من قبل ناخبيه **(...)** في النهاية، سيكون للهيئة التشريعية فقط الحق في إدخال قوانين، وليس تمريرها **(...)** فوفقًا لبابوف، كانت كل هذه الإجراءات الشاقة ضرورية للتأكد **(...)** من أن لا شيء سوى إرادة الشعب هو الذي سيحكم لمن الغلبة. لكن مثل هذه الاستفتاء، والديمقراطية المباشرة هي **(...)** مقدمة للديكتاتورية أو ديكتاتورية مموهة **(...)**» **(تالمون)**.

هذا صحيح بقدر ما لا تتعلق عمليات صنع القرار عبر الاستفتاء على القانون بموضوعات موسوعية حسية مرتبطة بالرعية، بل تستند بالفعل إلى ضرورات النظام المتعلقة بأشخاص تم تشكيلهم وفق الشروط وهم ليسوا «أحراراً» بشكل مباشر أو غير مباشر في شؤون استخدام الموارد، وتحديد تطابق التدابير مع المنطق، وما إلى ذلك. فمن جميع النواحي نجد أن «التشريع» المجرد والشكلي، الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال النظام الاستبدادي المنتج للسلع يصبح ضرورة مطلقة هي المشكلة في حد ذاتها، وليس مسألة ما، إذا كانت الهيئة التشريعية أو «الشعب» نفذ هذا التشريع بصورة مباشرة. تفيض عقول الناس المدفوعين بشكل بديهي من قبل السوق بوابل من الأسئلة السخيفة حول اتخاذ القرار في كثير من الحالات أمام البدائل الزائفة المُشكلة بشكل منهجي تغرقهم

---

(١) فرانسوا نويل بابوف **(١٧٦٠ - ١٧٩٧)**: كان نوعاً من النموذج الأولي للشيوعي دعا إلى دعم مطالب الشعب في مواجهة حكومة المديرين، كان من أبرز المدافعين عن الديمقراطية وعن فكرة إلغاء الملكية الخاصة. انتهت حياته على المقصلة **(المترجم)**.

بشكل ميؤوس منه ومن ثم يكونون سهلي الاستخدام كأداة من قبل المتلاعبين المحترفين والمخططين والديماغوجيين، إلخ.

لكن الديموقراطية المباشرة كشفت تناقضات البناء الديمقراطي بشكل أكثر انفتاحاً وهمجية مقارنة بالديمقراطية التمثيلية. كانت أحداث ١٩٦٨، التي برزت إلى الواجهة بين الثورتين الصناعية الثانية والثالثة، إن جاز التعبير، لحظة تاريخية من الصدمة في النظام الرأسمالي، إذ سمح القائمين عليها لأنفسهم، كما كان حال مثل أسلافهم الذين تحركوا وفق مفاهيم الطبقة العاملة، بالوقوع تحت تأثير بنثام الغادر. فمع ضعف مفهوم «فرض الديمقراطية» تبين أن نتيجة «المسيرة عبر المؤسسات»، كما هو الحال مع الاشتراكية الديموقراطية توصل إلى الحكومات الرأسمالية والمناصب الوزارية، ليتولى أبطالها فرض تلك القيود التي حاربوا ضدها ذات مرة.

تاريخ الثورة الصناعية الثالثة

بحلول الثلث الأخير من القرن العشرين، أثبتت الرأسمالية بشكل كافٍ دقة التدريب البشري الذي كانت قادرة عليه وإلى أي مدى نجحت بالفعل في جعل قناع أشكال صنمها وجهاً للعالم المادي حتى لأجزاء كبيرة من الطبيعة، وإلى أي درجة يمكن لإنكار الذات قيادة حشود كبيرة. ومع ذلك، فإن هذا الإنجاز الهائل لم يفرض الصمت قط على القلق الأولي المتأصل أساساً في التناقض المنطقي الذاتي لطريقة الإنتاج ولنمط الحياة. لو أن الإيمان بالتقدم قد تلاشى بالفعل في القرن التاسع عشر (حتى لو كان شبحه قد استُحضر على الدوام من قبلالمتفائلين الرأسماليين المحترفين والفنانين لتهدئة الأزمة) وكان الموضوع البرجوازي المستنير قد تنازل في النهاية عن العرش عبر الحرب العالمية الأولى بهدف تجنب الطقوس السادية المازوخية المتمثلة في تسليم الذات لإفساح المجال للإقرار بعدم إمكانية السيطرة على العملية الاجتماعية المعترف بها، وهكذا صار على الأقل بإمكان الأشخاص المتدهورين مادياً في إطار التاريخ، وفق نموذج فورد في حقبة ما بعد الحرب، النجاة من الشعور بالدهشة من التسمم الضحل باستهلاك السلع. لكن حين وصلت المعجزة الاقتصادية إلى حدودها

بشكل أسرع مما هو متوقع ما كان بإمكان الوعي الاجتماعي بمختلف مواقعه النظرية والسياسية التي وصلت إلى مستوى عال من استغباء الذات إلا الاستجابة من خلال محاولات القمع وتلطيف الواقع.

سمح عدم الارتياح في الثقافة الجماهيرية الفوردية منذ أواخر العقد السابع من القرن الماضي بذلك، تم بالفعل الشك في نهاية المساحة المخصصة للتنفس في المراكز الغربية في وقت مبكر، لكنها تلاشت دون التمكن من التكثيف في نقد جذري جديد، إذ ألقى كابوس التحديث المستمر على مدى ما قارب ثلاثمئة عام بثقله على أدمغتهم. وظلت الحركات الاجتماعية الجديدة منذ عام ١٩٦٨، التي عجزت عن اختراق صميم النزعة الجنسية الحديثة، متوافقة على الأقل مع الرأسمالية مثل الحركة العمالية القديمة. لا عجب أن المجتمع العالمي لديمقراطيات السوق العالمية الشمولية التي تطورت في النصف الثاني من القرن بدأ في الركض بشكل أعمى وصامت نحو الهلاك.

كف التحذير والتنبيه من اليوتوبيا السلبية عن أن يكون مفيداً، إذا كانت تلك المجتمعات قد استوعبت بشكل غير كافٍ نظام «الدول العاملة» الفوردية، وبالتحديد، على الرغم من جميع الاعتبارات الأخرى، تلك التي ركزت في النهاية على عناصر الشمولية السياسية، فإن مضمون بصيرتها ضاع مع نهاية ازدهار ما بعد الحرب وتمكنت الأزمة التي كانت ما تزال مخفية في ضباب المستقبل، في نهاية القرن العشرين من استهلاك تلك المجتمعات.

كان لابد من تفويت هذا النوع من التشاؤم التاريخي تماماً في نهاية القرن العشرين. لأنه في الفورديّة المُطوّلة بشكل خيالي عن اليوتوبيا السلبيّة، يتغذى الناس على قوى إنتاج منظّمة ويصبحون أغبياء من حيث الاستهلاك؛ تم توقع كل أهوال الرأسمالية البيروقراطية المصقولة، باستثناء تراجع الاستهلاك، وعودة الفقر الجماعي، والجوع المنتج اجتماعياً.

«كتب هوكسلي بوصفه ليبرالياً حسن النية في مقدمة عام ١٩٤٩ لإعادة إصدار كتابه «عالم جديد شجاع»، «دون أمن اقتصادي، لا يمكن أن ينشأ حب العبودية؛

وأفترض، بهدف الإيجاز، أن السلطة التنفيذية القوية ومديريها سينجحون في حل مشكلة الأمن الاقتصادي الدائم». ولكن لهذا السبب بالذات، لم تكن الصور الطوباوية السلبية من هذا النوع قاتمة بما يكفي، إذ كان بإمكانهم فقط افتراض غسيل الأدمغة من قبل الدولة والتلاعب شبه الفيزيولوجي من قبل أجهزة الدولة الشمولية دون التعرف على الجوهر الفعلي والحدود الداخلية لآلة العالم».

كما أنهم لم يكونوا على دراية بجوهر النزعة الذاتية التنافسية الرأسمالية داخل الأفراد أنفسهم، التي قد تؤدي في الأزمات إلى عربدة من الإقصاء الاجتماعي والعنف المستشري، بدلاً من السماح لكتلة موحدة موحدة بالعمل بصمت وسلاسة. وفي هذا الإطار تم في الأزمة إسقاط التوحيد، الذي هو بالضبط التنافس الكلي للأفراد المجردين؛ والكراهية الذاتية المتأصلة للعبيد في الأسواق المجهولة نحو الخارج، ضد «الآخرين».

ثمة سبب بسيط لقصر النظر التاريخي للطوباوية الفردية السلبية وأسلافها، إذ إنها طرحت بشكل أعمى نظام «العمل المجرد» بوصفه آلية وظيفية شبه طبيعية قابلة للتكرار. لطالما أشارت قيادة الأجهزة المتلاعبة إلى شكل نشاط الآلة العالمية المنتجة للسلع، إذ بدا أن هناك شيئاً واحداً على الأقل أبدي وهو الضرورة الاجتماعية لإنفاق كميات هائلة من العمالة. إن كل أهوال الحياة المشوهة ميكانيكاً تنبع من هذه الفرضية، إذ ينحدر الإنسان إلى شخص آلي تم تجميعه من قبل العمل المجرد. ونجد حتى عند هسكلي، الذي ركز على الجانب السلبي لثنائية الخبز واللعب،[1] ذكر للعامل الذي يسترشد دائماً بالجانب الوظيفي بعد أن تم تنميطه وهو جنين وصار بالإمكان منحه بعض الوقت الترفيهي:

«الناس من بصمة واحدة، في مجموعات موحدة. بيضة واحدة وفرت القوة العاملة لمصنع صغير. ستة وتسعون شقيقاً متطابقاً يشغلون ستاً وتسعين آلة

(١) تعبير يعود إلى مدينة روما في القرن الميلادي الأول إذ كان من أولويات الحاكم ضمان عدم تذمر السكان الذين تجاوز عددهم مليون شخص وماكان بالإمكان ضبطهم بالاعتماد على القوات النظامية لذا تم إلهاؤهم بتوزيع الخبز المجاني وبعروض المصارعة في المسارح. (المترجم).

متطابقة... الملايين منهم. أخيراً اجتاح الإنتاج الضخم أيضاً الأحياء **(...)** سيتم تطعيم عمال المستقبل في المناطق المدارية من بعد متر ونصف **(...)** لا يزال لدى الأجنة خياشيم. نجعل الأسماك محصنة ضد أمراض الإنسان اللاحق **(...)** على الرف رقم ١٠، اعتادت صفوف كاملة من عمال الكيماويات المستقبليين على تأثيرات الرصاص والصودا الكاوية والقطران والكلور. لقد تجاوزطول الدفعة الأولى من شحنة مكونة من مئتين وخمسين مهندس صواريخ في وضع جنيني على الرف رقم ٣ المتر **(...)** والآن **(...)** أريد أن أعرض لكم بعض التفاصيل المثيرة للاهتمام في توحيد مجموعة المثقفين فائقي الذكاء. لدينا شحنة كبيرة على الرف الخامس **(...)** لا يمكن أن يبدأ توحيد المثقفين بنجاح إلا عندما تفقد الأجنة ذيولها» **(هوكسلي).**

في اليوتوبيا السلبية الشهيرة الأخرى، التي نُشرت في وقت مبكر من عام ١٨٩٥ قبله ويلز، مؤلف كتاب «حرب العوالم»، وصل هذا الاستقراء الأعمى «للعمل» المجرد إلى أقصى الحدود. استخدمت روايته «آلة الزمن»، التي لا تقل شهرة عن قصة هجوم المريخ، فكرة السفر عبر الزمن **(**التي كانت تهدف بالطبع إلى أن تكون طريقاً ذا اتجاه واحد إلى المستقبل**)** بهدف إطالة أمد الحياة الاجتماعية بشكل حاسم لإطالة عمر الرأسمالية الفيكتورية التي دخلت المرحلة الأخيرة من انحطاطها الكامل. ما يكتشفه المسافر عبر الزمن خلال المستقبل البعيد لعام ٨٠٢٧٠١ هو مجتمع لا يزال منقسماً بين طائرات دون طيار من «غير العاملين» و«العمال». يعيش «الإلوي» على سطح الأرض، أطفال جميلون ومرحون بقدر ما هم أغبياء و«عديمو الفائدة»، من نسل الرأسماليين السابقين. في المقابل، عاش «المورلوكس»، أحفاد العمال السابقين لقاء أجر، في مدن المصانع تحت الأرض، لأنه في وقت مبكر من نهاية القرن التاسع عشر كان هناك «ميل إلى نقل المرافق الأقل توافقاً مع قيم حضارتنا إلى تحت الأرض» **(**ويلز**).** ومع ذلك، بعد هذا الوقت الطويل، دخلت كلتا الطبقتين في مرحلة الانحدار، حيث انعكست العلاقة بشكل غريب:

«صحيح، ربما كان سكان سطح الأرض هم الطبقة الأرستقراطية المفضلة، وكان المورلوك عبيدهم الخارجين عن القانون؛ لكن هذا كان شيئاً من الماضي. انحدر الآن النوعان الذان أنتجهما تطور البشرية، تدريجياً، أو وصلا بالفعل، إلى علاقة جديدة تماماً. مثل سلالة الكارولينجيين، لم يتدهور الإلوي إلى شيء سوى كائن جميل عديم النفع. ظلوا أمراء الأرض، لكنهم فقط تم التسامح معهم؛ أما في ما تعلق بالمورلوكس، الذين عاشوا تحت الأرض لأجيال لا حصر لها، فقد أصبحوا مع مرور الوقت لا يتحملون نور النهار. افتُرض أنهم صنعوا ملابس الألوي ولبوا احتياجاتهم اليومية الأخرى، ربما وفقاً لطقوس قديمة من الخدمة. لقد فعلوا ذلك بشكل طبيعي مثل حصان واقف يضرب الأرض بحوافره. **(...)** لكن من الواضح أن النظام القديم قد تحول جزئياً إلى نقيضه. كانت إلهة القصاص في أعقاب الجنس الفاسد. فمنذ آلاف الأجيال، أخرج الإنسان أخيه من مجال الراحة وأشعة الشمس. والآن عاد هذا الأخ لكنه تغير! بدأ الإلوي بالفعل في تعلم ما كان قديماً ومنسياً، فهم تعلموا الخوف مرة أخرى. وفجأة ومضت في ذهني ذكرى الجسد الذي رأيته في العالم السفلي **(...)** لم يكن الإلوي هذه أكثر من ماشية تسمين قام بتربيتها المورلوك الكادحين مثل النمل ومن ثم ذبحها بعد رعايتها بالطريقة الملائمة.» **(ويلز)**.

لا يمكن لمفهوم أكل لحوم البشر الانتقامي في حقبة ما بعد التاريخ أن يخفي حقيقة أنه تم تصور المستقبل السلبي من منظور إطالة أمد «العمل» ولا يزال يتم تقييمه من وجهة نظر «المنفعة» المجردة. لم يتم إلغاء نظام «إنفاق الأعصاب والعضلات والدماغ» الميكانيكي للخدمة الذاتية، بل إنه إنهار فحسب. من الواضح أن الكتاب الناقدين قد نسوا ما هي المشكلة المنطقية الفعلية للرأسمالية وما يشكل في النهاية تناقضها الذاتي الحتمي، أو ربما، كما هو الحال مع هوكسلي، رأوا إمكانية تجاوز الأمر بشكل إيجابي، على الرغم من إن الأزمة الاقتصادية العالمية برهنت العكس. والعجيب أن الأزمة الاقتصادية لا تظهر قط في اليوتوبيا السلبية، بل تظهر دولة العمل الشمولية كلية القدرة.

أدرك كل من الطوباويين السلبيين والمنظرين الاقتصاديين و«الفاعلين» والإدارات بطبيعة الحال، جيداً الاتجاه الخبيث نحو الاستبدال التكنولوجي للعمالة. بل تم التفكير بحلم الأتمتة الكاملة منذ زمن طويل. ومع ذلك، فإن هذه الفكرة على وجه الخصوص لم يُنظر إليها بالضرورة على أنها سلبية وإن تُركت للمستقبل البعيد. ففي عام ١٩٠٨، لاحظ والتر راثينا وعرضاً:

«المصنع المثالي هو المصنع الذي يعمل تلقائياً، مثل ساعة عملاقة، ويتطلب عاملاً واحداً كمشرف. وقد اقتربت صناعة توليد الطاقة والكيمياء التقنية من هذه الحالة. لكن لن يكون لدى هذا العامل بوصفه مشرفاً سوى عمل فكري ليبذله وسيواجه مسؤولية كبيرة جداً (...) أما صاحب العمل (...) فلديه مصلحة حيوية في أن ينال الرجل تغذية جيدة، وفي أن يكون لديه وقت فراغ مخصص للتفكير، وأن يكون في مزاج جيد» (راثيناو).

ومع ذلك، فإن الأناقة المتناغمة التي زرعها راثيناو هنا اكتفت بالإشارة إلى «صاحب العمل» وعامله الوحيد المتبقي. والغريب أن السؤال الذي لم يفرض نفسه هو ماالذي سيحدث، إذا أصبحت هذه الحالة معممة واندمج «العمال الراضون» مع «مزاجهم الجيد» في كومة صغيرة، بينما خرجت الجماهير الكبيرة من إعادة الإنتاج الاجتماعي بوصفها بقية رأسمالية «زائدة عن الحاجة».

ثم، حين ولد هنري فورد ثورة صناعية ثانية، كان هناك طرح غير معلن من هذا القبيل مثل اليقين أنه على الرغم من خطوط التجميع و«علم العمل» لدى تايلور، فإن قوة العمل البشرية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تختفي من عملية الإنتاج على نطاق واسع حقاً. صحيح أن البطالة الجماعية في الأزمة الاقتصادية العالمية كانت بالتأكيد (وغالباً ما تُتهم بالميل إلى إثارة اضطرابات) مرتبطة بتقنيات العمليات الجديدة. ولكن من الواضح أنها تجاوزت الخيال

المعاصر بحيث عجزت عن تصور أزمة الرأسمالية باعتبارها «أزمة مجتمع العمل» الأساسية ومن ثم أزمة «العمل المجرد».

من وجهة نظر منطقية بحتة، كان من الممكن أن يكون هذا الفكر واضحاً، إذا تم تحويل الرجل القائم بالعمل في الصناعات الفوردية إلى روبوت، فلا يتبق أمامنا إلا خطوات تطوير أقل قبل إن يتم استبداله بالفعل إنسان آلي. والغريب أن مؤلفي اليوتوبيا السلبية إما لم يتوقعوا هذا أو أنهم لم يروا فيه على أي حال، بوادر انفجار اجتماعي، إذ إن تشاؤمهم التاريخي تشبث بمشاكل أخرى ثابتة. ومع ذلك، فإن تفاؤل القلة يبدو غريباً إلى حد ما حيث إن المنظرين الذين استشرفوا المستقبل أدركوا أن نموذج فورد كان مقدمة لأتمتة لم يكن يُعتقد حتى ذلك الحين في إمكانية تحقيقها.

كان كينز على وجه الخصوص أحد هؤلاء المتفائلين التاريخيين الذين ما زالوا في رحم مستقبل الثورة الصناعية الثالثة المخفية التي ستحل في النهاية محل الفوردية. ففي عام ١٩٣٠، وفي خضم الأزمة الاقتصادية العالمية، تحدث بذكاء حول «الفرص الاقتصادية لأحفادنا»، على الرغم من أن استخدام حجته بدا في البداية أمراً بالغ الأهمية:

«حل بنا مرض جديد ربما لم يسمع بعض القراء باسمه ولكنهم سيسمعون الكثير عنه في السنوات القادمة: إنه البطالة التكنولوجية. وهذا يعني البطالة لأن اكتشافنا لطرق توفير العمالة يفوق قدرتنا على إيجاد استخدامات جديدة للعمالة. لكن هذه مجرد حالة مؤقتة من عدم التكيف. فعلى المدى الطويل، يعني هذا كله أن البشرية على وشك حل مهمتها الاقتصادية. أود أن أتوقع أنه في غضون مئة عام سيكون مستوى المعيشة في البلدان المتقدمة أربعة إلى ثمانية أضعاف الوضع الحالي. وقد لا يكون هناك خلل في توقع إمكانية تطور أسرع **(...)** وعلى افتراض عدم اندلاع حرب هامة، وعدم تضاعف عدد السكان، وصلت إلى استنتاج إنه في مئة عام سيبدو حل المشاكل الاقتصادية واضحاً في الأفق على أقل تقدير. إن هذا يعني أن مهمتنا الاقتصادية، في حال نظرنا إلى المستقبل، ليست هي المهمة

الدائمة للجنس البشري. قد يخطر على بالكم أن تسألوا ما الذي يجعل هذا ميثراً؟ إنه مثير لأننا سنجد أنه في حال نظرنا إلى الماضي بدلاً من النظر إلى المستقبل أن المهمة الاقتصادية، والنضال في سبيل البقاء كان حتى الآن مهمة الجنس البشري الأكثر إلحاحاً وذات الأولوية، ولم يقتصر الأمر على المحافظة على الجنس البشري، بل الحفاظ على مجمل مملكة الأحياء، ابتداء من بدايات أدنى أشكال الحياة. ونحن تطورنا نتيجة محفزاتنا وأعمق دوافعنا بحيث دُفعنا من قبل الطبيعة للتطور لتحقيق هدف إنجاز مهمتنا الاقتصادية. وحين تُنجز مهمتنا الاقتصادية تُحرم البشرية من واحدة من مهامها المعتادة. هل سيكون هذا مصدر نفع؟ حين يؤمن المرء بشكل ما بالقيمة الحقيقية للحياة، تنفتح حينئذ آفاق إمكانية تحقيق الخير. ولهذا أفكر بقلق في تحويل عادات ودوافع البشري العادي، التي ولدت في داخله منذ أجيال لا حصر لعددها، التي يجب عليه التخلص منها في فترة بضعة عقود من السنين. وإذا استخدمنا اللغة الشائعة اليوم ألا يجب علينا توقع انهيار عام في أعصاب البشر؟ **(...)** فللمرة الأولى منذ وجود البشر تغيرت مهمة الفرد البشري المعتادة، وصار عليه الاهتمام بكيفية استخدام حريته بعد التخلص من الضغوط الاقتصادية، وكيف عليه ملء وقت فراغه، واكتساب المعرفة لحساب الفائدة المركبة من هذا الوضع بحيث يتمكن من العيش بشكل جيد ومريح **(...)** صحيح أنني أعتقد أنه لا يوجد بلد أو شعب لايشعر بالخوف من حقبة الرفاه والوفرة، إذ إننا تربينا على مدى زمن طويل على الكد لا على الاستمتاع. ففيما يخص الفرد العادي المفتقر للمواهب يمثل إشغال نفسه مهمة مثيرة للرعب **(...)** إن وردية عمل من ثلاث ساعات أو العمل لمدة خمس عشر ساعة في الأسبوع يمكن أن يؤخر هذه المهمة لفترة طويلة. ففيما يخص معظمنا تكفي ثلاث ساعات في اليوم لبث الفرح في آدم العجوز القائم داخلنا **(...)** يجب أن نكون قادرين على التخلي عن الكثير من الأخلاقيات الزائفة التي طاردتنا مثل كابوس منذ قرنين من الزمن، وفرضت علينا تبجيل بعض المزايا البشرية **(...)»** **(كينز).**

إنه لأمر مدهش حقاً فالمشكلة الوحيدة التي واجهها الاقتصادي البرجوازي العظيم كينز هي الجانب الثقافي والنفسي المرتبط بالعلاقة بين الأتمتة المحتملة و«البطالة التكنولوجية»، ومفادها إن كانت الجماهير «المحررة» من الثورة الصناعية الثالثة المتوقعة ستكون قادرة على الاستفادة بشكل هادف من الراحة الخالية من الهموم التي سيوفرها لهم التطور الرأسمالي. ونجد الطرح نفسه تقريباً بعد ٢٨ عاماً لدى الفيلسوفة الأمريكية ألمانية الأصل هانا أرندت في عملها «فيتا أكتيفا» (الحياة النشطة)،[1] وإن كان بطريقة أكثر انتقاداً:

(...) الأمر الحاسم هو **(...)** حدث خطير وقع في العقد الماضي من السنين وتمثل إنتشار الأتمتة الذي لا يزال في مهده. نحن نعلم بالفعل، دون أن نكون قادرين حقاً على تخيل ذلك، إنه في غضون بضع سنوات ستكون المصانع قد أُفرغت من الناس، وأن البشرية ستكون متحررة من الروابط القديمة التي ربطتها مباشرة بالطبيعة ومن عبء العمل ونير الضرورة. يتعلق الأمر هنا أيضاً، بمسألة جانب أساسي من الوجود البشري **(...)** ألا وهي الرغبة في حياة سهلة شبيهة بحياة الآلهة خالية من الكدح والعمل وهي رغبة قديمة قدم التاريخ التقليدي **(...)** قد يبدو الأمر كما لو أن التقدم التقني وحده حقق ما حلمت به جميع أجيال الجنس البشري. لكن هذا المظهر خادع. فقد بدأت الحداثة في القرن السابع عشر مع التمجيد النظري للعمل وانتهت في بداية هذا القرن بتحويل المجتمع ككل إلى مجتمع عامل. وكما هو الحال في تحقيق رغبات الحكايات الخرافية، يلتقي تحقيق الحلم القديم ضمن سياق يكون فيه للبركة التي حلمت بها تأثير لعنة. فبعد كل شيء، تعلق الأمر بتحرير مجتمع عامل من قيود العمل، وهذا المجتمع لا يكاد يعرف من الإشاعات الأنشطة الأعلى والأكثر أهمية من العمل، التي تجعله جدير بهذا التحرر **(...)** وما هو قادم أمامنا هو منظر مجتمع عامل تخلص من العمل الذي هو المهارة الوحيدة التي يفهمها. هل يوجد أمر مصيري أهم من هذا؟ **(أرندت)**.

---

(١) كتاب نشرته المفكرة هانا أرندت في ١٩٥٨ عرضت فيه وجهة نظرها حول شروط حياة البشر.**(المترجم)**.

من الواضح أن أيديولوجيي الرأسمالية عرفوا نظامهم الخاص بشكل سيئ للغاية. ويرجع ذلك أساساً إلى حقيقة أنهم نظروا إليه بوصفه بداهة ومن منطلق غير تاريخي، أي أنهم عملوا مع فئات علم الاقتصاد الوجودية الخالدة، الأمر الذي دفع كينز بالفعل إلى التفكير في المشكلات التي حللها بوصفها بنتيجة لعملية تطوير لا رجعة فيها ومنعه من التعامل معها بوصفها من «الحالات المحتملة» في حالة اجتماعية خالدة حددت شكل المجتمع. بالمقابل أقرت هانا أرندت أن تمجيد العمل على الأقل لم يبدأ إلا في القرن السابع عشر، لكن كينز، الوفي لتقاليد الليبرالية، أعاد تفسير «المهمة الاقتصادية» المشؤومة، التي ليست سوى نظام فرض مقتضيات الرأسمالية، بوصفها «الحالة الطبيعية» العامة، حيث تصارع حتى «أدنى أشكال الحياة» وفقًا للمعايير الرأسمالية للحفاظ على الذات (في الواقع، ومع ذلك، يجب أن يطلق على جميع الحيوانات لقب الفاشل، لأن «الحفاظ على الذات» لا يعدو أن يكون إلا نشاط مضطرب يخدم الذات).

كما كرر كينز، بلا معنى، الكذبة الليبرالية القديمة حول الزيادة الدائمة في الرفاهية من خلال اقتصاد السوق، التي لم تلاحظها الغالبية العظمى من الناس حتى اليوم؛ وهكذا فإن الفائض المستقبلي لـ «العمل» يبدو بالنسبة له مجرد إطالة لنفس الزيادة في مستوى المعيشة التي يقال إن «العلم والفائدة المركبة» يقودان إليها دائماً. كما ادعى أن تقادم «العمل» القادم، من الناحية الاقتصادية، ليس أكثر من مشكلة تكيف بسيطة داخل النظام الاجتماعي القائم، في حين أن نهاية «المهمة الاقتصادية» في الحقيقة لا يمكن إلا أن تكون زوال الرأسمالية نفسها. هل اعتقد كينز بجدية أن هذا النظام سيتخلى ببساطة عن مادته البشرية وينام بسلام؟

بالتأكيد، لا يمكن الاستهانة بانضباط العمل الداخلي بوصفه مشكلة نفسية وثقافية عندما يأخذ نظام «العمل المجرد» نفسه إلى حد العبث. لكن مهمة «إبقاء المرء مشغولاً» ليست مخيفة بشكل رهيب، إذ لم يعد هذا يعني النشاط المغترب لهدف «الآلة البديعة» في حد ذاته. إن حقيقة أن الشخص الذي أصبح «عاطلاً عن العمل» بطريقة رأسمالية لا يحدق إلى خارج النافذة إلى أن يموت

أخيراً ويخرج من معاناته، غالباً ما تكون صحيحة بما فيه الكفاية بالنسبة للحطام المحترق الذي خلفه الاقتصاد مدى الحياة والفوضى بعد بلوغ الحد الأدنى للسن؛ لكن على الرغم من كل شيء تظل عملية التكييف محدودة من البداية وباهتة طوال الوقت إذ لا يعرف البشر إلا الركض إلى «العمل» لأنه بخلاف ذلك لن يكون لديهم أي علاقة على الإطلاق بأنفسهم. ولا يزال السبب الرئيسي للعبودية الطوعية تحت نير الأسواق المجهولة هو «الإكراه الصامت الذي تفرضه الظروف» (ماركس)، الذي يدفع الأشخاص المحرومين من جميع الوسائل والعلاقات الاجتماعية التي يقررونها إنفسهم إلى الاستسلام لشكل مكروه من النشاط، وإلا فإنهم يُحرمون من شروط وجودهم.

ما تم استيعابه ليس «العمل المجرد» في حد ذاته، بل العمل الذي ينشأ عنه الشكل العام «لكسب المال» والمنافسة. لهذا السبب فمن الوارد إن التبعية الثقافية للناس عندما يبلى «العمل» ليست سوى مشكلة ثانوية؛ المشكلة الرئيسية هي أن «الفائضين» بشكل دائم وبنيوي يُطردون من نظام «كسب المال» والمنافسة دون أن يتوقف هذا النظام عن كونه شرطاً لوجودهم. وهنا يفتقد كل من كينز وأرندت تماماً حقيقة أن عقلانية العمل غير قادرة بشكل أساسي على ترجمة الأتمتة إلى تخفيض مماثل في «العمل المجرد» (إلى خمسة عشر ساعة في الأسبوع في نظر كينز، ولأسباب علاجية فقط!). هذا الخطأ الفادح ممكن فقط لأن الإكراه الحديث على العمل مشتق من العمى الأيديولوجي الليبرالي من الضرورة «الطبيعية» لزيادة الرفاهية المادية بدلاً من الغاية المجردة في حد نفسها لآلة العالم، بحيث يكون التدفق الآلي للثروة المادية عندئذٍ دون عوائق كما يجب تقليل وقت العمل «بشكل طبيعي» أكثر فأكثر إلى أن يقارب على الاندثار.

ومع ذلك، فإن العكس هو الصحيح، لأنه وفق حساب الأعمال القائمة على عمل رجل آلي سيظل (كما هو الحال لدى راثناو) هناك عامل أخير متبقٍ، ويفضل أن يكون على مدار الساعة في حين يتم لفظ الفائضين ويُحرمون، من حيث المبدأ، من الحصول على قطعة خبز. هذا هو المسار الوحيد الممكن للأتمتة في الرأسمالية حيث لا

تعني البطالة الضخمة بأي حال توفر رفاهية تتمتع بها الجماهير، بل فقر عام أو الموت الجماعي في حال وصلت الأمور إلى نتيجتها الأخيرة. وهذا متوافق تماماً منذ البداية مع عقلانية إدارة الأعمال التي ستدمر نفسها في حال استمرت الأتمتة وستعطل آليات التعويض التي كانت معتمدة حتى الآن. وقد كانت هانا آرندت محقة حين استخدمت تعبير «مصيري» لوصف تجاوز المجتمع العامل لمرحلة ضرورة العمل، لكن بيانها لن يكون صحيحاً إلا حين لا تعتبره تنبؤاً ثقافياً خالصاً، بل حين تقرؤه بوصفه في المقام الأول أزمة اقتصادية واجتماعية ضخمة وليس أزمة عابرة، بل إنهياراً تاريخياً لنظام، إذ إن «العمل» الذي تم تجاوزه ليس إلا الجوهر الوثني لرأس المال في حد ذاته.

لكن المجال العام والمؤسسات البرجوازية التي تتغلغل حتى النخاع من خلال خدمة الآلة الاجتماعية الرأسمالية، ومن هذا سبب وجودها، لم يستطع (ولا يزال عاجز حتى اليوم) أن يسمح بمثل هذا الفكر، بقدر ضئيل مثل كتلة العمال المأجورين الذين يتم معايرتهم وفقًا للموضوع وشكل حركة المرور لنظام إنتاج السلع. ومع ذلك، كانت هناك أصوات فردية حذرت من كارثة اجتماعية واقتصادية جديدة وغير مسبوقة للرأسمالية في أعقاب الأتمتة، حتى لو ظل السياق الرسمي الداخلي (والهوية الأساسية) لـ «العمل» والمال ورأس المال غريبين عنهم، إذ غلب على حججهم الطابع الأخلاقي. ويأتي هنا في المقام الأول نوربرت فينر (١٨٩٤-١٩٦٤)،[1] وربما كان أبرز مؤسسي علم التحكم الآلي. ففي الطبعة الأولى من كتابه الشهير حول هذا العلم الجديد، الذي نُشر بعد فترة وجيزة من الحرب العالمية الثانية، توقع عواقب جذرية وكان متشائم للغاية لأنه عرف المزيد عن إمكانات الأتمتة أكثر مما تحدث عنه كينز أو أرندت:

إن المصنع الأوتوماتيكي وخط التجميع دون تشغيل بشري بعيدون عنا فقط بقدر ما نرغب في بذل قدر كبير من الجهد في بنائهما. خذ، على سبيل المثال، تطور

---

(١) Norbert Wiener (١٨٩٤-١٩٦٤): عالم رياضيات من الولايات المتحدة، ومُنظر، يُعد مؤسس علمي السيبرنيتيك ومبتدع فكرة التغذية الراجعة .(المترجم)

تكنولوجيا الرادار في الحرب العالمية الثانية **(...)** قد يكون من الجيد جداً للبشرية أن تمتلك آلات تخفف عنها الحاجة لأداء المهام الوضيعة وغير الممتعة، أو قد لا يكون هذا جيداً. لا يمكنني الجزم. لا يمكن أن يكون من الجيد تقييم موازين القوى الجديدة هذه من حيث السوق، والمال الذي يُجنى **(...)** ربما يمكنني شرح خلفية الوضع الحالي بالقول إن الثورة الصناعية الأولى، المتمثلة «بالمصانع الشيطانية المشؤومة،» أدت إلى انحطاط الذراع البشرية بسبب المنافسة مع الآلة **(...)** كما إن الثورة الصناعية الحديثة متجهة بشكل مماثل إلى الحط من العقل البشري على الأقل فيما يتعلق بقراراته الأكثر بساطة وذات الطابع الروتيني.

وكما نجا النجار الماهر والميكانيكي الماهر والخياط الماهر إلى حد ما من الثورة الصناعية الأولى، فمن الوارد أن العالم الماهر والمدير الماهر سينجوان من الثورة الصناعية الثانية. ومع ذلك، وبالنظر إلى اكتمال الثورة الثانية، فإن الإنسان العادي الذي يتمتع بمهارة متوسطة أو أقل ليس لديه ما يبيعه مما يستحق مال أي شخص. الجواب البديهي هو أنه يجب أن يكون لدينا مجتمع يقوم على القيم الإنسانية وليس على البيع والشراء. ونحن نحتاج، من أجل تحقيق هذا المجتمع، إلى الكثير من التخطيط والنضال، التي، إن سارت الأمور على أفضل وجه، يجب أن يتم تنفيذها على مستوى الأفكار، و،إذا لم يكن الأمر كذلك فمن يعرف كيف؟ **(...)** إن أفضل ما يمكننا فعله هو محاولة جعل الجمهور يفهم اتجاه وحالة العمل الحالي **(...)** أكتب هذا في عام ١٩٤٧ ويجب أن أقول إن هناك أملاً ضعيفاً للغاية. **(فينر).**

في رأي فينر، أن حدود الثورة الصناعية الثانية المرئية بالفعل مع الثورة الصناعية الثالثة التي لا تزال غير مرئية غير واضحة هنا، وهواعتقد إنها لا تعدو أن تكون إلا نتيجة للثورة الصناعية الثانية. وبطبيعة الحال فإن الثورات الصناعية مبنية بعضها على البعض، وهناك مراحل وتحولات وسيطة، لأن المنافسة تفرض باستمرار ابتكارات تكنولوجية. ولكن عند النظر إليها على نطاق واسع من التنمية طويلة الأجل، يمكن تحديد أنماط متماسكة، على أساس تكنولوجي محدد للغاية، تشكل حقبة اجتماعية اقتصادية محددة.

وإن كانت الثورة الصناعية الأولى قد تميزت إنتشار استخدام الفحم الحجري وقوة البخار، التي جذبت إليها أنقاض المنتجين الحرفيين التقليديين، فإن الثورة الصناعية الثانية قامت على أساس المحرك الانفجاري، وخط التجميع وعلم إدارة العمل، بالارتباط مع الانقسام الاجتماعي الاقتصادي في حقبة الحرب العالمية الثانية ذات الطابع الصناعي وبالازدهار وفق نموذج فورد في الحقبة التالية للحرب. وكان على الثورة الصناعية الثالثة أن تجد قاعدتها التقنية في المجال الإلكتروني وعلم المعلوماتية، بهدف الوصول إلى مرحلة نوعية جديدة من البطالة الضخمة وأزمة النظام المرتبطة بها. وقد ثبت صحة تشاؤم فينر القديم بخصوص الإمكانية التي بينتها أبحاثه في أن التطوير الإلكتروني - المعلوماتي للإنتاج لم يعد قادراً على التوافق مع نمط الإنتاج المهيمن على قاعدة أسواق العمل؛ أما تلميحاته التي عجز من خلالها عن رؤية التباين بين الثورتين الثانية والثالثة بشكل واضح، فظلت بلا تأثير، وهذا ليس بالأمر الغريب، ففي عام ١٩٤٧ كان ما زال هناك متسع من الوقت لفرض نموذج فورد.

في عام ١٩٦٥، في ذروة الازدهار، عقد اتحاد التعدين الألماني وهو أحد أكبر النقابات العمالية في العالم، مؤتمر تحت عنوان «الأتمتة المخاطر والفرص،» تم توثيقه في مجلدين ضخمين. وعلى الرغم من وجود حديث بالفعل عن أجهزة الكمبيوتر الإلكترونية وإمكانات جديدة للترشيد، فقد نُظر إلى مستقبل الثورة الصناعية الثالثة بعيون فوردية تضمنت فكرة العمالة الجماعية «المشبعة». ساد التفاؤل، كما ظهر بالفعل من خلال تبني التفكير الرأسمالي الأبدي حول «المخاطر والفرص»، حيث ظهرت «المخاطر» على الدوام فقط بوصفها دلالة على «الفرص» العظيمة بهدف تبرير مسار الأشياء الرأسمالية مسبقًا. قال رئيس اتحاد نقابات التعدين آنذاك أوتو برينر (١٩٠٧-١٩٧٢) بكل أريحية:

«كان لدينا، في جمهورية ألمانيا الاتحادية، عمالة كاملة على مدى سنوات على الرغم من الأتمتة والمكننة (...) والنقابات العمالية ليست بأي حال من بين أولئك الذين يتوقعون بطالة جماعية حتمية نتيجة الأتمتة وغيرها من أشكال التقدم التقني (...) بل إن النقابات العمالية عدت التقدم التقني أداة ضرورية لتحقيق مستوى

معيشي أعلى للجميع **(...)** كما إن مستقبل التكنولوجيا الفائقة يفرض أيضاً مهاماً جديدة على النقابات العمالية. ومع ذلك، تدعي النقابات العمالية أنها دفعت بالفعل دفعات مقدمة كبيرة لتأمين التوظيف الكامل من خلال سياساتها الناجحة بصدد الأجور والرواتب ووقت العمل في الماضي. لكن لم يتمكن أرباب العمل تقنياً حتى الآن، من تأمين مطالب العمال بتوفير وظائف متساوية القيمة **(...)» (برينر).**

من الواضح أن الرؤية النقابية للمستقبل تتكون فقط، كما كان حال الجدل الفوردي حول الترشيد في العقد الثالث من القرن الماضي، من ربط نفسها بالثورة التكنولوجية للرأسمالية التي لا تزال غامضة وإعادة تفسيرها بطريقة ملطفة وتغذية الأمل في حقبة جديدة تتضمن التغلب على الترشيد والأتمتة من خلال المشاركة الإيجابية. كان ممثلو المؤسسات الدولية في هذا المؤتمر أكثر تفاؤلاً، بل وابتهاجاً، وفقا لجيف رينز، العضو البارز في منظمة العمل الدولية في جنيف:

«جعلت التطورات التكنولوجية الهائلة التي حدثت في الماضي القريب من الممكن إنتاج فيضان متزايد باستمرار من السلع لتلبية احتياجات الناس وإرضاء رغباتهم. يمكننا الآن، وهذه سابقة، التفكير في كيفية مواجهة اشتداد الرغبة في استخدام الإنتاجية **(...)**، إذ إنه مع زيادة وقت الفراغ، كما هو متوقع، ستكون هناك أيضاً المزيد من الفرص لاستخدام هذا الوقت بشكل بناء. ويمكن للنقابات العمالية على وجه الخصوص أن تلعب دوراً هاماً في هذا التطور، إذ يتم تشكيلها وتوجيهها من قبل العمال أنفسهم، ومن ثم فهي في وضع مثالي لإعداد وتنفيذ البرامج التي يمكن أن تقود العاملين إلى حياة أكثر ثراءً وإشباعاً. إن الحركة النقابية في وضع أفضل لتحديد التسلية التي تهم أعضائها وتشكيل برامجها وفقاً لذلك. وهذا يطرح على الحركة النقابية اليوم مهمة كبيرة بالتأكيد.» **(رينز).**

وضمن إطار هذا التفاؤل العبثي الذي أراد تصوير النقابات في المستقبلعلى إنها نوع من جهة منظمة للمعنى في مجتمع وقت الفراغ القادم، قال ميكائيل هاريس، نائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتطوير[1]:

---

(١) منتدى مكون من ٣٧ دولة تتبنى نظام السوق تضع المعايير للتطوير المستدام. **(المترجم).**

«ربما حظيت إمكانات التكنولوجيا الحديثة باهتمام أقل من مخاطرها. ومع ذلك، أدت التطورات الأخيرة في الإنتاجية إلى زيادات مطردة في مستويات المعيشة في تلك البلدان التي اعتمدت التقنيات الجديدة. لا شيء يبرر افتراض أن الأمر يمكن أن يكون مغايراً مع الأتمتة.» (هاريس).

تم التعبير، مع جهل بعيد المدى بكل السياقات الاقتصادية، بقوة عن محاولة رؤية الثورة الصناعية الثالثة القادمة فقط من منظور الطفرة الفوردية، التي كانت بالفعل في حالة تضاؤل، وعدها امتداداً لها. وقد رعى العديد من علماء الاجتماع مثل هذه التوقعات. وكان عالم الاجتماع الفرنسي جان فوراستية (١٩٠٧-١٩٩٠) من أشهر المتفائلين المحترفين في هذا المجال الذي قيم بشكل عال التقصير المحدود للغاية لوقت العمل في مراكز الازدهار الفوردي في القرن التالي:

«ثمة اعتقاد شائع بشكل عام الآن مفاده أنه في المستقبل القريب، سيتمكن الشخص العادي في البلدان المتقدمة اقتصادياً من تلبية احتياجاته من خلال العمل ٣٠ ساعة في الأسبوع (...)؛ على أي حال، فإن التقدم في العلوم والتكنولوجيا الذي أُحرز في الدول الغربية على مدى السنوات العشر الماضية يجعل وجهة النظر هذه تبدو مبررة تماماً (...)؛ ودون تحديد تاريخ بعينه، يمكن افتراض أنه يمكن التوفيق بين ٣٠ ساعة عمل في الأسبوع و٤٠ أسبوع عمل في السنة. ينتج عن ذلك ٣٠×٤٠ أي ما يساوي ١٢٠٠ ساعة عمل سنوياً (...) ونظراً لأن عمر الشخص العادي يبلغ ٨٠ عاماً تقريباً (...)، سيخصص أحفادنا ست ساعات فقط من أصل ١٠٠ ساعة للعمل في الإنتاج، الذي استهلك تقريباً لآلاف السنين كل القوة البدنية والنشاط العقلي لملايين من أسلافنا. لذلك نحن نختبر حالياً كيف يتغير الناس من حالة محدودية الوقت إلى حالة توفر الوقت.» (فوراستية).

تجاهل فوراستية الذي وصف رؤيته المتفائلة للمستقبل بـ«٤٠.٠٠٠ ساعة» (لم يعد الإنسان بحاجة إلى العمل طوال حياته أكثر من هذا)، مثل زملائه من النقابة الاقتصادية والفلسفية، تماماً المنطق الرأسمالي بهدف الربط بين «التقدم

التقني» وتقصير «وقت العمل» ببعضهما البعض بشكل مباشر، وتزوير التاريخ الاجتماعي للبشرية بالتلميح إلى أن البشر ما قبل الحداثة أمضوا «آلاف السنين» في «العمل» بينما العكس هو الصحيح في الواقع؛ ففي نهاية المطاف، كانت الرأسمالية هي أول من طور النزعة العبثية لزيادة القوة الإنتاجية لغرض وحيد هو تحويل أكبر قدر من حياة المرء بأكملها إلى «عمل». وفي حين ناقش كينز وهانا أرندت على الأقل المشكلات الثقافية والاجتماعية والنفسية لتطور القوى الإنتاجية التي تتخطى «مجتمع العمل» لا نجد لدى فوراستية سوى سذاجة الاعتقاد الجامح بالتكنولوجيا وبالمعجزات التي تبدو غريبة من وجهة نظر اليوم:

«الآن سوف نكون قادرين على رفع درجة إتقان الأشخاص العاديين، وزيادة قدراتهم، والتقليل من إرهاقهم أو حتى القضاء عليه (!) والتأثير على تكوينهم الجيني (...) ففي علم الأحياء الحيوانية والنباتية لدينا بالفعل ماشية للذبح التي لو امتلكها الأجداد لعدوا الأمر سحراً، فلدينا خوخ يزن ٥٠٠ جرام وتفاح يزن ١ كجم (...). وفي عام ١٩٦٥، أُطلقت محطة هانفورد للطاقة النووية، وهي أعطت مؤشراً جيداً عن الشكل الذي ستبدو عليه محطات الطاقة الهائلة في المستقبل القريب.» (فوراستية).

ثمة شيء مخيف في هذه النشوة حين تفكر في أن الاعتقاد الليبرالي والاشتراكي المختزل تقنياً وتكنوقراطياً في تقدم القرن التاسع عشر قد تلاشى بالفعل بشكل كارثي في أوقات الحروب العالمية ذات الطابع الصناعي والأزمة الاقتصادية العالمية. غير إن المرحلة القصيرة من الازدهار الفوردي بعد عام ١٩٥٠ أنتجت مرة أخرى صورة لاحقة لهذا الأمل التكنوقراطي في الوعي الاجتماعي. بتفاؤله السطحي، كان فوراستيه بالتأكيد في سياق الطوباوية التكنولوجية الفوردية التي انتشرت في ذلك الوقت بالاعتماد على مستوى ثقافي متدنٍ. كان التصور حول «التخلص من التعب» بالاعتماد على التكنولوجيا متوافقاً إلى حد ما مع التصورات المعاصرة في تلك الفترة التي انتشرت في الكتابات حول التقانة، وفي روايات الخيال

العلمي، وتضمنت تحول التغذية للاعتماد على حبات مثل الأدوية، أو طريق سريع فوق البحر، أو آلة حلاقة تعمل بمفاعل نووي مُصغر.

ترشيد الإنسان

حدث المسار الحقيقي للثورة الصناعية، كما أظهر التاريخ منذ أواخر القرن الثامن عشر، بشكل غير متساو مع فترات حضانة متفاوتة الطول، إذ إن ظهور تكنولوجيات جديدة لا يؤدي على الفور إلى «بدء» عملية الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي المقابلة؛ وتتطلب التكنولوجيا الأساسية ذات الصلة نفسها فترة معينة من النضج والوساطة مع الابتكارات على مستويات أخرى. يعود اختراع السيارة إلى العقد الثامن من القرن التاسع عشر، ولكن قرابة عام ١٩٥٠ تم وضع الأساس للثورة الصناعية الثانية التي أعقبت المحاولة الأولى التي فشلت وشهدت الأزمة الاقتصادية العالمية اختراقها العالمي في وقت لاحق. لقد وفر مثل هذا التقدم غير المتكافئ، الذي امتد لأكثر من نصف قرن، مجالاً لتفسيرات متنوعة ومتناقضة، حتى ظهرت الشخصية الحقيقية للاضطراب التاريخي.

حدثت الابتكارات التكنولوجية للثورة الصناعية الثالثة في وقت ما كان اختراق الثورة الصناعية الثانية قد اكتمل. ويمكن بسهولة وصف الجودة ذات الصلة للطفرات الرئيسية الثلاثة للتنمية الصناعية فيما يتعلق بالنشاط في عملية الإنتاج الرأسمالي فإذا كان المحتوى الرئيسي للثورة الصناعية الأولى هو استبدال قوة العضلات البشرية بقوة الآلة، فإن خاصية الثورة الصناعية الثانية أنها نشطت في نشر نظام العمل الآلي بهدف «ترشيد» العمل البشري أو جعله آلياً، إن جاز التعبير. وحينئذٍ يمكن أن تكون السمة المركزية للثورة الصناعية الثالثة هي جعل العمالة البشرية غير ضرورية في عملية الإنتاج الصناعي بشكل كامل، وترشيدها من خلال أنظمة التحكم الآلي والمعلوماتية.

كان هناك، في الأساس، ابتكاران حاسمان في هذا المجال. فمن جهة، كانت هناك حاجة إلى شكل جديد من «العلم التنظيمي» ليس «علم العمل»

بالمعنى الذي طرحه فورد وتايلور بل علم يتجاوز هذا، ولكنه كان «علم للتحكم» بالتجمعات التكنولوجية والاقتصادية ومن ثم مستقل عن «اعتماد الإنسان على الأعصاب والعضلات والدماغ»، وكان فكرة مجردة تماماً لتنظيم «العمليات» النظامية بجميع أنواعها. وقد وجد هذا نفسه في علم التحكم الآلي (السيبرنيتيك). وهذا مصطلح صاغه نوربرت فينر في كتابه عام ١٩٤٨ الذي حمل نفس الاسم (وفق الكلمة اليونانية القديمة التي تعني «فن التوجيه»). استخدم فينر هذا المصطلح للإشارة إلى علم تم إنشاؤه حديثاً ألغى الحدود بين الرياضيات والتكنولوجيا وعلم الأحياء (الفيزيولوجيا العصبية)، التي تعاملت مع «قوانين الآليات الوظيفية»، وهو فرع متعدد التخصصات من العلوم مصمم للوظيفة الرأسمالية. يمكن لهذا العلم بعد نقله إلى علم الاجتماع أن يعني فقط التكنوقراطية الاجتماعية على نطاق واسع، والأتمتة التكنولوجية، و«ترشيد» العمل البشري اقتصادياً. تعامل الجهاز المفاهيمي لعلم التحكم الآلي، كما دخل منذ ذلك الحين في المفردات العامة، مع الروابط بين الاتصالات والمعلومات والتخزين والتغذية الراجعة أو «ردود الأفعال» بطريقة محددة للغاية اهتمت بالتنظيم التلقائي. وفي أول عرض شامل للعلم الجديد، الذي سرعان ما اتضح، قيل عن أصله ومحتواه، بدءاً من منشور فينر المفاهيمي:

«كان لظهور هذا الكتاب تأثير جرثومة متبلورة في محلول مفرط التشبع فتراكمت بلورات دفعة واحدة، إن جاز التعبير، وتشكل فجأة كل ما كان «في الهواء» في أكثر المناطق تنوعاً وفي أكثر البلدان تنوعاً واندمج. وكان علم «علم التحكم الآلي» هناك! (...) كان هناك ما يسمى بـ «تقنية التحكم»، أي نظرية أجهزة التحكم التقنية، وتركيبتها وإدخالها في الصناعة (...) كما بدأ تطور مماثل في علم الأحياء وعلم وظائف الأعضاء، لكن في اتجاه راجع. كان من المعروف منذ زمن طويل أن ضبط تنظيم الأحداث الفيزيولوجية يلعب دوراً بارزاً (...) بعدها باشر بعض علماء وظائف الأعضاء والبيولوجيا البحث عن مناهج، تمكنهم من وصف تصرف العضوية والتفاعل المعقد للأحداث الفيزيولوجية

لدى الكائنات، وكذلك استخدام المفاهيم وفي المقام الأول المناهج الرياضية، وكان من رواد هذا التوجه في ألمانيا عالم وظائف الأعضاء من مدينة ميونخ ر. فاغنر الذي بدأ الخوض في هذا المجال منذ ١٩٢٥. ومع النمو السريع في علم الاتصالات في العالم، الذي كان عليه التوسع لتغطية مسافات شاسعة، برزت أمام تقنيي الاتصالات مشاكل من نمط جديد مثل كيف يمكن للمرء نقل قدر أقصى من الأخبار إلى مسافات بعيدة بتكلفة محدودة؟ ما الدور الذي تلعبه في ذلك الاضطرابات الحتمية؟ كيف يمكن الحد من هذه الاضطرابات؟ **(...)** وبرزت في هذا المجال مسائل تتعلق بصوغ الأخبار، وكذلك مسائل تتعلق باللغة، وبالخط وبتشفير الأنباء وبالتعرف على الإشارات **(...)** ومن خلال هذه الأبحاث اكتشف المرء مفهوم «المعلومات» الجديد ودققه. وتطورفرع علمي هو نظرية المعلومات وهو علم في أرض مجهولة جمعت بين تقنيات الأخبار، ونظريات اللغة، ومنطق الرموز، والرياضيات وما إلى ذلك اكتست أهمية متزايدة في تقنية الضبط وفي البيولوجيا **(...)** وقد اقتضى هذا في الواقع العمل على توحيد المعطيات ضمن سياق مشترك **(...)** **(فلشتنر)**.

تكررت الاستعارة الرأسمالية القديمة لمفهوم لآلة لوصف السياق العالمي بشكل عام، التي وجدت بالفعل تعبيرها المحدد في الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية، في علم التحكم الآلي في تعريفها بوصفه «علم رسمي عام للآلات»، حيث تم التعبير عنها صراحةً إن «الآلات» تشمل الكائنات الحية والمجتمعات والاقتصادات الوطنية وما شابه ذلك» **(فلتشنر)**. عرّف نوربرت فينر نفسه علمه في مؤتمر عقد عام ١٩٦٠ على النحو التالي: «إن علم التحكم الآلي هو علم التحكم والمعلومات، بغض النظر عما إذا كانت مسألة كائنات حية أو آلات» **(مقتبس عن فلتشنر)**. ومن المفارقات، مع ذلك، أن «علم الآلة» الشامل بالتحديد هذاهو الذي ألغى دور الإنسان بوصفه آلة رأسمالية، وبالتحديد أدى «علم التحكم» هذا في النهاية إلى إخراج الرأسمالية عن السيطرة، كما توقع فينر نفسه.

من ناحية أخرى، كان هناك، حرفياً، حاجة إلى نوع جديد من الآلات لجعل علم التحكم الآلي فعال على نطاق واسع ولإطلاق الثورة الصناعية الثالثة. كان هذا النوع الجديد من الآلات هو الآلة الحاسبة الأوتوماتيكية، وهي آلة الحساب الإلكترونية، التي ارتبط تطويرها، منذ البداية، ارتباطاً وثيقاً بولادة علم التحكم الآلي. إن هذا التصور للفكرة والأشكال البسيطة لتنفيذها قديمة جداً. كانت الاعتبارات الرياضية لهذا موجودة بالفعل في العصور الوسطى. وقد تابع لايبنيز[1] برنامج «الطابع الرسمي العالمي» للعالم فيما يتعلق ببناء الآلات الحاسبة. توقفت كل هذه الخيارات في مهدها بسبب «سعة الذاكرة» غير الكافية وبطء سرعات المعالجة. فبعد كل شيء، عملت الأنوال الميكانيكية بالفعل، في الثورة الصناعية الأولى،عبر التحكم بها من خلال البطاقات المُثَقَبة، إذ استخدم بونشون الورق المُثقب نحو عام ١٧٢٥ لنقل الأنماط ميكانيكياً **(...)** وفي عام ١٨٠٥، قام جاكار بتحسين التحكم في بطاقة التثقيب عن طريق ربط البطاقات المثقبة واحدة تلو الأخرى، وكانت تلك خطوة أولى في معالجة البيانات (Coy 1985)**.** وفي عام ١٨٩٠، عشية الثورة الصناعية الثانية، اخترع المهندس الألماني الأمريكي هيرمان هوليريث **(١٨٦٠-١٩٢٩)** آلة البطاقات المثقبة. ولكن في القرن العشرين فقط دخلت الفكرة الأساسية في جدول أعمال التطور التكنولوجي والعلمي في الرأسمالية بطريقة كبيرة. ففي عام ١٩٣٦، ابتكر عالم الرياضيات الإنكليزي أ.م.تورنج النموذج المفاهيمي لآلة سميت باسمه، والتي صاغت «مفهوم القابلية للتنبؤ أو قابلية البناء» **(**Coy 1985**):**

آلة تورنج هي **(...)** نموذج رياضي لآلة حسابية. باستخدام برنامج مناسب، قادر على إجراء أي عملية حسابية يمكن لأي شخص تنفيذها عن طريق الكتابة على الورق **(...)** أصبح من الواضح، لاحقاً، أن نموذج هذه الآلة

---

(١) غوتفريد لا يبنتز **(١٦٤٦-١٧١٦)** فيلسوف وعالم طبيعة ورياضيات ألماني، أسس علم التفاضل والتكامل بشكل مستقل عن نيوتن، اهتم بصنع الآلات الحاسبة الميكانيكية. **(المترجم).**

الرياضية مكافئاً لكل عمليات الحساب المعروفة **(...)** وقد عرف تورنج جدوى الحاسب الآلي المحدد رياضياً، وهو عمل على مثل تلك الآلة في الحرب في قسم لفك الشفرة في الجيش البريطاني ضمن إطار «مشروع كولوسوس». وفي عام ١٩٤٧ تم بالاعتماد على هذا المشروع صنع أول حاسب بريطاني **(كوي)**.

«وفي عام، ١٩٣٦ أيضاً، صنع المهندس الألماني كونراد تسوس «آلة حاسبة رقمية» يمكنها «حل المعادلات للحسابات الثابتة تحت سيطرة البرنامج» **(كوي)**. سرعت الحرب العالمية الثانية من تطوير الآلات الحاسبة الإلكترونية لحساب مسارات المقذوفات، وفك رموز رسائل العدو، وأخيراً وليس آخراً، لصنع القنبلة الذرية. إذن حتى في الأساس التكنولوجي للثورة الصناعية الثالثة، كانت الحرب مرة أخرى والد كل الأشياء الرأسمالية. لكن أجهزة الكمبيوتر التي عملت بمساعدة أنبوب الإلكترون كانت لا تزال مرهقة ومعقدة للغاية لتصبح جزءاً من نوع جديد من الإنتاج الضخم. ففي عام ١٩٤٨، في الوقت نفسه الذي أنشأ فيه فينر علم التحكم الآلي، جاء الاختراق التقني الحاسم في مختبرات بيل في ضواحي نيويورك، حيث اخترع المهندسون جون باردين، ووالتر براتين ووليام شوكلي الترانزستور، الخلية العصبية لعصر المعلومات. ونالوا في عام ١٩٥٦ جائزة نوبل نتيجة لذلك. لقد تجنب الترانزستور، وهو عنصر مضخم إلكتروني مصنوع من مادة شبه موصلة، ضخ الحرارة لأنبوب الإلكترون ولم يكن أصغر كثيراً من البداية فحسب، بل قابل للتصغير بشكل متصاعد. وفي نهاية العقد السادس من القرن الماضي تم أخيراً إنشاء الشريحة من خلال دمج العديد من الترانزستورات وهكذا اكتملت جميع العناصر الأساسية للثورة الإلكترونية الدقيقة:

فيما يتعلق بنظرية الابتكار، فإن الترانزستور والتكنولوجيا الإلكترونية الدقيقة اللاحقة مثيران للاهتمام **(...)** فباعتبارهما ابتكارين أساسيين **(...)** فقد مثلا عنصرين حاسمين في التغيير الهيكلي التكنولوجي والتحكم الآلي في الآلات، الذي كانت عواقبه شاملة في نشر تكنولوجيا الإنتاج على نطاق واسع لدرجة تجعلنا نتحدث تقريباً عن «ثورة صناعية» **(...)»** (هالفمان).

لذلك لم يعد النقاش حول الأتمتة في أواخر العقد السادس وأوائل العقد السابع مجرد خيال علمي، بل كان له بالفعل خلفية تكنولوجية حقيقية في حين كانت الطفرة الفوردية لا تزال تتكشف. وسّع الترانزستور فجأة نطاق تطبيقات الضوابط الإلكترونية. ففي ذلك الاجتماع الذي عقدته نقابة التعدين في عام ١٩٦٥، قدم والتر ب. رويثر، رئيس نقابة عمال السيارات الأمريكية، تقريراً عن اتجاهات الأتمتة الجديدة الأولى:

«ما نشره اتحادنا، قبل عشر سنوات، ضمن ورقة بحثية عن تأثير الأتمتة، قدمنا فيه أيضاً بعض الأمثلة اللافتة للنظر، مثل المخرطة الآلية التي يمكنها ضبط أدوات القطع الخاصة بها أو استبدالها؛ والمخارط والحفارات التي يتم التحكم فيها بواسطة الأجهزة الإلكترونية أو الشريط المثقوب الذي يمكن أن يحل محل العمال ذوي المهارات العالية؛ ثم آلة ذات «ذاكرة إلكترونية» يمكنها دراسة العمود المرفقي ناقل الحركة عن كثب، وتحديد أي انحرافات وحفظها، ثم إيقاف العمود المرفقي وتصحيح الانحرافات تلقائياً **(...)** تظهر الصورة نفسها، بشكل أساسي، في جميع الصناعات تقريباً **(.. .)** من المتوقع حدوث زيادة في الإنتاج في كل مكان تقريباً، لكن التقدم التقني سوف يبطئ نمو العمالة أو حتى سيقلل منها» **(رويثر)**.

«ومع ذلك، كانت لا تزال هناك فترة حضانة معينة ضرورية للتطور، بمعنى سباق مزدوج كان هناك من ناحية، سباق بين توسع الأسواق الفوردية والعقلنة الإلكترونية الدقيقة الجديدة؛ بهدف الموازنة بين حساب التكلفة الاقتصادية والتصغير وما يرتبط بها من أجهزة كمبيوتر وأنظمة تحكم أرخص». وهكذا نضجت الثورة الصناعية الثالثة في رحم الثورة الصناعية الثانية:

«بدأت الأتمتة بتقنيات العمليات في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وصناعة الصلب والتعدين وإنتاج الطاقة وإنتاج الغذاء. كانت عملية أتمتة صناعة التعدين هي الأشد صعوبة بكثير نتيجة تعقد وتنوع خطوات الإنتاج ولهذا لم تبدأ إلا في أواسط العقد الثامن بعد إدخال المعالج الدقيق **(ميكروبروسيسور)** بوصفه قاعدة رخيصة لعملية التحكم والتشغيل». **(كوي)**.

مـع تجـاذب القـوى المتعارضـة في اتجاهـات مختلفـة في إعـادة الإنتـاج الاجتماعي، لم تكن العواقب النهائية للثورة الصناعية الثالثة واضحة بعـد، وبـدا التفاؤل التاريخي للنقابات والمنظرين مثل فوراستية بلا منازع عملياً. فعلى الرغم من أن التوسع الفوردي للأسواق قد استنفد نفسه بالفعل بحلـول نهايـة العقـد السابع، إلا أن موجات النقاش حول الأتمتة تراجعت في ذلـك الوقـت بعـد أن حرفت ما سميت بـ «أزمة النفط» الانتباه في البداية إلى اتجاه مختلـف. ولكـن لمـا أصبح واضحاً أن ظهور بطالة جماعية جديدة على نطاق عالمي لم يعد من الممكـن أن يكون فقـط بـسبب صـدمة أسـعار الـنفط، عـادت مجـدداً مـسألة العواقـب الاجتماعية والاقتصادية للأتمتة لكنها كانت أكثر إزعاجاً وأقل تفاؤلاً مقارنة بـما كان عليه الحال قبل خمسة عشر أو عشرين عاماً.

إن البطالة التي نتجت عن التطبيقات التكنولوجية أو ما سمي منـذ بدايـة العقد التاسع ببطالة جماعية «هيكليـة»، أظهـرت بـالتوازي مـع صـعود الثـورة الإلكترونية الدقيقة، أن التزايد المستمر بلا هوادة لخاصية لا بد أنها كانت مزعجة للغاية للوعي الرأسمالي، إذ أصبحت البطالة هيكلية بقدر ما ولم تعد تتوافـق مـع دورة الأعمال أو مع التضخم، لكنها نمت بثبات بغض النظر عن ذلك. لم يتباطأ النمو نسبياً فحسب، بل فرضت الدورة نفسها عـلى أنهـا تعـديل ضـعيف عـلى الزيادة الهائلة والمطلقة في البطالة الجماعية، التي كان من المقرر أن يزداد «أساسها» بـاطّراد حتـى نهايـة القـرن العـشرين. لقـد تحولـت هـذه المـشكلة إلى المـشكلة الاجتماعية الرئيسية، وإلى أزمة عالمية دائمة طغت على جميع المشاكل الأخـرى أو خلقتها بشكل متزايد.

لم تنتشر مقولة هانا أرندت عن «أزمة المجتمع العامل» لأول مرة فقط بين جمهور اجتماعي كبير، بل اكتست أيضاً نبرة تهديد.

ففي عام ١٩٨٣، نشرت نقابة عمال التعـدين دراسـة عـن البطالـة الجماعيـة التكنولوجية،عنوانه «الآلات لا تريدنا نحن البشر!» بدا الأمر مثيراً للشفقة مقارنـة

بالتفاؤل الذهبي لعام ١٩٦٥ بعد أن تبين أن التفكير النظري قاتم أو قاسٍ. وفي وقت مبكر من عام ١٩٧٧، كتب الفيلسوف غونتر أندرس عن «تقادم العمل البشري»:

«حسناً، لا يندرج غالبية العمال اليوم في فئة خدم الأتمتة. لكن هذا الاتجاه لا يمكن وقفه فبحلول عام ٢٠٠٠، من المتوقع أن يكون معظم العمال عمال أتمتة. بالطبع، هذا لا يعني أن كل شخص «مستعد للعمل» سيعمل على الأتمتة أو فيها. لأن هناك قاعدة صارمة تنص على أنه مع زيادة الأتمتة، يتناقص عدد العمال المطلوبين. بعبارة أخرى من المحتم أن يسقط حشد من العاطلين عن العمل بوصفهم المنتج الثاني للأتمتة **(...)** يوجد في اليابان بالفعل «مصانع لا يعمل فيها بشر». سينتشر هذا قريباً في مكان آخر، كما هو الحال بالنسبة للمكاتب التي لا يديرها بشر، إذ إن أجهزة الكمبيوتر اليوم **(...)** تحسب ملايين المرات أسرع من مصمميها **(...)** ألن تتحول البشرية إلى بروليتاريا ضخمة واحدة؟ **(...)**، إذ إن البطالة الوشيكة الآن ستجعل ما كان سائداً قبل ٥٠ عاماً يبدو غير ضار. إذا اعتبر المرء أن هذا كان بالفعل أحد الأسباب الرئيسية للاشتراكية الوطنية، فيمكن للمرء أن يفقد الشجاعة لتخيل ما سيحدث. ليس من المستحيل على الإطلاق أن توفر أفران الغاز في أوشفيتز **(**التي لم تكن منطقية من الناحية الاقتصادية**)** نماذج «للتغلب» على حقيقة أن هناك «عدد كبير جداً من الأشخاص» مقارنة بفرص العمل المتاحة.» **(**أندرس**)**.

تم هنا، برعب ينذر بالخطر، بالفعل استخلاص العواقب الأكثر قتامةً من الانهيار الوشيك لأسواق العمل، فعلى خطى الليبرالية

أشارت تخيلات الدمار ضد الجماهير الرأسمالية «الفائضة عن الحاجة» إلى أزمة التحول الكبرى في الثورة الصناعية الأولى. على أي حال، مثل العديد من النقاد قبله، وعلى الرغم من أن أندرس تحدث عرضاً من حين لآخر عن الرأسمالية، فإنه أرجع في النهاية المشكلة الكارثية إلى «التكنولوجيا» ومن ثم جعل الأمر يبدو كما لو أنه دون مخرج. صحيح إنه كان محقاً حين تحدث عن «استبداد

الآلات» (أندرس)؛ لكن فقط لأن هذه الآلات ربطت القوى المنتجة بنمط رأسمالي محدد لا ينحصر منطقه بالجانب التقني في حد ذاته، بل لأنه مرتبط بالمنطق النفعي للعمل المجرد. بينت حجج أندرس بشكل غير مباشر الطابع المدمر لمنطق إدارة الأعمال؛ إذ إنه من غير المعقول إن الآلات الموفرة للعمل في عام ١٩٧٧ ولا في عام ١٨٤٤ أو فى١٩٩٩تسببت في حد نفسها بمعاناة الكثير من البشر نتيجة لأسباب تقنية خالصة. فالأمر لا يتعلق بطبيعة التقنية، بل هو نتيجة شكل التنظيم الاجتماعي الذي يقود إلى هذه النتائج المنافية للعقل للتطور التقني.

لكن أندرس على الأقل سمى الفظاظة النظامية باسمها، حتى وإن فشل في إدراك السياق الاجتماعي والاقتصادي، بالمقابل لم يقترف رالف دارندورف جريمة قتل من قلبه الليبرالي بعد ذلك بخمس سنوات في المؤتمر الحادي والعشرين لعلماء الاجتماع الألمان، وقدم تبريراً فسر، «أزمة المجتمع العامل» بالطريقة الكلاسيكية للاقتصاد الأنجلوسكسوني بوصفها شأناً اقتصادياً، واقترح في الوقت نفسه بشكل غير مباشر «حلاً» سيئ الصيت، وإن كان مفكر الليبرالية المعاصرة العظيم لم يؤمن به حقاً:

«يتحدث الجميع عن البطالة، ويمكن للمرء أن يتفهم هذا. ففي أواخر منتصف العقد الثامن، كانت النسبة المئوية للأشخاص العاملين في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي العاطلين عن العمل ثلاثة إلى أربعة في المئة على الأكثر (...) أما اليوم، في عام ١٩٨٢، فقد بلغ متوسط العاطلين عن العمل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٠ في المئة (. ..) حاجج فريدريك فون هاييك أنه في اقتصاد السوق الحقيقي لا يمكن أن يكون هناك بطالة، ورأى أن سعر العمل سوف يستقر عند مستوى يخلق فرص عمل للجميع (...) وطالما لم تتغيرأبعاد الأجور الحقيقية، نجد أنهم يفسرون البطالة، لكنهم غير مناسبين لمكافحتها. الأجور الحقيقية التي نعرفها اليوم هي نتيجة لتطور طويل وهائل، (...) هو تطور حقوق المواطنة. وينطبق هذا بشكل خاص عندما نضيف

تدابير ضمان السلامة في العمل، وقبل كل شيء، ضمان الأمن الوظيفي، أي عندما نتحدث عن الدخل الحقيقي بالمعنى الواسع. كل هذه التطورات تجعل العمل مكلفاً. تعتمد البطالة على سعر العمالة (...)

ومن ثم، فإن النجاح المتزايد للعاملين هو القوة الدافعة لمجتمع العمل، مما يؤدي في النهاية إلى إلغائه (...) غالباً ما يقال إنه يمكن العثور على سبب البطالة غير الدوري بشكل واضح في التطورات التقنية. في الواقع، لا يمكن إنكار استبدال الوظائف بعمليات تقنية (...) ومع ذلك، وخلافاً لوجهة نظر العمال إلى المجتمع، فإن التقدم التقني ليس «قانوناً طبيعياً». إن الفرضية القائلة إن التكنولوجيا تدمر الوظائف ليست كافية. لقد أصبحت التكنولوجيا منذ فترة طويلة نتيجة للتطورات الاجتماعية وليست سبباً لها، وجزءاً من علاقات الإنتاج وليست قوة إنتاجية. ودون زيادة الأجور الحقيقية، سيبقى ذلك التطور التقني إلى حد كبير نظرياً. يتم إدخال الابتكارات التقنية لأنها أرخص؛ وهي ليست أرخص في حد نفسها، ولكن بالمقارنة مع العمل البشري. إن ما يسمى بالبطالة «الهيكلية» أو «التكنولوجية» هي، بالمعنى الدقيق للكلمة، البطالة بسبب الأفضلية السعرية للتكنولوجيا على العمالة». (داريندورف).

ها هي من جديد الخُزعبلات المعتادة لليبرالية الكلاسيكية التي لا تعرف الخجل. «فللأسف» يُشار إلى أن السبب «الحقيقي» للبؤس هو المستوى «المرتفع للغاية» للأجور الحقيقية. إن الوعي الليبرالي الميال إلى السيطرة يلجأ إلى السخرية فإن لم يكن هناك «تطور مع عواقب وخيمة» لـ «الحقوق الاجتماعية»، ولزيادة مستويات الأجور، ولتحسين السلامة والصحة المهنية، وما إلى ذلك، لما نجحت الحركة العمالية القديمة والدولة الاجتماعية إلى هذا الحد (وهي حققت في الواقع نتائج معتدلة للغاية)، فلن تكون هناك في الواقع مشكلة على الإطلاق. ولكن حصل ما كان يجب أن يحصل. أصبح العمل «مكلفاً للغاية» وها أنت في مواجهة وضع غير مريح! لذا فمن المنطقي أن تكون الشعارات الاقتصادية المتطرفة

«فعلياً» هي النظام اليومي فلتسقط الأجور ولتذهب المزايا الاجتماعية، ولا مزيد من «خردة» حقوق الحماية الاجتماعية! هـذا، المنطـق الليـبرالي الـذي يـستمر في صوت معسول، غير مرغوب فيه بأي حال من الأحوال، وأنت بالتأكيد لا تريد ذلك، ولا أحد منا يريد ذلك ولكن لسوء الحظ سيتعين عليك تحمل أي عواقب! تتصف هذه الحجة الزائفة بعبثية مضاعفة. وحتى إذا عاينـا الأمـر انطلاقـاً مـن جوهر النظام فإن خفض مستوى الأجور الحقيقية والمزايا الاجتماعية لا يمكن أن يوفر مخرجاً. إن فكرة عودة الجماهير الضخمة من الفقراء العاملين، كما يتمناه، في الحقيقة، الوعي الليبرالي من أعماق القلـب ستتلاشـى في الهـواء نتيجـة أسـباب اقتصادية موضوعية في ظل مـستوى الـتراكم الـذي وصـل إليـه نمـط الإنتـاج الرأسمالي في حال لم يكن هناك مقاومة اجتماعية. ويبدو إن دارينـدوف نـسي مـع بداية الأزمة الجديدة ما أنتجه الحوار الرأسمالي الداخلي منذ أكثر من مئة عام فـيما يتعلق بالتفكير الذاتي؛ ابتداءً باعتراف بيسمارك بضرورة «بعض عمليات التزييت الاجتماعية» وصولاً إلى إقرار فورد بالـضرورة المنهجـة للاسـتهلاك الجماهـيري للسيارات وللتجهيزات المنزلية وما إلى ذلك.

كرر دارينـدورف مغالطة نموذجية تميزت بالاقتصاد الجزئي والتفكـير مـا قبل الكينزي في علم الاقتصاد مفادها أن ما هو جيد عـلى المـستوى الاقتـصادي للشركة الفردية ويفيدها في غرض تأكيد مكانتها في المنافسة (خفـض التكلفـة)، ينبغي أن يكون له تأثير إيجابي على مستوى الاقتصاد الكـلي للتكـاثر الاجتماعـي العام باعتباره «اليد الخفية». لكن في الحقيقة فـإن التخفـيض الجـذري للأجـور الحقيقية على مستوى الإنتاج الفوردي يمكن أن يكون لـه آثـار اقتـصادية كليـة كارثية، ويجب أن يأتي بنتائج عكسية على مـستوى الأعـمال، لكـن يـتم تجاهلهـا ببساطة. فجأة تصرف دارينـدورف وكأنه لا يعـرف إلى أي مـدى صـار الـدخل الشامل في شكل نقود والاسـتهلاك الـشامل للبـضائع، الـذي تـم جلبـه بـشق الأنفس أمراً لا غنى عنه ولا مفر منه في تماسك الإنتاج الصناعي الـضخم، بـل أصبح بالفعل ضرورة لوجود الرأسمالية في حد نفسها.

من ناحية أخرى، انعكس تأثير الاقتصاد الكلي على متغيرات التدفق الاقتصادي، وعفا الزمن على الجدل الكينزي المتمركز، لأن تضخم النظام النقدي، ومفهوم الإنفاق بالعجز لحق به منذ فترة طويلة. لذلك يكون من الوارد إن مجرد الإصرار على هذا المفهوم، كما يمثله على وجه الخصوص المذهب الكينزي اليساري الأكاديمي حتى يومنا هذا، لم يعد يقدم حلاً، فقد تآكلت الكينزية بشكل كامل. لكن هذا يعني فقط إنه من الآن فصاعداً لم يعد من الممكن جعل منطق الاقتصاد الجزئي ومنطق الاقتصاد الكلي متطابقين. ففي حين دعت وجهة نظر الاقتصاد الجزئي إلى تخفيض جذري في الأجور الحقيقية والمزايا الاجتماعية في ظل الظروف الجديدة، فإن وجهة نظر الاقتصاد الكلي، كانت عكس ذلك، واقترحت زيادة أخرى في الدخل الجماعي حتى لا تعرض النمو للخطر. بعبارة أخرى لقد نضج التناقض الذاتي الداخلي للرأسمالية إلى صفة جديدة تكسر النظام. وبطبيعة الحال، لم يرغب الكينزيون ولا الليبراليون مثل داريندورف في استخلاص هذا الاستنتاج بالتحديد .هكذا استمر المعسكر الكينزي الدفاعي والمتراجع بشكل متزايد في الدعوة إلى «الإنفاق بالعجز» على الرغم من استنفاد المفهوم بشكل ميؤوس منه. في حين عاد داريندورف، ضمنياً، إلى مفهوم الاقتصاد الجزئي القديم المتسق الذي فشل بالفعل قبل الكينزية وأدى في المقام الأول إلى ظهورها. يشير هذا بالفعل إلى اندفاع المثقفين الرأسماليين في فجر الأزمة النظامية الجديدة إلى الهروب إلى الأمام والعودة إلى الماضي الليبرالي!

لكن حجة داريندورف ستكون سخيفة حتى لو عاد إلى وجهة نظر الاقتصاد الجزئي الراديكالية، ومن ثم يمكن أن يعمل التخفيض في الأجور الحقيقية أيضاً على نطاق الاقتصاد الكلي. عليك فقط التفكير في مدى الوقاحة المروعة التي يقترحها على العمال المأجورين إذ يجب عليهم الانخراط في «منافسة التكلفة» مع إمكانات ترشيد الثورة الصناعية الثالثة، ومن ثم الدخول في نوع من سباق تخفيض قيمة العملة بين أجورهم وتكاليف تدخل التقنيات في اللعبة. وبعبارة أخرى، وفقاً لداريندورف، فإن الطريقة الوحيدة لتأمين «التوظيف» هي

أن يوقف العمال بأجر التقدم التقني عن طريق خفض مستوى معيشتهم طوعاً إلى أبعد من ذلك. لكن هذا لن يكون، بطبيعة الحال، تدبيراً لمرة واحدة، بل دوامة دائمة لخفض الأجور والتطور التكنولوجي، لأن المصالح التنافسية لمقدمي تكنولوجيا الترشيد تتطلب تخفيضهم المستمر للأسعار. وفي هذه «المنافسة» الغريبة ضد التقدم التقني يجب أن تنخفض الأجور أكثر فأكثر، في ظل ظروف الثورة الصناعية الثالثة، حتى تصل إلى الصفر أو حتى تصبح سلبية. لأنه في ضوء القفزات الهائلة والمتنامية باستمرار في إنتاجية المجاميع الإلكترونية الدقيقة يجب أن ينخفض سعر قوة العمل بشكل يتجاوز المعدل المتوازن؛ ومن ثم يمكن أن يرتبط خفض تكاليف أدوات الإنتاج الإلكترونية الدقيقة بالرفع المستمر للإنتاجية التقنية، في حين إن قدرة أداء قوة العمل البشرية محدودة بشكل مطلق وعليها خوض منافسة خفض التكاليف وهي وحيدة.

هذا من نواح كثيرة، على ما يبدو، هو الاقتصاد الجزئي الجنوني تماماً والانتحار اجتماعياً، فالاتساق هو الكلمة الأخيرة في نظام مجنون بطبيعته. لم يحلم داريندورف قط بالتوصل إلى النتيجة المعقولة الوحيدة. إذ سيتضمن هذا، بطبيعة الحال، عدم الدخول في منافسة سخيفة ضد التقدم التقني، بل بالأحرى المطالبة، وفقاً لهذا التقدم، بمزيد من الترفيه للجميع، مع مشاركة الجميع الكاملة ثمار الإنتاجية المتزايدة بشكل هائل. ومع ذلك، فإن هذا الاستنتاج المعقول الوحيد مستحيل تماماً على أساس عقلانية إدارة الأعمال. لذلك لا يمكن للمفكر الليبرالي العظيم إلا أن يكشف عن هراء مزدهر والاعتماد على مثل هذا الاستيعاب المتقدم والعام للنظام الرأسمالي كغاية في حد ذاته إلى حد يتم معه ابتلاع هذه العبثية الواضحة بوصفها حجة نظرية جادة. وترافق هذا بوصف داريندورف نفسه في نهاية خطابه، بشيء من الدهشة، الهراء الكامل الذي يؤدي إليه تبرير «العمل» في ظل الظروف الرأسمالية المستمرة:

«انتهى الصراع بين أولئك الذين يتعين عليهم العمل وأولئك الذين لا يضطرون إلى العمل بنجاح كامل، فأولئك الذين لم يكن عليهم العمل في السابق

أصبحوا الآن أولئك الذين لا يزال مسموح لهم بالعمل، في حين إن أولئك الذين اضطروا سابقاً إلى العمل لم يعد بإمكانهم العمل. إن الصراع الطبقي من أجل العمل أدى إلى عكس الجبهات بالكامل.» **(المصدر السابق).**

وفق منظور دارندورف، تصبح معضلة «العمل» هي العامل المأجور «الناجح للغاية» الذي تحول إلى عبء. لكن في الحقيقة يتعلق الأمر بابتزاز الرأسمالية نفسها، وإن مضينا أبعد يمكن إلقاء اللوم على العمال المأجورين لقبولهم تاريخياً قيود «العمل المجرد» واستيعاب فئة العمل. ومن ناحية أخرى، صاغ دارندورف المعضلة لتوحي أن ظروف الوجود الرأسمالي غير قابلة للتغيير ولا رجعة فيها. إذا كان لا بد من بقاء معايير «مجتمع العمل» بما في ذلك جميع الأشكال الاقتصادية المرتبطة به، ولكن «مجتمع العمل نفسه يبدأ في الانقلاب» ولكن تظهر بعد ذلك أسئلة أولية، لا يمكن لدارندورف طرحها إلا بطريقة إيجابية ومن ثم بنبرة قمعية يمكن سماعها بوضوح:

«على سبيل المثال: وفق أي مسار صارم يمكن ترتيب حياة الناس إن لم يكن هناك فرض للانضباط **(!)** من خلال تنظيم العمل؟ أو: كيف يمكن تأمين سبل عيش الناس إذا كفوا عن الاعتماد على أداء العمل؟ **(...)**» **(المرجع نفسه).**

أسئلة جيدة يسهل الإجابة عليها إذ إن «انضباط» المادة البشرية غير ضروري حاله حال الرأسمالية نفسها؛ كما يمكن للناس إدارة شؤونهم دون إكراه خارجي من قبل أجهزة منفردة ومن قبل «الفاعلين» الرأسماليين المشوشين. يتحدث سؤال دارندورف عن منطق بنثام القديم، الذي يقود نفسه الآن إلى حد العبث. وليس هناك ما هو أسهل من تأمين «أساس وجود الناس» مع قوى الإنتاج الجديدة من خلال استخدامها خارج منطق الرأسمالية وببساطة عن طريق توزيع المنتجات بشكل مستقل عن «ناتج عمل الفرد». ماذا بعد؟ بالنسبة للمنظر الليبرالي، تظهر «الأسئلة غير القابلة للحل» فقط لأنه لا يستطيع أن يتخيل ولا يريد أن يتخيل أي إجابات بخلاف الإجابات الرأسمالية التي أصبحت مستحيلة.

قبل بضع سنوات، قارب غونتر أندرس بدوره معضلة الرأسمالية وكيف تجلت في الثورة الصناعية الثالثة. تحدث عن حقيقة إنه تم اليوم تبادل الأدوار بين الوسائل والغرض (أندرس). ومع ذلك، فإن هذا الانقلاب انطبق من حيث المبدأ منذ البداية على منطق الغاية في ذاته الرأسمالية بشكل عام. ومن اللافت للنظر أن الرأسمالية تمكنت الآن من تقديم نفسها بشكل مفتوح للمراقب غير المتحيز حتى دون الأدوات النظرية لنقد ماركس للوثنية. وعلى الرغم من أنه ربط المشكلة بشكل خاطئ مرة أخرى مباشرة «بالتكنولوجيا»، فإن أندرس وصل كما لو كان من تلقاء نفسه إلى النهاية غير العقلانية في حد نفسها لنمط الإنتاج الرأسمالي، الذي أصيب بالعمى في ظل ظروف العقلنة الإلكترونية الدقيقة:

«لكن في حين كان هدف العمل في الماضي تلبية الاحتياجات من خلال توليد المنتجات، صار الهدف اليوم العثور على فرصة عمل؛ وتحول إنجاز العمل إلى واجب وصار العمل في حد ذاته هو المُنتج» (أندرس).

لم يكن الأمر مختلفاً قط في ظل الرأسمالية؛ تعود تلك العلاقة «البسيطة» بين الحاجة وعملية الإنتاج، التي رأى أندرس إنها الأصل الذي يجب أخذه بعين الاعتبار، في الواقع إلى ما قبل الحداثة. لكن الندرة المصطنعة التي خلقتها الرأسمالية، التي ترافقت على نحو متناقض مع النمو المستمر لقوى الإنتاج، يمكن تقديمها أيديولوجياً بوصفها علاقة بين الاحتياجات والموارد، طالما أن النمو الرأسمالي لا يزال لديه مجال تاريخي للتطور. ظهرت الثورة الصناعية الثالثة ضمن هذا الإطار، أصبحت الحقيقة المجنونة لـ «العمل نفسه» كـ «منتج يتم تصنيعه» واضحة ولكن دون أن يؤدي ذلك، كما لا يزال أندرس يقترح، إلى نقد جذري لهذا المطلب المتناقض. وبدلاً من ذلك، كان هناك ذلك العواء الرهيب طلباً «للوظائف» الذي ما يزال وقعه يتردد في آذاننا اليوم، وبشكل أسوأ بكثير مما كان عليه الحال قبل خمسة عشر أو عشرين عاماً.

منذ تجاوز السياق الشرطي الرأسمالي تم استبعاد العبثية التي تم التغاضي عنها باستمرار في اتفاقية صامتة عبر جميع المعسكرات الاجتماعية، وكل ما تبقى هو توقع مستقبلي متفائل بشكل هوس يتكرر على فترات منتظمة إلى حد ما حول طفرة علمانية جديدة؛ عادة ما يتم التلميح عنها، بذكاء، على إنها نسبية من خلال الإشارات المشؤومة إلى «التعقيد» الغامض «للمجتمع الحديث.» كانت الفرضية ببساطة أن الثورة الصناعية الثالثة، مثل الثورتين السابقتين، ستؤدي في النهاية إلى طفرة واسعة النطاق في النمو و«التوظيف،» وأن الركود الحاد في العقدين الثامن والتاسع، مثل البطالة الجماعية المرتبطة بهما، كان مجرد مظهر مؤقت لأزمة التحول التي ميزت الانهيارات الهيكلية السابقة. وبهذا المعنى، واظب البنك الدولي وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية ومركز بروغنوز التابع لجامعة بازل الألمانية، ومعهد ميونيخ، ومعهد مدينة كيل للاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى العديد من خبراء الإدارة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٩٨٣على التبشير بتحول إيجابي في العقد الأخير من القرن العشرين.

ظهرت في منتصف العقد التاسع، مجموعة كتابات في ألمانيا حظيت بتشجيع نموذجي وحملت عنوان «هل تنتظرنا مرحلة ذهبية في العقد الأخير من القرن؟» (Jänicke)، طرحت فكرة «الموجة الطويلة» المأمولة لانتعاش جديد بعيد المدى للنقاش. لا تتطابق نظرية «الموجات الطويلة» التي وضعها شومبيتر ونيكولاي كوندراتييف مع المفهوم الأكثر شمولاً للثورات الصناعية لأنها مجرد نظرية دورة عمل ممتدة؛ ولكن يُفترض وجود صلة أساسية بين «التقنيات الأساسية الجديدة» و«الصعود طويل الأجل»، كما كان الحال بالفعل بعد فترة حضانة مؤلمة مع وقوع إصابات جماعية في الثورتين الصناعيتين الأوليين (على الرغم من أنها لم تكن أبداً بمعنى «زيادة عامة في الرفاهية»، ولكن لم تعدُ أن تكون توسعاً للنظام الرأسمالي). فعند تطبيق مفهوم «الموجات الطويلة» على الثورة الصناعية الثالثة، نجد إنه يعني أن «المدمرات المبدعة» لريادة الأعمال الجديدة (الإلكترونية الدقيقة بشكل أساسي) قد أغرقت أولاً الصناعات الفوردية في أزمة، وهي التي أصبحت في هذه الأثناء قديمة،

(العقد التاسع المظلم)، ولكن بعد ذلك ستصبح، وفقاً لهذا النمط، هي بالتحديد مع صناعاتها الجديدة الناشئة محرك النمو والوظائف في («التسعينيات الذهبية»). وقد تم تقديم إيضاحات شاملة وفق هذا النموذج:

«يتفق معظم المؤلفين الآن على أن الموجة الطويلة الأخيرة من المكننة الجماعية بلغت ذروتها ومرت مع ركود عام ١٩٦٧ وما سمي بصدمة النفط عام ١٩٧٣ (...) ففيما تعلق بالمجمعات الصناعية القديمة، على سبيل المثال، دخلت صناعة السيارات وصناعة السلع ذات الإنتاج الضخم في الهندسة الكهربائية وصناعات المداخن في الفحم والصلب أزمات بقاء عامة (...) ومن المتوقع أيضاً أن «تتفاقم» الأمور مرة أخرى بعد الأزمة. هذا أمر تافه من حيث إن الظروف العامة للموجات الطويلة لا تزال قائمة فلدينا ثقافة يسود فيها عقل تم تحويله إلى أداة، في أيدي الساعين إلى السلطة والربح؛ وفي أيدي شخصيات رائدة في العلوم والتكنولوجيا وكذلك في الاقتصاد والسياسة. وأخيراً وليس آخراً، لدينا تدفق مستمر من التطورات العلمية والتقنية، التي يمكن استغلالها اقتصادياً في وقت ما (...) واقترنت بهذه التقنيات الجديدة تقنيات أخرى من نواح كثيرة واخترقت في الوقت نفسه التقنيات القديمة (...) وقد جسد المركب الصناعي الإلكتروني المشروع الصناعي الرائد الجديد (...) وعلى هذا توفرت قوى حمل ودفع لفقاعة موجة طويلة» (هوبر).

إنه تعداد فج إلى حد ما لـ«العوامل» التي تُباع هناك كنظرية للارتفاع طويل الأمد وتشمل تفاعل «العقل الذي صارة أداة» (وهو الذي كان لا يزال نقداً في نظرية هوركهايمر وفي النظرية النقدية لأدورنو، والذي يظهر بالفعل هنا على أنه حالة إيجابية)، من «الشخصيات الرائدة» المتعطشة للسلطة والربح (الدوافع التي تبدو وفق ماندفيل نموذجية تقريباً) ومن «التقنيات الجديدة» حيث من المفترض أن يظهر «نموذج تراكم» جديد؛ وتم افتراض هذا الارتباط ببساطة بشكل بديهي بحيث لم يعد من الضروري تبريره بشكل ملموس. تبدو التجربة المجردة غير المعالجة من الناحية التحليلية للطفرة الفوردية لأقلية عالمية بمثابة «نموذج» عام

يُستقرأ من أجل المستقبل كله. إن هذا التوجه المتصف بالثقة إننا على أعتاب موجة طويلة أخرى (هوبر) تحول في العقد التاسع من القرن العشرين إلى اتفاق ضمني لطرح بديل، بين المنظرين الليبراليين، والمحافظين، والاشتراكيين، والخضر.

تم الجمع بين الرغبة في إيضاح الأمور قبل إن تبدأ الأزمة بالفعل، وشمل هذا جميع المعسكرات، والإشارة النمطية إلى أنه لا يزال يتعين معالجة «الشروط الإطارية» الضرورية. وهكذا تحول الاهتمام من تحليل النمو الرأسمالي الفعلي وظروفه الداخلية إلى الإطار الخارجي، إلى «البنية السياسية» والمتطلبات المؤسسية، وقد قال غونتر أندرس في مقالته عن «تقادم العمل»: «(.. ..) لا أثق في كلمة «شكل»» فهي تنتمي إلى القائمة السوداء، قائمة الكلمات المحظورة» (أندرس). افترض دعاة «التنظيم السياسي» المتفائلون إنه، على غرار الثورة الصناعية الثانية في العقد الثالث من القرن الماضي، تم بالفعل إنشاء المتطلبات الأساسية للرأسمالية الداخلية لازدهار جديد على مستوى التكنولوجيا والعقلانية، لكن التغييرات المؤسسية للدولة يجب أن تتبعها. هذا التفسير للأزمة اتبع بالفعل، إلى حد ما، حتمية داريندورف، لأنه سرعان ما تبين إن مشكلة «الشروط الإطارية» هي مشكلة «التكيف» مع الظروف الرأسمالية الجديدة، و«التكيف» يعني مرة أخرى خضوع اجتماعي غير مشروط.

ولكن على الرغم من أن الأجور الحقيقية والمزايا الاجتماعية قد انخفضت بالفعل بشكل مطرد في جميع أنحاء العالم وكذلك في البلدان الأساسية الرأسمالية منذ شهادة داريندورف في أوائل العقد التاسع من القرن العشرين، فقد تآكلت البطالة الجماعية الهيكلية مثل حريق هائل، في حين ظلت معدلات النمو منخفضة أو انهارت تماماً في العديد من البلدان. واليوم، في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، لا يوجد حتى الآن أي مؤشر على ازدهار دنيوي جديد، إذ تبين أن انتظار «الازدهار طويل الأمد» للثورة الصناعية الثالثة مثل انتظار غودو[1]. بينما تنفصل قطاعات

---

(١) في انتظار غودو: مسرحية كتبها المؤلف الإيرلندي صموئيل بيكيت، بالفرنسية، عام ١٩٤٩ تحدثت عن رجلين ينتظران شخصاً يُدعى غودو لا يأتي أبداً، ترجم بيكيت العمل إلى اللغة الإنكليزية ليحتل موقعاً بين أهم الأعمال الأدبية في القرن العشرين. (المترجم).

أخرى من سوق العمل مع كل دفعة لعقلنة الإلكترونيات الدقيقة، وقد تكيفت المؤسسات الرأسمالية مع إدارة أزمة مماطلة تهدد إن تصبح دائمة.

مضى زمن بعيد وصارت تنبؤات فوراستية المتفائلة من المنسيات، ناهيك عن فكرة «العلاج» من خلال خفض وقت العمل إلى خمسة عشرة ساعة في الأسبوع التي فكر فيها كينز وربطها بزيادة مماثلة في الإنتاجية. ففي العقد التاسع من القرن العشرين، كانت النقابات العمالية لا تزال تحاول حل «أزمة العمل» داخل الرأسمالية من خلال تقليل ساعات العمل المتفق عليها إلى أقل من ٤٠ ساعة في الأسبوع (بحد أقصى ٣٥ ساعة). لكن هذه الحسابات المنطقية لا يمكن أن تضيف شيئاً؛ كما كان متوقعاً، لأنها عنت إحداث شرخ في العقلانية الاقتصادية غير العقلانية اجتماعياً. فبقدر ما يمكن التفاوض فعلياً على تخفيضات إضافية في ساعات العمل في عدد قليل من البلدان الأساسية الرأسمالية (وحتى هناك انحصر ذلك في عدد قليل من القطاعات)، فقد تم التحايل عليها منذ فترة طويلة في الممارسة وتقويضها تماماً في العقد الأخير من القرن العشرين جزئياً من خلال العمل الإضافي (بشكل متزايد حتى دون أجر!)، وجزئياً عن طريق الانسحاب من جمعيات المفاوضة الجماعية، وجزئياً من خلال الانتهاك العلني للعقد. ففي الغالبية العظمى من جميع البلدان والقطاعات، لم يكن هناك حتى تخفيض رمزي في ساعات العمل كرد فعل للأزمة، بل إنقسام أدى إلى زيادة ضغط العمل وساعات العمل الأطول من ناحية، وارتفاع البطالة الجماعية

من ناحية أخرى. وفي غضون ذلك، تلاشى نموذج تقليص ساعات العمل في النقابات العمالية حتى في أكثر البلدان تقدماً في دلالة على الاستسلام غير المشروط وفكرة الواجب الذاتي. وهكذا وصل عصر تقصير ساعات العمل إلى نهايته (صحيفة سود دويتشة تزايتونغ في ٢/٧/١٩٩٧) بشكل خاص في زمن الأتمتة والبطالة الجماعية.

رفض الرأي العام البرجوازي وكذلك الحكومات وأجهزة الدولة ذلك وكانوا ضد كل الأدلة التي تقود إلى إدراك «أزمة المجتمع العامل» في بعدها الحقيقي الذي يحطم النظام. صحيح أنه لم يكن هناك حديث منذ فترة طويلة عن نهوض دنيوي جديد طويل الأمد، لكن الأمل الكبير لم يتم استبداله بالاعتراف إن الرأسمالية ستصبح غير قادرة على إعادة إنتاج المجتمع في ظل ظروف الثورة الإلكترونية الدقيقة، ولكنها ستكتفي «بالعمل كالمعتاد» في التعامل مع الأزمة المتصاعدة. وظهر نهجان متكاملان ففي حين ناقش الجمهور في وسائل الإعلام والصحافة والأبحاث الأكاديمية، كحد أدنى، فكرة تنظيم «مفاهيم حل» غير ضارة التي ليس لها عواقب على الإطلاق، فإن المؤسسات الحاكمة فرضت قيوداً اجتماعية أكثر صرامة ضد المادة البشرية «الفائضة عن الحاجة».

كافحت مفاهيم طاحونة الهواء «بؤس التوظيف» إلى حد كاد أن يصبح الأمر معه رياضة لمن يسمون بـ «المفكرين الجانبيين»، لكنها أصبحت بالتأكيد مجالاً تجارياً مربحاً. فمن مشاركة الوظيفة إلى العمل بدوام جزئي إلى «الترقيةً» وصولاً إلى «عمل المواطن» لصالح البلدية شكل طوفان من حسابات بائعات اللبن، اشتركت جميعها في شيء واحد هو ابتعادها عن جوهر المشكلة لأنها افترضت بداهةً أن الحل الممكن تصوره يجب أن يكون متوافقاً مع «اقتصاد السوق» وقوانينه المنهجية، واكتفت بمناقشة الأعراض فقط وليس الأسباب. ولهذا فإن هذا الجدل الزائف لا يغطي سوى المناطق الهامشية وأشكال خاصة من «العمالة» التي لا يمكن تعميمها، في حين تم تجاهل المركز الاجتماعي، أي الكتلة الحاكمة لـ «العمل المجرد». في هذه أثناء، أصبح هذا النوع من «عرض الحلول» الذي يتم طرحه باستمرار في السوق شفافاً للغاية في تحليله المعيب، ورخيصاً للغاية ومتناقضاً بطبيعته بحيث يمكن حتى لطفل أن يرى أن لا أساس له من الصحة. إلى أي حد الذي يمكن تحديد الراتب على الإطلاق، فإن الأمر يتعلق بإصلاح «الشروط الإطارية» التي تؤدي دائماً إلى أجور رخيصة وقيود اجتماعية. لقد طغى ضجيج هذا الخطاب الغريب على إجراءات إدارة العمل الرأسمالية، التي لطالما كان هدفها الأساسي جعل البطالة الجماعية «غير مرئية» بهدوء وسلاسة قدر الإمكان:

«في العديد من البلدان الصناعية المتقدمة، التي لم تزل حكوماتها منذ زمن بعيد ملتزمة بالفعل بهدف التوظيف الكامل نجد إن أرقام البطالة الرسمية مثيرة للقلق من وجهة نظر اجتماعية **(...)** ربما كان العدد الحقيقي للعاطلين عن العمل أعلى بكثير مما توحي به الأرقام الرسمية. يعُد عدد العاطلين عن العمل قضية سياسية حساسة ولا يتم ذكر سوى أولئك الذين يتناسبون مع التعريف الرسمي في الإحصاءات الرسمية. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، تمت مراجعة هذا التعريف بشكل متكرر بحيث يمكن على سبيل المثال، إخفاء عدد كبير من العاطلين عن العمل من متلقي الرعاية الاجتماعية. وفي العديد من البلدان الصناعية المتقدمة، بما في ذلك ألمانيا، يعتبر فقط أولئك الذين يبحثون عن عمل عاطلين عن العمل، ويتم دفع إعانات البطالة فقط لفترة معينة من الزمن. في ظل هذه الظروف، يتخلى عدد غير معروف من الباحثين عن العمل عن البحث، بعد إخفاقات متكررة، ويكتفون بالمعونة الاجتماعية» **(...)**. **(**كيدرون **/** سيغال**)**.

في الأساس، تكون إحصاءات البطالة مزورة في كل مكان تقريباً لأسباب تتعلق بالرؤية السياسية. فمن ناحية، لم تعد أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل تظهر في الإحصائيات لأن وضعهم الحقيقي قد تم تعديله؛ ليس فقط من خلال التحول إلى المساعدة الاجتماعية، بل من خلال «شركات التوظيف» التبعة للدولة أو التي ترعاها الدولة، ومن خلال «إجراءات خلق فرص العمل» **(**ABM**)** وما يسمى بإعادة التدريب وكذلك التقاعد المبكر. يتم إجبار العديد من النساء، سواء كن زوجات أو أمهات أو أمهات عازبات، بشكل غير مباشر على «العودة إلى الموقد» وغالباً ما يخرجن عن الصورة تماماً. ومن ناحية أخرى، يظهر عدد متزايد باستمرار من العمال بأجر في إحصاءات «العاملين» الذين لديهم في الواقع وظائف موسمية أو دوام جزئي فقط أو حتى يتم تعيينهم على أساس العمل بالساعة فقط.

في الولايات المتحدة تُعد فرصة عمل حين يحصل المرء حرفياً على بعض الدولارات من قضاء ساعة أو ساعتين أسبوعياً للإشارة للزبائن إلى الأماكن المسموح فيها بالتوقف. بل يتم تزوير الإحصائيات حول فرص العمل وعلاقات

التشغيل بطريقة أكثر تفاهة نتيجة انخفاض الأجر الحقيقي في العديد من البلدان الصناعية إلى حد يجبر المزيد والمزيد من العاملين للبحث عن علاقة تشغيل ثانية وحتى ثالثة إلى جانب عملهم النظامي. ولم يعد من الأمور غير المعتادة في نيويورك أن يبتلع عامل ماكينة وجبة عشائه بعد انتهاء يوم العمل حتى يتمكن من العمل المزيد من الساعات بوصفه حارساً، وأن يعمل في عطلة نهاية الأسبوع نادلاً دون أجر مكتفياً بإكراميات الزبائن. ولا يمكن المحافظة على واجهة الحياة العادية (الضمان الصحي، الشقة، السيارة) إلا من خلال نمط الحياة المدمر هذا. وثمة الكثير من الجرأة في أن يتم الإشارة إلى مثل هذه العلاقة، التي بدأت بالانتشار في أوروبا، بوصفها «معجزة العمل». وعليه تقدم إحصائيات البطالة اليوم صورة مزورة من حيث الأساس ومُمنمقة عن الواقع الحقيقي. ومع ذلك يمكن ملاحظة التوسع المنذر بالانفجار للبطالة الضخمة الهيكلية من خلف حجاب الأرقام الرسمية حين يتمعن المرء في تطور الاندفاعة الضخمة بين ١٩٨٠ و١٩٨٥ حتى الفترة المتأخرة من العقد الأخير في القرن العشرين:

عدد العاطلين عن العمل بالملايين				
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
جمهورية ألمانيا الاتحادية	٠,٨٨٩	٢,٣٠٤	١,٨٨٣	٣,٢١٠
فرنسا	١,٤٦٧	٢,٤٤٢	٢,٢٠٥	٢,٩٨٠
إنكلترا	١,٥١٣	٣,١٧٩	١,٥٥٦	٢,٤٥٤
الولايات المتحدة	٧,٦٣٧	٨,٣١٢	٧,٠٤٧	٧,٤٠٤
اليابان	١,١٤٠	١,٥٦٠	١,٣٥٠	٢,٠٩٨
المصدر مكتب الإحصاء الحكومي، جدول إحصاءات خاصة بالعالم الخارجي، ١٩٩٨.				

تعكس هذه الأرقام وتغيراتها باستمرار بشكل أقل علاقة بين الأزمة والانتعاش النسبي مقارنة بحدود فن الإخفاء البيروقراطي: ففي كل مرة تم

التلاعب بأرقام البطالة (خاصة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠ ولاسيما في البلدان الأنجلو سكسونية)، تنعكس هذه من خلال المزيد من الترشيد الإلكتروني الدقيق الذي تم دفعه إلى الأعلى. يمكن ملاحظة زيادة طويلة الأجل بالقيمة المطلقة للبطالة الأساسية. ففي ألمانيا، حيث تم تجاوز عتبة الأربعة ملايين رسمياً، أشارت التقديرات إلى أن ما يصل إلى سبعة ملايين شخص هم من العاطلين عن العمل بالفعل. أما في الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا، فلا يجب الاكتفاء بمضاعفة الرقم الرسمي، بل يجب مضاعفته ثلاث مرات أو حتى أربع مرات. وقد أجرى الاقتصادي الأمريكي ليستر سي ثورو حساباً مختلفاً تماماً عن الحساب الرسمي:

«البطالة في الولايات المتحدة مثل جبل الجليد معظمها غير مرئي تحت الماء. إن معدل البطالة الذي يزيد قليلاً عن خمسة بالمئة يتوافق مع وجود أكثر من سبعة ملايين عاطل عن العمل (...) ولكن بالإضافة إلى هؤلاء الذين يزيد عددهم على سبعة ملايين عاطل رسمياً، ثمة ستة ملايين شخص آخر سيصفون أنفسهم إنهم عاطلون عن العمل إذا طُرح عليهم هذا السؤال. ومع ذلك، لا يُعدون رسمياً عاطلين عن العمل لأنهم لا يستوفون هذا الشرط أو ذاك مثل، إن كانوا قد سعوا بنشاط للحصول على عمل في الأسبوع السابق. وهناك أيضاً ٤.٥ مليون عامل بدوام جزئي يرغبون في العمل بدوام كامل (...) وثمة ثمانية ملايين عامل أمريكي هم من العمال المؤقتين. في حين يعمل مليونان آخران فقط حين يتصل بهم صاحب العمل (...) ولا يتم إدراج أيٍّ من هؤلاء الملايين على قائمة العاطل عن العمل (...) بالإضافة إلى ذلك، اختفى ما يقرب من ستة ملايين رجل تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٦٠ عاماً من الإحصائيات (!). فوفقًا للإحصاء، هم موجودون، لكن لا يظهرون في إحصاءات مكان العمل. فهم لا يعملون، وليسوا عاطلين عن العمل، كما إنهم ليسوا طلاباً، وليسوا في السجن. وما من أحد يدري كيف يتدبرون أمورهم (قد يكون هذا عبر طرق غير قانونية)» (ثوروه).

في بريطانيا العظمى، تغيرت طريقة حساب العاطلين عن العمل ما لا يقل عن ٣٠ مرة منذ عام ١٩٧٩ وكانت النتيجة المنتظمة أن جيش العاطلين عن

العمل قد تقلص على الورق (Lütge 1997). وسيكون في اليابان وفقاً للمعايير الإحصائية الحالية للبلدان الأوروبية (التي تم التلاعب بها بالفعل) ما بين ١٠ إلى ١٥ % من العاطلين عن العمل من مجموع القادرين على ذلك. ويبين الوضع في اسبانيا إلى أي حد يصل خداع مثل هذا الاقتباس وهي البلد صاحب أعلى معدل بطالة في الاتحاد الأوروبي (بمعدل ٢٠ إلى ٢٥% على مدى سنوات طويلة) حيث جرى الحديث عن «أعجوبة عمل» لأن النسبة انخفضت وفق الدراسات الاستقصائية إلى ١٨ % بل وحتى ١٠,٨%. كما أن وضع «أعجوبة العمل» في هولندة التي طالما جرى التغني بها تقدم صورة قاتمة:

«وصل باحثو سوق العمل الذين حاولوا تعقب ما يسمى بالبطالة الخفية إلى نتائج مخيفة. ففي الآونة الأخيرة فقط، تسببت دراسة أجرتها شركة الاستشارات الإدارية ماك كينزي في إطلاق مناقشات. تبين في هذه المرة وضع هولندا إذ إنه وفقاً لماكينزي، نجد بدلاً من نسبة ٦.٣ في المئة الرسمية، التي أعلنت عن تقدم هائل في مكافحة البطالة، يبحث عشرين في المئة عن وظيفة في تلك البلاد. كما أحصى الدارسون كل أولئك الذين لا يبحثون رسمياً عن عمل، لكنهم ما زالوا يريدون العمل وقادرين عليه. وهذا يشمل أيضاً أولئك الذين تم الإعلان عن عدم صلاحيتهم للعمل على نطاق واسع في الماضي والذين يعتبرون الآن معاقين (!)» (Lütge 1997).

الحقيقة هي أن الوظائف الصناعية العادية تذوب في كل مكان مثل الثلج تحت أشعة الشمس. فوفقاً لمكتب الإحصاء الفيدرالي، انخفض عدد العمال بأجر في «الصناعة التحويلية» بنحو ثلاثة ملايين عامل بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٧ في جمهورية ألمانيا الاتحادية وحدها، بعد أن تقدمت تخفيضات الوظائف في هذا المجال الأساسي بسرعة في العقد التاسع من القرن العشرين. وإذا استبعد المرء الحرف اليدوية، فإن التخفيض في القطاع الصناعي الفعلي كان ينبغي أن يكون أكثر حدة بكثير. يمكن القول إجمالاً إن معدل البطالة في البلدان الصناعية الرأسمالية، الذي ارتفع وفقاً لداريندورف إلى ١٠ في المئة في أوائل العقد التاسع، ارتفع بالقيمة الحقيقية بحلول

نهاية العقد الأخير من القرن العشرين (أي بعد كل التلاعبات. ومن المرجح أن تكون «التعهيد» الإحصائي للفئات الأخرى دور في هذا) تضاعف إلى نحو ٢٠ في المئة، في حين ارتفع رسمياً إلى ما بين ١٠ و١٥ في المئة فقط في معظم الحالات.

كما يمكن أن تُعزى الزيادة الكبيرة بشكل خاص في الأرقام المطلقة للبطالة في جمهورية ألمانيا الاتحادية، إلى دمج ألمانيا الشرقية المنهارة، مما أدى إلى معدلات بطالة بنسبة ٣٠ في المئة وأكثر في العديد من مدن ومناطق ألمانيا الشرقية. ويُنظر عادة إلى هذا على إنه عامل خاص خارجي نبع من إرث اشتراكية الدولة. بصرف النظر عن حقيقة أنه حتى في جمهورية ألمانيا الاتحادية القديمة، ازدادت البطالة الجماعية بلا توقف، فإن هذا التأكيد لا أساس له من الصحة لسبب آخر. فبعد كل شيء، لم تطرح أنظمة رأسمالية الدولة نظاماً مضاداً من شأنه أن يمثل مجتمعاً ما بعد رأسمالي مختلفاً بشكل قاطع يتجاوز «العمل المجرد»، ولكن مجرد أشكال مختلفة من «اللحاق بالتحديث» على الأطراف الرأسمالية وكانت جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وفق هذا المنظور، نوع من الإجهاض التاريخي، لأنه تم هنا (رداً على إطلاق عنان الحرب العالمية الثانية من قبل ألمانيا) إخضاع جزء منفصل من بلد متقدم رأسمالياً بالفعل لنظام من الأطراف في فعل مناهض لمنطق التاريخ. وإذا علم المرء أن الأمر تعلق فقط بمراحل مختلفة من التطور، وإن جاز التعبير، بين «تجمع دول» ضمن النظام العالمي المنتج للسلع الأساسية، فإن انهيار رأسمالية الدولة ينتمي إلى تاريخ أزمة الثورة الصناعية الثالثة في حد ذاتها، وليست عاملاً خارجياً لإرث «غريب». ويمكن قراءة هذا من حقيقة أن «الانفتاح» على البديل الرأسمالي التنافسي الغربي المتقدم قد أدى فقط إلى تفاقم الأزمة في الشرق بدلاً من تخفيفها.

يعتبر دمج جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة في جمهورية ألمانيا الاتحادية حدثاً خاصاً فقط بقدر ما كان مخالفاً لمسار الأزمة الاقتصادية العالمية السابقة، فقد كان أزمة اقتصادية على شكل ضحية الثورة الصناعية الثالثة حيث تم دمج بلد من الأطراف مباشرة في الفضاء الاقتصادي الداخلي لبلد رأسمالي رئيسي. فمن

خلال هذه العملية غير المسبوقة، أصيبت جمهورية ألمانيا الاتحادية، بوصفها إرث من التاريخ الألماني، بالأزمة الأكثر تفاقماً التي أصابت البلدان المحيطية. فبعد كل شيء، كان زوال جمهورية ألمانيا الديمقراطية جزء من عملية لم يتم فيها فقط تمزيق نظام اللحاق بالتصنيع بأكمله الذي تم تجميعه حول «الاقتصاد السوفيتي» ورميه في الهاوية منذ بداية العقد التاسع من القرن العشرين، بل في أجزاء كبيرة من العالم الثالث السابق في آسيا وأمريكا اللاتينية وخاصة إفريقيا إلى حد أسوأ بكثير مما حل بأسياد الغرب في السوق العالمية الذين تجاوزتهم عملية الترشيد الإلكترونية (وطالت هذه التداعيات لاحقاً بلدان الازدهار في جنوب شرق آسيا).

اتضح تدريجياً أن جميع بلدان الأطراف في العالم الرأسمالي تقريباً،وهذا يعني الغالبية العظمى من البشرية، عاجزة عن تحمل التكاليف الرأسمالية للثورة الصناعية الثالثة إلا على حساب الوقوع في فخ الديون الخارجية اليائسة. إن تأثير الثورة الإلكترونية الدقيقة ليس مباشراً هنا، بل غير مباشر، ويتم بوساطة السوق. إن ما يحدث على مستوى الشركات في المراكز الرأسمالية يؤثر على الاقتصادات القومية بأكملها في الأطراف التي تتعرض للدمار بسبب هجمة المنافسة المطورة إلكترونياً.

إن البطالة الجماعية الهيكلية نتيجة ترشيد العمل تحت تأثير الإلكترونيات الدقيقة تظهر من وجهة نظر ناحية تقنية مباشرة، قبل كل شيء في المراكز الرأسمالية التي يمكنها جزئياً «تصدير» المشكلة من خلال المنافسة في السوق العالمية. هذا هو بالضبط السبب في أن البطالة الجماعية الجديدة مرتبطة بالسوق العالمية، أي بسبب تدمير الصناعات التي لا يمكن فيها استخدام لمجاميع الإلكترونية الدقيقة، أو يمكن استخدامها فقط في نطاق متواضع للغاية. هذه الحالة هي القاعدة في بلدان الأطراف، التي لا تزال تكنولوجيا التحكم والأتمتة باهظة الثمن بالنسبة لها بل وأكثر تكلفة نسبياً على الرغم من الانخفاض المستمر في تكاليفها، نظراً لأن أسعار منتجاتها الخاصة، لم يتم تحديدها وفقاً لمعايير

الإنتاجية الجديدة وهي تتدهور بشكل أسرع مقارنة مع المنتجات الواردة من البلدان الرأسمالية الأساسية نتيجة لتطور الإنتاجية الإلكترونية الدقيقة. فمنذ العقد التاسع من القرن العشرين، كانت بلدان الأطراف عرضة لحلقة مفرغة اقتصادية، لا يمكنها مواجهتها إلا من خلال الاستنفاد الشديد لقوتها العاملة، إذ إن أزمة الثورة الصناعية الثالثة تتقدم في البلدان الأساسية، لكنها تشتد في بلدان الأطراف الرأسمالية، التي هي بالفعل فقيرة بطبيعتها بشكل أسرع نسبياً، وتؤدي إلى انهيارات دورية للاقتصاد الوطني برمته.

فوفقاً للإحصاءات، فإن البطالة الجماعية الهيكلية أعلى بالمقابل هناك وإن كانت الإحصائيات أقل أهمية مقارنة مع قيمتها في الغرب لأن هنا هناك عوامل إضافية غير معروفة، أو فعالة أو بدرجة أقل في البلدان الرأسمالية المتقدمة. إن ظاهرة «العاطلين عن العمل»، أي أولئك الذين ليس لديهم عمل منتظم، ولا يعملون إلا بشكل متقطع على أساس الساعة أو على أساس يومي مقابل القليل من المال وهم عاطلون عن العمل بالفعل، وهم أكثر انتشاراً في جميع أنحاء العالم الثالث مقارنة مع الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية، وصار، منذ فترة طويلة، الوضع الطبيعي للغالبية العظمى من المواطنين. إن أي شخص لا يزال يظهر في إحصاءات البطالة على الإطلاق ينتمي بالفعل إلى أقلية ذات امتياز. ففي هذا الصدد، من الغريب أن تُعلن دولة مثل البرازيل عن معدل بطالة يبلغ ٥,٧١ في المئة فقط في عام ١٩٩٧ والمكسيك في عام ١٩٩٨ بنسبة ٣,٦ في المئة فقط. إذ إنه في مثل هذه البلدان وغيرها من البلدان التي لم تعد تحتفظ بأي إحصاءات بطالة على الإطلاق، ينتمي غالبية الناس إلى الغرباء «المنبوذين» في بلدهم:

«الأرقام ليست متاحة في الكثير من البلدان الفقيرة، أو يمكن أن تتوفر حول قطاع صغير نسبياً في مجال الاقتصاد، وربما اقتصرت على المدن أو حتى على العاصمة فقط» (كيدرون/ سيغال).

حين يكون هناك عدد أقل من الأرقام أو التقديرات التي تم التلاعب بها من المنظمات المستقلة، تكون مستويات البطالة في نطاق لا يمكن وصفه إلا بالانهيار الشامل الشامل؛ إذ وصلت معدلات البطالة في أفغانستان إلى ٩٠ في المئة، وفي موزمبيق ٥٠ في المئة، وفي جنوب إفريقيا ٤٥ في المئة، وفي بقايا يوغوسلافيا ٤٠ إلى ٥٠ في المئة، وفي الأردن ٤٠ في المئة، وفي الجزائر وفي لبنان ٣٥% إلخ. (المصادر: Kidron / Segal 1997، Fischer Weltalmanach 1999).

أما في الصين، التي كان معدل البطالة فيها رسمياً ٤ في المئة في عام ١٩٩٧، لكن قُدر المعدل الحقيقي بنحو ٣٠ في المئة بالقيمة الحقيقية. وأشارت دراسة من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) في جنيف في منتصف العقد الأخير من القرن العشرين إلى إنه:

«في أعقاب أسوأ أزمة في سوق العمل منذ الكساد في العقد الرابع من القرن العشرين، كان ٨٢٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، أو ٣٠ في المئة من إجمالي القوى العاملة، عاطلين عن العمل في بداية عام ١٩٩٤» (النشرة التجارية ١٩٩٤).

وشمل هذا البلدان الرأسمالية الأساسية بحيث إن معدل البطالة الذي بلغ ٣٠% عكس العلاقة القائمة وفق تقديرات منظمة العمل الدولية المتحفظة. وفي عام ١٩٩٩ عُد مليار شخص من العاطلين عن العمل (النشرة التجارية ١٩٩٩). ففي جنوب شرق آسيا وحدها تم في أزمة ١٩٩٧/١٩٩٨، وفق تقديرات منظمة العمل الدولية، إلغاء ٢٤ مليون فرصة عمل. ويمكن إدراج معظم مناطق العالم ضمن بلدان «شبح الصناعات،» ولاسيما في بلدان الكتلة الشرقية السابقة، وفي الصين، وكوبا، ويوغوسلافيا السابقة وما إلى ذلك. وشمل هذا عادة صناعات الدولة التي لم يتم تصفيتها رسمياً بعد في بلدان اللحاق بركب التصنيع التي واظبت اسمياً على تشغيل العديد من ملايين البشر، في حين كانت على طريق الموت من وجهة النظر الاقتصادية الحقيقة. وكانت هذه الصناعات تنتج جزئياً، وتدفع أجوراً بشكل متقطع فقط أو كفت عن ذلك أو دفعت «للمشتغلين عندها» عينياً من البضائع المنتجة:

«أدى الإفلاس المتزايد للمؤسسات الخاصة والحكومية في روسيا بالفعل إلى تراكم الرواتب والمعاشات التقاعدية والديون المتأخرة للموردين حتى بلغت ٢٦ مليار مارك. اضطر المزيد والمزيد من الشركات إلى دفع رواتب للعاملين والمتقاعدين عينياً، فقد دفع مصنعو الأواني الفخارية بالأواني، ومصانع الحلويات ببضعة كيلوغرامات من الشوكولاتة، والناشرون الذين لديهم أكوام من الكتب. كما قدمت الشركات في كورسك الحبوب والخنازير الحية بدلاً عن الرواتب. ونظمت بعض القوى العاملة مبيعات الشوارع للبضائع بديلة الأجور بهدف جمع النقود، وكان هذا في كثير من الأحيان بعيداً عن مكان الإنتاج. لم تحقق شركة أرمينا، التي يقع مقرها في فولغوغراد، سوى القليل من النجاح حتى الآن، فعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، دفعت لموظفيها أجورهم الشهرية (نحو ٤٢ ماركاً) في المتوسط على شكل ثمانية حمالات صدر. كما تم أيضاً تقديم الإبداعات التي لا يمكن تسويقها بشكل خاص، كمزايا مادية في حالة الولادة أو الوفاة» (مجلة دير شبيغل ٨/١٩٩٧).

بالطبع، يمكن أن تكون هذه ظواهر انتقالية حتى يتم إغلاق المصانع بالكامل. لم يعد من الممكن إنكار أن جزءاً كبيراً من سكان العالم يعيش بالفعل خارج الرأسمالية، بل خارج المجتمع الرسمي، ومن ثم يعيشون مثل نباتات. لقد أُلقي بالمليارات من الناس مرة أخرى في اقتصاد كفاف بائس قائم على الأسرة، وعُزلوا إلى حد كبير عن القوى الإنتاجية الحديثة المُدارة رأسمالياً.

النتيجة الإجمالية هي أن الثورة الصناعية الثالثة تمكنت في أقل من عقدين من الزمن من التسبب بأكبر أزمة عالمية منذ عام ١٩٢٩، إذ عادت البطالة الجماعية في المراكز الرأسمالية، التي اعتُقد أنه تم التغلب عليها أخيرا، وفي الأطراف، انهار الاقتصاد النقدي بالفعل في العديد من البلدان في ظل وجود «العمل المجرد». إن إمكانات الأتمتة وترشيد الإلكترونيات الدقيقة أبعد ما تكون قد استُنفذت. وسيستمر «تبرير» إبعاد قوة العمل البشرية عن عملية الإنتاج الرأسمالي، التي بدأت في أواخر العقد الثامن من القرن

العشرين، على مدى العقد القادم. تتم هذه العملية على مراحل، وتتوقف مؤقتاً فقط بسبب انخفاض أسعار العمالة أو نتيجة مشاكل الواجهة التكنولوجية. ومن ناحية أخرى، استمرت الأتمتة مع كل جيل جديد من الرقائق الدقيقة وتطورات البرامج وتسارعت مرة أخرى في النصف الثاني من العقد الأخير من القرن العشرين:

«في السنوات الأخيرة، اكتسبت الأتمتة أهمية جديدة لشركات التصنيع **(...)** في مجال التجميع، فعلى سبيل المثال، يتم استخدام روبوتات الطاولة الصغيرة والفعالة من حيث التكلفة بشكل متزايد، التي يمكن من خلالها أتمتة المهام البسيطة بشكل جيد **(...)** كما تم دعم اتجاه الأتمتة بسبب انخفاض أسعار المكونات. فعلى سبيل المثال، أصبحت الروبوتات الصناعية أرخص بنسبة تصل إلى ٤٠ في المئة في السنوات الأخيرة، وقدمت مجموعة محسّنة من تكنولوجيا التحكم وأجهزة الاستشعار وواجهات المستخدم مقارنة بالنماذج القديمة. وتوسع مجال تطبيق الروبوتات الصناعية وتغلغلت تكنولوجيا الروبوتات بشكل متزايد في المجالات التي لم تكن حتى الآن محور جهود الأتمتة، كما هو الحال في صناعة الأثاث أو البناء أو حتى التكنولوجيا الطبية» **(نويغيباور)**.

من ناحية أخرى، يتزايد الترشيد التنظيمي بمساعدة الإلكترونيات الدقيقة والبرامج الجديدة. واندرج في هذا أنشطة في مجالات ضخمة شملت مختلف مراحل العمل بدءاً من تخطيط الإنتاج وصولاً إلى التسويق لكن ليس من خلال أتمتتها، بل من خلال أشكال تنظيمية إلكترونية جديدة مدمجة جعلتها فائقة السهولة. وظهرت نتيجة لهذه الأتمتة والترشيد بشكل غير مباشر على شكل انتكاسات أدت من خلال السوق العالمية إلى تنامي انفصال سوق العمل في بلدان الأطراف. وعلى هذا لم يتم إبطاء عملية تدمير اقتصادات قومية بأكملها، بل تم تسريعها ومفاقمة تداعياتها.

على الرغم من أن المؤسسات الرسمية للرأسمالية ستواظب، بطبيعة الحال، على إنكار إتضاح مؤشرات أزمة جديدة تتعلق بجوهر النظام لاحت في الأفق تعد

إن ترخي بظلالها على كل كوارث التحول السابقة منذ بداية التصنيع. لذا فإن مسألة نوعية الثورة الصناعية الثالثة مقارنة بالثورتين الأولتين برزت بشكل حتمي. يتألف هذا، كما يتضح بشكل متزايد، من نوع من التعبئة النهائية للتناقض الذاتي الرأسمالي. لأن الحركة التعويضية، التي بدأت في الثورتين الصناعية الأولى والثانية بعد أزمات التحول الحادة، لم تتحقق رغم كل التعويذات.

على الرغم من الانخفاض التدريجي في سعر الأساسي للتكنولوجيا الإلكترونية الدقيقة الجديدة ومنتجاتها وواقع إن قدرات الكمبيوتر، التي كانت قبل بضعة عقود ما زالت تتطلب القوة المالية لشركات كبيرة أو لمؤسسات الدولة، صارت تُمنح الآن للأطفال في شكل جميع أنواع معدات اللعب في فترة عيد الميلاد. كما أن الكمبيوتر الشخصي، الذي كان وسيلة إنتاج باهظة الثمن نسبياً في بداية العقد التاسع من القرن العشرين، دخل منذ فترة طويلة في الاستهلاك الشامل. لكن لا يوجد تأثير تراكم و«توظيف» مشابه لما حدث وفق نموذج فورد. والسبب ببساطة هو أن الإلكترونيات الدقيقة ككل تجعل «العمل المجرد» أكثر بكثير مما يمكن إنشاؤه بجعل منتجاتها أرخص وتوسيع الأسواق التي تتماشى معها. ويرجع هذا في الأساس إلى أن القدرة الإلكترونية الدقيقة للترشيد أكبر بكثير من قدرة إنتاج تدفق نموذج فورد ويمكن استخدامها عالميا،إذ إنها بمثابة ترشيد مسبق لمنتجاتها بالتحديد.

لقد انعكست العلاقة بين المنتج والابتكار في عملية الإنتاج فبالإضافة إلى العلاقات الجديدة فإن إمكانات «الترشيد» تتفوق على المنتجات التي تدخل الاستهلاك الشامل. ويؤدي هذا إلى توقف مخطط بونزي الصناعي المحفوف بالمخاطر دائماً بشكل لا رجعة فيه. ففي المقام الأول، دمرت الثورة الصناعية الأولى المنتجين الحرفيين المستقلين بأعداد كبيرة وجعلتهم «عاطلين عن العمل» بحيث لا يمكن دمجهم إلا تدريجياً في نظام المصنع بأدنى مستوى من المعيشة. في حين أدت الثورة الصناعية الثانية في البداية إلى ركود كبير في رأس المال الصناعي نفسه في الأزمة الاقتصادية العالمية، لكن فقط لدفع الرأسمالية الكاملة في تاريخ ما

بعد الحرب بدعم من نموذج كينز. أما في الثورة الصناعية الثالثة، فقد طردت الرأسمالية أبناءها. لقد أدى النظام العالمي لتحويل الطاقة البشرية إلى نقود من خلال ردود الفعل الذاتية إلى جعل نفسه أخيراً أمراً سخيفاً. تصبح اللاعقلانية العميقة لهذا النمط من الإنتاج محسوسة، ولا يمكن الدفاع عنها نهائياً، ومن المفارقات، إنها بلغت حداً جعلها تُعلن إنها دون بديل لكن يفترض بها أن تُحدد في نفس الوقت مصير البشرية إلى الأبد.

الدولة تتنحى عن العرش

قياساً على وقائع «أزمة المجتمع العمالي» كما ظهرت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، و«الإجماع العالمي لاقتصاد السوق» الذي ظهر بقوة في نفس الوقت لا يمكن إلا أن يُنظر إلى الأمر على أنه تعبير عن انعدام المسؤولية لدى المؤسسات الرأسمالية وممثليها الأيديولوجيين، إذ لا يمكن تفسير هذا العمى الخطير العلني عن الواقع إلا جزئياً من خلال كوكبة محددة من تاريخ ما بعد الحرب.

فمن الناحية الاقتصادية والسياسية، سادت العقيدة الكينزية إلى حد كبير كرد فعل على الكساد الكبير في فترة ما بين الحربين وفي الصراع المنهجي مع الكتلة الشرقية حيث بدا أنه من المستحسن تقديم تنازلات اجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، توصلت أجزاء على الأقل من النخبة الوظيفية الرأسمالية إلى رؤية، ارتبطت ارتباطاً وثيقاً إلى حد ما بالكينزية مفادها أن «الاستهلاك الجماعي الاستثماري» للسلع الاستهلاكية المعمرة قد أصبح دعامة أساسية للنظام نفسه، ومن ثم كان على الدولة دعمه. وبهذه الطريقة، تجاوز الازدهار الفوردي حدوده الداخلية فهل صار ما قام به المرء بوصفه أمراً لا يقبل الجدل واضحاً، بعد أن مال النظام النقدي، مجدداً، إلى التضخم وأطاح بنموذج كينز؟ لكن الذي حدث كان تراجعاً مترافقاً بادعاء تحقيق تقدم.

لأنه بالإضافة إلى النزعة الليبرالية الكلاسيكية، التي تعود إلى الفيزيوقراطيين، سميث وريكاردو وساي منذ أواخر القرن التاسع عشر، أنتجت الليبرالية الاقتصادية

العقيدة الكينزية بوصفها ملخصاً لاتجاهات الدولة الاقتصادية (في فرع جانبي أيضاً من النسخة الرأسمالية الكاملة لدولة «اللحاق بركب التحديث»)، الأمر الذي دل على أن التفكير الرأسمالي استنفذ نفسه تماماً، إذ لا توجد إمكانية ثالثة تقوم على نمط الإنتاج الرأسمالي، نظراً لأن هذا النظام لا يمكنه إلا محاولة التعامل مع تناقضه الذاتي في التفاعل بين القوتين القمعيتين المستنفرتين لكل من السوق والدولة، وهو استنفذ نطاق مؤسساته بعد استنفاذ كلا الاحتمالين.

ومن ثم، فإن الاعتراف بفشل الكينزية كان يجب أن يكون بمثابة الاعتراف بالفشل التاريخي الكامل لنمط الإنتاج الرأسمالي نفسه. لكن هذا الاعتراف لم يتجاوز شفاه الأيديولوجيين والنخب الوظيفية للرأسمالية. لذلك لا يمكن أن يكون هناك سوى شيء واحد هو العودة إلى الليبرالية البحتة التي تصورها دارندورف في المؤتمر الحادي والعشرين لعلماء الاجتماع الألمان، في شكل كان ضد كل التجارب وفي الواقع ضد معرفتنا الأفضل إنها تعبير عن طاعة اليأس المطلق على الرغم من تفسيره إن هذا مثل مخرجاً.

إنه نسيان مرضي تقريباً مقارنة بالنسيان الرأسمالي السابق.أصبح التاريخ، كما أوضح دارينـدورف، ظاهرة عالمية في غضون بضع سنوات. ففي مسيرة منتصرة، استخرج المجتمع البورجوازي عظام الليبرالية الاقتصادية القديمة الباهتة في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، بهدف استخدام هذا الكومة من البؤس العلمي للإعلان عن مستقبل عظيم لاقتصاد السوق وعن سماء جديدة، مشحونة بعاصفة من التفاؤل، وبطبيعة الحال كان تفاؤل بأسنان مطبقة. وتزامنت بداية أزمة «العمل المجرد» الجوهرية، ومن ثم أزمة الرأسمالية، مع ذلك التحول الأيديولوجي الذي أصبح يسمى «الثورة الليبرالية الجديدة» أو «الثورة المضادة الكلاسيكية الجديدة» ضد الكينزية. وليس من قبيل المصادفة إن ترافق ذلك بحديث عن «راديكالية ليبرالية»، لأن هذه العقيدة، التي عفا عليها الزمن من الناحية النظرية والعملية، لا يمكن أن تعود إلا كإهانة أصولية للفكر البشري.

ليس من قبيل المصادفة أن نيوليبرالية السوق الراديكالية فرضت نفسها سياسياً لأول مرة في البلدان الأنجلو سكسونية، لأن الأمر لم يقتصر على إن أصول طريقة التفكير هذه خرجت هناك، بل كانت أيضاً حاضرة بشكل أكثر جلاءً ووضوحاً في قرن اقتصاد الدولة الرأسمالي الصاعد مقارنة مع بلدان اخرى. ففي الولايات المتحدة تحت رئاسة ممثل هوليوود السابق رونالد ريغان (١٩٨٢-١٩٩٠)، وفي بريطانيا العظمى في ظل حكومة مارغريت تاتشر المحافظة (١٩٧٩-١٩٩٠)، أصبحت الأصولية الرأسمالية الجديدة ديانة الدولة تقريباً، لكنها انفصلت عنها وتولت القوى الرائدة لرأس المال العالمي عملية نشرها السريع في جميع أنحاء الأرض. بطبيعة الحال، فإن «ثورة» المحافظين الجدد والنيوليبراليين التي كان من المقرر أن تحل محل الحقبة الكينزية، الاشتراكية الديموقراطية، سياسياً ومؤسساتياً، كان لها خلفية نظرية إستراتيجية إلى حد ما. لأن الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية، التي بدت وكأنها ميتة، حافظت على إيمانها بنفسها، الذي لا يمكن إصلاحه، حتى في حقبة الصفقة الجديدة، واقتصاد الحرب وأخيراً في الطفرة الفوردية وتطورت أكثر في ظل الكينزية، إن جاز التعبير.

كان سلف هذه الليبرالية الجديدة فريدريش أوجست فون هاييك (١٨٩٩-١٩٩٢)، وهو على الأرجح الأكثر اتساقاً عقائدياً من بين جميع المنظرين الليبراليين حتى الآن، الذين كانوا يستعدون بالفعل لثورة السوق الراديكالية المضادة في العقد الخامس من القرن العشرين، حتى قبل أن تؤسس الكينزية نفسها كنموذج تنظيمي. ومثل كل العقائديين الذين عميت بصيرهم عن رؤية الواقع (الذين يتظاهرون دائماً بمحاربة كل الدوغماتية بشكل أكثر نشاطاً على المستوى المجرد، لكنهم مثلوا عقيدتهم الخاصة)، فإن هاييك منذ البداية لم يترك أدنى شك في أنه رأى العالم مقلوباً رأساً على عقب. لأنه لم يبدُ له أن الجهاز التنظيمي الاقتصادي للدولة، الذي نما في عملية علمانية، كان رد الفعل الحتمي على التناقض الذاتي للرأسمالية المعرضة للأزمة، واستمر بالانهيار، على الأقل في الأزمات الكبرى، بشكل مستمر وهو رأى أن من المفترض أن تشير الاضطرابات الاجتماعية إلى انحراف خاطئ للبشرية عن «العقيدة النقية» لليبرالية الأصلية، بسبب «الرفاه الزائد عن الحد»:

«وكنتيجة **(...)** للتطلعات بلا حدود التي بدت مبررة من خلال التحسين المُحقق في الوضع المادي، ابتعد المرء، على مشارف القرن الجديد، بشكل متزايد عن الإيمان بأسس فكر الليبرالية **(...)** وما عاد المرء يهتم إلا بالتطلعات، التي بدا إنه يمكن تبريرها من خلال التشبث بالمبادىء القديمة المتاحة. وتعزز انتشار رأي مفاده إنه ما عاد من المجدي توقع تحقيق تقدم متجدد من خلال خط التطور القديم في ظل الحكومة التي جعلته ممكناً في الماضي، بل فقط من خلال تحويل كامل للتنظيم الاجتماعي. وانتهى الحديث عن إكمال أو تحسين الآلة المتوفرة **(!)** بل رميها بوصفها خردة وضرورة استبدالها بواحدة جديدة **(...)** وترافق تراجع فهم نمط تأثير اقتصاد السوق الحر بالإقرار بما خسره المرء من أمور مرتبطة بوجوده **(...)** فوفق وجهة النظر السائدة اليوم ما عاد الأمر مرتبطاً بكيف ننتزع أكبر قدر من المنفعة من القوى الحرة في مجتمع حر. ففي الواقع فرض زمننا مهمة التخلي عن التأثيرات غير المتوقعة لكل قوة، واستبدال آلية السوق المُغفلة وعديمة الطابع الشخصي بربط جماعي واع لكل قوى المجتمع بهدف محدد بشكل واف. **(...)** والمثير للدهشة أن المرء اعترف إن هذه الاشتراكية، التي لم يكتف في الماضي بعَدِها التهديد الأكثر جدية للحرية بل اعتبرها ردة فعل ضد ليبرالية الثورة الفرنسية، ووجد إنها متوافقة مع راية الحرية العامة **(...)**. إن التغيير الخفيف الذي أُضفي على معنى كلمة الحرية بهدف تزويد الحجة بقوة إقناع مليئ بالدلالات. ففي نظر كبار دعاة الحرية السياسية عنت الكلمة التحرر من المستبد، والتحرر من تعسف الآخرين **(...)** أما الحرية الجديدة التي بدت في الأفق فقد جعلت المعنى هو التحرر من الفاقة، والتحرر مما تفرضه الظروف التي لا تترك لنا جميعاً إلا خيار محدود للحصول على مقتضيات الحياة وبشكل يحصل فيه البعض على نصيب أكبر بكثير من نصيب الآخرين.» **(هاييك)**.

بطبيعة الحال، لا يتسامح متشددو الليبرالية تحت أي ظرف من الظروف مع مثل هذا المفهوم للحرية وبالتحديد التحرر من المحن الاجتماعية. شيطن هاييك صراحة الادعاء، المعقول من حيث المبدأ، إنه يجب على المجتمع بوعي (وضع الكلمة

بشكل ملحوظ في فواصل مقلوبة بقصد التحقير) أن يُـنظم ذاتيـاً بـدلاً مـن أن يـتم تنظيمه بوساطة آلية سوق غير واعية ومجهولة الهوية. ففي أنقى صـوره حتـى الآن، حتى بعد كلاسيكيات الليبرالية، ظهر السبب الجذري للعقل الليبرالي المناهض للعقل هنا، إذ اعتبر الادعاء بالمجتمع الاجتماعي الواعي خطيئة ضد الـروح القـدس لآلـة اجتماعية عمياء غير اجتماعية تم الإعلان مراراً وتكراراً على إنها قانون طبيعي.

ومع ذلك، ربما كان هاييك أول مـن لم يختـزل هـذه الفكـرة الأساسـية غـير المعقولة، بل عبر عنها إنفتاح تام وبتأكيد ساذج تقريباً؛ بالطبع فقط لإضفاء الشرعية على الإعلان العبثي للحرب ضد وجود اجتماعـي واع مـن خـلال فهـم «الـسيطرة الواعية» على الموارد فقط كتخطيط لدولة لوياثان من قبل «سلطة» اسـتبدادية. ومـع ذلك، فعند القيام بذلك، يمكنه الإشارة إلى فهم كـل الفكـر الحـديث، بـما في ذلـك الاشتراكية / الشيوعية. وهكذا رفض هاييـك الجدليـة الليبراليـة المملـة للتنـاقض الغريب بين «المساواة» (المعـروف أيـضاً باسـم «الـضمان الاجتماعـي») مـن جهـة و«الحرية» (المعروفة أيضاً باسم «الفردية الاقتصادية» أو «المنافسة الحرة») من جهـة أخرى، من أجل التعبير بطريقة متطرفة عن قطب الحرية المفترض.

لم يلاحظ هاييك أنه في أثناء قيامه بـذلك، اقتـصرت مقاربتـه عـلى التنـاقض الداخلي لليبرالية نفسها، الذي دخل أيضاً في الفكر الاشتراكي، وعلى ذلك الميراث الفاسد لهيكل غير عقلاني منقسم لنظام مغلق لإنتاج السلع، مما يعنـي أن اسـتخدام الموارد الاجتماعية للتكاثر المشترك للحياة لا يتم تحديده وتنظيمه بوعي من قبل أعضاء المجتمع. لكن من المفارقات أنهم يرون أن تكاثرهم الخاص هو أمر زائف لا يمكـن السيطرة عليه ضمن سياق القانون الطبيعي لما يسمى بالاقتصاد المضاد؛ مع النتيجـة المعروفة جيداً، وهي أن العلاقات الاجتماعية الفعلية تنقسم إلى عمل فردي مجـرد في المنطقة المرجعية للأسواق المجهولة من ناحية وفي جهاز حكومي للإدارة البشرية من ناحية أخرى، يضبط المتطلبات الأساسية والأضرار والآثار الجانبية لـنمط الإنتـاج المدمرهذا الذي من المُفترض أن يتم التفاوض عليه، ديمقراطياً، من قبل بدائل محددة مسبقاً من قبل صيرورة النظام العمياء.

لا يوجد أي أثر للحرية على جانبي هذه العلاقة، أي لقدرة المرء على تقرير مصير شؤونه. ففي جوهرها، تظل الدولة مسخ لوياثان، بغض النظر عن مدى ديمقراطية الانتخابات، بوصفها جهاز خارج الأفراد، ينظم حياتهم وفقاً لمعايير النظام الرأسمالي؛ إنهم «ليسوا» الدولة، لكنهم أهدافها الإدارية. ومن ناحية أخرى، فإن الأشخاص في جهاز الدولة، من القيادة السياسية إلى المناصب المحلية، ليسوا من رعايا هذه الإدارة البشرية، الذين سيمارسون إرادتهم الخاصة فيها، بل هم الموظفون التنفيذيون و(عمال الدولة القانونيون). والجهاز في وضعه هذا، على الرغم من أنه مصنوع من قبل الناس ويقوده الناس، يشكل هيكلاً كافكاوياً يتجاوز أي إرادة وأي إمكانية حرة لاتخاذ القرار، حيث إن عمله مصمم منذ البداية لخدمة الاقتصاد المستقل غير العقلاني.

أما الجانب الآخر من الهيكل الرأسمالي المنقسم فهو اقتصاديات الأسواق المجهولة، ولكنه يؤدي أيضاً إلى العبودية. إن الأفراد ذوي الإرادة «الحرة» اقتصادياً هم بالفعل ملزمون مسبقاً «بقوانين السوق» العمياء ويتم تعريفهم بوصفهم «عمال» لا أكثر نظراً لأن «حريتهم» السخيفة تتمثل في خضوع حياتهم لنير أسواق العمل، فهم ليسوا أكثر من عمال قسريين لـ «الآلة البديعة» الذين لا يُسمح لهم بالتشكيك في معنى وهدف الحدث بأكمله، على الأقل فيما يتعلق برفاهيتهم. عبّر غونتر أندرس عن هذه الحقيقة الأساسية للعبودية التجارية بوضوح شديد بعد أكثر من ثلاثين عاماً، على أعتاب الأزمة الكبرى الجديدة :

«(العامل المأجور) ليس حراً لأنه مستبعد من قبل ملكية وسائل الإنتاج أو المنتجات «الخاصة به» وحسب، بل لأنه لا يرى كل سياق الإنتاج الذي يتكامل فيه؛ ولا يعرف سوى القليل عن المنتج النهائي وظروفه، التي تظل غير محدودة وتتجاوزه؛ ولا يدرك الصفات الأخلاقية أو اللاأخلاقية لمنتجه؛ ولا المستفيدين منه أو مستخدميه أو ضحاياه. ويتم كل هذا، ومعه عمله الخاص من وراء ظهره، إن جاز التعبير. هذا ما حدث لي وللقوى العاملة التي عملت معها في مصنع في

كاليفورنيا منذ أكثر من ٣٥ عاماً. الشيء الوحيد الذي «رأيناه أمامنا» هو قطعة المنتج التي تم تكليفنا بالعمل عليها، وهي تتحرك نحونا ثم تنأى بعيداً عنا على الفور. لم نعد نرغب في معرفة المزيد أو رؤيته، فقد تم العبث بفضولنا؛ وما كان لدينا أي اهتمام بما كنا نفعله، فلماذا يجب أن نعرف أو نرى المزيد، ما الذي كنا سنكسبه من ذلك؟ فقبل كل شيء لا ينبغي أن نهتم بما نقوم به، بل يجب أن نعمل دون سبب. لو أن أياً منا قد سأل رئيس العمال أو أي شخص آخر عما كنا نفعله، لكان قد تم إقصاؤه باعتباره مَهُوساً في أحسن الأحوال وتنبيهه بعبارة، «هذا ليس من شأنك الملعون»، ولعومل بعد بضع سنوات، في فترة مكارثي، باعتباره تهديداً أمنياً».(أندرس).

هل يمكن أن يكون هناك عبودية أسوأ من الاضطرار إلى التضحية بمعظم ساعات اليقظة في اليوم، والأسبوع، والسنة، والحياة من أجل إنفاق طاقات المرء على «علاقته» الموضوعية والاجتماعية التي لا يمكن من خلالها ممارسة تقرير المصير؟ إذا كان الرجل الرأسمالي المجرد «الحر»، من ناحية ديمقراطية الدولة، هدفاً لا أكثر للإدارة البشرية الشاملة، فإنه في نظر السوق والأعمال جندي عامل، يخضع للأوامر وملزم بالطاعة، وفق نظام شبه عسكري في وحدة قتالية في «الحرب الشاملة» ضمن إطارالمنافسة العالمية، عليه العمل وفق تعليمات تحط به إلى مستوى هيئة تنفيذية لا تمتلك شيئاً من شؤونها. ويجب عليه المحافظة على عظامه لتحقيق أغراض غريبة عنه، فُرضت عليه ومن ثم فإن الفرد الحر ليس بخادم يختار سادته على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. بل إن هؤلاء السادة في حد ذاتهم لا يعدون أن يكونوا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي إلا خدماً للآلة البديعة، وقوى عاملة رائدة لخدمة أغراض مرعبة تجعل سلوكهم غير مستقل وغير حر.

تكمن الحرية فقط في حقيقة أن الناس الذين يشرعون في التكاثر في حياتهم ويجتمعون معاً، ولا يقومون بذلك طواعية فقط، ولكنهم يناقشون ويقررون معاً المحتوى وكذلك الإجراءات. هذا المعيار، الذي قد يكون قد ظهر لفترة وجيزة فقط

في أفكار المجالس، لكنه فشل بسبب عدم انتقاد «العمل المجرد» والأشكال الرأسمالية الناتجة عن وسائل الانتقال، يظل غير محقق باعتباره حلماً مرتبط بشكل مختلف تماماً من التنشئة الاجتماعية. هذه الحرية، التي ستكون على النقيض تماماً من العبودية العالمية الليبرالية في ظل إملاءات أسواق العمل، هي من حيث المبدأ ممكنة عملياً على جميع مستويات وتجمعات إعادة الإنتاج الاجتماعي من الأسرة إلى شبكات الإنتاج عابرة القارات. بالطبع، يتطلب هذا وساطة مؤسساتية، لا تؤثر، مع ذلك على المعيار.

لن يكون ذلك مشكلة على الإطلاق من الناحية الفنية والتنظيمية، ويتطبق هذا اليوم أقل من أي وقت مضى، إذ حافظت تكنولوجيا الاتصالات بالتأكيد على درجة التواصل الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية في كل من الصناعة وفي جميع المجالات الأخرى. ليست هناك حاجة لأي «سلطة» خارجية، ولا بيروقراطية ولا حكومة عالمية، ولا «مركز يعرف كل شيء» (وهو خيال كل أيديولوجية تخطيط لدولة لوياثان) لاستشارة وومعرفة قرار جميع أفراد المجتمع المشاركين في استخدام الموارد المشتركة، ولكن على وجه التحديد عند استخدام أحدث وسائل الاتصال وتقنيات الشبكات، يمكن أن يكون «المركز» في كل مكان في نفس الوقت.

دعونا نتذكر «الشاقولي الجيد» و«الأفقي الشرير» لدى غوتل - أوتيل ليينفيلد حيث يتم دائما وضع كل من إدارة الدولة للأفراد ومنظمة الأعمال في محاذاة الخط الشاقولي؛ نتيجة لطبيعة مؤسسات نظام إنتاج السلع في إعادة التنظيم الاجتماعي المستلهمة من الاستبداد العسكري الحديث المبكر، ولأن بنية القوة الشاقولية هذه منقوشة في صميم «الآلة البديعة» في حد نفسها، فلن يغير أي شيء لا الديمقراطية السياسية ولا الإدارة «المتساوية» غير الهرمية على ما يبدو؛ ولا يتبقى سوى طريقة بنثام، التي يتم من خلالها زرع الهيكل الشاقولي للهيمنة والقمع داخل الأفراد أنفسهم.

يفترض التحرر الاجتماعي إطلاق العنان لـ «الشر الأفقي» (هو بطبيعة الحال «شرٌ» فقط من وجهة نظر «الغرض» غير العقلاني السائد لرأس المال)، أي الاتصال المباشر بين جميع المشاركين قبل تحديد الغرض من أفعالهم، من أجل

تحقيق هذا الغرض وفقاً لاحتياجاتهم لتحديد ذواتهم. كل ما هو مطلوب لهذا هو صندوق اجتماعي كبير بما فيه الكفاية لصالح وقت لا يجب تكريسه مباشرة للإنتاج نفسه. ففي المستويات الدنيا من تطور القوى المنتجة، يمكن شراء التنشئة الاجتماعية «الأفقية» المباشرة والتواصلية مع تقييد الإنتاج. هذا لا يعني أن المجتمع دون بنية شاقولية للسلطة كان من الممكن منطقياً أن يكون مستحيلاً في الماضي. فبعد كل شيء، من المفترض ألا يموت أحد من الجوع في ظل مستوى عالٍ نسبياً من جهود الاتصال، حتى في ظل ظروف القوى الإنتاجية المنخفضة؛ وتطور المعرفة بالطبيعة، والتكنولوجيا، وما إلى ذلك، لم يكن ليتوقف هذا على عكس الافتراضات البرجوازية منذ كانط، ولكن كان من الممكن في أحسن الأحوال أن يتقدم ببطء، ولكن ليس بشكل كارثي. لذلك لا يمكننا أن نقول إنها «ضرورة موضوعية» ولكن باعتبارها مجرد حقيقة تجريبية مفادها أن التنمية البشرية حتى الآن، بما في ذلك الرأسمالية، قد حدثت في أشكال صنم اجتماعي مستقل ومن ثم في الهياكل الشاقولية للهيمنة، التي تستخدم بشكل غير منطقي ومدمر إلى حد كبير صندوق الوقت الاجتماعي المتنامي وتحتكره.

لا تكتفي الثورة الصناعية الثالثة بالوصول إلى أقصى حدود الرأسمالية، بل تقترب من حدود التاريخ القائم حتى الآن بشكل عام الذي توسع فيه صندوق الوقت الاجتماعي بسرعة كبيرة لدرجة إنه لم يعد إيجابياً بالنسبة لأقلية في الهيكل ممن هم الأكثر هوساً بإمكانية احتكار أشكال الحكم، وحيث تظهر الكارثة الاجتماعية العالمية البطالة الجماعية الهيكلية باعتبارها سلبية. ويصبح من الواضح بشكل كارثي موضوعياً (فنياً ومادياً)، أن الوقت المتاح للمجتمع صار أكثر من كاف لتحقيق إضفاء طابع اجتماعي عام أفقي خال من سلطة اجتماعية وحيث لا يتطلب الأمر سوى القليل من الوقت لأنتاج الخيرات ويمنح، بشكل دائم، كل أعضاء المجتمع فرصة المشاركة في عمليات الاتصال واتخاذ القرارات حول حشد الموارد فائقة الأهمية ومن ثم منحهم فرصة للتمتع بكل قدر من الوقت الذي يتم اختياره ليكون وقت فراغ. وهذه الإمكانية هي في الوقت ذاته شرط بمعنى أن

صندوق الوقت الضخم لا يمكن أن يتم استخدامه بشكل إيجابي إلا أفقياً بشكل يُحكم القبضة على عنقي الدولة والسوق سوياً، ويكف عن أن يكون سجين هذه البنية الفصامية المرتبطة بثنائية قطبية مجافية للمنطق، بل يصبح أحادي القطب ويلغي منه بالتالي كل ما هو تواصلي وسياسي واقتصادي مباشر.

يظهر ذلك العويل المروع على «الوظائف» الذي يُغرق صوت العقل إن هذا الوعي الاجتماعي السائد للحرية الاجتماعية يريد بأي حال من الأحوال وبأي ثمن أن يعرف شيئاً، لذلك ليس من المستغرب أنه عندما فشل اقتصاد الدولة، كان على بندول طفرة الوعي أن يتأرجح مرة أخرى إلى الليبرالية الفظة ومن ثم إلى المفهوم الشرير «للحرية» الاقتصادية. كان هاييك قد استعد بالفعل لهذا التأرجح في البندول في أثناء الانتقال إلى الكينزية، متوقعاً أن العودة إلى الليبرالية كانت ممكنة فقط من خلال «التطرف» على وجه التحديد لأن الأوهام الليبرالية في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر قد دُحضت منذ فترة طويلة من قبل التطورات الرأسمالية نفسها، ولا يمكن إحياءها إلا من خلال تكثيف التطرف.

كررهاييك في الأساس، ما فعلته اشتراكية الدولة من قبل، إنما في الاتجاه المعاكس فإذا كانت اشتراكية الدولة حاولت حل التناقض الذاتي المستديم للرأسمالية، ومن ثم التناقض الداخلي للأيديولوجية الليبرالية بجعل قطب لوياثان مطلقاً وتحقيق رغبة الدولة في ابتلاع السوق بصفتها المقاول العام، فإن هاييك أراد أن تكون الدولة مندمجة إلى حد كبير في السوق؛ وتجاوز بهذا بالفعل كل الأفكار الليبرالية السابقة، إذ يمكن من خلال اللغة الأكاديمية الصعبة للعلم، سماع النغمة المعادية للمجتمع للغة الليبرالية الأصلية مرة أخرى، كما كشف هاييك في محاضرة سيئة السمعة في قاعة الاحتفالات بجامعة فرايبورغ في ٦ شباط ١٩٧٩، مع بداية أزمة العالم الرأسمالي الجديدة:

«إن ما هو اجتماعي لا يدل على نموذج مثالي يمكن تعريفه، ولكنه يعمل في الوقت الحاضر فقط على سلب محتوى قواعد المجتمع الحر، الذي ندين له

بازدهارنا (...) يجب أن أعترف، حتى وإن أرعبكم الأمر أنني لا أستطيع التفكير بشكل اجتماعي لأنني لا أعرف ما الذي يعنيه ذلك». (هاييك).

أراد هاييك ما هو أكثر من مجرد تفكيك الرفاهية والحالة التنظيمية الكينزية قبل إن يتم بناؤها بشكل صحيح. أعلن تنحي الدولة بشكل شامل، وامتد طلبه ليشمل وظائف لم تشكك فيها حتى الكلاسيكيات الليبرالية أو التي أجبرت الليبرالية على قبولها في هذه الفي أثناء. أخيراً وليس آخراً، شمل ذلك المطالبة بإلغاء النظام النقدي للدولة واستبدال العملات الوطنية بـ «المنافسة الحرة» بين مصدري النقد. ومع ذلك، ما كان هاييك معزولاً بأي حال من الأحوال في العصر الكينزي. وهو نفسه تلميذ «عدو ما هو اجتماعي» الليبرالي القديم لودفيغ ميزس (١٨٨١-١٩٧٣) في فيينا، الذي خلفه في الفترة من ١٩٢٧-١٩٣١ كمدير لمعهد أبحاث الاقتصاد هناك، وترك بصمته العطرة في كلية لندن للاقتصاد (١٩٣١-١٩٥٠)، وفي جامعة شيكاغو (١٩٥٠-١٩٦٢). ومنذ عام ١٩٦٢ في جامعة فرايبورغ في برلين وفي جميع مراكز تلك الليبرالية الجديدة التي استولت لاحقاً على القوة العالمية الأيديولوجية. تحدث طلاب هاييك وكذلك تلاميذهم بروحه إنما بحدة متزايدة؛ وهذا ما قاله رئيس مدرسة شيكاغو، ميلتون فريدمان (مواليد ١٩١٢)، في كتابه عن الرأسمالية والحرية:

«ثمة القليل من الاتجاهات التي يمكن أن تقوض تماماً أسس مجتمعنا الحر مثل تحمل رواد الأعمال مسؤولية اجتماعية بخلاف تلك التي تتمثل في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح لمساهمي شركاتهم» (فريدمان).

إن المدى الذي بلغه هذا الميل إلى المواقف الراديكالية يبدو بوضوح من أن آدم سميث، الليبرالي وأول مؤسس للاقتصاد القومي الرأسمالي الحديث، لم يخرج سالماً من المراجعة المثيرة للدهشة التي قام بها الليبرالي الراديكالي من الولايات المتحدة موراي روثبارد واتهمه فيها إنه صاحب بدعة:

«أعاد آدم سميث التقدم الذي أحرزته النظرية الاقتصادية قرناً من الزمان، ممهداً بذلك الطريق لأهوال الماركسية. يمكن العثور على هذا النقد الهائل في العمل المكون من مجلدين لموراي روثبارد **(...)** كان روثبارد، الذي مات في عام ١٩٩٥، واحداً من القلائل في الولايات المتحدة من الاقتصاديين الذين اتبعوا التقليد النمساوي للودفيج فون ميزس وكرسوا فريدريك هاييك **(...)** ففي تقدير روثبارد، تمتع آدم سميث بسمعة لم يكن جديراً بها بوصفه داعية لاقتصاد السوق الحر. قال روثبارد أن سميث لم يفعل ذلك فقط بل قبل بتدخل الدولة في الأشغال العامة والتعليم الحكومي، وتنظيم الأعمال المصرفية، وضرائب الدخل التصاعدية، وقوانين الربا الصارمة والعديد من التدخلات الأخرى لذا عد آراء سميث، من جميع النواحي، خطوة إلى الوراء عن الليبرالية الصارمة.» **(بروزيه).**

تحدث شباب المدرسة النيوليبرالية الجامح بنفس القسوة؛ أما في شيكاغو، فبقيت الأمور في نطاق الأسرة. فإن كان ميلتون فريدمان، في تكريس كتابه «الرأسمالية والحرية» عام ١٩٦٢، قد أوعز إلى ابنه ديفيد إنه «يجب عليه حمل شعلة الحرية في الجولة التالية»، فقد نفذ الابن هذه المهمة، إلى حد بعيد، بعد أحد عشر عاماً من خلال نشر عمل حمل عنوان «آلية الحرية» وأوصل فكرة بنثام الحقيقية عن «آلة الحرية» إلى النتيجة النهائية:

«إذا اتهم المرء ابن حائز جائزة نوبل ميلتون فريدمان بالرغبة في العودة إلى دولة الحارس الليلي الليبرالية القديمة، فسيكون هذا افتراء، لأنه بالطبع سيخصخص أيضاً مهنة الحارس الليلي. ورد في كتابه **(...)** إن مكافحة الجريمة من قبل جهة خاصة على سبيل المثال، ستكون، وفق اعتقاد فريدمان، أكثر كفاءة من عمل تلك الجهات التي تديرها الدولة. عندئذٍ، كل ما سيتعين على ضحية الجريمة هو تقديم مطالباته بالتعويض عن الأضرار أو الخسائر إلى مقاول خاص، الذي يقوم بعد ذلك بتحصيلها من المجرم ميتاً أو حياً. ألا يذكرك ذلك بصائدي الجوائز في الغرب الهمجي؟ لم لا، كما يقول فريدمان، «لقد عمل النظام بشكل جيد». آراء

فريدمان متطرفة، لكنه ليس عازفاً منفرداً، إذ إن الرأسمالية الراديكالية أنيقة للغاية في أمريكا» (بايبر).

هنا ترسم ملامح مجتمع الرعب بطريقة لم يحلم بها مؤلفو اليوتوبيا السلبية في النصف الأول من القرن. ما عاد بعد الآن

جهاز الدولة الشامل والقوي هو الذي يمارس الهيمنة الكاملة، إذ إنه في مجتمع مفتت، تشكل المصالح الخاصة القوية لاقتصاد السوق المدافع عن أولئك القادرين على دفع المال نظاماً إرهابياً لا يقل فظاعة، إذ يتم استبدال الدولة القوية والشرطة السرية بأجهزة الأمن الخاصة وعصابات البلطجية والحراس الشخصيين، «وبرجال قانون من القطاع الخاص» وفرق الموت. لكن هذه النسخة المعكوسة من اليوتوبيا السلبية لا تأتي كتحذير، بل تأتي بكل جدية كرؤية إيجابية لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع.

لم يتعلق الأمر بوجود أمور نوعية خاصة بالولايات المتحدة حتى لو وجد هذا الفكر النيوليبرالي أرضاً خصبة في العالم الأنجلو ساكسوني. أظهر مسار هايك المهني بالفعل أن الخيوط تم نسجها إلى أبعد من ذلك بكثير. كان البديل الألماني والسويسري للنيوليبرالية، الذي صاغه والتر يوكين (١٨٩١-١٩٥٠) وويلهلم روبكه (١٨٩٩-١٩٦٦)، وشكّل الخلفية النظرية للسياسة الاقتصادية «لوزير المعجزة الاقتصادية» الألمانية المفترضة لودفيغ إيرهارد، وثيق الصلة بهايك وطلابه، وإن كان هناك اختلافات. استخلص يوكين وروبكي استنتاجاتهما الخاصة من الكساد الكبير، بشكل عارض أيضاً العقيدة الكينزية. لقد رأيا سبب الأزمة قبل كل شيء في حقيقة أن المنافسة الحرة لم يتم تأمينها مؤسسياً بشكل كافٍ وتم منعها من أن يكون لها تأثير مفيد من خلال تشكيل الاحتكارات. لهذا السبب طالبوا الدولة بخلق ظروف إطار تنظيمي بهدف مساعدة الآلية التنافسية (ولهذا تم تسمية هذا المُشتق عن الليبرالية بالأوردو ليبرالية أو النيوليبرالية الألمانية)؛ التي لا تقبل إلا بتدخل محدود من قبل الدولة في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية لكن بطريقة مغايرة تماماً للمعنى الذي أراده كينز حول اشتراكية-استثمارية وحول

«الإنفاق بالعجز». كان المشتق الألماني النيوليبرالي أكثر اتزاناً من النيوليبرالية النمساوية - الإنكليزية والأمريكية؛ لكن هاييك كشف عن مهارة لافتة للنظر، من خلال محاذاة مختلف المواقف النيوليبرالية على المستويين النظري السياسي والاستراتيجي. ففي عام ١٩٤٧ تم في بلدة مون بليران (سويسرا) تأسيس جمعية مون بيليران تحت إشراف هاييك وهي ما تزال ناشطة حتى اليوم كما إنها إلى حد ما نوع من احتكار أدمغة وكذلك منظمة كو - كلوكس – كلان ثقافية تعمل على تعزيز نفوذ النيوليبرالية على المدى الطويل بمعنى تطرف اقتصادي رأسمالي وفق ما ورد في تقرير مفعم بالدلالات صدر في يوم احتفالي بعد خمسين عام لاحقة:

«اجتمع في الفترة الممتدة من ١ إلى ١٠نيسان ١٩٤٧ (...) في مون بيليران ٣٩ من الأكاديميين ورجال أعمال والصحفيين دعاهم فريدريش أوجست فون هاييك لمناقشة تحديات وتهديدات المجتمع الليبرالي. وفي نهاية الأيام العشرة (...) تم أخيراً، تحقيق هدف هاييك، وتأسيس الجمعية التي سميت باسم مكان المؤتمر (...) تحولت الجمعية، التي كانت لا تزال محصورة في عدد محدود في ذلك الوقت اقتصر إلى حد كبير على أشخاص من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى موطن فكري لأكثر من ٥٠٠ ليبرالي في جميع القارات (...) وتنظم جمعية مون بيليران (MPS) كل عامين ما يسمى بالاجتماع العام في مكان ما من العالم، مع الاجتماعات الإقليمية التي تجري بين الاجتماعات العامة. كما إن الأحداث المخصصة للمناقشة موجهة إلى الداخل وليست مخصصة للجمهور وهو الأمر الذي ألقى بظلال الشبهة على بعض الشيء في أعين الكثيرين (...) وهكذا (...) لا يتم الاعتراف رسمياً بوسائل الإعلام، لكن يمكن للصحفيين القلائل من بين الأعضاء الإبلاغ عن جوهر المحادثات، ولكن لا ينبغي لهم الدخول في الكثير من التفاصيل.» (نيوتزوريخر تزايتونغ في ٣/٥/١٩٩٧).

أدت الجمعية، وراء الكواليس عمل جماعة ضغط علمية وسياسية متحمسة، كان أعضاؤها قادرين على شغل مناصب رئيسية في العالم الأكاديمي. وضمن هذا

التوجه، في نهاية فترة الازدهار الكينزي - الفوردي القصير، حصل هاييك على جائزة نوبل عام ١٩٧٤ في حين نالها فريدمان الأب في ١٩٧٦ وكان هذا جزء من قصة نجاح التطرف الاقتصادي الجديد. من المؤكد أن كل هذا له رائحة «مؤامرة عالمية» ليبرالية راديكالية. ولكن كما هو الحال دائما في مثل هذه الأمور، يتم المبالغة في تقدير الإرادة الذاتية. ففي مجتمع منقسم على أساس أشكال غير عقلانية من الأوثان بدلاً من الوعي الذاتي التواصلي، لا يوجد حتماً حكم شاقولي فحسب، بل هناك أيضاً مجموعات وعصابات وشلل وفساد ومافيا ودوائر غير رسمية وعشائر كو كلوكس من جميع الأنواع؛ ومع ذلك، فإن تشكيلات العصابات هذه لا يمكن أن تكون فعالة في المجال العلمي والاجتماعي والسياسي إلا، إذا قوبلت بتطورات اقتصادية وسياسية وفكرية «موضوعية».

لم يعدُ ذلك، بطبيعة الحال، في علم الاقتصاد وبين النخب الرأسمالية الوظيفية بأي حال من أن يكون أكثر من مجموعة من النظريات مفادها أن النيوليبرالية بعد فترة طويلة من تلاوة تعويذة قهر الجفاف ستولد الكثير من المياه. وبتعبير أدق، كان «الانتصار» النظري السابق للكينزية غريبا للغايةً، وإلى حد ما، غير محظوظ لأن «النظرية العامة» جاءت بعد فوات الأوان بالنسبة للأزمة الاقتصادية العالمية؛ إذ تماشت الممارسة الاقتصادية للصفقة الجديدة لروزفلت، مثل الاقتصاد النازي، مع العقيدة الكينزية، لكن هذه السياسة نشأت تلقائياً وبشكل براغماتي، أي إنها ما كانت بأي حال من الأحوال «تطبيقاً» لتدخل كينز النظري. ففي فترة ما بعد الحرب، كان جيل الاقتصاديين الأصغر سناً، الذين لم يرسخوا بعد وضعهم الأكاديمي، هم الذين يمكن اعتبارهم إلى حد كبير من الكينزيين؛ ومن ناحية أخرى، استمر الجيل الأكبر سناً، الذي ظل في الغالب يشغل منصب الأستاذية، في تمثيل النظرية الكلاسيكية أو حتى النظرية النيوليبرالية.

على الرغم من ممارسة السياسة الاجتماعية والاقتصادية للحكومات تحت ضغط الازدهار ومتطلباته وكذلك ضغط منافسة النظام مع الكتلة الشرقية على

نحو فردي بدا أكثر فأكثر أن الكينزية لم تكن بأي حال من الأحوال الكينزية في كل مكان، بل كانت عقيدة رسمية ليبرالية معدلة بشكل منتشر؛ ففي جمهورية ألمانيا الاتحادية، كان من الواضح تماماً أن «الليبرالية الاعتيادية» ليوكين وروبك هي التي استخدمها لودفيج إيرهارد خلفيةً نظريةً لفكرة «اقتصاد السوق الاجتماعي». لكن الأمر تضمن مفارقة على المستويين النظري والسياسي - الاجتماعي، إذ إن الحكومات المستمدة شرعيتها من الفكر الليبرالي الكلاسيكي ومن الفكر النيوليبرالي مارست بشكل متصاعد الكينزية بمعنى «الإنفاق بالعجز» لكن ليس وفق السياق الذي تنبأ به كينز حول إدارة الأزمة بل بوصفه تعزيز الإزدهار وإطالته جزئياً من خلال تمويل البنية التحتية عبر استثمارات حكومية ضخمة في خدمة الرأسمالية المنتشرة في كل المجالات، وجزئياً من خلال الاستهلاك الجماهيري الضخم المرافق لذلك.

حين كبر الاقتصاديون الشباب في العقد الخامس من القرن الماضي وانتقلوا إلى مناصب قيادية، بدا أنه تم بلوغ ذروة الكينزية، وكانت قائمة مرة أخرى؛ وفي الوقت نفسه تقريباً، ومع منح جائزتي نوبل لهاييك وفريدمان، تُوجت النيوليبرالية الراديكالية بالفعل. تُظهر هذه القصة الغريبة أن الكينزية قامت في الواقع دائماً وبشكل مستقل تماماً عن حالات الأزمات لكن ظلت ابنة غير محببة للنقابة الاقتصادية والطبقة السياسية والنخبة الوظيفية الرأسمالية، على الرغم من أنها احتوت على البرنامج الوحيد الممكن لمواصلة حياة الرأسمالية مع أنها حملت في نفسها القدرة على إطالة التناقض وجعل هذا النمط من الإنتاج قابلاً لأن يتحول إلى واقع اجتماعي (بقدر الإمكان).

يشهد هذا «الجحود» على اندفاع أيديولوجي عميق الجذور وموقف متعصب أساسي للمجتمع الرأسمالي يعود إلى هوبز وماندفيل وشركاه في الاعتقاد غير المنطقي تماماً للسادة إن رأس المال يمكن أن يتراكم إلى أجل غير مسمى من خلال الاستخدام الأمثل للمادة البشرية التي كان لا بد من الاحتفاظ بها وتوحيدها في وضع «العامل

الفقير». هذه هي بالضبط طريقة الاقتصاد الجزئي، الموجه نحو الأعمال التجارية البحتة والفردية الزائفة للنظر إلى الأشياء التي ظهرت أيضاً مرة أخرى في عمل دارينـدوف التي هي، إن جاز التعبير، الطريقة «الطبيعية» لرأس المال. ففي الممارسة العملية، هذه هي وجهة النظر الوحيدة الممكنة، في حين تظل وجهة نظر الاقتصاد الكلي أو وجهة النظر المجتمعية العامة افتراضية ونظرية فقط، الأمر الذي يتطلب لحظة تفكير غريبة بالفعل عنها وتتعارض مع أفعالها.

ومع ذلك، فإن وجهة النظر هذه زائفة لأنها، بالمعنى الدقيق للكلمة، تختص فقط بالمالك الفردي لرأس المال أو بالمدير، في حين تؤدي «الفردية» الاقتصادية نفسها في أسواق العمل إلى نتائج بشعة وهزيمة ذاتية لمن يعتمدون عليها. ولكن حتى فيما يتعلق بالإدارة، فإن وجهة نظر الأعمال الفردية «الطبيعية» تؤدي إلى تلك التقلبات الاجتماعية والاقتصادية الكلية التي تنتعش على مستوى إدارة الأعمال.وأما على الصعيد الاقتصادي فتتابع عملها ضد كل عقلانية، في سعيها الغامض لتحويل العالم إلى تراكم هائل للبضائع، وفي نفس الوقت تحط بالجماهير إلى مستويات الكفاف. إن محاولة النقاش للخروج من هذه الاستحالة المنطقية هي محاولة واعدة لا تختلف عن محاولة إعادة تدريب حيوان مفترس آكل اللحوم ليصبح نباتياً.

كانت تلك هي الخلفية النظرية لاختراق النيوليبرالية المتطرفة قائمة دائماً في الواقع؛ وكل ما كان مطلوب هو الوضع الاقتصادي والاجتماعي، حيث كان على العقيدة الكينزية أن تفشل من الناحية العملية، حتى يتم إطلاق العنان للكائن المفترس. ومن المفارقات أن هذا الوضع كان مطابقاً للكينزية التي وصلت أخيراً إلى القمة بعد عبورها الشاق عبر المؤسسات لكن فقط لتضطر إلى التنحي في الحال. لأنه في الوقت نفسه، الذي شهد أخيراً بشكل أو بآخر الحكومات الكينزية والديمقراطية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وجمهورية ألمانيا الاتحادية، كانت المفاهيم ذات الصلة بـ «تنمية» العالم الثالث تكسب أرضية، وكانت الأزمة الجديدة بدأت بالفعل، ولا ينبغي أن تكتفي إنهاء الطفرة الفوردية وحسب، بل تنذر أيضاً بإنهيار مخطط بونزي الصناعي بشكل تام.

طرح رئيسين من الحزب الديمقراطي الاجتماعي الليبرالي التقليدي، في الولايات المتحدة، هما جون إف. كينيدي وليندون ب. جونسون وعززا العناصر الكينزية للسياسة الاجتماعية وتنظيم الدولة منذ ١٩٦٠-١٩٦٨ من خلال برنامج «المجتمع العظيم»، الذي لم يتم سحبه تحت رئاسة الجمهوريين الأكثر تحفظاً ريتشارد نيكسون وجيرالد آر فورد (١٩٦٨ - ٧٦). وفي المقام الأول، كان الديموقراطي جيمي كارتر، هو من بُذلت في عهده (١٩٧٦-١٩٨٠) محاولات لإطلاق برامج اجتماعية جديدة. وفي بريطانيا العظمى أيضاً، نفذت حكومة حزب العمال بقيادة كليمان أتلي بالفعل برامج كينز وبل وحتى بعض التأميمات بين عامي ١٩٤٥ و١٩٥١، على الرغم من إلغائها جزئياً من قبل المحافظين تحت قيادة ونستون تشرشل وهارولد ماكميلان حتى عام ١٩٦٤. ومنذ ذلك الوقت تتالى العمال والمحافظين على تزعم الحكومات، وترافق ذلك باشتباكات اجتماعية ليستلم الدفة في فترة ١٩٧٤-١٩٧٩كل من هارولد ويلسون وجيمس كالاغهان، ويقودان حكومة من حزب العمل عملت على تحقيق وعود الكينزية. أما في جمهورية ألمانيا الاتحادية، فتمكن ائتلاف واسع، في عام ١٩٦٦، من الحلول مكان حكومة كونراد أديناور ولودفيغ إيرهارد التي عاشت طويلاً. وفي النهاية جاءت حكومتي فيلي براندت وهلموت شميث الاجتماعية الليبرالية ذات التوجه الكينزي القوي ودامتا من ١٩٦٩ إلى ١٩٨٢.

في وقت واحد تقريباً عانت الكينزية في أواخر العقد الثامن وأوائل العقد التاسع من القرن الماضي من ضغط الأزمات التضخمية فغرقت السفن التي كانت تحت قيادة كارتر وكالاغان وشميث في أكبر المراكز الصناعية. أما «التحول» الذي جاء مع ريغان، وتاتشر وهلموت كول فكان أكثر من مجرد تغيير في الحكومة وأمضى أثراً من تغيير في السياسة، إذ قاد هؤلاء

الارتداد المفاجئ باتجاه الليبرالية الراديكالية، مثل الاضطرابات الأيديولوجية التي عملت جمعية مون بيليران على نشرها بدرجات متفاوتة من النجاح بالاعتماد على صلاتها متنوعة الأوجه مع الأحزاب المحافظة والليبرالية:

«لعب أعضاء جمعية مون بيلاران MPS وأتباع مدرسة فرايبورغ دوراً في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الألماني (لودفيغ إيرهارد) في سنوات ريغان والتاتشرية الذين لجآ إلى عدد لا يحصى من المستشارين من صفوف MPS وصولاً إلى الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا (فاتسلاف كلاوس).» (صحيفة نيوتزوريخر تزايتونغ في ٣/ ٥/ ١٩٩٧).

كان ريغان وتاتشر، في المقام الأول، بمثابة الاختراق الكبير، حيث وفرا المزاج اللاشعوري المعادي للمجتمع لدى النخب الرأسمالية الذي شكل مع الأزمة التضخمية مزيجاً متفجراً كما لو كان تصوراً ليوم القيامة، إذ برزت الريغانية من نسيج الحزام الشمسي الأمريكي (...) (ديفيس) أما الأمر الذي جعل هذا التغيير الجذري مغرياً للاقتصاديين والسياسيين فلم يقتصر على اشتداد التضخم في جميع أنحاء العالم، بل الزيادة المتزامنة في البطالة الجماعية، التي تحدت كل حكمة الكتب المدرسية. لم يعد من الممكن تفسير هذه الظاهرة بالمصطلحات الكينزية، ناهيك عن التغلب عليها. لأن «التضخم الجزئي» الخاضع لمعيار محدد من الإنفاق بالعجز كان عليه، وفق وجهة نظر كينز، أن يضمن تلقائياً التوظيف الكامل.

وحظي في تلك الفترة منحنى فيليبس بقدر كبير من الشعبية وهي التسمية التي استلهمت اسم الاقتصادي البريطاني أ. دبليو. فيليبس، الذي يُفترض بموجبه أن يتوازن التضخم والبطالة بشكل متبادل: فكلما ارتفع التضخم، انخفضت البطالة والعكس صحيح. وقد عبر عن هذا برنامج المستشار الديمقراطي الاجتماعي هيلموت شميدت حين صرح إن تضخم بمعدل خمسة بالمئة أفضل من بطالة بمعدل خمسة في المئة. وتبين الآن أن «منحنى فيليبس» هو بناء لا يمكن الدفاع عنه، حيث لم يكتف التضخم بالتهديد بالخروج عن السيطرة فحسب، بل لم تعد آلية التوظيف المتشابكة المفترضة فعالة. وبدا إن الفائز الأكبر كان ميلتون فريدمان، الذي طالما أكد أن التضخم المرتبط بالآليات الكينزية (سياسة الفائدة المنخفضة المنهجية، و«الإنفاق بالعجز») لا يمكن أن

يظل تحت السيطرة ولا يمنع البطالة وقال أن المهمة الوحيدة للدولة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية يجب أن تكون ضمان الاستقرار النقدي كإطار للعب الحر لقوى السوق من خلال أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً والانضباط الصارم في الميزانية (ومن هنا جاء اسم «النقدية[1]» لهذا المبدأ). وهو أمر بسيط للغاية وفق ما أكده فريدمان في مرات عديدة:

«إن زادت كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها، أي ناتج العمل، بسرعة مماثلة للكتلة النقدية، فإن الأسعار تظل مستقرة من حيث المبدأ (...) لكن يحدث التضخم حين تنمو الكتلة النقدية المعروضة بشكل أسرع من إجمالي الناتج. وكلما زاد عرض النقود لكل وحدة إنتاج، زاد معدل التضخم ولا يوجد عقيدة اقتصادية أخرى من المحتمل أن تكون راسخة مثل هذه. إن الناتج محدود بالموارد المادية والبشرية المتاحة ومستوى المعرفة والقدرة على استخدام تلك الموارد، وهو لا يمكن أن ينمو حتى في أفضل الحالات الممكنة إلا ببطء فقط.» (فريدمان).

إنه حقاً بسيط للغاية، إذ ينشأ شر التضخم من حقيقة أن كمية المال تنمو بشكل أسرع من كمية السلع؛ ومن ثم فإن الوصفة هي تعديل الكتلة النقدية المعروضة وفق الكمية الحقيقية للسلع. وبطبيعة الحال ثمة سؤال صغير يطرح نفسه مفاده ما هي كمية السلع الحقيقية؟ هل هي الكمية التي افترضها فريدمان المتوافقة مع الموارد المادية والمعارف والقدرات البشرية؟ هذا يعني من منطلق السياسة الاجتماعية ما بشرت به الليبرالية الجديدة دائماً أي إنه يمكن فقط توزيع السلع والخدمات المتاحة ضمن فترة زمنية محددة. وهنا تبدو الليبرالية أكثر سذاجة من حقيقتها. وسبق لفوراستية أن طرح رأياً مماثلاً في سذاجته فيما يتعلق بتقصير زمن العمل من خلال تعاظم الإنتاجية. وكما إن زمن العمل في ظل أحكام عقلانية إدارة الأعمال لا يمثل القدرات الطبيعية للقوى المنتجة فإن الناتج الإجمالي من السلع لا يمثل تلك القدرات.

---

(١) من النقود.

لا يتم، بأي حال من الأحوال، إنتاج وتوزيع العديد من السلع وفقاً للاحتياجات المتوافقة مع القدرات «الطبيعية» الحالية والموارد المادية والمعرفة، بل يتم بدلاً من ذلك، تحديد الناتج فقط من خلال معايير المال، أي من خلال عملية الاستغلال الرأسمالي. وكما قال فريدمان نفسه بشكل جميل للغاية، فإن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة لأصحاب المشاريع هي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح لمساهمي شركاتهم. ليس المقصود هنا بأي حال من الأحوال كمية السلع التي تتوافق مع الموارد المادية والعلمية والتقنية، ولكن فقط كمية السلع التي يلبي إنتاجها معيار ما يسمى بالريعية.

يتم تحديد مستوى الريعية، من خلال متوسط الربح الرأسمالي (المعولم اليوم). هذا يعني أنه حتى البضائع التي يتم إنتاجها بربح تصبح «غير مربحة» لما يقل هذا الربح عن مستوى الريعية. ففي هذا الصدد، يمكن أن تنشأ الحالة العبثية لأن الإنتاج «غير المربح» بدرجة كبيرة بالمعنى الرأسمالي يدمر «القيمة» الاقتصادية بدلاً من إنشائها، على الرغم من أن السلع المادية الوظيفية قد تم إنتاجها بوسائل متاحة مادياً. على أي حال، فإن اقتصاد السوق ينتج دائما أقل بكثير من قدرته التقنية «الطبيعية»؛ ولا يتم تصنيع وسائل الإنتاج بالقدر الممكن تقنياً، ولا يتم استخدام القدرات المصنعة بالقدر نفسه، حتى لو كانت هناك حاجة اجتماعية ملحة للمنتجات.

وهذا هو بالضبط سبب إغلاق وسائل الإنتاج في أثناء الأزمة، في وقت يتعين على الناس في الوقت نفسه أن يتضوروا جوعاً على نطاق واسع. وقد خشي كينز، تحت ضغط الأزمة الاقتصادية العالمية، من أن تؤدي «فضيحة» هذه العبثية إلى انتفاضة ضد الرأسمالية؛ فتحرك ليس بدافع وضع حد لهذه العبثية، بل لإنقاذ النظام، فقد أراد أن يتفوق بذكاء على القيود الرأسمالية الخطيرة المفروضة على «القوى المنتجة الطبيعية» من خلال «الإنفاق بالعجز،» وإن جاز التعبير عن طريق الدين الوطني وسياسة الفائدة المنخفضة، لأنه كان لابد من تعويض

عرض النقود مقابل المنطق الرأسمالي (التجاري) الذي تم تكييفه بدقة مع القدرة الحقيقية (المادية - «الطبيعية») للإنتاج المحتمل للسلع، ومن ثم يتم تأمين الاستهلاك والعمالة الكافيين.

هل ستكون هذه «الوصفة» قادرة في الواقع على تجاوز حدود الموارد المادية المتاحة والمعرفة البشرية، ومن ثم لن يكون الخلق الإضافي للمال مفيداً. هنا جعلت حجة فريدمان من نفسها أضحوكة؛ ففي الحقيقة، لقد اكتفى إن يقول أنه من خلال الحيلة الكينزية، فإن إمكانيات الإنتاج الحقيقية المطلقة قد استُخدمت «بشكل غير شرعي» خارج الحدود الرأسمالية. ومن ثم، فإن النتيجة المُترعة بالأزمة لا تظهر في جانب وسائل الإنتاج، التي من الممكن الإفراط في استخدامها تقنياً، بل تظهر (وفق فريدمان نفسه) في جهة المال، الذي «يتم استهلاكه» لأنه يحرك الوسائل المادية للإنتاج الذي يجب أن يتوقف وفقاً لمنطق الرأسمالية. وبهذه الطريقة، كان «منحنى فيليبس» مؤشراً صالحاً مؤقتاً فقط لمدى مواءمة عرض النقود مع الفاعلية «الطبيعية» الفعلية لقوى الإنتاج في ظل ظروف الثورة الصناعية الثانية دون المخاطرة بتوليد حالة اضطراب كامل في النظام النقدي.

أشار تقادم هذه الآلية إلى أن الثورة الصناعية الثالثة كانت في طريقها إلى ما هو أبعد بكثير من حالة الكساد الكبير السابق

بعد أن تباعدت الريعية الاقتصادية والفاعلية «الطبيعية» للقوى المنتجة بشكل كارثي. ففي حين إن القدرة الفنية لمُخرجات لإنتاج من خلال تزايد عمليات ترشيد الإلكترونيات الدقيقة قائمة على قدم وساق، مدفوعة بالبطالة الجماعية، تم تقليل القوة الشرائية بمعدل مماثل. إن محاولة الكينزية الرأسمالية للتغلب على القيود المفروضة على السلطات والموارد المادية عن طريق التوسيع «المصطنع» لمقدار الأموال التي يتم تغذيتها لم يعد فعالاً، حتى مع ارتفاع التضخم، وهذا مؤشر على مدى السرعة الهائلة التي تبتعد بها قدرات الإنتاج الحقيقية عن معايير الريعية.

في خاتمة المطاف دل هذا على إنه على المدى المتوسط، لم يتبق أمام الرأسمالية، على نطاق أوسع أكثر من أي وقت مضى، إلا «الاختيار» بين الاضطراب التضخمي الكلي والانهيار الانكماشي. مثل الكينزيون وأنصار نزعة التركيز على النقود قطبي التناقض المنطقي الذي وصل إلى مرحلة النضج؛ لذلك، نجد إنهم في نزاعهم، لا يمكن أن يكون هناك منتصر في نهاية الأمر، على الرغم من الانتصار النقدي السطحي، بل فقط إفلاس فكري وعملي مشترك.

تتلخص وصفة فريدمان المفرطة في التبسيط في استبدال أزمة التضخم بالأزمة الانكماشية. وقد ادعى في الأساس أن الأمر لا يتعلق بموجودات وسائل الإنتاج «الطبيعية» من حيث الموارد المادية والقدرات التقنية العلمية، بل بالقوانين الرأسمالية لحركة المال وحدها التي هي في نظره الشكل الوحيد الذي يمكن تصوره ليتمكن المجتمع من حشد موارده المادية:

«يمكن لسلطة النقد فقط خفض سعر الفائدة في السوق إلى ما دون معدل الفائدة الطبيعي من خلال التضخم. ويمكنها رفع سعر الفائدة في السوق فوق المعدل الطبيعي فقط من خلال الانكماش **(...)** يجد هذا التحليل نظيره المباشر في سوق العمل **(...)** إن ارتفاع مستوى التوظيف هو علامة على وجود زيادة في الطلب على العمالة أدت إلى ارتفاع معدلات الأجور الحقيقية. في حين يشير انخفاض مستوى التوظيف إلى وجود فائض في المعروض من العمالة مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الأجور الحقيقية. بعبارة أخرى، إن المستوى «الطبيعي» للعمالة الناقصة هو ما سينتج عن **(...)** نظام التوازن **(...)** كما في حالة أسعار الفائدة، إذ لا يمكن إلا أن يظل مستوى «السوق» أقل من «المستوى الطبيعي» عن طريق التضخم، وكما هو الحال مع أسعار الفائدة، يتم هذا فقط عن طريق تسريع عملية التضخم.» **(فريدمان).**

إن معدل الفائدة «الطبيعي» ومن ثم كتلة المال الطبيعية يؤديان حتماً إلى بطالة «طبيعية» يجب قبولها. قام فريدمان من خلال هذا الخط من الجدل،

بتخليص الدولة من مهمة أصبحت مرهقة ومستحيلة عملياً، وهـي الحاجـة إلى ضمان «العمالة الكاملة» والاستهلاك الشامل.

كان بإمكانه وأتباعه أن يتخيلوا أنهم قد حلوا المشكلة في الاتجاه المعاكس للكينزية فتماماً كما أرادت الكينزية خطأً قبول قدر معين من التضخم «الطبيعي» وإبقائه قابلاً للإدارة، قامت النظرية النقدية بنقيض هذا وبنفس القدر من الخطأ من خلال مقدار البطالة «الطبيعية». استند هذا الوهم إلى حقيقة أن النظرية النقدية، مثل الكينزية، حطت بالمشكلة إلى المستوى النقدي، لكن باستنتاجات معاكسة، واعتقدت إنه من خلال القيام بذلك يمكن الوصول إلى الحل «الطبيعي» الخالد المتمثل «بنظافة السياسة النقدية» بدلاً من الهيدروليكا الكينزية (Starbatty 1999). وتم في كلتا الحالتين، تجاهل تام لواقع أن التطور الذي لا يمكن إيقافه والمتزايد بشكل لا رجعة فيه لقوى الإنتاج في العملية التاريخية للثورات الصناعية الثلاث هو الذي تسبب في تباعد النظام النقدي والإمكانيات العلمية والتقنية للإنتاج بشكل صارخ، إلى أن انتهى الأمر إن أصبحت هذه الإمكانات غير متوافقة البتة مع الشكل الوثني للمال وتكاثر الأفراد عبر «أسواق العمل». إنها مسألة وقت فقط قبل إن تصبح العقيدة النقدية مشينة مثل العقيدة الكينزية.

لكن بالنسبة للاقتصاديين وكذلك بالنسبة للنخبة الرأسمالية الوظيفية ككل، من المستحيل لمس البديهيات الصامتة للنظام الحديث لإنتاج السلع الأساسية، الذي علق كل تفكيرهم في سجنه، بحيث يبدو أن التأمل الذي يتجاوز أشكال ومتطلبات هذا المجتمع مستحيلاً؛ فبعد كل شيء، من شأن هذا، بالإضافة إلى الممارسة الاجتماعية المرتبطة به، أن يتسبب في انهيار كامل لصرح الاقتصاد المزعوم الذي تم تشييده على مدى ثلاثة قرون، والتشكيك بشكل أساسي في الضرورة الاجتماعية للنخب الوظيفية، بما في ذلك الطبقة السياسية. لذلك، وبهدف حظر الأزمة الكبرى الجديدة على نطاق كوكب الأرض، فضل الناس الإيمان بالنيوليبرالية الراديكالية، ولا سيما إنها مرتبطة بالفكرة الممتعة المتمثلة في القدرة على كبح جماح الأشخاص الذين تم تطويقهم بشكل متزايد.

وهكذا، ووفاءً للعقيدة النقدية، أصبح التراجع المنهجي والتنازل عن الدولة التنظيمية والرفاهية الكينزية هو الاتجاه الاجتماعي

الاتجاه الرئيسي لبقية القرن العشرين. وقد جعل «المنعطف» العظيم الذي شهدته البلدان الأنغلوسكسونية وجمهورية ألمانيا الاتحادية هذه السياسة الاجتماعية نموذجاً يُحتذى بهذا القدر أو ذاك في باقي المراكز الرأسمالية في حين استمر تدمير بلدان العالم الثالث عن طريق الهيئات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال إغراقها في دوامة الأزمة. ناهيك عن إن انهيار أنظمة رأسمالية الدولة في بلدان الكتلة الشرقية في آخر العقد التاسع من القرن العشرين منح «التوافق العالمي» النيوليبرالي دفعة ضخمة جديدة إلى حد سمح إن يتم تلفيق فكرة إن الأزمة كانت نتيجة الخطأ الذي مثله الاقتصاد المعتمد على الدولة.

تم منذ ذلك الحين، تحت شعارات «التحرير» و«الخصخصة»، ونزع السلاح من اقتصاد الدولة الذي تم بناؤه في أكثر من مئة عام وتخريب الهياكل التي لم تنته بعد وجرى ذلك في جو غير مسبوق من الابتهاج، إذ قامت الرأسمالية المجنونة، حرفياً، بتوسيع جميع ضماناتها وتمزيق شروطها الإطارية في اندفاعات متقطعة بشكل مشابه لمسار الثورة الصناعية الثالثة. لم يقتصر الأمرعلى خصخصة الشركات الحكومية، التي عمل معها لوياثان نفسه كرجل أعمال في كل من البلدان رأسمالية الدولة وفي العالم الثالث، وجزئياً، في المراكز الرأسمالية (ولا سيما في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا) من أجل تطوير صناعتهم الخاصة (أو اعتبارها أجزاء إستراتيجية منها) بالتحكم والحماية. وأُخضعت قطاعات كاملة من البنية التحتية الاجتماعية أيضاً للحساب الاقتصادي للريعية عن طريق الخطف أو الاحتيال، على الرغم من أن هذا يعني تجاهل الشروط الإطارية ذات الجوهر الأكثر اهتماماً بالجانب الاجتماعي، والتي لا يمكن تشغيلها وفقاً لدورات اقتصاد السوق، وهو الأمر الذي أدركه بالفعل أدولف فاغنر.

ركزت الهجمة الليبرالية الجديدة المدمرة أهدافها في المقام الأول ضد دولة الرفاهية والقطاعات الثقافية وقررت أنه يجب أن يختفي عن وجه الأرض كل شيء لا يتم استخدامه بشكل مباشر لإعادة التدوير. وهكذا أُغلقت المعاهد والمستشفيات العلمية ورياض الأطفال والمسارح وحمامات السباحة والمتاحف والمدارس والمرافق الاجتماعية، أو تم قطع العلاقة بالمركز بطريقة جعلت العمليات المقيدة بشكل كبير فقط ممكنة. استنزفت الحكومة المركزية البلديات مالياً في كل مكان وتركتها تعاني من أزمة الديون الوطنية. صحيح أنه جرى تعيين عديمي الكفاءة لما أصبحت الدولة مسؤولة عن أهم المجالات الاجتماعية والثقافية، لكن في ظل ظروف نمط الإنتاج الرأسمالي، لا يمكن أن تكون هناك سلطة أخرى غير الدولة يمكن أن تضمن على الأقل حد أدنى من المعايير الحضارية وتخفيف العواقب المدمرة لمنطق الأعمال. إن الانسحاب الشامل للدولة الذي صار الآن مطلباً ويتم تنفيذه بالفعل حمل معه العلامات الأولى لإمكانية إزالة الحضارة الكاملة التي كانت كامنة في الرأسمالية منذ البداية. فحتى في مركز رأسمالي مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية، فإن انحلال الحضارة هذا يجعل من نفسه أمراً غريباً وملحوظاً في تفاصيل الحياة العامة اليومية:

«المال ليس كريه الرائحة، قول مأثور علموه للطلاب في مقرر اللغة اللاتينية. ما لم يخطر على بال تيتوس،[1] أن يتعلم الصغار في فترة الراحة هذه الأيام إن المال غير الموجود ينتن. تشكو الآن لجنة نظافة الهواء الداخلي **(!)** التابعة لوكالة البيئة الفيدرالية من الحالة الكارثية للنظافة في المدارس الألمانية. ففي العديد من الأماكن، تتأثر «المنطقة الصحية» بشكل خاص بحقيقة أن إجراءات التنظيف في المدارس «تقلصت إلى مستوى غير مقبول» ولأن الأموال شحت، فقد وفرت العديد من البلديات نفقاتها على حساب تنظيف المؤسسات التعليمية.» **(صحيفة دي تزايت في عام ١٩٩٩).**

---

(١) كان تيتوس إمبراطوراً رومانياً، لكن يبدو إن الأمر اختلط على الكاتب، فنسب إليه هذا القول المأثور المرتبط بالضريبة التي فُرضت على التبول في مكان عام. **(المترجم).**

«انبعثت من الدولة الرشيقة» التي فُرضت قسراً رائحة كريهة اخترقت عباب السماء من جميع النواحي. هذه هي النتيجة المادية الحتمية لـ«نظافة السياسة النقدية». تقبل النخب الرأسمالية العاملة الأيديولوجية النيوليبرالية بسهولة إزالة حضارة بعيدة المدى، لأن همها الوحيد هو استمرار وجود هذا النظام، بغض النظر عن مدى سخافة العواقب. ولكن على وجه الخصوص فيما يتعلق إنقاذ النظام، فإن قناعات «نظافة السياسة النقدية» و«الدولة الرشيقة الخالية من الهدر» وإلغاء الضوابط العامة والخصخصة هي حسابات ضخمة. صحيح أن عائدات جولات الخصخصة (بيع «الأواني الفضية» العامة[1]) تضخ الأموال مؤقتاً في خزائن الدولة الفارغة، لكن هذا بالطبع لا يحل أي مشكلة، إذ سرعان ما يتلاشى التأثير مجدداً. وكان من الأفضل، ألا تظهر الأموال «المحفوظة» و«موظفو» الدولة مرة أخرى على الجانب التجاري «الخاص» في شكل يُزعم أنه أكثر كفاءة حيث يتم تقليص قطاعات البنية التحتية المخصخصة وتحويلها إلى مراكز «مربحة» وتكف عن أداء دورها في خدمة المجتمع وتندثر ببساطة العديد من المجالات الاجتماعية والثقافية.

لكن تكاليف الاستثمار ورواتب أولئك العاملين في تلك المجالات وصناديق الرعاية الاجتماعية كانت في الوقت نفسه، أمراً مبرراً في نظر الكينزيين دعم الطلب في سوق السلع وولد ناتجاً حقيقياً. فإن كان قد تم محاكاة الطلب، كما يؤكد علماء النقد، فقط من خلال السياسة النقدية المشبوهة للدولة وخلق النقود، فإن الانخفاض الحاد في الطلب بالطبع لا يؤثر فقط على مالية الدولة ورواتب موظفي الخدمة المدنية والدخل الاجتماعي، بل يؤثر أيضاً على حجم السوق وعلى مبيعات وأرباح الشركات.

---

(١) تلميح إلى اضطرار بعض العائلات لبيع الأواني الفضية، التي تكون عادة موروثة عن الأهل، لجني المال الضروري لتدبير الأمور اليومية. (المترجم).

بعبارة أخرى، بقدر ما تفشل «المكونات الهيدروليكية الكينزية» وحتى إن تم إغلاق الحنفية عمداً، فإن المدى الحقيقي للأزمة يهدد إن يصبح واضحاً ويخنق إعادة إنتاج النظام الرأسمالي. كانت الكينزية أول وآخر مشروع لإنقاذ النظام الرأسمالي، في حين إن كرة الهدم النيوليبرالية، على عكس التوقعات، لم تكن قادرة على تسوية «ديكتاتورية الرفاهية» بالأرض فحسب، بل والرأسمالية نفسها. لقد أدت التكاليف غير المباشرة للتخفيضات الاجتماعية، والإغلاق، والخصخصة، والحفلات الموسيقية المزيفة منذ فترة طويلة إلى تعويض المدخرات وتفاقم تكاليف الأزمة بدلاً من تخفيفها. هذا هو السبب في إن عقداً ونصف من تفكيك الدولة النيوليبرالية عجز بأي حال من الأحوال عن عكس الاتجاه العلماني لـ «قانون زيادة حصص الدولة» الذي صاغه أدولف فاغنر، وفق ما تبين مقارنة طويلة الأمد لثلاثة بلدان رأسمالية أساسية ذات تقاليد مختلفة:

حصة الدولة المئوية من الإنتاج الداخلي			
عام	١٨٧٠	١٩٦٠	١٩٩٤
ألمانيا	١٠	٣٢	٥٠
السويد	٦	٣١	٦٩
الولايات المتحدة	٤	٢٧	٣٢
المصدر: صندوق النقد الدولي / النشرة الاقتصادية الأسبوعية			

من الواضح، أنه بسبب التقاليد المختلفة وتاريخ التنمية في تلك البلدان، لم ترتفع حصة الدولة بالقدر نفسه، لكنها ارتفعت، في جميع الحالات، بشكل حاد لدرجة بينت أنها لم تكن بأي حال من الأحوال نتيجة لسياسات ذاتية، بل كانت بالأحرى تغييراً هيكلياً موضوعياً. ولا يمكن أن تتفاقم الاحتمالات الكامنة لأزمات معينة، اندلعت في الثورة الصناعية الثالثة، إلا من خلال العلاج النيوليبرالي العنيف. إن تنازلت الدولة، فعلى السوق التنازل عن العرش أيضاً، إذ إنه من غير الممكن أن تموت الدولة أي أن «تموت» بالمعنى التحرري إلا إذا ماتت معها الرأسمالية.

ومع ذلك، فإن الرأسمالية التي تم إطلاق عنانها، وأصبحت مع ذلك غير قادرة على إعادة الإنتاج الاجتماعي، تعود إلى حالة الطوارئ الدائمة التي وسمت «انطلاقها» الصناعي المبكر. هاهي «الدولة الأب» تسقط القناع وتختزل نفسها مرة أخرى إلى جوهر العنف القمعي في الأزمات المتتالية التي أصبحت محمومة بشكل متزايد. وليس من قبيل المصادفة أنه تم التدرب على حالة الطوارئ النيوليبرالية منذ عام ١٩٧٣ من خلال الديكتاتورية العسكرية التشيلية. وما تزال مارغريت تاتشر، التي قيل إنها «تتمايل فوق الجثث»، تعلن إنها صديقة مسخ مثل بينوشيه، الذي رمى المعارضين اليساريين من طائرات الهليكوبتر. وليس من قبيل المصادفة أن «الإصلاح» الأول لرونالد ريغان تمثل في إعادة تخصيص ١٣٥ مليار **$** من الميزانية الاجتماعية إلى ميزانية التسلح. إن استعداد الليبرالية الكامن لاستخدام العنف يهدد بالتجلي داخلياً مع زيادة حالة الفاقة؛ وحتى الثقة في ديمقراطية بنثام بدأت تتضاءل، كما ورد في اجتماع احتفالي لجمعية مون بيليران:

«على الرغم من أن أعضاء مجتمع مون بيليران دافعوا دائماً عن الديمقراطية الليبرالية منذ البداية، **(...)** لكن لم تفتهم، قط، حقيقة الوجه المزدوج للديمقراطية. اليوم **(...)** نما الإدراك والاهتمام إن الديمقراطية هي في الواقع تعبير عن صورة حرة للإنسان، ولكنها تحتوي في الوقت نفسه على جميع آليات تقييد حرية الفرد لصالح دولة طائشة **(.. .)** بشكل عام، ومن الواضح أن التطورات التي هددت الحرية في الخمسين عاماً الماضية حدثت على الرغم من الديمقراطية، وربما بسببها إلى حد ما». **(صحيفة نيوتزوريخر تزايتونغ في ٣/ ٥/ ١٩٩٧).**

لا يمكن أن يكون هناك قول في مثل هذا الوضوح حول حقيقة أن أزمة الثورة الصناعية الثالثة قادرة على تسخير الديمقراطية وتوجيه إرهاب الدولة لضرب «الفائضين عن الحاجة». ولا يعود هذا لأن إجراءات الديمقراطية تتعارض بشكل أساسي مع الرأسمالية، بل لإنه لا يوجد مخرج آخر يكون بديلاً لآليات بنثام في مواجهة مخاطر أزمة الانهيار. إذ إنه حين تتمزق كل الضوابط وتتمكن المادة البشرية

من الوصول إلى أفكار غبية لا يكون هناك من خيار إلا اختصار الإجراءات والعودة إلى الأساس الاستبدادي الكامن خلال قلب الديمقراطية.

ولكن حيث ينفلت جوهر العنف الكامن خلال الدولة ويتحول اقتصاد المال إلى أيدي عصابات مافيا وتستمر أشكال البؤس، تماماً وفق أحلام الليبرالية المتطرفة لدى يفيد فريدمان، تسود بالفعل الهمجية الفاضحة. ففي كثير من أنحاء العالم، من أمريكا اللاتينية وإفريقيا إلى أفغانستان وآسيا الوسطى إلى البلقان، أدى انهيار عملية «اللحاق بالركب التحديث»، إلى جانب «علاجات الصدمة» النيوليبرالية اللاحقة أو القيود التي فرضها صندوق النقد الدولي، إلى ترويع المجتمع بالفعل، بدرجة لم يعرفها إرهاب الرأسمالية المبكرة.

آخر الحملات الصليبية الليبرالية

مع الثورة الصناعية الثالثة، أصبح التناقض الذاتي الرأسمالي عصي على الحل بشكل مطلق، إذ استنفذت الرأسمالية حتى ديناميتها التعويضية إلى حد فشل معه جهاز تنظيم ضربات القلب الكينزي لنظام الوثن القديم. إن عقيدة الشكل الشمولي للمجتمع الذي يريد أن يفرض على البشرية جمعاء بموجب قانون تثمين القيمة ونير أسواق العمل بصرامة غير منقوصة، يمكن أن يتخذ الآن طابع حملة صليبية ضد الحقائق.

تشبه العودة إلى وجهة نظر الاقتصاد الجزئي الجذري سياسة النعامة، إذ صار من الواجب تصفية مستوى انعكاس الاقتصاد الكلي الذي تم تحقيقه بصعوبة داخل الفئات الرأسمالية فقط من أجل إشغال المجتمع بالكامل في حسابات فردية مجزأة، وبهذه الطريقة جعل الأزمة غير مرئية. عندئذ لن يكون هناك تناقض موضوعي ذاتي للرأسمالية، ولن يعود هناك مشكلة اجتماعية، حيث يُفترض بكل شخص الاكتفاء باتباع إرادته المسؤولة عن نفسه ومن ثم «يتم تفسير البطالة على أنها وقت فراغ يتم اختياره بحرية في إطار حساب التحسين الفردي» (شوتة ١٩٩٥). وفي نظرية الاقتصادي الأمريكي روبرت لوكاس

الذي مُنح جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩٥ من خلال «إقراره البسيط» حقاً إن الحسابات الفردية المجانية لا يمكن أن تتأثر بمقاييس الاقتصاد الكلي (الاجتماعية - السياسية)، ولكنها تجعلها غير فعالة من خلال «توقعاتها العقلانية» المتوافقة مع السوق، الأمر الذي منحه الكثير من المديح لأنه حقق نقلة ثورية في الفكر الاقتصادي والسياسي.» (Schutte 1995).

ووفق هذا المنطق الفظ مثل «نظرية التوقعات العقلانية» يتم تحديد المسار الذي تنوي الحملة الصليبية النيوليبرالية ضد الواقع أن تسلكه. هل يجب أخيراً نقل «جانب العرض» الخاص بـ عالم الاقتصاد الفرنسي جان بابتيست ساي إلى أسواق العمل؟ بمعنى إنه يجب على أي شخص يتعين عليه بيع قوته العاملة أن يتصرف بنفس طريقة «عقلانية السوق» مثل أي شخص يبيع البندورة أو المناجم أو الواقي الذكري، أي وفقاً «لقانون العرض والطلب» في الأسواق المُغفلة. ويندرج هذا ضمن خط اقتراح داريندورف السخيف القائل إن أصحاب الأجور يجب أن يتنافسوا لمواجهة التقدم التقني بوصفهم هم أيضاً من «موردي السلع».

وبهذا يتضح إلى أي حد يمكن ان يمضي إليه تطرف الليبرالية في مواجهة أزمة نمط الإنتاج الرأسمالي المتعلقة بالأسس أي في اللجوء إلى محاولة عنيفة، تذهب إلى أقصى مدى، لتجنب هذه الأزمة من خلال معاملة سوق العمل كسوق مثل أي سوق آخر. سبق أن بُذلت مثل هذه المحاولة بالفعل في الرأسمالية المبكرة وفشلت بشكل كارثي. ومنذ ذلك الحين، تدخلت الدولة وامتيازات «دولة الرفاهية»، وكذلك وجود الحركات العمالية والنقابات والأحزاب الاشتراكية أو الديمقراطية الاجتماعية (أو في الواقع لحظات «اجتماعية- سياسية» برزت في جميع الأحزاب) بشكل غير مباشر وغير رسمي الأمر الذي بين بشجاعة إلى حد ما أنه ثمة استحالة منطقية وعملية، لأن الناس لا يمكنهم في الأساس بيع أنفسهم بشكل مجزأ (لفترات من «وقت العمل» المجرد) كما لو كانوا أشياء جامدة.

إن اضطراب سوق العمل من وجهة نظر إعادة الإنتاج الاجتماعي من خلال نظام إنتاج سلع يغطي كل المجالات (بمعنى تحويل كل أمور الحياة إلى سلع) يؤدي

إلى انكشاف الطابع العنيف وغير العقلاني لمقتضيات الرأسمالية. إن وجود سوق عمل يفضح، في حد ذاته، نظام الاستعباد العام الذي لا يمكن في أي حال المحافظة عليه، إذ إن قيام مجتمع إنساني سيكون مستحيلاً عملياً حين تُترك «القوة العاملة» (وكذلك كل ما يرتبط بها من هيئات ومؤسسات اجتماعية) لقانون العرض والطلب بشكل مُطلق. يتم في العادة وضع السلع غير المباعة في المخازن دون أن يتسبب ذلك في تكاليف إضافية باستثناء نفقات التخزين؛ في حين لا يمكن تخزين القوة العاملة غير المباعة دون أن يستمر البشر المرتبطين بها في البقاء والاستهلاك. لا يمكن تعليق وجودهم من خلال (ربطهم بسوائل مغذية أو تجميدهم) ومن ثم توضيبهم في علب من الورق المقوى على الرفوف في انتظار أن يتم بيعهم، بل يجب أن يستمروا في الحياة المرتبطة بعائدات بيع القوة العاملة ومن ثم ينهار سوق العمل في حال بلغ الأمر حداً كافياً. يمكن رمي البندورة غير المباعة في الحاويات، كما يمكن التخلص من السلع بعد تخزينها لفترة طويلة؛ في حين يجب التخلص من القوة العاملة غير المباعة ومعارفها ومهاراتها التي تحولت إلى قمامة بشرية غير قابلة للاستخدام من قبل الدولة أو عليها اختيار الانتحار طوعاً (سبق لغونتر أندرس الإشارة ضمنياً إلى هذا المنطق) في حال كان من الضروري وجود حالة سوق منفلت بلا ضوابط.

لطالما كان تقديم سوق العمل إيديولوجياً على أنها سوق سلعة عادية و«طبيعية» تماماً مشكلة شائكة لليبرالية ولسوق العمل في آن واحد، لأنه في هذا الموضوع يجب على «الحرية» الرأسمالية أن تظهر عقباتها بوضوح تام. احتوى ظهور دولة الرفاه اعترافاً ضمنياً بأن السوق العام للعمل البشري لم يكن استخفافاً بالوضع الاجتماعي بل مثل أيضاً استحالة عملية، إن لم يتضمن وضع ضوابط مناهضة للسوق تمنع انفلات تأثير قانون العرض والطلب. لم تكن حالة الرفاهية في القرن العشرين هي التي ولدت هذا القبول الصامت، بل الاعتراف التدريجي، على مضض، بالنقابات العمالية بوصفها شريك رسمي في القرن التاسع عشر. إن قبول تمثيل المصالح الجماعية بشكل أساسي، نفى طابع سوق العمل بوصفه سوق سلع، لأن هذا تضمن إقرار عملي إن بائعي قوة

العمل لا يمكنهم اتباع أي حسابات فردية. ونظراً لأن هذا الصنف المعين من البائعين يجب أن يبيع جلده، فإنه يجد نفسه في مثل هذه التبعية الهيكلية لعبودية النظام بحيث إن التشغيل الحر لقوانين السوق لا بد أن يؤدي إلى الانهيار الاجتماعي للمجتمع.

جعل كل من التجميع الاجتماعي لأسواق العمل من قبل النقابات العمالية وجمعيات أرباب العمل، والحاجة المصاحبة لتدابير دولة الرفاهية منظور الاقتصاد الكلي عاملاً داخلياً للرأسمالية في المقام الأول. ومع ذلك، فإن اعتراف المجتمع ككل إن سوق العمل لا يمكن أن يكون سوقاً فردياً للإمداد تحت وطأة الاضطراب الاجتماعي الكامل، أدى أيضاً إلى حدوث تناقض جوهري آخر: فمن ناحية، فإن الشرط الأساسي للرأسمالية هو تحول الإنسان، وهو «قوة العمل» إلى سلعة؛ ومن ناحية أخرى، إنها علاقة مستحيلة إلى حد يجب معه التراجع جزئياً عن إضفاء طابع السلعة على شخصية البشر. كما يؤدي هذا إلى معضلة هيكلية للحركة العمالية والنقابات العمالية، إذ يعتمد وجودها، من ناحية أولى، على العمل المأجور ومن ثم على القبول الأساسي بقوانين السوق؛ ومن ناحية أخرى، هي تخترق قوانين السوق هذه بمجرد وجودها من خلال القضاء جزئياً على الأقل على المنافسة بين موردي قوة العمل التي لها طابع السلع.

يمكن لهذا التطور اتخاذ مسار إصلاحي طالما أن تطور القوى المنتجة لم يؤد بعد إلى الحدود المطلقة للرأسمالية. لكن في أزمة الثورة الصناعية الثالثة، صار هذا التناقض لا يطاق. إن نضوج استحالة الاستمرار في الضغط على إعادة الإنتاج الاجتماعي في شكل «أسواق العمل» يترك فقط بديلاً واحداً، فإما التخلص من الطابع السلعي لقوة العمل (ومن ثم التخلص من نظام إنتاج السلع بشكل عام) أو العكس تماماً وتحويل قوة العمل بحيث يتم التعامل معها دون أي قيود كبضائع من الموردين الأفراد ومن ثم أيضاً إضفاء طابع فردي على الأزمة والطريق الأخير هو المُفضل عند ممثلي النظام على الرغم من أنهم بذلك يخاطرون بإنهيار المجتمع بشكل كامل.

«وفي هذا الصدد، أيضاً، يشير نزوع الاقتصاد الجزئي والسياسة إلى مواقف جذرية إلى أن وضع الرأسمالية في الواقع صار ميؤوساً منه، إذ لا تكتفي الحملة الصليبية النيوليبرالية لتحويل أسواق العمل إلى أسواق توريد فردية بوضع دولة الرفاهية فحسب موضع تساؤل، بل يشمل هذا وجود نقابات عمالية بغض النظر إن قيل هذا علناً أم لا. وبصفته منظّراً مقاوماً للواقع، كان ميلتون فريدمان قادراً بالفعل في عام ١٩٦٢، في خضم الطفرة الفوردية، على طرح فكرة أن النقابات العمالية لها «تأثير» ضار بالسوق من خلال رفع مستوى الأجور فوق المستوى المتوافق مع السوق» (فريدمان ١٩٧١/ ١٩٦٢) ومن ثم، ووفقاً لعقيدة مراعاة جانب العرض، من المفترض أن يغرق العاملين بأجر أنفسهم في البؤس:

«ينتج عن رفع الدخل نتيجة تدخل نقابي في قطاع معين من الوظائف أو الصناعة خفض حتمي في إمكانات خلق الوظائف، تماماً مثلما تؤدي كل زيادة في الأسعار إلى انخفاض المبيعات. وهذا يعني صرف المزيد من العمال ليصيروا أحراراً يبحثون عن عمل، مما يؤدي إلى خفض مستويات الأجور في قطاعات أخرى. ونظراً لأن النقابات تتمتع بشكل عام بأقوى مواقعها بين مجموعات العمال ذات الأجور الجيدة، لذا فإن تأثير نشاطها يعني أن العمال ذوي الأجور الجيدة يتقاضون رواتب أعلى على حساب العمال ذوي الدخل المنخفض. لذلك لم تؤذ النقابات المجتمع وجميع العمال فقط من خلال الإخلال بالتوازن في سوق العمل، بل ساهمت أيضاً في جعل توزيع دخل العمال أقل ملاءمة من خلال تقليل الفرص المتاحة للعمال الأشد حرماناً».(فريدمان).

بقدر ما تتوافق حجة فريدمان مع أي شيء على الإطلاق، فإن معضلة النقابات العمالية تكمن خلال إنه لايمكن تحقيق حتى مستوى معيشي لائق في ظل الرأسمالية إلا من خلال النضالات المريرة حول الأجور وبشكل مؤقت فقط، الأمر الذي يجعل الأجر أكثر إثارة للاهتمام في تقييم التكلفة وفق حسابات الأعمال، ويدفع لاستبدال العمالة الحية بالآلات. عزف فريدمان على هذه المعضلة

الأساسية، التي هي أيضاً أساس اقتراح دارندورف الغادر، حتى إنه لا يلاحظ أنه لا يمكن إلا لوم الحركة العمالية والنقابات العمالية لتورطهما في نمط الإنتاج الرأسمالي في حال كانت الخيارات البديلة في منتهى البشاعة.

من وجهة نظر النظام البحتة، إنها تجربة أولى (كانت الثورة المضادة الليبرالية الجديدة بدورها حقيقة مقبولة بشكل عام) فعلى مدى ١٥٠ عاماً من تاريخ النقابات، كانت القوة المنظمة النقابية الجماعية هي الوحيدة القادرة على رفع مستوى أجور العمل (بما في ذلك الأجور الهزيلة لجزء غير منظم من الضعفاء العاملين بأجر) إلى فوق مستوى الكفاف. ففي أعقاب انتصاراتهم في المساومة، جلب ضغط العمال المنظمين دائماً مزايا ووبعض الرخاء للعمال غير المنظمين وذوي الأجور المنخفضة، في حين أن ضعف النقابات وهزائمها عكس دائماً سلوك الإدارة خاصة تجاه العمال الأكثر حرماناً.

إن «التوازن الاقتصادي في سوق العمل» الذي يستشهد به فريدمان سبب التبعية الهيكلية لموردي العمل، على وجه التحديد، إن «التخفيض» غير المقيد للأجور في أسواق التوريد الفردية يمكن أن يحقق «توازناً» عند أدنى مستوى اجتماعي. كان التدخل النقابي «المناهض للسوق» وحده الذي أدخل «لحظة تاريخية أخلاقية» في فئة العمل المأجور، كما أطلق ماركس على هذه الحالة. والمقصود بهذا هو أن «القيمة» الاقتصادية لقوة العمل، بوصفها سلعة، لا يمكن تحديدها بطريقة موضوعية بحتة، إذ إنه على النقيض من السلع الميتة، فإن تعريف قوة العمل، بمعنى أن قيمتها تُحدد اعتماداً على تكلفة إنتاجها، ليس واضحاً بأي حال من الأحوال ولا يتم تحديده مرة واحدة إلى الأبد. إن قوة العمل بضاعة خادعة، بما أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأشخاص الأحياء، ويجب «إنتاجها» من جديد كل يوم من خلال الطريقة التي يعيش بها هؤلاء الأشخاص حياتهم. ولكن ما الذي تتضمنه «التكلفة» بالضرورة؟ ما يكفي من الطعام لمنع الجوع عنهم والنهوض كل يوم من الفراش

دون التعرض للإغماء نتيجة الإنهاك، أو وجبات جيدة مع ادعاء التمتع بالمحتوى والمذاق؟ أم مجرد «سقف فوق رأسك» على شكل ثكنة الجيش، أو جسر، أو غطاء فتحة قناة تصريف أو أي شيء لا يجمعه أي شبه بالبيت الحقيقي؟ إن الحد الأدنى المقبول أخلاقياً وثقافياً هو بشكل واضح ليس بالشيء الذي يمكن تنظيمه عن طريق «قانون» العرض والطلب في أسواق العمل.

نصل،هنا، مرة أخرى إلى مشكلة أن الرأسمالية تتزايد باستمرار بحيث يكون هناك حاجة إلى خطوات لتطوير تدخل «مناهض للسوق» (سواء كان ذلك من خلال تنظيم دولة الرفاهية الكينزية، أو كان ذلك عن طريق كفاح نقابي من أجل تحسين الأجور وظروف العمل) بهدف موازنة الاختلال المتزايد بين تطوير القوى المنتجة غير العقلاني والقيود التي تفرضها «قوانين السوق» وجعلها إلى حد ما على الأقل تحت السيطرة. ولأن هذا التفاوت خرج عن السيطرة أخيراً في الثورة الصناعية الثالثة، فقد أصبح الاتجاه الذي تمثله النيوليبرالية للقضاء على العامل «المناهض للسوق» للنقابات من أجل زيادة «التوظيف» من خلال «التوازن» المشؤوم في أسواق العمل وفق «المنطق المنهجي» الذي يفترض تكرار ما خططه فريدمان نظرياً، ووضعه ريغان وتاتشر (وفي أعقابهما تقريباً كل حكومات العالم شكل متفاوت الشدة) موضع التنفيذ. لم تحاول مارغريت تاتشر تنميق عباراتها:

«على عكس بعض زملائي الوزراء، كنت مقتنعة دائماً إن بقاء معدل الأجور متساوياً، يعني أن معدل البطالة سيكون متناسباً بشكل مباشر مع قوة النقابات. لقد دمرت النقابات وظائف العديد من أعضائها من خلال فرض أجور متضخمة بشكل كبير مقابل أداء ضعيف، الأمر الذي جعل المنتجات البريطانية غير قادرة على المنافسة». (تاتشر ١٩٩٣).

إن هذا التصور، التي قلب السياق الحقيقي رأساً على عقب، لا يمكن إلا أن يضع في الاعتبار برنامجاً بعينه هو بالتحديد فرض دوامة خفض أجور

العاملين، الذي أوصي به دارينـدورف إدارياً، إذا لزم الأمر في حال كان «مـوردو قوة العمل» غير مستعدين لذلك، بهدف «التكيـف» مـع «التـوازن» في أسـواق العمل عند مستوى أدنى من أي وقت مضى. وهذا لا يعنـي شـيئاً سـوى إلغـاء «العنصر التاريخي - الأخلاقي» الناظم للأجور دون اسـتبداله ويعنـي في حالـة الطوارئ التي فرضتها الثورة الصناعية الثالثة، دفع مبدأ العـرض الفـردي دون اعتبار للعواقب الاجتماعية. وقد صلت تاتشر إلى الـسلطة في حـزب المحـافظين لأنها كانت على استعداد للانفصال العلني عن الإجماع التـاريخي الـسابق (غـير المعلن) بهذا المعنى على وجه التحديد:

«لقد (...) ثبتنا أقدامنا على أرض الاشتراكية، وبموجب ذلك صار الحـد الأدنى للأجور، بغض النظر عن طريقة تحديده، «مشكلة» لا بد من حلها لكـن ليس من قبل السوق بل من قبل الحكومةً». (تاتشر، ١٩٩٥).

حققت هذه الحملة ضد النقابات وضد المـستوى «التـاريخي الأخلاقـي» للأجـور نجاحـاً بـاهراً، إذ انخفـضت الأجـور منـذ بدايـة «الثـورة المـضادة» النيوليبرالية، وفق التقدير النسبي والمطلـق، في البلـدان الـصناعية الرئيـسية وفي جميع أنحاء العالم. ففي جمهورية ألمانيا الاتحادية، وصلت حصة الأجـور (حـصة الأجور في ما يسمى الدخل القومي) في ١٩٨٩ إلى أدنى مـستوى لهـا منـذ عـام ١٩٤٩ . أما في الولايـات المتحـدة، فانخفـضت الأجـور الحقيقيـة (أي «القـوة الشرائية الحقيقية للأجور» المعدلة حسب التضخم) في العقد الأخير مـن القـرن العشرين إلى ما دون مستوى العقد الثامن. في حين تابعت البطالة الحقيقية، تحت تأثير تطور التقانة الدقيقة، الارتفـاع بـلا هـوادة؛ وتفـاقم هـذا الاتجـاه بـسبب الانخفاض الدائم في القوة الشرائية للاقتصاد المحلي.

استمر انخفاض «التوظيف»، وتغير هيكله مع كل موجة جديدة من الأزمات وميل المزيد من الأجور إلى الانخفاض ومع تغير الظروف باتجاه الأجور المنخفضة غير المستقرة وغير المضمونة. كان لدى أنصار النزعة الراديكيلية في مجال الاقتصاد

الجزئي من النخب الوظيفية الرأسمالية إجابة موحدة للرد على هذا وهي المزيد من «ضبط الأجور»، المزيد من الأجور الرخيصة حتى يتم الوصول إلى «توازن» أسواق العمل عن طريق الخطف أو الاحتيال الذي لا يمكن، مع ذلك، تحقيقه إلا عندى مستوى التجويع. تتلخص الحملة الصليبية لليبرالية الجديدة في التضحية بمستوى المعيشة والتضحية بوجود المزيد والمزيد من الناس بهدف «الحفاظ على النظام» بأي ثمن. ولم يترك المتطرف الاقتصادي البارزفي نظر الليبراليين الألمان، أوتو غراف لامبسدورف، أي شك في هذا:

«ألا يوجد ثمة خطر في إن دولة اجتماعية تتغذى من تطلعات وتوقعات التي يمكن تلبيتها بسهولة في أعوام النمو القوي، يمكن أن تهدد أسس النظام؟» **(لامبسدورف).**

على المرء الاكتفاء بمتابعة تذكير نفسه بمقدار وقاحة هذا الخط الذي تتضمنه هذه الحجة، إذ إنه على الرغم من زيادة قدرة الإنتاج المادي الحقيقي على قدم وساق بسبب القوة الإنتاجية للإلكترونيات الدقيقة، يتعرض المستوى المادي لمعيشة الجماهير لمزيد من الضغوطات بسبب مزيج من الأجور الرخيصة و«البطالة الطبيعية»، دون أن يكون هناك سبب آخر سوى تجنب تعريض «النظام» الذي ينتج هذا المنطق غير العقلاني للخطر. وكما حدث في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فإن النخب الرأسمالية الوظيفية تقترب مرة أخرى من وجهة النظر المتطرفة تلك المتعلقة بالتصارع المناهض للمجتمع التي تُخضع الوجود البشري في حد ذاته لتحفظ عقلانية النظام، التي يُفترض أنها الوحيدة القابلة للتصور.

لكن في ذروة الثورة الصناعية الثالثة، لم يعد من الممكن ترجمة هذه الفكرة إلى شكل عملي الآن، وتكمن المفارقة، في أن المقاومة الجوهرية للنظام في حد ذاته ممكنة فقط من خلال جعله متاحاً للتخلص منه. ولطالما كان نطاق عمل النقابات العمالية وفق ذكائها، مرتبطاً فقط بالتوسع التاريخي للتطبيق الرأسمالي لـ«قوة العمل»، الذي أعطى أسواق العمل لحظة صاعدة ومهيمنة طويلة الأجل لـ«الطلب» في الحركة

الدورية. وضمن هذا النطاق فقط كان التضامن النقابي والقدرة على العمل مع القبول المتزامن لأساسيات النظام ممكناً. ومع ذلك، انعكست العلاقة الجديدة من البطالة الجماعية الهيكلية الدائمة والمتزايدة باطراد بحيث أصبح «العرض» مهيمناً على أسواق العمل على المدى الطويل بعد أن تحول إلى لحظة شاملة. إن زيادة العرض الدائم للعمالة مع وضع هيكلي ضعيف بطبيعته لمقدمي الخدمات يقوض حتماً النقابات العمالية بوصفها عاملاً أساسياً.

ففي الأزمة الرأسمالية النهائية، كان لحملة النخب الوظيفية الليبرالية الجديدة التي تمت ترقيتها على أسواق التوريد الفردية «لقوة العمل» قوة منطق هذا النظام التي التزمت بها النقابات العمالية أيضاً من حيث المبدأ ومنذ ولادتها. والنتيجة ستكون في الواقع الانتحار بطلقة الرحمة، أي الحل الذاتي الطوعي للمنظمات النقابية لأن وضعها أصبح غير مقبول. بالطبع، لم يتم التوصل إلى هذا الاستنتاج، ولكن لم تعد هناك مقاومة مستمرة، ولكن فقط مرض بطيء وإرهاق ومطاردة من قبل كل كلاب رأس المال. فبهدف الحصول حتى على أصغر الإكراميات أو حتى مجرد وجود منظمتهم، يجب على النقابات تجاوز نطاق قدراتها والتخلص من عبء تاريخها بأكمله.

إن وعي الأعضاء ووعي المسؤولين يعتمدان بعضهما على بعض. وقد جعل المسؤولون النقابيون من أنفسهم منذ فترة طويلة قسماً من النخبة الوظيفية الرأسمالية. ففي ألمانيا، يجلس قادتهم في المجالس الإشرافية لأكبر الشركات، وهم مرتبطون على جميع المستويات بالإدارة وبفئة كبار الشخصيات السياسية، بل وحتى بالجريمة المنظمة في بعض البلدان (خاصة الولايات المتحدة). وقدموا أنفسهم لخدمة كل تطور رأسمالي، واستسلموا دون قيد أو شرط في كل نقطة حرجة. فتحت تسمية المحدثين المشؤومة، قام جزء من أفراد الفئة الوظيفية الذين حاولوا تقديم أنفسهم على أنهم «مفكرون مجددون» بترميم وهم أن النقابات يمكن أن تعمل مرة أخرى كقوة تنظيمية في الثورة الصناعية الثالثة، بشكل لم

يكن بإمكانها فعله في الماضي إلا بشكل خفي وبنتائج معتدلة جداً. وفي نهاية القرن العشرين، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الأجهزة النقابية، في أزمة نوعية جديدة، بل إنها في مواجهة أزمة دراماتيكية إلى حد لا يمكن نفي احتمال أن يتم حظرها من جديد. ولم يبق أمام المحدثين من خيار إلا عرض خدماتهم بوصفهم قوة مساعدة في التوصل إلى اتفاقيات حول العقود وتصفية كل المعايير الاجتماعية حتى يتمكنوا من الحصول على فرص مهنية أخرى لاحقاً وتحويل أسواق العمل إلى أسواق عروض فردية بشكل مترافق مع خطاب أخلاقي اجتماعي عميق.ومن جانبهم، فإن ما سُمي بقاعدة الأعضاء كانت بعيدة كل البعد عن أي فكرة عن المقاومة، إذ إن التكييف من خلال «العمل المجرد» على مدى أجيال عديدة وتمثل المعايير الرأسمالية شكلا كتلة هائلة من الوعي بالذات لا يمكن لها بأي حال اختراق هيكل ونمط تفكير النقابات ضمن الإطارات التقليدية، على الرغم من إنه في ظل شروط الثورة الصناعية الثالثة لا يمكن لأي آلية لتمثيل المصالح الجماعية (إضرابات، أو تحديد قيمة العقود، أو الضغط على النظام) أن تعمل بنجاح.

لم تُبن النقابات لتتمكن من التعامل مع الأزمة، إذ انتهت قدراتها في الأزمة الهيكلية للثورة الصناعية الثالثة، ولم يتبق لها إلا القدرة على وضع «تصميم شكل» انهيارها. إن اتفاقيات المفاوضة الجماعية قد تداعت في جميع أنحاء العالم، وبدت على جمعيات الأعمال علامات الانحلال، ويغادر الأعضاء النقابات بأعداد كبيرة. ويشكل الافتقار العام للتضامن وهمجية الظروف الاجتماعية الأرض الخصبة التي يتم فيها تفرد أسواق العمل، ومن ثم تحدث الأزمة كما لو كانت من تلقاء نفسها. فمنذ العقد التاسع من القرن العشرين، حظيت الحملة الصليبية الليبرالية الجديدة بدعم علم الاجتماع الأكاديمي، الذي وصف عملية التآكل الاجتماعي إنها «تمايز خارجي» هيكلي محايد. وأرجع عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك تسمية الاتجاه نحو همجية الرأسمالية بتعبير «مجتمع مجازفة» محكوم بحتمية مصيرية، حيث يتعين أيضاً على الأفراد المشتتين أن يتصالحوا بشكل فردي:

«هذا النوع الاجتماعي الغريب من العزلة الشاملة **(...)** الذي ظهر هنا ليس بالتأكيد بعث الفرد البرجوازي بعد وفاته كما إنه ليس الوعي الزائف للبروليتاريا، التي تخدع نفسها فردياً بشأن وضعها الطبقي، بل هو الفرد الذي استسلم أخيراً لأصوات صفارات الإنذار الإيديولوجية لرأس المال. إنه **(...)** مدير سيرته الذاتية المحكوم بحرية الاختيار **(!)**. ففي المجتمع الفردي، يجب أن يتعلم الفرد، تحت وطأة الحرمان الدائم، رؤية نفسه مركزاً للعمل، ومكتباً للتخطيط **(!)** فيما يتعلق بالإمكانيات والقيود **(!)** في مسار حياته **(.. .)** ما هو مطلوب هو نموذج نشط للعمل اليومي، يكون مركزه الأنا، ويُخَصص له فرصاً للعمل **(!)** وبهذه الطريقة يسمح للفرد بالتحكم بشكل هادف **(!)** في قيود التصميم التي تنشأ معه وفي القرار المتعلق بصنع الخيارات فيما يتعلق بمسار حياة الفرد. هذا يعني إنه تحت سطح المرآة الفكرية لأغراض البقاء على قيد الحياة، تتطور نظرة عالمية تتمحور حول الأنا تقلب العلاقة بين الأنا والمجتمع رأساً على عقب، إذا جاز التعبير، لخدمة أغراض تشكيل مسار حياة الفرد». **(بيك، ١٩٩٠).**

هذه الهراء من «قيود التصميم وخيارات اتخاذ القرار»، وهي مصطلحات ما بعد الحداثة التي انتشرت من المسلسلات إلى الندوات الاجتماعية، من «الفلسفة» الإدارية إلى النقابات العمالية و«المفكرين التحديثيين الجانبيين،» له وقع موسيقا خلفية يحاكي قرع الطبول دعماً للحملة الصليبية النيوليبرالية. وتتم إدانة حتى التفكير في نقد محتمل للاعتراضات الرأسمالية بجنون العظمة بوصفه «سياج مرآة فكري». ما تبقى هو الفردانية العارية للفرد الرأسمالي الذي صار ذرة المجتمع، الذي فقد، في الواقع، القدرة على امتلاك وهم أن الفرد البرجوازي القديم هو موضوع أفعاله. إن هذا الفرد المجرد المتاح لا يهتم إلا «بالفرص والمخاطر» المصاحبة لظروفه المجنونة التي أصبحت طبيعة ثانية، بهدف السماح له أخيراً بأن يقاد مثل الماشية إلى المسلخ الاجتماعي. لا يدرك بيك إلى أي مدى يمثل الشخص البائس الذي تصوره، الذي أصبح «مكتب التخطيط» الرأسمالي نفسه، النظير الاجتماعي للاقتصاد الجزئي المتطرف لدى ميلتون فريدمان و«نظرية» روبرت لوكاس عن «التوقعات العقلانية». لم يلاحظ سوى القليل لدرجة أنه عد

بجدية أن أشكال التنظيم الفوردية التي تم إلغاؤها بالفعل ستستمر في كونها شروطاً مسبقة صالحة لـ «الفردية المحتملة»:

«في هيكل دولة الرفاهية، تتخذ الفردية أساساً اقتصادياً تاريخياً جديداً **(...)** في سوق العمل، وبشكل أكثر دقة في سوق العمل المنظم، المعزول بالاتفاقات الجماعية والقانون الاجتماعي، مع متطلبات التعليم والتنقل.» **(بيك).**

لا يسع المرء إلا أن يستغرب هذا القدر من الجهل. إن الشرط الأساسي الحقيقي لـ «فردانية» بيك هو على وجه التحديد الزوال القسري لـ «دولة الرفاهية» وكذلك لأسواق العمل «المنظمة بشكل جماعي»، أي الإنفاذ المدعوم من الدولة لعلاقات التوظيف الاقتصادية الفقيرة في جانب العرض. إن الجهل الواضح بالمحتوى الاقتصادي النيوليبرالي وتطوره في العقود الأخيرة وكذلك الافتقار إلى صوغ قاعدة نظرية للأزمة قاد بيك إلى وجهة نظر محدودة ركزت على الظاهر وأضاعت تماماً، لحظة التقاط لصورة السطحية، جوهر ميل الأزمة الرأسمالية **(**وتظل محدودة الأفق نتيجة اقتصارها على العلاقة القائمة في جمهورية ألمانيا الآتحادية التي لم تتلاش اندفاعاتها الفوردية بالقدر الذي حصل في أجزاء أخرى من العالم الرأسمالي**)**.

مثل العديد من إيديولوجيي «التحديث» المستمر إلى الأبد في الفئات الرأسمالية، استخدم بيك بدوره المفهوم الماركسي القديم للطبقة باعتباره مفهوماً سلبياً عبر عن احباط هدف للتخلص من التناقض الذاتي الواضح لهذا النظام بثمن بخس، «وتخيل نفسه أنه تجاوزه» وهكذا ظهر «الصراع الطبقي» على أنه «راديكالية» عفا عليها الزمن وأصبحت الآن غير ذات صلة في عالم الفرص ما بعد الحداثي الفردي. في حين توهم النقاد الاجتماعيون المصقولون، مثل بيك، أنهم وصلوا ربيع «الحداثة الثانية»، فإنهم في الواقع تراجعوا فقط إلى موقف الأنماط الأيديولوجية القديمة لليبرالية الاقتصادية، أي أنهم أصبحوا متوافقين مع تطرف جانب العرض لدى هاييك وفريدمان.

حمل بيك في عقله الصورة التاريخية المشوهة للأيديولوجيا البرجوازية، جنباً إلى جنب مع الأوساط الأكاديمية والوعي العام، التي لا ترى في الحركة العمالية التاريخية نتيجة لهزيمة مدمرة للثورات الاجتماعية القديمة، بل ظهوراً متأصلاً لوجهة نظر عالمية «راديكالية» تم تنقيتها تدريجياً. دعونا نتذكر الحقيقة الضمنية أن الدافع الأصلي المدفون للثورة الاجتماعية يتمثل في حقيقة أن الناس في «وقت اليأس» لم يرغبوا في أن يصبحوا في «طبقة عاملة» لنظام اقتصادي مستقل، وأن «الصراع الطبقي» للحركة العمالية اللاحقة ما كان أكثر من الشكل الجوهري لحركة وعي مستأنس بالفعل تم تحويلها إلى قطيع يقبل بما يُقدم إليه.

ومن هذا المنطلق لا يكون «الصراع الطبقي» إلا حركة اجتماعية ذاتية مرتبطة بالآلة البديعة وعلى هذا ينحصر منطقه ضمن الإطار الفولاذي للفئات الرأسمالية.

ومع ذلك، فإن التعريف الواعي إلى حد ما للتناقض الاجتماعي الجوهري ظل يمثل انعكاساً للتناقض الموضوعي في النظام على الرغم من أن الحركة العمالية كانت مشروطة بالانتماء إلى الفئات الرأسمالية، إلا أنها ظلت بحاجة إلى معالجة التناقض الذاتي للنظام، على الأقل بشكل غير مباشر. ولكن نظراً لأن هذه المعالجة كانت مرتبطة بمنطق رأس المال نفسه، فما كان أمامها إلا متابعة عملية تطوير النظام.

إن التكيف مع آلة الاستغلال من خلال زيادة «الانضباط الذاتي الطوعي» في الفضاء الوظيفي التشغيلي، عبر تكييف الرغبات مع شكل استهلاك السلع الرأسمالية وأخيراً وليس آخراً من خلال عملية نزع السلاح الأيديولوجي (عبر نسخة ماركسية عملية مخففة، سطحية مبنية على الأفكار الكينزية السطحية) تقدمت على مدى أكثر من مئة عام؛ وقد عمل برنامج بنثام المستقل والموضوعي بشكل مختلف على تطوير عملية استيعاب المعايير الرأسمالية من خلال غرسها في الفرد.

لكن حتى في أثناء الازدهار الفوردي الذي تلا الحرب العالمية ظلت ظلال التناقضات الرأسمالية قائمة؛ وكان ما يزال هناك بقايا من وعي ذاتي بأن هناك عنف غريب فعال (حتى وإن كان ترسخ في النفس منذ زمن طويل) إن هناك

معارضة مؤسساتية (في شكل جمعيات تجارية ونقابات) لا بد من تحملها حتى ولو تجلت في شكل حركة جوهرية.

إن الطابع اليائس للأزمة العالمية الرأسمالية الجديدة بالضبط هو الذي قوض حل التناقض المنهجي البحت وحكم عليه بالكسل. وهذا هو السبب الحقيقي وراء عدم إمكانية العودة إلى أي أشكال أكثر حدة لحركة المصالح الجوهرية هذه تحت عنوان «الصراع الطبقي». فمنذ البداية، لم يكن هذا «الصراع الطبقي» بحد ذاته سوى شكل من أشكال حركة المصالح الرأسمالية المستأنسة. ولكن، إذا انتشرت معرفة، أو على الأقل حدس غامض، إنه لا يمكن لأي اتفاق جماعي أن يصمد في ظل ظروف أزمة الثورة الصناعية الثالثة، فلا يمكن كسب المزيد من الإشباع الاجتماعي على نطاق قطاعات بأكملها أو حتى المجتمع ككل لا يمكن تفكيك جميع الإنجازات الاجتماعية السابقة، على الرغم من محدوديتها، إلا أنه لا توجد أشكال أخرى من العلاقات الاجتماعية مقبولة غير تلك الخاصة بنظام إنتاج السلع أو حتى يمكن تخيلها فهذا يعني بالضرورة انهيار وجهة النظر الجمعية ذات الطابع المؤسساتي القائمة على المصالح.

في ظل شروط الظروف الاجتماعية الاقتصادية والرأسمالية المعيارية تنطلق المصالح في حركة طيران سريعة وفقاً لشعار «لينقذ نفسه، من يستطيع ذلك» من المجتمع ككل إلى الصناعة، من الصناعة إلى الشركة الفردية، ومن هذا إلى فرع محدد ومن هناك إلى فرد واحد. في هذا الصدد، فإن «الفردانية» الاجتماعية الاقتصادية لا تمثل التغلب على الصراع الطبقي القديم، ولا تتعارض مع نضالات طقوس «الشراكة الاجتماعية» لمجتمع ما بعد الحرب؛ بل على العكس، إنها المرحلة النهائية المنطقية من هذه المظاهر السابقة لصراع تنازلي منهجي للمصالح، الذي تزامن مع الأزمة الأخيرة للرأسمالية.إنها الآن «حرب الكل ضد الجميع» مأخوذة من كابوس توماس هوبز الأيديولوجي الذي صاغه في الأيام الأولى للتحديث، وصار واقعاً حقيقياً في «عالمهم الأخير».

لذا فإن الحملة الصليبية النيوليبرالية لأسواق التوريد الفردية لـ «قوة العمل» تمتلك كل شيء إذ لم يعد الأمر يتعلق بخصم يجب أن يؤخذ على محمل الجد، ولكن مع أشكال المصالح المؤسسية التي هي في خضم تفكك ميؤوس منه؛ وهي عملية تبين في نظر أولريش بيك على نحو متناقض، أنها «توسيع نطاق عمل الأفراد» إن إضفاء الطابع الفردي على المنافسة يؤدي، مع ذلك، إلى تحول غريب تقريباً في المصالح الفردية للعاملين بأجر، وجدت فيه «لجنة المسائل المستقبلية» لولايتي بايرن الحرة وساكسونيا **(تحت إشراف العضو المسؤول: أولريش بيك)** عام ١٩٩٧بشكل نصف ساذج ونصف قاسي نموذجاً إيجابياً ضمن دراستها التي حملت عنوان «العمالة والبطالة في ألمانيا» وصالح لأن يكون نموذجاً يحتذى في مجتمع رجال الأعمال:

«صحيح أنه سيتم في هذا المجتمع، في المستقبل المنظور، توظيف غالبية السكان العاملين بحيث يكسبون جزءاً كبيراً من دخلهم من خلال هذا. ومع ذلك، فإن نماذج المجتمع الصناعي المتمحور حول الموظف يجب أن تتلاشى بالنسبة لهم على افتراض أنهم يخسرون في نطاق التغيير الاقتصادي والاجتماعي. كما ينطبق عليهم ما يلي ففي نموذج المستقبليكون الفرد هو متعهد قوة عمله **(!)** وخدمات مصلحته. يجب إيقاظ هذه البصيرة، كما يجب تطوير المبادرة الشخصية والمسؤولية الشخصية، أي روح المبادرة في المجتمع، بقوة أكبر. » **(لجنة الأسئلة المستقبلية ١٩٩٧).**

يمكن أن تصاب بقشعريرة عندما تفكر في عواقب «بيان العمليات» هذا. من الواضح أن هذا هو آخر تحسين يمكن تصوره لمشروع بنثام، الذي لم تجرؤ حتى الفوردية على التفكير فيه أي نقل الرأسمالية بشكل الكامل إلى داخل الفرد، بحيث لا يمكن أن يكون الشكل القسري المدمر للمجتمع موجوداً أو أن يُنظر إليه على أنه قاتم، بل يندمج على الفور مع الوجود الطبيعي للناس. ما تم التلميح إليه بالفعل في فكرة بيك عن الأنا المنعزلة كـ «مكتب تخطيط» خاص بها، يتم شحذها هنا إلى رؤية شيطانية لـ «رأس المال البشري بمجمله».

يكاد يكون من المستحيل تخيل الاحتجاج والتمرد ضد المطالب الحادة وغير المنطقية على السلوك بشكل متزايد، إذ إن الصراع الذي كان حتى الآن بدائياً على

الأقل، يدور الآن فقط في صدور الأفراد المنعزلين. بكل جدية، طالبت «لجنة القضايا المستقبلية» الشهيرة في نغمات المحادثة الأكاديمية إن يصل الافتقار العام إلى التضامن إلى النقطة التي لا يظهر فيها الأفراد تضامناً حتى مع أنفسهم، ولكن أيضاً، بوصفهم «موظفين تابعين»، يفرضون «وفق منطق إدارة الأعمال» القيود السلوكية على أنفسهم، وإلى حد معين، يفرضون على أنفسهم إجراءات «تجارية».

المطلوب هو نوع من أكل لحوم البشر تلقائي من جانب الفرد الرأسمالي والتضحية بالنفس، حيث تتحول «حرب الكل ضد الجميع»، كما كان متوقعاً، إلى عدوان أعمى ذاتي. لا تريد «الذات» الاقتصادية المحمومة للرأسمالية الاعتراف بالعيب الذي لا يمكن التغلب عليه في «الآلة البديعة»، بل يجب أن يستمر المسخ في الجري بأي ثمن، ولكن فعلاً بأي ثمن؛ وتُترجم الاستحالة المنطقية إلى تصعيد جامح للاعقلانية، حيث تعود النخب الوظيفية المخيفة بشكل صارخ إلى لغة دينية محيرة، كما لو كانت تعترف أخيراً بأن الرأسمالية دين علماني خبيث وسحر ذاتي أسود. ففي عام ١٩٩٤ في اجتماع سنوي لجمعية ألفريد هيرهاوزن تنبأ كاهن موقر اسمه فولغانغ رايتزله وكان وقتها عضواً في إدارة شركة ب. م. دبليو:

«إن الموظف بالمعنى التقليدي، الذي يقال له «ما يجب عليه فعله»، يصبح من الناحية المثالية، مقدم الخدمات بمعنى ريادة الأعمال، وهو مبدع، ومعتمد على نفسه ويتصرف بمسؤولية **(...)** الهدف واضح وهو أنه يجب على الأشخاص في الشركة أن يندمجوا في مجتمع ذي قيمة مضافة **(!)** ويجب أن يستوعبوا هذا في صورتهم الذاتية». **(**رايتزله، ١٩٩٤**)**.

إن إعادة تفسير نظام إدارة النفايات التجارية المبتذل بشكل رهيب والمصاب في الوقت نفسه بجنون العظمة من الطاقة البشرية المجردة في عدد لا يحصى من الطوائف المصغرة المتعصبة لـ «مجتمع القيمة المضافة» يعكس الانعكاس الرائع الذي ذكره غونتر أندرس أي تحول ما كان لا يطاق في السابق من توقع سلوك «العمل المجرد» إلى «امتياز اجتماعي»، إذ إن العامل، بالمعنى

«التقليدي» الذي «قيل له ما الذي عليه فعله» كان قادراً على الأقل على إبقاء زاوية من عقله على مسافة من تجاوزات التطلعات الرأسمالية على الرغم من كل تعاليم بنثام التي تم استبطانها. من ناحية أخرى، فإن «صاحب العمل» الذي أخمد ذاته، والذي يواجه خطراً دائماً في مواجهة محيط أولئك الذين سقطوا، يصبح محبذاً لإضفاء طابع لاهوتي على المنافسة. إن موجة القتل التي أعقبها إلغاء الذات، تجعله منشغل بالفعل بمخاطبة وسائل الإعلام للغرائز ونشر نموذج الرأسمالية المنهارة .

«كل إجراء له آثار جانبية غير مرغوب فيها، لكن لا مفر منها **(!)**. يجب توضيح ذلك تماماً للسكان **(!)**...إن المقارنة الدولية تظهر أنه يمكن تحسين وضع العمالة بشكل كبير في غضون بضع سنوات، إذا تم أخذ ظروف السوق في الاعتبار وخفض سعر العمل. يمكن أن يتمثل هذا التخفيض، على سبيل المثال، في حقيقة أن الزيادات المستقبلية في الأجور ستكون أقل من التطور في الإنتاجية. ومع ذلك، فإن الآثار الإيجابية للعمالة الرخيصة سوف تتحقق ببطء فقط.

وحيث يتم تحسين حالة العمالة في غضون فترة زمنية قصيرة، يجب في بعض الحالات تخفيض دخل العمل الحقيقي وحتى الاسمي في كثير من الأحيان بشكل كبير **(...)** لا يمكن اعتبار التخفيض في الأجور المباشرة إلا الملاذ الأخير **(...)** ومع ذلك، قد يكون هذا في كثير من الأحيان بشكل مؤقت فقط **(!)** إن الحفاظ على القدرة التنافسية لعامل العمل فيما يتعلق برأس المال والمعرفة **(...)**» **(**لجنة القضايا المستقبلية ١٩٩٧**)**.

من الصعب حقاً فهم ذلك، ففي ضوء «القدرات الزائدة» المادية الهائلة التي لم يعد من الممكن تعبئتها بسبب الحسابات الاقتصادية ضيقة الأفق، يُحمَّل الناس مستوى «ضروري» من الفقر. وكلما زادت القدرة على تحقيق الثروة في الشكل الرأسمالي المدمر، ازدادت صرامة الطلب على الخضوع «للظروف الطبيعية» الرأسمالية ومن ثم تقليصها أكثر فأكثر.

وبعبارات صريحة، يطالب «أنصار التحديث» باستخدام الحكومة طريقة الإكراه المباشر لفرض أجور منخفضة على المزيد والمزيد من الناس: لأسباب مختلفة، لا يُتوقع من متلقي التحويلات العامة القادرين على العمل في ألمانيا القيام بالأعمال الحالية، على الرغم من أن هذا ممكن قانونياً ومنطقي اقتصادياً. أما في المستقبل، فسيتم فرض تنفيذ متطلبات المعقولية باستمرار. (لجنة قضايا المستقبل ١٩٩٧).

سيكون كل شيء قابلاً للتصور، إذ سيُجبر العمال المهرة السابقون على التحول إلى عمل مأجور لا يتطلب مؤهلات مقابلأجر أقل ضمن إطار إلغاء الجانب الثقافي سنجد أعضاء فرق العزف الموسيقي الكبرى مرميين في الشارع ينظفون مراحيض المطاعم الفاخرة، وسنجد العاملين الاجتماعيين العاطلين عن العمل يشرفون على آلات البيع الأوتوماتيكية أو يبيعون النقانق.

من وجهة نظر اقتصادية، كل هذا بالطبع خال من أي معنى، لأنه باستخدام البراغي الخاصة بـ«متطلبات المعقولية» (عليك أن تدع هذه الكلمة تذوب في فمك، فهي مثال للحرية الديمقراطية) يمكنك أن تعذب الناس، ولكن لا يمكنك إيقاف سيل شاخصات «ترشيد الطريق» الإلكترونية الدقيقة ولا يمكنك إيقاف انهيار القيم الرأسمالية. لا يوجد مثل الأعمال منخفضة الأجر لإعادة تحريك عجلة تطور التاريخ. إلى هذا الحد وصل غضب النخبة الوظيفية من الجماهير المتورمة من المتخلفين عن الركب من النهمين، الذين سيتم التنمر عليهم بكل الطرق بحيث لا يؤدي إجبارهم المتعاظم إلا إلى تسريع صيرورة الأزمة.

إن واقع أن الحملة الصليبية النيوليبرالية ضد المهانين والمتضررين من الأزمة الرأسمالية لا تأخذ أشكالاً خبيثة أكثر فأكثر، فقط من قبل الحكومات الليبرالية والمحافظة بشكل صريح، إذ اجتمع تحت رايتها الاشتراكية الديمقراطية التي اندفعت تحت تأثير ضغط الأزمة العالمية ولجأت إلى ميناء الأمان في حضن النزعة الليبرالية.

فبعد عملية تبديل الجلد الأولى التي قامت به ماركسية العمل المدجنة هي كل التلوينات الاشتراكية تقريباً في مرحلة ثانية، واكتست جلد النزعية الكينزية بطريقة ماتجذرت الآن جميع الأحزاب السياسية عبر طيف الليبرالية الجديدة والاقتصاد الجزئي بحيث لم يعد من الممكن تمييز الخطاب الإعلامي كثيراً. ففي الشدائد يظهر الجوهر المتطابق المشترك للنظام القسري اللاعقلاني الحديث.

وبغض النظر عن المتكلم فإن كلمة «تحديث» صارت كلمة تهديد مبطنة ومفهوم «الإصلاح» صار مرادفاً لإجراءات قسر ضد ما هو اجتماعي. ولهذا فإن تغيير الحكومات الذي وقع في العقد الأخير من القرن العشرين في الولايات المتحدة وفي أوروبا لم يعن شيئاً.

فمثلما تابع الرئيس كلينتون بسلاسة السياسات الاجتماعية الحادة التي فرضها سلفه المحافظ، سار توني بلير وحزب العمال الجديد وفق المسار المحافظ المتطرف الذي خطته مارغريت تاتشر، كما تابع تحالف الحمر / الخضر نهج تفكيك المكتسبات الاجتماعية الذي وضعته حكومة المستشار المحافظ كول. ونرى اليوم الكثير من ناقدي الرأسمالية السابقين من حركة عام ١٩٦٨ وهم يرتدون بثقة بذات من دار أرماني للأزياء ويحظون بشرف فرض تحديد حياة البشر ضمن إطار الحواجز المالية. فالقانون الطبيعي هو بالتحديد قانون طبيعي وعلى جنود الأحزاب الخضوع للأوامر وإلا تم استبعادهم. ففي بريطانيا العظمى لم يلعب فقدان حزب العمال قرابة ثلاثين بالمئة من أعضائه في ظل فرض توني بلير قائداً للحزب أي دوراً. وورد في مجلة «دي تزايت» الأسبوعية الليبرالية الاجتماعية تعليق نمطي حول تبديل جلد الاشتراكية الديمقراطية الألمانية. إن العارفين بمدى توق أعضاء الحزب للعدالة الاجتماعية هم وحدهم القادرين على معرفة مدى معاناة الحزب الاشتراكي الديمقراطي اليوم. ويشعر الاشتراكيون الديمقراطيون ببرودة في قلوبهم وهم يتابعون وضع ضحايا تجميد الأجور وتجميد المعاشات التقاعدية وصولاً إلى سعي شرويدر / بلير لتأكيد ذاتيهما في حلبة الصراع.

صحيح أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي، مثل باقي الأحزاب الشعبية الكبرى، ابتعد عن تحديد مستقبل الشؤون الاجتماعية في ظل ظروف مالية مشددة **(!)...** فالأمر يتعلق بالعلاقة المستقبلية بين الفقراء والأغنياء، والمرضى والأصحاء، والصغار والكبار، وسياسة العرض والطلب. إنها مهمة ضخمة لا يرضى إنجازها بالوقوف عند أي محرمات **(!)** وقد التزم العديد من العاملين على تحديث الحزب الاشتراكي الديمقراطي اللذين أشرنا إليهم بهذه الضرورة **(...)**، إذ ما فائدة النظرة الاجتماعية السليمة إلى العالم طالما أن مسار العالم يتجاوزها؟ **(بوهل ١٩٩٩).**

إن المعاناة الحقيقية للضحايا خارج إطار النقاش، إذ يطلق عليها المصطلح الاقتصادي وإدارة الأزمات تعبير «المشقة الحتمية». ويستهدف استراتيجيو الإرهاب الاجتماعي بشكل خاص المعونة الاجتماعية. فبالنسبة لهذه الفئة صاحبة الدخل الأدنى الممول من قبل دولة الرفاه فإن هذه المعونة، بغض النظر عن شكلها في أي بلد رأسمالي هي، بشكل كامل أو جزئي، محصلة اقتطاعات **(مثل** معاش التقاعد أو إعانة العاطلين عن العمل**)** وليست تطلعات مكتسبة بل نوع من الصدقة من قبل لوياثان على الذين تم إسقاطهم وعلى الفائضين. وكلما ازداد عددهم اشتدت الرغبة الإدارية في حرمانهم من الزبدة التي يضعونها على خبزهم ومضايقتهم وتحديد مستوى الكفاف الذي تفرضه المعونة الاجتماعية.

مثل الأمر، حتى بالنسبة إلى هاييك، ضرورة مزعجة تُقبل على مضض كنوع من الاحتياطات لصالح الفقراء غير العاملين الذين يجب على المرء التفكير بكيفية جعل إعاقتهم لعمل السوق ضمن أقل مستوى ممكن. **(هاييك ١٩٦٧).** واليوم لا يمر أسبوع لا نرى فيه سيدات وسادة مبجلين يطالبون بقطع المساعدة الاجتماعية بشكل فوري وفق رأي ميخائيل فوكس رئيس تجارة الجملة والتجارة الخارجية الألمانية. **(مجلة** Wirtschaftswoche**)** أما وزير الصحة الألماني السابق سيهوفر فتحدث عن توفير من خلال أمر يتعلق بالثياب الداخلية لطالبي المعونة الاجتماعية:

«أثارت فكرة وزير الصحة التي صرح بها لمجلة بيلد حول اعتماد عدد مرات تبديل الثياب الداخلية معياراً لتحديد الدعم للفئات ذات الدخل المنخفض، بالإضافة إلى اعتبارتوجيه أفراد تلك الفئة لشراء ثياب مستعملة.» (Eltzschig l997)

تبدو حتى أكثر ماتمنحه الدولة من أعطيات بائسة هدراً وترفاً تماماً وفق رؤية السيدين ماندیفیل ودوساد زمن ربيع الرأسمالية. وهكذا صبت السيدة تاتشر حقدها على طالبي المعونة الاجتماعية بصيغة فظة صارت ملهمة للكثيرين في كل مكان:

«تكمن المفارقة الرهيبة لثقافة الاتكالية في أنها تبذل موارد مالية ضخمة لخلق أشخاص تقودهم المحفزات المالية إلى حياة الجمود والإهمال واليأس (!) يجب علينا مكافئة الشجعان على الجهد الذي يبذلونه. لكن على الحكومة مساعدتهم من خلال خفض المساعدات أو إلغائها» (تاتشر ١٩٩٥).

تم، في تشويه مروع للوقائع من منظور الاقتصاد الجزئي، بشكل متطابق مع مواقف إيديولوجي الإرهاب في مرحلة الرأسمالية المبكرة، طرح موضوع البطالة الجماعية وانحدار مجموعات اجتماعية أكبر إلى حالة المعونة الاجتماعية ليس بوصفها مشكلة اجتماعية واقتصادية بل بوصفها مسألة تربوية لا أكثر.

إن المستوى شديد الارتفاع الذي حددته الدولة لخط حياة الكفاف لتوفير حالة الخجل من العمل ومن الإغراءات بالنسبة لفئات أصحاب الدخل الأدنى الذين يشتد انحدارهم نحو الأعماق. إن الهدف من هذا المسار باتجاه البؤس صار واضحاً، ويتمثل في دفع البشر بشكل إداري نحو وظائف لا تسد الجوع. وتم في الولايات المتحدة وبريطانيا، وكذلك تم بشكل متصاعد في جمهورية ألمانيا الاتحادية التركيز على تقديم الأمهات الوحيدات بالتحديد في صورة عدو:

منذ بداية ولاية الرئيس رونالد ريغان على الأقل صارت الصورة الشبحية للمرأة متعددة الأولاد تطارد الوعي الجمعي للمواطنين الأمريكيين بعد أن استحضرها، بشكل متكرر، السياسيون المحافظون وكتاب الأعمدة في الصحف

ومقدمو برامج الحوار حيث تم تصوير تلك المرأة وهي تقصد المصرف في سيارة كاديلاك ثم تستلم شيكات الرعاية الاجتماعية وهي تضحك.

«إن هوس ريغان بملكة الرفاهية الطفيلية جعل الامتعاض من متلقي الرعاية الاجتماعية (وضد الفئات الدنيا بشكل عام) أمراً مقبولاً اجتماعياً في الولايات المتحدة في العقد التاسع من القرن العشرين.» (فريدمان ١٩٩٥).

وبالإضافة إلى تعميم إعادة فرض الرسوم الجامعية بهدف تطبيق نوع من التطهير الاجتماعي (وهو مطلب طرحه رائد الفكر الاشتراكي الديمقراطي في جمهورية ألمانيا الاتحادية بيتر غلوتز)، نجد أن من أول إجراءات الذكي طوني بلير فرض تخفيض جهنمي على المعونة الاجتماعية المخصصة للأمهات الوحيدات. أما زير النساء بيل كلينتون فقد أصدر قانوناً ألغى من خلاله المعونة الاجتماعية بشكل عام:

«فرض قانون كلينتون التزامات صارمة على الولايات بحيث لا يحل عام ٢٠٠٢ إلا ويكون قد تم إجبار نسبة كبيرة من متلقي المعونة الاجتماعية، ومعظمهم من الأمهات الوحيدات، على العمل وإلا فسيتعرضون إلى غرامات مالية. ورأى حاكم ولاية ويسكونسينس تومي تومبسون أن هذا لا يمكن أن يعمل إلا من خلال إجراءات جذرية (!) وأنه يجب حرمان مدمني المخدرات (...) وكذلك الأمهات ما إن يبلغ وليدهن الأسبوع الثاني عشر من العمر(!)» (ديرشبيغل ١٩٩٧).

منذ «إصلاح» كلينتون تم إلغاء المعونة الاجتماعية بعد مرورعامين على استحقاقها دون وضع أي بديل لها وتقرر ألا يحصل عليها الفرد إلا لمدة خمس سنوات طوال عمره بغض النظر عن وضعه الاقتصادي والشخصي ومن ثم يترتب على الأشخاص إعادة ترتيب أنفسهم للأفضل وللأسوأ بما في ذلك الظروف الأشد، إذلالاً وإلا فسيجوعون.

إذا استمرت المعونة الاجتماعية فسيتم تحميل أعبائها لأصحاب العمل الخاص الذين سيتعاملون مع الفقر وفق مبدأ المنفعة الاقتصادية الخاصة وفق الطريقة التي روج لها بنثام حول خصخصة ملاجىء الفقراء والسجون؛ وقد نتج

عن هذه الطريقة في إدارة الأعمال في تكساس إنشاء مجتمع جديد في ظل شركة لوكهيد مارتن وهي أضخم مصنع للأسلحة في العالم (صحيفة دي تزايت ١٩٩٧). وقد ترسخ هذا المفهوم في عقل الليبراليين الاجتماعيين الألمان. وكان النجاح عظيماً بطبيعة الحال. وتم تقديم الأمثلة المختارة إلى العلن بهدف إثبات نجاح العمل الجبري منخفض الأجر وفق ما أوردته ميشيل كراوفورد وهي سيدة في التاسعة والثلاثين من العمر وأم لأربعة أولاد في مجلة اقتصادية:

«بعد عشرة أعوام من تلقي المعونة الاجتماعية تعمل اليوم في معمل بلاستيك خارج مدينة ميلو وكي مقابل٨,٢٠ $ في الساعة. وإليكم ما قالته كراوفودر أمام كاميرات التلفزيون وفي مواجهة جمهور متحمس «أنا فرحة لأنني أنهض في الصباح وأذهب إلى العمل.» (Wirtschaftswoche 20/1999).

وقال عضو الكونغرس الجمهوري من ولاية فلوريدا كلاي شو بفخر أنه من خلال هذا النوع من الإصلاحات ستعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى قيادة العالم (Wirtschaftswoche). ويوجد الآن في جمهورية ألمانيا الاتحادية عاطلون عن العمل وطالبو معونة اجتماعية يتعرضون لمضايقات بيروقراطية تفرض عليهم البحث عن عمل منخفض الأجر لدى مالكي العبيد كما يُفرض عليهم إثبات أنهم يقومون بذلك. أما في بريطانيا العظمى فإن حكومة بلير تتابع إجراءات الإرغام الهائلة المورثة عن عهد تاتشر؛ وفي ذلك يجب على العاطلين عن العمل الحضور إلى مكتب الشؤون الاجتماعية بشكل منتظم وتبرير عدم عثورهم على عمل حتى الآن. تم عكس الأدوار لم يعد مكتب العمل مضطر إلى توفير فرصة عمل، بل صار على طالب العمل إثبات حماسه للحصول على عمل بائس بأجر منخفض. وصارت الأمهات الوحيدات بالإضافة إلى الشباب من ضحايا مصباح التحقيق المرتبط بالعنف الناتج عن الفقر، إذ لا يجوز لهم مواجهة قلة العروض المتعلقة بالعمل المقبول رأسمالياً الذي يعادل مردوده مستوى الفقر الذي تعنيه المعونة لاجتماعية من خلال التوجه إلى اهتمامات لا تخضع للرقابة

(مثل تأليف الموسيقا)، بل عليهم إخضاع حياتهم لعملية تصحر مرتبطة بكل الأوضاع الرأسمالية وتعلم قبول ما لا يمكن قبوله.

يُطلق على هذا النوع من البرامج تسمية الرفاه في العمل أو باختصار رفاه العمل. وقد تم مؤخراً إطلاق برنامج مماثل في جمهورية ألمانيا الاتحادية تحت اسم «المساعدة للحصول على عمل». يسعى «حزب العمل الجديد» بكل جدية إلى تشجيع من سقطوا في سوق العمل على الالتزام بأخلاق العمل الفيكتورية، وبهذا المعنى طالب وزير الخزانة غوردون براون حين توليه منصبه بإطلاق حملة صليبية وطنية لبعث روح توماس كارليله[1]. وبادرت الصحافة البريطانية منذ الآن إلى الحديث عن طابور العمل المكون من المدانين. ولكن نظراً لعدم وجود أعمال سخرة / منخفضة الأجر كافية لجماهير العاطلين عن العمل ومن سقطوا في سوق العمل كف المرء عن الخوف من عمل السخرة المنظم من قبل الحكومة بشكل علني.

إن المحاولة العنيفة لتربيع الدائرة بطريقة نيوليبرالية، على الرغم من تداعيات الثورة الصناعية الثالثة التي لا يمكن إيقافها والتي قادت، بلا رحمة، المجتمع للبقاء تحت سيطرة الرأسمالية، حملت معها نزوات متتالية من صياغة مفاهيم مركبة. وهكذا عادت فكرة ميلتون فريدمان لتجد لها أرضية جديدة وجوهرها الدعوة إلى تصفية نظام الضمان الاجتماعي بمجمله (ومن ثم خفض قيمة التطلعات المتوقعة) بهدف استبداله بمستوى الحد الأدنى من الكفاف يتم تحديده من جديد بحيث يأخذ شكل دخل أساسي مضمون. ويجب، في جميع الأحوال أن يكون هذا الدخل الأساسي ضئيل إلى حد لا يقوض أخلاق العمل، أي أن يكون أقل من المعونة الاجتماعية

---

(١) Thomas Carlyle: ١٧٩٥-١٨٨١ : كاتب ومؤرخ اسكتلندي حظي بمكانة عالية في عصر الملكة فيكتوريا بفضل دفاعه عن الرق ومواقفه العنصرية من الإفريقيين. كتب عن تاريخ الثورة الفرنسية بطريقة أجبرت القارىء على النظر بقرف إلى تلك الأحداث التي دشنت مرحلة تاريخية جديدة، كما طرح نظرية «الرجل العظيم» الذي عده فوق البشر وصلة وصل بينهم وبين القوى الغيبية .(المترجم)

الحالية إلى حد بعيد. كما أن المجموعة المرموقة من الشخصيات المهتمة بالأخلاق المجتمعة في نادي روما حيث أوصى أوريو غيراني وباتريك ليدتكه في آخر تقرير لهما بهذا النمط الجديد لمفهوم الفقر المنظم:

«يسود في عالمهم تشغيل كامل لكن ليس وفق المعنى السائد، إذ يُفترض بمن لا يجد شيئاً في الاقتصاد الحر الحصول على دعم حكومي في عمل مفيد للمجتمع حتى ولو كان عملاً بغيضاً. إنه نظام صارم، إذ أن الرجل صحيح الجسم العازف عن العمل يجب أن يخرج فارغ اليدين. ويدرك المؤلفان أن الأمر لا يمكن أن يمضي إلا عن طريق القسر. «لا نرى هنا أي خيار بديل فبهدف ضمان الحصول على دخل الكفاف الحكومي على المحتاج أن يمارس نصف الأسبوع عملاً عاماً **(...)** لكن يمكن أيضاً لصغار الكسبة في سوق العمل الأول تحسين مداخيلهم إلى مستوى حد الكفاف من خلال العمل الموجه لصالح المجتمع والتدرب في في مجال العلوم الصحية والخدمات الاجتماعية. وهكذا يتراجع الدور المفتاحي لسوق العمل الأول **(...)** ومن ثم يقترب الوضع من الأحلام النيوليبرالية وفق وجهة نظر غيراني وليدتكه. لا يوجد في نموذجهم مكان لتعرفة زمن العمل، ومن المفترض أن تكون ظروف العمل شديدة المرونة بقدر الإمكان، وعلى الدولة في نهاية الأمر الحرص على أن المنافسة تعمل.» **(هويزر / مارتنز ١٩٩٨).**

وها هو الأمر مثل بيضة كولومبوس:[١] وظائف رخيصة غير خاضعة للتسعير وغير محمية بالإضافة إلى راتب الحكومة البائس وعمل قسري في خدمة المجتمع؛ وكل هذا في إطار توليفة حول المسؤولية الذاتية الفردية في إطار حريات مهددة.

(أولريش بيك).

---

(١) بيضة كولومبوس (تشير إلى فكرة رائعة أو اكتشاف يبدو بسيطاً أو سهلاً بعد حدوثه. التعبير يشير إلى القصة الملفقة حول كريستوفر كولومبوس، عندما قيل له أن اكتشاف الأمريكتين كان لا مفر منه وليس بالإنجاز العظيم، تحدى منتقديه بأن يجعلوا بيضة تقف على طرفها. بعدما استسلم منتقدوه، فعل ذلك كولومبوس بنفسه بأن ضرب البيضة على الطاولة ليجعل طرفها مسطحاً. **(المترجم)**

وعلى الرغم من أن هذا المفهوم غير قابل للصمود على صعيد مجمل المجتمع مثل غيره لأنه لا يمكن أن يعمل على الصعيد الماكرو اقتصادي. لكن الربط بين معونة اجتماعية معممة شديدة الانخفاض مع عمل قسري في خدمة المجتمع يجعل قلوب العديد من أنصار التحديث تخفق بقوة. بُذلت العديد من المحاولات المناسبة في البلديات منذ زمن طويل. فعلى سبيل المثال سمحت ولاية نيويورك لقرابة أربعين ألف طالب معونة اجتماعية بالعمل في تنظيف الشوارع أو في حراسة المقابر. أما في شتوتغارت فقد توصلت إدارة شؤون الفقر إلى فكرة تحويل بعض مستهلكي الطعام عديمي النفع إلى ملائكة يرتدون ثياب العمل ويدلون الناس على وجهاتهم التي يقصدونها، أو يزيلون مخلفات الكلاب من الشوارع.

ومن جهة أخرى أدخلت بلدية لايتزيغ الفرح على قلوب الذين فشلوا في الحصول على وظائف بالعمل في مصنع للسماد. وثمة ٢٥٠ مشروعاً اجتماعياً أتاح للعمال السخرة من الشباب في جمهورية ألمانيا الاتحادية بالعمل في تفكيك الخردة حتى لا ينسوا مزايا العمل مثل الانضباط والموثوقية وفق مديرة أحد هذه المشاريع في مدينة زولينغن. لكن العمل القسري على مستوى الدولة وعلى المستوى المحلي لايجدي إلا قليلاً حاله حال المهن الرخيصة في سوق العمل، إذ اجتاحت العاصفة غرف الصناعة والتجارة المحلية وتم استبدال عقود العمل النظامية في الشركات وفي الورشات بعمل السخرة المجاني ومن ثم صار هناك المزيد من العاطلين عن العمل ومن طالبي المعونة الاجتماعية ناهيك عن أن البلديات لا تمتلك الكفاية من فرص العمل القسري بصرف النظر عن التكاليف البيروقراطية. بل إن مارغريت تاتشر بالذات كانت متشككة في هذا الصدد:

«لكن التجربة في أمريكا أظهرت أن «العمل» يمكن أن يكون باهظ التكلفة وعديم الجدوى بسبب العوائق البيروقراطية. في ظل هذه الظروف، فإن الأهم ببساطة تقليل الإنفاق الحكومي بشكل عام والإنفاق الاجتماعي بشكل خاص. » (تاتشر ١٩٩٥).

«بكلمات أخرى خفضوا المعونة الاجتماعية أو ألغوها بشكل تام واتركوا الناس يواجهون مصائرهم بهدف الكف عن العبث بالقوانين الطبيعية فطالما لم يتم إلغاء صدقات لوياثان بالكامل، فإن المجال الوحيد المتبقي لمطاردة طالبي المعونة الاجتماعية هو الانتهاك الاجتماعي وهو مصطلح قتالي آخر في نطاق الحملة الصليبية النيوليبرالية.

والمقصود بهذا هو أن الأشخاص الذين لا يحق لهم رسمياً الحصول على مزايا، أو الذين تم استبعادهم من استحقاقاتهم والذين «يخفون» مداخيل أخرى، وهم يحصلون قبل كل شيء على مزايا بشكل صارخ».

نظراً لأن قروش التسول الحكومية مخصصة فقط للمصابين بحول العينين، فإن إدارة الفقر تعوض على الفور أي دخل أو أصول إضافية بخصم قيمة معادلة من المساعدة الاجتماعية. ينطبق هذا على الأم العازبة التي تحصل على القليل من النقود من والديها، وكذلك على الشاب العاطل عن العمل الذي يعمل أيضاً لبضع ساعات «في سوق العمل السوداء» أو العاطل عن العمل منذ فترة طويلة الذي ربما يكون قد ورث بضعة آلاف من الأموال. و،إذا كان الأمر كذلك! ما يوصف هنا إنه «إساءة» ليس أكثر من سلب جزء ضئيل من الثروة الاجتماعية التي حرمته منها الرأسمالية محجوبة بقوانينها المجنونة. حتى طالب اللجوء الذي يجول بطريقة غير قانونية بين مكاتب الرعاية الاجتماعية في نصف ألمانيا ثم يشتري بغباء ساعة رولكس بعد سرقة تلك الأموال، لا يأخذ سوى جزء من هذه الثروة، التي كان يمكن أن يحصل على مئات أو آلاف أضعافها، بالنظر إلى مستوى القوى المنتجة لو كانت تدار بشكل أكثر عقلانية. إن الكراهية البروتستانتية للبيروقراطيين الديمقراطيين، ولإيديولوجيي العمل، ولطاحني البشر يحد من قدرة الثروة في ظل القيود الرأسمالية بحيث يدفع عنه كل أولئك الوعاظ الذين يملكون بقايا فهم حقيقي يدافع عن المصالح الذاتية في مواجهة هذا النظام. وضمن هذا السياق صرحت لجنة المستقبل في ولاية بايرن - سكسن:

«بعد كل شيء، يجب مكافحة الانتهاكات مثل الحصول على المزايا الاجتماعية بشكل لا يتم التصريح به **(...)** بشكل أكثر اتساقاً من ذي قبل. ومع ذلك، فإن هذه المعركة لا تنجح إلا، إذا تم، من ناحية، تسهيل العمل القانوني، وفوق كل ذلك تم تخفيض تكاليفه **(!)**، ومن ناحية أخرى، وهذا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالموضوع، منع أي انتهاكات محظورة اجتماعياً بغض النظر عن نوعها. ففي مناخ عام من النظر إلى الاتجاه الآخر عندما يتعلق الأمر بإساءة استخدام المزايا الاجتماعية أو التوظيف غير القانوني، يمكن أن تكون تدخلات الدولة ناجحة بشكل انتقائي فقط، على الأقل في مجتمع حر.» **(لجنة قضايا المستقبل).**

كان النازيون أجدر بصياغة هذا الطلب الفاضح للتجسس المتبادل والإدانة من أجل ضمان المستوى العام للفقر وزيادة الدفع نحو العمل البائس. لا يمكن استنكار «المجتمع الحر» بشكل أوضح باعتباره استمراراً خطياً لنظام حراسة الكتلة.[1] في بعض الحالات، تم حتى إضفاء الطابع الرسمي على هذا التجسس الاجتماعي باعتباره «وظيفة». على الأقل في بافاريا حيث تم اكتشاف مهنة «محقق الإساءة»، ضمن وثائق إعلان عن وظيفة:

«تقوم مقاطعة باد تولز ولفراتسهاوزن بتوظيف عاملين ميدانيين بصفة محققين في الانتهاكات في مجال الرعاية الاجتماعية بأسرع ما يمكن. المهمة هي التحقق من شرعية إيصال الإعانة والكشف عن أي إساءة استخدام للمزايا. يتم التوظيف في إطار علاقات العمل الخالية من الضمان الاجتماعي ٦١٠ DM، والتي تقتصر في البداية على فترة سنة واحدة. ومن المتوقع من المتقدم للوظيفة امتلاك مهارات التفاوض، والسلوك الواثق، والسمعة الطيبة، وساعات العمل المرنة **(...)**» **(مقتبس من:** Abendzeitung بتاريخ ٨ أبريل ١٩٩٧**).**

«لا يمكن أن يذهب الانحراف إلى أبعد من هذا، إذ إن اضطهاد متلقي الرعاية الاجتماعية يحدث مرة أخرى في شكل وظائف رخيصة بائسة. لطالما كان هذا أمراً

---

(١) Das Blockwart-System

طبيعياً في بريطانيا العظمى. اليوم، يبحث ثلاثة آلاف «محقق اجتماعي» عن «محتالين في مجال الرعاية الاجتماعية» ويتعرض المحققون لضغوط من أجل الأداء، إذ يتعين على فريق من خمسة محققين جلب نحو ١٤٠٠٠ علامة شهرياً» (المصدر السابق). في مثل هذه الظروف، وفي غياب أي حركة اجتماعية مضادة (يبدو أننا في فترة الجنون الاجتماعي)، تظل الجريمة هي الملاذ الأخير لتأكيد احترام الذات من قبل أولئك الذين سقطوا. فعندما تنتفي إمكانية صياغة معارضة عامة ضد نظام الإرهاب السائد، يكون الوقت قد حان الوقت للتفكير بالتمرد الفردي.

كما هو الحال في جميع الأوقات عندما يعجز نظام الاستغلال الحاكم عن تقديم أي شيء للناس، يتكاثر اللصوص والخارجون عن القانون. أليس من الأفضل أن تموت ورأسك مرفوعاً ومسدس في يدك تقاتل قوات الشرطة في دولة عالم أورويل الديمقراطية بدلاً من أن تقضي العمر كله على تقنين ثيابك الداخلية، أو التقاط براز الكلاب، وإلا كيف يمكن أن تجعل نفسك أحمقاً ضمن صفوف من يجنون مالاً أكثر؟

ومن المؤكد أن الأشخاص الأشد قوة والأكثر اعتزازاً بالنفس هم الذين يختارون خرق الشرعية ومن ثم إطلاق العنان للطاقة من أجل قضية أفضل تستحق طاقتهم. لا يتعلق الأمر بروبين هود صغير، إذ إن الجريمة ليست نتيجة للوعي النقدي، بل هي نتيجة استمرار المنافسة بوسائل أخرى. وفي إطار كارثة الرأسمالية في مرحلتها الأخيرة، فإن الأطفال الذين تم تكوين صداقاتهم اجتماعياً عن طريق المنافسة العالمية بالكاد يرغبون بحماية الفقراء في حالة السرقة والسطو أو حتى بالكاد يكونون قادرين على ذلك مثل بعض عصابات اللصوص في الماضي. تسير همجية الهياكل جنباً إلى جنب مع رغبة عامة منتشرة للجوء إلى العنف، التي يتم التعبير عنها، على سبيل المثال، في سرقة الشباب للأحذية الرياضية ذات العلامات التجارية من أقرانهم (وهي جريمة نموذجية انتشرت في الوقت نفسه في جميع أنحاء العالم).

من ناحية أخرى، غالباً ما تكون مجرد سرقة تافهة في المتاجر الكبرى ومحلات السوبر ماركت، نوع من الجريمة التافهة، إذا جاز التعبير، حيث يرغب

المزيد والمزيد من الشباب على وجه الخصوص في المشاركة في استهلاك السلع المحجوبة عنهم، وهو الأمر الذي يتدفق في نفس الوقت باستمرار إلى الوعي كهدف في الحياة عبر سماء الإعلام المنتشرة في كل مكان.

منذ زمن طويل تعامل الرأي العام البورجوازي مع البطالة الجماهيرية الهيكلية وبروز الجرائم الضخمة بتفهم تربوي منافق من خلال التساؤل عن الإهمال الأخلاقي الرديء.. هل تراجع الدور التربوي للعائلة أم أن المدارس فشلت؟ إذ إنه من نافل القول عدم ربط الأمر بأي شكل باقتصاد السوق. وفي هذا الوقت قامت الحملة الصليبية النيوليبرالية منذ فترة طويلة بالتعامل مع هذا من خلال رفع راية القمع الفج. فبالاعتماد على بقايا من الفهم، والرعاية الاجتماعية للعمل وتخصيص وقت فراغ، على الأقل في جمهورية ألمانيا الاتحادية، يمكن لقوات شباب النازيين الجدد الاعتداء على المعاقين ورميهم من على كراسيهم المتحركة وشتمهم بوصفهم عبئاً مالياً؛ وهنا سدد شبابنا بعيداً بعض الشيء عن الهدف فتم استراضاؤهم. أما إذا تعلق بالتعرض للملكيات الخاصة فقد رفعت الحملة الصليبية النيوليبرالية الصوت عالياً عبر العالم شعار «لا مجال لأي تسامح» (صفر تسامح).

«يُعد عمدة نيويورك الجمهوري، رودولف غولياني، مبتدع هذا الشعار، وهو الذي كلف قائد شرطته ويليام براتون بإتخاذ إجراءً قاسياً حتى بالنسبة لأصغر الجرائم. هذا لا يعني فقط «اعتقال عدد كبير جداً من الأشخاص بدلاً من الاكتفاء بعدد قليل، وباستخدام قوة شرطة كبيرة لتفتيش مبان كاملة من الشقق حيث يبدو أي شيء مريب» (Baier 1998)، ولكنه أطلق أيضاً العنان لمسدسات الكولت. لقد انهال الرصاص على الذين كانوا بالفعل غير مسلحين ومثار شبهة فقط (خاصة في الأحياء الفقيرة، بالطبع)؛ وهو نهج يبدو أنه ينتشر شيئاً فشيئاً في أماكن أخرى. ففي بداية عام ١٩٩٩، كانت هناك مظاهرة احتجاجية في نيويورك ضد تعسف وهمجية الشرطة التي لا تطاق.

بل إن «خبراء الأمن» حذروا السائحين في الولايات المتحدة عند التعامل مع الشرطة من القيام بأي «حركة مشبوهة» عن طريق الخطأ. منذ ذلك الحين، وفقاً لمجلة

تايم، تعتبر نيويورك «لورد الشرطة» إذ تدفق تيار لا ينتهي من ضباط الشرطة والسياسيين المحليين والعاملين الشباب والباحثين في مجال الجريمة من جميع أنحاء العالم يؤدون فريضة الحج إلى مكة صفر تسامح «لتعلم كيفية» القيام بذلك».

في السنوات الأخيرة، فرضت ٨٠ بالمئة من المدن الأمريكية حظر تجول ليلي على الشباب. ويُطبق «قانون الأحكام العرفية للأطفال» في العديد من الولايات بالفعل في بولندا ففي مدينة رادوم، لا يُسمح لأي شخص يقل عمره عن ١٨ عاماً بالنزول إلى الشارع بين الساعة ١١ مساءً والساعة ٦ صباحاً. بل حتى إن هولندا تحولت إلى المواقف المتشددة:

«(في) عاصمة مقاطعة فريزلاند، لا تظهر الشرطة أي رحمة. فمنذ بداية هذا العام وفقاً للمدعي العام كلاس إنك، تم تطبيق «مبدأ عدم التسامح» هنا. سيتم معاقبة أي انتهاك، مهما كان صغيراً، على الفور (...) ليس فقط عندما يتعلق الأمر بالحد من تكاليف الرعاية الاجتماعية، وفقاً لما قاله هايو أبوتيكر عمدة مدينة ليوفاردن، يجب أن يصبح نموذج بولدر نموذجاً لأوروبا (...) تغير المناخ الاجتماعي في هولندا بشكل جذري (...)، كما كتبت صحيفة دي فولكس كرانت اليومية، ساد الآن الإدراك بأن العيش المشترك يصبح هدراً، إذا تم التسامح مع التجاوزات الصغيرة .» (دير شبيغل ١٩/١٩٩٨).

كما تم استرجاع عادات القرون الوسطى الخاصة بالتشهير أو منشورات العار في الولايات المتحدة لإذلال الجانحين. وغالباً ما يتعين على صغار السارقين من المتاجر الوقوف أمام المتجر الذي سرقوا منه وحمل لافتات تقول «أنا لص. لقد سرقت من هذا المتجر». على نحو متزايد، يُعاقب الأحداث الجانحون مثل البالغين، بل يُعدم حتى من هم في سن ١٦ عاماً. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر فكرة قانون عقوبات منفصل للأحداث فكرة قد عفا عليها الزمن. وفي أوروبا، تُرفع الأصوات التي تريد خفض سن المسؤولية الجنائية (وفقًا لمجموعة الحزب الاجتماعي المسيحي في البوندستاغ الألماني في عام ١٩٩٧) من أجل «كبح جرائم الأطفال» وتسهيل الدخول

إلى «البيوت المغلقة». وأظهر تقرير عن سجن للأطفال والشباب في تكساس كيف سيكون الأمر قريباً في مثل هذه المؤسسات في أماكن أخرى:

«تومض أضواء النيون الساطعة في عنبر النوم الخالي الذي يضم ثلاثين سريراً من الحديد بطابقين. في الخامسة والنصف صباحاً، يصدر صوت بوق صرخة إيقاظ شديدة من مكبرات الصوت التي تصدر صوتاً عنيفاً. يكاد يكون بعد ثانية، عندما يقفز ثلاثون فتى حليقو الرؤوس يرتدون ملابسهم الداخلية فقط، ويباشرون البحث عن ثيابهم **(...)** ينتصب بينهم مراقبان يطلق عليهما لقب مفتشي التدريب **(...)** يتصاعد عدد أمثال «معسكر البحرية هذا» في الولايات المتحدة، وهي التسمية الشعبية التي تُطلق على مركز الإصلاحية بسبب تشابهه مع معسكرات تدريب الجنود الأغرار **(...)** وفي ساحة تمرين يشحذ الملازم المدرب همم المعتقلين في ميدان سباق موانع. يدفعهم للسير والعدو، وللتدحرج على الأرض **(...)** وثمة عقوبة صارمة تنتظر من يتكلم مع عضو ينتمي إلى مجموعة أخرى. ولا يُسمح بأي اتصال بين المساجين. ومن يخالف هذا يُفرض عليه القيام في الحر القائظ نقل كومة من الحجارة الضخمة من زاوية باحة التدريب إلى زاوية أخرى. أما من يغير موضع مفتاح خزانته أكثر من مرة فيفرض عليه حمل محتويات الخزانة في حقيبة تعلق على ظهره طوال الأسبوع حيثما يذهب.» **(نيوتزوريخر تزايتونغ ١٩٩٦)**.

بالإضافة إلى ذلك، تأتي حافلات كاملة من «الأطفال الذين يعانون من مشاكل»، ويجبرون على مشاهدة هذا النشاط كرادع. من الواضح تماماً أن الرأسمالية تعود إلى أساليب بتثام القديمة في أواخر القرن الثامن عشر، على الرغم من جميع عمليات فرض الاستيعاب، وهي إشارة إلى الفشل الكامل الوشيك لبرنامج التهيئة بأكمله؛ بطريقة أو بأخرى، لا يمكن ترويض التناقضات الرأسمالية الشائنة إلا بالعنف والمضايقة ومواعظ صارت أكثر فأكثر غباء.

نشر المستشار الألماني السابق هيلموت شميدت، الاشتراكي الديمقراطي اليميني، «قائمة بالواجبات الإنسانية» التي يجب أن تُنقل إلى الأجيال الصاعدة. أما في أيام تاتشر،

فقد أصدرت لجنة المناهج الوطنية البريطانية «بيان القيم المشتركة» الذي كان على تلاميذ المدارس حفظه. أوضحت «السيدة الحديدية» بصراحة كيفية المساعدة في ذلك:

«في مساهماتي في المناقشة (دافعت) عن بند جديد أدرجه البعض منا في ذلك الوقت حول مشاريع القوانين الجنائية التي أرادت أن ترى إدخال الضرب بالعصا لمعاقبة مرتكبي العنف الشباب.» (تاتشر ١٩٩٥).

حتى إن توني بلير لم يجد أي حرج في الاعتراف العلني إنه يضرب أطفاله ونال إعجاب الجمهور. بالطبع، هناك حاجة إلى مقاربات أكثر صرامة ضد أطفال أولئك الذين أصبحوا عديمي الفائدة. ففي فرنسا، تم تدريب القوات الجبلية والمظليين على قتال الشوارع لفترة طويلة حتى تتمكن من تنفيذ عمليات الجيش ضد أعمال الشغب في الضواحي، إذا لزم الأمر (ديرشبيغل). وإذا تعرض الأطفال والشباب الجانحون لأقسى أشكال القمع بسبب أصغر الجرائم، فإن البالغين بالطبع ينالون أكثر من ذلك.

ففي جميع أنحاء أوروبا، يقوم «المنظمون» بمطاردة الفقراء والمتسولين والشباب العاطلين عن العمل، وما إلى ذلك من المدن الداخلية من أجل تجنيب أصحاب الدخول المرتفعة مشهدهم ومضايقتهم. والتقارير المتعلقة به مطابقة لتلك التي تعود إلى أوائل القرن التاسع عشر.

يتم تشديد اللوائح ذات الصلة من سنة إلى أخرى. ففي فرانكفورت / ماين صدر منذ بداية عام ١٩٩٩، كما هو الحال في بعض المدن الألمانية الأخرى، قانون يجرم «التجمع في الأماكن العامة» واستهلاك المشروبات الكحولية في الشوارع. ومن الشائع مضايقة المتسولين أو حتى وضعهم في سيارات الشرطة وإلقائهم في مكان ما بعيداً عن المدينة. وتتراكم التقارير عن أخطر اعتداءات الشرطة على المهاجرين أو صغار المجرمين أو مجرد الفقراء «المشبوهين» في جميع المراكز الرأسمالية. وقد اضطرت منظمة العفو الدولية لاتهام الولايات المتحدة بارتكاب أعمال همجية جماعية في السجون.

فعلى سبيل المثال، يتعين على السجينات الاستحمام بحضور الحراس الذكور الذين لا يتورعون عن التحرش بهن بالأيدي؛ والاغتصاب من قبل المشرفين أمر شائع. وحتى السجينات الحوامل يتعرضن لسوء المعاملة بشدة، إذ «بقيت بعض النساء مقيدات في أثناء الولادة، بينما بقيت أخريات مربوطات إلى أسرتهن لساعات على الرغم من تعرضهن لنزيف حاد. » (Frankfurter Allgemeine Zeitung بتاريخ ٢٤ آذار ١٩٩٩). أما في ألاباما، فيتم تقييد أيدي السجناء «غير الراغبين في العمل» إلى أعمدة في درجات حرارة شديدة الحرارة ولا يُسمح لهم حتى بقضاء حاجتهم حتى يوافقوا على العمل.

أظهر تقرير عن «الشريف الأكثر فظاظة في أمريكا كيف تسير الأمور في نظام العقوبات حيث نشأت في صحراء أريزونا، في الأعوام الأخيرة في المنطقة الفاصلة بين مقالب القمامة ومحرقة جثث الحيوانات التابعة للعاصمة فونيكس، مدينة خيام. يتم جلب المجرمين المدانين الذي لم يعد لهم مكان في سجن ماريكوبا كاونتي المزدحم، ليتم زجهم في خيام قديمة جُلبت من الجيش. تتجاوز درجة الحرارة في الصيف خمسين درجة؛ أما حين تُمطر السماء فيحاول المساجين سد الثقوب باستخدام معجون الأسنان. كانت مدينة الخيام في الصحراء من إبتداع جو آربايو (...) الذي يتشدق إنه الشريف الأكثر فظاظة في أمريكا (...) فهو يقوم بما يعن على باله لتكدير حياة المساجين. فعلى سبيل المثال يجر الرجال والنساء بأقدامهم سلاسل ثقيلة حين يؤخذون إلى مركز مدينة فونيكس أو يقومون بتنظيف جوانب الشوارع من القمامة ومن الحشائش. وبدلاً من وجبة ساخنة عند الغذاء يحصلون على سندويشات مرتديلا متأكسدة خضراء اللون رخيصة من البضائع الكاسدة. ويفتخر آربايو إنه خفض بتلك الطريقة تكاليف الوجبة من دولارين إلى ٣٠ سنت. وهو يمارس التوفير في الجنازات حيث لا يتم دفن المساجين الموتى من قبل متعهد دفن محترف بل من قبل المساجين. وعلى جميع المساجين ارتداء ملابس داخلية وردية (...) وكان للأمر صدىً جيد في فونيكس حيث يتمكن الشريف في عطلة نهاية الأسبوع من بيع قطعة الملابس الداخلية الوردية (التي تحمل توقيعه) في مراكز البيع مقابل عشرة دولارات. وذهبت

حصيلة البيع لدعم جيش من المواطنين يضم ٣٠٠٠ مواطن أشرف هو على تأسيسه ويضم أطباء، ومحامين، بالإضافة إلى حاكم أريزونا(...)» (صحيفة نويه تزوريخر تزايتونغ في ٢٦/٩/١٩٩٧).

هذه هي الحرية الغربية، هذه هي الليبرالية في أنقى صورها. لمثل هذه الشروط والمبادئ، يجدر تعليم الديكتاتوريات مثل نظام ميلوسوفيتش اليوغوسلافي آداب حقوق الإنسان بالقصف المكثف. ففي جميع أنحاء العالم الغربي، يمكن ملاحظة «تجريم البؤس» السريع و«تقدم الدولة العقابية» (Wacquant 1997):

«تعمل الدولة التأديبية الآن بشكل منهجي على حياكة شبكة لتحل محل شبكة الأمان الاجتماعي القديمة للحالة الخيرية المتفككة (...) الطريقة الأولى، في الواقع مرئية فقط من قبل المتضررين، وتتمثل في تحويل الخدمات الاجتماعية الحالية إلى أدوات للرقابة ولتحويل السيطرة على «الفئات الخطرة» الجديدة (...) أما الطريقة الثانية لسياسة «الاحتواء القمعي» للفقراء فهي اللجوء المكثف والمنهجي إلى مؤسسة السجن. فبعد انخفاض (...) عدد المعتقلين في العقد السابع من القرن الماضي، انفجر،حرفياً، عدد السجناء في الولايات المتحدة (...)» (Wacquant 1997).

وفي وقت مبكر من عام ١٩٩٦، تم سجن أكثر من ١,٦ مليون شخص في الولايات المتحدة في ظل ظروف غير إنسانية إلى حد كبير، وتضاعف الرقم في أقل من عشر سنوات. اليوم من المرجح أن يقترب الرقم من المليونين فهو يسهم في تحسين إحصاءات البطالة. هذا يعني أن «معدل الإدانة» الاجتماعي العام في طليعة العالم الديمقراطي قد تجاوز بالفعل المعدل الذي شهده الاتحاد السوفيتي الستاليني في أيام الغولاغ، وفق ماورد في صحيفة «Wirtschaftswoche» (رقم ٥٢/١٩٩٧). ومن المفارقات أن الصحافة أشارت إلى أنه إذا استمر معدل التجريم، فسيتم سجن جميع سكان الولايات المتحدة بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين. تم التخطيط لبناء مجمعات سجون ضخمة أخرى؛ ففي تكساس وحدها، تم تخصيص أكثر من ملياري $ لهذا بحلول عام ٢٠٠٠.

في المملكة المتحدة أيضاً، دُفع مليارات الجنيهات الاسترلينية حتى منتصف العقد الأخير من القرن العشرين حيث تم تخصيص ميزانية لبناء السجون لإضافة عشرات الآلاف من الزنازين الجديدة؛ كما أن تكلفة السجون ووسائل القمع في البلاد تتزايد بشكل كبير في القارة الأوروبية وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية ويتناسب هذا عكسياً مع تراجع المكافآت الاجتماعية.

في الوقت نفسه، بالطبع، امتلكت الإلكترونيات الدقيقة بدورها أنظمة مراقبة تذكر بعالم أورويل من خلال مراقبة كل شخص حيث تمت ترقية الفن وتوسيعه وصقله مرة أخرى على نطاق واسع مقارنة بعصر فورد. وتعمل أجهزة الدولة وكذلك الشركات مع «أنظمة المعلومات الشخصية» الإلكترونية من أجل خلق «إنسان شفاف» تماماً ومن ثم تحقيق حلم جميع المدربين البشريين منذ بنثام. ومن سنة إلى أخرى يصبح «تزامن البيانات» للرأسمالية الخاصة والمؤسسات العامة للإدارة البشرية والقمع والسيطرة أكثر كثافة. ليست هناك ضرورة لإستراتيجية خاصة على الإطلاق، لأن عملية الدمج الرقمي لأجهزة التحكم هذه تحدث أيضاً بشكل تناضحي خارج ديناميكيات النظام وصيرورات أزماته. صارت المراقبة تغطي كل المساحات وهي لم تحتج بعد إلى أنظمة المراقبة عبر الأقمار الصناعية فائقة الدقة (التي اتقصر استخدامها على الجوانب العسكرية) بل يتم الإحاطة بالشعب في المدن بكاميرات مراقبة من أجيال متجددة باستمرار القادرة على تحديد هوية الأشخاص المشبوهين بشكل آلي من الصور المخزنة. ويبدو أن بريطانيا العظمى احتلت المقدمة في هذا المجال:

«وصل عالم الجريمة كلايف نوريس ضمن إطار تحقيق أجراه لجامعة هول إلى أن تقنيات الكشف التلقائي الحالية قادرة على تمكين الحكومة من مراقبة كل مواطن (...) فلا أحد يعرف بالضبط عدد كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة المثبتة في المإني والأماكن العامة (. ..) تراجع الخوف من الأخ الأكبر، يبدو أنه صار بالفعل جزء من العائلة (...) وفي نيوكاسل، حيث تفتخر السلطات بأن بلادها هي الرائدة عالمياً

في تكنولوجيا المراقبة، وزعت الشرطة صور الدوائر التلفزيونية المغلقة بعد أعمال الشغب في الشوارع على الصحافة. قامت صحيفة Newcastle Evening Chronicle بطباعة صور ١٠٠ من مثيري الشغب، وحولت قراءها إلى أصدقاء ومساعدين للشرطة حيث كان من المفترض أن يتعرفوا على أولئك الذين يظهرون في الصور ويشون بهم.» (دير شبيغل ٩/١٩٩٨).

يتصاعد الضغط في المرجل الرأسمالي بلا هوادة بينما تزيل النخب العاملة المحرومة جميع صمامات الأمان بفرحة خبيثة. إنها مسألة وقت فقط قبل أن تنفجر واجهة اقتصاد السوق والديمقراطية و«المجتمع المدني» في المراكز الغربية أيضاً. يمكن رؤية مدى صعوبة استمرار الوضع في التناقضات الصارخة للحملة الصليبية النيوليبرالية وأنظمة إدارة الأزمات الهمجية، إذ إن المرحلة الأخيرة في استيعاب الرأسمالية من قبل الإنسان كـ«رائد أعمال لقوة عمله» لا تتماشى تماماً مع الإرهاب الواضح وأنظمة السجون في الدولة الديمقراطية مالكة العبيد، مثل جهاز التحكم الإلكتروني الدقيق وفق وجهة نظر بنثام مع عودة نهب القرون الوسطى، أو «الفائض» الجماعي للأشخاص العقلانيين مع الإحياء السخيف لأخلاقيات العمل الفيكتورية. كرد فعل على أزمة القرن الحادي والعشرين بأساليب القرن الثامن عشر، تولد الديمقراطية من داخل معسكرات العمل الجديدة و«حقبة جديدة من اليأس».

الفقر الجماعي الجديد

لم يعد هناك أي شك الآن (و ربما ثمة تنازع عليه بوصفه حقيقة) أن اندلاع أزمة العقدين التاسع والعاشر في القرن العشرين اقترن بآثار تراجع الدولة عن تولي المسؤولية الاجتماعية والحملة الصليبية النيوليبرالية وتوليد أكبر موجة إفقار جماعي منذ أوائل القرن التاسع عشر. لقد تلاشت كل آمال المناطق المستعمرة السابقة في العالم التي خلفتها الحقبة الفوردية حول «التطور» المستقل في إطار السوق العالمية الرأسمالية. لقد دُمر معظم ما يسمى بالعالم الثالث بالكامل، بل طال هذا في الآونة الأخيرة حتى العدد القليل من دول جنوب شرق آسيا التي بدا أنها نجحت باللحاق

بالركب الصناعي. تركت خيبة الأمل المروعة من الهزيمة بعيداً عن الأمل بالوصول إلى مستوى الاستهلاك الصناعي بالكامل بمجرد ظهورتلك الإمكانية وخلفت ندوباً مؤلمة في بلدان مثل كوريا الجنوبية وتايلاند وإندونيسيا وماليزيا.

يجب أن تكون هذه التجربة أكثر فظاعة في الدول التي نتجت عن تفكيك الاتحاد السوفياتي السابق وفي جميع أنحاء أوروبا الشرقية، حيث قام على مدى عقود نظام صناعي كامل اتخذ شكل رأسمالية الدولة، وإن كان بمستويات استهلاك أقل مقارنة بالغرب. تم في هذه البلدان في غضون بضعة سنوات، إلغاء المعايير التي تحققت في جميع مجالات الحياة على الإطلاق، وفي الغرب نفسه نجد الآن مناطق ومجموعات سكانية بأكملها تنمو من سنة إلى أخرى، وتعاني من انخفاض مؤلم مماثل إلى فرض حالة فقر جماعي، وإن كان ذلك من مستوى معيشة أعلى. ومثل العديد من الليبراليين الجدد، فإن أوريو غياريني وباتريك إم. ليديتكه محررا تقرير جديد قُدم إلى منتدى روما حول الفقر الجماعي العالمي والوجود المتناقض للموارد الهائلة بكلمات جافة:

«لم يحدث قط في التاريخ أن توفر كل هذا الفائض من الموارد ومن البشر كما هو الحال اليوم **(...)** ومع ذلك ينتشر الفقر والجهل في كل مكان على كوكبنا وهو أمر يتصاعد في بعض الحالات **(...)** فللأسف يبدو في ما يخص ١،٤ مليار شخص أي قرابة ربع سكان الأرض، أن الحاجات الأشد إلحاحاً للحياة بعيدة عن متناول أياديهم، لأنهم يعيشون تحت خط الفقر **(...)**» **(غيراني / ليدتكه ١٩٩٧).**

وفقاً للعقل البشري السليم، فإن الاستنتاج الوحيد الذي يمكن استخلاصه من هذا هو أن النظام الرأسمالي العالمي، مع «يده الخفية» المعتمدة على آلية السوق العمياء في «تخصيص الموارد» **(**التحكم في استخدام وسائل الإنتاج وتدفق البضائع**)** فشل تماماً في «انتصاره» المفترض على رأسمالية الدولة وهذا هو بالضبط ما لا يستطيع الأيديولوجيون النيوليبراليون والمصلحون المفاهيميون الاعتراف به ويرفضون ذلك، لأنهم جعلوا هذا النظام قانوناً للطبيعة، ومن ثم لطالما أشاروا إلى

قيوده الهمجية بانتظام مرهق، بوصفها مثل قوى الطبيعة. ولذا لم يتمكنوا من ابتكار أي شيء أفضل من هذا المزيج اللطيف من الوظائف الرخيصة مع العمل القسري عندما يتعلق الأمر بـ«الحقيقة الطبيعية» للفقر الجماعي الرأسمالي الجديد.

عبر البنك الدولي، وهو أحد أكبر منتجي الفقر بين المؤسسات الرأسمالية الدولية، عن أسفه من الفقر الجماعي المدمر الذي يتحمل هو بالتحديد المسؤولية عنه جزئياً من خلال «برامج التكيف الهيكلي» النيوليبرالية، كما لو كان الأمر يتعلق بضحايا أوبئة وأعاصير. أشار تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٩ إلى أن عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم يتزايد باطراد. فبين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٣ زاد بمقدار ١٠٠ مليون إلى ١,٣ مليار شخص، ويقدر حالياً بنحو ١,٥ مليار، وبعد فترة وجيزة من مطلع الألفية سيصل إلى ٢ مليار. وفي الهند وحدها، ارتفع عدد الفقراء من ٣٠٠ إلى ٣٤٠ مليوناً بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٩.

كان على مدير البنك الدولي مايكل والتون، المسؤول عن «الحد من الفقر»، أن يوضح وفق التالي: «باختصار، بدت الصورة العالمية في نهاية العقد الأخير من القرن كئيبة» (مقتبس من: Handelsblatt في ٧ يونيو ١٩٩٩). إذا كانت هذه هي النتيجة القاطعة لعشرين عاماً من «المزيد من اقتصاد السوق»، وإذا كان البنك الدولي مكتئباً جداً بشأن هذا الأمر لدرجة أنه يقترح جرعة أخرى أعلى من «اقتصاد السوق»، فإن هذا دليل صارخ بشكل خاص على هذا الجنون العام الذي استحوذ على النخب الوظيفية لديه. يمكن رؤية الزيادة الهائلة في الفقر الجماعي العالمي في العقد الأخير من القرن العشرين قبل كل شيء من حقيقة أن عملية إفقار اقتصاد السوق في البلدان الصناعية اتخذت وتيرة أسرع نسبياً مما كانت عليه في العالم الثالث، الذي تميز بالفعل بالبؤس الجماعي. فحيث لا يزال هناك شيء يجب صهره، يكون الانهيار الاجتماعي لأجزاء كبيرة من السكان أكثر وضوحاً. وهذا ينطبق قبل كل شيء على دول الشرق التي أقامت نظام رأسمالية الدولة قبل إنهيارها، ولكن صار هذا ينطبق الآن أيضاً على الدول الغربية الرئيسية نفسها. فوفقاً للمعلومات الواردة من الاتحاد الأوروبي، كان هناك في وقت مبكر من عام ١٩٩٦، ما لا يقل عن ١٥٠ مليون شخص يعيشون في

فقر. وهذا لا يؤثر فقط على أولئك الذين سقطوا بشكل كامل، إذ إنه مع تحول «علاقات العمل» التي لا تزال قائمة في في اتجاه الأجور الرخيصة، كما هو معمول به في الولايات المتحدة، أصبح مصطلح «العامل الفقير» شائعاً. وهذا يعني أنه حتى أجر العمل بدوام كامل لم يعد يسمح بالعيش فوق خط الفقر، وهو وضع لم يكن من الممكن تصوره على الأقل في أوروبا (الغربية والشرقية) قبل ١٥ أو ٢٠ عاماً.

لا يقتصر «العاملون الفقراء» على العاطلين عن العمل والأشخاص الذين يتلقون الرعاية الاجتماعية فحسب، بل يشملون أيضاً الوجود البائس «للفقر الخفي». وهذا يشمل أولئك الذين لم يعودوا يطالبون بحقهم في الحصول على المساعدة الاجتماعية لأنهم لم يعودوا قادرين على تحمل الإهانات السادية للإدارة الديمقراطية للفقر وهم نحو ٢,٨ مليون شخص في ألمانيا وحدها. حتى في أغنى الدول الغربية، تراكمت محيطات من الملايين المعوزين. ليس من قبيل المصادفة أن تتكون الفئة الأدنى والأكثر فقراً من كل أولئك الذين لم تعد «قوة عملهم» قابلة للاستخدام، أو لا يمكن استخدامها إلا في نطاق محدود مثل الأطفال، وكبار السن، والمعاقين، والمرضى العقليين، والسجناء. فبالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية، فإن الزيادة في معدل الفقر بشكل عام وعلى وجه التحديد (وبشكل غير متناسب إلى حد بعيد شملت الأطفال والأسر التي تعتمد على أحد الوالدين فقط وهذا أمر تم إثباته إحصائياً في النصف الأول من العقد الأخير من القرن المنصرم:

المجموعة	ألمانيا الغربية	ألمانيا الشرقية
	١٩٩٠ - ١٩٩٥	١٩٩٠ - ١٩٩٥
مجموع الناس	١٠,٥ ١٣,٠	٣,٤ ١١,٥
الأطفال دون سن ١٥	١٦,٧ ٢١,٨	٥,١ ١٩,٧
أسر الأبوين غير المتزوجين	٣٦,٢ ٤٢,٤	١٦، ٣٥,٥
المصدر: Palentien et al. 1999 / Federal		

يمكننا أن نستنتج من هذا، أولاً، أن معدل الفقر ارتفع بشكل كبير، وثانياً، كان الارتفاع أقل بكثير في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة، وثالثاً، يقع عدد أكبر بكثير (أي نحو ٢٠ في المئة) من البالغين في فئة الفقر مقارنة بوضع الأطفال ورابعاً، حقيقة أن معدل الفقر في الأسر القائمة على أحد الوالدين يبلغ ضعف ارتفاعه تقريباً بين الأطفال الأمر الذي يعني أن جمهور العزاب والأمهات المتزايدين الذين يتعرضون لمضايقات من قبل إدارة الفقر الديمقراطية يجب أن يحرموا أنفسهم إلى حد كبير من كل شيء للحفاظ على أطفالهم حتى في مستوى متوسط من الفقر، بينما يصبحون هم أنفسهم فقراء في هذه العملية. هذه الميول المخزية في واحدة من أغنى البلدان ذات التحويلات الاجتماعية المرتفعة نسبياً (التي لا تزال كذلك) تسمح باستخلاص استنتاجات حول مقدار الفقر الجماعي في معظم العالم الذي لا بد أنه تحول بالفعل إلى الجحيم الذي وصفه دانتي.

تكمن خلف الأرقام المجردة، ظروف لا توصف يصعب فهمها، ومن ثم يتم قمعها من قبل الجمهور الديمقراطي. كل شيء يُقال ويُقبلعلانية في وقت ما وفي مكان ما، ولكن لم يُشر قط إلى النظام الاجتماعي المسبب («الديمقراطية واقتصاد السوق») ومن ثم يتم تصويرالوضع بشكل لا يمكن تمييزه في وسائل الإعلام العامة، جنباً إلى جنب مع الأحداث الرياضية والكوارث الطبيعية أو أداء السيرك السياسي. فعلى سبيل المثال، لا يتم تسجيل حقيقة أن عمالة الأطفال في العالم الثالث قد ازدادت بسرعة مرة أخرى بدلاً من أن تتناقص ويتم تجاهلها. لكن الجديد في العقد الأخير من القرن العشرين هو انتشار الجريمة الاجتماعية المتمثلة بعمالة الأطفال في الغرب رغم أنها ممنوعة رسمياً هناك.

فوفقاً لجمعية حماية الطفل الألمانية، يُفترض أن يكون هناك ٧٠٠٠٠٠ طفل دون سن ١٥ عاماً في سوق العمل. بعض هذه الوظائف فقط مخصصة للاحتياجات الشخصية، بهدف التمكن من مواكبة شراء السلع الاستهلاكية التي لا يمكن تحمل تكاليفها. يتزايد، في الحانات والمتاجر والمزارع وحدائق الأسواق

وما إلى ذلك، وتحت ضغط المنافسة المتزايد، استخدام عمالة الأطفال في المؤسسات العائلية. ومع ذلك، في أغلب الأحيان، يضطر أطفال متلقي الرعاية الاجتماعية، ولاسيما في العائلات القائمة على أحد الوالدين، إلى الدخول في علاقات عمل غير قانونية. وقد أوضح موظف في مكتب رعاية الشباب في دويسبورغ: «هناك خطر يتمثل في أن الأطفال في سياق إفقار طبقات اجتماعية معينة سيضطرون إلى المساهمة في معيشة الأسرة» (Clausen 1998). ففي إيطاليا، التي تحب الأطفال كثيراً، يُجبر ما يقارب نصف مليون طفل على العمل في المراكز الصناعية مثل ميلانو أو جنوة. وفي هذا الصدد أيضاً، لا يمكن أن تُنكر الولايات المتحدة سجل القسوة داخل الغرب، وفق ما أثبتت العديد من التقارير:

«مشى أنجل أوليفيراس عبر المزرعة بخطوات غير ثابتة. وصلت شجيرات الفلفل إلى ذقن الطفل البالغ من العمر أربع سنوات. لم يضع إنجل وهو في طريقه إلى روضة الأطفال بل إنه يعمل جنباً إلى جنب مع والدته، يقطف هذا الذي لم يتجاوز طوله نصف متر الفلفل الحار مقابل أجر زهيد. لم يحدث هذا في بلد من دول العالم الثالث، بل في الولايات المتحدة (...) تذهب المنتجات المصنعة بهذه الطريقة، من بين أمور أخرى، إلى شركة تصنيع الحساء كامبل ومجموعة متاجر Sears وشركة المواد الغذائية H.J. Heinz and Newman's Own التي يمتلكها نجم هوليوود بول نيومان (...) يموت طفل عامل كل خمسة أيام في الولايات المتحدة وفقاً للإحصاءات الرسمية. ويصاب نحو ٢٠٠٠٠٠ قاصر في العمل كل عام (...) على سبيل المثال، تم سحق أليكسيس جايمس البالغ من العمر ١٤ عاماً حتى الموت بآلة في موقع بناء في تكساس. وأصيب جوشوا هندرسون، البالغ الخامسة عشر من العمر، بصعق كهربائي قاتل في أثناء عمله في مغسل سيارات في كولورادو. وشقت ديانا سيفوينتس إبهامها وإصبعها بساطورها بينما كانت تقطع أشجار عيد الميلاد في مشتل. قالت الصبية البالغة السادسة عشرة من من العمر: «عليك أن تسرع في العمل إذا أردت كسب ما يكفي من المال».

والأسوأ من ذلك هو مصير الأطفال، الذين لم يعودوا مضطرين إلى العيش في وظائف غير قانونية، لكنهم تُرِكوا لمصيرهم الخاص وباتوا في الشوارع يعيشون على الصدقات والسرقة والدعارة. كما انتشرت ظاهرة أطفال الشوارع من العالم الثالث إلى العالم الأول إذ يعيش في روسيا اليوم ما لا يقل عن مليوني طفل في الشوارع. والأمور ليست أفضل في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى، فبالإضافة إلى التكوين الواضح للعيان للأحياء الفقيرة الجديدة، يقوم أطفال الشوارع بشكل متزايد بتشكيل صورة المدن. ففي جمهورية ألمانيا الاتحادية، أصبح أطفال الشوارع في برلين، الذين يضرب بهم المثل بالفعل، ظاهرة جماهيرية؛ وفي الوقت المناسب لتحرك الوزارات، تقدم العاصمة الألمانية الجديدة نفسها على أنها مركز ديمقراطي جدير بالإهمال وبؤس الأطفال. ولأنه سئم من توثيق الحقائق، مارس الكونجرس الأمريكي ضغطاً على الأمم المتحدة على مدى سنوات، بهدف حل منظمة رعاية الأطفال اليونيسف في سياق توفير التكاليف، وحل صلاحياتها بالفعل.

نجح اقتصاد السوق العالمي الرائع، في العقد الأخير من القرن العشرين، في زيادة الجوع العالمي مرة أخرى إلى جانب إنجاز الزيادة الباهظة في القوى المنتجة. إن ظاهرة الجوع التي لم تعد الطبيعة سببها بل المجتمع لم تفارق الرأسمالية قط، بل تم دفعها إلى الهامش في فترة الازدهار الفوردي. اعتبر المواطنون الغربيون الأثرياء المفترضون، الذين انغمسوا في الاستهلاك الجماعي في حقبة الفوردية، أن الجوع الجماعي في المناطق الجنوبية من السوق العالمية نصف عنصري ونصفه خيري. ما زلت أتذكر «زنجي الإيماءة» الذي وقف في الكنائس، وكان ينحني عندما يتم إدخال عملة معدنية لصالح «الزنوج الفقراء الجوعى».

في عام ١٩٦٢، تأسست الجمعية الألمانية لمساعدة ضحايا الجوع. وحتى الآن، تعمل مجموعة متنوعة من منظمات العون في هذا الصدد وكل شيء ممكن، باستثناء أمر واحد هو انتقاد ذلك النظام العالمي منتِج السلع مولد الجوع في المقام

الأول من خلال قيوده العبثية. لذلك، ظلت جميع تدابير المساعدة العديدة دون أي فائدة دائمة وتجاوزها منطق السوق العالمية. ففي عام ١٩٩٦، كان على مؤتمر الغذاء العالمي أن يذكر أن ٨٤٠ مليون شخص يتضورون جوعاً في جميع أنحاء العالم. ربما كان هناك أكثر من ذلك في ذلك الوقت. وفي غضون ذلك، وبعد موجات الفقر الجديدة في أوروبا الشرقية وآسيا وأمريكا اللاتينية والغرب نفسه، ربما يكون هناك أكثر من مليار شخص مفتقرين إلى ما يكفي من الطعام. فبعد عدة فصول شتاء من الجوع، حيث تجمد المتقاعدون حتى الموت في غرفهم غير المدفأة، وأصبحت بلغاريا، على سبيل المثال، في أدنى مستويات المجتمع البشري:

«منذ شهر شباط، تحضر طباخة مع اثنين من مساعديها وجبة ضئيلة لـ ٨٠٠ شخص مختارين بعناية في مطبخ مدرسي فارغ. تم تحديد كل من يحق له الحصول على ٣٠٠ غرام من الحساء الدافئ وقطعة خبز من قبل مراكز الرعاية الاجتماعية في مدينة صوفيا، التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة. حافظ أميل بوريسو **(٧٢)** على شهاداة الاستحقاق النادرة كما لوكانت كنزاً؛ أما في الخارج، فينتظر الجوعى غير الحاصلين على وثيقة تحمل أختاماً رسمية بقايا الطعام. استبدل العامل السابق في مصنع للحقائب الجلدية معطفه بما يعادل مارك واحد في الشتاء الماضي من أجل شراء حشوة الصويا كبديل للحوم: «كانت زوجتي مريضة وتتضور جوعاً» **(...)** **(**لووز ١٩٩٧**)**.

وفي رومانيا، تفاقم بؤس السكان لدرجة أن الأشخاص الذين يعانون من الجوع اقتحموا حدائق الحيوان لذبح الحيوانات هناك. ما زالت الظروف الروسية أكثر فظاعة. ففي بداية عام ١٩٩٩، خططت الحكومة لإصدار عفو لأنها لم تعد قادرة على إطعام الأشخاص المعتقلين في سجون مكتظة، ولم يتلق كل سجين سوى ما يعادل ٥ فينيج في اليوم. وفي عام ١٩٩٧ وحده، وفقاً للأرقام الرسمية، مات عشرة آلاف رجل وامرأة جوعاً في معسكر الغولاغ الديموقراطي الجديد. وتصل رسائل الرعب أيضاً إلى العالم الخارجي من مناطق أخرى حول الإدارة البشرية الروسية:

تم، في مشفى للأمراض النفسية في مدينة فلاديفوستوك الروسية تخريج نحو ٢٠٠ مريض بسبب نقص التمويل. وبحسب ما أورده التليفزيون الروسي، يسود خوف الآن في المدينة بعد أن قتل أحد المرضى الذين تم تخريجهم جاره بفأس لأنه لم يعطه أي شيئاً ليأكله. وقال معاون مدير المشفى أنه لم يتم حتى الآن إلا تخريج المرضى الهادئين.لكن يجب علينا تخريج الكل إذا لم تتحسن الرعاية. لا يمكننا تركهم يتضورون جوعاً، إذ إنه نتيجة عدم توفر المال لا يُطعم النزلاء إلا دقيق الشوفان وبعض الحساء.» (أخبار نورنبرغ ١٩٩٧).

لا يبدو الوضع الغذائي في روسيا أفضل بكثير خارج مراكز الاحتجاز أيضاً. يتضح في الأقاليم على وجه الخصوص أن القوة العالمية الثانية السابقة قد انحدرت اجتماعياً واقتصادياً إلى وضع دولة أفريقية تعاني من المجاعة بعد تطهيرها من قبل اقتصاد السوق والديمقراطية، إذ تصل بشكل متزايد إلى المدن الشريكة ومؤسسات التبادل الثقافي نداءات يائسة للمساعدة من أصدقائهم الروس. فوفقاً لتقرير عن منطقة في سيبيريا:

«الأسماك المجمدة مكدسة مثل الحطب أمام قاعة السوق في أولان أودي في سيبيريا (...) خطوة أخرى، خلف الباب، كتل اللحوم والخضروات تنتظر المشترين (...).بالنظر إلى الإمدادات الغذائية الغنية، لا ينبغي أن يكون الجوع مشكلة في جمهورية بورياتيا. ومع ذلك، فإن الصليب الأحمر والهلال الأحمر أدرج المنطقة بين المتضررين بشدة من الجوع هذا الشتاء (...) ينفي وزير الشؤون الاجتماعية في بورياتيا، ستيبان إيفيموف (...) أن يكون أي شخص في بلاده مهدد بالمجاعة. «أطفالنا يتضورون جوعاً»، احتجت فيرا بالدانوفا من الصليب الأحمر المحلي. إنهم ينهارون بسبب الجوع. وهم يتضورون جوعاً لأن والديهم عاطلان عن العمل. لم يتلق آخرون أي رواتب منذ شهور، وارتفعت الأسعار بسرعة في العام الماضي (...) «كل شيء متوفر في المتاجر وفي السوق»، تشرح بالدانوفا. الاختيار هائل، لكن الناس لا يستطيعون شراء الطعام» (...) (لاندسبيرج ١٩٩٩).

بعد كل شيء، عرف بنثام بالفعل أن «تخصيص الموارد» في اقتصاد السوق يمكن أن يتضمن الجوع الجماعي واليوم توفر القوة الرائدة في العالم الديمقراطي الحر شهادات وفيرة على هذا. فوفقاً للأرقام الرسمية من وزارة الزراعة، فإن ملايين الأشخاص في الولايات المتحدة يعانون سوء التغذية، والأطفال بشكل خاص:

«يتضور ٤,٢ مليون أميركي جوعاً **(...)** على الأقل جزئياً. وتعاني ٨٠٠٠٠٠ أسرة في كثير من الأحيان من عدم توفر طعام طوال يوم كامل. لكن وفقاً للجمعيات الخيرية، فإن الأرقام أعلى بكثير.، إذ أوردت منظمة Second Harvest، أن هناك ٣٠ مليون **(!)** في «حالة انعدام أمن غذائي»، وثمة مليون شخص ينضمون كل شهر إلى المعتمدين على الوجبات العامة أو على طعام مقدم من فاعلي الخير.» **(**Frankfurter Allgemeine Zeitung بتاريخ ١٧ أيلول ١٩٩٧**)**.

«لكن المضي في إطعام الجمهور لم يمض بعيداً، إذ إنه بعد تولي ريغان منصبه، على سبيل المثال، تم على الفور تخفيض تمويل الوجبات المدرسية بشكل كبير لصالح الميزانية العسكرية، على الرغم من أن هذه «الوجبة العامة» كانت الطريق الوحيدة لإيصال الطعام المغذي للعديد من الأطفال:

حتى أيلول ١٩٨١، كان الهدف المعياري هو توفير ثلث احتياجات الطفل الغذائية من وجبات الغداء المدرسية. فبالنسبة للعديد من اليافعين، يعتبر الغداء المدرسي هو الأفضل، وأحياناً يكون الوجبة الوحيدة في اليوم. حدد البحث الذي أجرته وزارة الزراعة أن الأطفال المحتاجين يحصلون مقداراً يتراوح من ثلث إلى نصف غذائهم الأساسي من هذه الوجبة. والآن سيكون عليك البحث عن الطعام في مكان آخر.» **(**Lekachman 1982**)**.

حتى في كاليفورنيا، مزرعة خضار وفواكه الولايات المتحدة حيث يزرع الغذاء للعالم، وجد صندوق الدفاع عن الأطفال حالات سوء التغذية بين أطفال المدارس. وفي العديد من الولايات، يعود أطفال الطبقة الدنيا من الإجازة وهم في حالة من الهزال. وأبلغ المعلمون عن حالات جوع مأساوية:

«صار لدى جيمس شتاير، المدرس في أوكلاند، في أحد أفقر مناطق الولايات المتحدة الأمريكية، الآن فكرة عن تلاميذ يعانون من بروز عظامهم لأنهم لا يحصلون على ما يكفي من الطعام. حكى عن طفل بلغ الثانية عشرة من من العمر لكنه بحجم طفل يبلغ ستة أعوام من العمر. لدي تلميذ توفيت والدته ويعمل والده من الساعة الرابعة بعد الظهر وحتى منتصف الليل بتوضيب حقائب السفر في المطار. سألته وقلت له يا رافائيل مالذي تقوم به حين عودتك إلى البيت مساءً؟ وروى لي أنه يتعشى بطاطا فوددت معرفة كيف يتم تحضير البطاطا فقال لي: يترك أبي لي حبة بطاطا كل مساء لأتناولها. سألته كيف تطبخها؟ فرد أنا لا أطبخها بل آكلها فجة.» (كوليه ١٩٩٢).

ها هو مرة أخرى معيار البطاطس الذي لا مفر منه بعد ما يقرب من ثلاثة قرون من الأزمات والحرب والفقر في «اقتصاد السوق المعزز للرفاهية». لم تنجح أول قوة عالمية ديمقراطية فقط في تجويع الملايين من أطفالها؛ كما نجحت في توفير تسلية طفولية لرجال العلوم العسكرية، من خلال إطلاق سيارة لعبة إلى بعد ١٠٠ مليون كيلومتر في المريخ ونقل بعض الصخور هناك، تم تسميتها بأسماء مناسبة. هاهي، إذن الكفاءة في إدارة الموارد! يطرق الجوع الباب مرة أخرى منذ فترة طويلة في ديمقراطيات أوروبا الغربية والوسطى. بينما شهدت بريطانيا عودة أمراض العوز الغذائي القديمة التي عرفها القرن التاسع عشر وانتشرت بين أطفال الطبقة الدنيا الجديدة، حيث تشدد الدولة على موضوع المساعدات الغذائية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. حذرت مارغريت تاتشر طريقة صديقها القديم، الدكتاتور الاقتصادي الليبرالي الدموي بينوشيه، في نقطة خاصة واحدة، افتخرت بها بنفسها في مذكراتها حيث كتبت: «كان التوفير في الوجبات المدرسية وحليب المدرسة أول الأشياء التي يجب القيام بها (...)» (تاتشر ١٩٩٥). كانت هذه أيضاً واحدة من أولى أعمال بينوشيه التعبدية بعد قتل الرئيس المنتخب أللليندي في القصر الحكومي. أما تحت حكم بلير، فإن الوضع الغذائي لأولئك الذين سقطوا اجتماعياً في بريطانيا العظمى قد تدهور بدلاً من

أن يتحسن. وفي فرنسا، كما هو الحال في أي مكان آخر، بالإضافة إلى كبار السن، فإن البيوت التي فيها أحد الوالدين فقط تعاني من عدم توفر ما يكفي من الطعام:

«بالنسبة إلى مونيك، لا يتعلق الأمر بما إذا كان بإمكانها تحمل تكلفة ارتياد السينما الباهظة، أو ما إذا كان عليها تأجيل شراء القرص المضغوط الذي طال انتظاره. فشهراً بعد شهر، تتحقق مونيك إن كان لديها ما يكفي من المال المتبقي، بعد دفع فاتورة الكهرباء، لشراء اللحوم والجبن لنفسها ولأطفالها الثلاثة. قال الشابة البالغة الثالثة والثلاثين من العمر «أعرف أسراً يأكل فيها الأطفال الموز فقط.» (Gabriel 1998).

بطبيعة الحال، يجب عدم ترك «رأسمالية الراين» لجمهورية ألمانيا الاتحادية وراء الركب عندما يتعلق الأمر بنيل المرتبة الأولى في المنافسة النبيلة على سجل اقتصاد السوق للأطفال الجائعين. ففي عام ١٩٩٧، طالبت جمعية حماية الطفل الألمانية بإعادة تقديم الوجبات المدرسية، التي كانت قد ألغيت منذ فترة طويلة. بينما يحتفل اليسار الذي يحرص أنصاره على ارتداء بذات من ماركة أرماني الفاخرة إندماجه الديمقراطي في العاصمة الجديدة برلين، حيث يتسول حشود من الأطفال الفقراء زملائهم في الفصل للحصول على بعض الطعام. أما في هامبورغ، وهي المدينة ذات الدخل الأعلى للفرد في ألمانيا، فقد صار لديها بدورها لديها عدد متزايد من الجوعى:

«في بعض دور الأطفال يطبخون كمية أكثر يوم الاثنين لأن الأطفال لم يحصلوا على ما يكفي في المنزل في عطلة نهاية الأسبوع. كارولا توماس، معلمة في مدرسة ابتدائية في هامبورغ، لديها ثلاجة في فصلها منذ سنوات. يتم حفظ طعام الإفطار في الفصل فيه (...) ثمة على الدوام أطفال يقولون، أمي لم تعطني أي شيء، لم يكن لدى أمي أي نقود أو كانت الثلاجة في المنزل فارغة (...) اليوم من الشائع أن يكون الإفطار في الفصل جزءاً لا يتجزأ من البرنامج اليومي، «وإلا فلن يتمكن الأطفال من التركيز لأنهم جائعون». يبدو أنه في العديد من منازل الوالدين، لا يوجد طعام ساخن في وقت الغداء أو في المساء (...) ففي موقع

الحاويات في هامبورغ- لوروب، الذي تدعمه جمعية حماية الطفل وهيئة دياكوني الخيرية، تأتي مجموعة كاملة من أطفال المدارس لتناول الغداء يوم الاثنين عند الانتهاء من الطهي **(...)** يعتبر الطعام المطبوخ حديثاً متعة غير عادية للعديد من هؤلاء الأطفال **(...)** قالت فيرينا بيرمان المسؤولة عن المطبخ **:** «إذا وضعنا شيئاً ما هنا» فإنه يذهب في لمح البصر. «وهي دائماً مندهشة» من الأطعمة التي لا يعرفها الأطفال مثل المكسرات والزبيب والفواكه والخضروات، وبعضهم لم يأكل منها من قبل.» **(**Jurkovics 1998**)**.

لكن الجوع المرتبط باقتصاد السوق الحر الديمقراطي في الغرب لا يعني فاقة الجوع المنتشرة في العديد من مناطق العالم الثالث مع أن حصول هذا وارد. تمكنت الهيئات الخيرية من تغطية جزء فقط من فاقة الجوع التي تنتشر مثل وباء. ومن المعروف تماماً أنه تم إحباط الاختبارات الملائمة من قبل مجمع الهيئات الديمقراطية. ويبدو هذا الميل جلياً في مجال الرعاية الطبية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية حيث لا يوجد أي شكل قانوني لضمان صحي، نجد قسم كبير من الشعب محروماً من أي ضمان. بل يتعرض حتى أفراد الطبقة الوسطى لدمار كامل في مواجهة الأمراض الكبرى؛ أما الناس من الفئات الدنيا فهم لا يتلقون إلا المعونة التي تلبي الاحتياجات الأدنى من الرعاية ويئنون بعد ذلك تحت وطأة الديون بشكل دائم. لكن حتى في البلاد التي يوجد فيها تأمين صحي بقوة القانون يمكن أن يتم تخفيض التوصور حول عامل كلفة التأمين تبعاً للفئات وفق تصنيف اقتصاد السوق.

والفجوة آخذة في الاتساع في هذا الصدد، ففي حين أن التكاليف الطبية آخذة في الارتفاع، يتراجع دخل المؤمن عليه. ففي سياق الخصخصة الليبرالية الجديدة الشاملة تركز الصناديق الخاصة على أصحاب الدخل المرتفع حسب شعار**:** «الشيء الرئيسي هو الثراء والشباب والصحة.» **(**Die Welt بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٩٦**)**. من ناحية أخرى، أصبح التأمين الصحي القانوني «صندوقاً ضعيفاً» في كل مكان. لا يتم تجاوز هذا الاتجاه في الدول الغربية إلا من خلال

بقية اقتصاد السوق بقدر ما هو الحال في معظم البلدان الشرقية والجنوبية (باستثناء: كوبا)، ولا تتوفر المساعدات الطبية إلا مقابل المال على أي حال يُترك أولئك الذين لا يملكون المال ببساطة لمصيرهم ويُسمح لهم بالموت في الشوارع. يمرض المليارات من الناس في الفقر الجماعي المتزايد باستمرار بسهولة أكبر بسبب سوء التغذية والظروف المعيشية السلبية بشكل عام، ومن ثم يتلقون رعاية طبية أقل (أو لا يتلقون أي رعاية):

يمكن لأطباء الأسنان الآن، بنظرة واحدة تحديد الخلفية الاجتماعية للطفل، إذ نجد لدى الأطفال في التاسعة من العمر من العائلات الفقيرة أسنان فاسدة أو أنهم فقدوا بالفعل خمسة أسنان في المتوسط. يعتمد توزيع تجاويف الأسنان وانحسار اللثة على الحالة الاجتماعية (...) ويفقد كل عاشر شخص من الطبقة الدنيا الألمانية جميع أسنانه في سن ٥٤؛ أما في الطبقة العليا، من ناحية أخرى، فيفقد واحد فقط من كل مئة أسنانه (...) فالصحة موزعة بشكل غير متساو في جميع أنحاء ألمانيا، وفي جميع الفئات العمرية ومع جميع الأمراض تقريباً (...) وتقل فرصة التمتع بصحة جيدة مع انخفاض الدخل (. ..) (Blech 1997).

يمكن أيضاً بسهولة إثبات حقيقة أن الأمر لا يقتصر على توزيع الصحة بشكل غير متساوٍ اجتماعياً فحسب، بل ويشمل هذا أيضاً العلاج الطبي، بالنسبة لجمهورية ألمانيا الفيدرالية بناءً على حالة الأسنان. تمثل في هذا الصدد حملات عيد الميلاد السنوية للصحف اليومية الكبرى، كنزاً دفيناً وتسمح انتظام بإلقاء نظرة على الهاوية الاجتماعية للديمقراطية بأمثلة ملموسة عند جمع الأموال للمحتاجين:

«في هذه الأيام، يقلق الأشخاص الأقل ثراءً (...) من فكرة إذا كانوا قادرين على الحصول على أسنان كافية للعض. يشعر العديد من المواطنين ذوي الدخل المنخفض بالإرهاق من مساهمتهم في فاتورة طبيب الأسنان (...) تنظر مارغيت وهي ترتعش إلى ثمان سنوات مضت، عندما كانت تتجول لأيام بنصف أسنانها فقط بسبب ضرورة التعويض الكامل للأسنان (...) والآن ما زال تجديد

طقم الأسنان معلق مرة أخرى، بسبب سنوات من السرطان. وتقدر تكلفة المساهمة الخاصة وحدها بمبلغ ٣٤٣٠ مارك، الذي يعادل دخل خمسة أشهر تقريباً. لا تعرف مارغيت كيف ستنجح في تجاوز هذا. يحصل الشخص الذي تم استثناؤه من التعويض الصحي على ٧١٢ مارك إعانة بطالة **(...)» (**نورنبيرغر ناخريشتن بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٩٨**)**.

لطالما كانت الرعاية الطبية مختلفة في توزيعها على طبقتين، على الأقل في جمهورية ألمانيا الاتحادية، وهذا أمر ينكره السياسيون الديمقراطيون من جميع المعتقدات بصوت عالٍ؛ وكذلك هو الحال في الدول الغربية الأخرى على أي حال. فعلى الرغم من وفرة جميع الموارد الطبية، إلا أنها تصل إلى جماهير الأشخاص الذين يسقطون اجتماعياً إلا بقدر متراجع لأنه، مثل كل الأشياء الأخرى في الحياة، يتعين عليهم بطريقة المرور من خلال خرم إبرة الاقتصاد الرأسمالي. وفي هذا الصدد على وجه التحديد، يوضع جسم الإنسان وحياته حرفياً تحت عنوان «تحفظات التمويل». إن الأجهزة الديمقراطية، التي ترقص على صوت صافرة المال، لا تدير سوى دوامة هبوط لا يمكن إيقافها في قطاع الرعاية الصحية. ومع كل «احتواء تكلفة» جديد، يتم «التحكم» في المزيد من الخدمات والأشخاص. ويتلقى الفقراء الديمقراطيون الجدد مساعدات أقل أو أقل أو بشروط مدمرة بشكل متزايد، ولكن في المقابل يُسمح لهم إن يكونوا خنازير غينيا[1] من أجل الرفاهية الصحية لأصحاب الدخل المرتفع. أصبح الفقير، باعتباره موضوعاً للتجريب، كما وصفه جورج بوشنر في كتابه «Woyzeck» عن «وقت اليأس» في أوائل القرن التاسع عشر، ظاهرة جماعية:

«لم يتطلب العمل الجديد معارف تخصصية. كان الشرط الوحيد قبل دخول هاغ ميجيا مكان عمله هو عدم السماح له بتناول وجبة الإفطار. كان موقع عمله وقتها هو غرفة العمليات في مشفى سان فرانسيسكو العام، جلس باسترخاء تام على مقعد

---

(١) حيوان ثديّ مسالم يُستخدم في التجارب الطبية . **(المترجم)**.

في غرفة العمليات عند تمام الساعة الثامنة صباحاً. فتح الأطباء وريد ذراعه وثبتوا إلكترودات على رأسه. مرت التحضيرات للعملية دون عجلة. تعرض مرة واحدة فقط لموقف حرج حين غاب عن الوعي للحظة حين أدخل الطبيب قثطرة إلى قلبه. فكر ميجيا إن هذا يمكن أن يكون قاتلاً. ثم بدأ تأثير المخدر **(....)** لم يشق أي جراح جلده في غيابه عن الوعي، إذ إن التداخل الذي لا يترك ندوباً كان تجربة طبية **(...)** هذا الشاب ابن سان فرانسيسكو كان «موضوع بحث» لجهة المهنة أي حيوان تجارب بشري. عاش بالاعتماد على هذا العمل منذ ١٢ عاماً، وترتب عليه ابتلاع حبوب، والتعرض لإدخال أنابيب قياس في شرايينه، وخضع للتصوير بأشعة رونتجن وتركهم ينومونه دون أن يكون مريضاً. كما تركهم يخضعونه لتجارب جانبية حيث لفه الأطباء، وهو عار، بغطاء ببرودة الثلج. لقد أرادوا معرفة ما هي السرعة التي تنخفض فيها حرارته بحيث يكف فكه عن الرجفان. بعدها سقوه قرابة ليتر من القهوة ليحددوا إن كان نظامه المناعي سينهار ومتى يمكن أن يحدث هذا الانهيار **(...)** تعتمد إجراءات التجارب، كما هو الحال في كل البلدان، على جيش من المتطوعين الجاهزين دوماً **(...)** ونجد في الولايات المتحدة، من أمثال ميجيا قرابة خمسين ألف شخص يبيعون أجسادهم للهيئة الطبية **(...)** ومعظمهم يكونون من الباحثين عن عمل مؤقت لحين الوصول إلى عمل ثابت، أو عاطلين عن العمل،أو جنود تم تسريحهم أو سجناء سابقون.» **(مجلة ديرشبيغل العدد الرابع /١٩٩٨/)**

لم تعد «الطوعية» هنا قراراً حراً، ولا تضحية خدمة لآخرين، بل استسلاماً مادياً للذات من الرأسماليين الفقراء للأثرياء الرأسماليين، فرضته سوق العمل بشكل غير مباشر. يزداد هذا الشكل المتطرف من العبودية في النظام الديمقراطي أكثر من ذلك، لأنه في عدد متزايد من الحالات، يتم استخدام نقص المال حتى لتحويل الفقراء إلى بنوك أعضاء حقيقية في خدمة أصحاب الدخول الأعلى. ويقدم العالم الثالث، الذي دمرته السوق العالمية، نفسه كمسلخ بشري طبي. ففي العقد الأخير من القرن العشرين على سبيل المثال، اندلعت موجة ما سمي «بسياحة الكلى»:

«تم حتى الآن، إجراء عمليات زرع الكلى بشكل تجاري بشكل أساسي في الهند **(..)** ويشارك الأطباء الباكستانيون الآن بدورهم في التعامل مع الأعضاء. لطالما حصل اليابانيون على الكلى في الفلبين. وفي ازدهار سياحة الأعضاء، تنافست ٢٠٠ عيادة كلى في شارع واحد فقط في مدينة مدراس في جنوب الهند وحدها. عُرفت القرى النائية في المنطقة باسم «مستعمرات الكلى». تقول القاعدة العامة إنه إذا امتلكت دراجة هناك، فلا بد أن يكون لديك أيضاً ندبة بطول ٢٥ سم على جانبك **(...)**» **(دير شبيغل ٤٦/١٩٩٦)**.

ربما تكون هذه هي المرحلة الأخيرة التي يمكن تصورها في اقتصاد العرض. عندما يكون كل شيء سلعة في السوق، بما في ذلك الأعضاء البشرية، فإن الأموال المضحكة تبحث أيضاً عن ضحايا ضد رغبتهم في مناطق الانهيار الاجتماعية المدمرة. ففي أوائل عام ١٩٩٩، بدأ المدعون العامون في القاهرة التحقيق مع «مؤسسة خيرية خاصة» زُعم أنها باعت ما لا يقل عن ٢٥ طفلاً يتيماً إلى تجار الأعضاء ليتم لذبحهم. أما في البرازيل، فيؤخذ الأطفال من الشوارع لهذا الغرض. كما أنه لا يخفى على أحد أنه في العقد الأخير من القرن العشرين عمل تجار الأعضاء محققين أرباح عالية خلف الخطوط الأمامية للحروب الأهلية العالمية التي عصفت بالمجتمعات المنهارة. حيثما يوجد سوق لأي شيء، يكون هناك طريق للوصول إلى السوق.

يبدو أن التفكك الاجتماعي للإنسانية قد وصل إلى أبعاد بيولوجية. ونجد في أدنى نهاية المقياس «عمال القمامة» في كلكتا أو القاهرة أو مانيلا أو الولايات المتحدة أو في شمال شرق البرازيل. هناك مجموعات من الأقزام أو «الجرذان» تنمو أقزام اصطناعية يبلغ ارتفاعها الأقصى ١,٥٠ متراً، بلا أسنان ومنهكة منذ سن مبكرة، وهي بيولوجيا اجتماعية زائفة تنتقل عبر الأجيال. أما في الطرف الآخر من المقياس، فإن النخبة الرأسمالية من أصحاب الدخول الأعلى تأمل بجدية في تحقيق قفزة بيولوجية من بقية البشرية عن طريق «التكاثر الوراثي»

الذي لا يقدر بثمن بالنسبة للبشر فقط. يعتبر عالم الأحياء الجزيئية الأمريكـي لي سيلفر أن «اختيار الجينات» الذي يتم بوساطة رأسمالية أمر ممكن، وقد يؤدي في النهاية إلى تطور نوعين من البشر.

إن تجريد علمي الطب والصحة الرأسماليين من أي جانب إنساني يفرض ذاته بوصفه أمر مفروغ منه من خلال كيفية التعامل مع المعاقين جسدياً وعقلياً ومع كبار العمر ومع المحتاجين إلى رعاية وكلهم من البشر الذين خلفتهم، مع الزمن، آلة إنتاج توليد القيمة، وكلما تطورت القوى المنتجة تراجع الأقارب عن العناية بهم وتعاملوا معهم بوصفهم مادة بشرية فقدت القدرة على السيطرة على وظائفها الجسدية. وعلى كل حال نجح نظام المنافسة الشاملة منذ زمن طويل بتفكيك الروابط الإنسانية. فبالنسبة للكثيرين من المقاتلين الفرديين في مواجهة طاحونة السوق تم التخلي عن الأمهات اللواتي اختفين خلف جدران مؤسسة ما ولم يعد يحظين إلا بدور الأقرباء الذين غابوا عن العين.

لم تعد فكرة أن الأمور يُمكن أن تُدار بطريقة مغايرة تخطر على بال أحد، إذ لا يمكن تحقيق البعد الإنساني إلا إذا تمكن المحتاج إلى رعاية من بلوغ أجله وهو في وسط أشخاص موثوقين، ويجب على المجتمع توفير الوسائط والتمويل بحيث يتم تحقيق هذا بحيث لا تتعرض مهام ومصالح أي شخص نتيجة فعل الرعاية ولا يحل الفقر بأي كان.

إن المحتوى المعاصر لمصطلح «دار الر عاية» صار له معنىً ثانويٌ مرعبٌ، الأمر الذي يشير إلى أنه لم يعد هناك، في ظل الرأسمالية، منذ زمن طويل أي دار رعاية ملتزمة بتوفير الحماية.

لكن ونحن على درب نفي أي بعد إنساني يتجلى تحطم المجتمع بصورة مهولة. ففي حين تتوفر لذوي الدخول الأفضل فرصة التخلص من عبء رعاية أقربائهم عن طريق إيداعهم في دور مسنين مترفة، تتحول دور الرعاية المخصصة للجماهير التي تم إفقارها، على شكل مراكز التجميع، تحت تأثير ضغط التكاليف

المالية. ولا أهمية لطريقة ممارسة هذا الضغط. وقد تم ببساطة حرمان المؤسسات الحكومية بما في ذلك تلك الممولة بحكم القانون من المؤمِنين، من الأموال التي تبخرت. وظهرت ضمن سياق الخصخصة العامة طفرات من كل أنماط «متعهدي العطف» في إطار سوق الرعاية. ويتم توجيه الرعاية من قبل هذه الهيئات وفق مقتضيات جني أكبر قدر من الأرباح وفق منطق إدارة الأعمال كما لو أن الأمر يتعلق بتجميع قطع السيارات. إن العقلانية القائمة على اقتصاد التشرطات تفترض خفض التكلفة وتقود إلى نفس نتيجة نموذج التوفير الذي اختطته الهيئات العامة.

ففي عام ١٩٩٧، حذر مجلس أمناء هيئة رعاية العجائز في ألمانيا من أنه يمكن أن يترتب عن المزيد من «احتواء التكاليف» وفقاً لحسابات النموذج، تعرض العديد من دور الرعاية للاقتصار على تقديم خدمات شحيحة للغاية (وبالطبع من قيمة مدفوعات بائسة) إذ يجب تخفيض عدد الموظفين بنسبة تصل إلى ٣٠ في المئة. إن سلسلة الفضائح في دور المسنين العامة والخاصة لم تنقطع بالفعل. يضطر كبار السن الذين لا حول لهم ولا قوة إلى الاستلقاء وسط برازهم وبولهم لساعات، ويتم وضعهم في الفراش في وقت مبكر من بعد الظهر، ويتم ربطهم، ويزودون بطعام رديء، وما إلى ذلك. ولكن حتى عندما يكون كل شيء «على ما يرام» ظاهرياً، تنخفض جودة الرعاية حتماً، وقد تم حذف الأنشطة الترفيهية. صار «الإطعام والتنظيف» هو القول المأثور، كما لو كان الأمر يتعلق بماشية في الحظيرة. حتى الانفصال بين الزوجين يبدو أنه من الممكن من خلال إدارة الرعاية، وفق ما تبين من مأساة ووقعت في مدينة نورنبرغ في ربيع عام ١٩٩٩:

«صدمت النهاية المأساوية لزواج في حي القديس بطرس، حيث قتل رجل يبلغ من العمر ٨٧ عاماً زوجته، التي كانت أصغر منه بثلاث سنوات، بناءً على طلبها ثم فشل لاحقاً في محاولة الانتحار، الأمر الذي كان صدمة للكثير من الناس. تمت مناقشة سؤال واحد على وجه الخصوص: هل يمكن للأزواج المسنين البقاء معاً إذا احتاج أحدهما إلى رعاية، أو هل يتعين عليهما الانفصال؟ بعد ٥٠

عاماً من الزواج، يبدو أن الزوجين عزفا عن قبول الانفصال. أوضحت رسالة وداع إلى الابنة التي تعيش في سويسرا الفعل اليائس (...) نظرياً (!) يمكن للرجال والنساء بالتأكيد أن يجدوا مكاناً في أحد دور نورنبرغ اليوم، ولكن لا يكاد يكون غرفة مشتركة في جناح التمريض (...)» (نورنبرغ نيوز ٨ آذار ١٩٩٩).

يمكن للمرء أن يتخيل ما قد تكون عليه الظروف في بقية العالم عندما يتعلق الأمر برعاية كبار السن، فإن كان لدينا بالفعل مثل هذه السمات الكابوسية في بلد يقع في قلب الغرب مثل ألمانيا حيث يتكتم السياسيون الديمقراطيون الذين يكذبون في كل مرة يفتحون فيها أفواههم، على الواقع الكارثي الذي «صمموه» لكن مع الإشارة إنتظام إلى التجاوزات والحالات المعزولة، وإساءة فردية وما إلى ذلك، ما أن يتم مواجهتهم بحالات لا يمكن إنكارها. فمن خلال حجة القانون الطبيعي الزائف المتعلق بالقدرة على تحمل النفقات نجدهم يتراجعون دون أن يشعروا بأي حرج من كل المجالات الاجتماعية التي لا يمكن جعلها مربحة، ويتركوها لتنهار أو يعهدون بها من خلال الخصخصة إلى سياسة منطق التوفير المرتبطة بإدارة الأعمال وإلى سياسة خفض التكاليف.

أصبحت الأبعاد الهائلة لغولاغ[1] الديمقراطية مرئية مع تقدم تجريد الرأسمالية التدريجي من السمات الإنسانية في نهاية القرن العشرين.

ينقسم هذا الغولاغ إلى ثلاثة أقسام. يتألف القسم الأول من مؤسسات احتجاز وحبس الأشخاص، حيث يختفي المزيد والمزيد من الأشخاص غير الضروريين أو الجانحين أو غير الصالحين للاستخدام بأي شكل آخر والذين تضخموا بسبب عامل التكلفة الهائل في السجون، والإصلاحيات، وهيئات

(١) غولاغ أو معتقل وهو اختصار روسي لعبارة المديرية الرئيسية للمخيمات، هو الاسم الذي أُطلق على معسكرات الاعتقال السوفييتية التي ورثت الفكرة عن الحقبة القيصرية، وسبق للعديد من قادة الحزب البلشفي التعرض للنفي في تلك المعتقلات، وحكى عنه الروائي المنشق سولجنستين في رواية أرخبيل الغولاغ ويوم في حياة إيفان إيفانوفيتش.(المترجم).

التنقيب، و«دور الرعاية» بمختلف أنواعها، ومستشفيات الفقراء، ومؤسسات الطب النفسي إلخ. ويتكون القسم الثاني، وهو الأكبر، من جماهير العاطلين عن العمل وأولئك الذين سقطوا اجتماعياً، والذين تم إبقائهم بيروقراطيا «واقفين على أصابع أقدامهم» من قبل إدارة الفقر والأزمات الديمقراطية، وفُرض عليهم المضايقات والإذلال وتزايد الاعتماد على حصص الإعاشة حتى لا يموتوا جوعاً. في حين يتألف القسم الثالث من الغولاغ الديمقراطي من المشردين وأطفال الشوارع والمهاجرين وطالبي اللجوء وغيرهم من المهاجرين غير الشرعيين، الذين سقط بعضهم حتى من الإحصائيات، والذين يعيشون على هامش المجتمع. ويتعرضون بشكل مستمر، إلى مضايقات من الشرطة وأحياناً يواجهون عمليات قمع عسكرية (أو من قبل فرق الموت الخاصة في بعض البلدان).

لا نجد في الحياة العامة، وفي المناقشات، وفي «الحياة الطبيعية» الاجتماعية المفترضة، وفي المجتمع المدني، وبشكل عام في الفهم الذاتي الرسمي لـ«اقتصاد السوق والديمقراطية»، أي إشارة إلى الغولاغ المتفشي وأقسامه الثلاثة، التي تم قمعها، وتجاهلها وفي نفس الوقت يتم الاحتفاظ بالقيود تحت الإبهام، ولكن في الواقع فقط على ما تبقى من تقلص ظروف العمل وانخفاض الدخل وفق المعايير العادية. «وبقدر ما يظهر واقع الغولاغ الديمقراطي، بالطبع، فإنه لا يبدو على حقيقته في نظر الوعي الرسمي. فمنذ الإعلان عن أن الرأسمالية واقتصاد السوق الخاص بها حالة طبيعية بشكل أكثر تعصباً من أي وقت مضى حصل السيد مالتوس على مرتبة الشرف الجديدة. الكلمة الأولى والأخيرة عن اليأس الظاهر هي مرة أخرى: «ببساطة هناك الكثير من الناس» مع كل العواقب الكامنة في هذه «الحجة». يعبر الوعي الاقتصادي الرسمي عن المسألة بشكل أكثر تكتماً إلى حد ما ويقال أنه «في العديد من البلدان النامية، ينمو السكان بوتيرة أسرع من الاقتصاد» (Handelsblatt بتاريخ ٨ نيسان ١٩٩٩). أما بالنسبة إلى «العالم النامي»، فلم تختف المالتوسية من الخطاب الرأسمالي. ففي وقت مبكر من عام ١٩٦٨، قبل إن تهدأ الطفرة الفوردية تماماً، كتب «عالم السكان» الأمريكي بول إيرليش، وهو في الأصل عالم حشرات:

السرطان تكاثر غير مقيد للخلايا، والانفجار السكاني هو انتشار غير مقيد للبشر (...) علينا التكيف ومحاولة إزالة النمو السرطاني (!) بدلاً من معالجة الأعراض. ستتطلب هذه العملية العديد من القرارات الهمجية والقاسية بشكل واضح وستسبب الكثير من المعاناة. لكن المرض انتشر بالفعل حتى الآن بحيث إن المريض لديه فرصة فقط للبقاء على قيد الحياة من خلال العلاج الجذري.» (Ehrlich 1971/1968).

منذ مينينيوس أغريبا[1]، يجب توخي الحذر عندما يقارن مسؤولو الأوليغارشية المجتمع بالجسد. من الواضح تماماً أن «الكائن» الذي يتعرض خلاصه للخطر هنا هو الرأسمالية، والجماهير غير المجدية من الناس هي «الخلايا السرطانية» لدى هذا المريض. يمكن أن تتكون النتيجة غير القسرية حقاً فقط من خلال تعديل عدد الأشخاص على هذا الكوكب بالعمل على ضبط قدرتهم الإنجابية من خلال الاقتصاد الرأسمالي الهمجي ومن ثم في ظل الظروف المتقدمة للثورة الصناعية الثالثة، بحيث نعود بالمجتمع إلى عدد سكان العصر الحجري الحديث المتوسط. أصبح الحديث عن «امتلاء القارب» مقبولاً اجتماعياً منذ فترة طويلة من نواحٍ عديدة. ففي سلسلتها «مكتبة الاقتصاد» (تحت شعار: «بطالة، أزمات مالية، فجوة بين الأغنياء والفقراء، تدمير البيئة نتبين أنه يجب على أي شخص يبحث عن حلول أن يفهم النظريات الأساسية للاقتصاد»)، طرحت صحيفة دي تزايت الأسبوعية الألمانية الاجتماعية الليبرالية آراء مالتوس:

«في معظم البلدان النامية صارت أطروحات مالتوس أمراً قائماً. ويدور هناك صراع حول كيفية إيجاد مخرج لقضية التكاثر السكاني (...) إن عالم مالتوس المروع، وهو عالم لم يعد فيه إلا مكان لركاب واقفين نتيجة الطوفان البشري، لم

---

(١) قنصل الجمهورية الرومانية برفقة بوبليوس بوستوميوس توبيرتوس في سنة ٥٠٣ ق م. اشتهر بانتصاراته العسكرية ضد السابيين واحتلاله مدينة بوميتسيا، عرف بكونه أول قائد روماني توسع خارج روما. علق في روما نصباً كرمه. توفي في سنة ٤٩٣ ق .م .(المترجم).

يختف من الأفق حتى اليوم (...) بل إن البلدان الصناعية عجزت عن حل مشكلة السكان حيث صارت عاصفة المهاجرين من البلدان النامية تهدد رخاءها واستقرارها الاجتماعي.» (نيسهوفر ١٩٩٩).

إنه لأمر لا يتيح المجال لالتقاط الأنفاس، مع ما لا مبالاة بتكرار حجة مالتوس القاتلة حول («فخ السكان»)، بل يتم الاستهزاء أيضاً بكل المنطق. حقيقة أن القوى المنتجة تكفي بسهولة اليوم لإعادة إنتاج العدد الكبير من الناس الذين يعيشون اليوم لم تعد قضية على أي حال. ولكن ينبغي أن تكون «تدفقات المهاجرين» من الجنوب العالمي هي التي تجعل حجة مالتوس قابلة للتطبيق في البلدان الصناعية الغربية حيث كان عدد السكان يتناقص منذ فترة طويلة، وكان الأيديولوجيون المحافظون يستحضرون بالفعل «انقراض» الأمة المعنية وهذا أمر صار ملموساً. حتى الطفل الصغير يمكن أن يدرك التناقض الصارخ للحجة التي تنسب بكل جدية العملية الهائلة «التحرير» الاقتصادي لقوة العمل في المراكز الرأسمالية، في حين تعيد الاندفاعات الكبيرة للفقر ووقاحة إدارة الأزمات الديمقراطية إلى هجرات البؤس من المحيط، الذي تم صدها على أي حال بأكثر وسائل الدولة البوليسية همجية. إذا لم يتم الرد على مثل هذه التشوهات غير المفهومة باحتجاج عام، أي على الأقل بإظهارغضب فكري، فهذا مؤشر على مدى تعارض خطاب «المجتمع الصالح» المأزوم دائماً في مركز الهمجية حتى مع أكثر القواعد المنطقية بدائية.

بدأ الانقراض الجماعي منذ فترة طويلة بطريقة صامتة بشكل مخيف في المناطق المظلمة من غولاغ الديمقراطية العالمية. يقرأ الوعي على الحالات الفردية الموثقة أحياناً والتي، بصرف النظر عن القتل الصريح وأفعال الدكتاتوريين المرتبطين بالغرب في بلدان الأطراف، التي تضخمها وسائل الإعلام، تعتبر كل هزال بشري مجرد حوادث أو موت طبيعي. يشار إلى أنه في نهاية شهر كانون الثاني من ١٩٩٧، توفيت فالنتينا بافلوفا، معلمة الرياضيات، البالغة من العمر

٣٤ عاماً من مدينة سوسنوفبورسك السيبيرية التي عانت من مرض مزمن لأنها لم تكن قادرة على شراء أدويتها بعد سبعة أشهر من فقدان الراتب، لكن لا يكاد يربط أي شخص ببين الهمجية المنهجية الديمقراطية واقتصاد السوق. كانت الأدوية موجودة، وربما سيتم التخلص منها في وقت ما بسبب انتهاء اصلاحيتها. ونظراً لأن مثل هذا الحدث جديد على سيبيريا، فقد نجح في الظهور على سطح تيار الأخبار الرأسمالي، أما في البرازيل فما كان هناك داع لتسجيل الواقعة بعد الآن. عندما صاغ كارستن فيلمار، رئيس الجمعية الطبية الألمانية، عبارة «الموت المبكر المقبول اجتماعياً» في عام ١٩٩٨، من منطلق مصالح اللوبي الساخرة، وأصاب الهدف. يتم مساعدة الأشخاص الذين يسمون بأمراض مميتة، وأكثرهم عديمي الجدوى من بين جميع البشر، بشكل أكثر علانية:

«في هولندا، يُقتل كل عام ٢٧٠٠ شخص مصاب بأمراض خطيرة بناءً على طلبهم. أما في بريطانيا العظمى، فإن الحاسوب يحسب ما إذا كان الأمر يستحق إبقاء المُحتضرين على قيد الحياة بشكل مصطنع. وفي ألمانيا، يناقش الأطباء والمحامون وعلماء الأخلاق ما إذا كان يمكن حرمان مرضى الغيبوبة من التغذية.» (Die Zeit 39/1996).

لا يمكن مطابقة هذا الخطاب القاتل إلا بشكل سطحي مع الحجج الخيرية من خلال إضفاء الشرعية على اختصاردرب المعاناة الذي يكشف عن نفسه انتظام مع وميض من خلال جوانب التكلفة. يمكن بالتأكيد القضاء على نسبة كبيرة من الألم الذي لا يطاق، على سبيل المثال بواسطة المواد الأفيونية القوية. من العبث أن هذه المواد ليست فقط ممنوعة ضمن العلاج الطبي لأسباب مالية، ولكن أيضاً لأنها «تسبب الإدمان»؛ في حالة المرضى الميؤوس من شفائهم، الذين يمكن أن تتاح لهم بهذه الطريقة متعة أخيرة وفي الوقت نفسه يتم التخفيف من آلامهم، وهو إسقاط بشع للجنون البروتستانتي، كما لو كان هؤلاء الأشخاص ربما لا يزالون قادرين على تحقيق بعض «الإنجازات الرأسمالية» «التي من شأنها أن تتعرض للخطر بسبب الأفيون».

أو ببساطة إلغاء الاشتراك في موت رحيم طوعي وغير مكلف. يعتبر برنامج القتل أكثر مباشرة ووضوحاً في سياسة خفض التكاليف في رعاية المسنين. ثمة معلومات جيدة التوثيق تشير إلى أنه حتى في جمهورية ألمانيا الاتحادية بدأ «إلغاء جامح للخدمات الضرورية» (دير شبيغل ٩/١٩٩٩) مع عواقب وخيمة. ويُعد التجفاف من الطرق المحببة للتخلص من العجائز العاجزين عن شرب ما يكفي من الماء دون مساعدة. وقد بينت دراسة أجريت في هامبورغ أن هناك مئات العجائز يموتون في جمهورية ألمانيا الاتحادية نتيجة إهمالهم ولعلمهم أنهم لن يحصلون على أي معونة من صندوق الضمان الصحي:

«صرح كلاوس بوشل مدير معهد الطب الشرعي في المشفى الجامعي إيبندورف أن ١١,٢% من مجموع الموتى في هانزيشتاد عانوا من الخشكريشيا نتيجة بقائهم ممددين لفترة طويلة وأن هناك ٤٠٠ شخص من سكان هامبورغ يموتون كل عام نتيجة الاستلقاء والخراجات المؤلمة الناجمة عن سوء الرعاية.» (دير شبيغل ٩/١٩٩٩).

تبين بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وجود ٧٥٠,٠٠٠ «ضحية نقص الرعاية» إذ تمنع شركات التأمين الصحي وتأمين الرعاية تحمل تكاليف الكراسي المتحركة والمراتب الخاصة المريحة من أجل توفير ميزانياتهم، حتى لو فقد الناس حرفياً أرجلهم بسبب ذلك لأن الباقي لا يعدو أن يكون إحصائيات. فوفقاً لتقرير «تباين الرعاية الصحية» الذي نُشر في بريطانيا العظمى في عام ١٩٩٧، فإن متوسط العمر المتوقع للطبقات الدنيا يتناقص باطراد ووصل التباين الآن إلى خمس سنوات بين الرجال. كما أظهرت دراسة أجرتها منظمة اليونيسف (١٩٩٤) أن معدل الوفيات في أوروبا الشرقية منذ بدء عملية الإصلاح الديمقراطي لاقتصاد السوق كان «مرتفعاً كما كان في أوقات الحرب فقط». ففي روسيا، انخفض متوسط العمر المتوقع للذكور إلى ٥٨,٣ سنة؛ مع أنه كان في عام ١٩٨٩ ٦٤,٢ سنة.

في عام ١٩٩٧، كان على منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن تعلن أن سبعة ملايين طفل يموتون كل عام قبل بلوغهم سن الخامسة نتيجة سوء التغذية. لا عجب أن تجد الولايات المتحدة هذه المنظمة غير محبوبة وتريد التخلص منها. بالطبع، ما كان من الوارد أن يموت أي واحد من هؤلاء الأطفال لو لم تحرمهم «القوانين الطبيعية لاقتصاد السوق» من المساعدة اللازمة. فحتى أبسط الأدوية التي يسهل إنتاجها لا تصل قط إلى هؤلاء الملايين من الضحايا بفضل «تخصيص الموارد» النقدي عالي الكفاءة. يذرف الجميع دلاء من دموع التماسيح على الحقائق المحزنة للغاية. فبالنسبة للنساء ذوات الدخل المرتفع، هناك فرصة مرحب بها للأنشطة الخيرية بقدر ما هي غير مهمة. لكن لا أحد يقول إنها تغطي على محرقة الأطفال السنوية في السوق الحرة الديمقراطية.

سراب مجتمع الخدمات

من نافل القول إن النخب الرأسمالية الوظيفية تعرف أنه في مرحلة ما تصل الأمور إلى خاتمتها أو إنها تشكك في ذلك. ف،إذا لم تحدث طفرة جديدة في النمو والتوظيف على نطاق عالمي قريباً، فسيحدث ما كان وشيك الحدوث في أوائل القرن التاسع عشر في مرحلة أقل بكثير من التطور أي انهيار المجتمع الرأسمالي، الثابت في شكله، بشكل دائم وستندلع حروب أهلية وحالات الحصار في مواجهات الرعب والجنون. إن خطاب عدم التسامح هو مؤشر على مخاوف النخب المتزايدة من أن الوضع قد يخرج عن نطاق السيطرة بشكل كامل. ولكن لأنه من الواضح أن العنف المعتمد على الزي الموحد ومعسكرات العمل والعقوبات الجديدة وحدها لا يمكنه التغلب على تراكم رأس المال الإضافي، لذا يجب أن يستمر خطاب الأمل الاقتصادي، بغض النظر عن مدى هزاله في هذه الأثناء.

انتشر الحديث حول أن المعجزة الاقتصادية الصناعية قد انتهت إلى الأبد. ولا أحد يرغب بعد الآن في الحديث حول نظرية «الموجات الطويلة» التي هي بالفعل نموذج صناعي يمثل النمو. وبشكل يتوافق مع أطروحة ميلتون فريدمان

حول «البطالة الطبيعية»، يوجد الآن إجماع عام بين الاقتصاديين والمستشارين الإداريين على أنه لن يكون هناك «توظيف كامل» مرة أخرى. ولكن إذا كان الأمر كذلك فيجب أن يظل النظام العالمي الرأسمالي «قابلاً بشكل مطلق للخضوع للسيطرة» في صيرورة أزمته، ويجب العثور على بعض مجالات النمو الجديدة «للعمالة» عن طريق الخطاف أو المحتال من أجل التعويض على الأقل إلى حد كبير إلى حد ما عن الانهيار المستمر الذي لا يرحم في القطاعات الصناعية. ولدت من هذه الضرورة، نظرية جديدة تهيمن بشكل متزايد على الخطاب الاجتماعي والاقتصادي حول مستقبل الرأسمالية (لا يمكن أن يكون هناك أي بديل آخر) وهو الحديث عن مجتمع الخدمات ما بعد الصناعي.

بالطبع، لا يُفترض بإعادة الإنتاج الاجتماعي ككل أن يصبح «ما بعد صناعياً»، بل هو خط تصاعدي متوقع (أو متخيل) لتشغيل الرأسمالية الجديدة. ففي حين تم عقلنة الإنتاج الزراعي وفي المقام الأول الإنتاج الصناعي بدرجة عالية، وتم تحويلهما إلى نمط آلي بحيث تمكنا من توفير كل الخيرت للبشر المساكين صار من المُفترض أن يتم نقل كل القوى العاملة التي تم تحريرها في القطاعين وتشغيلها في القطاع الثالث أو قطاع الخدمات. وهذا المسار ليس بالجديد؛ بل تعود بدايته إلى الطفرة الفوردية التي تلت الحرب العالمية الثانية. ولم يكتف فوراستية بالتبشير بوقت الفراغ القادم بل، بشر أيضاً ببزوغ فجر مجتمع الخدمات. وتحدث أيضاً بكثير من التفاؤل حول الجوانب الأخرى:

«بدأت المصانع بالفعل تفرغ، لأن الانتقال من وظائف القطاعين الأوليين إلى الوظائف في القطاع الثالث يسير جنباً إلى جنب مع تحول عميق في مهن القطاع الثاني والثالث ومع زيادة مذهلة في المؤهلات المهنية (...) تميل حركة الانتقال إلى التوجه نحو المهن الأكثر مهارة لأن المهن في القطاع الثالث، في المتوسط ، تتطلب مهارات مهنية أكثر من مهن القطاعين الثاني والأول؛ ولكن أيضاً لأنه في كل مهنة يتعزز الطابع العلمي في العمل «من سنة إلى أخرى» (...)» (فوراستية ١٩٦٥).

إذا ترافقت زيادة وقت الفراغ بارتفاع المؤهلات المهنية المطلوبة بشكل عام، يصبح الناس بطبيعة الحال أكثر تطلباً، وفق فوراستية. لذلك رأى مجالاً اجتماعياً هائلاً لـ «الأنشطة الفكرية والفنية» (المصدر السابق). أخيراً، شارك عالم الاجتماع في جامعة هارفارد دانيال بيل من الكلاسيكيات في نقاش التحول هذا من خلال دراسته حول «مجتمع ما بعد الصناعة»، التي نُشرت لأول مرة في عام ١٩٧٣. وبعد أن استبعد بشكل قاطع أي أزمات كبرى أخرى للرأسمالية في مناقشة موجزة ومبتذلة مع ماركس، توقع بيل مستقبلاً ورديا إلى حد ما لقطاع الخدمات:

«يقوم المجتمع ما بعد الصناعي (...) على الخدمات، لذا يكون الأمر لعبة بين الناس تؤدي فيه القوة العضلية أو الطاقة دوراً أقل أهمية من المعلومات. الشخصية الأكثر أهمية هي الأكاديمي الذي، بسبب تعليمه وتدريبه، يجلب معه المهارات التي تزداد الحاجة إليها، إذا كان مستوى المعيشة في المجتمع الصناعي يُقاس بكمية السلع، فإن جودة الحياة في المجتمع ما بعد الصناعي تقاس بالخدمات والمرافق، مثل الصحة والتعليم والترفيه والفنون، التي تبدو الآن مرغوبة وفي متناول أيدي الجميع (...) يكتسب السفر والترفيه والرياضة زخماً لأن الناس يوسعون آفاقهم، كما يكشفون عن احتياجات وتفضيلات جديدة. ولكن يظهر بعد ذلك، بالتدريج، وعي جديد. إن توقع أن يتمتع الفرد بالحياة الجميلة التي وعد بها المجتمع يجعل المجالين الأساسيين لمثل هذه الحياة، وهما الصحة والتعليم، في مركز الاهتمام.

مع القضاء على المرض، وزيادة العمر والتطلع إلى زيادة متوسط العمر المتوقع، أصبحت الرعاية الصحية قطاعاً مهماً في المجتمع الحديث. وفي الوقت نفسه، ومنذ الدخول في مرحلة ما بعد الصناعة، ازداد الطلب على المهارات الفنية والمتخصصة، ويعد التعليم المدرسي والجامعي الشامل شرطاً أساسياً للتقدم في مجتمع ما بعد الصناعي. وهكذا نشهد ظهور ذكاء جديد يتكون أساساً من المتعلمين. وأخيراً، فإن الطلب على المزيد من الخدمات، والحاجة إلى بيئة إنسانية

وتحسين الخدمة الصحية والنظام المدرسي التي يعجزالسوق عن تلبيتهـا بـشكل كافٍ، يؤدي إلى توسع المؤسسات العام، ولا سيما في كل ولاية فيدرالية على حدة وفي البلديات التي عليها إرضاء هذه التطلعات. وبناءً على ذلك، فإن المجتمع ما بعد الصناعي هو مجتمع «مجتمعي» تشكل فيه الجماعة، وليس الفرد، أدنى وحدة اجتماعية (...)» (بيل ١٩٧٣).

بدا الأمر في عام ١٩٩٩ وكأنه مجرد سخرية، إذ إن ما دار في ذهني فوراستية وبيل، بالطبع، هو هياكل الطفرة الفوردية، التي توقعاها ببساطة في المستقبل وكان هذا الاستقراء خطأ نموذجي في التفكير الأكاديمي الرأسمالي المشروط. فمن وجهة النظر هذه، تم مع الزيادات الأخرى في الإنتاجية، تفكيك البنى التحتية الصناعية الفوردية، التي حملت في الماضي عملية التحول إلى القطاع الاقتصادي الثالث (الخدمات) لمصلحة النشاط الثقافي، وخدمات الصحة وما إلى ذلك. إن مرحلة الثورة الصناعية الثالثة التي تضمنت أتمتة القوى العاملة الصناعية والتخلي عن ترشيدها أدت إلى إيجاد عالم من المعاهد العليا ومنشآت تأهيل العاملين الاجتماعيين، والمعلمين، والأطباء، ومختلف أنماط منشآت الرعاية لتوفير وسائل الراحة للبشر الذين صار بإمكانهم التمتع بالمزيد من أوقات الفراغ.

استسلم بيل لخداع بصري لأنه، مثل فوراستية، لم ير سوى التغيير الهيكلي السطحي اجتماعياً وعميت عيناه عن العلاقة الاقتصادية الأساسية التي كان من المُفترض به تحليلها بشكل نقدي والتفكير في احتمال حدوث أزمة. ما يعتقد أنه استبدال تدريجي للمجتمع الصناعي بمجتمع خدمي كان في الواقع مجرد أثر جانبي مؤقت للازدهار الصناعي الفوردي، الذي كان لا بد أن يموت معه. يبدو أن عالم الترفيه والتعليم والصحة الصاعد بلا هوادة لم يحرك تراكم رأس المال الجديد الخاص به إلى ما بعد الازدهار الصناعي، بل تغذى منه طالما أن صلاحيته لم تنته بعد.و يمكن إظهار هذا بعدة طرق.

لقد تركزت الدفعة الكبيرة من «التحول إلى القطاع الاقتصادي الثالث» في جميع أنحاء العالم في العقد الثامن من القرن المنصرم في مجال الصحة والتعليم

والخدمات الاجتماعية. لكن هذه القطاعات كانت بالتحديد مؤسسات حكومية أو شبه حكومية. ففي نظر بيل، فإن «عدم كفاية السوق» والعالم الكينزي القائم على «الإنفاق الدائم بالعجز» لا يزالان بديهيان لدرجة أنه رأى مستقبلاً قائماً على القطاع الثالث من خلال «المؤسسات العامة» الواسعة والمتنوعة، وحتى «المجتمع المشترك» بعيداً عن المستهلك الفوردي. وبدا له أن الفردانية مؤكدة عمليا. ففي بضع صفحات من مناقشة حول «حدود التغيير» (بيل مصدر سابق) عدد قليل جداً من الأفكار السطحية. حتى إنه عزا إلى حد كبير الموجة التضخمية التي كانت تتدحرج بالفعل، والتي كان من المفترض أن تنهي الكينزية في غضون بضع سنوات، «إلى مناورات الرئيس جونسون الخادعة (!)» (المصدر نفسه)؛ واعتقد، مثل أولريش بيك لاحقاً، أنه يستطيع استبعاد مسألة النظام بملاحظة أنه «من غير المحتمل للغاية» أن تتحول هذه الأسئلة «إلى قضية طبقية» (المصدر نفسه). إن التناقض الاقتصادي الذاتي للرأسمالية، وهو النظام المرجعي المشترك لـ «الآلة البديعة» لجميع الفئات الاجتماعية المتضمنة فيها، ظل مهملاً تماماً. يُظهر نموذج بيل «ما بعد الصناعي» الجهل بشكل غريب لتقسيم العمل في العلوم الاجتماعية الأكاديمية ففي حين استنبط علماء الاجتماع الهياكل الاجتماعية التي تظل شروطها الاقتصادية تشبه قرية بوهيمية، سمح الاقتصاديون للأزمة بالاختفاء في حسابات النماذج الرياضية حتى يقوم واقع الأزمة بإثبات خطأ نمطي التفاؤل من خلال الحسابات.

مع نهاية التنظيم الكينزي، تلاشى الحلم بمجتمع الخدمات. لم تنحسر النزعة الفردية الاستهلاكية الفوردية في مواجهة «القطاع العام» لاقتصاد تعليمي وصحي، ولكنها بالأحرى جعلت نفسها راديكالية بطريقة أكثر تفتيتاً، على عكس المنافسة المدمرة للذات وفق قانون العرض والعوامل الاقتصادية، في حين تم تفكيك قطاعات الخدمات العامة الكينزية بشكل منهجي مع انتشار «أزمة مالية عامة». إذ إنه بعد تقليص حجم الملاءة الخاصة بشكل متزايد، لن يكون قطاعا الصحة والتعليم قادرين على استيعاب «العمالة» الصناعية المتراجعة. ومن الغريب، مع ذلك، أنه تمت المحافظة على نموذج بيل «الكلاسيكي» لمجتمع

الخـدمات المنفـصل عـن خلفيتـه الكينزيـة العميقـة، بـشدة في خطـاب الأمـل الاجتماعي والاقتصادي ما بعد الكينزي. ومـن المفـترض الآن فجـأة أن تكـون قطاعات الخدمات التجارية الأخرى هي التي تدعم التراكم الحقيقي لرأس المال «ما بعد الصناعي». ولكن بالتحديد في المجالات المركزية للخـدمات التجاريـة مثل تجارة التجزئة والخدمات المصرفية، كما بدأت صناعة الإلكترونيات الدقيقـة بعملية ترشيد ووشمل الترشيد الصناعة، والقطاعات الحكومية والبلدية المتبقية التي لم تكن بمنأى عن خيار سياسة خفض التكاليف، كما أظهـرت الدراسـات الحديثة حول مثال جمهورية ألمانيا الاتحادية:

«وفقاً لخبراء في قطاع الخدمات، ستتلاشى ٦,٧ مليون وظيفة على الصعيد الوطني في العقد المقبل. توصل علماء من جامعة فورتسبورغ إلى «سيناريو الرعب» هذا بعد شهور من البحث. قال البروفيسور راينر توم رئيس قسم المعلوماتية التجارية في مقابلة صحافية: «لقد صُدمنا لرؤية الأرقام». سبق في عرض النتائج التي قدمها بوريس كراوس زميل توم في البحث العلمي في ملتقى علمي قال فيه كراوس أن الأمل الشائع في أن يتمكن قطاع الخدمات من حل مشكلة سوق العمل كان في غير محله. والسبب في القحط الذي سيحل بوضع تشغيل البشر في العقد القادم من السنين مرتبط بتأثير الأتمتة. حتى الآن لم يتم إلغاء الكثير من فرص العمل نتيجة نقل عمليات تقديم الخدمات بحيث يؤديها الحاسب. لكن وتحت تأثير خفض التكاليف سيشهد الوضع تغيرات عميقة في المستقبل القريب. رأى توم وكراوس أن الأمر يتعلق بثلاثة أرباع فرص العمل في قطاع الخدمات التي بلغ عددها ٢٢ مليوناً. أما في مجال التجارة فسيتم استبدال نصف فرص العمل التي شملها البحث وبلغ عددها ٣,٤ مليون فرصة بصندوق حسابات مؤتمت، وبعمليات حسابية إلكترونية، وبعمليات بيع عبر الإنترنت. أما في الإدارات العامة فسيتم استبدال ٢,٦ مليون وظيفة من خلال أتمتة العمل المكتبي. وأشارت أقوال كرواس إلى أن التأثير الأكبر سيكون في العمل المصرفي، إذ تبين أن ٨٠ % من العمليات المصرفية هي تكرار لا يحتاج إلى تدخل، ويمكن أتمتها بشكل كامل، وبهذا يتم إلغاء ٦١% من مجموع

الوظائف في هذا المجال التي يبلغ عدد ٧٧٢٠٠ وظيفة. وقال كراوس أن التهديد سيطال مواقع الوظائف الكتابية ولم يعبر العالمان عن وجود أي حل» (وكالة الأنباء الألمانية ١١/٦/١٩٩٧).

في الواقع، قام دويتشه بنك، أكبر مؤسسة مالية في ألمانيا، بخفض نسبة ٢٠ في المئة من موظفيه بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦ فقط، ولا تزال الأمور في اتجاه أفق مفتوح. في غضون ذلك، أثرت هذه العملية أيضاًعلى قطاعات أخرى من النظام النقدي وقطاع التأمين؛ إذ أعلن الاتحاد الفيدرالي لبنك فولكس إنكس الألماني ورايفيزن إنكس أنه بحلول عام ٢٠٠٨، سيتم إغلاق ٧٠٠٠ فرع من ١٧٠٠٠ فرع لا تزال موجودة (Handelsblatt بتاريخ ٢٧ أيار ١٩٩٩). وقد اجتاز «التسوق في المتاجر التي لا يوجد بها مندوبي مبيعات» بالفعل أول اختباراته:

«في اليابان، يقوم تجار التجزئة حالياً باختبار المتاجر المؤتمتة بالكامل في بعض المناطق ويتم الاستغناء عن وجود موظفين (...) المتجر مقسم إلى أربع مناطق. يتم عرض البضائع في المنطقة الأولى، ويتم طلبها في الثانية، ويتم دفع ثمنها في منطقة ثالثة وتسليمها أخيراً في منطقة رابعة (...) بدأ مشروع آخر من هذا القبيل منذ بعض الوقت في مجال تأجير الفيديو. يعمل النظام بطريقة مماثلة لماكينات الصراف الآلي للبنوك التي تديرها البنوك حالياً (...) جوهر العملية (...) هو آلة مؤتمتة بالكامل تعمل مثل الرافعة الشوكية (...)» (Frankfurter Allgemeine Zeitung بتاريخ ١٩، آذار، ١٩٩٧).

وينطبق الأمر على مجالات أخرى من القطاع الثالث مثل السياحة والمطاعم ودور السينما وما إلى ذلك، ويشمل من ناحية أخرى ما يسمى «بالخدمات المتعلقة بالأعمال» مثل المستشارين الضريبيين، ومراجعي الحسابات، والاستشاريين الإداريين، والمهندسين المعماريين، والمخططين التقنيين، وشركات تأجير السيارات والآلات، ووكلاء الشحن واللوجستيين، ومقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات، ووكالات الإعلان، و«إدارة النفايات»، إلخ. وهناك، من

ناحية، إمكانات هائلة لاستبدال العمالة البشرية بالإلكترونيات الدقيقة في هذه المجالات: «فمن حيث المبدأ، يمكن ترشيد الخدمات الموجهة على قاعدة عمل البشر تقنياً وإعادة إنتاجها» (Bender / Graßl 1997). من ناحية أخرى، تتراجع قطاعات الخدمات أيضاً بسبب إلغاء الوظائف في أماكن أخرى وانخفاض القوة الشرائية وتراجع طلب المستهلكين في المجتمع ككل. لقد أظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية بالفعل كيف أن انتشار الفقر على نطاق واسع يدمر المطاعم ومصانع الجعة لأن الطلب يتقلص بشكل كبير إذ لا يستطيع أصحاب الحانة تقديم البيرة لبعضهم البعض. السياحة هي بدورها إنتاج ثانوي للسلع لا تزال تعتمد على القوة الشرائية الجماعية للصناعة. بالرغم من ذلك تعد البطالة الجماعية المتزايدة السبب الوحيد لعدم انهيار هذا القطاع حتى الآن لأن الكثير من الناس يميلون إلى الاستغناء عن أشياء أخرى أو تمويل عطلتهم القادمة ليس من دخلهم الحالي ولكن من مدخراتهم. ومع ذلك، لا يمكن دعم هذا الاستهلاك لفترة طويلة . فمن منطلق الطلب والترشيد، فإن تصدعات قطاع السياحة (أحد قطاعات الازدهار الأخيرة) ظاهرة بالفعل:

«صار البحث عن عروض رخيصة محموماً بشكل متصاعد.في السنوات الأخيرة، نجت صناعة السياحة إلى حد كبير من الأزمة الاقتصادية، لكن ذلك تغير. ونتيجة لذلك، فإن الآفاق المستقبلية في مهن السياحة تزداد سوءاً. بدأ الناس الآن بالتوفير حتى في الإجازة وفق أقوال إنغريد تزيغلر مديرة مكتب سياحي. وهكذا يتدهور وضع الفرص المستقبلية للوظائف في السياحة. فعلى سبيل المثال كفت شركة هاباغ - لويد[1] عن التمسك حتى بأفضل الموظفين المدربين (...) لقد غير التقدم التقني في الأعوام الأخيرة أسس عمل قرابة ٥٥ ألف موظف في الشركة موزعين على هيئات ومكاتب رحلات. (...) واليوم صار بوسع مستخدمي الشبكة شراء بطاقات السفر بالطائرة أو بالقطار. وفي

(١) هاباغ لويد هي شركة نقل متعددة الجنسيات مقرها ألمانيا. (المترجم).

خمسة أعوام لن يقتصر الأمر على بطاقات السفر العادية وسيشمل الشراء عبر الكومبيوتر بطاقات حزمة الرحلات مسبقة الدفع لقاء مبلغ مقطوع **(...)** ولم تتضح بعد تداعيات هذا التطور على الشركات.» **(هوفماير ١٩٩٧).**

وبطبيعة الحال فإن خدمات التعهدات المرتبطة بشكل مباشر بالقطاع الصناعي حققت في الأعوام الأخيرة الجزء الأكبر من توسعها بعيداً عن القطاعات التي شهدت عملة إضافية بل من خلال تعهيد أقسام كانت في الماضي من الأعمل الداخلية للشركة مثل تنظيم القوافل، ومعالجة البيانات وما إلى ذلك. ويؤدي هذا التحول وحده إلى إحداث تأثيرات عقلانية، كما تم التأكيد على الأمر باعتزاز، بحيث يكون التوسع في عمليات الخدمة المرتبطة بالشركة أكثر ارتباطاً بطبيعته بالتخفيضات في المجتمع ككل أكثر من ارتباطه بالتحول الناجح «ما بعد الصناعي» لمجتمع العمل الرأسمالي.

بشكل عام، يمكن القول بشكل لا لبس فيه أن القطاع الثالث لا يمثل حقبة جديدة «ما بعد صناعية» فيما يتعلق بتراكم رأس المال ومن ثم لا يوجد حل هيكلي لمشكلة البطالة الجماعية على نطاق عالمي. الثورة الصناعية الثالثة مستمرة على المدى المتوسط، ويجب ترشيد «التوظيف» في جميع مناحي قطاع الخدمات تقريباً، تماماً كما هو الحال في الصناعة نفسها. كما أن النتائج غير المباشرة للثورة الإلكترونية الدقيقة لها تأثير أكبر تقريباً على الخدمات مقارنة بتأثيرها على الشركات الصناعية، لأن الأمر لا يقتصر على تفوق الشركات الفردية المنافسة هنا، ولكن قطاعات بأكملها مثل إنتاج السلع الثانوية **(**أو كمناطق تعتمد على الدولة**)** معزولة عن طلب الخدمات بسبب البطالة الجماعية الصناعية. إن ردود الفعل المتسلسلة للأزمة، التي لم تؤثر بعد بشكل كامل على قطاع الخدمات في الدول الغربية، لن تكون بعيدة في هذا الصدد أيضاً.

لكن ما هو الخلل الرئيسي في تفكير المنظرين مثل فوراستية وبيل؟ الـذين حاولا شرح التطور التاريخي لبنية المجتمع من خلال التغيير المزعوم من «المجتمع الصناعي» إلى «مجتمع الخدمات» مع مقارنةً مشوبة باضطراب كبير لمفهوم التصنيع نفسه ورأيا أنه تماماً كما كان هناك انتقال تاريخي من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، ذهب النقاش إلى القول أن انتقالاً عميقاً مماثلاً إلى مجتمع الخدمات قادم الآن. بالطبع، من الصحيح تماماً أن الثورة الصناعية الثالثة قد حلت محل النشاط البشري على نطاق غير مسبوق في جميع أنحاء مجال إعادة الإنتاج المادي. وسيكون من المنطقي حقاً أن يعمل العديد من الأشخاص الذين لم تعد هناك حاجة إليهم في عملية الإنتاج الصناعي في الصحة والتعليم أو في التخطيط للرحلات والمعارض الفنية والأحداث الرياضية وما إلى ذلك. ولكن منطق إدارة الأعمال يحدث فرقـاً أيضاً في الحسابات أيضاً من وجهة نظر الفهم السليم.

يقوم الأمل الكاذب في إمكانية تحويل «العمالة» الرأسمالية من القطاع الصناعي إلى القطاع الثالث على نفس مغالطة الأمل الكاذب في زيادة وقت الفراغ بلا حدود في الرأسمالية من خلال زيادة الإنتاجية؛ ففي كلتا الحالتين، تم إضافة القوى «الطبيعية» والتقنية المادية دون مراعاة الظروف الاقتصادية للرأسمالية (التي يُفترض أنها بديهية). ومن الواضح أن مصطلحات «المجتمع الزراعي» و«المجتمع الصناعي» و«المجتمع الخدمي» تفتقر إلى البعد الاقتصادي. فهذه المصطلحات تحدد فقط الشكل الملموس الرئيسي للنشاط البشري في عملية الإنتاج. ومع ذلك، فبالنسبة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية، فإنها لا تقول شيئاً، إذا علمنا فقط أن الناس تعاملوا أولاً بشكل أساسي مع الزراعة، ثم مع الإنتاج الصناعي والآن مع الخدمات.

أغفلت هذه «النزعة الطبيعية» الزائفة حقيقة أن الانتقال التاريخي من الزراعة إلى المجتمع الصناعي، مثل قطع جذري في الشكل العام للإنتاج ومن ثم كانت جميع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية كما يلي، إذ لم تكن مسألة تحول داخل الرأسمالية، ولكن تعلق الأمر بعملية ظهور «الآلة البديعة» الحديثة نفسها.

تم تفكيك القسم الأكبر من نمط الإنتاج الزراعي الطبيعي من خلال إطلاق عنان الاقتصاد المالي الذي كان هامشياً، وأنشأ الدولة الحديثة من خلال إحلال الأسواق واسعة النطاق المُغفلة محل الإدارة الذاتية الريفية وعناصر السلطة الإقطاعية. إنه لمن السذاجة افتراض أنه من الوارد تحقيق التحول إلى اقتصاد الخدمات ضمن إطار الرأسمالية دون حدوث قطيعة جذرية مماثلة كما حدث عند الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي. ولن يكون هناك رأسمالية خدمات بمعنى تحول مجتمعي ضخم.

ولأن منظري الرأسمالية لا يريدون قبول هذه الحقيقة، توصلوا، في تلك الأثناء، إلى خيار أخير يائس بقدر ما هو شائن مفاده إذا، إذا لم يكن هناك «توظيف» معمم من خلال الشركات الترفيهية والتعليمية والخدمات الصحية والوكالات الفنية، وما إلى ذلك، فيجب على الملايين من «رواد الأعمال الفرديين من قوة عملهم» أن يكتفوا بما لا يزال يتعين على عالم الخدمات غير الناجح تقديمه مثل خدم المنازل مثل العبيد لدى أصحاب الدخل المرتفع، للأسف، سيتعين عليهم تأجيرأنفسهم مقابل بضعة بنسات أو وجبة دافئة. إنها مفارقة شريرة في هذا الجدل السخيف قلبت حجة دانيال بيل التاريخية الأصلية رأساً على عقب. لإدراك معنى مفهومه عن «المجتمع ما بعد الصناعي» بشكل أفضل، قارن بيل سماته الافتراضية مع تلك الخاصة بالتشكيلات السابقة، وتوصل إلى الخصائص التالية لمجتمع ما قبل الصناعة ومجتمع بداية التصنيع:

«بسبب انخفاض الإنتاجية وارتفاع أعداد السكان، كان هناك العديد من العمالة الباحثة عن تشغيل جزئي، ممن يبحثون عادة عن عمل في الزراعة وكخدم في المنازل. كانت نسبة المهن الخدمية، بشكل أساسي في شكل خدمات شخصية في المنزل، مرتفعة للغاية. ونظراً لأن الفرد غالباً ما يهتم فقط بكسب الرزق، فإن الخدم رخيصون وهناك مجموعة واسعة **(...)** ففي إنجلترا، على سبيل المثال حتى منتصف العصر الفيكتوري، مثل خدم المنازل إلى حد بعيد أكبر فئة مهنية في المجتمع. وحتى

الأشخاص الذين لا يملكون مثل بيكي شارب والكابتن راودون كراولي في رواية ثاكيراي فانيتي فير احتفظا بالخدم **(...)**» **(بيل، المرجع نفسه).**

ربما لم يحلم بيل قط، عند كتابة هذه السطور قبل ستة وعشرين عاماً بأن النقاش حول «المجتمع ما بعد الصناعي» سوف يندثر يوماً ما لدرجة أنه سينشر بجدية العودة إلى الظروف الاجتماعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. أشارت التقارير المتعلقة بمعاملة فتيات au-pair[1] إلى الوجود المنزلي في أسر الطبقة المتوسطة في ألمانيا:

«تم إحضار دانوتا الليتوانية إلى البلاد بموجب عقد خاص وتبين أن الطفلين الذين كان من المفترض أن تعتني بهما تحولا إلى كلبين. ظلت دانوتا لمدة عام مسؤولة عن تمشية الكلاب **(...)** لا يُسمح لها بالخروج في المساء وفي عطلات نهاية الأسبوع لأن **(...)** الوالدين المضيفين **(...)** استخدما دانوتا نادلة للمائدة وطباخة **(...)** أما الروسية إيرا التي خدمت عائلة لديها طفلين في أوفنباخ، فنامت في غرفة الأطفال بين طاولة تغيير الحفاض وخزانة الملابس؛ لم تمتلك أي حيز خصوصية **(...)** وعملت جيدرا الليتوانية في خدمة عائلة في كرونبرغ بالقرب من فرانكفورت. ولأن ربة المنزل اعتقدت أن الشابة تأكل الكثير، تم تقنين الطعام. لاحظ أحد الجيران أن الفتاة تزداد نحافة وصار يطعمها **(...)** الفتيات الثلاث ماشا، فيكا وآلا من أوروبا الشرقية، اللائي أقمن واحدة تلو الأخرى مع عائلة في منطقة راين ماين، فأفدن أنه عندما يخرجن من البيت إلى الخارج كن يسمعن إنتظام نقرة في غرفتهم. كما اتضح، جاء الصوت من كاميرا يتم التحكم فيها عن بعد استخدمها المالك **(...)** (Süddeutsche Zeitung بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٩٩**).**

---

(١) إشارة إلى شباب وصبايا بين ١٨-٢٦ من العمر يذهبون إلى بلد أجنبي للعمل في خدمة عائلة لقاء الإقامة والطعام ومصروف الجيب. **(المترجم).**

«مؤخراً في نيويورك، على سبيل المثال: كان الطقس سيئاً، واتسخت الأحذية، وكان صبي تلميع الأحذية في متناول اليد. إنه سريع وودي يحول الضربات إلى بطاقات عمل أنيقة لمن يرتديها. ولا يظهر أدنى تلميح للإحراج لأنه يجعل ظهرك ملتوياً في الشارع (!). من المرجح أن يكون العميل مبتلى بالشكوك. هل هذا مقبول؟ هل يصح أن يترك المرء حذائيه لشخص آخر ليلمعهما بغض النظر على أن الشخص المعني من الملونين! قيام المرء بخدمة يتضمن دائماً تلقي خدمات. يجب تعلم هذا (...) وهذا أمر يثقل على ربات البيوت. إنهن غير معتادات التعامل مع العاملات (!) وهل يعتقدن أنهن قادرات من خلال مشاركة عاملة التنظيف احتساء كوب من القهوة إنهن متحررات من أي تفكير طبقي. ولم ذلك؟ لم لا يتم الإقرار بوجود بشر فقراء وآخرين أغنياء، ووجود أغبياء وأذكياء، ومحرومين ومترفين؟» (زومرهوف ١٩٩٧).

في الواقع، لماذا لا نعترف إن الكثير من الغباء يستحق الضرب؟ يا له من عالم من الخيال لدينا طبقة من ذوي الدخل المرتفع، محمية في أحياء فخمة تخضع لحراسة مشددة؛ تنفذ شرطة لا تعرف التسامح مدججة بالسلاح دوريات في كل مكان؛ وتزج الجماهير «الفائضة عن الحاجة» من الأشخاص الموجودين جزئياً في السجن أو في معسكر العمل ممن يرغبون بالعمل جزئياً كخدم منازل. هذا هو بالضبط ما يجب أن تبدو عليه المرحلة الأخيرة من الديمقراطية. وكل هذا فقط لأن الرأسمالية لم تعد قادرة على تشكيل قوى الإنتاج الهائلة للثورة الصناعية الثالثة في شكلها الخاص.

ولكن هذا هو بالضبط السبب في أن خطاب الخدمات برمته أثبت أنه خبيث ومخادع تماماً. لا يوجد الكثير ممن الحاصلين على رواتب أفضل يكفي لتحويل ملايين العاطلين عن العمل وأولئك الذين انضموا إلى «الموظفين» الذين يخدمونهم. بل على العكس من ذلك، فإن مالكي العبيد المحتملين هم أنفسهم اقتصادياً موتى أحياء، وعليهم من حيث المبدأ، أن يتوقعوا بشكل معقول أن

يضطروا قريباً للوصول إلى أدوات تلميع الأحذية الخاصة بهم وأن ينحدروا إلى القاع. ما أظهرته الولايات المتحدة بالفعل حول الانهيار الاجتماعي للطبقة الوسطى ينتشر الآن بسرعة في أوروبا:

«يشعر كل من تعامل مع ممثلي أطراف المجتمع أن شيئاً ما قد تغير وصرنا نجد أنفسنا فجأة في مواجهة أشخاص انتموا حتى وقت قريب إلى الطبقة الوسطى **(...)** شعر السياسيون والاقتصاديون بالقلق. الطبقة الوسطى المتأثرة الآن، فقد شكل الموظفون ذوو الأداء العالي، والمستقلون المغامرون، وكذلك العمال المهرة ذوو الأجور الجيدة، العمود الفقري للمجتمع الألماني بعد الحرب على مدى عقود **(...)** سجل علماء الاجتماع خوفاً متصاعداً من انهيارمواطني المدن. ثمة ما يبرر الخوف، كما يقول الخبراء من المعهد الألماني للأبحاث الاقتصادية، إذ إن خطر الفقر اليوم يمتد بشكل كبير إلى فئة الدخل المتوسط **(...)»** (Der Spiegel40 / 1997).

رأسمالية الكازينو: المال يخرج من العمل

في ضوء الوضع الاجتماعي والاقتصادي العالمي والانخفاض المستمر في «العمالة» المربحة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بشكل طبيعي هو المصادر التي لا يزال تراكم رأس المال يغذي نفسه منها. لأنه كلما زاد عدد العاطلين عن العمل وتم إفقار أجزاء كبيرة من البشرية، بدا رأس المال أفضل حالاً. إنها حالة طبيعية زائفة مقلقة تنتشر في خضم عمليات الانحلال الاجتماعي وتتظاهر بقوة الرأسمالية التي لم تعد موجودة منذ فترة طويلة. يمكن تبرير هذا المنظر الوردي الخارجي جزئياً بطبيعة الحال باختفاء أي حركة اجتماعية مضادة. لم تظهر بعد على الساحة تناقضات صارخة وظروف اجتماعية

في «الفاصل الزمني» بين النماذج القديمة للحركات الاجتماعية المتأصلة في النظام أو المدعومة برأسمالية الدولة / اشتراكية الدولة وانتقاد راديكالي جديد نوعياً للنظام لم يظهر بعد، تظل حتى التناقضات والظروف الاجتماعية الفاحشة «غبية» في الوقت الحاضر. وهذا يظهر نفسه فقط في عالم وهمي سخيف من

«الصواب الاقتصادي»، حيث لا يقوم سوى الطلاب النموذجيين في اقتصاد السوق بتطبيق الدروس المستفادة عن ظهر قلب، في حين يستعرض المديرون الذين يرتدون القمصان عضلاتهم في الأماكن العامة، وتُعرض «قصص النجاح» الرأسمالية ويتم ابتلاعها بأسلوب الصحافة الصفراء المعممة.

في الوقت الذي ينتشر فيه الفقر الجماعي والإرهاب ضد أولئك الذين سقطوا، فإننا نتعامل في الوقت نفسه مع التدريج السخيف في كل مكان لزمن تأسيس جديد. هذا صحيح من الناحية الاقتصادية إلى حد ما؛ لكن بالتأكيد ليس على الإطلاق بالمعنى الذي يتم تصويره رسمياً، أي بوصفه «إبداعاً تأسيسياً» إعجازياً وخلق فرص عمل. ففي هذا الصدد، بصرف النظر عن عدد قليل من الأعشاش غير المهمة فيما يتعلق بـ «سياسة سوق العمل»، فإن الأمر يتعلق بمشاهد فترة ما بعد حداثة معينة مرتبطة بهواة كومبيوتر طائشين (مصممي برمجيات ومواقع على الشبكة)، مروراً بمعرض لأمور غير مألوفة. إن ما نشرته صحيفة (الأسبوع الاقتصادي) الألمانية في عمود حول العديد من الأمثلة التأسيسية من الإدارة عن بعد لحفل موسيقي في الهواء الطلق في الصين، إلى تنسيق حفلات الزفاف الرائعة لأصحاب الدخول المرتفعة، لا يعدو أن يكون مسرحية هزلية حول رأسمالية الخدمات المرجوة. لكن الأمر يتعلق في الواقع، لكن بمعنى مختلف، بزمن تأسيس جديد في الرأسمالية المأزومة في إطار الثورة الصناعية الثالثة بعد تجميلها من الخارج وبالتحديد إظهارها على شكل نسخة جديدة من دوار شديد، تماماً كما كان الحال في الفترة التي سبقت «انهيار مرحلة التأسيس» وقبل «الجمعة السوداء».

فمنذ أوائل العقد التاسع من القرن العشرين، بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، تم تجاوز الحاجز الداخلي لتراكم رأس المال الحقيقي (الاستغلال التجاري المربح لطاقة العمل) بحقيقة أن الرأسمالية قد دخلت مرحلة «التراكم الشبح» الرأسمالي البحت. ومع ذلك، إذا كان فصل الأسواق المالية عن تراكم رأس المال في الاقتصاد الحقيقي في السنوات التي سبقت عام ١٩٢٩ تجاوز بالفعل العملية المماثلة في العقد

الثامن من حيث النطاق والمدى، فإن «رأسمالية الكازينو» الجديدة لما بعد الحداثة تتصدع الآن من خلال جميع الحدود ووتأخذ من الناحية الكمية أبعاداً جديدة تماماً. وهذا منطقي فقط لأن أبعاد الرأسمالية المالية في خلق «رأس المال الوهمي» (و«الضجيج» الحتمي الذي تبعه) هي صورة طبق الأصل عن حالة التطور الرأسمالي للقوة الإنتاجية وما يرتبط بها من رسملة الظروف الاجتماعية.

توافقت فقاعة المضاربة في مرحلة التأسيس مع حالة الثورة الصناعية الأولى، حين كانت حركة تثمين المال ما زال قائمة، على الصعيدين الوطني والدولي وكانت محدودة نسبياً في كثير من النواحي. كان الازدهار القائم على المضاربة في العقد الثالث من القرن الماضي، الذي انهار في «الجمعة السوداء» عام ١٩٢٩، جزءاً من مرحلة حضانة الثورة الصناعية الثانية، التي افترضت مسبقاً درجة أعلى من الاشتراكية الرأسمالية. هذا هو السبب في أن «التخيل» الرأسمالي المالي للاقتصاد، كبديل واضح للطفرة الفوردية الغائبة في البداية، كان له بعد أكبر مما كان عليه قبل ٦٠ عاماً وضرب بقوة أكبر على نطاق عالمي، على الرغم من الشبكات الاقتصادية الحقيقية لكن السوق العالمي انخفض بالفعل. أخيراً، كانت «رأسمالية الكازينو» في نهاية القرن العشرين نتاجاً حتمياً للثورة الصناعية الثالثة. إن «التخيل» الرأسمالي المالي لا يحدث الآن فقط في نظام عالمي رأسمالي شامل ومتزامن اقتصادياً إلى حد كبير، ولكن يجب أن يحاكي أيضاً التراكم المستمر لمخزون رأس المال الذي تضاعف بفعل طفرة النمو الفوردية.

انعكست هذه الخاصية الجديدة لأول مرة في طبيعة أزمة سوق العمل. وكان الأمر الجديد هو إن البطالة الهيكلية الجماعية شملت المستوى العالمي، وأثرت أيضاً للمرة الأولى على بلدان الأطراف بأكملها، لكنها لم تكن نتيجة لانهيار رأسمالي مالي، كما حدث بعد عام ١٩٢٩ (وإلى حد محدود للغاية بعد عام ١٨٧٣)، بل كانت نتيجة لانهيار رأسمالي مالي تراكم مسبقاً، بالتوازي مع الطفرة الزائفة لتراكم الأسهم المالية «الخيالية». بعبارة أخرى إن الفجوة بين القوى

المنتجة و«قوانين السوق» أخذت في الاتساع كما لم يحدث من قبل. فمن ناحية، خلقت الثورة الصناعية الثالثة في الشكل الرأسمالي طفرة عالمية من الفقر الجماعي الهائل، ومن ناحية أخرى، ازدادت إمكانات الإنتاج إلى حد غير مسبوق. والنتيجة هي بالمقابل «طاقة زائدة» عالمية ضخمة في الاقتصاد الحقيقي. تزايدت المنافسة العنيفة وموجات الإفلاس؛ وانخفضت ربحية الاستثمارات الحقيقية الإضافية فيما يتعلق بحجم رأس المال النقدي المتراكم بالفعل، لأنه تم بالفعل بناء قدر كبير جداً من السعة وفقاً للمعايير الرأسمالية. وحتى لا ينهار النظام العالمي بأكمله، يجب على «التخيل» الرأسمالي المالي أن يحرك كتلة أكبر بما لا يقاس من «رأس المال الوهمي» مقارنة بفقاعتي المضاربة السابقتين على غرار الزيادة الأكبر في الإنتاجية من خلال الإلكترونيات الدقيقة. إن البطالة الجماعية الهيكلية والفقر الجماعي الواضح الآن هو مؤشر على المدى الرائع الذي تم فيه تضخيم «رأس المال الوهمي» من خلال استمراره دون رادع لمحاكاة عملية التراكم.

المشكلة التي ظهرت إلى العلن مع الثورة الصناعية الثالثة هي الهوية الداخلية التي ظلت مخفية حتى الآن «لرأس المال» و«العمل». في منظور النظام الجوهري المختصر اجتماعياً، لكن نُظر إلى هذا بوصفه فقط تضارباً ظاهرياً بين المصالح المتعارضة للفئات الاجتماعية، لكنه لم يُعد هويتها الاقتصادية بوصفها شكل وجوهر عملية توليد القيمة. وطالما ظلت صراعات مصالح الطبقة العاملة «المُدجنة» لحظة تاريخية عابرة في إطار متابعة تطوير النظام، وتم إضفاء طابع إيديولوجي فوق تاريخي على «العمل المجرد» بوصفه ضمن الشرط البشري، سيتولد انطباع إن العمل ينبثق من رأس المال وقادر على العمل لحسابه الخاص؛ وكان هذا هو الوهم التأسيسي لماركسية الحركة العمالية ولنظام رأسمالية الدولة الهادف إلى اللحاق بركب التحديث. والآن، مع وصولنا إلى الحدود التاريخية للتطور الرأسمالي، حيث حل الشلل بصراع المصالح داخل النظام، بدا أنه بدلاً من عملية محاكاة تطور رأس المال المالي الذي لا مثيل له، يمكن لرأس المال أن يتابع تراكمه لخدمة نفسه إلى حد بعيد، وهذا لا يعدو أن يكون وهماً بائساً.

سيصبح المال، بدوره، جنباً إلى جنب مع جماهير الناس «الفائضين عن الحاجة» «عاطلاً عن العمل» ومن ثم «سيتم انتزاع جوهره». هذا ليس شيئاً جديداً بقدر جدة اقتصاد الحرب في القرن العشرين و«المعجزة الاقتصادية» لفترة ما بعد الحرب (على الأقل في امتدادها ومبالغتها)، إذ لم يكن من الوارد تحقيقهما فقط من خلال التمويل الائتماني التوسعي المستمر، أي من خلال «التوقع النقدي» لخلق قيمة «مستقبلية» ودخل مستقبلي. يعكس هذا تناقض الرأسمالية الذاتي المنطقي المزدوج المتصاعد تاريخياً أي، أنه لا بد أولاً، من الاضطرار إلى تكديس «كمية العمل» المجرد بشكل دائم في شكل نقود كغاية في حد ذاته، بينما في الوقت نفسه يتم خلق «عمل» لا لزوم له. وثانياً، ومع تنامي التنشئة الاجتماعية، نواجه ضرورة توليد أعمال رأسمالية «غير منتجة» أو «تكاليف عامة» لاقتصاد السوق، تميل إلى تجاوز فائض القيمة المنتجة ولا يمكن دعمها بأي حال من الأحوال من الدخل الحالي.

تشير لحظتا التناقض إلى أن كلاً من القوى المنتجة ودرجة التنشئة الاجتماعية تقودان إلى تراجع القدرة على حظرهما في شكل نقود؛ ومن ثم، كان على كليهما التعبير عن نفسه بوصفه أزمات مالية بعد مرحلة معينة من التطور. وطالما أن نظام كرة الثلج الصناعي لم يستنفد نفسه بعد، فقد ظهر التناقض الذاتي الأول في «التأخيرات» الانكماشية والانقطاعات الهيكلية في التنمية الصناعية، في حين تميز التناقض الذاتي الثاني قبل كل شيء بالأزمات التضخمية للحرب واقتصادات الدولة. وفي كلتا الحالتين أدت الثورة الصناعية الثالثة إلى توقف الحركة التي أججت التناقض. تقدم استبدال العمل البشري أخيراً حتى الآن بحيث إن المنتجات الصناعية لا تمثل سوى «العمل» بجرعات المعالجة المثلية[1]، ومن ثم أصبحت في الواقع «عديمة القيمة» بمعنى الاقتصاد الرأسمالي.

---

(١) «هوميوباثي» يونانية الجذر، ومعناها «المعاناة المماثلة» وتفيد أيضاً المعالجة بالمثل، أو المثلية، أو العلاج التجانسي أو المثلي، وهو علم طبي بديل يعمل على «قانون المتشابهات»، أي معالجة عارض صحي ما من خلال التداوي بمادة طبيعية، بتركيز ضعيف، تولد عارضاً مماثلاً. (المترجم).

ليست المنتجات من وجة النظر الرأسمالية مقداراً من السلع الاستهلاكية، بل تمثيلاً لكمية «العمل» المجرد (ممثلة في شكل نقود)، يجب أن تتزايد باستمرار؛ هذه هي بالضبط نهاية عملية توليد القيمة في حد نفسها. لذلك لا يكفي أن كميات كبيرة من قوة العمل البشري لا تزال تُستخدم في الإنتاج، حتى الآن أكثر بكثير مما كانت عليه في عامي ١٨٧٣ و١٩٢٩. لأن عملية التراكم، وتراكم العمل، ومن ثم كميات المال، يجب أن تستمر دائماً من المستوى الذي تم الوصول إليه بالفعل. لم يعد بالإمكان فعل ذلك لأن الثورة الإلكترونية الدقيقة تعمل بشكل دائم على ترشيد «العمل» المجرد أكثر مما يتم امتصاصه من خلال التوسع في الإنتاج. والوضع مشابه فيما يتعلق بالمنتجات، إذ لا يكفي أن يتم تصنيعها بكميات كبيرة و(على مستوى المواد) حتى بأعداد متزايدة، لأن قيمة كل منتج فردي انخفضت من خلال الترشيد والأتمتة مقارنة مع ما يمكن للإنتاج القابل للتسويق عند التوسع، فإن زيادة إنتاج المنتج لم تعد تولد أي تراكم حقيقي لرأس المال لكي تكون قادرة على تمثيل توسع الكتلة الحقيقية للقيمة على الإطلاق، يجب الآن زيادة الإنتاج إلى حد هائل هو بالفعل مستحيل ماديا تماماً؛ بصرف النظر تماماً عن حقيقة أنه (كجانب سلبي للعملية نفسها) لا يمكن تعبئة الطلب ولا القوة الشرائية في هذا البعد.

في الوقت نفسه، نما مجمع البنية التحتية من جميع جوانبه بهذه الطريقة إلى حد أنه حتى مع إنشاء قيمة حقيقية ممتدة بالفعل، التي أصبحت بدورها خادعة، لم يعد من الممكن تمثيلها كقيمة مشتقة، أي لم يعد من الممكن «تمويلها» بالقيمة الحقيقية. بشكل عام، هذا يعني أن إعادة إنتاج المجتمع في الشكل الرأسمالي لم يعد يظهر بشكل مؤقت فقط كتخيل مالي - رأسمالي، بل أصبح ممكناً فقط كعملية محاكاة نقدية. فمع تمديد الفورة الفوردية بحيث تجاوزت حدودها الحقيقية، بدأ الأمر بالتمويل الحكومي بالعجز الذي حمل عبء هذه المحاكاة. وحين انهار الضبط الكينيزي تحت وطأة أزمة التضخم الجديدة، كان لا مناص من تغيير الخيول والعربة منطلقة في العقد التاسع من القرن العشرين بعد أن صار من غير الممكن المضي في المحاكاة المالية عن طريق الحكومة، فحل محله وتعزز شكل

الوسيط الخاص من خلال ترقب الحصول على عمل مستقبلي وعلى دخل مالي مستقبلي عبر القروض. وقد أشار رالف دارين دورف[1] بشكل تضمن حيرة إلى الطابع المفلطح للاقتصاد:

«الاجتهاد والاقتصاد وعدم الاستهلاك والانضباط؛ هذه هي الكلمات المألوفة لبرجوازية العالم **(...)** لا يمكنك إنفاق ما ليس لديك ولا يوجد ربح بلا ألم. هل هي عبارات تندرج ضمن أقوال التقية التي تحيط بهذا العالم؟ بالمناسبة، كان عالم المعجزة الاقتصادية بعد الحرب ما زال قائماً وكان هذا صحيحاً من الناحية الفنية والاقتصادية. لطالما ارتفعت الإنتاجية بوتيرة أسرع من ارتفاع الأجور الحقيقية. نما الاقتصاد لأن ما يضعه الناس فيه في العمل ورأس المال كان دائماً متقدماً بخطوات قليلة عما حصلوا عليه في الأجور والأرباح. لقد كانت «خطوات كبيرة جداً.» لم يحدث من قبل في التاريخ تحقيق مثل هذا النمو المرتفع المستدام في الاقتصاد الوطني **(...)** ربما كان ذلك بداية الهلاك. لأنه في العقد السابع من القرن الماضي، اصطدمت رغبات المستهلكين بإمكانيات الإنتاج. ربما كانت العلامة المشتركة الأولى هي بروز الاستئجار بدلاً من الشراء **(...)** نمت المؤسسات باتباع هذا السلوك الجديد. لا توجد بنوك أقساط فقط، ولكن جميع البنوك وبنوك التوفير تكيفت مع السلوك الجديد **(...)** على أي حال، أصبحت فواتير المستقبل أكثر فأكثر من صفقة مربحة، فإذا كنت لا تستطيع إعطاء ضمان لعقد ادخار لشراء المنزل، فإنك تبرم تأميناً على الحياة. ثم يتم إعادة التأمين على التأمين، وهكذا. ما هو حق للفرد هو حق للشركات وللعامة **(...)** حدث تغيير هائل مباشرة أمام أعيننا في العقدين الماضيين حيث إنتقلنا من رأسمالية الادخار إلى رأسمالية الضخ. وبينما كان العمل والإنتاجية المتزايدة، أي

---

(١) Ralf Dahrendorf ١٩٢٩-٢٠١٩: عالم اجتماع بريطاني ألماني، وكان والده نائباً عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي في الرايشستاغ زمن صعود النازية. وعلى عكس والده تحمس الفتى للنازية وبعد التأهيل الجامعي انضم إلى الحزب الليبرالي الألماني في عام ١٩٦٧. نجح في دخول البوندستاغ عام ١٩٦٩، وشغل عدة مناصب حكومية بالإضافة إلى مناصب في الاتحاد الأوروبي. **(المترجم).**

فائض الأداء، محرك التنمية الاقتصادية لفترة طويلة، أصبح اليوم الاستهلاك والمديونية المتزايدة، أي فائض من المتعة. لا يوجد ادخار بل اقتراض يحافظ على استمرار الاقتصاد **(...)** أليس الإصرار كله على العمل الجاد والادخار عبثياً مثل الدعم الذهبي للعملة؟ **(...)** في الواقع، فإن التحذيرات العرضية حول القيم الأصلية لمجتمعات النمو الحديثة لها شيء من الطراز القديم، وحتى شيء سخيف **(...)** لأن مثل هذه التحذيرات لا ترى أنه في اللحظة التي يتوقف فيها تحمل الديون، لن يقتصر الأمرعلى انتهاء الفوائد الاجتماعية وحدها، بل إلى إنهيار العملية الاقتصادية بأكملها؟ لا يمكن أن يعني «ارتفاع» في رأسمالية الضخ إلا أنه يتم اقتراض المزيد، ويتم شراء المزيد مقدماً. هذا هو التناقض الثقافي «للرأسمالية» **(**وفق دانيال بيل**)**، فهي كنظام اقتصادي قائم على القيم التي يجب أن يؤدي تطبيقها اليوم إلى انهيارها**...** ومع ذلك، هناك شك في أن الرأسمالية قادرة دائماً على متابعة الضخ على هذا النحو بشكل يخرج عن السيطرة **(...)** ففي أحد الجوانب المهمة، فإن الاقتصاد الذي يحركه الاستهلاك هو اقتصاد يوحي إنه يخلق قيمة باستمرار، في حين أن حقيقته محاطة بعلامات استفهام **(...)** لا يوجد سوى خط رفيع واحد بين الازدهار والإفلاس **(...)** هذه نقطة ضعف في اقتصاد كما لو كان قائماً على المقامرة بالمستقبل**(...)** عليك عدم التوقف للانتظار، وإلا ضاع كل شيء. والمستقبل هو فقط الوقت الذي يدفع فيه المرء من أجل الاستمتاع بالأمس واليوم السابق **(...)** لا يوجد دافع لتشكيل المستقبل، لأن كل ما يمكن أن يجلب السعادة له قد حدث بالفعل. المستقبل هو عبء لا أكثر.» **(**داريندورف ١٩٨٤**)**.

هذا لا يعني إلا انسداد أفق مستقبل الرأسمالية بشكل كامل لكن بالطبع، لم يستخلص داريندورف هذا الاستنتاج. يلاحظ المرء كيف يود فعلاً أن يستحضر القيم البروتستانتية القديمة للتراكم الحقيقي ضد «رأسمالية ضخ المال» الناشئة المشكوك فيها وضد «اقتصادها المتجدد». قبل ذلك بعام أطلق هو نفسه تلك الحجة الغريبة حول التنافس بين تخفيض قيمة العملة والتقدم التقني والأجور، التي تردد صداها هنا مرة أخرى كتذكير حزين بفترة المعجزة الاقتصادية، حينما

«ارتفعت الإنتاجية أسرع من ارتفاع الأجور الحقيقية». لكن هذا ليس معيار «الجدية» الرأسمالية. لأنه في الخمسة عشر عاماً التي انقضت منذ ١٩٨٤ حين عبر دارينـدوف عن هذا الرأي نمت الإنتاجية بفضل المنجزات الميكرو - إلكترونية، في حين تراجع الدخل الحقيقي في كل أرجاء العالم بشكل لم يسبق له مثيل. وعليه كان من المفترض أن تقود حجة دارينـدوف إلى تطوير استثمار حقيقي يتضمن تشغيل كامل ومعجزة اقتصادية جديدة لكن ما حصل كان نقيضاً مطلقاً لأن إنتاجية قطاع الميكروإليكتروني خدعت الأسواق وتجاوزت آلية العرض التي تكلم عنها جان باتيست ساي.

أدى الانخفاض السريع لحصة الأجور في «الدخل القومي» تحت ضغط البطالة الجماعية الهيكلية إلى زيادة الأرباح باستمرار، ولكن لم يترافق ذلك بإعادة استثمار حقيقي أعلى في رأس المال المادي الإضافي و«الوظائف»، على الرغم من أن هذا الوهم (لا يزال العقيدة الرسمية «للاقتصاد» على جانب العرض) ورددده السياسيون من جميع الأحزاب الداعمة للدولة، دون الإشارة إلى الإخفاقات المستمرة، وأُتخذ مبرراً لإفساد الشركات الرأسمالية بإجراءات إعادة التوزيع الاقتصادي من جانب العرض «من الأسفل إلى الأعلى». ومع ذلك، تجد الشركات والبنوك التي نجت في خضم المنافسة المتزايدة باستمرار على القوة الشرائية الحقيقية المتضائلة، فرصاً استثمارية مربحة أقل وأقل في الاقتصاد الحقيقي في ضوء «القدرات الزائدة» العالمية.

ماذا تفعل بأكوام المال عندما (لا تزال) الأرباح تتزايد بفضل انخفاض الأجور الحقيقية والدولة أيضا تملأ جيوب الشركات بتكتم؟ إنها «الأموال الساخنة» التي يجب ألا تكمن فقط، بل يجب أن يستمر استخدامها وفقاً للهدف الرأسمالي في حد ذاته. على الرغم من أنه في مثل هذه الأوقات من التفكك الاجتماعي، يزداد استهلاك الرفاهية بالتوازي مع الفقر الجماعي، إلا أن أصحاب الدخول الأعلى والعشرة بالمئة في قمة الهرم لا يستطيعون شراء الكثير من

سيارات بورش كابريوليه وساعات رولكس واليخوت وغيرها من هراء التصوير الذاتي باهظ الثمن كما هو ضروري لجعل الحقيقة تستوعب رأس المال الذي لم يعد من الممكن استثماره بشكل مربح. أين تذهب الأموال؟ حسناً، أولاً في المقام الأول يتم منح الأموال للدول والشركات والمستهلكين من القطاع الخاص. لم يكن هذا ممكناً على هذا النطاق سواء في الفترة التي سبقت عام ١٨٧٣ أو عام ١٩٢٩. بادئ ذي بدء، كان النظام النقدي أكثر تعقيداً في ذلك الوقت، ولم يكن هناك نظام حجز إلكتروني ولم يكن هناك شبكات وطنية ودولية للمؤسسات المالية كما هو الحال اليوم. ثانياً، مع ذلك، كان التعامل مع جميع «الموضوعات الاقتصادية» أكثر تردداً وحذراً عندما تعلق الأمر بالحصول على قروض. جلبت اقتصادات الحرب في القرن العشرين، والعقيدة الكينزية، والازدهار الفوردي بعد عام ١٩٥٠، حظراً في هذا الصدد. ومع زيادة السرعة، اندفع تراكم رأس المال، إن جاز التعبير، إلى الأمام في شكل ائتمانات لصالح الحكومة وشركات ومستهلكين متناميين باستمرار.

وفي حين انتشر عبر العالم أعداد هائلة من المتعهدين الرابحين مع كميات لا حدود لها من رؤوس الأموال السائلة وجرفوا المال من نظام الائتمان، تراكمت الديون على عدد مماثل من المتعهدين الفاشلين بشكل ترافق بتوازن كفتي الميزان. برزت في الولايات المتحدة في العقد الثالث من القرن العشرين مع انتهاء الفورة الفوردية بشكل بائس ظاهرة القروض المخصصة للمستهلكين ثم تعممت في أعقاب الحرب العالمية الثانية في كل البلدان الرأسمالية الرئيسية (وجزئياً في بلدان الأطراف) مع انفجار حالة لم يحسب لها حساب من البطالة الجماهيرية الهيكلية. كان خلق المال عن طريق الحكومة فريداً في حد ذاته وأُجبر على التراجع تحت ضغط انتكاسات التضخم والثورة الميكروإلكترونية التي شهدها الاقتصاد المحلي وبدأ عصر لم ينته من التخفيضات الاجتماعية وبرامج التوفير. ولهذا كان على البلدان الخاسرة على مستوى السوق العالمية التصرف مثل المتعهدين الخاسرين ومثل العامل بأجر الذي انخفض دخله الحقيقي من الاعتماد على ديون خارجية

لتجنب الغرق. وقامت المصارف الدولية ونظام الائتمان التي تربعت فوق كمية هائلة من الأموال السائلة بفرض القروض على بلدان الأطراف.

وكانت النتيجة «أزمة الديون» العامة في العقد التاسع من القرن العشرين، التي لم تتوقف حتى يومنا هذا. ففي تتابع وثيق غير مسبوق، انهارت الشركات تحت عبء ديونها أو (ولا سيما في حالة الشركات الكبيرة) كان لا بد من إنقاذها من خلال برامج الطوارئ والإنقاذ من البنوك الدائنة أو الدولة (في الوقت الحالي) مثل بنك الادخار بأكمله نظام في الولايات المتحدة الأمريكية ومصرف كريدي ليونه الفرنسي، وشركة فرانكفورت للمعادن وصولاً إلى مجموعة داهيو الكورية الجنوبية. وتراكمت في جميع أنحاء العالم، كتلة لا يمكن تصورها من قروض الشركات التي تبخرت على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. كان ذلك بمثابة قنبلة موقوتة يجب نزع فتيلها بمعدل أسرع من أي وقت مضى ومن خلال زيادة كميات السيولة من المؤسسات الوطنية والدولية، دون التمكن من إيقافها. لم يختلف الوضع عن الائتمان الاستهلاكي، حيث كان حجمه في الولايات المتحدة الأمريكية، بطلة العالم في هذا المجال، في العقد الأخير من القرن الماضي مع الكتلة الكاملة للديون الوطنية المتراكمة. كان جزء كبير من هذه القروض متعثراً تماماً كما هو الحال مع الشركات، حيث تبخرت الأموال. انطبق الأمر نفسه على بقية العالم، ولم تنجُ ألمانيا. من المنطقي فقط، من حيث المبدأ، أن الأمور لا يمكن أن تسير على ما يرام، إذا انخفضت المداخيل الحقيقية من ناحية أولى وسعى المزيد والمزيد من الناس فقط إلى وظائف رخيصة وغير آمنة بدوام جزئي، بينما تم من ناحية أخرى، الحفاظ على المستوى المعتاد من الاستهلاك من خلال سلاسل الائتمان. فبعد فترة حضانة من الحياة الطبيعية الظاهرة، يمكن أن تُغلق مصيدة الديون حتى بالنسبة للعمال بأجر الذين ما زالوا «موظفين»؛ مع حجز الأجور بلا رحمة، ويتحول الاستهلاك المستمر على أساس المضاربة لتغطية نفقات التلفزيون مدفوع الأجر، والهواتف المحمولة، والسياحة، والسيارات الجديدة، وما إلى ذلك وصولاً إلى أوقات حقيقية من الجوع، لأنه لم يتبق شيء

تقريباً للعيش فيه. يوجد اليوم حشود من الشباب يتجولون في الدول الغربية ممن أصبحوا، بعد فترة وجيزة من «بدء حياتهم المهنية»، مدينين لسنوات وعقود قادمة. ومع الانهيار المحتمل المتزايد لتعويض البطالة، ينهار بيت بطاقات الائتمان الاستهلاكي الهش إلى الأبد. ففي عام ١٩٩٨، ففي جمهورية ألمانيا الاتحادية وحدها، تعرض ١,٢٦ مليون فرد لتدابير قسرية بسبب المديونية المفرطة.

إنها في الأساس نفس الآلية التي دفعت دول الأطراف إلى الوقوع في فخ الديون الخارجية. بعد أن أخذت القروض، وأنفقها الشباب المدمنون على الاستهلاك في مشاريع مظاهر الهيبة، ومضاربات البونزي، والاستهلاك العسكري وإطعام النخب الفاسدة وما إلى ذلك، فوقعت بدورها في في فخ الديون. تعثرت المكسيك للمرة الأولى في أوائل العقد التاسع من القرن الماضي وللمرة الثانية في أواخر عام ١٩٩٤. وفي كلتا الحالتين، كان على صندوق النقد الدولي (IMF) واتحادات الدائنين الدولية التعامل مع «حزم انقاذ ضخمة» بعشرات المليارات. وكذلك البرازيل ودول أمريكا اللاتينية الأخرى، وفي الوقت نفسه، حتى بلدان جنوب شرق آسيا التي أُشيد بها سابقاً بوصفها «دول النمور» دخلت حالة مرضية تحت ضغط أزمة الديون. اعتمدت روسيا الآن فقط على تنقيط أموال الإنقاذ الدورية. وارتفعت القنبلة الموقوتة للديون الخارجية في بلدان الأطراف الخاسرة إلى مستوى قياسي بلغ عدة تريليونات من الدولارات. هناك القليل من الإدراج الدقيق والعلني حقاً كما هو الحال بالنسبة لمديونية الشركات والمستهلكين من القطاع الخاص؛ وهي فقط غيض من فيض مرئي. ومن المرجح الآن أن تتجاوز أشكال الديون الثلاثة مجتمعة إجمالي الناتج الاجتماعي العالمي.

«رغم كل إعادة هيكلة الديون والتحويلات والحيل المحاسبية العامة كان لابد لأزمة الديون من أن تنتهي منذ فترة طويلة بإنهيار النظام المالي الدولي المنهك. إن توقع خلق القيمة في المستقبل من خلال جبال الديون الهائلة لا يتبعه سوى مقدار هزيل نسبياً من خلق القيمة الحقيقية. ولكن على أساس أزمة الديون

العالمية التي تراكمت بالفعل، فإن طفرة المضاربة الفعلية في أسواق الأسهم بدأت فقط في منتصف العقد التاسع من القرن العشرين. اتصف هذا بشيء من الحداثة مقارنة بالعقدين الثامن والثالث من القرن الماضي. تماماً مثل البطالة الجماعية الهيكلية المتزايدة، فإن أزمة الديون، التي بُذلت جهود لإخفائها ليست نتيجة فورة مضاربات تعرضت للتصدع، بل عارض مرافق ظهر قبلوقت طويل من الانهيار مثل مؤشر إضافي للبعد النوعي الجديد لعملية خلق المال بشكل وهمي في إطار الثورة الصناعية الثالثة. صار بالإمكان إبعاد أزمة الديون العامة وتبريرها إنها نتيجة تراكبها مع انفجار أضخم فقاعة مضاربة في سوق الأسهم. هذه هي المرحلة الثانية من الأزمة التي بدأت منذ أواسط العقد التاسع من القرن العشرين وما زالت مستمرة حتى الآن.

في جميع فقاعات المضاربة السابقة، وهي الفقاعات الوهمية التي لم يعد بإمكان الاقتصاد الحقيقي أن يمسك بها انفجرت الزيادة في القيمة في فترة تراوحت بين نحو ثلاثة وخمسة أعوام. هكذا كان الحال مع فقاعة الثورة الصناعية الأولى في عام ١٨٧٣، وكذلك كان الحال مع فقاعة الثورة الصناعية الثانية في عام ١٩٢٩. ومع ذلك، منذ عام ١٩٨٢ أو ١٩٨٤ تقريباً (اعتماداً على البلد ومؤشر الأسهم) حتى يومنا هذا، أي على مدار فترة من ١٥ إلى ١٧ عاماً، امتد انفجار فقاعة الثورة الصناعية الثالثة، ولم تردعها، على ما يبدو، الانهيارات المؤقتة لسوق الأسهم مثل تلك التي حدثت في عام ١٩٨٧، وبعد ذلك سارت الأمور وكأن شيئاً لم يكن. يتحدث الاقتصاديون المرتبكون بالفعل عن «اقتصاد جديد» مزعوم يقال إن القوانين الاقتصادية السابقة للرأسمالية لم تعد سارية فيه. وادعت جيسيكا ماثيوز، رئيسة مؤسسة كارنيجي للأبحاث في الولايات المتحدة، ببساطة أن الثورة الصناعية كانت تافهة مقارنة بهذا التحدي» (دير شبيغل ١٢ / ١٩٩٩).

إنها في الواقع مسألة فصل الأسواق المالية، التي يحاول نمط الإنتاج الرأسمالي من خلالها التستر على الانهيار الاقتصادي الحقيقي لنظام كرة الثلج الصناعي من

خلال عملية افتراضية داخلية. أصبح هذا الفصل غير المسبوق لرأس المال النقدي الوهمي عن التراكم الحقيقي ممكناً بفضل حدث شبه منسي وقع في ١٥ آب ١٩٧١، إذ أعلن في ذلك الوقت، الرئيس الأمريكي نيكسون أن الولايات المتحدة لن يكون لديها احتياطيات بالدولار من البنوك المركزية الأجنبية يمكن استبداله بسعر ٣٥ دولاراً لأونصة الذهب. مع قابلية الدولار للتحويل إلى الذهب، تم ربط النظام النقدي العالمي أخيراً بغطاء ذي قيمة. لكن بعد انتهاء معيار الذهب في اقتصادات الحرب والأزمة العالمية في فترة ما بين الحربين، ظل الالتزام باسترداد الدولار بالذهب علامة على تفوق الولايات المتحدة قائماً، لكن تم تقويض هذا بسبب التضخم المتزايد بسرعة بعد ربع قرن جيد وبهدف منع الانخفاض المتوقع في قيمة الدولار، أصبح الأمر أكثر أهمية. تبادلت البنوك مطالباتها بالذهب، بحيث ذاب السهم في فورت نوكس مثل الثلج في الشمس. وبحلول عام ١٩٧٣، بعد عامين من إجراء نيكسون الطارئ، كان نظام سعر الصرف الثابت في نهايته. منذ ذلك الحين، ومع ذلك، لم نتعامل فقط مع نظام غير مستقر لأسعار الصرف العائمة بحرية، ولكن إلى جانب إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، تم أيضا إبعاد آخر ضمانة جوهرية للنظام المالي العالمي.

لهذا السبب، وبعد انقضاءعقد من الزمن، صار من الوارد أن يبدأ هذا الإقلاع الرائع في أسعار الأسهم، الذي يجب التعبير عن كتلته الوهمية بالمال (لم تعد الآن «مغطاة» بشكل غير مباشر). يبدو أن الروح المالية للرأسمالية، المجردة من أي شكل مادي، توسع جسدها الشبحي الأثيري إلى ما لا نهاية. ومع ذلك، فإن البشائر النيوليبرالية لـ «الاقتصاد الجديد» أخذت طابعاً افتراضياً محاكياً لهذه الزيادات في القيمة على محمل الجد والقيمة الاسمية، حيث يمكنها مع ذلك أن تشير إلى «نهاية التضخم» المتزامنة. ومع استيلاء النيوليبراليين على السلطة، انخفضت معدلات التضخم بشكل كبير في غضون بضع سنوات، وتم اعتبار ذلك دليلاً على تفوق عقيدة ميلتون فريدمان. ففي الولايات المتحدة، انخفض معدل التضخم السنوي من ١٣,٥% (١٩٨٠) إلى ١,٩% (١٩٨٦)، وفي ألمانيا

من ٦,٣% (١٩٨١) إلى -٠,١% (١٩٨٦)، وفي بريطانيا العظمى من ١٨,٠% (١٩٨٠) إلى ٣,٤ في المئة (١٩٨٦). انطبق الأمر نفسه على جميع البلدان الصناعية الأخرى وانطبق في الوقت نفسه أيضاً على أجزاء من بلدان الأطراف. ففي العقد الأخير من القرن العشرين، ظل التضخم عند مستوى ٠-٢%. فقط في بعض مناطق الانهيار وحدث ارتفاع من حين لآخر، ولكن في الغالب لم يعد مع ضغوط التضخم المفرط القديمة.

تم إطفاء البركان! وجرى ترويض الوحش! كانت المعركة تستحق العناء! احتفل الاقتصاديون والسياسيون وصحافة الأعمال بهذه الشعارات المنمقة والرائعة باسم «موت التضخم» (Sauga 1997). هناك شيء صبياني في صرخة الانتصار هذه، لأنها تقمع حقيقة واضحة للغاية بجهل محرج تقريباً، إذ لم يتم إيقاف خلق المال بشكل غير منتظم، بل انتقل الأمر من الدولة إلى الأسواق المالية وفقاعة الزيادات الوهمية في قيمة رأس المال وبالتحديد، كان مثل صدمة كهربائية. تزامنت بداية الانتصار النيوليبرالي وانتهاء التضخم مع اندلاع أزمة الديون وإقلاع سوق الأسهم. وتم معاقبة عملية خلق المال من قبل الحكومة بشكل غير نظامي من خلال التضخم، لأنها بدت على شكل طلب غير نظامي وكان هذا شكل تداعيات تضخم الثروة على سوق الأسهم كما أن الصدمة الإنكماشية تحررت من خلال الانهيار وتلاشي قيمة الكتل المالية الفعلية المرتبطة برأس المال المالي.

إن نهاية التضخم المشهودة و«طفرة الألفية» الأكثر شهرة في أسواق الأسهم هي دليل مباشر على أن عقيدة فريدمان التي تمارس في جميع أنحاء العالم تحولت من الشكل التضخمي إلى أزمة انكماش، لأن صمام الأمان المتمثل بقابلية التحويل بين الدولار والذهب أزيل قبل ذلك بوقت طويل في حين أزال الصمام النيوليبرالي المتمثل في «تحرير» الأسواق المالية من القيود الموانع الأخيرة، ويمكن للفقاعة أن تقوم بهذا بحجم كبير بشكل لا يصدق ومضخم لمثل هذا الوقت الطويل. ومن ثم يجب الاحتفال بالانفجار الذي يمكن أن يحدث في أي وقت كان. ويمكن معرفة

الأبعاد الفلكية التي بلغتها عملية انفصال رأس المال المالي في عقد ونصف من السنين من انفجار الفقاعة من خلال متابعة بورصة العملات الصعبة:

«(في) السنوات العشر الماضية من التحرير الجامح، كانت هناك قفزة نوعية في المعاملات المالية. ففي نيسان ١٩٩٥، تم تحويل ١٥٧٢ مليار $ في إطار تبادل العملات (...) مع تجارة عالمية سنوية (١٩٩٦) بقيمة ٥١١٣ مليار $ أمريكي ومراعاة متوسط المطالبات الخارجية، ومع الالتزامات المصرفية التي بلغت نحو ٩ تريليون $ أمريكي (في نهاية عام ١٩٩٦)، من السهل تقدير نسبة دوران البورصة اليومية التي تعلقت بتسوية المعاملات الحقيقية. فمع ٢٥٠ يوم تداول في السنة، تم تحويل نحو ٥٦ مليار $ للمعاملات «الحقيقية»، وهو ما يمثل نحو ٤ في المئة من تحويلات العملات الأجنبية. من الواضح أن النسبة المتبقية البالغة ٩٦ في المئة استخدم للمضاربة قصيرة الأجل (...)» (Altvater)

أما فيما يتعلق بأسواق الأوراق المالية، فيمكن لمؤشر داو جونز الشهير لبورصة نيويورك، التي أصبحت الآن المركز العالمي لرأسمالية الكازينو، أن يعطي فكرة عن أن إنشاء رأس مال وهمي قد ابتعد بالفعل سنوات ضوئية عن واقع الأعمال التجارية. فبعد تأسيسه في عام ١٩٠٠، استغرق مؤشر داو أكثر من ستة عقود قبل إن يلامس لفترة وجيزة العلامة السحرية البالغة ١٠٠٠ نقطة في عام ١٩٦٦، في ذروة الطفرة الفوردية. كانت هناك حاجة إلى ١٦ عاماً أخرى قبل تجاوز هذه العلامة في عام ١٩٨٢ - في الوقت المناسب تماماً لبداية عصر المضاربة النيوليبرالية. ما حدث منذ ذلك الحين يوضح البعد السخيف لخلق القيمة الوهمية ففي عام ١٩٩٥ كان مؤشر داون بالفعل عند ٤٠٠٠ نقطة، وبلغ في عام ١٩٩٦ معدل ٦٠٠٠، ووصل في شباط ١٩٩٧ إلى ٧٠٠٠ نقطة، وفي تموز ١٩٩٧ وصل إلى ٨٠٠٠، وتوقف في عام ١٩٩٨ عند ٩٠٠٠ نقطة والآن ونحن في منتصف ١٩٩٩ نجدأنه بلغ ١١٠٠٠ نقطة. يمكن العثور على «قفزة نوعية» مماثلة في كل مكان تقريباً في العالم، وإن لم تكن على نفس النطاق.

يجب على المرء أن يكون مدركاً لما يعنيه ذلك: فعلى الرغم من النمو الحقيقي في كتلة القيمة أصبح ارتفاع مستوى الطفرة الفوردية، والمخزون الرأسمالي المتراكم وما تلاه من انفجار إلكتروني دقيق للإنتاجية أكثر صعوبة وأصبح الآن مستحيلاً بشكل مطلق، فقد استطاع سوق الأوراق المالية في ١٧ عاماً فقط «الاستفادة» من «التوقعات المستقبلية» بحجم تجاوز حجم رسملة البورصة في ٨٢ سنة من القرن العشرين بأكثر من عشرة أضعاف! وعلى الرغم من أن التوقعات المستقبلية الحقيقية على «الموجة الطويلة» لإنتاج رأسمالي صناعي جديد لم تلعب دوراً منذ سنوات، إلا أن التوقعات المستقبلية لطفرة الخدمات لا يتم إلا تعذيبها والتحدث عنها بطريقة خبيثة بقدر ما لا أساس لها من الصحة من الناحية الاقتصادية، ولم يعد من أحد يشكك في أساس «التوقع المستقبلي» الفارغ تماماً، بل «تم استخلاصه» في أبعاد أكثر عبثية من أي وقت مضى. من الصعب أن نتخيل ليس فقط أن رسملة سوق الأوراق المالية حولت القرن الحادي والعشرين بأكمله إلى ثروة وهمية حالية، ولكنها توقعت أيضاً مستقبلاً يفوق الخيال لكن لن يأتي قط كإنتاج حقيقي للقيمة. تجاوزالمستقبل بالفعل حد لم يستطع رالف دارندورف تخيله حتى في أعنف كوابيسه عام ١٩٨٤. لم يعد هذا المستقبل الرأسمالي «عبئاً»، لأن مثل هذا «العبء» لا يمكن حتى «التخلص منه» بواسطة بشرية تتكاثر في عوالم عديدة؛ هذا المستقبل هو صفر، لا شيء، فضاء لم يعد من الممكن العيش في حال استمر تطبيق المعايير والفئات الرأسمالية.

إن الثروة المالية التي تمت محاكاتها لمصلحة مستقبل تم استنزافه صارت هي حامل الحاضر الرأسمالي الذي لا يمتلك أرضية، كما إن أزمة القروض التي بدأت بشكل جلي، أطبقت على الدول وعلى الشركات وعلى المستهلكين ضمن نطاق الحالة الرأسمالية العادية الذابلة، ورعت وهم أنه يمكن حشد القوى المنتجة في الثورة الصناعية الثالثة لتتخذ شكل المال. إن التوسع غير النظامي لخلق المال من خلال فقاعة المضاربات، على الرغم من إنها تجاوزت حجم خلق المال الحكومي

وفق نظرية كينز بأبعاد خيالية، ولهذا لم يبدُ الأمر بوصفه تضخماً لأنه بدا كما لو أنه نتيجة غير مباشرة للطلب وظهرالقسم الأكبر من بقاياه في النظام المالي.

ثمة تباين مع اللوائح الكينزية الباهتة، إذ إن خلق المال عن طريق المضاربة ليس له تأثير يتضمن فرض توازن نسبي، ولكنه القوة الدافعة وراء الانقسام الاجتماعي المتطرف. ففي حين وقع جزء متزايد من السكان في براثن الفقر، وحتى المجاعة، انتشر الغولاغ الديمقراطي، وتتفجر في القطاعات الاجتماعية للمضاربة. صارت الثروة استهلاك فاخر غريب يعامل الفقراء كخادمات منازل يتكاثرن بالعيش على النفايات لأن هذه الثروة لم تعد كبيرة، ولا يمكن مقارنتها بأي غطرسة مالية سابقة. لم يقتصر الأمر على القضاء على الطبقة الوسطى المنتجة لرأس المال، بل تزعزعت القاعدة الاقتصادية للمتربعين على قمة هرم رأسمالية الكازينو. ويمكن رؤية الانتقال إلى المحاكاة في الواجهة الاجتماعية لـ «المركز الجديد» غير المستقر:

«من المشكوك فيه ما، إذا كانت الشركات متوسطة الحجم ستستمر في لعب دور آلة خلق فرص إذ إن المشقة تؤتي ثمارها بشكل متراجع دائماً. هذه هي الطريقة التي يشرح بها المدير العام للرابطة الفيدرالية للشركات المتوسطة الحجم، ديتر هارث:

«أصبح نشاط ريادة الأعمال أكثر تبايناً من أي وقت مضى. أصبح من المربح الآن للعديد من الشركات المتوسطة الحجم بيع شركاتها واستثمار الأموال في الأوراق المالية. أصبح هذا بديلاً مربحاً، خاصة لجيل الورثة. فبحلول عام ٢٠٠٣، ستواجه أكثر من ٣٠٠٠٠٠ شركة عائلية يعمل بها أربعة ملايين موظف تغييراً في ملكيتها. ويمكن لمشكلة التوريث يمكن أن تمارس ضغطاً كبيراً على سوق العمل على وجه الخصوص في السنوات القليلة المقبلة» **(...)**

(فيرتشافتسفوخه العدد ٧ /١٩٩٨).

أشار، ما أريدد به هنا أن يكون ذريعة لتشجيع ريادة الأعمال من خلال الإعفاء الضريبي وإلغاء الضوابط، في الواقع إلى بُعد رأسمالية الكازينو، التي طالما

سخرت من كل مبادرة تأسيسية. شمل الانقسام الاجتماعي الآن جميع الفئات الاجتماعية، والخاسر هو من فاته المشاركة في الإنتاج الوهمي للثروة، أما الفائز المفترض فهو من كان قادراً على الإلتحاق بطفرة الأسهم. يمكن للأشخاص العاديين، في نطاق أكبر بما لا يقاس مما كان عليه في الازدهار قبل عام ١٩٢٩، جنباً إلى جنب مع المستثمرين المؤسسيين والصناديق والمضاربين الأفراد الكبار، من السكرتيرة إلى الميكانيكيين وسائقي سيارات الأجرة، إنشاء «دخل ثان» من خلال محاكاة الزيادة في القيمة من الأسهم. في هذا المناخ الاجتماعي، كان مفهوم «قيمة المساهم» قادراً على الارتقاء ليصبح «فلسفة» عامة بعد أن أصبحت الزيادة الوهمية في قيمة الأسهم الاقتصادية، مستقلة تماماً عن أي إستراتيجية اقتصادية حقيقية. في «إعادة تقييم القيم» العالمية، ولم تعد الأسواق المالية تظهر كتعبيرعن الإنتاج الاقتصادي الحقيقي للسلع، ولكن العكس تماماً، إذ صارت تعبيراً ثانوياً عن الحركة في أسواق الأسهم. يتم التعامل مع «المساهمين» السلبيين باعتبارهم الفاعلين الفعليين، بينما يظهر الإنتاج الحقيقي للسلع فقط كملحق غير مهم. ومن خلال التواصل الإعلامي، أصبحت هذه العبثية وعياً اجتماعياً عاماً:

«يترك الموظفون وظائفهم كل يوم ويكرسون أنفسهم لتداول البورصة عبر الإنترنت، ويُفترض أنها طريقة مربحة أكثر لكسب لقمة العيش. ثمة سبعة ملايين أمريكي يمارسون هذا عبر الإنترنت بالفعل من مكاتبهم حيث يمكن بنقرة على الماوس تحريك مئات الآلاف من ال$ات في ثوانٍ ودون رسوم تقريباً. في الماضي، كانت كل صفقة تسبقها استشارة وسطاء محترفين يمكنهم تحذير المستثمرين من المناورات الش،إذة بشكل مفرط، واليوم، يتزايد عدد الأشخاص الذين يأخذون الأعمال على عاتقهم. أصبح تداول الأسهم ثقافة شائعة مثل متابعة فرقة رولينغ ستون أو أجهزة كمبيوتر آبل أو مشروب كوكاكولا، ويتزايد عدد المدمنين على القيام بهذا. ثمة شاشة عملاقة تعلن تطورات السوق كما تقدم المحطات التلفزيونية تقارير على مدار الساعة من الأسواق المالية العالمية، وتزود الصحف اليومية والمجلات المالية عبر ملايين النسخ المضاربين بالمعلومات.

وحتى إن صالة تمارين اللياقة البدنية توفر شاشات تعرض تطورات السوق. بل صار هناك شاشات عرض يمكن تعليقها بالحزام وهي تعرض مسار البورصة وترسل شارة تنبيه حين حدوث هبوط قوي. صار هناك عشرات آلاف الأشخاص ممن يطرحون أنفسهم بوصفهم من يُسمون بالتجار المياومين وهم يستثمرون المال في الأسهم ثم يسحبونه بعد ثوان أو دقائق أو بعد بضع ساعات ليحققوا أرباحاً من الحد الأدنى من تبدلات البورصة. وهم لا يهتمون بما تنتجه الشركات أو إن كانت تحقق أرباحاً بل كل ما يهمهم هو قرار لحظي وفق تأرجحات البورصة على المدى القصير. ويتم تحفيز القرارات من قبل معلمين غامضين يعملون على الشبكة (أونلاين) ويستخدمون غرف الدردشة لتحريك تجار العالم الافتراضي، ويندرج في عدادهم أعداد متزايدة من التلاميذ، وفق الوجهة المرجوة، وهم يطلقون على أنفسهم أسماء مثل (حديقة طوكيو) أو يرتادون المدرسة مثل دانييل ميلر البالغ الخامسة عشر من العمر الذي يدير صفحته الخاصة بالأسهم ويزود المعجبين به بتوجيهات في الفرصة بين الدروس.» (دير شبيغل ١٢/١٩٩٩).

أصبحت المضاربة على الأسهم ثقافة شعبية، وجزءاً من صناعة الثقافة بشكل لا يمكن أن يكون أكثر وضوحاً بحيث تم التعبير عن المدى الذي غرق فيه المجتمع العالمي في أزمة رأسمالية عمياء. ولم يقتصر هذا الوهم على مركز تفوق رأسمالية الكازينو، ولا حتى على المراكز الغربية ككل، بل وصل أيضاً إلى كل ركن من أركان العالم. ففي نهاية العالم، في أولان باتور، تداولت البورصة المنغولية شهادات خصخصة سريالية من اقتصاد متعثر. وفي أوكرانيا أو بلغاريا أو رومانيا، غالباً ما تم وضع الأوراق المشبوهة بنجاح في بنوك خلفية مشكوك فيها بنفس القدر، بينما يتضور الناس جوعاً في الجوار. وتجتذب البورصات الرسمية في أوروبا الشرقية أيضاً أسعار «رأس المال الاستثماري» للأموال المبهمة وكوبونات الخصخصة العاصفة. لم تعد «المخاطر» تشير إلى النجاحات المحتملة

في التصنيع والمنتجات الجديدة وأسواق السلع الأساسية، بل تشير فقط إلى عملية المضاربة الفارغة. حتى في القارة الأفريقية التي تعاني من المجاعة والحرب الأهلية، تم إنشاء مراكز تبادل جديدة الواحد تلو الآخر. ففي تقرير عن سوق الأوراق المالية في زامبيا، التي تقول «لوائحها الليبرالية أنها مغرية» نجد:

«يقع مدخل بورصة زامبيا الذي لا يكاد يُلحظ ويحمل عنوان بورصة لوساكا (LuSE)، بين متجر لبيع ربطات العنق وتاجر خردوات. بعد العبور عبر باب وارتقاء سلم، يدخل الزائر غرفة بها مكتبن وآلة تصوير وبعض أجهزة الكمبيوتر. أي شخص يسأل عن قاعة التداول سينظر إليه بدهشة. بعد كل شيء، ها هو الزائر في قلب المكان. على الرغم من المساحة المحدودة، لا يوجد سبب يمنع الغطرسة. ففي عام ١٩٩٦، زادت مبيعات LuSE عشرة أضعاف تقريباً. كما زادت القيمة السوقية لأكثر من الضعف منذ بداية العام.» (Handelsblatt بتاريخ ١١ آب ١٩٩٧).

انتشرت أخبار الخلاص السارة من خلال الكازينو الرأسمالي عبر الأرض بشكل أسرع من انتشار تعاليم المسيح، على الرغم من أن الاقتصاد الحقيقي قد تعرض للإفلاس. ارتفع الأمل في الحظ في اللعبة ليصبح روح العصر الشامل. قد لاتمتلك ما يكفي من المال للمضاربة، لكنك راضٍ عن جميع أنواع اليانصيب. وحتى المستبعدون اجتماعياً مصابون بهذا الداء ليس في ساو باولو فقط يمكنك أن ترى كيف تنفق السيدات والعمال المياومون في محطات الحافلات المال الذي تم الحصول عليه بشق الأنفس في الرهان على «ألعاب الحظ». كما تمت محاكاة الرأسمالية المالية مرة أخرى وقد شاركت فصول دراسية كاملة في «ألعاب سوق الأوراق المالية» التي نظمتها الصحافة التجارية أو المصارف وبنوك التوفير. ازدهر التاجر الوحيد عبر الإنترنت في بيان مهمة «المغامرة» للرجل البالغ من العمر ٣٠ عاماً: «أنا والبورصة، ولا شيء آخر»، وهذا شعار شركات الوساطة ذات الصلة.

أخيراً وليس آخراً، خلقت الشبكة العالمية المنسوجة بكثافة من «الخدمات المصرفية الإلكترونية» الأشخاص المرتبطين بها والمؤسسات، وسيرك وسائل الإعلام ذات الصلة، والثقافة الجماهيرية لجنون سوق الأوراق المالية، ذلك الجزء من التوظيف الذي حمل في الأساس وهم رأسمالية الخدمات بشكل مميز جنباً إلى جنب مع وهم عالم من خدم المنازل والسخرة. إن الفردية العامة وفقدان التضامن تغذت أيضاً من حقيقة أن المزيد والمزيد من الناس يتصفحون في هذا العالم الوهمي، إذ قام التضامن وفق المعنى القديم وفق المصالح المشتركة وعلى الوضع والعلاقات الاجتماعية ضمن إطار الاقتصاد الرأسمالي الحقيقي؛ أما في حقبة المضاربة في العالم الافتراضي التي اجتاحت الكوكب فلم يعد هناك موقع اجتماعي قابل للتحديد، بل العلاقة بين أن تكون ضمن أو خارج اللعبة وهو مصدر الخوف والخطرالكامن، وهناك من جهة أخرى علاقة فردية خالصة مع صيرورة جامحة نابعة من اقتصاد قائم على الحظ لا يهتم بالسؤال عن الانتماء الاجتماعي الذي ينحدر بشكل لا يصدق. تم إضفاء طابع افتراضي على هذا التبادل بين الوهم والواقع القائم بطريقة عبثية على فكرة أن كل شخص يصنع حظه يشكل ديمقراطية قائمة على الحظ. ففي الواقع نجد أن متعهدي أعمالهم الخاصة الذين تمت تشظيتهم يلعبون بطاقات حظهم، وهذه هي الطريقة الوحيدة التي تعمل وفقها الإيديولوجية غير المنطقية القائمة على الرغبة في أن يكون المرء داخل اللعبة. بل إن الرابح الذي هو نمط لا اجتماعي كريه، ويستولي على كل الأرباح كف عن أن يكون قوة تفرض نفسها ضمن إطار اقتصاد حقيقي، بل صار صاحب نزعة افتراضية مسعورة فقدت صلتها بالواقع كما نتبين من حكاية سيد يُدعى ألبرت دونلاب صار رمزاً للسيد مالك الأسهم في الولايات المتحدة:

«لفظ المدير الأوامر بصوت صادر عن شفتيه الضيقتين كما لو كان في حالة حرب، هو أشهر مُدمج شركات في أمريكا. لا أحد يطلق النار بلا رحمة كما يفعل، لا أحد يضرب الشركات بشكل جذري، لا أحد يذهب إلى المحكمة مع الإدارة بلا عائق: «هذه الشركة كانت بحاجة إما إليّ أو إلى الطبيب كيفوركيان»، ممارس القتل الرحيم سيئ السمعة في الولايات المتحدة، اعتاد الاتصال مع

موظفيه **(...)** إنه دونلاب، البالغ التاسعة والخمسين من العمر، جعل رؤساء البلديات يبكون، وأثار غضب النقابيين وفرض اليأس على عائلات بائسة ولكن حتى الآن لم يتمكن أحد من إيقاف المدير الغاشم. يجوب البلاد مثل فارس صليبي يحمل راية رأس المال. إنه يحب كلب الرعاة الألماني ويكره المديرين الذين لا يحققون عوائد جيدة من شركاتهم **(...)** يطلق قادة الأعمال في أمريكا في الوقت نفسه على مثل هذا العلاج القاسي اسم «دنلابن» أي طريقة دونلاب ومن ثم أثاروا النقاش حول عبادة الأسهم **(...)** حذر النقاد من عدم إمكانية تكوين ثروة جديدة بطريقة دونلاب، ولكن يتم إعادة توزيعها فقط. علاوة على ذلك، بالكاد كانت أي من عمليات دونلاب ستبقى كشركة مستقلة. تم شراؤها مقسمة أو استخدمت بطريقة أخرى وإن كان ذلك في الغالب لصالح المساهمين **(...)** حتى أن هذا الغاشم يرى نفسه فاعل خير، ورائد نوع جديد كلياً من الاشتراكية. فبعد كل شيء، لم يعد المساهمون فقط الأغنياء، بل الملايين من الأمريكيين الذين استثمروا أموال معاشاتهم التقاعدية في الأسهم أو في الصناديق **(...)**«أنا لا أؤمن بالمسؤولية الاجتماعية»، هذا ما قاله دونلاب، الذي، وفقاً لشقيقته، تخلى عن الأسرة بالكامل تقريباً، ولم يحضر حتى جنازة والديه: «الشركة ليست تجربة اجتماعية». يتعلق الأمر بالربح. إذا كنت لا تفهم ذلك، علينا طردك. ومن ثم قطع دونلاب كل ما تتبرع به شركاته للمتاحف أو المسارح أو الجمعيات الخيرية. وألغى المؤسسات ونهى المديرين عن تكريس أنفسهم للمهام الاجتماعية في أثناء ساعات العمل **(...)**» **(دير شبيغل ١٢/ ١٩٩٧).**

لا يمكن لمعظم «النقاد الاجتماعيين» الباقين، في مواجهة مثل هذا المثال الرائع، التفكير إلا فيما يتبادر إلى الذهن عندما يتعلق الأمر بأزمة رأسمالية غير مقيدة أي الوعظ الأخلاقي السطحي. يسعى الراديكاليون اليساريون واليمينيون والنقابيون وقساوسة التلفزيون والمستشارون السابقون والسياسيون الإعلاميون و«المفكرون المخاتلون» وخطباء يوم الأحد المحافظون إلى تشجيع «الأخلاق» بكل ما في الكلمة من معنى، ولا يريدون شيئاً أكثر من العودة إلى حياة جادة

و«لائقة» في نظام إنتاج البضائع. لقد تم سماع التحريض الدوري للتضخم باسم «اقتصاد السوق» الرائع و«وظائفه» مرة أخرى منذ فترة طويلة، ويبدو أنه يذكرنا بالانفجارات المعادية للسامية في عامي ١٨٧٣ و١٩٢٩، في حين أن الإجراءات المقترحة (مثل فرض ضريبة على أرباح المضاربة) تشهد على سخافة الإضرار. يتم التعمية بشكل مطلق على أن عصر التجاوزات في المضاربة الرأسمالية في الكازينو هو نتيجة لعملية داخلية أدى فيها نظام إنتاج السلع، بقاعدته الأساسية المتمثلة في «أسواق العمل»، في النهاية إلى حالة من العبث.

وعلى العكس من ذلك، فإن نشوة الكوكائين في الأسواق المالية المنعزلة، التي فقدت كل المعايير، أظهرت نفس أداء الإزاحة. ثمة رجل عاطفي وفنان من حفلة سوق الأسهم الكبيرة هو هايكو تيمه مدير صندوق نيويورك المولود في ألمانيا، توقع بالفعل زيادة هائلة في الأموال في المئة عام القادمة رأى أن مؤشر داون جونز سيصل عام ٢٠٩٧ إلى ٧٥٠٠٠٠ في حين يبلغ المؤشر الألماني داكس ٤٠٠٠٠٠ نقطة! فرحت صحافة الأعمال إن جميع المشاكل المستقبلية يمكن حلها من الوفرة التي لا تنضب لآلة المال اليوتوبية. معاشات الشيخوخة، على سبيل المثال، التي تهدد، مثل العديد من الأشياء الأخرى، بأن تصبح باهظة التكلفة ولا يمكن دفعها في البلدان الصناعية بسبب الهرم العمري، لن تُقطتع بعد الآن من عقد التأمين على أجور جيل من البشر، بل ستتم تغذيتها من أرباح البورصة التي لا تنتهي طبعاً لمصلحة أولئك القادرين على توظيف المال في شراء أسهم خاصة لتأمين شيخوختهم. انتشر هذا التفكير الأحمق منذ زمن طويل في الإدارات العامة التي شاركت سراً في لعبة الإثراء. ويظهر المثال التالي الأمر بجلاء:

«في غضون ذلك، أصبحت المضاربة ومشتقاتها «جريمة تمارس بشكل رسمي»؛ إذ استخدم عدد من وزراء المالية في الدول الأوروبية مشتقات المضاربة بهدف (تأجيل) خدمة الدين (...) هذا يقلل من خدمة الدين اليوم، ولكن يمكن أن يزيدها بشكل كبير في وقت لاحق. جرب أمين صندوق مدينة

أورانج كاونتي بولاية كاليفورنيا شيئاً مشابهاً في العقد التاسع وفي أوائل العقد الأخير من القرن الماضي. في البداية، نجح السيد كريتون للغاية وحظي بشعبية بين سكان المدينة. ولكن في ٦ كانون الأول ١٩٩٤، أدت خسائر المضاربة المتراكمة البالغة ملياري $ إلى إفلاس بلدية المدينة.» (Altvater 1998).

حي أورانج هو بالضبط ذلك الحي الفاخر في كاليفورنيا، الذي انطلق منه «وحش الريغانية المروع». هذا الإفلاس رمزي وعلى نطاق مجهري، لكنه أنذر بتوقع الإفلاس العالمي لرأسمالية الكازينو «العاطلة عن العمل». بقدر ما كانت ظروف رأسمالية الأزمة مروعة بالفعل: بعد «الانهيار» الذي يجب أن تنفجر به أكبر فقاعات المضاربة، سيجد النظام الرأسمالي العالمي نفسه خراباً اقتصادياً ينفث دخاناً. هذا هو «النقد الذاتي» الوحيد الذي يستطيع المرء القيام به.

نهاية الاقتصاد القومي

صارت تلك الرأسمالية القائمة على المضاربة في نهاية القرن العشرين في عملية سريعة من التحلل القاطع والانحلال الذي أصبح واضحاً بالفعل في العديد من النواحي. لا يقتصر الأمر على انحلال السياق الاجتماعي وانحلال اجتماعي غير مسبوق للأفراد، ولا يقتصر الأمر على تعرض أجزاء كاملة من العالم لتفكك الحضارة في الانهيارات الاقتصادية الكبرى، إذ إن الأمة البرجوازية بحد نفسها، وهي فئة أساسية من التنشئة الاشتراكية الرأسمالية، بدأت بالتعثر. إن كان قد تم اختراع الأمة في المقام الأول في تاريخ التحديث الرأسمالي، فإنها الآن تتفسخ من الداخل في نهاية هذا التاريخ بعد أن خرج الاقتصاد عن السيطرة في إطار أزمة الرأسمالية، باتت «الآلة البديعة» على وشك الانفجار، وهي ستدمر أيضاً إطارها المرجعي.

طبعاً لا داعي لذرف الدموع على الأمة التي كانت منذ البداية بناءً ملطخاً بالدماء في ظل المنافسة الرأسمالية والقمع الاجتماعي والإقصاء من جميع النواحي. هذا الشكل المشوه من «نحن» الزائف خدم دائماً الحركات الاجتماعية

المشوشة وعملية التدجين بهدف ربط ضحايا «الآلة البديعة» بالولاء غير العقلاني. ولكن مثل تراجع الدولة، فإن تحلل الأمة في «العملية الطبيعية» العمياء لرأسمالية الأزمة لا يؤدي إلى الحرية الاجتماعية بل إلى أهوال الانفصال. فبدلاً من الشكل الاجتماعي الجديد، يتم استبدال «نحن» ذا البعد القومي الهدام بنظام الإرهاب الاقتصادي لإدارة الأعمال ونتائجه.

لا تتفكك الأمة ببساطة وبهدوء، لأنها على وجه التحديد لا تفسح الطريق لبنية أكثر تطوراً، لكن المجتمع ينمو في ظل الافتقار إلى بنية. لا يتم التغلب على الأمة بشكل إيجابي من قبل مجتمع عالمي اجتماعي واعي، لكنها تنفجر، إذا جاز التعبير، تحت صدمات هائلة على جميع المستويات الاجتماعية، مثل انهيار سد أو انهيار أرضي كبير أو زلزال. وهذا هو السبب في أن ما يسمى بـ«العولمة»، التي ربما كانت الكلمة الرئيسية المركزية في العقد الأخير من القرن الماضي، وصفت عملية حقيقية على مستوى المظهر؛ ومع ذلك، فهي مفهوم خاطئ من حيث إنه عادة ما يعني مجرد تغيير بنيوي للرأسمالية «الأبدية»، في حين أن أزمة الأمة القاطعة في الواقع تدمر إطار التحديث. لأن الرأسمالية لا يمكن أن تعيش دون التماسك الوطني، ولكن هذا التماسك بالتحديد قد تمت تصفيته من قبل اليد الخفية؛ وثمة حفنة من أصحاب العيون الزرقاء سيصادقون على هذا، وسيرون فيه خطوة بورجوازية جديدة إلى الأمام باتجاه عالم بلا حدود:

«درس الناس في الماضي «الاقتصاد» أو «الاقتصاد القومي». كان موضوع الدراسة نظاماً اقتصادياً معزولاً بعملة وطنية وضرائب وسياسة قومية، تمت دراسة وفهم استجاباتها للتغيرات في العالم الخارجي. انتهى عصر «الاقتصادات القومية». أصبح «الاقتصاديون» «اقتصاديين عالميين» **(..)** العولمة هي النتيجة الضرورية لاقتصاد السوق أو المجتمع الرأسمالي. لا يمكن حصر اقتصاد السوق داخل حدود قومية؛ إذ إنه ينتشر مثل بقعة الزيت على الماء. إنه يسحب البساط من تحت الصناعات والعملات الوطنية ويستبدلها بأشكال جديدة من الاقتصاد.

لذلك من المحتم أن تصبح الشركات الألمانية ومنافسيها في البلدان الأخرى لاعبين عالميين، وأن تندمج مع بعضها البعض وتتخذ هوية فوق قومية جديدة **(...)** لذا، إذا كانت شركة دايملر وبي إم دبليو وفولكس فاجن ودويتشه بنك، وكلها تقريباً شركات ألمانية ضخمة، تبحث عن موقع خارج الحدود الألمانية، مع قيام الشركات الأجنبية، بالمقابل، بتعزيز قاعدتها في ألمانيا، وعندما يتم استبدال العملات الوطنية بأنظمة عملات عالية المستوى، فإن هذه الكوسموبوليتانية[1] للاقتصاد هي النتيجة المتوقعة والمرغوبة نموذج عالي الإنتاجية للسياسة الاقتصادية وحدها وتجعل تقدم الإنسان مضموناً **(...)» (**موندورف ١٩٩٩**).**

إنها نفس الحجة المحدودة ظاهرياً المستخدمة هنا بقصد تبريري ويتم تقديمها بعلامة معاكسة حتى بين «المنبهين» السطحيين ومنتقدي العولمة، الذين لا يريدون أيضاً الاعتراف بوجود أزمة قاطعة، ويكتفون بقراءة مبررات صعود وانحدار البعض في إطار «مستقبل الرأسمالية من خلال التنجيم» **(** Thurow 1996 b**).** وفي كلتا الحالتين، يغيب جوهر العولمة بشكل كامل نتيجة الافتقار إلى الكفاءة النظرية لفهم الأزمة.

في الواقع، يقود «النموذج عالي الإنتاجية» للثورة الصناعية الثالثة إلى «كوسموبوليتانية الاقتصاد» ولكن فقط الاقتصاد وحده، أو بتعبير أدق لجزء معين من الاقتصاد، الذي يمثل انحلال الكل. إن التغيير الذي يحدث ليس امتداداً لاتجاه دنويي، بل هو قطيعة هيكلية. لا يقتصر الأمر بأي حال من الأحوال على توسع في التجارة الدولية في السوق العالمية، ولا على زيادة كمية في تصدير رأس المال بين الاقتصادات القومية، ولكنه في الواقع تفكك هذه الاقتصادات القومية نفسها. وبعبارة أخرى فإن أزمة الرأسمالية قد اجتاحت المركز الاقتصادي «للأمة» التي هي نتاج حديث للرأسمالية. من ناحية أخرى، فإن العولمة، مثل انسحاب الدولة أو التحول إلى اقتصاد افتراضي من قبل

---

(١) كوسموبوليت: العدمية القومية.

الرأسماليين الماليين (وبالتوازي معها)، هي نتاج مباشر للثورة الصناعية الثالثة و«ترشيدها للإنسان وإبعاده». ومن ناحية أخرى، تفاعلت العمليات الثلاث اللاحقة لتراجع الدولة والاقتصاد الافتراضي والعولمة مع بعضها البعض وعززت بعضها بعضاً، بحيث يكون الاقتصاد الحقيقي في هذا الصدد أيضاً مجرد ملحق لديناميكيات المضاربة في الأسواق المالية المعولمة.

ما الذي جعل المنطقة المرجعية الاقتصادية القومية السابقة مختلفة عن السوق العالمية؟ يتألف الشكل الاقتصادي القومي بشكل أساسي من نظام من المرشحات، وهو نوع من «طبقة أوزون» سياسية واقتصادية، إن جاز التعبير، حمت الفضاء القومي المعني بطريقة مزدوجة، داخلياً وخارجياً على حد سواء، وتم تصفية الإشعاع إلى مستوى يتوافق مع النظام من خلال المنافسة الاقتصادية الداخلية وعقلانية الأعمال، في حين أن «الإشعاع القوي» لسوق عالمية غير منظم وغير منتظم بطبيعته يظهر في الخارج. كانت مثل هذه المرشحات بالطبع الضرائب الوطنية، والأنظمة القانونية والاجتماعية، والعملة الوطنية والعديد من الآليات التنظيمية الأخرى، التي، حالها حال مجاميع البنية التحتية، كانت جميعها مضمونة من قبل الدولة القومية. ليست العولمة سوى نتيجة منطقية أخرى لعمليات البطالة الجماعية الهيكلية وتحرير الدولة التي أدت إلى الثورة الصناعية الثالثة.

نحن نتعامل مع عملية تصعيد حقيقية. أدى الترشيد والأتمتة إلى نوعية جديدة من البطالة الجماعية الهيكلية، ترافقت في خفض القوى العاملة وخفض الاقتطاعات الحكومية. استجابت الدولة من خلال إجراءات تضييق اجتماعية الأمر الذي شدد الضغط على القوى العاملة. وبالمقابلردت الشركات على عملية تجفيف السوق المحلية من خلال الهروب إلى الأمام إلى السوق العالمية. وبما أن الجميع قاموا بهذا وصل الأمر بطبيعة الحال إلى عملية تنافس متبادلة تهدف إلى القضاء على الطرف المنافس، وترافق ذلك بتراكم رأس المال على صعيد معولم. ردت الدولة المرعوبة بإجراءات تحرير بهدف المحافظة على رأس المال في الوطن

الأمر الذي دفع الاحتكارات إلى تحريض الدول بعضها ضد بعض وفرض حالة تنوع معولمة بقصد خفض التكاليف. صار تفكيك عنصر الشركات لتتجاوز الحدود القومية والقارية ممكناً تقنياً بفضل الثورة الميكروإلكترونية التي فرضت تشظية الإنتاج وترشيد القوى العاملة البشرية. وهذا تطور أشار إليه كارل. هـ. هان مدير شركة فولكسفاغن في العقد التاسع من القرن العشرين:

«ثمة مواقع مختلفة متاحة لعمليات الإنتاج الفرعية. ونتيجة لذلك، يمكن الجمع بين عدد من المزايا الخاصة بكل بلد مثل الأجور المنخفضة، والنقابات العمالية المتعاونة وانخفاض مستوى التنظيم، أو الإعفاءات الضريبية، مع المزايا الخاصة بالشركة. ففي سياق التقدم التقني، أصبحت عمليات التصنيع لمعظم السلع أكثر قابلية للتفكيك بشكل متصاعد، مما جعل التدويل الشامل للإنتاج ممكناً في المقام الأول. لقد أصبح الأمر أسهل من خلال حقيقة أن تقنيات الاتصال الحديثة جعلت تدفق المعلومات داخل الشركات عبر القومية أرخص بكثير. من المرجح الآن أن يشكل الإنتاج الأجنبي لأكبر الشركات الصناعية في العالم ثلث التجارة العالمية.» (هان، ١٩٨٩).

في عام ١٩٩٧، أي بعد ثماني سنوات من هذا التعليق، تألف، وفقاً لمجلس الأمم المتحدة للتجارة والتطور، ثلثا التجارة العالمية بالفعل من معاملات من هذا النوع. ويمكن للشركة نفسها تقسيم عملياتها التجارية على الصعيد العالمي بحيث يكون المقر الرسمي في فرانكفورت، ويتم التعامل مع المعاملات المالية عبر لندن، والتعامل مع حسابات التشغيل من قبل فريق متخصص رخيص في الهند، وتكون المنتجات الأولية مصنعة في المجر من خلال «معالجة العقود» الرخيصة، أما البحوث (بسبب متطلبات الدولة المنخفضة) فتم القيام بها في الولايات المتحدة، وأودعت الأرباح في «المل،إذ الضريبي» في أيرلندا، إلخ. يمكن أن يكون هؤلاء جزئياً مقاولين من الباطن ينتمون إلى المجموعة قانونياً، وجزئياً إلى استخدام مقدمي خدمات مستقلين «للخدمات» المقابلة في سياق ما

يسمى «الاستعانة بمصادر خارجية». أما قبل عصر التكنولوجيا الإلكترونية الدقيقة، فكان مثل هذا الاستغلال العالمي لفروق التكلفة، التي ستبقى بشكل دائم في الحالة «السائلة»، مستحيلاً تماماً.

هذا يدل على أن جزء كبير وسريع النمو من السوق العالمية لم يعد في الواقع تبادلاً بين الاقتصادات القومية المتماسكة داخلياً، بل جزء من التقسيم الداخلي لوظائف الشركات العالمية المباشرة. هذه الشركات، أو بالأحرى تكتلات الشركات، لم تعد تعمل «دولياً»، كما أنها ليست منظمة «متعددة الجنسيات»، ولكنها تنتمي إلى بُعد «عابر للقوميات» غير معروف حتى الآن. إن إدارة الأعمال، التي كانت سابقاً جزءاً لا يتجزأ في الفضاء التنظيمي الاقتصادي القومي، تخطت الحدود وتعمل بشكل مباشر على التضاريس الخالية من التنظيم في السوق العالمية، أي خارج الاقتصاد القومي **(عبر القومي)**.

هذه العملية ليست سوى نتيجة لجنوح الاقتصاد الجزئي باتجاه الراديكالية، إذ لا يتم تصفية وجهة نظر الاقتصاد الكلي في مجال الاقتصاد القومي فحسب، بل إنها تصفي هذا المجال نفسه. في حين أن تدمير آليات التصفية الاقتصادية القومية يزيد من البطالة الجماعية الهيكلية ويؤدي إلى انقراض جماعي للشركات، فإن العمالقة عابري القومية يجتمعون للمعركة في السوق العالمية غير المفلترة، حيث تنطلق عقلانية الأعمال غير المقيدة الآن. إن إدارة الأعمال «لا تتجزأ»،إذ إن الفضاء الاقتصادي الفعلي هو الآن خارج أو «ما وراء» الحضارة البرجوازية ومؤسساتها، التي بدأت الحياة بالهروب منها. هذه هي بالضبط النوعية الجديدة للعولمة فيما يتعلق بالتطور المبكر للسوق العالمية، الذي كان، منذ القرن التاسع عشر، حبيس حيز الاقتصاد القومي المتماسك.

يكمن المستوى الثاني من العولمة الرأسمالية المالية فوق هذا المستوى من عولمة الأعمال الصناعية، التي توفر القيادة الفعلية. لأن تراكم رأس المال الافتراضي بسبب الافتقارإلى أعمال مربحة إضافية قلب العلاقة، رأساً على عقب،

بين تدفق السلع وتدفق المال على صعيد العالم، إذ لم تعد حركة الأموال المعولمة تعبيراً نقدياً عن تدفق سلع وخدمات، بل إن تدفق السلع الحقيقية (ومعها إعادة الإنتاج المادية للبشرية) صار تعبيراً عن روح التراكم، التي صارت أمراً مفروغاً منه، لرأس المال المالي الناتج عن المضاربة، وبالأحرى منتج لا فائدة منه. تبدو هنا المقتضيات الرأسمالية بشكل غير واقعي مهيمنة على الحياة الواقعية طالما لم يحدث بعد «الانهيار» في المراكز الغربية.

لا يقتصر التراكم الوهمي المحاكي لرأس المال المضارب على تنظيم تدفق السلع وفقاً لاحتياجاته الوهمية؛ كما أنه من الناحية المنطقية فإن مركز العولمة يمكن أن يكون عالمياً بشكل مباشر بمعنى أوسع من إنتاج السلع الحقيقي. وفي حين أن السلع ومرافق الإنتاج تظل ضخمة، وأشياء ملموسة في العالم الكلي، ومن ثم لا يمكن حقاً أن تكون «بلا مكان» بل تظل في أماكن حقيقية أو يجب نقلها من خلالها، فإن التدفقات المالية للنقود الإلكترونية تشبه الجسيمات الفيزيائية دون الذرية، إن جاز التعبير ولم يعد من الممكن تحديد مكانه، إذ يتم، بمساعدة تكنولوجيا الاتصالات، نقل كميات هائلة وغير حقيقية من الأموال بسرعة الضوء وفي «الوقت الفعلي» للاستفادة من المزايا الصغيرة في اليوم المالي العالمي على مدار ٢٤ ساعة. لم يعد هناك أي مسألة «استثمار» بأي معنى تقليدي. هذا هو بالضبط المكان الذي يظهر فيه الاعتماد الضعيف للاقتصاد الحقيقي على «المجمعات الصناعية المالية» عبر القومية، وهو إدارة أعمال صناعية عبر قومية خُلقت وفق صورتها.

طبعاً، لا تختفي المؤسسات الاقتصادية الوطنية القديمة وفوق كل ذلك الدول القومية من المشهد. لكنها تصبح جوفاء مثل النقابات العمالية والجمعيات التجارية. وهكذا فإن «العملة»، وهي الوحدة الاقتصادية الوطنية للنقود، إما اختفت تماماً بالفعل في معظم بلدان العالم وإما غرقت في «أموال الفقراء» التي لا معنى لها، وتحولت إلى عملة فرعية لأولئك الذين سقطوا، في حين أن الاتصال الفعلي بالاقتصاد العالمي، طالما أنه لا يزال قائم، عمل منذ فترة طويلة على عملة

أجنبية تمتلك عناصر من وظيفة المال العالمية (الدولار، المارك، الين، إلخ). ولدينا أيضاً تجربة كاميكازية تمثلت بالسياسة النقدية لليورو، حيث انتشرت عملة مصطنعة عابرة للقومية عبر مساحات اقتصادية قومية غير متجانسة تماماً مع اختلاف شديد في معايير الإنتاجية والنظم القانونية وما إلى ذلك، وهي ليست سوى ظاهرة انحلال اقتصادي. طبقت سياسة هذه العملة عملية «هروب إلى الأمام» لصالح اللاعبين الأوروبيين العالميين، الذين يوفرون تكاليف المعاملات لاستراتيجيتهم المرنة في جميع أنحاء العالم من خلال القضاء على مناطق العملات المختلفة داخل الاتحاد الأوروبي، بالاعتماد على الجزء الخلفي من الاقتصاد «شبه العالمي» مع هياكلها الإقليمية وعلاقات التوظيف. ولكن ليس فقط في السياسة النقدية، بل في جميع النواحي الأخرى، يمكن للسياسة، التي تقتصر على الإطار القومي، أن تتفاعل فقط بشكل ضعيف وخجول مع النهج الوقح المتزايد للاقتصاد الجزئي العابر للحدود القومية:

«يتعامل مديرو الشركات بتجاهل تام متصاعد مع حكومتهم. إنتشر موقف جديد، إذ ينظر هؤلاء الذين يسمون أنفسهم «لاعبين عالميين» في السوق العالمية بازدراء إلى رؤساء الحكومات الذين تراجع نفوذهم بشدة. إن عولمة الاقتصاد تجعل الشركات الكبيرة أقل اعتماداً على سوقها المحلية وعلى الحكام المحليين. وغالباً ما ينظر المديرون إلى السياسة على أنها شركة خدمات فقط (...) يجب على الدول القومية جذب رأس مال متنقل مثل «أصحاب الفنادق» وفقاً لمعهد مدينة كيل للاقتصاد العالمي. فبالنسبة إلى رواد الأعمال، كما كتبت روزابيث موس كانتر، الأستاذة بجامعة هارفارد، يتحول العالم إلى «ساحة تسوق كبيرة» (...) يشعر ممثلو جميع الأحزاب بالانزعاج. حتى إن رئيس الوزراء البافاري، إدموند شتويبر، انتقد علانية معايير المديرين المزدوجة «الذين يريدون لعب الغولف في ألمانيا والاستثمار في الخارج». يتباهى بعض المديرون صراحةً بإحساسهم الجديد بالقوة. انزعج خبراء الميزانية في البوندستاغ، على سبيل المثال،

من رئيس شركة دايملر بنز العزيز يورغن شريمب في رحلة إلى برلين في نهاية نيسان. فمع حلول مطلع الألفية، لم تعد شركته تدفع قرشاً واحداً لضريبة الدخل في ألمانيا، وتفاخر في مأدبة العشاء قائلاً: «لن تحصلوا منا على أي شيء بعد الآن». بدا النواب محرجين وركزوا أعينهم في أطباقهم **(...)** حتى لو قام رجال الأعمال بدعوة الوزراء، فهذا لا يضمن حسن المعاملة. كانت وزيرة البيئة أنجيلا ميركل مطمئنة الشهر الماضي حين ذهبت إلى حلقة نقاش نظمتها جمعية تجار الجملة الخارجية ووجدت نفسها مجدداً في مواجهة محاكمة. فبدلاً من الحديث عن الضوابط البيئية خطب رئيس الجمعية جاعلاً من الوزيرة لب المشكلة. وجاء في كلمته «عليك نزع مساحيق التجميل التي تخفي وجه نزعتك لحماية البيئة، وعليك كذلك نسيان الاقتصاد المولد للنفايات». وقد علق أحد العاملين مع الوزيرة على الأمر بقوله لم تجر العادة على تقبل مثل هذا الهجوم العلني، ولا يجوز لأحد معاملة ضيوف بهذه الطريقة. لكن الوقاحة صارت من متطلبات الفوز. **(دير شبيغل ٢٦/١٩٩٦)**.

لا يزال هذا الرسم التخطيطي من منتصف العقد الأخير من القرن الماضي يكشف عن نوع من عدم الارتياح، بل إنه نوع من «السخط الديمقراطي» بشأن استقلال رأس المال عابر الحدود. لكن مثل هذه الإثارة لا فائدة منها بقدر ما هي غير مناسبة، لأن الديمقراطية لم تكن قط سوى حدث يرقص على أنغام الواقع الاقتصادي، كما تعاملت الديمقراطية في موضوع مواطنيها بوصفهم موضوعات اقتصادية رأسمالية وتم، وفق هذا، إنشاء نظام عبيد أسواق العمل. وكل ما في الأمر هو أن اقتصاد الأعمال عبر القومية لرأسمالية الأزمات يجعل هذا الموقف واضحاً للجميع، بل إنه يقيد الإجراء الديمقراطي متعدد الخيارات بشكل جذري بحيث يصبح بلا معنى تقريباً. أصبحت «القضايا السياسية» هزيلة ومملة بشكل مثير للشفقة لأن السياسة، الخاضعة مسبقاً لإدارة الأعمال عبر القومية «المنفصلة» سياسياً، لم تعد قادرة على صياغة أي بدائل حتى في الشكل الذي حدده النظام مسبقاً.

لم تعد السياسة تصنع موجات مثل ما يسمى بالسياسة الخارجية، بل امتد التوتر الاجتماعي إلى السيرك الإعلامي في الأسواق المالية والجهات الفاعلة فيها. فشلت جميع المحاولات لتحويل وظيفة ومجال السياسة إلى ما يتجاوز الإطار القومي، وحتى تصور السلطات العالمية المناظرة كنظير لإدارة الأعمال عبر القومية، فشلاً ذريعاً. أصبح دور الأمم المتحدة، التي لا تمثل سوى المجموع الخارجي لعالم الدولة القومية، أصغر. لم يخدع أي شيء في السنوات الأخيرة مثل صخب المثقفين اليساريين والخضر، وجماعة ١٩٦٨ منزوعي السلاح اجتماعياً حول ما يسمى «السياسة المحلية العالمية» أو «إضفاء الطابع الديمقراطي» على المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. وتحول مشروع الإصلاح الغائم بالفعل لـ «إعادة الهيكلة الاجتماعية والبيئية للمجتمع الصناعي» بعد تولي حكومة «الحمر - الخضر» زمام الأمور، ليس في غضون فترة تشريعية ولا حتى في غضون أشهر، بل بعد بضعة أسابيع إلى ضباب، من موضوع الطاقة النووية إلى إدارة النفايات وفقاً المتطلبات القانونية لحماية البيئة. فبموجب إملاءات إدارة الأعمال عبر القومية، فإن السباق المدمر للذات في الإغراق الاجتماعي العام والإغراق الضريبي والإغراق البيئي يتسارع من شهر لآخر في منافسة «الموقع» القومي والإقليمي.

يفترض وجود «سياسة عالمية محلية الطابع»، في أي منطقة مسبقًا قيام «دولة عالمية»؛ وهذه ليست سوى طوباوية سيئة، لأن الدول بطبيعتها، مثل الشركات الرأسمالية، لا يمكن أن توجد إلا بصيغة الجمع. إن «دولة بلا حدود» ستكون بمثابة تناقض من حيث المصطلحات مثل «إدارة أعمال للمجتمع ككل». ومع ذلك، لا يمكن قط للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف بين السلطات المتنافسة أن تنتج إطاراً ملزماً للجميع، أي سلطة عليا فوق المجتمع ككل (الآن: المجتمع العالمي). مثلما أصبح الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي غير متوافقين وتباعدا في الثورة الصناعية الثالثة، فإن الأمر نفسه ينطبق (وبنتيجة منطقية) على إدارة الأعمال والسياسة. من المفترض أن تمثل السياسة الكل وقد غرقت في موضوع معين

منافس مقارنة بمجال إدارة الأعمال عبر القومية؛ إذ تمثل إدارة الأعمال المصالح الخاصة للشركة وتعمل الآن على مستوى أعلى من «المصلحة العامة» (التي لا يمكن فهمها بأي طريقة أخرى غير الرأسمالية باعتبارها دولة - قومية لديها اقتصاد قومي). يظهر هذا الانعكاس المتناقض بشكل خاص أننا لا نتعامل مع بنية جديدة للرأسمالية قادرة على إعادة الإنتاج، ولكن مع كسر الاستقطاب الهيكلي بين السوق والدولة، وبين الاقتصاد والسياسة، وبين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، وبين الفرد والمجتمع، إلخ، الذي جعل الرأسمالية ممكنة.

إن الذات البرجوازية منفصمة بالفعل، واتخذت من حيث المبدأ شكل «برجوازي» (مواطن اقتصاد) و«مواطن دولة»، لم يعد من الممكن في النهاية اختزال الهوية المتناقضة للدكتور جايكل والسيد هايد ودمجها في منتصف الطريق في إطار شخص متكامل. سيصبح الفرد المجرد كلياً غير صالح اجتماعياً، أما البورجوازي عابر القومية فلم يعد قادراً على تمثيل مواطن الدولة القومية. وسيبدو انفصام الشخصية وفق النسبة الرأسمالية ظاهراً بشكل نوعي جديد لا يمكن أن يتلاءم بأي طريقة مع الشكل الرأسمالي.

كفت مواضيع إدارة الأعمال عبر القومية، المنفصلة إلى حد كبير عن جنسيتها، عن تمثيل «التقدم» الرأسمالي. هذا الشكل الأخير من «التحديث» هو في نفس الوقت الانحلال الذاتي والتدمير الذاتي للحداثة، تماماً كما هو الحال بالفعل في كثير من النواحي، أي أنها لا تزال متخلفة عن المجتمعات القديمة من حيث معاييرها الحضارية. ومن ثم، فإن العولمة ليست شيئاً يمكن للنقد الاجتماعي المناهض للرأسمالية أن يقاضيه مرة أخرى ويجعله ملائماً باعتباره نوعاً من «إرث التقدم». إنه إنكار هذا البناء الماركسي القديم المرتبط بفلسفة التنوير البرجوازية. ففي العولمة، لا ترتقي الرأسمالية إلى مستوى جديد من التطور، ولكنها تعيش حياة زائفة تتجاوز حدود حياتها؛ بشكل يشبه إلى حد كبير «فولديمار» في قصة إدغار آلان بو، الذي يُحتضر، وهو منوم مغناطيسياً ومن ثم ظل على الحد الفاصل بين الحياة والموت لفترة طويلة، حتى استيقظ من التنويم، لينهار على

الفور إلى كتلة عديمة الشكل من اللحم المتحلل. لا يتعلق الأمر بأشخاص كوسموبوليتيين سعداء، طافحين بالحياة ممن يعملون كجهات فاعلة في إدارة الأعمال عبر القومية، بل بالأحرى بأشباح مجتمع غير واقعي يائس، الأمر الذي يعبر عن عدم الاستقرار الاقتصادي لرأس المال النقدي المحاكى إلكترونياً.

«أعضاء هذه الفئة الجديدة من اللاعبين العالميين، والتي، بالمناسبة، تشمل أيضاً مجموعة الأكاديميين الذين يتنقلون بالطائرات ومجموعة معينة من كبار الرياضيين والمتخصصين في وسائل الإعلام ويلتزم الفنانون بشكل أساسي بما أسماه مارك أوجي

نظام الاتصالات العالمي الذي لا يعترف بموقع محدد ويشمل الطائرات والفنادق المتسلسلة ومناطق كبار الشخصيات ومحلات السوبر ماركت المعفاة من الرسوم الجمركية والقطارات عالية السرعة. يتحدث عالم الأعراق البشرية عن أماكن العبور حيث يتبع أولئك الذين لديهم دراية بالمسافات الطويلة والموزعين الآليين وبطاقات الائتمان إيماءات حركة المرور الصامتة. تماماً كما يتسم المكان بالهوية والعلاقة والتاريخ، كذلك فإن الفضاء الموجود في كل مكان ولا مكان ويمكن وصفه إنه لا علاقة له بتاريخ يحدد اللا مكان **(...)** من الناحية الهيكلية، يختلف المسافر حول العالم الذي يحظى بجناح فيه ثلاجة صغيرة، وتلفزيون مدفوع ومجلة مصورة وهو ليس من مخيم للاجئين تم إنشاؤه وفقاً لمعايير وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. ففي كلتا الحالتين، فإن مسألة الإقامة المؤقتة هي التي تجعلنا وحدنا ولكن متساوين مع الآخرين ونجد أن واحدة منهما إقامة فاخرة والأخرى فظيعة.» **(بودة ١٩٩٥).**

لا يمكن الحديث هنا عن مسألة «ثقافة عالمية». لأن الثقافة، بما في ذلك الثقافة الجماهيرية الرأسمالية، مرتبطة دائماً بالمكان والعلاقة ولها بعد تاريخي، على وجه التحديد في فهمها على أنها اختراق متبادل، ومزيج إبداعي وخلق أشكال جديدة للتعبير.

إن المساحة المنفصلة اجتماعياً لإدارة الأعمال المعولمة قليلة جداً لكن بلا حدود. إن مساحات العبور التي لا مكان لها لإدارة الأعمال عبر القومية معزولة تماماً عن العالم الاجتماعي والثقافي وحتى الجغرافي الحقيقي الذي يخصه ويتم عبورها مثل المناظر الطبيعية عن طريق الطرق السريعة أو كابلات الألياف الضوئية أو خطوط الغاز أو مسارات القطارات عالية السرعة. تماماً مثل المتشردين البائسين من طالبي اللجوء، فإن الترحيل ومخيمات اللاجئين محدودة للغاية ومعزولة عن أجزاء أخرى من السكان، يعيش المتشردون المترفون من إدارة الأعمال المعولمة في غرف تشبه المخيمات ومحددة ومغلقة بشكل شبه محكم.

ولكن حتى عندما يكون هناك إعادة إنتاج متماسكة على المستوى القومي والاقتصادي والدولة بين العالم المحتضر والمتلاشي، تظل هناك «بوابات سد» في مناطق الانهيار وعدم وجود أماكن للفضاء الاقتصادي المعولم، فإن الطريقة الجديدة لرسم الحدود هي بالفعل أكثر جذرية من جميع الحدود السياسية السابقة. على سبيل المثال، ما هو المقصود بـ «الانفتاح العالمي» يتضح من تفسير روح العصر ما بعد الحداثي من قبل «باحث الاتجاه» ماتياس هوركس في «بيان المستقبل»، الذي هدف إلى الإشارة إلى «الخروج من ثقافة الأنين»:

«ما هو الإطار المرجعي لمفهومنا حول المساواة؟ هل هو رفاهنا القومي المريح؟ أم كوكب تسود فيه بضائع كثيفة، وأفكار، وتدفق حركة المرور، وفيه المعاناة **(!)** وكذلك الحيوية **(!)** والرغبة في الارتقاء؟ علينا في وقت ما الاختيار بين نموذج المساواة الذي يقود في أفضل الأحوال إلى العيش في مقاطعة مستقلة ذاتياً **(...)** وبين نموذج مفتوح يجد مبرراته المتناقضة لكنه الأكثر صدقاً على صعيد الكوكب؟ **(...)** على من يقبل بالعولمة الاعتراف أنها تعني تعزيز حدة اللامساواة في المجتمع. حين نترك فقراءً في البلاد، يمكن أن يتحولوا إلى مجرمين أو أن يعانوا **(...)** أو أن يتفوقوا علينا **(...)** هل يمكن ترك ثقافتنا، ومجتمعنا ليوتوبيا تترافق بفقدان الأمان، وبتهديد المطالب القديمة والمسلمات؟ **(...)** إن

وجود قدر محدد من اللامساواة هو مثل تيار هواء يدخل غرفة سيئة التهوية، أو مثل تيار ماء منعش في بركة راكدة (...) (هوركس، ١٩٩٩)». »

«السؤال الذي يطرح نفسه هو أي شكل من أشكال ترسيم الحدود الجديد هو الأكثر إثارة للاشمئزاز هل هي نزعة الرخاء - الشوفينية وكراهية الأجانب الغبية من قبل «الأغلبية الصامتة» الرجعية أو إيديولوجية الإرهاب الاقتصادي لهذا «الوسط الجديد» للفائزين في العولمة. أم هل ينبغي «السماح» للفقراء من مناطق الانهيار التي دمرها اقتصاد السوق العالمي بالفعل بجرعات صارمة من أجل إجبار المجتمع على قبول «درجات متزايدة من عدم المساواة»، بل وحتى «البؤس» كحقائق طبيعية وقبول الناس بوصفهم متنافسين يجب تحريضهم بعضهم ضد بعض. ما يتم الترويج له هنا هو «تكافؤ الفرص» في قتال المصارعين في الحلبة. إنه الاختلاف القديم بين العنصرية الجماعية الألمانية أو الأوروبية القارية والعنصرية الفردية الأنجلو ساكسونية، التي تحتفل بميلادها السعيد في سياق العولمة. ففي كلتا الحالتين، تتضمن كل من المقدمة والنتيجة هي العقيدة المالتوسية القائلة إنه، وفقًا للمعايير الرأسمالية، هناك «عدد كبير جداً من الأشخاص» وأنه يجب إجراء اختيار وجودي، يرسم دائماً طوقاً اجتماعياً سالكاً.

لم يتم توسيع جميع مرشحات الدولة الاقتصادية والوطنية بعد، ولكن يتزايد باستمرار الضغط من اقتصاد الأعمال العابر للحدود الذي تم تحريره. إن حديث السياسيين الديمقراطيين عن «عدم وجود بديل» لإجراءاتهم التقييدية والمناهضة للمجتمع يُظهر فقط أنهم فقدوا ذكاءهم منذ فترة طويلة، وأنهم مدفوعون بسلطات تتجاوز المؤسسات البرجوازية. إذا نظرنا إليها بشكل سطحي وبطريقة قديمة في فئات اجتماعية بحتة (بدلاً من نقد النظام)، يبدو أن الدولة والسياسة قد انحطتا وصارتا بمثابة نادل يخدم رأس المال» (دير شبيغل، ٢٦/١٩٩٩). لكن هذا لا يؤكد وجهة النظر الماركسية القديمة القائلة أن الدولة القومية ليست سوى «اللجنة التنفيذية للبرجوازية». كما إن «البرجوازية» لم تعد

موجودة بوصفها طبقة اجتماعية متماسكة. إن الشخص المعدود رأسمالي رسمي هو التابع الاقتصادي، بصفته «الإنسان الاقتصادي» و«مقاول قوة عمله» لقد تبخرت «البرجوازية» من المفهوم الضيق لمالك رأس المال لتشمل جميع أفراد المجتمع، بما في ذلك العمال المأجورين. حتى الثورة الصناعية الثالثة، كان لا يزال بإمكان المرء أن يتحدث عن الدولة القومية على أنها «الرأسمالية الشاملة المثالية» (ماركس)، إذا لم يكن هذا يعني الكلية الاجتماعية لأصحاب رأس المال، ولكن بالأحرى مثال نظام إنتاج السلع الذي جمع رسمياً جميع الموضوعات الاقتصادية الرسمية. إن هذه الوظيفة النظامية بالتحديد هي التي فقدتها الدولة القومية في العولمة كنتيجة للثورة الصناعية الثالثة ولم يعد بإمكانها أن تكون «رأسمالياً كلياً مثالياً». كما يمكن أيضاً وصف هذا التطور على المستوى الاجتماعي:

«انقسمت النخب الوظيفية مرة أخرى في بعد جديد وإضافي على جميع مستويات إعادة الإنتاج الرأسمالي. لأن النخب في إدارة الأعمال عبر القومية لا يمكنها تطوير مصلحة اقتصادية مشتركة مع بقايا الإدارة الاقتصادية القومية التقليدية (في اللغة الاجتماعية الطبقية القديمة: «البرجوازية الوطنية») التي من شأنها أن تكون مستدامة، ولا تجمعها مصلحة سياسية - إستراتيجية مشتركة مع الدولة القومية و«الطبقة السياسية». لم تنتقل اللحظة «الإستراتجية» من السياسة إلى الأسواق المالية عبر القومية فحسب، بل لم تعد تنتج أي سلطة تنفيذية على هذا المستوى، ولكنها تتزامن مباشرة مع حساب الاقتصاد الجزئي للأعمال، الذي أصبح الآن بحد ذاته يتجاوز الإجراءات القديمة «الملخصة» للسلطات. فبصفتها سلطة تنظيمية، فإن الدولة القومية كفت عن أن تكون هيئة ضبط وتنظيم رأسمالية كلية موجهة إلى الداخل، كما كفت عن أن تكون موضوعاً استراتيجياً موجهاً إلى الخارج. ولم يعد هناك «داخل» و«خارج» قابلين للتحديد بشكل واضح لأنه تم تفكيك الإطار المرجعي لهذه العلاقة.

وهذا يعني أيضاً نهاية الإمبريالية القومية القديمة، التي كانت موجودة بالفعل في العصر الغربي في مرحلة «باكس أمريكانا» بعد الحرب العالمية الثانية ثم تلاشت إلى الحد نفسه الذي تحول فيه الطابع الاستبدادي للرأسمالية من السياسة إلى الاقتصاد في المرحلة الأخيرة من الثورة الصناعية الثانية. إن الصراع على «مناطق نفوذ» تسيطر عليها الدولة القومية تراجع بالفعل. وبدلاً من ذلك، قامت الولايات المتحدة، بدعم من القوى الغربية الثانوية، بدور «الشرطي العالمي» باسم المبادئ الرأسمالية العالمية و(حتى ذلك الحين) باسم السوق العالمية «الحرة». أما في الثورة الصناعية الثالثة، فإن العولمة جعلت نضال الدولة القومية الآن من أجل «تقسيم العالم» أمراً عفا عليه الزمن تماماً. إن «الرأسمالي الشامل المثالي» ليس غائباً بالمعنى الاجتماعي والاقتصادي ككيان يجمع المصالح استراتيجياً وحسب، بل إن الإطار المرجعي للإستراتيجيات الإمبريالية لم يعد موجوداً على الإطلاق في عالم تهيمن عليه إدارة الأعمال عبر القومية. في النطاق المنفصل عن «اللامكان»، بحيث أصبحت الهيمنة الإقليمية، بأي شكل من الأشكال، بلا معنى. حيث لا يمكن أن تتكون المصلحة الاستراتيجية التي يقودها الاقتصاد الجزئي إلا من أن تكون «حاضراً» حقاً في كل مكان في نفس الوقت ولكن ليس في أي مكان، انحدر العالم الإقليمي من كائن استراتيجي إلى مشهد لا أكثر ولا أقل.

إن الدولة القومية، بصفتها شركات خدمات لإدارة الأعمال عبر القومية، مناسبة بشكل مشروط ومؤقت فقط. فنظراً لأن قطبي الاشتراكية الرأسمالية في هذا التطور ينهاران بشكل حاسم على مستويات وأبعاد لم يعد من الممكن اختزالها في قاسم مشترك، فإن فكرة دور جديد ومقلص بشكل دائم للدولة القومية باعتبارها «دولة تجارية جديدة» (Rosecrance) أو «دولة المنافسة القومية» (Hirsch) كيان عفا عليه الزمن. لا تزال هذه المصطلحات تفترض حدوث تغيير هيكلي داخلي رأسمالي أو عملية تحول إلى مرحلة تطور جديدة من «التحديث الأبدي»، في حين أنها في الحقيقة كانت أزمة تضمنت قطعاً لأشكال المجتمع الرأسمالية على هذا النحو، التي حددته النهاية النهائية لـ «التحديث».

ففي هذا الصدد، لا تمثل إدارة الأعمال عبر القومية نموذجاً جديداً للقوة الاقتصادية، لا بالمعنى الاجتماعي ولا بالمعنى الهيكلي، الذي يمثل حقبة أخرى من التاريخ الرأسمالي ويُخضع الآن الدولة القومية بطريقة جديدة.وعلى العكس من ذلك، فإن العولمة هي مظهر من مظاهر الأزمة نفسها، ويتم دفع «الفاعلين» من النخب الوظيفية العابرة للحدود المنفصلة والمتعززة.

تتجلى جهود إدارات أزمة الدولة في منافسة الإدارات القومية وتضيق «المواقع» البنية التحتية وشروط الإطار الأخرى بالكامل إلى المتطلبات الانتقائية «المعزولة» لرأس المال المعولم، بينما بدأت بوادر الإهمال في الأجزاء المنفصلة والمهجورة اقتصادياً من الإقليم المعني، من أعمال المياه إلى الشرطة. تنقسم المساحات الوطنية إلى مناطق (لا تزال) متصلة ومنبوذة، مع زيادة وضوح فجوات التنمية القديمة أو الجديدة. ومن الواضح أيضا جهود «لوياثان ديموقراطي موحد» بقيادة «شرطي العالم» المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية مع عمليات عسكرية مشتركة لاحتواء الحروب الأهلية التي اندلعت في كل مكان في مناطق الانهيار. لم يعد الأمر يتعلق «بمناطق نفوذ» إقليمية قديمة الطراز، بل يتعلق بنوع من «الإمبريالية الأمنية». والهدف ليس الغزو ولكن «إسكات الضجيج» حتى لا تنزعج دوائر الأعمال عبر القومية.

لكن الدول القومية أصبحت أقل قدرة على التعامل مع كل هذه المتطلبات. إن رأس المال المعولم الذي من المفترض أن تخدمه سحب الأموال اللازمة من أيديها بقدر متزايد من العنف، وتضاعفت في نفس الوقت بؤر التوتر بشكل مستمر. ومع كل انهيار جديد للعملة، تقترب نهاية الاقتصاد النقدي، وهو ما سيؤثر بالطبع أيضاً في نهاية المطاف على فضاءات رأس المال العابرة للحدود التي لا مكان لها. ومن المؤكد أن الاقتصاد الصناعي العالمي بجزره المتناثرة من الإنتاج لا يعمل على مستوى جديد مستدام، ولكن بدلاً من ذلك يتم تقليص نطاقه مع كل دفعة من العولمة تم إنجازها، مما ينذر بالوصول إلى حالة أكل لحوم البشر اقتصادياً في السوق العالمية

الخالية من التنظيم. إن أسياد العالم الجدد المفترضين، الذين يطاردون القوة الشرائية العالمية مع تضائل الريعية، لا يمكنهم إلا أن يلتهموا بعضهم البعض، وبهذه الطريقة يدمرون تلك «القدرات الزائدة» الاقتصادية الحقيقية التي تشكل آخر بقايا «الحياة الطبيعية» الرأسمالية في هذا العالم.

العفاريت تستيقظ

وصلت الرأسمالية إلى نهاية رحلتها العمياء عبر التاريخ، ولا يمكنها إلا أن تنهار. ولكن كلما أصبح من الحتمي أن البشرية لم تعد قادرة على إعادة إنتاج نفسها في أشكال «الآلة البديعة» وحركتها المتعثرة الوحيدة في حد نفسها، ازادت صلابة الشكل الرأسمالي للوعي. لم تعد الأزمة العالمية للثورة الصناعية الثالثة تلبي أي مشروع تحرري يمكن حشده كبديل اجتماعي، إذ يبدو النقد الراديكالي للرأسمالية مفارقة تاريخية غريبة لأنها في الوعي الاجتماعي (لدى رجل الشارع وكذلك في أدبيات علم الاجتماع) متماهية فقط مع نموذج الحركة العمالية، الميئوس منها بعد أن عفا عليها الزمان وصارت جديرة إن تكون في المتاحف، بوصفها ظلت في الواقع من جوهر النظام.

وبهذه الطريقة يختفي التفكير النظري تماماً من المجال العام الرأسمالي؛ ويتم استبداله بشكل سطحي بثقافة إعلامية مرجعية ذاتية التأثير تهتم فقط بجذب الانتباه أي «نظرية» بوصفها مشروعاً تجارياً مثل أي مؤسسة أخرى.

لكن ثقافة ما بعد الحداثة المرحة التي لا تزال تحاول جعل الفقر عادياً وإعادة تعريف الإذلال الاجتماعي على أنه لعبة ما هو إلا حدث سطحي ضعيف، يحرك تحته شيء مختلف تماماً. حتى لو أدى «اقتصاد كما لو أن» إلى «ثقافة كأن» التي من الواضح أنها لم تعد تأخذ أي شيء على محمل الجد وفي نفس الوقت تزدحم ديمقراطياً بسرعة عالية، فإن حقيقة أن الرأسمالية لا يمكن أن تتغلب على الأزمة أمر خطير للغاية ولا يمكن التخلص منه. إن الوعي الاجتماعي العنيد الذي يريد التمسك بأشكال التواصل الاجتماعي للرأسمالية على طريقة الخطاف

أو المحتال لم يعد يبحث في الخفاء والهدوء عن نموذج جديد في أيديولوجية برجوازية أقدم. لقد استيقظت الشياطين، وهي تعود بخطوات عملاقة في تفكير وعمل أحاديات ما بعد الحداثة المتنافسة. بدأت عملية إضفاء الطابع البيولوجي الراديكالي الجديد على المجتمع، وعادت مملكة الإنسان والحيوان في القرن التاسع عشر في شكل حديث سطحياً.

وفي إطار مسلسل التلاعب الثقافي في حقبة ما بعد الحداثة جعلت الليبرالية الجديدة مسيرة النصر الخاصة بإضفاء شكل طبيعي على ما هو اجتماعي مقبولاً ديمقراطياً ابتداء من الأيديولوجية الاقتصادية. إن الاعتقاد السائد حول اقتصاد السوق بوصفه «نظاماً اقتصادياً طبيعياً»، وفكرة «البطالة الطبيعية» لدى فريدمان ومختلف الحائزين على جوائز نوبل، إذ أدى التكرار الثابت لفكرة القرن الثامن عشر عن «الطبيعة البشرية» الأنانية اقتصادياً إلى تغذية الداروينية الاجتماعية الصريحة أو الخفية التي انتقلت منذ فترة طويلة دون اعتراضات فكرية إلى حد كبير، من اعتبارات «الاقتصاد الطبي» إلى التبرير الطبيعي الزائف للقدرة على الاختيار الاجتماعي المرح. وإذا كان من الممكن مناقشة العقيدة المالتوسية اليوم مرة أخرى بشكل إيجابي في الجرائد اليسارية الليبرالية بكل رباطة جأش، فإن هذا يوضح درجة «الداروينية» الجديدة للوعي الاجتماعي التي تم التوصل إليها بالفعل.

حدثت انتكاسة تفكير بعيدة المدى في خضم ضباب إعادة التوطين النيوليبرالي للاقتصادي والاجتماعي ترافقت مع النظرية الاجتماعية المستوحاة من الماركسية والتفكير الاجتماعي النقدي التأملي، إذ إن جميع التيارات والمدارس والمقاربات النظرية في تراجع أو اختفت بالفعل في المجتمع العلمي وكذلك في الصحافة، وهي أولاً وقبل كل شيء عدت البشر كياناً اجتماعياً ونفسياً أراد فهم المجتمع وتاريخهم بشكل يتوافق مع تشكيلهم. لم تكن الثقافة الاجتماعية لما بعد الحداثة سوى فترة استراحة على طريق تجديدها البيولوجي. فبعد الخطاب المراجع الذاتي وغير المنطقي المختزل ثقافياً، الذي كانت وظيفته الوحيدة هي

التخلص من النقد الاقتصادي الراديكالي، بعد أن شاع إضفاء الصفة الطبيعية على المجتمع، وبشكل أكثر دقة كان الأمر دراسة علمية زائفة للمجتمع والوعي.

يكتشف المثقفون النجوم اليساريون السابقون الذين شابت رؤوسهم «الثوابت الأنثروبولوجية» المزعومة فيتضاءل التاريخ بالنسبة لهم. لقد تعاظم دورعلم النفس الجسدي، وعُد التحليل النفسي مرفوضاً. فوفقاً للمادية المبتذلة العلمية الجديدة، ليس اللاوعي هو الذي يحركنا، بل الكيمياء الحيوية والعمليات العصبية في أجسادنا بشكل عام، فيظهر الإنسان بشكل أقل بوصفه كائناً اجتماعياً وفي حين يتحول المجتمع إلى «جسم». ويهتم الأفراد أيضاً ببشرتهم في المقام الأول ويكتشفون عضلاتهم؛ وتعود عبادة ما بعد الحداثة للزي إلى اللياقة البدنية العارية، ويحاول التاجر المياوم في رأسمالية الحظ، وهو يتمرن في نادي اللياقة البدنية، محاكاة صور منحوتات آرنو –بريكر[1]، ويتشكل الآن نمط من نظرة جمالية بيولوجية مأخوذة عن النازية تتلائم مع شاطىء الثقافة الشعبية لما وراء الحداثة المحصور ارتياده بفئة محددة كما هو الحال الموسيقى الروحية وموسيقى الشرق الأقصى والثقافة الإندوجرمانية التي برزت قبل عام ١٩٣٣ وهكذا يتحول كل أشكال الخيال العلمي حول مؤامرة دولية إلى مطبوعات تحقق أعلى مستوى من المبيعات ويقرؤها قبل النوم سائقو الباصات، والعاطلون عن العمل ومساعدات أطباء الأسنان.

باشرعلم الوراثة نشاطه بالفعل، وهو رأس حربة لعلم التربية والاختيار الجديد مع قدرة حقيقية على الوصول إلى الأيديولوجية في الدوامة الاجتماعية المرتبطة بالنيوليبرالية. يبدو أولاً أنه في السياقات البعيدة، وجود افتراض أن كل ظاهرة اجتماعية وفردية هي «وراثية» أو بيولوجيا عصبية. ادعى طبيب الأعصاب الأمريكي ستيفن بينكر أن اللغة «فطرية» مثل البشر تفترض وجود «مورث

---

(١) آرنو بريكر، ١٩٠٠-١٩٩١، نحات ألماني حظي بمكانة عالية في ظل الرايخ الثالث واشتُهرت، منحوتاته التي مثلت أشخاصاً متناسقي العضلات وفق المثال الأعلى الآري المزعوم. **(المترجم).**

نحوي». أما بالنسبة للحائز على جائزة نوبل فرانسيس كريك من سان دييغو، فحتى الإرادة الحرة تتكون من «لا شيء سوى الخلايا العصبية». وأراد علماء من معهد روبرت كوخ في برلين العثور على فيروس يُقال إنه يسبب الكآبة وينتقل عن طريق القطط المنزلية. وقد عزا عالم الأحياء الجزيئية الأمريكي دين هامر مؤخراً الشذوذ الجنسي إلى المورث Xq28 في قسم طرفي من كروموسوم الجنس X.

لدينا أدلة غير مؤكدة، ومزيج من الفرضيات والنتائج التجريبية والتفسيرات،لا يبدو أنها تزعج أي شخص بعد الآن، لأن العلوم الطبيعية موجودة بشكل واضح وهي متضمنة في عملية ترسيم الرأسمالية وبرامج إدارة الأزمات. إن أسئلتهم المفترضة «الموضوعية البحتة» تتأثر بسهولة بالتيار الروحاني المليء بالخوف والكراهية في المجتمع العالمي لرأسمالية الأزمة، مثل العلم الطبيعي، كما هو الحال في مُجمل تاريخه الذي سار جنباً إلى جنب مع الرأسمالية، حتى حين لم تؤد الحرب العالمية الثانية قط إلى انعكاس ذاتي نقدي لمكانتها في المجتمع، إلا في بعض الأحيان في اعتبارات أخلاقية ثانوية ضحلة؛ ولأن شيئاً لم يتغير، تعود شياطينهم في أزمة العالم الجديد. امتدت «مورثات» التدهور الاجتماعي إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية. ففي منشوراتهما « The Bell Curve»، أسس عالما الاجتماع الأمريكيان ريتشارد هيرنشتاين وتشارلز موراي بالفعل علاقة بين «العرق والجينات ومعدل الذكاء»، التي حددت بشكل بيولوجي زائف الأمريكيين السود بوصفهم من «النخبة المعرفية».

يوفر بناء «حاصل الذكاء» الرابط بين الخطاب الداروينى القديم والجديد. ويلوح الجدل في الأفق، كما هو الحال في مواجهة تضخم جديد في صفوف «الطبقات الخطرة» من الفقراء «العاطلين عن العمل» في أزمة الرأسمالية العالمية، وها هم علماء تحسين النسل ومقاييس الجمجمة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين يعودون في نهاية القرن العشرين تحت ستار «علم الانتقاء الجيني»، فقط لرؤية «المجرمين بالولادة» و«من هم دون البشر» و«الحياة لا

تستحق العيش» مرة أخرى في نهاية القرن العشرين. ومن المتوقع أن يتم تقديم «مورث الجريمة» أو «مورث الفقر». ويأتي اختراع مصير اجتماعي متأصل وراثياً بشكل طبيعي في الوقت المناسب لسياسات خفض التكاليف الاجتماعية النيوليبرالية. ليس الشكل الرأسمالي الذي هو على المحك، لكن أولئك الذين «سقطوا» الذين يُنظر إليهم بشكل متزايد على أنهم «عبء». إن ما تضمنه الإجماع السري في المجتمع السائد صار يُنفذ علانية بالفعل على المشردين والمعوقين من قبل عصابات النازيين الجدد.

بنفس القدر مثل التطبيع البيولوجي وإضفاء سمة طبيعية على المجتمع مرة أخرى يبدأ الوعي بأزمة الرأسمالية بالفيضان والاختيار الاجتماعي النيوليبرالي، وإلى جانب ذلك، يتحول هذا الاتجاه القاتل أيضاً إلى انتقاد زائف يميني شبيه بالفاشية لليبرالية و«اقتصاد العالم» الرأسمالي. ففي ميل قسري مرضي للتكرار، تحل «الأمة» والعرق «بصفتهما صوراً وهمية مضادة للنقد الاقتصادي الراديكالي الذي عجزت ماركسية الحركة العمالية عن تحقيقه».

إن اليمين «الألماني»، بهذا المعنى، مختلف عن «اليمين الجديد» الفرنسي، الذي انحاز عقله المدبر آلان دو بونوا إلى النازية منذ أواخر العقد الثامن من القرن الماضي مموهاً بـ«البراءة» المفترضة التي لا تتخيل نفسها مثقلة بأوشفيتز. لا يترك دو بينوا أي شيء. إنه يستمتع في وهم «الهندو أوروبية» وبالنسبة له «العرق» حقيقة إيجابية، «تتشكل» من خلال «تداخل بعض المورثات (!) التي تضبط لدى شعب محدد السمات الفيزيائية، والباثولوجية، والنفسية». (دو بونوا ١٩٨٣). وهو يلتحق عن طريق هذا بالبيولوجي الأمريكي روبرت آردريالذي أعلن أن البشر آكلي اللحوم لهم دماغ كبير(المصدر السابق) تحددت قدراتهم على المنافسة من خلال البيولوجيا:

«كان أسلافنا الأقدم من الحيوانات المفترسة. الطبيعة المفترسة هي أضمن ما ورثناه. الإنسان ليس منحدراً من ملاك ساقط، ولكن من إنسان (القردة العليا) متطور جداً. إنه وحش مفترس.» (دو بونوا مصدر سابق).

إن ما يقدم نفسه هناك كنقد لليبرالية يكتفي بتكرار الافتراضات البديهية الليبرالية منذ هوبز في ذلك الشكل المكثف الذي فرض المنافسة الاقتصادية أيديولوجياً منذ القرن التاسع عشر وتم الترويج له باعتباره «استمراراً للمنافسة الداروينية بوسائل أخرى» بين «الأجناس» و«الشعوب» و«الأمم». ولم يتعرض دو بونوا «للضرب من جمهور القاعة» على خلفية إحياء هذه الليبرالية الأسطورية العنصرية، بل تم أخذه على محمل الجد باعتباره راديكالياً يمينياً مقبول اجتماعياً ودُعي إلى المؤتمرات العلمية بلفتة من التسامح. إن أدولف هتلر، الذي تم بعثه، يتحدث الفرنسية هنا. لكنه «بالطبع» تحدث الألمانية مرة أخرى لفترة طويلة. ففي موطن النقد الزائف غير العقلاني والرومانسي والعرقي والبيولوجي للحداثة، ننشأ كرد فعل على الأزمة الرأسمالية بعد «نهاية الماركسية» باتساق غريب.

خرج شيطان «الأيديولوجية الألمانية» من مخبأه، إذ تم منذ هيردر وفيخته، تكريم الاختراع البرجوازي الليبرالي لـ «الأمة» باعتبارها مخلوقاً دموياً فوق التاريخ عارض ديمقراطية المُلكية الغربية الحقيرة. الآن، أصبح من المثير للدهشة أن اليسار تحدى هذا المشتق الشيطاني من الليبرالية، إذ لم يشهد أوشفيتز قط أي انتقاد مضى حتى النهاية. وفوق كل شيء، ظلت مساهمة الاشتراكية نفسها في داروينية الإيديولوجية الاجتماعية وعقيدة بشكل عام وصولاً إلى المحتوى المعادي للسامية للطوباويين الأيقونيين مخفية، تماماً كما لم تكن الجذور الليبرالية للحركة العمالية الماركسية في حد نفسها ناقدة. وفي هذا الصدد أيضاً، لم يتجاوز يسار ١٩٦٨ الجديد يسار الحركة العمالية القديم بعد التخلص من وثنية نظام إنتاج السلع، والطابع المدمر وغير العقلاني لـ «العمل» المجرد وعقلانية الأعمال، فإن الطابع الوظيفي والتكامل مع العلوم، وما إلى ذلك، ناقش الأمر بإيجاز، ولكن لم يتمكن من تجاوز اللعبة التي ينال فيها الفائز نقاط المهزوم، ولم يقتصر الأمر على سجنهم المحكم في «القفص الحديدي» للفئات الرأسمالية على مستوى الأشكال الاقتصادية.

ولأن النقد اليساري للرأسمالية كان مختزلاً للغاية ولم يمس الأسس، ظلت «الأمة» دون أن يتعرض لها أحد إلى جانب «العمل» المجرد؛ لم تكن قضية اليسار أن الجريمة ضد الإنسانية كامنة في هذه الفئة على هذا النحو، وأنه بعد أوشفيتز، لم يتم رفض «الأمة الألمانية» فحسب، و«الأمة» بشكل عام كشكل رأسمالي للمجتمع بشكل أساسي. لكن تم بدلاً من ذلك، تهريب «الأمة» في البداية مرة أخرى إلى الجدل اليساري من خلال إضفاء الطابع الأسطوري على «حركات التحرر الوطني» على الأطراف الرأسمالية وتمكنت الأمة من العمل كمصطلح إيجابي إلى جانب «فرض الديمقراطية». إن القومية الاشتراكية القديمة التي تم تكييفها مرة أخرى في هذا الانعطاف منذ عام ١٨٤٨، يمكن بالتالي أن تُشحن بشكل إيجابي مرة أخرى لصالح الأمة البرجوازية، بما يتماشى مع بناء ألمانيا الديمقراطية بوصفها «الأمة الألمانية الاشتراكية». لكن بعد عام ١٩٨٩، بقيت «الأمة الألمانية» فقط، تماما كما حدث في كل أوروبا الشرقية، إذ بقيت القومية فقط كشكل من أشكال انحلال اشتراكية الدولة.

يبدو أنه في خضم «نزاع المؤرخين» في العقد التاسع من القرن العشرين ظهر عند إرنست نولته (بالتوازي مع بداية أزمة الثورة الصناعية الثالثة) فكرة إعادة تأهيل غادرة للاشتراكية الوطنية باسم شرعية ديمقراطية مناهضة للشيوعية، ولم يكن الأمربمثابة تقدم في الفكر المحافظ اليميني، الذي حارب ضده اليسار كما هو الحال دائماً، ومنذ ذلك الحين اخترقت «الأيديولوجيا الألمانية» بطريقة لم يكن من الممكن تصورها قبلبضع سنوات فقط عمليات تحلل اليسار. وازداد هذا أهمية لأن هذا التحول حدث في مناخ اجتماعي يصعب تفسيره بشكل خاطئ. كان انهيار جمهورية ألمانيا الديمقراطية وضم أراضيها إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية، الذي يُحتفل به على أنه «توحيد ألمانيا»، بالفعل لحظة في الأزمة العالمية (المرفوضة) لنظام إنتاج السلع؛ وهكذا اندمجت «الوحدة الألمانية» والأزمة الاجتماعية والاقتصادية وردود فعل عنصرية تحولت مركب كلي عدواني، فباسم وحدة الدم هوجم البشر وأحرقوا وضربوا حتى الموت في نهاية

القرن العشرين في ألمانيا. وقوبلت تجاوزات هذه العصابات اليمينة المتطرف بصمت عبر عن رضا الأغلبية الصامتة والطبقة الوسطى في المجتمع. وقادت بقايا خطوة الإوزة في جمهورية المانيا الديمقراطية إلى نمو ثقافة نازية شعبوية جديدة في شرق ألمانيا.

كلما تم التقليل من شأن الأزمة العالمية للثورة الصناعية الثالثة، وإنكارها وتشويهها أيديولوجياً، تغلغلت متلازمة معاداة السامية التي لم تختف تماماً قط، في الوعي الاجتماعي مرة أخرى. إن أسوأ شياطين الحداثة يدفع هذا التفسير غير العقلاني للعالم والأزمة إلى أقصى الحدود، وفي سياق رأسمالية الكازينو، أثار هذا الأمر قبل وقت طويل من حلول الانهيار المالي العالمي. للمرة الرابعة في تاريخ التطور الرأسمالي منذ أحداث الشغب في هيب - هيب في أوائل القرن التاسع عشر، ترافقت اندلاع الكراهية والمذابح المعادية للسامية مع الأزمة وانسحاب رأس المال المالي. بالتوازي مع هيكل رأس المال النقدي العابر للحدود أصبحت معاداة السامية معولمة كما لم يحدث من قبل، إذ ازدهر خطاب الكراهية ضد المجتمعات اليهودية من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال وحتى في اليابان. ولويس فارقان، زعيم «المسلمين السود» المؤثرين في الولايات المتحدة، يوجه خطابات الكراهية المعادية للسامية. في ألمانيا أيضاً، من الواضح عدد العواقب القليلة التي تم استخلاصها من معسكر أوشفيتز، على الرغم من كل المشاعر الزائفة.

على الرغم من أنه يمكن فهم «علامات العصر» بوضوح، إلا أن اليسار المنزوع السلاح اجتماعياً كيف نفسه بشكل مخيف مع شبح أيديولوجية الأزمة الرأسمالية. فمن ناحية، أنتج خطاب «إضفاء طابع ديمقراطي» منطقياً وهو يسار يرتدي أنصاره بذات فاخرة وصار مسؤول اليوم عن إدارة الأزمة الرأسمالية والقمع الاجتماعي. وفي تقصير حياة متلقي الرعاية الاجتماعية والعاطلين عن العمل من جميع النواحي، يلقي هذا اليسار السابق الداعم للدولة حول سيرك الإعلام السياسي بالكلمات البلاستيكية التي تشير فقط إلى كيف بدأ السياسي يصبح غير واقعي:

«من المفترض أن يقضي «مجتمع الأمم الديمقراطي» على الشياطين التي تنبثق من داخل هذه الديمقراطية نفسها ويكشف عدم صدقها، في انسجام مع «اقتصاد السوق الديمقراطي في أوروبا» و«النزعة القومية الدستورية» الألمانية الهابرماسية[1]. لكن في هذه «النزعة القومية الدستورية»، لا تزال «الأمة» نفسها حاضرة كفئة إيجابية، تشكل المفهوم المرجعي المركزي لكل التصريحات اللاعقلانية للأزمة وحملات الإقصاء العنصري. بهذه الطريقة، يتحمل يسار المترفين الديمقراطي، من خلال إضفاء سمة طبيعية على الاقتصاد الرأسمالي النيوليبرالي مسؤولية إضفاء طابع دارويني على الوعي الاجتماعي. ففي جمهورية ألمانيا الاتحادية، لم يكن هذا أكثر وضوحاً من أي وقت مضى في الخلاف حول إصلاح قانون الجنسية.

تبنت حكومة تحالف «الأحمر والأخضر»[2] خطة، حول علاقة الدم المصاغة بطريقة قانونية لأنها لم ترغب بإلغاء مجتمع الدم والنسب الألماني المقنن بشكل أساسي، ولكن الاكتفاء بتعديله، وانتهت حملة تعبئة المحافظين من أجل الحق في الدم بتسوية فاسدة لا تمس بشكل حاسم الأساس الشعبي لديمقراطية جمهورية ألمانيا الاتحادية.

على الجانب الآخر يوجد جزء من يسار عام ١٩٦٨ حمل إشارة إيجابية إلى «الأمة» وصار ميال إلى الخطاب الإثني الجديد للسيطرة والإقصاء. تم اكتشاف «الأمة الألمانية» كمسألة قريبة من القلب، ويريد المرء تأكيدها ضد العولمة الرأسمالية. كشف بيرند رابيل[3]، المتحدث السابق باسم ثورة طلابية، عن نفسه إنه نبي قومي متأخر، كما فعل

---

(١) إشارة إلى يورغن هابرماس **(**فيلسوف وعالم اجتماع ألماني معاصر ولد في ١٨ حزيران ١٩٢٩ في ألمانيا، ويعد من أهم منظري مدرسة فرانكفورت**. (**المترجم**).**

(٢) شكل تحالف الأحمر والأخضر بين الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني، وتحالف الخضر بقيادة المستشار غيرهارد شرودر الحكومة الفيدرالية من أيلول ١٩٩٨ إلى أيلول ٢٠٠٥**. (**المترجم**).**

(٣) Bernd Rabehl**:** من مواليد ١٩٣٨ برز في زعامة الاتحاد الاشتراكي للطلاب الألمان، وتبنى أطروحات يسارية ماركسية لكن مع مرور الأيام تحول إلى مواقف معادية للأجانب وهو اليوم قريب من اليمين المتطرف**. (**المترجم**).**

هورست ماهلر[1]، المحامي السابق والعقل المدبر لـ«فصيل الجيش الأحمر» (RAF). وهكذا اتحد اليسار السابق واليمين الجديد في «ثورة ثقافية يمينية»

وفي هذا المناخ «القومي الدستوري» عمل أنصار اليسار السابق من هواة البزات الفاخرة مع «الوسط الجديد» من خلال تنفيذ قوانين وثنية المال، في حين يقوم اليسار القومي ذو التوجه العرقي، جنباً إلى جنب مع النازيين الجدد، بإحياء النقد الزائف للمال بمحتوى عنصري ومعادي للسامية، الذي يرقى إلى القتل. ويتفق المزيد والمزيد من الكتاب البارزين في فصيل الجيش الأحمر مع اللاعقلانية القومية العنصرية. فبعد أن اعترف الكاتب بوثو شتراوس[2] بالفعل بالدوافع الرجعية وأساطير «نقد الرأسمالية» من خلال الجدل الذي أطلق عليه اسم «أغنية الماعز المنتفخة»، قدم له الرومانسي القومي الألماني مارتن فالزر[3] الدعم، بشكل ملحوظ بمناسبة منحه جائزة تجارة الكتب الألمانية للسلام:

يوجد في ألمانيا ١٥ في المئة من المعادين للسامية علناً و٣٠ في المئة أخرى من المعادين للسامية الكامنين، إنهم يخافون فقط عندما يحدث شيء كهذا الآن. ولدينا ١٧ تدنيساً خطيراً للمقابر في الأسبوع. وصار من العادي في ألمانيا وقوع حادثة من هذا النمط في الأسبوع.» (صحيفة دي تزايت عدد ٥١ / ١٩٩٨).

---

(١) Horst Mahler: محام ألماني من مواليد ١٩٣٦ كان من مؤسسي فصيل الجيش الأحمر في العقد الثامن من القرن الماضي. لجأ إلى مخيم تابع للمقاومة الفلسطينية في الأردن، وتم اعتقاله وأمضى عدة سنوات في السجن في الأردن، كما تم اعتقاله في ألمانيا. تغيرت ميوله السياسية بعد إطلاق سراحه، وانضم في عام ٢٠٠٠ إلى حزب يميني متطرف.(المترجم).

(٢) Botho Strauß: من مواليد ١٩٤٤، كاتب ألماني اشتُهر في مجال المسرح، ونال العديد من الجوائز الأدبية. (المترجم).

(٣) Martin Walser: من مواليد ١٩٢٧ يُعد من أكبر الروائيين الألمان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. نشر أكثر من ثلاثين عملاً، وحصل على ١٨ جائزة أدبية. (المترجم).

هذا التقييم غير مبالغ فيه. وصلني صدى تفكير المجتمع في عيد الميلاد عام ١٩٩٨ قرب شجرة عيد الميلاد الخاصة بالعائلة، حيث لا يعدُ أحد نفسه نازياً. ولكن مع تقدم الساعة، قيلت جملة: «يمكن للمرء أن يقول شيئاًضد كل شيء في ظل الديمقراطية باستثناء ضد اليهود». صار الوحش يستيقظ في ثانية عشوائية من نوم العقل، وذلك بفضل نولته وفالزر وآخرين... انتشروا من جديد واضعين أقدامهم على الطاولة في جميع أنحاء ألمانيا، وتغلغلت أفكارهم عميقاً في طبقات الشركات متوسطة الحجم وأعضاء النقابات وأخيراً وليس آخراً في صفوف موظفي الخدمة المدنية، وخاصة في جهاز سلطة الدولة. لكن قبل بضع سنوات فقط، كان مثل خطاب فالزر في خريف ١٩٩٨ مستحيلاً تماماً في سياق «ثقافة سوركامب.»[١] بعد القضاء على النقد الاقتصادي، الذي لم يكن على الإطلاق قوياً بشكل خاص في هذا المشهد الأدبي، تشابك الخطاب اليساري الديمقراطي عن غير قصد مع النزعة القومية الجديدة والشعبوية الجديدة على «أعلى مستوى» من اللغة الأدبية والفلسفة.

ولا يزال هناك المزيد، إذ فكر النجم الديمقراطي فيلسوف الموضة بيتر سلوتردايك،[٢] وهو الذي انخرط أيضاً في الانتقال من التفكير النقدي الاجتماعي إلى إعادة إضفاء سمة طبيعية على المفاهيم الاجتماعية، وطرح في أواخر صيف ١٩٩٩ فكرة وضع قواعد «لحديقة البشر» بوصفها مقدمة لحوار نيوبيولوجي حول التقنيات الأنتروبولوجية الوراثية؛ ووصل إلى هذا بضمير مرتاح. عبر سلوتردايك مثل الكثير من المثقفين حتى قبل عام ١٩٨٩ عن توافقه مع نظام إنتاج السلع «وأسواق العمل المرتبطة به» وتناقضاته

---

(١) Suhrkamp-Kultur: إشارة لدار نشر عريقة اهتمت كثيراً بموضوع اليهود وإنتاجهم الفكري. (المترجم).

(٢) Peter Sloterdijk: فيلسوف ألماني من مواليد ١٩٤٧، شغل منصب عمادة كلية الفنون الجميلة في مدينة كارلسروهه. نبنى بقوة فكرة الانتقاء الطبيعي، وروج لها. وهو حاصل على العديد من الجوائز التقديرية. (المترجم).

الاجتماعية- الاقتصادية المدمرة (كما لو أنه لا يوجد أي مشكلة في ذلك)، وقدم نفسه عبر صحيفة فيرتشافتسفوخه بوصفه مقدم بوصفه مقدم استشارات فلسفية لإدارة عابرة القوميات. وهكذا لم يقارب الفيلسوف المتصف بالدهاء الإعلامي مشكلة العالم ضمن سياق تاريخي ومن خلال التناقضات مع النظام القائم؛ بل ترك الرأسمالية لتكون رأسمالية وغطى مشكلة الوعي الذاتي ضمن نطاق منطق أنثروبولوجي لا تاريخي. ولهذا بالتحديد أبثتت انعطفات ما بعد الحداثة، مروراً بنيتشة[1] وهايدغر[2] أنها كانت جيدة.

لذا، بالنسبة إلى سلوتردايك، نحن لا نتعامل مع أزمة عالمية في شكل المجتمع الرأسمالي، ولكن مع أزمة تنشأ بشكل دوري من «الطبيعة البشرية». مرة أخرى، ها نحن أمام الفكرة الأساسية لكل الفكر البرجوازي منذ هوبز مفادها أن «حالة الطبيعة البشرية» هي «حرب الكل ضد الجميع». لذلك عندما يتحدث سلوتردايك عن «تدجين» الناس، فإنه لا يعني ذلك على أنه استعارة للتدهور الاجتماعي واستيعاب الانضباط الرأسمالي، ولكن بمصطلحات بيولوجية حرفية مروعة؛ إنها، كما ورد في النص المنشور صراحة، مسألة «تربية» (Sloterdijk 1999).

لا يمكن أن تكون نتيجة مثل هذا التفكير مسألة التحرر الاجتماعي من ظروف الوثنية الاجتماعية، ولا برنامج للتخلص من التأديب الرأسمالي وتعبئة «الشر الأفقي»، ولكن العكس تماماً، كانت «مسألة تنشئة الإنسان وتشكيله» (المصدر ذاته)، أي إن القضية كانت «ترويض الناس» (المصدر ذاته.). تبدو القصة على هذا النحو، إن لم تكن «نزاعاً بين مروضين مختلفين وبرامج تربية مختلفة»، فعلى الأقل كانت تعبير عن «انجراف ثقافي حيوي بلا موضوع (!)» (المرجع نفسه).

---

(١) فريدريش نيتشة (١٨٤٤-١٩٠٠) مفكر ألماني، من نقاد الثقافة الغربية الحديثة وقيمها الأخلاقية، وترك تأثيراً عميقاً على الإنتاج الفكري في الغرب. (المترجم).

(٢) مارتن هايدغر (١٨٨٩-١٩٧٦) مفكر ألماني، نشر في عام ١٩٢٧ كتاب (الكينونة والوقت)، وتأثر بأعماله العديد من مفكري القرن العشرين في أوروبا. (المترجم).

ونظراً لأنه تم التعامل مع تربية البشر بشكل إيجابي للغاية ويبدو هذا في نهاية المطاف جلياً في حال لم ير سلوتروديك أن موجة العنف المنتشرة في المدارس الألمانية لا تعني تجسيد المنافسة الرأسمالية، بل ربما هي تنقية مشؤومة لنجاح ترويض الرجل وفق منظور تعديل وراثي للخصائص العامة (مصدر سابق) يمكن أن يؤمل من خلال تخطيط الخصائص (المصدر السابق). وهذه هي الكلمة الأخيرة النتي وظب على التشبث بها العالم المحافظ الذي أوجده أصحاب الدخول الأفضل المرتبطين بالدولة منذ أكثر من مئة عام عند كل أزمة بمعنى إضفاء طابع بيولوجي على المشاكل الاجتماعية وعلى حلولها معاً.

لا يتعلق الأمر، من وجهة نظر سلوتروديك، بتحرر اجتماعي من «الآلة البديعة» للوثنية الرأسمالية، بل صراع عمالقة بين المروضين (المصدر السابق)، الأمر الذي يذكرنا بمفردات شبنغلر حول عرق بشري بصلابة الفولاذ. وهنا لم يعد هناك من مجال للتوقف حيث يكون ضبط البشر من مهام القائمين على حديقة الحيوان السياسية، حيث يتم تأسيس الأكواخ المخصصة للبشر لتشكل مملكة خبراء تحت قيادة ملك المعرفة للتخطيط من قبل نخبة قبلت بإرادتها الكاملة الخضوع للترويض (المصدر السابق). لا تحتاج أنصاف الجمل من هذا النوع إلى سياق ليتم فهمها بشكل صحيح على الرغم من قيام سلوتروديك بذلك، وحتى حين أشار (دون أي معالجة نقدية) إلى نيتشة وأفلاطون ونسمع هنا نبرة لم تتغير لم تنتظر الوصول إلى خضم أزمة المجتمع الرأسمالي. إن واقع إدراج سلوتروديك لهذه الفظاعة تحت لافتة الإرادة الحرة أظهر بجلاء صلة القرابة بين هذا الحوار حول إسكان البشر وترويضهم بالأفكار الليبرالية العائدة لبنثام التي كانت تبريراً لفكرة معتقل بانوبتيكون. وهكذا تم اللجوء إلى التحكم الذاتي بدلاً من التحرير، من خلال ترسيخ ضبط السلوك بطريقة بيولوجية وراثية (بدلاً من الاعتماد على التربية وعلى العقاب). وكلما ازداد تبجح سلوتروديك اشتد جلاء طريقة تعبيره عن هذه التهيؤات الفلسفية التي استمدها من المسار الكارثي للثورة الصناعية الثالثة. إن هذه الصلة التي لا لبس فيها مع فكرة تحسين النسل

والنقاء العرقي التي نبه إليها المؤلف بوصفها غير قابلة للتصديق، إذ تم تبريرها بشكل لا تاريخي التي أشار إليها بشكل أشد سطوعاً ضمن إطار أزمة ما بعد الحرب العالمية، لتي عادت بشكل أشد عدة أضعاف ووصلت إلى مستوى الانقضاض على السلطة بالاعتماد على التقنية البيولوجية. إن سلوتركيك الذي كف عن الرغبة في صوغ فكرة التحرر، ومال للتآخي مع بونوا انتهى به الأمر في نهاية المطاف عند فكرة الإنسان الخارق، وكل ما فعله أنه أثبت بذلك إن كل من يعزف عن التفكير وفق خط ماركس لا بد أن يسير على خط بنثام ودو ساد، ومالتوس، وداروين ونيتشة (وتقسيمهم البشرية إلى مادة بشرية وبشر فائضين عن الحاجة في ظل سلطة النخب الوظيفية).

لكن نظراً لأن مثل هذه الأفكار لا تعبرعن الحدود الداخلية الاقتصادية للتطور الرأسمالي، فهي لا تدرك أيضاً أن التلاعب بالمورثات لأغراض بيو- سياسية بدلاً صوغ سياسة اجتماعية تحررية حتى وإن لم تنته بكارثة (وفق المعطيات المتوفرة) لكن هيمنة التكتولوجيا لن تعطي ثماراً. تتابع الثورة الصناعية الثالثة صهر مادة العمل ويؤدي ذلك إلى جعل استغلال القيمة أمراً عبثياً بغض النظر إن رضي البشر طوعاً بدور الخادم أو تم ترسيخ هذا الشكل من الوجود عن طريق التقانة الوراثية- البيوسياسية. ففي الحالة الأخيرة لن تكون النتيجة استمرار العمل بسلاسة، بل تحويل البشر الذين تم ترويضهم ليجدوا أنفسهم في حال يشبه حال البقر في القرى المهجورة في مناطق الحروب الأهلية، التي تمضي وهي تعاني نتيجة عدم توفر من يحلبها.

لا يمكن تقبل الفكرة البغيضة القائلة بترويض البشر، إذ لا معنى لهذا حيث لا يمكن التخلص من التناقضات الاجتماعية الاقتصادية لنظام الإنتاج الرأسمالي بيولوجياً، لا لمصلحة الخدم أو السادة. وكيف يكون حال البشري الخارق الذي تم توليده بتقانة الوراثة؟ فالقدرة على التفكير النقدي والتفكير المستقل غير مرتبطة بالبيولوجيا بل هي نتيجة مسار صيرورة اجتماعية تتضمن

عملاً متتابعاً. ربما يكون أقصى ما يمكن الوصول إليه عبر التلاعب بالمورثات هو امتلاك القدرة على القفز إلى علو خمسة أمتار، وأن يكون أسرع في الحساب من أي إنسان من عصرنا (لكن لا يمكن له قط أن يكون أسرع من الحاسوب) أو أن يكون مقاوماً لنفايات اقتصاد السوق السامة كما هو حال بعض الجرذان؛ التي أسهم في إنتاجها، ناهيك عن غباءه لجهة ردة الفعل. يا لها من نخبة من البشر الخارقين! أثبت سلوترديك من خلال محاججته البيو - سياسية أنه انفصل عن التفكير المنعكس وأنه اكتفى بالتحول إلى البهيمية الاجتماعية التي تسم علم الطبيعة القائم. وهذه ذخيرة تصلح لإلغاء السمة الإنسانية ضمن إطار أزمة التنافس الاجتماعي لكن لا تمثل بأي حال طريقاً يوصلنا إلى أي مستقبل.

في ضوء مشاريع زرادشت البيولوجية، قرع هابرماس ناقوس الخطر بإخلاص، لكنه مع ذلك، ذهب عبثاً أكثر من ذلك. من أين تأتي كل هذه البهيمية إن لم يكن من حضن «اقتصاد السوق والديمقراطية» الحبيب نفسه؟ سيكون النقد التحرري الراديكالي للديمقراطية ضرورياً، لكنه لا يمثل سوى نمط قمع ذاتي لآلة المال الرأسمالية العمياء. حتى المثقفون الديموقراطيون من أتباع هابرماس لم يتخذوا قط موقفًا جوهرياً ضد وصمة وعار وجود «أسواق العمل»؛ إنهم لم يفهموا على الإطلاق حتى سبب وجود أي وصمة عار فيها. وهم بالتأكيد لا يريدون قبول التدمير الذاتي المبرمج منطقياً لـ «اقتصاد السوق والديمقراطية» الذي أصبح حاداً بشكل لا رجعة فيه، حيث تصبح استحالة المزيد من إعادة الإنتاج الاجتماعي عبر «أسواق العمل» مرئية.

في ظل هذه الظروف، هل ما يزال الأمر يتطلب الأمر إنذار ضد عقلية وجود «مأوى» ديمقراطي ضد البيولوجيا الجديدة والداروينية الاجتماعية؟ لا شئ. لأن صدى تاريخهم هو الذي يقرع، آذان المثقفين الجمهوريين البرجوازيين. لقد أنكر الاحتفال الكئيب بالديمقراطية الشعبوية عام ١٨٤٨ دائماً أن الطريق إلى النازيين انطلق من هناك. كانت «أفكار ١٨٤٨» المراحل الأولية لـ «أفكار عام ١٩١٤»، وقد سارت الديمقراطية جنباً إلى جنب مع القومية منذ البداية. إذن،

فإن المثقفين الديمقراطيين اليساريين يحصلون مرة أخرى على مكافأة لأنهم لم يتخطوا مطلقاً الخط الأخير للنقد القاطع مع النظام الحديث لإنتاج السلع. ألم يكن من المُفترض بهم فهم أنهم يقفون ظهراً إلى ظهر مع القوميين والشعبويين وعلماء الأحياء الألمان؟ ضد الكرات الاجتماعية المدمرة للنيوليبراليين (بما في ذلك الديموقراطيين اليساريين من أحزاب البيت «الأحمر والأخضر» وأبطال «متطلبات المعقولية») في مواجهة القومية الشعبية الجديدة والنزعة البيولوجية، لا يستطيع هابرماس التمسك بكتاب الدراسات الاجتماعية الديمقراطية العائد إلى أيام المعجزة الاقتصادية، بينما كان هو وعائلته في في الوقت نفسه، ينفذون الإجراءات التي اتخذتها الشرطة العالمية لتجميد حركة «اللوياثان الديموقراطي الموحد» نحو «سياسة داخلية عالمية جديدة» من «حقوق الإنسان» (عن طريق القصف، من بين العديد من الأشياء). للأسف يذكرنا هذا بقوة بنصائح هيئة الدفاع المدني في لحرب الباردة إن نحمي رؤسنا بحقيبة ملفات في حال حدوث قصف نووي. إن السياسة الديمقراطية، بتصميمها القائم على الثرثرة باستثناء ما كان بنظر آدورنو عذاباً ووهماً حول عبودية أسواق العمل إلى وهم سياسة بيولوجية وسياسة قائمة على أساس الجنس ليس لديها بعد إنساني. بإمكان سلوتروديك السخرية وقول «لقد ماتت النظرية النقدية» (صحيفة دي تزايت ١٩٩٩/٣٧). ففي مقابل نولته، وشتراوس، وفالزر، وسلوتدرديك الذين تجردوا من الإنسانية وصعدوا على تناقضات العصر الحديث المدمر وكانت التقييمات الديمقراطية إلى جانبهم لايمكن أن تقدم الأحرف الألمانية القديمة التي كتب بها الهراء التاريخي والاجتماعي ترياقاً للسم.

بالطبع، هذه ليست مجرد خصوصية ألمانية، على الرغم من أن لها خلفية عميقة الجذور في التاريخ في ألمانيا. ونرى في كل مكان في العالم، وبشكل صارخ في المجالات الاقتصادية مناطق الانهيار وهي تُترجم إلى إنكار استحالة بقاء الرأسمالية، بواسطة العبارات الديمقراطية وصولاً إلى أشكال قومية «عرقية» ومسابقة الإبادة البيولوجية الزائفة.

كما إن الجانب السلبي هو ازدهار إدارة الأعمال عابرة الحدود القومية وانتشار الوهم الشعبوي بين جميع الفئات في جميع القارات. ومع ذلك، فإن التاريخ لا يعيد نفسه بشكل متطابق مثل صورة في مرآة ويمكن التعرف على العجز الديمقراطي أيضاً من خلال عدم التعرف على طابع الهمجية المهدد. ويبدو أن الشمولية السياسية التي سادت في النصف الأول من القرن، والتي لم تُفهم على أنها نموذج أولي للشمولية الاقتصادية في ديمقراطيات ما بعد الحرب، تواجه خطراً وشيكاً لاحتمال تكرارها لهذا السبب على وجه التحديد.

ويمكن التعرف على العجز الديمقراطي أيضاً من خلال انتفاء القدرة على التعرف على طابع الهمجية المحدقة بنا. ويبدو أن الشمولية السياسية التي سادت في النصف الأول من القرن الماضي، والتي لم تكن مفهومة كنموذج أولي للشمولية الاقتصادية في ديمقراطيات ما بعد الحرب، تواجه خطر تكرارها الوشيك لهذا السبب على وجه التحديد. في الواقع، نحن نتعامل مع عملية معاكسة حيث تتفتت الشمولية الاقتصادية المتهالكة للديمقراطيات تتفتت إلى شظايا سياسية زائفة.

لا يمكن، في مرحلة التراجع على وجه التحديد، إيقاف عملية إضفاء طابع خاص على المجتمع الرأسمالي. كما يتم إحياء الداروينية الاجتماعية أيضاً من خلال تصفية نموذج الاقتصاد الجزئي. تمت أول عملية إضفاء طابع جنسي وبيولوجي على المجتمع من قبل البرجوازية في مطلع القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تحت تأثير الفردية الليبرالية، في حين تزامنت ذروة الأفكار الداروينية الاجتماعية وأفكار «الطهارة العنصرية» بعد قرن من الزمان مع ظهور الدولة التنظيمية الإمبراطورية مع دكتاتوريات التحديث، وأثبتت عملية التحول البيولوجي والعرقي وغيرها من أشكال تطرف المنافسة على عتبة القرن الحادي والعشرين أنها استمرار لإدارة الأعمال بوسائل أخرى. لذا فإن الأمر لم يعد يتعلق بالخلق الدكتاتوري أو الديمقراطي لوحدة اجتماعية، أو عالمية منتجة للسلع.

وبدلاً من ذلك، ويا للمفارقة، تبين أن حتى القومية العرقية تجلت في المجتمع عابر الحدود الوطنية المأزوم على شكل نوع من طائفة. لم تعد الدكتاتورية بنية شاملة أورويلية عالمية، ولكنها ظهرت في شكل خاص، لأنها لا تستطيع الآن سوى تنفيذ عملية الانحلال الاجتماعي بدلاً من خلق مشد يضبط التشكيل الاجتماعي.

ظهر «الخطاب المروع» الناتج عن هذا الانحلال بشكل خاص في فرنسا وقد توصل إلى استنتاجات، كان لها آثار على أوروبا. بينما في ألمانيا احتل الامتثال الديمقراطي الداعم للدولة وخطاب الشبح البيولوجي الشعبي النقاش، وفي فرنسا يُنظر إلى النوعية الجديدة لأشكال الانحدار شبه التجاري للسياسة بقوة أكبر.

تحدث عالم السياسة الفرنسي جان ماري غيهينو، الذي يفضل الفكرة الوهمية المتمثلة في «إمبراطورية» جديدة تعمل وفق المبادئ «الآسيوية»، ينبغي أن تنبثق من تفكك الدول القومية البرجوازية، منطقياً عن «النهاية الديمقراطية». يجب أن يكون الهيكل الإمبراطوري الجديد متوافقاً مع النموذج النظري للأنظمة السيبرانية أي «دون مركز»، ولكن في الوقت نفسه يحافظ على أشكال النقل الاجتماعية الرأسمالية في الهياكل المشظاة:

إن الأفراد التي جمعتهم زمال عمل في شركة حديثة معزولون للغاية بحيث لا يمكن أن يظهر التضامن بينهم، ومقتلعون للغاية بحيث لا يمكنهم العثور على إجابة لشوقهم للانتماء في مفهوم الطبقة الاجتماعية... أو ليعرفوا الدفء المريح لمجموعة متماسكة ومتضامنة بسيطة، وهذا إغراء طبيعي. إن أي شخص يرى أن فكرة الأمة أصبحت مجردة بشكل متزايد، ومن يتم استبعاده من الاندماج في الشركة، والذي تعزله الشركة بدلاً من دمجه في المجتمع، ربما يرى أن المجموعة هي الإطار الطبيعي الذي يمكن للجميع من خلاله العثور على هويتهم مرة أخرى. إن الفرد البشري الحديث المجرد من الارتباط بأرض ما، هو «بدوي رحال» ومع ذلك مسجون في وظيفة محروم من موقع يمكن أن يعطي معناً لعمله، وتتم إعادة إنتاجه عدد لا متناه من المرات بوصفه عقدة على صفحة ويب

المجتمع ومع ذلك يظل وحيداً محكوماً بالعثور على صفته الخاصة من خلال بحثه عن أصله. وهو يحتاج له ليتمكن من توليد شعور إنتماء مشترك مع آخرين، لهم هم أيضاً خصوصيتهم.

قد تبدو «فكرة الأمة» مجردة في حد نفسها، لكن لا يزال من الوارد أن تحط عند فكرة «مجموعات أو بالأحرى عصابات»، لا تحتاج إلا إلى صورة العدو. إن خطاب الإبادة البرجوازي القديم، كما يتصور جماهير «الطبقات الخطرة» التي قد تكون فعلياً أو ظاهرياً «فائضة عن الحاجة» من وجهة نظر النخبة الوظيفية العابرة للحدود الوطنية، يظهر أيضاً في هذه الجماهير نفسها بوصفه التعريف «الاجتماعي الجزئي» السائد من بعض أعضاء فئة «نحن» غير العقلانية ضد «الآخرين» الذين يجب تدميرهم. وفي ظل ظروف إدارة الأعمال المعولمة، لم تعد هذه التعريفات قابلة للتعميم اجتماعياً؛ وفي أحسن الأحوال، فإن «الساسة الإعلاميين» الديماغوجيين مثل ريغان في الولايات المتحدة، وهايدر في النمسا، وبرلسكوني في إيطاليا، أو من ناحية أخرى، بلير في بريطانيا العظمى وشرويدر في ألمانيا، يمكنهم استخدامها لاصطياد الأصوات. مثل هذه الشخصيات شبه الافتراضية ليسوا «قادة» لحركة جماهيرية حقيقية ولكن تتشكل تحت سماء الإعلام، قادة صغار كثيرين لتلك الجماعات أو العصابات طوال عملية الأزمة، الذين لم يعودوا يحملون أي مشروع اجتماعي، ولا «مشروع بناء دولة» أو مزاعم إمبريالية.

إن إقصاء وإبادة «الآخرين» يحدث على مستوى «جزيئي» موازٍ لـ«الآخرين».

يُمكن التمييز بين إدارة الأعمال عبر الوطنية، إذ يمكن لهذا الشكل الجزيئي للداروينية أن يتخذ أشكالًا عديدة. مثل صور العدو والأهداف القديمة أو الجديدة التي يجب تدميرها مثل اليهود، والأجانب، والمعوقون، والملونون، و«اللااجتماعيون»، وغير البشر، ومن هم دون البشر... ولكن يتم تحديد من يقع تحت هذه الفئة من قبل العصابة المعنية. ويمكن أن يكون هؤلاء أيضاً الجيران في المنطقة المجاورة وفي المبنى السكني الآخر أو أعضاء العصابات المتنافسة الأخرى.

ويجب أيضاً تفسير مفهوم هذه العصابات على نطاق واسع. يمكن أن يكون هناك شباب وعصابات الشوارع، وعصابات اللصوص العادية، ومجموعات المافيا، والميليشيات «العرقية» والجمعيات السرية بجميع أنواعها، ولكن أيضاً العشائر العائلية (خاصة في مناطق العالم حيث بقي هذا الهيكل القديم في ظل المجتمع الرسمي، كما هو الحال في الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية) وأخيراً وليس آخراً، الطوائف الدينية.

يمتزج الخطاب البيولوجي والعرقي بالأفكار الدينية الانتقائية والباطنية البرية. من الناحية الأيديولوجية، هذا ليس بالأمر الجديد، فقط فكري في الفكرة الغريبة حول إيريك لوندروف «كروموبل الألماني.»[1] الجديد هو أنه لم يعد من الممكن توليف هذه التوفيقات الجامحة اجتماعياً في ظل ظروف رأسمالية الأزمات المعولمة. يظل أتباع هتلر الجدد رؤساء العصابات والميليشيات أو حتى الطوائف وهم يمارسون حكمهم الإرهابي على نطاق جزيئي. وبينما تقوم العصابات أو الميليشيات العرقية بمطاردة «أولئك الآخرين من أعراق أخرى» في مناطق أو مناطق معينة، فإن برامج الاستبعاد والقتل هذه غالباً ما تسير بالتوازي مع الصراعات الطائفية الدينية أو تتداخل معها (على سبيل المثال في كوسوفو، وفي القفقاس، إلخ).

لقد انتشرت ظواهر «الحرب الأهلية الجزيئية» هذه (هانس ماغنوس إنزينسبيرغر) منذ فترة طويلة إلى بلدان الصناعية الرئيسية. سواء أنشأت عصابات عرقية مستودعات أسلحة في ألمانيا الشرقية، أو نفذت جمعيات سرية عنصرية هجمات بالمتفجرات ضد الأشخاص الملونين في لندن، أو صنعت طوائف انتحارية ويوم القيامة اسماً لها في الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وغيرها، فإن السحرة السود الشباب والمعجبين بهتلر يحملون اسماً لهم ومن نفذوا

---

(١) (أوليفر كروموبل) ٢٥ نيسان ١٥٩٩ – أيلول ١٦٥٨ قائد عسكري وسياسي إنكليزي، اعتبره نقاده أحد القادة الديكتاتوريين، يُعرف بأنه هزم الملكيين في الحرب الأهلية الإنكليزية، جعل إنكلترا جمهورية، وقاد كومنولث إنكلترا.

«مجازر المدارس» وما إلى ذلك: مثل هذه التطورات كلها على نفس الخط. وتمثل الطوائف الانتحارية سيئة السمعة، إذا جاز التعبير، نسخة العصابات من المسلح الفردي، مع النسخة الأكثر عدوانية من طوائف يوم القيامة، التي تستخدم هجمات إرهابية بلا هدف تماماً للتفوق على النهج العنصري العرقي (الذي غالباً ما يكون كامن خلال الخلفية بالنسبة لها أيضاً). تأتي رؤوس حربة الجنون الاجتماعي أيضاًمن «مركز» المجتمع. وهذا ما يقال عن طائفة أوم شينريكيو اليابانية التي اشتهرت بهجومها بالغاز السام على مترو أنفاق طوكيو:

«ضمت الطائفة مجموعة من الشباب الياباني الواعد الأكثر ذكاء. ثمة فضول خاص مرتبط إن فوميهيرو يويو الناطق باسم الطائفة والبالغ الثانية والثلاثين من العمر، حظي بتقدير المراهقين في كل اليابان، وتحول بين ليلة وضحاها إلى النجم الأول في وسائل الإعلام، وصار محبوباً من الفتيات والصبايا في كل أرجاء اليابان من خريجات أفضل المعاهد التقنية (...) وقد تم اعتقال زعيم الطائفة شوكو أزاهارا، البالغ الأربعين من العمر، مع أكثر من مئة من أنصاره رفيعي المقام على خلفية الهجوم بالغاز السام ضد محطة القطار.(...) أزاهارا هو السادس في الترتيب بين سبعة أولاد من أبناء صانع الحصائر. أما معاونوه الأصغر كثيراً في العمر فكانوا من خريجي أشهر الجامعات اليابانية (طوكيو، وكيوتو، وفازيدا). وشعرت الحكومة بصدمة لمعرفة أن ٣٠ من جنود الجيش الياباني كانوا من ضمن الطائفة» (نايسبيت، ١٩٩٥).

«لا يتم تجنيد العصابات الشيطانية المختلفة من من أولئك الذين سقطوا بالفعل بطريقة أو بأخرى وحسب، ولا هي مجرد ظاهرة نشأت من خطاب الإبادة الذي تبناه من هم ضمن الطائفة ضد من هم خارجها». بل اختلطت الفئات الاجتماعية والشخصيات والدوافع التي أصبحت غير مستقرة إلى حد كبير. وحيثما تنسحب الدولة الديمقراطية بموجب «تحفظات التمويل»، تنشأ «مناطق رمادية» من الإرهاب تكمل إرهاب الدولة الديمقراطية وتواصله في أشكال «جزيئية». وقد

رأى المدير الأعلى والناشر الفرنسي آلان منك فجر «العصور الوسطى الجديـدة» في هذه الأشكال من انحطاط الحضارة الرأسمالية:

«نحن اعتقدنا، منذ هيغل، أن الدولة هي الهدف النهائي الطبيعي لكل تنظيم اجتماعي. هذا خطأ! يحدث أن تتراجع الدول مثل المد ضد إرادتها، وتكشف عن حقائق شديدة الغرابة (...) هل هناك طريق للعودة إلى العصور الوسطى أقصر من ذلك الذي يؤدي عبر العدد المتزايد من المناطق التي تقع خارج أي سلطة قانونية؟ (...) وفجأة انقلب كل شيء: تعود المساحات الشاسعة إلى حالة الطبيعة؛ ومرة أخرى ينتشر انعدام القانون في وسط الديمقراطيات الأكثر تقدماً؛ لم تعد المافيا تبدو كظاهرة قديمة سوف تختفي قريباً، بل كشكل من أشكال المجتمع الذي ينتشر أكثر فأكثر؛ هناك مناطق في المدن لم تعد خاضعة لسلطة الدولة وتنجرف إلى حالة مثيرة للقلق من واقع إنها دولة خارج نطاق الدولة (...) عصابات مسلحة جديدة، ولصوص جدد، و«أرض مجهولة» جديدة: لا يوجد نقص في المكونات اللازمة لـ عصور وسطى جديدة (...) لكن مؤسساتنا لا تدرك بعد هذا الاضطراب فهي لا تدرك أنها تحتل موقع الأقلية في جميع أنحاء العالم، وأنها حتى في الغرب تفتقد جزءاً متزايد الاتساع من المجتمع.»

(آلان منك، ناشر وصحافي فرنسي).

تنزلق مثل هذه الانعكاسات على سطح غائم. بطبيعة الحال، «العصور الوسطى» مجرد استعارة، وقد تكون في غير محلها. نحن لا نناقش هنا عيوب حضارة زراعية سميناها «العصور الوسطى». ومن ناحية أخرى، فإن ما وصفه منك وآخرون هو عملية نزع الحضارة التي أطلقتها الرأسمالية بالضرورة في نهاية «تطورها» السريع. إن «عدم التسامح»، كما كان متوقعاً، لا يعمل على تهدئة المجتمع، بل يسم لحظة انحلاله المتسارع. يبدأ «الجهاز الأمني» بالنمو والتعفن من الداخل؛ لقد أصبح أقل تمايزاً عن العصابات. وبالإضافة إلى أجهزة الدولة ذات الأجور المتدنية، المدمنة على الفساد والمرتبطة بهياكل المافيا، تعمل الشركات

عبر الوطنية على تطوير ثقافات الرعب الخاصة بها. وفي مساحات العبور و«الجزر العائمة» لإدارة الأعمال العابرة للحدود القومية، تنشأ دول «منزوعة الحدود الإقليمية» داخل الدولة، وكذلك في «المناطق الرمادية» من المناطق المنهارة التي تم التخلي عنها.

على خلفية فرض بعد داروينـي على مُجمل التفكير وتحول العلاقات الاجتماعية إلى حالة همجية ضمن «اقتصاد السوق والديمقراطية» وتتحلل إلى علاقات محددة هياكل النضال «في سبيل البقاء». سواء كانت الشركات عبر القومية ذات الجيوش الخاصة وأجهزتها السرية الخاصة، أو كانت مجموعات المرتزقة وفرق الموت الشبيهة بالأعمال التجارية، سواء كانت الميليشيات «العرقية» أو الطوائف المنقرضة أو عصابات النازيين الجدد فإن خريطة الحضارة تتشكل، بينما يستمر السيرك الإعلامي بشكل مخيف ويصبح الخطاب التشكيلي الديمقراطي أكثر جهلاً، ويصبح الجهل يوماً بعد يوم أكثر فراغاً. وكما سبقت «السلطة الرابعة» الآلة الرأسمالية الديمقراطية دائماً، فإن «السلطة الخامسة» للعصابات تقع الآن نتيجة للخلل الذي لا يمكن إصلاحه في هذه الآلة في ظل الثورة الصناعية الثالثة. لا توجد انتفاضة تحررية، لكن بدأ الجميع بتسليح أنفسهم.

تُختصر الكلمة الأولى والأخيرة في النسبة النهائية بين الإبادة وبين إبادة الذات. إنها القيامة المشروطة. فقد تضمنت التصورات الدينية والأسطورية على الدوام فكرة دمار العالم والوعد بعالم آخر أكثر شباباً. لكن وفق هذا المعنى فإن الوعاظ أنصار فكرة

نظام إرهاب اقتصادي في ظل اقتصاد السوق والديمقراطية، بغض النظر عن الأزمة العالمية العصية على التحكم، فإن نمط الإنتاج والحياة لم تصل بعد إلى حد القيامة. يبدو عصر القطبية الثنائية في ظل منافسة الكراهية التي اشتدت همجيتها مثل إعادة تقسيم وفق وجهة نظر شبنغللر[1]؛ كما إن فكرة تدمير العالم

---

(١) أوسفالد شبنغللر مؤلف كتاب تدهور الحضارة الغربية. (المترجم).

وفق مفهوم راغناروك[1] يمكن أن تنتهي جائحة تدمير للمجتمع البشري. وهكذا يتحقق مبدأ الرأسمالية، التي تحولت إلى نظام عولمي تحقق موضوعياً بوصفه أضخم طائفة تدمير عرفتها كل العصور، إذ لا يمكن أن يكون هناك عالم بعد هذا العالم القائم.

(١) وفق أساطير شمال أوروبا، ستكون نهاية العالم على مراحل تتضمن غياب الشمس ثلاثة أعوام متتالية. (المترجم).

تعقيب المؤلف

كف الأشخاص المحرومون، في ظل إملاءات «المسؤولية الذاتية» الرأسمالية، من كل حق في تقرير مصيرهم في حياتهم عن تمثيل شيئاً في الواقع، وهم يسألون حتماً عن «وصفة علاج» عندما يجدون أنفسهم مدانين باليأس في أسلوب حياتهم. وهم بذلك يثبتون فقط أنهم أنفسهم ما زالوا يريدون إيكال أمر التغلب على الرأسمالية إلى فئات رأسمالية. لأن «الوصفة» تفترض مسبقاً أن تقرير المصير الذي ينبغي الكفاح من أجله، يجب أن يسير وفقاً لأنماط مسبقة الصنع لسلطة خارجية، أي أن على هذه السلطة أن تنكر نفسها. ما يمكن تحديده ليس «وصفات» مبنية على نظام معياري اجتماعي (لن يكون ذلك سوى تكنولوجيا اجتماعية لا يمكن أن يكون لها مكانها إلا في الرأسمالية)، بل على معايير التحرر. إن «الأفق الشرير» لا يبدأ بتفكيك برنامج تم تصوره مسبقاً، بل يبدأ بالتمرد الاجتماعي ضد المطالب الفظيعة «لاقتصاد السوق وللديمقراطية».

يجب أن يجتمع النقد النظري الراديكالي مع التمرد، وليس النقد الضعيف القائم على «الأخلاق» والدعوة إلى إدارة إنسانية ديمقراطية «عادلة». إن مصطلح «العدالة الاجتماعية» هو جزء من المفردات التشكيلية للسياسيين الإعلاميين، ومن ثم جزء من خطاب إدارة الأزمات الديمقراطية. إن ما ندعو إليه ليس تحرير إنتاج الثروة من القيود الرأسمالية السخيفة، بل بالأحرى رفض التوزيع البروتستانتي «العادل» لحصص الإعاشة الطارئة على وجه التحديد بموجب هذا القانون الطبيعي الزائف. ففي تموز ١٩٩٩، دعا ما يسمى «نداء دويسبورغ» لمبادرة «الإعفاء للجميع!»، التي أطلقتها بشكل ملحوظ «خدمة الكنيسة البروتستانتية في عالم العمل»، إلى «صفر جولات حتى لأصحاب الدخل الأعلى» و«الارتباط المخطط للموظفين بالتنازل»

عـن حقـوق «المتقاعـد» يجـب أن «يـستكمل بتـضامن الجميـع» (Nürnberger Nachrichten، ٣٠ تموز ١٩٩٩). إنها ببساطة فكرة حمقاء أن يتم الـرد عـلى الكارثـة الاجتماعية الطبيعية للرأسمالية من خلال «التضامن» السلبي فقط، كما لو كان ذلـك بمثابة زيارة إله غاضب يمكن استرضاءه من خلال «التخلي» العام. وبصرف النظـر تماماً عن حقيقة أن هذا «التنازل» لا معنى له اقتصادياً بالمطلق (في ظل ظروف الثورة الصناعية الثالثة، لن يتم تحويل المال من الاستهلاك إلى أموال استثمارات حقيقية ولكن فقط إلى فقاعة المضاربة)، كما تشير مثل هذه المبـادرات إلى أنـه بعـد «مـوت النقـد» المزعوم، فإن الأخلاقيات التي تم تقيؤها إلى حد الغثيان لا يمكن أن تتحـول إلا إلى سخافة بدلاً من رسم خط مقاومة ضد الهمجية العلنية.

ولكن حتى بالمعنى الإيجابي «لإعادة التوزيع» النقدي، لم يعد هناك أي وعاء للزهور مغلق قادر على أن يفوز؛ لقد استنزفت الكينزية نفسها بشكل موضوعي، ومن المؤكد أنه لا يمكن إحياؤها من خلال النداءات الأخلاقية، إذ أصبحت أخلاقيات إعادة التوزيع عديمة الجدوى وكذلك أخلاق التنازل. إن السيرك الأخلاقي بأكمله، الذي أصبحت عروضه غبية بشكل متزايد في العقد الأخير من القرن الماضي، اعتمد على الخضوع غير المشروط للشكل الرأسمالي السائد للمجتمع بوصفها مقدمته الصامتة. ولهذا السبب، لا يمكن التفكير في النماذج الأخلاقية للفعل الاجتماعي إلا في الشكل الوثني للمال، الذي يملأ الفضاء الاجتماعي كوسيلة منتشرة في كل مكان في حد ذاته. ولكن حتى لو اضطر جميع أصحاب المليارات إلى التبرع بجزء من ثرواتهم المالية لفقراء العالم، فإن هذا ربما لن يؤدي حتى إلى توفير حفنة من الأرز لكل مليار شخص يتضورون جوعاً. المشكلة ليست في «عدالة» الشكل الاجتماعي السائد، بل في هذا الشكل نفسه.

المهام التي يجب حلها تكاد تكون بسيطة بشكل مؤثر وتشمل أولاً، استخدام الموارد الحقيقية والوفيرة من المواد الطبيعية، والموارد التشغيلية، وأخيراً وليس آخراً، المهارات البشرية بطريقة توفر لكل فرد لديه القدرة على العمل فرصة عمل تضمن له حياة كريمة، ممتعة، خالية من الفقر والجوع. وليس من الضروري أن نشير إلى أن هذا

كان من الممكن أن يكون ممكناً بسهولة لفترة طويلة لو لم يمنع شكل تنظيم المجتمع بشكل منهجي هذا المطلب الأساسي. ثانياً، من المهم وقف التوجيه الخاطئ الكارثي للموارد، إلى الحد الذي يتم فيه تعبئتها رأسمالياً، في مشاريع هرمية لا معنى لها وإنتاج الدمار. وغني عن القول أن «سوء التخصيص» هذا الواضح والخطير لا ينتج إلا عن النظام الاجتماعي السائد. وثالثاً وأخيراً، إن القضية ذات أهمية أساسية، تزايدت بشكل كبير بفضل القوى المنتجة للإلكترونيات الدقيقة، إذ إنها تتمتع بخصائص الحكاية الخيالية المجنونة، حيث يبدو السخيف عادياً والواضح غير مفهوم البتة، بعد أن تم قمع ما هو واضح للغاية ولا يحتاج في الواقع إلى ذكره قط في الوعي الاجتماعي، كما لو كان هناك شيء ما خطأ في ذلك. لقد تم إلقاء تعويذة سحرية على الرغم من الحقيقة الواضحة بشكل صارخ وهي أنه حتى الاستخدام المعقول إلى حد ما للموارد المشتركة أصبح غير متوافق قط مع الشكل الرأسمالي، إلا أن «المفاهيم» والإجراءات التي تفترض هذا الشكل على وجه التحديد هي التي لا تزال قيد المناقشة.

إنها ليست مشكلة مادية ولا تقنية أو تنظيمية، ولكنها ببساطة مسألة وعي. فمن أجل البقاء حضارياً، يجب على البشرية أن تتخلص من غسيل الدماغ الذي طبقته الليبرالية ونظام بنثام التابع لها، أي إلى حد ما، الكف عن اجترار القيود والفرضيات الداخلية لآلة المال العمياء حتى تكون قادرة على مواجهة العلاقة بين الموارد المتاحة واستخدامها بشكل اجتماعي معقول دون تحيز. وهذا يعني عدم الرغبة في تجميع الأشكال والفئات والمعايير الاجتماعية السائدة في أي مجموعة أخرى، بل ببساطة إلغاءها. لا يمكن إلا إغلاق كامل عملية «العمل» المجرد، وعقلانية الأعمال، والنمو الإلزامي واقتصاد السوق، وإعادة الإنتاج الاجتماعي عبر «أسواق العمل» في ظل الهدف الموجه في حد ذاته لرأس المال النقدي و«تثمينه»، أي إغلاق سياق النظام بأكمله، الذي أصبح غير قابل للاستمرار. إن ما نحتاجه هو «عاصفة آلية» اجتماعية واقتصادية عالمية ضد آلة رأس المال العالمية القبيحة حقاً، وذلك بهدف إيقافها والقضاء عليها قبل إن تنفجر تماماً وتقضي على بقايا الحضارة الإنسانية وتدفعنا إلى الخراب.

المهمة مشابهة لمهمة «الهمجي» المؤمن بالخرافات (في الواقع «الهمجي» الحقيقي هو الرجل الحديث المُستأنس رأسمالياً) الذي لا يستطيع إنقاذ حياته إلا إذا كسر أمر محرمً عميق التجذر لا معنى له على الإطلاق. هذا المحظور يشمل الخطوات الثلاث المقدسة المتمثلة في «العمل» المجرد (إنتاج السلع لأسواق مجهولة)، والدخل على شكل نقود، واستهلاك السلع وفقاً «للقوة الشرائية». لا يمكن حل عقدة الحبل المحكمة في «لغز المال»، ولا يمكن قطعها إلا بالسيف، إذا جاز التعبير. وبطبيعة الحال، ليس هناك ما يشير إلى هذا الانتهاك للمحظورات في أي مكان. وكما فضل الناس في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر في كثير من الأحيان التضور جوعاً بدلاً من الخضوع لإملاءات آلة المال، فمن الواضح أن المادة البشرية المستأنسة لهذه الآلة تفضل اليوم التضور جوعاً بدلاً من التخلص من تطابق الذات مع النقود بشكل عميق. إن انتقاد المال الذي أصبح غاية في حد ذاته كرأس مال، وهذا المظهر المعمى لجنون العظمة الاجتماعي، لا يزال حاضراً كشبح في الأزمة. لا يوجد تفسير آخر لحقيقة أن الاقتصاديين من «نادي روما»، أوريو جياريني وباتريك م. ليدتكي، دافعا عن العمل القسري ومشاريع الأجور المنخفضة ضد خصم غير مرئي تماماً في فقرة غريبة:

من غير الوارد العودة إلى يوتوبيا القرن الماضي القديمة أو إلى يوتوبيا جديدة...إن الحلم بمجتمع بلا أموال أمر غير وارد. لقد كان المال أحد الإبداعات الأساسية للحضارة لأن إدخاله جعل التقدم الحقيقي (!) ممكناً. بالطبع، من طبيعة الإنسان أن يساء استخدام المال (...) ومع ذلك، يجب أن يكون من الواضح أيضاً أن التصورات الفاضلة القديمة لمجتمع الماضي الذي لا يملك المال كانت في الواقع جهوداً غير واعية للتكيف مع حقائق وفرص العصر الحديث (!) وأنها اكتفت بعكس مقاومة التحسين الجديد المحتمل. وبغض النظر عن الأسطورة التي يتم نسجها، فإن مجتمع العصر الحجري (!) ليس ممكناً، وخاصة في حالة الترابط الهائل بين الناس، ومن المرجح أن يؤدي إلى كارثة. وبما أن نظامنا الاقتصادي الحالي يعتمد إلى حد كبير على استخدام المال، ونحن لا نريد تغيير ذلك، فمن المهم بشكل أساسي

أن يتمكن كل فرد من الوصول إلى مبلغ معين من المال لدفع ثمن الأشياء الأكثر أهمية في الحياة. (جياريني / ليدتكي ١٩٩٨).

لا بد أن شبح انتقاد صنم المال يسبب الكثير من الذعر عندما يتعلق الأمر بك. يتم طرح مثل هذه الحجج الضعيفة في معركة الظل. حتى بداية التحديث، كان المال وسيلة هامشية تماما لتبادل المنتجات الفائضة أو (في التجارة لمسافات طويلة) للعناصر الخاصة مثل الحرير والمعادن وغيرها من قبل المنتجين المستقلين، في حين تم الاستنساخ اليومي إلى حد كبير دون أي أموال ونشأ السوق «اقتصادياً بشكل طبيعي». جاءت الغالبية العظمى من الاختراعات والإنجازات الحضارية عبر تاريخ البشرية جاءت قبل القرن السابع عشر بشكل مستقل تماماً عن شكل النقود. إنها مجرد علامة على صنم الاقتصاديين، إنهم لا يريدون قبول «التقدم الحقيقي» إلا كتعبير عن شكل المال، ومن الواضح أن اختراع الزراعة وتربية الحيوانات والعجلة والكتابة والرسم وغيرها الكثير من الإنجازات كانت بمثابة تقدم «غير حقيقي».

ومع ذلك، ففي العلاقات الاجتماعية اليومية، لم يؤثر المال بشيء على أي تقدم بشري، إلا من خلال الإدخال القسري والدموي لـ «أسواق العمل» التي أثرت بها أنظمة الاستبداد العسكرية الحديثة المبكرة على الناس في مادة حياتهم وفرض عليهم الجوع من أجل المال.

وباعتبارهم عبيد نظام «حر» لآلة اجتماعية غير عقلانية لأسواق مغفلة، كان على أفراد المجتمع أن يُخضعوا أنفسهم لقوانين حركة رأس المال النقدي المستقل إلى درجة التضحية الاجتماعية بالنفس، التي يبدو أنها وصلت إلى ذروتها اليوم. لا يوجد على وجه التحديد «منتجون مستقلون» ينتجون منتجاتهم عبر وسيط في ظل الرأسمالية من خلال التبادل بواسطة المال، كما تود أيديولوجية الاقتصاديين أن تفترض.

بل على العكس من ذلك، فهم يعملون من خلال ضوابط اجتماعية للغاية حيث لم يعد الناس ينتجون بمعزل عن بعضهم البعض في الاقتصادات الأسرية، بل في خضم تفاعل اجتماعي مباشر. ومع ذلك، فإن هذا الإنتاج الاجتماعي للغاية هو على وجه

التحديد الذي يتم التحكم فيه بواسطة شكل أو وسيط له في الأصل معناه النسبي ومعنى هامشي فقط في العلاقة بين المنتجين المستقلين فعلياً ضمن المزارع العائلية!

إن «الاعتماد المتبادل الهائل» في المجاميع الاجتماعية المباشرة يتحدث ضد شكل المال، الذي في ظل هذه الظروف يكون مجنون بالمطلق كما هو الحال حين لا يُسمح للأشخاص الذين يعيشون في نفس المنزل بالتواصل إلا عبر الهاتف عبر الأقمار الصناعية.

ومع هذه الدرجة العالية من التنشئة الاجتماعية، فإن شكل المال ليس شكلاً من أشكال الفهم الإنساني، ولكن على العكس من ذلك، فإن جميع العلاقات الإنسانية تخضع لإملاءات معالجة غاضبة وغير مفهومة وغير مستجيبة. يا له من تشويه وقح في حال أردنا إدانة انتقادات هذا الجنون باعتباره «أسطورة» «مجتمع العصر الحجري»! وبهذا يثبت الاقتصاديون مرة أخرى أنهم يريدون فقط مماهاة «وضع عدم وجود نقود» الوهمي بالبدائية الشديدة، لأن التحرر من رأسمالية الغاية في حد نفسها تتجاوز عقلهم المُلقن بطريقة وثنية.

لذا فإنهم يسارعون إلى إحالة من ينتقدون هذا الولع إلى الطب النفسي، باعتبارهم أشخاصاً يريدون «دون وعي» «التهرب» من «فرص» التحديث (حيث تكون الكلمة الأخيرة للسخرة والأجور المنخفضة!). لأن «نظامنا الاقتصادي الحالي» يقوم على «استخدام المال».

«وانطلاقاً من فكرة»، أنه لا ينبغي تغيير أي شيء؛ تكون الحجة الجاهزة أن الأمر يجب أن يكون بهذه الطريقة لأنه بهذه الطريقة يبدو الأمر الذي يشير إلى نهاية كل القدرة الجدلية الرأسمالية.

كما أنه لم يكن صحيحاً أبدًا أن المال، كما يُزعم كثيراً، هو على الأقل نوع من «مقياس الأداء» على الرغم من أنه لم يعد من الممكن أن يكون وسيلة تبادل بين المنتجين المستقلين بسبب الدرجة العالية من التنشئة الاجتماعية. لا يمكن جمع الثروات المالية الكبيرة من الغزاة إلى آل روكفلر من خلال أي شيء سوى

«إنجازات» قاتلة ومدمرة، كما أن «الإنجاز» في الحياة الرأسمالية اليومية ليس سوى مرادف لانعدام الضمير من ناحية وقمع الذات من ناحية أخرى. وهو يرتبط دائماً بشكل من أشكال النشاط الذي يفتقر إلى الفهم وغير العقلاني إلى حد كبير.

وتحول هذا المفهوم اللاعقلاني للأداء إلى سخافة في الثورة الصناعية الثالثة، وفي ظل هذه الظروف، لم يعد من الممكن أن يكون هناك أي مفهوم فردي ذي معنى للأداء بسبب إمكانات الإنتاج الفعلية الذي صار منذ فترة طويلة جزء من المجموع الاجتماعي العلمي. إن تضخم رأسمالية الكازينوهات جعل شكل النقود «كمقياس للأداء» سخيفاً بالكامل. وانعكس ذعر الاقتصاديين إزاء شبح المال النقدي أيضاً في الإشارة الكاذبة إلى «الطوباويات القديمة» المزعومة في «القرن الماضي».

في الواقع، لم يكن هناك أبداً انتقاد متسق للشكل النقدي، باستثناء الجانب «الباطني» من نظرية ماركس، الذي تم قمعه بشكل منهجي من قبل ماركسية الحركة العمالية. بعيداً عن هذا من خلال بعض التصريحات الأخلاقية ضد «المال المحتقر»، فإن الطوباويين والفوضويين وكذلك الماركسية لم ينتقدوا قط صنم المال في حد ذاته، ولكنهم تلاعبوا دائماً فقط بأشكال بديلة من المال أو مع اعتدال الدولة الطاغوتية لهذا الشكل الاجتماعي الذي لم يُقهر.

ومع ذلك، فإن النقد الجذري لوثن المال لا يمكن أن يكون حول «إلغاء مظهر المال» بالمعنى المباشر السطحي.

بل إلغاء هذا النموذج من العلاقات الاجتماعية الأساسية، أي نظام «العمل» المجرد، و«أسواق العمل»، وعقلانية الأعمال، وأسواق السلع المُغفلة، التي يكون المال وسيلة تلخيصها.

إن حقيقة أن المشكلة الحقيقية لم تظهر إلا الآن بعد عدة مئات من السنين من التدجين، أصبحت واضحة عن غير قصد في صياغة جيارياني **/** ليدتكي الغريبة لـ «العودة إلى يوتوبيا جديدة»، لأنها في الواقع نوع من «العودة إلى المستقبل»: إن الثورة الصناعية الثالثة تضع حتماً على جدول الأعمال مشكلة فشل الثورات الاجتماعية

القديمة ضد نظام إرهاب «العمل» المجرد. وبالطبع لا يمكن العودة إلى هذه التشكيلات الاجتماعية ولا العودة إلى مستوى وعي هذه الثورات. ولكن على مستوى أعلى بكثير من التنمية، يطرح السؤال مرة أخرى حول كيفية تحويل القوى المنتجة، التي لم تتمكن منذ فترة طويلة من التنظيم في شكل شركات عائلية مستقلة، إلى شكل تفاهم واع بين أفراد المجتمع، بدلاً من أن تسيطر عليه آلية عمياء ومُغفلة .

أدان جياريني / ليدتكي بالفعل شبح هذه الفكرة المعقولة باعتبارها «السير نحو الكارثة». ففي الواقع، حدث العكس تماماً، إذ قادت الرأسمالية، أي نظام «أسواق العمل» والاقتصاد النقدي العام، بالفعل إلى كارثة. ضربت «اليد الخفية» بشكل أعمى ودمرت كل المعايير الدنيا للحضارة، وذلك على وجه التحديد لأن إمكانيات الإنسان قد زادت بشكل هائل!

إن تحقيق بعض اليوتوبيا الحالمة و«غير الواقعية» ليس على جدول الأعمال، بل على العكس من ذلك، يجب إيقاف اليوتوبيا السلبية للرأسمالية في هيجانها الاجتماعي والاقتصادي، بهدف الهروب من عقائد المال المجنونة من خلال الفهم الاجتماعي الواعي والوعي. أن نكون براغماتيين للمرة الأولى (أي عدم اتباع قانون صنم غير شهواني مستقل في ما يتعلق بالاحتياجات) لتقديم المشورة بشأن الاستخدام المعقول للموارد والقوى الإنتاجية. لقد أصبح الاقتصاديون بالفعل معزولين بشكل بديهي عن هذه الفكرة المعقولة بشكل أساسي؛ لا يمكن أن تعتمد «واقعيتهم السلبية» إلا على نظام تصنيف «الآلة البديعة».

التي تعتبر بالنسبة لهم متطابقة مع المقتضيات الاجتماعية بشكل عام. ولكن، فإن «رأس المال البشري» وفق معارفهم الكهنوتية الشبيهة بالعبادة يرتبط بدورها بهذا. وإذا حررت البشرية نفسها من الآلة الرأسمالية، فستتراجع قيمة جميع الأدبيات الاقتصادية التي صدرت في الثلاثمئة عام الماضية تقريبا إلى جانب نظامها المرجعي الاجتماعي.

وهذا النظام الفكري، الثابت كمجموعة مكتوبة، سيكون، تاريخياً، مثل الكتب المصرية القديمة عن الموتى أو طقوس قرابين المايا. ولا يمكن أن نتوقع أي شيء من الاقتصاديين مقابل إنتقاد الاقتصاد الذي أصبح ضروريا للبقاء.

إن فكرة التشاور الاجتماعي الدائم حول استخدام الموارد تشير بالفعل إلى هيكل مؤسسي محتمل يمكن أن يحل محل «اقتصاد السوق والديمقراطية» بحيث تكون «المجالس»، جمعيات استشارية لجميع أفراد المجتمع على جميع مستويات إعادة الإنتاج الاجتماعي. ما عليكم سوى أن تجمعوا معاً وتأخذوا زمام الأمور بأيديكم، ولا تتعرضوا بعد الآن للتسلط من قبل الإدارة الرأسمالية للبشر، والاعتماد على حصص الطوارئ السخيفة دون ضرورة، في هذا فقط يمكن تمثيل إطلاق العنان لـ «الأفق الشرير». لقد فشلت المقاربات التاريخية قصيرة الأمد التي انتهجتها «المجالس» منذ كومونة باريس، لأنها ظلت حبيسة الفئات الرأسمالية المتمثلة في «العمل» المجرد، والشكل النقدي للمال، ووساطة السوق، و«السياسة»، أي سياساتها الخاصة بمعنى رفض وجهة نظر أشكال الوثن السائدة.

لم يكن بوسع «المجالس» في واقع الأمر وفي ظل ظروف الثورة الصناعية الثالثة، أن تحل محل المال والأسواق المُغفلة. وفي الوقت نفسه، وفرت الإلكترونيات الدقيقة إمكانية إقامة شبكات تواصل شاملة، يمكن أن تقوض بسهولة جميع مراكز القوة في الإدارة البشرية «العمودية» من أجل أن تمضي «الإدارةالأفقية الشريرة» قُدماً، هناك حاجة إلى «ثقافة ثرثرة» واعية؛ وبعبارة أخرى، فإن ما رآه فورد ولينين هو بالضبط رعب «الثرثرة» التي لا نهاية لها التي يمكن أن تضعف آلتهم الاجتماعية البديعة . هذا هو بالضبط ما دار حوله الأمر: مناقشة كل شيء وتقييمه، بدلاً من الخضوع لآلة أداء مجردة عمياء ومدمرة والعمل كأداة تابعة لها. سيكون هناك متسع من الوقت للثرثرة؛ ليس فقط من خلال القوى المنتجة للثورة الصناعية الثالثة، بل ومن خلال منظور إغلاق جميع المنتجات المدمرة والعبثية التي لا تؤدي إلا إلى الحفاظ على النظام الرأسمالي (من إدارة الأموال إلى جرس «الإعلان» الإعلامي المزعج) بدلاً من البحث عن بديل لها.

والمشكلة الحاسمة هي ما إذا كان من الممكن، في مجتمع الأزمة العالمية غير المستقرة للرأسمالية في بداية القرن الحادي والعشرين، أن يظهر تركيز مثالي وتنظيمي يجرؤ على صياغة نقد جذري وقادر على إعطائه وجهاً. ولا يزال اليسار

بالمعنى الأوسع هو المرشح الوحيد لذلك. ولكن فيما يتعلق بالمهمة الحقيقية، فقد تم تحديد المسار بطريقة خاطئة تماماً منذ العقد التاسع. استفاد اليسار، الذي كان متحيزاً بطبيعته للفئات الرأسمالية، من نهاية اشتراكية الدولة. إنها نتيجة غير مناسبة على الإطلاق أن ننزع سلاحنا نظرياً وأن نتخلى إلى حد كبير عن النقد الاجتماعي من أجل التصرف كطالب نموذجي لمنطق الربح.

تطور الإهمال الفكري والأخلاقي لليسار (الذي يرتدي أنصاره بذات من ماركة أرماني) الحاكم إلى حد أنه أصبح بافعل جزءاً لا رجعة فيه من إدارة الأزمات الرأسمالية والقمع الاجتماعي وهمجية الظروف.

ومع ذلك فإن قسماً كبيراً من اليسار في كل مكان يمر بمرحلة من الكمون غير المحدد. لا يزال من الممكن الالتفاف ومواجهة التجارب الكارثية في العقد الأخير من القرن العشرين. ويجب على اليسار أن يفهم أنه لم يكن «راديكالياً أكثر مما ينبغي»، ولكنه على العكس من ذلك لم يكن راديكالياً بما فيه الكفاية.

لا تتمثل الحاجة الراهنة بتكيف أكبر مع القانون الاقتصادي للرأسمالية، بل على العكس من ذلك، بل يجب كسر هذا القانون. يجب على اليسار أن ينتقد تاريخه، ويكشف عن ارتباطه المسبق بالعالم البرجوازي وينفصل عنه.

عندها فقط لن تذهب النضالات ضدالنظام في المئة عام الأخيرة، التي انتزع اليسار من خلالها دائما وبشكل مؤقت من الرأسمالية حدا أدنى غير كاف من الإشباعات الاجتماعية وحدا لأسوأ المطالب غير المعقولة، عبثاً إذا وجد هذا اليسار الشجاعة في مواجهة الرأسمالية ووضع نهاية نهائية للتاريخ الرأسمالي، والخروج من القفص الحديدي، أي الخروج من اقتصاد السوق ومن الديمقراطية لم يتم دحض نظرية ماركس، فهي تكتسب الآن حقيقتها التاريخية فقط، ولكن فقط عندما يتم مقارنتها بتيار ماركسية الحركة العمالية وقراءتها أخيراً كنقد جذري للصنم الحديث لأنظمة إنتاج السلع. يجب على فكرة التحرر الاجتماعي أن تتوقف عن السماح لنفسها بالانجرار الدائم إلى الفخ الذي نصبته الليبرالية والاندفاع ذهاباً وإياباً بين القطبين الرأسماليين أي السوق والدولة.

السوق والدولة وجهان لعملة واحدة، ومن الذرائع الرخيصة تعريف السوق بوصفها دون بديل بعد انهيار اشتراكية الدولة، كما لو كان انتقاد رأسمالية الدولة للنظام التنافسي هو الحل الوحيد الممكن إن البديل الحقيقي هو الإدارة الذاتية للمجتمع من خلال إدارة شؤون الفرد «وفق التوجه الأفقي الشرير» عن طريق نظام المجالس الشامل؛ ومثل هذا الحكم الذاتي لا يشكل عكس الدولة فحسب، بل هو عكس السوق أيضاً. لكن، إن إعادة صياغة النقد الراديكالي هذه ممكنة فقط من منظور لم يعد من الممكن أن يعميه المفهوم الزائف لتقدم «التحديث».

لقد تم الكشف أخيراً اليوم أنه مرادف للتدهور الاجتماعي والإفقار وفقدان التضامن وفي هذا التشبث «بالتحديث»، الذي لم يكن قط سوى عملية تطور رأسمالي الأعمى، يصبح الأسر البابلي لليسار في نظام الفكر البرجوازي واضحاً. فمنذ أن اختنقت «معاداة الحداثة» في الثورات الاجتماعية القديمة بدمائها على يد أنظمة الإرهاب الليبرالية، لم تعد فكرة التحرر الاجتماعي قادرة على وضع نفسها في مواجهة «الخطاب الجديد» و«التفكير المزدوج» الغادرين، إذ تم الترويج لفلسفة التنوير، ولفكرة الخضوع لنظام العبودية الحديث بوصفها مثال للحرية.

وبدلاً من التوجه إلى التحرر، وانضمت مناهضة الحداثة الرجعية «اليمينية» إلى مناهضة الحداثة المتمردة اجتماعياً، التي كانت في الحقيقة دائما مشتقة من فكر التنوير البرجوازي نفسه. كان هذا النقد اليميني الزائف للحداثة قادراً على إطلاق الإمكانات الشيطانية للرأسمالية؛ واكتفى بإظهار اللاعقلانية العقلانية البرجوازية نفسها، لتكشف الجانب المظلم للحداثة بالنسبة للبشرية لاستغلال مجازر «التحديث».

إن المقارنة الزائفة بين الحداثة الطيبة المستنيرة، التي ينبغي أن يشغلها اليسار، وبين الحداثة السلبية التي يفترض أنها مناهضة للتنوير، التي تعبد بعض «العصور الوسطى» الوهمية، هي في واقع الأمر فخ. وفي هذا الصدد أيضاً، شكل هذان قطبا الحداثة الرأسمالية نفسها. وعلى عتبة القرن الحادي والعشرين، هناك حاجة إلى «مناهضة تحررية جديدة للحداثة» لا تختلف عن الرأسمالية الداخلية.

تم استغلال الأضداد وتوجيهها لصالح الحمقى، بل إن تاريخ التحديث في ذروة الثورة الصناعية الثالثة هو موضع اختبار.

لا ينبغي لهذه الفكرة أن تكون مخيفة، لأن أي مناهض تحرري جديد للحداثة يمكن أن ينأى بنفسه بسهولة عن المناهضة الزائفة للحداثة، دون أن يلتقي أبدامع دو بنوا وشركاه.

إن مناهضة الحداثة اليمينية هي غير عقلانية على الإطلاق وبيولوجية النزعة. فهي توسع النزعة الطبيعية الليبرالية للمجتمع لتشمل الأساطير الداروينية العنصرية والشعبية. ومن ناحية أخرى، لا يمكن للمناهضة التحررية للحداثة إلا أن تكون قطيعة كاملة مع أي نوع من التطبيع الاجتماعي؛ إذ إنها تفهم المجتمع كمستوى فريد من الوجود لا يمكن فك شفرته إلا في فئات اجتماعية ونفسية وتاريخية.

مناهضة الحداثة يمينيةالتوجه هي دائماً، مناهضة للتضامن وإقصائية، ومليئة بخطابات الإبادة؛ فهي لا تمثل سوى استمرار المنافسة بوسائل أخرى. ومن ناحية أخرى، فإن مناهضة الحداثة التحررية هي قطيعة كاملة مع النظام التنافسي الرأسمالي وتركز على التضامن عبر جميع الحدود. علاوة على ذلك، فإن مناهضة الحداثة اليمينية تكون دائماً نخبوية وسلطوية؛ إن شكل تنظيمها هو «مبدأ القائد» ومن ثم الشكل المتطرف لـ «للإدارة العمودية الجيدة» بالمعنى الرأسمالي.

وفي المقابل، يطلق العنان للتحرر من فكرة إن معاداة الحداثة هي بالضبط عكس «الإدارة الأفقية الشريرة»؛ فهي دائماً مناهضة للنخبة ومعادية للسلطوية ومتمردة اجتماعياً. وأخيرا، فإن التناقض كله يتلخص في العلاقة مع الاختراع الرأسمالي والمقولة الحقيقية لما يسمى بـ «الأمة».

أثبت اليمين المعادي الزائف للحداثة نفسه بوصفه جزء مدمج بالحداثة في حد نفسها. ونظراً لأن «الأمة» هي جزء مندمج بالحداثة التي جعلت من الأمة إطاراً مرجعياً مركزياً، اكتسى هذا المفهوم محتوىً أسطورياً على الرغم من أنه

اقتصر، في عهد العولمة، على أن يكون منتج إعلامي أو عقيدة عصابة إجرامية وعلى العكس من ذلك، لا يمكن لمناهضة الحداثة التحررية أن تنفصل حقاً عن الأسر البرجوازي إلا من خلال فك الارتباط بشكل لا رجعة فيه بهذه الفئة والتخلي عن «الأمة» وعن كل الولاء القومي من أجل الانفصال عنها بحيث يتم تنظيمها في أشكال العلاقات العابرة للحدود القومية منذ البداية.

إن القطيعة مع «الوطنية / القومية» هي المسألة الحاسمة بالنسبة لليسار، إذا كان سيتمكن من الخروج من «القفص الحديدي»، لأن الانحياز إلى «الهوية الوطنية» وفي الدولة القومية البرجوازية مثل الأغلال المتينة التي ظلت قائمة منذ عام ١٨٤٨ في آخر حركة عمالية اشتراكية.

يكاد يكون من غير المجدي طرح السؤال حول كيف يمكن للنقد الجذري الجديد للرأسمالية، خارج السوق والدولة، أن يصبح حركة اجتماعية جماهيرية باعتبارها حركة تحررية مناهضة للحداثة. لأن هذا سؤال لا يمكن حله إلا من خلال العمل. والشرط الأساسي لذلك، من ناحية، هو الابتكار النظري الذي يؤدي إلى انتقاد الأشكال الاجتماعية الرأسمالية الأساسية، بدلاً من الاندماج «في» هذه الأشكال كما كان عليه الحال من قبل. ومن ناحية أخرى، هناك حاجة لانتفاضة حقيقية، انتفاضة ضد إدارة الأزمات الرأسمالية بكافة أشكالها بمنظورها الكئيب للعمل القسري الديمقراطي والعبودية منخفضة الأجر. ولعل شعار «لا أجر رخيص أبدا!» يتحول أخيراً إلى شعار «يسقط نظام الأجور!» ويجلب عناصر من الحركة الاجتماعية المضادة التي تتجاوز السياسات الديمقراطية المتهالكة. والطريق لأقصر للتخلص من الاضطرابات الاجتماعية في السنوات القادمة هي التخلص من شركات الإنتاج والمؤسسات الإدارية والمؤسسات الاجتماعية من خلال حركة جماهيرية تستولي بشكل مباشر على الإمكانات الاجتماعية وتنفذ عملية إعادة الإنتاج بأكملها تحت إشرافها الخاص، أي ببساطة تجرد وتلغي المؤسسات «العمودية» المهيمنة سابقًا. ويمكن أيضاً تصور مرحلة انتقالية يتشكل فيها نوع من المجتمع

المضاد الذي يفتح مساحات اجتماعية معينة ضد المنطق الرأسمالي الذي يُطرد منه السوق والدولة. ولكن في الوقت الحاضر، من المرجح أن المستقبل قد وصل بالفعل إلى نهايته لأن «القفزة في الوعي» التي قد تكون ضرورية لحركة التحرر الاجتماعي الجديدة لم تتحق بعد.

ومع ذلك، لا يمكن للرأسمالية أن تستمر في الحياة لأن حواجزها الداخلية تجسدت بشكل أعمى تماماً مثل الآلية الوظيفية «للآلة البديعة جميلة»، التي تم تدميرها هي نفسها. وإذا لم تحدث حركة مضادة جذرية، فإن النتيجة ستكون تدمير حضارة العالم التي لا يمكن وقفها، وأصبحت مرئية بالفعل في كل مكان. وحتى في هذه الحالة، على الأقل ستظل ثقافة الرفض ممكنة بالنسبة للأقلية وحتى لو لم يعد من الممكن إيقاف نظام الإرهاب الاقتصادي، واندفاعه نحو عملية التدمير والتدمير الذاتي، فإن شعار النظرية النقدية لا يزال سارياً: عدم السماح للعجز إن يجعل المرء غبياً.

وفي ظل الظروف القائمة فإن هذا لا يعني سوى رفض تحمل أي مسؤولية مشتركة عن «اقتصاد السوق والديمقراطية»، والقيام فقط «بالخدمة وفقاً للقواعد» وتخريب العملية الرأسمالية حيثما أمكن ذلك. حتى لو لم يكن هناك سوى عدد قليل من القادرين على اكتساب مسافة داخلية جديدة في عملية تفكك الرأسمالية: وما زال من الأفضل أن تصبح مهاجراً في بلدك بدلاً من الانضمام إلى الخطاب البلاستيكي الفارغ للسياسة الديمقراطية. الأفكار حرة، حتى لو لم يكن هناك شيء آخر حر.

المراجع

Literatur

Abel, Wilhelm (1981): Stufen der Ernährung. Eine historische Skizze, Göttingen

Abelshauser, Werner/Faust, Anselm/Petzina, Dietmar (Hrsg.) (1985): Deutsche Sozialgeschichte

1914-1945. Ein historisches Lesebuch, München

Abendroth, Wolfgang (1965): Sozialgeschichte der europäischen Arbeiterbewegung, Frankfurt/

Main

Abendroth, Wolfgang (1985): Einführung in die Geschichte der Arbeiterbewegung, Band l, Von

den Anfängen bis 1933, Heilbronn

Abosch, Heinz (1986): Jean Jaures. Die vergebliche Hoffnung, München-Zürich

Adler, Georg (1897): Die imperialistische Sozialpolitik. D'Israeli, Napoleon III., Bismarck, Tübingen

Adorno, Theodor W./Horkheimer, Max (1997, zuerst 1944): Dialektik der Aufklärung, Darmstadt

Adorno, Theodor W. (1983, zuerst 1951): Minima Moralia. Reflexionen aus dem beschädigten Leben,

Frankfurt/Main

Aldcroft, Derek H. (1978): Die Zwanziger Jahre. Geschichte der Weltwirtschaft, Band 3, München

Altvater, Elmar (1998): Wer reitet den Tiger der Weltfinanzen, in: Freitag 4/1998

Anders, Günther (1987, zuerst 1977): Die Antiquiertheit des Menschen, Bd. 2, Ober die Zerstörung

des Lebens im Zeitalter der dritten industriellen Revolution, München

Arendt, Hannah (1989, zuerst 1958): Vita activa oder Vom tätigen Leben, München

Arendt, Hannah (1991, zuerst 1951): Elemente und Ursprünge totalitärer Herrschaft, München-

Zürich

Baier, Lothar (1998): Toleranz gegen Null, in: Freitag 13/1998 Baumunk, Bodo-Michael/Rieß, Jürgen

(Hrsg.) (1994): Darwin und Darwinismus. Eine Ausstellung zur Kultur- und Naturgeschichte,

Berlin Bayertz, Kurt s. Weingart, Peter

Bebel, August (1946, zuerst 1910): Aus meinem Leben, 3 Bde., Berlin

Becher, Ursula A. (1990): Geschichte des modernen Lebensstils. Essen -Wohnen - Freizeit – Reisen,

München

Beck, Ulrich (1990): Freiheit oder Liebe. Vom Ohne-, Mit- und Gegeneinander der Geschlechter

innerhalb und außerhalb der Familie, in: Beck, Ulrich/Beck-Gernsheim, Elisabeth: Das ganz

normale Chaos der Liebe, Frankfurt/Main

Bell, Daniel (1985, zuerst 1973): Die nachindustrielle Gesellschaft, Frankfurt/Main

Bender, Christiane/Graßl, Hans (1997): Dienstleistungen und ihre technische Reproduzierbarkeit.

Die »McDonaldisierung« erfaßt immer mehr Bereiche der Ökonomie, in: Frankfurter Rundschau,

14.10.1997

Benoist, Alain de (1983): Aus rechter Sicht, Tubingen-Buenos Aires-Montevideo

Bentham, Jeremy (1981, zuerst 1843): Zur Philosophie der ökonomischen Wissenschaft, in: Gall,

Lothar/Koch, Rainer (Hrsg.): Der europäische Liberalismus im 19. Jahrhundert, Frankfurt/

Main-Berlin-Wien

Bentham, Jeremy (1995, zuerst 1791): The Inspection-House, London

Bergmann, Anna (1992): Die verhütete Sexualität. Die Anfänge der modernen Geburtenkontrolle,

Hamburg

Bernstein, Eduard (1969, zuerst 1899): Die Voraussetzungen des Sozialismus und die Aufgaben der

Sozialdemokratie, Reinbek bei Hamburg

Berthold, Werner (1960):»... Grosshungern und Gehorchen«. Zur Entstehung und politischen Funktion

der Geschichtsideologie des westdeutschen Imperialismus, untersucht am Beispiel von

Gerhard Ritter und Friedrich Meinecke, Berlin

Bieber, Hans-Joachim (1981): Gewerkschaften in Krieg und Revolution. Arbeiterbewegung, Industrie,

Staat und Militär in Deutschland 1914-1920,2 Bde., Hamburg

Blaich, Fritz (1985): Der Schwarze Freitag. Inflation und Weltwirtschaftskrise, München

Blech, Jörg (1997): Arme sterben früher. Der Körper antwortet mit Krankheiten auf soziale Not, in:

Die Zeit, 17.10.1997

Bode, Peter M./Hamberger, Sylvia/Zängl, Wolfgang (1986): Alptraum Auto. Eine hundertjährige

Erfindung und ihre Folgen, München

Literatur Seite 446 von 456

Braudel, Fernand (1990, zuerst 1979): Sozialgeschichte des 15-18. Jahrhunderts, Bd. 2, Der Alltag,

München

Braverman, Harry (1977): Die Arbeit im modernen Produktionsprozeß, Frankfurt/New York

Brenner, Otto (1965): Automation und technischer Fortschritt in der Bundesrepublik, in: Automation.

Risiko und Chance, Bd. I, Beiträge zur zweiten internationalen Arbeitstagung der Industriegewerkschaft

Metall für die Bundesrepublik Deutschland über Rationalisierung, Automatisierung

und technischen Fortschritt, Frankfurt/Main

Bude, Heinz (1995): Die Herrschaft der globalen Spieler, in: Frankfurter Allgemeine Zeitung,

30.12.1995

Buhl, Dieter (1999): Die SPD stellt sich. Soziale Gerechtigkeit - aber wie?, in: Die Zeit 3271999

Burckhardt, Jacob (1978, zuerst 1905): Weltgeschichtliche Betrachtungen, Stuttgart

Burgard, Roswitha/Karsten, Gaby (1981): Die Märchenonkel der Frauenfrage: Friedrich Engels und

August Bebel, Berlin

Burnham, James (1948, zuerst 1941): Das Regime der Manager, Stuttgart

Burnham, Colin (1991): Der Käfer. Legende, Leistung und Geschichte, Hamburg

Burwitz, Hiltrud/Koch, Henning/Krämer-Badoni, Thomas (1992): Leben ohne Auto. Neue Perspektiven

für eine menschliche Stadt, Reinbek bei Hamburg

Capra, Frank (1992, zuerst 1971): Autobiographie, Zürich

Chamberlain, Houston Stewart (1934, zuerst 1899): Die Grundlagen des neunzehnten Jahrhunderts,

Bd. I, München

Clausen, Sven 0. (1998): Null Freizeit. Auch in Deutschland arbeiten Kinder, weil sie Geld verdienen

müssen, in: Die Zeit 20/1998 Claussen, Detiev (1994): Was heißt Rassismus?, Darmstadt

Comte, Auguste (1933, zuerst 1881): Über den Geist des Positivismus, Stuttgart

Coy, Wolfgang (1985): Industrieroboter. Zur Archäologie der zweiten Schöpfung, Berlin

Dahrendorf, Ralf (1983): Wenn der Arbeitsgesellschaft die Arbeit ausgeht, in: Matthes, Joachim

(Hrsg.): Krise der Arbeitsgesellschaft? 21. Deutscher Soziologentag, Opladen

Dahrendorf, Ralf (1984): Hasardspiel mit der Zukunft. Zwischen Wohlstand und Bankrott - die Ökonomie

des Als-ob; in: Die Zeit 3/1984

Dahrendorf, Ralf (1992): Der moderne soziale Konflikt. Essay zur Politik der Freiheit, Stuttgart

Daniel, Ute (1996): Der Krieg der Frauen 1914-1918. Zur Innenansicht des Ersten Weltkriegs in

Deutschland, in: Hirschfeld, Gerhard/Krumreich, Gerd/Renz, Irina (Hrsg.): »Keiner fühlt sich hier

mehr als Mensch...«. Erlebnis und Wirkung des Ersten Weltkriegs, Frankfurt/Main

Darwin, Charles (1995, zuerst 1859): Die Entstehung der Arten durch natürliche Zuchtwahl, Stuttgart

Darwin, Charles (1986, zuerst 1871): Die Abstammung des Menschen und die geschlechtliche

Zuchtwahl, Wiesbaden

Davis, Mike (1986): Phoenix im Sturzflug. Zur politischen Ökonomie der Vereinigten Staaten in

den achtziger Jahren, Berlin

Decker, Will (1933): Der deutsche Weg. Ein Leitfaden zur staatspolitischen Erziehung der deut

schen Jugend im Arbeitsdienst, Leipzig

Deist, Wilhelm (1976): Flottenpolitik und Flottenpropaganda. Das Nachrichtenbureau des Reichsmarineamtes

1897-1914, Stuttgart

Deneke, Bernward (Hrsg.), (1987): Geschichte Bayerns im Industriezeitalter in Texten und Bildern,

Stuttgart

Desmond, Adrian/Moore, James (1995): Darwin, München-Leipzig

Deuerlein, Ernst (1970): Die Gründung des Deutschen Reiches in Augenzeugenberichten, Düsseldorf

Diederichs, Friedemann (1999): Zur Strafe: Schämen in der Öffentlichkeit. Stunde der Schande ist

beliebtes Spektakel, in: Nürnberger Nachrichten, 8.6.1999

Diehl, Karl/Mombert, Paul (Hrsg.) (1984): Sozialpolitik. Ausgewählte Lesestücke zum Studium der

politischen Ökonomie, Frankfurt/Main-Berlin-Wien

Dreßen, Wolfgang (1982): Die pädagogische Maschine. Zur Geschichte des industrialisierten Bewußtseins

in Preußen/Deutschland, Frankfurt/ Main-Berlin-Wien

Literatur Seite 447 von 456

Dutschke, Rudi (1968): Die Widersprüche des Spätkapitalismus, die antiautoritären Studenten und

ihr Verhältnis zur Dritten Welt, in: Bergmann, Uwe/Dutschke, Rudi/Lefèvre, Wolfgang/

Rabehl, Bernd: Rebellion der Studenten oder Die neue Opposition, Reinbek bei Hamburg

Eckermann, Erik (1989): Vom Dampfwagen zum Auto. Motorisierung des Verkehrs, Reinbek bei

Hamburg

Ehmer, Josef (1984): Der Betrieb - ein latentes Konfliktfeld. Inhalte und Formen der Arbeitskämpfe,

in: Sauer, Walter (Hrsg.): Der dressierte Arbeiter. Geschichte und Gegenwart der industriellen

Arbeitswelt, München

Ehrlich, Paul (1971, zuerst 1968): Die Bevölkerungsbombe, München

Eiler, Klaus (Hrsg.) (1984): Hessen im Zeitalter der industriellen Revolution. Text- und Bilddokumente

aus hessischen Archiven, Frankfurt/Main

Eltzschig, Johannes (1997): Sparen bei der Unterhose. Die »Wäschewechselhäufigkeit der unteren

Einkommensgruppen« treibt Minister Seehofer um, in: Junge Welt, 4.4.1997

Engelmann, Bernt (1980): Geleitwort, in: Kroneberg, Lutz/Schloesser, Rolf (Hrsg.): Weber-Revolte

1844, Der schlesische Weberaufstand im Spiegel der zeitgenössischen Publizistik und Literatur,

Köln

Engels, Friedrich (1976, zuerst 1845): Die Lage der arbeitenden Klasse in England. Nach eigner

Anschauung und authentischen Quellen, in: Marx Engels Werke (MEW), Bd. 2, Berlin

Enzensberger, Hans Magnus (1964): Bewußtseins-Industrie, in: ders.: Einzelheiten I, Frankfurt/

Main

Fabiunke, Günter (1955): Zur historischen Rolle des deutschen Nationalökonomen Friedrich List.

Ein Beitrag zur Geschichte der politischen Ökonomie in Deutschland, Berlin

Faust, Anselm s. Abelshauser, Werner

Ferro, Marc (1988, zuerst 1969): Der Große Krieg 1914-1918, Frankfurt/ Main

Fischer, Wolfram (1992): Die Industrialisierung und ihre Probleme, in: Borst, Otto (Hrsg.): Aufruhr

und Entsagung. Vormärz 1815-1848 in Baden und Württemberg, Stuttgart

Flechtner, Hans-Joachim (1984, zuerst 1966): Grundbegriffe der Kybernetik. Eine Einführung,

München

Ford, Henry (1922): Der internationale Jude, Leipzig

Ford, Henry (o. J./1923): Mein Leben und Werk, Leipzig

Ford, Henry (1930): Und trotzdem vorwärts!, Leipzig

Forschepiepe, Fritz (1938): Friedrich List, in: ders. (Hrsg.): Friedrich List, Um deutsche

Wirklichkeit, Seine Schriften in Auswahl, Stuttgart

Foster, David (1997): Alle fünf Tage stirbt ein arbeitendes Kind. Trotz gesetzlichen Verbotes arbeiten

in den Vereinigten Staaten sogar Vierjährige, Associated Press (AP)

Foucault, Michel (1977), Überwachen und Strafen. Die Geburt des Gefängnisses, Frankfurt/Main

Fourastié, Jean (o.]., zuerst 1965): Die 40000 Stunden. Aufgaben und Chancen der sozialen Evolution,

Frankfurt/Main, Wien, Zürich

Friedman, Milton (1971, zuerst 1962): Kapitalismus und Freiheit, Stuttgart

Friedman, Milton (1976, zuerst 1969): Die optimale Geldmenge und andere Essays, München

Friedman, Milton (1992): Geld regiert die Welt, Düsseldorf

Fries, Helmut (1994): Deutsche Schriftsteller im Ersten Weltkrieg, in: Michalka, Wolfgang

(Hrsg.): Der Erste Weltkrieg. Wirkung, Wahrnehmung, Analyse; München

Fukuyama, Francis (1992): Das Ende der Geschichte. Wo stehen wir?, München

Gabriel, Susanne (1998): Das Geld reicht hinten und vorne nicht aus. Die französischen Arbeitslosen

bekommen lediglich eine knapp bemessene Unterstützung, Associated Press (AP)

Galbraith, John Kenneth (1989, zuerst 1954): Der große Crash 1929. Ursachen, Verlauf, Folgen,

München

Galbraith, John Kenneth (1995): Die Geschichte der Wirtschaft im 20. Jahrhundert. Ein Augenzeuge

berichtet, Hamburg

Giarini, Orio/Liedtke, Patrick M. (1998): Wie wir arbeiten werden/Der neue Bericht an den Club of

Rome, München

Gide, André (1964, zuerst 1911): Corydon. Vier sokratische Dialoge, Frankfurt/Main

Literatur Seite 448 von 456

Giedion, Siegfried (1987, zuerst 1948): Die Herrschaft der Mechanisierung. Ein Beitrag zur anonymen

Geschichte, Frankfurt/Main

Geinitz, Christian (1996): Aufbruchstimmung erfaßte das ganze Bürgertum. 300 Unternehmen der

»Gründerjahre« haben überlebt, in: Frankfurter Allgemeine Zeitung, 9.7.1996

Glucksmann, André (1976, zuerst 1974): Köchin und Menschenfresser. Über die Beziehung zwischen

Staat, Marxismus und Konzentrationslager, Berlin

Goethe, Johann Wolfgang von (1982, zuerst 1821): Wilhelm Meisters Wanderjahre, Frankfurt/Main

Goldberg, Jörg (1988): Von Krise zu Krise. Die Wirtschaft der Bundesrepublik im Umbruch, Köln

Gottl-Ottlilienfeld, Friedrich von (1926): Fordismus, o. 0.

Gould, Stephen (1990): Die Entdeckung der Tiefenzeit. Zeitpfeil oder Zeitzyklus in der Geschichte

unserer Erde, München-Wien

Gramsci, Antonio (1967, zuerst 1926-37): Philosophie der Praxis. Eine Auswahl, Frankfurt/Main

Graßl, Hans s. Bender, Christiane

Grebing, Helga (1979): Geschichte der deutschen Arbeiterbewegung. Ein Überblick, München

Guéhenno, Jean-Marie (1994): Das Ende der Demokratie, München-Zürich

Habermas, Jürgen (1981): Theorie des kommunikativen Handelns, Bd. 2, Zur Kritik der funktionalistischen

Vernunft, Frankfurt/Main

Habermas, Jürgen (1990, zuerst 1984): Die Krise des Wohlfahrtsstaates und die Erschöpfung utopischer

Energien, in: ders.: Die Moderne - ein unvollendetes Projekt, Leipzig

Habermas, Jürgen (1987): Eine Art Schadensabwicklung, in: »Historikerstreit«. Die Dokumentation

der Kontroverse um die Einzigartigkeit der nationalsozialistischen Judenvernichtung, München-

Zürich

Haeckel, Ernst (1960, zuerst 1899): Die Welträtsel. Gemeinverständliche Studien über monistische

Philosophie, Berlin

Hahn, Carl H. (1989): Heute ist das Gütesiegel des »Made in Germany« noch weltweit gefragt, und

dabei sollte es auch bleiben, in: Handelsblatt, 4.7.1989

Halfmann, Jost (1984): Die Entstehung der Mikroelektronik. Zur Produktion technischen Fortschritts,

Frankfurt/Main, New York

Hamberger, Sylvia s. Bode, Peter M.

Harris, Michael (1965): Technischer Fortschritt und die Tätigkeit der Organisation für wirtschaftliche

Zusammenarbeit und Entwicklung (OECD), in: Automation. Risiko und Chance, Bd. I,

Beiträge zur zweiten internationalen Arbeitstagung der Industriegewerkschaft Metall für die

Bundesrepublik Deutschland über Rationalisierung, Automatisierung und technischen Fortschritt,

Frankfurt/Main

Havel, Vaclav (1992): Sommermeditationen, Reinbek bei Hamburg

Hayek, Friedrich A. von (1945): Der Weg zur Knechtschaft, Erlenbach-Zürich

Hayek, Friedrich A. von (1976, zuerst 1952): Individualismus und wirtschaftliche Ordnung, Salzburg

Hayek, Friedrich A. von (1979): Wissenschaft und Sozialismus, Tübingen

Hegel, Georg Wilhelm Friedrich (1992, zuerst 1837): Vorlesungen über die Philosophie der Geschichte,

in: Werke Bd. 12, Frankfurt/Main

Heinen, Jacqueline s. Maheim, Annik

Heuser, Jean/Martens, Erika (1998): Zwischen Zwang und Spaß. Gibt es staatliche Unterstützung

künftig nur noch gegen Arbeit?, in: Die Zeit 10/1998

Heydecker, Joe H. (1997): Der Große Krieg 1914-1918. Von Sarajewo bis Versailles, Berlin

Hinrichs, Peter/Peter, Lothar (1976): Industrieller Friede? Arbeitswissenschaft, Rationalisierung

und Arbeiterbewegung in der Weimarer Republik, Köln

Hippel, Wolfgang von (1992): Wirtschaft, Gesellschaft und Staat, in: Borst, Otto (Hrsg.): Aufruhr

und Entsagung. Vormärz 1815-1848 in Baden und Württemberg, Stuttgart

Hirsch, Joachim (1995): Der nationale Wettbewerbsstaat. Staat, Demokratie und Politik im globalen

Kapitalismus, Berlin

Hitler, Adolf (1942, zuerst 1925): Mein Kampf, München

Hobbes, Thomas (1965, zuerst 1651): Leviathan oder Wesen, Form und Gewalt des kirchlichen und

bürgerlichen Staates, Reinbek bei Hamburg

Literatur Seite 449 von 456

Höhne, Heinz (1996): »Gebt mir vier Jahre Zeit«. Hitler und die Anfänge des Dritten Reiches,

Frankfurt/Main

Hoffmeyer, Miriam (1997): Kein süßes Nichtstun. Computer ersetzen Arbeitskräfte in Reisebüros,

in: Süddeutsche Zeitung, 24.9.1997

Hofmann, Werner (Hrsg.), (1971): Sozialökonomische Studientexte, Bd. 3, Theorie der Wirtschaftsentwicklung,

Berlin

Holt, Alix s. Maheim, Annik

Homann, Hermann (Hrsg.), (1973): Meuterei auf der »Bounty«, berichtet von Captain William

Bligh, Stuttgart

Hopkins, Terence/Wallerstein, Immanuel (1979): Grundzüge der Entwicklung des modernen Welt

systems. Entwurf für ein Forschungsvorhaben, in: Senghaas, Dieter (Hrsg.): Kapitalistische

Weltökonomie. Kontroversen über ihren Ursprung und ihre Entwicklung, Frankfurt/Main

Horkheimer, Max s. Adorno, Theodor W.

Horx, Matthias (1999): Das Zukunfts-Manifest. Aufbruch aus der Jammerkultur, Düsseldorf-

München

Huber, Joseph (1985): Modell und Theorie der langen Wellen. Kleine Forschungsgeschichte mit

gemischten Ausblicken, in: Jänicke, Martin (Hrsg.): Vor uns die goldenen neunziger Jahre?

Langzeitprognosen auf dem Prüfstand, München-Zürich

Hughes, Thomas P. (1991): Die Erfindung Amerikas. Der technologische Aufstieg der USA seit

1870, München

Hurrelmann, Klaus s. Palentien, Christian

Huxley, Aldous (1989, zuerst 1932): Schöne Neue Welt. Ein Roman der Zukunft, Frankfurt/Main

Institut für Marxismus-Leninismus beim ZK der SED (1978): Vorwort zur

deutschen Ausgabe, in: Marx Engels Werke (MEW), Bd. l, Berlin

Israel, Ulrich/Gebauer, Jürgen (1991): Panzerschiffe um 1900, Berlin

Jacoby, Henry (1969): Die Bürokratisierung der Welt. Ein Beitrag zur Problemgeschichte

Jaeger, Hans (1974): Big Business und New Deal, Stuttgart Jänicke, Martin (1985): Langfristige

Wachstumsperspektiven der westlichen Industrieländer, in: ders. (Hrsg.), Vor uns die goldenen

neunziger Jahre? Langzeitprognosen auf dem Prüfstand, München-Zürich

Johann, Ernst (Hrsg.), (1966): Reden des Kaisers. Ansprachen, Predigten und Trinksprüche Willhelms

II., München Jünger, Ernst (1925): Der Kampf als inneres Erlebnis, Berlin

Jünger, Ernst (1941, zuerst 1934 a): Lob der Vokale, in: ders.: Blätter und Steine, Hamburg

Jünger, Ernst (1941, zuerst 1934 b): Die totale Mobilmachung, in: ders.: Blätter und Steine, Hamburg

Jünger, Ernst (1941, zuerst 1934 c): Über den Schmerz, in: ders.: Blätter und Steine,

Hamburg

Jünger, Ernst (1953): Der Gordische Knoten, Frankfurt/Main

Jünger, Ernst (1954): Das Sanduhrbuch, Frankfurt/Main

Jünger, Ernst (1978): Sturm, in: Sämtliche Werke, Band 15, Stuttgart

Jünger, Ernst (1981, zuerst 1932): Der Arbeiter. Herrschaft und Gestalt, Stuttgart

Jünger, Ernst (1987, zuerst 1929): Das abenteuerliche Herz. Erste Fassung. Aufzeichnungen bei Tag

und Nacht, Stuttgart

Jünger, Ernst (1990, zuerst 1920): In Stahlgewittern, Stuttgart

Jurcovics, Ute (1998): Hunger im Überfluß. In Deutschland hungern immer mehr Kinder, in: Die

Woche, 13.2.1998

Kaltenbrunner, Robert (1999): Stadt und Wohnung als »Maschine«. Rationalisierung des Bauens

erneut als Zauberformel?, in: Neue Zürcher Zeitung, 8.2.1999

Kaminski, Andrzej J. (1990): Konzentrationslager 1896 bis heute. Geschichte, Funktion, Typologie,

München

Kant, Immanuel (1993, zuerst 1775): Von den verschiedenen Rassen der Menschen, in: Werkausgabe

Bd. XI, Frankfurt/Main

Kant, Immanuel (1993, zuerst 1784): Idee zu einer allgemeinen Geschichte in weltbürgerlicher Absicht,

in: Werkausgabe Bd. XI, Frankfurt/Main

Literatur Seite 450 von 456

Kant, Immanuel (1988, zuerst 1764): Beobachtungen über das Gefühl des Schönen und Erhabenen,

in: Werkausgabe Bd. II, Frankfurt/Main

Kant, Immanuel (1985, zuerst 1783): Beantwortung der Frage: Was ist Aufklärung?, Stuttgart

Karsten, Gaby s. Burgard, Roswitha

Katona, George (1965): Der Massenkonsum. Eine Psychologie der neuen Käuferschichten, Wien-

Düsseldorf

Kautsky, Karl (1910): Vermehrung und Entwicklung in Natur und Gesellschaft, Stuttgart

Kautsky, Karl (1922, zuerst 1892): Das Erfurter Programm, in seinem grundsätzlichen Teil erläutert,

Stuttgart-Berlin

Kautsky, Karl (1927): Die Materialistische Geschichtsauffassung Bd. I, Berlin

Kehrl, Hans (1973): Krisenmanager im Dritten Reich. 6 Jahre Frieden - 6 Jahre Krieg, Düsseldorf

Keynes, John Maynard (1956, zuerst 1930): Die Zukunft, in: Politik und Wirtschaft, Männer und

Probleme. Ausgewählte Abhandlungen, Tübingen

Keynes, John Maynard (1994, zuerst 1936): Allgemeine Theorie der Beschäftigung, des Zinses und

des Geldes, Berlin

Kidron, Michael/Segal, Ronald (1996): Der Fischer Atlas zur Lage der Welt. Globale Trends auf

einen Blick, Frankfurt/Main

Klee, Ernst (1995): Mörderische Vordenker. Der Psychiater Alfred Hoche und der Jurist Karl Binding

forderten 1920 als erste die Vernichtung »lebensunwerten Lebens«, in: Die Woche,

17.2.1995

Klocke, Andréas s. Palentien, Christian

Klönne, Arno (1981): Die deutsche Arbeiterbewegung. Geschichte - Ziele - Wirkungen, Düsseldorf-

Köln

Knickerbocker, H. R. (1931): Der rote Handel lockt, Berlin

Koch, Hannsjoachim W. (1973): Der Sozialdarwinismus. Seine Genese und sein Einfluß auf das

imperialistische Denken, München

Koch, Henning s. Burwitz, Hiltrud

Kocka, Jürgen s. Ritter, Gerhard A.

Kölle, Ingrid (1992): Millionen Kinder in USA haben nicht genug zu essen, in: Nürnberger Nachrichten,

16.7.1992

Koppen, Ruth (1994): Armut und Sexismus, Berlin

Kommission für Zukunftsfragen der Freistaaten Bayern und Sachsen (1997): Erwerbstätigkeit und

Arbeitslosigkeit in Deutschland. Entwicklung, Ursachen und Maßnahmen. Teil III, Maßnahmen

zur Verbesserung der Beschäftigungslage, Bonn

Kojeve, AlexAndré (1947): Introduction a la lecture de Hegel, Paris

Krämer-Badoni, Thomas s. Burwitz, Hiltrud

Kroll, Jürgen s. Weingart, Peter

Kroneberg, Lutz/Schloesser, Rolf (Hrsg.), (1980): Weber-Revolte 1844. Der schlesische Weberaufstand

im Spiegel der zeitgenössischen Publizistik und Literatur, Köln

Krumreich, Gerd (1996): Kriegsgeschichte im Wandel, in: Hirschfeld, Gerhard/Krumreich,
Gerd/Renz, Irina (Hrsg.), »Keiner fühlt sich hier mehr als Mensch...«. Erlebnis und Wirkung
des Ersten Weltkriegs, Frankfurt/ Main
Kubin, Alfred (1994, zuerst 1909): Die andere Seite, Reinbek bei Hamburg
Lambsdorff, Otto Graf (1997): Die menschliche Ordnung. Über die Mißverständnisse der Kirchen
mit der sozialen Marktwirtschaft, in: Wirtschaftswoche 2671997
Lamszus, Wilhelm (1928, zuerst 1912): Das Menschenschlachthaus. Visionen vom Krieg, Leipzig
Landsberg, M. (1999): Unsere Kinder sind hier am Verhungern, in: Sonntagsblitz Nürnberg,
28.2.1999
Langbehn, Julius (1922, zuerst 1888): Rembrandt als Erzieher. Von einem Deutschen, Leipzig
Langewiesche, Dieter (1992): Wege zur Revolution, in: Borst, Otto (Hrsg.): Aufruhr und Entsagung.
Vormärz 1815-1848 in Baden und Württemberg, Stuttgart
Lefèvre, Wolfgang (1968): Reichtum und Knappheit. Studienreform als Zerstörung gesellschaftlichen
Reichtums, in: Bergmann, Uwe/Dutschke, Rudi/Lefèvre, Wolfgang/Rabehl, Bernd: Rebellion
der Studenten oder Die neue Opposition, Reinbek bei Hamburg
Literatur Seite 451 von 456
Lekachman, Robert (1982): Die Reichen reicher machen. Reaganomics oder Wie Ronald Reagan
den Sozialstaat abbaut, Reinbek bei Hamburg
Lenin, Wladimir I. (1961, zuerst 1917): Wie soll man den Wettbewerb organisieren?, in: Lenin
Werke Bd. 26, Berlin
Lenin, Wladimir I. (1978, zuerst 1918): Die nächsten Aufgaben der Sowjetmacht, in: Lenin Werke

Bd. 27, Berlin

Levinsohn, Richard (1932): Die Welt aus den Fugen. Amerika in der Krise, Dresden

Lichter, Jörg (1998): Die große Deflation. Deutsche Gründerkrise von 1873 bis 1879, in: Handelsblatt,

8.12.1998

Lieber, Hans-Joachim (1993): Zur Theorie totalitärer Herrschaft, in: ders. (Hrsg.): Politische Theorien

von der Antike bis zur Gegenwart, Bonn

Liedtke, Patrick M. s. Giarini, Orio

Lissagaray, Prosper (1894): Geschichte der Kommune von 1871, Stuttgart

List, Friedrich (1922, zuerst 1841): Das nationale System der Politischen Ökonomie, Jena

List, Friedrich (1928, zuerst 1844): Beziehungen der Landwirtschaft zu Industrie und Handel, in:

Werke Bd. V, Berlin

List, Friedrich (1928, zuerst 1842): Die deutsche Industrie, in: Werke Bd. V, Berlin

List, Friedrich (1928, zuerst 1841): Die Gegner des Twistzolls, in: Werke Bd. V, Berlin

List, Friedrich (1928, zuerst 1843): Die gegenwärtige Lage der Industrie, in: Werke Bd. V, Berlin

Loose, Hans-Werner (1997): Am Sonntag gibt es nur noch altes Brot. Bulgarien steht vor einem

neuen Hunger-Winter, in: Die Welt, 10.12.1997

Loth, Wilfried (1996): Das Kaiserreich. Obrigkeitsstaat und politische Mobilisierung, München

Luckow, Marion (1998): Nachwort, in: Sade, Marquis de, Justine oder Vom Mißgeschick der Tugend,

Berlin

Ludendorff, Erich (1935): Der totale Krieg, München

Ludwig, Karl-Heinz (1981): Strukturmerkmale nationalsozialistischer Aufrüstung bis 1933, in:

Forstmeier, Friedrich/Volkmann, Hans-Erich (Hrsg.): Wirtschaft und Rüstung am Vorabend des

Zweiten Weltkriegs, Düsseldorf

Lütge, Gunhild (1997): Die Wunder der Statistik. Ein Vergleich der nationalen Arbeitslosenquoten

führt in die Irre, in: Die Zeit 47/1997

Lutz, Burkart (1989): Der kurze Traum immerwährender Prosperität. Eine Neuinterpretation der industriell-

kapitalistischen Entwicklung im Europa des 20. Jahrhunderts, Frankfurt/Main-New

York

Mahaim, Annik/Holt, Alix/Heinen, Jacqueline (1984): Frauen und Arbeiterbewegung. Deutschland

vor 1914 - Russische Revolution - Spanischer Bürgerkrieg, Frankfurt/Main

Malthus, Thomas Robert (1924/25, zuerst 1826): Eine Abhandlung über das Bevölkerungsgesetz, 2

Bde., Jena

Mandeville, Bernard (1988, zuerst 1723): Die Bienenfabel oder Private Laster als gesellschaftliche

Vorteile, Leipzig-Weimar

Manegold, Karl-Heinz s. Treue, Wilhelm

Mann, Thomas (o. J.): Buddenbrooks, Verfall einer Familie, Stuttgart

Märten, Heinz-Georg (1983): Sozialbiologismus. Biologische Grundpositionen der politischen Ideengeschichte,

Frankfurt/Main-New York

Martens, Erika s. Heuser, Jean

Marx, Karl (1965, zuerst 1890): Das Kapital. Kritik der politischen Ökonomie, Bd. l, nach der vierten,

von Friedrich Engels herausgegebenen Auflage (Hamburg 1890), Berlin

Marx, Karl (1965, zuerst 1894): Das Kapital. Kritik der politischen Ökonomie, Bd. 3, Berlin

Marx, Karl (1968, zuerst 1844): Texte zu Methode und Praxis II. Pariser Manuskripte 1844, Reinbek

bei Hamburg

Marx, Karl (1977, zuerst 1848): Lohn, Preis und Profit, Berlin

Marx, Karl (1978, zuerst 1844): Zur Judenfrage, in: Marx Engels Werke (MEW) Bd. l, Berlin

Mattick, Paul (1969, zuerst 1936): Arbeitslosigkeit und Arbeitslosenbewegung in den USA 1929-

1935, Frankfurt/Main

Mayr, Franz Xaver (1931): Rationalisierung der Maschine Mensch. Die radikale Lösung der Arbeitslosenfrage,

Wien-Leipzig

Literatur Seite 452 von 456

Meadows, Dennis (1972): Die Grenzen des Wachstums. Bericht des Club of Rome zur Lage der

Menschheit, Stuttgart

Mennicken, Peter (1924): Anti-Ford oder von der Würde des Menschen, o.O.

Miller, Jacques-Alain (l 996): Jeremy Benthams panoptische Maschinerie, in: Miller, Jacques-

Alain/Bozovic, Miran/Salecl, Renata: Utilitarismus, Wien

Mine, Alain (1994): Das neue Mittelalter, Hamburg

Minchinton, W. (1983): Die Veränderungen der Nachfragestruktur von 1500-1700, in: Carlo M. Cipolla/

K. Brochardt (Hrsg.): Europäische Wirtschaftsgeschichte Bd. 2, Sechzehntes und siebzehntes

Jahrhundert, Stuttgart-New York

Mommsen, Wolfgang J. (1979): Der europäische Imperialismus. Aufsätze und Abhandlungen, Göttingen

Mommsen, Hans (1991): Der Nationalsozialismus und die deutsche Gesellschaft. Ausgewählte

Aufsätze, Reinbek bei Hamburg

Mommsen, Theodor (1988, zuerst 1880): Auch ein Wort über unser Judenthum, in: Boehlich, Walter

(Hrsg.): Der Berliner Antisemitismusstreit, Frankfurt/Main

Moore, James s. Desmond, Adrian

Mosse, George L. (1976): Die Nationalisierung der Massen. Von den Befreiungskriegen bis zum

Dritten Reich, Frankfurt/Main-Berlin-Wien

Mundorf, Hans (1999): Das Zeitalter der »Nationalökonomien« ist endgültig vorbei, in: Handelsblatt,

12.1.1999

Mühlhausen, Walter (1994): Die Sozialdemokratie am Scheideweg - Burgfrieden, Parteikrise und

Spaltung im Ersten Weltkrieg, in: Michalka, Wolfgang (Hrsg.): Der Erste Weltkrieg. Wirkung,

Wahrnehmung, Analyse; München-Zürich

Münz, Ludwig (1934): Einführung, in: ders. (Hrsg.): Das Gesetz zur Ordnung der nationalen Arbeit

vom 20. Januar 1934, Berlin

Muthesius, Ehrenfried (1960): Der letzte Fußgänger oder Die Verwandlung unserer Welt, München

Naisbitt, John (1995): Megatrends Asien, Wien

Naumann, Friedrich (1949, zuerst 1900): Demokratie und Kaisertum, Berlin

Naumann, Friedrich (1964, zuerst 1906): Neudeutsche Wirtschaftspolitik, in: ders.: Werke, Dritter

Band, Köln und Opladen

Nesshöver, Christoph (1999): Nur noch Stehplätze. Thomas Robert Mal-thus: Das Bevölkerungsgesetz,

in: Die Zeit 21/1999

Neugebauer, Jens (1999): Roboter sind billiger geworden und bieten deutlich mehr. Die Zukunft der

Montagetechnik findet auch in kleinsten Dimensionen statt, in: Handelsblatt, 14.4.1999

Nolle, Ernst (1987 a): Zwischen Geschichtsiegende und Revisionismus? Das Dritte Reich im

Blickwinkel des Jahres 1980, in: »Historikerstreit«. Die Dokumentation der Kontroverse um

die Einzigartigkeit der nationalsozialistischen Judenvernichtung, München-Zürich

Nolte, Ernst (1987 b): Vergangenheit, die nicht vergehen will, in: »Historikerstreit«. Die Dokumentation

der Kontroverse um die Einzigartigkeit der nationalsozialistischen Judenvernichtung, München-Zürich

Nolte, Ernst (1993): Streitpunkte. Heutige und künftige Kontroversen um den Nationalsozialismus,

Berlin-Frankfurt/Main

Ogger, Günter (1982): Die Gründerjahre. Als der Kapitalismus jung und verwegen war, München

Ohlsen, Manfred (1982): Der Eisenbahnkönig Bethel Henry Strousberg. Eine preußische Gründer

karriere, Berlin Opitz, Reinhard (Hrsg.), (1994): Europastrategien des deutschen Kapitals 1900-1945, Bonn

Orwell, George (1995, zuerst 1949): 1984, Frankfurt/Main, Berlin

Ostwald, Wilhelm (1912): Der energetische Imperativ, Leipzig

Ott, Hugo/Schäfer, Hermann (Hrsg.), (1984): Wirtschafts-Ploetz. Die Wirtschaftsgeschichte zum

Nachschlagen, Freiburg-Würzburg

Pache, (1979): Nachwort, in: Defoe, Daniel, Glück und Unglück der berühmten Moll Flanders,

Stuttgart

Packard, Vance (1964): Die wehrlose Gesellschaft, München/Zürich

Literatur Seite 453 von 456

Palentien, Christian/Klocke, Andréas/Hurrelmann, Klaus (1999): Armut im Kindes- und Jugendalter,

in: Beilage zur Wochenzeitung Das Parlament 18/1999

Pariser Kommune 1871 (1931): Berichte und Dokumente von Zeitgenossen, Berlin

Paulinyi, Akos (1983): Die industrielle Revolution: Die Entstehung des Fabriksystems in Großbritannien,

in: Schneider, Helmuth (Hrsg.): Geschichte der Arbeit. Vom alten Ägypten bis zur Gegenwart, Frankfurt/ Main-Berlin-Wien

Pernerstorfer, Engelbert (1916): Einführung, in: Jaures, Jean, Vaterland und Proletariat, Jena

Perrot, Michelle (1981): Rebellische Weiber. Die Frau in der französischen Stadt des 19. Jahrhunderts,

in: Honegger, Claudia/Heintz, Bettina (Hrsg.), Listen der Ohnmacht. Zur Sozialgeschichte

weiblicher Widerstandsformen, Frankfurt/Main

Petersen, Jens (1998): Die Verwandlung des Gartens in eine Kaserne. Lösung eines Bannes: Der

Begriff des Totalitarismus kehrt in sein Ursprungsland Italien zurück, in: Frankfurter Allgemeine

Zeitung, 7.1.1998

Petzina, Dieter s. Abelshauser, Werner

Piper, Ernst (1995): Von der Entfernung zur Vernichtung oder Wir standen in der Pflicht, gegen

über der SS, der Firma Topf und dem NS-Staat, Einführung zu: Pressac, Jean Claude, Die

Krematorien von Auschwitz. Die Technik des Massenmords, München-Zürich

Piper, Nikolaus (1997): Die unheimliche Revolution. Bewundert, gehaßt, gefürchtet - wie die Doktrin

vom Laissez-faire-Kapitalismus in die Wirtschaft zurückkehrte, in: Die Zeit 37/1997

Poliakov, Leon (1983): Geschichte des Antisemitismus, Bd. V, Die Aufklärung und ihre judenfeindliche

Tendenz, Frankfurt/Main

Poliakov, Leon (1988 a): Geschichte des Antisemitismus, Bd. VII, Zwischen Assimilation und »jüdischer

Weltverschwörung«, Frankfurt/Main

Poliakov, Leon (1988 b): Geschichte des Antisemitismus, Bd. VIII, Am Vorabend des Holocaust,

Frankfurt/Main

Postone, Moishe (1988): Nationalsozialismus und Antisemitismus. Ein theoretischer Versuch, in:

Diner, Dan (Hrsg.): Zivilisationsbruch. Denken nach Auschwitz, Frankfurt/Main

Pressac, Jean-Claude (1995): Die Krematorien von Auschwitz. Die Technik des Massenmords,

München-Zürich

Price, Roger (1992): 1848. Kleine Geschichte der europäischen Revolution, Berlin

Prowse, Michael (1997): Der Sturz des Adam Smith, in: Wirtschaftswoche 6/1997

Rapoport, Louis (1992): Hammer, Sichel, Davidstern. Judenverfolgung in der Sowjetunion, Berlin

Rasch, Harold (1966): Die Finanzierung des Wirtschaftswunders. Der Weg in die permanente Inflation,

Stuttgart-Degerloch Rathenau, Walter (1925, zuerst 1908): Anmerkung vom Konsuman

teil, in: Schriften, Bd. 4, Berlin

Rathenau, Walter (1929, zuerst 1915): Deutschlands Rohstoffversorgung, in: Schriften, Bd. 5, Berlin

Recktenwald, Horst Claus (1993): Würdigung, in: Smith, Adam: Der Wohlstand der Nationen. Eine

Untersuchung seiner Natur und seiner Ursachen, München

Reisiger, Hans (o. J.): Nachwort, in: Defoe, Daniel: Robinson Crusoe, Zürich

Reitzle, Wolfgang (l 994): Die neue Rolle der Arbeitgeber, in: Arbeit der Zukunft - Zukunft der Arbeit,

Stuttgart

Remarque, Erich Maria (1952, zuerst 1928): Im Westen nichts Neues, Berlin

Rens, Jef (l 965): Technischer Fortschritt und die Tätigkeit der Internationalen Arbeitsorganisation

(IAO), in: Automation. Risiko und Chance, Bd. I, Beiträge zur zweiten internationalen Arbeitstagung

der Industriegewerkschaft Metall für die Bundesrepublik Deutschland über Rationalisierung,

Automatisierung und technischen Fortschritt, Frankfurt/Main

Reuther, Walter P. (1965): Automation und die Politik der Gewerkschaften, in: Automation. Risiko

und Chance, Bd. II, Beiträge zur zweiten internationalen Arbeitstagung der Industriegewerkschaft

Metall für die Bundesrepublik Deutschland über Rationalisierung, Automatisierung und

technischen Fortschritt, Frankfurt/Main

Rieß, Jürgen s. Baumunk, Bodo-Michael

Ritter, Gerhard A./Kocka, Jürgen (Hrsg.), (1982): Deutsche Sozialgeschichte 1870-1914. Dokumente

und Skizzen, München

Rocker, Rudolf (1974, zuerst 1950): Absolutistische Gedankengänge im Sozialismus, Hamburg

Literatur Seite 454 von 456

Röhl, John C. G. (1994): Wilhelm II.: »Das Beste waere Gas!«, in: Die Zeit 48/1994

Roesler, Rudolf (1913): Das Tylor-System - Eine Budgetierung der menschlichen Kraft, in: Taylor,

Frederick Winslow: Die Grundsätze wissenschaftlicher Betriebsführung, München-Berlin

Rosecrance, Richard (1987): Der neue Handelsstaat. Herausforderungen für Politik und Wirtschaft,

Frankfurt/Main-New York

Roth, Jürgen (1971): Armut in der Bundesrepublik, Darmstadt

Rousseau, Jean-Jaques (1986, zuerst 1762): Emile oder Über die Erziehung, Stuttgart

Rovan, Joseph (1980): Geschichte der deutschen Sozialdemokratie, Frankfurt/Main

Rud, George (1977): Die Volksmassen in der Geschichte. England und Frankreich 1730-1848,

Frankfurt/Main-New York

Sade, Marquis de (1980, zuerst 1795): Die Philosophie im Boudoir, Herr-sching

Sade, Marquis de (1992, zuerst 1797): Die Geschichte der Justine oder Die Nachteile der Tugend

(erweiterte Fassung), Bindlach

Sade, Marquis de (1998, zuerst 1787): Justine oder Vom Mißgeschick der Tugend, Berlin

Samjatin, Jewgeni (1991, geschrieben 1920): Wir, Leipzig-Weimar

Sauga, Michael (1997): Gezähmte Bestie. Über den Tod der Inflation, in: Wirtschaftswoche 3/1997

Sautter, Udo (1994): Geschichte der Vereinigten Staaten von Amerika, Stuttgart

Schäfer, Hermann s. Ott, Hugo

Scharrer, Manfred (1984): Anpassung bis zum bitteren Ende. Die freien Gewerkschaften 1933, in:

ders. (Hrsg.): Kampflose Kapitulation. Arbeiterbewegung 1933, Reinbek bei Hamburg

Scherer, Rene (1975, zuerst 1973): Das dressierte Kind. Sexualität und Erziehung: Über die Einführung

der Unschuld, Berlin

Schloesser, Rolfs. Kroneberg, Lutz

Schmidt-Bergmann, Hansgeorg (1993): Futurismus. Geschichte, Ästhetik, Dokumente, Reinbek bei

Hamburg

Schnell, Ralf (1998): Dichtung in finsteren Zeiten. Deutsche Literatur und Faschismus, Reinbek bei

Hamburg

Schönhoven, Klaus (1994): Die Kriegspolitik der Gewerkschaften, in: Mi-chalka, Wolfgang

(Hrsg.): Der Erste Weltkrieg. Wirkung, Wahrnehmung, Analyse, München-Zürich

Scholz, Roswitha (1992): Der Wert ist der Mann. Thesen zu Wertvergesellschaftung und Geschlechterverhältnis,

in: Krisis, Beiträge zur Kritik der Warengesellschaft 12, Bad Honnef

Schütte, Christian (1995): Heroische Annahmen. Ökonomie-Preisträger Robert Lucas sprengte die

Fundamente des alten Keynesianismus, in: Wirtschaftswoche 42/1995

Schulin, Ernst (1994): Die Urkatastrophe des zwanzigsten Jahrhunderts, in: Michalka, Wolfgang

(Hrsg.): Der Erste Weltkrieg. Wirkung, Wahrnehmung, Analyse, München

Schulz, Ursula (Hrsg.), (1976): Die Deutsche Arbeiterbewegung 1848-1919 in Augenzeugenberichten,

München

Schumpeter, Joseph A. (1980, zuerst 1942): Kapitalismus, Sozialismus und Demokratie, München

Segal, Ronald s. Kidron, Michael

Sering, Paul (1984, zuerst 1946): Der Faschismus als Revolte gegen Europa, in: Nolte, Ernst

(Hrsg.): Theorien über den Faschismus, Königstein/ Taunus

Sieber, Eberhard (1992): Studentische Störungen und Entwürfe, in: Borst, Otto (Hrsg.), Aufruhr

und Entsagung. Vormärz 1815-1848 in Baden und Württemberg, Stuttgart

Silberner, Edmund (1962): Sozialisten zur Judenfrage. Ein Beitrag zur Geschichte des Sozialismus

vom Anfang des 19. Jahrhunderts bis 1914, Berlin

Sloterdijk, Peter (1999): Regeln für den Menschenpark. Ein Antwortschreiben zum Brief über den

Humanismus, in: Die Zeit 38/1999

Slotosch, Walter (1971): Das Geld, mit dem wir leben müssen. Panorama der Weltinflation, München-

Wien-Basel

Smith, Adam (1977, zuerst 1759): Theorie der ethischen Gefühle, Hamburg

Smith, Adam (1993, zuerst 1789): Der Wohlstand der Nationen. Eine Untersuchung seiner Natur

und seiner Ursachen, München

Sommerhoff, Barbara (1997): Dienen und Bedienenlassen will gelernt sein. Ohne Vorbilder kann

Servicementalität nur durch wirtschaftlichen Druck entstehen, in: Süddeutsche Zeitung,

1.3.1997

Literatur Seite 455 von 456

Spengler, Oswald (1972, zuerst 1918): Der Untergang des Abendlands. Umrisse einer Morphologie

der Weltgeschichte, München

Starbatty, Joachim (1999): Geldpolitische Hygiene statt keynesianischer Hydraulik. Hayeks Konjunkturtheorie

wird im Lichte der jüngsten Finanzkrisen wieder aktuell, in: Handelsblatt,

16.3.1999

Störig, Hans Joachim (1966): Kleine Weltgeschichte der Philosophie, München-Zürich

Strübel, Gustav (1996): »Ich habe sie richten lassen«. Vor 70 Jahren: Offiziere morden, Richter versagen,

die SPD zahlt den Preis, in: Sebastian Haffner, Stephan Hermlin, Kurt Tucholsky u.a.:

Zwecklegenden. Die SPD und das Scheitern der Arbeiterbewegung, Berlin

Stürmer, Michael (Hrsg.), (1986): Herbst des alten Handwerks. Meister, Gesellen und Obrigkeit im

18. Jahrhundert, München-Zürich

Süß, Walter (1985): Die Arbeiterklasse als Maschine. Ein industrie-soziologischer Beitrag zur Sozialgeschichte

des aufkommenden Stalinismus, Wiesbaden

Sullerot, Evelyne (1971): Die Frau in der modernen Gesellschaft, München

Swift, Jonathan (1991, zuerst 1729): Bescheidener Vorschlag, wie man verhüten kann, daß die Kinder

armer Leute in Irland ihren Eltern oder dem Lande zur Last fallen, und wie sie der Allgemeinheit

nutzbar gemacht werden können, in: Ausgewählte Werke, Bd. 2, Berlin und Weimar

Swift, Jonathan (1991, zuerst 1727): Gullivers Reisen, in: Ausgewählte Werke, Bd. 3, Berlin und Weimar

Talmon, J. L. (1961): Die Ursprünge der totalitären Demokratie, Köln und Opladen

Taylor, Frederick Winslow (1913): Die Grundsätze wissenschaftlicher Betriebsführung, München

und Berlin

Terkel, Studs (1972): Der Grosse Krach. Die Geschichte der amerikanischen Depression, Frankfurt/

Main

Thatcher, Margaret (1993): Downing Street No. 10. Die Erinnerungen, Düsseldorf

Thatcher, Margaret (1995): Die Erinnerungen 1925-1979, Düsseldorf

Thompson, Edward P. (1980): Plebeische Kultur und moralische Ökonomie. Aufsätze zur englischen

Sozialgeschichte des 18. und 19. Jahrhunderts, Frankfurt/Main-Berlin-Wien

Thompson, Edward P. (1987, zuerst 1963): Die Entstehung der englischen Arbeiterklasse, 2 Bde.,

Frankfurt/Main

Thurow, Lester C. (1996 a): Die Zukunft des Kapitalismus, Düsseldorf/ München

Thurow, Lester C. (1996 b): Die Illusion vom Jobwunder. Viele Arbeitslose werden von Amts wegen

gar nicht mehr registriert, in: Die Zeit 44/1996

Treitschke, Heinrich von (1988/zuerst 1879): Unsere Aussichten, in: Boeh-lich, Walter (Hrsg.): Der

Berliner Antisemitismusstreit, Frankfurt/Main

Treue, Wilhelm/Manegold, Karl-Heinz (Hrsg.), (1966): Quellen zur Geschichte der industriellen

Revolution, Göttingen-Frankfurt/Main-Zürich

Treue, Wilhelm (Hrsg.) (1967): Deutschland in der Weltwirtschaftskrise in Augenzeugenberichten, Düsseldorf

Tschuppik, Karl (1931): Ludendorff. Die Tragödie des Fachmanns, Wien und Leipzig

Ulrich, Bernd/Ziemann, Benjamin (Hrsg.) (1994): Frontalltag im Ersten Weltkrieg. Wahn und

Wirklichkeit. Quellen und Dokumente, Frankfurt/ Main

Ullrich, Volker (1994): Kriegsalltag. Zur inneren Revolutionierung der wilhelminischen Gesellschaft,

in: Michalka, Wolfgang (Hrsg.): Der Erste Weltkrieg. Wirkung, Wahrnehmung, Analyse;

München-Zürich

Virilio, Paul (1992): Rasender Stillstand, München-Wien

Virilio, Paul (1978): Fahren, fahren, fahren ..., Berlin

Vollmer, Antje (1996): Heißer Frieden. Über Gewalt, Macht und Zivilisation, München

Wacquant, Loïc J. D. (1997): Vom wohltätigen Staat zum strafenden Staat. Über den politischen

Umgang mit Armut und Elend in den USA, in: Frankfurter Rundschau, 12.7.1997

Wagner, Adolph (1912): Die Strömungen in der Sozialpolitik und der Katheder- und Staatssozialismus,

Berlin

Literatur Seite 456 von 456

Wagner, Adolph (1879): Lehrbuch der politischen Oekonomie, Erster Band, Leipzig und Heidelberg

Wagner, Richard (1975, zuerst 1850): Das Judentum in der Musik, München

Wagner, Richard (1988, zuerst 1975): Das braune Buch. Tagebuchaufzeichnungen, München

Wallerstein, Immanuel (1986, zuerst 1974): Das moderne Weltsystem, Bd. I, Kapitalistische Landwirtschaft

und die Entstehung der europäischen Weltwirtschaft im 16. Jahrhundert, Frankfurt/

Main

Wallerstein, Immanuel s. Hopkins, Terence

Walser, Martin (1998): Erfahrungen beim Verfassen einer Sonntagsrede, Frankfurt/Main

Walter, Dirk (1999): Antisemitische Kriminalität und Gewalt. Judenfeindschaft in der Weimarer

Republik, Bonn

Weber, Max (1985, zuerst 1922): Wirtschaft und Gesellschaft. Grundriß der verstehenden Soziologie,

Tübingen

Wehler, Hans-Ulrich (1987): Deutsche Gesellschaftsgeschichte. Zweiter Band, 1815-1845/49,

München

Wehler, Hans-Ulrich (1995): Deutsche Gesellschaftsgeschichte. Dritter Band, 1849-1914, München

Wehner, Magnus (1932): Langemarck. Ein Vermächtnis, München

Weingart, Peter/Kroll, Jürgen/Bayertz, Kurt (1988): Rasse, Blut und Gene. Geschichte der Eugenik

und Rassenhygiene in Deutschland, Frankfurt/ Main

Wells, Herbert George (1974, zuerst 1898): Der Krieg der Welten, Zürich

Wells, Herbert George (1980, zuerst 1895): Die Zeitmaschine, Wien-Hamburg

Wick, Rainer K. (1994): Bauhaus Pädagogik, Köln

Widmann, Carlos (l 995): Der Armen überdrüssig. Über die Demontage des amerikanischen Sozialstaats,

in: Der Spiegel 46/1995

Wiener, Norbert (1992, zuerst 1948): Kybernetik. Regelung und Nachrichtenübermittlung im Lebewesen

und in der Maschine, Düsseldorf

Wikander, Ulla (1998): Von der Magd zur Angestellten. Macht, Geschlecht und Arbeitsteilung

1789-1950, Frankfurt/Main

Wildt, Michael (1996): Vom kleinen Wohlstand. Eine Konsumgeschichte der fünfziger Jahre,

Frankfurt/Main

Williams, Heathcote (1992): Automobilmachung, Frankfurt/Main

Wingler, Hans M. (1975): Das Bauhaus. Weimar Dessau Berlin und die Nachfolge in Chicago seit

1937, Bramsche

Wirtz, Rainer (1981): »Widersetzlichkeiten, Excesse, Crawalle, Tumulte und Skandale«. Soziale

Bewegung und gewalthafter sozialer Protest in Baden 1815-1848, Frankfurt/Main-Berlin-Wien

Wuketits, Franz M. (1987): Charles Darwin. Der stille Revolutionär, München-Zürich

Wulf, Hans Albert (1987): »Maschinenstürmer sind wir keine«. Technischer Fortschritt und sozial

demokratische Arbeiterbewegung, Frankfurt/ Main-New York

Zängl, Wolfgang s. Bode, Peter M.Ziemann, Benjamin s. Ulrich, Bernd

فهرس

الصفحة

الإهداء ٥

مقدمة المترجم ٧

مدخل ١٣

تعقيب المؤلف ٩١٥

المراجع ٩٢٩

فهرس ٩٥٨

روبرت كورتس
(١٩٤٣- ٢٠١٢)

- منظر ألماني من مواليد مدينة نورمبرغ، شارك بنشاط في إعادة تفسير كتابات ماركس في العقد التاسع من القرن المنصرم ضمن تيار «نقد القيمة» (Wertkritik).
- فضل الابتعاد عن الجامعات وعن الهيئات المهتمة بالمعرفة وتدبر أمور حياته اليومية من العمل بصفة سائق تاكسي طوال سبع أعوام، والعمل ليلاً في مطبعة صحيفة محلية.
- نشر روبرت كورتس العديد من المؤلفات وكان أحد أهم محرري مجلة (الأزمة والمخرج) .

*** من بين أعماله المنشورة باللغتين الألمانية والبرتغالية:**

- نقود دون قيمة.
- انهيار التحديث.

د. مازن المغربي

- مترجم سوري حاصل شهادة طب أسنان من جامعة الجزائر عام ١٩٨١ **(**باللغة الفرنسية**).**
- إجازة في الترجمة باللغتين العربية والفرنسية صادرة عن وزارة العدل. دمشق عام ١٩٨٦.

*** من أعماله المترجمة:**

- الجراحة زمن الحرب.
- مسرحية فن للكاتبة ياسمينة رضا، الهيئة السورية العامة للكتاب، ٢٠٢٢.
- دولة الأشرار في مواجهة العالم للكاتب ويليام بلوم.دار السوسن دمشق.
- رواية فارس الحصان الأبيض للكاتب تيودور شتروم. الهيئة السورية العامة للكتاب، ٢٠٢٢.

٢٠٢٥م

يتحدث هذا الكتاب عن تاريخ الرأسمالية وأصولها وكيفية انهيارها، ويتناول أزمات النظام الرأسمالي وتاريخ الثورات الصناعية الكبرى والعواقب الاجتماعية للرأسمالية. كما يركز الكتاب على فظائع الرأسمالية على مدى القرون الخمسة الماضية من جرائم الرق، وإبادة الشعوب، واستنزاف الثروات والموارد حول العالم وحرمان أصحابها منها. ويدّعي المؤلف أن أوروبا، التي هي مهد الرأسمالية، بنت ثروتها من استغلال الشعوب وإبادتهم وفرض سياسات التقشف عليهم.

وعلى الرغم من أن الدول الرأسمالية ترفع راية الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أنها لا تتوانى في تعبيد الطريق أمام البحث عن الثروات واستعمال آلة الحرب لنهبها.

www.syrbook. gov.sy
E-mail: syrbook.dg@gmail.com
هاتف: ٣٣٢٩٨١٥ - ٣٣٢٩٨١٦
مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠٢٥ م